







ۼۘ؎ٛڡڠٞڣٮٙ ڎٙڸڒؿ؆۫ڽؗڒؽؾؙٳڶڟڮڵؿؿؠ۫ڒؿؙؽڒڮؽ

نَدُنَ عَلَيْهِ الْمُؤْثِقِينَ فَيْ فَالْمِنْ فَعِينَ فَيْ فَالْمُؤْثِقِ فَالْمُؤْثِقِ فَالْمُؤْثِقِ غَنْهُ مَا يَدُنِي الْمِنْ الْمِنْ الْمُؤْثِقِ فَالْمِنْ الْمُؤْثِقِ فَالْمُؤْثِقِ فَالْمُؤْثِقِ فَالْمُؤْثِقِ

الطّنِعَة الأولِمُثُّ ١٤٣١هـ – ٢٠١٠م

> مشركة دارالبث نرالات لاميّة لِلطّباعَة وَالنَّيْفُ رِوَالثُونِ فِي هِ. م. م

أُسْرَهَا إِنْ مِحْرَى مِسْقَية رَحِمه الله تعالىٰ سنة ١٤٠٣ هـ ١٩٨٣ م كافت ـ ١٤/٥٩٥٨ هـ الفت ٢٠٢٨٥٧: هـ الفت ا e-mail: bashaer@cyberia.net.lb ... ٩٦١١/٧٠٤٩٦٣:



إِمَامُ الْعَصِّرِ الْعَلَّامَةَ وَالْحُحِّدِثُ الْكَبِيرِ الشِّيخِ مُحِمِّداً نُورِشاهِ الْكَثْمِيرِي تَسَنَة ١٣٥٢ هِ - رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى

ۼۼ؆ڔڂڂڟٳؽؽۼۼۻؽڟٳۺٳ؋ٷۿؽؽٵ ڮؿۼڹٵڮؿؽۼڿؿۼۺڮڋٳڵۊؿؽ ٳۿٳڐڟٳؽؽڒؽ؋ؿؙۼڿؿؘڮۮڔؾٳؽؿٳٳڎؿؽ

اعتَنَىٰ بِهَا دَفَرَّ هِ أَمَادِ بِيَهَا مِحِدرَ حِمْةِ النِّدوي

خَارِ السَّنَا الْمِنْ لَامْنِيْتُمُ





كلمة المعتنى

الحمدُ لله ربِّ العالمين، والعاقبة للمتقين، ولا عدوان إلَّا على الظالمين، والصَّلاة والسلام على أفضل الأنبياء وإمام المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه الغرّ الميامين، وعلى من تبعهم ودعا بدعوتهم وسار على نهجهم إلى يوم الدين وبعد:

فإن الاشتغال بالعلم عموماً وبالعلوم الشرعية خصوصاً ولا سيَّما ما يتعلق بالتفسير والحديث والفقه مما يجلب الخير الكثير والنفع الكبير لصاحبه، لأن النبي ﷺ ربط الخيرية بأولئك الذين يهتمون بهذا الجانب.

يقول ﷺ: «خيركم من تعلُّم القرآن وعلَّمه»(١).

ويقول: «من يُرد الله به خيراً يُفقِّهه في الدين» (٢).

⁽۱) رواه البخاري في «صحيحه» كتاب فضائل القرآن برقم ٥٠٢٧، والترمذي في «سننه» كتاب فضائل القرآن برقم ٢٩٠٧ ـ ٢٩٠٩، وأبو داود في «سننه» كتاب الصلاة برقم ١٤٥٢.

⁽۲) رواه البخاري في «صحيحه» كتاب العلم برقم ۷۱، وكتاب فرض الخمس ٢٠١٦، وكتاب المرضى ٥٦٤٥، وكتاب الاعتصام بالكتاب والسُّنَّة ٢٣١٧. ورواه مسلم في «صحيحه» كتاب الزكاة برقم ١٠٣٧، والترمذي في «سننه» كتاب العلم ٢٦٤٥.

ويقول: «نضَّر الله امرءاً سمع منا حديثاً فبلَّغه كما سمعه، فَرُبَّ مبلغ أوعى من سامع»(١).

وقد كان الصحابة الكرام _ رضوان الله عليهم أجمعين ممن أدركوا القرون المشهود بها بالخير _ أول من توِّجوا بهذا الوسام العظيم، وصدق عليهم هذا القول، وأنعم الله تعالى عليهم بكل أصناف الخير، وجمع فيهم العز والسعادة بأتم طريق وأكمل وجه، ثم انتقلت هذه الخيرية إلى من جاء من بعدهم من التابعين وأتباع التابعين على مر الأيام إلى أن مضت القرون ومرت العصور. وبرز في كل هذه الفترات الزمنية من نهض برفع راية الحق والدين وشمَّر عن ساعد الجد لنيل هذا الشرف العظيم أسوة لأسلافهم الصالحين الرعيل الأول من الصحابة والتابعين.

وهكذا استمرت هذه السلسلة الذهبية، ولم تخل فترة من الفترات إلاً وقد وجد فيها من اقتفى أثرهم واتبع طريقهم وسار على منهجهم حتى صاروا مفخرة كبيرة تفخر بها الأمة الإسلامية، وحق لها أن تفتخر وتعتز بمثل هؤلاء الأفذاذ والجواهر القيمة واللآلىء النادرة، الذين ملأوا الدنيا علماً ومعرفةً وتحقيقاً، وعمروا المكتبات العلمية وزيّنوها بتحقيقات قيمة ثرية، وبحوثٍ علميةٍ موضوعيةٍ؛ تنم عن ذوقهم الأدبي والعلمي الرفيع، وتتسم بطابع علمي، وتثبت قدرتهم الفائقة

⁽۱) رواه الترمذي في «سننه» كتاب العلم ٢٦٥٦، ٢٦٥٨، ٢٦٥٠، وابن ماجه في «سننه» كتاب المقدمة ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣١، وكتاب المناسك ٣٠٥٦، وابن حبان في والدارمي في «سننه» كتاب المقدمة ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٢٩، وابن حبان في «صحيحه» (١/ ٢٦٨) برقم ٦٦.

على استيعاب الموضوع، وجدارتهم بالخوض في بحار التحقيق واكتشاف الجوانب المخفية فيه، وتشهد لهم بالبراعة والإتقان ومدى منتهى الذكاء والفطنة العالية والقريحة الوقّادة، ما يذكر القرّاء بالأئمة الكبار والحفاظ العظام الذين سجَّلهم التاريخ الإسلامي وأخلد ذكراهم عبر القرون.

هذا، ولم يكن نصيب القرن الرابع عشر الهجري أقل بقليل إذاء القرون السابقة من أمثال هؤلاء الأعلام الذين أحيوا روح الاستماتة في سبيل العلم والتفاني في طريق البحث والتحقيق، لكي يزوِّدوا الأمَّة بثراء علمي وفكري جديد، وينشروا الثقافة المعرفية فيما بينهم، ويطرحوا فيهم فكرة اكتشاف الآفاق الجديدة والجوانب المخفية ما أغفله الغالبية العظمى من الناس.

ويأتي الشيخ العلّامة محمَّد أنور شاه الكشميري رحمه الله ١٣٩٢هـ – ١٣٥٣هـ في قائمة أولئك العباقرة الذين عرفهم الناس بعلمهم الزاخر وفكرهم الدؤوب، واشتهروا على الساحة العلمية ودنيا الفن والمعرفة بثقافتهم العالية وقريحتهم الوقّادة، وذهنهم الواعي النّقّاد، ورؤيتهم الواسعة والعميقة، ونظرتهم الإبداعية، ومنهجهم القويم في قوة الاستدلال وعرض الحجة والبرهان، والصدع بالحق مهما كان، وحيثما كان، دون أي خوف من لومة لائم.

لقد جاد قلمه السيَّال بالكتابة حول موضوعات ذات طابع علمي وتحقيقي في شتَّى الفنون، ودبَّج يراعه مباحث قيمة ونوادر علمية يعز وجودها ويندر نظيرها في عصرنا الراهن؛ فإننا إذا ألقينا نظرة عابرة على مؤلفاته القيمة لوجدناها خير شاهد على استيعابه للموضوع بحيث

لا يغيب عنه جانب من جوانبه، إضافةً إلى ما يدعم رأيه بأقوال السابقين الأولين والسلف الصالحين.

كان الشيخ رحمه الله إماماً في علوم القرآن والحديث، وحافظاً واعياً لمذاهب الأئمة مع إدراك الاختلاف بينهم، وقادراً على اختيار ما يراه صواباً، ولم يقتصر في مطالعته على كتب علماء مدرسة بعينها _ مع أنه كان حنفيًّا _ وإنما قرأ لعلماء مدارس مختلفة لهم انتقادات شديدة فيما بينهم، مثل الحافظ ابن تيمية والحافظ ابن القيم وابن دقيق العيد والحافظ ابن حجر (رحمهم الله)، وقد أحاط بكتب أهل الكتاب من أسفار العهد الجديد والقديم، وطالع بالعبرية وجمع مائة بشارة من التوراة تتعلق برسالة نبينا محمد علية.

وقد أثنى عليه العلماء المعاصرون، ولثناء المعاصر على المعاصر قيمة كبيرة.

فقد قال الشيخ سليمان الندوي رحمه الله: «هو البحر المحيط الذي ظاهره هادىء ساكن وباطنه مملوء من اللآلىء الفاخرة الثمينة»(١).

وقال المحدث علي الحنبلي المصري رحمه الله: «ما رأيت عالماً مثل الشيخ أنور الذي يستطيع أن ينقد على نظريات الحافظ ابن تيمية والحافظ ابن حجر وابن حزم والشوكاني رحمهم الله، ويحاكم بينهم ويؤدي حق البحث والتحقيق مع رعاية جلالة قدرهم»(٢).

⁽۱) مقدمة أنوار الباري (۲/۲۰)، نفحة العنبر (ص۲۰۶)، تاريخ دار العلوم ــ ديوبند (ص۱۱۹).

⁽٢) «الشيخ الأنور» لعبد الرحمن كوندو (ص٥٩٥).



فإن أردنا معرفة تضلَّعه من علم الحديث الشريف، فلدينا خير نموذج من كتابه المسمى بد فيض الباري شرح صحيح البخاري، فقد حوى هذا السفر العظيم بحراً زاخراً من علوم الحديث والجرح والتعديل والفوائد العلمية والمباحث الفقهية ما يجعل القراء في حيرة وعجب.

وإن أردنا أن نشاهد مواهبه وصلاحياته المتبلورة في معالجة المسائل الفقهية والحوار في تحقيقها والنقاش في ترجيح الراجح منها بأسلوب علمي رصين فمكتبته العامرة حافلة بنماذج كثيرة من هذا النوع، ومن ذلك كتابه: «فصل الخطاب في مسألة أم الكتاب»، و«نيل الفرقدين في رفع اليدين».

وإن أردنا الاطلاع على حرقته الشديدة للدين ودحض أباطيل المفترين، والقضاء على أفكار الملحدين الضالين، وجهوده المباركة في الرد على الفرق الضالة وقمع جذورها؛ فكتابه: «إكفار الملحدين في ضروريات الدين» خير دليل على ذلك.

من كان على هذا الشأن، وتلك المكانة العالية، والمرتبة الرفيعة، فلا شك أنه جدير بأن نجدِّد ذكراه، ونذكِّر الأمة الإسلامية بمآثره العلمية، ونقوم بإحياء تراثه العلمي الثري الرائع الذي خلَّفه لنا بعدما تفانى في سبيل إنجازه، ووقف عمره وحياته في إكماله، وبذل أغلى ما كان عنده في تحقيق هذا الهدف السامي النبيل والغاية العظمي.

إن الأمة الإسلامية مطالبة بالقيام بهذا الواجب نحو هذه العبقرية الفذَّة، وأقل ما يمكن أن نعمله في هذا الصدد هو إحياء تراثه العلمي.

وها نحن اليوم؛ عرفاناً بجميله العظيم، واعترافاً بجهوده المباركة، وبمآثره الكريمة في سبيل العلم والمعرفة، وإثرائه الأمة بالكتب النافعة، الحافلة بنوادر علمية ومباحث قيمة، نسعد ونتشرف بإتحاف القراء الكرام ببعض رسائله رحمه الله في حلَّة جديدة مخدومة محققة إن شاء الله.

وقد وقع الاختيار على ثلاث رسائل من مجموعته رحمه الله وهي:

- * فَصْلُ الخِطَابِ فِي مَسْأَلَةِ أُمِّ الكِتْابِ.
- * كَشْفُ السِّتْرِ عَنْ صَلَاةِ الوتْدِ.
- * إِكْفَارُ المُلْحِدِينَ فِي ضَرُورِيَّاتِ الدِّين.

ومما لا شك فيه أن هذه الرسائل الثلاث تحتوي على موضوعات هامة من مسائل الفقه الإسلامي، وتحمل في طيَّاتها علوماً نافعة وفوائد جمَّة، وتحقيقات ثمينة، وتحليلًا موضوعيًّا لكل جانب من جوانب القضية. وقد سبق أنها طبعت قديماً على الحجر، ثم على الحاسب الآلي، إلَّا أنها كانت بحاجة إلى من يعتني بها ويخدمها خدمة علمية؛ فيصحح عباراتها ويوثِق نصوصها بمراجعة مراجعها ومصادرها الأصيلة، ويُخرِّج أحاديثها وآثارها تخريجاً علميًّا، ويفهرس موضوعاتها، ويضع لها عناوين فرعية؛ لإيضاح غرض المؤلف ومراده. ثم يتمم إخراجها إخراجاً جيِّداً بطباعة فاخرة، حتى يعم نفعها وتصبح سهلة الوصول للعامة والخاصة.

ونظراً إلى هذه الحاجة الماسة؛ استشرتُ بعض المحبِّين من أصحاب الفضل علَيَّ؛ فشجَّعوني على هذا العمل العظيم، مع أنني

لا أجد في نفسي ما يؤهّلني للقيام بهذا العبء العظيم، وبضاعتي في ذلك مزجاة، ومع اعترافي بضعف قوتي وقِلّة حيلتي، ورغم كبر حجم العمل وثقله المعنوي، إلّا أنني استخرت الله تعالى، وعزمت على العمل متوكلًا عليه سبحانه، وإذا بالآية القرآنية تحدوني ﴿فَإِذَا عَنَهُتَ فَتَوَكّلُ عَلَى اللّهَ إِنَّ اللّهَ يُحِبُّ الْمُتَوكِيلِينَ ﴾ [آل عمران: ١٥٩]؛ فارتفعت معنوياتي وواصلت هذه المسيرة الشاقة بفضل من الله تعالى ومنّه وكرمه.

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، فها نحن اليوم نستعد لتقديم هذا العمل المتواضع ليرى النور، ويخرج أمام القراء في حلّة قشيبة جديدة، داعين المولى الكريم أن يتقبله بقبول حسن، ويوفقنا لما يحب ويرضى، فهو جهد متواضع من العبد الضعيف الفقير إلى الله، فما كان فيه من صواب فمِن الله، وما كان من خطأ فمنى ومن الشيطان.

ولا حول ولا قوة إلّا بالله، عليه توكّلت وإليه أنيب، إنه تعالى هو السميع المجيب، وهو على كل شيء قدير، وبالإجابة جدير، ونعم المولى ونعم النصير، ﴿رَبَّنَا لَا تُوَاخِذْنَا إِن نَسِينَا أَوْ أَخْطَأُنّا رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى ٱلّذِينَ مِن قَبْلِنَا رَبَّنا وَلَا تُحَكِّلْنا مَا لَا طَاقَةَ لَنا بِهِ عَلَيْنَا إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى ٱلّذِينَ مِن قَبْلِنَا رَبَّنا وَلَا تُحَكِّلْنا مَا لَا طَاقَةَ لَنا بِهِ وَاعْفُ عَنَا وَاعْفِرْ لَنَا وَارْحَمُنَا أَنتَ مَولَدنا فَانصُرْنا عَلَى ٱلْقَوْمِ ٱلْكَفِرِنَ ﴾ والمقرة: ٢٨٦].

وصلَّى الله على سيِّدنا ونبيِّنا محمد وآله وصحبه وبارَك وسلَّم تسليماً كثيراً. والحمد لله ربِّ العالمين.

عملى في هذه الرسائل

- _ صحَّحت ما وقع في النسخة المطبوعة من خطأ أو تصحيف أو تحريف أو سقط في النص.
 - _ عزوت الآيات القرآنية إلى سورها وأرقامها.
- خرَّجت الأحاديث والآثار التي وردت في الكتاب أو أشار إليها المؤلف في مكان ما عند استخراج الأحكام أو الاستشهاد لموضوع، وذلك بمراجعة أمهات كتب الحديث ومعظم المظان التي يمكن ورود الحديث فيها، وعدم الاكتفاء بما أشار إليه المؤلف من كتب مخصوصة، مع ذكر أقوال علماء هذا الفن من أصحاب الجرح والتعديل حول الحديث إذا اقتضت الحاجة إلى ذلك.
- _ وثَّقت النصوص الواردة في الكتاب وقمت بتصحيحها بمراجعة أصولها إن وُجد.
- _ علَّقت على بعض المسائل التي احتاجت إلى تعليق وزيادة توضيح.
- _ ترجمت بعض الأعلام الواردة في الكتاب، دون التطرق إلى المشهورين منهم أمثال الصحابة رضي الله عنهم والأئمة الذين بعدهم.
- _ وضعت بعض العناوين الفرعية في الأماكن التي احتاج الأمر فيها لزيادة توضيح.
- _ عرَّفت ببعض المصادر التي استقى منها المؤلف، وذلك في الأماكن التي ورد فيها ذكرها لأول مرة في الغالب.
- _ قمت بعمل فهرسة كاملة لكل من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية والأعلام ومصادر التحقيق وموضوعات الكتاب.

شكر وتقدير وامتنان

الحمد لله الذي بنعمته تتمّ الصالحات، وبفضله ومنّه وكرمه تكمل الأماني والغايات، والصلاة والسلام على أفضل البشر وسيّد الأنبياء والمرسلين المبعوث رحمة للعالمين ولكل الموجودات.

فانطلاقاً من مبدأ الشكر لكلِّ من أسدى إليَّ معروفاً، وتطبيقاً لقوله تعالى: ﴿لَإِن شَكَرْتُهُ لَأَزِيدَنَكُمُ ﴾ [إبراهيم: ٧]، وقول الرسول الكريم ﷺ: «من لا يشكر النه»(١).

واعترافاً بالجميل لكلّ من ساهم في إنجاز هذا العمل بأي شكل من الأشكال كان؛ فمن الواجب عليّ أن أتقدم بكل معاني الشكر والتقدير، والامتنان من أعماق قلبي وصادق لساني وأقول لهم: جزاكم الله كل خير، وأجزل مثوبتكم في الدنيا والآخرة، فقد قال النبي عليه النبي من صُنعَ إليْهِ مَعْرُوفٌ، فقالَ لِفَاعِلِهِ: جَزَاكَ اللهُ خَيْراً، فقد أَبْلَغَ في الثناء»(٢).

وأخص بالذكر منهم: سعادة الأستاذ الكريم الشيخ محمد بن ناصر العجمي حفظه الله تعالى الذي أشار عليّ بالاشتغال بهذه الرسائل، العجمي حفظه الله تعالى الذي أشار عليّ بالاشتغال بهذه الرسائل، ثم تبنّى طباعة هذا المشروع في دار البشائر الإسلامية ببيروت، وسعادة الدكتور الأستاذ محمود أحمد غازي الموقر العميد المشارك (للشؤون العلمية) كلية الدراسات الإسلامية _ مؤسسة قطر _ الدوحة، والرئيس السابق للجامعة الإسلامية العالمية إسلام آباد باكستان، الذي تفضل مشكوراً بكتابة مقدمة لهذه الرسائل.

⁽١) رواه الترمذي في سننه برقم ١٩٥٤، وأبو داود في سننه برقم ٤٨١١.

⁽٢) رواه الترمذي في سننه برقم ٢١٠٦.

كما أشكر عمّنا الكريم الشيخ محمد قاسم حفظه الله تعالى، ووالديّ الكريمين الذين أحظى دائماً بدعواتهم وتوجيهاتهم الثمينة الغالية والتي كانت خير معين لي في تسهيل هذه المهمة، فجزاهم الله جميعاً خير الجزاء.

ربنا تقبّل منا إنك أنت السميع العليم، وتب علينا إنك أنت التواب الرحيم، ﴿ سُبُحَنَ رَبِّكَ رَبِّ ٱلْعِزَّةِ عَمّاً يَصِفُونَ ﴿ وَسَلَامٌ عَلَى ٱلْمُرْسَلِينَ ﴿ وَالْحَافَاتِ: ١٨٠ _ ١٨٢].

كتبه بيده العبد الفقير إلى الله محرّر من الله محرّر من الله معرّر من الدوحة دولة قطر من ربيع الأول ١٤٣١هـ الموافق ٦ آذار/ مارس ٢٠١٠م

تقديم بقلم و. محموو أحمر غازي

دخطا كالمثال

إن من فضل الله ونعمه على أهل الإسلام في شبه القارة الهندية أنهم رفعوا راية الحديث الشريف وعلوم النبوة في عصر لم يكن فيه كبير اهتمام بهذا العلم الشريف في كثير من البلاد الإسلامية، بل كان يبدو كأن الاشتغال بعلوم الحديث بدأ يتراجع، وأصبحت سوقها كاسدة حتى في عواصم الحضارة الإسلامية الكبرى التي تلألأت منها أشعة علوم الحديث لقرون طويلة.

وكان الفضل في هذا الفجر الجديد في تاريخ علوم الحديث في شبه القارة يرجع إلى الإمام المحدث أحمد بن عبد الرحيم المعروف في الآفاق بشاه ولي الله الدهلوي، الذي يستحق أن يلقب بأمير المؤمنين في الحديث في شبه القارة، فقام الإمام الدهلوي بنشر الثقافة الحديثية في شبه القارة درساً وتأليفاً لمدة تزيد أكثر من ثلث قرن.

ثم رفع هذا اللواء أبناؤه وأحفاده العباقرة الذين كانوا أئمة الهدى ومصابيح الدجى طيلة القرنين الحادي عشر والثاني عشر الهجري.

وكل من اعتنى بعلوم الحديث درساً وتأليفاً وروايةً وشرحاً من علماء جنوب آسيا، مدين للإمام الدهلوي وأبنائه وأحفاده وتلامذتهم.

وانتشر العلماء المحدثون المنتسبون إلى هذه السلسلة الذهبية في أنحاء شبه القارة شرقاً وغرباً، شمالًا وجنوباً، وإلى أفغانستان وآسيا الوسطى ومناطق إيران وإلى بلاد الشرق البعيد، ونشروا علوم الحديث وأنوار المعارف النبوية في كل هذه المناطق.

ولم يمض قرن على وفاة الإمام الدهلوي في سنة ١١٧٧ه حتى تمكن خلفاؤه والعلماء المنتسبون إليه من تأسيس مؤسسات وجامعات ومراكز لنشر رسالته وعلومه ومعارفه. فبدأت في عاصمة دلهي مراكز متعددة على أيدي هؤلاء المحدثين الذين يجدر بالذكر منهم الإمام المحدث عبد الغني الدهلوي، والإمام المحدث رشيد الدين، والإمام المحدث نذير حسين الدهلوي وغيرهم من الذين عكفوا على خدمة علوم الحديث، ووقفوا حياتهم وضحوا بأنفسهم ونفيسهم في سبيل نشر المعارف النبوية.

وكان من هؤلاء الجهابذة الذين ظهروا في القرن الرابع عشر الهجري: المحدِّث الكبير، إمام عصره، الشيخ محمد أنور شاه الكشميري (المتوفى سنة ١٣٥٢هـ)، الذي عكف على خدمة علوم الحديث ابتداءً من ريعان شبابه إلى أن وافاه الأجل المحتوم وهو في بداية العقد السادس من عمره.

فدرَّس كتب الحديث الستة لآلاف من الطلبة الذين كانوا يحضرون دروسه من أنحاء شبه القارة وأفغانستان.

وكان الإمام الكشميري فاق أقرانه ومعاصريه في تعمقه في علوم الحديث وسبقهم إلى وضع منهج بديع في تدريس كتب الحديث، فلم يكن يدرس الحديث النبوي كمادة من مواد الدراسة الشرعية، بلكان يدرس أساساً لعلوم الشريعة كلها.

كان يحاول التنسيق والتطبيق بين علوم القرآن والحديث، وبين علوم الفقه ومباحث الكلام، وهذا بالإضافة إلى علوم اللغة والبلاغة، فكان درسه للحديث الشريف درساً في كل هذه العلوم التي كان يدرِّسها في ضوء معارف النبوة، وكان يوجِّه تلامذته توجيهاً تطبيقيًّا جامعاً يمثل مزايا الإمام الدهلوي وتلامذته في التطبيق بين المذاهب الفقهية، والتنسيق بين المدارس الفكرية والتربوية في شبه القارة.

إن الإمام محمد أنور شاه الكشميري كان محدثاً ناقداً، ومفسراً بصيراً، وفقيها جهبذاً، ومتكلماً متعمقاً في وقت واحد، وكانت له نظرات ثاقبة في كل واحدة من هذه المعارف الإسلامية، وكانت آراؤه في بعض المسائل الكلامية تمتاز بالبراعة والأصالة، وتدل على بعد نظره، وعمق فكره في قضايا العقيدة والكلام.

وكان المفكر الإسلامي المعروف العلامة محمد إقبال معجباً بشخصيته، ويرى أنه لا يوجد له مثيل في عمق تفكيره وسعة أفقه وبراعة آرائه في عديد من قضايا الفكر والعقيدة والمعارف الفلسفية، وكانت بينهما مناقشات ومدارسات في عديد من هذه القضايا.

إنَّ الإمام المحدِّث الفقيه المتكلم أنور شاه الكشميري لم يكن يهتم بالعمل التأليفي اهتماماً كبيراً، فكانت علومه ومعارفه التي وصلت إلينا إنما قام بتدوينها بعض تلامذته في صورة أمالٍ جمعوها خلال تدريسه

لكتب الحديث، فجمع تلميذه (الشيخ بدر عالم) أماليه المستمدة من دروسه على "صحيح البخاري"، وقام بعض تلامذته بجمع نبذة من أماليه على "جامع الترمذي"، منهم أستاذنا العلَّامة المحدِّث الجليل الشيخ محمد يوسف البنوري الذي كان يهتم بجمع أماليه على "جامع الترمذي"، فبدأ يدوِّنها في كتاب جامع باسم "معارف السنن" ولكنه لم يتمكن من إكماله، فألفه إلى أبواب الجنائز. وهناك محاولات أخرى قام بها تلامذته، ولكن كلها غيض من فيض من علومه وقطرات من بحار معارفه المتدفقة.

وبالإضافة إلى هذه الأمالي المدوّنة ترك الإمام الكشميري لمن بعده مجموعة من رسائله المتعددة في موضوعات العقيدة والفقه والحديث، وكان يخاطب في هذه الرسائل العلماء الكبار ذوي الفضل الكبير والمستوى العالي في العلوم والمعارف، ولم يكن يخاطب عامة الناس، ولذلك لم يؤلّف شيئاً في اللغة الأردية التي هي لغة الثقافة ولغة الشعب في جنوب آسيا، فلذلك تمتاز كتاباته بإيجاز شديد، تشبه أحياناً المتون القديمة؛ فيكتفي أحياناً بإشارات إلى مباحث مطولة دون أن يفصلها، أو يأتي بأمثلة كثيرة على ما يدليه من المباحث.

إن الرسائل التي ألفها الإمام الكشميري كثيرة، وطبعت عدة مرات طبعات حجرية قديمة، وطبعات غير محققة، فبقيت منعزلة في أوساط تلامذته وتلامذة تلامذتهم، ولم تنتشر كثيراً في العالم العربي.

وكانت هذه الثروة العلمية تنتظر من يخدمها ويخرجها إلى النور في ثوب علمي رشيق، فكتب الله سبحانه وتعالى هذا الفضل لأخينا الفاضل الأستاذ محمد رحمة الله حافظ الندوي أن يختار من بين رسائل الإمام

الكشميري هذه الرسائل الثلاث: ويقوم بتحقيقها تحقيقاً علميًّا متيناً، وأن يقوم بخدمتها خدمة تستحقها هذه الرسائل.

وقد سبق أن صدرت كتب متعددة بقلم المحقق الفاضل الذي خدم عدداً من الكتب العلمية التي جادت بها قرائح علماء شبه القارة، وها هو الآن يقدم إلى العالم العربي ولعلماء العالم الإسلامي هذه الهدية القيِّمة، وهي نماذج من كتابات الإمام الكشميري، وتمثل نبذة من تحقيقاته، فهو يتجلى فيها محدثاً فقيهاً ومتكلماً.

نشكر الأستاذ المحقق على تقديمه هذه الهدية القيمة للعالم العربي، وندعو الله تعالى أن يجعلها في ميزان حسناته يوم القيامة، وأن يبارك في علمه وعمره وجهوده.

د . محمو داحت غازي

العميد المشارك (للشؤون العلمية)
كلية الدراسات الإسلامية مؤسسة قطر الدوحة
الرئيس السابق للجامعة الإسلامية العالمية
إسلام آباد باكستان
وزير الأوقاف السابق لباكستان

ترجمة المؤلف

بقلم (الأستاز فضيلة (الشيغ عبر (الفتاح أبو غرَّة رحمه الله تعالى (١)

الإمام الكشميري

هو إمام العصر، ومُسنِد الوقت، المحدِّث المفسِّر، الفقيه الأصولي، المتكلم النظَّار، الصُّوفيّ البصير، المؤرِّخ الأديب، الشاعرُ

(۱) هذه الترجمة مستخلصة مما كتبه تلميذُه أستاذُنا العلّامة البارعُ الجامعُ لأنواع الفضائل الشيخ أبو المحاسن محمد يوسف البَنُّوري حفظه الله تعالى في كتابه الماتع الكبير «نفحة العنبر من هدي الشيخ الأنور»، وفي تقدمته أيضاً لكتاب «عقيدة الإسلام في حياة عيسى عليه السلام» من طبعته الثانية، وفي مقدمته لكتاب «فيض الباري على صحيح البخاري»، ومقدمته لكتاب «مشكلات القرآن»، وثلاثتُها من تآليف الإمام الكشميري رحمه الله تعالى.

وملخصةً أيضاً مما كتبه تلميذُه أستاذُنا العلامة المحقق الأرشد كبيرُ تلامذة الإمام الكشميري الشيخ محمد بَدْر عالَم، المجاور الآن في المدينة المنورة في مقدِّمته أيضاً لكتاب «فيض الباري على صحيح البخاري»، جزاهما الله خيراً. وقد كنتُ عزمتُ على تعريف القراء بالإمام الكشميري في صفحتين أو ثلاث، ولكن وجدتُني _ إن فعلتُ ذلك _ هاضماً لمقام الشيخ ومُجحِفاً بحقّ القُرَّاء؛ فاستوفيتُ في ترجمته بعضَ الاستيفاء، فكانت هذه الصفحات الطويلة، ولكنها قطرةٌ من مُزنِ ما كتبه شيخنا العلَّمة البَنُّوري سلَّمه الله تعالى وكرَّمه.

اللغويّ، البحَّاثة النقَّادة، المحقِّق الموهوب، الشيخُ الإمامُ محمَّد أنور شاه الكشميري^(۱) ابن الشيخ مُعَظَّم شاه ابن الشاه عبد الكبير النَّروري الكشميري، جاء سَلَفُهُ من بغداد إلى الهند، ونزلوا مُلْتان، ثم رحلوا منها إلى لاهور، ومنها إلى كشمير، فأصبحت لهم مُستقراً ومُقاماً.

وُلِدَ صبيحة يوم السبت السابع والعشرين من شوال سنة ١٢٩٢ه في قرية وُدْوَان _ بوزن لُبْنان _، التابعة لمدينة كشمير _ جَنَّة الدُّنيا وزهرة الرَّبيع الدائم _، وكان والده عالماً تقيًّا كبيراً شيخاً في الطريقة السُّهْروَرديَّة، وكانت والدته صالحة عابدة، يتيمة دهرِها في الورع والزهد والعبادة، فنشأ في بيتِ علمٍ وصلاح، في رعايةٍ دقيقة، وتربيةٍ عجبية.

ولمَّا بَلَغ الخامسة من عمره شَرَعَ في قراءة القرآن فختَم التنزيل العزيز، وفَرَغ من عِدَّة رسائل بالفارسية في عامين على حضرة والده، ثم شَرَع في قراءة الكتب الفارسية، المتوارَثِ قراءتُها في أهل بلدته من كتب الأدب الفارسي من النظم والنثر، ورسائل الإنشاء وكتب الأخلاق، مِن مؤلَّفات الشيخ السعدي الشيرازي، والنظامي، والأمير خسرو الدهلوي، والعارف المحقِّق الجامي، والمحقِّق جلال الدين

⁽۱) يقول عبد الفتاح أبو غدة ملخص هذه الترجمة وناسجها: ليست هذه الألقاب من قبيل المديح والإطراء، ولا المبالغة والتفخيم، وإنما هي من الحقائق التي تحلَّى بها الإمام الكشميري رحمه الله تعالى، يعلم ذلك من اطلع على تآليفه وزاخر علومه، ولست _ والحمد لله _ ممن يكيل المديح جزافاً والثناء اعتسافاً.

الدَّوَّاني وغيرِهم، فبرَعَ فيها ما شاء الله تعالى، وحَوَى علماً بتلك الكتب الفارسية والعلوم المتعارفة حتى فاق الأمثال والأقران، وأشير إليه مِن فضلاء بلده بالبَنَانِ، وحَصَلَتْ لَه مَلَكةٌ في صياغةِ النظم الفارسي وإنشاء النثر، ولم تتمَّ له بَعْدُ عشرُ سنواتٍ من العمر، وقد ورِثَ ذلك عن والده، فقد كان والده شاعراً مُجِيداً بالفارسية، وكان عالماً فاضلًا في الفرائض والعلوم الرياضيَّة وبعض العلوم الآلية، فأصبح الشيخ شاعراً وفاضلًا في بيته.

قال تلميذه العلَّامة البنوري أستاذُنا حفظه الله تعالى: «سمعتُ الشيخَ رحمه الله تعالى يقول: إني قرأتُ كتب الفارسية الرائجة في بلادنا خمسَ سنوات، وبقيتُ في تعلُّم العلوم العربية خمسة أعوام».

وكان رحمه الله تعالى من مُستهلِّ طفولته على دأبِ نادر عجيب في التحصيلِ واكتسابِ العلوم والمعارف، فقد كان لا ينامُ مضطجعاً إلَّا ليلةَ الجمعة، وما عداها يَسْهَر لياليَهُ بالمطالعة، وإذا غلبَه النعاسُ نام جالساً، كما أخبَرَ به صاحبُه وتلميذه العلَّامة الجليل الشيخ مشيئةُ الله البَنوري.

وتجلّت بوارقُ ذكائه المتوقّد ونُبوغه العُجاب في فاتحة قراءته على أوّل شيخ من شيوخه وهو والدُهُ، وقد تحدّث عن ذلك فقال: «كان يَسألني في درس «مختصر القُدُّوري» أسئلةً أحتاجُ في الإجابة عنها إلى مطالعة كتاب «الهداية»، ثم فوّضتُ دراستَهُ إلى عالم آخر، فجعل يشكو مِن كثرةِ سؤالاته.

وكان خارج دراستِه ساكناً صامتاً، لا يَرغَبُ فيما يرغب فيه الصّبيانُ والأطفال من الملاعب، وأتيتُ به إلى شيخ عارفٍ مُجابِ الدعوة في بلادنا، فلما رآه قال: «سيكون أعلمَ أهل عصره، ورأى بعضُ أعلامِ عصرنا تعليقاتِه على كتبه الدِّراسية، فتفرَّسَ فيه بأنه سيكون غزاليَّ عصره، ورازيَّ دهره».

ثم شَرَع في تحصيل العلوم العربية وغيرها على علماء بلاده و كشمير وتوابعها -، ففرَغَ من الصَّرْف والنَّحو وقدرٍ صالحٍ من الفقه وأصولِه والمنطق وغيرها في حولين فصاعداً، ولمَّا ارتوى من علوم أهل بلده، سافر في حدود سنة ١٣٠٧هـ إلى مديرية (هَزارة) على حدود كشمير من جهة الفنجاب الشمالي، وكانت مَحَطًّا لحُذَّاقِ العلوم الدَّرسية والأساتذة المتقنين، فمكث فيها نحو ثلاثة أعوام، قرأ فيها كتبَ المنطق والفلسفة والهيئة وغيرِها، وكان علمُ الفقه وعلمُ الفتوى في كشمير مما يُتسابَقُ في حلْبة رِهانِه، فأصبح الشيخُ فقيهاً مُفتياً لا يُدرَكُ شأوه، ولا يُشَقُّ له غبار، حتى أفتى فيها المفتين والفقهاء في الحوادث والنوازل والفتاوى العقيمة، ولم يَفتقر إلى مراجعةِ كتاب.

قال تلميذه الأرشد شيخنا الشيخ محمد بدر عالَم حفظه الله تعالى: «سمعت الشيخ يقولَ: كنتُ أفتِي للناس بكشمير حينَ بلغتُ من عُمري اثنتي عشرة سنة، وكنتُ أطالع الشروحَ من كتب الفقه والنحو حينَ تمَّ من سِنِيِّ تسعُ حِجَج».

بيد أنه لم تَقْنَع نفسُه الطَّموحُ بذلك القدر الذي حصَّله في معاهد (هزارة) ومدارس كشمير، ولم تُنْقَع به غُلَّتُه، بل كان يَزدادُ ظمأً وأواماً إلى دركِ حقائق العلوم والتبحُّر فيها، فشدَّ الرحلَ إلى أكبر مركزٍ علمي

في بلاد الهند: «دار العلوم» في قرية ديُوبند، بقرب دِهْلي عاصمة الهند، وكانت «دار العلوم» حقًّا قُرطُبةَ الهند وأزهرَها، وكانت ساحتُها مستنيرةً بجهابذةِ العلوم النقلية والعقلية وفُحولِها.

فأدرك الشيخُ فيها رجالًا جَمَعوا إلى علومهم الناضجة الرَّسمية: علومَ العُرَفاء والأولياء، وجَمَعوا إلى دِقَّةِ المدارك وإصابةِ الرأي: رِفقَ القولِ وصِدقَ اللهجة، أصحابَ هيئة ووقار، وأصحاب سُنَّة ووَرَع، وزهدٍ وتقوى، فكانوا عُلَماءَ عُرفاء ربَّانيين أصفياء، فكستْه صُحبتُهم وإفادتُهم علماً صحيحاً، ورأياً صائباً، وشَغَفاً باتِّباع السُّنَّة، وبَهاءً في المَلكاتِ الفطرية، وَجَمَالًا في الأخلاق والآداب.

وكان أكبرَ هؤلاء الأجلَّة وأبجَلَهم شيخُ العالَم، ومُسْنِدُ الوقت، رُحْلَةُ الأقطار وشيخُ العرب والعجم: الشيخ محمود حَسَن الديُوبَنْدي رحمه الله تعالى، وكان هذا الشيخ مرتوياً من علوم القرآن والسنَّة والحقائق والمعارف من شيخيه: قُدوةِ الأمَّة رشيد أحمد الكَنْكوهي، وبحرِ المعارف والعلوم محمد قاسم النَّانُوتَوِي قَدَّسَ الله رُوحَهما.

فَوجَدَ الشيخ الكشميريُّ عند شيخه الشيخ محمود حَسَن ضالَّتَه التي ينشُدها، والعلومَ التي يتطلَّبها، فملأ مِن معارفه ومَداركه قلبَهُ ولُبَّه، وعَبَّ منها ونَهَل.

كما لقي في ديوبند أيضاً العلَّامة المحدِّثَ الشيخ محمد إسحاق الكشميري ثم المدني، فاستكمل ما بقي من العلوم.

وقرأ على هذين الشيخين كتب الحديث الشريف كما يقول: «قرأتُ صحيح البخاري، وسنن أبي داود، وجامع الترمذي، والجزءين

الأخيرين من الهداية على شيخ العالَم شيخنا المحمود قُدِّس سِرُّه، وقرأتُ صحيح مسلم، وسنن النسائي الصغرى، وسنن ابن ماجه على الشيخ محمد إسحاق الكشميري رحمه الله تعالى».

وفرَغَ من قراءة هذه الكتب سنة ١٣١٣هـ، وتخرَّج من ديوبند عالماً فاضلًا، نابغاً في العلوم روايتها ودرايتها، في مقتبَل شبابه، فاستشرَفَتْ إليه العيونُ وتعلَّقت به القلوب، وأشيرَ إليه بالبَنَان.

ثم ذهب إلى دِهْلي، وفُوِّضَ إليه الدرسُ في «مدرسة عبد الرَّبّ»، فدرَّسَ فيها عِدَّة شهور، ولم يَلبث أن تفرَّسَ فيه بعض صلحاء أصدقائه ورفقائه الشيخ محمد أمين الدهلوي مخايلَ النجابة الباهرة، فأصرَّ عليه أن يَنهض بتأسيس مدرسةٍ عربية في دهلي، فاستجاب لذلك، وقام مُشمِّراً عن ساعد الهمَّة، وساعَدَهُ على ذلك بعضُ أهل الهمم العالية من أولي الخير وأربابِ الفَضْل والثروة (۱)، وافتتَح مدرسةً سمَّاها:

⁽۱) قال عبد الفتاح: زرتُ في رحلتي إلى الهند وباكستان نحوَ ثلاثين مدينةً من كبار المدن وصغارها، كما زرتُ كثيراً من القرى التي جاءت في طريق الرحلة، فكانَتْ كلُّ بلدة وأكاد أقول أيضاً: كلُّ قرية لا تخلو من مدرسة أو مدارس لتعليم الشريعة الغراء، وكانت كلُّها: مبانيها، ومكتباتُها، ومساكنُ الطلبة، ومساكنُ الأساتذة في بعضها ونفقاتُها الدائمةُ العاليةُ: تبرُّعاً من أهل الخروالإيمان.

وأذكر على سبيل المثال بلدة «مُلْتان» من الباكستان الغربية، وهي بلدة صغيرة، فيها مدارس كثيرة، زرتُ منها بحسب ما تيسَّرَتْ لي زيارتُه ثلاثَ مدارس: مدرسة أنوار العلوم، ومدرسة قاسم العلوم، ومدرسة خير المدارس، ورأيتُ في مدرسة «خير المدارس» مزايا لم أرها في سواها من مدارس الهند وباكستان، فهي ذات أقسام خمسة: قسم لتعليم قراءة القرآن، =

«المدرسة الأمينيَّة باسم رفيقه المولوي محمد أمين الدهلوي، وشاع صيتُها في أقطار الهند، وقُصِدتْ من كلّ جانب، وشَرَع الشيخُ نفسُه يُدرِّسُ فيها العلومَ، وأعاظمَ الكتب من الحديث والتفسير والبيان والمعقول وغيرها، وبقي على الإفادة والتدريس فيها عِدَّةَ سِنين.

ولما بَسَقَتْ فروعُ تلك «المدرسة الأمينية»، واستكمَلَتْ وجودَها وكمالَها، وقامت تَنْشرُ العلمَ في ربوع تلك الديار، وتَخرَّج على يَد الشيخ فيها المتخرِّجون، وتَروَّى من فيضه المشتاقون؛ أغراه الحنينُ إلى مألَفِهِ ومَهْوَاه: كشمير، فامتطى هوجاءَ الوجد، وودَّعَ قلوبَ

⁼ وفيه ٣٨ قارئاً، وقسم لحفظ القرآن غيباً، وفيه ١٧٩ حافظاً، وقسم لتعليم الصغار من الطلبة، وفيه ٢٢٠ طالباً، وقسم لتعليم الكبار، وفيه ١٧٩ طالباً، وقسم خامس مستقل في مكانه لتعليم البنات صغيراتهن وكبيراتهن، وعددُهن ٢٩٠ طالبة، ويقرأ هؤلاء الطالبات في السَّنةِ النهائية ما يَقرأ الطلابُ فيها، وهو الكتب الستَّة من الحديث الشريف: "صحيح البخاري"، و"صحيح مسلم"، و"سنن أبي داود"، و"سنن النسائي"، و"سنن ابن ماجه"، ويقرأن معها كتاب "مشكاة المصابيح".

وقد رغب مدير المدرسة شيخُنا ومجيزُنا الشيخِ خيرُ محمد حفظه الله تعالى ونفَعَ بأنفاسه المباركة من إحدى الطالبات أن تقرأ حديثاً وتشرحه، فقرأتْ من وراء حجاب حديثاً من «صحيح البخاري» بسنده ومتنهِ قراءةً عربية صحيحة فصيحة، ثم شَرَحتُه فدلَّت على علم وفهم.

وميزانية هذه المدرسة مائة ألف روبية، كلُّها من أهل الخير والإيمان _ بارك الله فيهم _ ولا تتناول كلُّ تلك المدارس المنتشرة في طول الهند وباكستان وعرضهما درهما واحداً من الحكومة، وإنما تعيش وتزدهر وتنمو وتتَسعُ على إمداد أصحاب الغيرة والثروة من المسلمين لا غير، أبقاهم الله وأجزل مثوبتهم.

المُحبِّين حسرةً، بل شَخَصَ مغادراً للأشباح، ومستصحباً معه القلوبَ والأرواح.

ثم أقام في كشمير ثلاث سنوات، فأسس فيها مدرسة دينية سمَّاها: «الفيض العامّ»، فدرَّس فيها وأفتى، ونَصحَ الأمَّة قلماً ولساناً، وسعى في إصلاح كثير مما راج هناك من البِدَع والرسوم المُحْدَثة، فرأبَ الله به الصَّدْع، وقام به الأمر، وانقشعَتْ بوجوده سحائبُ الجهل المتراكمة، وتلألأتْ آثارُ النبوة الشريفة.

ثم اشتاق إلى زيارة بيتِ الله الحرام، وإلى حَرَم رسولِ الله ﷺ فوفّقه الله إلى زيارتهما سنة ١٣٢٣هم، ومكث في مكة _ زادها الله مجداً وكرامة _ عِدَّة شهور يُطفىء ضِرامَهُ بالطواف والِها باكياً، ويلتجىء متشبّناً بأستار الكعبة الطاهرة في دُلَج الليل داعياً ومُنادياً، ثم حثّه حادي الشوق إلى المدينة الطيبة _ زادها الله شرفاً وحُرمة _ فاستحثَّ العزيمة، وشدَّ الرحال إلى روضة النبي الكريم ﷺ، فلبِثَ في المدينة المنورة برهة من الدهر يُروي غليلَه، ولقِيَ فيها الشيخ الفاضل الشيخ حسين الجِسْر ولازمَهُ مدةً، وأجازه الشيخ الجسر بأسانيده في الحديث كما لقي رجالًا من أكابر علماء البلاد الإسلامية، وذاكرَهم في مُهِمَّات المسائل.

واغتنم فرصة قرّبه من مكتبات المدينة المنوَّرة الخطيَّة وخاصة «مكتبة شيخ الإسلام عارف حكمت الحُسَيني» و«المكتبة المحمودية»، وكان فيهما ذخائرُ نادرة، فانكبَّ على مطالعة نفائِسهما من التفسير والحديث وغيرهما، حتى طَفَحَ صدرُهُ بعلوم تلك الأسفار الزاخرة،

ثم عاد إلى وطنه يطوي في ضميره الرجوع إلى الحرمين، والمجاورة في جوار رسول الله على حتى لقاء الله.

ومكثَ غيرَ بعيد حتى شُغِفَ فؤاده بما كان نواه من العودة إلى المدينة الطَّيِّبَة، فاجتمع إليه أعيانُ القوم، واكتنفه شُرفاءُ الناس، وتعاوَرُوه من كلِّ جهة، وألحُّوا عليه بالزواج، وعَرَضوا عليه بناتِهم وتنافسُوا في إيثاره وتكريمه، واستأثروه بعَرْضِ المزارع والحدائق ونقود الأموال، فلم يكن منه أن يميل إلى شيء منها، وخالَها أغلالًا في عُنُقه، وسَدًّا منيعاً دون مآرِبِه ومَهْوَاه، فأصرَّ على عَزْمِه وهِجرته، فأخذ عَصَا التَّسْيار، وغادَرَ أسرَتَهُ ومنشأه ومَنْمَاه متوجِّهاً إلى الجوارِ النبويِّ على صاحبه الصلوات الطيبة والتحيات المباركة.

وبلغ «ديوبند» يُريد زيارةَ شيخِهِ شيخِ العالَم محمود الحَسن وودَاعَهُ، وأنبأه بما نَوَى من الهجرة إلى الحرمين الشريفين، فأمَرهُ الشيخُ رحمه الله بفَسْخِ العَرْم، وأبرَمَ عليه الإقامة في «ديوبند»، وكان شيخُه رحمه الله تعالى تفرَّسَ فيه آثارَ النجابة الباهرة ومخايلَ الكرامة مِن قَبْل، وسَبرَ عِلمَهُ وَفَضْلَهُ وتقواهُ وورَعَهُ، وشاهَدَ ما فُطِرَ عليه من الأخلاق وسَبرَ عِلمَهُ وَفَضْلَهُ وتقواهُ وورَعَهُ، وشاهَدَ ما فُطِرَ عليه من الأخلاق الفاضلة والمناقب العالية، وأحسَّ الشيخُ أيضاً أن البلاد الهندية ومركزَ العلوم الإسلامية «ديوبند» أحوجُ إلى فيضِه وعلومِه، فأمرَهُ بفَسْخ العزم، وأبرَمَ عليه الإقامة في «ديوبند»، واستلَمَ منه زادَ سفره، وزوَّد به آخرَ للحجِّ والزيارة، ولم يكن الشيخُ الأنور يُفرِّطُ في امتثال أمر شيخه، فأقام في «ديوبند»، وكان ذلك في حدود سنة ١٣٢٥ه، وأمرَهُ الشيخُ بتدريس «صحيح مسلم»، و«سُنن النسائي» و«سُنن ابن ماجه»، فنهَض بها على خير وجه، وكانت فاتحة تدريسه في «دار العلوم الديوبندية»، واستمر على ذلك إلى سنة ١٣٣٢ه.

ثم أراد شيخه رحمه الله تعالى سفرَ الحج والزيارة في سنة ١٣٣٣هـ فاستخلفه نائباً عنه في التدريس، وصَدْرَ المدرِّسين في «ديوبند»؛ فأخذ يُدرِّسُ «الصِّحاح الستَّة» وأمَّهاتِ كتب الحديث.

وكان مِن أمرِ الشيخ محمود حسن أنْ أسَرَتْهُ الحكومةُ البريطانية الغاشمة في جزيرة مالطة، فبقي الشيخُ الأنور قائماً مَقامَهُ عشرين سنةً في تدريس «صحيح البخاري» و«جامع الترمذي» وغيرهما.

وكان أهلُ «دار العلوم» في ديوبند على ثقة بإقامته، ولكنهم حاذروا أن يعود إلى عزمه من الهجرة إلى الحجاز، فخطَبَ له حضرة ناظم الجامعة الديوبندية ومديرُها خِطبةً في بيئة شرفٍ وفضلٍ من بيتِ السيادة الفاطمية، ليكون زواجُهُ سَدًّا دون عزائمه، فزوَّجوه وجعلوه صاحبَ أهل وعيال، بل صاحبَ شِكال وعِقال.

وكان في «دار العلوم» لا يأخذ راتباً على تدريسه إلى عِدَّة أعوام من إقامته في ديوبند، ثم لما تأهَّل واضطُرَّ إلى مصالح البيت ونفقةِ العيال، أحسَّ بذلك أهلُ الجامعة، فعيَّنُوا له راتباً يكفي لحوائجه الحاضرة، ووصلَتْ إليه في ذلك الحين دعوةٌ من «المدرسة العالية» في كلكتة لشُعْبَةِ صَدَارةِ المدرِّسين براتب ثمانمائة روبية مشاهرة، وكان راتبه في جامعة ديوبند أقلَّ من خمسين روبية، فلم يُزعجه هذا المبلغُ الضخم عن قناعتِه ومُقامِه، وقال: «يكفيني ما تَيسَّر لي، ولا حاجة بي إلى ما سواه».

وقضى في «ديوبند» ثُلُثَ عُمُره، وجرتْ من قلبه وفمه ينابيعُ الحكمة ومناهلُ العلم والمعرفة، حتى استفادَ منها رجالٌ من الأفاضلِ وأماثلِ العصرِ، وتَضلَّعَ من لا يُحصَى عدداً من الأصاغر والأكابر،

وتخرَّجَ عليه في تلك البرهة أكثرُ من ألفَيْ خِرِّيج ممن قرأ عليه أمَّهاتِ الحديث.

وأصبحَ بابُهُ مَحَطًّا للرِّحال وملجأ للرجال، وأصبح وجودُهُ العلمي سبباً لإصلاح طُرُق التدريس.

وانتهج للعلماء مناهج التحقيق وطُرُقَ التفصِّي من مُعضِلات المسائل وغوامِضها، وكان درسُهُ جامعاً للبدائع تَنْحلُّ به مشكلاتُ سائر العلوم، واقتفى العلماءُ المدرِّسون أثرَه، بيْدَ أنه لا فتَى كمالك، فكان يتدفَّقُ بحرُهُ المتلاطِمُ من علومه، فيَفيضُ من كلِّ ناحيةٍ يَسقي الأجادب، ويُروي غليلَ العلم.

وكان يجودُ بثروتِهِ العلمية، وإعارته مذكّراته الحاوية ذخائرَ العلم ونفائس الأبحاث على السائلين بسماحةِ نفسٍ وإخلاصٍ، وحرصٍ على الإفادة.

وقد سَلَّ في عهد إقامته بديوبند صارِمَهُ العَضْب لكَمْع عُرُوق الثُّلَةِ الباغية القاديانيَّة بلاغاً وإرشاداً ودَرْساً وتأليفاً، واستحثَّ الهِمَم المتوانية، والجهودَ المتقاعدة من العلماء والطلبةِ وعامَّةِ الأمَّةِ الإسلامية إلى مقاومة هذه الفئة الضالَّة، ومُكامَعَةِ هذه الكارثة الدَّهْياء والبليَّة العمياء؛ حتى أيقظَ الرَّقود، ونَبَّه الغَفَلة من أصحاب الجرائد والمجلات بمكائد هذه الحادثة الفظيعة ودسائسها، فأثمر الله نهضتهُ المباركة، وتركَ تلك الفتنة على مِثْلِ مشفر الأسَد، وأقبرَها بسَعْيه وعلمِه ولسانِه وقلَمه، فكان له مِنَّةٌ عظيمة على رقاب الأمَّة المحمَّديَّة، ومأثرةٌ جليلةٌ لا تُنسى على تقادُم الأزمان.

ثم لما استقال من منصبِ دَرْسِه في ديوبند سنة ١٣٤٦هـ اكتنَفَتْه الدَّعواتُ، والمخلصون من كلِّ جهة للتدريس برواتبَ سامية ومُشَاهراتٍ عالية، حتى بلغَتْهُ الدَّعوةُ من نوَّاب دهاكه في باكستان الشرقية بألفِ روبية مشاهرة فلم يقبل، حتى أصرَّ عليه المشتاقون إلى بركاته من أهل الخير والدُّثور بأن يَمْتطي صَهْوَة الرحيل إلى كُجْرات الهند.

وبعدَ إلحاح وإصرارٍ شديدين أجاب الشيخُ الدعوةَ لمصالح تفرَّسَها، فرحَلَ في شهر ذي الحجة من خاتمة سنة ١٣٤٦هـ إلى قريةٍ في نواحي سورَتْ تسمَّى «دابيل»، على بُعد نحو ١٥٠ ميلًا من مدينة بمباي، ونشأ بوجوده الميمون هناك معهدٌ كبيرٌ يُسمَّى «الجامعة الإسلامية»، وإدارةُ تأليفٍ ونشرٍ تُسمَّى «المجلسَ العلمي» ونشرَ المجلس المذكور في حياة الشيخ وبعده كتباً قيمة في شَتَّى المواضيع قاربت الأربعين كتاباً، سارتْ في المشارق والمغارب، وتلقَّفَها العلماءُ من كل جانب.

وبقي الشيخ في «دابيل» خمسَ سنوات يشتغل بالدرس والتأليف والوعظ والتذكير، فارتجَّتْ تلك البسيطةُ من طنينِ حديثه، وسارت الركبانُ تَروي أحاديثَ فيضه وبركاته، وتشكُرُ جَدْبَاءُ الهند أياديَ غمامه، واستنارَتْ هاتيك البقاعُ بنوره علماً وعملًا وسُنَّةً وحديثاً، فقوَّمَ بوجودِه المُبارَكِ الأوَد، وأصلَح اللهُ به هناك أمَّة.

وقد غلبَتْ عليه رِقَّةٌ في آخر حياته الشريفة، فكان يأخذه البكاء في دروسِه ومَواعظِه، فكان يَبْكى ويُبْكِى رحمه الله تعالى.

مرضه ووفاته

غير أنه اجتوى المُقَام في «دابيل» وما طاب له هواءها فابتُلي بداء البواسير، فعاد إلى «ديوبند»، واشتد عليه هذا الداء العُضَال حتى نَزَفَه الدمُ، واستولَتْ عليه الصفراء إلى أن حان أجلُه.

فتُوفِّي رحمه الله تعالى في النُّلُث الآخِرِ من ليلة الاثنين ثالثِ صفر سنة ١٣٥٢هـ، وصُلِّي عليه صلاة الجنازة في ساحة «دار العلوم» في جموع غفيرة لا يَعلَمُ عددَها إلَّا الله تعالى، وحُمِلَ على الأيدي، وفي حَبَّات القلوب، ودُفِنَ بالجانب الجنوبي من مُصَلَّى العيد في ديوبند في بقعة كان وصَّى بشرائها، وكان _ كما قال أحَدُ شعراء مكة في الوزير جمال الدين، وكان مُحسِناً إليهم، كما نقلتُهُ من خطِّ الشيخ الكشميري نفسِهِ المصوَّر مع تعليقاته على كتاب «آثار السنن» للنيهموي -:

سَرَى نَعْشُهُ فوقَ الرِّقَابِ وطالما سَرَى جُودُه فوق الرِّكابِ ونائلُه يَمُرُّ على الوادي فتُثْنِي رِمالُهُ عليه وبالنَّادي فتُثْنِي أرامِلُه

وكما قال هو في رثاء شيخه شيخ العالَم محمود حَسَن الديوبندي رحمهما الله تعالى من قصيدة طويلة رنَّانة:

سَرَى نَعْشُهُ فوقَ الرِّقابِ طالما سَرَى وَ فَلْم وَ الرِّقابِ طالما سَرَى وَ وَسَيَّعَهُ المخلوقُ من كلِّ جانبِ فلم ولم أرَ مثلَ اليوم كم كان باكياً وما والم أدْرِ ماذا كانَ إحرامُ حَجِّهِ أكاد

سَرَى عِلْمُهُ فوق الرِّكاب ورَفَّعا فلم أرَ إلَّا الفَضْل كان مُودَّعا وما كان دَمْعُ القوم دَمْعاً مُضَيَّعا أكان قِراناً أم أجازَ تَمَتُّعا * وقد خلّف من أولاده الذكور ثلاثة أبناء هم: محمد أزهر شاه (وهو أكبرهم)، ومحمد أكبر شاه (وهو أوسطهم)، ومحمد أنضر شاه (وهو أصغرهم)، وكلهم أهل علم وفضل. كما خلّف والده المحترم محمد معظّم شاه، وقد جاوز عُمُره المبارك يوم وفاة الشيخ الأنور مائة وعَشْرَ سنين، رحمة الله عليهما جميعاً.

رثاؤه

وقد رثاه الأفاضل من العلماء والأدباء بقصائد رنّانة طويلة، تُفَتّ الأحشاء وتُدمِعُ القلوبَ والعيون، وأنشِدَ في حَفْلِ تأبينه بعد يومٍ من وفاته سبع عشرة قصيدة بالعربية والأردية، وبلَغَت القصائد التي رُثي بها أكثر من ستين قصيدة وكنت أوردتُ منها في هذه الترجمة الشيء الكثير، ولكن ضيق الصفحات الباقية للترجمة ألزمني بالاقتصار المجحف، فمعذرةً للشعراء وللقراء.

وكان مما قاله تلميذُه أستاذُنا العلَّامة المحدِّث الشيخ محمد إدريس الكاندهلوي صاحب «التعليق الصبيح شرح مشكاة المصابيح» وشيخ الحديث وصَدْرُ المدرِّسين الآن في الجامعة الأشرفية في لاهور حفظه الله تعالى من قصيدة تجاوز الستين بيتاً:

سَلامٌ على حِفظِ الكتابِ وسُنَّة أريدُ به نُورَ الهداية أنوراً فقد كان إعجازاً لدينِ نبيِّنا وكان إماماً حافِظاً ومحدِّثاً وقد كان فَرْداً حافظَ العصرِ جامعاً

وحِفظٍ وضبطٍ بعد شيخٍ مبجَّلِ كَبَدْرٍ مُبينٍ في دُجى اللَّيل ألْيلِ كمثلِ البخاري أو كنحوِ ابنِ حَنبلِ إليه انتهى شَدُّ المطايا وأرحُلِ مَعَارِفَ أعلام الهُدَى والتفضُّلِ بكى عالَمُ الإسلام طُرًّا وأعولا بكاه مَقامُ الدَّرسِ والوعظِ حاسراً فقد كان رُمْحاً سَمْهَ ريَّا مُثَقَّفاً وأبيضَ هِنديًّا لكلِّ مُسَيْلِم وأبيضَ هِنديًّا لكلِّ مُسَيْلِم تُوفِّيتَ يا رأسَ التَّقى وتركتني شَرَحتَ لنا الآثار إذ هي أشكلتُ وعظر أفق الأرض من عَرْفِك الشذي عليك سَلامُ الله يا قبر أنور بفضلِك يا مولى الورى قُل لروحه بفضلِك يا مولى الورى قُل لروحه

لخَطْبٍ جليلٍ قد أناخَ بمَنْزِلِ
بَكَتْه نواحي الأرضِ والفَلَكُ العَلي
لِمثْلِ مَسِيحِ القاديان المُخبَّلِ
وكلٍّ مُناغ في نُبُوّة مُرْسَلِ
وكلٍّ مُناغ في نُبُوّة مُرْسَلِ
لفقدِك أرويه بدَمْعٍ مُسَلْسَلِ
وفَسَّرتَ آياتِ الكتاب المفضَّلِ
يُباري شذاهُ رُوحَ مِسكِ ومَندلِ
ورحمتُهُ تَتْرَى كودقٍ مُجلجلِ
أيا رُوحَ عبدي هذه الجنَّةُ ادخُلى

ورثاه تلميذه أستاذُنا العلَّامةُ الشيخُ الأديب الجامع البارع أبو المحاسن محمد يوسف البنوري بقصائد طويلة مِن بعضِها هذه الأبيات:

العين ذرَّافة والقلبُ حيرانُ الشمسُ كاسفة والأرضُ مظلمة الشمسُ كاسفة والأرضُ مظلمة خطبُ ألمَّ على الإسلام مُكتَنفاً وللحوادث سُلوانٌ يُسهِّلُها قضى الحياة إمامُ القوم مَرْجعُهم بَحرُ البحور وشمسُ المَجْد مسنِدُهم حَبْرٌ ورُحْلة أعلام وحُجّتُهم شيخُ الشيوخ إمامُ العَصْر عمدتهم شمس الورى فيلسوف الشرق قدوتهم شمس الورى فيلسوف الشرق قدوتهم

والطيرُ تشدو فتَبدُوْ منه أشجانُ والمُزْنُ تبكي فسالَتْ منه بلدانُ تنزلزلَتْ منه بلدانُ تنزلزلَتْ منه أطوادٌ وأركانُ وما لِمَا حَلَّ بالإسلام سُلُوانُ شيخُ الحديث فقيه النَّفْس سُفيانُ فيما رَوَى من حديث العلم إخوانُ فيما سَرَى بحديث الفَضْل رُكبانُ فيما سَرَى بحديث الفَضْل رُكبانُ السَّاء أنورُ الله بُرهانُ رأسُ الخِيار غَنِيُّ النَّفس سُلطانُ رأسُ الخِيار غَنِيُّ النَّفس سُلطانُ

بحرٌ مُحيطٌ لمغزَى كلّ مُعْضِلةٍ إِذْ ظلَّ يكشفُ من فقه الحديث لنا وفي الزمان شيوخٌ لا عِدادَ لهم سارتْ جنازتُه والقومُ في جَزَعٍ من بالحديثِ ومغزى الفقه مُضطلعٌ تبكيه جامعةُ الإسلام مِن قَلَقٍ

مِن حولِه لرَحَى الأعلام جولانُ تحيرتَ مستنطقاً هذا لَنْعمانُ لكنه لعيُونِ العلم إنسانُ والعَيْنُ ذرَّافةٌ والقلبُ وَلْهانُ مَنْ فَهْمُهُ لخفايا العلمِ ميزانُ كما بكى لِفِراق الإلفِ هَيْمانُ

ونختم هذه المراثي بقصيدة رنّانة رثاه بها تلميذُه أستاذنا العلّامة المحقِّق الفقيه المحدِّث الأديب سماحة الشيخ محمد شفيع، مفتي باكستان، حفظه الله تعالى ورعاه، وهي قصيدة طويلة بلغت ٥٢ بيتاً، نذكر منها الأبيات التالية:

نَعى بك ناع سَحرة الفجر فانبرى وأبكى الجبال الشَّامخاتِ نَحيبُه وأبكى الجبال الشَّامخاتِ نَحيبُه وأبكى دُرُوساً والمدارس جَمَّة نُعِينا بجَمَّاعِ العلوم وسِيَّما الحفظم أدر أرثِي عالماً أمْ عَوَالماً وفقها وتحديثاً ورأياً وحِكمة ووجها طليقاً باسماً مُتَهلًلا ووجها عبادَ اللهِ أن لستُ زائراً احقًّا عبادَ اللهِ أن لستُ زائراً بخاريَّ عصر ترمذيَّ زمانِه فلو أنها رُزءٌ من الدَّهر واحِدُ فلو أنها وَقُدُهُ واللهِ فقدٌ لواحدٍ فما فَقدُهُ واللهِ فقدٌ لواحدٍ

يضجُّ السَّما والأرضَ والبدو والقرى ووَبْراً ومَدْراً والفَلا ثم أَبْحُرا كذلك أقصى مَسْجِدٍ ثم مِنبَرا لديثَ وقرآناً كريماً مفسَّرا وعِلماً ثم للفضلِ جَمْهرا ووَرْعاً وزُهداً في السَّماء مشهَّرا إذا زُرْتَ زُرْتَ البدرَ تمَّا مُنوَرا بعَيني بعدَ اليومِ شيخي أنورا وزُهريَّ وقتٍ لا خِلاف ولا مِرا ولكنَّهُ غَيْمُ النوائب أمطرا وربِّي جَناحا العِلم مِنه تكسَّرا وربِّي جَناحا العِلم مِنه تكسَّرا

فطاب ثرى من راح في الله واغتدى وشيد أركان الهدكى وأنارها وشيد أركان الهدكى وأنارها وشيف آذان الورى بفرائد ولم يألُ في إعلاء دين ونشره فواها له من رائح حَلَّ روضة سقتها غوادي رحمة الله بُكرة عليه سلام الله ما ذرَّ شارقً

لِنَشْر علومِ الدينِ قام مُشمِّرا ومذَّر بنيانَ الضَّلال وبَذَّرا^(۱) فجاءت بها الأجفانُ غُدُوةً أدبرا^(۲) تراه لوجهِ الله سَيْفاً مُشهَّرا بجنب المُصَلَّى لا يزالُ مُنَضَّرا^(۳) فعادَتْ سَوَاريها بليل مكرَّرا بعِدَّةِ من صَلَّى وصامَ وكبَرا

كلمات من ثناء العلماء الأكابر عليه

_ قال حكيم الأمة أشرف علي التهانوي: إن وجود مثله في الأمة الإسلامية آيةٌ على أن دين الإسلام حقّ وصدق.

- وقال محقِّق العصر الشيخ شبير أحمد العثماني صاحب «فتح الملهم شرح صحيح مسلم»: فقيدُ المثيل عديمُ العديل، بقيَّةُ السلف حُجَّة الخلف، البحر الموَّاج والسراج الوهَّاج، لم ترَ العيونُ مثلَه ولم يرَ هو مثلَ نفسه، آية من آيات الله وحُجَّة الله على العالمين.

⁽١) أي نقض بنيان الضلال ومزَّقه تمزيقاً.

⁽۲) يشير شيخنا بقوله هذا إلى قول الزمخشري في رثاء شيخه أبي مضر: وقائلة ما هذه الدرر التي تساقط من عينيك سمطين سمطين فقلت هو الدر الذي كانِ قد حشا أبو مضرٍ أذني تساقط من عيني

⁽٣) قبره الشريف بجنب مصلًى العيد في «ديوبند»، يزار من كل وارد إليها، وقد زرته صباح يوم الخميس ٢٨ من ربيع الأول سنة ١٣٨٢هـ، رحمه الله تعالى وإيانا.

_ وقال تلميذه شيخُنا العلَّامة الكبير الشيخ محمد بَدْر عالَم وقد لازمه عشر سنين: لو نظرتَ إليه لنظرت إلى رجل يضاهي الذهبيَّ في حفظه، ويماثل ابن الحجر في إتقانه وضبطه، ويساحل ابن دقيق العيد في عدله ودقة نظره، ويشابه البختريَّ في شعره، ويحاكي سَحبان في بيانه وسحره، بلى وليس ذلك بعيد من صُنع الله عزَّ وجلَّ.

وليس على الله بمستنكر أن يَجمع العالَمَ في واحدِ

_ وقال شيخنا المحقِّق الكوثري: لم يأتِ بعد الشيخ الإمام ابن الهُمَام مثلُه في (استثارة) الأبحاث النادرة من ثنايا الأحاديث، وهذه برهة طويلة من الدهر.

_ وقال مفتي الهند الشيخ محمد كفاية الله الدهلوي يوم مات الإمام الكشميري: إنه لم يمت، ولكن مات العلم والعلماء.

مُزنةٌ من شعر الإمام الكشميري

للشيخ الكشميري _ الهنديِّ الدار واللسان _ شعر كثير بالعربية، يفيض عذوبة ورقة وبلاغة، حبَّذا لو جمعه بعضُ محبِّيه في ديوان وجمع معه المراثي التي قيلت فيه بالعربية، لكان ذلك زاداً كريماً للأدب العربي يستحق الدراسة مثل _ أو أكثر من _ دراسة شعر «المهجر».

فمن قصيدته في رثاء شيخه قاسم النانوتوي مؤسّس دار العلوم الديوبندية:

قِفَا يا صاحبيَّ على الديار فمِن دأب الشجيِّ هوى ازديارِ وعُرِّجَا بالرِّباع رباع أنس ففي المرأى لشيء كاصطبارِ وإن عادَتْ دوارسَ بعد هَجْر فقد كانتْ معاهدَ للمزارِ

فتلك بلادُها أمضيتُ فيها أسابقُ ريبَ دهر ذي فنون كأنك ما سمعتَ حديثَ شيخ وذلك قاسمُ البركات طُرَّا إمامٌ حافظٌ سَنَدٌ هُمامٌ مجدِّدُ هذه الأعصار حقًا

ليالي من طوالٍ أو قِصارِ وإنَّ سُراه لا يسدريسه دارِ تلقَّاه الخِيارُ عن الخيار يسيرُ بذكره تالٍ وقاري لسانُ الحقّ مقدامُ الكبار محدِّثُها وذلك فتحُ باري

ومن قصيدة له في رثاء شيخه شيخ العالَم محمود حسن الديوبندى:

قفا نبكِ من ذكرى مزار فندمعا مَصِي يجاوبني دارٌ وجارٌ على البُكى ولم وإن كان مما ليس يَشفى ويَشتفي بشي نهضتُ لأرثي عالِماً ثم عالَماً حديث كبيراً ينادَى في السماوات أمَّةً إمامَ

مَصِيفاً ومشتى ثم مرأى ومسمعا ولم أرَ إلَّا باكياً ثَمَّ مُوضعا بشيء ولكن خلّ عينيك تدمعا حديثاً وفقهاً ثم ما شئت أجمعا إمامَ الهدى شيخاً أجلَّ وأرفعا

الإمام الكشميري والتأليف

لم يعزم الشيخ رحمه الله تعالى أن يؤلِّف رسالة أو كتاباً تأليفاً مقصوداً، وإنما جُلَّ مؤلَّفاته أمالٍ أخذت عنه أو نصوصٌ وتقييداتٌ أفردها بعنوان، ولو أنه عكف على التأليف لسالت بطحاء العالم بعلومه وتحقيقاته، ولأنارت أنوارُه اللامعة أرجاء دنيا العلم على سعتها وكثرة أهل الفضل المتقدمين فيها، وإنما ألَّف بدافع الضرورة الدينية والخدمة الإسلامية عِدَّة رسائل سنذكرها في عداد مؤلفاته.

غير أنه كان من ريعان عمره عاكفاً على جَمْع الأوابد وقَيْد الشوارد في برنامجته وتذكرته، وكان بَذل وُسْعَه في حَلِّ المشكلات التي لم تنحلَّ من أكابر المحقِّقين قبلَه، وكان كلَّما سنح لخاطره الشريف شيء مِن حلِّ تلك المعضلات قيَّده في تذكرته، وإذا وقف في كتب القوم على شيء تنحلُّ به بعض المعضلات أحال إليه برمز الصفحة إن كان مطبوعاً.

وكان من عادته مطالعة كل كتاب يقع له من أي علم كان، ولأي مصنّف كان، يطالعه من البدء إلى الختام، وكان كلُّ جهده في مطالعته كتب المتقدِّمين وكتب أكابر المحققين، وكان له مطالعات واسعة عميقة في كتب أئمة الفنون من كتب الفلسفة الطبيعية، والفنون الإلهية، وكتب الحقائق والتصوف، والعلوم الغريبة من النجوم والرمل والجفر والموسيقى والقيافة، وفنون الهندسة والرياضي بفنونه، وكان يقول: ربما طالعت مجلدات ضخمة من كتاب ولم أفز منه بشيء جديد، وربما ظفرت بشيء يسير أو فائدة جديدة.

فإذا اطَّلع على شيء نفيس أو تحقيق عالٍ قيَّده.

وله في تقييد تلك النوادر أصول يراعيها:

منها: أنه كان يقيِّدُ ما تنحلُّ به عقدة من مشكلات القرآن، أو الحديث، أو الفقه، أو الأصول، أو علم الحقائق، أو الكلام والتوحيد أو غيرها من العلوم، وأحياناً يقيِّد ما يفيد الحل استشهاداً وتنظيراً، أو ما يفيد تزييفاً وإسقاطاً لما هو ضعيف أو خطأ.

ومنها: أنه إذا سنح له دليل للمذهب الحنفي أو ما يفيده في التأييد

والاستشهاد، أو كان له نوع ارتباط به على ما لمحه حَدْسُه الدقيق _ وربما يخفى على الناس _ قيَّده.

ومنها: أنه إذا كان له تحقيق خاص في مسألة أو حلِّ مشكلٍ خلاف ما ذهب إليه الجمهور، ثم سنح له في أثناء مطالعته شيء يفيده أو يُعزِّزُه، أو كان دليلًا على ما يرومه كان يقيده، كمسألة العَمَاء، ما ماهية العماء؟ وهل هو قديم أو حادث؟ ما أريد به في قوله على: «كان الله في عماء» في الحديث رواه الترمذي في «سننه» من حديث رزين العقيلي، وكمسألة الروح والنفس وما يتعلق بهما من تحقيقات لم تسمعها الآذان، وكحقيقة التجلِّي، ومسألة المعيَّة الدَّهرية، والسَّبْقَة الدَّهرية، والسَّبْقة مسخانه على المقدورات الأزليَّة، وحقيقة عالم المثال، ونحو هذا من سبحانه على المقدورات الأزليَّة، وحقيقة عالم المثال، ونحو هذا من مشكلات العلوم ومعضلات الفنون العويصة.

وقد اجتمعت عنده في تذكرته ذخائر ونفائس زاخرة الحلِّ كثير من المعضلات العلمية، وألَّف رسائل في بعض مُهمَّات الحديث الشريف من المسائل الخلافية بين المذاهب، ملتقطاً لها من ذخائر تذكرته بإصرار وإلحاح من تلامذته وأصحابه ومستفيديه، ذبًّا عن حريم المذهب الحنفي، ودفعاً لطعن الحُسَّاد والجاهلين.

وهذه الرسائل المذهبية كانت دُرَراً مبعثرة في تذكرته، رتَّبها بعض ترتيب على شكل تأليف، ولذا تراها مشحونة بالإحالة على الكتب من غير سرد لجميع عباراتها، ولو رُتِّبت رسائلُه تلك على عادة مؤلفي العصر الحاضر أو على عادة المولعين بالبسط والتفصيل لصارت كل رسالة منها أضعاف ما هي عليه.

مؤلفاته المطبوعة

۱ – "فيض الباري على صحيح البخاري": في أربعة مجلّدات كبار، وهو من أماليه في الدرس، وفيه الجديدُ الكثيرُ من العلم الذي لا تراه في شروح البخاري للسابقين، وحسبك أن تعلم لجلالة "فيض الباري" أن الشيخ قد اعتنى بـ "صحيح البخاري" درساً وإملاءً وخوضاً وإمعاناً ما لم يعتنِ بما عداه، فطالع "صحيح البخاري" قبل الشروع في تدريسه ـ ثلاث عشرة مرَّة ـ من أوله إلى آخره مطالعة بحث وفحص وتحقيق، وطالع من شروحه: "فتح الباري" و"عمدة القاري" و"إرشاد الساري" وغيرها نحو ثلاثين شرحاً من الشروح المطبوعة والمخطوطة في ديار الهند والحجاز، وكان "الفتح" و"العمدة" كأنهما صفحة بين عينيه، ثم وُفِّق لتدريسه ما يربو على عشرين مرَّة دراسة إمعان وتدقيق، ثم أملى هذا الكتاب العظيم.

وقد نهض بجمعه وتدوينه أرشد تلامذته أستاذنا العلّامة الجليل النبيل مَعِين العلم والصفاء والتقوى الشيخ محمد بَدْر عالَم حفظه الله تعالى وقبِلَ صنيعَه، وقد علّق عليه في مواطن كثيرة تعليقات نافعة للغاية، زادت في بيان قدر الشيخ وسُمُوّ إمامته، وقد طبع بمصر سنة ١٣٥٧هـ بنفقة «المجلس العلمي» في الهند، ثم نفدت نسخه من سنين.

٢ ـ «العَرْف الشَّذِي على جامع الترمذي»: في ٤٨٨ صفحة، جمعه في غاية السرعة والارتجال بعضُ أصحاب الشيخ وهو الشيخ محمد جراغ لاستفادة نفسه، ثم سَنَحَ لبعض الحريصين على علوم الشيخ طبعُه، فطبع كما هو، وكان الشيخ رحمه الله تعالى

- في آخر عمره قد عزم على شرح مبسوط لجامع الترمذي، غير أنه لم يمهله الأجل المحتوم للقيام بهذه المنقبة العظيمة.
- ٣ _ «أماليه على سنن أبي داود»: طبع منه جزء واحد، والباقي لم يطبع.
- ٤ _ «أماليه على صحيح مسلم»: جمعها تلميذه العلامة الفاضل الشيخ مناظر أحسن الجيلاني، ولم تطبع، وإنما ذكرتها والحاشية التالية هنا لمناسبة المقام.
- ٥ _ «حاشيةٌ على سنن ابن ماجه»: وكانت عند تلميذه العلَّامة الجليل أستاذنا الشيخ محمد إدريس الكاندهلوي صاحب «التعليق الصبيح» ثم ضاعت.
- ٦ (مشكلات القرآن) في ٢٧٨ صفحة. وفيه من فتوحات الشيخ وفيوضاته الشيء الكثير.
 - ٧ _ «فصل الخطاب في مسألة أم الكتاب»: ١٠٦ صفحة.
- ٨ ـ «خاتمة الخطاب في فاتحة الكتاب»: بالفارسية في جزء لطف.
 - ٩ «نيل الفرقدين في رفع اليدين»: في ١٢٥ صفحة.
 - ١٠ _ "بسط اليدين لنيل الفرقدين": في ٦٤ صفحة.
 - ١١ _ «كشف السِّتر عن مسألة الوتر»: في ٩٨ صفحة.
 - ١٢ ـ «إكفار الملحدين في ضروريات الدين»: في ١٢٨ صفحة.
 - ١٣ _ "عقيدة الإسلام بحياة عيسى عليه السلام": في ١٢٢ صفحة.

- ١٤ _ «تحيَّة الإسلام في حياة عيسى عليه السلام»: في ١٤٩ صفحة.
 - ١٥ _ «التصريح بما تواتر في نزول المسيح».
 - ١٦ _ «خاتم النبيين»: بالفارسية في ٩٦ صفحة.
 - ١٧ _ «مِرقاة الطارَم لحدوث العالَم»: في ٦٢ صفحة.
- 1۸ _ «ضرب الخاتم على حدوث العالم»: رسالة في أربعمائة بيت من الشعر في مسألة إثبات وجود الصانع الحكيم سحانه.
- 19 _ "سهم الغيب في كبد أهل الريب": بالفارسية في ٢٢ صفحة، ردَّ فيه على بريليِّ زعم أن الرسول ﷺ يعلم علماً محيطاً بجميع الكليات والجزئيات مما كان ويكون، من غير فرق بينه وبين علَّم الغيوب إلَّا فَرْقَ العَرَضِيَّة والذاتية.
- ١٩٦ «كتاب في الذبّ عن قرَّة العينين»: بالفارسية في ١٩٦ صفحة. وسببُ تأليفه أن للشاه ولي الله الدهلوي كتاباً في تفضيل الشيخين على الخَتنَين اسمهُ «قرة العينين في تفضيل الشيخين»، فصنَّف بعض الروافض كتاباً في ردِّه، فَضَّل فيه الختنين عليهما، فنهض الشيخ منتصراً للحق في المسألة وذابًا عنه، فألَّف هذا الكتاب.
- ٢١ _ «الإتحاف لمذهب الأحناف»: وهو حواش وتعليقات نافعة ماتعة جامعة، علّقها الشيخ الكشميري على كتاب «آثار السنن» لعصرية المحدِّث المحدِّث المحقِّق النِّيْمَوِي رحمهما الله تعالى، وقد أحسن «المجلس العلمي» صُنعاً بتصوير نسخة الشيخ من كتاب «آثار السنن» المطبوعة في مجلدين التي ملاً الشيخ

بخطه الجميل حواشيها وبياضاتها التي بين السطور عِلماً ثميناً وإحالاتٍ كثيرةً غنيَّةً بالتحقيق، وقد سُمِّيتْ هذه التعليقات والحواشي عندما صُوِّرت بعد وفاته: «الإتحاف لمذهب الأحناف».

قال شيخنا البَنُّوري في تقدمة «فيض الباري» ص٢٦: «ولو خُرِّجتْ حوالاتها لأصبح ذلك كتاباً في عِدَّة أجزاء»، انتهى.

قلتُ: تخريجُ حوالاتها وتبويبُها وتنسيقُها دَيْنٌ ثقيلٌ في عنق أصحاب الشيخ وتلامذته الأفاضل، لا تبرأ ذمتهم إلّا بإنجازه، وكنت اقترحتُ على مؤسِّس «المجلس العلمي» رجل الخير والبِرّ المفضال الحاج محمد بن موسى مِيا السملكي الإفريقي رحمه الله تعالى تأليفَ لجنة من أصحاب الشيخ وتلامذته أبقاهم الله تعالى؛ ليقوموا _ خاصَّة _ بتنسيق هذه التعليقات والحواشي، فإنه لا يستطيع النهوضَ بهذا الواجب العظيم أحدٌ غيرُهم، وهم الذين صاحبوا الشيخ وتلقّوا أفكاره وعرفوا مقاصده.

ثم جدَّدتُ هذا الاقتراح على نجل ذلك المحسن الكريم الأخ الفاضل الشيخ إبراهيم حين تفضَّل بزيارتي في حلب عقب عودته من الحج إلى بيت الله الحرام هذا العام، فوعد خيراً واستبشرنا خيراً، وأعود فأقول: أداءُ هذا الحق لا يزال ممطولًا من تلامذة الشيخ الصُّدُور البُدُور، وأرجو أن تكون كلمتي هذه _ وهي موجَّهة إليهم الصُّدُور البُدُور، وأرجو أن تكون كلمتي هذه _ وهي موجَّهة إليهم جميعاً _ دافعاً جديداً للقيام بقضاء هذا الدَّين، وأخصُّ بالمطالبة به على وجه أخصّ أستاذنا وبركتنا أبا المحاسن العلَّامة الموهوب الشيخ محمد يوسف البَنُّوري، فإنه على كثرة أعماله النافعة وخدماته الشيخ محمد يوسف البَنُّوري، فإنه على كثرة أعماله النافعة وخدماته

الإسلامية والعلمية آتاه الله من الصبر والدأب والعون ما يمكنه النهوض بهذه المأثرة الباقية.

وإن تنسيق «الإتحاف» إتحافٌ يَجعلُ الهُمامَ الفاضل الناهض به في مناجاةٍ دائمة وسَمَرٍ علميٍّ مستمرٍّ مع الشيخ الأنور قُدِّسَ سِرُّه العزيز، وما أظن السادة النُّجُب تلامذة الشيخ بارك الله فيهم بمفرِّطين بهذا «الإتحاف»، ولا بمُعْرِضين عن استعادة تلك الذكريات الغالية الحبيبة إلى قلوبهم، إذ كانوا يسمعون كلام الشيخ إمام العصر أو يخدمونه، ولا بمتخلِّفين عن ذلك العمل الجليل الذي يُقرَن اسمُ القائم به باسم الشيخ إمام العصر على وجه الدهر، وهو إلى هذا: يُعَدُّ من خير العمل الذي يدَّخره المؤمن لآخرته، وإنا لمنتظرون.

وهذه الكتب مطبوعة في بلاد الهند في حياة الشيخ وبعد وفاته، وكلها مؤلفات طافحة بأبحاث سامية لا يستغني عنها كلُّ من حاول بحثاً دقيقاً في موضوعها.

مؤلفاته المخطوطة

للشيخ رحمه الله تعالى مؤلفات قلمية ورسائل خطية في كثير من مشكلات العلوم والفنون، فمنها:

- ا _ رسالة في «الهيئة»: ألفها لبعض أصحابه.
- ٢ ـ رسالة في «مسألة في الهندسة وعلم المرايا والمَنَاظر».
 - ٣ _ رسالة في «حقيقة العلم».
 - ٤ ــ رسالة في «مسألة: يا شيخ عبد القادر شيئاً لله».

- ٥ _ رسالة في «مسألة الذبيحة لغير الله».
- ٦ ـ رسالة في «علم المعاني» مما استدركه على السكاكي والخطيب.
 استنبطها الشيخ من «كتاب سيبويه» و«الكشاف»، و«عروس الأفراح» لبهاء الدين السبكي.
- ٧ ـ «مقامات أدبية» على نهج مقامات الحريري. ومنها منقوطة كلها،
 ومنها غير منقوطة كلها، ومنها كالمقامة المراغيَّة إحدى كلماتها
 معجمة، والأخرى مهملة.
 - ٨ = «حواشي على الأشباه والنظائر»، لابن نجيم.
- ٩ _ رسالة في «مسألة صلاة الجمعة واختلاف الأئمة في شروط أدائها».
 لم تتم.
 - ١٠ _ «حواشِ على حواشي الزاهدية على شرح القُطبيَّة».
 - * وله تلخيصات مهمة نادرة: منها:
 - ١١ _ تلخيص «إمام الكلام» للعلَّامة عبد الحي اللكنوي.
- ١٢ _ تلخيص أدلَّة الحنفية من «فتح القدير» لابن الهُمَام. وصل فيه إلى كتاب الحج.
 - ١٣ _ تلخيصٌ لبعض المهمات من كتاب «حياة الحيوان» للدَّمِيري.
 - * وله مذكرات قيِّمة في كثير من الأبحاث الحديثية من:
 - «مسألة المثل أو المثلين في وقت الظهر».
 - وحديث: «من أدرك ركعة من الصبح».

وفي أحاديث تختص بذي القرنين ويأجوج ومأجوج وغيرهما مما رآه مشكلًا في موضوعه.

وأولى بهذه الترجمة الطويلة كلِّها أن تسمَّى: «لُمَعاً وقَبَسات من جوانب حياة الإمام الكشميري وعلومه وفضائله ومزاياه»، فإنه حقًّا كما قيل:

بحرُ العلوم فما بحرُ يُشاكله لو نَقَّبُوا الأرضَ لم يوجد له شَبَهُ

وكتبه عبدالفت إح أبوغدة





ٚڿڹ۫ؽٵٳؽڎڹٷڿٷۻ ؿ_{ٵۼ}ڔڽٳڮٷڿۼؙ؋ۣۏڟڽ

> الطّنِعَة الأولَّثِ ١٤٣١هـ – ٢٠١٠م

مشركة دارابست نرالإت اميّة الظباعة وَالنَّيْت روَالوْن ع مدر م أسّه الشيخ رمزي دمشقية رحمه الله نعالى سنة ١٤٠٧م - ١٩٨٧م سبروت - المتنات حرب: ١٤/٥٩٥٥ حسانت : ٢٠٨٥٧٠ وسبروت - المتنات حرب: ١٤/٥٩٥٥ حسانت : ١٩٨٣م و-mail: bashaer@cyberia.net.lb



تأليفُ إمَامُ الْعَصِّرِ العَلَّامَة وَالْحُدِّثِ الكَيْرِ الشيخ محرِّ الورشاه الكثميري تستنة ١٣٥٢ م - رَجِمَهُ اللهُ تَعَالَ

اعتنى بِهَا دَخَرَّ هِ أَمَادِ بِيَهَا مِحْدَرَهِمَةُ النَّهُ وَي

كالملكنظ المنيلانية



الحَمدُ لله وَلِيُّ كُلِّ نِعمَة، مُلهِم الْخَيْر وَالسَّداد والصَّلاةُ وَالسَّلامُ على سَيِّدِنَا مُحمَّد وَعَلى آلهِ وَصَحْبهِ أَجمعين.

دِينَا ﴾ الشائر

مقدمة المؤلف

اللَّهم لك الحمد حمداً دائماً مع خلودك، ولك الحمد حمداً لا منتهى له دون علمك، ولك الحمد حمداً لا يريد قائله إلا رضاك، والحمد حمداً مليًّا عند كل طرفة عين وتنفس نفس. (الرافعيّ عن علي)(١).

اللّهم اجعل صلواتك ورحمتك وبركاتك على سيد المرسلين وإمام المتقين وخاتم النبيين: محمد عبدك ورسولك إمام الخير وقائد الخير ورسول الرحمة، اللّهم ابعثه مقاماً محموداً يغبطه فيه الأولون والآخرون، اللّهم صلّ على محمد وعلى آل محمد كما صليت على إبراهيم، إنك حميد مجيد، اللّهم بارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على إبراهيم، إنك حميد مجيد.

⁽۱) هكذا روي عن علي رضي الله عنه مرفوعاً، ونصّه «عن رسول الله ﷺ أنه نزل عليه جبريل عليه السلام، فقال: يا محمد إن سرّك أن تعبد الله حق عبادته فقل: اللّهم لك الحمد... وذكر الحديث»، رواه الطبراني في الأوسط ٥/ ٣٥٥ (٥٥٣٨). قال الهيثمي في مجمع الزوائد ١٩٧/٠: وفيه علي بن الصلت ولم أعرفه، وبقية رجاله ثقات. ورواه البيهقي في شعب الإيمان ٤/ ٥٥ (٤٣٨٩)، والديلمي في الفردوس ١/ ٤٤٢ (١٨٠٤)، وعبد الكريم الرافعي القزويني في التدوين في أخبار قزوين ٢/ ١٥٠

(ابن مسعود، عب)(۱) وعلى سائر أصحابه الحاملين لسننه وآدابه:

من البيض الوجوه نجوم هدى لو أنك تستضيء بهم أضاءوا هم حلُّوا من الشرف المعلَّى ومن حسب العشيرة حيث شاءوا

اللَّهمَّ انفعني بما علَّمتني، وعلِّمني ما ينفعني، وزدني علماً، الحمد لله على كل حال، وأعوذ بالله من حال أهل النار (ت هراله عن أبي هريرة) اللهم الطف بي في تيسير كل عسير، فإن تيسير كل عسير عليك يسير، وأسألك اليسر والمعافاة في الدنيا والآخرة. (طس (7))، عن أبي هريرة).

أمَّا بعد:

فهذه أطراف وجمل من الكلام في حديث الفاتحة خلف الإمام من طريق محمد بن إسحق، وبيان ما فيه من ملاحظ السياق كشفًا عن معناه ومبناه، ورشفاً عن معناه ومغزاه، لم أتفرغ لإيضاحها إيضاحاً كنت

⁽۱) رواه عبد الرزاق في مصنفه ۲۱۳/۲ (۳۱۰۹)، وابن ماجه في سننه كتاب إقامة الصلاة والسُنَّة فيها (۹۰۱)، وصحّح إسناده في مصباح الزجاجة ۱۱۱/۱ وقال: رجاله ثقات إلا أن المسعودي واسمه عبد الرحمن بن عبد الله بن عبد بن مسعود اختلط بأخرة...

⁽۲) رواه الترمذي في سننه كتاب الدعوات (۳۰۹۹)، وعبد بن حميد في مسنده ص ١٥٥ (١٤١٩)، وحسن إسناد الترمذي الإمام الصنعاني في سبل السلام ٢٢٤/٤، وأورده الذهبي في الميزان ٦/ ٥٥١.

⁽٣) رواه الطبراني في المعجم الأوسط ٢/ ٦١ (١٢٥٠)، قال الهيثمي في مجمع الزوائد ١٣٨/٤: وفيه من لم أعرفهم؛ قال الذهبي في الميزان ١٣٨/٤: إسناد مظلم، وما حدّث به العلاء أبداً. كما أورده العقيلي في الضعفاء ٢/ ٢٧٣.

أرتضيه، ولا إلقاءً على النجيّ على ما يكفيه، نعم، مداخل بحث هي شعوف وذكرى لا تغني عن مزاولة ريّضة وإعمال فكرة، والشأو في الاعتبارات الآتية في الكلام شأوٌ واسع، والمسافة من علوم العربية سفر شاسع، والموضوع خير كله.

نعم، إن غرضي أن أحصل على غرض الشارع أوّلاً، والشأن في الغرض، ثم لم أخرج عن أقوال أصحابنا وإن نزلتُ من بعضهم إلى بعض، ولا ينبغي لعاقل أن يفسد دينه بدنياه، ويجعل عاجلته على عقباه، وما توفيقي إلا بالله، وهو حسبي ونعم الوكيل.

وَلْتُسَمَّ بـ«نزُل الرقاق في حديث محمد بن إسحاق» أو بـ:

«فصل الخطاب في مسئلة أم الكتاب»

فاعلم أن الذي ثبت في المسألة عن الشارع هو نفي الصلاة عمَّن لم يقرأ بأم القرآن فصاعداً _ أي بانتفاء كليهما، بعموم الصلاة، وعموم «من» (١) _ وثبت عنه: «لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب»، كما في جزء القراءة من حديث عبادة بحذف «من» وحذفها _ حينئذ يحتمل أن يريد وجود الصلاة حساً، لا اعتدادها، ويعم الوجوب وغيره وهو شاكلة الحديث عن أبي هريرة رضي الله عنه: «أن النبي على أمره أن

⁽۱) يشير به المؤلف رحمه الله إلى الحديث المشهور الذي رواه البخاري في صحيحه ولفظه: «لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب» كتاب الأذان (۲۵٦)، ورواه مسلم في صحيحه كتاب الصلاة (۳۹٤)، والترمذي في سننه كتاب الصلاة (۲٤٧)، والنسائي في سننه كتاب الافتتاح (۹۱۰)، وابن ماجه في سننه كتاب إقامة الصلاة والسُنَّة فيها (۸۳۷).

يخرج فينادي أنه لا صلاة إلا بقراءة فاتحة الكتاب وما زاد» اه. عند أبى داود وغيره (١).

وعن جابر قال: «وكنا نتحدث أنه لا صلاة إلا بقراءة فاتحة الكتاب فما فوق ذلك، أو فما أكثر من ذلك» اهر(٢). عند الطحاوي، والبيهقي في كتاب القراءة، وكأنه مأخوذ من حديثه في قصة معاذ، وسيأتى.

ففي هذا اللفظ عموم الصلاة، لا عموم المصلين، ويقرب منه حديث أبي سعيد قال: «أمرنا أن نقرأ بفاتحة الكتاب وما تيسر» اه عند أبي داود وغيره^(٣). لأنه قد يستعمل ضمير المتكلم مع الغير في العموم المجموعيّ، لا العموم الإفراديّ.

⁽۱) رواه أبو داود في سننه كتاب الصلاة (۸۱۹) (۸۲۰)، ولفظه: «قال لي رسول الله على أخرج فناد في المدينة أنه لا صلاة إلا بقرآن ولو بفاتحة الكتاب فما زاد»، وفي لفظ آخر: «أنه لا صلاة إلا بقراءة فاتحة الكتاب فما زاد»، ورواه إسحاق بن راهويه في مسنده ۱/۱۷۹ (۱۲۲)، والبيهقي في القراءة خلف الإمام ص۸۲- ۲۷ (٤٢).

⁽٢) رواه الطحاوي في شرح معاني الآثار ٢/٠١، والبيهقي في القراءة خلف الإمام ص ٢٩ (٤٧٦)، وكذلك في السنن الكبرى ٢٣٠٦ (٢٣٠٦)، وابن أبي شيبة في المصنف ٢/٣١ (٣٦٣٣).

 ⁽۳) رواه أبو داود في سننه كتاب الصلاة (۸۱۸)، وابن حبان في صحيحه ٥/ ٩٢ (١٧٩٠)، و۴/ ٥٥ (١١٤٣٣)، و٥/ ٩٢)، وأحمد في مسنده ٣/ ٣ (١١٠١١)، و٣/ ٩٥ (١٩٤١)، وأبو يعلى في مسنده (٢/ ١١٤) (١٢١٠)، وعبد بن حميد في مسنده ص ٢٧٨ (٨٧٩)، والبيهقي في القراءة خلف الإمام (٣٣) (٣٥).

وثبت عنه أن الصلاة خداج لمن لم يقرأ بأم القرآن^(۱) _ أي وإن قرأ بغيرها _ ولا أرى يثبت عنه نفي الصلاة بانتفائها فقط، بدون عناية ما فوقها، وإرادة أنه لا صلاة لمن لم يقرأ بها فصاعداً _ أي فخلت عن القراءة رأساً _.

وثبت عنه الأمر بالإنصات في حديث الائتمام (٢)، ولم يجىء عنه النهي عن الفاتحة خلف الإمام بعنوان النهي صريحاً، إلا ما يأتي، بل: إما كراهة القراءة للمنازعة (٣)، أو كراهة المنازعة لعينها.

⁽۱) رواه مسلم في صحيحه كتاب الصلاة (٣٩٥)، والترمذي في سننه كتاب تفسير القرآن (٢٩٥٣)، والنسائي في سننه كتاب الافتتاح (٩٠٩)، وأبو داود في سننه كتاب الصلاة (٨٢١)، وابن ماجه في سننه كتاب إقامة الصلاة والسُنَّة فيها (٨٣٨) (٨٤٨) (٨٤٨).

⁽۲) وذلك قوله ﷺ: "إنما جُعل الإمام ليؤتم به، فإذا كبَّر فكبِّروا وإذا قرأ فأنصتوا، وإذا قال: سمع الله لمن حمده. فقولوا: اللَّهم ربنا لك الحمد»، رواه مسلم في صحيحه (٤٠٤) جزءاً منه، ورواه بهذا اللفظ النسائي في سننه كتاب الافتتاح (٩٢١) (٩٢١)، وابن ماجه في سننه كتاب إقامة الصلاة والسُنَّة فيها (٨٤٨) (٧٤٨)، وذكره أبو داود وقال: هذه الزيادة "وإذا قرأ فأنصتوا» ليست بمحفوظة، (٣٠٢) كتاب الصلاة، ورواه الدارقطني في سننه ١/٣٢٧، والطحاوي في شرح معاني الآثار ١/٧١٧، وأحمد في مسنده ٢/٢٧٪ (٢٨٧٨)، و٢/ ٢٠٤ (٩٤٢٨).

⁽٣) وذلك قوله ﷺ: «ما لي أنازع القرآن» رواه الترمذي في سننه كتاب الصلاة (٣١٢)، وكذلك رواه النسائي في سننه كتاب الافتتاح (٩١٩)، وأبو داود في سننه كتاب الصلاة (٨٢٦)، وابن ماجه في سننه كتاب إقامة الصلاة والسُنَّة فيها (٨٤٩)، وابن حبان في صحيحه ٥/١٥١ (١٨٤٣) (١٨٤٩)، والطحاوي في شرح معاني الآثار ٢١٧/١.

وثبت عنه: «من كان له إمام فقراءة الإمام قراءة له»(١).

ولم يثبت عنه إيجاب الفاتحة خلف الإمام، بل إباحتها إباحة مرجوحة.

فلما كان أمر بالإنصات، ولم ينه عن الفاتحة صريحاً، وكره القراءة، أو كره المنازعة، ولم يستثن إباحة الفاتحة من الإنصات في سياق، وإنما استثنى قراءة فاتحة الكتاب عن نهي القراءة بدون تعرض؛ لاستثنائها عن أمر الإنصات صريحاً: تطرق الاجتهاد:

فذهب بعض السلف إلى تركها رأساً.

وبعضهم إلى تركها في الجهرية.

وبعضهم إلى إجازتها في الجهرية مرة، وتركها مرة، كعمر وأبي هريرة رضي الله عنهما.

⁽۱) رواه ابن ماجه في سننه كتاب إقامة الصلاة والسُنَّة فيها (۸٥٠)، والبيهقي في السنن الكبرى ٢٠/٢ (٢٧٢٤)، وقال: جابر الجعفي وليث بن أبي سليم لا يحتج بهما، وكل من تابعهما على ذلك أضعف منهما أو من أحدهما...». ونحوه الدارقطني في سننه بطرق، ٢/٣٢١ وأعلّه، وقال في 1/٢٣١ هذا حديث منكر وسهل بن العباس متروك.

كما رواه الطبراني في المعجم الأوسط 1/2 (1/2 (1/2) عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه مرفوعاً والديلمي في الفردوس عن أنس وجابر رضي الله عنهما 1/2 (1/2) وقال ابن الجوزي في العلل المتناهية 1/2 (1/2) : هذا حديث لا يصح . . . وقد فصّل القول فيه الإمام الزيلعي في نصب الراية 1/2 - 1/2) والحافظ ابن حجر في الدراية 1/2 وفي التلخيص الحبير 1/2 وقال : وله طرق عن جماعة من الصحابة وكلها معلولة ، وقد جمع طرقه ابن الجوزي في التحقيق في أحاديث الخلاف 1/2 .

وبعضهم إلى استحبابها فيها مؤكداً، كعُبادة.

وبعضهم إلى قراءتها في السكتات.

وأقل قليل إلى إيجابها، أو تأكدها في الجهرية على كل حال، كمكحول عند أبي داود (١) والبيهقي في كتابه.

وفرقٌ بين الأمر بالإنصات، وبين صريح النهي عن قراءة الفاتحة، إذا لم نراع أن الأمر بالشيء نهي عن ضده، وكذا بين استثناء الفاتحة عن نهي القراءة، وبين استثنائها عن عنوان الإنصات.

والذي كان يقرأ في الجهرية أقل قليل، والذي كان يقرأ في سكتاتها أكثر منه، والذي كان يقرأ في السرية لا الجهرية أكثر كثير، وبعضهم كان يقرأ في السرية حيناً ويترك حيناً. وهذا يعلم بالمراجعة إلى الآثار خصوصاً، لا بإجمال من اختار جانباً في المسألة ثم ذهب يسترسل في نقل العمل، ولم يبتدىء الشارع في تشريع القراءة للمقتدي بشيء، ولا في السرية أيضاً، وإنما ابتدأ بعضهم بها، فكرهها، ولم ينه عنها، وهو ما عند أبي داود.

وقال ابن كثير في حديثه: «قال: قلت لقتادة: كأنه كرهه؟ قال: لو كرهه نهى عنه» اه^(٢).

⁽۱) ذكره أبو داود في سننه ضمن حديث (۸۲٤)، ونصه: قال مكحول: اقرأ بها فيما جهر به الإمام إذا قرأ بفاتحة الكتاب وسكت سراً، فإن لم يسكت اقرأ بها قبله ومعه وبعده، لا تتركها على كل حال»، والبيهقي في السنن الكبرى / ۱۷۱ (۲۷۷۸).

⁽٢) ذكره أبو داود في سننه كتاب الصلاة ضمن حديث رقم (٨٢٨).

وأقول: بلى قد كره وإن لم ينه، بل قد نهى أيضاً على ما سيأتي من طريق محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان عن أبي هريرة، ولا شك أن السؤال عن وجود القراءة، أي أصلها ممن لا يعلم وجوب الفاتحة من غير استنكار؛ فلم يكن من الشارع إلا إباحة مرجوحة، ولا عن الصحابة إلا تغليب أحد جانبيها، وعليه تبويب بعض أئمة الحديث: كأبي داود في بعض النسخ، والنسائي.

وظني أن الشافعي رحمه الله أيضاً لا يقول إلا باختيارها في الجهرية، لا إيجابها^(۱)، وليس في «الأم» وإنما هو في «مختصر المزني» سمعه من الربيع كما في الإتحاف (٤٧:٣) وخالفه البويطي، ثم جاء أصحابه، بل بعض منهم، ثم ابن خزيمة، ثم البيهقي، فتبعوا البخاري في إيجاب الفاتحة لكل مصل في «جزئه» وهو قد غاير أسلوبه في

⁽۱) قال الإمام الشيرازي رحمه الله في المهذّب: وهل تجب على المأموم، ينظر فيه، فإن كان في صلاة يسرّ فيها بالقراءة وجبت عليه، وإن كان في صلاة يجهر فيها بالقراءة ففيه قولان، قال في الأم والبويطي: يجب عليه لما روى عبادة بن الصامت. . . وقال في القديم: لا يقرأ لما روى أبو هريرة . . . » (المهذّب ١/ ٧٧)، كذا ذكره القفال الشاشي في حلية الأولياء ٢/ ٨٨، وقال النووي وهو يفصّل القول في الموضوع: وأما المأموم فالمذهب الصحيح وجوبها عليه في كل ركعة في الصلاة السرّية والجهرية، وقال الشافعي في القديم: لا تجب عليه في الجهر، ونقله الشيخ أبو حامد في تعليقه عن «القديم» و«الإملاء»، ومعلوم أن «الإملاء» من الجديد. ونقله البندنيجي عن «القديم» و«الإملاء». وحكى الرافعي وجهاً أنها لا تجب عليه في السرّية، وهو شاذ ضعيف . . . » (يراجع: المجموع شرح المهذب للإمام النووي ٣/ ٣١٠).

"صحيحه" فلم يترجم إلا على وجوب القراءة، وسكت عن تسمية الفاتحة، فقال: "باب وجوب القراءة للإمام والمأموم في الصلوات كلها في الحضر والسفر، وما يجهر فيها، وما يخافت" اه. وذلك لعدم عُدة الاستدلال عنده لتمام التصريح بالحكم على شرطه، فنسق تراجم السورة أيضاً نسق الفاتحة.

وفي «شرح الكنز» للشيخ فخر الدين الزيلعي و«البناية»: «قال أحمد: ما سمعنا أحداً من أهل الإسلام يقول: إن الإمام إذا جهر بالقراءة لا تجزىء صلاة من لم يقرأ» اه(١).

وفي فتاوى الحافظ ابن تيمية: «بخلاف وجوبها في حال الجهر. فإنه شاذ، حتى نقل أحمد الإجماع على خلافه» اه^(۲). فكان اختلاف السلف في أحد جانبي الفعل اختياراً له، أو للترك. ثم وُضع بعضهم في الإيجاب وخلافه، وكثيراً ما يصنعون.

وهذا هو الذي نقله ابن حبان عن الكوفيين _ أي اختيار الترك _ كما في «فتح القدير»(٣) وإن خالفه هو، ومنشؤه مبالغة في الألفاظ عن

⁽۱) انظر: تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق للإمام الزيلعي ١٣١/١، ط: دار الكتاب الإسلامي بيروت. والبناية شرح الهداية/، كما ذكره الإمام ابن قدامة المقدسي في المغنى ١/ ٣٣٠.

⁽٢) انظر: مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله ٢٣/ ٢٨٤.

⁽٣) ونصه: وقال ابن حبان في كتاب الضعفاء: هذا يرويه عبد الله بن أبي ليلى الأنصاري عن على وهو باطل، ويكفي في بطلانه إجماع المسلمين على خلافه، وأهل الكوفة إنما اختاروا ترك القراءة خلف الإمام فقط، لا أنهم لم يجيزوا ذلك، وابن أبي ليلى هذا رجل مجهول» (فتح القدير ١٣٤٠)، وكذا ذكره الزيلعى في نصب الراية ٢/٣٢.

بعض السلف من الجانبين، والإنسان قد يبالغ فيما يختاره، أو يكرهه، ولا يكون عنده إيجاب ولا تحريم، هذا.

فصل

مشروعية الإنصات وإيجاب الفاتحة

إن الشارع شرع الإنصات في الجهرية، وبنى كلامه وخطابه في التشريع على ترك قراءة المقتدى فيها رأساً، الفاتحة وغيرها سواء، وأوجب قراءة الفاتحة فصاعداً على غير المقتدي، الفاتحة وغيرها سواء، ونزل التنزيل بأمر الاستماع والإنصات للقرآن، ويختص بالجهر باتفاق أئمة اللغة (۱).

أما إيجاب الفاتحة فصاعداً على غير المقتدي، فقد صح من حديث عبادة $(^{(Y)})$ عند مسلم، والنسائي، وأبي داود وغيرهم بدون شذوذ وعلة، وتابع معمراً فيه سفيانُ بن عيينة عند أبي داود $(^{(T)})$ ، وعبدُ الرحمن بن إسحاق عند

⁽۱) قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: وقد استفاض عن السلف أنها نزلت في القراءة في الصلاة، وقال بعضهم في الخطبة، وذكر أحمد بن حنبل الإجماع على أنها نزلت في ذلك. وذكر الإجماع على أنه لا تجب القراءة على المأموم حال الجهر...» (مجموع فتاوى ابن تيمية ٢٦٩/٣)، وانظر لمزيد من التفصيل: تفسير القرطبي ٧/٣٥٣، وتفسير ابن كثير ٢/٢٨٢.

⁽٢) وهو قوله ﷺ: «لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب فصاعداً» صحيح مسلم كتاب الصلاة (٣٩٤)، وسنن النسائي كتاب الافتتاح (٩١١) سنن أبي داود كتاب الصلاة (٨٢٢).

⁽٣) سنن أبي داود كتاب الصلاة (٨٢٢).

البخاري في «جزئه» (۱) وهو المدني من رجال مسلم لا الواسطي الضعيف، والأوزاعي وشعيب بن أبي حمزة عند البيهقي في كتابه (۲) من طريق أحمد بن هارون المستملي. وقد ذكره ابن حبان في الثقات كما في «اللسان»، وتابعه صالح كما في «العمدة» ولم يذكر من خرّجه.

وقد زعم بعضهم أنه لا يدل على وجوب السورة أصلاً، وأن لفظ «فصاعداً» لإيجاب ما قبله ههنا، وللتخيير فيما بعده، وإنه شاكلة اللغة فيه كما في «تقطع اليد في ربع دينار فصاعداً» (٣) وليس بجيد، فإن هذا اللفظ في اللغة، لانسحاب حكم ما قبله على ما بعده، إن وجوباً فوجوباً، وإن غيره فغيره، ولا بد من أن ينسحب الحكم المصدر إيجاباً كان أو استحباباً، أو إباحةً وتخييراً؛ بحسب المقام على كلا الجزئين. ولما كان حكم ما قبله ههنا الوجوب: فلا بد أن ينسحب على ما بعده لا محالة.

نعم، قد يدل على الاقتصار على ما قبله في بعض الصلاة: كالركعة الثالثة والرابعة، لا على عدم وجوب السورة في كلها.

قال الرضي في «شرح الكافية»: «ومن المواضع التي يحذف فيها، أي عامل الحال، قياساً على الوجوب أن يبين الحال ازدياد ثمن أو غيره شيئاً فشيئاً، مقرونة «بالفاء» أو «ثم»، تقول في الثمن: «بعته بدرهم

⁽١) جزء القراءة خلف الإمام للإمام البخاري.

⁽٢) القراءة خلف الإمام للبيهقي ص٢٤ (٣٠).

⁽٣) عن عائشة رضي الله عنها قال النبي ﷺ: «تقطع اليد في نصف دينار فصاعداً» رواه البخاري في صحيحه كتاب الحدود (٦٧٩١) (٦٧٩٠)، ومسلم في صحيحه كتاب الحدود (١٦٨٤).

فصاعداً» أو «ثم زائداً» أي فذهب الثمن صاعداً أو زائداً، أي آخذاً في الازدياد، يقال: هذا في ذي أجزاء بيع بعضها بدرهم، والبواقي بأكثر، وتقول في غير الثمن: قرأت كل يوم جزءًا من القرآن فصاعداً، أو ثم زائداً، أي ذهبت القراءة زائدة، أي كانت كل يوم في الزيادة» اه(١).

وإذا أتقنت هذا فقوله على: «لا صلاة لمن لم يقرأ بأم القرآن

⁽١) شرح الكافية للرضى ٢١٤/١.

⁽٢) رواه البخاري في صحيحه كتاب تفسير القرآن (٤٩٣٣).

⁽٣) انظر: مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب ص٦٢٦ ط: دار الفكر.

فصاعداً»(۱) لا بد فيه أن يكون لما فوق الفاتحة دخل في نفي الصلاة بانتفائهما، وهو في الأوليين، وإن لم يوجد في الأخريين، كيف! و«بعته» بلفظ الماضي ومثله في شرح «القاموس» عن «الكتاب»، وهم قد ذكروا أن الخبر لا تكون فيه كلمة «أو» للتخيير فكيف بغيرها؟ فلا يأتي في الماضي لفظ «فصاعداً» في صورة الاقتصار في مجموع الشيء، ولا يستعمل فيه إذن أصلاً، فإذن «الفاء» في قوله: «فصاعداً» ليست من باب «هي أحسن الناس قرناً فقرناً» ولا من باب قوله:

أقامت به البردين ثم تذكرت منازلها بين الدخول فجرثُم

وإنما هي من باب «الأيمن فالأيمن في الشرب، والأقرب فالأقرب فالأقرب في الصلة»، و«بعثت من خير قرون بني آدم قرناً فقرناً»^(۲) و«الأول فالأول»^(۳) في فضل الجمعة.

فخال بعضهم أنه لجواز الاقتصار على ما قبله دائماً، وبعضهم أنه للجمع دائماً، وليس كذلك، بل يأتي فيما يأتي صاعد فيه الاقتصار في بعض، والجمع في بعض، ومتى كان الجمع ففي حكم ما قبله، فحيث شرعت السورة _ كالأوليين _: فواجبة، كالفاتحة. وحيث لم تكن فليست.

⁽١) تقدم تخريجه.

⁽٢) رواه البخاري في صحيحه كتاب المناقب (٣٥٥٧).

⁽٣) رواه البخاري في صحيحه ولفظه: "إذا كان يوم الجمعة وقفت الملائكة على باب المسجد يكتبون الأول فالأول...» الحديث، كتاب الجمعة (٩٢٩)، وكتاب بدء الخلق (٣٢١)، ومسلم في صحيحه كتاب الجمعة (٨٥٠).

وقد قام حديث أبي قتادة في الصحيح مخصصاً للأخريين، بل أقول: ليست «الفاء» في «تقطع اليد. . . إلخ» لإفادة أن المدار هو الربع من حيث كونه ربعاً فيما زاد عليه، بل كما أن الربع مؤثر، كذلك الثلث والنصف _ مثلاً _ من حيث إنهما هما، لا باعتبار اشتمالهما على الربع، وهذا ظاهر.

وكذلك الواجب في السورة ليس القدر المشترك في آحاد السور بأن يكون المطلوب الماهية، ويكون العينية ملغاة، بل كل واجب بدلاً، وهو الأشبه في الواجب المخير فيه، بخلاف قوله تعالى: ﴿فَاقْرَءُواْ مَا يَسَرَ مِنَ الْقُرْءَانِ ﴾(١)، فإنه بالنظر إلى القدر لا بالنظر إلى البدلية، وليس معنى «تقطع اليد. . . إلخ»: تقطع اليد في ربع دينار فقط، أو ربع دينار وزيادة، بجعله أصلاً، وعقد المجموعات بعده، كما في «كتاب القراءة»(٢) عن ابن خزيمة وعكسه «الطيبي» وهو أقعد بالعربية، فقال: «إذا لم نقل بوجوب الزائد لا يستقيم أن نقول بوجوب الفاتحة أيضاً من هذا الحدث».

كما في «المرقاة»^(٣) عنه، وذلك لتساوي الدلالة، ولا هذا المعنى في مادة من مواد استعماله، وإنما الأمر فيه، كما أن صيغة الجمع لما فوق الاثنين مع أن الحكم الوارد عليه إنما يرد عليه على كل فرد، فما بعد «صاعداً» محكوم عليه برأسه، لا باعتبار المجموع من حيث المجموع، وكالكل الإفرادي لا المجموعي.

⁽١) سورة المزمل: الآية ٢٠.

⁽٢) القراءة خلف الإمام للبيهقي ص٢٤.

⁽٣) مرقاة المفاتيح للملا على القاري.

وأما وجه «الواو» في حديث: «أمرنا أن نقرأ بفاتحة الكتاب وما تيسر» (١). ونحوه في سياق الإثبات، ووجه «الفاء» في حديث عبادة ونحوه في سياق النفي: فسأذكره قريباً، وكذا وجه تخصيص الحديث بغير المقتدى.

ومن الأدلة في المسئلة: حديث أبي سعيد، وأبي هريرة، وجابر _ وقد مرت _ وحديث مسيء الصلوة من طريق رفاعة بن رافع عند أبي داود، وغيره (٢).

ومن الأدلة التي تأتي في وجوب السورة: حديث جابر في قصة معاذ في الصحيح: «وأمره بسورتين من أوسط المفصل، قال عمرو: لا أحفظهما» اه^(٣).

واعلم أنَّ ما ذكرنا من الاقتصار في قولهم: «فصاعداً» في بعض على ما قبله ليس هذا مدلولاً للفاء، ولا للصاعد، من حيث دلالتهما عليه، بل إنما ذلك من تلقاء خصوصية المادة والمثال، حيث لا يكون ما بعدهما واقعاً، ونظيره ما ذكره الرضي (٤) من قوله: «وينبغي أن تعرف

⁽۱) رواه أبو داود في سننه كتاب الصلاة (۸۱۸)، وابن حبان في صحيحه ٩٢/٥ (١٧٩٠)، والبيهقي في السنن الكبرى ٢/ ٦٠ (٢٢٩٠)، وأحمد في مسند ٣/٣ (١١٠١١)، وأبو يعلى في مسنده ٢/٤١٧ (١٢١٠).

⁽۲) رواه أبو داود في سننه كتاب الصلاة (۸٦١)، والترمذي في سننه كتاب الصلاة (۲) رواه أبو داود في السنن الكبرى ٢/ ٣٨٠ (٣٧٨٩)، والطبراني في المعجم الكبير ٥/ ٣٩ (٢٥٢٧)، والطيالسي في مسنده ص١٩٦ (١٣٧٢).

⁽٣) البخاري، كتاب الأذان، باب إذا طوّل الإمام وكان للرجل حاجة فخرج فصلّى، رقم (٧٠١).

⁽٤) شرح الرضي على الكافية ٣٩٨/٤.

أن جواز الجمع بين الأمرين في نحو: «تعلم إما الفقه أو النحو» لم يفهم من «إما» و «أو» بل ليستا إلا لأحد الشيئين في كل موضع.

وإنما استفيدت الإباحة مما قبل العاطفة وما بعدها معاً؛ لأن تعلم العلم خير، وزيادة الخير خير، فدلالة «أو» و«إما» في الإباحة، والتخيير والشك، والإبهام، والتفصيل، على معنى أحد الشيئين أو الأشياء، على السواء. وهذه المعاني تعرض في الكلام، لا من قبل «أو» و«إما» بل من قبل أشياء أخر، فالشك: من قبل جهل المتكلم، وعدم قصده إلى التفصيل والإبهام، والتفصيل: من حيث قصده إلى ذلك، والإباحة: من حيث كون الجمع يحصل به فضيلة، والتخيير: من حيث لا يحصل به ذلك» اه.

وهذا كما يقال: «ضربت زيداً وعمراً» إذا كان ضربهما كليهما، ويقال: اضرب زيداً وعمراً، ويكون مفيداً. ثم لا يجد المأمور عمراً _ مثلاً _ ومثله: ضربت زيداً فعمراً، واضرب زيداً فعمراً.

ونظيره في اشتمال حكم ما قبله على ما بعده قوله تعالى: ﴿بَعُوضَةُ فَمَا فَوْقَهَا ﴾(١).

_ وحديث الصحيح من باب «أشد الناس بلاءً: الأنبياء، ثم الأمثل فالأمثل». (من كتاب المرضى)(٢).

⁽١) سورة البقرة: الآية ٢٦.

⁽۲) هكذا ذكره البخاري في ترجمة الباب، وقد أخرجه الترمذي في سننه من حديث مصعب بن سعد عن أبيه قال: «قلت: يا رسول الله أي الناس أشد بلاءً؟ قال: الأنبياء ثم الأمثل فالأمثل...» الحديث، كتاب الزهد =

- وفيه: «ما من مسلم يصيبه أذى شوكة فما فوقها؛ إلَّا كفَّر الله به سيئاته كما تحط الشجرة ورقها» اه^(۱).

- وعند مسلم: «ما من مسلم يصيبه أذى من مرض فما سواه إلا حطَّ الله به سيّئاته كما تحط الشجرة ورقها»(۲).

- وحديث أبي داود عن علي رضي الله عنه: قال زهير: أحسبه عن النبي على أنه قال: «هاتوا ربع العشر من كل أربعين درهما درهم، وليس عليكم شيء حتى تتم مائتي درهم فإذا كانت مائتي درهم ففيها خمسة دراهم، فما زاد فعلى حساب ذلك» اهر(٣). فقد يكون عند المالك ما زاد، وقد لا يكون.

وإذا كان فالحكم الوجوب، ونظيره أيضاً ما في الصحيح من الزكاة: «في أربع وعشرين من الإبل فما دونها من الغنم من كل خمس شاة»(٤).

^{= (}۲۳۹۸)، ورواه ابن ماجه في سننه كتاب الفتن (٤٠٢٣)، وابن حبان في صحيحه ٧/ ١٦٠ (٢٩٠٠)، والحاكم في المستدرك ١٩٩/ (١٢٠)، وصححه، والنسائي في السنن الكبرى ٤/ ٣٥٢) (٧٤٨١).

⁽۱) رواه البخاري في صحيحه كتاب المرضى (٥٦٤٨)، ومسلم في صحيحه باختلاف يسير في الألفاظ، كتاب البر والصلة والآداب (٢٥٧١).

⁽٢) رواه مسلم في صحيحه كتاب البر والصلة والآداب (٢٥٧١).

⁽٣) رواه أبو داود في سننه كتاب الزكاة (١٥٧٢)، والمقدسي في الأحاديث المختارة ٢/ ١٥٢ (٥٢٧)، وابن خزيمة في صحيحه ٤/ ٣٤ (٢٢٩٧)، والبيهقي في السنن الكبرى ٤/ ١٣٤ (٧٣١٢).

⁽٤) رواه البخاري في صحيحه كتاب الزكاة (١٤٥٤)، والنسائي في سننه كتاب الزكاة (٢٤٤٧)، وأبو داود في سننه كتاب الزكاة (١٥٦٧).

وقد ذكر النحاة أن المرور في قوله: «مررت بزيد وعمرو» مرور واحد. وفي قوله: «مررت بزيد ثم عمرو» مروران.

ولأحمد وابن حبان _ كما في «الفتح» _ من حديث رفاعة: «ثم اقرأ بأم القرآن، ثم اقرأ بما شئت»(۱).

وهذا كله على تقدير أن تكون الفاتحة واجبة في الأخريين على رواية عن أبي حنيفة، اختارها الشيخ ابن الهمام على لفظ «مسند أحمد» وغيره في حديث رفاعة بن رافع: «ثم اصنع ذلك في كل ركعة» اه(٢)؛ حملًا له على ما يختص بالوجوب.

وأما على المشهور عند أصحابنا من استحبابها فيهما، وقد ثبت عن على وابن مسعود رضي الله عنهما حملًا له على ما يعم الاستحباب، فالأمر كما يأتي.

وقد استنبطوه من الإسرار بها مع كون الوقت وقت الجهر، وأنها على شاكلة الثناء والدعاء، لا القراءة، كما هي في السرية على شاكلتها، فتكون الفاتحة قرآناً ودعاءً، ففي «الدر المنثور» أخرج أبو عبيد عن مكحول قال: «أم القرآن قراءة ومسألة ودعاء» اه(٣). على نحو ما في

⁽۱) رواه ابن حبان في صحيحه ٥/ ٨٨ (١٧٨٧)، والهيثمي في موارد الظمآن ١٧٨٧)، وأحمد في مسنده ٤/ ٣٤٠ وانظر: فتح الباري ٢٧٨/٢ و٢٨٠/.

⁽٢) رواه أحمد في مسنده ٤/ ٣٤٠، والهيثمي في موارد الظمآن ١/ ١٣١ (٤٨٤)، والشافعي في مسنده ص٣٤، وانظر: نصب الراية ١/ ٣٦٤ والتحقيق في أحاديث الخلاف لابن الجوزى ١/ ٣٧٩ (٤٩٧).

⁽٣) أخرجه السيوطي في الدر المنثور ١/١٧.

«المستدرك» عن أبي ذر: «إن الله ختم البقرة بآيتين أعطانيهما من كنزه الذي تحت عرشه، فتعلَّموهن، وعلِّموهن نساءكم، وأبناءكم، فإنها صلاة وقرآن ودعاء» اه. وهو كذلك في مراسيل أبي داود(١).

والآيتان مناسبتان للفاتحة في صفة النزول، فعند مسلم وغيره عن ابن عباس: «بينا جبرئيل قاعد عند النبي على سمع نقيضاً من فوقه فرفع رأسه، فقال: هذا ملك نزل إلى الأرض، لم ينزل قط إلا اليوم، فسلم، وقال: أبشر بنورين أوتيتهما لم يؤتهما نبي قبلك: فاتحة الكتاب وخواتيم سورة البقرة؛ لن تقرأ بحرف منهما إلا أعطيته» اه(٢).

وفي «الجوهر»: «وقال ابن جرير: إن سبَّح في الأخريين لم يلزمه الإعادة، ومضت صلاته لنقل الحجة ذلك، وراثة عن النبي ﷺ اه^(٣). وليس أيضاً صيغة: «لا صلاة لمن لم يقرأ بأم القرآن فصاعداً»

⁽۱) رواه الحاكم في المستدرك ١/ ٧٥٠ (٢٠٦٦)، وقال: هذا حديث صحيح على شرط البخاري ولم يخرجاه، وقد رواه عبد الله بن وهب عن معاوية بن صالح مرسلاً. كما رواه الدارمي في سننه (٣٣٩٠) باب فضل أول سورة البقرة وآية الكرسي، والبيهقي في شعب الإيمان ٢/ ٤٦١ (٣٤٠٣)، وأبو داود في المراسيل ص ١٢٠ (٩١) كما أورده المنذري في الترغيب والترهيب ٢٤٣/٢).

⁽۲) رواه مسلم في صحيحه كتاب صلاة المسافرين (۸۰٦)، والنسائي في سننه كتاب الافتتاح (۹۱۲)، والحاكم في المستدرك ۱/۷٤٥ (۲۰۰۲)، وأبو يعلى في مسنده ٤/ ٣٧١ (٢٤٨٨)، والطبراني في المعجم الكبير ٢٤٨١) (١٢٢٥٥)، والبيهقي في شعب الإيمان ٢/ ٤٤٥ (٢٣٦٠).

⁽٣) انظر: الجوهر النقى للعلامة المارديني ٢/ ٦٣ ط: دار الفكر.

صيغة إنشاء على نحو: «بعه بدرهم فصاعداً» قبل أن يظهر ما يقع، بل صيغة خبر على نحو: «بعته بدرهم فصاعداً» بعدما انكشف الحال، ولم أرَ لهم في نفي وجوب السورة إلا ما في «الفتح» لابن خزيمة من حديث ابن عباس: «أن النبي على قام فصلى ركعتين لم يقرأ فيهما إلا بفاتحة الكتاب» اه(١)، وسكت عليه.

وفيه حنظلة السدوسي قال: هو في «التقريب»(٢): ضعيف من السابعة.

وفي «التاريخ الصغير»: «قال يحيى القطّان: حنظلة السدوسي رأيته، وتركته على عمد، وكان اختلط»(۳).

وفي "الميزان": "عبد الملك بن خطاب بن عبيد الله بن أبي بكرة الثقفي، مقل جداً، تفرد عن حنظلة السدوسي بهذا عن عكرمة، عن ابن عباس "أن النبي على صلى صلاة لم يقرأ فيها إلا بالفاتحة". غمزه ابن القطّان بهذا الخبر، وحنظلة ليّن" اه(٤).

والحديث في «المسند» ليس فيه عبد الملك، وهو من رجال «تهذيب التهذيب» ولفظه: «قال: (أعني حنظلة) قلت لعكرمة: إني أقرأ

⁽۱) رواه ابن خزيمة في صحيحه ١/ ٢٥٨ (٥١٣)، والبيهقي في السنن الكبرى ٢/ ٦١ (٢٣٠٠)، وأحمد في مسنده ١/ ٢٨٢ (٢٥٥٠)، وانظر: فتح الباري (٢٤٣/٢).

⁽٢) تقريب التهذيب للحافظ ابن حجر ص١٨٤ (١٥٨٣) بتحقيق الشيخ محمد عوامة.

⁽٣) التاريخ الصغير للإمام البخاري ٧٠/٢ برقم (١٨٣٣).

⁽٤) ميزان الاعتدال في نقد الرجال ٤/ ٣٩٧ (٥٢٠٧).

في صلاة المغرب به وَأَلُ أَعُودُ بِرَبِّ الْفَلَقِ وَ وَأَلَ أَعُودُ بِرَبِّ النَّاسِ »، وإن ناساً يعيبون ذلك عليّ، فقال: وما بأس بذلك، اقرأهما؛ فإنهما من القرآن، ثم قال: حدثني ابن عباس: «أن رسول الله عليه جاء فصلى ركعتين، لم يقرأ فيهما إلا بأم الكتاب» » اه (۱).

وأخرجه في «المسند» أيضاً عن حنظلة السدوسي، عن شهر بن حوشب، عن ابن عباس، قال: «صلى رسول الله على العيد ركعتين، لا يقرأ فيهما إلا بأم الكتاب، لم يزد عليها شيئاً» اه(٢).

فاضطرب إسناداً، ونقله في الزوائد($^{"}$) عن «المسند» بلفظ: «لا يقرأ فيهما إلا بأم الكتاب لم يزد عليهما» اه. بضمير التثنية راجعاً إلى الركعتين، وتكلم عليه في «الجوهر» $^{(1)}$ في «باب الاقتصار على الفاتحة» ومثل هذا يروى ويطوى.

وعن ابن عباس نفسه في «الكنز» قال: «لا تصلين صلاة حتى تقرأ بفاتحة الكتاب في كل ركعة» بفاتحة الكتاب في كل ركعة» (عب)(٥).

⁽۱) رواه الإمام أحمد في مسنده ۱/ ۲۸۲ (۲۵۵۰) كما رواه ابن خزيمة في صحيحه ۱/ ۲۵۸ (۵۱۳).

⁽٢) رواه الإمام أحمد في مسنده ١/ ٢٤٣ (٢١٧٤)، وأبو يعلى في مسنده ٤/ ٤٣٤ (٢) رواه الإمام أحمد وفيه (٢٥٦١)، وأورده الهيثمي في مجمع الزوائد ٢/ ٣٠٣، وقال: رواه أحمد وفيه شهر بن حوشب وفيه كلام وقد وُثّق».

⁽٣) مجمع الزوائد ٢٠٣/٢.

⁽٤) انظر: الجوهر النقي للعلامة المارديني ٢/ ٦١ ط: دار الفكر.

⁽٥) رواه عبد الرزاق في مصنفه ٢/ ٩٤ (٢٦٢٨)، وعنه المتقي الهندي في كنز العمال برقم (٢٢١٥٣).

وفي الصحيح من «باب الخطبة بعد العيد» عنه: «أن النبي ﷺ صلَّى يوم الفطر ركعتين، لم يصل قبلها ولا بعدها...» الحديث(١).

فرواية حنظلة شاذة بالمرة، وكانوا يعتنون بالقراءة في العيد حتى سأل عمر أبا واقد الليثي كما عند مسلم عنها. هذا، ويحتمل على بُعد أن يريد بقوله: «لم يزد عليها شيئاً» أي سورة كاملة بل بعضها، ولعله عليه ما عنه في كتاب القراءة (٢).

ولنختم الكلام فيما يتعلق بقوله: «فصاعداً» بعبارة «الكتاب»(۳) لسيبويه قال:

«هذا باب ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره في غير الأمر والنهى»:

وذلك قولك: «أخذته بدرهم فصاعداً»، و«أخذته بدرهم فزائداً»، حذفوا الفعل لكثرة استعمالهم إياه، ولأنهم أمنوا أن يكون على «الباء».

لو قلت: «أخذته بصاعد» كان قبيحاً؛ لأنه صفة، ولا يكون في موضع الاسم كأنه قال: أخذته بدرهم، فزاد الثمن صاعداً، أو فذهب صاعداً. ولا يجوز أن تقول: وصاعد؛ لأنك لا تريد أن تخبر أن الدرهم مع صاعد ثمن لشيء، كقولك: بدرهم وزيادة، ولكنك أخبرت بأدنى الثمن، فجعلته أولًا ثم قَرَوتَ شيئاً بعد شيء لأثمان شتى.

⁽۱) رواه البخاري في صحيحه كتاب الجمعة (٩٦٤)، ومسلم في صحيحه كتاب صلاة العيدين (٨٨٤).

⁽٢) القراءة خلف الإمام للبيهقي ص١٨ برقم (١٤). .

⁽٣) الكتاب لسيبويه ١٤٦/١.

«فالواو» لم ترد فيها هذا المعنى. ولم تلزم الواو الشيئين أن يكون أحدهما بعد الآخر، ألا ترى أنك إذا قلت: مررت بزيد وعمرو، لم يكن في هذا دليل على أنك مررت بعمرو بعد زيد. . . إلخ.

فصرَّح بأن فيه أدنى ثمن، ومع هذا هو لأثمان شتى؛ فلا بد أن يكون أدناه درهماً، وإذا زاد فهو أيضاً بجملته: ثمن.

وهكذا نقول: إن أيّ ركعة اقتصرت الشريعة فيها على الفاتحة فهي هناك وحدها واجبة، وأيّ ركعة جمعت فيها بين الفاتحة والسورة فمجموعهما واجب، ويجب أن يكون هذا التوزيع على أبعاض الصلاة لا على أحوال المصلين من المقتدي وغيره، كما زعموا؛ لأنه لا إيماء في الحديث إلى أحوالهم، فيجب أن يكون بالنظر إلى نفس الصلاة كتوزيع الأثمان على أجزاء المبيع. وإذا لم يؤم في سياق الحديث بأنه بالنظر إلى أحوالهم، ولم يبن كلامه عليه، وعمل الشريعة مع قطع النظر عن هذا الحديث في الشاهد على توزيع الوظيفة على الركعات، أفلا يكون العدول عن هذا إلى أحوالهم عدولاً مما ساعده الواقع والشاهد، كتحليل المناطقة خلاف ما في الشاهد؟

ثم بعد هذا ينبغي أن يلاحظ في هذا التركيب موقعه من الإثبات، والنفي، والخبر، والإنشاء، والمقادير، وغيرها. ولا فرق عند التحقيق بين المقادير وغيرها، وأريد بالمقادير: ما يدخل ما قبله فما بعده إذا تكرر، وبغيرها: أن يكون ما قبله وما بعده جنسين متغايرين، فإن ما ذكره أهل العربية إنما ذكروه في أمثلة المقادير، ومن أمثلة التوضيح في الأمر: "تصدق بدينار فصاعداً» و"اشتره بدينار فسافلاً» قال: وهي التي يبين بها ازدياد، أو نقص بتدريج» اه.

وهو صريح في ما قلنا: إنه ليس على تقدير فقط فيما قبل الفاء واعتبار المجموعات فيما بعدها، ولكن في «جمع الجوامع»(١) عن أبي حيان أنه لم ير المثال الثاني إلا لابن مالك.

وأما قولهم: «أعطه درهماً درهمين ثلاثة»، فخرَّجه في «المغني»(٢) على إضمار «أو» بدل الإضراب من حذف حرف العطف.

وفي «الأساس»(٣): أخذ مائة فصاعداً، بمعنى فزائداً.

وقد يستعمل في غير المقادير _ كما في «المسند» _: «أمر رسول الله عليه أن نستشرف العين والأذن فصاعداً» اه(٤).

في إسناده: الجراح بن مليح، صدوق يهم $^{(0)}$ ، وهبيرة بن مريم $^{(1)}$ ، لا بأس به.

والمراد به الأعضاء لا المقدار، إلا أن يؤوّل ويقال: إن المراد قدر العين... إلخ.

⁽۱) جمع الجوامع للإمام السيوطي، وانظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك / ٣٥٩.

⁽٢) مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب ١/ ٨٣١.

⁽٣) أساس البلاغة للزمخشري ١٣/٢.

⁽٤) رواه الإمام أحمد في مسنده ١٣٢/١ (١١٠٦).

⁽٥) قال الحافظ ابن حجر العسقلاني: الجراح بن مليح بن عدي الرؤاسي بضم الراء بعدها واو بهمزة وبعد الألف مهملة، والد وكيع، صدوق يهم، من السابعة، مات سنة خمس ويقال: ست وسبعين " (تقريب التهذيب) ص١٣٨٠.

⁽٦) انظر: تقریب التهذیب ص٥٧٠ برقم (٢٦٦٨).

ومثله ما عند الترمذي من تفسير البقرة قال مجاهد: «الصيام ثلاثة أيام، والطعام لستة مساكين، والنسك شاة فصاعداً» اه(۱). ونحوه عن ابن عباس في قوله تعالى: ﴿فَا اَسْتَشْرَ مِنَ الْمَدْئِ﴾ من «الدر المنثور» قال: «فعليه ذبح ما استيسر من الهدي: شاة فما فوقها(۲) ...اه»، بخلاف قول سعيد عنده _ أي الترمذي _ من الأضاحي قال قتادة: فذكرت ذلك لسعيد بن المسيّب، فقال: «العضب ما بلغ النصف فما فوق ذلك» اه(۳). فإنه في المقدار.

ونخبة الكلام مما يتعلق بما نحن فيه مما يفيده قولهم «فصاعداً» أنه لتعلق الحكم بالأقل فالأكثر، وأن تعلقه بالأكثر عقيب تعلقه بالأقل، والحكم هو الحكم.

ونظيره ما اختاره في «التحرير» وشرحه في عموم الجموع من قوله: «فالحق أن عمومها مجموعي»، وإن قلنا: إن أفراد الجمع العام الوحدان _ كما سلف في أوائل الكلام في العام _ فإنه لا ينافيه، ولزوم الحكم الشرعيّ، أو مطلقاً أي شرعياً كان أو غيره، لكل من الآحاد فيه ضرورة عدم تجزِّي المطلوب وغيره من الموانع كـ«يحب المحسنين للعلم بحب كل محسن» اه(٤).

فاجتماع ما بعد «صاعداً» مع ما قبله، أو عدم الاجتماع إلى

⁽١) سنن الترمذي كتاب التفسير (٢٩٧٣) كما رواه الطبري في تفسيره ٢/ ٢٣٤.

⁽٢) الدر المنثور ١/ ٥١١، وذكره الطبري في تفسيره ٢/ ٢٢٣.

⁽٣) ذكره الترمذي في سننه كتاب الأضاحي (١٥٠٤).

⁽٤) انظر: التقرير والتحبير ص٢٩٢ ط: دار الفكر بيروت.

الوقائع هذا بحسب تحققهما، وأما الحكم الوارد عليهما من خارج فواحد، ولا بد، وليس معنى «تقطع اليد... إلخ»: تقطع اليد في ربع دينار فقط، أو في ربعه مع زيادة، بجعل الربع أصلاً، وعقد المجموعات بعده، بل الحكم بعده على الثلث ونحوه باسمهما، والحكم بعده على ما بعده مستقلاً، لا باعتبار انتزاع المجموع مما قبله وما بعده، ولذا جاء فيه عند مسلم: «تقطع اليد في ربع دينار فما فوقه(۱)، ويقال في العرف واللغة: «زاد عليه» لما بعد الشيء، لا على أخذ المقابلة بين المجموع وجزئه، فإن انتزاع المجموع وفرض المقابلة هكذا: اعتبار منطقى، هذا في الإثبات.

وفي النفي لانتفاء كليهما رأساً، وسنوضحه، وفي الخبر على ما قد وقع، وفي الإنشاء على ما سيقع من تحقق الأقل فقط، أو مع ما فوقه، هذا باعتبار الوجود والتحقق.

وأما باعتبار الاندراج تحت صيغة الأمر _ مثلاً _ فإنه لا بد أن يكون الزائد في قولنا: «تصدق بدينار فصاعداً»: مأموراً به كما ذكروا أن الواو في قولهم: «الكلمة هي: اسم وفعل وحرف» للاجتماع في مسمى الكلمة، وإن لم تجتمع في الوجود، وإنها ليست بمعنى «أو» كما زعم، وعلى هذا لا بد من أن يصدق على ما بعد الفاتحة: أنه لا صلاة لمن لم يقرأ به؛ صدقاً برأسه، وإن لم يجتمعا في بعض الركعات. وراجع المغني من معاني واو العطف. ولا بد تحصل على ما قلنا إن شاء الله تعالى، فقد تم الكلام على تقدير كون الفاتحة واجبة في الأخريين، وقد تم التوزيع على الركعات.

⁽١) تقدم تخريجه.

وأما على تقدير عدم وجوبها فيهما فنقول: إن السياق فيما نحن فيه من قوله على: "لا صلاة لمن لم يقرأ بأم القرآن فصاعداً" (1): هو للانتفاء رأساً، أي لا صلاة لمن خلت صلاته عن القراءة، لا سياق الإثبات، فلا نضطر فيه إلى بيان صورة الاقتصار بأن نقول: لو كان على قال: "صلوا بأم القرآن فصاعداً"، مثبتاً، كيف يستقيم التوزيع على تقدير عدم الوجوب في الأخريين؟ فإن سياق الإثبات لم يقع، فلا نحتاج أن نبحث عن أنه لو وقع كيف يكون؟ وإنما يهمنا النظر فيما قد وقع، أعني بذلك أن هذا السياق في الحالة الراهنة لنفي الصلاة عمن انتفت قراءته فيهما.

وأما استنباط حكم الإثبات بأن يقال: إن النفي دخل على الإثبات فليبحث أولاً عن مفاد قولنا: «صلوا بأم القرآن فصاعداً» وما صورته؟ وكيف توزيعه على الصلاة على تقدير عدم الوجوب في الأخريين؟ فإن هذا لم يقع، فلا يهمنا البحث عن إنه لو وقع كيف استقام.

وأما الكلام في أنه ههنا لنفي المجموع بكليته، فنقول: لا بحث في أن قوله: «لا صلوة لمن لم يقرأ بأم القرآن فحسب» قوله: «بأم القرآن» فيه متعلق بالنفي ولا يؤثر فيه أن قوله: فصاعداً: «بماذا» يتعلق؟ بالنفي، أو بمدخوله؛ فإن الكلام في الأول كالكلام في «لم يضرب زيداً» أن «زيداً» فيه بماذا يتعلق؟ لا طائل تحته.

⁽۱) رواه أحمد في مسنده ٥/ ٣٢٢ (٢٢٨٠١)، وابن حبان في صحيحه ٥/ ٨٧ (١٦٦٥)، و٥/ ٥٥ (١٦٦٥)، وأبو عوانة في مسنده ٢/ ٤٥٠)، و٢/ ١٦٦٥، والبيهقي في السنن الكبرى ٢/ ٣٧٤ (٣٧٦٥)، وعبد الرزاق في مصنفه ٢/ ٣٣ (٣٧٦٥).

وأما قوله: «فصاعداً» فنقول إنه متعلق بمدخول النفي، لا بالنفي وهو الأصل. وقد بسطه الشيخ بهاء الدين ابن الشيخ تقي الدين السبكي، وأكثر من الاستشهاد بالآيات والأحاديث في شرح «التلخيص» من أوائله بما لا نحتاج إلى نقله برمته. والذي يتعلق بحاجتنا هو قوله: «والذي تلخص في ذلك على التحقيق أنه إذا ورد شيء من تعلقات الفعل اللفظية أو المعنوية بعد النفي: فالأصل تعلقه بالفعل المنفي، لا بالنفي، إلا أن يقوم دليل على تعلقه بالنفي» اه(۱).

واختار في صورة تعلقه بالنفي أيضاً أنه متعلق بالفعل بقيد كونه منتفياً. فراجعه إن شئت.

وإذا تقرر أنه متعلق بمدخول النفي: كان النفي متسلطاً على المجموع، ونفي المجموع يتصور في العقل بثلاث صور، لكن الأصل في العرف أن يكون لنفي كلا جزئيه رأساً، فإنك إذا قلت: «ما ضربت زيداً وعمراً»، وأوردت النفي في العبارة على كليهما، فما الدليل على بقاء أحدهما؟ وقد ذكرتهما في حيز النفي، ومثله في «ما رأيت زيداً فعمراً» بالفاء، لتعلق النفي بكليهما أوّلاً فثانياً، نعم، يكون هذا حيث لم تبتدىء بالكلام وبنيته رداً على قول القائل: ضربت زيداً وعمراً، فرددت عليه بقولك: ما ضربت زيداً وعمراً، وأردت ما ضربت كلاً منهما، وإنما ضربت أحدهما. فهذا إذا بنيت كلامك على كلام المخاطب، لا إذا ابتدأت به.

وعن هذا قلت: إن قوله: «لا صلاة لمن لم يقرأ بأم القرآن

⁽١) شرح التلخيص.

فصاعداً» لا يحوجنا إلى تصوير الإثبات ما لم نتحقق أنه بُني على الإثبات، وأريد بالبناء عليه أن يكون الإثبات مصوراً سابقاً في الذهن، ثم يورد النفي عليه، وأما إذا كان النفي ابتداء: فإنا لا نحتاج إلى تجشم تصحيحه، هذا.

قال الرضي: «وإذا قلت في غير الموجب: «ما رأيت واحداً منهما»، أو «ما رأيت رجلاً منهما»، أو «ما رأيت زيداً أو عمراً»، فإن كل واحد من الألفاظ الثلاثة _ وإن احتمل أن تريد به الواحد فقط فيكون المعنى: ما لقيت واحداً منهما ولقيت الآخر، لكن الأظهر والأغلب في الاستعمال أن يكون المراد: ما لقيت واحداً منهما، فكيف بما فوق الواحد، أي المراد نفي رؤية كليهما.

وإنما كان كذلك لأن الأصل عدم الرؤية، فإذا قلت: «لقيت واحداً منهما» أو ما يؤدي معناه نحو: لقيت زيداً أو عمراً، فقد أخرجت واحداً منهما مما كان أصله _ أي عدم الرؤية _ فيبقى الآخر على الأصل، أي غير مرئي، وأما إذا قلت: ما لقيت واحداً منهما، أو ما يؤدي معناه وهو: ما لقيت زيداً أو عمراً، والأصل عدم الرؤية، ولم تصرح فيه إلا بعدم رؤية واحد منهما، فبقاء الآخر على أصله من عدم الرؤية: أولى، فيكون نفياً لمطلق الرؤية» اه.

وقال: «فظهر أن معنى: «ما رأيت زيداً وعمراً»: ما رأيت زيداً ولا عمراً، في الأظهر، وكذا معنى: «لا تضرب زيداً أو عمراً»: يحتمل احتمالاً مرجوحاً: لا تضرب أحدهما واضرب الآخر... إلخ»(١).

⁽١) شرح الكافية للرضي ٤٠٠/٤.

وقال في موضع آخر: "بل إنما يعطي هذه الفائدة معنى فاء العطف الصرف، إما عاطفة للاسم على الاسم نحو: ما كان منك إتيان فحديث، على ما يؤولون به مثل هذا المنصوب، وإما عاطفة للفعل على الفعل، نحو: ما تأتيني فتحدثني، بالرفع، فيكون النفي في الموضعين شيئاً واحداً، واقعاً على المعطوف والمعطوف عليه معاً، فيكون مجموع الإتيان المقيد بقيد تعقيب الحديث منفياً... إلخ»(۱).

ومما ينفع ولا يضر نقله ههنا ما في «زهر الربى على المجتبى» من «كتاب العُمرى» عن أبي هريرة رضي الله عنه، أن نبي الله على قال: «لقد هممت أن لا أقبل هدية إلا من قرشي، أو أنصاري، أو ثقفي، أو دوسي»(٢).

قال الأندلسي في شرح المفصل: «سئل المزني عن رجل حلف: لا يكلم أحداً إلا كوفيًّا أو بصريًّا، فكلم كوفيًّا وبصريًّا، فقال: ما أراه إلا حانثاً. فأنهى ذلك إلى بعض أصحاب أبي حنيفة المقيمين بمصر، فقال: أخطأ المزنى، وخالف الكتاب والسُّنَّة.

أما الكتاب: فقوله تعالى: ﴿وَعَلَى ٱلَّذِينَ هَادُواْ حَرَّمْنَا كُلَّ ذِى ظُلُورٌ وَمِنَ الْبَقَرِ وَٱلْعَنَدِ حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ شُحُومَهُمَا إِلَّا مَا حَمَلَتُ ظُلُهُورُهُمَا آوِ ٱلْحَوَاكِ آوْ مَا اَخْتَلَطَ بِعَظْمِ ﴾(٣).

⁽١) شرح الكافية للرضي ٢٠/٤.

⁽۲) الحديث رواه الترمذي في سننه كتاب المناقب (٣٩٤٥)، والنسائي في سننه كتاب الوصايا (٣٧٥٩)، والحاكم في المستدرك ٢/ ٧١ (٢٣٦٥)، وابن حبان في صحيحه ١٨٠/٥ (٢٣٨٣)، والبيهقي في السنن الكبرى ٦/ ١٨٠ (١١٨٠١)، وأحمد في مسنده ٢/ ٢٩٢ (٧٩٠٥).

⁽٣) سورة الأنعام: الآية ١٤٦.

وأما السُّنَّة فقوله عليه الصلاة والسلام: «لقد هممت أن لا أقبل هدية إلا من قرشي، أو ثقفي...»، فالمفهوم أن القرشي والثقفي كانا مستثنيين، فذكر أن المزني لما سمع بذلك رجع إلى قوله» اه(١).

فإذا انتفى المجموع في قوله: «لا صلوة... إلخ»: كان قريباً من قولهم: «فلان لا يملك درهماً، فضلاً عن دينار» وكما في الصحيح: «يذهب الصالحون: الأول فالأول(٢)... إلخ»، فقد ذهب كلهم. وكقولهم: لا رجال في الدار بل امرأة، لا كقولهم: لا رجال فيها بل رجل. وكان نفي الصلاة في الحديث منوطاً بانتفائهما، وانتفاء القراءة رأساً لا باعتبار انتفاء أحدهما، فليكن منك على ذكر ولا تنسنا.

ونظيره ما ذكره العلماء في قوله تعالى: ﴿لَا يَنفَعُ نَفْسًا إِيمَنْهُا لَمْ تَكُنّ ءَامَنَتَ مِن قَبْلُ أَوْ كَسَبَتْ فِي إِيمَنِهَا خَيرًا ﴾ (٣) ، قال في «المغني»: من حذف حرف العطف والمعطوف: أنه لف بقرينة النشر في الآخر تقديره: لا ينفع نفساً إيمانها أو كسبها . . . (١) إلخ . وإنه لنفي المجموع ، وإذن يرد الحديث على كلا التقديرين ، لا على تقدير وجوب الفاتحة في الأخريين ، ولا على

⁽۱) إلى هنا ينتهي كلام السيوطي في زهر الربى على المجتبى ٦/ ٢٨٠ (بتحقيق الشيخ عبد الفتاح أبي غدة رحمه الله).

⁽۲) رواه البخاري في صحيحه كتاب الرقاق (٦٤٣٤)، والنص الكامل هو: «يذهب الصالحون الأول فالأول ويبقى حفالة كحفالة الشعير أو التمر لا يباليهم الله بالة». ورواه الدارمي كذلك في سننه كتاب الرقاق (٢٧١٩)، ولفظه: «يذهب الصالحون أسلافاً ويبقى حثالة كحثالة الشعير».

⁽٣) سورة الأنعام: الآية ١٥٨.

⁽٤) مغنى اللبيب ١/ ٨٢٠.

تقدير عدمه، فإن الأمر قد دار على أن النفي مبني على الإثبات، أي صحح الإثبات أولاً في الذهن بما يقتضيه من تعلق الحكم بالأقل فالأكثر، ثم سحب النفي عليه من بعد، فيوفر على الإثبات حقه أولاً، أو هو نفي ابتداء. وللنحاة مسائل في بناء النفي على الإثبات وعدمه.

ومنه قول الفقهاء: "إذا قلت: ما له عليّ عشرة إلا تسعة _ بالنصب _ لم تكن مقراً بشيء، وإذا قلت: إلا تسعة _ بالرفع _ لزمك تسعة». ولكن نظر الرضي فيه من الاستثناء (۱)، وقد قال في "عروس الأفراح»: "من المحل الذي تقدم وتقول في الاستثناء: لا يقوم القوم إلا زيداً، والمعنى: إن قيام القوم غير زيد منتف، إما بقيام الجميع أو بقيامه، ولا يقوم القوم إلا زيداً بمعنى قيامه، أي انتفى قيام غير زيد» اه.

ومنه إجازة بعض النحاة «ما سرت حتى أدخل البلد» بالرفع، ولا سبيل إلى علمه ههنا. فاعلم ذلك، والله سبحانه وتعالى أعلم.

فإن قلت: إذا عاد قوله: «لا صلاة لمن لم يقرأ بأم القرآن فصاعداً» إلى قولنا: «لا صلاة لمن لم يأت بقراءة»: كان المدار في النفي على انتفاء القراءة رأساً، وهذا إنما يدل على فرضية مطلق القراءة، وقد جاء أيضاً بعض ما يناسبه.

فعند مسلم عن أبي هريرة مرفوعاً (٢) _ وقد استدرك الدارقطني رفعه

⁽١) شرح الرضي على الكافية ٢/١١٨.

⁽٢) رواه مسلم في صحيحه كتاب الصلاة (٣٩٦)، وابن الجارود في المنتقى ا/ ١٥٧ (١٨٨٨)، والبيهقي في السنن الكبرى ٢/ ١٩٣ (٢٨٨٣)، والطحاوي في شرح معاني الآثار ٢٠٨/١.

_ «لا صلاة إلا بقراءة»، فهذا لا يدل على وجوب الفاتحة، فكيف على وجوب السورة؟

قلت: دلالته على وجوب الفاتحة والسورة باقية؛ لأن نفي الصلاة على هذا من تلقاء انتفائهما من حيث إنهما هما، لا من حيث انتفاء القراءة في ضمن انتفائهما، وإلا لم يحتج إلى تسمية الفاتحة، والتعرض لما فوقها، وكان حق الكلام هو أنه: لا صلاة إلا بقراءة، وإنما تعرض للأول عيناً وللثاني بدلاً لوجوبهما.

قال الرضي: «فإذا نفيت الخبر، نحو: رأيت زيداً أو عمراً، فإن أردت نفي رؤيتهما معاً قلت: ما رأيت واحداً منهما، أو: ما رأيت واحده ما، أو: ما رأيت زيداً ولا عمراً، وإن أردت نفي رؤية أحدهما لا رؤيتهما، فإن تعين عندك ذلك الواحد، وقصدت تعيينه للمخاطب _ سميته، نحو: ما رأيت زيداً، أو ما رأيت عمراً. وإن لم يتعين عندك، أو تعين، لكن قصدت الإبهام _ قلت: ما رأيت زيداً أو عمراً» اه(۱).

فـصــل الفرق بين معنى الفاء والواو

وأما الفرق الذي وعدناه في «الفاء» و«الواو» فهو أنه عَلَيْ لما سلك سبيل الأمر بالقراءة والأمر لطلب التحصيل _ ذكر الفاتحة والسورة بالعطف، وهو اللائق بالأمر، وهو مساق حديث أبي سعيد، ورفاعة.

⁽١) شرح الكافية، للرضى ٣٩٨/٤ _ ٣٩٩.

ولما ذكر انتفاء الصلاة بانتفاء القراءة: ذكر أولاً أقل ما يجزىء منهما، ثم صعد إلى ما فوقه، وهو المناسب لبيان حكم الانتفاء؛ لتعم الفائدة، وهذا لا يحصل إلا «بالفاء» وهو مساق حديث عبادة، وأبي هريرة، وجابر، وهذا على تقدير أن يكون النفي بناءً على الإثبات، وتكون الفاتحة واجبة في الأخريين.

وأما على تقدير عدم الوجوب فيستحسن أيضاً في حال النفي أن يصعد من واجب معين إلى واجب مخير فيه بعده في الانتفاء، والعدمان لا يتمايزان، بخلاف وجود الفاتحة ووجود السورة؛ فإنهما وجودان مستقلان برأسهما، واعتبار البعضية والكلية بعده هناك: اعتبار منا، وأراد بالأمر الوجود، وزاد في «الفاء» الترتيب أيضاً، ويمكن أيضاً أن يكون بالنظر إلى من ليس عنده قرآن غير الفاتحة، على شاكلة ما عن رفاعة، وما عند أبي داود من باب تخفيف الصلاة عن فتى، وسيأتي.

واعلم أيضاً أن قوله: «فصاعداً» و«فما زاد» و«فما فوق ذلك»: ثلاثتها تدل على أن يدخل ما بعدها في حد الزيادة بأقل ما يكون، ويصدق عليه الاسم، بخلاف قوله: «وما تيسر» في حديث أبي سعيد، و«بما شاء الله أن تقرأ» في حديث رفاعة عند أبي داود: فيدل على أن يأتي بما تيسر ما دام تيسر، وقد يتيسر أكثر فهذا وصف مغاير للسابق، ويدخل في فروق «الواو» و«الفاء»، فإن المعروف في الزيادة إذا أريدت أيًا مَا كانت هو الفاء.

وفي كتاب القراءة(١) عن أبي العالية البراء أن عبد الله بن

⁽١) القراءة خلف الإمام، للبيهقي ص٩٧ برقم (٢١٣) ورواه أيضاً في سننه =

صفوان قال لابن عمر: يا أبا عبد الرحمن، أفي كل صلاة تقرأ؟ قال: «إني لأستحيي من رب هذه البنية أن أركع ركعتين لا أقرأ فيهما بأم الكتاب فزائداً، أو قال: فصاعداً» اه.

وفيه عن أبي العالية، قال: «سألت أو سئل ابن عمر: أفي كل صلاة قراءة؟ فقال: إني لأستحيي من رب هذا البيت أن أصلي له صلاة لا أقرأ فيها بفاتحة الكتاب وما تيسر» اه(١). فسوَّى بين اللفظين، وبين الفاتحة والسورة.

هذا، وقد ذكر النحاة: «أنه لم يجىء في بيان ما فوق الشيء صعوداً مع حذف العامل إلا الفاء». وليس المعنى فيه على اعتبار الكل والبعض، بل على اعتبار الزائد والمزيد عليه، فإذا ساق الأمر _ وهو إيجاد _ عين بعض تعيين، وإذا ساق النفي _ وهو عدم _: أرسل الكلام وأبهم، وهو الطريقة. وأنت إذا رأيت سياق الأمر في حديثين وكلاهما بالواو، ثم رأيت سياق النفي في ثلاث، وكلها بالفاء _ حصلت إن شاء الله تعالى على أن حفظ هذا الصنيع واطراده لمثل هذه الأمور والاعتبارات بلا مراء، والرجل إذا أدرج من الحجون إلى الصفا وسمر معه سامر بمكة تبين له ثور من حراء.

⁼ الكبرى ٢/ ١٦١ (٢٧٢٩). كما رواه عبد الرزاق في المصنف ٢/ ٩٤ (٢٦٢٦)، ولفظه: "إني لأستحيى من ربّ هذه البنية أن أصلي صلاة لا أقرأ فيها بأم القرآن وشيء معها"، وانظر كذلك: عمدة القاري ١٣/٦.

⁽١) القراءة خلف الإمام للبيهقي ص٩٧ (٢١٤).

فصل

في نضد هذا الحديث مع قوله تعالى: ﴿ فَأَقْرَءُواْ مَا تَيَسَّرَ مِنَ ٱلْقُرْءَانِّ ﴾ (١)

ويخرج منه أن قوله تعالى هذا دال على وجوب كل ما يقع من القراءة في الصلاة.

فاعلم أن بعضهم ذهب إلى أن المراد بقوله تعالى هي الفاتحة لا غير، جموداً منه أنها هي الواجبة لا غير، وليس بشيء.

أما من حيث الحديث فكما علمت شمائله وتكرمه. وأما من حيث القرآن، فأيضاً لا يخفى.

وذهب بعضهم إلى أن المراد به ما فوق الفاتحة، ويلزمه أن يكون واجباً، والوجه أن الله تعالى أراد مجموع ما يقرأ وكله، وأطلق عليه «ما تيسر» باعتبار الطول، لا باعتبار تخييره في أي سورة، ولو غير الفاتحة، فإن الآية نزلت في تخفيف صلاة الليل، ولا يحتاج حينئذ إلى بيان ما يتعين للوجوب فما فوقه، فجاءت الآية _ كما ترى _ لا لبيان أن الواجب أيّ سورة؟ لكنها أمرت بالقراءة وإيجادها، فكل ما عينته الشريعة _ وهي الفاتحة فصاعداً _ فهو تحت هذه الآية، وكله واجب.

ثم سلك بعد هذا في الأحاديث مسالك: إما الأمر بهما، وهو قوله: «ثم اقرأ بأم القرآن، ثم اقرأ بما شئت» (٢) وقد مر. وإما الأمر بالفاتحة

⁽١) سورة المزمل: الآية ٢٠.

⁽۲) رواه أبو داود في سننه كتاب الصلاة (۸۰۹)، وابن حبان في صحيحه ٥/٨٨ (٢)، رواه أبو داود في مسنده (١٧٨٧)، والهيثمي في موارد الظمآن ص١٣١ (٤٨٤)، وأحمد في مسنده ٤/٠٤) (٣٤٠).

عيناً، وترك ما بقي على شاكلة القرآن في اللفظ، أو ما يقوم مقامه، وهو قوله: «أمرنا أن نقرأ بفاتحة الكتاب وما تيسر»(۱)، فهذا تعيين للفاتحة وإبقاءً للباقي على لفظ القرآن، فما احتاج إلى تعيينه باسمه عينه، وإلا أبقاه وأحاله على أصله في القرآن، وما يقوم مقامه هو قوله: «فما زاد» و«فما فرق ذلك»، وقوله: «فصاعداً» فقوله: و«ما تيسر» إحالة للباقي بعد الفاتحة على القرآن، وإدراج تحته، وسائر الألفاظ بدله، وهذه الإحالة كما في ألفاظ حديث المسيء: «فتوضأ كما أمرك الله». وإما الأمر بالسورة – كما في قصة معاذ –: «وأمره بسورتين من أوسط المفصل» بالنظر إلى أن الفاتحة معلومة. وإما الأمر بقرآن، بالنظر إلى من ليس عنده بالنظر إلى أن الفاتحة معلومة. وإما الأمر بقرآن، بالنظر إلى من ليس عنده غير شيء من القرآن، وهو ما في حديث(۲) مسيء الصلاة من طريق رفاعة: «فإن كان معك قرآن فاقرأ، وإلا فاحمد الله، وكبّره، وهلّله».

وقال في «المرقاة»: «إن الأولى أن يحمل على أول الأمر الذي كان بناءه المساهلة والتيسير» والله أعلم (٣)، ونحوه في «أعلام الموفقين» (٤).

⁽۱) رواه أبو داود في سننه كتاب الصلاة (۸۱۸)، ورواه غيره بلفظ: «أمرنا نبينا على أن نقرأ بفاتحة الكتاب وما تيسّر» رواه أحمد في مسنده ٣/٣ (١١٩٤١)، و٣/٥٤ (١١٤٣٣)، و٣/٧٩ (١١٩٤١)، وابن حبان في صحيحه ٥/ ٩٢ (١٧٩٠)، وأبو يعلى في مسنده ٢/٧١٤ (١٢١٠)، وعبد بن حميد في مسنده ص ٢٧٨ (٨٧٩).

⁽٢) تقدم تخريجه.

⁽٣) مرقاة المفاتيح، للإمام الملّا علي القاري ٢/ ٥٣٩ (٨٥٨).

⁽٤) قال شيخنا العلّامة المحدث المحقق الشيخ عبد الفتّاح أبو غدّة رحمه الله تعالى، في تعليقاته على «قواعد في علوم الحديث» (ص٩٧ _ ٩٩):

وإذا تبينت هذا الصنيع لم تتمار في وجوب السورة. والرجل إذا أبصر هلال رمضان ولم يكن هناك في السماء علة فليس هو يوم الشك.

= «اضطربت ألسنة العلماء في ضبط اسم هذا الكتاب، فمنهم من يقوله: «إعلام الموقعين» بكسر الهمزة. . . وبعضهم يقوله: «أعلام الموقعين» بفتح الهمزة، وذكر دلائل الطرفين ثم سوّغ كلا الضبطين.

قال: «ومما يتصل بالمقام أن اسم الكتاب «إعلام الموقعين عن ربّ العالمين» كما هو معروف مستفيض. وأغرب قلم شيخ شيوخنا: الإمام الكشميري رحمه الله تعالى، فقال في كتابه العظيم: «فيض الباري بشرح صحيح البخارى» ٢:٧٦٧ ـ وقد نقل فيه عن كتاب ابن القيّم هذا ـ: ما صورته:

"ومر" عليه ابن القيّم في "أعلام الموقعين"، والصحيح "أعلام الموفقين" انتهى. وأثبته بفتح الهمزة، وبلفظ "الموفقين" بالفاء ثم القاف من التوفيق، وهو شيء غريب يعدّ من سبق القلم وتغيير الاسم العلم، وهو ليس بجائز إلا بنص عن صاحبه.

وقد تابعه على هذه التسمية الغريبة للكتاب تلميذه شيخنا العلامة الجليل الشيخ محمد بدر عالم الميرتهي رحمه الله تعالى في تعليقاته على «فيض الباري»، وهي من إملاءات الإمام الكشميري أيضاً، وذلك في مواضع، منها ٢٥٩:٢٥ وقد علمت ما فيه، فلا تَهِمْ فيه» انتهى... نور البشر عفا الله عنه.

قلت: وقد تناول الموضوع الإمام ابن القيّم في أعلام الموقعين فقال رحمه الله: واحتجوا على أن الفاتحة لا تتعين في الصلاة بحديث المسيء في صلاته حيث قال له: اقرأ ما تيسّر معك من القرآن» (٢١٩/٢)، وقال في موضع آخر: وبقوله للأعرابي: «ثم اقرأ ما تيسّر معك من القرآن»، وهذا يحتمل أن يكون قبل تعيين الفاتحة للصلاة...» (٢/٥٠٣).

وهذا يدلك ثانياً أن المراد في الحديث: المجموع في الإيجاب، والمجموع في الإيجاب، والمجموع في النفي، والطرق إذا كانت تنتهي إلى باب واحد دلت على أنه هو المولج ﴿وَأَتُوا اللّٰهُوتَ مِنْ أَبُورِهِكَ ﴾(١)، ووجوب السورة قول عند المالكية(٢) والحنابلة(٣).

وقال في «الأم»: «وهو قد يحتمل أن يكون الفرض على من أحسن القراءة، قراءة أم القرآن، وآية، أو أكثر... إلخ»(٤). وهو ينافي في جزم الشوافع بعده باستحباب السورة، فإنه تردد فيه.

وعن عبادة مرفوعاً: «لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب وآيتين معها» اه. في «الزوائد» و «تخريج الهداية» (٥) وفيه الحسن بن يحيى الخشني

⁽١) سورة البقرة: الآية ١٨٩.

⁽۲) قال الإمام ابن عبد البر رحمه الله: «وقد كان بعض أصحاب مالك يرى الإعادة على من تعمد ترك السورة مع أم القرآن، وهو قول ضعيف، لا أصل له في نظر ولا أثر، وجمهور أصحاب مالك أنه أساء وصلاته تجزئه عنه» (التمهيد لابن عبد البر ۲۳/ ۲۲٤)، وقال الأزهري في الثمر الداني ص١٠٥: «حكم قراءة السورة كاملة بعد أم القرآن: الاستحباب» وجاء في مواهب الجليل ١/ ١٣٣: وقال ابن زياد وسحنون فيمن ترك السورة عامداً أنه يعيد صلاته مع قولهم في ذلك أنه مسنون».

⁽٣) قال المرداوي: الصحيح من المذهب أن قراءة السورة بعد الفاتحة في الركعتين الأوليين سُنَّة، وعليه الأصحاب، وعنه: يجب قراءة شيء بعدها، وهي من المفردات...» (الإنصاف للمرداوي ٢/ ١٢٠).

⁽٤) الأم ١٠٣١.

⁽٥) رواه الطبراني في المعجم الأوسط ٢/ ٣٧٢ (٢٢٦٢)، والهيثمي في مجمع الزوائد ٢/ ١١٥، قال الهيثمي: وفيه الحسن بن يحيى الخشني ضعّفه =

من رجال «التهذيب» ضعفه بعض، ووثقه آخرون^(۱).

وما مر من حديث ابن عباس عند ابن خزيمة: «أن النبي على قام فصلى ركعتين، لم يقرأ فيهما إلا بفاتحة الكتاب» اه^(۲). فوهم في «الفتح» من نقله في غير محله، والاستدلال به، وإنما هو اختصار مما في «المواهب» من ذكر سياق صلاته على بالليل من حديث ابن عباس في مبيته عند خالته.

قال: في رواية: «فصلى ركعتين خفيفتين ثم قرأ بأم الكتاب في كل ركعة، ثم سلم، ثم صلى إحدى عشرة ركعة بالوتر» اه^(٣).

وهو عند أبي داود بلفظ: «فصلى ركعتين خفيفتين، قد^(۱) قرأ فيهما بأم القرآن في كل ركعة، ثم سلم. . . إلخ»(٥).

واعلم أنه إنما وقع الاختلاف في وجوب السورة؛ لأنها واجبة بدلاً، فلم يستمر التوارث على آحادها، وتوهم من التخيير في آحادها التخيير في أصلها، وخال بعضهم أن لفظ التيسر في الحديث بمادته دليل

⁼ النسائي والدارقطني، ووثقه دحيم وابن عدي وابن معين في رواية كما أورده الزيلعي في نصب الراية ١/٣٦٤.

وقد أخرجه ابن حزم في المحلى ٣/ ٢٤٦ عن عمر رضي الله عنه.

⁽۱) انظر: تهذیب التهذیب ۲/ ۲۸۱ (۵۲۷).

⁽۲) رواه ابن خزيمة في صحيحه ١/ ٢٥٨ (٥١٣) (١٦١) (٣٩٩).

⁽٣) رواه بهذه الألفاظ الإمام النسائي في السنن الكبرى ١٦١/١ (٣٩٩)، وأبو عوانة في مسنده ٣١٨/٢.

⁽٤) وقع في الأصل المطبوع «قلت» مكان «قد»، والتصويب من السنن لأبي داود. انظر: كتاب الصلاة، باب صلاة الليل (١٣٦٤) ن ب.

⁽٥) رواه أبو داود في سننه كتاب الصلاة (١٣٦٤).

على هذا، وأن الإحالة على التيسر تفويض إلى اختياره في أصل قراءة السورة، لا في قدرها، وهو ما في «الضعفاء الصغير»: «قال ابن فضيل: عن أبي سفيان، عن أبي نضرة، عن أبي سعيد، عن النبي على قال: «لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب وقرآن معها وسورة» ».

وقال همام: عن قتادة، عن أبي نضرة، عن أبي سعيد: «أمرنا رسول الله على أن نقرأ فاتحة الكتاب وما تيسر». وهذا أولى ؛ لأن أبا هريرة وغيره ذكروا عن النبي على أنه قال: «لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب»، وقال أبو هريرة: إن زدت فهو خير، وإن لم تفعل أجزأك» اه(١).

فجعل فرقاً بين قوله: "وقرآن معها وسورة"، وبين قوله: "وما تيسر" من جهة أن الأول يدل على أن السورة لا بد منها، وأن الثاني لا يدل على ذلك، وهو كما ترى؛ فإنه تحت قوله: ﴿فَاقَرْءُواْ مَا تَيْسَرَ مِنَ الْفَرْءَانِ ﴾ (٢) وكقوله على لله لمسيء الصلاة، من حديث أبي هريرة: "ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن". وكما في الصحيح من الزكاة: "من بلغت عنده من الإبل صدقة الجذعة، وليست عنده جذعة، وعنده حقة فإنها تقبل منه الحقة، ويجعل معها شاتين إن استيسرتا له، أو عشرين درهماً " اهـ(٤). وكقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْلَى وَالنَّقَى فَي وَصَدَّقَ بِالْمُسْتَى فَي المُعْلَى وَالْقَالَ فَي وَصَدَّقَ بِالْمُسْتَى فَي المُعْلَى وَالْقَالَ فَي وَصَدَّقَ بِالْمُسْتَى فَي المُعْلَى وَالْقَالُ فَي وَصَدَّقَ بِالْمُسْتَى فَي المُعْلَى وَالْقَالُ وَالْقَالُ فَي وَصَدَّقَ بِالْمُسْتَى فَي المُعْلَى وَالْقَالُ وَالْقَالُ فَي وَصَدَّقَ بِالْمُسْتَى فَي الله وعليه الله وعليه الله والله الله والله الله والله والله

⁽۱) الضعفاء الصغير للإمام البخاري ص٦٢ (ترجمة طريف بن شهاب ١٧٨).

⁽٢) سورة المزمل: الآية ٢٠.

⁽٣) تقدم تخريجه.

⁽٤) رواه البخاري في صحيحه كتاب الزكاة (١٤٥٣)، والنسائي في سننه كتاب الزكاة (٢٤٥٧)، وأبو داود في سننه كتاب الزكاة (١٥٦٧)، وابن ماجه في سننه كتاب الزكاة (١٨٠٠).

فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْيُسْرَىٰ﴾(١)، وكقوله: ﴿فَمَا ٱسْتَيْسَرَ مِنَ ٱلْهَدَيُّ﴾(٢).

وكثير من هذا الباب مما فيه النظر إلى الصفة لا الأصل، وإنما ذكر في الحديث «وما تيسر ونحوه»: لأنه لو قال: وسورة، لدلَّ على وجوبها بتمامها، ولا يريبنّك في وجوب السورة «الفاء» في بعض ما مر؛ لأنه في سياق النفي، وسياق الإثبات لم يخل عما فوق الفاتحة، وقد يجيء التيسر بمعنى الإمكان، كقول ابن مسعود من ترجمة البخاري في صيد القوس: «استعصى على رجل من آل عبد الله حمار، فأمرهم أن يضربوه حيث تيسر» اه(٣). وعند الدارقطني: «ثم يقرأ أم القرآن وما أذن له فيه وتيسر» اه(٤).

ولئن صح مرفوعاً: «لا صلاة إلا بقراءة»(٥) عند مسلم، كما صح موقوفاً عن عدَّة _ فهو مبني على وجوب السورة مع الفاتحة، لا مبهم ولا قاصر.

⁽١) سورة الليل: الآيات ٥ ـ ٧.

⁽٢) سورة البقرة: الآية ١٩٦.

⁽٣) صحيح البخاري: باب صيد القوس كتاب الذبائح والصيد. وليس فيه «ابن مسعود»، وإنما فيه: وقال الأعمش عن زيد استعصى على... إلخ.

⁽٤) رواه الدارقطني في سننه ١/ ٩٥ باب غسل القدمين والعقبين، ورواه أبو داود بلفظ: «ثم يقرأ من القرآن ما أذن له وتيسّر» كتاب الصلاة (٨٥٨)، وذكره بلفظ النسائي ابن الجوزي في التحقيق في أحاديث الخلاف ١/ ٣٨٠).

⁽٥) تقدم تخریجه.

فصل في بيان هل نُسخت صلاة الليل؟

لم تنسخ صلاة الليل بأصلها، وإنما عادت من الطول إلى التيسر، وأقلها الوتر عند أبي حنيفة، وهو منها، فلم ينسخ أصلها، وإنما خفف في صفتها، وقد أشار البخاري إليه في الترجمة فقال: «باب قيام النبي عليه بالليل(١) ونومه، وما نسخ من قيام الليل، وقوله: ﴿يَاأَيُّهَا النبي عَلَيْ اللَّهُ وَلِهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ وقوله: ﴿سَبَّحًا طَوِيلاً ﴾، وقوله: ﴿عَلُمُ اللَّهُ عَمُورٌ اللَّهُ إِلَّا قَلِلاً إِلَّا قَلِلاً إِلَى قوله: ﴿وَاللَّهُ إِلَى اللَّهُ عَمُورٌ اللَّهُ إِلَى اللَّهَ عَمُورٌ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّا الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّا اللَّهُ اللَّلَّا اللّهُ اللَّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّ

وعليه بَنَت الشريعة اعتباراتها في الأحكام والعبارة، فجعلت للعشاء إلى ثلث الليل، أو نصفه، وبعده لقيام الليل؛ أخذًا من قوله تعالى: « فَيَتَأَيُّهَا الْمُزَّيِّلُ ﴿ فَيُ الْيَلَ إِلَّا فَلِيلًا ﴿ فَيْلَا ﴿ فَيْلَا لَلْهَا مِنْهُ فَلِيلًا ﴾ أَنُورَيِّلُ الْمُؤَوَّانُ تَرْتِيلًا ﴾ (٢)، فإذا كان نصف الليل للقيام: بقي للعشاء ثلث، نصفه، وإذا زاد على النصف إلى الثلثين للقيام: بقي للعشاء ثلث، وإذا مضى نصف من الليل كان نزول الرب تعالى على سماء الدنيا لهذا، وهو قوله تعالى: ﴿ وَأَقِيرِ الصَّلُوةَ طَرَقِ النَّهَارِ وَزُلُفًا مِّنَ الْيُلِلِ ﴾ (٣)، ولذا جاء التنويع في وقت العشاء من الثلث إلى النصف بكلمة «أو»

⁽۱) هكذا ورد في نسخ صحيح البخاري، وبينما ورد في فتح الباري ٣/ ٢٢ بلفظ: «من الليل» بدل «بالليل».

⁽٢) سورة المزمل: الآيات ١ _ ٤.

⁽٣) سورة هود: الآية ١١٤.

في الحديث، بتنويع في قيام الليل في القرآن بها، وعليه بناء باب البخاري «باب الدعاء نصف الليل» (من الدعوات) كما شرحه في «الفتح» (() وقال: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مِّرُّيُنٌ وَءَاخُرُونَ يَضْرِبُونَ فِي الْأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِن فَضْلِ اللهِ وَءَاخُرُونَ يُقَيْلُونَ فِي سَبِيلِ اللهِ فَأَقْرَءُوا مَا يَسَرَ مِنهُ (())، فبنى عليه مِن فَضْلِ اللهِ وَءَاخُرُونَ يُقَيْلُونَ فِي سَبِيلِ اللهِ فَأَقْرَءُوا مَا يَسَرَ مِنهُ (())، فبنى عليه حديث ثوبان عند الدارمي وغيره، عن النبي عليه قال: «إن هذا السفر جهد وثقل، فإذا أوتر أحدكم فليركع ركعتين، فإن قام من الليل وإلا كانتا له» اه (())، أخذًا من قوله تعالى: ﴿وَءَاخُرُونَ يَضْرِبُونَ فِي ٱلْأَرْضِ ﴾ الآبة.

فليس في آخر «المزمل» نسخ لأصل قيام الليل ولا حرف، وإنما هو تخفيف في الصفة، فالوتر أدنى ما يكون من صلاة الليل ويكون تجدد فيه وصف الإيتار لا أصله _ ذكره الخطابي في «معالم السنن»(1) حتجدد الركعتين في الرباعية بعد الهجرة، ولعل حضرة الوترية الأحدية

⁽١) انظر: فتح الباري بشرح البخاري ١٢٩/١١.

⁽٢) سورة المزمل: الآية ٢٠.

⁽٣) رواه الدارمي في سننه كتاب الصلاة (١٥٩٤)، كما رواه الطحاوي في شرح معاني الآثار ١/١٣١، وابن خزيمة في صحيحه ١٥٩/ (١١٠٦)، وابن حبان في صحيحه ٢/ ٣١٥ (٢٥٧٧)، والبيهقي في السنن الكبرى ٣٣٣ حبان في صحيحه ١٥٠١ (٢٥٧٧)، والبيهقي في السنن الكبرى ٢٠٤١) والدارقطني في سننه ٢/ ٣٦، والروياني في مسنده ١/ ٢٠٤ (١٤١٠)، والطبراني في المعجم الكبير ٢/ ٢٢ (١٤١٠)، قال الهيثمي في مجمع الزوائد ٢/ ٢٤٦: رواه الطبراني في الكبير والأوسط، وفيه عبد الله بن صالح كاتب الليث، وفيه كلام.

⁽٤) معالم السنن للإمام الخطابي.

في حديث: "إن الله وتر يحب الوتر" (١)، اصطفت الليل، فلذا كانت وتر صلاة النهار صلاة المغرب، وهي ليلية، ولا تنافيه الجماعة فيها، فإن هذه الحضرة لا بد أن يكون لها تعلق بالعباد أجمعهم، فيأتوا ما أحبته واصطفت، فموجب الوتر مرزوق عن هذه الحضرة، فلا تكن إن شئت ممن قيل: إن العاقل محروم. وراجع الفتوحات من حضرة الإفراد. فما سيقت آية ﴿فاقرَّوا﴾ إلا لبيان حال صلاة الليل.

لكن لا تصدق إلا بأن يكون مجموع ما قرأ به تحته، والتيسير إنما هو في القدر. وإن لم تسق لبيان أحكام القراءة. وقال في الحديث: «فأوتروا يا أهل القرآن»، فأحال على القرآن لحال القرآن.

فصل

في كون الصلاة عند انتفاء القراءة بأم القرآن خداجاً لا منفية

متى ما ترى في الأحاديث ترى أنها جعلت الصلاة عند انتفاء القراءة خداجاً لا منفية، وهو حديث أبى هريرة عند مسلم وغيره (٢)،

⁽۱) رواه البخاري في صحيحه كتاب الدعوات (۱۲۱۰)، ومسلم في صحيحه كتاب الذكر والدعاء (۲۲۷۷) واللفظ له، والترمذي في سننه كتاب الصلاة (۲۵۷)، والنسائي في سننه كتاب قيام الليل (۱۲۷۵)، وأبو داود في سننه كتاب الصلاة، (۱۲۱۱)، وابن ماجه في سننه كتاب إقامة الصلاة (۱۱۲۹) (۱۱۷۰). والدارمي في سننه كتاب الصلاة (۱۵۸۰).

⁽۲) رواه مسلم في صحيحه كتاب الصلاة (٣٩٥)، والترمذي في سننه كتاب تفسير القرآن (٢٩٥٣)، وأبو داود في سننه كتاب الافتتاح (٩٠٩)، وأبو داود في سننه كتاب الصلاة (٨٢١)، وابن ماجه في سننه كتاب إقامة الصلاة =

وعن عائشة عند ابن أبي شيبة وأحمد، وغيرهما قالت: سمعت رسول الله على يقول: «من صلّى صلاة لم يقرأ فيها بأم القرآن فهي خداج» اه(۱).

وعن عبد الله بن عمرو عند أحمد، وفي «جزء القراءة وكتابها»، وعند ابن ماجه(٢)، ومتى نفت الصلاة فهو باعتبار انتفاء الفاتحة فما فوقها، كما في الأحاديث المارة. وأرى أن هذا يَطّرد فيما هو على رسم الصحيح أو الحسن، وكفى بهما عن الضعاف. وأرى أن هذا ليس اتفاقاً أو جزافاً، بل حكاية عن الواقع وعن الحقيقة فالصلاة بترك الفاتحة: خداج، وبترك الفاتحة فما فوقها: منفية، أي إذا خلت عن القراءة.

ومن ههنا يعلم أن قوله: «لا صلاة لمن لم يقرأ بأم القرآن فصاعداً» للانتفاء رأساً، والإشارات إذا سقطت على مسقط دلت على أنه المقصد فهذه:

منازل من تهوى رويدك فانزل

⁼ والسُنَّة فيها (٨٣٨) كلهم بلفظ: «من صلّى صلاة لم يقرأ فيها بأم القرآن فهي خداج...».

⁽۱) رواه ابن أبي شيبة في المصنف ١/٣١٧ (٣٦٢٠)، وأحمد في مسنده ٦/٢٤ (١٤٢)، (٢٥١٤٢)، وابن ماجه في سننه كتاب إقامة الصلاة والسُنَّة فيها (٨٤٠)، والطحاوي في شرح معانى الآثار ١/٢١٥.

⁽٢) رواه أحمد في مسنده ٢/ ٢١٥ (٧٠١٦)، وابن ماجه في سننه كتاب إقامة الصلاة والسُنَّة فيها (٨٤١)، وعبد الرزاق في مصنفه ٢/ ١٣٣ (٢٧٨٧)، والبيهقي في القراءة خلف الإمام ص٥٥ (٩٧).

واعلم أن الحديث شبه الصلاة باعتبار حكمها بشيء ناقص الخلقة حسًا، فلا يتأتى أن يقال: إن المراد أنها ناقصة حساً، وإن كانت باطلة حكماً، وأن التمام باعتبار الأجزاء، كما أن الكمال باعتبار الأوصاف على ما ذكره في «الإتقان»(۱) من القواعد المهمة _ وأن التمام هو الجزء الأخير.

وفي حديث مسيء الصلاة قال: "إنه لا تتم صلاة أحد من الناس حتى يتوضأ، فيضع الوضوء مواضعه، ثم يكبر ويحمد الله، ويثني عليه. . . » الحديث، فذكر أركاناً وغيرها عند أبي داود، والنسائي (٢) وذكر أنها لا تتم بدون ما ذكر، وقال في آخره عند النسائي: "فإذا لم يفعل هكذا لم تتم صلاته». وعند الترمذي: "فإذا فعلت ذلك فقد تمت صلاتك وإن انتقصت منه شيئاً انتقصت من صلاتك». قال: "وكان هذا أهون عليهم من الأولى أنه من انتقص من ذلك شيئاً انتقص من صلاته، ولم تذهب كلها» اه(٣).

وهذا هو النقصان باعتبار الحكم، بخلاف نحو ما عند أبي داود، عن أبي سعيد الخدري، أن رسول الله على قال: «إذا صلَّى أحدكم فلم يدر: زاد أم نقص، فليسجد سجدتين وهو قاعد(٤)... إلخ». فإنه باعتبار الحس؛ إذ

⁽۱) ونصه: الكمال اسم لاجتماع أبعاض الموصوف به، والتمام اسم للجزء الذي يتم به الموصوف، (الإتقان في علوم القرآن ٢/٣٦٧).

⁽٢) سنن أبي داود كتاب الصلاة (٨٥٦) سنن النسائي كتاب التطبيق (١١٣٦).

⁽٣) سنن الترمذي كتاب الصلاة (٣٠٢).

⁽٤) سنن أبي داود كتاب الصلاة (١٠٢٩)، ونحوه رواه الحاكم في المستدرك / ٢٧٧ (٤٦٤).

نقصان الركعات يعلم بالحس، بخلاف حكم الصلاة عند ترك الفاتحة: فليس أمراً حسياً، ويحتاج فيه إلى بيان الحكم لا الحس، بخلاف نقصان الركعات، فإنه يذكر كما وقع، ويعلم حكم السجود. فالمقصود في كلا الموضعين بيان الحكم، وقد ذكر النقصان في حديث الخداج في موضع الحكم، وفي حديث السهو في موضع صورة المسئلة.

ومثله في التعبير حديث أبي هريرة عند الدارقطني (١)، وقواه في «الفتح»(7) هذا.

ولا يخفى أن الحقائق الحسية لا تبطل بذهاب جزء، كإنسان مخدج اليد، فلو كان حاذى في الحديث بتلك الحقائق، وأراد نقصانها حِسًّا _ لم يدل أيضاً على بطلانها إلا بضم مقدمة، هي: أن ناقصة الجزء من الحقائق الشرعية حساً _ باطلة حكماً، ولم يحكم الشارع في هذا الحديث بتلك المقدمة، وإنما جعلها ناقصة كالحسيات، فالحكم بالبطلان خلاف الحديث، وإنما يخرج منه وجوب الفاتحة وإثبات مرتبة الواجب، وهو مراد أصحابنا.

وقوله: «غير تمام» من قولهم: «ولدته أمه لتمام» بكسر ويفتح، لا من التمام بالمعنى الشائع.

والحاصل أنه كيف كان المراد بالحديث اعتبار حال الصلاة حساً، أو اعتباره حكماً: ليس فيه الحكم إلا بالنقصان.

⁽۱) سنن الدارقطني ۱/ ۳۷۶ ولفظه: «قال لنا رسول الله ﷺ إذا صلّى أحدكم فلم يدر أزاد أم نقص فليسجد سجدتين وهو جالس ثم يسلّم».

⁽۲) فتح الباري ۳/ ۱۰٤.

فصل

في قوله ﷺ: «لا صلاة لمن لم يقرأ . . إلخ»

وفي نفس قوله ﷺ: «لا صلاة لمن لم يقرأ بأم القرآن»(۱) بدون قوله: «فصاعداً» إشارة إلى السورة، وبناءً للكلام عليه، وذلك للفرق بين قولهم: «قرأها» وقولهم: «قرأ بها»، فالأول على ما تعرف، والثاني بمعنى أتى بها في جملة القراءة.

وقد أوضحه الحافظ ابن القيم رحمه الله في «بدائع الفوائد» فقال: «فصل: ومما يتعلق بهذا قولهم: قرأت، الكتاب واللوح ونحوهما، يتعدى بنفسه، وأما قرأتُ بأم القرآن، وقرأتُ بسورة كذا _ كقوله: «لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب» _ ففيه نكتة بديعة قلّ من يتفطن لها، وهي: أن الفعل إذا عدي بنفسه فقلت: قرأت سورة كذا، اقتضى اقتصارك عليها لتخصيصها بالذكر، وأما إذا عدي «بالباء» فمعناه: لا صلاة لمن لم يأت بهذه السورة في قراءته، أو في صلاته _ أي في جملة ما يقرأ به _ وهذا لا يقتضي الاقتصار عليها بل يشعر بقراءة غيرها معها. وتأمل.

قوله في الحديث: «كان يقرأ في الفجر بالستين إلى المائة»، كيف تجد المعنى أنه يقرأ فيما يقرأ به بعد الفاتحة بهذا العدد؟ وكذلك قوله: «قرأ بالأعراف» إنما هي بعد الفاتحة.

⁽۱) رواه بهذا اللفظ الإمام مسلم في صحيحه كتاب الصلاة (٣٩٤)، وأحمد في مسنده ٥/ ٣٦١).

وكذلك في الفجر بسورة «ق» ونحو هذا، وتأمل: كيف لم يأت الباء في قوله: «قرأ سورة النجم، فسجد وسجد معه المسلمون والمشركون»؟ فقال: «قرأ سورة النجم»، ولم يقل: «بها» لأنه لم يكن في صلاة، قرأها وحدها.

وكذلك قوله: «قرأ على الجن سورة الرحمٰن»، ولم يقل: «بسورة الرحمٰن»، وكذلك: قرأ عليّ سورة ﴿لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ ﴾ ولم يقل: «بسورة» ولم يأت «الباء» إلا في ما قرأ في الصلاة، كما ذكرت لك.

وإن شئت قلت: هو متضمن معنى «صلّى بسورة كذا» و«قام بسورة كذا»، وعلى هذا فيصح هذا الإطلاق، وإن أتى بها وحدها، وهذا أحسن من الأول. وعلى هذا فلا يقال: «قرأت بسورة كذا» إذا قرأها خارج الصلاة. وألفاظ الحديث تنزل على هذا، فتدبرها» اه(١).

والفَرْقان يتصادقان في الصلاة ولا يتنافيان، وكذا لا ينافي الفرق بأن المراد بالأول: أنه قرأ هذا الشيء، والمراد بالثاني: أنه أوقع القراءة المعروفة المعهودة التي اشتهرت بهذا الاسم بين الناس. وعهدت أنها أي جنس بالإتيان بهذه السورة ووجهه أن «قرأ» في متعارف اللغة متعد بنفسه، فإذا نقلته الشريعة إلى عرفها، ولقبت به قراءة الصلاة صار لازما، وكان معنى «قرأ» على هذا: فعل فعل القراءة، وهذا لا يحتاج إلى مفعول به، فلما أريد تعلقه بسورة عدى «بالباء».

ومثل هذا في قوله تعالى: ﴿ وَٱمْسَحُوا بِرُءُ وسِكُمْ ﴾ (٢) «بالباء»،

⁽۱) بدائع الفوائد ۲/۳۰۹ ـ ۳۱۰.

⁽٢) سورة المائدة: الآية ٦.

وقولك: «مسحت رأس اليتيم» الأول على عُرف الشريعة، _ وهو إمرار اليد المبتلة على الشيء فاقتضى البلة، بخلاف الثاني؛ فإنه على صرافة اللغة، ومثاله الآخر: «توتر له ما قد صلّى»، فإنه على اللغة بخلاف «كان يوتر بثلاث»، فإنه على معهودية الشريعة، وبناءً للكلام على ما عهد، ومثله: «أو انسك بشاة» كما في «الفتح»(١).

وهذه النكتة أيضاً تجتمع مع ما ذكره ابن القيم جمع نكات متعددة في مقام.

وكذا يأتي ههنا مثل ما ذكره «الزمخشري» في قوله تعالى: ﴿عَيْنَا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللهِ (٣) _ أي يشربون بها الخمر _(٣) كقولهم: «شربت العسل بالماء» فجاء «بالباء» للدلالة على المزج كقوله:

رُبُّ ركب قد أناخوا حولنا يشربون الخمر بالماء الزلال سكت الدهر زمانًا عنهُمُ وكذا الدهر حالًا بعد حال (٤)

وكما في قول حسان^(ه):

بردى يصفق بالرحيق السلسل يسقون من ورد البريص عليهم

⁽١) فتح الباري ٤/١٥.

⁽٢) سورة الإنسان: الآية ٦.

⁽٣) تفسير الكشاف ٢٦٨/٤ ط: دار إحياء التراث العربي.

⁽٤) الشعر لعدى بن زيد العبادى. قاله على سبيل الموعظة للنعمان بن المنذر، (الأغاني لأبي الفرج الأصبهاني ٢/ ٨٧).

⁽٥) هو الصحابي الجليل شاعر رسول الله ﷺ حسان بن ثابت، أبو عبد الرحمن الأنصاري البخاري الخزرجي المدنى رضى الله عنه، صاحب المناقب الكِثيرة والفضائل الجمّة، توفيّ رضي الله عنه قبل الأربعين في خلافة =

وفي «المرقاة»: «قال الطيبي: أي لم يبدأ القراءة بها» اه(١).

وقال في قوله: «ثم اقرأ بما تيسر معك من القرآن» الجار والمجرور حال، أتى بالباء _ وليس الباء في التنزيل _ دلالة على أن «اقرأ» يراد به الإطلاق، أي أوجد القراءة باستعانة ما تيسر لك» اه. وهذه نكات لا شكاة في إبدائها، وهي من باب:

عباراتنا شتى وحسنك واحد وكل إلى ذاك الجمال يشير

فصل

في بيان أن الحديث وارد في غير المقتدي

أما ما ذكرنا أن هذا الحديث وارد في غير المقتدي: فيتضح ذلك بأمور ثلاثة:

أحدها: من حيث «الإنّ»، وثانيها: من حيث «اللّم»، وثالثها: من حيث السياق.

أما الأول: فلأن الشريعة نصبت لأحكام الائتمام بالإمام باباً مستقلاً، ولغير الائتمام باباً أيضاً، فنقلُ أحاديث أحد البابين إلى الآخر إلغاء لغرضه، فقال في حديث الائتمام، وهو حديث أبي موسى وأبي هريرة، وقد أخرج مسلم الأول، وصحح الثاني، وصحّحهما جمهور

⁼ على رضي الله عنه، وقيل: بل مات سنة خمسين وهو ابن مائة وعشرين سنة، وقيل: سنة أربع وخمسين، عاش ستين سنة في الجاهلية وستين سنة في الإسلام، (الاستيعاب ١/ ٢٥١).

⁽١) مرقاة المفاتيح ٢/ ٥٠٥ (٨٢٢).

المالكية، والحنابلة، ولم يتأخر عن تصحيحه إلا من اختار القراءة خلف الإمام، فأتى فقهه على الحديث، لا الحديث على فقهه.

وهذان الحديثان في غير واقعة السقوط(١) عن الفرس، سيقا لأحكام الائتمام لا غير.

ولعل أبا موسى وأبا هريرة لم يدركا واقعة السقوط؛ فإنها _ على ما ذكروا _ في السنة الخامسة وفيهما: «وإذا قرأ فأنصتوا»، وقد مشى فيهما على أكثر صفة الصلاة للمقتدي، فلم يكن ليذر حكم القراءة، وقد مضى على صفة الصورة نسقاً، وسنوضحه في فصل مستقل.

وأما حديث أنس، وعائشة، وجابر: ففي واقعة السقوط عن الفرس، وسيقت لبيان: «إذا صلَّى قائماً فصلّوا قياماً، وإذا صلَّى قاعداً فصلّوا قعوداً أجمعون»(٢)، ولذا لم يأت فيها الأمر بالإنصات، وأتى في حديثين سيقا لأحكام الائتمام قصدًا كليهما، فهذا يدلك أنه صحيح فيهما

⁽۱) يشير بواقعة السقوط إلى ما رواه أبو داود في سننه كتاب الصلاة (۲۰۲)، ولفظه: «عن جابر قال: ركب رسول الله على فرساً بالمدينة فصرعه على جذم نخلة فانفكت قدمه، فأتيناه نعوده فوجدناه في مشربة لعائشة يسبّح جالساً، قال: فقمنا خلفه فسكت عنا، ثم أتيناه مرة أخرى نعوده فصلّى المكتوبة جالساً فقمنا خلفه فأشار إلينا فقعدنا، قال: فلما قضى الصلاة قال: إذا صلى الإمام جالساً فصلّوا جلوساً، وإذا صلّى الإمام قائماً فصلّوا قياماً، ولا تفعلوا كما يفعل أهل فارس بعظمائها».

⁽٢) رواه البخاري في صحيحه كتاب الصلاة (٣٧٨) كتاب الأذان (٦٨٩)، ومسلم في صحيحه كتاب الصلاة (٤١١)، واللفظ له، والترمذي في سننه كتاب الصلاة (٣٦١).

ولا بد، واشتركت هذه بذينك في بعض الأمور، فلما رأوا أحاديث واقعة السقوط خالية عن أمر الإنصات؛ سرى إلى الوهم أن حديثي الائتمام أيضاً ينبغي أن يكونا خالية (١) عنه، وهذا كما قيل: «إن الوهم خلّاق». فإذا نصبت بابين لا ينبغي أن يخلط بينهما، فيفوت غرضه.

ومثله في البابين قوله تعالى: ﴿فَأَقْرَءُواْ مَا تَيَسَرَ مِنَ ٱلْقُرْءَانِ ﴾ (٢) سيق في صلاة الليل، فبني على حكم الانفراد، بخلاف قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قُرِى ۗ ٱلْقُرْءَانُ فَأَسْتَمِعُواْ لَهُ وَأَنصِتُواْ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ﴾ (٣).

وأما «اللم» فقد اشتهر عند أصحابنا أن المقتدي يحيل صلاته على صلاة الإمام، فهو يعتد ويحتسب باقتدائه ما يفعله الإمام لنفسه، كما أنه يجوز له أن يحيل على نيته على حد جواب المؤذن: «وأنا وأنا»، وعلى حد: «أهللت بما أهلَّ به النبي ﷺ (أ)، وكتأمين المستمع حيث يريد به: «هكذا فليكن»، وكما ذكروا في قوله: «وأشركه في الهدي» (أ) _ أي عليًّا _ بعدما كان أهدى، وقد بوَّب عليه البخاري في الشركة، وكقول عمر لمن شيعهم: «أمضوا وأنا شريككم» » (أ) من «الكنز»، وكقوله ﷺ: «ارموا

⁽١) لعل الصواب هو «خاليين» بدل «خالية».

⁽٢) سورة المزمل: الآية ٢٠.

⁽٣) سورة الأعراف: الآية ٢٠٤.

⁽٤) قول علي رضي الله عنه رواه البخاري في صحيحه كتاب الحج (١٦٥١) (١٧٨٥)، ومسلم في صحيحه كتاب الحج (١٢٥٠).

⁽٥) صحيح البخاري كتاب الشركة باب الاشتراك في الهدي والبُدن، وإذا أشركَ الرجلُ الرجلُ في هديه بعدما أهدى، (٢٥٠٦).

⁽٦) رواه الحاكم في المستدرك ١/١٨٣ (٣٤٧)، وأورده المتقي الهندي في كنز العمال (٤٠١٧).

بني إسماعيل: فإن أباكم كان رامياً وأنا مع بني فلان»(١).

فصلاته عين صلاته، وقراءته عين قراءته، فحظه الإنصات فيها لا الشركة، وليس أن سقوط القراءة عن مدرك الركوع لمكان الضرورة، كما زعموا، بل كان الركوع موضعاً لظهور هذا الاعتبار، فظهر هناك، وإنما يتبعه في الأفعال شركة لأن عدم الاتباع فيها مخالفة، بخلاف الإنصات، ويستقل في الأذكار؛ لأن كلَّا فيها أمير نفسه، ولذا جيء في أكثر أدعية الحديث بصيغة الواحد المتكلم، بخلاف أدعية القرآن العزيز، وكما أن الجماعة ليست شعاراً للنوافل من الصلاة، فكذا في المستحبات الداخلة فيها، فهي من حيث إنه ذاكر مثلاً، أو مصل، لا من حيث إنه مقتد.

وأما من حيث السياق فينبغي أن يفهم أن صلاة غير المقتدي تعتبر أنها فعله، كالمفعول المطلق عند النحاة، حيث يكون فعل الفاعل لا المفعول به الذي لا يكون فعله، ويكون منفصلاً عنه.

وأما صلاة المقتدي: ففي العرف فيها اعتباران بحسب المقامين: مقام بسط واستيفاء لتمام الحال، ومقام اكتفاء واختصار، حيث لا تكون داعية إلى استيفاء الحال.

والأول: نقل أنه صلّى مع الإمام، يراعون فيه ربط صلاته مع الإمام وحكايتها من تلك الحيثية، فتضاف الصلاة إلى الإمام كأنها فعله، وإلى المقتدي كأنها ليست من فعله، فيقولون: صلّى فلان مع الإمام،

⁽۱) رواه البخاري في صحيحه كتاب الجهاد والسير (۲۸۹۹)، وكتاب أحاديث الأنبياء (۳۳۷۳)، وكتاب المناقب (۳۵۰۷).

كالمفعول المطلق للإمام، والمفعول به للمقتدي، وحينئذٍ لا تضاف ولا تنسب إليه إلا كنسبة المفعول به المنفصل إلى الفاعل، ويطلق عليه أنه يصلي مقيداً، كالصلاة خلف الإمام، أو الصلاة بصلاته.

والثاني: مقام يختصرون فيه ويحكمون بالنظر إلى حكمه المنسحب عليه، ولا يذكرون كونه خلف الإمام، حيث لا تكون داعية لهم إليه، فيحلِّلون صلاة الجماعة التي كانت صلاة واحدة بالعدد إلى صلوات، بحسب عدد من كان فيها، ويحكون أن فلاناً صلّى، كأنها فعله، ولا يذكرون كونه خلف الإمام.

وبعبارة أخرى: صلاة الجماعة صلاة واحدة بالعدد في العرف والعبارة. وهو عند أبي داود من إحالة الصلاة ثلاثة أحوال، قال: وحدثنا أصحابنا أن رسول الله على قال: «لقد أعجبني أن تكون صلاة المسلمين، أو المؤمنين واحدة» اه(۱). لا صلوات بعدد من فيها، وإنما ذلك عند التحليل، حيث يتركون بيان الحال بكماله، ونقل صورته بتمامها، حيث لا تكون حاجة لهم إليه، فيحللون فعلاً واحداً بالعدد إلى أفعال، بعدد من كان هناك.

وبالجملة كانت صلاة الجماعة مفردة، لا تثنية، ولا جمعاً، فحللوها إليهما حيث يريدون نقل حالة بالنظر إلى حكم نفسه المنسحب عليه، وكلا الاعتبارين واردان في ألفاظ الأحاديث بحسب المقامات:

فالأول: نحو حديث: «إذا أقيمت الصلاة فلا تأتوها تسعون،

⁽۱) رواه أبو داود في سننه كتاب الصلاة (٥٠٦) كما رواه ابن خزيمة في صحيحه ١٩٩/١ (٣٨٣)، وأورده ابن عبد البر في التمهيد ٢٦/٢٤.

وأتوها تمشون، وعليكم السكينة؛ فما أدركتم فصلوا وما فاتكم فأتموا»(١)، جعل الصلاة كأنها ليست من فعله، بل هي منفصلة عنه أتاها فهي مأتية يرد عليها ويصدر عنها، وجعلها مفردة في العبارة، لا تثنية ولا جمعاً، وكقوله تعالى: ﴿إِذَا نُودِكَ لِلصَّلَوْةِ مِن يَوْمِ ٱلْجُمُعَةِ﴾(٢)، وقوله: ﴿وَإِذَا نَادَيْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوْةِ﴾(٣).

وأما الثاني: فنحو حديث البياضي عند مالك في العمل في القراءة: أن رسول الله على خرج على الناس وهم يصلون، وقد علت أصواتهم بالقراءة، فقال: "إن المصلي يناجي ربه، فلينظر بما يناجيه به، ولا يجهر بعضكم على بعض بالقرآن» اه(1). وكان ذلك في رمضان، وعند ابن عبد البر فيه: "والناس يصلون عصباً عصباً عصباً» (٥)، وهو مسوق لغير المقتدي، والمناجاة: المكالمة، وهي من الجانبين، وفي كل القراءة، لا الفاتحة فقط.

⁽۱) رواه البخاري في صحيحه كتاب الجمعة (۹۰۸)، ومسلم في صحيحه كتاب المساجد ومواضع الصلاة (۲۰۲)، والترمذي في سننه كتاب الصلاة (۳۲۷)، وأبو داود في سننه كتاب الصلاة (۵۷۲)، وأبن ماجه في سننه كتاب المساجد والجماعات (۷۷۵).

⁽٢) سورة الجمعة: الآية ٩.

⁽٣) سورة المائدة: الآية ٥٨.

⁽٤) الموطأ ١/ ٨٠ كتاب الصلاة، باب العمل في القراءة رقم (٢٩)، هذا وقد سقط لفظ «بالقراءة» من الأصل المطبوع، فأثبتُّه من «الموطأ»، كما رواه أحمد في مسنده ٢/ ١٢٩ (٢١٢٧)، و٤/ ٣٤٤، والطبراني في الأوسط ٥/ ٤١ (٢٦٢٠)، والنسائي في السنن الكبرى ٥/ ٣٢ (٨٠٩١)، والربيع في مسنده ص٩٧.

⁽٥) التمهيد لابن عبد البر ٢٣/٣١٣.

وقوله: «فلينظر»، أي فليتأمل في جواب «ما يناجيه به» كما في «المرقاة» عن الطيبي (١).

ومثله في السياق حديث: «قسمت الصلاة بيني وبين عبدي. . . $\mathbb{P}^{(r)}$.

ومثله حديث السترة عند أبي داود: «إذا صلّى أحدكم فليصلِ إلى سترة: فَلْيَدْنُ منها» (٣): مسوق لغير المقتدي.

وقوله: "إذا كان أحدكم يصلي فلا يبصق قِبَلَ وجهه؛ فإن الله قِبَلَ وجهه إذا صلَّى"، ساق الكلام بالنظر إلى حال المصلي في نفسه، أو الحكم المنسحب عليه من تحليل الصلاة إن كان مقتدياً ؛ إذ لم يحتج إلى ذكر كونه خلف الإمام ووصفه به، فإن لم يكن مقتدياً فبالنظر إلى حاله في نفسه، وإن كان مقتدياً فبالنظر إلى حكمه المنسحب عليه.

ومن أمثلة الأول_أي عدم تحليل صلاة الجماعة إلى صلوات_: ما عن عبد الرحمن بن عبد القاري في قيام رمضان: «يصلي الرجل لنفسه ويصلي الرجل فيصلي بصلاته الرهط. . . والناس يصلون بصلاة قارئهم»(٤).

⁽١) مرقاة المفاتيح ٢/ ٣٦٥ (٨٥٦).

⁽٢) رواه مسلم في صحيحه كتاب الصلاة (٣٩٥)، والترمذي في سننه كتاب تفسير القرآن (٢٩٥٣)، والنسائي في سننه كتاب الافتتاح (٩٠٩)، وأبو داود في سننه كتاب الصلاة (٨٢١).

⁽٣) رواه أبو داود في سننه كتاب الصلاة (٦٩٧) بلفظ: «وليدنُ» ونحوه ابن ماجه في سننه كتاب إقامة الصلاة والسُنَّة فيها (٩٥٤)، قال النووي في الخلاصة: إسناده صحيح، كما ذكره عنه الزيلعي في نصب الراية ٢/ ٨٢.

⁽٤) صحيح البخاري كتاب صلاة التراويح (٢٠١٠)، ورواه مالك في الموطأ ١/١٤ (٢٥٠) باب قيام رمضان.

وحديث عائشة فيه: «فصلى في المسجد وصلى رجال بصلاته»^(۱). «فجعل أبو بكر يصلي وهو قائم بصلاة النبي ﷺ^(۲).

وفي «الفتح»: عن عتبان بن مالك عند أحمد: «أن رسول الله ﷺ صلّى في بيته سبحة الضحى فقاموا وراءه فصلوا بصلاته»(٢).

وعند النسائي فيمن يصلي ركعتي الفجر والإمام في الصلاة، من حديث عبد الله بن سرجس، قال: "يا فلان، أيهما صلاتك؟ التي صليت معنا، أو التي صليت لنفسك"(٤).

وإذا سمحتْ نفسُك بقبول هذا ولم تماكس، فحديث: «لا صلاة لمن لم يقرأ بأم القرآن» ينسحب على كل صلاة صلاة مفردة من عدد الصلوات في حق من يوصف بأنها فعله، لا في حق من حلل منها وصفه بها بالنظر إلى حكمه، لا حاله، ووصف كونه خلف الإمام باب برأسه، لم يقصد إدراجه ههنا.

⁽۱) الصحيح للبخاري، كتاب صلاة التراويح، باب فضل من قام رمضان، رقم (۲۰۱۲).

⁽٢) الصحيح للبخاري، كتاب الأذان، باب إنما جعل الإمام ليؤتم به، رقم (٢). ومسلم في صحيحه كتاب الصلاة (٤١٨) واللفظ له، ونحوه الدارمي في سننه كتاب الصلاة (١٢٥٧).

 ⁽۳) رواه أحمد في مسنده ٥/ ٤٥٠ (٢٣٨٢٤)، وابن خزيمة في صحيحه ٢/ ٢٣٢
 (۱۲۳۱)، وانظر: فتح الباري ٣/ ٥٧.

⁽٤) رواه النسائي في سننه كتاب الإمامة (٨٦٨)، وأبو داود في سننه كتاب الصلاة (١٢٦٥)، ومسلم في صحيحه كتاب صلاة المسافرين (٧١٢) بلفظ: «يا فلان بأى الصلاتين اعتددت أبصلاتك وحدك أم بصلاتك معنا».

والذوق يعمل العجائب، ومن لم يذق لم يدر، وإذا راعيت معه زيادة «فصاعداً» ثم لفظ حديث ابن إسحاق: «لا تفعلوا إلا بأم القرآن»(۱). . تبين لك الأمر، وانكشف الحال، والله أعلم بحقيقة الحال.

أعني أنه لو كان حديث الزهري بلفظ: «لا صلاة لمن لم يقرأ بأم القرآن فصاعداً» على ما عند مسلم، والنسائي، وأبي داود، مختصراً من حديث محمد بن إسحق عند أبي داود، والترمذي وكانا حديثاً واحداً صدر عن الشارع مرة، ثم رواه الزهري مختصراً، ومحمد بن إسحق تاماً، وكان تقدير الكلام هكذا: فلا تفعلوا إلا بأم القرآن، فإنه لا صلاة لمن لم يقرأ بها فصاعداً _ تعين هذا المراد، وأن جملة: «فإنه لا صلاة لمن لم يقرأ بها فصاعداً» في صلاة غير المقتدي، وأنه استدلال بوجوبها في أصل الصلاة على إباحتها للمقتدي، وإلا لتناقض صريحا النهي عن غير الفاتحة أوّلاً، وإيجابه آخراً.

وأول من نبه على هذا شيخُنا وشيخ مشايخنا: الفقيه، المحدث، مسند الوقت، الشيخ الأجل: مولانا رشيد أحمد _ قدّس الله سرّه _ في رسالته «هداية المعتدي»(٢)، وقد صرح بكون الحديث مختصراً ومطولاً

⁽۱) رواه الترمذي في سننه كتاب الصلاة (۳۱۱)، وابن الجارود في المنتقى ١/٨٨، والحاكم في المستدرك ١/ ٣٦٤ (٨٦٩)، والبيهقي في السنن الكبرى ٢/ ١٦٤ (٢٧٤٢)، وأحمد في مسنده ٥/ ٣١٦ (٢٢٧٤)، و٥/ ٣٢١ (٢٢٧٩).

⁽٢) هو الشيخ رشيد أحمد الكنكوهي. ولد سنة ١٢٤٤هـ وتوفي سنة ١٣٢٣هـ. قرأ على كبار العلماء في عصره، وبرع على أقرانه في المعقول والمنقول، حارب ضدّ الإنجليز. كان شديد الغيرة على الدين آية في التقوى واتّباع السنة، (نزهة الخواطر ١٦٣/٨).

في «الفتح»(۱)، وذكره البخاري في «جزئه»(۲)، والترمذي في «جامعه»(۳)، وبنى عليه أبو عمر كلامه في «التمهيد»(٤)، والحافظ ابن تيمية في «فتاواه»(٥)، بل البيهقي أيضاً في كتابه(١).

فالشريعة حكمت على الصلوات _ أي صلاة صلاة مفردة عن صلاة أخرى _ وهم نقلوه إلى الأشخاص، وحللوا صلاة واحدة إلى عشر _ مثلاً _ بعدد من كان فيها، وحكمت على المصلي بالنظر إلى حاله في نفسه ؛ فنقلوه إلى حكمه مع غيره ؛ فسبحان من لا يسهو ولا ينسى!

ومن الأمثلة ما عند ابن نصر (٧) عن عائشة قالت: «كان الناس يصلون في مسجد رسول الله على ومضان بالليل أوزاعاً: يكون مع الرجل الشيء من القرآن، فيكون معه النفر الخمسة، أو الستة، وأقل من ذلك وأكثر، يصلون بصلاته. . . » الحديث. وهو الحديث المذكور آنفاً، وإنما أوردته للفظ: «الشيء من القرآن»، وعلم منه أن الاقتداء لم يكن لتحصيل الجماعة بل لتحصيل القرآن ممن لم يكن عنده، والله أعلم.

⁽۱) حيث قال الحافظ ابن حجر رحمه الله بعدما فصّل القول في الموضوع: والظاهر أن حديث الباب مختصر» (فتح الباري ٢٤٢/٢).

⁽٢) جزء القراءة خلف الإمام للبخاري.

⁽٣) سنن الترمذي كتاب الصلاة باب ما جاء في القراءة خلف الإمام برقم (٣١١).

⁽٤) التمهيد لابن عبد البر ١١/ ٤٤ ـ ٤٦.

⁽٥) انظر: مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله ٣٠٩/٢٣ ـ ٣٢٧.

⁽٦) السنن الكبرى للبيهقي ٢/ ١٦٤ (٢٧٤٢).

⁽٧) رواه الإمام أحمد في مسنده ٦/ ٢٦٧ (٢٦٣٥٠).

وعلى هذا سياق حديث محمد بن إسحق: "فلا تفعلوا إلا بأم القرآن؛ فإنه لا صلاة لمن لم يقرأ بها" (١) ، فلم يصفهم أولاً إلا بكونهم خلف الإمام، لا بأن لهم صلاة صلاة، على ما حللوا، كتحليل المناطقة، ثم قال لتصحيحه: "فإنه لا صلاة لمن لم يقرأ بها" بالنظر إلى حال الصلاة في نفسه، لا بالنظر إلى حال المصلي في نفسه، لا بالنظر إلى تحليل صلاة مفردة إلى صلوات، ولا بالنظر إلى تجزئة صلاة واحدة بالعدد إلى أعداد، ولا بالنظر إلى توزيع فعل واحد إلى أفعال بعدد الفاعلين. ولذا لم يصفهم في هذا السياق إلا بكونهم خلف الإمام لا بأن لكل واحد منهم صلاة صلاة، ثم قال: "فإنه لا صلاة" اه.

فليس هذا إذن من حيثية كونهم خلف الإمام والمغايرة في السياق، كأنها لهذا، فكان تصحيحاً للكلام السابق، لا إيجاباً له، وكان إلحاقاً لجنس بجنس آخر، ولا ملاقاة له معه إلا في الإباحة، وتعليلاً بالصلاة الواحدة بالعدد، وهي من جنس آخر لا تلاقي إلا في الإباحة على حد ما نقول: «لا ينهى عن الصلاة في وقت؛ فإن بين الرجل وبين الشرك والكفر ترك الصلاة». فهذا لغير الإيجاب، ومثله كثير، فخفي على الناس، فسبحان من لا يعزب عليه (٢) شيء، وهو بكل شيء عليم.

فكانت إباحة مرجوحة للمقتدي، لا إيجاباً عليه. ثم انتهى الصحابة عن القراءة فيما جهر فيه رسول الله على كما سيأتي.

⁽١) تقدم عدة مرات.

⁽٢) لعل الصواب «عنه»، والله أعلم.

فصل في شرح حديث «وإذا قرأ فأنصتوا»

وحديث جرير عن سليمان التيمي عن قتادة عند مسلم بزيادة: "وإذا قرأ فأنصتوا" في "باب التشهد في الصلاة" البعه _ أي سليمان التيميّ _ على هذه الزيادة عمرُ بن عامر _ وهو من رجال مسلم _ وسعيدُ بنُ أبي عروبة ، عن قتادة عند الدارقطني (٢) وغيره من طريق سالم بن نوح العطار _ وهو من رجال مسلم أيضاً _ وتابعه أبو عبيدة عنه عند أبي عوانة في صحيحه (٣) _ وهو مجّاعة بن الزبير أبو عبيدة العتكي الأزدي _ كما في "الأنساب" من "الجنديسابوري" ، وقال: مستقيم الحديث عن الثقات (٤). وكذا قال هناك في عبد الله بن رشيد الراوي عنه (٥). ولا يؤثر ما في "اللسان" في مجّاعة عن بعض رشيد الراوي عنه (٥). ولا يؤثر ما في "اللسان" في مجّاعة عن بعض

⁽١) صحيح الإمام مسلم كتاب الصلاة (٤٠٤).

⁽٢) سنن الدارقطني ١/ ٣٣٠ ونحوه عند البيهقي في السنن الكبرى ١٥٦/٢ (٢) سنن الدارقطني بعد إيراد هذا الإسناد: ورواه سالم بن نوح عن ابن أبي عروبة وعمر بن عامر عن قتادة فأخطأ فيه، أخبرنا بذلك أبو عبد الله الحافظ قال: سمعت أبا على الحافظ يذكره».

⁽٣) مسند أبي عوانة ١/ ٤٥٨ (١٦٩٨)، و٢/ ١٣٣.

⁽³⁾ ذكره ابن حبان البستي التميمي في كتاب «الثقات» ٧/٥١٥ ترجمة رقم (٥١٧)، وقال: «مجاعة بن الزبير العتكي أبو عبيدة من أهل جندي سابور، يروي عن الحسن وابن سيرين وقتادة، وروى عنه عبد الله بن رشيد وأهل بلده، مستقيم الحديث عن الثقات».

⁽٥) انظر كتاب: «الثقات» لابن حبان ٨/ ٣٤٣ ترجمة رقم (١٣٧٨٨).

المتأخرين (١)، وهو الواقع في إسناد حديث في ترجمة أبان المحاربي من «الإصابة»(٢)، لا كما خاله الحافظ هناك، فراجع.

ومتابعة أبي عبيدة هذه نقلها في حاشية "آثار السنن" وكذا لا يؤثر ما في "اللسان" من السري بن سهل في عبد الله بن رشيد وهو في "ذيل اللآلىء" وقد ترجم في "اللسان" لعبد الله بن رشيد أيضاً (٥) وتابع جريراً عن سليمان معتمر بن سليمان عند أبي داود (٢) وسفيان الثوري، ذكره الدارقطني (٧) ولم يفصح بإعلال الحديث في سننه.

⁽۱) فقد ذكر الحافظ ابن حجر العسقلاني أن الدارقطني ضعّفه، ونقل عن ابن عدي قوله: «هو ممن يحتمل ويكتب حديثه» كما نقل عن شعبة قوله أنه كان لا يعتمد عليه»، وكذا عن ابن خداش قال: ليس ممن يعتبر به». لسان الميزان ١٦/٥ ترجمة رقم (٥٧).

قلت: قال ابن الجوزي في الضعفاء والمتروكين: قال الدارقطني مجاعة ضعيف، ٣/ ٣٥، وانظر: التاريخ الكبير ٨/ ٤٤، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٨/ ٤٢٠.

⁽٢) الإصابة ١٨/١ (ترجمة رقم ٣).

⁽٣) قال العلّامة النيموي رحمه الله في حاشية آثار السنن: «تابعه على هذه الزيادة عمر بن عامر وسعيد بن أبي عروبة عن قتادة عند الدارقطني والبيهقي والبزار من حديث سالم بن نوح. . . إلخ». آثار السنن مع التعليق الحسن ص١٧٥.

⁽٤) ذيل اللآليء.

⁽٥) لسان الميزان ٣/ ٢٨٥ ترجمة رقم (١٢٠٥).

⁽٦) سنن أبي داود كتاب الصلاة (٩٧٢).

⁽۷) سنن الدارقطني ۱/۳۳۰.

ولو كان أفصح كان ماذا؟ فقد صحح حديث الإنصات أحمد بن (۱) حنبل، وإسحاق، وصاحبه أبو بكر الأثرم، ثم مسلم (۲)، ثم النسائي من حيث إخراجه إياه في «مجتباه»(۳)، ثم ابن جرير في تفسيره (٤)، ثم أبو عمر (٥)، وابن حزم (٢)، ثم المنذري (٧)، ثم ابن تيمية (٨)،

⁽۱) قال الإمام ابن عبد البر: وقد صحّح هذين الحديثين (يقصد قوله: «إذا قرأ فأنصتوا»، وقوله: «خلطتم عليّ القراءة») أحمد بن حنبل، وحسبك به إمامة وعلماً بهذا الشأن. (انظر: التمهيد ٢١/٣٤).

وكذا قال الإمام ابن رشد في بداية المجتهد ١ / ١١٢ ، والقرطبي في تفسيره ١ / ١٢١.

⁽٢) صحيح الإمام مسلم كتاب الصلاة (٤٠٤).

⁽٣) سنن النسائي كتاب الافتتاح (٩٢١) (٩٢٢).

⁽٤) تفسير الإمام ابن جرير الطبري ١٦٦/٩ ونصه: «وإنما قلنا ذلك أولى بالصواب لصحة الخبر عن رسول الله على أنه قال: إذا قرأ الإمام فأنصتوا».

⁽٥) هو ابن عبد البر. وانظر: التمهيد له ٢١/ ٣٢ _ ٣٤.

⁽٦) قال الإمام ابن حزم في سياق كلامه عن القراءة خلف الإمام وأدلة القائلين والمانعين: وذكروا أيضاً حديثاً صحيحاً من طريق ابن عجلان فيه: "إنما جُعل الإمام ليؤتمّ به... وإذا قرأ فأنصتوا... الحديث، وقال: وهذه اللفظة: "إذا قرأ فأنصتوا» قد أنكرها كثير من أئمة الحديث وقالوا إن محمد بن غيلان أخطأ في إيرادها، وليست من الحديث، قال ذلك ابن معين وغيره، قال علي ابن حزم ..: وأما نحن فلا نقول فيما رواه الثقة أنه أخطأ إلا ببرهان واضح...» (المحلى ٣/ ٢٤٢).

⁽٧) لم أجده في الترغيب والترهيب.

⁽٨) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله ٢٩/ ٢٩٥، وقال في ٢٣/ ٢٣٠: لكن بعض الرواة زاد فيه على بعض، فمنهم من لم يذكر قوله: «وإذا قرأ فأنصتوا» ومنهم من ذكرها، وهي زيادة من الثقة لا تخالف =

وابن كثير في تفسيره (١)، ثم الحافظ في «الفتح» (٢) وآخرون، وجماهير المالكية، والحنابلة.

وحديث أبي هريرة عند النسائي (٣) وغيره، وأوفى سياق له عند ابن ماجه عن أبي بكر بن أبي شيبة قال: قال رسول الله على (إنما جعل الإمام ليؤتم به، فإذا كبر فكبروا، وإذا قرأ فأنصتوا، وإذا قال: (غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِم وَلَا الْضَالِين) فقولوا: آمين، وإذا ركع فاركعوا، وإذا قال: سمع الله لمن حمده، فقولوا: اللّهم ربنا لك الحمد، وإذا سجد فاسجدوا، وإذا صلّى جالساً فصلوا جلوساً أجمعين اله، مع ألفاظ أخر فيه عند آخرين، تابع أبا خالد الأحمر فيه عن ابن عجلان محمد بن سعد الأنصاري عند النسائي أيضاً، وحسان بن إبراهيم الكرماني (٤)، ذكره في كتاب القراءة _ وهو من رجال الصحيحين _.

⁼ المزيد، بل توافق معناه، ولهذا رواها مسلم في صحيحه، فإن الإنصات إلى قراءة القاري من تمام الائتمام به. . . إلخ».

⁽۱) تفسير ابن كثير ۱۳/۱.

⁽٢) فتح الباري ٢/ ٢٤٢.

⁽٣) رواه النسائي في سننه كتاب الافتتاح (٩١٢) (٩١٣)، وأبو داود في سننه كتاب الصلاة (٥١١)، وابن ماجه في سننه كتاب إقامة الصلاة والسُنّة فيها (٨٣٧)، و(١٢٢٩)، وأحمد في مسنده ٢/ ٣٧٦ (٨٨٧٦)، و٢/ ٤٢٠ (٩٤٢٨)، و٢/ ٩٤٢)، والطحاوي في شرح معاني الآثار ٢/ ٢١٧، وأبو يعلى في مسنده ١/ ٣١١) عن أبي موسى مرفوعاً، القراءة خلف الإمام للبيهقي ص١٣١، ١٣١ (٣١١).

⁽٤) انظر: «رجال صحيح البخاري» للكلاباذي ١/ ١٨٥ رقم الترجمة (٢٣٩)، و«تسمية من أخرجهم البخاري ومسلم» للحاكم ص١٠١ برقم (٣٥٣).

فأما الحديث الأول _ وهو حديث أبي موسى _ فحدث به هو في واقعة جماعة، فيهم حطان بن عبد الله الرقاشي _ وهو بصري _ وحمله عنه يونس بن جبير أبو غلاب _ وهو بصري أيضاً _ وعنه قتادة _ وهو بصري -، فكان الحديث من طريق أهل البصرة، وقتادة مخرجه، فحمله عنه أربعة من الأقوياء، وهذا كافٍ.

وأما الحديث الثاني: فهو من طريق محمد بن عجلان عن زيد بن أسلم، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، فمحمد بن عجلان: ثقة مأمون، فراجع (١) «الميزان» و «كتاب العلل الصغير» للترمذي (٢).

وفي «الميزان» من ترجمة عبد الله بن ذكوان: وابن عجلان صدوق من علماء المدينة وأجلَّائهم ومفتيهم، وغيره أحفظ منه (٣).

وليس هذا من أحاديثه عن سعيد المقبري التي قيل: إنها اختلطت عليه، ومع هذا اعتذر عنه ابن حبان، كما في "تهذيب التهذيب» وأراد بذلك أن ما صنع ابن عجلان في أحاديث سعيد لا يقدح فيه على الإطلاق.

⁽۱) قال الذهبي في الميزان ٦/ ٢٥٦ رقم الترجمة (٧٩٤٤): محمد بن عجلان، إمام صدوق مشهور، روى عن أبيه، والمقبري وطائفة، وعنه مالك وشعبة ويحيى القطان، وثقه أحمد وابن معين وابن عيينة وأبو حاتم. . . إلخ.

⁽٢) ذكره الترمذي في العلل فقال: قال سفيان بن عيينة: «كان محمد بن عجلان ثقة مأموناً في الحديث...» ص٧٤٤. تحقيق أحمد محمد شاكر.

⁽٣) ميزان الاعتدال في نقد الرجال ٩٦/٤ (ترجمة رقم ٤٣٠٦).

⁽٤) قال ابن حبان: ليس هذا بوهن يوهن الإنسان به. تهذيب التهذيب 8.7 م.٠٠٠.

نعم، تبقى أحاديثه عن سعيد خاصة على النقد، إن أراد أحد تحقيق إسنادها على ما في نفس الأمر.

ولا وجه لإعلال حديث أبي خالد هذا؛ فإنه لم يخالف أحداً عن ابن عجلان، ولا هو عن زيد بن أسلم، نعم، الآخرون عن أبي صالح لم يذكروه، ولا يضر هذا، فإنه طريقة مستقلة عن زيد عن أبي صالح غير طريقته _ أي ابن عجلان _ عن مصعب بن محمد والقعقاع، وزيد بن أسلم عن أبي صالح.

وقد روى عاصم بن بهدلة عن أبي صالح هذا عن أبي هريرة ترك القراءة في الجهرية، من فتواه عند البيهقي في «سننه» و «كتاب القراءة» (١) و فتواه هذه لهذا الحديث، ولعل مرسل زيد في «الكنز» قال: «نهى رسول الله على عن القراءة خلف الإمام» (٢) (عب): حكاية عنه، أي إن هذا المرسل أيضاً لعله مأخوذ من حديثه في الإنصات، وشاهده عن أبي هريرة أيضاً حديث ابن أكيمة الليثي (٣) عنه، وسيأتي مع شاهد آخر.

⁽۱) رواه البيهقي في سننه الكبرى ٢/ ١٧١ (٢٧٧٧) بسنده عن عاصم بن بهدلة عن أبي صالح عن أبي هريرة وعائشة: أنهما كانا يأمران بالقراءة خلف الإمام في الظهر والعصر... إلخ»، ونحوه في القراءة خلف الإمام للبيهقي ص٩٩ (٢٢١).

⁽٢) رواه المتقي الهندي في كنز العمال برقم (٢٢٩٧٥)، وعزاه لعبد الرزاق، وقد أخرجه عبد الرزاق موقوفاً على ابن عمر من رواية زيد بن أسلم ٢/ ١٤٠).

⁽٣) حديث ابن أكيمة الليثي عن أبي هريرة رضي الله عنه» رواه ابن حبان في صحيحه ٥/١٥٧ (١٨٤٩)، والترمذي في سننه كتاب الصلاة (٣١٢)، وأبو داود في سننه كتاب الصلاة (٨٢٦)، والنسائي في سننه (٩١٩).

فصل أحاديث الائتمام كلها مبنيّة على ترك القراءة من المقتدي في حق الجهرية

أحاديث الائتمام وإن لم يكن فيها: "وإذا قرأ فأنصتوا"، فهي مبنية على ترك القراءة من المقتدي في الجهرية من وجوه، فلتراجع ألفاظها من الأصول، ومن نحو أبواب البخاري في "إنما جُعل الإمام ليؤتم به" اه. وفي: "إقامة الصف من تمام الصلاة" اه. وفي "إيجاب التكبير وافتتاح الصلاة" اه، من حيث إنه ترك ذكر الفاتحة للمقتدي، وذكر سائر الأشياء حتى القعدة أيضاً في حديث أبي موسى، وهذا سكوت في معرض البيان، فليتركها المقتدي حيثما تركها الشارع. وإنه انتقل في السياق من التكبير إلى التأمين، فلينتقل المقتدي كذلك، فقد أفلح من اقتدى.

وقد ورد في كل من حديثي أبي موسى، وأبي هريرة ما يغني عن قوله: «فأنصتوا»، وهو قوله: «وإذا قال: ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِم وَلَا الْضَالِينَ﴾، فقولوا: آمين»، فأحال قوله عليه، بل لم أر في أحاديث الائتمام في السقوط عن الفرس وغيره؛ التعبير إلا بهذا، لا بقوله: «وإذا أمَّن فأمِّنوا»، وذلك بناءً على أنه هو القارىء لا غير، وأنه قاسم بينه وبين الإمام في الوظيفة، فلا يخالفه. وأنه جعل موضع الالتقاء مع الملائكة، والإمام في التأمين، فلينتظره، وأنه سمَّى الإمام قارئاً ولقبه به في حديث: «إذا أمَّن القارىء...»(۱) اهه، وإذا قال القارىء:

⁽١) عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي على قال: «إذا أمّن القارىء =

﴿ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلصَّالِينَ ﴾، فلا يتلقب به. وأنه جعله (أي المقتدي) مجيباً فلا ينصب نفسه داعياً ومبلّغاً. وأنه جعله منصتاً _ أي في حديث أمره به فيه _ فلا يتكلم معه.

قال الحافظ ابن تيمية: «وهي زيادة من الثقة لا تخالف المزيد، بل توافق معناه، فإن الإنصات إلى قراءة القارىء من تمام الائتمام به، فإن من قرأ على قوم لا يستمعون لقراءته لم يكونوا مؤتمين به» اه(١).

وقال: «وأيضاً فالمقصود بالجهر استماع المأمومين، ولهذا يؤمّنون على قراءة الإمام في الجهر دون السر، فإذا كانوا مشغولين عنه بالقراءة فقد أمر أن يقرأ على قوم لا يستمعون لقراءته، وهو بمنزلة من يحدث من لا يستمع لحطبته» اه(٢).

وقال: «فقد أمر الله ورسوله بالإنصات للإمام إذا قرأ، وجعل النبي على ذلك من جملة الائتمام به، فمن لم ينصت له لم يكن قد ائتم به، ومعلوم أن الإمام يجهر لأجل المأموم، ولهذا يؤمِّن المأموم على

⁼ فأمّنوا...»، الحديث، رواه البخاري في صحيحه كتاب الدعوات (٦٤٠)، والنسائي في سننه كتاب الافتتاح (٩٢٥) (٩٢٦)، وابن ماجه في سننه كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها (٨٥١).

⁽۱) انظر: مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله ۲۷۲/۲۳، وكذلك الفتاوى الكبرى ۲/۰۷۲.

⁽٢) انظر: مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله ٢٧٩/٢٣، وكذلك الفتاوى الكبرى ٢/ ١٧٣.

وقد ورد في كليهما: «وهو بمنزلة من يحدث من لم يستمع» بدل «من لا يستمع».

دعائه، فإذا لم يستمع لقراءته ضاع جهره» اه(١).

وأنه جعله مستمعاً فلا ينصب نفسه ذاكراً. وأنه لم يبتدىء الشارع بتوظيف هذه الوظيفة عليه، إنما قال: "إن كنتم لا بد فاعلين... " اه(٢). فهم الذين كانوا ابتدأوا، فلا يفتئت عليه. وأنه لم يقل له في أحاديث الائتمام: "وإذا قرأوا" وإنما قال له: "إذا كبر فكبروا، وإذا قال: «غير المغضوب عَليهم ولا الضالين»، فقولوا: آمين "، والمراد الفاتحة كلها بذكر خاتمتها، فليحذر أن لا يفهم خطابه، وليعلم أنه أشركه في قوله: "كبروا، واركعوا، واسجدوا، وارفعوا"، وقاسم بينه وبين الإمام في: "وإذا قال: ﴿غَيرِ المُغضُوبِ عَليهم وَلَا الضَّالِينَ»، فقولوا: آمين "، وفي: "وإذا قال: سمع الله لمن حمده، فقولوا: ربنا لك الحمد"، فغاير وفي: "وإذا قال: سمع الله لمن حمده، فقولوا: ربنا لك الحمد"، فغاير بين السياق لهذا، وإلا لكان لقائل أن يقول: جهر الإمام بالقراءة كجهره

⁽۱) انظر: مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله ۲۲/ ۲۹۵، والفتاوى الكيرى ۲/ ۶۹۳، والفتاوى

⁽۲) يشير به المؤلف إلى الحديث الذي رواه أبو قلابة أن رسول الله على الأصحابه: هل تقرأون خلف إمامكم؟ قال بعض: نعم، وقال بعض: لا، فقال: إن كنتم لا بد فاعلين فليقرأ أحدكم فاتحة الكتاب في نفسه"، رواه بهذا اللفظ ابن أبي شيبة في المصنف ١/ ٣٢٨ (٣٧٥٧)، ونحوه رواه ابن حبان في صحيحه عن أبي قلابة عن أنس مرفوعاً بلفظ: «أتقرأون في صلاتكم خلف الإمام والإمام يقرأ فسكتوا فقالها ثلاث مرات، فقال قائل أو قائلون: إنا لنفعل، قال: فلا تفعلوا وليقرأ أحدكم بفاتحة الكتاب في نفسه" صحيح ابن حبان ٥/ ١٥٣ (١٨٤٤)، ورواه المقدسي في الأحاديث المختارة الركبري ٢/ ١٦٦ (٢٧٤٩)، والطبراني في الأوسط ٣/ ١٦٤ (٢٦٤٨).

بالتكبير، والتسميع، والتسليم؛ ليعلم موضع الانتقال، وليس الجهر أمارة أنها ليست على المقتدي، لكن علمنا بمغايرة السياق أنه لم يرد هذا، وأراد ترك القراءة من المقتدي رأسًا، والصواب أن جهر الإمام بتكبيرات الانتقال ليس ليعلم المقتدي هذه الأفكار، بل ليعلمه الانتقال، ولذا لم يقل بعد التحريمة: «وإذا كبَّر فكبِّروا»، وإنما قال في حديث أبي موسى: «وإذا كبَّر وركع فكبروا واركعوا، فإن الإمام يركع» اه، أو «وإذا ركع فاركعوا» اه.

وللتكبير اختصاص زائد برفع الصوت، كما في استلام الحجر، ورمي الحصاة، وتكبير التشريق، وإذا علا شرفاً، وفي الغزو، وهي النكتة في صلته بـ «على» في قوله تعالى: ﴿ وَلِتُكَبِّرُوا اللهَ عَلَى مَا هَدَىٰكُمْ ﴾ (١) ذكره في «عروس الأفراح» (٢).

وعند إطفاء الحريق كما في «الحصن» (٣) وكما عند «خ» فجهر الإمام بالقراءة بديهي في أنها ليست على المقتدي، وإنما جاءت الشركة من جانب الإمام في التأمين والتحميد في بعض الأحاديث، وهو رواية عن أصحابنا؛ لأنه قد أعلم الموضع بقوله: ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمُ وَلَا الضَّالِينَ ﴿ جهراً، ثم بالسكوت بعده وبقوله: «سمع الله لمن حمده»

وقال الشيخ محمد بن أبي بكر المعروف بإمام زاده السمرقندي في كتابه المعروف شرعة الإسلام: «والسُنَّة في إطفاء الحريق ما قال النبي عَلَيْهُ: «إذا رأيتم الحريق فكبروا فإن التكبير يطفيه» (شرح شرعة الإسلام ص٥٣٩).

⁽١) سورة البقرة: الآية ١٨٥.

⁽٢) عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح للسبكي ١/ ٤٠.

⁽٣) الحصن الحصين.

ثم بالسكوت بعده، وبعد أن بلغ وأعلم بالموضع له أن يأتي بهما، وينتقل إلى مقام أنه أمير نفسه من حيث إنه مصل، لا من حيث إنه إمام، هذا.

وترك التأمين من الإمام رواية أيضاً في المذهب، ذكرها محمد رحمه الله في (١) موطّئه وإني أرى أن حديث (٢): «وإذا قال الإمام: ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِم وَلَا ٱلضَّالِينَ ﴾، فقولوا: آمين »، وحديث: «إذا أمَّن الإمام فأمِّنوا » (٣) _ حديثان ، ودل الاعتبار في الطرق والألفاظ ، أن قوله: «وإذا قال الإمام: ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِم . . . ﴾ قطعة من حديث: «إنما جعل الإمام ليؤتم به . . . إلخ » وبناؤه على ترك القراءة من المقتدي .

وأما قوله: "إذا أمن الإمام... إلخ" فلم يقع قطعة من حديث الائتمام، وإنَّما جاء مستقلاً برأسه، ويبتنى عليه أن "إذا" في الأول ظرفية، وفي الثاني شرطية، إلا إذا أخذناه على ما في "الدر المختار" من أنه تعليق بمعلوم الوجود، وأن بناء الأول على إخفاء آمين، بخلاف الثاني، ولم أر في ألفاظ أحاديث الائتمام – مع كثرتها –: التعبير الابقوله: "وإذا قال: ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِينَ ﴾، فقولوا: آمين» لا بقوله: "إذا أمن الإمام فأمنوا".

⁽۱) ونصه: «فأما أبو حنيفة فقال: يؤمنّ من خلف الإمام، ولا يؤمّن الإمام». موطأ الإمام محمد مع التعليق الممجّد ١/ ٤٤٧ وانظر: ١/٢٥٧ من فتح القدير.

⁽٢) تقدم.

⁽٣) رواه البخاري في صحيحه كتاب الأذان (٧٣٨)، ومسلم في صحيحه كتاب الصلاة (٦١٨).

⁽٤) الدر المختار ١/٤٩٣.

وفي «معالم السنن»(۱): «قال الشيخ: قد احتج به من ذهب إلى أنه لا يجهر «بآمين»، وقال: ألا ترى أنه جعل وقت فراغ الإمام من قوله: ﴿ وَلَا الضَّالِينَ ﴾: وقتًا لتأمين القوم، فلو كان الإمام يقوله جهراً لاستغنى بسماع قوله عن التحين له بمراعاة وقته» اه.

وفي «الكنز»: «الداعي والمؤمن في الأجر شريكان، والقارىء والمستمع في الأجر شريكان، والعالم والمتعلم في الأجر شريكان» فر، عن ابن عباس، ذكره في «المقاصد الحسنة» ورمز له في «الجامع الصغير» بالضعف (٢).

وأما حديث: «لكل شيء صفوة، وصفوة الإيمان الصلاة، وصفوة الصلاة الصلاة الصلاة الصلاة التكبيرة الأولى» اه ساقه في «الكنز» ورمز له في هامش «الجامع الصغير» بالحسن، وضعفه في «التلخيص» من صلاة الجماعة، فهو في فضل الجماعة وإدراك أولها، وهو المأثور عن السلف كما في «التلخيص»(۳).

⁽١) معالم السنن للإمام الخطابي ١٩٧/١.

⁽۲) أورده المتقي الهندي في كنز العمال برقم (٣١٩٧)، وضعّفه السيوطي في الجامع الصغير برقم (٤٢٤٥)، وكلاهما عزياه للفردوس للديلمي، الفردوس بمأثور الخطاب ٢/ ٢٢٥ (٣٠٩٣)، ونحوه، قال العجلوني في كشف الخفاء ١/ ٤٨٠ (١٢٨١): قال المناوي في فيض القدير ٣/ ٥٣٦: وفيه إسماعيل الشامي، قال الذهبي: ممن يضع الحديث، وقال الدارقطني: جويبر بن سعيد متروك.

⁽٣) رواه البيهقي في شعب الإيمان ٣/٣ (٢٩٠٨)، وأبو يعلى في مسنده ٣/ ١١ (٦١٤٣)، والديلمي في الفردوس ٣/ ٣٣١ (٤٩٩٤)، وأورده أبو نعيم الأصبهاني في حلية الأولياء ٥/ ٦٧، وابن عدي في الكامل ٢/ ٢٨٩ و٢/ ٣٢٧، والعقيلي في الضعفاء ١/ ٢٤٤ وضعفه الحافظ ابن حجر في التلخيص الحبير ٢/ ٢٨٨.

واعلم أن حديث: "إذا قال الإمام: ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الْضَالِينَ﴾، فقولوا: آمين؛ فإن الملائكة تقول: آمين، وإن الإمام يقول: آمين. . إلخ» جملة من حديث: "إنما جعل الإمام ليؤتم به». جاء لبيان مسئلة التأمين، وموضعه، وأما بيان فضيلته: فاستطراد، ولم يرد: "إذا قال . . . إلخ» . "وأمن» تقديراً في العبارة، وإلا لغا الجملة الأولى، ولكفى الثانية.

وقال: فإن الإمام يقول: «آمين» لأنه لم ينوه أولاً، وهذا إذَنْ لا يدل على الجهر، بل يشعر ببنائه على الإخفاء، وهذا الحديث أمس ببيان متعلقات المسئلة، فينبغي أن تبنى المسئلة عليه.

وأما حديث: «إذا أمَّن الإمام فأمِّنوا» فهو حديث مستقل برأسه في الحث عليه، وبيان الفضيلة قصداً، لا بيان الموضع، فلذا لم يذكره، فلم يكن بد من أن يعبر بقوله: «إذا أمَّن» لأنه لم يذكر الموضع ولم يسقه له، فهذا هو وجه التعبير به، لا لأنه بني على الجهر، هذا.

وفي تفسير الفاتحة والبقرة لصاحب^(۱) «الطريقة المحمدية» من محققى المتأخرين من الحنفية: «وما روي عن النبي على أنه رفع صوته به

⁽۱) هو زين الدين محمد بن بير علي تقي الدين الرومي المشهور بالبركوي أو البركلي، ولد رحمه الله في سنة تسعمائة واثنين وعشرين من الهجرة النبوية، وله مؤلفات قيمة معظمها مطبوعة ومنها: «الطريقة المحمدية والسيرة الأحمدية» و«معدّل الصلاة» وجزء تفسيره «سورة البقرة» وغيرها، توفي رحمه الله سنة واحد وثمانين وتسعمائة من الهجرة النبوية.

انظر ترجمته في: هديّة العارفين بأسماء المؤلفين للبغدادي ٢/٢٥٢، طرب الأماثل بتراجم الأفاضل للكهنوي (مطبوع مع الفوائد البهية) ص٥٥٨، معجم المؤلفين للكحالة ٩/٣٢٨.

بعد: ﴿ وَلَا أَلْضَا لِينَ ﴾: فمحمول على التعليم » اه. وهو كما ذكره صاحب «الهداية» في الجهر بالبسملة (١).

وقال في «الهدي(٢)» من بحث القنوت: «فإذا جهر به الإمام أحياناً ليعلم المأمومين، فلا بأس بذلك، فقد جهر عمر بالافتتاح، ليعلم المأمومين، وجهر ابن عباس بقراءة الفاتحة، في صلاة الجنازة، ليعلمهم أنها سُنَّة، ومن هذا جهر الإمام بالتأمين، وهذا من الاختلاف المباح الذي لا يعنف فيه مَنْ فَعَلَه، ولا من تركه، وهذا كرفع اليدين في الصلاة وتركه» اه.

فقوله في الحديث: «وإن الإمام يقول: آمين»: لا يدل على الجهر، بل ربما يشعر بالإخفاء، وكلمة «إن» لما خفي وعزّ، كما في «دلائل الإعجاز».

وقال ابن عبد البرّ: فيه _ أي في حديث: "إذا قال الإمام: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِم وَلَا الضَّالِينَ ﴾، فقولوا: آمين _ دليل على أن المأموم لا يقرأ خلف الإمام إذا جهر، لا بأم القرآن ولا غيرها؛ لأن القراءة بها لو كانت عليهم لأمرهم إذا فرغوا من الفاتحة أن يؤمن كل واحد بعد فراغه من قراءته؛ لأن الشُّنَة فيمن قرأ بأم القرآن أنه يؤمن عند فراغه منها، ومعلوم أن المأمومين إذا اشتغلوا بالقراءة خلف الإمام لم يسمعوا فراغه من قراءة الفاتحة، فكيف يؤمرون بالتأمين عند قوله: ﴿وَلَا الشَّالَيْنَ ﴾؟ ويؤمرون بالاشتغال عن سماع ذلك؟ هذا ما لا يصح.

⁽١) الهداية للمرغيناني ١/ ٤٨.

⁽٢) يقصد به المؤلف كتاب «زاد المعاد في هدي خير العباد» لابن قيم الجوزية رحمه الله ٢٥٦/١.

وقد أجمع العلماء على أنه لا يقرأ مع الإمام في ما جهر فيه بغير الفاتحة، والقياس: أن الفاتحة وغيرها سواء؛ لأن عليهم إذا فرغ إمامهم منها أن يؤمّنوا، فوجب أن لا يشتغلوا بغير الاستماع» اه(١).

من «شرح الموطأ» للزرقاني (۲) ، وقد وجد النقل عن أكثر من روى حديث الائتمام كأبي هريرة ، وعائشة ، وأنس ، وجابر في «الأصول» ، وابن مسعود في «الزوائد» وابن عمر في «الكنز» بترك القراءة في الجهرية ، وفي حديث أبي موسى عند مسلم في الائتمام بعد ذكر خصال ، «فتلك (۲) بتلك» ، فشرحه النووي (٤) بالتعقيب في الركوع ، والسجود ، والرفع منهما ، وهو ظاهر ، وشرحه الخطابي في «معالمه» (٥) ، ثم ابن الأثير في «النهاية» (٢) تبعاً له ، وأوضح منه صاحب «مجمع البحار» (٧) _ وهو حنفي _ كما صرح به هو في رسالته «قانون البحار» (٧) _ وهو حنفي _ كما صرح به هو في رسالته «قانون

⁽١) انظر: التمهيد للإمام ابن عبد البر ١٧/٢٢.

⁽٢) شرح الزرقاني للموطأ ١/٢٦١.

⁽٣) رواه مسلم في صحيحه كتاب الصلاة (٤٠٤).

⁽٤) شرح النووي لصحيح الإمام مسلم ١٢١/٤.

⁽٥) معالم السنن ٢٠٣/١.

⁽٦) قال ابن الأثير: "في حديث أبي موسى "فتلك بتلك"، هذا مردود إلى قوله في الحديث: "فإذا قرأ ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِم وَلَا ٱلضَّالِينَ ﴾ فقولوا "آمين" يحبّكم الله...». (النهاية في غريب الحديث ١٩٥١).

⁽٧) هو رئيس محدثي الهند الشيخ محمد طاهر الفتني، ونسبة إلى «فتن» بلدة من بلاد الكجرات (الهند)، ولد في بلدة نهروالة سنة تسعمائة وأربع عشر من الهجرة، وتوفي ما بين مدينة أُجّين ومدينة مالوه» سنة ست وثمانين وتسعمائة، وله مؤلفات علمية قيّمة منها «مجمع بحار الأنوار في غرائب التنزيل ولطائف =

الموضوعات والضعفاء» بما يجري في سائر الخصال، وينسحب على الفاتحة وآمين أيضاً، ويخرج منه أن تلك _ أي «آمين» من المقتدي _ بتلك _ أي الفاتحة من الإمام _ فاعتبره اعتباراً، وهو شرح جيد، وله قرائن يطول بنقلها الكلام.

وحاصل الحديث على هذا أن كل خصلة من المؤتم بخصلة من الإمام، فإن اشتركا فخصلة الائتمام فيه من المؤتم بخصلة الإمامة من الإمام، فكل خصلة منه بدل خصلة منه. والله أعلم.

فأحاديث الائتمام كيفما تراها ظهراً لبطن: مبنية على ترك القراءة في حق الجهرية، ومُنبئة عنه، فتنبه له.

وقد ذكر عياض أيضاً ما ذكره الخطابي _ كما في "إكمال الإكمال» وفي ذيول كلام الخطابي^(۱) _ أن قول الإمام: "سمع الله لمن حمده» هو إنشاء ودعاء، لا إخبار، ذكره ههنا، وفي باب التسميع، قال: "وإنما كان القصد بما جاء في هذا الحديث مداركة الدعاء، والمقارنة بين القولين، ليستوجب به دعاء الإمام: هو قوله: "سمع الله لمن حمده» اه. وبني عليه قوله ههنا، فانتظمت

⁼ الأخبار مع ضبط الرجال» و«الكفاية» في شرح الشافية لابن الحاجب في الصرف، و«قانون الموضوعات» في ذكر الضعفاء والوضاعين، و«تذكرة الموضوعات» في الأحاديث الموضوعة، وكلها مشتملة على فوائد جليلة، وله غير ذلك من التصانيف العزيزة. (حاشية الفوائد البهية ص٢٧٢، الأعلام للزركلي ٦/ ١٧٢).

⁽۱) انظر: معالم السنن ۱/ ۱۸۶، وكذلك عون المعبود شرح سنن أبي داود، للعظيم آبادي فإنه نقل كلام الخطابي بكامله ٣/ ٦١.

الدعوتان _ أي دعوة الإمام وعدوة المأموم _ بقوله: «ربنا» _ أي استجب _ فتلك مربوطة بتلك، ذكره نحوه في «سمع الله لمن حمده» وهذا أيضاً شرح مناسب.

والغرض أن قوله: «فتلك بتلك» على المقاسمة: إما في شيئين كالتأمين مع الفاتحة، والتحميد مع التسميع، أو في شيء على الإمامة منه، والائتمام من هذا، وهو المعاقبة.

وعند مسلم (۱): «لا تبادروا الإمام، إذا كبَّر فكبِّروا، وإذا قال: هُولَا الشِّكَ الِّينَ ، فقولوا: آمين، وإذا ركع فاركعوا، وإذا قال: سمع الله لمن حمده، فقولوا: اللَّهم ربنا لك الحمد». فسرد ما فيه المقاسمة أيضاً تحت قوله: «لا تبادروا الإمام» وجعله شرحاً له، ونحوه عند أبي داود (۲): «إنما جعل الإمام ليؤتم به، فإذا كبَّر فكبِّروا، ولا تكبِّروا، ولا تكبِّروا، ولا تكبِّروا،

واعلم أنه يستفاد من قوله: «وإذا قال: ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالَيْنَ﴾ أنه آية تامة.

فصل

ترك القراءة في الصلاة الجهرية رأساً (الفاتحة وغيرها سواء)

ومن الأحاديث الصحيحة في المسئلة _ أي ترك القراءة في الجهرية رأساً، الفاتحة وغيرها سواء _: حديثُ الزهري عن ابن أكيمة الليثي

⁽١) رواه مسلم في صحيحه كتاب الصلاة (٤١٥).

⁽٢) سنن أبي داود كتاب الصلاة (٦٠٣).

- واسمه عمار، كما وقع عند «مسلم» (۱) في نسب عمر بن مسلم بن عمار بن أكيمة الليثي عن أبي هريرة عند مالك، وغيره -: «أن رسول الله على انصرف من صلاة جهر فيها بالقراءة، فقال: هل قرأ معي أحد منكم آنفاً وقال رجل: نعم، يا رسول الله على أنازع القرآن، قال: فانتهى الناس عن القراءة مع رسول الله على أنازع القرآن، قال: فانتهى الناس عن القراءة مع رسول الله على جهر فيه النبي على بالقراءة من الصلوات، حين سمعوا ذلك من رسول الله على الفره الله على «الجوهر» وسول الله على المناورة من المحلوات، حين سمعوا ذلك من رسول الله على الفله لأبي داود، صححه أبو حاتم كما في «الجوهر» و"تفسير ابن كثير» وآخرون (۲)، ولم يتأخر عن تصحيحه أيضاً إلا من اختار القراءة خلف الإمام، فسرى فقهه إلى الحديث كما ذكرناه.

وعند البخاري في «جزئه» بعده: «وقرأوا في أنفسهم سرًّا فيما لا يجهر فيه الإمام» اهر (۳). فبطل أن يراد أنهم انتهوا عن الجهر بها ؛

⁽۱) وإسناده كالتالي: قال الإمام مسلم رحمه الله: حدثني عبيد الله بن معاذ العنبري، حدثنا أبي، حدثنا محمد بن عمرو الليثي عن عمر بن مسلم بن عمار بن أكيمة الليثي...» (حديث رقم ۱۹۷۷ كتاب الأضاحي).

⁽۲) سنن أبي داود كتاب الصلاة (۲۲۸)، ومالك في الموطأ كتاب النداء للصلاة (۱۹٤)، والترمذي في سننه كتاب الصلاة (۳۱۲)، والنسائي في سننه كتاب الافتتاح (۹۱۹)، وابن ماجه في سننه كتاب إقامة الصلاة والسُّنَّة فيها (۸٤۹)، وابن حبان في صحيحه ٥/١٥٧ (۱۸٤٩)، والهيثمي في موارد الظمآن ص١٠٦ (٤٥٤)، وصحّحه في مجمع الزوائد ٢/١٠٩ ـ ١١٠، والطحاوي في شرح معاني الآثار ١/٢١٧، ونقل المزي عن أبي حاتم قوله في «أكيمة»: "صحيح الحديث، حديثه مقبول» (تهذيب الكمال ٢٢١/٢١)، وقال الحافظ ابن كثير في تفسيره: وصحّحه أبو حاتم الرازي» ٢/٢١٨.

⁽٣) جزء القراءة خلف الإمام للإمام البخاري.

لأنه تفوت المقابلة حينئذٍ بين الجهرية وبين السرية، وقد قابل بينهما.

وأما إرادة أنهم انتهوا عما فوق الفاتحة: فلا أثر له في الروايات، ولا في حديث محمد بن إسحاق إلا الإباحة المرجوحة بعد أن فعلوا، لا ابتداء منه عليه على ما تركب في ذهنه من وجوبها: شبيه بالمصادرة؛ فإن الأحاديث في المسئلة هي هذه، ومنها يستفاد وجوبها أو عدمه، فبناؤها على أن الوجوب مفروغ منه من قبل، وسنوضحه في حديث محمد بن إسحاق إن شاء الله تعالى.

وعند أبي داود وغيره في لفظ: «صلّى بنا رسول الله ﷺ صلاة نظن أنها الصبح»(١).

وعند ابن عبد البرّ مجزوماً به، ذكره في «شرح الموطأ» وتعلَّلوا فيه أن قوله: «فانتهى الناس عن القراءة مع رسول الله ﷺ فيما جهر فيه» من كلام الزهري، فيكون هذا القدر مرسلاً؛ إذ لم يدرك تلك الواقعة (٢).

قال أبو داود: قال مسدد في حديث: قال معمر: «فانتهى الناس عن القراءة فيما جهر به رسول الله على»، وقال ابن السرح في حديثه: قال معمر، عن الزهري، قال أبو هريرة: «فانتهى الناس»، وقال عبد الله بن محمد الزهري من بينهم، قال سفيان: وتكلم الزهري بكلمة لم أسمعها فقال معمر: إنه قال: «فانتهى الناس».

⁽۱) سنن أبي داود كتاب الصلاة (۸۲٦) سنن ابن ماجه كتاب إقامة الصلاة والسُنَّة فيها (۸٤٩)، السنن الكبرى للبيهقي ٢/١٥٧ (٢٧١٧)، مصنف ابن أبي شيبة ١٠/ ٣٣٠ (٣٧٧٦).

⁽٢) التمهيد لابن عبد البر ٢١/ ٢٤ - ٢٥.

قال أبو داود: ورواه عبد الرحمن بن إسحاق عن الزهري، وانتهى حديثه إلى قوله: «ما لي أنازع القرآن»، ورواه الأوزاعي عن الزهري، قال فيه: قال الزهري: «فاتعظ المسلمون بذلك فلم يكونوا يقرأون معه فيما يجهر به عليه الله عليه المسلمون بدلك فلم يكونوا يقرأون معه فيما يجهر به عليه المسلمون بدلك فلم يكونوا يقرأون معه فيما يجهر به عليه المسلمون بدلك فلم يكونوا يقرأون معه فيما يجهر به المسلمون بدلك فلم يكونوا يقرأون معه فيما يجهر به المسلمون بدلك فلم يكونوا يقرأون معه فيما يجهر به عليه المسلمون بدلك فلم يكونوا يقرأون معه فيما يكونوا يكون

قال أبو داود: سمعت محمد بن يحيى بن فارس قال: قوله: «فانتهى الناس» من كلام الزهري اهر(۱). ومثله في «المسند»(۲)، وهذا مما يتعجب منه، لو كان هناك متعجب؛ فإن غرض الراوي أن الزهري قال نقلاً عن أبي هريرة قوله: «فانتهى الناس... إلخ» وأخفى به صوته، فثبتهم معمر فيه، فكان إسناد القول إلى معمر أو الزهري لهذا، فزعموا أنه من تلقاء أنفسهما، وله نظائر:

منها ما عند «البخاري»(۳): حدثنا عبد الله بن محمد، قال: حدثنا سفيان، قال: سمعت الزهري حين حدث هذا الحديث، حفظت بعضه وثبتني معمر... إلخ.

ومنها ما في «الفتح» من باب «إذا استووا في القراءة فليؤمهم أكبرهم»: «قلت: وقد وقع التصريح بذلك فيما رواه أبو داود من طريق مسلمة بن محمد، عن خالد الحذاء، عن أبي قلابة في هذا الحديث، عال: «وكنا يومئذٍ متقاربين في العلم»، وأظن في هذه الرواية إدراجاً؛

⁽١) إلى هنا ينتهي كلام الإمام أبي داود في سننه ضمن حديث رقم (٨٢٦).

⁽٢) مسند الإمام أحمد بن حنبل ٢/ ٢٤٠ (٧٢٦٨).

⁽٣) صحيح البخاري كتاب المغازي (٤١٧٩).

⁽٤) فتح الباري بشرح صحيح البخاري ٢/ ١٧٠.

فإن ابن خزيمة رواه من طريق إسماعيل بن علية عن خالد قال: قلت لأبي قلابة: فأين القراءة؟ قال: إنهما كانا متقاربين (١).

وأخرجه مسلم من طريق حفص بن غياث عن خالد الحذاء، وقال فيه: «قال الحذاء: وكانا متقاربين في القراءة»(٢).

ويحتمل أن يكون مستند أبي قلابة في ذلك هو إخبار مالك بن الحويرث، كما أن مستند الحذاء هو إخبار أبي قلابة له به، فينتفي الإدراج عن الإسناد والله أعلم» (انتهى)(٣).

ومنها ما عند الترمذي من ميراث الجدة، قال سفيان: وزادني فيه معمر عن الزهري، ولم أحفظه عن الزهري، ولكن حفظته من معمر أن عمر قال: "إن اجتمعتما فهو لكما، وأيتكما انفردت به فهو لها» اه(٤).

ومنها اختلافهم في استسعاء العبد إذا أعتق أحدهم نصيبه، هل ذكر «السعاية» من قول قتادة، أو مرفوع، ثم رجح الرفع^(٥)، والاختلاف هناك أيضاً على الوجه الذي ههنا.

⁽۱) صحیح ابن خزیمة ۳/٥ (۱۵۱۰).

⁽٢) صحيح الإمام مسلم كتاب الصلاة (٢٧٤).

⁽٣) فتح الباري بشرح صحيح البخاري ٢/ ١٧٠ ـ ١٧١.

⁽٤) سنن الترمذي كتاب الفرائض (٢١٠٠).

⁽٥) روى البخاري في صحيحه قال: حدثنا بشر بن محمد، أخبرنا عبد الله، أخبرنا سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن النضر بن أنس عن بشير بن نهيك عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبيّ على قال: من أعتق شقيصاً من مملوكه فعليه خلاصه من ماله، فإن لم يكن له مال قُوم المملوك قيمة عدلي ثم استسعي غير مشقوق عليه»، (كتاب الشركة (٢٤٩٢)، وكتاب العتق (٢٥٢٧)، ورواه =

ومنها ما في «الفتح»(۱) عن سفيان قال: «أتينا (يعني الزهري) فقال: إن شئتم حدثتكم بعشرين حديثاً، أو حدثتكم بحديث السقيفة، فحدثهم بطوله، فحفظت منه شيئاً، ثم حدثني ببقيته بعد ذلك معمر» اه.

وفي «المشكل» للطحاوي^(۲) قال سفيان: «انتهى حفظي من الزهري إلى هذا، وكان طويلاً، فثبتنى معمر» اه.

ومنها ما في «الفتح»(٣) قال القاسم: «لم يكن بين أذانيهما إلا أن يرقي ذا وينزل ذا» اه. ولا يقال: إن القاسم تابعي فلم يدرك القصة المذكورة؛ لأنه ثبت عند النسائي من رواية حفص بن غياث، وعند الطحاوي من رواية يحيى القطان، كلاهما عن عبيد الله بن عمر، عن القاسم، عن عائشة. . . فذكر الحديث. قالت: «ولم يكن بينهما إلا أن ينزل هذا ويصعد هذا». وعلى هذا فمعنى قوله في رواية البخاري: «قال القاسم. . . »، أي في روايته عن عائشة» اه(٤).

ومنها ما في «العمدة»(٥): «قلت: رواية معاذ لا دليل فيها على أن

⁼ مسلم في صحيحه كتاب العتق (١٥٠٣)، وأبو داود في سننه كتاب العتق (٣٩٣٨)، والترمذي في سننه كتاب الأحكام (١٣٤٨).

⁽١) فتح الباري بشرح البخاري ١٤٢/١٢.

⁽٢) مشكل الآثار للطحاوي ٦/ ١٧٥ ت: الشيخ شعيب الأرناؤوط.

⁽٣) فتح الباري ٢/ ١٠٥.

⁽٤) انظر: شرح معاني الآثار للطحاوي ١٣٨/١، وسنن النسائي كتاب الأذان برقم (٦٣٩).

⁽٥) عمدة القاري بشرح البخاري ١٢٧/٤ ونحوه في فتح الباري كذلك ١٩٨/١ باختلاف يسير في الألفاظ.

حميداً لم يسمعه من أنس؛ لأنه يجوز أن يكون سمعه من أنس ثم استثبت فيه عن ميمون، فكأنه تارة يحدث به عن أنس لأجل العلو، وتارة عن ميمون للاستثبات، وقد جرى عادة حميد وغيره بهذه الطريقة» اه.

قال شعبة: لم يسمع حميد من أنس إلا أربعة وعشرين حديثاً، والباقي سمعها من ثابت أو ثبته فيها. كما في شرح «الموطأ» من العمل في القراءة (١)، ومثله كثير.

ومنشأ الاختلاف فيه أنه ليس من المرفوع، وإنما هو بيان الحال من الراوي، ولا يمكن أن يكون من المرفوع، فتفنّنوا في تسميته، ولو كان مرسلاً كان ماذا؟ فليكن كحديث أبي هريرة أن النبي على قال: «إذا أمّن الإمام فأمّنوا؛ فإنه من وافق تأمينه تأمين الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه»، قال ابن شهاب: «وكان رسول الله على يقول: آمين» اه. كما في «الصحيح»(٢).

وأيضاً فرق بين مرسل يكون متلقى من التوارث _ وهو الواقع ههنا _ وبين مرسل مجرد عنه، وقد أوضحه الحافظ ابن تيمية في «فتاواه» ههنا (٣).

ومذهب أبي هريرة أن المختار هو الترك في الجهرية؛ فعند البيهقي في «سننه» عن عاصم، عن ذكوان، عن عائشة، وعن أبي هريرة:

⁽۱) انظر: شرح الزرقاني للموطأ ٢٤٣/، وذكره الذهبي في سير أعلام النبلاء 7/٦٨ و١٣/٧، وفي ميزان الاعتدال ٢/ ٣٨٤، وابن عدي في الكامل ٢/ ٢٦٨، وابن حجر العسقلاني في تهذيب التهذيب ٣/ ٣٥.

⁽٢) صحيح البخاري كتاب الأذان (٧٨٠)، صحيح مسلم كتاب الصلاة (٤١٠).

⁽٣) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله ٢٧١/٢٧ ـ ٢٧٢ و٣٢/ ١٨٩.

«أنهما كانا يأمران بالقراءة وراء الإمام إذا لم يجهر» اه. ونحوه في «كتاب القراءة»(١).

وقد وقع غلطاً في نسخ «جزء القراءة» فنقله كذلك بعضهم، كصاحب التعليق على «سنن الدارقطني».

وأما قوله: «اقرأ بها في نفسك يا فارسي» (٢) ، فعلى الإباحة عنده ، وسنوضحه. ولعله إباحة مرجوحة عنده أيضاً ، فاعلم ذلك ؛ فإنه متى روى حديث القسم أفتى بالإباحة في «الفاتحة» وحض على التأمين ، وإنما يكون في الجهرية ، يدل عليه أن الحديثين في «جزء القراءة» عند ابن أبي حازم عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة في قسم الصلاة ، وبهذا الإسناد فيه حديث التأمين عنه من باب السكتات ، فبني فتواه على ما روى .

وأما فتواه بالترك من طريق ذكوان أبي صالح السمّان عنه: فمتلقاة من حديثه المرفوع في الإنصات عند أبي صالح ذكوان أيضًا، ودل هذا الاعتبار أن حديث الإنصات وفتواه بالترك كلاهما محفوظان، ولا بد. وأن قوله _ كما في «جزء القراءة» وغيره _: «قلت: يا أبا هريرة، كيف أصنع إذا كنت مع الإمام، وهو يجهر بالقراءة؟ قال: ويلك! يا فارسي،

⁽۱) السنن الكبرى للبيهقي ٢/ ١٧١ (٢٧٧٦)، والقراءة خلف الإمام له ص٩٩ (١).

⁽۲) رواه ابن خزيمة في صحيحه ٢٤٨/١ (٤٩٠)، وأبو عوانة في مسنده ٢٥٣/١ (٢٩٦)، وأبو يعلى في مسنده ١٦٧٦)، والبيهقي في السنن الكبرى ٣٨/٢ (٢١٩٦)، وأبو يعلى في مسنده ٣٣٧/١١ (٧٥)، والبيهقي في القراءة خلف الإمام ص٣٥ (٦٢)، وص٤١ (٧٥) جزء «القراءة خلف الإمام» للبخارى.

اقرأ بها في نفسك» اه^(۱): على الإباحة عنده، لا الإيجاب، ويحتمل أن يريد به السرية فقط؛ ذهاباً منه إلى أن الأمر بالإسرار هو حيث عُهد الإسرار.

فيصيل

في قوله ﷺ: «ما كان من صلاة يجهر فيها الإمام بالقراءة في قوله ﷺ: «لما كان من صلاة يجهر فيها الإمام بالقراءة

ومن الروايات القوية الإسناد في المسألة ما في "كتاب القراءة" من قوله: "وهذا هو المراد بما عسى يصح مرفوعاً: ما أخبرنا أبو الحسن علي بن أحمد بن الحمامي المقرىء، أنا أحمد بن سلمان الفقيه، نا إبراهيم بن الهيثم، نا آدم، نا ابن أبي ذئب، عن محمد بن عمرو،عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله على «ما كان من صلاة يجهر فيها الإمام بالقراءة فليس لأحد أن يقرأ معه اه (٢).

أبو الحسن علي بن أحمد ترجمه السمعاني في «الأنساب» ووصفه

⁽۱) جزء القراءة خلف الإمام للبخاري ، ونحوه في «القراءة خلف الإمام» للبيهقي ص٣٢ (٥٤).

⁽۲) «القراءة خلف الإمام» للبيهقي ص١٤٤ (٣٢٩)، قال البيهقي بعد إيراد هذه الرواية: وهذه رواية منكرة لم أجدها فيما جمع من هذه الأخبار، فإن صحَّت فالمراد بها: «فليس لأحد أن يجهر معه، أو: «فليس لأحد أن يقرأ معه السورة...» ص١٤٥.

بالجميل من مادة «الحمامي» $^{(1)}$.

وأحمد بن سلمان _ وفي كثير من المواضع: أحمد بن سليمان _: هو أبو بكر النجاد، ترجمه في «تذكرة الحفاظ»(٢)، وهو الراوي لكتاب «الناسخ والمنسوخ» عن أبي داود السجزي كما في ترجمة أبي داود من «تهذيب التهذيب»(٣).

وإبراهيم بن الهيثم البلدي صحح له الذهبي في «التذكرة»($^{(1)}$)، وقد مرَّ البيهقي على إسناد فيه إبراهيم بن الهيثم وقال: «رواته ثقات» كما في «الجوهر النقي»($^{(0)}$)، وكذا الدارقطني في «سننه»($^{(1)}$)، وكذا ذكره في «اللسان»($^{(4)}$) في إبراهيم بن الهيثم عن الخطيب في حديث، وكذا في «اللآلىء»، ولا يضر ما فيه أي «اللسان»($^{(A)}$)، وراجع ما عند ابن كثير في تفسيره($^{(P)}$)، وسائر الرواة معروفون دوّارون في الكتب.

⁽۱) الأنساب للسمعاني ٢/ ٢٥٥، قال السمعاني عنه: «مقرىء أهل بغداد ومحدثهم في عصره... حدث عن أبي عمرو بن السمّاك وأبي بكر بن سلمان النجاد وغيرهما، روى عنه أبو بكر الخطيب الحافظ، وأبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي ومن دونهما، توفي في حدود سنة عشرين وأربعمائة إن شاء الله».

⁽٢) تذكرة الحفاظ ٣/ ٨٦٨ ترجمة رقم (٨٣٨).

⁽٣) تهذيب التهذيب ١٥٠/٤.

⁽٤) تذكرة الحفاظ ٣/ ٨٨٣ (ترجمة عبد الباقى بن قانع ٨٥١).

⁽٥) الجوهر النقي ١/ ٢١.

⁽٦) سنن الدارقطني ٩/١، وقال: إسناده حسن كلهم ثقات.

⁽V) لسان الميزان ١/٣٢١.

⁽۸) لسان الميزان ۲/ ٣١٦.

⁽٩) تفسير ابن كثير ٢/٢٥٢.

ثم قال البيهقي في كتابه: «وهذه رواية منكرة لم أجدها فيما جمع من هذه الأخبار؛ فإن صحّت فالمراد بها: فليس لأحد أن يجهر معه، أو: فليس أن يقرأ معه السورة» اهـ(١). والتأويلان ليسا بمرادين، كما سيتضح إن شاء الله تعالى في حديث محمد بن إسحاق.

وأما حكم الإنكار فخلاف الاحتياط، فإن له شواهد من المراسيل. فمرسل زيد بن أسلم قد مرَّ، واستند إليه القاضي أبو بكر بن العربي في «أحكام القرآن» (٢) وبعمل أهل المدينة في الترك في الجهرية، ولفظه في «الكنز»: «أقيموا الصفوف، وحاذوا بالمناكب، وأنصتوا، فإن أجر المنصت الذي لا يسمع كأجر المنصت الذي يسمع» (عب) عن زيد بن أسلم مرسلاً، وعن عثمان بن عفان موقوفاً (٣).

يريد بالإنصات: التعرض له في الجهرية، وإن لم يستمع لعارض.

ومرسل آخر جيد، ذكره في «اللسان» من ترجمة زكريا بن يحيى المصري، متنه مرفوعاً: «إذا أسررتُ بقراءتي فاقرأوا معي، وإذا جهرت فلا يقرأن معي أحد»، وإسناده مرسلاً بانتخاب رجاله من بين العبارة. قال العقيلي: حدثنا زكريا بن يحيى الحلواني... إلخ. فلما بلغ هذا أبا الطاهر ابن السرح: اغتاظ وأخرج كتاب بشر بن بكر، فإذا هو عن الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير: أن رسول الله على الأوزاعي: أن رسول الله على الحلواني ــ» اه(٤).

⁽١) القراءة خلف الإمام للبيهقي ص١٤٥.

⁽٢) أحكام القرآن لابن العربي ٤١/٤ ط: دار الكتب العلمية.

 ⁽٣) كنز العمال ٧/ ٦٢٢ (٢٠٥٦٩)، و٧/ ٧٤٧ (٢١٢١٧)، ورواه عبد الرزاق في المصنف ٢/ ٤٤١)، و٢/ ١٣٢ (٢٧٨٢).

⁽٤) لسان الميزان ٢/ ٤٨٥ و٢/ ٢٨٦.

والواقع أنه ليس عن يحيى بن أبي كثير، وإنما هو _ كما في «كتاب القراءة» _ عن الأوزاعي عن الزهري (أي عن ابن أكيمة) فهو موصول في الأصل، ولفظ من ألفاظه (١).

وظهر بهذا ثانياً أن جملة «فانتهى الناس» في الحديث المار قول أبي هريرة، ولا بد.

وثبت أنه قد ورد نهي قولي عن القراءة في الجهرية، وأن حديث أبي هريرة هذا متأخر عن حديث عبادة، وأن عند أبي هريرة أحاديث: حديث إيجاب الفاتحة، وحديث الخداج، وحديث الإنصات، والنهي عن القراءة في الجهرية، ثم الانتهاء عنها، وكأن ذكر يحيى بن أبي كثير فيه انتقال إلى ما تحت «ما أنصف القارىء المصلي» كما في «المقاصد الحسنة» مرسلاً عنه من طريق الأوزاعي حديث: «لا يجهر بعضكم على بعض بالقرآن» اه.

قال: رفعه مرسلاً (۱) وأقر في «اللسان» وكذا في «الميزان» هذا المرسل من جهة سكوتهما عليه واستدراكهما مرسل زكريا بن يحيى المصري _ وهو غير الحلواني _ بهذا المرسل أبو الطاهر أحمد بن عمرو بن السرح، وبشر بن بكر من رجال «تهذيب التهذيب» (۳) وابن السرح أيضاً في «التذكرة» (۱).

⁽١) القراءة خلف الإمام للبيهقي ص١٤٢.

⁽٢) المقاصد الحسنة للسخاوي ٧٧٥ _ ٥٧٣.

⁽٣) تهذيب التهذيب ١/ ٣٨٨.

⁽٤) تذكرة الحفاظ ٢/ ٥٠٤ (ترجمة رقم ٥١٩).

ثم قال: في «اللسان» بعد كلام عن العقيلي: «جاء هذا الحديث من غير هذا الوجه عن أبي هريرة، وعمران بن حصين، وأنس، فيه: «إذا أسررت بقراءتي فاقرأوا، وإذا جهرت فلا يقرأ معي أحد» اه(١). كذا في النسخة، وظني أن العبارة هكذا: عن أبي هريرة، وعمران بن حصين، وليس فيه: إذا... إلخ، فتصحف «ليس» بأنس، والله أعلم.

وكيف ما كان فلقد تلخص المرسل، وهو في الأصل موصول.

ومرسل آخر في «العمدة» (٢) عن مصنف عبد الرزاق عن موسى بن عقبة: «أن رسول الله ﷺ، وأبا بكر، وعمر، وعثمان ـ كانوا ينهون عن القراءة خلف الإمام» اه.

ومرسل آخر عن الزهري في «نصب الراية» (٣) من فصل القراءة، قال: «سن رسول الله ﷺ أن يجهر بالقراءة في الفجر في الركعتين كليهما _ إلى أن قال _: وينصت من وراء الإمام ويستمع لما جهر به الإمام، لا يقرأ معه أحد، والتشهد في الصلوات حين يجلس الإمام، والناس خلفه في الركعتين» اه. يريد كل مثنى، وقد ذكرنا الفرق بين المرسل المتلقى من التوارث، وبين المرسل المجرد عنه، وهو الوجه في كونه حجة عند اعتضاده بفتاوى الصحابة، ولكن قد يكون الأمر كما قال ابن معين: «إنما يطعن في حديث بسرة من لا يذهب إليه» اه. ذكره في «التلخيص» (٤).

⁽١) لسان الميزان ٢/ ٢٨٤.

⁽٢) عمدة القاري شرح صحيح البخاري ٦/ ١٣، ورواه عبد الرزاق في مصنفه ٢/ ١٣٩ (٢٨١٠).

⁽٣) نصب الراية ٢/١، وقد عزاه لأبي داود في مراسيله ص٩٣- ٩٤.

⁽٤) التلخيص الحبير ١/٣٢١، وذكره ابن الجوزي في «التحقيق في أحاديث الخلاف» ١/١٨٢.

فصل اقتداء الملائكة بالبشر

سرت هذه الحقيقة (أي ترك القراءة خلف الإمام) واستماعها من البشر إلى الملك، فهم يقتدون بالبشر ولا قرآن عندهم، فيستمعون للقراءة، وإنما نلتقي نحن وهم في موضعين: أحدهما التأمين، والآخر التحميد (أي: ربنا لك الحمد).

أما الاقتداء فعند مالك من النداء في السفر عن سعيد بن المسيّب أنه كان يقول: «من صلّى بأرض فلاة صلّى عن يمينه ملك وعن شماله ملك، فإن أذن وأقام الصلاة، أو أقام: صلّى وراءه من الملائكة أمثال الجبال» انتهى (۱).

وفي شرحه (۲): «وقد ورد موصولاً ومرفوعاً، فأخرج النسائي من طريق داود بن أبي هند عن أبي عثمان النهدي، عن سلمان الفارسي قال: قال النبي على: «إذا كان الرجل في أرض قيّ، فأقام الصلاة صلّى خلفه ملكان، فإن أذّن وأقام صلّى خلفه من الملائكة ما لا يرى طرفاه، يركعون بركوعه، ويسجدون بسجوده، ويؤمّنون على دعائه» اه (۳).

⁽۱) موطأ الإمام مالك ١/٤٧ (١٦٠)، ورواه عبد الرزاق في مصنفه ١٠/٥ (١٩٥٤).

⁽٢) انظر: تنوير الحوالك للسيوطي ١/ ٧٢، وشرح الزرقاني ١/ ٢٢٢.

⁽٣) رواه البيهقي في السنن الكبرى ٢/١، ٤٠٦ (١٧٦٧)، ورواه مختصراً ابن أبي شيبة في المصنف ١/١٩٨ (٢٢٧٧)، و١/٩٩ (٢٢٧٨)، ونحوه عبد الرزاق في مصنفه ١/١٥ (١٩٥٥)، والطبراني في المعجم الكبير ٢/٢٩٦ (٦١٢٠)، =

ولعله عند النسائي في كتاب الملائكة له، ولا يرد ما في «الكنز»(۱) من تصحيح البيهقي^(۲) وقفه؛ فإنه مما لا يدرك بالرأي، وأيضاً لم يظهر وجه تصحيحه وقفه، ويشبه أن يكون مرفوعاً صريحاً، كما هو مرفوع حكماً، ولم يذكر القراءة، وقد ذكره في «التلخيص» من الأذان^(۳).

وعند البخاري^(۱) من ذكر الملائكة: «فسألت جبريل، فقال: هذا البيت المعمور، يصلي فيه كل يوم سبعون ألف ملك...» إلخ.

وراجع تفسير قوله تعالى من الإسراء: ﴿ وَإِن مِّن شَيْءٍ إِلَّا يُسَيِّحُ بِحَدِهِ . ﴾

⁼ ولم أجده في سنن النسائي، وإنما عزاه الحافظ ابن حجر للنسائي في كتابه «المواعظ».

⁽۱) كنز العمال ٧/ ٦٨٨ (٢٠٩٣٠).

⁽٢) السنن الكبرى للبيهقي ١/٦٠٦ (١٧٦٦).

⁽٣) التلخيص الحبير ١٩٤/١.

⁽٤) الدر المنثور ٢١١/٦، ونصه: «قال: الصلاة للإنسان والتسبيح لما سوى ذلك من خلقه».

⁽٥) سورة النور: الآية ٤١.

⁽٦) صحيح البخاري كتاب بدء الخلق (٣٢٠٧)، صحيح مسلم كتاب الإيمان (٦١٤)، سنن النسائي كتاب الصلاة (٤٤٨).

 $(|\vec{V}_{i}|^{(1)})$, و«أحكام القرآن» للقاضي أبي بكر ابن العربي (١).

ولعله على نحو ذلك اقتداء الأنبياء عليهم السلام بالنبي ﷺ في ليلة الإسراء.

وأما إنه لا قرآن عندهم، ففي شرح الحصن: "فقد ذكر شيخ مشايخنا الجلال السيوطي في "الإتقان" أن ابن الصلاح قال في فتاواه: قراءة القرآن كرامة أكرم الله بها البشر؛ فقد ورد أن الملائكة لم يعطوا ذلك، وإنهم حريصون لذلك على استماعه من الإنس انتهى من فضل القرآن، قلت: وهو قوله تعالى: ﴿إِنَّ قُرْءَانَ ٱلْفَجْرِ كَاكَ مَشْهُودًا ﴾ أن تشهده ملائكة الليل والنهار، وقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ لَنَحْنُ النَّمَا لَيْ نَحْنُ النَّمَا لَيْ اللَّهُ الليل والنهار، وقوله تعالى: ﴿وَإِنَّا لَنَحْنُ اللَّهُ اللهُ وَالنهار، وقوله تعالى: ﴿ وَإِنَّا لَنَحْنُ اللَّهُ وَاللهُ القرآن العزيز نحو الأذكار إليهم، لا القرآن لهذا.

ولا يرد ما في «السعاية»(١): «وروى أبو عبيد عن أبي المنهال سيار بن سلامة أن عمر سقط عليه رجل من المهاجرين، وهو يتهجد بالليل، يقرأ بفاتحة الكتاب، لا يزيد عليها، ويسبِّح ويكبِّر، ويركع، فلما أصبح الرجل ذكر ذلك له، فقال: أليست تلك صلاة الملائكة».

⁽١) سورة الإسراء: الآية ٤٤.

⁽٢) أحكام القرآن لابن العربي ٥/ ٢٩٤.

⁽٣) الإتقان في علوم القرآن ١/ ٢٧٥.

⁽٤) سورة الإسراء: الآية ٧٨.

⁽٥) سورة الصافات: الآية ١٦٥.

⁽٦) السعاية في كشف شرح الوقاية للعلّامة اللكهنوي ٢/ ١٧١.

قال السيوطي في «الدر المنثور»(۱) أي من الفاتحة فيه: إنه أذن للملائكة قراءة الفاتحة فقط. وذكر ابن الصلاح... إلخ؛ فإن عمر إنما قال ذلك لتسبيحه، وعنه كان السؤال، لا لفاتحته، كما فهمه، ورواية عمر أخرجها في «الكنز» قال: وله حكم المرفوع» $|a^{(7)}|$. وقد أخرجها ابن جرير في تفسيره ما عن عمر في وجوب السورة من «الكنز»(٤). و«المدونة»(٥).

و «في الكنز» (٢) عن عمر قال: «لا بد للرجل المسلم من ست سور يتعلمهن: سورتين لصلاة الصبح، وسورتين للمغرب، وسورتين لصلاة العشاء» (ش).

فكأنه وسع في التطوع خاصة، فإذا لم يكن عندهم القرآن، فهم إنما يلتقون معنا في التأمين، وهو قوله على: «فمن وافق تأمينه تأمين الملائكة: غفر له ما تقدم من ذنبه»، وفي التحميد، وهو قوله على: «فإنه من وافق قوله قول الملائكة: غفر له ما تقدم من ذنبه»، وعد بالمغفرة في الموضعين لهذا، وأراد بالموافقة أن الملائكة لا قرآن عندهم، فهم

⁽١) الدر المنثور ١٧/١ ونصه: «فقد ذكر ابن الصلاح أن قراءة القرآن خصيصة أوتيها البشر دون الملائكة، وأنهم حريصون على سماعه من الإنس».

⁽٢) كنز العمال ١٠٨/٨ (٢٢١١٥) وقال: رواه أبو عبيدة في فضائله وله حكم المرفوع.

⁽٣) تفسير الطبري ١/ ٤٧٢ ـ ٤٧٣.

⁽٤) كنز العمال ١٠٦/٨، ١٠٧٨.

⁽٥) المدونة الكبرى ١/ ٦٨.

⁽٦) كنز العمال ٢/ ٢٨٤ (٤٠١٦)، وأخرجه عبد الرزاق في مصنفه ٢/٣/٣ (٢٧٥٠).

إنما يلتقون معنا ههنا، وإليه يميل لفظ «القول البديع» للسخاوي(١): «والتأمين على قراءة المصلين، وقول: «ربنا ولك الحمد»» اه. لا الموافقة في الزمان فقط، وأن هذه الأذكار من جنس أقوالهم؛ وأن القرآن ليس عندهم.

ومن الفوائد الشريفة ههنا ما في «حاشية البجيرمي على شرح المنهج» للشافعية: «والأصل في ذلك أن أبا بكر تأخر ذات يوم عن صلاة العصر خلف النبي على فهرول ودخل المسجد، فوجده راكعاً، فقال: «الحمد لله» وركع خلفه، فنزل جبريل، وقال: يا محمد، سمع الله لمن حمده، اجعلوها في صلاتكم. برماوي. وكان قبل ذلك يرفع بالتكبير» اه (اج)(۲).

فانحاز رابطة القدوة وأرز إلى التأمين والتحميد، وفيهما: التقسيم بين فاتحة الإمام وتأمينهم، وتسميعه وتحميدهم، وفيهما الالتقاء مع الملائكة، وهما على هذه الصفة من خصائص هذه الأمة، كما في «الخصائص»، فضوعف الأجر لهذا، وتأمين المقتدي على قراءة الإمام وتحميده على تسميعه جواباً وقسماً، فلا قراءة ولا تسميع له.

وقد يتخايل أن قلب الصلاة هو موضع التأمين، وهو مركز الدائرة، فلذا اجتمعت الروحانية فيه. وإن صح «أن أقرب ما يكون العبد من ربه، وهو ساجد»(7)، فهو من جهة أن ربه بينه وبين القبلة، فيقرب إليه حين

⁽١) القول البديع للسخاوي.

⁽٢) حاشية البجيرمي على شرح منهج الطلاب ٢٠٦/١.

 ⁽٣) رواه الإمام مسلم في صحيحه كتاب الصلاة (٤٨٢)، والنسائي في سننه كتاب التطبيق (١١٣٧)، وأبو داود في سننه كتاب الصلاة (٨٧٥).

السجدة، وقد جاء في بعض المراسيل من «الكنز»: «إنه يسجد على قدميه»(۱)، وهو السر في السجود عند كشف الساق في المحشر وهو في الصحيح، وراجع الفتاوى للحافظ ابن تيمية(۲).

وفي «الإتحاف» (٣) أنه أخرج عبد الرزاق في «مصنفه» وسعيد بن منصور في «سننه» عن مجاهد، قال: «أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد، ألا تسمعونه يقول: ﴿وَاسَجُدُ وَاقْرَبِ ﴾ اه». ولا اجتماع أزيد من أن يفعلوا فعلاً هو واحد بالتقسيم فيما بينهم، لا بأن يفعل كلٌ مثل ما يفعله الآخر، فأفضل الصلاة طول القنوت قراءة واستماعاً، وتلك السكينة تنزلت للقرآن.

وفي «الكنز»(٤): «لا يأذن الله لشيء إذنه لأذان المؤذنين، والصوت الحسن بالقرآن»، ونحوه عند أبي الشيخ في الأذان عنه، وأصله في القرآن بغير الأذان في الصحيح(٥).

⁽۱) كنز العمال ٧/ ٥٢٦ (٢٠٠٨٤)، ولفظه: «والساجد يسجد على قدمي الله فليسأل وليرغب» (عن عمار مرسلاً)، وعزاه السيوطي لسعيد بن منصور عن أبي عمار مرسلاً. (جامع الأحاديث ٢٤٧٧).

 ⁽۲) ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في عدة مواضع من مجموع فتاواه،
 ۲۱/ ۳۰۹ ، ۲/ ۲۳۲ ، ۲/ ۴۹۵ ، ۷۱/ ۳۰۹ ، ۷۲/۲۳ .

⁽٣) إتحاف السادة المتقين بشرح إحياء علوم الدين ١٨/ ٣٠، كما ذكره السيوطي في الدر المنثور ٨/ ٥٦٦.

⁽٤) كنز العمال ٧/ ٦٨٨ (٢٠٩٣٢)، ورواه الطبراني في المعجم الكبير ٢١٦/٢٠). (٥٠١).

⁽٥) عن أبي هريرة رضي الله عنه يبلغ به النبي على قال: ما أذن الله لشيء ما أذن لنبي يتغنى بالقرآن»، رواه مسلم في صحيحه كتاب صلاة المسافرين (٧٩٢)، =

وبعض طرقه في «الفتح»(١).

فصل لمستمع القرآن أجران وللتالي أجر

صلاة الحنفية بالاستماع في الجهر أفضل من صلاة الشافعية إن قلنا بإباحة القراءة، فقد ثبت أن لمستمع القرآن أجرين، وللتالي أجر، ففي «الكنز»(۲): «من استمع إلى آية من كتاب الله: كتبت له حسنة مضاعفة، ومن تلا آية من كتاب الله؛ كانت له نوراً يوم القيامة» (حم، عن أبي هريرة) اهد. حسنه السيوطي من آخر «الأعراف» من «الدر المنثور»(۳)؛ فلا يضر ما في «تخريج الإحياء» من آداب تلاوة القرآن(٤).

ونظم السيوطي: «من يؤتى أجره مرتين» كما في «شرح الموطأ»(٥).

وجمع أتى فيما روِّيناه أنهم يثنى لهم أجر حووه محققا

⁼ البخاري في صحيحه كتاب فضائل القرآن (٥٠٢٢) (٥٠٢٤)، والنسائي في سننه كتاب الافتتاح (١٠١٧).

⁽١) فتح الباري ٩ / ٩٢ _ ٩٣/٩.

⁽۲) كنز العمال ۱۸/۱ (۲۳۱٦)، ورواه عبد الرزاق في المصنف ٣/ ٣٧٣ (٦٠١٣)، وأحمد في مسنده ٢/ ٣٤١ (٨٤٧٥)، والبيهقي في شعب الإيمان ٢/ ٣٤١ (١٩٨١).

⁽٣) الدر المنثور ٣/ ٦٣٨.

⁽٤) فقد قال العراقي: وفيه ضعف وانقطاع (تخريج أحاديث الإحياء) ٣٨٧/٢.

⁽٥) شرح الموطأ، وانظر: فيض القدير ١/٢٥٢.

إلى أن قال:

ومتبع ميتاً حياءً من أهله ومستمع القرآن فيما روى التقا ومستمع في خطبة قد دنا ومن الغ^(۱)

وهو قوله لابن مسعود: "إني أحب أن أسمعه من غيري" (رجعها من الباب الثالث والتاسع من الخصائص)، وقد رأيت في تذكرة أن العباس رضي الله عنه لما توفي جزع ابن عباس رضي الله عنه، فجاء الصحابة يعزُّونه، فلم يتعز حتى جاء أعرابي فقال:

خير من العباس أجرك بعده والله خير منك للعباس (۳) فتعزى.

وفي بعض كتب السير أن الاستماع من خصائص هذه الأمة، وكان من قبلهم يجاوبون أئمتهم. وفي «الدر⁽³⁾ المنثور»: وأخرج أبو الشيخ عن ابن عمر قال: «كانت بنو إسرائيل إذا قرأت أئمتهم جاوبوهم، فكره ذلك لهذه الأمة، فقال: ﴿ ﴿ وَإِذَا قُرِى ۖ ٱلْقُرْءَانُ ﴾ (الآية)، وكذا في «السيرة المحمدية»: «وكانوا يتكلمون في الصلاة، فأمرنا ﴿ حَنفِظُواْ عَلَى

⁽١) انظر: شرح الزرقاني للموطأ ١٠/٤، تنوير الحوالك ١/٠٥٠.

⁽۲) رواه البخاري في صحيحه كتاب تفسير القرآن (٤٥٨٢)، فضائل القرآن (٢) (٥٠٥٩ د ٥٠٥٥)، ومسلم في صحيحه كتاب صلاة المسافرين وقصرها (٨٠٠) (١٣٣٣)، والترمذي في سننه كتاب تفسير القرآن (٣٠٢٥).

⁽٣) وصدره:

اصبر نكن لك تابعين فإنما صبر الجميع بحسن صبر الراس انظر: وفيات الأعيان لابن خلكان ٤٤/٤، والوافي بالوفيات.

⁽٤) الدر المنثور ٣/ ٦٣٥.

الصَّكَوَّتِ وَالصَّكُوْةِ الْوُسْطَىٰ وَقُومُوا لِلَّهِ قَالْنِتِينَ﴾(١) فأمرنا بالسكوت، ونهينا عن الكلام، ووعدنا في العصر بالأجر مرتين» كما عند مسلم(٢).

ولعل القنوت _ أي الطاعة والخشوع _ من المحافظة، ومن هذا الباب في نظم السيوطي:

«وغاسل يدًا بعد أكل. . . » إلخ (٣)

فليتأمل الناظر أن أي صلاة تشبه صلاة بني إسرائيل، وأي جماعة جماعتهم.

فصل

في قوله تعالى:

﴿ وَإِذَا قُرِى ۗ ٱلْقُرْءَانُ فَأَسْتَمِعُواْ لَهُ وَأَنصِتُواْ لَعَلَّكُمْ ثُرْحَمُونَ ﴾ (٤)

ومعلوم أن الأمر _ من حيث الشرع، ورعاية منصب الشارع _ للوجوب، وإن لم يكن من حيث اللغة كذلك، كما أشار إليه في «جمع الجوامع» (٥)، ولكن لا يخفى أنه للأمر بالذي اشتق منه، وهو يكرن جنساً تحته واجب ومستحب، كالصلاة على النبي علي واجبة، ومستحبة،

⁽١) سورة البقرة: الآية ٢٣٨.

⁽٢) رواه مسلم في صحيحه كتاب المساجد ومواضع الصلاة (٥٣٩)، والترمذي في سننه كتاب الصلاة (٤٠٥).

⁽٣) تنوير الحوالك ١/ ٢٥٠. وكماله: «وغاسل يداً بعد أكل والمجاهد أخفقا».

⁽٤) سورة الأعراف: الآية ٢٠٤.

⁽٥) انظر: جمع الجوامع للسبكي، وانظر كذلك: المستصفى للغزالي ١/٩٠١.

على التفصيل المعروف في أحكامها، وقلّت في الشريعة حقيقة واجبة إلا ومثلها مندوبة، كالصلاة والصوم والزكاة والحج، وكذا الصلاة المفروضة حقيقة مركبة من التحريمة إلى التسليم، وفيها مستحبات، فينبغي أن يكون الأمر المشتق من مثل هذا الجنس كذلك؛ إذ يبعد أن تكرن الصلاة المستحبة عليه على حيث استحبها العلماء غير داخلة تحت قوله تعالى: ﴿مَلُوا عَلَيْهِ ﴿())، وكذا يبعد أن تكون الصلوات المندوبة، أو المستحبات الداخلة في الصلوات: غير داخلة تحت قوله على: «صلوا كما رأيتمونى أصلى»(١).

فالذي يظهر أن الأمر لوجوب الجنس في الجملة وأن لا يخلو الجنس من الوجوب، ويبقى تفصيل ذلك الجنس إلى الواجب والمندوب، مفوضاً إلى الشرع بعده.

قال القاضي أبو بكر بن العربي في «أحكام القرآن» تحت قوله تعالى: ﴿أَنفِقُوا مِن طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ ﴾(٣): «المسئلة الثانية في المراد بالنفقة. وفيه قولان:

أحدهما: أنها صدقة الفرض، قاله عَبِيْدة السلماني وغيره.

الثاني: أنها عامة في كل صدقة.

فمن قال: إنها في الفرض تعلق بأنها مأمور بها، والأمر على

⁽١) سورة الأحزاب: الآية ٥٦.

⁽۲) رواه البخاري في صحيحه كتاب الأذان (٦٣١)، وكتاب الأدب (٦٠٠٨)، وكتاب أخبار الآحاد (٧٢٤٦).

⁽٣) سورة البقرة: الآية ٢٦٧.

الوجوب، وبأنه نهى عن الرديء، وذلك مخصوص بالفرض، والصحيح أنها عامة في الفرض والنفل. والدليل عليه: أن سبب نزول الآية كان في التطوع. الثاني: أن لفظ «افعل» صالح للندب، صلاحيته للفرض، والرديء منهي عنه في النفل، كما هو منهي عنه في الفرض، إلا أنه في التطوع ندب في «افعل» مكروه في «لا تفعل»، وفي الفرض واجب في «افعل» حرام في «لا تفعل» اه(١).

وفي «الفتح»(٢) عن الشافعي رحمه الله: «والذي قاله الشافعي في «الأم»(٣): فرض الله الصلاة على رسوله بقوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَيَكَتَهُ يُصَلُونَ عَلَى النَّبِيِّ يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا صَلُوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴿ فَلَم يكن فرض الصلاة عليه في موضع أولى منه في الصلاة» اه.

وألطف منه ما في «قواعد» ابن رشد⁽³⁾ من سجود السهو قال: «وكذلك تجدهم قد اتفقوا ما خلا أهل الظاهر، على أن تارك السنن المتكررة بالجملة _ آثم، مثل: لو ترك إنسان الوتر، أو ركعتي الفجر دائماً لكان مفسقاً آثماً. فكان العبادات _ بحسب هذا النظر _ منها: ما هي فرض بعينها وجنسها، مثل الصلوات الخمس. ومنها: ما يمي شنّة بعينها فرض بجنسها، مثل: الوتر، وركعتي الفجر، وما أشبه ذلك من السنن.

وكذلك قد تكون عند بعضهم الرغائب رغائب بعينها سنن بجنسها،

⁽١) أحكام القرآن للإمام ابن العربي ١/ ٣١٢ ط: دار الفكر للطباعة _ لبنان.

⁽٢) فتح الباري بشرح صحيح البخاري ١٦٣/١١.

⁽٣) كتاب الأم للإمام الشافعي رحمه الله ١١٧/١.

⁽٤) انظر: بداية المجتهد لابن رشد المالكي ١٤١/١ ط: دار الفكر بيروت.

و جنسها .

مثل: ما حكيناه عن مالك من إيجاب السجود لأكثر من تكبيرة واحدة أعني للسهو عنها. ولا تكون _ فيما أحسب _ عند هؤلاء سُنَّة بعينها

وأما أهل الظاهر، فالسنن عندهم هي سنن بعينها، لقوله على للأعرابي الذي سأله عن فروض الإسلام: «أفلح إن صدق»، «دخل الحبنة إن صدق»، وذلك بعد أن قال له: «والله لا أزيد على هذا ولا أنقص منه»(١) يعنى الفرائض» اه(٢).

وقال الطيبي في باب القراءة: «قال صاحب الكشاف في قوله تعالى: ﴿ وَأَتِنُوا الْخَرَجُ الْغَمْرَةُ لِلَّهِ ﴾ (٣): الدليل الذي ذكرنا أخرج العمرة من صفة الوجوب، فبقي الحج وحده فيها، فهما بمنزلة قولك: صم شهر رمضان وستة من شوّال، في أنك تأمر بفرض وتطوع. هذه المسئلة مبنية على أن مطلق الأمر للوجوب إلا ما خصه الدليل» اه (٤).

والحاصل أن الأمر بالجنس يوجب إيجابه، ولكن التفصيل باعتبار المحال والأوقات: أين تجعله الشريعة واجباً؟ وأين تجعله مستحبا إليها؟ فمن هذه الجهة قلت ما قلت، لا باعتبار الجمع بين الحقيقة والمجاز، ولا باعتبار عموم المشترك.

⁽۱) يشير به إلى الحديث الذي رواه البخاري في صحيحه كتاب الإيمان (٤٦)، كتاب الصوم (١٨٩١)، ومسلم في صحيحه كتاب الإيمان (١١).

⁽٢) إلى هنا من كتاب «بداية المجتهد ونهاية المقتصد» للإمام ابن رشد المالكي ص١٤٢ ط: دار الفكر بيروت.

⁽٣) سورة البقرة: الآية ١٩٦.

⁽٤) تفسير الكشاف للزمخشري ١/٢٦٦ ط: دار إحياء التراث العربي بيروت.

ومثله _ فيما يظهر _ قوله تعالى: ﴿ فَأَسْتَمِعُواْ لَهُ وَأَنصِتُوا ﴾ (١) ، وقوله ﷺ: «غسل يوم الجمعة واجب على كل محتلم » (٢). فالذي ينبني أن يكون الاستماع واجباً في الصلاة، إن كان غير واجب في غيرها.

ثم إنه لا حاجة لنا إلى البحث عن سبب نزوله؛ إذ لو كان كان مثيراً للنطق، فتكون العبرة له لا للسبب، على ما عرف في محله.

وفي «روح المعاني»: «وفي بناء الفعل للمفعول إشارة إلى أن مدار الأمر القراءة، من أيّ قارىء كان» اه^(٣).

وفي فتاوى الحافظ ابن تيمية: «وقد استفاض عن السلف أنها نزلت في القراءة في الصلاة، وقال بعضهم: في الخطبة، وذكر أحمد بن حنبل الإجماع على أنها نزلت في ذلك، وذكر الإجماع على أنه لا تجب القراءة على المأموم حال الجهر» اه(٤).

وفي موضع آخر: «قال أحمد: أجمع الناس على أنها نزلت في الصلاة» $(a^{(0)})$.

⁽١) سورة الأعراف: الآية ٢٠٤.

⁽۲) رواه البخاري في صحيحه كتاب الأذان (۸۵۸)، وكتاب الجمعة (۸۷۹) (۸۸۰) (۸۹۵)، ومسلم في صحيحه كتاب الجمعة (۸٤٦)، والنسائي في سننه كتاب الجمعة (۱۳۷۱)، وأبو داود في سننه كتاب الطهارة (۳٤۱).

⁽٣) روح المعاني للآلوسي ٩/١٥٣.

⁽٤) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله ٢٦٩/٢٣.

⁽٥) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله ٢٢/ ٢٩٥، وكذلك الفتاوى الكبرى ٢/ ٤٩٢.

ثم قوله تعالى: ﴿وَأَذْكُر رَّبَكَ فِي نَفْسِكَ تَضَرُّعًا وَخِيفَةُ وَدُونَ ٱلْجَهْرِ مِنَ ٱلْقَوْلِ بِٱلْفُدُوِ وَٱلْأَصَالِ﴾(١)، لا نخرج فيه عن اللفظ وعنوانه إلى غيره، فهو في الذكر، لا الصلاة، وإن كانت ذكراً _ قوله: ﴿وَأَذْكُر رَّبَكَ ﴾ _ الظاهر أن المراد به ذكره في القلب، ولعله لذا لم يقل: «واذكر اسم ربك»، وقال: ﴿ تَضَرُّعًا وَخِيفَةً ﴾، ولم يقل: تضرعاً وخفية، فالخيفة من مقبه أمر في القلب، كما قال: ﴿ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتَ عَقْبُهُمْ ﴾ .

وعند الترمذي من أبواب صفة جهنم، عن أنس عن النبي عَلَيْهُ قال: «يقول الله أخرجوا من النار من ذكرني يوماً، أو خافني في مقام»، هذا حديث حسن غريب^(٣).

وأريد بالذكر في القلب أن لا ينساه، فيدخل في وعيد: «اليوم أنساك كما نسيتني» (٤)، والذكر في القلب على حد ما قال على لابن عباس: «يا غلام، إني أعلمك كلمات: احفظ الله يحفظك، احفظ الله تجده تجاهك، وإذا سألت فاسأل الله، وإذا استعنت فاستعن بالله» اه (٥).

⁽١) سورة الأعراف: الآية ٢٠٥.

⁽٢) سورة الأنفال: الآية ٢.

⁽٣) رواه الترمذي في سننه كتاب صفة جهنم (٢٥٩٤)، وابن أبي عاصم في السُنَّة ٢/٠٠٠، والبيهقي في كتاب الاعتقاد ص٢٠١، وأورده المنذري في كتاب الاعتقاد ص٢٠١، وأورده المنذري في كتاب الترغيب والترهيب ٤/١٥٠ (٥١٠٨) ط: دار الكتب العلمية ١٤١٧هـ، وعزاه للترمذي والبيهقي.

⁽٤) جزء من حديث رواه مسلم في صحيحه كتاب الزهد والرقائق (٢٩٦٨)، واللفظ له. والترمذي في سننه كتاب صفة القيامة والرقائق والورع (٢٤٢٨)، واللفظ له.

⁽٥) رواه الترمذي في سننه كتاب صفة القيامة والرقائق والورع (٢٥١٦)، =

وفي رواية غير الترمذي _ كما في أذكار النووي _: «احفظ الله تجده أمامك، تعرَّف إلى الله في الرخاء يعرفك في الشدة»(١)، فلا بد أن يكون في القلب ذاكراً لله وداعية ووازع يزعه عن نسيانه بالغدو والآصال، ولا تكن من الغافلين. وهذا الذكر في القلب ليس ينحصر على الذكر بالأسماء والأذكار؛ بأن يكون وردها هو المقصود، وإنما يكون من باب ﴿أذْكُرُنِ عِندَ رَبِّكَ﴾(٢).

ثم قوله: ﴿وَدُونَ ٱلْجَهْرِ﴾، فاعلم أن الذي يظهر أن عُرف القرآن أن الجهر فيه أرفع من الجهر المدون في كتب الفقه، من الجهر بالقراءة، ذكره في «الكمالين»، وذلك أن الجهر في العُرف أزيد مما يجري في المحادثة والكلام بين الناس على الحد المعروف بينهم، والجهر في الفقه إسماع غيره، وهو دون الجهر بعرف القرآن، كما في قوله: ﴿لَا الفقه إسماع غيره، وهو دون الجهر بعرف القرآن، كما في قوله: ﴿لَا نَعْوَا أَصُونَكُم فَوْقَ صَوْتِ ٱلنَّبِي وَلَا بَعْهَرُوا لَهُ بِالْقَوْلِ كَجَهْرِ بَعْضِحكُم لَبُعْضٍ الْمَوْتِ ٱلنَّبِي وَلَا بَعْهَرُوا لَهُ بِالْقَوْلِ كَجَهْرِ بَعْضِحكُم لِبَعْضٍ ﴿ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهُ اللّهُ اللَّهُ اللّهُ الل

ومنه في حديث امرأة رفاعة القرظي: «يا أبا بكر، ألا تزجر هذه

⁼ والحاكم في المستدرك ٣/ ٦٢٣ (٦٣٠٣)، وأحمد في مسنده ١/ ٢٩٣ (٢٦٦٩)، و١/ ٢٠٣)، و١/ ٣٠٣ (٢٧٦٣).

⁽۱) رواه أحمد في مسنده ١/ ٣٠٧ (٢٨٠٤)، والحاكم في المستدرك ٣/ ٢٣ (٢٨٠٣) (٦٣٠٣)، والمقدسي في الأحاديث المختارة ١٠/ ٢٤، والطبراني في المعجم الكبير ١١/ ١٢٣ (١١٢٤٣)، والبيهقي في شعب الإيمان ٢٨/٢ (١٠٧٤).

⁽٢) سورة يوسف: الآية ٤٢.

⁽٣) سورة الحجرات: الآبة ٢.

⁽٤) سورة الحجرات: الآية ٣.

عما تجهر به (۱). وقوله: ﴿ وَلَا تَجَهَرُ بِصَلَائِكَ وَلَا ثَخَافِتَ بِهَا وَٱبْتَخِ بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلًا ﴾ (۱) ، فالسبيل بينه هو عين الجهر المعروف في الفقه، وغير الجهر المعروف بدون ذكر الاختلاط يستدل بعمومه على حكم المصلي أيًّا ما كان، وقد شرحناه من قبل، وكشفنا عن مراده.

والذي في طريق نافع بن محمود عنه هو ذكر الاختلاط، وإباحة الفاتحة للمقتدي، من حيث إنه استثناء بعد الحظر، ولا يفيد إلا الإباحة، وليس في أكثر ألفاظه التعليل بأنه لا صلاة لمن لم يقرأ بها، نعم، هو كذلك في لفظ عنه في «كتاب القراءة»(٣).

وقد أخرجه أبو داود من هذه الطريقة بدون هذه الزيادة (٤)، ويناقضه صريحاً ما عند الدارقطني _ وحسن إسناده _: «منكم من أحد يقرأ شيئاً من القرآن إذا جهرت بالقراءة...» إلخ (٥).

فقوله في السؤال: «شيئاً من القرآن» يناقض صريحاً قوله: «فإنه لا مسلاة لمن لم يقرأ بها»، وكذا روي عن غير عبادة حديث: «لا صلاة...» بدون ذكر الاختلاط، وحديث الاختلاط، بدون ذكر الاستدلال، فهذا يدل على أنهما حديثان مستقلان، جمعهما عبادة،

⁽۱) صحيح البخاري كتاب الأدب (٦٠٨٤)، وصحيح مسلم كتاب النكاح (١٤٣٣).

⁽٢) سورة الإسراء (١١٠).

⁽٣) القراءة خلف الإمام للبيهقي ص٦٣ (١٢١) (١٢١).

⁽٤) سنن أبي داود كتاب الصلاة (٨٢٤).

⁽٥) سنن الدارقطني ١/ ٣٢٠، قال الدارقطني: هذا إسناد حسن، ورجاله ثقات كلهم.

وكانا عنده حين روى، وكثيراً ما يقع ذلك في الروايات، وصنعه البخاري من تلقائه في باب الاستجمار وتراً، كما شرحه في «الفتح» (۱) وليس نظير ما فيه، وكما فعله أبو سعيد بأربعة أحاديث عنده، من بب مسجد بيت المقدس، وفرقهما الآخرون من الصحابة، وكذا في بعض الطرق عن عبادة ويلائمه تعبير الترمذي بقوله: «تأول»، حيث قال: «وذهبوا إلى ما روى عبادة بن الصامت عن النبي على وقرأ عبادة بن الصامت بعد النبي كلى خلف الإمام، وتأول قول النبي كلى: «لا صلاة الا بفاتحة الكتاب» اهر (۱). وإلا فليس هذا تأول، والذي في طريق محمد بن إسحاق فيه هو الجمع: بين ذكر الاختلاط، وذكر الاستدلال.

وإذا علمت هذا، فاعلم أنه اتفقت الطرق فيه، بل اتفقت الأحاديث على أن سؤاله على كان عن أصل القراءة ووجودها، ولا أثر، ولا أثارة فيها: أنه كان عن الجهر بها، أو عما فوق الفاتحة، وإنما هو مشي ممن مشى عليه على اعتقاده وجوبها على المقتدي، وكان في صدد الإثبات بعد، فجعله مفروغاً منه من قبل، وثابتاً قبل أن يثبت، فلفظ الدارقطني: «منكم من أحد يقرأ شيئاً من القرآن إذا جهرت بالقراءة» قد مرّ، وفيه: «من أحد»، فدل على أنه لم يكن شرع القراءة قبل ذلك على المقتدي، وفيه «شيئاً من القرآن»، فدل على أنه لم يكن شرع القراءة شرع الفاتحة أيضاً عليه قبل ذلك، وعند ابن حبان (٣) من حديث أنس _

⁽١) فتح الباري ٢٦٣/١.

⁽٢) سنن الترمذي كتاب الصلاة (٣١٢).

⁽٣) صحيح ابن حبان ٥/ ١٥٢ (١٨٤٤)، و٥/ ١٦٢ (١٨٥٢) كما رواه المقدسي في الأحاديث المختارة ٦/ ٢٣٢ (٢٢٤٨)، وقال: رجاله ثقات، والصواب أنه مرسل، وأورده الهيثمي في موارد الظمآن ص١٢٦ (٤٥٨).

وعلم منه أن المقصود الإسماع، ولا يخفى على من ألقى السمع وهو شهيد أنه لا بد للإسماع من الإنصات والاستماع، وإذن فقوله: ﴿وَدُونَ ٱلْجَهِرِ ﴾ يبقى تحته الإسرار بالذكر، بحيث يسمع نفسه، والجهر بحيث يسمع غيره، وينهى عن الشديد، وهو المراد في حديث أبي موسى: «اربعوا على أنفسكم؛ فإنكم لا تدعون أصم ولا غائباً»(٤)، فخلصت من

⁽١) كنز العمال ٧/ ٦١٤ (٢٠٥٢٢).

⁽٢) سورة الإسراء: الآية ١١٠.

⁽٣) رواه مسلم في صحيحه كتاب الصلاة (٤٤٦)، ونحوه عند البخاري في صحيحه كتاب التوحيد (٧٥٢٥)، و(٧٥٢٥).

⁽٤) رواه البخاري في صحيحه كتاب الجهاد والسير (٢٩٩٢)، وكتاب المغازي (٤٢٠٥)، وكتاب الدعوات (٦٣٨٤)، وكتاب القدر (٢٦١٠) كتاب التوحيد (٧٣٨٦)، ومسلم في صحيحه كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار (٢٧٠٤).

هذه الآية ثلاث صور، كلها في الذكر، لا في أحوال الصلاة وأحكامها، ولهذا قال: ﴿مِنَ ٱلْقَوْلِ﴾، وقوله: ولهذا قال: ﴿مِنَ ٱلْقَوْلِ﴾، وقوله: ﴿وَدُونَ ٱلْجَهْرِ مِنَ ٱلْقَوْلِ﴾، وقوله: «في نفسك» كقوله في الكتاب في قوله: ﴿وَاَذْكُرْ فِي ٱلْكِنْبِ إِسْمَعِيلً ﴾(١)، ﴿وَاَذْكُرْ فِي ٱلْكِنْبِ مَرْيَمَ ﴾(١)، أراد سبحانه وتعالى أن يبين حكم الذكر بنفسه بعد أن بيّن حكم الاستماع من غيره، وإنه في القرآن فقط.

فصل

في البحث عن سياق حديث محمد بن إسحاق

وهو فص الختام، ونص الفاتحة خلف الإمام، وكأنك تقول:

هل غادر العلماء من متردم أم هل عرفت الدار بعد توهم
وكأني أقول:

أعياك رسم الدار لم يتكلم حتى تكلم فاسمعن وتفهم

والحديث حسنه، أو صححه من اختار القراءة خلف الإمام، وأعلّه من اختار الترك، وسيأتي نبذة منه، ورأينا شرحه هو الأحوط إن صحيحاً وإن معلولاً، ورأينا أن نقدم الأجوبة عنه على الأسئلة عليه، كيلا يكون الكلام فيه من حيث صنعة المحدثين، من بعد أن نكون تركنا الأخذ به، من حيث صنعة الفقه. وهذا، صنيع غيره أولى منه، وكثيراً ما يفعلونه،

⁽١) سورة مريم: الآية ٥٤.

⁽٢) سورة مريم: الآية ٥١.

⁽٣) سورة مريم: الآية ١٦.

وبعضهم يأخذ الخصم بالاحتياط، ويحاسبه بالنقير والقطمير، فإذا جاء وقت قضائه: أخذ بالسخاء والسماحة؛ فيماكس في الاقتضاء، ويسامح في القضاء، وهو أيضاً سمج من المعاملة.

فاعلم أن الحديث له طرق عن عبادة، فالذي في الصحيح عنه هو: (V') صلاة لمن (V') يقرأ بأم القرآن» اه(V') فنكّر قوله: (V') ولقد نص الشافعي رحمه الله (V') (V')) — كما في (V') عروس الأفراح» — (V') أنه لو حلف (V') يقرأ القرآن، (V') يحنث إلا بجميعه، ولو حلف: (V') لا يقرأ قرآناً ، حنث ببعضه . . . إلخ» . قال في (V') الجوهر» : (V') المعه من ابن أبي عائشة ، فالطريقان محفوظان» (V') اه.

وهو عن رجل من أصحاب النبي ﷺ، أكثر بالنسبة إلى تسمية أنس فيه. فالأول محفوظ لا محالة، ويحتمل أن يكون الثاني أيضاً محفوظاً.

وفي «أمالي الأذكار»: «قال البيهقي: رواية خالد الحذاء هي المحفوظة، وهكذا قال غيره» اه، وروايته (٤) خالية من الأمر في كل

⁽١) رواه مسلم في صحيحه بهذا اللفظ كتاب الصلاة (٣٩٤).

⁽٢) كما ورد في رواية للحديث: «أخرج فناد في المدينة أنه لا صلاة إلا بقرآن...» إلخ.

⁽٣) رواه ابن حبان في صحيحه، الرواية الأولى عن أبي قلابة عن أنس بن مالك رضي الله عنه ٥/١٥٢ (١٨٤٤)، والرواية الثانية التي وضّح فيها أن أبا قلابة سمع من أنس ومن ابن أبي عائشة، فالطريقان محفوظان ٥/١٦٢ (١٨٥٢).

⁽٤) ولفظها كما ورد في السنن الكبرى للبيهقي ٢/١٦٦ (٢٧٤٩) عن خالد الحذاء عن أبي قلابة عن محمد بن أبي عائشة عن رجل من أصحاب النبي على قال: قال رسول الله على: لعلكم تقرأون والإمام يقرأ، قالوا: إنا لنفعل، قال: =

طرقها من «المسند» و «جزء القراءة» و «كتابها» و «الكنز» و «المصنف»، و «الزوائد» و «الأسد» من المبهمات.

وفي مرسل أبي قلابة عند ابن أبي شيبة: «أن رسول الله على الأصحابه: هل تقرأون خلف إمامكم؟ قال بعض: نعم، وقال بعض: لا، فقال: إن كنتم لا بد فاعلين، فليقرأ أحدكم فاتحة الكتاب في نفسه اهر(۱). ومن قال: لا، فلم يأمره بالإعادة، ثم صرح بقوله: «إن كنتم لا بد فاعلين... إلخ»، ثم قال: «فليقرأ أحدكم... إلخ» بلفظ «أحدكم» لغير الاستغراق، فإن هذا اللفظ إنما يكون: إما لكون «أحد» منفرداً في الواقع، وإما لكونه يتعلق به حكم تارة، ولا يتعنق أخرى، وقد وقع كما في قوله: «ليصلِّ أحدكم نشاطه» اه(۲)، فإن الفترة تعرض واحداً، ولا تعرض آخر، وتعرضه مرة ولا تعرضه أخرى، ولا بد فيه من اعتبار الانفراد من وجه.

⁼ فلا تفعلوا إلا أن يقرأ أحدكم بفاتحة الكتاب»، وفي لفظ آخر له: «لا تفعلوا ليقرأ أحدكم بفاتحة الكتاب»، وفي لفظ «معرفة السنن والآثار»: فليقرأ أحدكم بأم القرآن في نفسه» وهكذا في القراءة خلف الإمام ص٧٧- ٧٦.

⁽۱) مصنف ابن أبي شيبة ١/ ٣٢٨ (٣٧٥٧).

⁽۲) جزء من حديث رواه البخاري في صحيحه عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: دخل النبي في فإذا حبل ممدود بين الساريتين، فقال: ما هذا الحبل، قالوا: هذا حبل لزينب، فإذا فترت تعلقت، فقال النبي في: لا، حُلوه، ليصل أحدكم نشاطه، فإذا فتر فليقعد» (كتاب الجمعة (١١٥٠)، ورواه مسلم في صحيحه كتاب صلاة المسافرين وقصرها (٧٨٤)، والنسائي في سننه كتاب قيام الليل وتطوع النهار (١٦٤٣)، وأبو داود في سننه كتاب الصلاة (١٣١٢)، وابن ماجه في سننه كتاب إقامة الصلاة (١٣٧١).

وأمّا كونه لاعتباره مستقلاً برأسه في تعلق الحكم عن الآخر، وإن تعلق بالجميع _ أي توزيعه على كل بدلاً مع تحقيق الاجتماع _ فلا، فهو ههنا، لأن الأمر على الخيرة من شاء قرأ، ومن لا فلا، وفرض كل واحد حداً برأسه من بين الجماعة مع الوجوب على الجميع: ركيك، وهذا الذي ذكرته قد وقع واضحاً في حديث محمد بن أبي عائشة عن رجل من الصحابة قال: "لا تفعلوا إلا أن يقرأ أحدكم. . . إلخ»، فعبّر بالمضارع لهذا، ولما ذكر في طريق خالد المرسل، وهو في الأصل عن ابن أبي عائشة لفظ الأمر، صرح بقوله: "إن كنتم لا بد فاعلين».

وبالجملة: ينبغي في بطلان لفظ «أحدكم» اعتبار الوحدة اعتباراً مناسباً يكون مقتضى الحال، لا مجرد اعتبار مفروض، فاعتبر ذلك في موارده، وهل يحسن قولنا: «كل أحد» كما يحسن «كل واحد» ويستعمل في عبارات العلماء. وهذا اللفظ أحق أن يكون محفوظاً بالنسبة إلى لفظ: «وليقرأ أحدكم. . . إلخ» إنه ألصق بالسؤال عن وجود القراءة وأصلها، بخلاف الثاني.

ثم قولهم: "إنا لنفعل" _ أي لم نكن نعلم، فكنا نفعل _ وهو معنى قولهم: "إنا لنفعل"، وهذا المرسل وصله أبو قلابة بعد حين سأله خالد الحذاء، كما في "كتاب القراءة" (١): قال إسماعيل عن خالد الحذاء، قلت لأبي قلابة: من حدثك هذا؟ قال: محمد بن أبي عائشة. . . إلخ . فاتصل المرسل، وعُلم مخرجه، وإنما لم يذكر أنساً حين السؤال، لمكان الفرق بين الطريقين، فإني لم أر في ألفاظه من ابن أبي عائشة لفظ الأمر، وإنما بين الطريقين، فإني لم أر في ألفاظه من ابن أبي عائشة لفظ الأمر، وإنما

⁽١) كتاب القراءة خلف الإمام ص٧٦ (١٥٨).

عنده الاستثناء، ولا ذكر أنه على قاله بعد ما صلّى، وإنما الأمران في طريق أيوب عن أبي قلابة عن أنس رضي الله عنه، بل في «جزء القراءة» من باب وجوب القراءة للإمام والمأموم وأدنى ما يجزىء من القراءة، من طريق محمد بن إسحاق نفسه في لفظ عن عبادة قال: «صلّى النبي على صلاة، جهر فيها، فقرأ رجل خلفه، فقال: لا يقرأن أحدكم والإمام يقرأ، إلا بأم القرآن. . . إلخ»(۱) ، بإفراد قوله: «رجل». وقولهم: «إي والله» عند الترمذي(۲) في حديث ابن إسحاق؛ لأنه ظهر الأمر خلاف ما كانوا يتوقعون، وقولهم: «قلنا: نعم هذا يا رسول الله» كما عند أبي داود(۲)، اعتذار منهم، وسيجيء عن «المثل السائر».

وأما ما يمثل به النحاة في قول القائل: "والله لأقومن": إنه مثال نحوي، يضرب للجواز، وإلا فإذا قال القائل: "والله لأقومنَّ" وأكَّده، كان ذلك لغواً، لأنه ليس في قيامه من الأمر العزيز، ولا من الأمر العسير: ما يحتاج معه إلى التأكيد... إلخ.

وفي «المسند»: من طريق محمد بن أبي عائشة عن رجل من أصحاب النبي على قال: «أتقرأون والإمام يقرأ؟ _ أو قال: تقرأون خلف الإمام والإمام يقرأ؟ _ قالوا: نعم، قال: فلا تفعلوا، إلا أن يقرأ أحدكم فاتحة الكتاب في نفسه»، قال خالد: وحدثني بعد، ولم يقل: إن شاء، فقلت لأبي قلابة: إن شاء؟ قال: لا أذكره اه(٤).

⁽١) جزء القراءة خلف الإمام للبخارى.

⁽٢) رواه الترمذي في سننه كتاب الصلاة (٣١١).

⁽٣) سنن أبي داود كتاب الصلاة (٨٢٣).

⁽٤) مسند الإمام أحمد ٥/ ٨١ (٢٠٧٨٤).

وهو يدل على أنه كان حدَّثه به أول مرة، ومن ألفاظه (أي من طريق خالد الحذاء): "إن كنتم لا بد فاعلين... إلخ» _ كما قد مر وعلى أنه محفوظ _ كما قال غير واحد منهم _ وكذا ما في "كتاب القراءة» عن ابن علية عنه (۱).

وقد قال أحمد بن حنبل _ كما في مقدمة «الفتح»: «إذا كان في الحديث قصة، دل على أن راويه حفظه، والله أعلم» اه^(۲).

بل يدل ما في «كتاب القراءة» هناك: أن حديث أبي قلابة عن أنس أيضاً محفوظ.

وفي «المسند» عن ابن إسحاق نفسه: «لا عليكم أن لا تفعلوا الا بفاتحة الكتاب؛ فإنه لا صلاة إلا بها اه^(٣)، وهو على وزان قوله في العزل: «لا عليكم أن لا تفعلوا ذاكم؛ فإنما هو القدر».

قال محمد: "وقوله: "لا عليكم" أقرب إلى النهي" اه. عند مسم (١)، وعنده قال ابن عون: فحدثت به الحسن، فقال: "والله، لكأنّ هذ أزجر" اه (٥). فجعل فعلها لا حرج فيه، وذلك أن الحاصل بعد انتقاض النفى الثانى بـ "إلا" على طِبق الألفاظ الأخر هو هذا؛ فإنه ليس

⁽١) القراءة خلف الإمام للبيهقي ص٧٦.

⁽٢) مقدمة فتح الباري ٣٦٣/١.

⁽٣) مسند الإمام أحمد ٥/ ٣١٣ (٢٢٧٢٣)، و٥/ ٢٢٢ (٢٢٧٩٨).

⁽٤) رواه مسلم في صحيحه كتاب النكاح (١٤٣٨) كما رواه النسائي في سننه كتاب النكاح (٣٣٢٧).

⁽٥) رواه مسلم في صحيحه كتاب النكاح (١٤٣٨)، ورواه الدارمي في سننه كتاب النكاح (٢٢٢٤).

فيها النفي الأول، وإذا كان السؤال عن أصل القراءة ووجودها، فهل هذا هو شأن الواجب؟ فيرتبط هذا بوجوبها قبل، أو وجوبها حين فرغ من هذا الكلام؟ كلا! وتلك أمور يركبها الخيال، وتكون من باب قوله: وَلاَنْتَ تَفْرِيْ مَا خَلَقْتَ وَبَعْ لللهُ يَضُرِيْ (١)

ثم إذا كان غير عالم بقراءتهم، وهم غير عالمين بوجوب الفاتحة رأساً وقارئون بغيرها، على ما عند أبي داود عن عمران بن حصين: «أن النبي عَلَيْ صلّى الظهر، فجاء رجل فقرأ خلفه بـ ﴿سَيِّحِ اَسْمَ رَبِكَ ٱلْأَعْلَى ﴾، فلما فرغ قال: أيكم قرأ؟ قالوا: رجل، قال: قد عرفت أن بعضكم خالجنيها(٢)... إلخ.

فهذا الرجل أول ما جاء افتتح بـ ﴿سَبِّج ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى ﴾ وأي شيء أحوجنا إلى فك سياقه، حتى نرتكبه؟ فأي دليل على أن القصر في قوله: «إلا بأم القرآن» للإفراد، وليس للقلب، أو التعيين؟

وقد قالوا _ كما في «الكليات» لأبي البقاء _: «إن قولنا: «لا إله إلا الله» إفراد في مقابلة المشرك، وقلب في مقابلة الجاحد، وتعيين في مقابلة المتردد»(").

⁽۱) من شعر الشاعر العربي زهير، أنشده زهير ضمن قصيدة مدح بها هرم بن سنان المرّي، انظر: ديوان زهير بن أبي سلمي ص١٩٠.

⁽٢) رواه أبو داود في سننه كتاب الصلاة (٨٢٨)، ونحوه عند الإمام مسلم في صحيحه كتاب الصلاة (٣٩٨).

⁽٣) الكليات لأبي البقاء أيوب بن موسى الحسيني ص٩٧٢ ط: مؤسسة الرسالة يبروت.

وقالوا: إن القصر الإضافي ينقسم باعتبار حال المخاطب إلى ثلاثة أقسام: قصر وأفراد، إذا اعتقد المخاطب الشركة. وقصر قلب، إذا اعتقد العكس. وقصر تعيين، إذا اعتقد واحداً غير معين.

فالاستثناء في حديث عبادة: "إلا بأم القرآن"، والأمر في حديث أنس: "فلا تفعلوا، وليقرأ أحدكم بفاتحة الكتاب في نفسه": لا يكون إلا للإباحة، كما ذكره علماء الأصول في الأمر بعد الحظر(١)، وإن كان كلامهم في شيء واحد، وههنا شيئان، كيف لا؟ وهو لم يبتدىء بتشريع الفاتحة للمقتدي، وكان خالى الذهن عنه.

ثم قال في السؤال: «لعلكم تقرأون خلف إمامكم»، بدل قوله: «خلفي»، فدل على أنه ليس من منصب الائتمام به، ثم أباحها على سبب حادث إذ ذاك لا ابتداء، فهو إذن إباحة مرجوحة، ولا بد، لا بالرضاء الأصلي.

ثم علل تلك الإباحة بوصف كائن في الفاتحة في نفسها ، (أي وجوبها في جنس الصلاة) على شأن الاستدلال بوصف مغاير على شاكلة ما نقول: اقرأ على فلان الحديث؛ فإنه يدرس التفسير، بل أدخل منه.

⁽۱) هذا لا يتأتى على مذهب الأحناف، فقد صرَّح الإمام السرخسي رحمه الله في أصوله عن الأمر بعد الحظر بقوله: «الصحيح عندنا أن مطلقه للإيجاب أيضاً لما قررنا أن الإلزام مقتضى هذه الصيغة عند الإمكان إلا أن يقوم دليل مانع» (الأصول للسرخسي ١/١٩)، وإنما القول بالإباحة هو مذهب الشافعية والحنابلة كما نصّ عليه علماء الأصول، قال ابن قدامة المقدسي: إذا وردت صيغة الأمر بعد الحظر اقتضت الإباحة، وهو ظاهر قول الشافعي، وقال أكثر الفقهاء والمتكلمين: تفيد ما كانت تفيده لولا الحظر، لعموم أدلة الوجوب...» (روضة الناظر ص١٩٨).

ونظير ما ذكرنا من الإباحة لا الابتغاء: ما عند الطحاوي عن أبي هريرة قال: قال رسول الله على: "إذا لم تجدوا إلا مرابض الغنم، ومعاطن الإبل، فصلُّوا في مرابض الغنم، ولا تصلوا في معاطن الإبل» اه(١).

وقد وقع في بعض الألفاظ بلفظ الأمر ابتداء بلا سؤال من أحد، فأوهم الابتغاء. وأيضاً هذا الأمر وارد بالنظر إلى قيد في نفسه، والمثير للنطق هو منازعتهم القرآن، جهراً كان أو همساً، لا نحتاج إلى تعيينه، والنطق بعد المثير إنما هو بالسؤال عن أصل القراءة، والعبرة للنطق، لا للمثير، والإباحة مقولة لهم الآن، والاستشهاد بما تقرر وعهد سابقاً، كصلة الموصولات عند النحاة، وهو قوله: «فإنه لا صلاة...» اه.

والحاصل أنه لو كان هناك جهر: كان سبب الاطلاع، لا "نه هو مورد الإنكار.

وأما ما عند الدارقطني عن عبد الله قال: قال رسول الله ﷺ لقوم، كانوا يقرأون القرآن، ويجهرون به: «خلطتم عليّ القرآن» اه. ومثله في «كتاب القراءة» و «جزئها»(۲). فهل فيه شيء أزيد على أنه كان سبب

⁽۱) رواه الطحاوي في شرح معاني الآثار ۱/٣٨٤، كما رواه ابن خزيمة أي صحيحه ٢٢٥/٤ (١٣٨٤)، و٤/٩٩٥ صحيحه ٢٢٥/٤ (١٣٨٤)، و٤/٩٥ (١٣٨٤)، وأحمد في مسنده (١٧٠٠)، والبيهقي في السنن الكبرى ٢/٤٤١ (٤١٥١)، وأحمد في مسنده ٢/٤٥١).

⁽۲) رواه الدارقطني في سننه ۱/ ۳٤۰، وأحمد في مسنده ۱/ ٤٥١ (٤٣٠٩)، والبزار في مسنده ٥/ ٤٤٠ (٢٠٧٩)، قال الهيثمي في مجمع الزوائد ٢/ ١٠: رواه أحمد وأبو يعلى والبزار، ورجال أحمد رجال الصحيح.

العلم به، وسبب الاطلاع، وبعده لم يقع السؤال عن أصل القراءة ووجودها، إذ لا يناسب الجهر، فقال: «خلطتم عليّ القرآن».

وكأنه واقعة أخرى لم يقع السؤال فيها عن وجود القراءة، ولو كانت هذه الواقعة أيضاً، فأين الوجوب فيه؟ وأين هذا الجهر؟ مما عند ابن جرير(۱) من طريق السدي الكبير عن ابن مسعود قال: «كنا نقوم في الصلاة، فيتكلم، ويسار الرجل صاحبه، ويخبره، ويردون عليه إذا سلم، حتى أتيت أنا، فسلمت على رسول الله على فلم يرد علي... الحجيد، كذا في نسخة «الدر المنثور»(۱)، من قوله تعالى: ﴿وَقُومُوا لِلّهِ قَنْبِينَ ﴾ يسار : من المسارة، والنهي عن الجهر شيء آخر، يذكر السبب فيه أنه الجهر، وينكر عليه كحديث أبي سعيد عند أبي داود وغيره قال: اعتكف رسول الله على المسجد، فسمعهم يجهرون بالقراءة، فكشف الستر، وقال: «ألا إن كلكم مناج ربه، فلا يؤذين بعضكم بعضاً، ولا يرفع بعضكم على بعض في القراءة – أو قال: في الصلاة – اه(۱).

⁽١) تفسير الإمام ابن جرير الطبري ٢/ ٥٧٠.

⁽Y) الدر المنثور ١/ ٣٧٠.

⁽٣) رواه أبو داود في سننه كتاب الصلاة (١٣٣٢)، كما رواه ابن خزيمة في صحيحه ٢/ ١٩١٠)، وأحمد في مسنده ٣/ ٩٤ (١١٩١٥)، وعبد بن حميد في مسنده ص٢٧٨.

⁽٤) رواه أحمد في مسنده ٤/ ٣٤٤ أن رسول الله على خرج على الناس وهم يصلّون وقد علت أصواتهم بالقراءة فقال: إن المصلّي يناجي ربه عزّ وجلّ فلينظر ما يناجيه ولا يجهر بعضكم على بعض بالقرآن».

⁽٥) انظر: نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار ٣/ ٧٢.

وفيه من حديث أبي هريرة عند أحمد (١)، والبزار (٢): أن عبد الله بن حذافة قام يصلي فجهر بصلاته، فقال النبي على: «يا ابن حذافة، لا تسمعني، وأسمع ربك». قال العراقي: وإسناده صحيح...». وهو عند ابن نصر، والبيهقي أيضاً، وأين النص الصريح: «وإذا قرأ فأنصتوا» من هذا؟ وأين هذا من حديث أبي بن كعب مع أبي الدرداء وأبي ذر في الاستماع للخطبة، والإنصات لها عند ابن ماجه؟ (٣).

قال في «الكنز»: «وهو صحيح^(٤)، ومعلوم أن الإنصات باب واحد»، هذا مع أن لفظه عند الأكثر: «كانوا يقرأون خلف النبي رابع المعرد ذكر الجهر.

الزجاجة ١/٤٢١).

⁽۱) مسند الإمام أحمد ٢/ ٣٢٦ (٨٣٠٩) كما رواه البيهقي في السنن الكبرى / ١٦٢ (٢٧٣٥).

⁽٢) قد عزاه الهيثمي للبزار وأحمد (مجمع الزوائد ٢/ ٢٦٥) وقال: رجال أحمد رجال الصحيح.

⁽٣) عن أبي بن كعب أن رسول الله على قرأ يوم الجمعة «براءة» وهو قائم، فذكّرنا بأيّام الله، وأبو الدرداء وأبو ذر يغمزني فقال: متى أنزلت هذه السورة؟ إني لم أسمعها إلا الآن! فأشار إليه أن اسكت، فلما انصرفوا قال: سألتك متى أنزلت هذه السورة فلم تخبرني! فقال أبيّ: ليس لك من صلاتك اليرم إلا ما لغوت. فذهب إلى رسول الله على فذكر ذلك له وأخبره بالذي قال أبيّ، فقال رسول الله على: صدق أبي» (رواه ابن ماجه في سننه كتاب إقامة الصلاة فقال رسول الله على: مسنده ٥/١٤٣ (٢١٣٢٥)، والطحاوي في شرح معاني الآثار ١/٣٦٧)، وابن خزيمة في صحيحه ٣/١٥٤ (١٨٠٧). قال الكناني عن رواية ابن ماجه: هذا إسناد صحيح، رجاله ثقات، (مصباح قال الكناني عن رواية ابن ماجه: هذا إسناد صحيح، رجاله ثقات، (مصباح

⁽٤) انظر: كنز العمال للمتقي الهندي ٨/ ٣٧٤ (٢٣٣٢٣).

وفي «الكنز»(۱): «فاستنكر القوم رفع صوته _ أي حين دخل رجل في الصف _ فقال: «الله أكبر كبيرًا... إلخ»، فلم يكونوا يعرفون رفع الصوت».

وأما في حديث عبادة، وأنس، ورجل من الصحابة، وأبي هريرة: فالسؤال عن أصلها، فهل قال فيها: لعلكم تجهرون خلف إمامكم، أو قال حين الإرشاد: لا تجهروا على الإمام، إنما ورد الإنكار فيها على المنازعة، وليس مساوقاً للجهر، ويبقى البحث في أنه كره المنازعة لعبنها _ كما فهمه بعض الصحابة أو القراءة لمظنتها _ كما فهمه بعض آخرون: كابن مسعود، وغيره _ وبينهما فرق لا يخفى، فإبداء تأويل الجهر، أو ما فوق الفاتحة لا أثر له في طرق حديث عبادة، ولا باقي الأحاديث، إنما هو عهد ذهني لهم في وجوب الفاتحة على المقتدي قبل أن يثبت، لا أثر له في الخارج، وإنما كان الإنكار على القراءة، لا على سبب الاطلاع عليها.

وحينئذٍ لا تضر عبارة «التمهيد» (٢): «ومعنى قوله: «خالجنيها» – أي نازعنيها –، والمخالجة هنا عندهم كالمنازعة، فحديث عمران هذا، كحديث ابن أكيمة عن أبي هريرة، ولا تكون المنازعة إلا فيما جهر فيه المأموم وراء الإمام، ويدل على ذلك قول أبي هريرة – وهو راوي الحديث في ذلك –: «اقرأ بها في نفسك، يا فارسي» قاله في حديث العلاء.

⁽١) كنز العمال للمتقي الهندي ٨/ ١٠١ (٢٢٠٨٦).

⁽٢) التمهيد للإمام أبي عمر ابن عبد البر ٢١/٥ (ط: وزارة الأوقاف، المغرب).

قال أبو عمر: «ليس في هذا الحديث دليل على كراهة ذلك؛ لأنه لو كرهه: لنهى عنه، وإنما كره رفع صوت الرجل بـ ﴿سَيِّج ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى ﴾ في صلاة، سنتها الإسرار بالقراءة» اه. فإن الجهر سبب الاطلاع.

والمثير للسؤال، والبحث في محط الاستنكار، ومورده باق بعد، كما ذكر علماء الأصول: أن المنصوص قد يقع فيه تنقيح المناط، كحديث الكفارة بالوقاع في الصوم، هل التكفير لمكان الوقاع؟ أو لمكان التفطير؟ وقد ذهب بعض المتقدمين إلى أن المنازعة نفس قراءتهم معه.

قال الباجي في «شرح الموطأ»(۱): «ومعنى ذلك في الحديث – أي حديث ابن أكيمة –: ما الذي يظهر من إباحتي لكم القراءة معي في الصلاة، فتنازعوا في القراءة فيها. ومعنى منازعتهم له: لا يفردوه بالقراءة، ويقرأون معه، فيكون ذلك منازعتهم له في القراءة. وروي نحوه عن عيسى بن دينار... إلخ.

وهو الذي قرره ابن عبد البرّ، فقال في «الاستذكار»(٢): «فقه هذا الحديث الذي من أجله جيء به، هو ترك القراءة مع الإمام في كل صلاة يجهر فيها الإمام بالقراءة، فلا يجوز أن يقرأ معه، إذا جهر لا بأم القرآن، ولا غيرها، على ظاهر هذا الحديث وعمومه... إلخ».

ثم إن العبرة عند العلماء للنطق، لا للسبب، فكيف بالمثير؟ قال القاضي أبو بكر بن العربي، في "أحكام القرآن"("): "والحكم يتقرر

⁽١) المنتقى شرح الموطأ ١٦٠/١ ط: دار الكتاب الإسلامي.

⁽٢) الاستذكار للإمام ابن عبد البر ١/ ٤٦٣.

⁽٣) أحكام القرآن ٢٩/١.

بتفرر العلة، إذا أوجبته خاصة، فإذا أثارت العلة نطقاً، تعلق الحكم بالنطق، وسقط اعتبار العلة» اه.

قال في «الأم»(۱): «ولا تصنع الأسباب شيئاً، إنما تصنعه الألفاظ؛ لأن السبب قد يكون، ويحدث الكلام على غير السبب، ولا يكون مبتدأ الكلام الذي له حكم، فيقع، فإذا لم يصنع السبب بنفسه شبئاً لم يصنعه بما بعده، ولم يمنع ما بعده أن يصنع ما له حكم إذا قيل» اه. ونقله في شرح المنهاج الأصولي(۲).

فإذا وضح حال المعلل له _ وهو قوله: «لا تفعلوا إلا بأم القرآن» _ أنه للإباحة، ولا بد، فلنعد على حال المعلل به _ وهو قوله: «فإنه لا صلاة لمن لم يقرأ بها» _، ولما ثبت أن المعلل له للإباحة قطعاً، فليوجه المعلل به على وجه يلائمها، ولا بد. وإنا إذا دللنا بالروايات الصريحة عن عبادة، وغيره: أن الأمر للإباحة؛ فليس إذن من الإنصاف أن نخص بتوجيهه، بل يلزم كل من وفق للصواب حيث أصاب.

ولا يصح أن يهدر ما اتفقت عليه الأحاديث، وهو السؤال عن وجود القراءة وأصلها، بما وقع في لفظ ابن إسحاق من الاستدلال، وقد أشرنا من قبل أنهما وصفان: وصف كونهم خلف الإمام لم يصفهم من تلك الحيثية أن لهم صلاة _ صلاة على طريق التحليل _، بل نسب الصلاة إلى الإمام، وأنها فعله، والمقتدون أتوها، ودخلوا عليه، فهو حال، وقوله: «فإنه لا صلاة لمن لم يقرأ بها» وصف آخر، وحال آخر، وصف بهذا الاعتبار: أن له صلاة منسوبة إليه، وهي من فعله،

⁽١) كتاب الأم للإمام الشافعي رحمه الله ٥/ ٢٥٩، (ط: دار المعرفة ١٣٩٣هـ).

⁽٢) الإبهاج شرح المنهاج للسبكي الشافعي ٢/١٨٧.

وهو حال غير المقتدي، ولا أنكر أن المقتدي قد يقال له: إنه صلّى، بدون ذكر كونه خلف الإمام، لكن هذا في مقام لا تكون لهم حاجة إلى ذكره، فيحللون له صلاة، من حيث انسحاب الحكم عليه، إنما أريد أنه قد يراعي الفرق، وأنه روعي ههنا، ولهذا غاير في العبارة والعنوان، ولم يقل: فإنه لا بد منها، ولا: فإنه لا بد من فعلها، وهذا كان يليق بقوله: «لا تفعلوا إلا بأم القرآن»، وانتقل من صيغة الخطاب وهو قوله: «فإنه وهو قوله: «لا تفعلوا... إلخ» – إلى صيغة الغيبة – وهو قوله: «فإنه لا صلاة لمن لم يقرأ بها» –، ولم يقل: فإنه لا صلاة لكم بغيرها، ومن صيغة الجمع إلى الواحد البدلي.

قال في «المثل السائر»^(۱): «والذي عندي في ذلك: أن الانتقال من الخطاب إلى الغيبة، أو من الغيبة إلى الخطاب: لا يكون إلا لفائدة اقتضته، وتلك الفائدة أمر وراء الانتقال من أسلوب إلى أسلوب... إلخ».

قال: «وأما الرجوع من الخطاب إلى الغيبة، فكقوله تعالى: ﴿ هُوَ الّذِى يُسَيِّرُكُو فِي الْبَرِّ وَٱلْبَحِرِ حَتَى إِذَا كُنتُم فِي الْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِم... ﴾ إلخ (٢)، فإنه إنما صرف الكلام ههنا من الخطاب إلى الغيبة لفائدة، وهي أنه ذكر لغيرهم حالهم، ليعجبهم منها، كالمخبر لهم، ويستدعي منهم الإنكار عليهم، ولو قال: «حتى إذا كنتم في الفلك وجرين بكم... إلخ، وساق الخطاب معهم إلى آخر الآية: لذهبت تلك الفائدة التي أنتجها خطاب الغيبة، وليس ذلك بخافٍ عن نقدة الكلام» اه.

⁽١) المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر لابن الأثير الكاتب ٢/٤ ط: المكتبة العصرية للطباعة والنشر بيروت.

⁽٢) سورة يونس: الآية ٢٢.

والوجه فيه: أن المصلي في الجماعة لا تنسب إليه الصلاة على طريقة الكل الإفرادي، بل أقول: ولا على طريقة الكل المجموعي، بدرن مقاسمة، على حد ما يقال: حملوا نعشه. كما رثى شاب من أهل مكة الوزير جمال الدين (١)، وكان محسناً إليهم:

سرى نعشه فوق الرقاب وطالما سرى جوده فوق الركاب ونائله يمر على الوادي فتثني رماله على الوادي فتثني أرامله

بل إن كان فدعوة وتذكير من الإمام، وسمع وطاعة من المأموم مقاسمة فيما بينهما، وعلى طريقة المطاوعة المعروفة في التصريف من فعل يدل على قبول المفعول به أثر الفاعل، نحو: حركته فتحرك، فتنقسم الشركة في القراءة: تذكيراً، وإسماعاً، وإنصاتاً، واستماعاً، وفي الأفعال: أمراً، وطاعة، فعلى نحو هذا الربط ربط القوم مع الإمام، فقوله: «لا صلاة لمن لم يقرأ بها» حال الصلاة في نفسها، استدل به على حكم على حكم حال الاقتداء، وحال المصلي في نفسه استدل به على حكم حاله مع غيره، استدلالاً بحال الشيء في نفسه على حكمه مع غيره، وهو طريقة معروفة، وهم في حال الاقتداء يصلحون للخطاب، باعتقاد وجوبها في جنس الصلاة، والوجوب في حال ومحل لا يستلزم الوجوب في حال ومحل آخر، إنما يشترك معه في الإباحة.

⁽۱) هو الوزير جمال الدين محمد بن علي بن منصور الأصفهاني، توفي في اعتقاله في شعبان سنة تسع وخمسين وخمسمائة، وذكرت كتب التاريخ أن شاباً صعد على موضع مرتفع وأنشد بأعلى صوته. (الكامل لابن الأثير الجزري، البداية والنهاية ۲۲/۹۲).

فإذن قوله: «لعلكم تقرأون خلف إمامكم؟ قالوا: نعم، قال: فلا تفعلوا إلا بأم القرآن»: سياق خرج مخرج ما عند الترمذي، وغبره عن ابن عباس قال: قول الجن لقومهم: «﴿لَاّ قَامَ عَبْدُ اللّهِ يَدْعُوهُ كَدُواْ يَكُونُونَ عَلَيْهِ لِبَدًا﴾ (١) قال: لما رأوه يصلي، وأصحابه يصلون بصلاته، ويسجدون بسجوده، قال: تعجبوا من طواعية أصحابه له فقالوا لقومهم: ﴿لَا قَامَ عَبْدُ اللّهِ يَدْعُوهُ كَادُواْ بَكُونُونَ عَلَيْهِ لِبَدًا﴾ (٢).

وقوله: "فإنه لا صلاة لمن لم يقرأ بها": سياق خرج مخرج قولهم: "كل رجل وضيعته" على العموم الإفرادي، وللمخاطب أن يستعمل ما هو واجب في الأصل على حد الإباحة في الاقتداء، وهذا حمادى(") حقه، وليس له أن يوجب ما لم يوجبه الشارع، وهو لم يوجب، وإنما استعمله في الإباحة، فهم فهموا: فإنه لا صلاة لمن لم يقرأ بها، فهي واجبة على المقتدي، ونحن: فإنه لا صلاة لمن لم يقرأ بها، فهي مباحة له، وهم فهموا: أنها واجبة في حال الاقتداء، ونحن: أنها بحيث تكون واجبة في غير حال الاقتداء فتحتمل في حاله، فهم لم يعنوا قولنا بحيث، ونحن عنيناه، واستدلال يتغير بعناية هذا اللفظ _ أي بحيث فقط _ كيف يتعين ويتيقن به؟

ولعل ضمير الشأن في قوله: «فإنه لا صلاة» أليق بعناية الحيثية؛

⁽١) سورة الجن: الآية ١٩.

⁽٢) رواه الترمذي في سننه كتاب التفسير (٣٣٢٣)، وقال: هذا حديث حسن صحيح. كما رواه الإمام أحمد في مسنده ١/ ٢٧٠ (٢٤٣١).

⁽٣) حُمادى مثل قصارى بمعنى غايته، يقال حماداك: أي غايتك. (كذا في أوضح المسالك).

فإن الشأن أيضاً حيثية، ولذا لا يثنى ولا يجمع ضمير الشأن، عند النحاة، وقد قال عبد القاهر: "إنه إنما يحسن التأكيد إذا كان للمخاطب ظن على خلاف حكمك _ كما في "المطول" _ وهو فيما خفي وجوده، ولا يكون خفياً إلا باعتبار أنه استدل بباب على باب، ولفظه أكثر مواقع إن بحكم الاستقراء هو الجواب، لكن يشترط فيه أن يكون للسائل ظن على خلاف ما أنت تجيبه به" اه. وهذا في موضع الجواب. وقد تكون لتصحيح الكلام السابق، وللاعتناء بشأن الحكم، ولكن مع غرابة واستنكار.

قال في «المثل السائر»(۱) من النوع الحادي عشر، من المقالة الثانية: «وكل ما يجيء من هذا الباب فإنه واقع هذا الموقع، وإذا استعمل عبثاً لغير فائدة تقتضيه؛ فإنه لا يكون استعماله إلا من جاهل بالأسرار المعنوية، وأما ما يمثل به النحاة في قول القائل: «والله لأقومن» فإنه مثال نحوي يضرب للجواز، وإلا فإذا قال القائل: «والله لأقومن» وأكده كان ذلك لغوًا؛ لأنه ليس في قيامه من الأمر العزيز، ولا من الأمر العسير ما يحتاج معه إلى التأكيد، بل لو قال: لأقومن إليك، مهدداً له، لكان ذلك واقعاً في موقعه، فافهم هذا، وقس عليه» اه.

وصرح بنحوه في «دلائل الإعجاز»(٢) في موضع جواب السائل أيضاً.

⁽١) المثل السائر ٢/٥٥.

⁽٢) دلائل الإعجاز للجرجاني ص٥٠ ط: دار الكتاب العربي بيروت ١٤١٥هـ.

ثم إن العلة في الأصل لإباحتها، ومنع غيرها من السور هي الخصوصية التي جعلت الفاتحة واجبة لعينها، بخلاف سائر السور فإنها واجبة بدلاً. فهي التي صيَّرتها مباحة للمقتدي، وهو ما في «سنن الدارقطني» و «المستدرك» و «كتاب القراءة» من طريق محمود بن الربيع عن عبادة أيضاً مرفوعاً: «أم القرآن عوض من غيرها وليس غيرها منها بعوض...» إلخ (۱).

قال البيهقي عن الحاكم: رواته كلهم ثقات (٢). ورمز له في هامش «الجامع الصغير» بالحسن، وجعله في «السيرة الحلبية» (٣) من بدء الوحي: على شرط الشيخين، فهي الخصوصية، وقد ظهرت عندنا في الأخريين، وأما الأوليان: فقد أمرنا فيهما أن نقرأ بفاتحة الكتاب وما تيسر، ويمكن أن تكون عوضاً من غيرها من حيث ما تضمنته سن المعانى، لا من حيث عدم وجوب السورة.

ولكن كثر في علل الشرع ذكر ذي الوصف وما اشتمل عليه: بدلَ الوصف، كقوله: «الحنطة بالحنطة. . . إلخ» ولم يذكر الوصف، وهو القدر والجنس ـ مثلاً ـ بل ذكر محل الوصف بدله. وهو كثير في

⁽۱) سنن الدارقطني ۱/ ۳۲۲، قال الدارقطني: تفرد به محمد بن خلاد عن أشهب عن ابن عيينة، المستدرك على الصحيحين ۱/ ٣٦٣ (٨٦٧)، وقال الحاكم: قد اتفق الشيخان على إخراج هذا الحديث عن الزهري من أوجه مختلفة بغير هذا اللفظ، ورواة هذا الحديث أكثرهم أئمة وكلهم ثقات على شرطهما، ولهذا الحديث شواهد بألفاظ مختلفة لم يخرجاها، وأسانيدها مستقيمة. القراءة خلف الإمام ص٢١، قال أبو عبد الله: رواته كلهم ثقة.

⁽٢) القراءة خلف الإمام ص٢١.

⁽٣) السيرة الحلبية ١/ ٣٩٨.

خطاب الشرع في العلل، والأصوليون لا يعرفون العلة إلا بالوصف، ويكون وصف المكلف تارة، كالسفر والإقامة، ووصف ما يقع عليه الفعل تارة، كأوصاف المبيع؛ فينقحون العلل أوصافاً، والشارع يخاطب بنحو: «يمسح المسافر ثلاثة أيام ولياليها».

فمثال وصف المكلف نحو قولهم: «من أدرك صلاة _ وهو عاقل بالغ مطيق غير حائض _: وجب أن يصليها، ومن شهد الشهر _ وهو عاقل بالغ مطيق غير مسافر ولا مريض ولا حائض _ وجب أن يصومه، ومن ملك نصاباً، وحال عليه الحول _ وليس عليه دين يحيط بالنصاب، أو ينقصه _ وجب أن يزكيه، ومن كان مسافراً جاز له القصر والإفطار.

ومثال وصف ما يقع عليه الفعل: يحرم شرب الخمر، ويحرم أكل الخنزير، ويحرم أكل كل ذي ناب من السباع، ويحرم نكاح الأموات.

ومثال وصف المكلف وما يقع عليه الفعل جميعاً: يحرم على الرجال لبس الذهب والحرير، ولا يحرم على النساء. وهكذا، كما في «المصفى».

هذا إذا درجنا من حال المعلل له إلى حال المعلل به ههنا، وإن عدنا من حال المعلل به _ وهو قوله: «فإنه لا صلاة لمن لم يقرأ بها» على حال المعلل له: فلا شك أن قوله: «فإنه لا صلاة لمن لم يقرأ بها» متنول لغير المقتدي أيضاً وجيء به ههنا لذلك، وقد أقر بذلك البيهقي في كتابه من حديث جابر(۱) هناك، أو هو لمن كانت الصلاة فعلاً له،

⁽۱) انظر: القراءة خلف الإمام ص١٠٠، وقد صرّح جابر في روايته بقوله: يقرأ الإمام ومن خلفه... (٢٢٦)، وفي (٢٢٧) قوله: «اقرأ في الأوليين بالحمد...».

وهو غير المقتدي، وهو مأمور بالفاتحة وما تيسر، سواء ذكر ههذا، أو لم يذكر، وسواء كان لفظ الصحيح: "لا صلاة لمن لم يقرأ بأم القرآن" مع زيادة الآخرين "فصاعداً" مختصراً من حديث محمد بن إسحاق _ كما ذكره في "الفتح" (1) _ أو لم يكن؛ فإنه قد أشار إلى الزيادة ههنا، حيث قال: "فإنه لا صلاة لمن لم يقرأ بها" _ أي لمن يأت بها في جملة القراءة _ ولم يقل: لمن لم يقرأها، ونفي الصلاة عسن لم يقرأ بها _ أي فصاعداً _ حين كانت الصلاة فعلاً له: لا يستلزم أن تجب على من هو خلف الإمام، وإنما يصحح إباحتها له، لا بل إباحة مرجوحة؛ لأنه ليس هناك إذن إلا استثناء من الحظر، لا نفي للصلاة بانتفائها عن المقتدي، على هذا التقدير إنما هناك نفي الصلاة عمن يفعل الصلاة، ولا يتناول هذا بعنوانه: المقتدي، وفيه الاستنكار بالسؤال، فأين الوجوب؟

وقد دللنا سابقاً على أن قوله: «لا صلاة لمن لم يقرأ بأم القرآن، فصاعداً» دال على وجوب الفاتحة عيناً في بعض الصلاة، وعلى وجوب السورة بدلاً أيضاً في بعضها، وإن هذا إنما يتوزع على أبعاض الصلاة من الأوليين وغيرهما، لا على الأشخاص من المقتدي وغيره، إذ لا دليل عليه، وإنه ليس معنى «تقطع اليد في ربع دينار فصاعداً» أنها تقطع في ربعه فقط، أو فيه مع شيء بجعل الربع هو الأصل والمدار، بل معناه: تقطع في هذا، وقد شاع في كلام النحاة نحو قولهم: «تحذف عند النسبة ألف التأنيث المقصورة، خامسة فصاعداً»، ونحو قولهم: «إذا وقعت الواو طرفاً: رابعة فصاعداً: بعد فتح: قلبت ياء، كأعطيت».

⁽١) فتح الباري ٢٤٣/٢.

وعند الطحاوي^(۱) في «القراءة في الظهر والعصر»، والبيهقي في «كتاب القراءة»^(۲) عن يزيد الفقير عن جابر بن عبد الله سمعته يقول: «يقرأ في الركعتين الأوليين بفاتحة الكتاب وسورة، وفي الأخريين بفاتحة الكتاب، قال: وكنا نتحدث أنه لا صلاة إلا بقراءة فاتحة الكتاب، فما فوق ذلك، أو فما أكثر من ذلك» اه. وهو كالصريح في أنه للتوزيع على الركعات.

وقد ذكر في «المغني» عن بعض البغداديين، وكذا عن الفراء في «روح المعاني»(۳): كون الفاء يتضمن معنى «إلى» في قوله تعالى: ﴿مَثَلًا مَا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا ﴾(٤) هو تخريج جيد، يعني عما ذكره في «الكشاف» من تقرير، فكيف بما فوقه رعاية لأولوية الحكم فيه. وكذا ذكره الرضي عن الزجاجي في تحديد الأماكن، بل في «شرح القاموس» عن السهيلي: أشد في الاتصال من الواو.

وفي نحو قولهم: مطرنا بين مكة فالمدينة، ولو قال بالواو: لفات الدلالة على اتصال المطر من ههنا إلى هناك، وإذن لا نحتاج في حديث جابر: «وكنا نتحدث أنه لا صلاة إلا بقراءة فاتحة الكتاب فما فوق ذلك، أو فما أكثر من ذلك» اه. وفي حديث أبي هريرة: «أمره أن يخرج، فينادي، أنه لا صلاة إلا بقراءة فاتحة الكتاب، فما زاد» اه(٥):

⁽١) شرح معانى الآثار للطحاوي ١/٢١٠.

⁽٢) كتاب القراءة خلف الإمام ص٢٩ (٤٧)، وص ١٦٣ (٣٥٩).

⁽٣) روح المعانى للآلوسى ٢٠٧/١.

⁽٤) سورة البقرة: الآية ٢٦.

⁽٥) رواه أحمد في مسنده ٢/ ٤٢٨ (٩٥٢٥)، ونحوه ابن الجارود في المنتقى =

إلى اعتبار التوزيع والتدريج في الازدياد، بل يكون الحكم ضربة.

وإنما قرره سيبويه في قوله: أخذه بدرهم فصاعداً، لخصوص مثاله من جهة مادة الصعود؛ فإنه الترقي شيئاً فشيئاً، ومن جهة أنه في مثاله حال لا مختتم، كالماضي، ومن جهة أن «أخذته» ماض، فلو كان «فصاعداً» لغير التوزيع: لما أفاد، وكان إخباراً بثمن مجهول لا يفيد، بخلاف حديث عبادة؛ فإنه حكم في المستقبل.

ولما أخذه سيبويه للتوزيع لم يكن له بد من أن يوزعه على أجزاء المبيع، فكان التوزع في المبيع من تلقاء «فصاعداً».

وأما حديث عبادة فيكتفي فيه بالتوزيع في قدر الزيادة من السورة باختيار المصلي _ أيّ قدر شاء على التارات _، فتم فيه التوزيع من هذه الجهة، إن لم نعتبره من جهة الركعات، ولا الصلوات.

ثم إذا انسحب النفي عليه، انتفى كله، وعاد إلى الخلو عن القراءة رأساً، وسيبويه يكثر في كتابه رعاية أمثلته وخصوصها، فيظنه الناظر مطرداً، ولا يكون إلا كلاماً في خصوص المقام، وينبغي أن يراجع ما ذكره في الفاء.

قال: «والفاء وهي تضم الشيء إلى الشيء، كما فعلت الواو، غير أنها تجعل ذلك متسقاً بعضه في إثر بعض، وذلك قولك: مررت بريد فعمرو فخالد، وسقط المطر بمكان كذا فمكان كذا، وإنما يقرر أحدهما

⁼ 1/70 (۱۸۲)، وابن حبان في صحيحه 0/30 (۱۷۹۱)، والحاكم في المستدرك 1/070 (۲۱۹۱)، والبيهقي في السنن الكبرى 1/070 (۱۹۱۲)، والدارقطني في سننه 1/070.

بعد الآخر . . . إلخ»، نقله في «المخصص»(١).

ولما كان استدلالاً بجنس على جنس آخر: كان مآله الإلحاق لمغايرة الجنس، وهو أنها يثبت الإباحة لا غير، ونظيره في الحديث: حديث الجهنية، قالت: «إن أمي نذرت أن تحج، حتى ماتت، أفأحج عنها؟ قال: نعم، حجي عنها، أرأيت لو كان على أمك دين، أكنت قاضيته؟ اقضوا الله، فالله أحق بالوفاء» اه(٢)، فجعله المالكية(٣) تبرعاً، وغيرهم: أعم منه، وكاعتبار الجنس في الجنس، في مسالك العلة واعتبارها عند الأصوليين، وتأثير الوجوب في الإباحة من تأثير جنس في جنس، إذ العلة قد تكون حكماً شرعياً في نفسها.

ومن الجنس في الجنس ما عند مسلم عن أبي هريرة: قال رسول الله على: "إذا قرأ ابن آدم السجدة، فسجد: اعتزل الشيطان يبكي، يقول: يا ويله! أمر ابن آدم بالسجود، فسجد، فله الجنة، وأمرت بالسجود، فأبيت، فلى النار» اه(٤).

ومنه: عنده لسجدة السهو أنها ترغيم الشيطان(٥) _ أي لهذا،

⁽١) المخصّص لابن سيده ٢٢٨/٤، وانظر: كذلك كتاب سيبويه ٢١٧/٤.

⁽٢) رواه البخاري في صحيحه كتاب الحج (١٨٥٢) كتاب الاعتصام بالكتاب والسُنَّة (٧٣١٥).

⁽٣) انظر: التمهيد لابن عبد البر ١٣٣/٩.

⁽٤) رواه الإمام مسلم في صحيحه كتاب الإيمان (٨١)، وابن ماجه في سننه كتاب إقامة الصلاة والسُنَّة فيها (١٠٥٢).

⁽٥) عن أبي سعيد الخدري قال: قال رسول الله ﷺ: إذا شك أحدكم في صلاته فلم يدر كم صلّى ثلاثاً أم أربعاً فليطرح الشك وليبن على ما استيقن ثم يسجد =

لا لرده خاسئاً فقط _.

ومنه: عود ظهر المنافق طبقاً واحداً، عند كشف الساق في المحشر^(۱).

ومنه: تحريم أثر السجود على النار^(۲).

وقد قال عبد القاهر: «إن كلمة «إن» في هذه المقامات لتصحيح الكلام السابق، والاستدلال عليه، وبيان وجه الفائدة فيه _ كما في

⁼ سجدتين قبل أن يسلم، فإن كان صلّى خمساً شفعن له صلاته، وإن كان صلّى إتماماً لأربع كانتا ترغيماً للشيطان»، رواه مسلم في صحيحه كتاب المساجد ومواضع الصلاة (٥٧١)، والنسائي في سننه كتاب السهو (١٢٣٨) وأبو داود في سننه كتاب الصلاة (١٠٢٦)، ومالك في موطأ كتاب النداء للصلاة (٢١٤) نحوه. والدارمي في سننه كتاب الصلاة (٢١٤).

⁽۱) عن أبي سعيد رضي الله عنه قال: سمعت النبي على يقل يقول: يكشف ربنا عن ساقه فيسجد له كل مؤمن ومؤمنة، فيبقى كل من كان يسجد في الدنيا رياءً وسُمعة فيذهب ليسجد فيعود ظهره طبقاً واحداً».

رواه البخاري في صحيحه كتاب تفسير القرآن (٤٩١٩)، وكتاب التوحيد (٧٤٤٠).

⁽۲) رواه البخاري في صحيحه كتاب الأذان ضمن حديث طويل عن أبي هريرة رضي الله عنه وفيه: . . . حتى إذا أراد الله رحمة من أراد من أهل النار أمر الله الملائكة أن يُخرجوا من كان يعبد الله، فيُخرجونهم ويعرفونهم بآثار السجود، وحرّم الله على النار أن تأكل أثر السجود، فيخرجون من النار، فكل ابن آدم تأكله النار إلا أثر السجود. . » (٢٠٨)، ونحوه في كتاب التوحيد (٧٤٣٨)، ورواه مسلم في صحيحه كتاب الإيمان (١٨٢)، ورواه ابن ماجه في سننه كتاب الزهد (٤٣٢٦).

«المطول» _ لا يقال: إن صدر الحديث يقع مخصصاً لعموم؛ فإنه لا صلاة لمن لم يقرأ بها _ أي فصاعداً _؛ لأنا نقول ليس كلامنا في الاستثناء، وإنما هو في الاستدلال؛ ولم يقل: «فإنه لا صلاة لمن لم يقرأ بها _ أي فصاعداً _ إلا المقتدى؛ فإنه يقتصر على الفاتحة».

وإنما قال: إلا بأم القرآن، فإنه لا صلاة لمن لم يقرأ بها (أي فصاعداً) فلا يجري عذر التخصيص في الاستدلال، فالصلاة انسحبت على كل صلاة صلاة، ومن لم يقرأ بها، على كل من فعل تلك الصلاة، لا كل شخص بنى عليها، ودخل على صلاة الإمام، فلا يتناول هذا الاستدلال بهذا السياق، وبهذا النظر: المقتدي رأساً، فلا يحتاج إلى تخصيصه، وإنما المراد عدم خلو الصلاة عن الفاتحة فصاعداً، وهو المراد بلفظ: «لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب» بحذف «من».

ومثله حديث أبي هريرة وجابر، ويقرب منه حديث أبي سعيد، كيف؟ وواقعة حديث محمد بن إسحاق في الجهرية، وبالمدينة، وقد كان نزل قبل ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قُرِى ۗ ٱلْقُرْءَانُ فَٱسْتَمِعُواْ لَهُ وَأَنصِتُوا لَهُ وَاعْمُ ثُرُحَمُونَ ﴾ (١) بمكة، وكان علم أن لا قراءة على المقتدي في جهرية أصلاً، وأن عليه الاستماع والإنصات، فلا يستقيم إرادته بقوله على الأفإنه لا صلاة لمن لم يقرأ بها » إلا باعتبار حكم الإباحة، وبيان وجه الاقتصار عليها، بشأنها لغير المقتدي.

وأيضاً قد دللنا سابقاً أنه لا بد في قوله: «فإنه لا صلاة لمن لم يقرأ بها» من عناية قوله: «فصاعداً» نقلاً ومعنى؛ إذ لم تنف الشريعة

⁽١) سور الأعراف: الآية ٢٠٤.

الصلاة إلا بانتفائهما رأساً، لا بانتفاء الفاتحة فقط، وإنما جعلتها بانتفائها: خداجاً، فيعود حينئذ قوله: «فإنه لا صلاة... إلخ» إلى قولنا: فإنه لا صلاة لمن خلت صلاته عن الفاتحة عيناً، والسورة بدلاً كليهما، وهذا لا يستقيم إلا باعتبار جنس الصلاة، _ أي لغير المقتدي _ فيفيد مِن حاقِ(۱) هذا السياق الإباحة بدون مقدمة، أنه لو لم نحمله على فيفيد مِن حاقِ(۱) هذا السياق الإباحة بدون مقدمة، أنه لو لم نحمله على جنس الصلاة: تناقض أول الكلام وآخره؛ فإن التقدير هكذا: لا تفعلوا إلا بأم القرآن؛ فإنه لا صلاة لمن لم يقرأ بها _ أي فصاعداً _ وهو نهي عن غير الفاتحة أولاً، وإيجاب له آخراً، وهو تناقض.

وما ذكره في «المغني»(٢): أنه يقال: قرأت بالسورة، على هذا المعنى، ولا يقال: قرأت بكتابك؛ لفوات معنى التبرك فيه.

وفي المفصل في قوله:

تلك الحرائر لا ربات أخمرة سود المحاجر لا يقرأن بالسور

من تضمين معنى التبرك والزيادة، فلا يليق بما نحن فيه، وإنما الأمر كما ذكرناه عن «بدائع الفوائد» هذا.

وبعض الناس لا يستطيع أن يفهم أن الاستدلال بوجوب شيء في محل يرتبط بإباحته في محل آخر، وينحصر الكلام عنده في أنه استدلال بالعام على الخاص، والحال أن الاستدلال بوجوب شيء في موضع على إباحته في موضع آخر: معقول في نفسه، ومسلوك في الشريعة، فإذ

⁽١) بمعنى «وسط»، كما يقال: وسقط فلان على حاق رأسه، أي: وسط رأسه.

⁽٢) انظر: مغني اللبيب لجمال الدين بن هشام الأنصاري ص١٤٧ ط: دار الفكر دمشق.

كانت الشريعة راعت هذا في وضعها، فقلّت حقيقة واجبة، إلا ولها مثلها أفراد نافلة _ كالصلاة والزكاة والصوم والحج _ تحت جنس واحد، اشتراكاً معنوياً، فما البأس في أن تجيء خطاباً وعبارة هكذا.

وعندي أنه لو فرضنا قائلاً يبيح الفاتحة بقوله: «فلا تفعلوا... إلخ»، ثم يستشهد عليه، لعله لا يستطيع إلا أن يقول: فإنه لا صلاة... إلخ.

وجعل الفقهاء مدار وجوب النذر من العبد على أن يكون من جنسه واجب في الشرع؛ اعتباراً لالتزامه بإلزام الشرع، وإذن لا نحتاج إلى عناية الحيثية التي قررناها آنفاً، وإنما ذكرتها للإيضاح، وقد نحا نحوه أبو الطيب المدني على الترمذي.

وقد جاء في الشريعة عكس هذا أيضاً، وهو الاستدلال بوقوع العمل نافلةً على الوجوب، كما في قوله تعالى: ﴿وَمِنَ اليَّلِ فَتَهَجَّدْ بِهِ الْعَمْلُ نَافِلَةً على الوجوب، كما في قوله يَعْلِيُّ: «فلا تفعلا، إذا صليتما في رحالكما، ثم أتيتما مسجد جماعة، فصليا معهم، فإنها لكما نافلة»(٢)، فترك الصلاة بعد الإقامة مكروه تحريماً عندنا، صرح به القاري في رسالة الاقتداء، ولا تضر عبارة فتح القدير، وهو الظاهر من كلام الباجي في شرح الموطأ.

⁽١) سورة الإسراء: الآية ٧٩.

⁽۲) رواه الترمذي في سننه كتاب الصلاة (۲۱۹) من حديث يزيد بن الأسود العامري رضي الله عنه، والنسائي في سننه كتاب الإمامة (۸۵۸)، والدارمي في سننه كتاب الصلاة (۱۳۲۷)، وابن خزيمة في صحيحه ۳/۷۲ (۱۳۳۸)، وابن حبان في صحيحه ٤/٤٣٤ (١٥٦٥)، والطحاوي في شرح معاني الآثار ١٣٦٣)، وأحمد في مسنده ٤/١٦٠.

وقد علَّله بقوله: «فإنها لكما نافلة»، فالصلاة المعادة نافلة في نفسها، وكذلك تقع، ووجبت لغيرها، لئلا يكون انتباذ عن الجماعة، بل قد ثبت مثل ذلك في المكتوبة، من طريق عدة من الصحابة، في فضيلة الوضوء: «الوضوء يكفر ما قبله، ثم تصير الصلاة نافلة» اه(١).

فالحقائق الواجبة تنزل إلى التطوع بعدم لحوق الأمر إياها، كالسواك، وقيام رمضان، والحقائق النافلة ترتقي إلى الوجوب بلحوقه، فهناك حقيقة وهناك حكم.

ويقرب منه ما في «الفتح» عن مصنف ابن أبي شيبة بسند رجاله ثقات، عن شداد بن أوس الصحابي، قال: «إذا أجنب أحدكم من الليل، ثم أراد أن ينام: فليتوضأ؛ فإنه نصف غسل الجنابة» اه(٢).

وإن خرجت إلى نحو حديث: «الطهور شطر الإيمان»(7)، وإن الطهور _ مع كونه شطراً _ يكون فرضاً ونفلاً: كان لك الأمر أوسع.

⁽۱) أورده المتقي الهندي في كنز العمال ٩/ ٢٨٧ (٢٦٠٣٧)، ورواه أحمد في مسنده مرفوعاً من حديث أبي أمامة الحمصي ٥/ ٢٦١ (٢٢٣٠٧)، وصحّح سنده الهيثمي في مجمع الزوائد ١/ ٢٢٣، وحسّنه الشيخ الألباني في صحيح الجامع الصغير برقم (٧١٥٦)، كما رواه أبو داود الطيالسي في مسنده ص١٥٥ (٧٥٧٠)، والطبراني في المعجم الكبير ٨/ ١٢٥ (٧٥٧٠).

⁽٢) رواه ابن أبي شيبة في مصنفه ١٦٢/١ (٦٦٣)، وعنه السيوطي في الجامع الصغير ص٧١، قال الحافظ ابن حجر: رجاله ثقات (فتح الباري ١/٣٩٤).

⁽٣) رواه مسلم في صحيحه كتاب الطهارة (٢٢٣)، وأحمد في مسنده ٥/ ٣٤٢ (٢٢٥٣)، وابن أبي شيبة في المصنف ١/ ١٤ (٣٤٣)، والطبراني في المعجم الكبير ٣/ ٢٨٤ (٣٤٢٤).

وعند ابن أبي شيبة عن ابن سيرين: ذكروا سجود القرآن عند عائشة، فقالت: «هو فريضة أديتها، أو تطوع تطوعته، ما من مسلم يسجد سجدة، إلا رفع الله بها درجة، وحط عنه خطيئة» اه(١).

وإنه قلّت حقيقة من حقائق الشرع إلا ولها أفراد واجبة ونافلة، كالصلاة والصوم والحج، فذلك لحال الحكم، وجائز، وفوق الجائز أن يستعمل الشارع ما هو واجب في حال: مباحاً في حال آخر.

فتحصّل أنه أراد بقوله: "فإنه لا صلاة... إلخ" من له صلاة، لا سن هو في الصلاة، واستشهد بأنه لا صلاة... إلخ، على إباحتها خلف الإمام، ولم يعبر عنه ههنا بأن له صلاة، وإنما عبر عنه بأنه خلف الإمام، فغاير في العنوان لذلك، كما أنه جاء في حديث مسيء الصلاة الأمر بالقراءة؛ لأنه كان صلّى منفرداً، فجرى في الخطاب على حال الصلاة في نفسها، بخلاف حديث الائتمام عند أبي موسى، وأبي هريرة، ففيهما: "وإذا قرأ فأنتصوا"؛ إذ كان السياق في حال المقتدي.

ونظير ما شرحنا به حديث محمد بن إسحاق: ما رواه (البخاري) عن عروة في «جزء القراءة» من «باب من قرأ في سكتات الإمام إذا كبَّر، وإذا أراد أن يركع، سواء بسواء في المسألة» قال: حدثنا موسى قال: حدثنا حماد، عن هشام، عن أبيه، قال: «يا بني، إقرأوا فيما يسكت الإمام، واسكتوا فيما جهر، ولا تتم صلاة لا يقرأ فيها بفاتحة الكتاب فصاعداً: مكتوبة ومستحبة» اهر (۱). فقد طبّق المفصل، وأصاب المحزّ، وفي لفظة

⁽۱) مصنف ابن أبي شيبة ١/٤٠٢ (٤٦٢٩).

⁽٢) جزء القراءة خلف الإمام للبخاري، وعنه البيهقي في القراءة خلف الإمام ص١٠٤ (٣٠٣)، وص١٢٧ (٣٠٣).

كتاب القراءة (ص٧٠) عن أبي عبد الله (هو الحاكم): «لا تتم صلاة لأحد من الناس، لا يقرأ بفاتحة الكتاب فصاعداً: مكتوبة ولا سبحة»(١).

ويحتمل أن يكون الاستثناء للإباحة، وقوله: «فإنه لا صلاة لمن لم يقرأ بها» على عناية أن يقرأها بنفسه، أو تكون قراءة الإمام قراءة له على الحديث الآخر، وفي هذا رعاية تفصيل في هذا الحديث بحديث آخر، وقد نحا نحوه أبو الطيب المدني على الترمذي أيضاً.

واعلم أنه ليس اعتبار الشريعة في قراءة المقتدي أنها ليست عليه بل اعتبارها أن قراءة الإمام قراءة له، وهذا كأنه ليس تخصيصاً ولا استثناءً من نصوص القراءة، على اعتبار الإخراج، بل مسئلة زائدة، كحديث: «والبكر تستأذن في نفسها، وإذنها صماتها»(٢)، فليس قوله: «وإذنها صماتها»: تخصيصاً، بل وضعاً مستقلاً.

وعلى هذا فنقول: إن سلسلة الكلام هكذا: لا تفعلوا بأم القرآن؛ فإنه لا صلاة لمن لم يقرأ بها، ومن كان له إمام فقراءة الإمام له قراءة، وهذا كما وعد في الحديث بإجابة الدعاء، ثم زيد في الخبر: «إما أن يعجلها له، وإما أن يدّخرها له، وعلى هذا فهو قول بالموجب، كما ذكره الشيخ ابن الهمام (٣).

⁽١) القراءة خلف الإمام ص١٠٤ (٢٣٨).

⁽۲) رواه بهذا اللفظ الإمام مسلم في صحيحه كتاب النكاح (۱٤۲۱)، والترمذي في سننه كتاب النكاح (۱۲۲۰)، والنسائي في سننه كتاب النكاح (۲۲۲۰)، وأبو داود في سننه كتاب النكاح (۲۰۹۸)، ومالك في الموطأ كتاب النكاح (۱۱۱۵)، والدارمي في سننه كتاب النكاح (۲۱۸۸).

⁽٣) شرح فتح القدير ١/ ٣٣٤.

وفي حديث أميمة: "إنما قولي لمائة امرأة كقولي لامرأة وا-حدة" () وكحديث السترة بالنسبة إلى المقتدي "في المستدرك": "لا تُصَلِّ إلا إلى سترة، ولا تدع أحداً يمر بين يديك" () مع حديث: "يقطع الصلاة، المرأة. . . إلخ" () وهو كالنفي .

ويحتمل أن يقال: إن صلاة الجماعة صلاة مفردة، لا تنسب إلى المقتدي، على أنها فعله _ كما قد مر _ ولكن ينسحب عليه حكمها من حيث كونه فيها، لا من حيث إنها فعلها، فينسحب عليه إذن قوله: "فإنه لا صلاة . . . إلخ» من حيث تلك الصلاة، أي بوصف كونه فيها، لا من حيث تحليل صلاة أخرى له، ولا يفيد وجوبها عليه في تلك الصلاة المحللة التي عبر عنه على هذا الاعتبار بكونه خلف الإمام، ويكفي لتصحيح الخطاب بهذا الكلام عندهم إباحة ما لهم، وقوله: "من» على شاكلة فرض الكفاية، فقد ذهب أكثرهم فيه: أنه وإن سقط بفعل البعض، لكن المخاطب به الكل على طريقة الكل الإفرادي، كما في

⁽۱) رواه الترمذي في سننه كتاب السير (۱۰۹۷)، والنسائي في سننه كتاب البيعة (۱۸۱۱)، ومالك في الموطأ كتاب الجامع (۱۸٤۲)، وأحمد في مسنده 7/۳۵ (۲۷۰۰۱)، والطبراني في المعجم الكبير ۲۶/۲۵).

⁽۲) المستدرك للحاكم ١/ ٣٨١ (٩٢١)، قال الحاكم: هذا حديث على شرط مسلم ولم يخرجاه، ورواه ابن حبان في صحيحه ٦/ ١٢٦ (٢٣٦٢)، والبيهقي في السنن الكبرى ٢/ ٢٦٨ (٣٢٦١).

 ⁽٣) رواه مسلم بهذا اللفظ كتاب الصلاة (٥١١)، وأبو داود في سننه كتاب الصلاة (٧٠٣)، وابن ماجه في سننه كتاب إقامة الصلاة والسُنَّة فيها (٩٥٠)، وعند البخاري نحوه كتاب الصلاة (٥١١) (٥١٤).

التقرير. ولا يريدون التعلق المعنوي فقط، بل التعلق الصيغي، وإتبان صيغة الخطاب في الشرع له كذا، وقد جاءت الصيغ في أحاديث رد السلام، ونحوه من التشميت وغيره، مما هو على الكفاية على شاكلة العموم، حتى إنه قيل إن قوله تعالى: ﴿وَلْتَكُن مِنكُمْ أُمَّةٌ يُدّعُونَ إِلَى المُنكِرِ العموم، ويَأْمُرُونَ بِالمُغَرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ المُنكِرِ الله خطاب للجميع، وإن كان يقع الاكتفاء بفعل بعض منهم؛ لأن المقصود فيما هو على الكفاية: وجوده، كالرؤية في "صوموا لرؤيته" لا فعل كل واحد.

وكذا في قوله تعالى: ﴿وَقَائِلُوا ٱلْمُشْرِكِينَ كَآفَةٌ ﴾(٣).

وفي كتاب الإيمان للحافظ ابن تيمية رحمه الله: «فكل ما كان سن الإسلام: وجب الدخول فيه، فإن كان واجباً على الأعيان: لزمه فعله، وإن كان واجباً على الكفاية: اعتقد وجوبه، وعزم عليه إذا تعين، أو أخذ بالفضل، ففعله، وإن كان مستحباً: اعتقد حسنه، وأحب فعله. . . إلخ(٤).

فليكن ههنا كذلك، وهذا إنما يكون إذ يكون قوله: «لا صلاة لمن لم يقرأ . . . إلخ»: قيل قبل ذلك على هذا المراد، ثم أعيد ههنا ثانياً

⁽١) سورة آل عمران: الآية ١٠٤.

⁽۲) رواه البخاري في صحيحه كتاب الصوم (۱۹۰۹)، ومسلم في صحيحه كتاب الصيام (۱۸۰) (۱۸۸۰)، والترمذي في سننه كتاب الصوم (۲۸۶) (۲۸۸)، والنسائي في سننه كتاب الصيام (۲۱۱٦).

⁽٣) سورة التوبة: الآية ٣٦.

⁽٤) كتاب الإيمان ٢/ ٣٤٥ ت: الشيخ الألباني، ونحوه في كتاب توحيد الألوهية لابن تيمية ٧/ ٢٦٧.

عنى وجهه كحديث: «الماء لا ينجسه شيء»(۱)، ورد في أسباب متعددة: في بئر بضاعة، وفي فضل طهور الجنب. في «الزوائد»(۲): «فالحكم واحد، وإن تعدد صدور اللفظ».

فإن كان هذا استدلالاً بحال الصلاة في نفسها: على حال كونه خلف الإمام _ كما سبق _: فهو إذن استدلال بجنس على جنس آخر.

وإن قلنا: إن المقتدي قد يصير غير مقتدٍ في حال، فهو إذن استدلال بحال نفسه: على حال كونه مع الإمام، وبحكمه في نفسه على حكمه مع غيره على شاكلة من الاجتماع والافتراق الوجهيّ.

وإن راعينا أن حكم قراءة الإمام ينسحب على المقتدي، لكون صلاته صلاته، فهو إذن شاكلة العموم المطلق، فاختر ما شئت، وأكثر الأحاديث في المسألة بالنظر إلى حال المصلّي في نفسه، كحديث أبي سعيد، وجابر، وأبي هريرة، ومسيء الصلاة، فليكن خاتمة هذا الحديث الذي يشارك تلك الأحاديث في الحكم، ويقاربها في اللفظ، أيضاً: كذلك، فصدر الحديث بالنظر إلى حال الاقتداء، عبر عنه من تلك الحيثية، بأنه خلف الإمام، لا بأنه يصلي – أي مباشرة – وإن كان مصلياً انسحاباً، وعجزه بالنظر إلى حاله في نفسه، عبر عنه من تلك

⁽۱) رواه النسائي في سننه كتاب المياه (٣٢٥) (٣٢٧)، وابن ماجه في سننه كتاب الطهارة وسننها (٥٢٠)، وابن خزيمة في صحيحه ٥٧/١ (١٠٩)، وابن حبان في صحيحه ٤/٧٤ (١٢٤١)، والطحاوي في شرح معاني الآثار ١٢/١، وأحمد في مسنده ١/٤٨٢ (٢٥٦٦).

⁽٢) انظر حديث بئر بضاعة في: مجمع الزوائد ١٨/٤ و٦/٣٥٣، وحديث: «الماء لا ينجسه شيء» في: ١/٢٦٤.

الحيثية، بأنه يصلّي، فلا يلغي هذا الفرق الخصوصي في هذا السياق؛ فإنه قد روعي فيه.

وجملة الأمر فيه أن قوله: «لا تفعلوا إلا بأم القرآن» حكم بالإباحة، ولا بد، والحكم ما لم يحكم به: لا يتحقق، وأن قوله: «فإنه لا صلاة... إلخ». بيان وصف في الفاتحة، وأنها من وصفها كذا، لا حكم به الآن ههنا، والوصف لا يستلزم الحكم ما لم يحكم، ولم يحكم إلا بالإباحة.

نعم، يكون هو حكماً حين خاطب به سابقاً، وهو إذن لغبر المقتدي، وقد قالوا: إن الأوصاف قبل العلم بها أخبار، والأخبار بعد العلم بها أوصاف. وهو من ملاحظ النحاة.

ثم سيق ههنا ثانياً على أنه بيان وصف في الفاتحة، فجعلوه حكماً الآن، وليس كما ينبغي؛ فإنه لو كان وصفاً مجرداً: لجاز، وههنا أفبد منه وأجود؛ فإن للمخاطب ههنا أن يستعمله إباحة، وهكذا كان للمناسبة، وفوق الكافي، وهذا كثير لا يخفى على الفضلاء، ولكن الله يفعل ما يريد، وهو أذن كقولنا: أكرم فلاناً؛ فإنه أهل لذاك.

والحاصل أنه بيان وصف واقعي في الفاتحة، لا حكم بوجوبها على المقتدي، وهذا في الحقيقة جواب مستقل، وهو أنه لم يرد حكماً به ههنا، بل أراد بيان إباحة، وبيان وصف واقعي في الفاتحة، وأنها من هذا الجنس، وأنها واجبة في الجملة، وأنها من الحقائق الواجبة، وإن لم تجب على المقتدي عيناً، كما تقول لابن سبع: صل، فإنه لا دين لمن لا صلاة له.

ومن أمثلة افتراق الحكم عن الوصف، أو افتراق الحكم عن

فقوله: «لا صام من صام الدهر» _ ومن ألفاظه: «لا صام من صام الأبد، لا صام من صام الأبد» _ حكم، كيف ما كان _ إرشاداً أو كراهة _، وقوله: «صوم ثلاثة أيام صوم الدهر كله» وصف واقعي، ولو كان حكماً: تهافت أول الكلام وآخره، كما ههنا؛ فإنه نهى أوّلاً عن صوم الدهر، ثم رغب في صوم ثلاثة أيام، وأنه صوم الدهر.

ومنها: ما خاله بعضهم أن حديث: «صلاة مع الإمام أفضل من خمس وعشرين صلاة، يصليها وحده» (٥) يقتضي صحة صلاته منفرداً، لاقتضاء صيغة «أفعل» الاشتراك في أصل التفاضل، كما ذكره في «الفتح» (١).

⁽١) هجمت: أي غارت، أو ضعفت لكثرة السهر، (فتح الباري ٣٨/٣).

⁽٢) نفِهت: بنون ثم فاء مكسورة، أي: كلّت وتعبت، (فتح الباري ٣٨/٣).

⁽٣) رواه البخاري في صحيحه كتاب الصوم (١٩٧٩)، ومسلم في صحيحه كتاب الصيام (١١٥٩).

⁽٤) رواه البخاري في صحيحه كتاب الصوم (١٩٧٥)، وكتاب النكاح (١٩٩٥)، وكتاب الأدب (٦١٣٤).

⁽٥) رواه مسلم في صحيحه كتاب المساجد ومواضع الصلاة (٦٤٩)، وأحمد في مسنده ٢/ ٢٧٣ (٧٦٨١).

⁽٦) فتح الباري ٢/ ١٣٥.

وأوضح منه حديث: «من يتجر على هذا»(١).

فيقال: إن وجوب الجماعة للأمر، وكون صلاة الجماعة بخمس وعشرين من صلاة الفذ: وصف، فلا يستدل به على عدم وجرب الجماعة.

وفي أصول الدين: ما بوّب عليه البخاري من قوله: "وكفر دون كفر"، ثم بوّب "إن المعاصي من أمر الجاهلية، ولا يكفر صاحبها بارتكابها إلا بالشرك"، فمن اتصف بكفر دون كفر، ففيه شيء منه، ولا يقال: إنه كافر ما لم يرد السمع به، ولم يحكم، وهو الذي أراده الدارمي في مسنده من باب تارك الصلاة.

قال أبو محمد: «العبد إذا تركها من غير عذر وعلة، لا بد من أن يقال: به كفر ولم يصف الكفر» اه^(۲).

وقد قال عمر لحذيفة _ كما في «الفتح»(٣) _ هل تعلم في شيئاً من النفاق. . . » اه. لا يريد ما يحكم به _ والعياذ بالله _ وإنما يريد شيئاً لا يحكم به .

ولما قال له على في حلة عطارد: «إنما يلبس هذه من لا خلاق له

⁽۱) رواه أحمد في مسنده ٣/٥ (١١٠٣٢)، وأبو يعلى في مسنده ٢/ ٣٢ (١٦٣٢)، وابن خريمة في صحيحه ٣/ ٦٣ (١٦٣٢)، والمقدسي في الأحاديث المختارة ٥/ ٥٣، والترمذي في سننه كتاب الصلاة (٢٢٠).

⁽٢) سنن الدارمي كتاب الصلاة (١٢٣٣).

⁽٣) فتح الباري ١/ ٩٠.

في الآخرة»(١) ثم بعث إليه بحلة، كان خاله حكماً، حتى بيَّن له ﷺ أنه وصف، وأن الملك قد يفترق عن الاستعمال.

وفي «أصول الفقه»: ما قالت الأشعرية: إن الحسن والقبح بالأمر والنهي، وقال أصحابنا: إن الأمر والنهي للحسن والقبح، ولكن ليس هناك حكم ما لم يرد السمع به(٢).

ومن الأوصاف التي تلائم الوجوب، ولم يتفقوا على ترتيب حكم الوجوب عليها: حديث مسلم: "إن الشيطان يستحل الطعام إذا لم يذكر اسم الله عليه" اه(")، وحديث: "عقد الشيطان على قافية الرأس ثلاث عقد لمن نام عن صلاة الليل، وبوله في أذنه"(1).

ففي «الفتح»: «وعند سعيد بن منصور بسند جيد عن ابن عمر: «ما أصبح رجل على غير وتر، إلا أصبح على رأسه جرير، قدر سبعين ذراعاً»(٥) انتهى.

⁽۱) رواه البخاري في صحيحه كتاب الجمعة (۸۸٦)، وكتاب الهبة (۲٦١٢)، ومسلم في صحيحه كتاب اللباس والزينة (۲۰۲۸).

⁽٢) انظر لمزيد من التفصيل: المستصفى للغزالي ص٢١٤، أصول السرخسي ٢/٥٥.

⁽٣) رواه مسلم في صحيحه كتاب الأشربة (٢٠١٧)، وأبو داود في سننه كتاب الأطعمة (٣٧٦٦).

⁽٤) رواه البخاري في صحيحه كتاب الجمعة (١١٤٢) كتاب بدء الخلق (٣٢٦٩)، ومسلم في صحيحه كتاب صلاة المسافرين وقصرها (٧٧٦).

⁽٥) فتح الباري ٣/ ٢٥، كما أورده عبد الرزاق في مصنفه ٣/ ١٢ (٤٦٠٨)، والمتقي الهندي في كنز العمال ٨/ ٦٨ (٢١٩١٤).

وفيه (۱): «وفي حديث أبي سعيد الذي قدمت ذكره، من فوائد المخلص: أصبحت العقد كلها كهيئتها، وبال الشيطان في أذنه» اه.

فهذه أوصاف قد تناسب الوجوب، لكنه لم يحكم الشارع ههنا بالوجوب، فليس بواجب ما لم يصدر عنه الحكم بالوجوب، وعاد الكلام إلى نحو ما جاء: «يا عقبة، ألا أعلمك خير سورتين قُرئتا: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِ ٱلنَّاسِ﴾، يا عقبة، اقرأ بهما، كلما نمت بررّبِ ٱلْفَلَقِ﴾، و﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِ ٱلنَّاسِ﴾، يا عقبة، اقرأ بهما، كلما نمت وقمت، ما سأل سائل، ولا استعاذ مستعيذ بمثلها» اه(٢). مع لسَظ ابن حبان فيه _ كما في «الفتح» _: «فإن استطعت أن لا تفوتك قراءتهما في صلاة، فافعل» اه(٣). فترتيب الحكم على وصف قد يكون بأن يكون فوقه وأزيد، وقد يكون بأن يكون دونه وأنزل.

ومن انتظار الحكم ما وقع لبعض الصحابة في قوله تعالى: ﴿قُلْ فِيهِمَا ۗ إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ وَإِثْمُهُمَا آَكُبَرُ مِن نَفْعِهِمَا ﴾ (٤) مع تحقق الوصف.

⁽۱) أي في فتح الباري ٣/ ٢٨، وأورده المتقي الهندي في كنز العمال ٧/ ٧٩٥ (٢١٤٤٥)، و١٢/١٥ (٤١٩٩٥).

⁽٢) رواه بهذا اللفظ المتقي الهندي في كنز العمال ١/ ٥٨٨ (٢٦٧٧)، وروى نحوه أحمد في مسنده ١٥٣/٤ (١٧٤٣٠)، والنسائي في سننه كتاب الاستعاذة (٢٣٦)، والطبراني في المعجم الكبير ١٧/ ٣٣٥ (٩٢٦)، والحاكم في المستدرك ١/ ٣٦٦ (٨٧٧)، والبيهقي في شعب الإيمان ١/ ١١٥ (٢٥٦١)، وأبو داود في سننه باب في المعوذتين (١٤٦٢).

 ⁽۳) فتح الباري ۸/۷٤۲، ورواه ابن حبان في صحيحه ٥/١٥٠ ١٨٤٢)،
 والطبراني في المعجم الكبير ١٥/ ٣١١ (٨٦١).

⁽٤) سورة البقرة: الآية ٢١٩.

وههنا أمور ينبغي أن يتنبه لها أن الشارع نصب ما بين باب الصلاة في نفسها، وباب الاقتداء، وهؤلاء نقلوا أحاديث باب إلى باب، وذلك إهذار لغرضه، وإلغاء لسياقه، بتحليل قاعدة هي: أن المقتدي مصل، ولا صلاة لمن لم يقرأ بأم القرآن.

وهو وضع الفرق بين الصلاة لنفسه، والصلاة خلف الإمام، وهؤلاء نصبوه في السور.

وهو قال: «فلا تفعلوا إلا بأم القرآن؛ فإنه لا صلاة لمن لم يقرأ بها» _ أي فصاعداً _، فجعلوه: لا صلاة لمن لم يقرأ بها فصاعداً إلا المقتدى، فعليه الفاتحة فقط.

وهو أوجب الاستماع مطلقاً، فحصروه في مقدار المستحب عندهم، وهو السورة، وحملوا الواجب على متن المستحب.

وهو استفهم عن أصل القراءة، ثم أباح الفاتحة من بعد، وهؤلاء جعلوا الفاتحة واجبة من قبل.

وهو جعل: فإنه لا صلاة. . . إلخ، من قبل، فإنه ساقه كأنه مفروغ من سابقاً، ومعهود قبله، فجعلوه من بعد.

وهو سلك العموم في قوله: «فإنه... إلخ» لكل من يصلي - أي يوصف به بدون تحليل - فقصروه على المقتدي، والحال أنه إنما يوصف به بتحليل، وقطع النظر عن الربط مع الإمام، وههنا لم يقطع النظر عنه، وروعى في السياق.

وإنما قلت: أنهم قصروه على المقتدي؛ إذ لا يمكن لهم إدراج غيره في عموم من بعد رعاية الاقتصار على الفاتحة، وإنما يمكن لهم أن يقولوا: فإنه لا صلاة لمن لم يقرأ بها _ أي من المقتدين _.

وهو استدل بحال المصلي في نفسه على حاله مع الإمام، وهو المعروف في الاستدلال أن يستدل بحال الشيء في نفسه على حكمه مع غيره، فجعلوه في الموضعين مع غيره.

وهو بني كلامه على الفرق في السياق، وهؤلاء ألغوه.

وهو استدل بحال على حال، وهؤلاء جعلوه عين ما قبله.

ومن ههنا يظهر أن الاستدلال أيضاً على شرحنا أجرى وأحرى.

وهو استدل بحال كل من يصلي؛ فإن المقتدي أيضاً قد يفعل الصلاة بالمعنى الذي ذكرناه إذا لم يقتد، وهؤلاء قصروه على حال الاقتداء.

وهو استدل بحال كل صلاة صلاة، وهؤلاء جعلوه بحال كل شخص شخص فيها.

واعلم أنه لو كان حديث: «لا صلاة لمن لم يقرأ بأم القرآن فصاعداً» مع حديث محمد بن إسحاق: حديثاً واحداً _ أي مختصراً أو مطولاً _ فالأمر ما ذكر، وإن كان حديثين صدرا مرتين: أضرهم أزيد من ذلك؛ فإن الأول على هذا لا بد أن يعم المقتدي بعمومه، وتلزمه الفاتحة فما فوقها، ثم استشهد به ثانياً في الحديث الثاني. فكان على مراده الأول أحيل عليه، ولم يستقم تخصيص المقتدي بقوله: «لا تفعلوا إلا بأم القرآن» فيلتجئون إلى أن اللفظ وإن كان واحداً، لكن الغرض مختلف، وهو كما ترى؛ فإنه جيء به على أنه معهود سابقاً، ولذا صرف من الخطاب إلى الغيبة، ولم يقل أيضاً: فإنه لا صلاة لمن خلف الإمام بغيرها.

ثم إنه جاء في موضع الاستثناء بالباء (۱) في بعض الألفاظ، وبحذف الباء في بعض، كما في «كتاب القراءة»، و «الكنز»، والمسند: «إلا أن يقرأ أحدكم فاتحة الكتاب» بحذفها.

وكذا في حديث أنس في كتاب القراءة (٢)، وكذا المرسل المار: بحذفها، بخلاف موضع الاستدلال، فلم يجيء إلا بالباء، وهو بناء على المغايرة التي ذكرناها.

وكذا التعبير في الاستثناء بالفعل، فقال: «لا تفعلوا إلا بأم القرآن» في عامة ألفاظ حديث ابن إسحاق، إلا في لفظ عنه في «جزء القراءة» من طريق أحمد بن خالد الوهبي، وقد أخرج في «كتاب القراءة» من طريق أحمد بعينه بلفظ الفعل، فحسب، وفي الاستدلال بالقراءة، فقال: «فإنه لا صلاة لمن لم يقرأ بها» ولم يقل: «فإنه لا صلاة لمن لم يقرأ بها» ولم يقل: «فإنه لا صلاة لمن لم يفعل بها». فاعلم هذا، والله أعلم.

فحصل إلى الآن جوابان، بل ثلاثة، وهي: أنه حديثان كانا عند عبادة مستقلان، جمعهما تارة وفرقهما أخرى، وفرقهما غيره من الصحابة، أو حديث واحد فيه شيئان، أريد بأحدهما الاستدلال على

⁽۱) الاستثناء بالباء كما رواه أحمد في مسنده ٢٣٦/، ٥/٤١، والبيهةي في السنن الكبرى ٢/٢٦ (٢٧٤٩) قال الهيثمي: رواه أحمد ورجاله رجال الصحيح، مجمع الزوائد ٢/١١، وأورده المتقي الهندي في كنز العمال ٧/ ١٦٥ (٢٠٥٢٩)، التلخيص الحبير ٢/٢٣١، القراءة خلف الإمام للبيهقي ص٢٧، أما الاستثناء بحذف الباء: فقد رواه أحمد في مسنده ٥/٨، وأورده المتقي الهندي في كنز العمال ٨/٢٩١ (٢٢٩٦٨).

⁽٢) القراءة خلف الإمام ص٧٣.

الآخر، وفي وجه الاستدلال ثلاثة وجوه: شاكلة المغايرة، وشاكلة الاجتماع والافتراق، وشاكلة العموم والخصوص المطلق. وإنه إباحة وبيان وصف كائن في الفاتحة.

واعلم أنك إذا أردت أن تجعله استدلالاً، فلا تجعله لإباحة الفاتحة؛ فإنه يبقى نهي غيرها على هذا بلا تعليل، واجعله تعليلاً للاقتصار عليها، فينطبق حينئذ على جزئيه من النفي والإثبات (أي المستثنى منه والمستثنى) وهو صالح لذلك، فلا تسامح فيه؛ فإنه يصير به الاستدلال أيضاً أقرب منه للإباحة.

وعلى هذا فلم يذكر لأصل الإباحة تعليلاً، فإنما هي من ولاية الشارع في الأحكام، وإنما ذكر للاقتصار على الفاتحة، وهو أمر غير الإباحة، ومعنى: «فإنه لا صلاة... إلخ». أي: لم يأت بها في القراءة، ولا نحتاج حينئذ إلى عناية «فصاعداً» ههنا، فإنما المناسب إذن وصف تعيينها، وهو بتسميتها، كأنه أراد: فإنه لا صلاة لمن لم يقرأ بها، أي عيناً، فهذا الوصف هو المؤثر؛ بناءً على ما ذكرنا أن المراد لمن لم يأت بها في جملة القراءة، لا وصف وجوبها؛ فإنه فيما زاد أيضاً. ومن جعل التعليل للإباحة فليجعلها في الأصل من ولاية الشارع، وليقرر الكلام هكذا: فلا تفعلوا إلا بأم القرآن.

وإنما اخترت إباحتها؛ فإنه لا صلاة لمن لم يقرأ بها، فهو لجعله إياها مباحة، لا لكونها كذلك أصالة، فإنه لو كان: لكان مطرداً أن يكون الواجب في محل مباحاً، ولا بد في محل آخر، بخلاف الأول؛ فإنه باختيار الشارع، ونظيره قوله تعالى: ﴿وَلَا نُقَيْلُوهُمْ عِندَ ٱلْمَشْجِدِ ٱلْمَرَامِ عَنْ يُقَاتِلُوهُمْ فِيدٍ فَإِن قَنْلُوهُمْ فَإِن النَهُوا فَإِن اللّهَ اللّه

عَفُورٌ تَحِيمٌ ﴿ وَقَائِلُوهُمْ حَتَى لَا تَكُونَ فِنْنَةٌ وَيَكُونَ الدِينُ لِلَّهِ فَإِنِ اَنهَوَا فَلَا عُدُونَ إِلَّا عَلَى الظَّالِينَ ﴿ وَقَائِلُوهُمْ حَتَى لَا تَكُونَ فِلْنَةٌ وَيَكُونَ الدِينُ لِللَّهِ الآية (١)، على إلاّ عَلَى الظَّالِينَ ﴿ اللّهُمُ الْمُرَامُ بِالشَّهْ لِلْمُرَامُ بِالشَّهْ لِلْمُرَامُ بِالشَّهْ لِلْمُرَامُ بِالشَّهْ لِلْمُرامِ المنظهري (١) فلا يطرد أنه كلما انتهكوا حرمة، جاز لنا انتهاكها، دائراً مع العلة، بل هو إلى ولاية الشارع وإجازته.

فصل يحتمل أن يكون الاستثناء للإباحة

ويحتمل أن يكون الاستثناء للإباحة. ثم قوله: «فإنه لا صلاة لمن لم يقرأ بها»: تعليم لحكم آخر مستقل، من حيث كونهم مصلين، لا من حبث كونهم مقتدين، أراد الإخبار بهذا وبهذا، وهو وجوبها في الصلاة

⁽١) سورة البقرة: الآيات ١٩١ ـ ١٩٤.

⁽۲) التفسير المظهري للشيخ القاضي العلّامة المحدث ثناء الله العثماني الباني بتي رحمه الله، ينتهي نسبه إلى عثمان بن عفان رضي الله عنه، تفقه على الشيخ ولي الله بن عبد الرحيم الدهلوي، كان فقيها أصولياً زاهداً مجتهداً، له اختيارات في المذهب الحنفي، من مصنفاته المشهورة: «التفسير المظهري» في سبع مجلدات، وكتاب مبسوط في مجلدين في الحديث، و«ما لا بد منه» في الفقه الحنفي، و«السيف المسلول» في الرد على الشيعة، و«إرشاد الطالبين» في السلوك، و«تذكرة الموتى والقبور»، و«تذكرة المعاد»، و«حقيقة الإسلام»، و«رسالة في حكم الغناء»، و«رسالة في حرمة المتعة»، و«رسالة في العشر والخراج». توفي رحمه الله في غرة رجب سنة خمس وعشرين ومائتين وألف هجرية. (نزهة الخواطر ٧/١٣٠ـ ١١٤ رقم الترجمة ١٨٦، أبجد العلوم والنه على ٢٢٨).

المطلقة، ولعل ضمير الشأن يأتي لمثل هذا، وعلمان خير من علم.

والإباحة على تقدير كون القصر للقلب، أو للتعيين أظهر، ولا ينافيه قصر الإفراد أيضاً.

والباء في قوله: "إلا بأم القرآن" داخلة على المفعول به، والمراد الاقتصار عليها، بخلاف قوله: "فإنه لا صلاة لمن لم يقرأ بها" – أي لم يأت بها في جملة القراءة – ونظيره في تعليم أمرين قوله تعالى: "وَتَكزَوَّدُواْ فَإِنَّ خَيْرَ الزَّادِ النَّقْوَیٰ (۱) أشكل وجهه، والوجه فيه أن قوله: و "تزوَّدوا" أمر، وقوله: "فإن خير الزاد التقوى" تعليم أمر آخر، وحكم ثانٍ لهم، فقد كانوا أخذوا السؤال زاداً، فعلمهم أن يتزوّدوا، وأن خير الزاد التقوى، والمراد بها معناها المعروف.

ففي «الدر المنثور»(٢): «وأخرج عبد بن حميد عن قتادة: ﴿ وَتَكَزَوَّدُواْ فَإِنَ خَيْرَ الزَّادِ النَّقُوكَا ﴾، قال: «كان ناس من أهل اليمن يحجُّون، ولا يتزوَّدون، فأمرهم الله بالزاد والنفقة في سبيل الله، وأخبرهم أن خير الزاد التقوى».

وأخرج الترمذي، والحاكم (٣) عن أنس قال: جاء رجل، فقال:

⁽١) سورة البقرة: الآية ١٩٧.

⁽٢) الدر المنثور للسيوطى ١/ ٥٣١.

⁽٣) سنن الترمذي كتاب الدعوات (٣٤٤٤)، مستدرك الحاكم ٢/١٠٧ (٢٤٧٧) كما رواه ابن خزيمة في صحيحه ١٠٨/ (٢٥٣١)، والمقدسي في الأحاديث المختارة ٤/٢٤ (١٠٩٧)، وابن أبي عاصم في كتاب الزهد ص٢٥، والروياني في مسنده ٢/٣٨٧ (١٣٨٧).

يا رسول الله، إني أريد سفراً، فزوِّدني، فقال: «زوِّدك الله التقوى»، قال: زدني، قال: «وغفر ذنبك»، قال: زدني، بأبي أنت وأمي، قال: «ويسَّر لك الخير حيثما كنت».

وأخرج الترمذي وحسَّنه، والنسائي، وابن ماجه، والحاكم، وصححه، عن أبي هريرة، قال: جاء رجل إلى رسول الله على يريد سفراً، فقال: أوصني، قال: «أوصيك بتقوى الله، والتكبير على كل شرف... إلخ»(۱). وليس المعنى أن خير زاد يكون هو ما يُتقى به عن السؤال.

وفي قنوت الوتر على مختار الحنفية وهما سورتان من مصحف ابن مسعود، وأُبيّ، كما في «الكنز» و«الإتقان»(۲): «نرجو رحمتك، ونخشى عذابك، إن عذابك بالكفار ملحق» فهذا وجه، وأكثر ما يقع هذا فيما يريد المتكلم مسايرة الواقعة، وإفادة ما عنده. نبه عليه في أحكام القرآن في قوله تعالى: ﴿يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا شَهَدَهُ بَيْنِكُمٌ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ حِينَ الْوَصِيةَةِ﴾(٣).

⁽۱) سنن الترمذي كتاب الدعوات (٣٤٤٥)، وسنن ابن ماجه كتاب الجهاد (٢٧٧١)، والسنن الكبرى للنسائي ٦/ ١٣٠ (١٠٣٣٩)، والمستدرك على الصحيحين للحاكم ١/ ١٦٤ (١٦٣٣)، و٢/ ١٠٨ (٢٤٨١) كما رواه ابن خزيمة في صحيحه ٤/ ١٤٩ (٢٥٦١)، وابن حبان في صحيحه ٢/ ٢٤ (٢٧٠٢)، وأحمد في مسنده ٢/ ٣٢٥ (٨٢٩٣).

⁽٣) انظر: كنز العمال للمتقي الهندي ٨/ ٧٥ (٢١٩٤٩)، والإتقان في علوم القرآن 1/ ١٧٨ و ١/ ١٧٩، ورواه أيضاً ابن أبي شيبة في المصنف (قراءة أبي بن كعب فقط) ٢/ ١٠٦ (٧٠٣٠).

⁽٣) سورة المائدة: الآية ١٠٦.

فصل

مسألة وجوب الفاتحة في الصلاة قصداً مع الإباحة للمقتدي تبعاً

ويحتمل أن يكون لفظ محمد بن إسحاق من الأول إلى آخره مسئلة وجوب الفاتحة في الصلاة قصداً، مع الإباحة للمقتدي تبعاً، وليس التعليل لعموم الفاعل، وهو الضمير في "إلا أن تفعلوا" المقدر، بل لتعيين المفعول به إياها، وهو قوله: "إلا بأم القرآن"، وهما أمران، فالمطلوب ذات الفاتحة، ووجودها، على شاكلة من فرض الكفاية، لا عمل كل واحد لزوماً، فإن فعل من شاء منهم فهو في حد الإباحة المرجوحة.

والتبس على الناظرين تعيين المفعول به، بتعميم الفاعل لزوماً، وإنما كان في حد الرخصة. ونظيره في كون محط الفائدة هو المستثنى: قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَن يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَأً ﴾(١)، فليس هناك نظر إلى عموم الفاعل.

والباء على هذا للملابسة، كما ذكروا في ﴿ أَقَرُأْ بِأَسْمِ رَبِكَ ﴾ (٢) على رأي، أو القصر للقلب، أو التعيين، والباء _ كما سبق آنفاً _ داخلة على المفعول به، فإن في «كتاب القراءة» بحذف الباء أيضاً، والغرض على هذا تعيين الفاتحة لا القراءة من كل لزوماً، وتعيين المفعول به لا طلب

⁽١) سورة النساء: الآية ٩٢.

⁽٢) سورة العلق: الآية ١.

الفعل من كل واحد، على أن المفعول به متعين، وعموم الفاعل في حد الرخصة، على حد قولنا: «لا تقرأوا اليوم على الشيخ إلا صحيح البخاري؛ فإنه أصح الكتب»، والابتداء بالفاتحة على تضمين معنى الافتتاح. ونظير الإتيان بصيغة الجمع، ولا يراد الفعل من كل لزوماً، بل تعيين محل الفعل قوله تعالى: ﴿قُلُ فَأْتُوا بِالتَّوْرَاةِ فَاتُلُوها إِن كُنتُمُ صَدِقِينَ ﴾ (١)، لم يرد التلاوة من كل، و ﴿فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِن مِثْلِهِ ﴾ (١).

ومن الحديث: «قيل له: إنهم لن يقرأوا كتابك إذا لم يكن مختومًا»(٣)، و«ألستم تقرأون _ أي في كتابكم _ ﴿ يَتَأُخْتَ هَنُرُونَ ﴾ (٤) و «تقرأونه محضاً لم يشب»(٥) من آخر الصحيح، تحت ﴿ كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فَوْ مَأْذٍ ﴾ (٢).

وكما في «الجوهر»(٧) عن ابن شهاب أنه قال: «بلغنا أنه لا جمعة إلا بخطبة . . . » إلخ .

⁽١) سورة آل عمران: الآية ٩٣.

⁽٢) سورة البقرة: الآية ٢٣.

⁽٣) رواه البخاري في صحيحه كتاب اللباس (٥٨٧٥)، وأحمد في مسنده ٣/ ١٨٠ (٣). (١٢٨٨٧).

⁽٤) رواه مسلم في صحيحه كتاب الآداب (٢١٣٥)، والترمذي في سننه كتاب تفسير القرآن (٣١٥٥).

⁽٥) رواه البخاري في صحيحه كتاب الاعتصام بالكتاب والسُنَّة (٧٣٦٣)، وكتاب التوحيد (٧٥٢٢) (٧٥٢٣).

⁽٦) سورة الرحمن: الآية ٢٩.

⁽٧) الجوهر النقي ٣/١٩٦، ورواه البيهقي في السنن الكبرى عن ابن شهاب الزهرى ١٩٦/٣).

ومن محاسن هذا الجواب: أنه يكون قوله: «فإنه لا صلاة لمن لم يقرأ بها»: دليلاً لكل من المستثنى منه والمستثنى، في قوله: «لا تفعلوا إلا بأم القرآن»، أي منع الافتتاح بغيرها، وإيجابه بها، وكان لا بد منه؛ فإن الحكم الأصلي ههنا هو قوله: «لا تفعلوا» على ما يظهر من سؤاله عن وجود القراءة، لا قوله: «إلا بأم القرآن».

وكذا حديث أنس، ورجل من الصحابة: "فلا تفعلوا، وليشرأ أحدكم بفاتحة الكتاب في نفسه" جعل فيه قوله: "فلا تفعلوا" أصلاً، وقوله: "وليقرأ" ذيلاً، فيخلو الكلام عن وجه الحكم الأصلي، وكان هو المهم في القصة.

وعلى هذا الجواب يكون حديث الزهري: «لا صلاة لمن لم يقرأ بأم القرآن»، وحديث ابن إسحاق: «فلا تفعلوا إلا بأم القرآن؛ فإنه لا صلاة لمن لم يقرأ بها»؛ من قوله: «فلا» _ إلى قوله _: «لمن لم يقرأ بها»: شيئاً واحداً، محصلهما قريب من السواء، وهو إيجاب الفاتحة على من يباشر الصلاة، لا على المقتدي، ولم يذكر لأصل الإباحة له تعليلاً، وإنما ذكر لتعيين المفعول به، أي أن قوله: فإنه لا صلاة لمن لم يقرأ بها، ليس تعليلاً لعموم الفاعل في «إلا أن تفعلوا» المقدر، بل لتعيين أن المقروء إن كان فهي الفاتحة لا غيرها، وهو المناسب، فقلما يذكر لها دليل، وإنما تكون على الأصل.

وتحصل أيضاً من حيث إنه قيل ذلك بعرضهم، وخوطب به عندهم على شاكلة ما في الطراز من تعريف التعريض: إنه المعنى الحاصل عند اللفظ، لا به اه، فلهم أن يأخذوا بعدم التعنيف على من قرأ، وينتفعوا بعموم: «لا تفعلوا إلا بأم القرآن»، على شاكلة فرض الكفاية، ولهم أن

يكتفوا بالإمام؛ فإنه سأل عن وجود القراءة، فمن قال: لا: لم يأمره بالإعادة، وهو أصل التشريع منه ابتداء، والقراءة رخصة لا غير.

والحاصل أنه لما علم أنهم يقرأون غير الفاتحة، كما في رواية عمران بن حصين: أن رجلاً قرأ _ أي أول ما جاء _ به (سَبِّج اَسْمَ رَبِكَ الْأَتَلَى). وبنى سؤاله عليه في قوله: «منكم من أحد يقرأ شيئاً من القرآن إذا جهرت بالقراءة؟» اهم، وإذا جوز أن يكونوا قرأوا شيئاً ما، فقد جوز أن يكونوا غير عالمين بوجوب الفاتحة رأساً، وهناك زمان مر على عدم إيجاب الفاتحة، كما يتبادر مما عند الطحاوي، _ واللفظ له _ وعند أحمد، والنسائي، وابن نصر في «قيام الليل» وغيرهم عن أبي ذر قال: «جعل رسول الله عليه يقرأ آية من كتاب الله، بها يركع، وبها يسجد، وبها يدعو» اهم، وهو عند الترمذي في «باب ما جاء في القراءة بالليل» عن عائشة، وقال: «هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه»(۱).

وفي المنتقى لأبي البركات ابن تيمية عن أنس، قال: «كان رجل من الأنصار يؤمهم في مسجد قبا، فكان كلما افتتح سورة يقرأ بها لهم في الصلاة مما يقرأ به: افتتح بـ ﴿ قُلُ هُو اللّهُ أَحَدُ ﴾، حتى يفرغ منها، ثم يقرأ بسورة أخرى معها، وكان يصنع ذلك في كل ركعة، فكلمه أصحابه، وقالوا: إنك تفتح بهذه السورة، ثم لا ترى أنها تجزئك

⁽۱) شرح معاني الآثار للطحاوي ٢٧٧١، مسند الإمام أحمد ٥/١٧٠ (١٤٩٣)، و٣٤٧)، و٣/١٤ (٢١٥٣٣)، و٣/١٤)، و٣/١٤)، والنسائي في السنن الكبرى ٣٤٦/١ (١٠٨٣)، وابن ماجه في سننه باب ما جاء في القراءة في صلاة الليل (١٣٥٠)، والترمذي في سننه كتاب صلاة (٤٤٨).

حتى تقرأ بالأخرى، فإما أن تقرأ بها، وإما أن تدعها، وتقرأ بأخرى...» إلخ، رواه الترمذي، وأخرجه البخاري تعليقاً(١).

قال شارحه: «أو أن ذلك قبل ورود الدليل، على اشتراط الفاتحة» اه^(۲). وكذا في «الفتح»^(۳)، وهو الظاهر من أمره على أبا هريرة عند أبي داود وغيره: «اخرج فناد في المدينة أنه لا صلاة إلا بقرآن ولو بفاتحة الكتاب فما زاد» اه^(٤). فكان النداء بعد زمان، وهناك زمان مرَّ على عدم علم بعضهم بوجوبها، علمهم مسئلة وجوب الفاتحة في أصل الصلاة.

وعلى هذا، فقوله: «لا تفعلوا إلا بأم القرآن» لتعيين المفعول به إياها، لا لطلب الفعل من كل. وقوله في طريق نافع بن محمود: «فلا تقرأوا بشيء من القرآن إذا جهرت، إلا بأم القرآن»: من إسناد الفعل إلى جماعة، لتحققه فيهم، ولتمكنهم منه من شاء منهم، كما مر مثاله.

ومن أمثلته في الحديث:

«قولوا: الله أعلى وأجل»(٥)، و«اكتبوا إليّ (١) من تلفظ بالإسلام»،

⁽۱) سنن الترمذي كتاب فضائل القرآن (۲۹۰۱)، وصحيح البخاري كتاب الأذان باب الجمع بين السورتين.

⁽٢) انظر: المنتقى لابن تيمية مع شرحه نيل الأوطار للشوكاني ٢/١٥٦.

⁽٣) فتح الباري ٢٥٨/٢.

⁽٤) سنن أبي داود كتاب الصلاة (٨١٩).

⁽٥) رواه البخاري في صحيحه كتاب الجهاد والسير (٣٠٣٩)، وكتاب المغازي (٤٠٤٣).

⁽٦) ورد في نصّ الحديث «لي» ولم أجد «إليّ» في كتب السنن، والحديث رواه البخاري كتاب الجهاد والسير (٣٠٦٠)، وابن ماجه في سننه كتاب الفتن (٤٠٢٩).

 $e^{(1)}$, $e^{(1)}$, $e^{(1)}$, $e^{(1)}$.

وعند (خ): «أن أهلك يقرأون عليك السلام ورحمة الله وبركاته» (۳)، لا يراد فيها الفعل من كل بنفسه لزوماً. وكما في «شرح الألفية». ولذا قال بعض أصحابه: صحبته سبع عشرة سنة، فما رأيته قرأ الموطأ على أحد، بل يقرأون عليه» اه(٤).

وبالجملة: المراد بالحديث تعيين المقروء، لا تعميم القارىء، والغرض أن: لا تقرأوا إلا بأم القرآن، وهي قد قرئت (أي من جانب الإمام) فيرجع في تعيين القارىء إلى الخارج المعهود، وهو أن يكون هو الإمام، وهو حديث: «إذا أمَّن القارىء فأمِّنوا»(٥)، ولهم أيضاً أن يقرأوا، إن كانوا لا بد فاعلين، وهذا ألصق بالسؤال عن أصل القراءة، وي-حصل منه وجه المستثنى منه والمستثنى كليهما، والباء على هذا للملابسة بتضمين معنى الافتتاح، كما قد مر، والقصر إضافي، وللتعيين.

⁽۱) رواه البخاري في صحيحه كتاب اللقطة (٢٤٣٤)، وكتاب الديّات (٦٨٨٠)، ومسلم في صحيحه كتاب الحج (١٣٥٥)، والترمذي في سننه كتاب العلم (٢٦٦٧)، وأبو داود في سننه كتاب المناسك (٢٠١٧).

⁽٢) رواه البخاري في صحيحه كتاب الجنائز (١٢٦٥) (١٢٦٦)، ومسلم في صحيحه كتاب الحج (١٢٠٦).

⁽٣) صحيح البخاري كتاب الحج (١٨٢١).

⁽٤) شرح الألفية ص١٧٥.

⁽٥) رواه البخاري في صحيحه كتاب الدعوات (٦٤٠٢)، والنسائي في سننه كتاب الافتتاح (٩٢٥).

ويكون على هذا استنباط عبادة اختيار الفاتحة في الجهرية، استنباطاً مما جرى في القصة، وهو أنه سألهم عن القراءة ووجودها، ولما أخبروه بها علمهم مسألة تعيين الفاتحة، وإن كانت قراءتها من جانب الإمام تكفي، ثم لم يعنفهم على أصل القراءة، فإذا أراد المقتدي أن يقرأ، فليقرأ بفاتحة الكتاب؛ لأنه لم ينه صريحاً من خلف الإمام عن القراءة _ أي أصلها _ فمن هذا الوجه استنبط الاختيار.

وعلى هذا فحديث الزهري: «لا صلاة لمن لم يقرأ بأم القرآن» في الصحيحين، وحديث محمد بن إسحاق في السنن، ونافع بن محمود فيها: مسألة عدم خلو الصلاة عنها.

وأما حديث رجل من الصحابة: «لعلكم تقرأون، والإمام يقرأ؟ قالوا: يا رسول الله، إنا لنفعل، قال: لا تفعلوا إلا أن يقرأ أحدكم بفاتحة الكتاب في نفسه»(۱)، ومثله حديث أنس(۲)؛ فيحمل على تقدير هذا الشرح في حديث عبادة على الإباحة في السرية، وإن كانت الواقعة في الجهرية، ووجهه في هذا الحديث أنه لا دليل فيه على أنهم جهروا في هذه الواقعة، بل ولا قرينة، فلذا سألهم عن قراءتهم، وكان غير عالم بها.

وقيد بقوله: «والإمام يقرأ» وليس المراد به عهد المقتدين بأن الإمام يقرأ في الصلاة، بل علمهم بقراءته بالفعل، وفي الحال، وذلك

⁽۱) رواه أحمد في مسنده ٥/ ٨١.

⁽٢) رواه ابن حبان في صحيحه ٥/ ١٥٢ (١٨٤٤) (١٨٥٢)، والمقدسي في الأحاديث المختارة ٦/ ٢٣١ (٢٢٤٨)، وأورده الهيثمي في مجمع الزوائد ٢/ ١١٠ وقال: رواه أبو يعلى والطبراني في الأوسط ورجاله ثقات، والدارقطني في سننه ١/ ٣٤٠.

يكون بجهره وقت الجهر، فكان بناء السؤال على جهر الإمام، وإسرارهم، وهو الذي كان الواقع إذ ذاك، أي أن المراد بالمعية في قوله: «والإمام يقرأ» ليس المعية الزمانية فقط، بل المراد أن يجهر هو ويقرأ هؤلاء، فمورد السؤال هو القراءة عند جهره.

وأما لفظ: «خلف إمامكم»، فمورد السؤال هناك كونهم مقتدين، ثم قابل بقوله: «وليقرأ أحدكم بفاتحة الكتاب في نفسه». وهو ما في «الكنز» عن مصنف عبد الرزاق عن أبي قلابة مرسلاً: «أتقرأون خلفي وأبا أقرأ؟ فلا تفعلوا ذاكم، ليقرأ أحدكم بفاتحة الكتاب في نفسه سراً...» اهر(۱). فقابل بين النهي والإباحة، وعادل بين القراءة مع الإمام وبين الفاتحة في نفسه، ومصبها هو المعية، وفي نفسه، لا الفاتحة وغيرها. فإذن في نفسه خلاف المعية الكذائية، فكان في غير وقت الحهر، وإلا لفاتت المقابلة.

وحمله على أنه سألهم عن الجهر وعلمهم الإسرار: لا أثر له في سياق الروايات نطقاً، فإن كان هناك جهر، فهو يكون مثيراً للسؤال، لا غير، والعبرة للنطق، لا للمثير، أعني: لو فرضنا أنهم كانوا جهروا، كان هذا سبب علمه على المثير بأنهم يقرأون، فسألهم عن القراءة، لا عن الجهر، وهذا الذي قررناه هو الذي فهمه أنس _ راوي الحديث _ فكان يسبح خلف الإمام، كما في «جزء القراءة» وعند ابن أبي شيبة عن وكيع عن مسعر عن ثعلبة عن أنس أنه قال: «في القراءة خلف الإمام:

⁽۱) مصنف عبد الرزاق ۲/۱۲۷ (۲۷۹۰)، ونحوه في مصنف ابن أبي شيبة ۱/۳۲۸ (۳۷۵۷)، كنز العمال ۷/ ٦١٥ (۲۰۵۲).

التسبيح» اه^(۱). وثعلبة أبو بحر^(۲)، من رجال المنفعة، ولعله كان يسبح في السرية، وهو مذهب الحسن، على ما عند أبي داود، من «باب ما يجزىء الأمي والأعجمي من القراءة»^(۳)، ولا يخفى أن الجهر في وقته، والسر في وقته معهود في الشريعة.

وأما الأمر بالسر في وقت الجهر، فإثباته ينبغي أن يكون بأصل مستقل، وأما إثبات الأصل والفرع كليهما بهذا: فقد يمنع، ولنا أن نحمله على ما تقرر سابقاً في الشريعة، وهو السر في وقت السر، فكان ذكر السر على هذا منحصراً بعنوانه في السرية، ويكون حديث رجل من الصحابة وأنس مشتملاً على حكمين، وكذا لفظ عبادة في كتاب القراءة، وهو كذلك عند الدارقطني منقطعاً، وهو في «الكنز» بهذا اللفظ(أ): (طب عن ابن عمر، وعن عبادة) فاضطرب أيضاً.

⁽١) مصنف ابن أبي شيبة ١/ ٣٢٩ (٣٧٦٩).

⁽۲) هو ثعلبة بن مالك، ويقال ابن الحكم، وقيل: ابن عاصم الكوفي، أبو بحر، نزيل البصرة، روى عن مولاه أنس بن مالك، وعنه القاسم بن شريح وابن أبي ليلى وشعبة والمسعودي وغيرهم، قال أبو حاتم: صالح الحديث وذكره ابن حبان في الثقات، (تعجيل المنفعة ١/٤٢ (١٢٠)، التاريخ الكبير ٢/٤٧١ (١٧٤).

⁽٣) روى الإمام أبو داود في سننه عن الحسن عن جابر بن عبد الله قال: كنا نصلي التطوع ندعو قياماً وقعوداً ونسبّح ركوعاً وسجوداً»، قال أبو داود: كنان الحسن يقرأ في الظهر والعصر إماماً أو خلف إمام بفاتحة الكتاب ويسبّح ويكبّر ويهلّل قدر «قّ» و«الذاريات» (كتاب الصلاة ٨٣٣).

⁽٤) «فلا تفعلوا إلا بأم القرآن سراً في أنفسكم» (القراءة خلف الإمام ص٧٦ (١٢٨) سنن الدارقطني ١/ ٣١٩، كنز العمال ٧/ ٦١٥ (٢٠٥٢٨).

ثم إن التقييد بقوله: "إذا جهرت" في طريق نافع، ليس لإفادة أن يقرأ في السرية غير الفاتحة بدلها، بل لإبقاء السرية على حالها، وإنه يجبوز فيها أن يكون كل أمير نفسه، كقول القائل: جاءني زيد يوم الجمعة، فقلبتَ عليه، وقلت: إنما جاءك يوم الجمعة عمر، وبقي مجيء زيد في سائر الأوقات على حاله وأصله هذا.

وقد حمل مالك في «الموطأ» من حيث تبويبه قول أبي هريرة: «افرأ بها في نفسك» (۱): على السرية، وكأن حقيقة القراءة في النفس، بدون قوله: سراً، أن يقرأ على وجهه، وعلى حياله، لا معاملة له مع غيره، ولا يقصد إسماعه، ويكون أمير نفسه، يقرأ لنفسه.

وهو الذي يظهر من كلام ابن عباس عند أبي داود: «فقلنا لشاب منا: سل ابن عباس: أكان رسول الله على يقرأ في الظهر والعصر؟ فقال: لا، لا، فقيل له: لعله كان يقرأ في نفسه؟ فقال: خمشًا(٢)، هذه شر من الأولى، كان عبداً مأموراً بلغ ما أرسل به، وما اختصنا دون الناس بشيء، إلا بثلاث خصال... إلخ»(٣). فإن هذا هو الذي ينافي كونه

⁽١) موطأ الإمام مالك، ترقيم فؤاد عبد الباقي ١/ ٨٤ (١٨٨).

⁽٢) «خمشاً» هو مصدر منصوب بفعل محذوف. قال الخطابي: دعاء عليه أن يخمش وجهه أو جلده، كما يقال: «جدعاً له» و«صلباً» و«طعناً» ونحو ذلك من الدعاء بالسوء. كذا في تعليقات الشيخ محيي الدين عبد الحميد رحمه الله على سنن أبي داود (١٤٤١).

⁽٣) رواه أبو داود في سننه كتاب الصلاة (٨٠٨)، والنسائي في سننه باب التشديد في حمل الحمير على الخيل، (٣٥٨١)، وأحمد في مسنده ٢٤٩/١) (٢٢٣٨).

مبلغاً، لا القراءة سراً، والأمر بها كذلك، فكان في السرية كل على حياله بدون ربط القدوة في القراءة، وهذا لا يتأتى في الجهرية: فإن الجهر للإسماع والاستماع.

ويترجم قوله: «وليقرأ أحدكم بفاتحة الكتاب في نفسه» بالفارسية: «وبخواند كسى از شما فاتحة را خود بخودى».

ومنه: «ورجل ذكر الله خالياً ففاضت عيناه»(١).

ومن ألفاظ حديث: «فإن ذكرني في نفسه» (٢): «إذا ذكرتني خالياً ذكرتك خالياً» كما في «الكنز» (٣).

وفي «القاموس» من معاني النفس: العند، ومنه: ﴿تَعَلَمُ مَا فِي نَفَّبِينَ وَفِي الْعَلَمُ مَا فِي نَفَّبِينَ وَلَآ أَعَلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ ﴾ إلخ (٤).

(۱) جزء من حديث رواه البخاري في صحيحه كتاب الأذان (٦٦٠)، وكتاب الزكاة (١٠٣١). ومسلم في صحيحه كتاب الزكاة (١٠٣١).

⁽٢) قوله ﷺ: «فإن ذكرني في نفسه ذكرته في نفسي» رواه البخاري في صحيحه كتاب التوحيد (٧٤٠٥)، ومسلم في صحيحه كتاب الذكر والدعاء (٢٦٧٥)، والترمذي في نفسه كتاب الدعوات (٣٦٠٣).

⁽٣) كنز العمال ٢/ ٤٢٠ (١٧٩٧)، وأورده الهيثمي في مجمع الزوائد ١٠ / ٧٨، والمنذري في الترغيب والترهيب ٢/ ٢٥٢.

⁽٤) الآية من سورة المائدة: الآية ١١٦. وانظر: القاموس المحيط ص٧٤٥، الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي ص٣٥٩.

إلا بالله فقال... إلخ»(١)، وهو كذلك فيه، ومع هذا فيه: «وأنا خلف داية رسول الله على فسمعني وأنا أقول: لا حول ولا قوة إلا بالله... إلخ»(٢). فكأنه أراد بالقول في النفس: الانفراد به، كقول ابن مسعود: «إذا أدركت من الجمعة ركعة، فإذا سلم الإمام فاخل وجهك، وضم إليها ركعة أخرى» فسّره في «النهاية»(٣) بالتفرغ والانفراد له.

واعلم أنه لو تأمل أحد ما وقع في هذه الواقعة: لم يقع عنده إلا أنه لتسيين الفاتحة في أصل الصلاة، وتحصيل وجودها، لا عمل كل واحد على شاكلة فرض الكفاية، وذلك أنه لم يكن عالماً بقراءتهم أصلاً، فسألهم بقوله: «لعلكم تقرأون خلف إمامكم»، وبقوله: «منكم من أحد يقرأ شيئاً من القرآن إذا جهرت بالقراءة؟ فقالوا: نعم، أو قال بعض: نعم، وقال بعض: لا، فقال: فلا تفعلوا إلا بأم القرآن» _ أي إن كنتم لا بد فاعلين _، وهو معنى الفاء في قوله: «فلا تفعلوا»، أو يكون معناها: أن مع ما اعتذرتم به من الهذّ _ كما في بعض الألفاظ _ فلا تفعلوا، ومثله الفاء في «الصحيح»، «قالوا: استعجلنا إلى الصلاة، فال : فلا تفعلوا، ومثله الفاء في «الصحيح»، «قالوا: استعجلنا إلى الصلاة، قال: فلا تفعلوا... إلخ»(٤). ومثله: «فلا تفعلا إذا صليتما في

⁽۱) رواه البخاري في صحيحه كتاب الدعوات (٦٣٨٤)، وكتاب التوحيد (٢٧٠٤)، ومسلم في صحيحه كتاب الذكر والدعاء (٢٧٠٤).

⁽٢) رواه البخاري في صحيحه كتاب المغازي (٤٢٠٥).

⁽٣) لم أجده في أي كتاب من السنن، وإنما أورده ابن الأثير الجزري في النهاية في غريب الحديث ٢/٤٧. بينما رواه البيهقي في السنن الكبرى ٣/٢٠٤ (٥٥٢٩) عن نافع عن ابن عمر قال...».

⁽٤) رواه البخاري في صحيحه كتاب الأذان (٦٣٥)، ومسلم في صحيحه كتاب المساجد ومواضع الصلاة (٦٠٣).

رحالكما . . . إلخ "(١) . ومثله في حديث قيس بن فهد: «فلا إذن "(٢) ، وقرر مثله في «الكشاف» في قوله تعالى : ﴿أَفَسِحْرُ هَلَا آ . . . إلخ (٣) ، ولا دليل في رواية ولا طريقة أنهم كانوا قرأوا الفاتحة .

نعم هناك: أن رجلاً قرأ _ أي أول ما جاء _ بـ ﴿ سَيِّح اَسْمَ رَبِّكَ اَلْأَعْلَى ﴾ ، ثم لم يأمرهم بإعادة الصلاة ، فدل أنه أراد تعيين الفاتحة ، لا قراءتها من كل ، بل يكفيه الإمام ، ولا نحتاج حينئذ إلى النظر إلى حديث: «من كان له إمام . . . إلخ » الآن ، ويحصل مؤداه بدون اعتباره ههنا ، وبدون توقف عليه ، ولكن مع هذا لم يعنفهم على القراءة (أي أصلها) فدل على إباحتها ، إباحة في غاية المرجوحية ؛ لعدم كونه ابتداء منه ، بل عدم تعنيف إذا فعل بعضهم ، ومثل هذا المؤدى لم يكن ليقع الغلط فيه لمن كان مخاطباً هناك بالمشافهة ، ورأى ما جرى ثمة .

وإن شئت فافرض أن تجري هذه القصة بهذه الاحتفافات الآن، فانظر ماذا يفهمون منها، فلما لم يبق الآن إلا الألفاظ: تفاقم الأمر واشتد الخطب.

وإنما لم يتعرض للسورة؛ لأن القصر إضافي _ أي لا يفتتحوا بغير الفاتحة _، ولأنهم كانوا قرأوا، فكانوا عالمين بأصل القراءة، لا بواجبها، فإن كنت ممن يستطيع فهم هذا القدر، فلنكتف به، ولعله يكفى لمن كان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد.

⁽۱) رواه الترمذي في سننه كتاب الصلاة (۲۱۹)، والنسائي في سننه كتاب الإممة (۸۵۸).

⁽٢) رواه الترمذي في سننه كتاب الصلاة (٤٢٢).

⁽٣) سورة الطور: الآية ١٥، وانظر: الكشاف للزمخشري ٤١٢/٤.

فالغرض المسوق له تعيين المقروء، لا فعل القراءة من كل، وهو ساكت عن القصر على الإمام، وعن طلب القراءة من كل، ثم يحصل رجحان الاقتصار على الإمام بالاستنكار في السؤال، وجواز قراءة المقتدي بعدم التعنيف، ولو سكت عن تعيين الفاتحة لبقوا عليه في حال عدم الاقتداء أيضاً، فجاء الحديث لإصلاح ما كان سيقع من الغلط.

والفرق بين هذا التقرير، وبين ما ذكرنا سابقاً: أنا كنا جعلنا هناك قول،: «لا تفعلوا إلا بأم القرآن» خطاباً لهم من حيث إنهم مقتدون فقط، وههنا: لا من حيث إنهم مقتدون فقط، بل من حيث إنهم مصلون، وإن صلوا فرادى في حال، وفي الجماعة في حال، ومعلوم أنه لا يلزم من كون الحديث في خطاب المقتدين تقييد الحكم المذكور فيه بحال الاقتداء، ولم أرّ في لفظ من ألفاظه هذا التقييد، وإنما يسبق إلى الذهن من كونه في خطابهم.

وما في طريق نافع بن محمود: «فلا تقرأوا بشيء من القرآن إذا جهرت إلا بأم القرآن» اه بالتقييد: فأثبت منه ما في طريق محمد بن إسحاق من طريق إبراهيم بن سعد عنه في «المسند» وغيره، فقال: «إني لأركم تقرأون خلف إمامكم إذا جهر؟ قال: قلنا: أجل، والله، يا رسول الله، قال: فلا تفعلوا إلا بأم القرآن»(۱) بتقديم القيد أولاً، وحذفه آخراً.

ومن قال بوحدة حديث الاختلاط، وحديث: «لا صلاة لمن... النعرف، فيلزمه أن لا يجعل الحكم مقيداً بقيد الاقتداء، وإذا كان الغرض

⁽١) مسند الإمام أحمد ٥/ ٣٢١ (٢٢٧٩٧).

تعيين الفاتحة للصلاة، لا طلب قراءتها من كل: لم تحصل للمقتدين إلا إباحة بعد الاستنكار، فانصباب الكلام إنما هو على مسألة وجوب الفاتحة، ووقعت الإباحة للمقتدي في أثناء الطريق، من حيث إنه أسمع لهم، فلا أقل من أن يجوز لهم استعماله.

هذا، وقد ورد لفظ فيه بترك ذكر الفاعل، في «المعجم الصغير» فقال: «إني أقول: ما لي أنازع القرآن؟ لا تفعلوا، إذا جهر الإمام بالقرآن، فلا يقرأ إلا بأم القرآن؛ فإنه لا صلاة لمن لم يقرأ بأم القرآن». لم يروه عن يزيد بن أبي حبيب إلا ابن لهيعة، والوليد بن مزيد ممن سمع ابن لهيعة قبل احتراق كتبه» اه(۱). فلعله بصيغة المبني للمفعول، والله أعلم.

ولو أخذت قوله: «فلا تفعلوا إلا بأم القرآن» للإباحة أي: لا تفعلوا إلا بأم القرآن، إن شئتم، حكماً، ثم قوله: «فإنه لا صلاة لن لم يقرأ بها» حكماً بعده: تعليماً لوجوبها في الصلاة، وتوجيهاً للاقتصار عليها في الاقتداء، وقررته بما مر آنفاً: خرج نضاراً، أو سبيكة من الذهب؛ فإن الأمر الذي لا بد منه ههنا هو إصلاح ما أخطأوا فيه، وهو ترك الفاتحة والإتيان بغيرها، لعدم علمهم بوجوبها، أو جوز أن يكونوا غير عالمين، ويكفي قوله: «فلا تفعلوا إلا بأم القرآن»، ولو كان في حد الإباحة في إصلاحه، ثم علل للاقتصار عليها بقوله: «فإنه لا صلاة من لم يقرأ بها» مع تعليم وجوبها في الصلاة، وهذا إذا اعتبرته بالنقد، فض لك فهمه، والله الموفق للصواب.

⁽١) المعجم الصغير للطبراني ١/ ٣٨٤ (٦٤٣).

وذلك أن الذي عبرت به من التعيين هو يصلح المرادين: إما تعيين على سبيل الوجوب (أي إما وجوب عين) وهو على غير المقتدي، وإما وجوب كفاية وهو على المقتدي، وهو مرادي بمسألة وجوب الفاتحة في الصلاة، أي أصلها، وإنه علمهم هذه المسألة.

ثم لما كان لا بد من مناسبة لهذا التعليم ههنا: دل على إباحتها للمقتدي، فهو في مسئلة الوجوب في الصلاة كالنص، وفي مسئلة الإباحة للمقتدي كالظاهر؛ إذ محط الخطاب حينئذ هو من حيث كونهم مصلين، لا من حيث كونهم مقتدين فقط، فإذا كان السياق في مسألة الوجوب: فهو فيها نص، وإذا كانت الإباحة للمقتدين من جهة أنه أسمع لهم، فلا بد أن يكونوا متمكنين من استعماله، ولو إباحة، فهو فيها ظاهر لا نص، إذ ليس السياق فيه.

ونظيره: الصلاة المعادة في الجماعة، هي تنفل بالظهر والعشاء، وهما فريضة، والمعيد يتنفل بهما، وينوي الظهر والعشاء، ويقع نفلاً. وهو المذهب عندنا.

وإما تعيين على سبيل الإباحة، أي لا يلزم الفعل، ولكن إن فعل فالمفعول به هي الفاتحة، أي كون المفعول به هو هذه لا غيرها، بدون طلب الفعل من كل إلى قوله: «لا تفعلوا إلا بأم القرآن» هو المقصود به. فما ذكرناه في صدر الفصل من وحدة الحكم والمسألة، هو على الوجه الأول. وما ذكرناه في آخره هو على الوجه الثانى.

وقوله: «فلا تفعلوا إلا بأم القرآن» هو من حيث كونهم مقتدين على الوجه الثاني، وأما على الوجه الأول فأعم، ومن حيث كونهم مصلين،

وإن كان في حق المقتدين على الكفاية، كقوله: «فإنه لا صلاة لمن لم يقرأ بها» فإنه أعم على الوجهين.

ثم لا يذهب عليك: أن الواقعة اشتملت على قراءتهم خلف الإمام، وبغير الفاتحة، ولا دليل على أنهم قرأوها من حيث الحديث، وإنما هو مشى على ما ألف الذهن به، فكانوا غير عالمين بتعيينها، وغير عالمين بوجوبها في الصلاة رأساً، فعلمهم بقوله: «فلا تفعلوا إلا بأم القرآن» تعيينها، وتضمن الإباحة، وعلمهم بقوله: «فإنه لا صلاة لمن لم يقرأ بها» وجوبها في أصل الصلاة، ووجه الاقتصار عليها، فاشتملت الواقعة على أمور، والتعليم على أمور، فهذا الذي أردت الآن.

ونظير إصلاح ما سيقع من الخطأ: حديث معاوية بن الحكم السلمي، وكان مأموماً، وقال لمن عطس: يرحمك الله، فعلمه رسول الله ﷺ: "إن صلاتنا هذه لا يصلح لشيء من كلام الناس، إنما هي التكبير والتسبيح وتلاوة القرآن(۱)... إلخ». فعلمه أحكام الصلاة، لا أحكام حال الاقتداء، كما زعمه في كتاب القراءة(۲) ولو لم يعلمه لبقى على الخطأ في أحكامها، في حالة الانفراد أيضاً.

فتمَّت خمسة أجوبة:

١ حديث محمد بن إسحاق مركب من حديثين كانا عند عبادة،
 فجمعهما، وأراد تبليغهما كليهما.

⁽۱) رواه النسائي في سننه كتاب السهو (۱۲۱۸)، والدارمي في سننه كتاب الصلاة (۱۲۰۸)، ومسلم في صحيحه كتاب المساجد ومواضع الصلاة (۵۳۷).

⁽٢) القراءة خلف الإمام ص١١٢.

٢ ــ أو هو حديث واحد، فيه حكمان، أريد إفادتهما: مستقلًا،
 مستقلًا، لا الاستدلال بأحدهما على الآخر.

٣ ــ أو حديث واحد فيه شيئان متغايران، أريد بأحدهما الاستدلال
 على الآخر، وفي صورته وجوه.

٤ ــ أو شيئان: إباحة الفاتحة، وبيان وجه الاقتصار عليها، أو بيان إباحة، وبيان وصف في الفاتحة.

ومحصله: أن حقيقة الفاتحة من الحقائق الواجبة في الأصل، وحكمها ههنا _ أي للمقتدي _ هو الإباحة لا غير.

ونظيره غير ما مر: حديث النمرقة، قال: «ما هذه النمرقة؟ قلت: لتجلس عليها، وتوسدها، قال: إن أصحاب هذه الصور يعذبون يوم القيامة، يقال لهم: أحيوا ما خلقتم... إلخ»(١).

وأصحابها هم الصانعون، وقد رخص في الاستعمال بعض شيء، فصنعة التصوير حرام بالكلية، ولكن قد خرجت الشريعة لاستعمال الثوب المصور مخلصاً بهتك الصور، أو امتهانها وإذلالها، وذلك أن الملك يعتمد الاستعمال في الجملة، كالحرير، أو الصنم من النحاس، اشتراه لاتخاذ الأواني، ومثل: عدم دخول الملائكة بيتاً فيه كلب أصلاً، وإن رخص في استعماله للضرع والزرع والصيد بعض الرخصة.

وعند أبي داود عن علي مرفوعاً: "إن الملائكة لا تدخل بيتاً فيه

⁽۱) رواه البخاري في صحيحه كتاب البيوع (۲۱۰۵)، وكتاب النكاح (٥١٨١)، وكتاب اللباس والزينة وكتاب اللباس (٩٩٥١)، ومسلم في صحيحه كتاب اللباس والزينة (٢١٠٧).

كلب ولا صورة ولا جنب»(۱) اه. وهو من هذا الجنس، وفي الزوائد عن ميمونة بنت سعد، قال في تنوير الحوالك بإسناد لا بأس به (۲): «قالت: قلت: يا رسول الله ﷺ، هل يأكل أحدنا وهو جنب؟ قال: «لا يأكل حتى يتوضأ، قالت: قلت: يا رسول الله، هل يرقد الجنب؟ قال: ما أحب أن يرقد وهو جنب، حتى يتوضأ، فإني أخشى أن يتوفى، فلا يحضره جبريل»(۲) اه. فهذا وصف.

وأما الحكم: فقد أخرج ابن خزيمة، وابن حبان في صحيحيهما، من حديث ابن عمر: أنه سأل النبي على الله أحدنا وهو جنب؟ قال: «نعم، ويتوضأ إن شاء»(٤) اه. كذا في «التلخيص».

وقد ضل فيه بعض من اتبع الهوى، ولا حول ولا قوة إلا بالله العليّ العظيم.

٥ - أو لفظ محمد بن إسحاق مع لفظ نافع بن محمود مسألة وجوب الفاتحة في أصل الصلاة، سيق لها قصداً، لا طلب القراءة من كل، وإن استفيدت الإباحة المرجوحة بعدم التعنيف، أو كما ذكرناه آخراً، والأخيران - مع ما ذكرناه آخراً - لا تنافي الاستدلال، فيحصل فيها أيضاً.

⁽١) سنن أبي داود كتاب الصيد والذبائح (٤٢٨١).

⁽٢) تنوير الحوالك ص٦٨.

⁽٣) مجمع الزوائد ١/ ٢٧٥، ورواه الطبراني في المعجم الكبير ٢٥/٣٦ (٦٥).

⁽٤) رواه ابن خزيمة في صحيحه ١٠٦/١ (٢١١)، وابن حبان في صحيحه ١٨/٤ (١٢١٦)، وانظر: التلخيص الحبير ١٤١/١_ ١٤٢.

فصل بيان «إنى أقول: ما لى أنازع فى القرآن»

قوله: «إني أقول: ما لي أنازع القرآن»:

حمله بعضهم على: أنه قال ذلك في نفسه، في حال أداء الصلاة، كما في «المرقاة»(١).

وحمله الباجي في شرح الموطأ^(۲) على: أنه قال ذلك لهم بعد القراغ، تعليماً لما يستقبل، لا من حيث إنه ابتداء هذه الكراهة من هذا الوقت، بل إخبار من تعجب ثابت، ولو مما مضى، وإلا لقال: لا تنازعوني القرآن.

وفي «كتاب القراءة»^(٣): «إني لأقول» بلام الابتداء، وهي عند الكوفيين في المضارع للحال. وفي «جزء القراءة»^(٤): «إلا أني أقول».

وفي «جمع الجوامع»: إن لام الابتداء للحال عند الأكثر.

قال الباجي: «يريد _ والله أعلم _» أقول لكم ما لي أنازع النرآن» اه. فإن كان كذا، فهو أوكد في الكراهة.

واعلم أن النحاة إنما أرادوا بحكاية الجملة بعد القول أنها تبقى

⁽١) مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح ٢/ ٥٣٥، ٢/ ٥٣٦.

⁽٢) المنتقى للباجي ١٦١/١.

⁽١٢) القراءة خلف الإمام ص١٤٠.

⁽٤) جزء القراءة خلف الإمام للبخاري.

على حالها، ولا ينتصب الخبران، لا أنه ينحصر في أن تكون متلفظاً بها، بلفظ آخر في غير هذا الكلام، كما تُوهمه عبارة الرضى، فإنه فلا يكون كذلك، وقد يكون بمعنى التلفظ والتفوه في الحال، كقوله تعالى: ﴿وَقُولُواْ حِطَّةٌ ﴾(١) ولا بد. وحينئذٍ فالظاهر أن ليس المراد القول في النفس، ولا تقدير لكم بتوجيه الخطاب إليهم، وإنما المراد التعريض والتبرم، بأنه يقول هذا، ولا يستمعون، ونظيره في التعريض: أما أنا فلا آكل متكئاً.

وفي «كتاب القراءة»(٢) بحذف «إني أقول» فلم يرد القول لهم، بل أراد القول عندهم.

ثم لما علم أن الشريعة جاءت بالإنصات قرآناً وحديثاً، وأن الفاتحة وغيرها فيه سواء، وأنه لم يبتدىء بتشريع الفاتحة على المقتدي أصلاً، نعم، ابتدأ بعضهم بالقراءة، فنهى واستثنى الفاتحة، وعلل لتعيينها، أو الاقتصار عليها بما مر، وأنها إباحة مرجوحة، وأنه مراوضة على تركها في الجهرية أصلاً، فانتهى أكثر الصحابة عن القراءة في الجهرية، وبقي بعضهم على الإباحة. ثم وقع منهم تغليب أحد جانبيها، ففي هذا كان اختلافهم.

وأما مرتبة الكراهة فيه: فاختلف أصحابنا وغيرهم فيه _ كما في فتاوى الحافظ ابن تيمية رحمه الله(٣) _ وهذا أمر لا ينفصل الخلاف فيه،

⁽١) سورة البقرة: الآية ٥٨.

⁽٢) القراءة خلف الإمام للبيهقي ص١٤١.

وهو من باب الاختلاف في حكم عبادة، نهى عنها لعارض في بعض الأوقات، فلا ينفصل الخلاف فيه، كالصلاة في الأوقات المكروهة، وعند الإقامة للمكتوبة، وخطبة الجمعة، وقصر المسافر هل هو إسقاط أو ترفيه، وكالصوم في يوم الجمعة، وأيام التشريق، وصوم الدهر، والسفر، والسبت، والوصال، وغيرها. والشافعي رحمه الله في أكثر هذا الباب على الإجازة، وأبو حنيفة رحمه الله على صيغة النهى.

وكذا اختلف في مثله نظر السلف، فعند ابن كثير في تفسيره (١) عن طاووس، قال: إنه سأل ابن عباس عن ركعتين بعد العصر، فنهاه، وقرأ ابن عباس: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَأَمَرًا أَن يَكُونَ لَمُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَأَمْرًا أَن يَكُونَ لَمُمُ اللَّهُ مِنْ أَمْرِهِمْ ﴿ ٢).

ومقابله ما في «الكنز»(۳) عن العلاء بن بدر قال: خرج علينا عليّ في يوم عيد، فرأى ناساً يصلون، فقال: يا أيها الناس، قد شهدنا نبي الله عليه في مثل هذا اليوم، فلم يكن أحد يصلي قبل العيد، أو قبل النبي عليه فقال رجل: يا أمير المؤمنين ألا أنهى الناس أن يصلوا قبل خروج الإمام؟ فقال: لا أريد أن أنهى عبداً إذا صلّى، ولكن نحدثهم بم شهدنا من النبي عليه . (ابن راهويه، والبزار)(١)، وكذا أكثر الكلام فيه في أصول المذهبين.

⁽١) انظر: تفسير ابن كثير ٣/ ٤٩١، ونحوه في تفسير القرطبي ١/ ٣٧.

⁽٢) سورة الأحزاب: الآية ٣٦.

⁽٣) كنز العمال ٨/ ٦٣٨ (٢٤٥٠٨).

⁽٤) ورواه عبد الرزاق في مصنفه ٣/ ٢٧٢ (٥٦٠٥).

فصل

تعجب من زعم البعض أن الإنصات هو ترك الجهر؟

زعم بعضهم أن الإنصات ترك الجهر لا الترك رأساً، وأن مثله ما في الصحيح عن أبي هريرة قال: «كان رسول الله على يسكت بين التكبير وبين القراءة إسكاتة _ قال: أحسبه قال: هنية _ فقلت: بأبي وأمي يا رسول الله، إسكاتك بين التكبير وبين القراءة، ما تقول؟... إلخ»(١).

وهذا عجيب، فإنه يريد السكوت عما قبله، وهو التكبير، أي تكبر ثم تسكت عنه، فجعلوه فيما بعده.

والسكوت باعتبار ما قبله كثير شائع، ومنه ما في عبارات العلماء: قال فلان: كذا، وسكت عليه (أي عن رده) وإن كان كلامه مسلسلاً ومتصلاً.

وهو في نفس هذا الحديث في «جزء القراءة» من «باب من قرأ في سكتات الإمام» عن أبي هريرة: «أن النبي ﷺ كان يسكت إسكاتة عند تكبيرة افتتاح الصلاة... إلخ»(٢).

والعجلة تعمل العجائب.

⁽۱) رواه البخاري في صحيحه كتاب الأذان (٧٤٤)، والدارمي في سننه كتاب الصلاة (١٢٤٤).

⁽٢) جزء القراءة خلف الإمام للبخاري.

فصل لفظ «عُبادة» يصرح با لإباحة

هناك لفظ عن عبادة نفسه، يصرح بالإباحة، وينفي الوجوب، وهو ما في «الزوائد»(۱): «وعن عبادة بن الصامت أن رسول الله على قال: «من قرأ خلف الإمام، فليقرأ بفاتحة الكتاب»، قلت: له حديث في الصحيح بغير سياقه، رواه الطبراني في الكبير، ورجاله موثقون» اه(۲). فإن شئت فترجمه بلغتك، ثم اسأل المخاطب، ماذا فهمت منه؟ لكن نقله في «الكنز» و«الجامع الصغير» بلفظ: «من صلّى خلف الإمام»(۳)، ولعلها نُسخٌ.

فـصــل قبول البخاري رواية «فصاعداً» وتردده في رواية أبي سعيد

لا يستقيم إيجاب الفاتحة على المقتدي، إلا لمن يعطي لها خصوصية، ويجزم باستحباب السورة، ولذا أخذ البخاري رحمه الله

⁽١) مجمع الزوائد ٢/١١١.

⁽٢) إلى هنا كلام الهيثمي في مجمع الزوائد ٢/١١١.

⁽٣) كنز العمال للمتقي الهندي ٧/ ٤٤١ (١٩٦٨٢)، ونحوه في مسند الشاميين للطبراني ١/ ١٧١ (٢٩١)، وانظر كذلك: الجامع الصغير للسيوطي مع شرحه فيض القدير للمناوي ٦/ ١٧٠.

يعل زيادة «فصاعداً» ويتردد في حديث أبي سعيد: «أمرنا أن نقرأ بفاتحة الكتاب، وما تيسر» في «جزء القراءة»(١) و «الضعفاء الصغير»(٢).

وأنت تعلم أن إعلال أحاديث وجوب السورة لاستقامة وجوب الفاتحة ـ ترك لأحاديث متعددة، ولما توارث العمل به، طرداً لما اختير، وهو كما ترى، ونحوه تردده في حديث الإنصات، وإذا كان لا يستقيم مختاره إلا بإعلال هذه الأحاديث: فهو أحق بالتردد، ولقد أنصف فيه شارح المنتقى (٣) بعض إنصاف، فراجعه إن شئت.

والأحاديث لا تفرق بين الفاتحة والسورة، إلا باعتبار عين تلك، وجنس هذه، ومتى ذكرت الفاتحة ولم تذكر السورة، فلهذا الوجه (أي لفرق العين والجنس) فجعلوه في الوجوب وعدمه، فسبحان من لا يسهو ولا ينسى.

وقوله: «لا صلاة لمن لم يقرأ بها» يريد الاشتمال عليها خطاباً لمن كان يعلم فرضية أصل القراءة، لا التفاتاً إلى عدم وجوب السورة، وعلمهم هذا لتوارث القراءة في محلها، وعدم خلو الصلاة عنها.

⁽١) جزء القراءة خلف الإمام للبخاري.

⁽٢) الضعفاء الصغير للبخاري ص٦٢ (ترجمة طريف بن شهاب برقم ١٧٨).

⁽٣) نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار ٢/ ٢٣١_ ٢٣٤.

فصل لفظ آخر لرواية عبادة رضي الله عنه يوجب الفاتحة خلف الإمام

وهناك لفظ عن عبادة، يصرح بوجوب الفاتحة خلف الإمام، في «كتاب القراءة» «عن محمد بن سليمان بن فارس، حدثني أبو إبراهيم محمد بن يحيى الصفار _ وكان جارنا _ ثنا عثمان بن عمر، عن يونس، عن الزهري، عن محمود بن الربيع، عن عبادة بن الصامت، قال: قال رسول الله على: «لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب خلف الإمام»، قال أبو الطيب: قلت لمحمد بن سليمان: خلف الإمام؟ قال: خلف الإمام، وهذا إسناد صحيح، والزيادة التي فيها كالزيادة التي في حديث مكحول وغيره، فهي عن عبادة بن الصامت صحيحة مشهورة من أوجه كثيرة، وعبادة بن الصامت رضي الله عنه من أكابر أصحاب رسول الله على اهداله.

وتصحیحه لهذه الزیادة من حیث صنعة المحدث في غایة الاستعجاب؛ فإن هذه الزیادة مدرجة قطعاً، ولو حلف أحد بإدراجها: لكان بارًا، وما حنث. وهي لعلها من محمد بن یحیی الصفار؛ تفقها منه، وأخذاً بالعموم، وأنه أسمع للمقتدین، وقیل: عندهم، أو من محمد بن سلیمان بن فارس؛ فإنه تلمیذ البخاري، فتفقه فیه کشیخه، كیف لو كانت هذه الزیادة عند الزهری: لما خالفها.

⁽١) القراءة خلف الإمام للبيهقي ص٧٠_٧١.

وقد أخرج عنه البيهقي في الكتاب عن عبد الله بن المبارك، نا يونس، عن الزهري، قال: «لا يقرأ من وراء الإمام فيما يجهر به الإمام القراءة، يكفيهم قراءة الإمام، وإن لم يسمعهم صوته، ولكنهم يقرأون فبما لا يجهر به، سرَّا في أنفسهم ولا يصلح لأحد ممن خلفه أن يقرأ معه فيما جهر به، سرَّا ولا علانية، قال الله تعالى: ﴿وَإِذَا قُرِى مَا الْفَرَانُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَانِهِم الناس... إلخ»(٢).

وروى الحديث سفيان بن عيينة عن الزهري، وابن وهب عن يونس عنه، وصالح عنه عند مسلم^(۳)، ومعمر عنه عنده، وعند غيره، ومالك الإمام، وقرة بن عبد الرحمن، وعقيل، وعبد الرحمن بن إسحاق المدني، والأوزاعي وشعيب بن أبي حمزة عند البيهقي⁽³⁾ في كتابه، وموسى بن عقبة عند الطبراني في الصغير⁽⁶⁾، والليث بن سعد في «خلق أفعال العباد»⁽⁷⁾، ولكنه في «جزء القراءة» عن يونس عنه. ثم له طرق عن عبادة من غير طريق الزهري ثم عن جماعة من الصحابة غيره، ولا أثر في شيء من الطرق لهذه الزيادة، وليست عن عثمان بن عمر أيضاً في كتابه^(۷) ومسند الدارمي^(۸).

⁽١) سورة الأعراف: الآية ٢٠٤.

⁽٢) إلى هنا من كلام البيهقي في كتابه القراءة خلف الإمام ص١١٢.

⁽٣) رواه مسلم في صحيحه كتاب الصلاة (٣٩٤).

⁽٤) أورده البيهقي في القراءة خلف الإمام ص٢٣.

⁽٥) رواه الطبراني في المعجم الصغير ١/١٣٩ (٢١١).

⁽٦) خلق أفعال العباد ص١٠٦٠.

⁽٧) القراءة خلف الإمام ص٢٢.

⁽٨) سنن الدارمي ١/٣١٢ برقم (١٢٤٢) ترقيم فواز أحمد زمرلي.

ومصحِّح هذه الزيادة يحتاج أن يقول: إن الزيادة كانت عند الترجمة والإسناد، كله بلفظين، فأودعوا عند بعضٍ كذا، وعند بعض كذا، أو في مرة كذا، أو سقطت عند العدد، وبقيت عند واحد، وكل هذا لا يقبل.

وإذا كانت زيادة ممن دون هؤلاء: يماكس في تصحيحها كثيراً، قال في «الفتح»: «وإذا اتحد مخرج الحديث، ولا سيما في أواخر الإسناد بعد الحمل على التعدد جداً... إلخ»(۱). بخلاف حديث محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان عن أبي هريرة قال: قال رسول الله على «ما كان من صلاة يجهر فيها الإمام بالقراءة، فليس لأحد أن يقرأ مع، «اه(۲). فإنه طريقة مستقلة.

ثم خفي على من أدرجها وجه ربط العبارة أيضاً، فإن الحديث على هذا لا دليل فيه على وجوب الفاتحة على غير المقتدي، فكان من باب ما قيل:

وبعض الناس يخلق ثم لا يفري^(٣)

أو مما يقال:

حفظت شيئاً وغابت عنك أشياء

وأحسن محامله أن يقال: أراد به أن هذا الحديث أسمع للمقتدين

⁽۱) فتح الباري ۱۰۸/۱۳.

⁽٢) القراءة خلف الإمام للبيهقي ص١٤٤ (٣٢٩).

⁽٣) من قول زهير وصدره:

[«]ولأنت تفري ما خلقت».

لا أنه من متنه، ومذهب سفيان بن عيينة ترك القراءة خلف الإمام، كما عند أبي داود، وكذا مذهب ابن وهب، وكذا مذهب الليث من نقل البويطي، كما في «الاستذكار»(١) وفتاوى الحافظ ابن تيمية(٢) من عدم الوجوب.

وقال النسائي^(٤) من فضل المجاهدين على القاعدين: «قال أبو عبد الرحمن: عبد الرحمن بن إسحاق هذا _ أي المدنى _ ليس به

⁽١) الاستذكار لابن عبد البر ١/٤٦٧ ونصه: قال البويطي: وكذلك يقول الليث والأوزاعي.

⁽۲) كتب ورسائل وفتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ۲۲/ ۲۹۶، قال رحمه الله: ليس له أن يقرأ حال جهر الإمام إذا كان يسمع لا بالفاتحة ولا غيرها، وانظر كذلك: مجموع فتاوى شيخ الإسلام ۱۸/ ۲۰.

⁽٣) القراءة خلف الإمام ص١٩٥.

⁽٤) انظر: سنن النسائي باب فضل المجاهدين على القاعدين (٣٠٩٩).

بأس، وعبد الرحمن بن إسحاق _ أي الواسطي _ يروي عنه علي بن مسهر، وأبو معاوية، وعبد الواحد بن زياد عن النعمان بن سعد: ليس بثقة» اه.

فالإسناد حسن، والزيادة مدرجة، ولعلها من أبي هريرة؛ فإنه ممن يجيز القراءة في النفس للمقتدي في الجهرية أيضاً، ولا يوجبها البتة.

فصل اختلف النقل عن الصحابة رضي الله عنهم في القراءة في الجهرية؟

اختلف النقل عن بعض الصحابة في الجهرية، كعمر، وأبي هريرة، وغيرهما. وأول ما يظهر في التوفيق للناظر عند اختلاف النقل أنه عندهم على الإباحة، لا الإيجاب والتحريم، لا ما اقتحموا من المعارضة والتوفيق، أو الترجيح.

ثم اختلفت فتواهم بحسب الأحوال، فهي أحوال لا آراء، وذلك يجري في المباح كثيراً، فعند الدارقطني (۱) والبيهقي (۲) عن يزيد بن شريك: «أنه سأل عمر بن الخطاب عن القراءة خلف الإمام فقال: اقرأ بفاتحة الكتاب، فقلت: وإن كنت أنت؟ قال: وإن كنت أنا، قلت: وإن

⁽١) رواه الدارقطني في سننه ١/٣١٧.

⁽٢) السنن الكبرى للبيهقي ٢/ ١٦٧ (٢٧٥٦)، قلت: وقد رواه الحاكم في المستدرك ١/ ٣٦٥ (٨٧٣)، وأورده المتقي الهندي في الكنز برقم (٢٢٩٣٧)، وعبد الرزاق في المصنف ٢/ ١٣١ (٢٧٧٦).

جهرت، قال: وإن جهرت» اه. فيه جواب التيمي مختلف فيه، ضعفه ابن نمير، ووثقة (۱) آخرون، وأكثر ألفاظه في سائر الكتب خالية عن ذكر الجهر، وقد روي عنه المنع، كما في الموطأ لمحمد، ومصنف عبد الرزاق (۲)، وعزاه في الكنز لابن أبي شيبة (۳)، لكن لم أجده في النسخة الحاضرة من مصنفه، والفاروق يجيز السورة أيضاً في الجهرية كما في «كتاب القراءة» (٤): «اقرأ خلف الإمام وإن جهر، واقرأ فاتحة الكتاب وشيئاً».

قال في «إزالة الخفاء»: «والجمع أن القبيح في الأصل أن ينازع الإمام في القرآن، وقراءة المأموم قد يفضي إلى ذلك.

ثم إن اشتغال المأموم بمناجاة ربه مطلوب، فتعارضت مصلحة ومفسدة، فمن استطاع أن يأتي بالمصلحة، بحيث لا تخدشها مفسدة: فليفعل، ومن خاف المفسدة: ترك» اه.

⁽۱) هو جواب بن عبيد الله التيمي، وثقه ابن معين وضعّفه ابن نمير، (ميزان الاعتدال في نقد الرجال ٢/١٥٩، وانظر للتفصيل: الكامل في ضعفاء الرجال ٢/١٧٧، تهذيب التهذيب ٢/١٠٤، تهذيب الكمال ٥/١٦٠.

⁽٢) روى عبد الرزاق في مصنفه عدة آثار عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه سي المنع عن القراءة خلف الإمام، منها قوله: «وددت أن الذي يقرأ خلف الإمام في فيه حجر» ١٣٨/٢ (٢٨٠٦)، وعن موسى بن عقبة أن رسول الله على وأبا بكر وعمر وعثمان كانوا ينهون عن القراءة خلف الإمام ١٣٩/٢.

⁽٣) رواه ابن أبي شيبة في مصنفه قوله: «تكفيك قراءة الإمام» ١/ ٣٣٠ (٣٧٨٤)، وأورده المتقي الهندي في كنز العمال بلفظ: «تكفيك قراءة الإمام خافت أو جهر» (٢٠٥٤٤).

⁽٤) انظر: القراءة خلف الإمام ص٩٠ (١٨٧).

ونحوه عن أبي هريرة، لا يقول بالإيجاب ولا بالتحريم، فالترك عنه قد مرّ، وأما الإباحة عنه، فقوله: «اقرأ بها في نفسك، يا فارسي»(١) ولا يريد إلا الإباحة.

قال في «العمدة»(٢): «ولئن سلمنا أن المراد هو القراءة حقيقة، فلا نسلم أنه يدل على الوجوب» اه.

وقد استدل عليها بنحو اجتهاد، وهو حديث: «قسم الصلاة بين الله وبين العبد...»(٣)، وليس بمسوق في حال الائتمام، بل لا ينحصر القسم على حال الصلاة أيضاً، فعند النسائي عن العلاء بن عبد الرحمن، عن أبيه عن أبي هريرة، عن أبي بن كعب، قال: قال رسول الله عليه: «ما أنزل الله عزّ وجلّ في التوراة، ولا في الإنجيل مثل أم القرآن، وهي السبع المثاني، وهي مقسومة بيني وبين عبدي، ولعبدي ما سأل»(٤) انتهى.

ومثله عند الترمذي من تفسير «الحجر» وهذا الإسناد هو إسناد

⁽۱) رواه النسائي في سننه كتاب الافتتاح (۹۰۹)، وأبو داود في سننه كتاب الصلاة (۹۹۹)، وابن ماجه في سننه كتاب إقامة الصلاة (۸۳۸).

⁽٢) عمدة القاري شرح صحيح البخاري ٦/ ١٤.

⁽٣) إشارة إلى الحديث الذي رواه مسلم في صحيحه كتاب الصلاة (٣٩٥)، قال الله تعالى: «قسمت الصلاة بيني وبين عبدي نصفين، ولعبدي ما سأل...» الحديث، ورواه الترمذي في سننه كتاب تفسير القرآن (٢٩٥٣)، والنسائي في سننه كتاب الافتتاح (٩٠٩).

⁽٤) رواه النسائي في سننه كتاب الافتتاح (٩١٤) كما رواه الترمذي في سننه كتاب تفسير القرآن (٣١٢٥).

حديث: «قسم الصلاة» إلى أبي هريرة أيضاً، فالاستدلال به ضرب من الاجتهاد بجنس على جنس، ولا يلاقي إلا الإباحة، وهو كاستدلال عبادة بحديث: «لا صلاة لمن لم يقرأ بها» على قراءة المقتدي موقوفاً عليه، على ما سيأتي.

وقد صرَّح الطيبي: أن حديث الخداج، وحديث «قسم الصلاة»: حديث مستقلان، قال: لأنه _ رضي الله عنه _ استشهد بالحديث الثاني . . . إلخ .

وقوله _ كما في جزء القراءة _ من باب السكتات عن أبي هريرة: قال: «إذا قرأ الإمام بأم القرآن، فاقرأ بها، واسبقه؛ فإن الإمام إذا قضى السورة قال: ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلصَّالِينَ﴾، قالت الملائكة: آمين، فإذا وافق قولك قضاء الإمام أم القرآن، كان قمنًا أن يستجاب» اه.

لا يريد به السبق في الشروع على الشروع، وإنما يريد به سبق المأموم بالشروع على فراغ الإمام عنها، لئلا يفوته الموافقة في آمين، وهو كقول بلال: «لا تسبقني بآمين» (۱) وإسناده عن سلمان، كما في «العمدة» ($^{(7)}$ من طريق أبي عثمان عبد الرحمن بن ملّ النهدي، وكما في الزوائد» هو إسناد ما مر عن سلمان في شهود الملائكة الصلاة،

⁽٢) عمدة القاري شرح البخاري ٦/ ٤٨.

⁽٣) مجمع الزوائد ١١٣/٢.

وذكره «شارح المنتقى» وكلام البيهقي في «العمدة» في تصويب الإرسال، وعدم ذكر سلمان ههنا: كتصويبه هناك وقفه، ولا يؤثر، ولعله حديث واحد في الأصل، وهو المراد بما في «الفتح» من باب جهر الإمام بالتأمين، عن أبي رافع قال: «كان أبو هريرة يؤذن لمروان، فاشترط أن لا يسبقه بالضالين، حتى يعلم أنه دخل في الصف» اه(١).

ولا يقول بوجوب الفاتحة على المقتدي أصلاً، بل يهتم للتأمين أزيد منها، وكذا بلال، وقد أشار إليه ابن كثير في تفسيره، فوضعوا فتواه في الإيجاب بدون إمعان.

ويقرب منه ما في «الدر المنثور»: «وأخرج ابن الضريس عن أبي قلابة يرفعه إلى النبي على الله عن أبي قلابة يرفعه إلى النبي على الله عن أبي تستفتح، كان كمن شهد فتحاً في سبيل الله ومن شهد حين تختم، كان كمن شهد الغنائم، حتى تقسم اله(٢) مصححاً من الأغلاط.

يريد باعتبار إدراكه فضل آمين لحديث أبي يعلى فيه: «ومن لم يقل: آمين، كمثل رجل غزا مع قوم فاقترعوا سهامهم، ولم يخرج سهمه، فضال: ما لسهمي لم يخرج؟ قال: إنك لم تقل: آمين» اهـ.

⁽۱) فتح الباري بشرح البخاري ۲/۳۲، وقد رواه البيهقي في السنن الكبرى ۸/۲ (۲۲۸٤).

⁽۲) هكذا ورد في الدر المنثور ۱۷/۱ بلفظ «حتى تقسم» بينما ورد في سنن الدارمي برقم (۳٤۷۱) بلفظ «حين تقسم» ونحوه ذكره أبو يوسف الفسوي في «المعرفة والتاريخ» ۳/۲۹، والمزي في تهذيب الكمال ۲۱/۱۳، والخطيب البغدادي في تاريخه ۹/۳۰، ونقلوا إنكار حماد على هذا الأثر.

وقال: سنده جید $^{(1)}$ ، ولکن هو عند ابن کثیر بإسناد فیه لیث ابن أبی سلیم $^{(7)}$.

فسسسل مُدرك الركوع بدون القراءة مُدرك للركعة

لا يعلم من الصحابة من يقول: أن مدرك الركوع بدون القراءة لا يدرك الركعة، ففي «الفتح» من أواخر الوتر: وروى محمد بن نصر من طريق أخرى عن حميد عن أنس: «أن أول من جعل القنوت قبل الركوع ـ أي دائماً ـ: عثمان؛ لكي يدرك الناس الركعة» اه(٣).

وفيه مرفوع، قال الحافظ في «المطالب العالية»(٤): «قال مسدد: حدثنا يحيى، عن سفيان، حدثني عبد العزيز بن رفيع عن شيخ من الأنصار، قال: «إن رجلاً دخل المسجد فسمع رسول الله على خفق نعليه، فلما سلم قال: كيف أدركتنا؟ قال: سجوداً، فسجدت، قال: كذلك فافعل، ولا تعتدّوا بالسجدة ما لم تدركوا الركعة، فإذا رأيتم

⁽۱) أورده السيوطي في الدر المنثور ٢/٣١ قال: وأخرج أبو يعلى في مسنده و بن مردويه بسند جيد»، وانظر: سند أبي يعلى ٢٩٦/١١ (٦٤١١)، ورواه إسحاق بن راهويه في مسنده ١/٣١٥ (٢٩٨)، وأورده الهيثمي في مجمع الزوائد ٢/٣١٢ وقال: وفيه ليث بن عبد الرزاق أبي سليم وهو ثقة مدلس وقد عنعنه.

⁽٢) انظر: تفسير ابن كثير ١/٣٣.

⁽٣) فتح الباري ٢/ ٤٩١.

⁽٤) المطالب العالية ٤/ ٨٤ (٤٧٩).

الإمام قائماً: فقوموا، وراكعاً: فاركعوا، وساجداً: فاسجدوا، وجالساً: فاجلسوا صحيح اه.

وهو عند آخرين أيضاً (١)، وإنما نقلته عن «المطالب» لتصحيحه إياه.

وما قاله البيهقي في «المعرفة»: إنه مرسل، فإنه يريد ما لم يسم صحابيّه، واعتبر مثل هذا الحديث من الأحاديث، فلا ترى هناك أمراً للمسبوق ما بقراءة، وإنما بسرد الأفعال، وذلك لأن القراءة ليست عليه.

ونحو ما عن عثمان ثبت عن عمر أيضاً في الصحيح، من مناقب عثمان، وشهادة عمر: «وربما قرأ بسورة «يوسف» أو «النحل» أو نحو ذلك في الركعة الأولى، حتى يجتمع الناس... إلخ»(٢).

بل في مرفوع عند أبي داود عن أبي قتادة قال: «وكان يطول في الركعة الأولى ما لا يطول في الثانية، وهكذا في صلاة العصر، وهكذا في صلاة الغداة، قال: فظننا أنه يريد بذلك أن يدرك الناس الركعة الأولى» اه(٣).

وعنده عن عبد الله بن أبي أوفى: «أن النبي عَلَيْ كان يقوم في الركعة الأولى من صلاة الظهر، حتى لا يسمع وقع قدم» اه⁽¹⁾.

⁽۱) كما رواه البيهقي في السنن الكبرى ٢/ ٢٩٦ (٣٤٣٤)، وعبد الرزاق في المصنف ٢/ ٢٨١ (٣٣٧٣).

⁽٢) رواه البخاري في صحيحه كتاب المناقب (٣٧٠٠).

⁽٣) رواه أبو داود في سننه كتاب الصلاة (٧٩٨)، ورواه عبد الرزاق في المصنف /٢ / ١٠٤ (٢٦٧٥)، وعبد بن حميد في مسنده ص٩٧ (١٩٨).

⁽٤) رواه أبو داود في سننه كتاب الصلاة (٨٠٢)، وأحمد في مسنده ٢٥٦/٤.

والرجل المبهم فيه هو طرفة الحضرمي، ذكره ابن حبان في الثقات (١)، كما في «اللسان» (٢)، ونحو من ذلك عند أحمد عن أبي مالك الأشعري، ذكره في «المنتقى» من باب موقف الصبيان والنساء من الرجال.

وفي شرح الموطأ للزرقاني: «وأفاد الحافظ برهان الدين: أن التحويل وقع في ركوع الثالثة، فجعلت كلها ركعة للكعبة، مع أن قيامها، وقراءتها، وابتداء ركوعها للقدس؛ لأنه لا اعتداد بالركعة، إلا بعد الرفع من الركوع، ولذا يدركها المسبوق قبله» اه(٣).

وهو كالبديهي من حكم الشريعة بإدراك الركعة بإدراك الركوع، فإذا كان الصحابة شاهدوا إدراكها بلحوق المصلين شيئاً فشيئاً إلى إدراك الركوع: ما كان لهم أن يترددوا في عدم وجوب القراءة على المقتدي، ولا يتردد فيه إلا من ألغى البداهة، واقتصر على اللفظ.

هذا، وقد وقع في صفات صلاة الخوف اشتراك في التحريمة، وتعاقب فيها، كما قد وقع تقسيم في الركعات والسجدات، ولم يقع تعاقب في الركوع، وذلك لأن به الركعة ركعة، ومن أدرك الركعة فقد أدرك، وكله مبني على عدم وجوب القراءة خلف الإمام، فدعنا عن احتمالات يلوكها لسانك، ويمجها قلبك، فإنا لم نتفرغ لهذا.

⁽١) كتاب الثقات ٤/٣٩٨ رقم الترجمة (٣٥٤٩).

⁽٢) لسان الميزان ٣/٢٠٨، قال الحافظ: لا يصح حديثه قاله الأزدي، ثم نقل عن ابن حبان قوله في الثقات.

⁽٣) شرح الزرقاني للموطأ ١/٥٦٠.

وعلى مثل هذا بني السياق في حديث: «من أدرك ركعة من الصبح قبل أن الصلاة: فقد أدرك»(۱)، بل وحديث: «من أدرك ركعة من الصبح قبل أن تطلع الشمس. . . إلخ»(۲)؛ فإنه أيضاً في المسبوق، كما في «تخريج الهداية» عن بعض العلماء ـ وقد بسط في موضع آخر ـ لا الوقت، كما قد زُعم.

واعلم أن البخاري وافق الشافعي رحمه الله في فروع القدوة، فأجاز تقدم إحرام المأموم على الإمام لعلة _ كما في (0.00) من بعض نسخ الصحيح _ وهو قول للشافعي رحمه الله كما في (0.00) وأجاز تأخر الإمام غير الراتب، إذا جاء الراتب، وبوب: (0.00) الإمام وأتم من خلفه، وبوب على قطع القدوة، وعلى اختلاف النية، وعلى ائتمام المأموم بالمأموم (0.00).

ومن ملحقات هذه المسألة: القراءة خلف الإمام، فأوجبها، ولو أدرك الركوع، والجهر بآمين للمأموم، فاختاره، فكان الائتمام عنده هو التعقيب في الأقوال والأفعال، لا يستلزم اتفاق الإمام والمأموم في النية، وليس فيه ضمان، وإنما هو رعاية وحفظ.

ولا يخفى أن بعض هذا كالعمل بالمنسوخ بسنة معاذ عند

⁽۱) رواه البخاري في صحيحه كتاب مواقيت الصلاة (٥٨٠)، ومسلم في صحيحه كتاب المساجد ومواضع الصلاة (٦٠٧).

⁽٢) رواه البخاري في صحيحه كتاب مواقيت الصلاة (٥٧٩)، ومسلم في صحيحه كتاب المساجد ومواضع الصلاة (٦٠٨).

⁽٣) يراجع الجوهر النقي ٢/ ٤٠٠ ـ ٤٠١، ولم أجد النص الصريح في المسألة.

⁽٤) كتاب الأذان من صحيح البخاري.

أبي داود (۱)، وأبي أمامة عند الطبراني، كما في «الفتح» ومتنه مغاير لما في تخريج الهداية من الجنائز، وضعّفه، وأخرج مرسلين جيدين بمعنى المسند، فراجعه، وهو دليل على أن ترتيب المسبوق كترتيب الإمام، وهو مذهب أبي حنيفة رحمه الله.

وما حكاه في «جزء القراءة» عمن يوجب القراءة، فلا يعلم نقله عنهم، وإنما هو طرد لما اختاره.

نعم، ذهب أبو هريرة إلى أنه لا بد أن يدرك المسبوق الإمام قبل شروعه في الانحناء، وإن لم يدرك القراءة، وذلك أن الركوع في اللغة: الانحناء نفسه، وأما البقاء منحنياً، فحالة بقائه، كما يطلق القيام على الانتقال من القعود إليه، ثم بعده حالة بقائه، كذلك الركوع هو: الانتقال من القيام إلى الانحناء، فاشترط بعضهم أن يدركه قبل الانحاء لهذا، لا للقراءة. وقد أوضحه ابن رشد الحفيد في «قواعده» وكذا في «عمدة القارىء»(٢) فالتبس على الناظرين، فاعلم ذلك.

وكذا المراد بما في «الكنز» (٣) مرفوعاً: «إني قد بدّنت، فمن فته الركوع، أدركني في بطء قيامي» (عب، عن ابن مسعدة صاحب الجيوش، صحابي)، أراد بالركوع الانحناء، وأراد بالقيام استكمال، وكأن المعاقبة في الانتقال لا تضر؛ فإنه غير مقصود، ووقع فيه بطء عارضي للتبدين، فلا تعجلوا، والحقوا، أو أراد بالركوع جزءًا منه بعد تمام الانحناء، وهو الموافق لسائر ألفاظ هذا الحديث.

⁽١) سنن أبي داود كتاب الصلاة (٥٠٦).

⁽٢) عمدة القاري بشرح البخاري ٦/ ١٨.

⁽٣) كنز العمال للمتقى الهندي برقم (٢٠٥٢).

وأيضاً ليس التبدين قيداً في المعاقبة، فقد جاء «تلك بتلك» في حديث أبي موسى بدون عذر التبدين (١)، وإنما هو وجه للاعتناء بالمعاقبة أزبد، وراجع «العمدة» (٢).

وعند مالك أنه بلغه أن أباب من أدرك من الصلاة»: مالك أنه بلغه أن أبا هريرة كان يقول: «من أدرك الركعة فقد أدرك السجدة، ومن فاته قراءة أم القرآن، فقد فاته خير كثير» اه. فهذا مذهبه، ويريد بقوله: «ومن فاته قراءة أم القرآن» قراءتها من الإمام (أي فاته إدراك قراءته).

قال ابن عبد البرّ في «الاستذكار»(٤): «وأما قول أبي هريرة: «من فاته قراءة أم القرآن فقد فاته خير كثير»، فإن ابن وضّاح وجماعة معه قالوا ذلك؛ لموضع التأمين، يعنون به قوله على: «فمن وافق تأمينه تأمين الملائكة: غفر له ما تقدم من ذنبه» اه.

وفي «خلق أفعال العباد»(٥): «وقد بينه أبو هريرة عن النبي ﷺ قال: «اقرأوا إن شئتم. . . إلخ» في حديث قسم الصلاة، فزاد: «إن

⁽۱) رواه مسلم في صحيحه كتاب الصلاة (٤٠٤) ضمن حديث طويل جاء فيه: «فإذا كبّر وركع فكبّروا واركعوا فإن الإمام يركع قبلكم ويرفع قبلكم، فقال رسول الله عليه: فتلك بتلك . . . » الحديث، ورواه النسائي في سننه كتاب الإمامة (۸۳۰).

⁽٢) عمدة القاري ٦/٩٩.

⁽٣) موطأ الإمام مالك ١١/١ (١٨).

⁽٤) الاستذكار للإمام ابن عبد البر ١/٦٣.

⁽٥) خلق أفعال العباد للبخاري ص١٠٤ ت: د. عبد الرحمن عميرة.

شئتم» من نقل البخاري لفظ الحديث مرتين، وكذلك عند الدارقطني (۱)، و «الدر المنثور» (۲)، و في طريق من «جزء القراءة»، ثم يقول أبو هريرة رضي الله عنه: اقرأوا، ومثله ما في «تخريج الهداية» (۲) عنه من طريق سعيد المقبري مرفوعاً وموقوفاً.

فسصل

في بيان السكتات

لم تعط الشريعة في الجهرية موضعاً للفاتحة أصلاً، ولم توسع لها في الحلقة، ولم تبق لها فرجة، وأما السكتات في حديث سمرة، فأولها للاستفتاح، وثانيها للفصل، وثالثها _ إن كان _ فليتراد إليه النفس، لا غير، وقد جوَّز الطيبي في شرح المشكاة _ كما في «السعاية»(أ)، و«حجة الله البالغة»(أ) _ قال: «والأظهر أن السكتة الأولى للثناء، والثانية للتأمين» اهد. لكني لم أجد هذه العبارة في نسخة عتيقة من حواشي الطيبي. والله أعلم. أن تكون الثانية للتأمين، عند من يقول بإخفائها، وهو احتمال جيد، فما في «جزء القراءة»(أ) من باب السكتات: «عن عبد الله بن عثمان بن خثيم، قال: قلت لسعيد بن جبير:

⁽۱) سنن الدارقطني ۳۰٦/۱.

⁽٢) الدر المنثور للسيوطى ١٢/١.

⁽٣) نصب الراية في تخريج أحاديث الهداية ١/٣٤٣. وقد بيَّن الإمام الزيلعي أن الصواب هو الوقف.

⁽٤) السعاية ٢/ ٣٠٥.

⁽٥) انظر: حجة الله البالغة ص٤٣٢.

⁽٦) جزء القراءة خلف الإمام للبخاري ص.

أقرأ خلف الإمام؟ قال: نعم، وإن سمعت قراءته، إنهم قد أحدثوا ما لم يكونوا يصنعونه، إن السلف كان إذا أمَّ أحدهم الناس كبَّر، ثم أنصت، حتى يظن أن من خلفه قد قرأ فاتحة الكتاب، ثم قرأ: وأنصتوا» اهـ إنما هو توفيق منهم، ممن صنع ذلك بين أمر الإنصات وإيجاب الفاتحة من عندهم، وليس له أثر في المرفوع.

وما خاله في "كتاب القراءة" (۱): أن أبا سلمة أفتى به بين يدي أبي هريرة، فليس كذلك. وكذا ما ذكره في (ص٧٨) وفي ما ذكره من (ص٨٦) أيضاً تردد، يريد السرية مغ إغلاق في العبارة، ولعله مما في "شرح الألفية" عن الحاكم في أبي طاهر، وما في "الكنز" (١): "إذا كنت مع الإمام، فاقرأ بأم القرآن قبله، وإذا سكت» (عب) عن ابن عمر وحسن. ونحوه فيه من (ص٩٦) فهو في "كتاب القراءة" (ص٩٧) بحذف الواو من قوله: "وإذا سكت» يريد به السرية، وهو مذهب عبد الله بن عمرو كما يأتي، ويريد بالقراءة قبل الإمام: الفراغ عن القراءة قبل فراغه؛ فإن الإمام يقرأ السورة أيضاً.

ومع هذا ففي إسناده المثنَّى بن الصباح ضعيف، وعامة المناكير في حديث عمرو بن شعيب عنه (٤)، وعن ابن لهيعة، كما في

⁽١) القراءة خلف الإمام للبيهقي ص١٠٤ برقم (٢٣٩).

⁽٢) كنز العمال للمتقى الهندي برقم (٢٠٥٣١).

⁽٣) القراءة خلف الإمام ص٧٩ _ ٨٠ (بأرقام ١٦٨ ـ ١٦٩ ـ ١٧٠).

⁽٤) انظر: الجرح والتعديل للرازي ٦/ ٢٣٨، وانظر كذلك: الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي ٣٤/٣، المغني في الضعفاء ٢/ ٥٤١، ضعفاء العقيلي ٤/ ٢٤٩، ميزان الاعتدال ١٩/٦.

«التهذيب»(۱)، وأدخل ابن طاهر في «التذكرة» هذا الحديث في المنكر، وضعفه الدارقطني أيضاً من طريق محمد بن عبد الله بن عبيد بن عمير عن عمرو بن شعيب، وقد وهي الحافظ ابن تيمية في فتاواه القراءة في السكتات بما يكفي(۲).

ويمكن أن يريد بما في «كتاب القراءة» (ص٨٦): الأخيرة من المغرب، والأخريين من العشاء، فإن في «جزء القراءة» (٣) عن علي رضي الله عنه: «إذا لم يجهر الإمام في الصلوات، فاقرأ بأم الكتاب، وسورة أخرى في الأوليين من الظهر والعصر، وبفاتحة الكتاب في الأخريين من الظهر والعصر، وفي الأخريين من الظهر والعصر، وفي الأخريين من الطهر والعصر، وفي الأخرين من العشاء» اه.

وفي رسالة الحافظ ابن تيمية في تنوع العبادات: وعامة السلف الذين كرهوا القراءة خلف الإمام، هو فيما إذا جهر، ولم يكن أكثر الأئمة يسكت عقب الفاتحة، سكوتاً طويلاً(٤)... إلخ. ثم جعلها بعضهم في الأولى، وبعضهم في الثانية، وهو شبيه بمن يأتي إلى المجلس، ولم يبق فيه فرجة، فيلتفت إلى وجه هذا مرة، وإلى وجه ذلك مرة، كي يوسعوا له، ثم تفنن هؤلاء فيه، ففي الباب الأول من «جزء القراءة»(٥): «وكان أبو سلمة بن عبد الرحمن، وميمون بن مهران

⁽١) تهذيب التهذيب ٨/ ٤٤.

⁽٢) انظر: مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ٢٣/ ٢٧٧_ ٢٨١.

⁽٣) جزء القراءة خلف الإمام للبخاري.

⁽٤) انظر: مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ٢٢/ ٣٤٠.

⁽٥) جزء القراءة خلف الإمام.

وغيرهم، وسعيد بن جبير: يرون القراءة عند سكوت الإمام إلى نون نعبد» اه. وكل هذا تفصيل لا ملاحظة إليه في الأحاديث.

وعند ابن أبي شيبة عن أبي بشر عن سعيد بن جبير قال: «سألته عن القراءة خلف الإمام، قال: ليس خلف الإمام قراءة»(١) اهـ.

وأثر آخر عنه في «الآثار» لمحمد رحمه الله، وبالغ آخر، فقال: اقرأ قبله، وبعده، ومعه، ولا تتركها على حال، والشارع يقول في حديث أنس: «أتقرأون في صلاتكم خلف الإمام والإمام يقرأ؟» اه(٢).

وفي حديث رجل من أصحاب النبي ﷺ: «لعلكم تقرأون، والإمام يقرأ» اهر(٣).

وفي حديث ابن أكيمة في «جزء القراءة»(٤): «هل قرأ أحد منكم معيي آنفاً؟». . . . إلخ. فمثل هذه المبالغة في غاية العجب.

وقال ابن أبي شيبة: حدثنا الأحمر عن الأعمش عن إبراهيم قال: «أول ما أحدثوا القراءة خلف الإمام، وكانوا لا يقرأون» اه^(٥). فكانا على طرفي نقيض، فاعلمه، والله أعلم.

⁽۱) مصنف ابن أبي شيبة ١/ ٣٣١ (٣٧٩٢).

⁽۲) رواه ابن حبان في صحيحه ٥/١٥٢ (١٨٤٤) (١٨٥٢)، والدارقطني في سننه ١/٠٤٠، وأبو يعلى في مسنده ٥/١٨٧ (٢٨٠٥)، قال الهيثمي: رجاله ثقات (مجمع الزوائد ٢/٠١١).

⁽٣) رواه البيهقي في معرفة السنن والآثار ٢/٥٤ (٩٢١).

⁽٤) جزء القراءة خلف الإمام للبخاري.

⁽٥) مصنف ابن أبي شيبة ٢٥٨/٧ (٣٥٨٦٣)، ولفظه: عن إبراهيم قال: أول من أحدث القراءة خلف الإمام المختار وكانوا لا يقرأون».

والمسبوق بقراءة الإمام إن أتى بالتأمين عند تأمين الإمام، ثم قرأ بقية الفاتحة: لم يبق آمين طابعاً، وهو طابع على ما عند أبي داود، وإن أتى به بعد فاتحته فاتحة الموافقة، فهو بين فواتين، وهذا كله لأن الأحاديث لم تبن على القراءة خلف الإمام، والعجب مما في «أذكار» النووي من مسألة السكتات: «والثالثة بعد آمين، سكتة طويلة، بحيث يقرأ المأموم الفاتحة» اه(۱). فجعلها للمأموم بعد آمين مطرداً، وكل هذا مما ذكرنا، أنه ليس إلى قراءة المقتدي في الجهرية نظر في الشرع، ولا بناء للكلام ولا الأحكام، وعبارة الأم: «ولا يقال: آمين، إلا بعد أم القرآن، فإن لم يقل لم يقضها في موضع غيره» اه(۲).

فصل الفرق بين حديث ابن أكيمة والصحابة الآخرين

ينبغي أن يكون حديث عبادة، وحديث أنس المار آنفاً، وحديث رجل من الصحابة: في واقعة؛ فإن فيها السؤال عن العادة، لا عن الواقع آنفاً، بخلاف حديث ابن أكيمة، فليس فيه السؤال عن العادة، وإنما فيه السؤال - كما في جزء القراءة، وسنن أبي داود وغيرهما بقوله: «هل قرأ أحد منكم معي آنفاً؟ إلخ» عن واقعة رجل واحد آنفاً.

وفي مرسل أبي قلابة في كتاب القراءة: التصريح بأن الواقعة في صلاة الصبح، وهو في الواقع متلقى من أنس؛ فإنه متى ما سمَّى في

⁽١) الأذكار للنووي ص٤١ برقم (١٢٤).

⁽٢) الأم للإمام الشافعي ١٠٩/١.

طربق أيوب عن أبي قلابة أحداً: سمّى أنساً، فحديث أنس أيضاً فيه، وحينئذٍ يكون انتهاء الصحابة عن القراءة فيما جهر فيه رسول الله على: واضحاً، وهو (أي كون حديث ابن أكيمة عن أبي هريرة غير تلك) هو الذي بنى عليه المالكية، والحنابلة، خلافاً للشافعية.

وكذا السؤال فيه عن أصل القراءة ووجودها، لا عن صفتها، أو عن الفاعل والقارىء، وتعيينه.

وحكى الحازمي: أن المانعين عن القراءة يقولون: إن حديث ابن أكيمة ناسخ، فكان عندهم في واقعة أخرى، ولو كان عند أبي هريرة ما عند عبادة لما عدل في فتواه: _ «اقرأ بها في نفسك يا فارسي» _ عن نص الإباحة إلى الاستنباط من حديث: «قسم الصلاة»، وعنده مع هذا القراءة في الجهرية مرجوحة؛ فإنه قيد في فتواه الأخرى القراءة بغير الجهرية، فلا جرم أن حديثه هذا بعد حديث عبادة.

ولو كانت هذه الأحاديث في واقعة، وكان تطرق إلى الألفاظ تصرف من الرواة: فوجهه: أن استنكاره والقراءة خلف الإمام واضح في عدم وجوبها، ومرجوحيتها، وقد راوضهم على الترك، فانتهوا، ولذا جاء بلفظه (أي الانتهاء) فإنه يدل على أن الأمر استقر بعد مراوضة منه على الترك، وبعد تدريج، كما ذكروا في قوله تعالى: ﴿فَهَلُ أَنهُم مُنهُونَ ﴾(١) حتى قال عمر بعد آية المائدة: «انتهينا انتهينا»(٢)، وإن لم يكن هناك نهي صريح، وتعنيف.

⁽١) سورة المائدة: الآية ٩١.

⁽٢) عن عمر بن الخطاب أنه قال: اللّهم بيّن لنا في الخمر بيان شفاء فنزلت التي في البقرة: ﴿ يَسْتُلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَٱلْمَيْسِيِّرِ ﴾ الآية، فدعي عمر فقرئت =

وبقي عُبادة يرجح جانب الفعل، وأنس ممن روى الحديث معه على الترك؛ ففي «جزء القراءة» من الباب الأول: «وكان أنس، وعبد الله بن يزيد الأنصاري يسبِّحان خلف الإمام» اه. وأثر أنس هذا وصله ابن أبي شيبة، كما مر.

فصل الفرق في شرح الحديث

ومما يظهر به الفرق بين شرحنا وشرحهم في هذا الحديث، ويتلجَّص أن نقول: إن الواقعة في الجهرية، ومورد السؤال: قراءتهم مع جهره على لأنه كان نزل قبل ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قُرِى الْقُرْءَانُ فَلَ مَا نَعُولُ لَهُ وَأَنصِتُوا لَعُلَّكُمُ تُرْحَمُونَ ﴾ (١) بمكة، فكان لا يعلم أنهم يقرأون مع جهره، فهو وجه الاستنكار، وهو ما في كتاب القراءة، وسنن الدارقطني، ومسند أحمد (٢) عن ابن إسحاق: حدثني مكحول عن

⁼ عليه، فقال اللّهم بيّن لنا في الخمر بيان شفاء، فنزلت التي في النساء: ﴿ يَتَأَيُّهُا اللّهِم بيّن لنا في الخمر بيان شفاء، فنزلت التي في المائدة: ثم قال: اللّهم بيّن لنا في الخمر بيان شفاء، فنزلت التي في المائدة: ﴿ إِنَّمَا يُرِيدُ الشّيطَانُ أَن يُوقِعَ بَيْنَكُمُ الْعَدَوَةَ وَالْبَغْضَآءَ فِي الْخَبْرِ وَالْمَيْسِرِ ﴾ . . . إلى قوله ﴿ فَهَلُ أَنهُم مُنتَهُونَ ﴾ ، فدعي عمر فقرئت عليه فقال: «انتهينا انتهينا». رواه الترمذي في سننه كتاب تفسير القرآن (٢٠٤٩)، والنسائي في سننه كتاب الأشربة (٥٥٤٠).

⁽١) سورة الأعراف: الآية ٢٠٤.

⁽۲) القراءة خلف الإمام ص٥٦ (١٠٩)، سنن الدارقطني ١٨/١، قال الدارقطني: هذا إسناد حسن. مسند الإمام أحمد ٥/٣١٣ (٢٢٧٢٣)، =

محمود عن عبادة بن الصامت قال: «صلّى بنا رسول الله على الصبح، فثقلت عليه القراءة، أقبل علينا بوجهه، فقال: إني لأراكم تقرأون خلف إمامكم إذا جهر، قال: قلنا أجل والله يا رسول الله، قال: فلا تفعلوا إلا بأم القرآن، فإنه لا صلاة لمن لم يقرأ بها» اه.

فقيد بقيد جهره بقوله: «إذا جهر»، وهو مورد السؤال والاستنكار، ولا أثر في الطرق لتقييده بما فوق الفاتحة، ولا لتقييده بجهرهم في السؤال أصلاً، فهو إذن عن أصل القراءة، ولا ريب فيه.

ثم قال: "فلا تفعلوا إلا بأم القرآن" فهو للإباحة المرجوحة، ولا بد، ثم قال بعد ذلك: "فإنه لا صلاة لمن لم يقرأ بها" فلا بد من حمله على ما شرحناه به، (أي أنها موصوفة بالوجوب في محل، فتباح ههنا) فبقي النظم كله على ترتيب ما في الرواية على شرحنا، ولم نحتج إلى تقدير في العبارة، ولا بتر في النظم، وإنما احتجنا إلى ربط قوله: "فإنه لا صلاة لمن لم يقرأ بها" بما قبله، وقد أبديناه، فبقي كل لفظ على شرحنا في موضعه من سياق الرواية، ولو كان السياق في الواقع أيضاً، كما في الرواية: لما استقام إلا شرحنا.

وأما هؤلاء فيحتاجون إلى تقدير في العبارة، وهو تقييد السؤال بما فوق الفاتحة، أو بالجهر، ولا أثر له في الرواية حين السؤال، وقوله: «فإنه لا صلاة لمن لم يقرأ بها» لم يقل بعد، إنما قاله بعد السؤال، وبعد جوابهم، ولم يتحقق حين السؤال أنهم يقولون: نعم،

⁼ وه/ 771 (777)، كما رواه ابن حبان في صحيحه ه/ 77 (1778)، والحاكم في المستدرك 1/ 372 (178).

كيف! وقد قال بعضهم: لا، فكان الأمر بين الوجود والعدم، والحال بعدُ في كتم الغيب، فهم قدروا في السؤال ما لم يوجد بعد، وهو كما ترى، ولا يمكن لهم إبقاء النظم على حاله وترتيبه، فيقدمون رعاية قوله: «فإنه لا صلاة لمن لم يقرأ بها» في السؤال، ولم يوجد إذ ذاك، وهو بتر النظم من ترتيبه، ولا يستقيم على تقدير بقاء النظم على حاله، وكونه في الواقع كذلك، (أي كونه قاله في الواقع أيضاً) كما هو الآن في اللفظ، إلا شرحنا، فهو الصواب، والله أعلم بالصواب:

من لي بمثل سيرك المدلل تمشي رويداً، وتجيء في أول

وليعلم أن الشارع لما كان ههنا بصدد الإباحة الآن: لم يكن وصف وجوبها إذن، إلا في غير هذا الحال، ولم يكن عنده إذ ذاك بالنظر إليه تقسيم حكم الفاتحة إلى الوجوب والإباحة، فإن قسمه أحد إليهما، فبعد ذلك، فكانت عنده من الواجبات أبيحت الآن للمقتدي، فهو أوان انعقاد الإباحة، وما استشهد به وصف معهود قبل ذلك، فأباح واجباً في نفسه في هذا الحال، ومن لم يستطع أن يفهم إباحة واجب في نفسه في حال آخر، ولج في لفظ الإباحة والوجوب، فاصرف عنه همتك:

إذا لم تستطع شيئاً فدعه وجاوزه إلى ما تستطيع

وإذا راعيت هذا، ثم رأيت أنهم لعلهم قرأوا غير الفاتحة، فعين لهم الفاتحة عل سبيل الإباحة الآن، وعلل التعيين بقوله: «فإنه... إلخ» تعليلاً للتعيين، لا لأصل الإباحة، لم ترتب في حسنه.

ثم إن معنى قوله: «لا صلاة لمن لم يقرأ بأم القرآن» أنه لا بد من اشتمال الصلاة عليها، وذلك أنه خطاب لمن كان يعلم فرضية مطلق

القراءة، فدلهم أنه لا صلاة إلا بالاشتمال عليها (أي عينها) وليس بناءً على عدم وجوب السورة، وافتراض الفاتحة ابتداءً؛ فإنك لا ترى أن يكون قال: لا صلاة إلا بركوع، أو سجود، فالمراد الأمر بالاشتمال عليها وأنها أقل ما لا صلاة إلا بها، بالنسبة إلى الأخريين، وهذا الوصف لا يتعدى الفاتحة إلى السورة، فهو علة التعيين على سبيل الإباحة، ولو كان للإيجاب _ كما زعموا _ بقي منع ما عداها بلا وجه إذن، سيما إذا لم يكن المنع هو الأصل، وهو كذلك عندهم، بخلافه عندنا، والحال أن الحديث مسوق لمنع غيرها.

وأيضاً وجوب الفاتحة ليس مؤثراً إلا في إيجابها، لا في منع ما عداها، فوجوبها لا يمنع غيرها استحباباً مؤكداً، فكان المدعى منع شيء، والدليل إيجاب شيء آخر، وهو كما ترى.

ثم إنك لا ترى أن هناك سؤالاً بقوله: «لعلكم تركعون، أو تسجدون»، وإنما ترى: «لعلكم تقرأون خلف إمامكم»، فهذا لأنها لم تكن عليه، وكان الإمام والمأموم في غير القراءة من الأفعال سواء، فلم يسأل إلا عن القراءة، (أي التي عهدت في الصلاة في محلها) لا عن الجهر، ولا عن السورة فقط، وهذا الذي ذكرته لك إن ذقته فهو وجه بلا قفا، وحملُ السؤال على ما أبدوه قفا بلا وجه.

ثم أباح الفاتحة فقط، وكأنه لأنه لو أباح غيرها: كانوا لم يتفقوا في الفعل، وقرأ كل ما شاء، ولم يقعوا على مشترك، ولم تبن الجماعة على ذلك، بخلاف الفاتحة، فإنه لا صلاة لمن لم يقرأ بها، فهي مشتركة لا يعد قارئها كل برأسه، فخذ الأمر من رأسه، ولا تكن عاجزاً:

وكلا ذلك وجه وقبل

وإنما قل نظائر هذا الحديث، لأنه ليس لغير الفاتحة حالان: حال إباحة، وحال وجوب، فعاد البحث إلى هذا التنويع، وأوهم ناساً أول ناس.

والحاصل أنه ليس إيجاباً على المقتدين، بل وجهاً للاستثناء من النهي لهم، وهو يحتاج إلى بيان وجه أكثر من الإيجاب ابتداء؛ فإنه في الظاهر ترجيح بلا مرجح، بخلاف الإيجاب ابتداء، فقد كثر فيه عدم التعليل، ولذا لم يذكر، حيث قال: «لا صلاة لمن لم يقرأ بأم القرآن» وجهاً له بأنها أعظم سورة مثلاً، إذ كان تشريعاً مبتدأً أو أعظم السور، فقد ورد كلا اللفظين في الصحيح، وبينهما فرق في العربية، وحيث أباحها للمقتدي: ذكر وجهها.

نظيره حذواً بحذو ما في «الفتح»(۱): وأخرج الطبري من رواية عبد الله بن باباه عن عبد الله بن عمرو بن العاص قال: «إن الرجل إذا قال: لا إله إلا الله، فهي كلمة الإخلاص التي لا يقبل الله عملاً، حتى يقولها، وإذا قال الحمد لله، فهي كلمة الشكر التي لم يشكر الله عبد، حتى يقولها. . . إلخ»، فعلل استحباب الكلمة حين كونها من باب الأذكار بكونها أول الواجبات، فاعلم ذلك.

وتحصل أن الفاتحة كانت تطلب من كل واحد عند الانفرد، فصارت تطلب من الجماعة من حيث المجموع، وكانت تطلب فعلاً، فصارت تطلب ذاتاً، وعاد ما كان مطلوباً جمعاً، واعتبرت الجماعة

⁽١) انظر: فتح الباري بشرح البخاري ٢٠٧/١١.

واحداً اعتبارياً، واندرج حكم الشخص فيها، كأذان المسافر في أذان الحي، وكالسترة.

وهذا الذي ذكرته الآن آخر ما ينفصل البحث به عندي في حديث ابن إسحاق، عن مكحول، عن ابن الربيع: أبين من فلق الصبح، أوضح من فرق الصديع، وإذا تجاوبت الشحارير عن الأيكة وحدثت، وتابعها العنادل بموصول شجيّ وبينت، وصدقها القطا وعدلت، فليس إلا الإسفار عن وجه المُنى، فليدفع عن تغليس مزدلفة إلى منى، وليتمثل ما قاله الشافعى:

يا راكبًا قف بالمحصّب من منى واهتف بقاطن خيفها والناهض

فصل

في أسئلة على هذا الحديث، أومأت إليها، ولم أبسطها، لأني لم أرد الرجم بالغيب، ولا الرمي في سواد الليل؛ فإنه لا يجزىء عند أصحابنا

فاعلم أن فيه كل ما تكلموا به في حديث: «وإذا قرأ فأنصتوا» من زيادة هذه الجملة من بعض، وترك الآخرين، وما تكلموا به في حديث ابن أكيمة من الإرسال، وما تكلموا به في حديث: «من كان له إمام، فقراءة الإمام قراءة له» من الإرسال، وفيه أشياء أخر من الاضطراب في الإسناد، والمتن، وغير ذلك، ومع هذا فهم هناك ناطقون، وههنا صامتون، ومثل هذا يترجم عليه باب: الشعير يؤكل ويذم، ففيه الاختلاف إرسالاً ووقفاً ورفعاً عند البيهقي في كتابه، ولنسق وقفه، وبه أعله الحافظ ابن تيمية في فتاواه.

فيه (۱) بإسنادين جيدين عن رجاء بن حيوة، عن محمود ابن الربيع قال: «صلينا صلاة، وإلى جنبي عبادة بن الصامت، فسمعته يقرأ بفاتحة الكتاب، فلما فرغنا قلت: أبا الوليد، ألم أسمعك قرأت بفاتحة القرآن؟ قال: أجل، إنه لا صلاة إلا بها» اه.

وعنه عن محمود بن الربيع قال: «سمعت عبادة بن الصامت يقرأ خلف الإمام، فقال عبادة رضى الله عنه: لا صلاة إلا بقراءة» اه.

وكذا في (ص ٦٩) منه ($^{(7)}$ ، وكذا عند ابن أبي شيبة $^{(7)}$ ، والطحاوي في أحكام القرآن، كما في «الجوهر».

ومثل هذا لو كان في جانبهم لجزموا بوقفه، فراجع «الفتح»(٤)، ولكنا نحتاط.

والظاهر من روايات غير عبادة من الصحابة أنهما حديثان جمعهما عبادة، وروى أبو هريرة كليهما مفرداً مفرداً، فعنده حديث: «أمره أن يخرج فينادي أنه لا صلاة إلا بقراءة فاتحة الكتاب فما زاد»، وليس جعفر متفرداً به كما في «تهذيب التهذيب» عن العقيلي، بل تابعه عبد الكريم بن رشيد من رجال النسائي في «كتاب القراءة» (٥)، وعنده حديث الاختلاط من طريق ابن أكيمة، ثم هو يفتي بالترك في الجهرية رجحاناً، واستدل عبادة بحديث: «لا صلاة لمن لم يقرأ بها» على

⁽١) القراءة خلف الإمام للبيهقي ص ٩٤ (٢٠١).

⁽٢) القراءة خلف الإمام للبيهقي ص٦٩ (١٣٣).

⁽٣) مصنف ابن أبي شيبة ١/ ٣٢٩ (٣٧٧٠)، وأورده ابن عبد البر في التمهيد (٣) . ٣٩/١١

⁽٤) فتح الباري ٢/ ٢٥٢.

⁽٥) القراءة خلف الإمام ص٢٨.

ترجيح جانب الفعل من الإباحة للمقتدي، ولا يستقيم عندي أن يكون قائلاً بالوجوب؛ فإنه قد سمع النبي على يسأل عن أصل القراءة، والسؤال عن أصلها لا يعقل على تقدير الوجوب، ومثل هذا لا يخفى على من شاهد الخطاب، وإن خفي على من بعد ممن لم يتأثر عن مقنضى الخطاب، بعد ما حال الغياب.

وعند الدارقطني عن نافع بن محمود: «فجعل عبادة يقرأ بأم القرآن، فلما انصرف قلت لعبادة: قد صنعت شيئاً فلا أدري أسنة هي أم سهو كانت منك؟... إلخ»(١) فسمَّاه سنَّة.

ثم إن عبادة لم يعلمه أنه قد ضاعت صلوات عمره، طول دهره.

وأما اضطرابه في الإسناد من عبادة إلى عبد الله بن عمرو.

فيه: أعلّه أبو عمر في «تمهيده» (٢) على خلاف ما نقله عن أبي عمر ابن رشد في «قواعده» وغالب استمداده فيه عن «الاستذكار».

وفيه: من مذهب عبد الله بن عمرو الترك في الجهرية، كما في «إمام الكلام»، ولعل الصواب في نسخة القواعد: أبو محمد، بدل أبي عمر، فإن مختار ابن حزم هو الوجوب، كما في فتاوى الحافظ ابن تيمية و «العمدة» (۳)، وأعله الحافظ ابن تيمية في فتاواه بغلط الراوي

⁽١) رواه الدارقطني في سننه ١/ ٣١٩ ط: دار المعرفة بيروت.

⁽٢) انظر: كلام أبي عمر ابن عبد البر بالتفصيل في التمهيد ٤٦/١١ ـ ٤٨.

⁽٣) انظر: مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ٢٨٧/٢٣، ونقل العلّامة العيني عن ابن حزم قوله في المحلى: «وقراءة أم القرآن فرض في كل ركعة من كل صلاة إماماً كان أو مأموناً، والفرض والتطوع سواء، والرجال والنساء سواء» (عمدة القاري).

فيه، وحكي إعلاله عن أحمد بن حنبل رحمه الله، وأعله الحافظ ابن رجب بما لم أنشط لنقل عبارته الآن، وهي عندي.

وأما الاضطراب في المتن، فقد اجتمع عندي أحد عشر لفظاً فيه، وفيه الاضطراب: أن السائل عن عبادة هل هو محمود، أو نافع، ولا أريد الاختلاف في الرواية عن محمود، أو نافع، وإنما أريد صورة السؤال، فبعضهم يجعله لمحمود، وبعضهم يجعله لنافع، بعين تلك الألفاظ، ويرتب السؤال عن عبادة على سماع كل منهما عنه الفاتحة، وهو بجنبه، ويوجه السماع منه بقربه، وهذا يدل على أن السؤال عن أحدهما فقط. والواقعة واحدة.

وأعجب من ذلك أن البخاري في «جزئه» لا يجعل لنافع مدخلاً ما في هذا الحديث، وذلك أنه وقع عنده في «جزئه» وفي «خلق أفعال العباد»(۱): «ابن ربيعة» بحذف الاسم، والاقتصار على الكنية، فحمله في كلها على محمود، ولم يذكر نافعاً (۲) في تاريخه أيضاً كما في «الميزان».

قال الحافظ ابن تيمية في فتاواه: «وهذا الحديث معلل عند أئمة الحديث، كأحمد وغيره من الأئمة، وقد بُسِطَ الكلام على ضعفه في غير هذا الموضع، وبُيّن أن الحديث الصحيح قول رسول الله على الإ بأم القرآن»، فهذا هو الذي أخرجاه في الصحيح، رواه الزهري عن محمود بن الربيع عن عبادة فغلط فيه بعض الشاميين.

⁽١) خلق أفعال العباد ص١٠٦.

⁽٢) رواية نافع رواها البيهقي في السنن الكبرى ٢/ ١٦٥ (٢٧٤٨)، وفي القراءة خلف الإمام ص٦٤ (١٢٠) (١٢١).

وأصله: أن عبادة كان يوماً في بيت المقدس، فقال هذا، فاشتبه عليهم المرفوع بالموقوف على عبادة، والله سبحانه أعلم . . . إلخ»(١).

وقال في رسالته تنوع العبادات: "وكأن الذي يقرأ حال الجهر قليل، وهذا منهي عنه بالكتاب والسُّنَّة، وعلى النهي عنه جمهور السلف والخلف، وفي بطلان الصلاة بذلك نزاع، ومن العلماء من يقول: يقرأ حال جهره بالفاتحة، وإن لم يقرأ بها: ففي بطلان صلاته أيضاً نزاع، فالنزاع من الطرفين، لكن الذين ينهون عن القراءة مع الإمام هم جمهور السلف والخلف، ومعهم الكتاب والسُّنَّة الصحيحة، والذين أوجبوها على المأموم في حال الجهر هكذا: فحديثهم قد ضعفه الأئمة، ورواه أبو داود قوله في حديث أبي موسى: "وإذا قرأ فأنصتوا" صححه أحمد وإسحاق ومسلم بن الحجاج وغيرهم، وعلَّله البخاري بأنه اختلف فيه، وليس ذلك بقادح في صحته، بخلاف ذلك الحديث؛ فإنه لم يخرج في الصحيح، وضعفه ثابت من وجوه، وإنما هو قول عبادة بن الصامت» اه(٢).

وقال أيضاً: «والأمر باستماع قراءة الإمام والإنصات له: مذكور في القرآن، وفي الشُنَّة الصحيحة، وهو إجماع الأمة فيما زاد على الفاتحة، وهو قول جماهير السلف من الصحابة، وغيرهم، في الفاتحة وغيرها، وهو أحد قولي الشافعي، واختاره طائفة من حذاق أصحابه، كالرازي وأبي محمد ابن عبد السلام؛ فإن القراءة مع جهر الإمام منكر مخالف للكتاب والشُنَّة وما كان عليه عامة الصحابة» اه(٣).

⁽۱) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ٢٨٦/٢٣.

⁽٢) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ٢٢/ ٣٤٠.

⁽٣) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ٢٢/ ٣٤١_ ٣٤٢.

فـصــل الخطأ في الفهم بسبب الاستعجال

حكى بعض المستروحين في النقل، كشارح المنتقى، وكأنه فهمه من التلخيص: أن البخاري صحح هذا الحديث في «جزئه» وهو استعجال يعرض كثيراً للناظرين، وهو يعله، وهذه عبارته من «باب هل يقرأ بأكثر من فاتحة الكتاب خلف الإمام»: قال البخاري: «والذي زاد مكحول، وحرام بن معاوية، ورجاء بن حيوة، عن محمود بن الربيع، عن عبادة، فهو تبع لما روى الزهري؛ لأن الزهري قال: حدثنا محمود أنَّ عبادة رضي الله عنه أخبره عن النبي على وهؤلاء لم يذكروا أنهم سمعوا من محمود» اه.

فأفهمت عبارته هذه ثلاثة أمور:

الأول: ما ذكرناه أنه يحمل رواية مكحول وحرام عن ابن ربيعة: على محمود لا على نافع، فليس له عنده مدخل في هذا الباب، ولا ينافيه نقل البيهقي هذه العبارة بحذف محمود، واقتصاره على الكنية، فإن رجاء ابن حيوة لم يرو إلا عن محمود فهذا رأيه، وكان الحافظ تبعه في العبارة في التلخيص، وأمالي الأذكار، وهو عند آخربن مسمى بنافع.

والثاني: أنه يعل هذا الحديث، وإنما يدخله في الباب تبعاً، واعتماده في المسألة على حديث الزهري عن محمود عن عبادة عنه على الأحديث الزهري عن محمود عن عبادة عنه الله الاحداد للله لله لله لله لله يقرأ بأم القرآن، بدون ذكر الاختلاط، وهو استدلال بالعموم لا غير، وقال في «باب وجوب القراءة للإمام والمأموم...

إلخ»، وذكر عن عبادة بن الصامت، وعبد الله بن عمرو صلّى النبي على صلاة الفجر، فقرأ رجل خلفه، فقال: «لا يقرأن أحدكم والإمام يقرأ إلا بأم القرآن... إلخ»، فذكرهما بصيغة التمريض، وجعلهما على حد سواء، بخلاف البيهقي، فإنه لعله أعل حديث عبد الله بن عمرو، وصحح حديث عبادة، وبخلاف ما في مختصر التهذيب من عمرو بن شعيب.

الثالث: أنه يجعل حديث الزهري مختصراً من حديث محمد بن إسحاق، وهذا نظر آخر غير ما أوضحناه سابقاً، أن حديث الزهري وإن كان جاء على حدة، لكن المسألة المذكورة فيه هي المسألة المذكورة بحملة: «فإنه لا صلاة لمن لم يقرأ بها» في حديث محمد بن إسحاق، فهما واحد، وإن صدرا مرتين، فافهمه.

وإنما لم نذكر إعلاله هذا الحديث مع من مرَّ سابقاً؛ لأن إعلاله من جهة أخرى وهو عدم التصريح بالسماع، وهو على قاعدته، لكن استبعاده إياه هو من حيث إنهم زادوا شيئاً، خلا عنه حديث الزهري رأساً، وأيضاً لم يكن ليخفى عليه: أن السؤال عن القراءة ووجودها ينافي وجوبها، فلا بد له من إعلاله، نعم: ذكر توثيق ابن إسحاق في ذيل أثر أبي هريرة: «لا يجزئك إلا أن تدرك الإمام قائماً»، فاشتبه الأمر على بعضهم.

فصل في بيان قراءة الفاتحة في الصلاة السرية

هذا كله إلى الآن من الأدلة والأجوبة والأسئلة: كان متعلقاً بالجهرية لا بالسرية، أما هي فلأصحابنا فيها حديث صحيح أيضاً،

وهو حديث: «من كان له إمام فقراءة الإمام قراءة له»(۱)، وهو دليل على كفاية قراءة الإمام، لا الحجر عن قراءة المقتدي، وهو مفهوم حديث مكحول بقيد الجهر، وكذا مفهوم حديث نافع بن محمود بهذا القيد، فلا إيجاب ولا تحريم، ولعله المذهب، ففي المقدمة الغزنوية (۱) من كتب فقهنا _ وقد نقلته من نسخة مكتوبة _ قال:

«واختار بعض أصحابنا القراءة للمقتدي خلف الإمام في صلاة المخافتة، وهو قول أبى حنيفة الأول» اه من متنها.

والظاهر أن رجوع أبي حنيفة إنما هو إلى اختيار الترك، لا الكراهة، فإن في «إمام الكلام» عن المجتبى عن شرح الكافي

⁽۱) رواه ابن ماجه في سننه كتاب إقامة الصلاة والسُنَّة فيها (۸٥٠)، والطبراني في المعجم الأوسط ٧/ ٣٠٨ (٧٥٧٩)، قال عنه الهيثمي في مجمع الزوائد ٢/ ١١١: وفيه أبو هارون العبدي وهو متروك، ورواه البيهقي في السنن الكبرى ٢/ ١٦٠ (٢٧٢٤)، وتكلّم في إسناده وضعّفه وكذلك الدارقطني في سننه ١٢٣٨، ١/ ٢٠٤، ١/ ٤٠٠، وضعّفه، كما أورده أبو نعيم في مسند أبي حنيفة ص٠١٢، والديلمي في الفردوس ٣/ ١٥٥ (٥٦٠٠)، قال الحافظ في التلخيص الحبير عنه: «مشهور من حديث جابر وله طرق عن جماعة من الصحابة وكلها معلولة» (١/ ٢٣٢)، وقد استوعب طرقه وبيان ما في معناه من الأحاديث الإمام ابن الجوزي في «التحقيق في أحاديث الخلاف» ١/ ٣٦٤ـ ٣٦٦، وانظر: نصب الراية ٢/ ٢- ١١.

⁽٢) المقدمة الغزنوية في فروع الحنفية للشيخ الإمام أحمد بن محمد الغزنوي الحنفي المتوفى سنة ثلاث وتسعين وخمسمائة، وهي تأليف مختصر نافع في العبادات، حجمه صغير وعلمه كثير، ذكر فيه الفرائض والواجبات والسنن والآداب ورتبه على ثمانية أبواب، (كشف الظنون ٢/٢/١).

للبزدوي: «وعن أبي حنيفة أنه لا بأس بأن يقرأ الفاتحة في الظهر والعصر وبما شاء من القرآن» (انتهى).

وفي «شرح مختصر الطحاوي» للإسبيجابي: «وهذا عندنا سواء كنت صلاة يجهر فيها بالقراءة، أو يخافت فيها، وكان الشافعي يقول في القديم: إن كانت صلاة يجهر فيها بالقراءة فلا قراءة، ويستمع، وإن كانت صلاة يخافت فيها بالقراءة؛ فإنه يقرأ، وهو اختيار بعض مشايخنا، وفي قول الشافعي الآخر: يقرأ في الأحوال كلها» اه. وهو المراد عندي بما في «نصب الراية».

ثم قال (أي البيهقي) في «المعرفة»(۱): «قال: أخبرنا أبو عبد الله الحافظ، قال: سمعت سلمة بن محمد ابن الفقيه يقول: سألت أبا موسى الرازي الحافظ عن حديث: «من كان له إمام فقراءة الإمام له قراءة»، فقال: لم يصح عن النبي فيه شيء، إنما اعتمد مشايخنا فيه على الروايات عن علي، وابن مسعود، وغيرهما من الصحابة، قال أبو عبد الله الحافظ: أعجبني هذا لما سمعته؛ فإن أبا موسى أحفظ من رأينا من أصحاب الرأي على أديم الأرض» (انتهى). يريد أبو موسى اختيار الترك لا الكلام في حديث: «من كان له إمام . . . إلخ» على ما زعموا، وصاحب المقدمة الغزنوية أحمد بن محمد بن محمود بن سعد الغزنوي ممن تفقه على صاحب «البدائع» كما في «الفوائد البهية» و«الجواهر المضية».

أما صحة الحديث، فقد أخرجه أحمد بن منيع في مسنده بسند على شرط الشيخين، كما نقله الشيخ ابن الهمام قال: أخبرنا إسحاق

⁽١) معرفة السنن والآثار ٢/ ٥٠ (٩١٦).

الأزرق، ثنا سفيان، وشريك عن موسى بن أبي عائشة عن عبد الله بن شداد، عن جابر بن عبد الله قال: قال رسول الله على: «من كان له إمام فقراءة الإمام قراءة له» اه(١).

ثم نقله عن مسند عبد بن حميد، وصورة إسناده: أخبرنا أبو نعيم قال: ثنا الحسن بن صالح، عن أبي الزبير، عن جابر بن عبد الله، قال: قال رسول الله على . . . إلخ "(٢) . وكذا في نسخة (٣) المطبوعة من مسند أحمد (٤).

وقد روجع فيه (أي في الإسناد الثاني) الحافظ ابن حجر، فغمزه، ففي «البدر المنير في الكشف عن مباحث فتح القدير» للشيخ أبي الحسن السندي الكبير ـ وهو تعليق ضخيم (٥) له عليه ـ: «قال تلميذ المحقق الشيخ قاسم: سقط من نسخة الشيخ بعد الحسن بن صالح: جابر الجعفي، ولذلك جعلها على شرط مسلم.

أقول: راجعت المصنف في ذلك، فقال: هكذا نقلته من خط البوصيري، مما جمعه في مسانيده بعد سؤالي عن ذلك، مع أن الحافظ البوصيري ذاكر فيه حافظ العصر ابن حجر، قال: فلما ساق له السند قبل

⁽١) انظر: فتح القدير شرح الهداية للإمام ابن الهمام ١/٣٣٨.

⁽٢) فتح القدير شرح الهداية ١/٣٣٨.

⁽٣) كذا في الأصل المطبوع "نسخة" بالتنكير، ولعل الصواب "النسخة" بالتعريف، والله أعلم.

⁽٤) مسند الإمام أحمد بن حنبل ٣/ ٣٣٩ (١٤٦٨٤).

⁽٥) هكذا ورد في الأصل، والمشهور هو «ضخم» بدون الياء، ولكن حكى أبو العباس المبرد رحمه الله [ضخيم] كما ذكر في الأصل. انظر: (المخصص لابن سيده ٤/ ٢٩١).

قراءة المتن، فقال: هذا رائحة حديث: «من كان له إمام فقراءة الإمام له قراءة»، وعجب الحافظ البوصيري من ذكاء الحافظ ابن حجر تغمدهما الله برحمته، وهذا سند البوصيري في مسند ابن حميد له» (انتهى).

والاعتماد على الطريقة الأولى، وبها أخرجه الإمام محمد بن الحسن رحمه الله عن الإمام الأعظم أبي حنيفة رحمه الله في «موطئه»(۱) و «كتاب الآثار» والطحاوي من طريق ابن وهب عن الليث بن سعد عن أبي يوسف عنه.

وقال البيهقي في كتابه: «وكذلك نقول بما عسى أن يصح من قوله: «من كان له إمام فقراءة الإمام له قراءة... إلخ»(٢) فرجا صحته، ثم أوله بم لا يجدي، ومذهب ابن وهب، والليث عليه كما مر، ويأتى.

وله إسناد آخر عند البيهقي في كتابه (٣) عن الليث بن سعد عن طلحة عن موسى بن أبي عائشة عن عبد الله بن شداد بن الهاد عن أبي الوليد عن جابر، أعله بطلحة وأبي الوليد، وقال: إنهما مجهولان، وهذا لا يكفي ولا يشفي؛ فإن طلحة يمكن أن يكون طلحة بن أبي سعيد الإسكندراني، فإن الليث قد روى عنه، كما في «تهذيب التهذيب» (٤) وهو من رجال البخاري، وقوله: عن أبي الوليد: بدل من عبد الله بن شداد بإعادة الجار، وهو كنيته بلا تردد.

⁽۱) موطأ الإمام محمد مع شرحه التعليق الممجد للكهنوي برقم (۱۱۷)، وشرح معانى الآثار ۲۱۷/۱.

⁽٢) القراءة خلف الإمام ص٢١٨.

⁽٣) القراءة خلف الإمام ص١٤٩.

⁽٤) تهذيب التهذيب ٥/٥١ رقم الترجمة (٢٩).

وله طريقة أخرى عند الطحاوي^(۱) وغيره عن الحسن بن صالح عن جابر - هو الجعفي - وليث - هو ابن أبي سليم - عن أبي الزبير عن جابر نحوه، أما جابر فضعيف، وأما ليث فيستشهد بحديثه، كما في «الفتح»^(۲). ومن قال من الرواة عبد الله بن شداد عن أبي الوليد: فقط غلط، ولا يؤثر، واندفع بما عند ابن منيع ما أعلوا به هذا الحديث، وتعلّلوا بأنه مرسل، ولو كان مرسلاً فهو أيضاً حجة؛ فإن عبد الله بن شداد من صغار الصحابة، له رؤية، وليس له سماع، وقد ذكروه في كتب الصحابة، كالإصابة وغيرها^(۳).

وفي «الفتح»^(٤): قوله: «عبد الله بن شداد» (أي ابن الهاد الليثي) وهو من صغار الصحابة» اه.

وفيه (٥): لكن إسناد ذلك قوي، أخرجه إسماعيل القاضي في أحكامه، والطبري في تفسيره، وأبو داود في «أعلام النبوة» له، كلهم من طريق عبد الله بن شداد بن الهاد، وهو من صغار الصحابة رؤية، ومن كبار التابعين علماً، وشيوخه الذين ذكروا في ترجمته هم: الصحابة، وهذا كاف لمن وفق العمل، وهذا الخبر لم يصل إلى أهل الحجاز والشام بهذا الإسناد، وإنما رواه أهل الكوفة، وبه أخذوا، وكان سُنَّة متوارثة عند جمع من آخرين، فأفتوا به. وأيضاً فهو قد عضده فتاوى

⁽۱) شرح معاني الآثار ۲۱۷/۱.

⁽٢) انظر: فتح الباري بشرح البخاري ٢٥٨/١.

⁽٣) انظر: الإصابة ٥/١٣ (٦١٨١)، الاستيعاب لابن عبد البر ٣/ ٩٢٦ (١٥٧٣).

⁽٤) فتح الباري ٣/٩، ٤٣٠/٤.

⁽٥) فتح الباري بشرح صحيح البخاري ٣/٩.

الصحابة، بل قد ذكرت أنهم لم يكونوا على إيجاب القراءة خلف الإمام.

وفي فتاوى الحافظ ابن تيمية: «وهذا المرسل قد عضده ظاهر القرآن والسُّنَّة، وقال به جماهير أهل العلم من الصحابة والتابعين، ومرسله من أكابر التابعين، ومثل هذا المرسل يحتج به باتفاق الأئمة الأربعة وغيرهم» اه(١).

وقد نقل في فتاواه أيضاً: أن المشهور في مذهب أحمد رحمه الله هو الاستحباب في السرية أيضاً، لا الوجوب^(۲). هذا، وقد استدللنا بعمومه، وبالوصف الملائم المذكور فيه، وهو كونه له إمام، والله أعلم، وعلمه أحكم.

وله لفظ آخر مرسلاً في «كتاب القراءة»(٣): «قرىء على ابن وهب: حدثك يحيى بن عبد الله بن سالم العمري، ويزيد بن عياض أن رسول الله على قال: «من كان منكم له إمام، فائتم به، فلا يقرأن معه، فإن قراءته له قراءة. . . إلخ» يحيى بن عبد الله من رجال مسلم، ويزيد بن عياض متروك».

ثم قال: «ويحيى بن عبد الله فيه نظر. ويحتمل أن يكون ابن وهب

⁽۱) الفتاوى الكبرى لشيخ الإسلام ابن تيمية ٢/١٦٩ـ ١٧٠.

⁽٢) قال شيخ الإسلام ابن تيمية: وعلى هذا القول فهل القراءة حال مخافتة الإمام بالفاتحة واجبة على المأموم أو مستحبة؟ على قولين في مذهب أحمد، أشهرهما أنها مستحبة وهو قول الشافعي في القديم، (مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ٢٦٦/٢٣).

⁽٣) القراءة خلف الإمام ص٢٠٨ (٤٤٤).

حمل لفظ حديثه على حديث يزيد، ويزيد بن عياض قد جرحه كافة أهل العلم بالحديث. . . إلخ»، وهذا حكم على الغيب لا يشفي.

ثم إنما يمكن لابن وهب حمل لفظ أحدهما على لفظ الآخر، لو كان لفظاهما متقاربين، فيخلص مرسل يحيى بمعناه ولا بد، ومذهب ابن وهب عدم الوجوب على المقتدي في السرية أيضاً، وقد قال في التدريب والتقريب^(۱): «فإن اقتصر على ثقة فيهما: لم يحرم؛ لأن الظاهر اتفاق الروايتين، وما ذكره من الاحتمال نادر بعيد» اه.

فالبيهقي لم يحتط فيه، وأما نحن فنحتاط ونتوقف، وينبغي أن يراجع ترجمة عبد الله بن سمعان من «تهذيب التهذيب» $^{(Y)}$.

ومن ذهب إلى استحباب القراءة للمقتدي في السرية _ كأكثر المالكية والحنابلة _ لا وجوبها: لا بد له أن يشرح الحديث بما شرحناه، لا أن يحمله على ما إذا جهر الإمام.

وينبغي أن يراجع ما في «الفتح»(٣) من قوله: «وكان ذلك لأن أصل الحديث معروف، ومتنه مشهور مروي من عدة طرق، فيستفاد منه أن مراتب العلل متفاوتة، وأن ما ظاهره القدح منها إذا انجبر زال عنه القدح، والله أعلم» اه.

وفتوى بعض الصحابة بهذا اللفظ ظاهر في أنه متلقّى عندهم من السُّنَة، لمثل ما ذكره فيه أيضاً من قوله: «وهذا مما يدل على أن قول

⁽۱) تدریب الراوی للسیوطی ۱۲۳/۲.

⁽۲) تهذیب التهذیب ٥/ ١٩٥.

⁽٣) فتح الباري بشرح البخاري ١٠/٥١٥.

ابن مسعود المذكور قريباً: مرفوع؛ فإنه بلفظه» اه^(۱).

والحافظ ابن تيمية يحمل حديث: «من كان له إمام» على الجهرية، كحديث: «وإذا قرأ فأنصتوا» وليس بمتجه؛ فإن قوله: «وإذا قرأ فأنصتوا» قطعة من حديث صفة الإمامة والائتمام، سيق لحكمهما، جزءٌ فجزءٌ. فكان قوله: «وإذا قرأ» أي: إذا انتهى إلى القراءة، كسياق حديث السكتين: سكتة إذا كبر الإمام حتى يقرأ، ولا يعلم هذا إلا بالجهر، فكان هذه الجملة في الجهرية، ولا بد، بخلاف حديث: «من كان له إمام» فإنه بناه على وصف كونه إماماً، ولم يبنه على وقت انتهى إلى القراءة فيه، فكان عاماً.

فصل بيان سبب اختيار الترك من غير تحريم

وأما وجه اختيار الترك من غير تحريم: فليس هو من جهة أن الصمت عبادة؛ فإنه ليس عبادة في شريعتنا، بل من جهة أن القرآن العزيز الصام، ﴿وَمِن فَبَلِهِ كِنَكُ مُوسَى إِمَامًا وَرَحْمَةً ﴾(٢)، وهذا كتاب فلا يكون مأموماً، وهو نظير ما ذكره الشيخ الأكبر في «الفتوحات» من النهي عنه في الركوع والسجود: «إن القرآن صفة الله تعالى، ومن أوصافه القيام؛ فإنه القيوم، والقيام، والقائم بالقسط، فناسبت الصفة الصفة، وحل القرآن في القيام، بخلاف الركوع والسجود، فليسا من صفات الله تعالى، فلا يحل فيهما ما هو صفة».

⁽١) فتح الباري بشرح البخاري ١٦٥/١١.

⁽٢) سورة هود: الآية ١٧، سورة الأحقاف: الآية ١٢.

وعند ابن أبي شيبة عن مجاهد قال: «لا قراءة في الركوع ولا في السجود، إنما جعلا لذكر الله تعالى» اه^(۱).

وفي فتاوى الحافظ ابن تيمية: «وأما كلامه فله حرمة عظيمة، ولهذا يُنهى أن يقرأ القرآن في حال الركوع والسجود» اه^(۲).

وقد يتخايل أن في القيام نظراً إلى رداء الكبرياء على وجهه، وفي الركوع إلى إزار عظمته، وفي السجود إلى قدميه، وهو ما في «الكنز»(۳): «والساجد يسجد على قدمي الله، فليسأل وليرغب» اه.

وقد تقدمت الإشارة إليه، فالمناجاة إنما تليق بحالة المواجهة، وهي في القيام، وشرع بالتكبير لهذا، ثم متى انتقل من القيام: أعاده فذلكة، ومتى انتقل إليه فاستينافاً، ووضع الرأس على القدمين استعفاء واسترضاء، فيليق للدعاء، وهو حديث مسلم: «فأما الركوع فعظموا فيه الرب، وأما السجود فاجتهدوا في الدعاء، فقمن أن يستجاب لكم» اه(1).

فسبحان ربيَ العظيم، وسبحان ربيَ الأعلى، وهو ما عند الطحاوي (٥)، وابن المنذر _ كما في «الفتح» (١) _ عن أبي العالية البراء،

⁽۱) مصنف ابن أبي شيبة ۱۹٦/۲ (۸۰۲۳).

⁽٢) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ٢١/ ٢٨٨.

⁽٣) كنز العمال للمتقى الهندي (١٨٩٢٤) (٢٠٠٨٤).

⁽٤) رواه مسلم في صحيحه كتاب الصلاة (٤٧٩)، ونحوه في سنن النسائي كتاب التطبيق (١٠٤٥)، وسنن أبي داود كتاب الصلاة (٨٧٦).

⁽٥) شرح معانى الآثار للإمام الطحاوي ٢٠٦/١.

⁽٦) فتح الباري بشرح البخاري ٢/٤٥٢.

قال: سألت ابن عباس، أو سئل عن القراءة في الظهر والعصر، فقال: «هو إمامك، فاقرأ منه ما قل وما كثر، وليس من القرآن شيء قليل» اه.

ومنه قوله ﷺ: «يؤم القوم أقرأهم لكتاب الله»(١)، ومنه تقديم الأكثر قرآناً في اللحد(٢).

ومنه ما عند مسلم أن نافع بن عبد الحارث لقي عمر بعسفان فقال: من استعملت على أهل الوادي؟ فقال: ابن أبزى... قال: فاستخلفت عليهم مولى؟ قال: إنه قارىء لكتاب الله عزّ وجلّ... قال عمر: أما إن نبيكم على قد قال: "إن الله يرفع بهذا الكتاب أقواماً، ويضع به آخرين" انتهى. وكان ابن أبزى حسن القراءة، كما في الكنز من فضائله (٤).

وفيه: «القرَّاء عرفاء أهل الجنة» انتهى(٥) (الضياء عن أنس).

وفيه: وعند ابن نصر من ثواب القراءة: «إن هذا القرآن شافع مشفع»⁽¹⁾ إلخ. و«إنه حجة لك» اه. وكلاهما بين يدي الإنسان، أو الجماعة.

⁽١) رواه بهذا اللفظ أبو عوانة في مسنده ١/٣٧٧ (١٣٦٥).

⁽۲) عن هشام بن عامر قال: شكي إلى رسول الله على الجراحات يوم أحد فقال: احفروا وأوسعوا وأحسنوا وادفنوا الاثنين والثلاثة في قبر واحد وقدموا أكثرهم قرآناً» رواه الترمذي في سننه كتاب الجهاد (۱۷۱۳)، والنسائي في سننه كتاب الجنائز (۲۰۱۰) (۲۰۱۱).

⁽٣) رواه مسلم في صحيحه كتاب صلاة المسافرين وقصرها (٨١٧).

⁽٤) كنز العمال للمتقى الهندى برقم (٣٧٤٤٧).

⁽٥) كنز العمال للمتقى الهندى برقم (٢٢٩٠).

⁽٦) كنز العمال للمتقى الهندي برقم (٢٤٧٤).

وعند مسلم: «اقرأوا القرآن، فإنه يأتي يوم القيامة شفيعاً لأصحابه» اهر(۱). وبإسناد ضعيف في «الزوائد» عن مرثد قال: قال رسول الله على: «إنْ سرَّكم أن تقبل صلاتكم، فليؤمكم علماؤكم، فإنهم وفدكم فيما بينكم، وبين ربكم» اه(۲).

وهو في «الكنز»($^{(7)}$ مع شاهد [له] عن ابن عمر على قياس ما عند الترمذي $^{(3)}$: «وأنا خطيبهم إذا وفدوا»، وعند الدارمي: «وأنا خطيبهم إذا أنصتوا»($^{(6)}$.

فلما كان القرآن كلاماً: عاد في تلك الحضرة متكلماً وشفيعاً، وعند الترمذي(١) أيضاً قال: «إذا كان يوم القيامة، كنت إمام النبيين وخطيبهم، وصاحب شفاعتهم، غير فخر» اه. فهذا منصب الإمامة.

وفي «شرح المواهب» من الخصائص، ومنها: أنه صلّى عليه

⁽١) رواه مسلم في صحيحه كتاب صلاة المسافرين وقصرها (٨٠٤).

⁽٢) مجمع الزوائد ٢/ ٢٤، قال الهيثمي: رواه الطبراني في الكبير وفيه يحيى بن يعلى الأسلمي وهو ضعيف».

قلت: وقد رواه الحاكم في المستدرك ٢٤٦/٣ (٤٩٨١)، والدارقطني في سننه ٨٨/٢، والطبراني في المعجم الكبير ٢٨/٣ (٧٧٧) كما رواه البيهقي في السنن الكبرى ٣/ ٩٠ (٤٩١٢) عن ابن عمر رضي الله عنهما مرفوعاً، ونحوه الدارقطني كذلك في سننه ٢/ ٨٧ وضعّفاه.

⁽٣) كنز العمال للمتقى الهندي برقم (٣١٨٧٨).

⁽٤) رواه الترمذي في سننه كتاب المناقب (٣٦١٠).

⁽٥) رواه الدارمي في سننه كتاب المقدمة (٤٨).

⁽٦) رواه الترمذي في سننه كتاب المناقب (٣٦١٣).

وفيه من وفاته على قال ابن كثير (٢): «هذا أمر مجمع عليه. واختلف في أنه تعبد لا يعقل معناه، أو ليباشر كل واحد الصلاة عليه منه إليه... إلخ». وقد ذكره السهيلي في «الروض الأنف»(٦) وأبدى نكتة أخرى، ولا مزاحمة فيما بين النكات.

ولمن يقرأ في السرية أن يقول: لا يراعى فيها الاقتداء في حق القراءة، بل كل أمير نفسه، كشاكلة الأذكار في الصلاة، وهو مرجع القراءة في النفس التي أجيزت في السرية، كما قد مرّ، ولمن ترك أن يقول: حالها كحال الأخيرة من المغرب، والأخريين من العشاء.

⁽۱) الطبقات الكبرى لابن سعد ۲/ ۲۹۱ (ط: دار صادر بيروت).

⁽٢) السيرة النبوية لابن كثير (٤/ ٥٢٨، سبل الهدى والرشاد في سيرة خير العباد ٢١/ ٣٣١، البداية والنهاية ٥/ ٢٨٦.

⁽٣) قال ابن كثير: وأما السهيلي فقال ما حاصله: إن الله قد أخبر أنه وملائكته يصلون عليه وأمر كل واحد من المؤمنين أن يباشر الصلاة عليه منه إليه، والصلاة عليه بعد موته من هذا القبيل، قال: وأيضاً فإن الملائكة لنا في ذلك أئمة، (البداية والنهاية ٥/ ٢٨٦).

وأما اقتداؤه على بعبد الرحمن بن عوف: فإن الكلام أوّلاً في النكات، وثانياً فعند الدارقطني، وأحمد، والحاكم: من طريق المغيرة بن شعبة، أن رسول الله على قال: «ما مات نبي، حتى يؤمه رجل من أمته»(٢) كذا في «شرح المواهب» من بدء الأذان.

وفي «المسند»: «حدثني أبو بكر _ وحلف بالله أنه صادق _ أن النبي على قال: إن النبي لا يموت حتى يؤمه بعض أمته... إلخ»(٣)، يريد مبتدئاً، لا مسبوقاً.

⁽۱) رواه البخاري في صحيحه كتاب الأحكام (۷۱۹۰)، ونحوه عند مسلم في صحيحه كتاب الصلاة (٤٢١).

⁽۲) رواه الحاكم في المستدرك ١/ ٣٧٠ (٨٨٨)، والدارقطني في سننه ١/ ٢٨٢ وأحمد في مسنده ١/ ١٣٠ (٧٨) كما رواه الطبراني في المعجم الأوسط ٤/ ٣٦٥ (٤٤٤٨)، والبزار في مسنده ١/ ٥٥ و١/ ٢١٣.

⁽٣) مسند الإمام أحمد ١/١٣ (٧٨).

⁽٤) رواه مسلم في صحيحه كتاب الصلاة (٣٩٨).

وعند النسائي: "ولم أرد بها إلا الخير" () يريد به الاعتذار، وهو باعتبار قراءة تلك السورة، لا باعتبار الجهر بها، فاعتذر في أصلها لا صفتها، وفهم الرجل من سؤاله على أنها لم تكن تنبغي، وهو الذي بنى عليه ابن وهب مذهبه، كما في "المنتقى" للباجى (٢).

ولم أر أمراً بالقراءة في السرية إلا في مرسل الأوزاعي الذي قد مر: «إذا أسررت بقراءتي، فاقرأوا معي، وإذا جهرت فلا يقرأنَّ معي أحد» اهم، مع احتمال الرواية بالمعنى، وهو كثير في المراسيل، أخذًا بالحاصل، ولا نهياً، إلا ما مر من مرسل موسى بن عقبة، إذا جرينا على عمومه، وقدم مرّ من رواية أبي داود أنه قرأ به قرأ به سَرَ رَبِكَ الله (أي أول ما جاء) ولا قرينة على أنه قرأ الفاتحة، وإلا لذكرها، فإبداء هذا الاحتمال مما ركبه الخيال.

وفي ألفاظه: «أيكم قرأ ﴿ سَبِّج أَسَمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَ ﴾ فسمَّاها باسمها ؟ لأنه لم يكن قرأ غيرها ، ثم ألان الكلام ؛ لأنه كان قرأ قرآناً ، ولا يشدد فيه ؛ وراوض على الترك مراوضة ، ثم لم يأمره بها . وهذا المعنى يكفي في ترجيح أحد جانبي الإباحة ، واختيار الترك هو المشهور عند أصحابنا ، وإن اختار عليّ القارى ء في شرح الموطأ لمحمد والمرقاة (٣)

⁽١) رواه النسائي في سننه كتاب الافتتاح (٩١٨).

⁽٢) ونص كلام الباجي كما في المنتقى: وقال ابن وهب: لا يقرأ المأموم أصلاً، أسر الإمام أو جهر، ورواه ابن الموّاز عن أشهب، (المنتقى للباجي).

⁽٣) انظر: مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح ٢/ ٥٣٤ _ ٥٣٧.

استحبابها، وكذا الشيخ أبو الحسن السندي في حاشية النسائي، وفي

حاشية فتح القدير (١) وبسطه، فراجع.

ولنختم الكلام بذكر حاصل الخلاف في هذه المسألة

فاعلم أن حاصل الخلاف فيها: أن بعضهم ذهب إلى استثناء المقتدي من أوامر القراءة، وبعضهم إلى استثناء الجهرية له منها، وبعضهم إلى استثناء الفاتحة من أوامر الإنصات، فلم يمعن من قال وبعضهم إلى استثناء الفاتحة من أوامر الإنصات، فلم يمعن من قال وبعضهم إلى استثناء الفاتحة من أوامر الإنصات، فلم يمعن من قال وكشارح المنتقى – أن الحاصل بعد حمل العام على الخاص هو مختاره، أخذاً بالزائد فالزائد في إفادة زيادة؛ فإن الباب من مقاسمة الأصول، وإعطاء كل ذي حق حقه، ووضع كل شيء في محله، وهو أيضاً أخذ بالزائد، فالزائد في إعطاء مزية.

هذا، وفي الأخذ بالزائد فالزائد ربح، وفي إعطاء كل ذي حق حقه عدل، والعدل خير من الارتباح، ولولا هناك واقعة المنازعة مرة أو مرتين: لخلا النقل وذخيرة الحديث عن حكم المقتدي في إباحة القراءة إباحة مرجوحة، فعلى من اختار القراءة أن يشكر من نازع هناك، واستخرج إباحة مرجوحة، لا أن ينكر فضل من اختار الترك، فإنه على أول مرضاة الشارع، حيث ظهرت من سؤاله: "لعلكم تقرأون خلف إمامكم"، وقوله: "فلا تفعلوا" بالفاء الفصيحية (أي إن كنتم لا بد فاعلين، فلا تفعلوا إلا... إلخ).

وإذا أفضى الكلام بنا إلى ههنا: فاعلم أني ما كتبت هذه السطور لقصد الرد على الشافعية، وإنما كتبتها ليعلم وجه الحنفية في اختيار

⁽۱) شرح فتح القدير ١/ ٣٣٩ـ ٣٤٢، وانظر: حاشية السندي على سنن النسائي ١/ ١٣٩ـ ١٤٠.

•

الترك، فكنت من المنصتين لا المنازعين، فإن كنتَ ممن يستطيع القيام بالفرق بين هذين المقامين: فراعِه، وصلّي خلفي، وأجزني، ولو بفاتحة الكتاب، فإنه لا صلاة لمن لم يقرأ بها، وحيّا الله المعارف:

مساحبُ من جرّ الزقاق على الثرى وطاقات ريحان جني ويابس وقفت بها صحبي فجددت عهدهم وإني على أمثال تلك لحابس (١) والله الموفق للصواب، وإليه المرجع والمآب.

وأنا العاجز الأحقر محمد أنور الكشميري _ عفا الله عنه _ خادم الطلبة بدار العلوم الديوبندية، كتبتها عام ١٣٣٨ من الهجرة النبوية، على صحبها ألف ألف صلاة وتحية، من أواخر رجب، وحسبنا الله ونعم الوكيل، نعم المولى ونعم النصير.

كان لنا الله ونعم المصير نعم وليًّا ولنعم النصير ساتر عورات ذويها ولو قد فرطت جابر كل كسير

عرض المؤلف

الحمد لله وكفى، وسلام على عباده الذين اصطفى، وبعد: فيقول محمد أنور شاه عفا الله عنه، خادم طلبة دار العلوم بديوبند (الهند):

كتبتُ هذه السطور العام الماضي مذكرة لطلبة الحديث، وما نقلتُ فيها متون الأحاديث بتمامها.

000

⁽۱) هذه الأبيات من ديوان أبي نواس ومطلعها: ودار نـدامـــى عـطــلــوهــا وأدلــجــوا بــهــا أثــر مــنــهــم جـــديــد ودارس (المثل السائر ۲/ ۱۱٤، الكامل في اللغة والأدب ۳/ ۱۰۷).



- * فهرس آيات القرآن الكريم.
 - * فهرس الأحاديث والآثار.
- * فهرس المصادر التي استقى منها المؤلف في الكتاب أو أشار إليها.
 - * فهرس الموضوعات.

فهرس الآيات القرآنية

۱۷۲	﴿ أَنَسِ حُرُ هَٰذَآ ﴾ / ١٥	[الطور]
17	﴿ إِذَا نُودِكَ لِلصَّلَوْةِ مِن يَوْمِ ٱلْجُمُعَةِ ﴾ [٩	[الجمعة]
١١.	﴿ أَذْكُرْنِي عِنْدَ رَبِّكَ ﴾ / ٤٢	[يوسف]
١٦٠	﴿ ٱقْرَأَ بِٱسْمِ رَبِّكَ ﴾ / ١	[العلق]
97	﴿ أَلَرُ نَسَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يُسَيِّحُ لَهُ مَن فِي ٱلسَّمَاوَتِ ﴾ [٤]	[النور]
١١.	﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَغُضُّونَ أَصُوَتَهُمْ عِندَ رَسُولِ ٱللَّهِ﴾ ٣	[الحجرات]
۱۰٦	﴿ إِنَّ ٱللَّهَ وَمُلَتَهِكَنَّهُ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّ ﴾ ٣٣	[الأحزاب]
91	﴿ إِنَّ قُرْءَانَ ٱلْفَجِّرِ كَاكَ مَشْهُودًا ﴾ / ٧٨	[الإسراء]
١٠٥	٢٦٧﴿أَنفِقُواْ مِن طَيِّبَكَتِ مَا كَسَبْتُمْ ﴾ ٢٦٧	[البقرة
1 . 9	﴿ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتَ قُلُوبُهُمْ ﴾ / ٢	[الأنفال]
١٧٠	﴿نَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَا آعَلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ ﴾/١١٦	[المائدة]
	﴿ كَافِظُواْ عَلَى ٱلصَّكَوَاتِ وَٱلصَّكَاوَةِ ٱلْوُسْطَىٰ وَقُومُواْ بِلَّهِ	[البقرة]
۱۰٤	قَائِتِينَ﴾/ ٢٣٨	
۱۳۲	﴿ سَيِّجِ ٱلسَّمَ رَبِّكِ ٱلْأَعْلَى ﴾ / ١ ١٢٠ ، ١٢٦ ، ١٢٣ ، ١٧٢ ،	[الأعلى]
١٠٥	﴿ صَالُّواْ عَلَيْهِ ﴾ ٥٦ ﴿	[الأحزاب]
٤٨	﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُمْ مَّرْجَئَنْ وَءَاخُرُونَ يَضْرِبُونَ فِي ٱلْأَرْضِ﴾ ٢٠	[المزمل]
٤٧	﴿عَلِمَ أَن لَن تُحَصُّوهُ فَنَابَ عَلَيْكُمُّ ﴾ / ٢٠	[المزمل]
٥٥	﴿ عَيْنَا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ أَلِلَّهِ يُفَجِّرُونَهَا تَفْجِيرًا ﴾ [7	[الإنسان]
۲۷،	﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلصَّالِّينَ﴾ / ٧٠ .٧٧، ٧٧، ٧٥، ٥٠،	[الفاتحة]
197	۷۷، ۲۷، ۸، ۸، ۲۸، ۳۸،	
171	﴿ فَأَنُّوا بِسُورَةٍ مِن مَثْلِهِ ٤٠٠ / ٢٣	[البقرة]
٥٨	﴿ فَأَقْرَءُواْ مَا يَيْسَرُ مِنَ ٱلْقُرْءَانَ ﴾ ٢٠ ١٨ . ٤٥ ، ٤٠ ،	[المزمل]

{o	﴿ فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَاتَّقَىٰ ۞ وَصَدَّقَ بِٱلْحُسْنَىٰ ﴾ / ٥ _ ٧	[الليل]
٤٦،٢٩	﴿ فَمَا اَسْتَيْسَرَ مِنَ الْمُدَيِّ ﴾ ١٩٦	[البقرة]
r • o	﴿ فَهَلَ أَنَّهُم مُّنَّهُونَ ﴾ / ٩١	[المائدة]
107 .70	﴿ قُلْ أَعُوذُ بِرَبِ ٱلْفَلَقِ ﴾ ١	[الفلق]
07, 701	﴿ قُلُ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلنَّاسِ ﴾ / ١	[الناس]
171	﴿ قُلُ فَأَتُوا بِٱلتَّوْرَاةِ فَأَتَلُوهَا إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ ﴾ ٩٣	[آل عمران]
107	﴿ قُلْ فِيهِمَا ۚ إِثْمُ كَبِيرٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ ﴾ / ٢١٩	[البقرة]
١٦٣	﴿ قُلُ هُو ٱللَّهُ أَحَـٰذُ ﴾ / ١	[الإخلاص]
171	﴿ كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنِ﴾/ ٢٩	[الرحمن]
11.	﴿لَا نَرْفَعُواْ أَصُواتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ ٱلنَّبِيِّ ﴾ / ٢	[الحجرات]
ro	﴿ لَا يَنفَعُ نَفْسًا إِيمَنْهُمَا لَوْ تَكُنُّ ءَامَنَتْ مِن قَبْلُ ﴿ ١٥٨	[الأنعام]
۱۳۰	﴿ لَمَّا قَامَ عَبْدُ ٱللَّهِ يَدْعُوهُ كَادُواْ يَكُونُونَ عَلَيْهِ لِبَدًا ﴾ [١٩	[الجن]
١٣٥ ، ٢٠	﴿مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا ﴾ ٢٦	[البقرة]
١٢٨	﴿هُوَ ٱلَّذِى يُسَيِّزُكُوْ فِي ٱلْمَرِّ وَٱلْبَحْرِ ﴾ ٢٢	[يونس]
1 • V	﴿ وَأَيْتُوا ٱلْحَجَّ وَٱلْمُنْرَةَ لِلَّهِ ﴾ ١٩٦	[البقرة]
٤٣	﴿وَأَنُّوا ٱلْبُنُوتَ مِنْ أَبْوَابِهِكَأَ ﴾/ ١٨٩	[البقرة]
۸۰، ۳۰۱، ۸۰۱،	﴿ وَإِذَا قُرِى ۚ ٱلْقُدْوَانُ فَأَسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنصِتُوا ﴾ ٢٠٤	[الأعراف]
۱۳۹ ، ۱۸۱ ، ۲۰۲		
· · · · · · · · · · · · · · · · · · ·	﴿وَإِذَا نَادَيْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ﴾ / ٥٨	[المائدة]
1 • 9	﴿وَأَذَكُر رَّبَّكَ فِي نَفْسِكَ تَضَرُّعًا وَخِيفَةً﴾/ ٢٠٥	[الأعراف]
118	﴿وَأَذَكُرُ فِي ٱلْكِنَابِ إِسْمَعِيلًا﴾ / ٥٤	[مريم]
118	﴿وَأَذَكُّرْ فِي ٱلْكِنَبِ مُوسَىٰٓ ﴾ / ٥	[مريم]
118	﴿وَأَذَكُّرْ فِي ٱلْكِنَابِ مَرْيَمٌ ﴾/١٦	[مريم]
1.1	﴿ وَٱسْجُدُ وَٱقْتَرِبِ ﴾ / ١٩	[العلق]
٤٧	﴿ وَأَقِيرِ ٱلصَّهَ لَمُونَ اللَّهَ إِلَّهُ إِلَّهُ إِلَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ ١١٤ .	[هود]

٥ ٤	﴿ وَٱمۡسَحُوا بِرُهُ وسِكُمْ ﴾ / ٦	[المائدة]
٩٧	﴿ وَإِن مِن شَيْءٍ إِلَّا يُسَيِّحُ بِجَدِّهِ ﴾ ٤٤	[الإسراء]
٩٨	﴿ وَإِنَّا لَنَحْنُ الصَّاقُونَ ۞ وَإِنَّا لَنَحْنُ اللَّسَيِّحُونَ﴾ / ١٦٥، ١٦٦ .	[الصافات]
١٥٨	﴿ وَتَكَزَّوْدُواْ فَالِثَ خَيْرَ ٱلزَّادِ ٱلنَّقْوَئُ ﴾/ ١٩٧	[البقرة]
187	﴿ وَقَىٰ نِلُوا ۚ ٱلْمُثْمَرِكِينَ كَالَفَةُ ﴾ / ٣٦	[التوبة]
١٨٠	﴿ وَقُولُواْ حِطَّلَةً ﴾ / ٥٨	[البقرة]
177	﴿ وَقُومُواْ لِلَّهِ قَانِنِينَ ﴾ / ٢٣٨	[البقرة]
۱۱۱، ۳۱۱	﴿ وَلَا تَحْهَرُ بِصَلَائِكَ وَلَا تُخَافِتُ بِهَا ﴾ / ١١٠	[الإسراء]
197 198	﴿ وَلَا نُقَائِلُوهُمْ عِندَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ حَتَّى يُقَانِبُلُوكُمْ فِيدُ ﴿ ١٩١ _	[البقرة]
۰۲	﴿ وَلِتُكَبِّرُواْ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَنكُمْ ﴾ (١٨٥	[البقرة]
١٦٠	﴿ وَمَا كَاكَ لِمُؤْمِنٍ أَن يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَفًا ﴾ [٩٢	[النساء]
١٨١	﴿ وَمَا كَانَ لِمُثْرِمِنٍ وَلَا مُثْمِينَةٍ إِذَا قَضَى ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ ﴿ ٣٦	[الأحزاب]
770	﴿ وَمِن قَبْلِهِ. كِنْنَبُ مُوسَىٰ إِمَامًا وَرَحْـمَةً ﴾ / ١٧	[هود]
٣٤	﴿وَعَلَى ٱلَّذِينَ هَمَادُواْ حَرَّمْنَا كُلَّ ذِى ظُفُرٍّ ﴾ ١٤٦	[الأنعام]
187	﴿ وَلَتَكُن مِنكُمْ أُمَّةٌ يَدَّعُونَ إِلَى ٱلْحَيْرِ ﴾ ١٠٤	[آل عمران]
181	﴿ وَمِنَ ٱلَّيْلِ فَتَهَجَدْ بِهِ ۚ نَافِلَةُ لَّكَ ﴾ / ٧٩	[الإسراء]
171	﴿يَتَأَخْتَ هَـٰرُونَ ﴾ ٢٨	[مريم]
109 10	﴿ يَكَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا شَهَدَهُ بَيْنِكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَّكُمُ ٱلْمَوْتُ ﴾ ٢	[المائدة]
۲۰٦	﴿ يَتَأَيُّهُا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقْرَبُوا ٱلصَّكَلُوةَ وَٱنتُدْ شُكَرَىٰ ﴾ [28	[النساء]
٤٧	﴿يَتَأَيُّهَا ٱلْمُزَيِّلُ ۞ قُو ٱلَّيْلَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ / ١ ، ٢	[المزمل]
۲٠٥	﴿يَسْنَانُونَكَ عَنِ ٱلْخَمْرِ وَٱلْمَيْسِرِ ﴾ ٢١٩	[البقرة]

فهرس الأحاديث والآثار

177	*********	أتقرؤون خلفي وأنا أقرأ
۲.۳	. VO	أتقرؤون في صلاتكم خلف الإمام والإمام يقرأ؟
115		أتقرأون فيّ صلاتكم خلف الإمام في القرآن
۱۱۸		أتقرأون والإمام يقرأ
179		أكان رسول الله ﷺ يقرأ في الظهر والعصر
171		ألستم تقرأون في كتابكم: ﴿يَا أَخْتَ هَارُونَ﴾
717		ألم أسمعك قرأت بفاتحة القرآن؟
۱۷۸		أينام أحدنا وهو جنب
Y Y Y		احفروا وأوسعوا وأحسنوا وادفنوا الاثنين
١١.		احفظ الله تجده أمامك
717		اخرج فناد في المدينة أنه لا صلاة إلا بقراءة فاتحة الكتاب
178	٠٨	اخرج فناد في المدينة أنه لا صلاة إلا بقرآن
1 2 7		إذا أجنب أحدكم من الليل ثم أراد أن ينام
۱۷۱	***************************************	إذا أدركت من الجمعة ركعة
۱۳۲	۹۰ ، ۹۲	
٦.		إذا أقيمت الصلاة فلا تأتوها تسعون
49 (. ٧٩ ، ٧٧	إذا أمن الإمام فأمنوا فإنه من وافق تأمينه
170	٠٧٤	إذا أمن القارئ فأمنوا
۱۷۰		إذا ذكرتني خالياً ذكرتك خالياً
۱۳۷		إذا شك أحدكم في صلاته فلم يدر كم صلى
٥٢ ،	٠٥١	إذا صلى أحدكم فلم يدر أزاد أم نقص
04	.01	إذا صلى أحدكم فلم يدر زاد أو نقص
77		إذا صلى أحدكم فليصل إلى سترة
٧٥		إذا صلى الإمام جالساً فصلوا جلوساً
٥٧		إذا صلى قائماً فصلوا قياماً
۸۰ ،	. ۷۹ ، ۷۷	إذا قال الإمام: غير المغضوب عليهم ولا الضالين

۱۳۷	إذا قرأ ابن آدم السجدة فسجد اعتزل الشيطان يبكي
197	إذا قرأ الإمام بأم القرآن فاقرأ بها واسبقه
79	إِذَا قَرَّا الْإِمامُ فَأَنْصِتُوا
77	إذا كان أحدكم يصلي فلا يبصق قبل وجهه
٩٦.	إذا كان الرجل في أرض قيّ
١٧ .	إذا كان يوم الجمعة وقفت الملائكة على باب المسجد
771	إذا كان يوم القيامة كنت إمام النبيين
۲٠١	إذا كنت مع الإمام فاقرأ بأم القرآن قبله
177	إذا لم تجدوا إلا مرابض الغنم ومعاطن الإبل
7 • 7	إذا لم يجهر الإمام في الصلوات فاقرأ بأم الكتاب
٧٦.	إذا رأيتم الحريق فكبِّروا
۱۱۳	اربعوا على أنفسكم فإنكم لا تدعون أصم ولا غائباً
٥٩ .	ارموا بني إسماعيل فإن أباكم كان رامياً ﴿
٤٦ .	استعصى على رجل من آل عبد الله حمار
۲۰.	أشد الناس بلاء الأنبياء ثم الأمثل
101	أصبحت العقد كلها كهيئتها وبال الشيطان في أذنه
170	اغسلوه بماء وسدر
۱۰۷	أفلح إن صدق
179	اقرأ بها في نفسك
7.0	اقرأ بها في نفسك يا فارسي ٩٠، ١٢١، ١٩١،
۲۰۱	أقرأ خلفُ الإمام؟ قال: نعم وإن سمعت قراءته
١٩٠	اقرأ خلف الإمام وإن جهر
٤٢	اقرأ ما تيسر معك من القرآن
107	اقرأهما فإنهما من القرآن
771	اقرأوا القرآن فإنه يأتي يوم القيامة شفيعاً
1 • 1	أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد
٠. ۹۳	أقيموا الصفوف وحاذوا بالمناكب
178	اكتبوا إليَّ من تلفظ بالإسلام
071	اكتبوا لأبي شاة
178	ألا إن كلكم مناج ربه فلا يؤذين بعضكم بعضاً

177	أم القرآن عوض من غيرها
۲۲ .	أم القرآن قراءة ومسألة ودعاء
۲۸ .	أُمر رسول الله ﷺ أن نستشرف العين
3	أمرنا أن نقرأ بفاتحة الكتاب وما تيسر ٨، ١٩، ١٩، ٤٥،
٤٥.	أمرنا أن نقرأ فاتحة الكتاب وما تيسُّر
٤٥ ،	
١٧٠	أمره بالإرباع، ثم أتى على
، ۱ع	
٥٨	أمضوا وأنا شريككم
7 7 7	أنا خطيبهم إذا أنصتوا
777	أنا خطيبهم إذا وفدوا
?	أن أبا بكر ٰتأخر ذات يوم عن صلاة العصر
١٠١	أن أقرب ما يكون العبد وهو ساجد
۲۱.	إن الرجل إذا قال لا إله إلا الله فهي كلمة الإخلاص
101	إن الشيطان يستحل الطعام إذا لم يذكر اسم الله عليه
۲۳	إن الله ختم البقرة بآيتين أعطانيهما من كنزه الذي تحت عرشه
٤٩	إن الله وتر يحب الوتر
777	إن الله يرفع بهذا الكتاب أقواماً ويضع به آخرين
174	إن المصلي يناجي ربه عزَّ وجلِّ فلينظر ما يناجيه
17	إن المصلي يناجي ربه فلينظر بما يناجيه به
۱۷۸	إن الملائكة لا تدخل بيتاً فيه كلب ولا صورة
779	إن الناس قالوا لأبي بكر أنصلي على رسول الله ﷺ
40	أن رسول الله ﷺ جاء فصلى ركعتين لم يقرأ فيهما إلا بأم الكتاب
۲۳.	أن النبي ﷺ صلى الظهر فجاء رجل الله الظهر فعاء رجل الله الله الله الله الله الله الله ال
77	أن النبي ﷺ صلى يوم الفطر ركعتين لم يصل قبلها
3 7	أن النبي ﷺ صلى صلاة لم يقرأ فيها إلا بفاتحة الكتاب
٤٤ ،	أن النبي ﷺ قام فصلى ركعتين لم يقرأ فيهما إلا بفاتحة الكتاب
	أن النبي ﷺ كان يسكت إسكاتة عن تكبيرة
190	أن النبي ﷺ كان يقوم في الركعة الأولى من صلاة الظهر
۲۳.	إن النبي لا يموت حتى يؤمه بعض أمته

147	إن أمى نذرت أن تحج حتى ماتت
170	أن أهلك يقرؤون عليك السلام
198	أن أول من جعل القنوت قبل الركوع عثمان
٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	أن رسول الله ﷺ صلى في بيته سبحة الضحى
19. 690	أن رسول الله ﷺ وأبا بكر وعمر وعثمان كانوا ينهون
178	أن رسول الله ﷺ قرأ يوم الجمعة تبارك
٤٥	إن زدت فهو خير وإن لم تفعل أجزأك
YYA	إن سرّكم أن تقبل صلاتكم فليؤمكم علماؤكم
177	إن صلاتنا هذه لا يصلح لشيء من كلام الناس
119 (117 (70	إن كنتم لا بدَّ فاعلين فليقرأ أحدكم فاتحة الكتاب
YYV	إن هذا القرآن شافع مشفع
٤٨	إِنَّ هذا السفر جهد وثقل
۲۶، ۳۷، ۷۷، ۲۷	إنما جعل الإمام ليؤتم به
۸۳ ،۷۰ ،۹	إنما جعل الإمام ليؤتم به فإذا كبر فكبروا
1 8 0	إنما قولي لمائة امرأة كقولي لامرأة واحدة
10.	إنما يلبسُ هذه من لا خلاقً له في الآخرة
141	إنه سأل أبن عباس عن ركعتين بعد العصر
149	أنه سأل عمر بن الخطاب عن القراءة خلف الإمام
٥١	إنه لا تتم صلاة أحد من الناس حتى يتوضأ
Λ	أنه لا صلاة إلا بقراءة فاتحة الكتاب
171	إنهم لن يقرأوا كتابك إذا لم يكن مختوماً
٧٢	أنهمًا كَانَا يَأْمُرَانَ بِالقَرَاءَةَ خُلُفَ الْإِمَامِ
۹٠	أنهما كانا يأمران بالقراءة وراء الإمام إذا لم يجهر
١٠٣	إنى أحب أن أسمعه من غيري
٤٨، ٤٧١، ٩٧١	إنيُّ أقول ما لي أنازع القرآن
194	
Y•V	
١٧٣	
٣٩	
۳۹ له	إنى لأستحيى من رب هذه البنية أن أركع ركعتين لا أقرأ فيهد

٣٩	إني لأستحيي من رب هذه البنية أن أصلي صلاة لا أقرأ فيها
٥٨	أهللت بما أهل به النبي ﷺ
109	أوصيك بتقوى الله والتكبير على كل شرف
۲ • ۳	أول ما أحدثوا القراءة خلف الإمام
۲.	أي الناس أشد بلاء؟ قال: الأنبياء
۲۳.	أيكم قرأ، أو أيكم القارئ
۱۷	بعثت من خير قرون بني آدم قرناً فقرناً
171	بلغنا أنه لا جمعة إلا بخطبة
۱۱۸	تقرأون خلف الإمام والإمام يقرأ
171	تقرأونه محضاً لم يشب
۱٦،	تقطع اليد في ربع دينار فصاعداً
۳.	تقطع اليد في ربع دينار فما فوقه
10	تقطع اليد في نصف دينار فصاعداً
١٩٠	تكفيك قراءة الإمام خافت أو جهر
۲۲	ثم اصنع ذلك في كل ركعة
٤٠،	ثم اقرأ بأم القرآن ثم اقرأ بما شئت
ه د د	ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن
٤٦	ثم يقرأ أم القرآن وما أذن له فيه وتيسر
٤٦	ثم يقرأ من القرآن ما أذن له وتيسر
771	جعل رسول الله ﷺ يقرأ آية من كتاب الله
111	حلوه، ليصل أحدكم نشاطه
۱۸۱	خرج علينا علي في يوم عيد فرأى ناساً
۲۳	خلطتم علي القرآن
V A	الدَّاعي والمؤمِّن في الأجر شريكان
١٥٨	زودك الله التقوى
90	سن رسول الله ﷺ أن يجهر بالقراءة في الفجر
1 2 9	صلاة مع الإمام أفضل من خمس وعشرين صلاة
1 . 0	صلوا كما رأيتموني أصلي
10	صلى بنا رسول الله ﷺ صلاة نظن
ro .	صلى رسول الله على العبد ركعتين لا يقرأ فيهما إلا يأم الكتاب

	•
178	صدق أبيّ
187	صوموا لرؤيته
79	الصيام ثلاثة أيام والطعام لستة مساكين
1 2 7	الطهور شطر الإيمان
79	العضب ما بلغ النصف فما فوق ذلك
101	عقد الشيطان على قافية الرأس
١٠٨	غسل يوم الجمعة واجب على كل محتلم
o 1	فإذا فعلت ذلك فقد تمت صلاتك
199 (٧٦	فإذا كبر وركع فكبروا واركعوا
17.	فإن ذكرني في نفسه ذكرته في نفسي
٤١ ، ١٩	فإن كان معك قرآن فاقرأ وإلَّا فاحمد الله
99	فإنه من وافق قوله قول الملائكة
٤٩	فأوتروا يا أهل القرآن
٤١	فتوضأ كما أمرك الله
٠	فجعل أبو بكر يصلي وهو قائم بصلاة النبي
££	فصلى ركعتين خفيفتين ثم قرأ بأم الكتاب
£ £	فصلى ركعتين خفيفتين قد قرأ فيهما بأم القرآن
w	فصلى في المسجد وصلى رجال بصلاته
Y9	فعليه ذبح ما استيسر من الهدي
١٣٨	فكل ابن آدم تأكله النار إلا أثر السجود
171 (181)	فلا تفعلا إذا صليتما في رحالكما
711	فليقرأ أحدكم بأم القرآن في نفسه
199 699	فمن وافق تأمينه تأمين الملائكة غفر له
ن كل خمس شاة	في أربع وعشرين من الإبل فما دونها من الغنم مو
171	قالوا استعجلنا إلى الصلاة
Y17	قد صنعت شيئاً فلا أدري أسنة هي أم سهو
	قرأ سورة النجم فسجد وسجد معه المسلمون
	قرأ على الجن سورة الرحمٰن
YYY	القراء عرفاء أهل الجنة
191 (77	قسمت الصلاة بيني وبين عبدي

۱٦٤	قولوا: الله أعلى وأجل
	كان أبو سلمة بن عبد الرحمٰن وميمون يرون القراءة عند سكوت
۲ • ۲	الإمام
194	كان أبو هريرة يؤذن لمروان فاشترط أن لا يسبقه
70	كان الناس يصلون في مسجد رسول الله ﷺ في رمضان
١٥٨	كان ناس من أهل اليمن يحجُّون
?	كان أنس وعبد الله بن يزيد الأنصاري يسبحان خلف الإمام
۱٦٣	كان رجل من الأنصار يؤمهم في مسجد قبا
۱۸۲	كان رسول الله ﷺ يسكت بين التكبير وبين القراءة
٥٣	كان يقرأ في الفجر بالستين إلى المائة
۱۰۳	كانت بنو إسرائيل إذا قرأت أثمتهم جاوبوهم
۱۸۸	كل صلاة لا يقرأ فيها بأم الكتاب
120	كنا نتحدث أنه لا صلاة إلا بقراءة فاتحة الكتاب
177	كنا نصلي التطوع ندعو قياماً وقعوداً
17	كنا نعمد إلى الخشبة ثلاثة أذرع
۱۲۳	كنا نقوم في الصلاة فيتكلم ويسارّ الرجل صاحبه
198	كيف أدركتنا، قال سجوداً فسجدت
۸۳	لا تبادروا الإمام، إذا كبر فكبروا
1 2 2	لا تتم صلاة لأحد من الناس لا يقرأ بفاتحة الكتاب
197	لا تسبقني بآمين
120	لا تصل إلا إلى سترة ولا تدع أحداً يمر بين يديك
40	لا تصلين صلاة حتى تقرأ بفاتحة الكتاب وسورة
	لا تفعلوا إلا أن يقرأ أحدكم
۲ • ۷	لا تفعلوا إلا بأم القرآن ٢٤، ٢٦، ١٣٠، ١٣٠، ١٥٥، ١٦٤، ١٧٣،
	لا تفعلوا، ليقرأ أحدكم بفاتحة الكتاب
1 2 9	لا صام من صام الدهر'، صوم ثلاثة أيام صوم الدهر كله لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب
149	لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب ٨، ٤٥، ١١٢،
٤٥	لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب وقرآن معها وسورة
24	لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب وآيتين معها
717	٧ صلاة ١٧ يقياءة ٨، ٣٦، ٦٤، ١٣٥،

127	لا صلاة لمن لا يقرأ بأم القرآن
۳۲،	لا صلاة لمن لم يقرأ بأم القرآن فصاعداً ٩ ، ١٦ ، ١٩ ، ٣٣ ، ٣٠ ، ٥٠ ، ٥٠
	35, 371, 301, 751, 2.71, 171,
١٨٥	لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب ١٤،٧
119	لا عليكم أن لا تفعلوا إلا بفاتحة الكتاب
119	لا عليكم أن لا تفعلوا ذاكم، فإنما هو القدر
777	لا قراءة في الركوع ولا في السجود، إنما جعلا
1 • 1	لا يأذن الله لشيء إذنه لأذان المؤذنين
178	لا يجهر بعضكم على بعض بالقرآن
Y 0	لا يقرآ فيهما إلا بأم الكتاب لم يزد عليهما
71	لا يقرأ من وراء الإمام فيما يجهر به الإمام
Y 1 Y	لا يقرأنّ أحدكم والإمام يقرأ
99	لا بد للرجل المسلم من ست سور يتعلمهن
۲۰۳	لعلكم تقرأون والإمام يقرأ
٦.	لقد أعجبني أن تكون صلاة المسلمين أو المؤمنين واحدة
۲ ٤	لقد هممت أن لا أقبل هدية إلا من قرشي أو أنصاري
٧٨	لكل شيء صفوة وصفوة الإيمان الصلاة
۲	اللَّهُمَّ الطف بي في تيسير كل عسير
٠ ٢	اللَّهُمَّ انفعني بما علمتني وعلمني ما ينفعني
7 . 0	اللهُمَّ بين لنا في الخمر بيان شفاء
۲۰۳	ليس خلف الإمام قراءة
1 . 1	ما أذن الله لشيء ما أذن لنبي يتغنى بالقرآن
101	ما أصبح رجلِ على غير وتر إلا أصبح على رأسه جرير
191	ما أنزل الله عزَّ وجلَّ في التوراة ولا في الإنجيل
۲۳.	ما كان لابن أبي قحافة أن يؤم النبي ﷺ
	ما كان من صلاة يجهر فيها الإمام بالقراءة
۲۳.	ما مات نبي حتى يؤمه رجل من أمته
	ما من مسلم يصيبه أذَّى
	ما هذه النمرقة؟ قلت لتجلس عليه وتوسدها
124	الماء لا ينجسه شيء

، ۲۸	ما لي أنازع القرآن
۱۲٤	متى أنزلت هذه السورة إني لم أسمعها إلا الآن
199	من أدرك الركعة فقد أدرك السجدة
197	من أدرك ركعة من الصبح قبل أن تطلع الشمس
197	من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك
۲ ۰ ۲	من استمع إلى آية من كتاب الله كتبت له حسنة
۸٧ .	من أعتق شقيصاً من مملوكه فعليه خلاصه
٤٥	من بلغت عنده من الإبل صدقة الجذعة
194	من شهد فاتحة الكتاب حين تستفتح كان كمن شهد
۹٦.	من صلى بأرض فلاة صلى عن يمينه ملك
٥٠.	من صلى صلاة لم يقرأ فيها بأم القرآن فهي خداج
199	من فاته قراءة أم القرآن فقد فاته خير كثير
۱۸۳	من قرأ خلف الإمام فليقرأ بفاتحة الكتاب
۲۲.	من كان له إمام فقراءة الإمام قراءة له ١٠، ١٧٢، ٢١١، ٢١٨،
277	من كان منكم له إمام فائتم به فلا يقرأن معه
10.	من يتجر على هذا؟
۱۷۱	منكم من أحد يقرأ شيئاً من القرآن ١١١، ١١٢، ١٦٣،
115	نزلت ورسول الله ﷺ متوار بمكة
٧٢ .	نهى رسول الله ﷺ عن القراءة خلف الإمام
۲۱.	هاتوا ربع العشر من كل أربعين
97	هذا البيت المعمور يصلي فيه كل يوم سبعون ألف ملك
۲۳.	هذا ملك نزل إلي الأرض لم ينزل قط إلا اليوم
10.	هل تعلم فيّ شيئاً من النفاق
V 0	هل تقرأون خلف إمامكم
	هل قرأ أحد منكم معي آنفاً
۱۷۸	هل يأكل أحدنا وهو جنب
777	هو إمامك، فاقرأ منه ما قل وما كثر
731	هو فريضة أديتها أو تطوع تطوعته
190	وربما قرأ بسورة يوسف أو النحل
۱۷۰	ورجل ذكر الله خالياً ففاضت عيناه

190	وكان يطول في الركعة الأولى ما لا يطول في الثانية
117	وإذا قرأ فأنصتوا ٧٦، ٦٩، ٧٣، ١٢٤، ١٤٣، ١٤٣،
١٤٤	والبكر تستأذن في نفسها وإذنها صماتها
777	والساجد يسجد على قدمي الله فليسأل وليرغب
71	والناس يصلون عصباً عصباً
19.	وددت أن الذي يقرأ خلف الإمام في فيه حجر
187	الوضوء يكفر ما قبله
۸٩.	وكان رسول الله ﷺ يقول: آمين
194	ومن لم يقل آمين كمثل رجل غزا مع قوم فافترقوا
۹١.	ويلك يا فارسي اقرأ بها في نفسك
**	يؤم القوم أقرأهم لكتاب الله
11.	يا أبا بكر ألا تزجر هذه عما تجهر به
371	يا ابن حذافة لا تسمعني وأسمع ربك
124	يا بني اقرأوا فيما يسكت الإمام
101	يا رسول الله إني أريد سفراً فزودني
101	يا عقبة ألا أعلمك خير سورتين قرئتا
1 . 9	يا غلام إني أعلمك كلمات احفظ الله يحفظك
٦٣ .	يا فلان أيهما صلاتك؟ التي صليت معنا
75	يا فلان بأي الصلاتين اعتددت
٠	يا محمد إن سرك أن تعبد الله حق عبادته
٣٥.	يذهب الصالحون أسلافاً ويبقى حثالة
٣٥ .	يذهب الصالحون الأول فالأول ويبقى حفالة
77	يصلي الرجل لنفسه ويصلي الرجل فيصلي بصلاته الرهط
140	يقرأ في الركعتين الأوليين بفاتحة الكتاب
120	يقطع الصلاة المرأة
1 • 9	يقول الله: أخرجوا من النار من ذكرني يوماً
۱۳۸	يكشف ربنا عن ساقه فيسجد له كل مؤمن
١٠٩	اليوم أنساك كما نسيتني

فهرس المصادر (غير الحديثية) التي استقى منها المؤلّف أو أشار إليها في كتابه

\ TY	الإبهاج شرح المنهاج للسبكي
رم الدين	إتحاف السادة المتقين بشرح إحياء علو
109 (9) (0)	الإتقان في علوم القرآن للسيوطي
شوق النيموي	آثار السنن مع التعليق الحسن للعلامة
	أحكام القرآن لابن العربي
ة ولى الله الدهلوي	إزالة الخفاء عن خلافة الخلفاء للعلاما
٠, ٠	الأساس في البلاغة للزمخشري
	الاستذكار
و الفضل العسقلاني الشافعي	أسد الغابة لأحمد بن علي بن حجر أب
	الإصابة لأحمد بن علي بن حجر أبو ا
٢٠٤	الأذكار للنووي
٤١	إعلام الموقعين لابن القيم
777	أعلام النبوة لأبي داود
AY	إكمال الإكمال
71, 73, 7.1, 771, 3.7	الأمّ للشافعي
110	أمالي الأذكار
717, 717	إمام الكلام
۷۲، ۱۶	الأنساب للسمعاني
187	الإيمان لابن تيمية
1800	بدائع الفوائد لابن القيم
719	البدائع والصنائع للكاساني
٠٠٧ ، ١٠٦	بداية المجتهد
ح القدير للشيخ أبي الحسن السندي الكبير ٢٢٠	البدر المنير في الكشف عن مباحث فت
١٣	البناية بشرح الهداية للعيني

۲ ٤		التاريخ الصغير للبخاري
۱۳	عي	تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق للزيد
4		التحرير لابن الهمام
۲ • ۱		تخريج أحاديث الإحياء للعراقي
۲	(197 (27	تخريج الهداية للزيلعي
3 7 7		تدريب الراوي للسيوطي
7 • 7	(98 (97	تذكرة الحفاظ للذهبي
۱۲۳	.99 .79	تفسير ابن جرير الطبري
۱۸۱	(97 (AE (V·	تفسير ابن كثير
100	مد ثناء الله الباني بتي	التفسير المظهري للعلامة الشيخ محم
۲ ٤		تقريب التهذيب للحافظ ابن حجر
4	مد ابن أمير الحاج الحنبلي	التقرير والتحبير للشيخ محمد بن مح
۱۷۸	(9V (90 (VA	التلخيص الحبير للحافظ ابن حجر
۲۱۳	ات، ۱۲، ۲۰، ۲۰، ۸۰، ۱۳۰ ۱۲۰ ۱۳۲۰	التمهيد لابن عبد البر
710	· Y · Y	تنوع العبادات لابن تيمية
۱۷۸	٠١٠٤	تنوير الحوالك للسيوطي
377	7, 33, 17, 78, 38, 7.7, 717, 177,	تهذيب التهذيب للحافظ ابن حجر ٤
10		الثقات لابن حبان
۱۲،	01, 00, 05, 38, 08, 511, 811, 4	جزء القراءة خلف الإمام للبخاري
317	(1) 3 \(1) \(7 \(1 \) \(1 \	731,001,771,871,77
1 V 9	۸۲، ۱۰۶	جمع الجوامع للسيوطي
719		الجواهر المضية للقرشي
717	77, 07, 38, 79, 011, 151, 491,	الجوهر النقي لابن التركماني
١		حاشية البجيرمي على شرح المنهاج
777	·	حاشية السندي على سنن النسائي
۲.,		حجة الله البالغة للدهلوي
٧٦		الحصن الحصين
۱۰۳	د ۱۰۰۰	الخصائص لأبي الفتح عثمان بن جنم
317	. 199	خلق أفعال العباد للبخاري
VV		الد المختل لان عارين

۸٥١، ۱۹۳، ۱۰۸	الدر المنثور للسيوطي ۲۲، ۲۹، ۹۷، ۹۹، ۲۰۱، ۱۰۳، ۱۲۳،
۰۸، ۱۳۱، ۱۳۸	دلائل الإعجاز لأبي بكر عبدالقاهر بن عبدالرحمٰن بن محمد الجرجاني
۱۸	فيل اللآلي
·	زاد المعاد في هدي خير العباد لابن القيم
١٣٥ ،١٠٨	روح المعاني للآلوسي
	الروض الأنف
*	زهر الربي على المجتبي للسيوطي
1 & 1	رسالة الاقتداء
?	سبل الهدى والرشاد لمحمد بن يوسف الصالحي الشامي
۸	السعاية في كشف شرح الوقاية للكهنوي
١٣٢	السيرة الحلبية للشيخ علي بن برهان الدين الحلبي
7 - 1 - 170	شرح الألفية
^ ^ 	شرح الإمام النووي
٣٢	شرح التلخيص
٩٨	شرح الحصن الحصين
١٣٥	شرح القاموس
r 1 9	شرح الكافي للبزدوي
יץ, אץ, דץ, אין	شرح الكافية للرضي ١٥، ١٩، ٣
7.1, 571, 581	شرح الموطأ للزرقاني ٨١، ٨٥، ٨٩، ٩٦، ٩٦،
٣٤	شرح المفصل
791, 517, 777	شرح المنتقى ۱۸٤، ۱۸٤،
777	شرح المواهب
331, 777	شرح فتح القدير للمحقق ابن الهمام
Y 1 9	شرح مختصر الطحاوي للإسبيجابي
177, 777, 777	شرح معاني الآثار للطحاوي
ب ۱۸٤،٤٥	الضعفاء الصغير للإمام محمد بن إسماعيل أبي عبد الله البخاري الجعفم
۲۷، ۳۰۱	الطريقة المحمَّدية للبركوي
. 57, 54, 011	عروس الأفراح
٧١	العلل الصغير للترمذي
191, 191, 717	عمدة القاري للعلامة العيني ١٥، ٨٨، ٩٥، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣،

V. PA. 1.1. A.1A1. AA1. Y.Y.	فتاوی ابن تیمیة ۱۳، ۲۰، ۲۹، ۶
117, 717, 317, 017, 777	
٢، ٤٤، ٨٤، ٢٥، ٥٥، ٣٢، ٥٢، ٧٠، ٢٨،	فتح الباري للحافظ ابن حجر ٢٢، ٢٤
371, 731, 931, .01, 101, 701,	۸۸، ۲۰۱، ۲۰۱، ۱۱۱، ۱۱۱،
: 1	١٦٤، ١٨٧، ٩٤١، ٤
181 617	فتح القدير
770	الفتوحات
719	الفوائد البهية للكهنوي
AY	قانون الموضوعات والضعفاء
۱۱، ۲۲، ۳۸، ۳۹، ۲۹، ۳۹، ۹۶، ۱۱۱،	القراءة خلف الإمام للبيهقي . ٨، ١٥، ١
. 771 . 071 . 731 . 331 . 001 . 151 .	* '
، ۱۸۱ ، ۱۸۸ ، ۱۹۰ ، ۱۰۲ ، ۲۰۲ ، ۲۰۲ ،	۸۲۱، ۲۷۱، ۹۷۱، ۱۸۱، ۵۸۱،
7173 1773 777	
	قواعد ابن رشد
1 • •	القول البديع للسخاوي
۲۲، ۲۳۱	•
177 (170 (1.7 (00)	الكشاف للزمخشري
17.	الكليات لأبي البقاء
· · · · · · · · · · · · · · · · · · ·	الكمالين
۸۰، ۲۷، ۸۷، ۱۸، ۳۹، ۷۹، ۹۹، ۱۰۱،	كنز العمَّال للمتَّقى الهندي ٢٥، ١
، ۱۵۰ ، ۱۵۰ ، ۱۲۰ ، ۱۲۱ ، ۱۸۰ ، ۱۸۱ ،	•
	۸۳
٩٢	اللآلى
<i>حجر أبى الفضل العسقلاني</i>	لسان الميزان للحافظ أحمد بن علي بن -
01, 77, 77, 79, 79, 39, 09, 791	*
بن الأثير الكاتب ١٣١، ١٣٨	المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر لا
^	مجمع بحار الأنوار للعلامة طاهر الفتني
۱۸، ۲۱۱، ۷۶۱، ۵۷۱، ۳۸۱، ۲۹۱، ۵۲۲	مجمع الزوائد للهيثمي ٢٥، ٤٣،
717 . 719	المحلَّى لابن حزم
١٢	

17	مختصر المزنى
لسي المعروف بابن سيده ١٣٧	المخصص للشيخ أبي الحسن علي بن إسماعيل الأند
99	المدونة الكبرى للإمام مالك
113 703 773 9413 177	مرقاة المفاتيح للملا على القاري
٨٠ ٨٨ ١٢٢	مشكل الآثار للطحاوي
177	المصفى شرح الموطأ
198	المطالب العالية للحافظ ابن حجر
۸۲ ،۸۱ ،۷۸ ، ٤٨	معالم السنن للخطابي
۰۹۱، ۳۰۲، ۹۱۲	المعرفة (معرفة السنن والآثار) للبيهقي
۸۲، ۳۵، ۳۵، ۱٤٠	مغني اللبيب لجمال الدين بن هشام الأنصاري
١٣٥	المغني لابن قدامة
۹٤ ،٧٨	المقاصد الحسنة للسخاوي
**************************************	المقدمة الغزنوية في فروع الحنفية
131, PVI, TPI, 177	المنتقى شرح الموطأ للباجي
۳۲۱، ۱۹۲۱، ۲۶۱، ۲۹۱	المنتقى لأبي البركات ابن تيمية
٤٤	المواهب اللدنية
15, 77, .61, 177, 177	موطأ الإمام محمد بن الحسن الشيباني
37, 17, 39, 317	ميزان الاعتدال للذهبي
٩٢	الناسخ والمنسوخ
719 . 7	نصب الراية للزيلعي
. 381, 771, 781, 517, 777	نيل الأوطار
171 (41	النهاية في غريب الحديث لابن الأثير
۸۰	الهداية للمرغيناني
3.5	هداية المعتدي للكنكوهي



الموضوع

الصفحة

فهرس الموضوعات

	مقدمات التحقيق للمجموع
o	كلمة المعتني بالمجموع
17	عمل المحقق في الرسائل
١٣	شكر وتقدير وامتنان
10	تقديم بقلم د. محمود أحمد غازي (حفظه الله)
خ عبد الفتاح أبو غدة	ترجمة المؤلف الكشميري، بقلم الأستاذ فضيلة الشير
7 •	(رحمه الله تعالى)
٣١	مرض المؤلف ووفاته
٣٣	رثاء العلماء له
٣٦	كلمات من ثناء العلماء الأكابر عليه
*V	مزنة من شعر الإمام الكشميري
٣٨	الإمام الكشميري والتأليف
٤٠	مؤلفاته الطباعية
ξξ	مؤلفاته المخطوطة
Ļ	فصل الخطاب في مسألة أم الكتاد
o	مقدمة المؤلف
٧	تسمية الكتاب وأصل المسألة

فصل: مشروعية الإنصات وإيجاب الفاتحة .

٣٧	فصل: الفرق بين معنى «الفاء» و «الواو»
٤٠	فصل: في نضد هذا الحديث مع قوله تعالى: ﴿ فَأَقْرَءُواْ مَا نَيْسَرَ مِنَ ٱلْقُرِّءَانِ ﴾
٤٧	فصل: في بيان هل نُسخت صلاة الليل
٤٩	فصل: في كون الصلاة عند انتفاء القراءات بأم المران خداجاً لا منفيةً
	فصل: في قوله على: «لا صلاة لمن لم يقرأ إلنه» بدون قوله: «فصاعداً»
٥٣	إشارة إلى السورة
٥٦	فصل: في بيان أن الحديث وارد في غير المقتدي
٦٧	فصل: في شرح حديث: وإذا قرأ فأنصتوا
	فصل: أحاديث الائتمام مبنية على ترك القراءة من المقتدي في الجهرية
٧٣	من وجوه
۸۳	فصل: ترك القراءة في الجهرية رأساً الفاتحة وغيرها سواء
	فصل: في قوله ﷺ: «ما كان من صلاة يجهر فيها الإمام بالقراءة فليس
91	لأحد أن يقرأ معه»
97	فصل: اقتداء الملائكة بالبشر
97	فصل: اقتداء الملائكة بالبشر فصل: لمستمع القرآن أجران، وللتالي أجر
٠٢	فصل: لمستمع القرآن أجران، وللتالي أجر
٠٢	فصل: لمستمع القرآن أجران، وللتالي أجر
• • •	فصل: لمستمع القرآن أجران، وللتالي أجر
3.	فصل: لمستمع القرآن أجران، وللتالي أجر
3. 12	فصل: لمستمع القرآن أجران، وللتالي أجر فصل: في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قُرِى اللّهُ وَالْشِيْعُوا لَهُ وَأَنْضِتُوا ﴾ فصل: في البحث عن سياق حديث محمد بن إسحاق وهو فص الختام إلخ فصل: يحتمل أن يكون الاستثناء للإباحة
15	فصل: لمستمع القرآن أجران، وللتالي أجر فصل: في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قُرِى ۗ ٱلْقُرْءَانُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنصِتُوا﴾ فصل: في البحث عن سياق حديث محمد بن إسحاق وهو فص الختام إلخ فصل: يحتمل أن يكون الاستثناء للإباحة فصل: وجوب الفاتحة في الصلاة قصداً مع الإباحة للمقتدي تبعاً
15	فصل: لمستمع القرآن أجران، وللتالي أجر فصل: في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قُرِى ۗ ٱلْقُرْءَانُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنصِتُوا ﴾ فصل: في البحث عن سياق حديث محمد بن إسحاق وهو فص الختام إلخ فصل: يحتمل أن يكون الاستثناء للإباحة فصل: وجوب الفاتحة في الصلاة قصداً مع الإباحة للمقتدي تبعاً فصل: قوله: إني أقول: ما لي أنازع القرآن

١٨٥	فصـل: لفظ آخر لرواية «عُبادة»
119	فصل: اختلف النقل عن بعض الصحابة في الجهرية
198	فصل: مُدرك الركوع بدون قراءة مدرك للركعة
۲.,	فصل: في بيان السكتات
۲ • ٤	فصل: الفرق بين حديث ابن أكيمة والصحابة الآخرين
7 • 7	فصل: الفرق في شرح الحديث
117	فصل: في الأسئلة على هذا الحديث
717	فصل: الخطأ في الفهم بسبب الاستعجال
Y 1 Y	فصل: في بيان قراءة الفاتحة في الصلاة السرية
770	فصل: بيان سبب اختيار الترك من غير تحريم
777	اختتام الكلام بذكر حاصل الخلاف في هذه المسألة
777	عرض المؤلف
740	الفهارس العلمية





ٚڿڔڹؿٵٳڎٷؽٷڋ؋ڿٵؿ ؿؙٳۼۥؖۻٵڮٷڮڿڣۣۅۻڮڹ

الطّنِعَة الأولَّثِ ١٤٣١هـ – ٢٠١٠م

> مشركة دارالبث نرالإت لاميّة الظباعية وَالنَّيْفُ وَالثّونانِ فِي مرم

أَسْهُم الله تعالى سنة ١٤٠٥ مـ ١٩٨٣م ١٩٨٣م م ١٤٠٥ مـ ١٩٨٣م ٢٠٢٨٥٠ مَسَامَتُ ١٤٠٨٥٠٠ مَسَامَتُ ١٩٨٣٠٠ وحمد الله تعالى سنة ١٤٠٨٥٠٠ مَسَامَتُ ١٩٨٣٠٠ وحمد و-mail: bashaer@cyberia.net.lb ... ١٩٦١١/ ٧٠٤٩٦٣٠



تأليفُ إمَامُ ٱلعَصِّرِ ٱلعَلَّامَةَ وَٱلْحَدِّثُ ٱلكَبِيْرِ الشيخ محدِّ أنورشاه الكثميْري مستنة ١٣٥٠ ه - رَحِمَهُ ٱللهُ تَعَالَى

> اعتنیٰ بِهَا دَفَرَّعِ اُمَادِیْهَا مح*درَحمته اسدحًا فط النّدوي*

> > خَالِللَّهُ عَلَالِكُ لِلْمُنْتَةُ



الحَمدُ لله وَلِيُّ كُلِّ نِعمَة، مُلهِم الْخَيْر وَالسَّداد والصَّلاةُ وَالسَّلامُ على سَيِّدِنَا مُحمَّد وَعَلى آلهِ وَصَحْبهِ أَجمعين.

دِينَا ﴾ السّان

مقدمة المؤلف

الحمدُ لله الواحد الأحد، الوتر الفرد الصمد، الَّذي لم يلد ولم يولد، ولم يكن له كفواً أحد، والصلاة والسلام على رسوله ونبيه محمد أحمد، الَّذي بيده لواء الحمد يوم القيامة، وهو بالمقام المحمود يُحمد، وعلى آله وأصحابه وأتباعه يد الدهر وآخر المسند، ورحمة الله وبركاته على مَن ابتغى رضاه، واتَّبع هداه، وسلك سبيل الحق إلى آخر الأبد، واحتاط لدينه وعاقبته وتحرَّى الصَّواب والرشد.

وبعد:

فهذه رسالة في الكشف عن مسألة الوتر، وما فيها من الاشتباه العظيم لأهل العلم والذكر، سمَّيتها:

«كشف السِّتر عن صلاة الوِتر»

سايرتُ بها مع الخُلُّص الرفاق من شظف نجد إلى ريف العراق.

وسالت بطاح عندها بالمسائل ولكنه من عهدنا بالمنازل وهات حديثاً ما حديث الرواحل هداك وأهدى من حديث المسائل

أخذنا بأطراف الأحاديث بيننا وقفت بها صحبي وما ثَمَّ موقف فدع عنك نهباً صيح في حجراته فإن شئت فادع الخير والخير للذي

وما هي إلّا غيبرة ثمّ عَبرة وما هي إلّا ذكرة ثم فكرة وما هي إلّا ذكرة ثم فكرة فإن ها فإن جئت مرضاة وإلّا فإنها وهل من كسير البال آذاه دهره وهل ثمّ داع أو مجيب مرافق نعم عند ما قد هبّت العيس واسترت فدونك شيئاً دون شيء وإنه

تجدد عهداً بالديار المواثل أمثل شيئاً من حديث الأماثل بذي تسلم الحُسنى لديك فجاعل لقاءك إلا بالدّموع السَّوائل بواد وناد فاصطنعه وسائل بدار حديث من شجون الأوائل لإتحاف أحناف فهل من محاول؟

ومعلوم أنَّ الأمر يحتاج إلى ذوق ودراية، وفقه في النفس واعتبار ورؤية ورواية، والمرء إذا لم يعط من نفسه شيئاً من الجد والاجتهاد، لم يفده بحث الناس فيما استراد من المراد، و«من لم يذق لم يدر» مثل سائر، وإذا ذاق وادَّرى فله من تلقائه حِكَم وبصائر.

وبعد هذا كله فكل أمر من الله بدءه وهو إليه صائر.

وأنا أضعف عباد الله الفقير الأوَّاه إلى مولاه محمد أنور شاه ابن مولانا معظم شاه الكشميري عفا الله عنه وعافاه

وكان ذلك حين إقامتي بمدرسة تعليم الدِّين بقصبة دابهيل من مضافات سورت سنة ١٣٤٨هـ، والله الموفِّق وبه نستعين.

000

فسصل

في تنقيح مَلاحظ ظهرت في أحاديث صلاة الوتر ليعتبرها الناظر في أحاديثها، ولتكن منه على ذكر، حتى يحصل على أغراضها، ولا يحتار في فهم ألفاظها، وليكون عنده ميزان يلخص به الأصول، ويفرع عليها الفصول، ويكون على بصيرة من أول الفكر إلى آخر العمل، فإنَّ المُنْبَتَ لا أرضًا قطع ولا ظهرًا أبقى

فاعلم أن حقيقة الإيتار لمَّا كانت إنما تتقوّم بواحدة في الأصل، واعتبر في الوتر أن يكون لإيتار صلاة الليل _ لزم أن تأتي هناك ألفاظ وأحاديث تكشف عن هذا، وعليه حديث: «صلاة الليل مثنى مثنى، والوتر ركعة من آخر الليل»(۱)، ولمَّا لم تكن صلاة الليل لازمة لزوم

⁽۱) روى البخاري في صحيحه عن عبد الله بن عمر قال: سأل رجل النبي ﷺ وهو على المنبر ما ترى في صلاة الليل؟ قال: مثنى مثنى، فإذا خشي الصبح صلى واحدة فأوترت له ما صلى. . . » الحديث، كتاب الصلاة (٤٧٢) (٤٧٣) كتاب الجمعة (٩٩١) (٩٩٩) (٩٩٥) (١١٣٧).

ورواه: مسلم في صحيحه كتاب صلاة المسافرين (٧٤٩)؛ والترمذي في سننه، كتاب الصلاة (٤٣٧) (٤٦١)، والنسائي في سننه، كتاب قيام الليل وتطوع النهار (١٦٦٧) (١٦٦٨) (١٦٦٨)؛ وأبو داود في سننه، كتاب الصلاة (١٣٢٦)؛ وابن ماجه في سننه، كتاب إقامة الصلاة والسُنّة فيها (١١٧٥)؛ والدارمي في سننه، كتاب الصلاة (١٤٥٩). واللفظ لأبي داود (١٤٢١).

الوتر، وإنما الأمر فيها إلى المصلِّي، «والصلاة خير موضوع، فمن شاء استكثر، ومن شاء استقل»(۱) على ما في حديث، فلا بد أن تأتي هناك ألفاظ تكشف عن هذا، وعليه التصدير بقوله: «صلاة الليل مثنى مثنى»، فأخذ من أقل ما تكون وكرر اللفظ، ولم يعطِ من عنده عددًا فيها. وجاء اللفظ بذكر الأقل والإرسال فيما بعده كيف ما تدرج المصلِّي فيه شفعًا فعل، لا نعلم كم يدرك، فهذا باب.

ثم لمّا أكد الأمر وكان لا بد أن يُعيّن ما هو وتر في الأصل وهي الواحدة، وأقل ما يوتره وهو شفع واحد، وأن يجعل صلاة برأسها: خرج أن الوتر ثلاث، وأفرخ الأمر عنه، وجاءت ألفاظ تكشف عن هذا، وهو حديث: «صلاة المغرب وترُ صلاة النهار، فأوتروا صلاة الليل»(٢).

وهل المراد أن المغرب أوترت النهاريات، أو أنها جاءت من بينها وترًا، وخُتمت النهاريات بها، فكفت مؤنة الإيتار؟ الظاهر من اللفظ هو المراد الثاني.

⁽۱) أخرجه الإمام أحمد في مسنده ٥/ ١٧٨ وابن حبان في صحيحه ٧٦/٢ (٣٦١) وعزاه في مجمع الزوائد ٢١٩/٤ لابن ماجه مختصراً وللطبراني وقال: وفيه: إبراهيم بن هشام بن يحيى النسائي، وثقه ابن حبان وضعّفه أبو حاتم وأبو زرعة.

⁽٢) رواه: الإمام أحمد في مسنده عن محمد بن سيرين، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ ٢/ ٣٠ (٤٦٧٥)، وعبد الرزاق في مصنفه ٣/ ٢٨ (٤٦٧٥). وقد روي مرسلًا عن ابن سيرين عن النبي ﷺ، رواه النسائي في السنن الكبرى ١/ ٤٣٥ (١٣٨٣)، وابن أبي شيبة في مصنفه ٢/ ٨١ (٦٧١٤)، كما رواه الإمام أحمد في مسنده عن ابن عمر موقوفًا (٤٩٩٢) بسند صحيح كما علق عليه محققه شعيب الأرناؤوط.

ولمَّا كان لا بدَّ أن يرغب في صلاة الليل؛ فإنها لا يعادلها بعد المكتوبة شيء، وأفضل الصلاة بعد الفريضة صلاة الليل، وأن لا يقتصر الأسر على أقل ما يكون وترًا وموترًا _ جاءت ألفاظ تكشف عنه، وهو: «لا توتروا بثلاث تشبهوا بصلاة المغرب، ولكن أوتروا بخمس أو سبع أو أكثر»(۱).

ولمَّا كان اعتبار الوتر موترًا لِما قد صلى مع عدم وجوب ما قبله _ يوهم أنه ليس بصلاة برأسها، وإنما هو لمحض محبة الإيتار. فإذا لم تكن هناك صلاة الليل لم يكن الوتر _ كما في «الفتح»(٢) في جواب موجبه بأن صلاة الليل ليست بواجبة فكذا آخرها. اه.

إذن كان لا بد أن يُبيّن أنه قد صار صلاة برأسها مع أقل ما يوتره، فجاءت ألفاظ تكشف عن هذا، وهو: «إن الله أمدكم بصلاة هي خير لكم من حُمُر النعم: الوتر، جعلها الله لكم فيما بين صلاة العشاء إلى أن يطلع الفجر»(٣). فجعله إمدادًا، وإمداد الجيش إنما يكون من بعد،

⁽۱) رواه الحاكم في المستدرك 1/ ٤٤٦ وقال: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه. ووافقه الذهبي في التلخيص. ورواه ابن حبان في صحيحه 7/ ١٨٥ (٢٤٢٩)، قال شعيب الأرناؤوط: إسناده صحيح على شرط مسلم، والإشبيلي في الأحكام الكبرى ٢/ ١٨٠؛ والطحاوي في شرح معاني الآثار ١/ ٢٩٢؛ والبيهقي في السنن الكبرى ٣/ ٣١.

⁽٢) ونصه: «وقد استدل به بعض من قال بوجوبه، وتعقب بأن صلاة الليل ليست واجبة فكذا آخره...» (فتح الباري ٤٨٨/٢).

 ⁽٣) رواه الترمذي في سننه، كتاب الصلاة (٤٥٢)، وأبو داود في سننه، كتاب الصلاة (١١٦٨)؛
 (١٤١٨)؛ وابن ماجه في سننه، كتاب إقامة الصلاة والسُنة فيها (١١٦٨)؛
 والدارمي في سننه، كتاب الصلاة (١٥٧٦)؛ والحاكم في المستدرك ١/٨٤٤ =

وأعطى له وقتًا من أوقات المكتوبة، ولم يفرد له وقتًا، بل أدخله في وقتها كمدد الجيش لا يفرد له نظر، أي: جعلها زيادة لكم في أعمالكم، من مدّ الجيش وأمدَّه، أي: زاده.

والإمداد: إتباع الثاني الأول تقويةً له وتأكيدًا، يعني: فرضَ عليكم الفرائض ليؤجركم بها، ولم يكتف به فشرع الوتر ليزيدكم إحسانًا على إحسان.

وقال في «مرقاة الصعود»(١): أي زادكم صلاة لم تكونوا تصلُّونها قبلُ على تلك الهيئة والصورة، فإن نوافل الصلاة كانت شفعًا لا وتر فيها. هذا، والله ولى التوفيق.

^{= (}١١٤٨) وقال: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي؛ والطحاوي في شرح معاني الآثار ١/٤٣٠، ومحمد بن نصر في الوتر كما في مختصره للمقريزي ص٢٤ (٣)؛ وأبو نعيم في المعرفة ٢/ ٩٦٧ (٢٤٩٢)؛ والدارقطني في سننه ٢/ ٣٠٠.

⁽١) مرقاة الصعود للسيوطي، مطبوع على هامش سنن أبي داود النسخة الهندية.

فيصل في منشأ الاختلاف وتهوين أمر الخلاف فيه(١) (١)

ثم لمَّا بيَّن أنه في الأصل للإيتار، وعليه تسمية كل صلاة الليل وترًا. هل يبقى هذا النظر في العلم فقط، أو يظهر أثره في العمل أيضًا؟

(١) وضعت دائرة سوداء أمام تعليق المؤلف رحمة الله عليه تمييزاً لها عن تعليقاتي (المعتني).

(٢) • واعلم أن الأمر كان إذ ذاك على التعامل والتوارث، لا على نقل لساني فقط، فإن كان أكثرهم حينئذ على وصل الوتر وقليل على غيره لم يختلط الأمر إذن ولم يضر، ولمّا انقرض التعامل ووصل الأمر في كل أمر إلى النقول اللسانية، وهي قلّما توجد في أمر عدميّ، أشكل الأمر وأعوز الحال. وكذا جرى في إمامة القاعد للقائمين.

وقد عُلم في كلا الموضعين قلة العمل، وإلا فمن يسند العمل إلى مشخص في الأمر الشهير المسلّم بين الكثير. قال في «العمدة» [انظر: عمدة القاري بشرح البخاري ٢١٨/٥]: وجمهور السلف أن القادر على القيام لا يصلي وراء القاعد إلا قائمًا... إلخ. وراجع «الدارقطني» [سنن الدارقطني ١/٣٩٧].

ولعل واقعة جابر في النافلة، وواقعة أنس في السفينة، فلا يخلص إلا واقعة أسيد بن حضير، ولعلها هي عند قيس بن فهد لا غير. وراجع: «المحلّى» [٣/ ٧١].

ثم إن حديث السفينة عند «الدارقطني» [١/ ٣٩٥ ـ ١/ ٣٩٤]، و«الحاكم» [المستدرك 1/ 9.9] وصححه. وعند «البيهقي» [السنن الكبرى 1/ 9.9] وقعود أنس بغير عذر يخالفه، وينبغي أن يراجع ما ذكرناه في حاشية «الآثار» ووقايته، وحاشيته «فصل الخطاب» من ص1/ 9.9 إلى ص1/ 9.9 وص1/ 9.9 والمحالمة عند والمحالمة عند المخطاب» من ص1/ 9.9 والمحالمة عند المحالمة عند المحالم

= ثم رأيت حديث أسيد بن حضير في «المستدرك» [٣٢٧/٣] وهو عند أبي داود [كتاب الصلاة (٦٠٧)] أيضًا. وما ذكره من الإرسال يرتفع بإسناد المستدرك وهو مهم، وفي الأصل مرفوع، ويدل على استحباب القعود بلا تردد؛ فإنه لم يتعرض لما مضى.

ولعل صاحب «العمدة» [عمدة القاري ٥/ ٢١٨] أراد بالتطوع في حق القوم. ثم إن قصة أسيد على سياق ابن المنذر في «الفتح» واقعة بخلاف سياقه عند الدارقطني، ولا يضر. وقصة جابر واقعة عنده. وكذا في «الفتح» [فتح الباري ٢/ ١٥٥] وكذا في «المحلّى».

وحديث إمامته و من باب: أهل العلم والفضل أحق بالإمامة، وإنما هو عند «الفتح» من باب: أهل العلم والفضل أحق بالإمامة، وإنما هو عند عائشة وابن عباس وسالم بن عبيد في «الشمائل»، وعند ابن خزيمة [صحيح ابن خزيمة مر ٢٠ (١٥٤١) و ٩/ ٥٩ (١٦٢٤)]، ولفظه كما في «العمدة»: «فأمسكه حتى فرغ من الصلاة». وهذا لا يوهم إمامة أبي بكر، بخلاف لفظ «ابن ماجه» و «الترمذي» وما عنده في «الشمائل». [انظر: الشمائل المحمدية للترمذي ص ١٢١ (١٣٦١). ورواه كذلك أحمد في مسنده ٣/ ٢٦٢ (١٣٧٨٧)، للترمذي ص أنس: «أن النبي على خرج وهو متكىء على أسامة بن زيد عليه ثوب عن أنس: «أن النبي الله خرج وهو متكىء على أسامة بن زيد عليه ثوب قطري قد توشح به، فصلًى بهم» يريد به معهم، دلت عليه رواية الحسن عنه أيضًا، وكذا رواية جابر في «الكنز» [٤/ ١٨٤]، ولا بد من إمامة أبي بكر أيضًا مرة لما في «الكنز» [عمدة القاري ٥/ ١٨٦].

واعلم أن في «العمدة» [٥/ ١٨٧] نقل عن ابن حبّان: أن القوم قيام في مرض الموت. وفي «الفتح» خلافه عنه، إلا أن يكون تصحيف من ابن حزم، وذكر من قبل أنه قائل بتفصيل أحمد، فلا يحتاج إذن إلى ادعاء القعود، وأحمد أيضًا =

= وأكثرهم لا يدعي القعود. ثم قول الرواة كما في «العمدة»: «فأمَّ رسول الله على أبا بكر وهو قاعد، وأمَّ أبو بكر الناس وهو قائم» كالصريح فيه، وإلا فإن كانوا قعدوا لكانوا اقتدوا به على في ما يَهِم وهو القعود، فلا يطرحونه من النظر ويذكرون ما لا يَهِم، وما فيها قبل ذلك من مرسل الحسن: ذهب أبو بكر يجلس. وليس عند «الدارقطني» ١/ ٣٩٤ هذا، فكأنه في الواقعة الأخرى قبل الشروع. ثم إنه لا يحصل من الروايات إلا جواز القيام وآكدية القعود لا غير؛ فإن إبقاءهم على القيام في المرة الأولى وتقدمه في المرة الثانية، ثم الإيماء وعدم التفصيل منه على بين الفرض والنفل في لفظ لا يتأتى إلا بهذا، بل قيام أبى بكر نفسه أيضًا كذلك.

ثم إن أنسًا ليس عنده حديث إمامة النبي على في مرض الموت، وإنما عنده: «خلف أبي بكر». وحديث صبيحة الاثنين يعلم من «الفتح» من حد المرض. وكذا فيما أعلم ليس عند جابر وأبي هريرة، وقد بوَّب البخاري [صحيح البخاري كتاب الأذان، باب من أسمع الناس تكبير الإمام برقم (٧١٧)] على رواية الأسود إسماع التكبير، ورجَّح من بين الاختلاف إمامته وهو عند «الدارقطني» [سنن الدارقطني ١/ ٣٩٨] و«السنن» وهو لفظ عروة. ولفظ الأسود عنها، وعبيد الله بن عبد الله عنها على هذا، ونحوه لفظ مسروق، وإن وقع فيها اختلاف كما في «الفتح» [فتح الباري ٢/ ١٥٥] عن ثلاثتهم، ولعله لم يختلف على عروة، وهو عند «البخاري» [صحيح البخاري كتاب الأذان برقم (١٨٣)] من المسند من قام إلى جنب الإمام لعلَّة، ثم رأيت الاختلاف عليه أيضًا من المسند باب: من قام إلى جنب الإمام لعلَّة، ثم رأيت الاختلاف عليه أيضًا من المسند

والذي يظهر من أحاديث تنصيف الأجر كحديث المحمومين، وهو في أوائل الهجرة في صلاتهم بالمسجد وحديث عمران فيه «كنز» ١١٧/٤، وفي أحوال عدم الاستطاعة عدم التفصيل بين الفرض والنفل في ذلك الحكم بعد، حتى ميّز من بعد ذلك، فلو تعرض في واقعة السقوط للتفصيل لفات ذلك الوضع .=

= فلمًّا وقع التمييز بعد ذلك بالعمل مثلًا وخرجت الأقسام، خرج بنفسه أن النيام في الفرض لا يسقط. وليس في قوله تعالى: ﴿ اللَّذِينَ يَذَكُرُونَ اللَّهَ قِينَمًا وَقُعُودًا رَعَلَى الْجُنُوبِهِمْ وَيَنَفَكُّرُونَ فِي خَلْقِ السَّمَوَتِ وَ اللَّرْضِ ﴾ [سورة آل عمران (١٩١)]، ولا في: ﴿ فَاذَكُرُوا اللّهَ قِينَمًا وَقُعُودًا وَعَلَى جُنُوبِكُم ﴾ [سورة النساء - ١٠٢] تفصيل بين النفل والفرض، ثم هو في الذكر لاعتبار الفكر، فالأمر إذن إليك تسميه نسخًا أو غير ذلك. وعندي هو نحو: «الشفعة في كل ما لم يقسم، فإذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة». (رواه البخاري في صحيحه كتاب البيوع (٢٢١٤)، وكتاب الشركة (٢٤٩٥).

وأنت تعلم أنه لا فرق بين النفل والفرض في الشرائط والأركان في نحو الصوم والصدقة والحج، فكما كانت أوامر الصدقة قبل الزكاة غير مميزة، لا يقال: إن كلها كانت فرضًا، ولا إن ذلك فرض وهذا نفل، بل كانت الأوامر على الجنس، فلمَّا ميزت بنزول الزكاة خرجت الأحكام والأقسام، كذا ههنا. وكذا أمر القيام والائتمام كان على الجنس حتى تميز بعد، وكقضاء عاشوراء أولًا، وكرعاية القبلتين في الاستقبال حتى تميّزا. ثم إن اسم صلاة الليل قيام الليل لآية المزمل، وكما لزم ببيان النصب والمقادير أشياء كذلك ههنا. ثم إن بين الاتباع وحكم القيام عموم وخصوص وجهي، فغلب حكم الاتباع بالاجتهاد لو استقبلت من أمري، ثم لما جاء التميز لزم ذهابه، فنحو هذا جرى ههنا، فليس نسخًا قصديًا بل لزم بنفسه.

ثم إن أحوال الصلاة التي ذكرها معاذ عند أبي داود، وأزيد منه عن ابن مسعود في «الكنز» يلزم منها اختلاف على الإمام، فكيف كان الأمر. وكذا في بعض صور صلاة الخوف. ثم إن شعبة اختصر حديث الأسود كما ذكره في «الفتح» تحت قوله: وزاد أبو معاوية من باب: حد المريض. . . إلخ، وكذا حديث عبيد الله بن عبد الله في كل ما رأينا من «السنن» وغيره، فأمكنه الاضطراب في الإمامة لذلك، ولو كان عنده مطولًا لما أمكنه ذلك، فالاعتماد على غيره =

بقي هذا نظرًا دائرًا، فحقيقة الوتر وما اشتمل عليه من هذه الاعتبارات كان موضع نظر، فلذا وقع الاختلاف فيه، لا أنهم بقوا في مغالطة من الشريعة، فلا يعتبر بهم أو يرتفع الأمان عنها؛ لأن مثل هذه الأسور التي احتفَّت بالوتر لا توجد في غيره، ولا أُريدَ تراخيًا زمانيًا فيما بين هذه الأنظار، بأن يكون جرى الأمر أولًا على نهج ثم تحول من بعدُ إلى غيره، بل الأنظار جاءت معًا، إنما الأمر فيما ظهر عملًا أو بقي ورُوعى علمًا فقط.

وفي مثل هذا ينبغي أن يرجع إلى الفعل بعد القول، وينتظر إلى بيانه به، والغرض أنه ما انفكت الأنظار والاعتبارات في الوتر بعضها من بعض.

ولعلَّ مثل هذا التجاذب من الجوانب لا يوجد _ في غير هذه المدة _ اعتبارات في محل حسّي ما يظهر منها عملًا، وما يبقى علمًا وذهنًا فقط، فلا يدركك قلق ولا تلحقك حيرة من بقاء اختلافات فيه مع كونه شيئًا مشهودًا، وعدم انفصال الأمر طول الأعمار، وكون عمل منهم غلمًلا في شيء مشهود لا مجتهد فيه؛ فإن الاعتبارات العلمية والذهنية من غير عمل _ بل باعتبار النظر فقط _ يصعب في محل العمل إجراءها كم تُجرى؟ وكفها أين تُكف؟ ويصعب طردها وعكسها.

⁼ كما صنعه «البخاري» ونبه عليه في «السنن»، ولا ألطف مما ذكره ابن رشد من سجود السهود من سُنّة بعينها فرض بجنسها، بل قال: ليس سُنّة بعينها وجنسها إلا عند أهل الظواهر [انظر نصّ ابن رشد في كتابه «بداية المجتهد» 1/١٥٦]، وأما حديث مسروق وعروة فهو في الأصل مختصر، وإسماع التكبير فأصل في الباب، أو هو يريد الحديثين ويرويهما، والله أعلم. وبالجملة حديث مرض الموت دال على النسخ إن لم يكن ناسخًا ولا بد (م).

وذلك نحو جملة: "إنما جُعل الإمام ليؤتم به" () من الحديث، فإن الإمام: من يُقتدى به ويُتبع من رئيس وغيره، والخيط يُشد على البناء فيبنى، وما امتثل عليه المثال، ورئيس القوم أمُّهم، وأُمّ النجوم المجرة، والأم: الراية تنصب في العسكر لتكون مَفزعًا وملجأً لهم عند الكرِّ والفرِّ.

ونحو جملة: «إنما الإمام جُنَّة(٢) يقاتل من ورائه» عند «البخاري» من الجهاد(٣)، وعند «مسلم» من الصلاة(٤).

فهل هاتان الجملتان من حديث الائتمام على مسائل قدوة الشافعية بالموافقة في تطبيق (٥) الأفعال فقط؟ أو على فروع تضمن الحنفية بالبناء

⁽۱) جزء من حديث رواه البخاري في «صحيحه»، كتاب الصلاة (۳۷۸)، وكناب الأذان (۲۸۸) (۲۸۸). ومسلم في «صحيحه» كتاب الصلاة (٤١١) (٤١٤) (٤١٤).

⁽٢) قال: فالترس، قال: ذاك المجن عليه تدور الدوائر، (فتوح البلدان ٢/ ٣٤٢).

⁽٣) صحيح البخاري كتاب الجهاد والسير (٢٩٥٧).

⁽٤) صحيح الإمام مسلم كتاب الإمارة (١٨٤١)، ورواه النسائي في سننه كتاب البيعة (٤١٩٦).

⁽٥) • فهو عندهم الاتباع، وعند الحنفية الامتثال. ذكره في «الفتح» من باب «إنما جعل الإمام ليؤتم به»، الإمام أمين – أي: مهيمن –، الإمام أمير – أي: قائد –، الإمام إمام – أي: مثال يحتذى به، ويؤتى بكل ما أتى به –. ولعل كل هذه الألفاظ موقوفة على أبي هريرة ههنا أخذها من أحاديث أخر كما في «المحلّى» ٣/٧٠، وكذا: «الإمام جنة»، وإنما هناك حديث عن ابن عمر عند الطحاوي، في الأمير، ولعله في صلاة الخوف قاعدًا، وليس آية في صفة الائتمام غيرها فهو ناظر إليها، وكان ذلك الحديث في يوم آخر.

على صلاته والتبعية (۱)؟ كما في كلام القاضي أبي بكر من «المستصفى»: «سُميت جميع الأفعال صلاة لكونها متّبعًا بها فعل الإمام، فإن التالي للسابق في الخيل يسمى مُصَلِّبًا لكونه متّبعًا». . . إلخ (۲).

هذا نظر دائر.

وكذا حديث: «الإمام ضامن، والمؤذن مؤتمَن، اللهم أرشد الأئمة واخفر للمؤذنين»(٣).

لمَّا كان هؤلاء ضمناء، دعا لهم أن لا يغووا؛ وهؤلاء متطوعين فإن وقع منهم تقصير دعا لهم بالمغفرة؛ إذ ليسوا مستحقين للمؤاخذة.

فمثل هذه الأنظار وإن تحققت في محل عملي لا علمي فقط لا يسهل إجراؤها أو كفها، وقد تبقى في الذهن والعلم فقط ولا تظهر في العمل، فالإمام ضامن على حكم الحديث ولا بد، ولكن هل الصلاة مضمّنة به، على تعبير الطحاوي(أ) أم لا؟ وكم يُجرى هذا النظر وأبن يكُف جَرِيّه؟ فهو ركوب صعب لا ذلول، أو ركوب كلّ صعب وذلول، فهيهات؟ وهو كالحكمة المجردة عند الأصوليين، لا تعتبر

⁽١) • دار هذان اللفظان عندهم، وفيهما الحقيقة، لا في الذات والعرض.

⁽٢) انظر: المستصفى للإمام الغزالي ص ١٨٣.

⁽٣) رواه الترمذي في سننه من حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعًا، كتاب الصلاة (٢٠٧)، وأبو داود في سننه كتاب الصلاة (٢١٥). وابن خزيمة في صحيحه ٣/ ١٥ (١٥٢٨)، وأحمد في مسنده ٢/ ٤٢٤ (٩٤٧٢) و٢/ ٢٧٤ (١٠١٠)، والطبراني في المعجم الأوسط ٢/ ٣٠ (٤٧) وهو حديث صحيح. قال الهيثمي في مجمع الزوائد ٢/ ٢: رواه البزار، ورجاله كلهم موثقون. وصححه الشيخ الألباني رحمه الله في صحيح المشكاة (٣٦٣) والإرواء (٢١٧).

⁽٤) انظر: شرح معاني الآثار للطحاوي ١/ ٤٠٩، ١١١/١.

ما لم تضبط (۱) بوصف منضبط يدار عليه الحكم، وكأنه في «العارضة» أراد أن يبدي في الضمان شيئًا منضبطًا، حيث قال: اختلف في معناه، فقيل: ضامن أي راع، وقيل: حافظ لعدد الركعات. قال: وهما ضعيفان؛ لأن الضمان في اللغة بمعنى الرعاية والحفظ لا يوجد.

وحقيقة الضمان في اللغة والشريعة هو: الالتزام، ويأتي بمعنى الوعاء؛ لأن كل شيء جعلته في شيء فقد ضمّنته إياه، وهو تعبير السرخسي(٢).

فإذا عُرف معنى الضمان؛ فإن ضمان الإمام لصلاة المأموم تُبنى هو التزام شروطها وحفظ صلاته في نفسه؛ لأن صلاة المأموم تُبنى عليه، فإن فسدت صلاته فسدت صلاة من ائتم به، فكان غارمًا لها. وإن قلنا بمعنى الوعاء؛ فقد دخلت صلاة المأموم في صلاة الإمام لتحمّل القراءة عنه، والقيام إلى حين الركوع والسجود، ولذلك لم تجز صلاة المفترض خلف المتنفل؛ لأن ضمان الواجب مما ليس بواجب محال، وهي فائدة قوله: «اللّهم أرشد الأئمة»؛ لأنهم إذا رشدوا بإجراء الأمور على وجهها صحّت عبادتهم في نفسها، «واغفر للمؤذنين» ما قصّروا فيه من مراعاة الوقت بتقدم عليه أو تأخر عنه. انتهى.

قلت: إن مقابلة الضمان بالائتمان في الحديث يعين معناه، ويُفسره ما في «منتخب الكنز»: «من أمّ قومًا فليتّق الله وليعلم أنه ضامن مسؤول

⁽١) • كقوله تعالى: ﴿ فَأَيْنَمَا تُولُواْ فَثَمَّ وَجَهُ اللَّهِ ﴾ وإجرائه في التحري والنافلة على الدامة لا غير.

⁽٢) انظر معنى قوله ﷺ «الإمام ضامن» في المبسوط للسرخسي ١٨٠/١ ــ ١٨١، وانظر كذلك: معالم السنن للخطابي ١/١٣٧، فيض القدير ٣/١٨٢.

لما ضمن، وإن أحسن كان له من الأجر مثل أجر من صلى خلفه من غير أن ينقص من أجورهم شيئًا، وما كان من نقص فهو عليه». طس عن ابن عمر (۱).

ولكن، ذلك الضمان إلى أين يطّرد؟ فالله أعلم به.

وليس ذلك من باب العموم؛ فإنه يكون في الأفراد، ولا من باب الإطلاق؛ فإنه يكون في التقادير الممكنة الاجتماع، وقد ذكرهما الأصوليون؛ بل باب ثالث لم يذكروه، وهو: تعيين المرتبة المقصودة من مراتب المسمّى إذا كان فيه مراتب متعددة، فقد يعتبر أن القوم لمّا اعتمدوا عليهم فهم ضمناء لهم، وقد جعلوهم وفدًا وشفعاء فيما بينهم وبين الله، كما جاء في ألفاظ، فهم في ذلك البين كذلك.

والاختلاف(٢) إنما يُقلق إذا كان في المنصوص، وأما إذا وقع

⁽۱) رواه المتقي الهندي في كنز العمال برقم (٢٠٤٠٢)، وعزاه للطبراني في المعجم الأوسط عن ابن عمر رضي الله عنهما، ٧/ ٣٧٠ (٧٧٥٥). قال الهيثمي في مجمع الزوائد ٢/ ٦٦: وفيه معارك بن عباد، ضعفه أحمد والبخاري وأبو زرعة والدارقطني وذكره ابن حبان في الثقات. وضعفه الشيخ الألباني في السلسلة الضعيفة (٤٠٤٤) ١١/ ٧٥.

⁽٢) • وإذا لم نجعل اختلاف السلف نقلًا منهم للشريعة وجريًا على ما تلقوه، سهل الأمر جدًّا وهان الخلاف، وصار كاختلاف مشايخنا في إعادة المغرب، نقل عن أبي يوسف أنه يُصلى ثلاثًا، وعن آخرين أيضًا نحوه، وعنه أيضًا أنه يصلى أربعًا. وفي «الدر» [الدر المختار ٢/ ٥٩]، عن القهستاني: أن كراهة التنفل بالثلاث تنزيهية. وذكر ابن عابدين [انظر: رد المحتار على الدر المختار ٢/ ٣١ _ ٣٤] اختلاف التصحيح في فساد التطوع بثلاث بقعدة من باب النوافل من مسألة فرضية القراءة في كل النفل عن «الخلاصة»، وقبيل الثمانية عن =

= «البدائع»، وفي آخرها عن «التتارخانية»، ومن التراويح عن «الخانية»، ومسألة تحول الفرض نفلًا بخامسة، وبضم سادسة إن شاء، وأوضحه في حاشية «المراقي» من ترك القعدة في النوافل وإدراك الفريضة. وقال في السهو: فيصير متنفلًا بخمس ركعات وترًا [حاشية الطحطاوي على مراقي الفلاح ص٤٠٠]، وأوضح منه في حاشية «الدر» للطحطاوي، وهو في إدراك الفريضة، وحاشية «شرح الكنز»، وكذلك التردد عندي في الواحدة، وهذا اختلاف اجتهادي، فليكن كذلك عند السلف، بل الخلاف عند الشافعية أيضًا، فإنما جوَّز بعضهم التنفل بركعة كما ذكره في «الفتح» من أول الوتر. وما نقله ابن عابدين من عبارة «البدائع» [بدائع الصنائع ١/ ٢٨٩]، فهي مختصرة.

وما ذكره في «الدر المختار» عن «التوشيح» ذكره في «مجمع الأنهر» عن «الكافي» أيضًا، وذكر من سجود السهو أنه إذا صلى خمسًا بدون قعدة على الرابعة تلغو الثلاث، لكنه لم يذكر القعدة على الآخرة أيضًا. وكثر التعبير عنهم عند ابن نصر بقولهم: أما أنا فأفعل كذا عند سؤال الناس عنهم وذلك لذلك، وصارت نفلًا فيضم سادسة إليها، قوله في «البحر»: لأن التنفل بالوتر غير مشروع، أي في الخارج لا في صورة السهو، فقد قال بعده: لأن عدم جواز التنفل بالوتر إنما هو عند القصد، أما عند عدمه فلا. . . إلخ، ويلزم منه متل ما ذكره في حاشية «المراقي».

وتلخص أن صحة الشفع فيما فوق الأربع في النفل مختلف فيها إذا قعد قعدة واحدة، فذكر فساده في «الخلاصة» و«البدائع» و«التتارخانية»، وذكر صحته في «الكافي»، وفهم من «الخانية» أيضًا، فإنه صحح اعتباره في التراويح من تسليمة. ولها باعتبار التسليمة حكم آخر بخلاف غيرها. واختاره في «البحر» من التراويح و«الدر» و«التنوير» بعد الثمانية، وشرحه هناك أيضًا، وأن التنفل بالوتر بغير قصد لزم بالقيام لا بالشروع، لا يحكم عليه بعدم الجواز، ذكره في «البحر» من سجود السهو، وأن التنفل بالثلاث مختلف فيه ولو قصدًا وشروعًا، كما في «البدائع» و«التتارخانية»، وأن التنفل بالواحدة باطل عندهم، وأن الحنث بركعة في =

= «لا يصلي»؛ لأنه عقد على الفعل لا على الصلاة، فلم يخرج وجود لها ولو في النظر، ثم إن في «البدائع» صحح ما في «الخانية» فتهافت.

ويمكن أن يكون معنى قول «البحر»: أما عند عدمه فلا، أي لا يوصف بعدم الجواز لا أنه جائز، فإذن لا تخلص عبارة إلا عبارة حاشية «المراقي» يفهمه ما فيه قبيل الثمانية، وقبله ذكره هناك. ثم ظهر أن معنى ما في حاشية «المراقي»: فيصير كمن تنفل بخمس ركعات وترًا، أي وهو لا يصح، وعبارته في باب صلاة المسافرة أحسن. وقال من آخر إدراك الفريضة: إن قول القهستاني مبني على قول المريسي، والسلام على الخامسة ليخرج إلى الصحيحة. وزاد في فصل بيان النوافل أن عشري التراويح بقعدة تنوب عن تسليمة، وتحسب له عشرون نافلة، وإنما قال: فيصير متنفلًا. . . إلخ نظيرًا لقول المتن من قبل: صار فرضه نفلًا، ومثله في «الكنز».

وأما السرخسي في "المبسوط" ١٨٣/١ فذكر مسألة: صلى أربع ركعات تطوعًا ولم يقعد في الثانية، وذكر التطوع بثلاث بقعدة، وصحح عدم الجواز، وكذا في الست ركعات بقعدة كما في "البدائع". وذكر في ٢٢٧/١: صلى الظهر خمس ركعات ولم يقعد الرابعة، أي وقد قعد على الثانية، وإلا لصارت مسألة الست ركعات التي مرت. ثم قال: وإن كان قعد في الرابعة قدر التشهد تمت الظهر والخامسة تطوع... إلخ، يريد أنها غير مفروضة، لا أنها صحت واحدة فافهمه. وهذا أراد بما في ٢٨٨٩، "رجل افتتح المغرب فصلى منها ركعة. ثم ظن أنه لم يكن افتتح الصلاة، فجدد التكبير وصلى ثلاث ركعات مستقبلات، قال: يجزئه لأنه بقي في صلاته الأولى؛ لأنه نوى إيجاد الموجود، ونية الإيجاد في الموجود لغو، فلمًا صلى ركعتين فقد تمت فريضته، ثم كانت الركعة الثالثة في الموجود لغو، فلمًا صلى ركعتين فقد تمت فريضته، ثم كانت الركعة الثالثة نفلًا له، لأنه اشتغل بها بعد إكمال الفريضة..." إلخ. لا صحة هذه الواحدة.

وفي التراويح ذكر مسألة التطوع بثلاث بقعدة، فعلى قول من لا يجوّزه عن تسليمة ألزمه الشفع الأول، واختلف في الثاني، فعلم عدم الصحة، والكلام =

فيما زاد عليه فلا، وهذا كما ثبت تعدد الركوع في الكسوف مرتين^(۱)، وهو التحقيق عند حذَّاق الفن. ثم أخذه بعض الصحابة أن الأمر مقتصر على مرتين فقط، وأن الاقتصار عليهما مقصود ليس باتفاقي. وأخذه آخرون أنه اتفاقي، وأن الأمر في التعدد بيد المصلي عند وقوع الآيات يزيد ما لم تنجل الشمس كم زاد، ومثله الاجتهاد في تعدد الأذان للجمعة ولغيرها أيضًا عند الحاجة.

فهكذا وقع الأمر في الوتر؛ فإن الحديث القولي: «تُوترُ له ما قد صلّى»(۲)، إنَّما دلَّ أنه لإيتار ما قد صلى، ففُرَّعَت على هذا النظر فروع

⁼ في ترك القعدة على الثانية قصدًا، وعلى قول من يجوِّزه عن تسليمة ألزمه الشفع الثاني. ولو صلى التراويح كلها بقعدة واحدة جوّزه عن تسليمة، وأراد ترك القعدة قصدًا على ما هو ظاهر في نحو عشرين أن لا ينسى في كلها، ولم يذكر لزوم الإشفاع، نعم ذكر في «التوشيح» لزوم سجود السهو. وفي «البحر» من أول بابه كونه عند البعض للعمد في مواضع ذكر منها القعدة الأولى، وهو لمثل هذه المسائل عندهم، هذا. وقد ذكر في حاشية «المراقي» وجه معاصر صاحب البحر في الواحدة وليس بشيء. وفي «الفتح» من إدراك الفريضة في الواحدة، بل تبتى في الواحدة وليس بشيء. وفي «الفتح» من إدراك الغريضة في الواحدة، بل تبتى نفلًا إذا ضمّ الثانية، فعلم بذلك المراد، وكانت العبارات موهمة.

⁽۱) روى البخاري في صحيحه عن عبد الله بن عمرو أنه قال: لمَّا كسفت الشمس على عهد رسول الله على نودي أن الصلاة جامعة، فركع النبي على ركعتين في سجدة، ثم جلس، ثم جُلِّي عن الشمس...» الحديث، كتاب الجمعة (۱۰۵۱) (۱۰۵۸) (۱۰۵۸). ورواه مسلم في صحيحه كتاب الكسوف برقم (۹۰۲) (۹۰۲).

⁽٢) ولفظه الكامل كما روى البخاري في صحيحه عن ابن عمر رضي الله عنهما: أن رجلًا سأل رسول الله عنها: «صلاة الليل، فقال رسول الله عنها: «صلاة الليل مثنى، فإذا خشى أحدكم الصبح صلى ركعة واحدة توتر له ما قد صلى»، =

من عدم كون الوتر صلاة برأسها وجواز الفصل، وأن حقيقته في العمل أيضًا ركعة واحدة، وأنه لا يقضى إذا فات.

والواقع أن مسألة الفصل والوصل ليست داخلة في هذا القدر، بل الحديث في مرتبة لا بشرط بشيء بالنسبة إليها، فلا يعجز الإنسان نفسه في التعمق زاعمًا أن الحديث يكون قد أشار إليه ولا بد، ولكن خفي عليه، ومع هذا فقد أدخلت الأذهان تلك المسألة فيه، ونشأ الاختلاف.

ثم إذا وقع وجاء هناك بيان فعليّ فلا يلزم أن يبلغ كلاً، وإن بلغه جاز أن يأخذه على أنه من إحدى الجائزات وليس بلازم، وجرى على ما فهمه من حق القولي، وحقيقة كما جرى نحو ذلك في: ﴿ ثَلَاثَةَ قُرُومٌ ﴾ (١) ، من الأخذ باللفظ وإن كثر وقوعه.

ثم إنه ليس ممكناً هناك أن ينص الشارع على شيء، ويصدع فيه بما أمر فيمتنع مجال الاجتهاد بعده، وينسد احتماله ولا يبقى إمكانه؛ فإن هذا ليس بواقع، فقد يجري الاجتهاد في كل ما بعد النص، وإن نص، وإن كان مما تعم به البلوى، وهذا يعلمه مَن عُنِي به، ومَن لم يذق لم يدر، وراجع ما جرى على الأصوليين في إفادة الدليل اللفظي القطع.

وقد يقع الاختلاف فيما تعم به البلوي أيضًا.

⁼ كتاب الجمعة (٩٩١)؛ ورواه مسلم في صحيحه كتاب صلاة المسافرين وقصرها (٧٤٩). والنسائي في سننه كتاب قيام الليل وتطوع النهار (١٦٩٤). وأبو داود في سننه كتاب الصلاة (١٣٢٦) (المعتني).

⁽١) الآية رقم (٢٢٨) من سورة البقرة.

ثم إن من عُنِي بالبحث عن تلك المسائل واعتنى بها، فلعل الله لا يحرمه من الإصابة أو مصادفة الراجح، فلا يقلقك أن عملهم كاشف عن الشريعة، وإذا اختلفوا فيما تكرر وقوعه فقد التبست، ولم يبق سبيل للمزيد. هذا، والأمر بيد الوتر الصمد، يفعل الله ما يشاء، ويحكم ما يريد.

وقد جرت المناظرة والمذاكرة بين الصحابة في هذه المسألة، كما بين ابن مسعود رضي الله عنه وسعد رضي الله عنه، وما في «منتخب الكنز» (۱) عن ثابت: قال: قال أنس: يا أبا محمد! خذ عني ؛ فإني أخذت عن رسول الله على وأخذ رسول الله على عن الله، ولن تأخذ عن أحد أوثق مني. قال: ثم صلّى بي العشاء، ثم صلّى ست ركعات يسلّم بين الركعتين، ثم أوتر بثلاث يسلّم في آخرهن (الروياني، كر، يسلّم بين الركعتين، ثم أوتر بثلاث يسلّم في آخرهن (الروياني، كر، لعله من ابن عساكر، يراجع من أنس) ورجاله ثقات (۱)... إلخ، وإسناده (۳) عند الترمذي (نا أيضًا في مناقب أنس.

⁽١) كنز العمال للمتقي الهندي برقم (٢١٩٠٢).

⁽٢) رواه الحاكم في المستدرك ٣/ ٦٦٤ (٦٤٥٥)؛ وابن عساكر في تاريخ دمشق ٩/ ٣٣٣، وأبو نعيم في حلية الأولياء ٢/ ٣٣١ وقال: هذا حديث غريب من حديث ثابت لم نكتبه إلا من حديث زيد بن الحباب واختلف عليه فيه، فرواه أبو كريب عن زيد بن الحباب عن ميمون عن ثابت. . ».

⁽٣) • ولكن يراجع مَن ميمون أبو عبد الله فيه؛ فإن الذي من السابعة مستور كما في التقريب. وفي لفظ ابن عدي في «الإتحاف» ٣/ ٣٥٤؛ و«العمدة» ٢/ ٤٤٣ ميمون ابن أبان الهذلي ذكره في «التهذيب» وأن ابن حبان ذكره في الثقات، ولكن لم يرمز للترمذي.

⁽٤) سنن الترمذي كتاب المناقب (٣٨٣١)، وقال أبو عيسى: هذا حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث زيد بن حباب.

وعند الطحاوي: عن حميد، عن أنس قال: الوتر ثلاث ركعات. وكان يوتر بثلاث ركعات أنس الوتر وكان يوتر بثلاث ركعات أنس الوتر وأنا عن يمينه، وأمُّ ولده خلفنا _ ثلاث ركعات، لم يسلِّم إلا في آخرهن ، ظننت أنه يريد أن يعلمني (٢).

وما عنده: عن أبي العالية (٣)، عن أصحاب محمد ﷺ: علَّمونا أن الوتر مثل صلاة المغرب، غير أنا نقرأ في الثالثة. فهذا وتر الليل، وهذا عنه وتر النهار (٤).

وما عنده: عن ابن أبي الزناد، عن أبيه: أثبت عمر بن عبد العزيز الوتر بالمدينة بقول الفقهاء ثلاثًا، لا يسلم إلَّا في آخرهن (٥).

وما عنده: عنه، عن أبيه، عن الفقهاء السبعة بنحوه (٦).

كل ذلك؛ لوقوع الاختلاف فيه، والبحث عنه حتى كشف عنه، وأثبت بالمدينة، وعلم الآخذين أثبته عمر بن عبد العزيز وعلمه أصحاب

⁽١) شرح معانى الآثار للطحاوى ١/٢٩٤.

⁽٢) شرح معانى الآثار للطحاوى ١/ ٢٩٤.

⁽٣) • وأثر أبي العالية هذا في مقابلة ما عن ابن شهاب ص١٢٠ عند ابن نصر عن الصحابة، أيضًا، ثم أبو العالية أكبر من ابن شهاب، راجع «تذكرة الحفاظ» (٦١/١).

⁽٤) شرح معاني الآثار ٢٩٣/١.

⁽٥) شرح معانى الآثار ٢٩٦/١.

⁽٦) ونصه: عن أبي الزناد عن أبيه عن السبعة: سعيد بن المسيّب، وعروة بن الزبير، والقاسم بن محمد، وأبي بكر بن عبد الرحمن، وخارجة بن زيد، وعبيد الله بن عبد الله، وسليمان بن يسار في مشيخة سواهم أهل فقه وصلاح وفضل، وربما اختلفوا في الشيء فأخذ بقول أكثرهم وأفضلهم رأيًا، فكان مما وعيت عنهم على هذه الصفة: أن الوتر ثلاث لا يسلم إلا في آخرهن» (١/ ٢٩٦).

محمد ﷺ، ثم الفقهاء السبعة في مشيخة سواهم أهل فقه وصلاح وفضل، كما عند الطحاوي بأسانيد صحيحة، أو حسنة.

وعند الحاكم: عن سعد بن هشام، عن عائشة قالت: «كان رسول الله على يوتر بثلاث لا يقعد إلا في آخرهن»(۱). وهذا(۲) وتر أمير المؤمنين عمر بن الخطاب، وعنه أخذه أهل المدينة. . . إلخ(۲). يريد قعود الوتر، أو قعوداً للوتر، للَّفظ الآخر عنده، فيه: «كان رسول الله على لا يسلم(٤) في الركعتين الأوليين من

⁽۱) • والذي يظهر من «نصب الراية» أن لفظ: «لا يسلم»، أخرجه الحاكم قبل «لا يقعد»، وسقط من النسخة، وفيه قال: إنه على شرطهما، ولم يقل ذلك في «لا يقعد»، وقد أخرجه بلفظ: «لا يقعد» أيضًا في «العمدة» ص٢/ ٤٤٢، وبلفظ: «لا يسلم إلا في آخرهن» ص٣/ ٤٠٤.

⁽۲) فبهذا التشبيه علم أن لفظ: «لا يسلم» في نسخ «المستدرك» صواب أيضًا؛ فإن مذهب عمر هو هذا عن مكحول عن عمر بن الخطاب أنه أوتر بثلاث ركعات، لم يفصل بينهن بسلام، «ش كنز» ١٩٣٤. كان يقرأ بالمعوذتين في الوتر (ش)، وعند ابن نصر ص١٣٣ رواية الأسود قنوت عمر في الوتر مع صحبته إياه سنتين، كما في «الرسالة» ص٧١، ثم وتر الأسود عند ابن نصر أيضًا ثلاثًا قبل ذلك الباب، وعند ابن نصر ص١٣٠: صحبت عمر ستة أشهر، ومع هذا فقد نقل عنه الوتر بسبع في رمضان، في «الفتح»، وهو عند ابن نصر ص١٠٠٠.

⁽٣) المستدرك للحاكم ١/ ٤٤٧ (١١٤٠).

⁽٤) • وفي «نيل الأوطار» [٩٧/٣] من باب أن أفضل التطوع مثنى مثنى: أنه أخرج الطبراني في «الأوسط» [٩٧/١٥ (٤٨١١)] عن أنس قال: «كان رسول الله عليه يحيي الليل بثماني ركعات، ركوعهن كقراءتهن، وسجودهن كقراءتهن، ويسلم بين كل ركعتين». وفي إسناده جنادة بن مروان، اتهمه أبو حاتم، قلت: قد قبله في «اللسان».

الوتر»(١)... إلخ. وغرضي منه ههنا قول من قال من رواته: «وهذا وتر أمير المؤمنين عمر بن الخطاب، وعنه أخذه أهل المدينة».

وسليمان بن يسار من السبعة، نقل عنه في «الفتح»(٢) كراهة الوتر بثلاث، قال: «لا تشبّه التطوع(٣) بالفريضة»(٤). وأفتى كما عند الطحاوي بأنه ثلاث لا يسلم إلا في آخرهن. وظني أن نقله عن كتاب السبعة لعبد الرحمن فهو أحرى، فقد جرى بحث وكشف ولا بد.

ثم إنه قد وقع منهم استغراب للوتر بركعة وتردد وتساؤل، فعند الطحاوي: عن سعيد بن المسيّب قال: شهد عندي مَن شيب من آل سعد بن أبي وقّاص كان يوتر بواحدة (٥). وعنده: عن عمرو بن مرة، عن عبد الله بن سلمة قال: أمّنا سعد بن أبي وقّاص في صلاة العشاء الآخرة، فلمّا انصرف تنحى في ناحية المسجد، فاتبعته فأخذتُ بيده، فقلت له: يا أبا إسحاق! ما هذه الركعة؟

⁽۱) رواه الحاكم في المستدرك ٤٤٦/١٤٤ (١٣٩١)؛ وإسحاق بن راهويه في مسنده (١) دواه الحاكم في المقريزي في: «مختصر كتاب الوتر» ص٧٥ (٤٣).

⁽٢) فتح الباري ٢/ ٤٨١.

⁽٣) • وما عند الحاكم عن عطاء: أنه كان يوتر بثلاث لا يجلس فيهن، ولا يتشهد إلا في آخرهن، فعند ابن نصر عنه من ص٨٦: أكره أن تجلس في وتر، وعنده عنه ص٩١ في رمضان: ويوترون بثلاث، وفي إسناد أثر عطاء الأول الحسين بن الفضل البجلي، كما عند البيهقي، لا الحسن كما في نسخة «المستدرك» وبنى عليه في آثار السنن.

⁽٤) • وعند ابن نصر فيه: أوتر بركعة، أو بخمس، أو بسبع، فكلامه في «العدد» ص.١٢٦ [وانظر: «مختصر كتاب الوتر» للمقريزي ص.٨٨].

⁽٥) شرح معانى الآثار للطحاوي ١/ ٢٩٥.

فقال: وتر أنام عليه. قال عمرو: (١) فذكرتُ ذلك لمصعب بن سعد، فقال: كان يوتر بركعة _ يعني سعدًا (٢) _. وعنده: عن عامر _ هو الشعبي _ قال: كان آل سعد، وآل عبد الله بن عمر يسلمون في الركعتين من الوتر، ويوترون بركعة ركعة (٣).

ومن الاستغراب أيضًا: ما عند البخاري من الدعوات من الدعاء للصبيان⁽¹⁾. وكذا ما عنده من باب ما ذكر في الأسواق^(٥). وكذا ما عنده من ذكر معاوية^(١).

⁽۱) • ولم أظفر بما ذكره الطحاوي عن «الإمداد» أن عمر رأى سعدًا يوتر بركعة، فقال: ما هذه البتيراء، تشفعها أو لأوذينك. . . إلخ. وهو في «المبسوط» ١٦٤/ (ف) وفي نفس قوله: المغرب وتر النهار، نظر ذهني، فهو لإيتار النهاريات في النظر وإن كان في نفسه ليليًّا، ذكره الحافظ [فتح الباري ٤/ ١٢٤ _ ١٢٦] من «شهرا عيدٍ لا ينقصان»، وهذا كختم التلبية بالرمي، فهو في النظر آخر وإن بقي بعده أفعال؛ لضرورة أنه لا يأتي منه دفعة، ولهذا يجتمع المتعاقبون من الملائكة في العصر.

⁽۲) شرح معاني الآثار ۱/۲۹۵.

⁽٣) شرح معاني الآثار ١/ ٢٩٥، ورواه ابن أبي شيبة في المصنف عن الشعبي قان: كان آل سعد وآل عبد الله بن عمر يسلمون في كل ركعة الوتر ويوترون بركعة» ٢/ ٨٩، وفي ٧/ ٣١٣: يسلمون في ركعتي الوتر ويوترون بركعة».

⁽٤) يقصد به ما رواه البخاري في صحيحه عن عبد الله بن ثعلبة بن صُعَير _ وكان رسول الله ﷺ قد مسح عنه _ أنه رأى سعد بن أبي وقاص يوتر بركعة» (كتاب الدعوات برقم (٦٣٥٦)، ورواه كذلك أحمد في مسنده ٥/ ٤٣٢ (٢٣٧١٥).

⁽٥) يقصد به ما رواه البخاري في صحيحه كتاب البيوع (٢١٢٢).

⁽٦) يقصد به ما رواه البخاري في صحيحه كتاب المناقب (٣٧٦٥) ونصه: «قيل لابن عباس: هل لك في أمير المؤمنين معاوية؟ فإنه ما أوتر إلا بواحدة، قال: أصاب، إنه فقيه»، ورواه البيهقي في السنن الكبرى ٣/٧٧ (٤٥٧٦).

وكذا عند الطحاوي: استغراب بعضهم إيتار معاوية بركعة، حتى صوّبه ابن عباس، كما عنده وعند البخاري^(۱)، أو استنكره مرة أخرى، كما عند الطحاوي أيضًا.

وسعید بن المسیّب _ مع روایته عن سعد _ قد أفتی بخلافه، کما عند الطحاوي أیضًا(۲).

وقد أخرج الحاكم والبيهقي: أن الحسن^(٣) قيل له: كان ابن عمر يسلم في الركعتين من الوتر، فقال: كان عمر أفقه منه، كان ينهض في الثالثة بالتكبير^(٤). وأخرجه محمد بن نصر أيضًا^(٥). ومن فُهم منه نفي

⁽۱) رواه البخاري في صحيحه عن ابن أبي مليكة قال: أوتر معاوية بعد العشاء بركعة وعنده مولى لابن عباس، فأتى ابن عباس فقال: «دعه فإنه قد صحب رسول الله عليه كتاب المناقب (٣٧٦٤).

⁽٢) قال الطحاوي في شرح معاني الآثار: وقد علم سعيد بن المسيّب ما كان من وتر سعد فأفتى بغيره ورآه أولى منه، ٢٩٦/١.

⁽٣) • ومذهب الحسن، وابن سيرين، وآخرين عند ابن نصر ص١٢٣ أن الوتر ثلاث، وهو يغاير ما عنده عن الحسن أيضًا من ص١٢٢، وعنهما من ص١٢٠، وروايتان عن الحسن علمان خير من علم، ويفيد في حديث سعد بن هشام أيضًا فإنه راويه أيضًا، وما عنده عن سفيان ص١٢٥ يعارضه ١٢٧، وكذا عن قتادة من ص١٢٣، وهو أيضًا في إسناد حديث سعد بن هشام، وكذا سعيد عن قتادة راويًا حديث أبيّ عنده في الثلاث، وعنده من ص١٣١، وهما كذلك راويا حديث سعد، فحمل قتادة حديثه على حديث أبيّ، ولا بد، وتتابع هؤلاء في القنوت في السُنّة، وفي نصف رمضان عند ابن نصر ص١٣٢.

⁽٤) المستدرك للحاكم ١/٤٤٧ (١١٤١) السنن الكبرى للبيهقي ٣/٣ (٤٥٨٦).

⁽٥) انظر: مختصر كتاب الوتر للمقريزي ص٧٩.

القعدة في البين، كالحافظ^(۱) رحمه الله، بناه على ما في ذهنه من قبل، وليس بصواب، وعن هذا قال في «الموطأ» بعد روايته: إن سعد بن أبي وقّاص رضي الله عنه كان يوتر بعد العتمة بواحدة. قال مالك: وليس على هذا العمل عندنا، ولكن أدنى الوتر ثلاث^(۱)... إلخ.

وظهر الجواب عمّا في «الفتح» ردًّا على ابن التين، في قوله: إن الفقهاء لم يأخذوا بعمل معاوية في ذلك. . . إلخ^(٦). وأن قوله صواب في الجملة، وقريب منه، وهناك من قول عمر نفسه ما يدل أن الوتر ثلاث، أخرجه في «فوائد أبي الحسن بن رِزْقويه» أنه قال: السُنة إذا انتصف^(٤) شهر رمضان أن يلعن الكفرة في آخر ركعة من الوتر، بعد ما يقول القارىء: «سمع الله لمن حمده»، ثم يقول: «اللهم العن الكفرة». قال: في «التلخيص»: وإسناده حسن^(١).

(١) فتح الباري ٢/ ٤٨١.

⁽٢) رواه مالك في الموطأ ١/ ١٢٥ (٢٧٥)؛ وانظر: مختصر كتاب الوتر للمقريزي ص. ٨٢.

⁽٣) انظر: فتح الباري ٢/ ٤٨٢، ونحوه في شرح الزرقاني ١/ ٣٦٢.

⁽٤) • كما في "تاج العروس"، ووجهه كما في "شرح المواهب" ٢/ ٣٤٤، وروى الحافظ أبو بكر بن زياد النيسابوري عن جابر قال: رفع رسول الله الله أسه من الركعة الأخيرة من صلاة الصبح، صبيحة خمس عشرة من رمضان، فقل: "اللهم انج" (الحديث) فدعا بذلك خمسة عشر يومًا حتى إذا كان صبيحة يوم الفطر ترك الدعاء... إلخ. وهو مهمّ يكشف عن أمور.

⁽٥) قال ابن الملقن في البدر المنير ٤/٣٦٧: وهذا غريب لم أره في كتاب حديثي معتمد، والرافعي ذكره تبعًا للشيخ أبي إسحاق الشيرازي، فإنه ذكره في مهذبه وحذفه النووى في شرحه فلم يذكره.

⁽٦) قال الحافظ في التلخيص الحبير ٢/ ٢٤: رويناه في فوائد أبي الحسن بن رزقوبه =

ثم إن بعضهم فرَّع على الإيتار بركعة مشروعية التنفل بركعة واحدة غير الوتر، ثم فرَّع (١) عليه مسألة نقض الوتر كما في «فتح الباري» (٢): وإنما يصح نقض الوتر عند من قال بمشروعية التنفل بركعة واحدة غير الوتر... إلخ.

وقد وقع استنكاره من الآخرين، فعند الطحاوي من «باب التطوع بعد الوتر» عن مسروق قال: قال ابن عمر: «شيء أفعله برأيي لا أرويه»(۳)، ثم ذكر نحو ذلك «عن ابن عمر قال: من أوتر فبدا له أن يصلى فليشفع إليها بأخرى حتى يوتر بعد»(٤)، قال: مسروق: وكان

⁼ عن عثمان بن السمّاك عن محمد بن عبد الرحمن بن كامل عن سعيد بن حفص قال: قرأنا على معقل عن الزهري عن عبد الرحمن بن عبد القاري: أن عمر خرج ليلة في شهر رمضان وهو معه فرأى أهل المسجد يصلون أوزاعًا متفرقين، فأمر أبي بن كعب أن يقوم بهم في شهر رمضان، فخرج عمر والناس يصلون بصلاة قارئهم، فقال: نعمت البدعة هذه، والتي ينامون عنها أفضل من التي يقومون، يريد آخر الليل، وكانوا يقومون في أوله، وقال: السُنة إذا انتصف شهر رمضان أن يلعن الكفرة في آخر ركعة من الوتر بعدما يقول القارىء: سمع الله لمن حمده، ثم يقول: اللّهم العن الكفرة» وإسناده حسن.

⁽۱) • وما في «الكنز» عن علي من تجويز النقض فمستبعد، فإنه يقول: «إذا أعاد المغرب شفع بركعة»، رواه ابن أبي شيبة كما في حاشية «الموطأ» لمحمد ونقله في حاشية ص٥٥ من «الرسالة»، وص٤١، وص٤١، وأثر شفع المغرب في الإعادة في منتخب الكنز أيضًا من الوتر.

⁽٢) فتح الباري ٢/ ٤٨١.

⁽٣) شرح معانى الآثار ١/ ٣٤١ وبنحوه في مسند ابن الجعد ص٧٩.

⁽٤) شرح معاني الآثار ١/١٣٤١.

أصحاب ابن مسعود⁽¹⁾ يتعجبون من صنيع ابن عمر⁽⁷⁾. وأبو مجلز سمع منه، ومن ابن عباس: «الوتر ركعة من آخر الليل» مرفوعًا كما عند مسلم، والطحاوي وآخرين⁽⁷⁾، ثم لم يوافقه في نقض الوتر، ذكره أبو عمر. ولعل ابن عمر تردد فيه من بعد، فقد ذكر في «نيل الأوطار»⁽²⁾ عن العراقي: «أن ابن أبي شيبة روى في المصنف عدم النقض عن سعد بن أبي وقّاص، وابن عمر، وابن عباس»، (لكن لم يذكر في شرح المهذب والمغنى اسمه).

وذكر الزرقاني عن أبي عمر أنه اختلف فيه عن ابن عباس، وسعد بن أبي وقّاص ($^{(0)}$)، وظني أن تردده في الفرع يستلزم تردده في أصله $^{(7)}$ أيضًا.

⁽١) وكذلك ابن عباس عند ابن نصر ص١٢٩ ونحوه عن عائشة.

⁽٢) شرح معاني الآثار ١/٣٤١.

⁽٣) حديث أبي مجلز عن ابن عمر مرفوعاً، رواه الإمام مسلم في صحيحه كتاب صلاة المسافرين برقم (٧٥٢)، وحديث أبي مجلز عن ابن عباس مرفوعاً برقم (٧٥٣)؛ كما رواه النسائي في سننه كتاب قيام الليل وتطوع النهار (١٦٨٩) (١٦٩٠)؛ وابن حبان في صحيحه ٦/ ٣٥٤ (٢٦٢٥)؛ والطحاوي في شرح معاني الآثار ١/٧٧٠.

⁽٤) نيل الأوطار للشوكاني ٣/٥٥.

⁽٥) شرح الزرقاني ١/٣٦٨.

⁽٦) • وقد يقع للصحابة أن من بلغه حديث ولم يبلغه سائر ما في الباب طرده في عمله، كما في أواخر الجزء الأول من «الأم» عن أبي ذر في عدم رعايته في الشفع والوتر، أخذه من حديثه: «الصلاة خير موضوع...» إلخ. وكذلك معله ابن عمر في حديث المثنى، والوتر، وكذلك نشأ من التعبير بالإيتار بواحدة سهوًا لرواة فيما بعد من ترك بعضهم ذكر ركعة الوتر، كما عند البخارى من المداومة =

وكذا عن عثمان عند الطحاوي^(۱) ما يدل على أنه رأى منه. وله واقعة أخرى في «السنن»، ويراجع الكنز^(۲).

وقد وقع استغرابٌ منهم في الوتر بركعة واحدة أيضًا، والفصل أيضًا. وكأن سعدًا وابن عمر كانا مشهورين بذلك، فعند البيهقي في «المعرفة والسنن الكبرى»: عن يزيد بن أبي حبيب، عن مولى لسعد بن أبي وقّاص قال: سألت عبد الله بن عمر عن وتر الليل، فقال: يا بني! هل تعرف وتر النهار؟ قلت: نعم، هو المغرب، قال: صدقت، ووتر الليل واحدة، بذلك أمر رسول الله على فقلت: فقلت: يا بني! إنها البُتيراء، إنها البُتيراء، فقال: يا بني! ليست تلك البُتيراء، إنها البُتيراء - لا يذهب إليه ذهن أحد -: أن يصلي الرجل الركعة، يتم ركوعها، وسجودها، وقيامها، ثم يقوم في الأخرى، ولا يتم لها ركوعًا، ولا سجودًا، ولا قيامًا، فتلك البتيراء» من طريق لا يفعله أحد -. ونحوه عند الطحاوي مختصرًا عنه، من طريق المطلب بن عبد الله المخزومي (٤) - وقد قيل إن روايته عن ابن عمر وابن عباس مرسلة كما في التهذيب -، وقد نقلهما في «التعليق وابن عباس مرسلة كما في التهذيب -، وقد نقلهما في «التعليق

⁼ على ركعتي الفجر، وأبي داود، ومن ذكر بعضهم إياه بعد الركعتين جالسًا، كما عند النسائي وأبي داود، راجع: «التلخيص».

⁽۱) لعله يقصد به ما ذهب إليه عثمان رضي الله عنه في حديثه عن سبب عدم كتابة البسملة في بداية سورة براءة، وخالف ابن عباس رضي الله عنهما في هذه المسألة. انظر: النص الكامل في شرح معاني الآثار ١/١٠١.

⁽٢) كنز العمال برقم (٤٧٧٠).

⁽٣) السنن الكبرى للبيهقى ٢٦/٣ (٤٥٦٩).

⁽٤) شرح معاني الآثار ٢٧٩/١.

الممجد»(١). ثم لم يمعن في الأمر، وظني أن الذي في «المعرفة» هو الذي عند الدارقطني (٢) من طريق ابن لهيعة: عن يزيد بن أبي حبيب أيضًا، فوقع في سياقه تخليط، ومضمونهما متقارب، وقال: «الوتر واحدة افصل بين الثنتين والواحدة. . . إلخ»(٣). فهذا رأي منه أن حقيقة الوتر تتقوَّم بالواحدة. وإذن تفصّل طرد النظر الذهني في العمل، ولا يكفي، ولا يشفي .

(٣) • وكذا ما في «المغني» لابن قدامة [١/ ٤٥١] وعن أبي ذئب عن نافع عن ابن عمر: أن رجلًا سأل رسول الله على عن الوتر، فقال رسول الله على «افصل بين الواحدة والثنتين بالتسليم». رواه الأثرم بإسناده اهد. رواية بالمعنى، على ما فهمه. فقد تواتر عنه أصل القصة، وهو أن النبي على إنما قال له: «صلاة الليل مثنى مثنى، فإذا خشي أحدكم الصبح صلى ركعة واحدة توتر له ما قد صلى». ففهم منه ابن عمر الفصل، واستدل به في مواضع، فحقيقة الأمر هو هذا، وليس لفظ الأثرم إلا رواية مبنية على ما فهمه، (ذكر في «المغني» رواته عن ابن عمر خمسة عشر رجلًا من مسألة أفضلية المثنى).

وفي [مسند الإمام أحمد ٢/ ١٩٣] عن سالم عنه يقول: قال رسول الله علاقك: "صلاة الليل مثنى مثنى، فإذا خفت الفجر أوتر بركعة توتر لك صلاتك". قال: وكان عبد الله يوتر بواحدة اه. فهذا ما عنده فحسب، وهو مأخذه في الفصل لا غير، فرواية الأثرم رواية بالمعنى، بناءً على فهم اتحاد المراد بهما. وكذا ما عند الطحاوي من طريق الوضين عنه. ثم إن ما في "معرفة" البيهقي من طريق يزيد بن أبي حبيب موقوفًا على ابن عمر، قد رفعه ابن لهيعة عند الدارقطني، والصواب أنه موقوف عليه، وهو المراد بما عند الطحاوي، وابن ماجه من طريق المطلب بن عبد الله المخزومي عنه، والرجل السائل عنه: أبو منصور، مولى لسعد، وينبغي أن يكون هذا هو المراد بما في «المغنى» ويكون موقوفًا لا غير فاعلمه.

⁽١) انظر: التعليق الممجَّد للعلَّامة اللكهنوي ١٣/٢ ط: دار القلم دمشق.

⁽٢) سنن الدارقطني ٢/ ٣٥.

وفي «الجوهر النقي»: أن أبا منصور قال لابن عمر: الناس يقولون عن الوتر بواحدة: تلك البتيراء... إلخ (١). وأبو منصور هذا سأل ابن عباس عن الوتر، فقال: ثلاث، كما عند الطحاوي (٢).

وغرضي من نقل ما في «المعرفة»: أن مولًى لسعد قد علم ذلك من سعد، ومن ابن عمر، فسأل صاحب الواقعة لهذا.

وما استدل به ابن عمر مرفوعًا فسيأتي، وتفسيره البتيراء (٣) مشي على اللغة أنه نقصان من الآخر، _ كالخطبة البتراء في القاموس _، ولكن لعل التصغير في اللفظ لإفادة القلة وهي في الركعة الواحدة.

⁽١) انظر: الجوهر النقي لابن التركماني ٢٦/٣ ـ ٢٠.

⁽٢) شرح معاني الآثار ٢٨٩/١.

⁽٣) انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر ١/٢٢٦.

فصل

في حديث: «صلاة الليل مثنى مثنى، والوتر ركعة من آخر الليل»

وهو الأسوة العظمى والعروة الوثقى في هذه المسألة، فليُعتنَ به، وألفاظه، وطرقه، وتحصيل معناه. وهو أول ما يدور عليه النظر في هذا الباب، وله طرق كثيرة عند مسلم، والنسائي، والطحاوي، وغيرهم، وألفاظ.

ولنسرد ألفاظًا منه فيها مزية: ففي «مسند أحمد» من طريق محمد بن سيرين: عن ابن عمر^(۱)، عن النبي ﷺ قال: «صلاة المغرب وتر النهار، فأوتروا صلاة الليل»^(۲).

⁽۱) • نافع عن ابن عمر ۲/٥ من المسند، أبو سلمة ۲/ ۱۰، ابن سيرين ۲/ ۳۰، أنس بن سيرين ٢/ ۳۱، عبد الله بن شقيق ٢/ ٣٨، أبو مجلز ٢/ ٤٣. عقبة بن حريث، ٢/ ٤٤، عبد العزيز ٢/ ٢٦، طاووس ٢/ ١١٣، سالم ٢/ ١٣٣، حميد بن عبد الرحمن ٢/ ١٣٤، سليمان بن يسار ٢/ ١٣٥، عطية بن سعد ٢/ ١٠٥٠ والقاسم بن محمد عند البخاري [(كتاب الجمعة (٩٩٣)]. عبد الله بن وعقبة بن مسلم عند الطحاوي [شرح معاني الآثار ٢/ ٢٧٩]، عبيد الله بن عمر عند مسلم [كتاب صلاة المسافرين (٤٤٧)].

⁽٢) انظر: مسند الإمام أحمد ٢/ ٣٠ (٤٨٤٧) و٢/ ٤١ (٤٩٩٢)؛ ورواه عبد الرزاق في مصنفه ٣/ ٢٨ (٤٦٧٦)؛ والطبراني في المعجم الأوسط ٨/ ٢٠٧ (٤١٤٨)؛ وفي المعجم الصغير ٢/ ٢٣١ (١٠٨١)، وقال: لم يروه عن هارون إلا عباد بن صهيب، سمعت عبد الله بن أحمد يقول: سألت أبي عن عباد بن صهيب فقال: إنما أنكروا عليه مجالسته لأهل القدر، فأما الحديث فلا بأس به.

ومن طريق عبد الله بن شقيق عنه: أن النبي ﷺ قال: «بادروا الصبح بالوتر»(١).

ومن طريق أبي مجلز عنه: عن النبي ﷺ قال: «الوتر آخر ركعة من الليل» (٢)، وهو عند آخرين عن أبي مجلز: «الوتر ركعة من آخر الليل» (٣)، ، فلعله انقلب على الراوي، أو الناسخ.

ومن طریق عقبة: سمعت ابن عمر یقول: قال رسول الله ﷺ: «صلاة اللیل مثنی مثنی، فإن خشیت الصبح فأوتر برکعة»، قال: قلت: ما مثنی مثنی؟ قال: «رکعتان رکعتان»(ن)، وهو عند مسلم: «أن تسلم فی کل رکعتین»(ه)، من جواب ابن عمر له.

ومن طريق أنس بن سيرين قال: قلت لعبد الله بن عمر: أقرأ خلف الإمام؟ قال: تجزئك قراءة الإمام. قلت: ركعتي الفجر أطيل فيهما القراءة؟ قال: كان رسول الله ﷺ يصلى صلاة الليل مثنى مثنى، قال:

⁽۱) رواه الإمام أحمد في مسنده ٢/ ٣٨ (٤٩٥٤)؛ وهو في صحيح الإمام مسلم كتاب صلاة المسافرين برقم (٧٥٠)؛ وصحيح ابن خزيمة ٢/ ١٤٧ (١٠٨٨)؛ والسنن الكبرى للبيهقى ٢/ ٤٧٨ (٤٢٩٥).

⁽٢) مسند الإمام أحمد ٤٣/٢ (٥٠١٦)، قال المحقق الأرناؤوط: إسناده صحيح على شرط الشيخين.

⁽٣) رواه الإمام مسلم في صحيحه، كتاب صلاة المسافرين (٧٥٢)؛ وابن حبان في صحيحه ٦/ ٣٥٤ (٢٦٢٥)؛ والنسائي في سننه، كتاب قيام الليل (١٦٨٩)؛ والطحاوي في شرح معاني الآثار ١/ ٢٧٧؛ وأبو يعلى في مسنده ١/ ١٣٠ (٥٧٥٦).

⁽³⁾ رواه أحمد في مسنده ٢/٤٤ (٥٠٣٢).

⁽٥) رواه مسلم في صحيحه، كتاب صلاة المسافرين (٧٤٩).

قلت: إنما سألتك عن ركعتي الفجر، قال: إنك لضخم، ألست تراني أبتدىء الحديث، كان رسول الله على يصلي صلاة الليل مثنى مثنى، فإذا خشي الصبح أوتر بركعة، ثم يضع رأسه، فإن شئت قلت: نام، وإن شئت قلت: لم ينم، ثم يقوم إليهما والأذان في أذنيه، فأي طول يكون! الحديث(١).

ومن طريق عبد العزيز بن أبي رواد: عن نافع، عن ابن عمر قال: جاء رجل إلى النبي على فسأله عن صلاة الليل، فقال: «صلاة الليل مثنى مثنى، تسلم في كل ركعتين، فإذا خفت الصبح فصلِّ ركعة توتر لك ما قبلها»(۲).

فجعل التفسير بالسلام في كل ركعتين مرفوعًا، وفيه تردد؛ فإنه عند الأكثر موقوف، (فإنه تفرد به وهو وسط في الرجال). وفيه: أن السائل جاء على رأس العام القابل فسأل بمثله، وأجابه بمثله (٣). واختصره في موضع آخر(٤) وفيه من هذه الطريق: أن رجلًا من أهل البادية سأل رسول الله على عن صلاة الليل، فقال بأصبعيه: «مثنى مثنى والوتر ركعة من آخر الليل» (٥).

⁽۱) رواه أحمد في مسنده ۲/۶۹ (٥٠٩٦) و۲/۷۸ (٥٤٩٠).

⁽٢) مسند الإمام أحمد ٢/٤٩ (٥١٠٣) و٢/٦٦ (٥٣٤١)، قال المحقق الأرناؤرط عن إسناد الأول: جيد رجاله ثقات رجال الشيخين غير عبد العزيز بن أبي رواد، وقال عن الثاني: إسناده جيد.

⁽٣) مسند الإمام أحمد ٢/٥٨ (٥٢١٧).

⁽٤) مسند الإمام أحمد ٢/ ٧١ (٩٩٩٥) و٢/ ٧٦ (٥٤٧٠) و٢/ ٨١ (٥٥٣٥).

⁽٥) مسند الإمام أحمد ٢/١٠٠ (٥٧٥٩).

ومن طريق أبي سلمة ونافع مولى ابن عمر: أن ابن عمر أخبره: أن رسول الله على قال: «صلاة الليل ركعتان فإذا خفتم الصبح فأوتروا بواحدة»(١)، وهو عند النسائي بهذه الطريقة، يقول: «صلاة الليل ركعتين ركعتين»(١).

ومن طريق هارون الأهوازي: عن ابن سيرين^(٣)، عنه: أن النبي عليه قال: «صلاة المغرب وتر صلاة النهار، فأوتروا صلاة الليل، وصلاة الليل مثنى، والوتر ركعة من آخر الليل^(٤).

⁽١) مسند الإمام أحمد ٢/٥٥ (١٥٤٥).

⁽٢) سنن النسائي كتاب قيام الليل (١٦٩٥).

⁽٣) • ولم يظهر ما أراد ابن عدي بإبراده من طريق علي بن عاصم كما في «الميزان»، وسيأتي في ص٥٨، ولم يجمع بين الحديثين إلا هارون الأهوازي، ولم يرو الحديث الأول إلا ابن سيرين بخلاف الثاني، فرواته عن ابن عمر نحو خمسة عشر رجلًا، وأيضًا عنده الثاني مفردًا من الأول في «المسند» ٢/٣٣ وكما نقله الزرقاني عن ابن أبي شيبة، وابن التركماني عن النسائي، وقد مر بلفظ: «صلاة المغرب وتر النهار». وبينه وبين هذا فرق، فإن الأول يعطي شيئًا من صفة الوتر بخلاف الثاني، والذي يظهر أنه حديثان جمعهما الراوي؛ بقرينة أن ابن عباس قد شرك ابن عمر في رواية ثانيهما، والأول منهما قد يقوله من عنده كما عند محمد في «موطئه» وأنه في جواب سائل تكرر ذكره في حديث ابن عمر، وعد في «المغني» رواة حديثه خمسة عشر رجلًا بخلاف الأول، فهو حديث آخر طلب لا يفيد في جوابه، وأوضح منه في «السنن» ٣/ ٢٢ عنه، فإنه إنما سأل عن كيفية صلاة الليل، أو كيفية الوتر، وصلاة المغرب وتر صلاة النهار إنما يفيد طلب أصل الإيتار، ويتضمن صفته لا جوابه شافيًا، وأن الثاني دار في الكتب بدون الأول.

⁽٤) مسند الإمام أحمد ٢/ ٨٣ (٥٥٤٩) و٢/ ١٥٤ (٦٤٢١) ورواه بنفس الطريق الطبراني في المعجم الأوسط الشطر الأول من الحديث ٨/ ٢٠٧ (٨٤١٤).

وفيه من طريق سالم عنه مرفوعًا: «صلاة الليل والوتر في السفر مع ترك تطوع النهار».

ومن طريق نافع عنه: أن رسول الله ﷺ قال: «إن الله وتر يحب الوتر». قال نافع: وكان ابن عمر لا يصنع شيئًا إلا وترًا(١)، وعن سالم قال: وكان عبد الله يوتر بواحدة(٢).

ومن طريق نافع عنه: مسألة نقض الوتر، واستنباطه هذه المسألة من الحديث (٣)، وليس الأمر كذلك، فلعل ما فهمه من الفصل أيضًا كذلك، وسيأتي.

ومن طريق طاووس قال: قال رجل لابن عمر: إن أبا هريرة _ رضي الله تعالى عنه _ يزعم أن الوتر ليس بحتم! قال: سأل رحل رسول الله عن صلاة الليل، فقال: «صلاة الليل مثنى مثنى، فإذا خفت الصبح، فأوتر بواحدة»(٤).

⁽۱) مسند الإمام أحمد ۱۰۹/۲ (٥٨٨٠)، قال الهيثمي في مجمع الزوائد ٢/٠٢: رواه أحمد والبزار ورجاله موثقون.

⁽٢) مسند الإمام أحمد ٢/١٣٣ (١١٧٠).

⁽٣) ونصّه عن ابن إسحاق: حدثني نافع عن ابن عمر أنه كان إذا سُئل عن الوتر قال: أما أنا فلو أوترت قبل أن أنام ثم أردت أن أصلّي بالليل شفعت بواحدة ما مضى من وتري، ثم صليت مثنى مثنى، فإذا قضيت صلاتي أوترت بواحدة، إن رسول الله على أمر أن يجعل آخر صلاة الليل الوتر» (مسند الإمام أحمد ١٣٥/ ١٣٥٠).

⁽٤) مسند الإمام أحمد ٢/ ١٤١ (٢٥٨).

ومن طريق نافع عنه: من صلى بالليل فليجعل آخر صلاته وترًا؛ فإن رسول الله على أمر بذلك(١)، فإذا كان الفجر فقد ذهبت كل صلاة الليل والوتر، فإن رسول الله على قال: «أوتروا قبل الفجر»(٢).

ومن طريق عطية بن سعد عنه قال: سمعت النبي على يقول: «صلاة الليل مثنى مثنى، فإذا خفت الصبح فواحدة، إن الله وتر يحب الوتر»(٣).

فهذه ألفاظ «المسند».

وعند البخاري(٤) من الوتر، من طريق القاسم بن محمد عنه، قال:

⁽۱) • وقد نبه محشِّي «المحلّى» أنه موقوف استنبطه من المرفوع، تنبيهًا حسنًا، فهذا الاستنباط أيضًا وقع في غير محله لما في ص ۱۱، ويتأتى مثله فيما في ٢/ ١٣٥ و ٢/ ١١٩ من «المسند».

ثم إنه جعل ههنا قوله: «اجعلوا» من قول ابن عمر، وكذا عند البخاري من باب الحلق والجلوس في المسجد، بخلاف ما فيه من الوتر، والراوي واحد.

⁽Y) مسند الإمام أحمد ٢/١٤٩ (٢٣٧٢).

⁽T) مسند الإمام أحمد ٢/ ١٥٥ (٢٤٣٩).

⁽٤) • والعجب أنه مع هذا اللفظ عنده ذهب إلى مسألة النقض، ونقل في "فتح الباري ٢/ ٤٨٥ ـ ٤٨٦» عنه فيه تفصيلًا يفيد، وليس في "مختصر" ابن نصر المطبوع ذكره من مسألة النقض، ولعل في عبارته سقطاً، أي واترك وترك على الذي كنت أوترت، واستفيد منه أنه لا يطلق على ما تأخر من الوتر وترًا، بخلاف ما تقدمه. وسعيد بن يسار هذا قد قال له أيضًا، فإن رسول الله على يوتر على البعير، ونقل هناك عن الطحاوي عن الكوفيين استدراكًا عليهم. انظر: فتح الباري ٤٨٦/٢.

وما في بدائع الفوائد ٩٢/٤ قال أحمد: لا يعجبني أن ينقض وتره، صوابه (بالضاد) في «المغني» لا (بالصاد).

قال رسول الله على: "صلاة الليل مثنى مثنى، فإذا أردت أن تنصرف فاركع ركعة توتر لك ما صليت" (1). وهو كذلك عند النسائي (1)، وليس عند مسلم، ووهم من عزاه له، كالزرقاني (٣). نعم عنده في لفظ: فقال: يا رسول الله، كيف أوتر صلاة الليل؟ فقال رسول الله على «من صلى فليصلِ مثنى مثنى، فإن أحس أن يصبح سجد سجدة فأوترت له ما صلى (1)، فجعل السؤال في الإيتار لا في صلاة الليل. وفي لفظ: "فإذا رأيت أن الصبح يدركك فأوتر بواحدة" (6).

وقد علم بلفظ «البخاري»: «فإذا أردت أن تنصرف» أن المدار على إرادة الانصراف، خشي الصبح أم لم يخش، وسيأتي تقريره. وقد نبّه عليه الحافظ رحمه الله في «الفتح»(١). وعند البيهقي(١) وقد نقله في «الجوهر النقي»(٨) =: فقال: «صلاة الليل مثنى مثنى، فإذا كان من آخر الليل فأوتر بركعة»اه. فليس المدار

⁽١) رواه البخاري في صحيحه، كتاب الجمعة (٩٩٣).

⁽٢) رواه النسائي في سننه، كتاب قيام الليل (١٦٩٢).

⁽٣) شرح الزرقاني ١/ ٣٦٢ ونصه: وكذا في الصحيحين من وجه آخر عن ابن عمر مرفوعًا: «صلاة الليل مثنى مثنى، فإذا أردت أن تنصرف فاركع ركعة...».

⁽٤) صحيح الإمام مسلم، كتاب صلاة المسافرين (٧٤٩).

⁽٥) صحيح الإمام مسلم، كتاب صلاة المسافرين (٧٤٩).

⁽٦) فتح الباري ٢/ ٤٨٥.

⁽۷) السنن الكبرى للبيهقى ٣/ ٢٢ (٤٥٤٨).

⁽٨) الجوهر النقى لابن التركماني ٣/ ٢١.

على خشية الصبح(١) أصلًا.

وقوله عند مسلم: «يا رسول الله، كيف أوتر صلاة الليل؟ فقال رسول الله عند مسلم، الخ^(۲). هذا التخيير الذي يفهم من الشرط، هو في صلاة الليل، وأما الوتر فقد صار صلاة برأسها، لا لمحض إيتار صلاة الليل، فعند مسلم عن جابر قال: سمعت النبي على يقول: «أيكم خاف أن لا يقوم من آخر الليل فليوتر، ثم ليرقد، ومن وثق بقيام من الليل فليوتر من آخره، فإن قراءة آخر الليل محضورة، وذلك أفضل»... إلخ^(۳).

وعنده عن أبي هريرة قال: أوصاني خليلي بثلاث: بصيام ثلاثة أيام من كل شهر، وركعتي الضحى، وأن أوتر قبل أن أرقد... إلخ⁽¹⁾. وعنده عن أبي الدرداء مثله، قال: أوصاني حبيبي بثلاث لن أدعهن ما عشت: بصيام ثلاثة أيام من كل شهر، وصلاة الضحى، وبأن لا أنام حتى أوتر⁽⁰⁾. وقد أخرج البخاري أيضًا الأول من «باب صلاة الضحى» (1).

⁽۱) • وفي لفظ آخر عند ابن نصر: «صلاة الليل مثنى مثنى، فإذا أردت النوم فاركع ركعة توتر لك ما صليت... إلخ». [انظر: مختصر كتاب الوتر للمقريزي ص١٠]، فذهب خشية الصبح من البين.

⁽٢) صحيح الإمام مسلم، كتاب صلاة المسافرين وقصرها (٧٤٩).

⁽٣) أخرجه الإمام مسلم في صحيحه، كتاب صلاة المسافرين وقصرها برقم (٣٥).

⁽٤) أخرجه الإمام مسلم في صحيحه، كتاب صلاة المسافرين وقصرها برقم (٧٢١).

⁽٥) أخرجه الإمام مسلم في صحيحه، كتاب صلاة المسافرين وقصرها برقم (٧٢٢).

⁽٦) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الجمعة (١١٧٨)، وكتاب الصوم (١٩٨١).

وعند أبي داود (۱) عن أبي قتادة: أن النبي على قال لأبي بكر: «متى توتر؟»، هال: أوتر من أول الليل، وقال لعمر: «متى توتر؟»، قال: آخر الليل، فقال لأبي بكر: «أخذ هذا بالحذر»، وقال لعمر (۲): «أخذ هذا بالقوة» (۳).

وعند الطحاوي: عن جابر بن عبد الله نحوه، وعن سعيد بن المسيّب أيضًا نحوه. وعند مالك عنه أنه قال: كان أبو بكر الصديق رضي الله عنه إذا أراد أن يأتي فراشه أوتر، وكان عمر بن الخطاب رضي الله عنه يوتر آخر الليل. قال سعيد بن المسيّب: فأما أنا فإذا جئتُ فراشي أوترتُ.

قال الزرقاني^(۱): وأوصى (عليه السلام) أبا الدرداء وأبا ذر وأبا هريرة أن لا ينام أحدهم إلا على وتر... (۱) إلخ. وقد أخرج

⁽۱) • وينبغي أن يكون هذا بعد ما روي عن أبني قتادة أيضًا في «المستدرك» ۲/۱ (۱۱۲۰)، وأخرجه أبو داود أيضًا لاتحاد الإسناد.

 ⁽۲) • «ولا تنم إلا على وتر» عن عمر مرفوعًا مصححًا عند الحاكم من «البر والصلة»
 (۲) • «ولا تنم إلا على وتر» عن عمر مرفوعًا مصححًا عند الحاكم من «البر والصلة»

⁽٣) سنن أبي داود، كتاب الصلاة (١٤٣٤)، المستدرك ١/٢٤٦ (١١٢٠)، صحيح ابن خزيمة ٢/ ١٤٥ (١٠٨٤).

⁽٤) • وفي [كنز العمال برقم (١٩٥٦٠) ٧/ ٤١٠]: «أوتر قبل أن تنام، وصلاة الليل مثنى مثنى مثنى» طب عن عمار، وعليه يكون عدم نقضه الوتر ذكره الطحاوي وابن نصر.

⁽٥) شرح الزرقاني ٢٦٦/١.

النسائي حديث أبي ذر من الصيام(١).

وعند مسلم عن عائشة قالت: كان رسول الله على يصلي من الليل، فإذا أوتر قال: «قومي فأوتري با عائشة»(٢). وعند البخاري عنها قالت: كان النبي على يصلي وأنا راقدة معترضة على فراشه، فإذا(٣) أراد أن يوتر أيقظنى فأوترت(١).

كل هذا التذاكر والتساؤل عن أمر الوتر؛ لأنه قد صار صلاة برأسها، ولم يبق محض صلاة الليل، حتى يذهب بذهابها، ويكون كما قيل:

يسر المرء ما ذهب الليالي وكان ذهابهن له ذهابا

وعند أبي داود عن أبي سعيد الخدري قال: قال رسول الله ﷺ: «من نام عن وتره أو نسيه فليصله إذا أصبح أو ذكره» (٥) ، قال العراقي: سنده صحيح ، وعند الحاكم عنه بلفظ: «من نام عن وتره أو نسيه فليصله

⁽۱) ونصه «عن أبي ذر قال: أوصاني حبيبي ﷺ بثلاثة لا أدعهن إن شاء الله تعالى أبدًا: الضحى، وبالوتر قبل النوم، وبصيام ثلاثة أيام من كل شهر» (سنن النسائي كتاب الصيام برقم (٢٤٠٤).

⁽٢) رواه مسلم في صحيحه كتاب صلاة المسافرين برقم (٧٤٤).

⁽٣) • ونحوه في «المسند» ١٠٣/٦، ويدل على الوقفة في البين، يراجع: «معاني الآثار» ١/٠٣٥ من حديث علي: «هذه صلاة زدتموها»، رجاله معروفون، وعن علي: «نهاني أن أنام إلا على وتر». ص١١٧، ابن نصر مختصر كتاب الوتر للمقريزي ص٥١٥ عزاه في «الكنز» للبزار.

⁽٤) صحيح البخاري كتاب الصلاة برقم (٥١٢).

⁽٥) سنن أبي داود، كتاب الصلاة (١٤٣١) وليس فيه [أصبح أو].

إذا ذكره» $^{(1)}$ وصححه $^{(7)}$ ، ووافقه الذهبي، وأخرجه الدارقطني أيضًا $^{(7)}$.

فقد ثبت قضاؤه: وسقط إنكار محمد بن نصر إياه في قيام الليل، وهذا أيضًا لصيرورته صلاة مستقلة، وكذا مناظرتهم في وجوبه، وقد جاء عن جماعة كل ذلك لذلك، بل نحو قول عبادة: «كذب أبو محمد»(٤)، أي: حيث يقول: إن الوتر واجب أيضًا عليه، فإنه كما قيل في المثل: إن في مِضّ لمطمعًا(٥).

وليعلم أن في الوتر جهات: أحدها: «اجعلوا آخر صلاتكم بالليل وترًا». ثانيها: «توتر له ما قد صلى». ثالثها: كونه صلاة مستقلة.

⁽۱) لفظ الحاكم هو ما أورده المؤلف في لفظ أبي داود، انظر: المستدرك ١/٤٤٣ (١١٢٧).

⁽٢) • وكذا ذكره العيني عن ابن الحصار عن شيخه ٣/ ٤١٤، وعن الأغر المزني نحوه، ذكره في «المرقاة» وفي حاشية «الأم» ص١٢٨. وعن أبي هريرة عند الحاكم نحوه، وصححه على شرطهما، ووافقه الذهبي، وحديث الأغر في «الكنز» ٤/ ٩٦ وشرح «المنتقى» من قضاء الوتر، ولعل إسناده حسن وصالح.

⁽٣) سنن الدارقطني ٢/ ٢٢.

⁽٤) روى أبو داود في سننه عن عبد الله بن الصنابحي قال: زعم أبو محمد أن الوتر واجب فقال عبادة بن الصامت: كذب أبو محمد أشهد أني سمعت رسول الله على يقول: خمس صلوات افترضهن الله...» الحديث، كتاب الصلاة (٤٢٥)، ورواه النسائي في سننه، كتاب الصلاة (٤٦١)، ورواه ابن حبان في صحيحه ٥/١٦ (١٧٣١)؛ وأحمد في مسنده ٥/٥٦ (٢٢٧٤٥).

⁽٥) «مضّ» بكسر الميم وكسر الضاد المعجمة المثقلة، كلمة تُستعمل بمعنى لا، وليست بجواب لقضاء حاجة ولا ردّ لها، ولهذا قيل: إن فيه لمطمعًا وإن فيه لعلامة، ويروى «إن في مضّ لسيما»، ومعنى المثل: «إن في مض لعلامة درك»، يضرب عند الشك في نيل شيء» (مجمع الأمثال ١/١٥).

فإذا نقل إلى آخر الليل اجتمعت الجهات، ولم يتميز، وهو منشأ الاشتباه على بعض. وإذا نقل إلى أوّل الليل تميز من غيره. ومع هذا ينبغي أن يقدم عليه شفعًا، وهو حديث ثوبان كما يأتي. وعذر السفر فيه، وعذر مذاكرة العلم، والحديث لأبي هريرة في وصيته عليه له أن لا ينام إلا على وتر متقارب، فكان يصلي بعد العشاء خمس ركعات ثم ينام، كما أخرجه الطحاوي(١) من رواية مالك(٢).

تنبيه:

إن هذا الحديث القولي مع أنه ﷺ قاله على المنبر وهو يخطب كما عند البخاري (٣) _ لم يشتهر إلا من رواية ابن عمر، وتضافرت الطرق عنه، وفرع هو عليه أن الوتر من صلاة الليل، أنه لإيتارها، وأنه يفصل كما تفصل صلاة الليل مثنى مثنى. وفرع على هذا التفريع مسألة نقض الوتر، ولزم ذلك التفريع الثاني التفريع الثالث، وهو التنفل بركعة واحدة غير الوتر، كما مر عن الحافظ رحمه الله.

⁽۱) ونصه: «إن شئت أخبرتك كيف أصنع أنا، قلت: أخبرني، قال: إذا صليت العشاء صليت بعدها خمس ركعات ثم أنام...»، (شرح معاني الآثار ١/ ٣٤٣)؛ ورواه البيهقي في السنن الكبرى ٣٦/٣ (٤٦٢٥).

⁽۲) • ومثله عنه مرفوعًا في «الكنز» ٨٨/٤ برمز الديلمي، ونحوه مرفوعًا عن ابن الزبير في «المسند» وعند ابن نصر، قال في «الميزان» من ترجمة عبد الرحمن ابن أبي الموال: منكر. ويصح إسناده. من ترجمة نافع بن ثابت من المنفعة.

⁽٣) عن عبد الله بن عمر قال: سأل رجل النبيّ على وهو على المنبر، ما ترى في صلاة الليل. . . الحديث، (صحيح البخاري كتاب الصلاة برقم (٤٧٢). وفي لفظ آخر: «وهو يخطب» (٤٧٣).

وقد روى ابن عباس^(۱) معه شطرًا من هذا الحديث، فعند مسلم والطحاوي، عن أبي مجلز قال: سألت ابن عباس عن الوتر، فقال: سمعت رسول الله على يقول: «ركعة من آخر الليل... إلغ». وتمامه عند ابن ماجه^(۲)، ومع هذا فلم يفهم منه فصل الوتر، كما فهمه ابن عمر، وبقي ابن عباس يروي وتره الله بثلاث، وعنده: صلاة الليل مثنى مثنى، والوتر ركعة من آخر الليل. طب عن ابن عباس^(۳)، كذا في «منتخب الكنز»، ويروي تعيين القراءة فيه، وسيأتي أنه مبني على الوصل، فلم يكن الحديث عنده على ما فهمه ابن عمر، فهذا يفيدك شيئاً من الطمأنينة في الأمر.

ثم إن جمعًا كثيرًا من السلف بلغه هذا الحديث، واطلع عليه، واطلع عليه، واطلع على اعتبار أن حقيقة الإيتار إنما تتقوم بالواحدة نظرًا ذهنيًا، ومع هذا بقي على الوصل، ولم يطرد النظر الذهني في العمل أيضًا، فالأمر ما ذكرنا: أن الحديث ساكت عن أمر الفصل، وسيأتي فيه كلام آخر منا.

⁽۱) • وقد روى عمر (رضي الله عنه) حديث: "صلاة السفر ركعتين، وصلاة الليل ركعتين، والخ» كما في "مسند الطيالسي" ص١٠، ثم لم يذهب أيضًا إلى الفصل في الوتر.

⁽٢) صحيح الإمام مسلم، كتاب صلاة المسافرين وقصرها برقم (٧٥٣)، وشرح معاني الآثار ٢٧٧١؛ وسنن ابن ماجه، كتاب إقامة الصلاة والسُنّة فيها برقم (١١٩٤).

⁽٣) المعجم الكبير للطبراني ٣٦/١١ (١٠٩٦٣)، قال الهيثمي في مجمع الزوائد ٢٦٤/٢ : فيه ليث بن أبي سليم وهو ثقة ولكنه مدلّس.

ثم إن جعل الشفع السابق من الوتر حقيقة مع الفصل لا يرجع إلى حقيقة محصَّلة، فإن من فصل فقد أوتر في الحقيقة بركعة واحدة، وأما إطلاق الوتر على كل صلاة الليل فهو بمعنى آخر، اللّهم إلا أن يكون السلام بين الشفع والوتر كسلام من عليه السهو عند الحنفية، لا يخرجه من الصلاة بتًّا. وقد التزمه الطحاوي في صلاة الخوف فراجعه (۱)، (كجهر آية في السرية للإعلام).

وقد أشكل على $^{(7)}$ ابن رشد تحرير المسألة في قواعده $^{(7)}$ ،

⁽١) شرح معاني الآثار ٣١٨/١.

⁽۲) • وكذا على الإمام الغزالي في "إحيائه"، وفي "طبقات الشافعية" 7/١٨٠. وإن من أوتر بأكثر من ركعة ينوي قيام الليل، إلا في الذي يقع به الإيتار في الآخر فلينوي به الوتر. والأصح عند النووي أنه ينوي بكل شفع ركعتين من الوتر... إلخ، ويراجع ما ذكره في ٥/١٣٩ فإنه تحقيق لطف.

⁽٣) • وفي «فتاوى الرملي الشافعي» ص ٢٢١ أن الجمع بين صلاتين مقصودتين بنية لا يصح... إلخ. واضطرابهم على هذا في الوتر، قال ابن حجر [الهيتمي] [في ١/ ١٩٥ من فتاواه]: «فإن الثالثة بالفصل صارت كأجنبية عن الأولين».

ولمَّا بحثوا في مسألة التسليمة الواحدة في عامة الصلوات أجاب في الإتحاف أن الواحدة إنما كانت في صلاة الليل. وفي «البحر» من آخر سجود السهو: وفي المجتبى: ولو سلم المصلي عمدًا قبل التمام، قيل: تفسد، وقيل: لا تفسد حتى يقصد به خطاب آدمى... إلخ. وفي النظم:

ولوحنفي قام خلف مسلم لشفع ولم يتبع وتم فموتر والجصامر يقابل بكثير، ولعله لم ينبه على كونه مجتهدًا فيه. [هذا، ولم أقف على كلمة «الجصامر» بعد بحث وعناء شديد، والله أعلم به].

وقال الباجي في موضع: وجه قول سحنون ـ أن فصلها بالسلام مما قبلها ـ يقتضي استقلالها بنفسها، وإنما يقدم الشفع عنى سبيل الفضيلة، وقد روي عن سحنون أنه أوتر في مرضه بركعة... إلخ^(۱).

⁼ وفي المجتهد ما [روي] عن إسحق عند الترمذي في الوضوء من التسمية، والمضمضة، وابن المبارك في «التعليق»، وعن وكيع في «التهذيب» من طريق إسماعيل بن علية، وما في شرح المواهب عن السهيلي في قصة البراء بن معرور من العقبة، وكذا نبه عليه في الإتحاف من الأوراد.

⁽١) المنتقى شرح الموطأ للباجي ٢٢٣/١.

فصل في شرح جملي لهذا الحديث

قوله ﷺ: «صلاة الليل مثنى مثنى، فإذا خشي أحدكم الصبح صلى ركعة واحدة توتر له ما قد صلى»(١):

بنى على أن أقل صلاة الليل مثنى، وإنما كرر ليدل على أن ذلك البه مهما جاء بشفع، ثم جاء شيئًا فشيئًا تدرجًا على انتظار الصبح، وعدم علمه كم يدرك فعل.

قال الباجي: قوله: «مثنى مثنى» يقتضي ما ذكرناه من الفصل بين كل ركعتين، فتكون صلاته تامة، ولا غاية لأكثرها، وإنما ذلك على قدر طاقة المصلي، والدليل على ذلك أنه قال: «مثنى مثنى» فلم يحد بحد.

والثاني أنه قال: «فإذا خشي أحدكم الصبح صلى ركعة»، فجعل غاية ذلك أن يخشى الصبح، ولم يجعل غايته عددًا... إلخ^(۲). وفال من قبل: إن قوله: «صلاة الليل مثنى مثنى» يقتضي أن يكون كل

⁽۱) رواه البخاري في صحيحه كتاب الجمعة (۹۹۱)؛ ومسلم في صحيحه كتاب صلاة المسافرين وقصرها (۷٤۹)؛ والنسائي في سننه، كتاب قيام الليل وتطوع النهار (۱۲۹٤)؛ وأبو داود في سننه، كتاب الصلاة (۱۳۲٦).

⁽١) المنتقى شرح الموطأ للباجي ١/٢٠٠.

ركعتين منها صلاة، ولا تكون صلاة إلا بأن يفصلها عما بعدها بالسلام . . . إلخ^(۱)، ومع هذا، ففي «السنن» من باب صلاة النهار: سئل أبو داود عن صلاة الليل مثنى، فقال: إن شئت مثنى وإن شئت أربعًا^(۲) . . . إلخ . وإذا لم يعطه عددًا من عنده لا يكون التعبير إلا كذلك .

وقال في «الفتح»: واستدل (٣) بهذا على تعيين الفصل بين كل ركعتين من صلاة الليل، قال ابن دقيق العيد: وهو ظاهر السياق؛ لحصر المبتدأ في الخبر، وحمله الجمهور على أنه لبيان الأفضل، لما صح من فعله على بخلافه، ولم يتعين أيضًا كونه لذلك، بل يحتمل أن يكون للإرشاد إلى الأخف؛ إذ السلام بين كل ركعتين أخف على المصلي من الأربع فما فوقها؛ لما فيه من الراحة غالبًا، وقضاء ما يعرض من أمر مهم (٤)... إلخ.

وذكر الزمخشري: أنه جُرد عن التكرير المعنوي، فصار بمعنى اثنين مرة، فلم يكن بد من التكرير اللفظي ليفيد ما أريد به، وأراد بقوله: «واحدة» ركعة واحدة، مرة واحدة لا تكرر، فلذا قيده بخشية الصبح، أو بقوله: «والوتر ركعة من آخر الليل» لينتهي الأمر إليه، ويختتم عليه.

⁽١) المنتقى شرح الموطأ للباجي ٢١٤/١.

⁽٢) سنن أبي داود، كتاب الصلاة برقم (١٢٩٦).

⁽٣) • وهو كما نسبه في «نيل الأوطار» للمالكية، يظهر كذلك من «المغني» عن الحنابلة، فقد أطلق لفظ عدم الجواز، والله أعلم.

⁽٤) انظر: فتح الباري ٢/ ٤٧٩.

ثم قوله: «مثنى» وإن فسره راوي الحديث ـ وهو ابن عمر بقوله: «أن تسلم في كل ركعتين» كما عند مسلم (۱)، وثبت عن عئشة في صلاته عنده وعند آخرين كأبي داود والطحاوي (۲): إحدى عشرة ركعة، يسلم بين كل ركعتين، ويوتر بواحدة، لكنه ليس في مرتبة النص لتفسير هذا الحديث القولي، فليكن القولي على حقه من الإطلاق، وتفسيره بما في قولي مرفوع آخر أحق، وهو عند الترمذي وغيره (۳) من التخشع في الصلاة: «الصلاة مثنى مثنى تشهد في كل ركعتين (۱). فالأوجه إذن إبقاء القولي على حاله. وعلى حقه من إطلاق مدلوله، وإعطاء كل ذي حق حقه.

وظهر بعد تحصيل ما ذكرناه: أن الشيخ ابن الهمام (٥) كان قد سنك الصواب في تفسيره بالقولي الآخر، فإن اختير الفصل، أو رجح بالفعلي، فذلك أمر آخر لا يوجب إخراج القولي عن حقه، وهو أنه لا بد من التشهد، وهو في السلام مخير، لولا ما في «المسند» (٦)، وقد مر، ولم يك مدرجًا أيضًا، وكذلك وقع عنده في حديث التخشع زيادة:

⁽١) صحيح مسلم كتاب صلاة المسافرين برقم (٧٤٩).

⁽٢) صحيح الإمام مسلم كتاب صلاة المسافرين برقم (٧٣٦)، شرح معاني الآثار / ١٨٣٧، سنن أبي داود كتاب الصلاة (١٣٣٦).

⁽٣) • ذكره في «التهذيب» [٣/ ٣٦٧] و«العمدة» عن النسائي، ولعله في كُبراه [السنن الكبرى للنسائي ١/ ٢١٢ (٦١٥) و ١/ ٤٥٠)]، ويراجع عليه العلل لابن أبي حاتم [٢/ ٢١٨ (٣٢٤) و ٢/ ٢٦٩)].

⁽٤) سنن الترمذي كتاب الصلاة (٣٨٥).

⁽٥) شرح فتح القدير لابن الهمام ١/ ٤٥٠.

⁽٦) مسند الإمام أحمد ٢/٤٤ (٥١٠٣) و٢/٢٦ (٥٣٤١).

«وتشهد وتسلِّم في كل ركعتين»(١). والله أعلم.

والحديث إن كان من مسند الفضل بن عباس كما صوّبه البخاري وعبد الله بن أحمد؛ فليس فيه التقييد بصلاة الليل، ولا زيادة السلام. وإن كان (٢) من مسند المطلب؛ ففيه ذلك. وقد أخرجه في «المسند» من مسنديهما كليهما. ولا في حديث عمرو بن عبسة (٣) عنده، وقد قيل: إن الحنفية (٤) قالوا: في قوله: «وفي كل ركعتين فسلّم»، أي: فتشهد. وليس ببعيد، فقد جاء كذلك في حديث علي عند النسائي قببل «كتاب الافتتاح» (٥): وجعله ابن عمر كسلام التحليل، - راجع الفتح (١) - والسلام كما قد علمتم. وهذا كلام في: صلاة الليل، ما الأفضل فيها؟ مثنى أو رباع؟ لا في الوتر، فسيأتي ما يظهر فيه.

⁽۱) مسند الإمام أحمد ٤/١٦٧ (١٧٥٦٣)، وإسناده ضعيف كما قال محققه الشيخ الأرناؤوط.

⁽٢) • مع لفظه عند ابن ماجه على ما نقله في «الجامع الصغير»، و «كنز العمال» ١٧٨، ١٦٨، ١٧١ وليس في النسخ الحاضرة كما نقلاه، ولا عند غيره سن المرموز لهم.

⁽٣) مسند الإمام أحمد ٤/ ٣٨٧.

⁽٤) • ذكره في «المبسوط» ١٥٩/١، و«البدائع» ١٩٤/١، وإنما هو في حديث المطلب بلفظ: «وتشهد وتسلم في كل ركعتين» كما مر آنفًا، لا في حديث ابن عمر. ثم رأيته في «جامع المسانيد» عن أبي حنيفة في حديث طريف بن شهاب عن أبي سعيد، وحمله أبو حنيفة على التشهد، وعلى التطوع هناك، وأخرجه البيهقي [السنن الكبرى ١٨٨٤ (٤٣٥٤)] عنه في كتاب القراءة أيضًا، و[في سنن أبي داود كتاب الصلاة] (١٢٩٦) و«الدارقطني» [١٨٤١٨].

⁽٥) سنن النسائي برقم (٨٧٥).

⁽٦) فتح الباري ١٣٠/١١.

وليعلم ههنا أن اعتبار الإيتار بالواحدة، هو على نظرين، إما أن الإيتار نقص الشفع إلى واحدة، وإما زيادته بواحدة، كما في وتر النهار، وهي صلاة المغرب _ وقد ذكر الأول في «الفتح» عن بعضهم، ولكن بمنصود آخر، والنظر الأول يلائم فصل الواحدة، بخلاف النظر الثاني، ولعله المراد ههنا؛ فذهب تبادر الفصل من هذا السياق، وذهب راوي الحديث _ وهو ابن عمر _ إلى تبادر الفصل، وبنى عليه مسألة نقض الوتر كما قد مر عن المسند، وهو كذلك عند الطحاوي، ومحمد بن نصر، وغيرهم عنه وعن آخرين، كأمير المؤمنين عثمان، وسعد، وهي مسألة ضعيفة عند الجمهور، ومخالفة لحديث: «لا وتران في ليلة»(١) فقد أدى اعتبار الفصل والاجتزاء بركعة إلى مثل هذه التفاريع.

ثم إن ترك القعدة في المثاني ينافي هذا الحديث، وأحاديث أخر، كحنديث عبد الله عند النسائي: فقال: «إذا قعدتم في كل ركعتين، فقولوا «التحيات لله والصلوات والطيبات»(٢)، وفي لفظ عنده: «قولوا في كل

⁽۱) رواه الترمذي في سننه، كتاب الصلاة برقم (٤٧٠) من حديث طلق بن علي مرفوعًا، قال أبو عيسى: هذا حديث حسن غريب؛ ورواه النسائي في سننه، كتاب قيام الليل وتطوع النهار (١٦٧٩)؛ وأبو داود في سننه، كتاب الصلاة برقم (١٤٣٩)؛ والطحاوي في شرح معاني الآثار ٢/٢٤١؛ وابن حبان في صحيحه ٢/١٠١ برقم (٢٤٤٩)؛ وابن خزيمة في صحيحه ٢/١٥١ (١٠١١)، والإمام أحمد في مسنده ٤/٣٢ (١٦٣٣)، وهو حديث صحيح صحّحه الأئمة مثل ابن حبان والحافظ ابن حجر والإمام عبد الحق وغيرهم، ومن المتأخرين الشيخ الألباني رحمهم الله جميعًا.

⁽۲) رواه النسائي في سننه، كتاب التطبيق (١١٦٣)؛ وابن حبان في صحيحه ٥/ ٢٨١ (١٩٥١)؛ وابن خزيمة في صحيحه ٢/ ٣٥٦ (٧٢٠)؛ وأحمد في مسنده ١/ ٤٣٧ (٤١٦٠)؛ وهو حديث صحيح.

جلسة»(۱)، والأول أدل، وكحديث عائشة عند مسلم، وكان يقول: «أي كل ركعتين التحية»(۲)، فهي أربعة أحاديث، وحديثان(۳) آخران: حديث سمرة عند أبي داود في التشهد(٤)، وقد أخرجه الضياء أيضًا، كما في منتخب الكنز(٥)، وحديث عمر فيه(٦).

(٣) • وحديثان آخران، ففي «مجمع الزوائد» ٢/ ١٣٩، من باب التشهد: وعن أم سلمة أن النبي على قال: «في كل ركعتين تشهد وتسليم على المرسلين، وعلى من تبعهم من عباد الله لصالحين»، رواه الطبراني في «الكبير» [٣٦٧/٢٣]، وفيه على بن زيد واختلف في الاحتجاج به، وقد وثق، وقد أخرجه في «الجامع الصغير» ولعله حسنه.

وفي «المصنف» لابن أبي شيبة [٢/ ٢٥٤ (٨٧١٤)] و«القول البديع» ص١٣٤ جعفر بن برقان عن عقبة بن نافع قال: سمعت ابن عمر يقول: ليس صلاة إلا وفيها قراءة وجلوس في الركعتين، وتشهد وتسليم، فإن لم تفعل ذلك سجدت سجدتين وأنت جالس. . . إلخ. ولم أجد عقبة بن نافع، وإنما في «اللسان» عقبة مولى ابن نافع، ثم ظهر أنه عقبة بن نافع الذي ذكره في «الإصابة» عن القسم الثاني والرابع، ولعل الصواب ابن عمر وللقرابة بينهما، لكن ذكر في «الفتح» ابن عمر ممن يوجب الصلاة في الصلاة، وذكر لفظه مرفوعًا وقال: إسناده جيد.

- (٤) سنن أبى داود كتاب الصلاة برقم (٩٧٥).
- (٥) كنز العمال برقم (١٩٨٦٤) وعزاه للطبراني والبيهقي والضياء.
 - (٦) انظر: كنز العمال برقم (١٩٨٦٧).

⁽۱) رواه النسائي في سننه كتاب التطبيق (١١٦٦)، والطبراني في المعجم الأوسط ٦/١٦٦). ٣٢١/٦

⁽٢) رواه مسلم في صحيحه كتاب الصلاة (٤٩٨)، وأحمد في مسنده ٦/٢٣ (٢٤٠٧٦).

ثم إن نُنْزل صلاته على من ثلاث عشرة إلى إحدى عشرة إلى تسع مع ركعتين بعدها قاعدًا إلى سبع كذلك، عند سرد كل صلاته بالليل إلى الإيتار بخمس إلى ثلاث، كما في الروايات وألفاظها يفرزون هذه الحصة من جملة صلاة الليل باسم الوتر، مع ما عند أبي داود عن عائشة: "ولم يكن يوتر بأنقص من سبع، ولا بأكثر من ثلاث عشرة، ولم يكن يوتر بركعتين قبل الفجر»(۱)، أي(۱): لا يأخذهما في عداد الوتر، يتحدس منه أن الصلاة إنما كانت أشفاعًا لا غير، متى انتقص شيء كان هو شفع.

وقال ابن الصلاح كما في «التلخيص»: إنه لم يثبت منه على الاقتصار على واحدة، قال: لا نعلم في روايات الوتر مع كثرتها أنه عليه الصلاة والسلام أوتر بواحدة فحسب... (٣) إلخ: وتعقبه الحافظ بما ليس بشيء، وبعضهم بما عند الدارقطني عن القاسم بن محمد عن عائشة: «أن النبي على أوتر بركعة...»(١) إلخ. وهذا التعقب ليس في

⁽۱) سنن أبي داود كتاب الصلاة برقم (۱۳٦٢)، ورواه الطحاوي في شرح معاني الآثار ١/ ٢٨٥، والبيهقي في السنن الكبرى ٢٨/٣ برقم (٤٥٨٢)، والمقريزي في مختصر كتاب الوتر ص٥٤٠.

⁽۱) • وهذا منها يقابل ما في أحاديثها الأخرى: «كانت صلاته بالليل في شهر رمضان ثلاث عشرة ركعة، منها ركعتا الفجر»، «كان النبي على يصلي من الليل ثلاث عشرة ركعة منها الوتر وركعتا الفجر»، «كان يصلي ثلاث عشرة ركعة بركعتى الفجر». ذكرها في «السنن الكبرى» ٣/٢ ـ ٧.

⁽١٠) انظر: التلخيص الحبير ٢/ ١٥ كذا ذكره ابن الملقن في البدر المنير ٣٠٣/٤

⁽١) سنن الدارقطني ٢/٣٣.

محله؛ فإن رواية الدارقطني هذه مختصرة مما عند البخاري من «باب كيف صلاة الليل»: حدثنا: عبيد الله بن موسى قال: أخبرنا حنظلة عن القاسم بن محمد عن عائشة قالت: «كان النبي على يصلي من الليل ثلاث عشرة ركعة منها الوتر وركعتا الفجر...»(۱) إلخ. وقد أخرجه أحمد(۱)

وحديث ابن مسعود هذا ضعفه الدارقطني [في سننة ٢٧/٢] مرفوعًا بيحيى بن زكريا بن أبي الحواجب، ووافقه البيهقي في «السنن» [٩/٣٥ (٢٩٥٠)] ووافقه الذهبي، وقد صحح له الحاكم في «المستدرك» [٢/ ٢٧٥ (٢٩٩١)]، ووافقه الذهبي، ولم يذكر في «الميزان» جرحه إلا عن الدارقطني، وقال «في اللسان»: ذكره ابن حبان في الثقات. نعم ذكر في حاشية الدارقطني وقفه في «جامع الثوري» ولا يضر، فقد صح مرفوعًا عن ابن عمر مع ما في «موطأ محمد» عنه في مسألة =

⁽١) صحيح البخاري كتاب الجمعة برقم (١١٤٠).

⁽۲) • وعند البيهقي [في السنن الكبرى ٣/ ٣١ (٤٥٩١)] قال عبد الله: الوتر سبع أو خمس، ولا أقل من ثلاث... إلخ، فلم ينزل ابن مسعود عن ثلاث إلى واحدة، ونزل سعد، كان هذا فهمًا واقعًا، ويمكن أن يكون صحيحًا؛ لأنه إذا تنزل من إحدى عشرة إلى ثلاث فليكن إلى واحدة أيضًا، وليكن على إطلاق اللغة، لكن الظاهر أن الشريعة لم تجعل وتر الليل معتبرًا إلا بوتر النهار، وهو الخارج من حديث: «لا توتروا بثلاث تشبهوا بصلاة المغرب، أو أوتروا بخمس...» إلخ، و«صلاة المغرب وتر صلاة النهار، فأوتروا صلاة الليل، وإن الله أمدكم الليلة». عند ابن سعد وابن أبي شيبة [الطبقات الكبرى لابن سعد هذه الحقيقة، لا من حقيقة محض الإيتار. وعند ابن نصر من ص١٢٧: هذه الحقيقة، لا من حقيقة محض الإيتار. وعند ابن نصر من ص١٢٢: وهذا واضح في صفة الوتر، ونحوه ما في حديث عائشة: وتركت صلاة المغرب وتر النهار. راجع ص٨٢ من «الرسالة».

= الضجعة، يمكن أن يكون ما عند مالك من تشهده أوله كما في تطوعه، وثانيه كما في مكتوبته، لأنه لما لم يكن يسلم في أول المكتوبة لم يتأت فيها ما ذكره من لفظه، ويتحمل مثل هذا الدفع التهافت، فذكر لفظ التشهد الأول حينما كان ذلك اللفظ هو في التطوع، وكذا الرد على الإمام حينما كان، ولم يكن لفظ الأول في المكتوبة كذلك، فإن قوله: «ثم يرد على الإمام» لا يكون في كل وقت أيضًا. وقد أشكل ذلك برهة، وهذا غاية ما يمكن أن يقال فيه، وحمل القارى، أيضًا الأول على التطوع بقرينة الدعاء فيه.

وبالجملة لفظ التشهد ههنا، وكذا فيما رواه ابن عمر عن أبي بكر كما في «التلخيص» سواء، إلا ما فرق هو من عنده، وقوله أو فعله عن تعيين محاله ساكت مع ص ١٩ فما بعدها من الرسالة، وعند البيهقي ٢/ ٤٨٧ [برقم ساكت مع ص ١٩ فما بعدها من الرسالة، وعند البيهقي ٢/ ٤٨٧ [برقم (٤٣٥١)]، قال أبو عبد الله: (يعني البخاري) وقال سعيد بن جبير: كان ابن عمر لا يصلي أربعًا لا يفصل بينهن إلا المكتوبة... إلخ. وعن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان حدثه أنه سمع عبد الله بن عمر يقول: صلاة الليل والنهار مثنى مثنى، يريد التطوع... إلخ. ولا عبرة بما عند الدارقطني من رفعه مثنى مثنى، يريد التطوع... إلخ. ولا عبرة بما عند الدارقطني من رفعه سعيد عن نافع عنه أربعًا في النهار، ويحيى ينقل هذا ثم ينقل خلافه عند البخاري في ترجمة هذه المسألة، وقد أمعنا فيه في حواشي «آثار السنن»، وص٨٨ فما بعدها من هذه الرسالة.

ثم إذا كان هذان الاحتمالان مما يمكن أن يعتبر أو البابان واقعان فما الفصل في الأمر إلا عمله على في فحديث: «صلاة الليل مثنى مثنى . . . إلخ» لبيان صفة صلاة الليل، وموضع الوتر، ووقته، وإن تحقق الإيتار هو بالواحدة، لا لبيان صفة صلاة الوتر تمامها، وحديث: «صلاة المغرب وتر صلاة النهار . . . إلخ» لبيان أن النهاريات قد أوترت بقي صلاة الليل فأوتروها، وقوله: «لا توتروا بثلاث تشبهوا بالمغرب، أوتروا بخمس . . . إلخ» . يخرج منه صفته، والتميز بترك القعدة أو فعلها باب مفقود في الشريعة، وإنما أحدثته الأذهان، وأوجدته =

ومسلم وأبو داود أيضًا هكذا(١)، فلم يثبت الاقتصار على واحدة من فعله على أصلًا.

ثم إن بعض من يوالي في الذكر بين صلاة الليل، ويعبر عنها بالمثاني _ يحل الوتر أيضًا في التعبير إلى شفع ووتر، وإلا فقد يعبر بالثلاث، كحديث عائشة في «الصحيحين»: «يصلي أربعًا فلا تسأل عن حسنهن وطولهن، ثم يصلي أربعًا فلا تسأل عن حسنهن وطولهن، ثم يصلي أدبعًا فلا تسأل عن حسنهن وطولهن، ثم يصلي ثلاثاً»(۲). وكحديثها عند أبي داود: «كان يوتر بأربع وثلاث، وست وثلاث، وثمان وثلاث، وعشر وثلاث، ولم يكن يوتر بأنقص من سبع ولا بأكثر من ثلاث عشرة...»(۳) إلخ.

هذا، وفي «التلخيص»: وفيه نظر، ففي حواشي المنذري قيل: أكثر ما روي في صلاة الليل سبع عشرة، وهي عدد ركعات اليرم

⁼ من بعد زعموا أن به ترك التشبه بها، ولا في حديث سعد إلا القعدة في الأخيرتين، فكذا يكون الأمر في الخمس في لفظ هشام، فبعضهم أخذ لفظ الوتر على سعة اللغة من باب آخر، وبعضهم في القعدة، ولم ينظروا ما مخلص التشبه في نفس الحديث. ثم لو كان المخاطب خالي الذهن من صفة الوتر لم يبلغه فيه شيء قبله، وألقى عليه نحو: «صلاة المغرب وتر صلاة النهار، فأوتروا صلاة الليل»، فهو يأخذ منه نفسه صفته، فهذه الموقوفات متلقاة من المرفوع ولا بد.

⁽۱) انظر: مسند الإمام أحمد ٢٩ (٢٤١٦٢)، وصحيح الإمام مسلم كتاب صلاة المسافرين وقصرها برقم (٧٣٨)، وسنن أبي داود كتاب الصلاة (١٣٦٥).

⁽۲) رواه البخاري في صحيحه كتاب الجمعة (١١٤٧)، وكتاب صلاة التراويح برانم (٢٠١٣)، وكتاب المناقب (٣٥٦٩)، ومسلم في صحيحه كتاب صلاة المسافرين برقم (٧٣٨).

⁽٣) سنن أبي داود كتاب الصلاة برقم (١٣٦٢) وتقدم تخريجه مفصلًا.

والليلة (۱) . . . إلخ . وفي «عمدة القاري» : رواه ابن المبارك في «الزهد والرقائق» في حديث مرسل : «أنه ﷺ كان يصلي من الليل سبع عشرة ركعة»(۲) . . . إلخ .

والنكتة في تفنن الرواة هذا أن من حلّ صلاة الليل إلى المثاني وسلسل كان محط كلامه إفادة الشفعية والوترية، فحلّ ثلاث الوتر أيضًا إلى شفع ووتر؛ لأن الوتر في الحقيقة هي الواحدة، وأما إذا قسم صلاة اللبل إلى حصص لإظهار الوقفة في البين، كأربع وأربع، أو بين صلاة اللبل والوتر _ كان محط كلامه إذن إفراز حصة حصة، لا بيان الشفعية والوترية، والمقابلة بينهما، فلم يحل الوتر إذن إلى جزأين، وهذا لا يذهب على من له معرفة وذوق في أساليب الكلام، فاعرفه وذقه أنت إن شئت.

وكذلك صنع كثير من الرواة إذا قسم صلاة الليل وجزّاها إلى حصص لإفادة فاصلة في البين ووقفة مثلًا: أفرز الوتر في التعبير بما فوق الواحدة، إما بثلاث وإما بخمس، كما فعله هشام عن أبيه عن عائشة، قسم ثلاث عشرة ركعة إلى ثمان وخمس، وعبر عنها بالوتر بضم شفع به في العد والحسبان، وإذا سلسل صلاة الليل وسردها تترى قد عبر عن الوتر بالواحدة، إذ كان غرضه إفادة مجموع العدد أولًا، فعد الشفع السابق وأدرجه في الجملة، وأفرز الوتر باسم الواحدة، وكر عليه بالآخر بيانًا للواقع؛ لإفادة كونه فرداً وكونه في الآخر تختتم به صلاة الليل، لا لإفادة كونه مفصولًا بالسلام، وهذه اعتبارات في

⁽١) التلخيص الحبير ١٤/٢.

⁽۲) عمدة القاري ۷/۲۰۶.

العبارات، وطرق في العد والحسبان، وتفنن في الملاحظ لا غير، ولم يذكر أحد منهم واحدة بعد فاصلة ووقفة، وهذا يدلك أنه لم يك واحدة مفصولة.

فمن حط كلامه منهم على بيان أن الإيتار في الحقيقة إنما يتقوم بالواحدة أفاده، وأوهمت عبارته الفصل بالسلام، ولم يك مراده. ومن حط كلامه على بيان عدم الفصل بين الوتر وشفعه أفاده، وأوهمت عبارته نفي القعدة، أو ضم شيء زائد به، فوقع الأمر أنه كلَّما رجحت كفة طاشت الأخرى، فاعتبره.

نعم، ابن عمر كان يفصل بلا كلام، وفهمه من الحديث ذلك خلاف فهم الآخرين، وكان يقول: "إن الله يحب الفصل في كل شيء حتى في الصلاة". ابن عساكر عنه، كذا في "منتخب الكنز" من الإمامة. وكان يقول: "فصل الصلاة التسليم". عب "منتخب الكنز" من الخروج من الصلاة. وكان لا يسلّم في التشهد الأول، كان يرى ذلك نسخًا لصلاته، قال الزهري ـ والزهري له رواية عن ابن عمر لا ابن عمرو ـ: فأما أنا فأسلّم ـ يعني قول، السلام عليك أيها النبي إلى الصالحين ـ. هكذا أخرجه السلام عليك أيها النبي إلى الصالحين ـ. هكذا أخرجه

⁽۱) رواه ابن عساكر في تاريخ دمشق ٣١٨/٥٤، بالصاد المهملة كما أورده المؤلف، بينما أورده الشيخ السيوطي في جامع الأحاديث بالضاد المعجمة وذكر غريب الحديث «الفضل» الزيادة، وهكذا في كنز العمال براتم (٢٠٤١٦).

⁽٢) رواه عبد الرزاق في مصنفه ٢/ ٣٥٨ (٣٦٨١) وهو في كنز العمال براتم (٢٢٣٦٧).

عبد الرزاق^(۱)، كذا في «الفتح» من التشهد في الأولى.

قلت: وكذا ابن أبي شيبة مع ما في الموطأ^(۲) عنه، فكأنه رجع عنه، أو عنده فيه تفصيل، فيسلم في التطوع بإرادة الفصل لا في المكتوبة مثلًا، (بقرينة قوله: ثم يرد على الإمام). والله أعلم.

000

⁽۱) مصنف عبد الرزاق ۲/۲ (۳۰۷٤).

⁽٢) • وعند البيهقي في رواية عن عمر وبوب عليه التشهد: «أيها الناس» قبل السلام [السنن الكبرى ١٤٣/٢ (٢٦٦١)].

فصل آخر في هذا المعني

إن قيل إن قوله ﷺ: "صلاة الليل مثنى مثنى، فإذا خشي أحدكم الصبح صلى واحدة توتر له ما قد صلى"، يتبادر منه الفصل ولا بد؛ لأن المصلي إذا صلى صلاة الليل وجاء يزيد شيئًا فشيئًا _ يسلم من كل شفع بناءً على عدم علمه كم يدرك، فإذا هجم الصبح علمه الشارع إذن أن يصلي واحدة توتر له ما قد صلّى، فهذه الركعة عند الخشية استقبلها وابتدأ بها، فهي مفصولة مستقلة لم يتناولها اسم صلاة الليل، واعتبار ضمها إلى شفع قبلها زيادة على ما ذكره الشارع، فهو افتيات عليه، وتقديم بين يديه، ورفع صوت فوق صوت النبي، ويضر هذا الاعتبار من وجه آخر في مسألة نية الوتر؛ فإما يلزم أن تكون هذه مثل صلاة الليل في النية، فينحط الوتر عن رتبته في الحكم، أو تترقى صلاة الليل عن رتبتها ولا بد.

قلت: إنما علم الشارع بهذا الحديث ذلك السائل حينئذ صفة الشفع والوتر، واختتام صلاة الليل به، كأنه كان من حاله احتياجه إلى تعليم ذلك حينئذ، وأما مسألة النية فكما سلكته الشريعة في سائر الصلوات لم تعط فيه تفصيلًا، وإنما كان عندهم إرادة إدخال مسميات أسمائها في الوجود فقط، يديرون الأمر على مسمى الاسم، ويريدرن إدخاله في الوجود، وهذا هو ما يقوله الفقهاء، والشرط أن يعلم بقابه

أيُّ صلاة يصلي كما في «الهداية»(۱)، فهذا كان عندهم في أمر النية لا غير، والشريعة إذا سمَّت صلاة باسم، كثلاث باسم الوتر وميَّزته(۱) بالقراءة مثلًا من قراءة صلاة الليل يقرأ فيها حزبه بخلافه، فلا وجه للنصل فيها إذن.

فالفصل والوصل يدور على وحدة الصلاة وتعددها، وهو يدور على تسميتها باسم مختص في ذلك الزمان، أو بأسماء كل صلاة باسم مفرد بها، هذا هو المعروف من أمر الشريعة في مسألة النية، سمّت الصلوات بأسماء، وعلمهم الشارع بفعلها كثيرًا، صفتها وهيأتها، ثم أمرهم بإدخالها في الوجود؛ فوصف الوجوب جاء بلحوق الأمر من خارج، لا أنه داخل في البنية، ثم إن ذلك السائل علمه الشارع الشفع والإيتار ليكون على علم منه في مستقبل الزمان، فهو يصلي صلاة الليل، وينويها في آخره بما تعلمه وحفظه وترًا في الهيئة من أول الأمر، وهذا يكفى في أمر النية أي كفاية.

وأما فرض أنه يصلي ذاهلًا عن أمر الوتر في البين، فإذا هجم الصبح ولم يبق إلا مقدار أن يصلي ركعة فحينتذ بادر إلى الوتر؛ فهذا

⁽١) الهداية شرح البداية ١/ ٤٥.

⁽۲) • وهو الذي دار ببال الحافظ، ويبين في عدة طرق أن السور الثلاث بثلاث ركعات... إلخ [فتح الباري ٢/ ٤٨]. وقد أوضحناه في ص ٤٠ – ٤١، وما قال: إن حديث سعد بن هشام وأبي بن كعب لم يثبتا عند ابن نصر، فليس كذلك بل أوّل الأولى، ولم يخرج نفي التسليم في الثاني، وكذا أحمد فيه وعد من مخرجيه في «الكنز» ابن حبان، وابن الجارود، والضياء، وذكر نفي التسليم النسائى، فبوب عليه.

فرض أمر لا يقع في الواقع. والعبارة تأتي في تعليم من لا يعلم سن الأول هكذا؛ ليكون^(۱) على علم. وذكروا هبة من أمره بعد ما علمه مرة، لا أنه يجريه كذلك كل يوم في عمره، وهكذا يستعمله طول دهره، فقد فرضه حين علمه غير عالم بأمر الشفع والوتر، وهو بعد ما تعلمه يجريه على سننه، فافهم ذلك. فذِكْر خشية الصبح أي مقاربته وإدراكه المصلي طريقة بيان قد يقع قليلًا، ويصلح وجهًا لتعرضه على الخطاب فقط.

والنية في حديث: "إنما الأعمال بالنيّات" أيضًا كذلك، فلم تعط الشريعة هناك أيضًا تفصيلًا، وإنما هدت إلى أن النية الصالحة تثمر بركات ودرجات، والنية الطالحة تحبط العمل، ولم تعتبر فيها أمرًا زائدًا على ما عند المكلف من الإرادة عند كل فعل اختياري، وهدت إلى التحذير عن النية الفاسدة، ولم تدل أن المكلف إذا ذهل عن تفصيلها في عمل وكان في نفسه قربة أنه لا يعتبر به، بل إرادة تكون عند الفعل الاختياري إذا لم تشتمل على فساد كافية، فوضوء الحنفي طول عمره مساو في الفضل لوضوء الشافعي المذهب، لا يفضل ذلك عليه شيئًا أصلًا. وقد طال البحث فيه ولم يسفر لذهول عما ذكرنا.

⁽۱) • وقال ابن العربي وغيره: شرط كونه على فيهم إنما ورد لبيان الحكم لا لوجوده، والتقدير بين لهم بفعلك، لكونه أوضح من القول... إلخ [ذكره الحافظ ني الفتح ٢/ ٤٣٠، والزرقاني في شرحه ١/ ٥٢١]. وقال الزين ابن المنيّر: الشرط إذا خرج مخرج التعليم لا يكون له مفهوم... إلخ "فتح" من صلاة الخوف [انظر: شرح الزرقاني ١/ ٥٢١].

وقد انحل بما ذكرنا في أمر النية من أنه تكفي إرادة مسمى الاسم وإرادة الهيئة. وقد ذكر الحنفية في اقتداء الحنفي⁽¹⁾ باليوسفي^(۲) في الوتر بعض ما ذكره الحافظ من الفائدة حيث قال: «فائدة» قال: ابن التين: اختلف في الوتر في سبعة أشياء: في وجوبه، وعدده، واشتراط النية فيه، واختصاصه بقراءة، واشتراط شفع قبله، وفي آخر وقته، وصلاته في السفر على الدابة. قلت: وفي قضائه، والقنوت فيه، وفي محل القنوت منه، وفيما يقال فيه، وفي فصله ووصله، وهل تسن ركعتان بعده، وفي صلاته من قعود. لكن هذا الأخير ينبني على كونه مندوبًا أو لا.

وقد اختلفوا في أول وقته أيضًا، وفي كونه أفضل صلاة التطوع، أو الرواتب أفضل منه، أو خصوص ركعتي الفجر... إلخ^(٣).

وقال في «الهدي»: والصواب أن يقال: إن هاتين الركعتين تجريان مجرى السُنّة في تكميل الوتر، فإن الوتر عبادة مستقلة، ولا سيما إن قيل بوجوبه، فتجري الركعتان بعده مجرى سُنّة المغرب من المغرب، فإنها وتر النهار، والركعتان بعدها تكميل لها، فكذلك الركعتان بعد وتر الليل، والله أعلم... إلخ(1). وكذا ينحل ما ذكره في «الفتح»:

⁽١) • وينبغي أن يراجع «فتح القدير» [١/ ٣٥١] من هذا المحل، فقد أفاد بعض ذلك.

⁽٢) المراد به من يرى قول الإمام أبي يوسف رحمه الله في الوتر.

⁽٣) انظر: فتح الباري ٢/ ٤٧٨.

⁽٤) انظر: زاد المعاد لابن القيم ١/٣٢٢؛ ونقله عنه الشوكاني في نيل الأوطار ٣/٣٤.

وادعى بعض الحنفية أن هذا إنما يشرع لمن طرقه الفجر قبل أن يوتر، فيكتفي بواحدة لقوله: «فإذا خشي الصبح. . . إلخ»(١).

والظن أن ذلك الحنفي بناه على صحة الركعة المفردة مع الكراهة، (أو إلزامًا كما في فتح القدير) وهو قول بعض رده في «البحر». أو أراد (۲) بالواحدة التشبه بالمصلي، كما قالوا به في فاقد الطهورين. وعندي أن نحو هذا هو منشأ صور ذكرها البخاري في ترجمة «باب الصلاة عند مناهضة الحصون ولقاء العدو» وقبله من أثر ابن عمر، وكذلك قول أبي أيوب عند النسائي، والطحاوي، قال: من شاء أوتر بسبع، ومن شاء أوتر بخمس، ومن شاء أوتر بثلاث، ومن شاء أوتر بواحدة، ومن غُلب أوما بإيماء (۳). وقالوا: إنه موقوف عليه، وصوبه في «التلخيص» (٤)، وإن تساهل في «الفتح» (٥).

فتح الباري ٢/ ٤٨١.

⁽۲) • وفي «الكنز» برقم (۲۰۱۹٦) «يصلي المريض قائماً، فإن نالته مشقة سبح». طس عن ابن عباس، وهو «في التلخيص: «يصلي المريض قائماً، فإن نالته مشقة صلى نائمًا يومىء برأسه إيماءً. فإن نالته مشقة سبح». . . إلخ قال: وفي إسناده ضعف [التلخيص الحبير ٢/٢٧٢ ورواه الطبراني في المعجم الأوسط ٤/٠١٠ (٧٩٩٧)؛ قال الهيثمي في مجمع الزوائد ٢/١٤٩: رواه الطبراني في الأوسط وقال: لم يروه عن ابن جريج إلا حلس بن محمد الضبعي، قلت: ولم أجد من ترجمه، وبقية رجاله ثقات].

⁽٣) سنن النسائي، كتاب قيام الليل (١٧١٣)؛ شرح معاني الآثار ١/٢٩١،.

⁽٤) التلخيص الحبير ١٣/٢.

⁽٥) فتح الباري ٢/ ٤٨١.

وهل نحو ذلك رواية من (۱) روى ركعة في الخوف؟ والله أعلم.

وإذا أدار أمر الفصل والوصل على وحدة الصلاة وتعددها، فمن ذكر الوتر بثلاث ولم يأت هناك تصريح بالفصل من خارج _ كما قد جاء ذلك في الخمس فصاعدًا _ فلا ينبغي أن يجري فيه احتمال الفصل بلا دليل، وكذا تمييزه بالقراءة من صلاة الليل دليل شاف على الوصل، فإنه في الصلاة الواحدة المفردة بالاسم المتميزة بالقراءة لا يعرف الفصل، وعليه يدور حديث: «مفتاح الصلاة الطهور، وتحريمها التكبير، وتحليلها التسليم»(۲)، وقول ابن مسعود كما في «التلخيص»: «مفتاح الصلاة التكبير وانقضاؤها التسليم (وأخرجه الطحاوي بلفظ آخر).

وأما تمييزه بالقراءة، فقد قال الترمذي (٤) فيه: والذي اختاره أكثر أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ ومن بعدهم: أن يقرأ بـ ﴿سَيِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ اللَّهُ أَحَدُهُ ، و ﴿قُلْ هُو اللَّهُ أَحَدُهُ ، يقرأ في كل الْأَعْلَى ﴾، و ﴿قُلْ هُو اللَّهُ أَحَدُهُ ، يقرأ في كل

⁽۱) • يراجع عليه ما ذكره في "نيل الأوطار» ٣/ ٤٠ عن النووي من تأويل قول ابن مسعود: «ما أجزأت ركعة واحدة قط»، ويراجع «الموطأ لمحمد» من الوتر.

⁽۲) رواه الترمذي في سننه، كتاب الطهارة برقم (۳)، وكتاب الصلاة برقم (۲۳)؛ وأبن وأبو داود في سننه كتاب الطهارة برقم (۲۱)، وكتاب الصلاة برقم (۲۱۸)؛ وابن ماجه في سننه، كتاب الطهارة وسننها برقم (۲۷۵) (۲۷۲)؛ والدارمي في سننه، كتاب الطهارة برقم (۲۸۷).

⁽٣) رواه البيهقي في السنن الكبرى ١٧٣/٢ برقم (٢٧٩٠)، وابن حزم في المحلّى ٣/ ٢٧٩) وانظر: التلخيص الحبير للحافظ ابن حجر ٢١٦/١.

⁽٤) سنن الترمذي باب ما جاء فيما يقرأ به في الوتر برقم (٤٦٢).

ركعة من ذلك^(١) بسورة... إلخ.

وقد ذكره في «نيل الأوطار»(٢) من حديث ثلاثة عشر صحابيًا، أو أربعة عشر، حديثًا قويًّا أو ضعيفًا، وزاد الترمذي: عليًّا، وأبيّ بن كعب(٣)، وزاد في «التلخيص»(٤): أبا أمامة(٥) وجابرًا، فهم نحو

⁽۱) • وما ذكره في حديث ضميرة عن مالك يخالفه ما روي عنه في «المدونة» مع سقوط حسين بن عبد الله بن ضميرة بن أبي ضميرة جلا، كما في «الميزان» [۱/ ۵۳۸ (۲۰۱۳)] ولسانه مع ما في «الجوهر النقي» [۱/ ۷/۶].

⁽٢) انظر: نيل الأوطار ٣/ ٤١_ ٤٢.

⁽٣) سنن الترمذي باب ما جاء فيما يقرأ في الوتر برقم (٤٦٢).

⁽٤) انظر: التلخيص الحبير ١٩/٢.

⁽٥) • وهو عند ابن كثير ٢٠٦/٤ من ﴿ مَنْ حَبِكَ ٱلْأَعْلَى ﴾ قال: فيه سعيد بن سنان ضعيف جدًا، ولم أر أنه هو الذي من رجال ابن ماجه، أو مسلم وغيره، ويأتي. ثم ذكر في "نيل الأوطار" رواة الوتر بثلاث مرفوعًا نحو عشرة من الصحابة، ومنهم عائشة، وعندها أحاديث فيه حديث سعد: "كان لا يسلم في ركعتي الونر، وكان يوتر بثلاث لا يقعد إلا في آخرهن". وهذا واحد، وحديث عمرة: "كان يوتر بثلاث" وحديث الصحيحين: "ثم يصلي ثلاثاً". وحديث أبي داود: "كان يوتر بأربع وثلاث". . إلخ، ومنهم أبو هريرة في حديث أبي داود بثلاث" على ما قررناه. وعن عائشة من طريق عبد العزيز بن جريج أيضًا [قال: سألنا عائشة: بأي شيء كان يقرأ رسول الله ولي في الوتر؟ فقالت: كان يقرأ بسبّح اسم ربك الأعلى . . . إلخ"]، وعند ابن عباس متعدد أيضًا سوى ليلة مبيته، والحادي عشر أبو أمامة على لفظ عند البيهقي، وعند ابن عمر أيضًا متعدد، فعنده ما عن الشعبي عند ابن ماجه، وعنده: "صلاة المغرب وتر صلاة النهار". ومن الرواة أبو موسى عن عائشة عند الطحاوي، وابن مسعود في "كتاب الآثار ومن الرواة أبو موسى عن عائشة عند الطحاوي، وابن مسعود في "كتاب الآثار المحمد" في خواتم البقرة، ومن الأحاديث: "من اقترأ بالثلاث الآيات اللاتي في سورة البقرة في ليلة فقد أكثر وأطاب"، وهو في "جامع المسانيد" ص ١٠٠ بقيد =

عشرين، وزاد في «المرقاة» نقلًا عن التصحيح: ابن عمر عند الطبراني (۱) ، لكنه في «نيل الأوطار» عبد الله بن عمر عند الطبراني (۲) في مسألة القراءة، (وضعفه). فلتراجع النسخ. ثم ذكر من باب وقت الوتر ابن عمر أيضًا عند الطبراني، فهل فيه مسألة القراءة أم لا؟ يراجع.

فهذا هو المعروف عندهم في قراءته، لا ما تكلفه الباجي في شرح «الموطأ» حيث قال: مسألة: أما الشفع قبل الوتر، فقد روى علي بن زياد عن مالك: ما عندي شيء يستحب القراءة به دون غيره. وهذا يدل على أن الشفع من جنس سائر النوافل.

قال الإمام أبو الوليد: وهذا عندي لمن كان وتره بواحدة عقيب صلاته بالليل، فأما من لم يوتر إلا عقيب شفع الوتر فإنه (٣) يستحب له أن يقرأ في الشفع بـ ﴿سَبِّحِ اَسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى ، و ﴿قُلْ يَتَأَيُّهَا ٱلْكَفِرُونَ ﴾ (٤) . . . اللغ، وقال: من قيام رمضان. والثالث: أنه لا يجوز عنده أن يوتر بركعة واحدة؛ لأن الوتر نفل فيلزم أن يوتر نفلًا ، وأقل ما يكون ذلك ركعتين،

⁼ الوتر، وهو عن أبي مسعود أيضًا، سمعه علقمة منه وهو يطوف بالكعبة، كما عند البخاري من آخر فضائل القرآن، وعن ابن مسعود كما في «كتاب الآثار»، وعند الدارمي، وراجع حاشيتنا على «آثار السنن».

⁽۱) مرقاة المفاتيح ٣/ ٣٠٩ رقم الحديث (١٢٦٩) ونصه: ورواه الطبراني من حديث ابن عمر وعمران بن حصين وابن مسعود. . . إلخ.

 ⁽۲) ونصه: "وعن عبد الله بن عمرو عند الطبراني والبزار أيضاً بنحوه، في إسناده سعيد بن سنان وهو ضعيف جدًّا»، (نيل الأوطار ٣/ ٤١).

⁽٣) • قال في «شرح المواهب»: وعليه الجمهور، ولو لمن له حزب فلا يقرأ منه، خلافاً لابن العربي ومن تبعه. . . إلخ.

⁽٤) المنتقى شرح الموطأ للباجي ١/ ٢١٥.

فلزمت هاتان الركعتان الوتر حتى صارتا من جملته؛ لأنهما شرط فبه، وما زاد على ذلك من النوافل فله غير هذا الحكم؛ لأنه إن شاء جاء به، وإن شاء تركه، ولا تأثير له في الوتر... إلخ(١).

وخالفه بعض شيء في الوتر فقال فيه: وقد روى علي بن زياد (۲) عن مالك يوتر المسافر بركعة واحدة (۳) . . . إلخ، وفي موضع: ومن حكم الشفع أن يتصل بوتره. فيما رواه ابن القاسم عن مالك أنه قال: في من تنفل بعد العشاء ثم انصرف فلا ينبغي أن يوتر حتى يأتي بشفع (٤) . . . إلخ.

ثم إنه ليس هناك فصل في صلاة واحدة معروفة باسم مختص بها، الا في التطوع _ وليس له عدد متعين ولا اسم على حدة مختص يميز بعضه من بعضه _ الذي هو إلى المصلي إقلالًا وإكثارًا، فيستنبط منه وجه التعرض له في صلاة الليل بقوله: "صلاة الليل مثنى مثنى"، فافهمه.

ويستنبط من هذا المستنبط أيضًا أن زيادة النهار في هذا الحديث

⁽١) المنتقى شرح الموطأ للباجي ٢٠٩/١.

⁽٢) • وكذا النزول عن الدابة للوتر للتميز، وفيه آثار كثيرة عند محمد، والنزول صريح في أنه لتميزه، وعدم النزول ليس بصريح، فإن ابن عمر كان يطلق على كل صلاة الليل وترًا، وأكثر الرواة والروايات من غيره على أن عدم النزول كان للتطوع، وهو الذي يبالغ في عدم النزول بخلاف والده، فكان بنزل للوتر.

⁽٣) المنتقى شرح الموطأ للباجي ١/٢١٤.

⁽٤) المنتقى شرح الموطأ للباجي ٢٢٣/١.

معلولة، وإلا لصدق على المكتوبات، وليس الأمر فيها كذلك، وذلك أن اسم صلاة الليل عرف في التهجد وصار معلومًا، بخلاف صلاة النهار فهو باق على صرافة اللغة عام كما هو.

وما ذكره الحافظ في باب «ما جاء من التطوع مثنى مثنى» عن ابن المنيِّر ليس بظاهر^(۱)، وأظهر منه ما ذكره الحافظ ابن تيمية في فتاواه (۲).

فإن قلت: قد تبادر الفصل بين صلاة الليل من قوله: «مثنى مثنى» ولا بد، وقد جاء ما يفسّره به مرفوعًا عند أحمد إن لم يكن مدرجًا كما مر، فإذا تحققت المثنوية بالسلام لا بد أن تتحقق الوحدة أيضًا به، وهما في الحديث معادلان، أي قبل خشية الصبح مثنى مثنى، وبعدها واحدة. قلت: ليس هناك معادلة على معنى «واو» العطف، بل هناك سلسلة مسرودة مرتبة على معنى «فاء» العطف، على ما ذكره في «المخصص» عن سيبويه (۳).

ثم إن الشارع لم يذكر لهذه الواحدة ما يختص بها من طريقة، أو تحريمة على حدة كانت مما قبله، وأحيلت على المعروف،

⁽۱) ونصه: وقال ابن المنير في الحاشية: إنما خصّ الليل بذلك؛ لأن فيه الوتر، فلا يقاس على الوتر غيره، فيتنفل المصلي بالليل أوتارًا. فبين أن الوتر لا يعاد، وأن بقية صلاة الليل مثنى، وإذا ظهرت فائدة تخصيص الليل صار حاصل الكلام صلاة النافلة سوى الوتر مثنى فيعم الليل والنهار. (فتح الباري ٣/٥٠).

⁽٢) انظر: مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ٢١/ ٢٨٩ ـ ٢٩٠.

⁽٣) انظر: المخصص لابن سيده الأندلسي ٢٢٧/٤.

وهو^(۱) أنه لا بد من اثنتين أو ثلاث، أو أربع للسلام _ فنحمله على المعروف في الخارج؛ إذ لم يعط ههنا أمرًا جديدًا، فلمَّا لم يذكر السلام على ابتدائها نجعلها مما قبلها، ونصلها بها مشيًا على لفظه، متى أردنا الانصراف ركعنا بواحدة، ولا نزيد سلامًا من عندنا بعد هذه الإرادة، وإذن هو الوصل بشفع سابق، واستثنيناه من قوله:

(۱) • فإن في الإيتار إجمالًا من وجوه، من واحدة إلى ما فوقها من الأوتار، ومن الفصل والوصل، والبين والأخير، وكيف يوتر ما لم يوجد بعد مما تأخر من الوتر، وأن الإيتار بزيادة واحدة على الشفع، أو نقص واحدة منه، وأين يوضع الوتر حتى يوتر؟ وهل الواحدة تابعة أم مستقلة؟ ولو كفى لما وقع التساؤل، فيحتاج إلى بيان من الشارع، فإن إبداء إشكال في الصلاة ليس إلا إلى الشريعة، فلذا سأل الرجل لمكان إجمال عظيم فيه، وكذا من بعد كما روى كثيرًا، أو يحال على المعروف في إشكالها من قبل، وهي مثنى، وثلاث، ورباع، فلمّا كان متحيرًا في أصله أجابه مختصرًا بأنه يحصل بواحدة في الأخير، وعلّمه تحقق الإيتار بهذا القدر، وزاد لهذا قوله: «توتر له ما قد صلّى» فعلّمه أصله، أي هذا الإيتار يعود على كل ما قد صلى، ولا يبقى شيء غير موتر، وأما طلب الشارع من عنده ابتداءً فهو: «صلاة المغرب وتر النهار، فأوتروا صلاة الليل»، وفيه: وتر نهار، ووتر ليل، فليكونا على شاكلة.

وهذا الإجمال في اللغة والعرف أيضًا، وكذا الإشكال في أنه كيف تصير صلاة هي شفع مستقل برأسه تقدمت وترًا بما بعدها، فلذا جاء يسأل، فأرشده أن واحدة في الأخير توتر له كل ما صلى، ولذا جاء بالمفعول، فاعلم منشأ السؤال، ومطابقة الجواب، وتطبيق المفصل، ومحط الفائدة ما هي، وراجع لفظ «المسند» ص٤٨ وهو أوفق، لم يصدره بالاسمية، أو بالمبتدأ، كما في «السنن» ٣/ ٢٢: كيف يصلي أحدنا الليل؟ فقال النبي ﷺ: «مثنى مثنى مثنى فإذا خشبت الصبح فأوتر بواحدة توتر لك ما مضى من صلاتك... إلخ». وسيما على كيف أوتر صلاة الليل؟ كما في ص١٦ ـ ١٧ من الرسالة.

«مننى مثنى»، لأنه أمرنا عند إرادة الانصراف أن نركع بواحدة، فلا نزيد عليه شيئًا من السلام، فإن هذا هو الافتيات عليه، بل نقوم عند إرادة الانصراف، كما نحن لم نزد، ولم ننقص.

وظاهر أن قوله: "صلى واحدة توتر له ما قد صلى" لا يعطي لها اسمًا على حدة، بل يدعها على حال التتمة من صلاة الليل صلاة ليل، فتوصل بها ولا يشفع، إذ الأشفاع السابقة قد فصلت قبل هذه الإرادة بخلاف هذا الشفع الأخير، وعليه سنحت لنا إرادة الانصراف، وعند ذلك أمرنا بالركعة فنكتفي بما جاء في لفظه ولا نتصرف فيه، بل قد يحال أن هناك إشارة إلى الوصل؛ فإن الواحد قد يكون بمعنى الجزء من الشيء، فالرجل واحد من القوم أي فرد من أفرادهم، ومنه قولهم: معي عشرة فأحدهن، أي اجعلهن أحد عشر، وحينئذ صار حديث: "فإذا خشي أحدكم الصبح صلى ركعة واحدة توتر له ما قد صلى" على شاكلة ما عند الضحاوي عن قتادة عن خلاس عن أبي رافع عن أبي هريرة عن رسول الله أنه قال: "من أدرك من صلاة الغداة ركعة قبل أن تطلع الشمس فليصل(۱) إليها أخرى"(۱)، ونحوه عند آخرين (۱)، وفيه كلام طويل، وإنما أوردناه نظرًا على المشهور في معناه عند الناس، وإلا فالأمر ليس كذلك.

⁽١) • ضبطه في «المرقاة» من الجمعة: من الوصل، وفي «شرح المهذب» من الصلاة.

⁽٢) رواه الطحاوي في شرح معاني الآثار ١/٣٩٩.

⁽٣) رواه ابن حبان في صحيحه ٤/ ٥٥٠ (١٥٨١)؛ وابن خزيمة في صحيحه ٢/ ٩٤ (٩٨٦) (٩٨٦)؛ والبيهقي في السنن الكبرى ١/ ٣٧٩ (١٦٥٢) (١٦٥٣)؛ والدارقطني في سننه ١/ ٣٨١؛ والطبراني في المعجم الأوسط ٦/ ٣٧٥ (٦٦٦٠)، وأحمد في مسنده ٢/ ٣٤٧ (٥٥١) و٢/ ٤٨٩ (٤٠٧٦) و٢/ ١٠٧١).

نعم حديث «البخاري»: «وإذا أدرك سجدة من صلاة الصبح أبل أن تطلع الشمس فليتم صلاته»(١) نظير في محله إن سامح أحد ولم يتعلق^(٢) بلفظ الإتمام، (فليضف إليها ركعة أخرى عند الدارقصني من الجمعة والمستدرك)^(٣). وهذا الحديث غير الحديث الأول، ولبس في مسألته، والكلام فيه طويل لا يحتاج إليه ههنا.

نعم، قوله في لفظ: «والوتر ركعة من آخر الليل» يحتمل أن يكون تسمية على حدة له، وقد يحتمل أن يكون على صرافة اللغة، وهو الإيتار لما قبله، ثم بعد ذلك طرأت التسمية كما ذكروه في الأسماء الشرعية، وراجع فيه ما ذكره في «المستصفى» عن القاضي أبي بكر^(١)، ثم ما حرره عنه في «تحرير الأصول».

بقي^(٥) أن اللفظ المار عن «المسند»: «صلاة المغرب وتر صلاة النهار، فأوتروا صلاة الليل» و«صلاة الليل مثنى مثنى، والوتر ركعة من آخر الليل» قد غاير في هذا اللفظ بين القطعتين، وقابل بينهما، فكأنه يريد أن وتر الليل ليس على شاكلة وتر النهار، لما كانت القطعة الأولى توهم أن وتر الليل أيضًا يأتي على شاكلة وتر النهار، أوقع القطعة الثانية

⁽١) صحيح البخاري، كتاب مواقيت الصلاة برقم (٥٥٦).

⁽٢) • وقال: إن فيه لفظ الإتمام، فهو الذي دل على الوصل.

⁽٣) سنن الدارقطني ١٢/٢، المستدرك للحاكم ١/٢٩٤ (١٠٧٩).

⁽٤) المستصفى للإمام الغزالي ٢/ ١٢.

⁽٥) • يراجع ص١٥ ـ ١٦ من «الرسالة» فإنهما حديثان، بالغ ابن عمر في الثاني، وتساهل في الأول. وإذا كان حديثين فصلاة الليل في الأول يعم العشاء، لمعادلته صلاة النهار، بخلافه في الحديث الثاني.

موقع الاستدراك منها، أي: لكن وتر الليل يفترق عن وتر النهار في الشاكلة، وهو الذي فهمه ابن عمر كما مر، حيث قال لمولى سعد: هل تعرف وتر النهار؟ قلت: نعم، هو المغرب، قال: صدقت، ووتر الليل واحدة... إلخ(١).

قلت: إن المراد في المرفوع بقوله: "صلاة المغرب وتر صلاة النهار" إنها وتر من بينها، واختتمت بها، وأراد بقوله: "صلاة الليل" في المرضعين تطوع الليل، لا ما يشمل العشاء؛ لأنه لا يصدق عليها مثنى مثنى، فالمغايرة في هذه المثنوية، إذ ليست في صلاة النهار كلها، بخلاف صلاة الليل، ولم يرد أزيد من ذلك من المغايرة بين الوترين، فلم يندرج في اللفظ إيتار الوتر العشاء، وإن يكن في الخارج قد أوترها بمعنى اختتام وظيفة الليل بالوتر فليكن، ولكن ليس مدلولًا للفظ، وكبف؛ فإن الحديث قد جاء في الأكثر بلفظ: "صلاة الليل مثنى مثنى. . . إلخ". مبتدأ به، وليس فيه تعرض للعشاء أصلًا، فكذا إذا وقع جزءًا من جملة.

ثم إنه قد يتوهم أن وتر الليل ينبغي أن يكون وترًا حقيقيًّا فردًا، (كما في «إعلام الموقعين»)(٢)، حتى يستوي نسبته إلى كل الأشفاع، ويوترها كلها، بخلاف ما إذا انضم بما قبله، وصار مقصودًا في نفسه

⁽۱) رواه البيهقي في السنن الكبرى ٣/ ٢٦ (٤٥٦٩)، قال النووي في الخلاصة: حديث محمد بن كعب القرظي في النهي عن البتيراء ضعيف ومرسل ولم أجده. انظر: نصب الراية ٢/ ١٧٢.

⁽٢) إعلام الموقعين عن رب العالمين ٢/ ٤٤٠، ط: مكتبة الكليات الأزهرية مصر ١٣٨٨هـ.

كالمعنى الأسمى لا يكون رابطة لغيره، ولا يأتي لحاله وتكميله. وقد علمت بما في الحديث أن الإيتار فيه في كلا الموضعين بمعنى الاختتام (۱) بالوتر، وأن الموضع الثاني على قياس الأول، وهو معنى: «توتر له ما قد صلى» لا غير، ما ظنك باثنين الله ثالثهما. هذا، ولم أجد في «المسند» ما عزاه الزرقاني إليه من لفظ: «صلاة المغرب أوترت النهار فأوتروا صلاة الليل»(۲).

ثم إن زيادة الوتر _ أي من حيث كونه إيتارًا _ إنما هي بعد صلاة الليل، كما في حديث أبي بصرة عند أحمد (٣) واحتج به، وحديث: «إن الله زادكم صلاة، وهي الوتر فصلوها فيما بين صلاة العشاء إلى صلاة الفجر»(٤). قال في «الدراية»:

⁽۱) • فإن قوله: «توتر له ما قد صلى» هل معناه تجعل كل ما صلى وترًا ومعتبرًا كذلك، أو تجعله مختتمًا بوتر؟ لا يبعد أن يكون هذا هو المراد؛ إذ قد اعتبر صلاة الليل قبله مثنى، وعنونها به، وقال: «واجعلوا آخر صلاتكم بالليل وترًا» وعند الترمذي: «فأوتر بواحدة، واجعل آخر صلاتك وترًا» ولم يقل فواحدة، ولم يكتف بقوله: «فأوتر» فاعلمه.

⁽۲) ذكره السبكي في أحاديث الإحياء التي لا أصل لها ١٥/١، وعزاه العراقي في تخريجه لأحاديث الإحياء إلى مسند الإمام أحمد عن ابن عمر وصحّحه، ولم أجده في مسند الإمام أحمد كما ذكره المؤلف، والذي هو الموجود في المسند هو بلفظ: «صلاة المغرب وتر النهار فأوتروا صلاة الليل» ٢/٣٠ (٤٨٤٧)

⁽٣) ونصه: «إن الله زادكم صلاة وهي الوتر فصلُّوها فيما بين صلاة العشاء إلى صلاة الفجر...» ٧/٦ (٢٣٩٠٢).

⁽٤) مسند الإمام أحمد ٦/ ٣٩٧ (٢٧٢٧٢).

إسناده (۱) جيد (۲). ونحوه في «مسند الشاميين» عن أبي سعيد الخدري (۳)، قال في «الدراية»: إسناده حسن (۱)، وهو أحق بكونه زيادة من ركعتي الفجر على ما عنه أيضًا في الصلاة لمحمد بن نصر فإن ركعتي الفجر ليستا على شاكلة جديدة بخلاف الوتر.

وفي حديث خارجة بن حذافة، وسكت على تصحيحه الذهبي في «تلخيص المستدرك»، «إن الله تعالى أمدكم» الحديث (أ). وليس الإمداد الا بالتكميل، فهو تابع طرأ، فإن إمداد الجيش إنما يكون من بعد، وكأن كون الصلاة مثنى لزم ونشأ من قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ ءَالِيْنَاكَ سَبّعًا مِنَ المَّنَانِ وَالْقُرْءَاكَ الْعَظِيمَ ﴾ (1)، لأنه يدل على أن أم الكتاب فيما تحل ينقسم هو إلى مثنى مثنى، والأم قيل في كلام العرب: الراية التي تنصب في العسكر (وراجع المفردات للراغب ما نقله عن الخليل يشفي) (٧)؛ لتكون مفزعًا للعسكر في الكر والفر؛ (فنشأ منه توقيتها وتعيينها). ثم جاء قوله: ﴿وَالْفَحْرِ شَى وَلِيَالٍ عَشْرٍ شَى وَالشَفْعِ وَالْوَرْ ﴿ (١)، وفسر بالصلاة، قوله: ﴿وَالْفَحْرِ شَى وَلِيَالٍ عَشْرٍ شَى وَالْشَفْعِ وَالْوَرْ ﴿ (١)، وفسر بالصلاة،

⁽۱) • قال: في «المغني»: رواه الأثرم، واحتج به أحمد، وطرف من إسناده عند مسلم في الأوقات التي نهى عن الصلاة فيها، ولا يفهم ما قاله الحافظ من وقت المغرب فيه.

⁽٢) انظر: الدراية ١٨٨/١.

⁽٣) مسند الشاميين ٤/ ١٠٠ (٢٨٤٨).

⁽٤) الدراية ١٨٩/١.

⁽٥) المستدرك للحاكم ١/٨٤١ (١١٤٨).

⁽٦) سورة الحجر، الآية (٨٧).

⁽٧) مفردات ألفاظ القرآن ١/١٤ ط: دار القلم دمشق.

⁽٨) سورة الفجر، الآية (١ _ ٣).

كما عند الترمذي من التفسير، وهو عند أحمد عن عمران بن حصين (١)، وأشير إلى ضم السورة بقوله: ﴿وَٱلْقُرْءَانَ ٱلْعَظِيمَ ﴾ (٢)، والله أعام بأسراره، وعلمه أتم وأحكم.

ولمَّا أطلق القرآن العظيم على سائر القرآن غير السبع المثاني، لكونها من أقصر السور ـ تدارك في الحديث، وقال: إنها أعظم سورة، وأمر الشفع والوتر كقوله ﷺ: «تحروا ليلة القدر في الوتر من العشر الأواخر»(٣).

وفي «عمدة القاري»: أنه روى عبد الله بن أحمد في «كتب السُنَّة» (٤) بإسناده: عن رجل من أصحاب رسول الله على يقال له أبو الخطاب: «إنه سأل النبي على عن الوتر، فقال: «أحب إليّ أن أوتر نصف الليل؛ إن الله يهبط من السماء العليا إلى السماء الدنيا، فيقول: هل من مذنب، هل من مستغفر، هل من داع، حتى إذا طلع الفجر ارتفع»، قال أبو أحمد الحاكم، وابن عبد البرّ: أبو الخطاب له صحة، ولا يعرف اسمه... إلغ (٥).

⁽۱) عن عمران بن حصين أن النبي على شئل عن الشفع والوتر فقال: "هي الصلاة بعضها شفع وبعضها وتر"، قال أبو عيسى: هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث قتادة، سنن الترمذي كتاب تفسير القرآن برقم (٣٣٤٢)؛ ورواه أحمد في مسنده ٤٤٢/٤.

⁽٢) يشير به إلى قوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ ءَانَيْنَكَ سَبْعًا مِّنَ ٱلْمُثَانِى وَٱلْقُرْءَاكَ ٱلْعَظِيمَ ﴾ [سورة الحجر، الآية ٨٧].

⁽٣) رواه البخاري في صحيحه، كتاب صلاة التراويح (٢٠١٧)؛ ورواه أحمد في مسنده ٢٣/١).

⁽٤) السُنَّة لعبد الله بن أحمد ٢/ ٢٧٦ (١٠٨٩).

⁽٥) عمدة القاري شرح صحيح البخاري ١٩٨/٧.

وفيها: عن عائشة قالت: «افترض الله الصلاة على رسول الله على رسول الله على رسول الله على بمكة ركعتين ركعتين إلا المغرب، فلمّا هاجر إلى المدينة زاد إلى كل ركعتين ركعتين، إلا صلاة الغداة»، وقال الدولابي: نزل إتمام صلاة المقيم في الظهر يوم الثلاثاء اثنتي عشرة ليلة خلت من شهر ربيع الآخر بعد مقدمه على بشهر، وأُقرت صلاة السفر ركعتين، وقال المهلب: إلا المغرب فرضت وحدها ثلاثًا... إلخ(۱).

فكما زيد في صلاة الحضر وكانت تتمة موصولة، فكذلك زيد في صلاة الليل تتمة لها، فلا تفصل، وضرب للعشاء وقت اختيار إلى ثلث اللبل، أو نصفه، وضرب باقيه وقت اختيار للوتر، فافهمه. وقال نقلًا عن ابن عبد البرّ: وطرقه عن عائشة متواترة، وهو عنها صحيح، ليس في (٢) إسناده مقال... إلخ (٣).

وهذه جمل التقطتها مما كنت كتبته سابقًا في هذه المسألة، ولم يكن منها شيء معي عند تأليف الرسالة، فلمَّا رجعت إلى المنزل التقطتها، وأدرجتها ههنا.

⁽١) عمدة القاري شرح صحيح البخاري ٧/ ١٣٢.

⁽٢) • إلَّا أن البيهقي في «السنن» ١/ ٣٦٢ قال: وهذا التقييد تفرد به معمر بن راشد عن الزهري، ولكن ذكر من غير رواية الزهري ما يوافقه.

⁽٣) عمدة القاري شرح صحيح البخاري ٧/ ١٣٢.

فصل

[في بيان المراد بقوله ﷺ: «يوتر بواحدة»]

واعلم أنه لم يرد - بقوله: "صلاة الليل مثنى مثنى، فإذا خشي أحدكم الصبح صلى واحدة توتر له ما قد صلى" () - أنه إذا خشي فصلاة الليل واحدة، ولذا ترك المعادلة بين مثنى مثنى وواحدة في صورة الجملة الاسمية، وانتقل إلى صيغة الماضي بيانًا لكيفية الأداء، لا بيانًا لأنواع صلاة الليل، وقولها (عائشة): "يسلِّم من كل ركعتين ويوتر بواحدة "ن لا تريد أداء الوتر بواحدة، بل تريد إيتار ثنتين بواحدة أي الآخر مرة، لا أريد بالمرة أنها المراد بالواحدة، بل من حيث السكوت في معرض البيان، وصورة السياق متسقًا مسلسلًا، لا مادة الواحدة، وهو الوجه في ذكر الواحدة (")، فلا يرد أنه ليس الإيتار في الخارج وهو الوجه في ذكر الواحدة (")، فلا يرد أنه ليس الإيتار في الخارج الا بواحدة، فلو لم ترد أداء الوتر بها لغا ذكره، وأيضًا لعل قولها: "بواحدة» ليست "الباء" فيه للاستعانة (ع) بمعنى إيتار ما سبق بها،

⁽۱) رواه البخاري في صحيحه، كتاب الجمعة برقم (۹۹۱)؛ ومسلم في صحيحه، كتاب صلاة المسافرين وقصرها برقم (۷٤۹).

⁽۲) رواه مسلم في صحيحه كتاب صلاة المسافرين وقصرها برقم (۷۳٦)، والنسائي في سننه كتاب الأذان برقم (٦٨٥)؛ وفي كتاب السهو برقم (١٣٢٨)؛ وأبو داود في سننه، كتاب الصلاة (١٣٣٦).

⁽٣) • لأن باعتبار هذه العنايات والقيود صار ذكره مفيدًا في الغاية.

⁽٤) • الظاهر أن يقال للتصوير هي كما فرق بين: قرأه، وقرأ به، ذكرها «الدسوقي» من مسألة التغليب.

ولا للصلة بمعنى أداء الوتر بها، بل داخلة على المفعول به (١) أي يوتر تلك الواحدة ولا يشفعها ونحوه في الاحتمال الإسفار بالفجر.

(١) • فإن الكلام تام بهذا أيضًا، وقد حذف المفعول في كثير من ألفاظ النسائي وغيره، وعند الحذف يضعف تبادر الفصل شيئًا ما، ولم نر صلاة مضافة إلى صلاة جيىء بها لحالها، فكل صلاة منظورة في نفسها لا بالقياس إلى غيرها، بخلاف الوتر فلو لم يكن لإيتار ما قبله، بل لأن الصلاة في الواقع مثنى، وواحدة تصلى في نفسها _ لما أشكل الأمر على السائل، ولم يجيء الشرع به، فليس هناك واحدة كيف شاء، وإنما جاءت ههنا معتبرة بغيرها، فأشكل عليه كيف يوتر في الأول، أو الوسط، أو الأخير؟ وكيف تنسحب الواحدة على الكل؟ فإن هذا اعتبار شرعى لاحسى، وأنه اعتبار كل في نفسه، فدله أن الواحدة تأتي على كله، وقد يكون أشكل عليه أنه لو أوتر مرة بقى الأشفاع السابقة على حالها مثنى، ولو أوتر كلُّا ذهبت الأشفاع، فدله أنه يكفي مرة في الآخر، وأنه بالواحدة مرة يتحقق إيتار الكل، ودله على تحقق حقيقة الإيتار بهذا القدر، وإنه إيتار، والإيتار لغيره إنما يكون بواحد لا بد منه فيه، بخلاف الثلاثة، فإنه وتر في نفسه زائد وهذا كان لهذا السائل تفهيمًا للإيتار ومعناه، لما تعرض للآخرين برز الثلاث، كقوله: «لا توتروا بثلاث، وصلاة المغرب وتر صلاة النهار، فأوتروا صلاة الليل»، وإن إيتاره لصلاة الليل باختتامها به كوتر النهار، لا إيتار كل، وأن هذا الاعتبار الشرعى في كليهما سواء، وأن الإيتار ههنا هو بالاختتام، ويعود على كل ما قبله، لا بأن يجعل ثلاثًا مثلًا فتذهب الأشفاع رأسًا. وحديث: «لا وتران في ليلة» هو لئلا يفوت الإيتار، والاختتام به، أو على حديث: «لا صلاة مكتوبة في يوم مرتين» «کنز» ٤/ ١١١.

ثم إنه لا ينسب الإيتار في تفهيم حقيقته إلى الثلاث؛ لأنه شفع ووتر مركب، وخلاف مثنى في الأصل واحد لا ثلاثة، لأنه زائد على قدر الخلاف فلو قال: لا تجيء باثنين كان عليه أن يجيء بواحدة، لا أن يجيء بثلاثة، (إن السفيه إذا =

وأيضًا لو قال في الحديث القولي (لابن عمر): «فواحدة» لأوهم أنها عند الخشية واحدة واحدة مكرّراً، وليس مراده هذا، وهل يحسن ختم الربط على قوله: «توتر له»، ثم اعتبار قوله: «ما قد صلى» كأنه قيل: أي شيء؟ فقال: ما قد صلى، وزاد «قد» لهذا. وقولها (عائشة): «ويوتر بواحدة» بالنظر أيضًا إلى أنها جعلت صلاة الليل إحدى عشرة، فقولها: بواحدة، أي التي بقيت من الإحدى عشرة، ولمن ذكرت الواحدة مرة علم أنه مرة فقط، بالسكوت في معرض البيان، والإيتار بمعنى أداء الوتر عرف حادث، فالمراد(۱) به مقابل السلام.

⁼ لم ينه مأمور)، وبالجملة، هذا لتفهيم حقيقة الإيتار، وأما صورة العمل في الخارج فيؤخذ من أحاديث أخر.

وإيتار مثنى الذي قد أوقعه هو بواحد، وأما الثلاثة فأمر زائد من الخارج لا لإصلاح مثنى، فإن إصلاحه إنما يكون بأن يبقى هو ويزاد عليه واحد لإصلاحه، لا بأن يوجد هو ثانيًا ويزاد عليه، فإنه ليس للإيتار، وكيف الإصلاح بإيجاده ثانيًا مع شيء زائد، فلم يكن إيتارًا بل إلزام شيء جديد، فأوتر الاثنين هو بواحد، لا بأن يأتي بثلاثة مستقلين فيزيد العلاوة على العدل «يكنشد دوشد»: [عبارة فارسية معناها: لم يكن واحداً وإنما صار اثنين].

⁽۱) ولهذا لمَّا ذكرت السلام فيما قبل جاءت «بالواو» في قولها: «ويوتر بواحدة» في مقابلة السلام ههنا، عند مسلم، وأبي داود، والنسائي، من باب «إيذان المؤذنين الأثمة» و «من السجود بعد الفراغ من الصلاة»، وابن ماجه، والطحاوي، والبيهقي، والمحلّى، والمسند ٦/٤٧. ومواضع ص٨٣ و٢١٥ وص١٤٣. وإن لم تذكر السلام فيما قبل، وذكرت عدد الركعات فقد ذكرت «الواو» مرة وقد تركت أخرى، وقالت: «يوتر منها بواحدة»، نظير ما قالت في حديث هشام: «يوتر منها بخمس» وبجموع الجزئين والمعطوفين تمام الكلام، فقولها: =

= "ويوتر بواحدة" بعد ذكر السلام استثناء منه ههنا، كما صرحت به في حديث سعد وقالت: "كان لا يسلم في ركعتي الوتر". فالإيتار بواحدة عندها الوصل ههنا، بخلاف قولها: "يوتر منها بخمس" فإنه قطعة على حدة، فهي تريد بالإيتار بواحدة الوصل ههنا عكس ما فهمه ابن عمر في حديثه، فإنها لمّا ذكرت واستثنت منه في الآخر وعادلت بينه وبين الإيتار وأرادت به نفيه ههنا _ كان لا بد من الواو فقالت: "كان يصلي فيما بين أن يفرغ من صلاة العشاء إلى الفجر إحدى عشرة ركعة، يسلم بين كل ركعتين، ويوتر بواحدة". قولها: "يسلم" مستأنفة، فتركت "الواو"، وقولها: "ويوتر بواحدة" معادلة، فلا بد منها، بخلاف نحو قولها عند مسلم: "كان يصلي بالليل إحدى عشرة ركعة، يوتر منها بواحدة"، فإنها جملة مستأنفة، وأرادت بها الوصل أيضا لكن لا معادلة في العبارة هناك، وكذلك قولها: "يسلم بين كل ركعتين" مستأنفة، "ويوتر بواحدة" جزء من سلسلة الكلام.

وإذا علمت هذا فقد حصل لنا من أحاديثها نظير، وثبت من الخارج أن الإيتار على محط الوصل، بخلافهم في حديث ابن عمر؛ فإنهم يثبتون به الشيء بنفسه، أو يبنونه على ما لم يثبت بعد، وقد قيل:

ثبِّت العرش أولًا ثم انقش

ولمَّا أجملَتْ في العدد وقالت: «إحدى عشرة» قالت: «يوتر منها» أي من تلك الجملة فذكرت بعضها، وناسبت «من».

وأيضًا لما صرحت فيما قبل بالسلام طردت معه ذكر الإيتار بواحدة، بخلاف ما إذا أجملت العدد، وذكرته ولم تذكر السلام، فقد ذكرت الإيتار هناك بواحدة، وقد تركت، وهذا لما ذكرنا، فأتقنه. فالإيتار بالواحدة على المعنى اللغوي إذن، وحقيقته بالواحدة، بخلاف الإيتار بما فوقها، فهو بمعنى أداء الوتر بتلك الحصة، فقد تعدد محط الإيتار، وخرج بإطلاق الوتر على الواحدة موضع اجتهاد، وكفى هذا لبعضهم نقلًا من الشريعة، فجعلوا مجرده شريعة، ولم =

وإذا أرادت أنه يوتر بواحدة أي مرة فقط بواحدة من الإحدى عشرة فإذن قولها: «يوتر منها بواحدة» أبين، وهي لا تروي أن الوتر لإينار صلاة الليل كلها في رواياتها، بخلاف حديث ابن عمر، ففي حديثه القولي: «فأوترت له ما صلى» وأنه كان يقول: اجعلوا آخر صلاتكم بالليل وترًا، فإن النبي أمر به، من «باب الحلق والجلوس في المسجد» عند البخاري(۱)، وسيما عند مسلم: كيف أوتر صلاة الليل(۱)، ولكنه دل على أنه كان مشكلًا عند السائل، فدله على أنه يأتي بالآخر، فكان جوابًا للسائل وحلًّا لإشكاله، كقوله تعالى: ﴿لِثُكَيْرُوا الله عَلَى مَا وهو لازم. وتبين برواية مسلم أن السؤال لم يكن عن عدد صلاة الليل، أو عن الفصل والوصل كما ذكره في «الفتح» [فتح الباري ٢/٨٧٤]، وإنما كان عن كيفية الإيتار(۱). (هذا سؤال من أشكلت عليه كيفية ما فهم

⁼ ينظروا ولم ينتظروا غيره من مساعدة العمل والله أعلم. وإذا جرى هناك سؤال من الشارع وتساؤل منهم فكان فيه نحو إجمال لا عموم، واحتاج إلى بيان منه لأنه يطلق على الواحدة وما فوقها مع الفصل، والوصل، والبين، والأخير.

⁽۱) عن عبد الله بن عمر قال: سأل رجل النبي على وهو على المنبر ما ترى في صلاة الليل؟ قال: مثنى مثنى، فإذا خشي الصبح صلّى واحدة فأوترت له ما صلى، وإنه كان يقول: اجعلوا آخر صلاتكم وترًا، فإن النبي على أمر به رواه البخاري في صحيحه كتاب الصلاة برقم (٤٧٢).

⁽٢) رواه مسلم في صحيحه، كتاب صلاة المسافرين وقصرها برقم (٧٤٩).

⁽٣) • أو سأل عن هيئة صلاة الليل مع الوتر؛ لأن هذه الهيئة لم تكن معروفة عنده، بخلاف سائر الصلوات، فأجابه بأن صلاة الليل غير محصورة، ولا بد من مثنى مرة ليوتره، ولمّا كان بإمكان أن يفصل مثنى ثم مثنى بعده إذا لم يخش الصبح =

أصله) [فتح الباري ١١/ ١٥٥]. وكأنه كان بلغه الأمر بالإيتار، ولم يعرف أنه يتأتى بالآخر، فأرشده ذلك.

فليس هذا ابتداء منه حتى يتبادر منه أن حال الركعة الآخرة بكل ما صلى على شاكلة الفصل، بل يوهم أن قوله: «مثنى مثنى» أيضًا على هذا لا يتعين، وإنما هو صورة، وأما حديث ابن عمر: «صلاة المغرب وتر النهار فأوتروا صلاة الليل»(١) فحديث آخر، يشابه حديث: «إن الله زادكم صلاة وهي الوتر»(٢).

ثم إن قوله ﷺ: «صلاة الليل مثنى مثنى» حديث قولي، لو قال فيه أربعًا أربعًا لأوهم الاقتصار عليها، بخلاف مثنى فإنه لأقل ما يكون،

⁼ جاء في العبارة كذا أي على تقدير أنه مراقب للصبح وأنه بسبيل أن يفصل، لا لأن الأخيرة مفصولة ولا بد، وأنه قد لا يجد مثنى إلا مرة، فشرع منه وجرى عليه في العبارة، وأيضًا إنما قاله بالنظر إلى من لا يلاحظ عدد الثلاثة عشر كنفسه على لا بالنظر إلى من له وظيفة راتبة من الابتداء. وأنه ينتقل من مثنى إلى مثنى آخر، ثم إلى الآخر في الأخير، فلا يدل إذن على الفصل في الآخر، والحاصل: أنه إن صلى مثنى مرة واحدة فليوتر بواحدة، وإذا انتقل منه إلى ثان فليسلم، وهكذا، فلا يدل على الفصل في مرة، وإنما يدل عند الانتقال منه بالعرض لا بالقصد، والانتقال هو الفصل، ويقال في العدد: كل وتر فيه مثنى مثنى، فإذا انتهى فواحد، وهذا لا ينحصر في الفصل في الآخر، وكما يشمل الخمسة مثلاً يشمل الثلاثة أيضًا، ولمّا كانت عادته الوصل لم يدل القولي على أفضلية الفصل.

⁽۱) رواه أحمد في مسنده ۲/ ۳۰ (٤٨٤٧)؛ والطبراني في المعجم الصغير ٢/ ٢٣١ (١٨٠١)؛ والديلمي في الفردوس ٢/ ٣٨٦ (٣٧١٣).

⁽٢) رواه الحاكم في المستدرك ٣/ ٦٨٤ (٦٥١٤)؛ وابن أبي شيبة في المصنف ٢/ ٢ (٦٨٥٨)؛ والطحاوي في شرح معانى الآثار ١/ ٤٣٠.

ولا يوهم عدم الزيادة؛ لأنها في الخبر بخلاف الفعل، فجاء فيه يصلي أربعًا، فكان ذكر شيء لا لأجله، وتخصيصًا بالذكر لا لاعتبار مفهومه، بل لئلا يعتبر حتى يلغى المنطوق.

أعني أنه قد يُذكر شيء لا لاعتبار مفهومه المخالف، بل لأنه لو نطق بمفهومه وترك الأول أوهم الاقتصار عليه وترك الأول. وههنا كذلك؛ لأنه لو ذكر الأربع وهو واقع في الوسط أوهم أنه الراجح، بخلاف ما إذا بدىء بأقل ما يكون، فلا يتعين أن يكون لترجيحه، وسيما إذا سيق تمهيدًا لقوله: «فإذا خشي أحدكم الصبح صلى واحدة، توتر له ما قد صلى»، ولم يقتصر على قوله: «صلاة الليل مثنى مثنى» فإن الوسائل تعتبر وجودها تبعًا، فكأن الحديث لم يسق له، وإنما المسوق له الإيتار وصفته، وأنه آخر صلاة الليل، لا أفضلية مثنى مثنى.

وأيضًا لو قال: «صلاة الليل أربع» لأوهم أن لا أقل في مجموعها من خمس، والحال أن الذي لا بد منه ثلاث، ولا يحتاج الوتر إلا لاثنتين، وإنما كرر مثنى ليعلم أنه لو اكتفى بمرة فله ذلك، ولو قال: «أربع» لم يفد ذلك، وكان ذكر مثنى لأقل ما يكون: كتحية الوضوء في حديث عثمان (رضي الله عنه) بركعتين (۱)، مع ما في «الكنز» عن ابن عمر وأبي الدرداء (۲)، و «السعاية» (۱/ ۱۹۰)، وراجع للمثنى «الفتح» وأبي الدرداء (۲)، و «السعاية» (۱/ ۱۹۰)، وراجع للمثنى «الفتح» (۳)،

⁽۱) رواه البخاري في صحيحه، كتاب الوضوء برقم (۱٦٠) (١٦٤)؛ ومسلم في صحيحه كتاب الطهارة برقم (٢٢٦)؛ والنسائي في سننه، كتاب الطهارة برقم (٨٤)؛ وأبو داود في سننه، كتاب الطهارة برقم (١٠٦).

⁽٢) حديث أبي الدرداء في كنز العمال برقم (٣٣٧٧).

⁽٣) فتح الباري ٢/ ٤٧٩.

 $e^{(r)}$ و النوشيح $e^{(r)}$ و الفتح $e^{(r)}$ ولم يأت قولي في حصر العدد في إحدى عشرة.

وقوله: «اجعلوا آخر صلاتكم وترًا» الظاهر فيه أن قوله: «آخر» مفعول أول لا ظرف، وقوله: «وترًا» مفعول ثان على المعنى اللغوي أي: اجعلوا آخر صلاة بالليل وترًا، وقد قال: «صلاة الليل مثنى» فإذا جعلها وترًا فهي ثلاث، والمثنوية والوحدة شيء غير الشفعية والوترية، فقل ههنا: مثنى وواحدة، وجعل النتيجة: «توتر له ما قد صلى».

ثم إن ما فهموه يحتمل أن يكون محض إيهام عباري اعتمدوه، كتوالي رفع اليدين عند القومة والسجود عند النسائي (٣)، بخلاف ما اخترناه؛ فإنه لا يحتمل أن يكون إيهامًا تعبيريًا، وأنه لمّا أراد أن يشمل الثلاثة والخمسة فما فوقها بدلًا انتقل من مثنى مرة إلى آخر بالعرض لا قصدًا، وإلا لم يشمل الثلاثة الموصولة كعادته على إطلاق في الصورتين من حيث اللفظ لا نقلًا للعمل (٤).

⁽۱) • ص ۲۷، وفي «عروس الأفراح» ١/ ٣٣٥ إن لبيك ودواليك، قيل: إنه تجوز بالمثنى عن الجمع، واختار والده إنه لأقل العدد نحو:

لو عد قبر وقبر كنت أكرمهم

⁽٢) فتح الباري ٢/ ٤٨١.

⁽٣) سنن النسائي كتاب الصلاة باب العمل في افتتاح الصلاة برقم (٨٧٦).

⁽٤) • بناءً على ما قالوا: إن التكرير في اللفظ يكون للتوزيع، كقولك: «أعطهم درهمًا درهمًا درهماً»، والواحدة ذكرها مرة واحدة. ومن التكرير فهموا الفصل، ومثله في الأمرين أي السلام على ركعتين وبيان أقل ما يتأتى في صلاة الليل أيضاً ما في «المستدرك» 1/ ٤٦١ (١١٨٩): «من استيقظ من الليل وأيقظ أهله فصليا ركعتين جميعًا كتبا من الذاكرين الله كثيرًا والذاكرات»... إلخ =

واعلم إنه إنما قال: «صلاة الليل مثنى مثنى» لأنه لو قال: «أربائا» لانحصر الأقل فيه، وليس كذا، وإنما كرره ليعلم بالتخيير في الزيادة، وإذن لا يدل على فصل الواحدة عما قبلها، وعمل سعد كأنه مشى على اسم الوتر وهو من باب الأخذ بعموم اللفظ، يدل عليه مناظرته مع ابن مسعود، لا غلط في فهم المراد، ولا نقل لعمله وأخذ ابن مسعود بعمله وأن الأصل كان مثنى، وواحدة، وهذا لا يدل على الفصل. ثم لمّا ازداد المثنى الآخر أخذ حكم الأول، وهكذا، أو أن الأصل كان ما ذكر، فلمّا جاء آخر انفصلت الواحدة في العبارة؛ لأنه متمكن من أن يفصله أيضًا حيث ازداد، وإبرازًا للواحدة برأسها(۱)

فإن قيل: سلمنا إنه كان أشكل عليه تصور الإيتار، وأجابه بتصوره هكذا، ولكن لما لم يبين له صفة الوتر _ وهو محتاج إلى البيان _ فما يتبدر من اللفظ فهو إذن صفته، وإذا كانت المثاني منفصلة فلفظة «مثنى مثنى» =

⁼ سواء بسواء، وأخرجه أبو داود [سنن أبي داود كتاب الصلاة برقم (١٣٠٩) وبرقم (١٣٠٩)] في موضعين، وفي «الفتح» (7/7/ (7/7) «فحلوا عقد الشيطان ولو بركعتين» [وهو في صحيح ابن خزيمة 7/10 (110)] من باب عقد الشيطان على قافية الرأس.

⁽۱) • ولأنها متميزة بنحو تكبيرة زائدة وقنوت عندنا، وبتحريمة أخرى عندهم، فكان شاكلتها غير شاكلة سائر الصلوات أيضًا، وسيما بكونها مكتنفة بقعدة وقعدة، فهذا لا يوجد في غيرها، وهو الذي جعلها واحدة، فالثلاث بقعدة واحدة لا يظهر منها واحدة للإيتار. ولمَّا كان السائل أشكل عليه فهم تصور الإيتار، لأن المثاني لها إثنينية واقعية بانفصال بعضها من بعض، فكيف توتر، بخلاف نحو الأحد عشر رجلًا، فإنهم إن كانوا مثاني فذلك إثنينية اعتبارية، فقد لا تلاحظ، ويلاحظ المجموع من حيث المجموع، فأرشده في الجواب أن المقصود ههنا هو هذا النحو من الإيتار، وسمى الواحدة، وأبرزها لتفهيم الإيتار بها، لا لكونها مفصولة.

لأن له معاملة معها، من حيث إنه متمكن من أن يجعلها مع أي مثنى شاء، ولو قيل: لأن له (للرجل) عمل الإيتار بها فحسب بخلاف المثنى الأخير فإنه بمعزل عنه (عن الإيتار) فلذا أبرزها _ لكفى أيضًا، أو لأن

= ينسحب على المثنى الأخير أيضًا، وينفصل بحكم اللفظ، وإن كان الملحظ تصوير الإيتار، وهو قد حكم ابتداءً من جانبه إبتداءً، بكون كل صلاة الليل مثنى مثنى.

قيل: لعله ليس مقصودًا، فيكون حكم بفصل الأول لجواز تخلل الثاني، وبفصله لجواز تخلل الثالث، وهكذا، فلا يكون حكماً ابتدائيًّا، ولا يدل على فصل المثنى الآخر، وإن كان حكمًا من عنده، فبناءً على ذلك أيضًا ورعاية لهذه المصلحة عينها بقي التبادر. فيقال: لعله أراد صلاة الليل مثنى مثنى أي بالفصل، فإذا خشي الصبح وكان انتهى إلى المثنى الآخر فليترك مثنويته، إذن حذف الجواب وأقام صورة العمل مقامه، وذا بترك الفصل، وليصل واحدة توتر له، وهو أي كون المراد أنه إذا خشي فلا مثنى احتمال ناهض البتة.

فإن بالغ أحد في صدر الكلام، وكون صلاة الليل مثنى مثنى، فسحبه على الممثنى الأخير، رجع آخر ورد العجز على الصدر، وقال: إذا خشي الصبح فلا مثنى إذن، وتركه لا ينقص واحدة منه، بل مع فصلها بترك الصفة السابقة، وهو الفصل. وهذا احتمال مساو، كيف! وقد ثبت في أحاديث عائشة أنها تريد بالإيتار الوصل، ونقول في مسألة نقض الوتر: ذلك الذي يلعب بوتره، ثم إنه عندهم أيضًا في موقع الاستثناء إذا خشي صلّى واحدة لا مثنى، وإنما يكون فرق لو كان بالمدلول والغرض، فالمدلول: «صلاة الليل مثنى مثنى قإذا خشي فواحدة» وهذا هو لفظ الحديث، والغرض: «صلاة الليل مثنى مثنى تسلم بين كل ركعتين، فإذا خشيت فواحدة توتر لك» أي فلا مثنى بالفصل، وبين هذين المعنيين تغاير، والمقابلة بين ألفاظها كذلك، فافهمه أنت.

إيتارها لا ينحصر على الأخير، فلذا أبرزها، لأنها توتر كل ما صلى. (وهو عن ابن عمر نفسه في الإصابة).

والحاصل: أنه مثنى مثنى على إرادات متعددة، وإبراز الواحدة أي العبارة لوصف مستقل فيها، لا لكونها مفصولة، وإنما دل على مطلوبية الفصل لو كان النظر إلى أنه يصلي ثلاث عشرة مثلًا، وفرضت وظيفته، ثم أمر بالفصل، ولم يرد هذا، إنما أراد الازدياد شيئًا فشيئًا، لم يعلم من أول الأمر، ولم يعلم أيضًا أن الواحدة أين يضعها، وكأنه جاء المثنى الثاني بين الأول والواحدة، وأخذ موضعه، كما إذا جلس ثلاثة متسقًا، ثم جاء اثنان وجلسا بين الاثنين والواحد.

وسياق الحديث مبني على الانبهام، وعدم العلم من أول الحال بأنه كم يصلي، ومتى يطلع الفجر، فإذا انبهم الأمر ناسب النسق، هكذا شيئًا فشيئًا، وأن الوتر مرة واحدة، لا وتران في ليلة كما ذكره في «الفتح»(۱)، وإنما أبرز الواحدة في العبارة على حدة، ولم يقل: «فليوتر بثلاث» مثلًا؛ لأنه نسق على أنه بمكنة أن يوتر بواحدة مثناة الأول، أو الثاني، أو الثالث مثلًا، كل واحد من المثاني بدلًا بأن يربد هو مثنى بحسب إرادته، لا أن التشريع له هكذا، ومن نوى مثنى وهو الأقل المتعين _ سلم عليه بحسب نيته، لا أنه لا يجوز له الزيادة، أو لا ينبغي، فبرزت الواحدة في العبارة هكذا تغليبًا للمثاني في العبارة على المثنى الأخير.

⁽١) فتح الباري ٢/ ٤٨١.

ويحتمل أن يكون المراد أن صلاة الليل كل شفع صلاة على حدة وإن صلَّى أربعًا بسلام واحد، ويظهر أثره في الصلاة في القعدة (٢) الصلاة في القالثة، وضم السورة، بخلاف شاكلة الرباع من الفريضة.

وفي «المهذب»(٣): الجهر في ثالثة الوتر بناءً على انفرادها، كأنه يريد في رمضان، ولكن يمكن أن يكون على اعتبار اختيار الجهر في صلاة الليل، وهو أفضل ولو أربعًا. وراجع «رد المحتار»(١) من الجماعة في الوتر خارج رمضان.

واعلم، أن مرمى: «اجعلوا آخر صلاتكم بالليل وترًا» ليس مرمى: «توتر له ما قد صلى»؛ فإنه يريد بالأول الموضع، ولذا قال: «اجعلوا»، وأراد بالوتر الصلاة المعهودة، (وقع في المسند معرَّفًا)(٥). بخلاف الثاني فإنه أراد به المعنى اللغوي. والذي يظهر أن الوتر من توابع الفريضة لحديث الإمداد، وحق الإمداد أن يكون تابعًا، وليس بمعنى الزيادة فحسب، ووقته كل الليل ما بين العشاء والفجر، ثم رغب في تأخيره لمصلحة إيتار التهجد، لا أنه شرع لذلك فقط.

⁽١) • بل في فرضية نفس القعدة الأولى أيضًا، كما يقوله الإمام محمد منا.

⁽٢) • والقعود في الشفع الثاني وإن كان قام في الأول عند الصاحبين أيضًا، وإن لم يجوز الجمع بين القيام والقعود في شفع.

⁽٣) المهذب للشيرازي ١/ ٨٣.

⁽٤) حاشية رد المحتار ١/١٥٠.

⁽٥) انظر: مسند الإمام أحمد ٢/ ١٣٥ (٦١٨٩) (٦١٩٠).

وأن المراد بقوله: «كيف صلاة الليل»؟ أي: كيف أضع الوتر معها في الوضع؟ وكان استشكل إيتاره لما بعده، فأرشده إلى التأخير، وأن الواحدة منه توتر كل ما صلى، فلذا أبرز الواحدة في العبارة. وكان السائل سمع الإيتار، (على رواية مسلم). وفهم حقه باعتبار اللغة، ولم يصل إليه سوى حقه بحسب اللغة شيء أزيد، فسأل كيف يوتر؟ إذ كان لم يسمع غير وصف الإيتار، وأن هناك وترًا، فإذن الوتر من توابع العشاء، ومن بقايا صلاة الليل، ولإيتارها إن أمكن، وإلا فلإيتار العشاء، وكان بلغه أن الوتر صلاة، ولم يبلغه غير ذلك.

وأفاد بقوله: و«الوتر ركعة من آخر الليل» أنه لم يتجدد له بالتأخير أمر زائد، والإيتار إذن باقٍ كما كان في التقديم، لا أنه ركعة مفصولة، وكان في الأصل لإيتار التهجد، ثم جعل لإيتار العشاء وإن لم يتهجد، كما وصى به أبا هريرة قبل النوم، وهو المتبادر من حديث: «صلاة المغرب وتر صلاة النهار، فأوتروا صلاة الليل»(۱)، وإلا لقال: «فأوتروا في صلاة الليل»، وعلى هذا عمل أبي بكر (رضي الله عنه).

⁽۱) • الظاهر منه أنه قد فرغ منها، وإنما بقي إيتارها، بخلاف قولنا: فأوتروا في صلاة الليل، أي في حالة أدائكم إياها، [والحديث رواه النسائي في السنن الكبرى عن ابن عمر مرفوعًا، ومرسلًا عن ابن سيرين ١/ ٤٣٥ (١٣٨٢_ ١٣٨٢)؛ وأحمد في مسنده ٢/ ٣٠ (٤٨٤٧) و٢/ ٤١ (٤٩٩٢) و٢/ ٨٢ (٤٩٥٥) و٢/ ١٥٤١). وهو ٢/ ١٥٤١ (١٠٨١)؛ والطبراني في المعجم الصغير ٢/ ١٣١١ (١٠٨١). وهو حديث صحيح، صحّحه الشيخ الألباني في صحيح الجامع (٦٧٢٠)].

وقوله: «إن الله وتر يحب الوتر فأوتروا يا أهل القرآن»(۱)، لا يريد به تخصيصهم بأصل الوتر، بل يريد حثهم على أن يوتروا تهجدهم، فجناءت العبارة كذلك.

ولقائل أن يعكس ويقول: إنه لإيتار العشاء في الأصل، ثم رغب في إيتار التهجد به أيضًا، وكان أبو هريرة على وصيته يجعله وترًا لما بعده أيضًا، ويضرب له مثلًا بإناخة ثلاثة أبعرة، ثم إناخة بعيرين، وليس بظاهر؛ فإنه لا يكون الوتر في العدد إلا أخيرًا. وعلى كل فالوتر من بقايا صلاة الليل، وإن غايرها في أمور.



⁽۱) رواه الضياء المقدسي في الأحاديث المختارة ٢/ ١٣٦ (٥٠٤) وصحّحه، ورواه الترمذي في سننه كتاب الصلاة (٤٥٣)، وأحمد في مسنده ١٤٣١ (١٢١٣) (١٢٢٤)، والطيالسي في مسنده ص١٥ (٨٨)، وأبو يعلى في مسنده ١٩٩١) (٥٨٥) و٨/ ٤٠٤ (٤٩٨٧).

⁽٢) • وكذا قيام رمضان، أصله صلاة الليل، وإن أخذ بعد ذلك أحكامًا حادثة، وكذا الوتر من الجماعة ونحوها، وما ذكره في «المحلّى» ٣٩/٣ لا يعلم مم أخذه، فقد صرح في «الفتح» من الجمعة الإقامة للصلاة على المنبر، فكانت فريضة.

فصل

في بعض الأحاديث الفعلية المحتاجة إلى إمعان نظر في ألفاظها ؛ ليخلص منها عدد الوتر، ويخرج من بينها قدرها المشترك، وضعناها بعد الأحاديث القولية، فإن: أول الفكر آخر العمل(١)

فمنها: حديث عائشة _ وهي أعلم أهل الأرض بوتر رسول الله ﷺ بتصريح ابن عباس لسعد بن هشام عند مسلم، وآخرين (٢) _ وقد مر حديثها عند البخاري، ومسلم (٣): يصلي أربعًا فلا تسأل عن حسنهن وطولهن، ثم يصلي وطولهن، ثم يصلي أربعًا فلا تسأل عن حسنهن وطولهن، ثم يصلي ثلاثًا، فقلت: يا رسول الله، أتنام قبل أن توتر؟. فقال: «يا عائشة إن عينيّ تنامان ولا ينام قلبي».

⁽۱) هكذا ورد في المصادر الشرعية والأدبية. (انظر: تفسير الرازي ۱۹/۹۹، روح المعاني ۱۶/۱۶)

⁽۲) صحيح الإمام مسلم، كتاب صلاة المسافرين وقصرها برقم (۷٤٦) ونحوه في صحيح ابن خزيمة ۲/ ۱٤۲ (۱۰۷۸)؛ وسنن الدارمي، كتاب الصلاة (۱٤٧٥)؛ وسنن النسائي؛ كتاب قيام الليل وتطوع النهار (۱۲۰۱) (۱۷۲۱)؛ وسنن أبي د ود كتاب الصلاة برقم (۱۳٤۲).

⁽٣) صحيح البخاري، كتاب الجمعة برقم (١١٤٧)؛ وكتاب صلاة التراويح برقم (٣)؛ وصحيح مسلم؛ كتاب صلاة المسافرين برقم (٧٣٨).

حمل فقهاء الحجاز، وجماعة من أهل العراق كما قاله الزرقاني^(۱)، الأربع على تسليمتين، لقوله ﷺ: «صلاة الليل مثنى مثنى».

ولرواية عائشة عند مسلم وغيره: «كان يسلم من كل ركعتين»، ذكره في «التمهيد»(٢). جمعت في الذكر أربعًا ثم أربعًا لتناسب الأولى فيما بينها، أو لفاصلة بعدها، ثم تناسب الثانية كذلك.

وذهب قوم إلى أن الأربع لم يكن بينها سلام، والوقفة بين أربع وأربع في هذا الحديث هي التي صارت ترويحة في رمضان بين أربع بتسليمتين وأربع، دلت عليه رواية (٢) عند البيهقي (في السنن) إذ التراويح التي صلاها و في رمضان بهم كانت إحدى عشرة ركعة، كما عند ابن خزيمة، ومحمد بن نصر، وابن حبان عن جابر: ثمان ركعات وأوتر (٥)، (كذا نقله النيموي بالواو).

والوتر ثلاث هناك أيضًا كما ههنا، وجابر ممن روى القراءة في الوتر بثلاث سور كما مر، وعنه قال: جاء أُبَيّ بن كعب إلى رسول الله على ففال: يا رسول الله، إنه كان مني الليلة شيء _ يعني في رمضان _.

⁽۱) شرح الزرقاني ۱/۳٥۲.

⁽٢) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد للإمام ابن عبد البر ٨/ ١٢١.

⁽٣) • وتكلم في المغيرة بن زياد ههنا، وصحح له في إتمام الصلاة في السفر، كما في عمدة القاري ٧/ ١٣٣، وراجعت «السنن الكبرى» من السفر والدارقطني من الصوم، وفيهما تضعيفه، وكذا في «العمدة».

⁽٤) السنن الكبرى للبيهقي ٢/ ٤٩٧ (٤٣٩٩).

⁽۵) صحیح ابن خزیمة ۲/۱۳۸ (۱۰۷۰)، صحیح ابن حبان ۱۲۹ (۲٤۰۹) و۲/۱۷۳ (۲٤۱۵)، مختصر کتاب الوتر للمقریزی ص۳۵ (۱۹).

قال: «وما ذاك يا أُبَيّ؟» قال: نسوة في داري قلن: إنا لا نقرأ القرآن، فنصلّي بصلاتك، قال: فصلّيت بهن ثمان ركعات وأوترت. فكانت سنة الرضاء، ولم يقل شيئًا». رواه أبو يعلى، وقال الهيثمي: إسناده حسن(۱).

وصح عن أُبِي الوتر بثلاث مرفوعًا عند النسائي $^{(7)}$ ، وكذا عمله $^{(8)}$ هذا .

وإن شاء أحد أن يستدل لأبي حنيفة (مع لفظ أبي يوسف عن أبي حنيفة من الإمام (ص١٣٠) في أفضلية الرباع(٤). فينبغي له

⁽۱) مسند أبي يعلى ٣/ ٣٣٦ (١٨٠١)، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد ٢/ ٧٤ رواه أبو يعلى والطبراني بنحوه في الأوسط، وإسناده حسن، ورواه كذلك ابن حبان في صحيحه ٦/ ٢٩٠ (٢٥٤٩) (٢٥٥٠) قال محققه شعيب الأرناؤوط: إسنده ضعيف، وكذلك قال حسين سليم أحمد في تحقيقه لمسند أبي يعلى: إسناده ضعيف.

⁽٢) عن أبي بن كعب أن رسول الله على كان يوتر بثلاث ركعات. . . الحديث، رواه النسائي في سننه كتاب قيام الليل وتطوع النهار برقم (١٦٩٩).

⁽٣) التمهيد لابن عبد البر ١١٥/٨.

⁽٤) • والذي يستظهر الوصل فيه رعاية ترتيب السور في الأربع، وهو نحو ما عن عائشة قالت: «كنت أقوم مع رسول الله على ليلة التمام فكان يقرأ سورة البقرة، وآل عمران، والنساء، فلا يمر بآية فيها تخويف إلا دعا الله عزّ وجلّ واستعان، ولا يمر بآية فيها استبشار إلا دعا الله عزّ وجلّ ورغب إليه». رواه أحمد [مسند الإمام أحمد ٦/ ٢٤ (٣٤٦٥٣) و٦/ ١١٩ (٣٤٩١٩)] «منتقى»، [وفي نيل الأوطار ٢/ ٤٧١] باب المصلي يدعو ويذكر الله إذا مر بآية رحمة أو عذاب، كنحوه ما في «التلخيص» عنها [١/ ٤٠٠]، ونحوه ما في «شرح المواهب» ٧/ ٤٠١، ولعل الأربع والأربع في زمان قوّته على، ثم نزل بعد الضعف إلى ركعتين ركعتين، وفد خفت رعاية ترتيب السور وتناسبها، ولمثل هذا تميز الوتر عما قبله بتميز =

= القراءة، وهو معنى النظائر: عددت نظائرهم، أي إبلهم مثنى مثنى «قاموس». وعند البخاري [صحيح البخاري كتاب فضائل القرآن برقم (٤٣٠٥)] من «باب الترتيل في القراءة» في «القرناء» [ونصه: وإني لأحفظ القرناء التي كان يقرأ بهن النبي علم أ في حديث ابن مسعود، ذكره في «الفتح»، وذكر هناك: أن عائشة (رضي الله عنها) سئلت: أكان رسول الله يله يجمع بين السور؟ فقالت: نعم من المفصل، وأن غير ذلك كان نادرًا [فتح الباري ٢/ ٢٦٠]، ولعله في أول الأمر، وفيه كانت أربع أربع، وهو في حديث أبي سلمة، ثم صار الأمر إلى حديث عروة إحدى عشرة سردًا، وقد قالت في حديث سعد: «لا أعلم نبي الله على قرأ القرآن كله حتى الصباح [(صحيح الإمام مسلم كتاب صلاة المسافرين وقصرها برقم ٢٤٧)]، فهو آخر الأمر، وكذا قولها: «وانتهى وتره حين مات في السحر» [رواه الترمذي في سننه كتاب الصلاة (٢٥٥)، وأبو داود في سننه كتاب الصلاة برقم (١١٨٥).

ثم الذي يظهر أن الراجح في واقعة حذيفة التقسيم على أربع ركعات، لا نحو ما في «الكنز» ٢٧٩/٤. ولعل الحافظ في باب كيف كانت صلاة النبي على بالليل ذهب إلى أن الأربع موصولة، وكذا في أول الوتر بعدم الفرق بين الخمس والأربع، دل عليه كلامه في مطلق وصل صلاة الليل أو لا، ثم ذكره الخمس فكأنه لا فرق عنده فيه، ولذلك قال أولاً: من الأربع فما فوقها، وقوله: ولو كان الوصل. . . إلخ. رد لما حمل عليه الجمهور بما حمله هو عليه، ووصل صلاة الليل أراد بقوله: واختلف السلف في الفصل والوصل في صلاة الليل أيهما أفضل؟ وهذا أراد في باب «كيف صلاة الليل» لا فصل الوتر.

وإذا جعل حديث مثنى أعم فقوله: "في الوتر"، وقد صح عنه كلام مستأنف لإثبات الأمرين من الرأس، وذكر في قول القاسم: "يوترون بثلاث" أن المراد ههنا وصلها في كلامه، وكرره في ثلاثة مواضع، وقوله: فيحتاج إلى دليل تعين الثلاث، أي لم يثبت مذهبه على هذا أيضًا، وقال: وفي هذا دفع لقول من قال: لا يصح الوتر إلا مفصولًا... إلخ. نعم، ما ذكره من قوله: واحتج بعض =

أن يستدل بنحو ما عند أبي داود من باب «ما يقول الرجل في ركوعه وسجوده» من حديث حذيفة، وعوف بن مالك (۱). كما هو عند ابن نصر (۲) وفي المستدرك (۳). وقد أخرجهما النسائي (٤)، فإن المتبادر منه كون الأربع بسلام، وما روي عند النسائي أنه كان في رمضان لا يضر، إذ لم تكن صلاة التراويح تقررت إذن، ولا صفتها، وبنحو ما عند الترمذي في «صلاة حفظ القرآن»، فإنه لا دليل هناك على الفصل، وهي صلاة واحدة لم تبن على أن يصلي شفعًا فشفعًا، لا يدري كم يدرك، ولا سيَّما على سياق «المستدرك» من حديث ابن عمر. وبنحو صلاة التسبيح، والوتر في حديث حذيفة ثلاث يظهر مما في «العمدة»، ويراجع «عمل اليوم والليلة».

ثم قال ابن عبد البرّ: في هذا الحديث تقديم وتأخير، أي أن قولها: «أتنام قبل أن توتر» ذكر مؤخرًا (٥)، (وعند ابن نصر في لفظ: ربما أوتر قبل أن ينام وربما نام قبل أن يوتر) (٦).

⁼ الحنفية لما ذهب إليه من تعيين الوصل. . . إلخ. لم يذكر فيه شيئًا من الفصل، فلا توجيه ههنا. هذا محصّل كلامه في البابين، فجعل صلاة الليل أعم، والواحدة كذلك من الوصل والفصل فافهمه.

⁽١) سنن أبي داود، كتاب الصلاة برقم (٨٧١ و٨٧٣).

⁽٢) تعظيم قدر الصلاة، لابن نصر المروزي ٢١٦/١ (٣١٣).

⁽٣) المستدرك، للحاكم ١/٣٤٧ برقم (٨١٨).

⁽٤) سنن النسائي، كتاب التطبيق من حديث حُذيفة برقم (١٠٦٩) وحديث عوف بن مالك برقم (١١٣٣)، وكذلك حديث حذيفة في كتاب قيام الليل وتطوع النهار برقم (١٦٦٥).

⁽٥) التمهيد، لابن عبد البر ٢١/ ٧٢.

⁽٦) مختصر كتاب الوتر ص٤٣.

وكان ينبغي ذكر تخلل النوم في أول الكلام ليفهمه السامع بسهولة من أول الأمر، وأما في هذا السياق فإنه استلزم تخلل النوم من أول الأمر بعد غفلة من يسمع هذا من صدر الكلام، وقولها: "ثم يصلي ثلاثًا» لا يحتمل التسليم في البين لوحدة هذه الصلاة، كما مرَّ تقريره موضحًا، ومرَّ حديثها: "كان يوتر بأربع وثلاث، وست وثلاث، وثمان وثلاث، وعشر وثلاث» عند أبي داود، وحديثها(١) في قراءة الوتر معينة عند أبي داود، والترمذي، والطحاوي، وغيرهم.

وقد مر أن إفراد الثلاث بالقراءة دليل شاف على وحدة الصلاة، وهي على وحدة السلام. وفي «منتخب الكنز» عن علي قال: «كان النبي على من الليل التطوع ثمان ركعات، وبالنهار ثنتي عشرة ركعة» (٢)، وهو في «المسند»، وسقط لفظ الليل من النسخة وهو يروى: «كان يوتر بثلاث»، أخرجه أحمد، والترمذي، والطحاوي (٣)،

⁽۱) • وفي حاشية «الدراية» عن عائشة قالت: قال رسول الله على: «الوتر ثلاث كثلاث المغرب». رواه الطبراني في الأوسط، وفيه أبو بحر البكراوي، وفيه كلام كثير... إلخ. وتصحف بأبي عمر، وقد وثقه بعضهم كما «في التهذيب»، وهو عبد الرحمن بن عثمان، وهو في «الميزان» من ترجمة إسماعيل بن مسلم المكي، وقد حسن له الترمذي، وقد عزاه الزيلعي من طريقه للدارقطني، ولا يوجد في النسخة المطبوعة.

⁽٢) كنز العمال برقم (٢٣٣٩٨)، وقد رواه المقدسي في الأحاديث المختارة ١٤٦/٢ (٢) كنز العمال برقم (٢٣٩٨)، وقد مجمع الزوائد ٢/ ٢٣١: رواه أبو يعلى، ورجاله رجال الصحيح خلا عاصم بن حمزة وهو ثقة ثبت، انظر: مسند أبي يعلى ١٤٦/٢ (٤٩٥).

⁽٣) مسند الإمام أحمد ١/ ٨٩ (٦٨٥)، وسنن الترمذي كتاب الصلاة (٤٦٠).

وهو إذا روى تطوع الليل ثماني فلم تبق من إحدى عشرة إلا ثلاث الوتر، وإسناد التطوع بالثمان في الليل حسن عند الضياء، ووتره بالثلاث من عمله، ذكره في «التمهيد»(۱)، كما في «الجوهر النقي»(۲).

وأما حديثها من طريق هشام بن عروة عن أبيه عنها _ وهو المقصود في هذا الفصل _ فقد أخرجه في «المسند»، وأخرجه مسلم، وأبو داود، والترمذي، والنسائي، والطحاوي، وغيرهم (٣)، وعزاه في «التلخيص» للإمام الشافعي (٤)، ولفظه عند أبي داود، ويكفي شرحه، قالت: «كان رسول الله على من الليل ثلاث عشرة ركعة، يوتر منها بخمس، لا يجلس في شيء من الخمس حتى يجلس في الآخرة فيسلم».

قال البيهقي^(٥): وقد تابعه محمد بن جعفر بن الزبير عن عروة عنها عند أبي داود، يريد في السياق مع أنه خالفه في عد ركعتين قبل الصبح من ثلاثة عشر. قوله: «فيسلم» بالرفع لا بالنصب، فإن المعنى يفسد به.

⁽۱) التمهيد ٨/١١٥.

⁽٢) الجوهر النقى ٣/٤٠.

⁽٣) مسند الإمام أحمد ٦/٥٠ (٢٤٢٨٥) و٦/ ٢٤١١ (٢٤٩٦٥) و٦/ ١٦١ (٢٥٣٢٥) و٦/ ٢٥٠١) و٦/ ٢٥٠١) و٦/ ٢٧٥). وأخرجه: مسلم في صحيحه كتب صلاة المسافرين وقصرها برقم (٧٣٧)؛ والترمذي في سننه كتاب الصلاة (٤٥٩)؛ وأبو داود في سننه كتاب الصلاة (١٣٣٨)؛ والنسائي في سننه كتب قيام الليل وتطوع النهار (١٧١٧)؛ والطحاوي في شرح معاني الآثار ١/ ٤٨٠.

⁽٤) مسند الشافعي ص ٢١٣، التلخيص الحبير ٢/ ١٥.

⁽٥) السنن الكبرى للبيهقى ٣/ ٢٨ (٤٥٧٩).

كما قال الطيبي من «باب السنن» في حديث ابن عمر: «كان الذي على الذي الله المحمد الجمعة حتى ينصرف فيصلي ركعتين في بيته» (١): «فيصلي» عطف من حيث الجملة، لا من حيث التشريك على «ينصرف»، أي لا يصلي بعد الجمعة حتى ينصرف، فإذا انصرف يصلي ركعتين. ولا يستقيم أن يكون منصوبًا عطفًا عليه، لما يلزم منه أن يصلي بعد الركعتين الصلاة، وهذا معنى قول ابن حجر، إذ يصير التقدير: لا يصلّي حتى يصلّي، وليس مرادًا؛ لفساده، كذا في «المرقاة» (٢).

وهذا الحديث قد رواه عدد عن عروة، وليس عندهم هذا السياق، وفنواه عند الطحاوي من السبعة بثلاث لا يسلم إلا في آخرهن. ثم إن هشامًا كان يرويه في الحجاز بغير هذا السياق، وقد رواه عنه مالك وآخرون بخلافه، ولعله لهذا تركه البخاري، فلم يخرجه في صحيحه؛ لأنه اختار الفصل، كما ذكره البيهقي في «المعرفة»، ومن عادته أنه إذا اختار جانبًا لم يذكر للآخر شيئًا، وقد أعله أبو عمر (٣).

قال الزرقاني: وقال ابن عبد البرّ: ذكر قوم من رواة هذا الحديث عن هشام أنه: «كان يوتر بخمس لا يجلس في شيء من الخمس ركعات إلا في آخرهن» رواه حماد بن سلمة، وأبو عوانة، ووهيب، وغيرهم،

⁽۱) رواه البخاري في صحيحه كتاب الجمعة برقم (٩٣٧)؛ ومسلم في صحيحه كتاب الجمعة واللفظ له، برقم (٨٨٢). كما رواه النسائي في سننه كتاب الإمامة (٨٧٣)، وكتاب الجمعة (١٤٢٧)؛ وأبو داود في سننه كتاب الصلاة (١٢٥٢).

⁽٢) انظر: مرقاة المفاتيح ٣/٢١٧ (١٦٦١)، وكذا في فيض القدير شرح الجامع الصغير ٥/١٨٦.

⁽٣) انظر: التمهيد لابن عبد البر ١٦٧/١٤ ١٦٨ و١٧٥/١٤.

وأكثر الحفاظ رواه عن هشام، كما رواه مالك، والرواية المخالفة له إنما حدَّث به هشام قبل خروجه إلى العراق أصح عندهم (۱)، ونقل عن مالك (۲) استنكار حديث هشام مذ خرج إلى العراق.

وقال أبو داود كما في «هامش» بعض نسخ السنن له: إنما كررت هذا الحديث لأنهم اضطربوا فيه. ثم قال أبو داود: وأصحابنا لا يرون الركعتين بعد الوتر... إلخ^(٣). والوجه فيهما أنه ﷺ إنما صلاهما جالسًا ليبقي آخرية الوتر لصلاة الليل صورة عند هذا أيضًا، وليدل على أن من أسقطهما فذلك إليه هذا.

وفي الباب ما في «المسند»؛ ثنا عبد الملك بن عمرو قال: ثنا يزيد قال: أنا هشام عن يحيى عن أبي سلمة قال: سألت عائشة عن صلاة رسول الله علي بالليل، قالت: «كان يصلي ثلاث عشرة ركعة، يصلي

⁽١) شرح الزرقاني ١/٣٥٣. وانظر: التمهيد لابن عبد البر ٢٢/١١٩.

⁽۲) • قد صح عنه على أنه أوتر بخمس لم يجلس إلا في آخرهن، أي صلاهن بتشهد واحد. لكن أحاديث الفصل أثبت، وأكثر طرقًا، إذ هو الذي رواه أكثر الحفاظ عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة، وتلك الرواية انفرد بها بعض أهل العراق عن هشام، وقد أنكرها مالك وقال: منذ صار هشام بالعراق أتانا عنه ما لم نعرف، وقال ابن عبد البر: ما حدث به هشام قبل خروجه إلى العراق أصح عند أهل الحديث. كذا في «شرح المواهب» للزرقاني. وأصرح منه ما ذكره في سياق صلاته على بالليل. قال أبو عبد الله الأبي: طريق هشام هذه أنكرها مالك، ورواها في موطئه كالناس، وقال: منذ صار هشام بالعراق أتانا سنه ما لم نعرف. . . إلخ.

⁽٣) سنن أبي داود كتاب الصلاة برقم (١٣٥٢).

ثماني ركعات، ثم يوتر، ثم يصلي ركعتين وهو جالس، فإذا أراد أن يركع قام فركع: ثم يصلي الركعتين بين النداء والإقامة من صلاة الصبح^(۱)... إلخ».

وكذلك عند مسلم هذا الحديث عنه، وعند النسائي من باب «ركعتي الفجر» (٢)، وذكر الاختلاف على نافع.

وقوله: "فإذا أراد أن يركع" متعلق بما قبل الوتر كذا قيل، ولعله الصواب، تدل عليه روايات أخر، وما كانت الركعتان جالسًا بتطويل القراءة حتى يقوم قبل الركوع. وقال الباجي: ومعنى ذلك أن آخر الصلاة مبني على التخفيف عما تقدم في أولها من الإتمام والتطويل، ولذا شرع هذا المعنى في صلاة الفرض (٣)... إلخ.

واختصره ابن ماجه عن أبي سلمة قال: حدثتني عائشة قالت: «كان رسول الله على يوتر بواحدة، ثم يركع ركعتين يقرأ فيهما وهو جالس: فإذا أراد أن يركع قام فركع (٤) . . إلخ» فقد أعلُّوا هذا السياق كما تراه، ولكن الأمر سهل بعد وضوح الأمر أن الخمس لم تكن بسلام واحد ولا قعدة واحدة، بأحاديث متضافرة من روايات غيره وروايته في الحجاز، فلا يعجز الناظر في توجيهه إذن، وذلك أن بعض الرواة يفصل بين صلاة الليل والوتر، فيسرد تلك على حدة في التعبير،

⁽١) مسند الإمام أحمد ٦/١٨٩ (٢٥٦٠٠).

⁽٢) صحيح الإمام مسلم كتاب صلاة المسافرين وقصرها برقم (٧٣٨) وسنن النسائي، كتاب قيام الليل وتطوع النهار برقم (١٧٨١).

⁽٣) المنتقى شرح الموطأ للباجي ٢١٩/١ ـ ٢٢٠.

⁽٤) سنن ابن ماجه، كتاب إقامة الصلاة والسُّنَّة فيها برقم (١١٩٦).

ويعد هذا على حدة، ولكن يضم إلى الوتر شفعًا سابقًا عليه، لا الركعتين بعده جالسًا، فإني لم أر إطلاق اسم الوتر بضمهما إليه في لفظهم مخصوصًا بهذه الحصة.

نعم، قد يحتمل ذلك إذا أجمل في حساب كل صلاة الليل، فذلك كما أجمل ابن عباس في حديثه في الجمع الصوري، كما اختاره في «الفتح»(١) قال: «صلّى النبي عَيْكُ سبعًا جميعًا، وثمانيًا جميعًا... إلخ»، من باب وقت المغرب عند البخاري، ومن باب تأخير الظهر إلى العصر عنده (٢)، فضم الشفع السابق إلى الوتر بالثلاث عند الإجمال في الحساب، وفذلكته، وعند ذكر الجلوس نظر إلى حال الوتر بالخصوص، وهذا يكثر في سرد الأمور، ونقل القصص، ينظرون فيها نظرًا جمايًّا أولًا، ثم يكرون على أجزاء مقصودة بالإفادة ثانياً، ويعتنون بها من بين الجملة، فأجمل في العدد، وعند ذكر الجلوس توجه لحال حصة الوتر خاصةً وهو ثلاث، فأراد نفى جلوس الوتر، وإن شئت فقل: نفى جلوس للوتر أو الإيتار، وهو ما يكتنف الواحدة من الجنبتين، إذ به يتقوم وحدتها، وإن كان الأول معتبرًا في ما قبله من الشفع في الحكم، لكنه يقوم وحدة الثالثة أيضًا في الحس، فالمعنى لم يجلس جلوس الوتر إلا في الآخر، وإن جلس قبله فذلك جلوس الشفع، لم يدخل في الوتر، وسيتضح ذلك بالدليل الصريح في لفظ سعد بن هشام عن عائشة. وعروة من الفقهاء السبعة يفتى أن الوتر ثلاث لا يسلم

(١) فتح الباري ٢٣/٢.

⁽٢) صحيح البخاري، كتاب مواقيت الصلاة برقم (٥٦٢)، وكتاب الجمعة برقم (١١٧٤).

إلا في آخرهن، كما عند الطحاوي^(۱). فلم يحوجنا ذلك التعبير إلا إلى عناية فيه، وذلك سهل بعد وضوح المراد، فالمالكية لم' لم يوافقهم ذلك السياق؛ ولأنهم يوجبون الفصل في صلاة الليل في كل شفع، أعلُّوه.

قال الباجي: دليلنا من جهة المعنى أن هذه صلاة نفل، فلم يجز الزيادة فيها على ركعتين كصلاة العيد (٢)، قال في «نيل الأوطار» (٣): وقد أخذ مالك بظاهر الحديث، فقال: لا تجوز الزيادة على الركعتين . . . إلخ. وهو خلاف ما في «الفتح». والشافعية جعلوا كل ما جاء من مسامحة الرواة في الألفاظ صورة من صور الوتر، وإن صرحت الألفاظ الأخر بخلاف، ونحن جمعنا بعضها ببعض، فما خلص من الأمر أخذنا به، كقوله على: «أرى رؤياكم قد تواطأت في السبع الأواخر، فمن كان متحريًا فليتحرها في السبع الأواخر، فمن الأمر لو أنصف منصف، وأين ذلك؟ فإن الراوي لما فصل ثلاث عشرة إلى ثمان التهجد وغيرها، وجعل الشفع الواحد من عداد الوتر لإفادة الموالاة، التهجد وغيرها، وجعل الشفع الواحد من عداد الوتر لإفادة الموالاة، فقال: «يوتر منها بخمس» فقد فذلك الجملة كما في «شرح الإحياء» أن عند أبي بكر بن أبي شيبة (٥) عن هشام بن عروة عن أبيه: أنه كان

⁽١) شرح معانى الآثار للطحاوي ١/ ٢٨٥.

⁽٢) المنتقى شرح الموطأ للباجي ٢/٤١١.

⁽٣) نيل الأوطار ٣/ ٣٨.

⁽٤) رواه البخاري في «صحيحه»، كتاب صلاة التراويح برقم (٢٠١٥)، ومسلم في «صحيحه»، كتاب الصيام برقم (١١٦٥).

⁽٥) مصنف ابن أبي شيبة ٢/ ٩٠ (٦٨٢٧).

يوتر بخمس لا ينصرف فيها (١) . . . إلخ.

ثم كان في ذهنه أن الإيتار لا يتقوم إلا بقعدة قبل الواحدة، وقعدة بعدها حسًّا وحقيقة، فجاء إلى هذا، وقال: لا يجلس في شيء من الخمس حتى يجلس في الآخرة، أي جلوسًا للإيتار الذي صدَّر به

(۱) • وقال صالح مولى التوأمة: أدركت الناس قبل الحرة يقومون بإحدى وأربعين ركعة، ويوترون بخمس. يسلمون بين كل ثنتين، ويوترون بواحدة، ويصاون الخمس جميعًا. رواه الأثرم «مغني»، ووقع في قيام الليل: إلا أنهم يصون جميعًا. والأصوب الأول، بل أقول: أن تقييده الخمس بكونها جميعًا مع أن ما قبلها كذلك يدل على أن المراد الموالاة فقط، ذكره لئلا يدل على نفي القعدة فيها، وترك السابق لأن حاله معروف لا يقع فيه غلط، وأراد بكونهم جميعًا نحو ما في «المحلّى» ٣/ ٤١ عن حذيفة، وعامة من ذكر رمضان ذكر الوتر ثلاثًا، فهو تفنن في العبارة لا غير، ثم نقل ابن نصر عن مالك قبل الحرة تسعًا وثلاثين، والوتر منها ثلاث، وذكر التسليم فيه، هو من عبارة مالك لا في نقل العمل، والوصل كان العمل دل عليه قول ابن عمر عن ابن نصر من ص ١٢٠، وفي والوصل كان العمل دل عليه قول ابن عمر عن ابن نصر من ص ١٢٠، وفي غيره ركعة. . . إلخ». فهذا شهرته بثلاث في رمضان.

وفي «البناية» عن «الروضة» قول بأفضلية الوصل في الجماعة كالفصل في الانفراد، وهو وجه عند المالكية كما في «الإكمال» شرح مسلم ٢/ ٢٧٩ وذكره ابن الحاج في «المدخل» عن مالك، وهو الذي يظهر من «المدونة» في قنرت رمضان ووتره، وفي «الأم» [١/ ١٦٧] من عمل أهل مكة في رمضان: ويوترون بثلاث، وليس عند ابن نصر في رمضان خلافه أصلًا نقلًا، وفي «الكنز» [برقم بثلاث، وليس عند ابن نصر واية ابن منيع: أن الأمر من أول الأمر كان على عشرين، والله أعلم.

وفي رواية إحدى وعشرين أيضًا، الوتر ثلاث، فعند ابن نصر عن الحسن: كانوا يصلون ثماني عشرة شفعًا أي ثماني عشرة ركعة شفعًا شفعًا.

الكلام بقوله: «يوتر»، ووجّه نظره إليه، فهذا الإيتار لم يكن إلَّا هناك، فذكره بما يحققه، وهو الجلوس قبل الواحدة وبعدها، فقوله: «حتى يجلس» يتناولهما، ولم يك من غرضه ذكر جلوس ليس للإيتار، فجعله مطروحًا من نظره.

فإن قلت: كيف يستقيم تناول الجلوس للقعدة السابقة؟ وهو يقول: لا بجلس في شيء من الخمس، فلا يستقيم على الرابعة.

قلت: هذا السؤال بعينه في القعدة اللاحقة أيضًا، فإن المستثنى ههنا كما ذكره عين المستثنى منه نصًّا في وحدة العنوان والعبارة، وليس نحو قولنا: «ما جاءني أحد إلا زيد»، فإن سامحتنا فذاك وإلا فارجع إلى ما ذكره في «شرح التحرير»(۱)، وذكره النحاة في الاستثناء عن العدد. تراهم يقولون: لا يوجد في كلام العرب، وتجشموا في آية العنكبوت ﴿فَلِيثَ فِيهِمُ أَلْفَ سَنَةٍ إِلّا خَسِينَ عَامًا﴾(۱) بما ينبغي أن يراجع مع حلاوته وطلاوته، فكيف لا في «لا يجلس حتى يجلس؟» وقد كان يرد عليه ما حذر عنه الطيبي: لو لم نسامح فيجلس إذن بعد أن يجلس:

فدع عنك نهبًا صيح في حَجَراته وهات (٣) حديثًا ما حديث الرواحل

⁽۱) • «شرح التحرير» ١/ ٢٦٧، و «شرح المنهاج» ص ٢٩١. و «الهمع» من المستثنى، و «أصول الفقه» للخضري.

⁽٢) سورة العنكبوت، الآية (١٤).

⁽٣) هكذا ذكره المؤلف بكلمة [هات] والموجود في «الأغاني» ١١٣/٩ وغيره من كتب الأدب: «ولكن حديثاً...إلخ».

هذا(۱)، وإن ساعدنا الخطاب مع هين لين لقلنا: إن قوله: «لا يجلس في شيء من الخمس حتى يجلس في الآخرة فيسلم»، لا يريد به الدلالة على الجلوسين من اللفظ، بل غرضه ذكر الموالاة في الخمس بدون فاصلة أجنبية، وحط كلامه عليه، فلم يذكر إلا جلوس الآخر للفراغ وترك غيره إحالة على المعروف، وهو فصل صلاة من نوع عن صلاة من نوع آخر، وأن الوتر لا يتقوم إلا بقعدتين، ويأتي مثله في حديث سعد بن هشام آنفًا من عين الألفاظ، لا من جانبنا، والتعبير قد يبنى على اعتبار معهود في الخارج، فيأتي ناظر ويأخذه مبتدأ به مستقلًا، ويكثر الغلط. ففي «التذكرة»: أن أبا يوسف كان يصلّي أيام القضاء مائتي ركعة(۱). فلو لم يؤخذ على المعهود لأدّى إلى خبط، وهكذا وقعت مشاجرات، وأغلاط في الاعتبارات المناسبة في العبارات.

ثم إن لفظ محمد بن جعفر بن الزبير الذي جعله البيهقي متابعًا لهشام بن عروة عن أبيه ليس فيه عند أحمد، وأبي داود، والطحاوي إلا ذكر نفي الجلوس، لا نفي السلام^(٣)، وكأنه إنما يريد ذكر الموالاة لا غير، وهذا يعده من لم يعتن به لا معنى تحته، ومن مرَّ على الألفاظ والطرق علمه مفيدًا أي إفادة؟ فمن الألفاظ بإدخال الأذكار في البين

⁽۱) • وفي [المغني لابن قدامة ١/ ٣٢٤] ذكر عند أحمد أن في حديث هشام أيضًا التقييد بتسليمة يسمعنا، فأعجبه ذلك، فيخرج به توجيه آخر ذكره من بحث التسليمتين، إلا أن يكون أراد هشام الدستوائي، لا هشام بن عروة، وذلك عند النسائي في حديث سعد وهو الواقع.

⁽٢) تذكرة الحفاظ ١/ ٢٩٣، وبنحوه في تاريخ بغداد ٢٥٥/١٤.

⁽٣) سنن أبي داود، كتاب الصلاة برقم (١٣٥٩)؛ شرح معاني الآثار للطحاوي / ٢٨٤؛ مسند الإمام أحمد ٦/ ٢٧٥ (٢٦٤٠١).

ما في «منتخب الكنز»(۱): عن عائشة قالت: كان النبي على يصلّي من الليل ست ركعات (۲) يسلم من كل ركعتين، ثم يجلس فيسبّح، ويكبّر، ويقوم فيصلي ركعتين». «ابن جرير»: تريد ما بين كل ركعتين، فبقي إذن هشام في نفي السلام، أي في عبارته متفردًا، على أنه في بعض الألفاظ يكتفي بنفي الجلوس فقط.

وإذا دريت هذا، فما في «الفتح» ردًّا على الداودي الشارح ومن تبعه في دعواهم: أنه لم يثبت عن النبي على أنه صلّى النافلة أكثر من ركعتين ركعتين ركعتين (الخ): ليس بذاك، وقولهم قريب من الصواب. ثم إنه قد وقع في الحديث القولي تجزئة تارة في صلاة الليل والوتر، كما في حديث: «صلاة الليل مثنى مثنى، فإذا خشي أحدكم الصبح صلّى واحدة توتِر له ما قد صلّى»، إن لم تجعل الواحدة أيضًا في هذا السياق مما صدُقات صلاة الليل (أ)، وجمع تارة كما عند الطحاوي وغيره: «لا توتروا بثلاث، وأوتروا بخمس، أو سبع، ولا تشبّهوا بصلاة المغرب» المغرب» (أ)، يريد في الاقتصار على ثلاث لا يتقدمها شيء من صلاة المغرب» (أ)، يريد في الاقتصار على ثلاث لا يتقدمها شيء من صلاة

⁽۱) كنز العمال برقم (۱۸۵۹۰).

⁽٢) • وقد صح ذلك عن ابن عمر من فعله في «الإصابة» من ترجمته.

⁽٣) • ونحوه عن أبي بكر (رضي الله عنه) أنه كان يوتر أول الليل، وكان إذا قام يصلى صلَّى ركعتين ركعتين [كنز العمال برقم (٢٣٣٨٩)].

⁽٤) [فتح الباري ٢/ ٤٨٠].

⁽٥) قوله: «مما صدقات...» هذا تعبير مستعمل عند أهل الفقه ومعناه: ما يصدق عليه معنى الفعل، وهو هنا صلاة الليل، والله تعالى أعلم. (البحر الرائق ١٨٦/٤، حاشية رد المحتار ٢/ ٣٥٠، شرح فتح القدير ٢١١/٤، ٧/١٤٧).

⁽٦) شرح معاني الآثار للطحاوي ١/٢٩٢.

الليل لا في القعدة، كما قاله (۱) في «الفتح» (۲)، فإنه صريح الغلط، وإذا أخذ الكلام في الحديث طردًا فقال: «لا توتروا بثلاث»، وعكسًا فقال: «وأوتروا بخمس» فهل يمشي فيه ما قال؟ إنما هو ندب إلى تقديم شيء من صلاة الليل عليه، (ويراجع في علل ابن أبي حاتم (۲)).

وقال في «عمدة القاري»: ومعناه: لا تشبهوه بالمغرب في كونها منفردة عن تطوع قبلها، وليس معناه: لا تشبّهوا بصلاة المغرب في كونها ثلاث ركعات... إلخ.

⁽۱) • ولم أره منقولًا عن أحد من السلف أي كراهة التشهد الأول، نعم نقل تركه عن قليل فعلًا مع أثر أبي العالية عن الأصحاب ص ٦، وعن مالك والأوزاعي عند ابن نصر ص ١٦٠، أن الوصل حسن، وهو عمل الأثمة في عهد ابن عمر في رمضان، ذكره من قبل أيضًا، وكذا لفظ أحمد عنده: "يعجبني أن يسلم في الركعتين" يجوز الوصل. وأبو هريرة راويه نفسه قائل بالثلاث، فعند الطحاوي [٢٤٣] عنه أن أبا هريرة قال: لو جئت بثلاثة أبعرة فأنختها، ثم جئت ببعيرين فأنختهما، أليس كان يكون ذلك وترًا؟ قال: وكان يضربه مثلا لنقض الوتر . . إلخ. وهذا تشبيه غريب، ويدل على أن كل الموضوع اسم الوتر عندهم لا نقل للشريعة، ما في ص ٣٨ – ٣٩ من "الرسالة" وما عند ابن حزم الثالثة . . إلخ، فقد أخرجه محمد بن نصر بهذا الإسناد بدون هذه الزيادة، وذكر المحشي اختلاف نسخة "المحلّى" أيضًا فلا يكتفى به، وقد بالغ في تصديق وذكر المحشي اختلاف نسخة "المحلّى" أيضًا فلا يكتفى به، وقد بالغ في تصديق حديث سعد وفيه القعدة .

⁽٢) فتح الباري ٢/ ٤٨١.

⁽٣) علل ابن أبي حاتم ١٧١/١ (٤٩٠).

وهذا الحديث عند التأمل في غاية التأييد لنا، لأنه أبقى الثلاث فيه على المعروف، وهو القعدة في الصلاة على كل شفع ووتر، وجعلها صلاة واحدة، وتلك لا تفصل، ثم جعل الأمر إليه في زيادة شفع شفع، فكانت تلك مفصولة منه، فساوى حديث: «صلاة الليل مثنى مثنى، والوتر ركعة من آخر الليل»، ودل على الوصل فيه هناك أيضًا، ودل أيضًا أن المغرب لا سُنة لها قبلها، فحصلنا من هذا الحديث على فوائد زوائد، وقد رأينا أن الإشارة تكون أدل من العبارة على ما تقرر في ذهن المنكلم ورأيه في الأمر.

ثم إنه في حديث: «صلاة الليل... إلخ» ذهب من الأول إلى الآخر، وفي الثاني آب من الآخر إلى الأول، فمنتهى الأول هو مبدأ الثاني تلاقيا فيه، وهو الثلاث، ولا بد، وكذلك وقع الأمر عند الرواة، فروايات ابن عمر أكثرها على الجمع، بخلاف روايات عائشة ففيها تمييز مع ما عند الطحاوي وابن ماجه عن عامر وايات عائشة ففيها تمييز مع النسائي أيضًا كما في «العمدة»(۱). ولعل المراد كبراه، قال: سألت ابن عباس(۲) وابن عمر: كيف كانت صلاة رسول الله بالليل؟ فقالا: «ثلاث عشرة ركعة، ثمان، ويوتر بثلاث، وركعتين بعد الفجر»، وعنده عن ابن عمر أن الوتر كوتر

⁽۱) سنن ابن ماجه، كتاب إقامة الصلاة والسُنّة فيها برقم (١٣٦١)؛ وشرح معاني الآثار للطحاوي ١/ ٢٧٩؛ ومختصر كتاب الوتر ص٥٤؛ والسنن الكبرى للنسائي ١/ ١٦٤ (٤٠٩)؛ وانظر: عمدة القارى ٧/ ٢٠٢.

⁽٢) • وإذن لا يؤثر ما في علل ابن أبي حاتم فيه ص١٣٤، وليس عنده إلا ابن عمر، ولو كان ابن عباس لما استغرب.

النهار⁽¹⁾، (لم أر هذا اللفظ بعينه). وعند مالك^(۲) إنه كان يقول: "صلاة المغرب وتر صلاة النهار"^(۳)، وقد أخرجه ابن أبي شيبة مرفوعًا عنه بإسناد صحيح^(٤)، كما قاله الزرقاني عن العراقي^(٥)، وعزاه^(۱) في "الجوهر النقي" إلى النسائي عنه، ولعل المراد كبراه، وهو في "المسند"^(٧).

(۱) انظر: عمدة القاري ۳/۷؛ وشرح معاني الآثار ۲۷۹۱، و۱/٤١٨؛ ومسند عبد الله بن عمر ص۲۰، وصحيح ابن خزيمة ۲/٤٤۲ (۱۲٥٤)؛ وسنن الترمذي برقم (٥٥٢).

- (٢) وبين اللفظين أي: "صلاة المغرب وتر صلاة النهار" كما في الموطأ لمحمد عن ابن عمر، وبين قول ابن مسعود: "الوتر ثلاث كصلاة المغرب" عنده أيضًا، وكذا تعليم الصحابة لأبي العالية وغيره، "أن الوتر مثل صلاة المغرب" فرق، فالأول إن كان قطعة، وتمامه: "فأوتروا صلاة الليل" لم يدل على صفته، وإن كان منفردًا دل عليها لمن كان خالي الذهن عن صفة الوتر، بخلاف قول ابن مسعود فإنه دال عليها.
- (٣) موطأ الإمام مالك ١/١٢٥ (٢٧٦) من حديث عبد الله بن عمر موقوفًا، ومرفرعًا عند أحمد في مسنده ٢/ ٨٨ (٥٥٤٩) و٢/ ١٥٤ (٦٤٢١).
- (٤) مصنف ابن أبي شيبة ٢/ ٨١ (٦٧٠٩)؛ وبنحوه في مصنف عبد الرزاق ٣/ ٢٨ (٤٦٧٦)؛ وأحمد (٤٦٧٦)؛ ورواه كذلك الطبراني في المعجم الأوسط ٨/ ٢٠٧ (٨٤١٤)؛ وأحمد في مسنده ٢/ ٣٠ (٤٨٤٧) و٢/ ٤١ (٤٩٩٢).
- (٥) [شرح الزرقاني ١/ ٣٥٢] بلفظ: «صلاة المغرب وتر النهار فأوتروا صلاة الليل»، وكذا عند ابن حزم ٤٨/٤؛ وفي «الكنز» [برقم (١٩٤١٧)] الجملة الأولى فقط، وكذا في «الفتح» من القنوت.
- (٦) بلفظ: «صلاة المغرب وتر صلاة النهار، فأوتروا صلاة الليل»، [الجوهر النقي ٣/ ٣١] وبهذا اللفظ في «الكنز» [(برقم ١٩٤٤١)] عن ابن سيرين مرسلًا (ش).
- (٧) ولفظه في الموضعين الأولين: «صلاة المغرب وتر النهار». [وقد مرّ في هامش رقم (٣)].

وفي "فتح القدير" (١): أخرج أبو نعيم في "الحلية" (ويراجع عليه حاشية ص٥٥)، عن ابن عباس قال: "أوتر النبي ﷺ بثلاث فقنت فيها قبل الركوع".

وأخرج الطبراني في «الأوسط» (٣) عن ابن عمر: «أن النبي على كان يوتر بثلاث ركعات، ويجعل القنوت قبل الركوع». وفي صلاته على بهم في رمضان عند ابن خزيمة، وابن حبان، ومحمد بن نصر عن جابر: «أنه صلّى بهم ثمان ركعات ثم أوتر» (كذا في الفتح من تحريض النبي على بلفظة ثم). وكذا في قيام رمضان (كما عند ابن نصر ص ١٢٧). في عهد عمر ميَّزوا بين التراويح، والوتر، وكان ثلاثًا، وكانت قراءة (٥) التراويح متميزة من قراءته، وكان القارىء يقرأ سورة

⁽١) شرح فتح القدير ١/٤٢٩.

⁽٢) حلية الأولياء ٥/٦٢ وقال: غريب من حديث حبيب، والعلاء، تفرد به عطاء بن مسلم.

⁽٣) المعجم الأوسط للطبراني ٨/٣٦ (٧٨٨٥).

⁽٤) صحیح ابن حبان ۲/ ۲۹۰ (۲۵۶۹) (۲۵۵۰).

⁽٥) • أردت به أنه ذكر قراءة التراويح وترك قراءة الوتر، فكانتا متميزتين، وكان تميم الداري يصلي بالنساء في عهده كما «في الفتح»، فوتره ثلاث، وإن كان يختم في ركعة في صلاة الليل، ولم يعلم ما أراده الطحاوي بعبارته، إلا أن يكون أراد لا يجوز أن يكونوا كانوا يصلون شفعًا واحدًا أي ركعتين ثم ينصرفون عليه حتى يصلوه بشفع آخر أي بركعتين، فهذه ترويحة واحدة، ثم ترويحة ثانية للعمل كذلك، فيبقى ثلاث الوتر.

وأصل الختم في رمضان أمر النبي على عبد الله بن عمر بختم القرآن في شهر، فراجع «الكنز» [برقم (٢٨١٦) و(٤١٣٣)، والحديث في سنن أبي داود (١٣٩١) وأصله في صحيح البخاري (١٨٧٧)].

البقرة (في أول يوم مثلًا) في ثمان ركعات (من العشرين). فإذا قام بها في اثنتي عشرة ركعة (منها) رأى الناس أنه قد خفف^(۱)، رواه مالك^(۱)، وإذن: قد بيّن الصبحُ لذي عينين.

ثم إن الذي يظهر من الأمر أن فقهاء الحجاز لمّا كانوا لا يقولون (٣) بالوصل في صلاة الليل _ وهو عنهم محقق _ فكان هشام في الحجاز يبني تعبيره على علمه هناك، ثم لمّا خرج إلى العراق، واطلع على الوصل، بني تعبيره إذ ذاك عليه، والأمر كذلك عند الفقهاء من بعد، فمن اختار الرباع، أو جوّزه في الصلاة اختار تعيين الوصل في الوتر، ومن لا فلا. وقد مر أن الرواة أيضًا إذا جزّأوا صلاة الليل مثاني في العدد والتعبير، جزّأوا الوتر أيضًا في التعبير جزأين، وإلا فقد عبّروا بثلاث.

⁽۱) • وإنه يخفف في سائر رمضان، وقد كان يتعدد الختم كما حمله عليه «السرخسي» في جمع عمر قراء، وهو عند ابن نصر، و«السنن» و«الكنز».

⁽٢) موطأ الإمام مالك ١/ ١١٥ (٢٥٣)؛ ورواه البيهقي في السنن الكبرى ٢/ ٤٩٧ (٤٤٠١)؛ وعبد الرزاق في المصنف ٤/ ٢٦٢ (٧٧٣٤).

⁽٣) وقد نقلنا في حاشية ص٣٩ _ ٤٠ اختلاف السلف فيه من الفتح.

فصل فى حديث سعد بن هشام عن عائشة

وهو نظير ما وقع في التعبير في لفظ هشام بن عروة عن أبيه عنها، فيفيد فيه أيضًا، وهو حديث كثير الطرق عندهم مطولًا، ومختصرًا، وعن سعد بن هشام أنه قال لعائشة: أنبئيني عن وتر رسول الله على فقالت:

"كنا نعد له سواكه، وطهوره، فيبعثه الله متى شاء أن يبعثه من الليل، فيتسوك، ويتوضأ، ويصلي تسع ركعات لا يجلس فيها إلا في الثامنة، فيذكر الله ويحمده، ويدعوه، ثم ينهض ولا يسلم، ثم يقوم، فيصلي التاسعة، ثم يقعد، فيذكر الله، ويحمده، ويدعوه، ثم يسلم تسليمًا يسمعنا، ثم يصلي ركعتين بعد ما يسلم وهو قاعد، فتلك إحدى عشر ركعة، يا بني، فلمّا أسنّ رسول الله وأخذه اللحم أونر بسبع، وصنع في الركعتين مثل صنيعه الأول، فتلك تسع يا بني، فكان نبي الله إذا صلى صلاة أحب أن يداوم عليها، وكان إذا عليه نوم أو وجع عن قيام الليل صلى من النهار ثنتي عشرة ركعة، ولا أعلم رسول الله ولا أعلم رسول الله ولا أعلم رسول الله عليها عير رمضان». رواه أحمد، ومسلم، وأبو داود، والنسائي.

وفي رواية لأحمد والنسائي وأبي داود نحوه (١)، وفيها: «فلمَّا أسنَّ وأخذه اللحم أوتر بسبع ركعات لم يجلس إلا في السادسة، والسابعة، ولم يسلم إلا في السابعة».

وفي رواية للنسائي (٢) قالت: «فلمَّا أسنَّ وأخذه اللحم صلَّى سبع ركعات لا يجلس إلا في آخرهن»، كذا في «المنتقى».

قلت: أخرجوه عن سعيد، وهو أبسط الطرق: عن قتادة، عن زرارة بن أوفى (٣) عن سعد بن هشام عنها، وعن غير سعيد، وعن غير قتادة، وعن غير زرارة أيضًا.

وفي لفظ «للنسائي» من باب «كيف الوتر بسبع» قالت: «كان رسول الله على إذا أوتر بتسع ركعات لم يقعد إلا في الثامنة، فيحمد الله ويذكره، ويدعو، ثم ينهض ولا يسلم، ثم يصلي التاسعة، فيجلس فيذكر الله عزّ وجلّ، ويدعو، ثم يسلم تسليمة يسمعنا، ثم يصلي ركعتين، وهو جالس، الحديث(٤).

فصدَّرت بقولها: «كان رسول الله ﷺ إذا أوتر بتسع ركعات» وذكرت فعل شرط، فدل أن هناك صورًا أخرى أيضًا، وأن الركعتين

⁽۱) رواه الإمام مسلم في صحيحه كتاب صلاة المسافرين وقصرها برقم (٧٤٦)؛ والنسائي في سننه كتاب السهو (١٣١٥) مختصرًا، وفي كتاب قيام الليل وتصوع النهار (١٣٤١) مفصلًا؛ وأبو داود في سننه كتاب الصلاة (١٣٤٢)؛ وأحمد في مسنده ٢/٣٥ (٢٤٣١٤).

⁽۲) السنن الكبرى للنسائي ١/ ٤٤٢).

⁽٣) • ولعل ما عند ابن نصر عن زرارة ص٩٢ لم يأخذه من هذا الحديث، ولبس وترًا، بل نفلًا انفرد به من حيه [كذا].

⁽٤) سنن النسائي، كتاب قيام الليل وتطوع النهار برقم (١٧١٩).

جالسًا خارجتان من إطلاق الوتر على كل حال، وما ذاك إلا لمكان الجلوس فيهما، فالوتر ما هو قائمًا، وما هو في آخر صلاة الليل.

وقولها: "وكان إذا غلبه نوم أو وجع عن قيام الليل صلى من النهار ثنتى عشرة ركعة، كان لا يدع الوتر لا في السفر، ولا في المرض"، وإذا صلى الوتر في الليل ثلاثًا كان على هذا أن يكون قضاء صلاة الليل عشرًا؛ لأن أكثر صلاته بالليل في الأكثر ثلاث عشرة، فقد يخال وجزء والله أعلم – أن الشفع الموصول بالوتر له جهتان، صلاة ليل، وجزء من الوتر، فإذا قضى في وقته مع سائر صلاة الليل فذاك، ولم تظهر جهتان، وإذا فاتت صلاة الليل انفرزت الجهتان، وأثرت كل، وهكذا يكون الأمر في الحكم المجردة، والمصالح المرسلة لا تظهر في محل العمل، وتظهر في محل غيره (۱)، ككون الصلاة ذكرًا في قوله تعالى: ﴿وَإِيَّهِ ٱلصَّلُوةَ لِذِكْرِيَ ﴾ ظهر في محل التشبه بالمصلين، وفي شدة المؤوف كما مر، ولا يخفى هذا على من له غور في أصول الفقه.

وكما كان الحجازيون يقولون بالقول كثيرًا أن الشفع للوتر لازم، ومع هذا فقد خرجت الواحدة عند الأعذار كالمرض، والسفر، وظهرت عندهم، وكما أن كون الفريضة مثنى قبل الهجرة ظهر الآن في حالة السفر، والله أعلم.

⁽۱) • وقرره في «فتح العزيز» من قوله تعالى: ﴿ فَأَيَّنَمَا تُولُواْ فَثَمَّ وَجُهُ اللَّهِ ﴾ في ظهوره في مسألة التحري. والنافلة على الدابة أحسن تقريراً، فلا يبقى شيء مما يذكره القرآن من الأوصاف المؤثرة، إلا وتظهر في محال وإن لم تطرد، وهذا من علومه (رحمه الله تعالى).

⁽٢) سورة طه، الآية (١٤).

وهكذا حكم الجهات المتعددة في الشيء، تظهر في محل لا في محل، كما في قوله على قال: «فلا تفعلوا إلا بأم القرآن؛ فإنه لا صلاة لمن لم يقرأ بها»(١) جهة وجوب الفاتحة، وهي في حالة غير الاقتداء، لم تظهر في حالة الاقتداء وجوبًا، وأثرت في إباحتها في هذه الحالة(٢)، وظهرت كذلك، ثم انتهى الناس عن القراءة فيما جهر فيه رسول الله على بعد ذلك.

نعم إن هذا الحديث في الأصل يكون هكذا: «فإنه لا صلاة لمن لم يقرأ بأم القرآن فصاعدًا»(٣)، ويكون الغرض تعلق ببيان ما تعيّن من

⁽۱) رواه الترمذي في سننه كتاب الصلاة برقم (۳۱۱)، وابن خزيمة في صحيحه ٣٦٣ (١٥٨١)، (١٧٩٢)، وابن حبان في صحيحه ٥/٨٦ (١٧٨٥)، (١٧٩٢)، والحاكم في المستدرك ١/٦٦٤ (٨٦٩)، والمقدسي في الأحاديث المختارة ٨/٣٣٩ (٤١١)، والطحاوي في شرح معاني الآثار ١/٢١٥، وأحمد في مسنده ٥/٣١٦ (٢٢٧٤٦).

⁽٢) • وهو ظاهر مما في [السنن الكبرى للبيهقي ١٦٦/٢ برقم (٢٧٥٣)] عن أبي قنادة أن رسول الله علم قال: «أتقرأون خلفي؟ قالوا: نعم، قال: فلا تفعلوا إلا بفاتحة الكتاب». ونحوه عن عبد الله بن عمر، وفي «الجوهر» عن التمهيد وغيره، وقد جاء بحذف التعليل عن عبادة أيضًا كثيرًا في «المستدرك» و«الكنز».

⁽٣) والذي يظهر أن قوله: "فصاعدًا" للتخيير في أقدار السورة نفسها، وهذا الدي يريد السلف به في إطلاقهم، وهو مقدمة مشهورة فيما بينهم تلقوه من الشريعة، وإنما اختلفوا في إجرائه في الموارد، وكان في أصل الصلاة، وكانوا يرونه بهذه العناية بالنظر إلى أصل الصلاة غير مراعين لحالة الاقتداء، فلمًّا كانوا يسألون عنها تعرضوا لها عند السؤال، فإما أجروا هذا العموم فيها إباحة مثلًا أو خصصوا، فقول عمر، وقول ابن عمر في "[السنن الكبرى للبيهةي ١٦١/ برقم (٢٧٢٨)] قال: إني لأستحيي من رب هذه البنية أن أركع ركعتين أصل الصلاة، ثم سئل عن المقتدي.

الفرآن للصلاة، وما لم يتعين، فجاء ههنا بقوله: «فصاعدًا» (بالفاء)، وأما في الخارج عندما أمرهم بالسورة فجاء (بالواو) فافهمه.

= وكذلك وقع لعمر في أثر عباية بن ردًّاد [الطبقات الكبرى لابن سعد ٦/ ١٤٧]، وكذلك عن عمران بن حصين، وعثمان بن أبي العاص، قالا: لا تتم صلاة إلا بفاتحة الكتاب وثلاث آيات فصاعدًا، كما في «المحلّى» ٣/ ٢٤٣ ويدل تساؤلهم على ترددهم في المسألة، وكذلك وقع لعبادة في «السنن» ٢/ ١٦٨ وقابل فيه بين القراءة في النفس وإسماع الأذنين، ولعله عنده بينهما فرق، والأكثر أن القراءة في النفس الإسرار كما في «السنن» أيضًا ٢/ ٣٨٢، ويراجع والأكثر أن القراءة في السوية، ونحو قول عدي، قلت: فيما بيني وبين نفسي من علامات النبوة في الإسلام (خ) ولعله كذلك فيما بعده عن معاذ.

وكذلك وقع لأبي هريرة في روايته حديث الخداج، وكذلك في حديث آخر له عند مسلم في: «كل صلاة يقرأ... إلخ». وفتواه بقراءة المقتدي في نفسه، ثم رواية حديث تقسيم الصلاة كله إجراء للعموم من عندهم، وهو يروى تارة مع زيادة «فما زاد»، وتارة بدونها، وكان هناك مقدمة أخرى أيضًا دائرة، وهو «من كان له إمام فقراءة الإمام له قراءة» اختلفوا أيضًا في إجرائه، فبعضهم على الكفاية، وبعضهم على المنع، أو الفرق بين الجهرية والسرية.

ووقع في مسألة القراءة خلف الإمام تساؤل عظيم، يدل على تردد واضح لهم فيه، فعن عمر: يزيدُ بن شريك، وعباية بن رداد في «السنن» ٢٥١١، وسأل والحارث بن سويد أيضًا، ورجل آخر على ما في «الكنز» عنه ص٢٥١، وسأل محمودُ بن الربيع وابنه عبادة بن الصامت كما في «السنن». وعبدُ الله بن أبي الهذيل: أبي بن كعب. ورجلٌ: معاذَ بن جبل. والعيزارُ بن حريث: ابنَ عباس. ورجلٌ ولعله عبدُ الله بن صفوان _: ابنَ عمر. ورجلٌ: ابنَ مسعود في «السنن». وأنسُ بن سيرين: ابنَ عمر كما في «الجوهر». وأبو نضرة: أبا سعيد كما في «السنن»، وأبو جمرة: ابنَ عباس كما في «الجوهر»، وعطاءُ بن يسار: زيد بن ثابت كما «في السنن»، وأبو السنن»، وأبو الدرداء الكثير. وأبو السائب: أبا هريرة . =

ومثل الأول: «لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب فما زاد» (أقرّ تصحيحه الذهبي في تلخيص المستدرك)(۱). وقد جاءت الواو في رواية عن عبادة أيضًا كما في «منتخب الكنز». (وكذا في الكنز بلفظ: وآيتين)(۲). وأيضًا إنما تحسن الواو فيما فيه نحو بيان، نحو: «أمرنا أن نقرأ بفاتحة الكتاب وما تيسّر»، فأحاله على ما تيسر، وكذا في: «ثم اقرأ بأم القرآن، وما شاء الله أن تقرأ»(۳)، فأحاله على مشيئة الله. وخرجا عن الإرسال

⁼ وعبدُ الرحمن بن يعقوب: إياه. وعبيدُ الله بن مقسم: ابنَ عمر وزيدَ بن ثابت وجابرًا كما عند الطحاوي. وأبو العالية: البراءَ ابن عباس كما في «الكنز»، وسؤال آخر عن ابن عمر في جزء القراءة.

وكذا وقع لهم الخلاف في الوتر من إجراء مقدمات متلقاة، وكذا في إجراء: "وإذا صلى قاعدًا فصلوا قعودًا أجمعون"، كل ذلك في الإجراء اجتهادًا لا من نقل العمل ونقل الشريعة، وعند ابن نصر ص٩٢ إمامة أبي رجاء العطاردي قومه في التراويح قاعدًا بالقائمين، ويراجع صلاة أنس في السفينة قاعدًا من "السنن" ٣/٥٥٥ وما قاله في "المحلّى" من ١٨٥٤ ليس بشيء، وكذا ما قاله من ٣/٤ فإن الغالب أنه جمع بين الظهر والعصر، وحديث إيجاب الفاتحة في أصل الصلاة هو مع زيادة "ما تيسر" عند أكثرهم. وإنما وقع لأبي هريرة اجتهاد فيه في حالة الانفراد، ونحوه لعبادة فيما مر عنه، أجروه أولاً بحذفها في المقتدي، ثم درجوا إلى المنفرد أيضًا كذلك. والحديث في الأصل بالزيادة إذا كان بصبغة مديث نعم حديث الخداج حديث آخر، وفي ألفاظ "الكنز" زيادة فيه أينسًا النفي، نعم حديث الخداج حديث آخر، وفي ألفاظ "الكنز" زيادة فيه أينسًا

⁽١) المستدرك للحاكم ١/ ٣٦٥ (٨٧٢)، قال الذهبي: صحيح لا غبار عليه، وجعفر ثقة.

⁽٢) كنز العمال برقم (١٩٦٩٦).

⁽٣) جزء من رواية طويلة من حديث أبي هريرة رضي الله عنه؛ رواه أبو داود أبي سننه، كتاب الصلاة (٨٥٦). ورواه البيهقي في السنن الكبرى ٢/ ٣٧٤ (٣٧٦٤). والإمام الشافعي في مسنده ص٣٤.

المحض، بخلاف: «فصاعدًا»، وقوله: «فما زاد» فإنهما قد أرسلهما إرسالًا، فناسبت (الفاء) هناك لتدل على الزيادة شيئًا فشيئًا بحسب اختياره، ولا يبقى متحيِّراً في أنه أي قدر أراد وكلفني به، فهذه لطائف الاعتبارات قلَّ من يعْطيها بالًا.

وفرق آخر: أن في التحقق يحسن الجمع، وعند الارتفاع يحسن إفراد كلّ؛ ليشمل الحكم كلّا على حياله، فيقال: «جاهدوا لأجر وغنيمة»، وهذا عند الإيجاب، ويقال عند الارتفاع: «لا جهاد لمن لم يُرد الأجر فما زاد». ويحسن أن يقال: هيّئ لي بيتًا وما ينبغي له، وعند الارتفاع: لا إعطاء مني لمن لم يهيّئ لي بيتًا فما ينبغي له؛ ليكون الحكم عند التحقق على المجموع، وعند الارتفاع على الإفراد منفردًا كل عن الآخر، وسيما في هذا المقام، فإنه قد جعلت الفاتحة ههنا أصلًا والسورة تبعًا تعتمد عليها، وتحمل عليها وتبنى، كقول ابن مسعود: «احملوا حوائجكم على المكتوبة»(۱) كما تقول: أئتنا وحدثنا، وعند الارتفاع: ما تأتينا فتحدثنا، (بالنصب)، فعند الوجود يندرج كل في المجموع، وعند الارتفاع يظهر كل برأسه، (وأيضًا قولنا فصاعدًا ونحوه شع في اللسان بالفاء بخلاف غيره). فيقال في الإثبات: سوَّى له منزلًا وطعامًا، وعند النفي: ما سوى له منزلًا فما فوقه.

وفرق آخر: أن قوله: «ثم اقرأ بأم القرآن وما شاء الله أن تقرأ»،

⁽۱) رواه الطبراني في المعجم الكبير ٩/ ٢٧٧ (٩٣٨٨)؛ وعبد الرزاق في مصنفه ٢/ ٤٩٥ (٤٠٤٠)؛ والمتقي الهندي في كنز العمال برقم (٢١٦٤٣)، قال الهيثمي في مجمع الزوائد ٢/ ١٥٣: رواه الطبراني في الكبير وعمرو لم يسمع من ابن مسعود، وبقية رجاله ثقات.

لهدايته إلى صورة العمل عند الإدخال في الوجود، بخلاف قوله:
«لا صلاة لمن لم يقرأ بأم القرآن فصاعدًا»، فهو ليحفظ في الذهن لئلا يخالفه عند العمل، وفرق بين ما يقال: تعليمًا للعمل يمضيه في الخارج، وبين ما يقال: ليكون محفوظًا عند المخاطب في خياله، فقولك: أصلح لي منزلًا ونزلًا، طلب العمل منه، وقولك: لا إعطاء لمن لم يصلح المنزل فما فوقه، تذكير له لئلا ينسى، فكذا فيما نحن فيه، ولذا غاير في السياق، وليس هناك تعارض وتهافت، بل كذلك ينبغي، والحديثان الآخران من الأحكام التكليفية لإدخال هيئة العمل في الوجود، بخلاف الأولين أي فصاعدًا، وقوله: فما زاد، فهما من الأحكام الوضعية ليحفظا.

ولا يدلان على التخيير فيما بعد الفاتحة، وإنما هما في المؤدّى، كقوله: وما تيسَّر^(۱)، وإنما جاء بهذا العنوان، ليدل على تعيين الفاتحة، والتخيير فيما بعده من حيث السورة لا من حيث الأصل، فإن كان لا بد في هذا العنوان من التخيير فهذا تخيير، وإن لم يعرفه أهل العرف فلا ضير، فإنه مما يتعلق به اعتبار الشرع، نعم هناك تخيير في الأصل باعتبار الركعتين الأخيرتين، ووصف الجزء قد يرد على المجموع هذا.

⁽۱) • وإنما نشأ هذا من قوله تعالى: ﴿ فَأَقْرَءُواْ مَا يَسَرَ مِنَ ٱلْقُرْءَانِ ﴾ ، وكذا قوله:

«فصاعدًا ، وما شاء الله أن تقرأ » كل ذلك من هذه الآية ، ودل هذا أن قوله:

«فصاعدًا » ثابت ولا بد ، لا معلول ، وقد نشأ منه ثانيًا في مرتبة المعنى الثانوي ،

أن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف ، فاقرأوا ما تيسر منه ، وظهر أن قوله:

«فصاعدًا » ليس للتخيير في أصل السورة ، وأن ضمها مأمور بها ، وص ٢١ من

«الرسالة » و ١/ ٨٩ من الأم ولا بد .

وقد دار على البحث كثير، ومن آخرهم: القاضي الشوكاني (١)؛ فلم يفره فري العبقري، والله المستعان.

وفي «منتخب الكنز»^(۲) عن عمر قال: «لا بد للرجل المسلم من ست سور يتعلمهن، سورتين لصلاة الصبح، وسورتين للمغرب^(۳) وسورتين للعشاء» (عب).

ثم الجواب إن هذا الحديث قد أخرجه محمد بن الحسن في «مرطئه»، وابن أبي شيبة، والنسائي، والطحاوي، ومحمد بن نصر، والدارقطني، والحاكم، والبيهقي في «السنن»، وكذا في «المعرفة» بعبن هذا الإسناد عن سعيد عن قتادة عن زرارة عن سعد بن هشام عن عائشة، أن عائشة حدثته: «أن رسول الله على كان لا يسلم في

⁽١) انظر: نبل الأوطار ٢/ ٢٣٠ _ ٢٣٣.

⁽٢) كنز العمال برقم (٤٠١٦)؛ وعزاه لعبد الرزاق، انظر: مصنف عبد الرزاق 1۲٣/٢ برقم (٢٧٥٠).

⁽٣) • وفي «السنن الكبرى» ص ٢/ ١٦٧ عن عباية عنه: «لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب ومعها»، قلت: أرأيت إذا كنت خلف الإمام، قال: «اقرأ في نفسك». وهو في «الكنز» ومعها: «شيء» كان قاله في حق المصلي منفردًا، فلمَّا سئل للمقتدي أباحها له.

^{(3) •} ثم إن حديث عائشة: «كان لا يسلم في ركعتي الوتر» ليس عند مالك في مدونته، ولا عند الشافعي في «الأم»، ولا عند أحمد في «مسنده»، ولا عند الشيخين، وأبي داود والترمذي، وإنما هو عند النسائي، فبوب عليه دونهم، وجعلها صورة من صور الوتر، ولعل سعد بن هشام إنما حدث به بعد رجوعه من المدينة، فلم يبلغ إلا أهل العراق فقالوا به. واشتهر من بعد، ولعله بغير هذا اللفظ كان عند البخاري، كما يفهم من «الكبرى» ٣/٣٣، فأخرجه محمد بن الحسن، والطحاوي، وأما محمد بن نصر والبيهقي فأخرجاه، وأوّلاه بما =

ركعتي الوتر»(۱). وفي لفظ عندهم: «كان لا يسلم في الركعتين الأوليين من الوتر»(۱)، وفي لفظ عند الحاكم: «كان يوتر بثلاث لا يقعد إلا في آخرهن»، وفي «المسند»(۱) متابعة لهم بلفظ: «ثم أوتر بثلاث لا يفصل فيهن، ثم صلى ركعتين وهو جالس(٤) يركع وهو جالس، ويسجد وهو قاعد جالس. . . إلخ».

وهذا الحديث صحيح صحَّحه الحاكم، ووافقه الذهبي،

⁼ لا يصح، وسكت الدارقطني والحاكم. ولمّا رأى الحجازيون الفصل عن بعض السلف، وتبادر ذلك لهم من حديث ابن عمر _ رجحوه، وقالوا بجواز الوصل أيضًا، وبلغ العراقيين حديث الوصل وعمل رمضان فحملوا عليه حدبث ابن عمر، وأن الفصل اجتهاد ناظروا عليه، وهذا يهون الخلاف. وفي "بدائع الفوائد" من ٤/ ١١١ فعنه الميموني قال: "إذا استيقظ وقد طلع الفجر ولم يكن تطوع ركع ركعتين ثم يوتر بواحدة لأن الركعتين من وتره"، ونحوه الأثرم، وأبو داود، ووجهه: أن الوتر اسم للثلاث؛ لأن النبي على كان يوتر بها، ونقل يوسف بن موسى: يوتر بواحدة. ووجهه قوله على: "صلاة الليل مثنى مثنى فإذا... إلخ"، فجعل ما قبلها من صلاة الليل، وأمره بالمبادرة بواحدة...

⁽۱) رواه النسائي في سننه كتاب قيام الليل وتطوع النهار برقم (١٦٩٨)؛ والدارقطني في سننه ٢/ ٣٦، وابن أبي شيبة في المصنف ٢/ ٩١ (٦٨٤٢)؛ والطحاوي في شرح معاني الآثار ١/ ٢٨٠؛ والمقريزي في مختصر كتاب الوتر ص٧٥ (٤٣)؛ والبيهقي في السنن الكبري ٣١ (٣١)؟

⁽٢) رواه الحاكم في المستدرك ٤٤٦/١ (١٦٣٩)؛ وإسحاق بن راهويه في مسنده ٣/١٣١٠)؛ والمقريزي في مختصر كتاب الوتر ص٧٥ (٤٣).

⁽٣) مسند الإمام أحمد ٦/ ١٥٥ برقم (٢٥٢٦٤).

⁽٤) • ووقع للنخعي إنكار الركعتين بعد الوتر فيه عند ابن نصر ص١٣٠.

وما في «المنتقى» للمجد بن تيمية: وقد ضعف أحمد إسناده (١)... إلخ.

فأما إسنادًا قد أخرجه أحمد في (٢) المسنده وهو كذلك، ولم يخرجه لغيره فيه، أو يكون اختار الفصل فذهب يعل ما خالفه، وكثيرًا ما يقع لهم كذلك، فينبغي للإنسان أن يرى في نحو ذلك أمره.

وقد قال البيهقي في «المعرفة»: وبهذا النوع من الترجيح ترك البخاري رواية هشام بن عروة في الوتر، ورواية سعد بن هشام عن عائشة في الوتر، فلم يخرج واحدة منهما في الصحيح مع كونهما من شرطه في سائر الروايات. . . إلخ. وأخرج قطعة منه في تفسير ﴿فِ صُحُفِ مُكَرِّمَةِ إِنَّ مُنَافِعَةٍ مُطْهَرَةٍ ﴾(٣)، وأحال على هذا الإسناد من «باب من أحب لقاء الله أحب الله لقاءه».

فقد أعلَّ البخاري ما في الفصل السابق وهذا الفصل كليهما، لكن لا يكفي هذا للناظر في أمره، لأنه قد علم من عادته أنه إذا اختار جانبًا في المسألة لم يأت بشيء للجانب الآخر.

هذا، وفي «عمدة القاري»(٤) أن أحمد في رواية والحسن بن حي ذهبا إلى أن الوتر ثلاث لا يسلم إلا في آخرهن. ذكره من 7/23، وزاد وأد

⁽١) انظر: نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار ٣/ ٤٢.

⁽٢) • من طريق يزيد بن جعفر، ولكن إخراجه فيه يدل على قبوله، وكأنه حمل عدم الفصل فيه على الموالاة لا على عدم التسليم.

⁽٣) سورة عبس، الآيتان (١٣ _ ١٤).

⁽٤) انظر: عمدة القارى ٧/٣.

⁽٥) ثم ظهر أنه يريد حديث عمرة عنها لا طريقًا من حديث سعد.

في «نيل الأوطار»(۱): ولم يذكره الآخرون قوله: أخرج الحاكم أيضًا من حديث عائشة: «أن رسول الله ﷺ كان يوتر بثلاث» وليس فيه: «لا يفصل بينهن»، وصححه، وقال: على شرط الشيخين... إلخ.

ومقصودي بنقله تصريح كون الوتر ثلاثًا، وتصحيحه على شرط الشيخين، والعلماء ينقلون عن «المستدرك» أشياء لا توجد في النسخ المطبوعة، وقد رأيت في ذلك أشياء، وكذا في عزوهم للنسائي قد يقع كذلك، وكأنه للاختلاف في الصغرى والكبرى، والله أعلم.

وإذا علمت هذا فقد فصل هؤلاء أمر الوتر في حديث سعد، وأنه ثلاث لا يسلّم إلا في آخرهن وأنه بقعدتين، (وعليه حمله ابن حزم في المحلى (٢) فأصاب)؛ لأن الثانية في هذه الألفاظ هي الثامنة في لفظ الآخرين، والآخرة ههنا هي التاسعة هناك، وكذا الأمر في السادسة والسابعة، وكل الألفاظ متقاربة متصادقة، بنيت على اعتبارات مناسبة في العبارات، والسادسة والسابعة، أو الثامنة والتاسعة، هي في الأصل ثانية الوتر وثالثتها، ولا بد لوحدة الحديث ولا بد، ثم لك في التوجيه وجوه.

إما أن تقول: لا نحتاج إلى توجيه أصلًا؛ لأنه حديث واحد لم يذكر فيه بعضهم ما ذكره الآخر، أو ذكر كل ما لم يذكره الآخر، فلا نحتاج إلى تأويل لحمل لفظ أحدهم على تمام لفظ الآخر، بل هو زائد وناقص، فنلتقط الزيادات ويتلخص، ويخلص من البين أن

⁽١) نيل الأوطار ٣/٤٣.

⁽٢) المحلّى لابن حزم ٣/٤٦.

الوتر ثلاث، والباقي صلاة الليل فأجمل في العد. ثم لمّا أتى على ذكر صفة الوتر ذكرها، وترك ذكر الفصل في صلاة الليل؛ لأنه لم يكن من قصده، أو إحالة على المعهود في صلوات متغايرة، وعلى هذا لا حاجة لك إلى تأويل الشوكاني في نفي القعدة على السادسة في لفظ قد مرّ للنسائي بأنه أراد نفي قعدة للسلام، ولا إلى ما ذكره النسائي بنفسه فيه من اختلاف الرواة وأنه اختلاف، فإنه ليس اختلاف تناقض، بل هو تفنن في التعبير، ولا ضير فيه لو لم يكن هنا ضيق في العطن وأين ذاك:

يا دياري وأين مني دياري بنتُ منها فبان مِنِّي قراري

وإما أن توجه بأن يصدق ما ذكره هذا على ما ذكره الآخر، فإذن أحسن التوجيهات ما تأخذه من اللفظ، فقيّد قوله: «لا يجلس فيها إلا في الثامنة. . . إلخ». بأن المراد قعدة بهذه الصفة المذكورة بأن لا يسلم عليها، (وقد ذكره في شرح المواهب بنحوه).

وتكون قعدة بعدها قعدة الوتر إلى آخر الصفة المذكورة وما اعتبر فيها، فلم تكن قبل ذلك قعدة بهذه الصفة، وإن كانت في الواقع لا على هذه الصفة، فكان من قصده ذكر قعدة الإيتار، أو قعدة للإيتار. وهو الذي كان في صدر الكلام، وكان السؤال عنه، وجاءت صلاة الليل لكونها في السلسلة، وكذا قوله: «لا يقعد إلا في آخرهن» أي قعودًا للوتر؛ ليطابق ما فصل في الألفاظ الأخر من القعود على الثامنة والتاسعة، أو السادسة والسابعة، وهي ثانية الوتر وثالثتها.

وأيضًا فقد دلت بقولها: «لم يقعد إلا في الثامنة... إلخ»، أن قعود الوتر _ أو نقول: قعودًا للوتر _ لا يكون إلا في الآخر، وهذا يعده الناظر تافهًا لا قيمة له، وليس كذلك، بل هو المحط للكلام، أي تأخيره

من بين الصلاة إلى آخرها، هو الذي أفادته به، وأرادته فنقلته من السلسلة إلى موضعه، ولم تذكر ما سواه، لأنها لم تسأل عنه، ونصبًا للكلام، ونصبًا على أمر الآخرية، فأتقنه جدًا، فأمر الوتر كما قيل:

فألقى عصاه واستقرّبه النوى كما قرّعينًا بالإياب المسافر وأجزته وقلت:

وكم مهد الإنسان أوّل أمره وكان محط الرحل ما هو آخر

وفي «المسند» عن الأسود عنها قالت: «كان رسول الله ﷺ يصلّي من الليل حتى يكون آخر صلاته الوتر... إلخ». وهو عند أبي داود أيضًا (١).

وإذن فإن الغرض في نفي القعود أو نفي السلام، هو بلحاظ حصة الوتر فقط من بين الجملة، ولا ضير في إرجاع الضمائر إلى الجملة، والقصد هو حصة الوتر.

ولا أريد به مسألة ذكروها في أصول الفقه: إن رجوع الضمير إلى مرجع هو عام في الصيغة والمصداق هو بعضه، كقوله تعالى: ﴿وَٱلْمُطَلَقَتُ يَرَبَّصَ الرجعيات، والمُطَلَقَتُ يَرَبَّصَ الرجعيات، والبائنات، ثم قال: ﴿وَبُعُولَهُنَّ أَحَقُ بِرَدِهِنَ فِي ذَلِكَ إِنْ أَرَادُوا إِصْلَحًا ﴾ (٣). وهو إنما يتحقق في الرجعيات، والضمير يعود على ما ذكر سابقًا

⁽۱) رواه مسلم في صحيحه، كتاب صلاة المسافرين وقصرها برقم (٧٤٠)؛ وأحمد في مسنده ٦/٣٥٣ برقم (٢٦٢٠١)؛ وأبو داود في سننه كتاب الصلاة برقم (١٣٦٣).

⁽٢) سورة البقرة، الآية (٢٢٨).

⁽٣) سورة البقرة، الآية (٢٢٨).

وهو عام، والمصداق عند إرجاع الضمير خاص، فهل يعود ذلك تخصيصًا على العام أم لا؟ وقد اختلفوا فيه: وقد ذكره النحاة أيضًا كما في حاشية العلامة الأمير على «المغني» من بحث حتى، فإن مقصودي ليس موقوفًا على هذه المسألة أصلًا.

ثم إن محمد بن نصر (١) (رحمه الله) في «قيام الليل»، والبيهقي (رحمه الله) في «المعرفة» قد أشار إلى تأويل فيه، وقالا (رحمهما الله): إن قولها: «كان لا يسلم في ركعتي الوتر» مختصر من المطول، يريد أن المعنى كان لا يسلم في الركعتين من الوتر، أي ولا في أربع، ولا في ست، حتى يجلس عليها وعلى السابعة فيسلم، وهكذا في الثامنة، والتاسعة، كذا أرادا، وهذا أقل ما يقال فيه إنه من قبيل:

حفظتَ شيئًا وغابت عنك أشياء

فإنها قد صرَّحت أنه كان يوتر بثلاث، ولذا نقلت عبارة «نيل الأوطار» زيادة على ما ذكره الآخرون من ألفاظ الحاكم، وصحَّحه على شرطهما، ليتبين أن الوتر ثلاث لا محالة. ومن الألفاظ: «كان لا يسلم في الركعتين الأوليين من الوتر»، وقد مرّ، فهل ترى تأويلهما مثل تأويلات الحنفية التي اشتهر إكثارهم منها؟ (فرِهْ فيه رأيك، فإن الشعير يؤكل ويذم)، والله الموفق للصواب(٢).

⁽١) مختصر كتاب الوتر ص ٧٥ برقم (٤٣).

⁽٢) • وحديثها: «كان لا يسلم في ركعتي الوتر»، أو «كان لا يسلم في الركعتين الأوليين من الوتر»، أو «كان يوتر بثلاث لا يقعد إلا في آخرهن» استثناءً من حديثها: «كان يصلِّي إحدى عشرة ركعة يسلم بين كل ركعتين ويوتر بواحدة»، وإلا فسياق كلِّ في عادته على لا في واقعة وعمل جزئي أحيانًا فتتعارض .=

هذا، وهناك رواية في «المسند» فصل فيها الوتر مما قبله، وذكر كليهما ولكن أسقط ركعة الوتر، وذكر شفعه وما قبله مجموعًا، فكان جامعًا للأمرين. قال: ثنا يونس قال: ثنا عمران بن يزيد العطّار، عن بهز بن حكيم، عن زرارة بن أوفى، عن سعد بن هشام قال: قلت لأم المؤمنين عائشة: كيف كانت صلاة رسول الله عليه من الليل؟ قالت:

= وكذا حديثها: «كان يوتر بأربع وثلاث. . . » الحديث، وكذا حديثها في قراءة الوتر بسور ذكرتها. وكذا حديثها: «كان يصلي أربعًا فلا تسأل عن حسنهن وطولهن _ إلى أن قالت: _ ثم يصلِّي ثلاثًا»، فقد وقع في حديثها تناوب في التعبير بالواحدة تارة، وبالثلاث أخرى، الأول حيث أرادت بيان ما يتقوم به الإيتار حقيقة، والثاني حيث أرادت بيان ما وقع عليه فعله على بدون الغرض الأول، بل بيانًا للواقع فقط، وقد ذكرنا أن أصل حديث ابن عمر _ وهو بيان المثنوية والوحدة فقط _ يلائم أحاديث عائشة، وما لا يلائم من روايته الفصل في الوتر فعلًا، فهو موقوف عليه ومبني على اجتهاده، وإلا ناقض أحاديثها، وأحاديثها هي الفاصلة في المسألة. وقد جاءت من وجوه عديدة واتفقت في المعنى، والمرفوع يجب أن يكون متوافقًا ولا بد.

والوصل هو عمل أكثر الصحابة والسلف في وتر رمضان، وما عند ابن نصر من ص١٩٥، من عمل أبي، فهو عند الطحاوي بعين هذا الإسناد من عمل معاذ القارىء، وهو الصواب. وما عند ابن نصر أيضًا عن نافع عن معاذ أيضًا، فإن نافعًا لم يدرك زمان عمر، نعم كان معاذ إمامًا على عهده أيضًا. وعن ابن عمر نفسه عند ابن نصر: «لو يطيعني الأئمة لسلموا في الركعتين من الوتر في رمضان». فلم يطيعوه لما عندهم من العلم به. وفي «السنن الكبرى» ٣/ ٢٧ عن نافع عنه من فعله: «ونزل وسلم في السجدتين اللتين في أثرهما الوتر، ثم كبر فصلى الونر» وقال: قال نافع: سمعت معاذاً القارىء يفعل ذلك. . . إلخ. ففي متابعة ابن عمر فيه قلة لم يجده غير معاذ، ولم يذكر رؤيته إياه أيضًا، فهو لم يحصل على غيرهما في زمانه، وقريب منه قبله أيضًا.

«كان يصلي العشاء»(۱) ، فذكر الحديث(۲) ، «ويصلي ركعتين تا قائمًا يرفع صوته كأنه يوقظنا ، ثم يدعو بدعاء يسمعنا ، ثم يسلم تسليمة أن ، ثم يرفع بها صوته . . إلخ» . ولكن سقطت منها ركعة الوتر ، كما سقطت في سياق البخاري من «باب المداومة على ركعتي الفجر» ، وكذا من رواية أبي داود فيه قالت : «صلى النبي علي العشاء ، وصلى ثماني ركعات ، وركعتين جالسًا ، وركعتين بين الندائين ، ولم يكن يدعهما أبدًا . . . إلخ»(٥) .

قال الحافظ: وليس فيه ذكر الوتر، وهو في رواية الليث، ولفظه: «كان يصلي بثلاث عشرة ركعة، تسعًا قائمًا وركعتين وهو جالس... إلخ»(٦).

ثم إنه لا يخفى أنه إذا اختلف التعامل، وكان هناك انتشار، جرت هناك مسامحات عن الرواة، وأخذوا _ كما يقوله الشافعي رحمه الله طريق المجرة، ومثل هذا أجري في صلاة الكسوف، فإنه على صلّى فيه بركوعين في كل ركعة، وكان ذلك عند الحنفية لأمر عارض،

⁽١) مسند الإمام أحمد ٦/ ٢٣٦ برقم (٢٦٠٢٩).

⁽٢) • وتمامه فيما قبله من «المسند» عن بهز أيضًا.

⁽٣) • وخرج بهذا السياق احتمال أن يكون الوتر متميزًا في القراءة عما قبله في تسوية القراءة، كما ذكره في الصفحة السابقة عن الحسن، وكذلك عند النسائي، وهي فائدة زائدة.

⁽٤) • وهو عند أبي داود [كتاب الصلاة برقم (١٣٤٣)]، وفي «التلخيص» من مسألة التسليمة الواحدة عن ابن حبان، والسراج.

⁽٥) صحيح البخاري كتاب الجمعة (١١٥٩)، سنن أبي داود كتاب الصلاة برقم (١٣٦١).

⁽٦) فتح الباري ٣/ ٤٢ _ ٤٣.

وأخذه بعض الصحابة على أن التعدد بمقدار الحاجة، وصلوا في عهدهم كذا كذلك، فجاء الرواة وخلطوه بالمرفوع، ووقع اضطراب عظيم، كذا حققه الباحثون فيه، والأحاديث القولية فيه بمطلق الصلاة، وبه أخذ أصحابنا.

ففي «منتخب الكنز»(١) عن النعمان بن بشير قال: قال رسول الله ﷺ: «صلاتكم في الخسوف كما تصلون في غير الخسوف ركعة وسجدتبن» (ابن جرير).

فكذا الأمر في الوتر، ورأينا إذا اختلف العمل فيما بعد يضطربون في نقل ما قبله أيضًا، كالقنوت في أصله، ومحله من الفجر والونر، وقبل الركوع وبعده، وكالجمع بمزدلفة بإقامة، أو إقامتين، وكركعتين قبل صلاة المغرب، اضطربوا في نقل عمل النبي على في كل ذلك. وإنما يحصل على ما قلت من اعتبر صنيعهم هناك، وأنه جرى منهم في النقل ما كانوا يشاهدونه في عصرهم من العمل، قاسوا عليه ما قبله أيضًا، وكذا في نقل لفظ الصلاة على النبي على الصلاة.

وبعد ذلك ينبغي لك أن تنعم النظر وتمعن في قولها: «كان لا يسلّم في ركعتي الوتر» يحصل أن الركعتين عندها من الوتر تعدهما في هذا السياق منه، نعم عند الطحاوي والدارقطني عنها(٢): «أن رسول الله على كان يقرأ في الركعتين اللتين كان يوتر بعدهما بـ ﴿سَيِّح اَسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى ﴾ ويقرأ في الركعتين اللتين كان يوتر بعدهما بـ ﴿فَلْ هُوَ اللّهُ أَكَدُ ﴾ ويقرأ في السوتر: ﴿فَلْ هُوَ اللّهُ أَكَدُ ﴾ ويقرأ في السوتر: ﴿فَلْ هُوَ اللّهُ أَكَدُ ﴾ ويقرأ في السوتر: ﴿فَلْ هُوَ اللّهُ أَكَدُ ﴾ .

⁽١) كنز العمال برقم (٢٣٥١٦).

⁽٢) شرح معاني الآثار للطحاوي ١/ ٢٨٤؛ سنن الدارقطني ٢/ ٢٤. كما رواه الحاكم في المستدرك.

و ﴿ قُلُ أَعُودُ بِرَبِ ٱلْفَلَقِ ﴾ ، ﴿ قُلُ أَعُودُ بِرَبِ ٱلنَّاسِ ﴾ (١). ففيه تجزئة،

(۱) • أي مرة كذا ومرة كذا، كما في حديث أبي موسى عنها، وشاهده عن أبي هريرة في «نيل الأوطار»، وفيه مقدام بن داود، ذكره في «الميزان» يصلح للشواهد، وبعض شيء عن على، «كنز».

ثم رأيت في تاريخ ابن "عساكر" من خرّج تقسيم السور على الثلاث، فكأنهما حديثان اختلطا، أو ختمت كلًّا على ﴿ فَلُ هُو اللهُ أَحَدُ ﴾. ثم ذكرت المعوذتين تارة، أي كان يقرأ بالخمس في الوتر، والثالثة من الخمس مشتركة في الطريقتين، إما انتهاء وإما ابتداء، ونظيره الشهر هكذا وهكذا وخنس الإبهام في الثالثة. وما في العلل لابن أبي حاتم [١٩٧١] من هذه الطريقة: "كان يوتر بثلاث يسلم بينهن". فظن هذا العاجز أن "لا" سقطت من النسخة ولا بد، وراجع "المستدرك" [١٩٧٤ (١١٤٤)]، وما ذكره ليس بشيء، وهو حجة لنا، ولا يؤثر ما في "الميزان" من يحيى بن أيوب، وعبد العزيز بن جريج، "والتهذيب"، وظهر من وتر "المستدرك" [١٩٧٤ (١١٤٤)] أن في تفسيره "الميزان" ما في "العلل" يؤيد ظني فراجعه، وعثمان بن الحكم جذامي، ويحيى المنكر ابن معين، لما في "التلخيص" عنه، والحديث قد أخرجه البيهقي أيضًا وابن حبان، وأخرجه أحمد من طريق عبد العزيز بن جريج، فلا يكون إنكاره المعوذتين في الوتر؟ فقال: ولم لا يقرأ.

ولو كان اللفظ كما وقع في العلل لأعلوا الطرق الأخرى المتبادرة في الوصل، ولجعلوه وجه الترجيح، وصاحوا به، وإنما هو في الرفع والوقف لا غير، والحديث تردد فيه المتقدمون لمكان القراءة، ثم اشتهر عند المتأخرين وقبلوه، منهم: العقيلي وآخرون، ويحيى بن سعيد الأنصاري في إسناده: كان يقوم مع الناس في رمضان. ذكره ابن نصر عن مالك ص٩٦، والوتر إذ ذاك موصول كما في حاشية الصفحة، وكان لا ينقض الوتر كما في ص٩٦٠. أو يكون المراد كما عنها في حاشية ص٩٥، «وبين كل ركعتين تسليمة»، أو أرادت بينهن وبين =

وإفراز. ثم رواه الطحاوي عنها بلفظ: «كان يوتر بثلاث»(۱)، ولا حرج في الاعتبارات ولا في العبارات، وهو كما يقوله الصوفية:

عباراتنا شتى وحسنك واحد وكل إلى ذاك الجمال يشير ويقوله الشيخ الأكبر (رحمه الله):

فالكل عبارة وأنت المعنى يا من هو للقلوب مغناطيس ويقوله آخر:

وإن قميصًا خِيط من نسج تسعة وعشرين حرفًا من معاليك قاصر وقد خرجنا من العمل إلى استرواح.

وفي «منتخب الكنز»: «الوتر ثلاث كثلاث المغرب» (طس) عن عائشة (۲)، وهو على طريقته مرفوع، فقد فسر قوله: «لا توتروا بثلاث تشبهوا بصلاة المغرب».

⁼ غيرها، وهذا كله إن صحت النسخة، وهي في غاية السقم، فكون لحظت في هذا لحاظًا آخر، ولا ضير عند اختلاف المخارج، فإن حديث عمرة غير حديث سعد، صدرت طريقًا منه بقولها: «كان يوتر بثلاث لا يقعد إلَّا في آخرهن»، وصدرت هذا أيضًا به، وأنه كان يسلم بينهن سلام التحية فيلفقان، وهل يمكن أن يكون «الزيلعي» نقل هذا الطريق من «المستدرك» (بلا) فسقط إسناده من نسخته ومن المطبوعة لا يبعد أن يكون الأمر كذا، وبالجملة ليس عند تعدد المخارج فك وانتشار.

واحتمال أن يكون المراد بينهن وبين غيرها جيد، فقد يجيء في لفظهم كذلك كما في ص٦ من الرسالة و٤/ ٩٣ من «المحلّى».

⁽١) شرح معاني الآثار للطحاوي ١/ ٢٨٥.

⁽٢) رواه الطبراني في المعجم الأوسط ٧/ ١٦٥ (٧١٧٠)، قال الهيثمي في مجمع الزوائد ٢/ ٢٤٢: فيه أبو بحر البكراوي وفيه كلام كثير، وانظر: كنز العمال برقم (١٩٥٤٢).

قال في «عمدة القاري»: اعلم، أن عائشة (رضي الله عنها) أطلقت على جميع صلاته على الله التي كان فيها الوتر وترًا، فجملتها: «إحدى عشرة ركعة، وهذا كان قبل أن يبدن ويأخذ اللحم، فلمّا بدّن وأخذ اللحم أوتر بسبع ركعات»، وههنا أيضًا أطلقت على الجميع وترًا، والوتر منها ثلاث ركعات، أربع قبله من النفل، وبعده ركعتان، فالجميع تسع ركعات.

فإن قلت: قد صرَّحت في الصورة الأولى بقولها: «لا يجلس إلا في الثامنة، ولا يسلم إلَّا في التاسعة»، وصرَّحت في الصورة الثانية بقولها: «لم يجلس إلا في السادسة والسابعة، ولم يسلم إلا في السابعة».

قلت: هذا اقتصار منها على جلوس الوتر وسلامه؛ لأن السائل إنما سأل عن حقيقة الوتر، ولم يسأل عن غيره. فأجابت مبينة بما في الوتر من الجلوس على الثانية بدون سلام، والجلوس أيضًا على الثالثة بسلام، وهذا عين مذهب أبي حنيفة، وسكتت عن جلوس الركعات التي قبلها، وعن السلام فيها، كما أن السؤال لم يقع عنها، فجوابها قد طابق سؤال السائل، غير أنها أطلقت على الجميع وترًا في الصورتين لكون الوتر فيها... إلخ(۱).

وقال في موضع آخر: وقال عمر بن عبد العزيز، والثوري، وأبو حنيفة، وأبو يوسف، ومحمد، وأحمد في رواية، والحسن بن حي، وابن المبارك: الوتر ثلاث ركعات لا يسلم إلا في آخرهن كصلاة المغرب. وقال: أبو عمر: يروى ذلك عن عمر بن الخطاب، وعلي بن أبي طالب، وعبد الله بن مسعود، وأبيّ بن كعب، وزيد بن ثابت،

⁽١) عمدة القاري شرح صحيح البخاري ٧/٧.

وأنس بن مالك، وأبي أمامة، وحذيفة، والفقهاء السبعة... إلخ(١).

وفيها: وروى محمد بن نصر المروزي من حديث أنس بن مالك «أن النبي على كان يوتر بثلاث. . . إلخ.

قلت: يتلخص من أمر الوتر أن الذي حكى الوتر من فعله عَلَيْ ورآه بعينه فإنما يحكيه ثلاثًا، ثم بعضهم يصرح بنفي السلام فيه، وبعضهم يكتفي بأنه لمَّا ذكر أنه ثلاث كصلاة واحدة كفى هذا، وذلك ك:

عائشة في التصريح بالثلاث، ونفي السلام، وتعيين القراءة (٢). وابن عباس في ليلة مبيته في تصريحه بالثلاث، وتعيين القراءة (٣).

⁽۱) عمدة القارى ٧/٣.

⁽۲) • وما عند البيهقي في تصويبه معاوية ٣/ ٢٦ هي واحدة، أو خمس، أو سبع، إلى أكثر من ذلك الوتر ما شاء، فكأنه تمسك باسم الوتر، ولغته في ترك النكير، وإلا فقد صدّق عائشة في حديث سعد بن هشام، وقال: إنها أعلم أهل الأرض بوتره على والوتر فيه ثلاث، وكذا في ليلة مبيته عند ميمونة، ويروى: «كان رسول الله على يوتر بثلاث»، فهو إبداء احتمال في اللفظ، يصار إليه في ترك النكير، لا نقل للشريعة والتعامل، فقد نقل هو عن صاحب الشريعة خلافه، كتركه النكير عليه في الاستلام، وباب ترك النكير يصار فيه إلى محرد كتركه النكير عليه في الاستلام، وباب ترك النكير يصار فيه إلى محرد الاحتمالات، وإن لم تكن مأخوذة بها، ونحوه عند الفقهاء في باب المجنهد فيه، وإذا نقل هو وغيره عمل صاحب الشريعة على خلافه، وكذا كان عمل الجمهور خلافه، دل عليه هذا الأثر (نف) لم يبق ذلك إلا احتمالًا اجتهاديًا، وعند (خ): دعه فإنه صحب النبي على فهو في هذا اللفظ ودع، وابن عباس يكره الثلاث البتراء فكيف الواحدة.

⁽٣) عن عبد الله بن عباس أنه رقد عند رسول الله ﷺ فاستيقظ فتسوّك وتوضأ . . . وفيه . . . ثم أوتر بثلاث . . . ، الحديث ، رواه مسلم في صحيحه ، كتاب صلاة المسافرين وقصرها برقم (٧٦٣).

وحذيفة في صلاته معه ﷺ في رمضان كما عند النسائي (١) و «التلخيص»، وتسحُّره مع النبي ﷺ كما في «الفتح» (١) مع ما في «العمدة» عنه.

وزيد بن ثابت في تسحره معه ﷺ كما في «الصحيح»($^{(n)}$ ، ثم صلاة الوتر بهم في رمضان عنه عند الطحاوي $^{(1)}$.

وابن مسعود فيما ذكره في «الجوهر النقي» عن خلافيات البيهقي في القنوت عنه.

وعبد الرحمن بن أبزى عند الطحاوي^(ه)، قال أبو حاتم: أدرك النبى على وصلَّى خلفه.

وأنس فيما مر من رواية ابن عساكر.

وكذا الظن في علي (ومذهبه في الأم ص١٢٤ ولا ينافيه ص١٢١)، وأُبِيِّ (رضي الله عنهم) لما في «عمل اليوم والليلة» لابن السنِّي: عن علي (رضي الله عنه) قال: بت عند رسول الله عنه ذات ليلة فكنت أسمعه إذا فرغ من صلاته وتبوأ مضجعه (١٠)... إلخ. فذكر دعاء هو عند النسائي في «باب الدعاء في الوتر»، وعند أبي داود أيضًا.

⁽۱) رواه النسائي في سننه، كتاب قيام الليل وتطوع النهار برقم (١٦٦٤) وكتاب التطبيق برقم (١٦٦٤).

⁽۲) حديث تسحره مع النبي على في سنن النسائي كتاب الصيام (۲۱۵۲)؛ وفتح البارى ۱۳۹/٤.

⁽٣) عن أنس بن مالك أن نبي الله ﷺ وزيد بن ثابت تسحّرا فلمّا فرغا من سحورهما قام نبي الله ﷺ إلى الصلاة فصلى. . . الحديث، رواه البخاري في صحيحه، كتاب مواقيت الصلاة برقم (٥٧٦)، وكتاب الجمعة برقم (١١٣٤).

⁽٤) شرح معانى الآثار للطحاوي ١/٢٩٤.

⁽٥) شرح معاني الآثار ١/ ٢٩٥.

⁽٦) انظر: عمل اليوم واللية ص ٥٠٥ برقم (٨٩١).

وهو عند النسائي في «باب الدعاء في السجود» أيضًا عن عائشة، وكذا عند مسلم (١).

وفي «المسند» قال علي: كانت لي ساعة من السحر أدخل فبها على رسول الله ﷺ، فإن كان قائمًا يصلِّي سبّح لي، فكان ذاك إذنه لي، وإن لم يكن يصلِّي أذن لي»(٢).

هذا، وفي «أحكام القرآن»^(٣) لأبي بكر الجصاص، من (المزمّل): وروي عن عليّ: «أن النبي ﷺ كان يصلِّي بالليل ثمان ركعات، حتى إذا انفجر عمود الصبح أوتر بثلاث ركعات، ثم سبّح وكبّر، حتى إذا انفجر الفجر صلى ركعتى الفجر... إلخ».

ويلحق بهم (٤) عبد الرحمن بن أبي سبرة؛ ففي «الدر

⁽۱) رواه مسلم في صحيحه، كتاب الصلاة برقم (٤٨٦)؛ والترمذي في سننه من حديث عائشة رضي الله عنها، في كتاب الدعوات برقم (٣٤٩٣)، ومن حديث علي، بن أبي طالب رضي الله عنه برقم (٣٥٦٦)؛ ورواه النسائي في سننه، كتاب الطهارة برقم (١٦٩)، وكتاب التطبيق برقم (١١٠٠) و(١١٣٠)، وكتاب قيام الليل وتطوع النهار برقم (١٧٤٧)؛ وأبو داود في سننه كتاب الصلاة برقم (٨٧٩) و(١٤٢٧).

⁽۲) رواه أحمد في مسنده ۱/۷۷، (۷۷،) و۱/ ۱۵۰ (۱۲۸۹)؛ ورواه البيهقي في السنن الكبرى ٢/ ٢٤٧ برقم (٣١٥٦)؛ والنسائي في السنن الكبرى ١٤١/٥ برقم (٨٥٠٠)؛ والبزار في مسنده ٣/ ١٠٠ (٨٨٢).

⁽٣) أحكام القرآن للجصاص ٥/٣٦٧.

⁽٤) • وفي كتب معرفة الصحابة «كالاستيعاب» «وأسد الغابة» و«الإصابة» عن عبد الرحمن بن أبي سبرة مرفوعًا قوليًّا في الوتر بثلاث، فيه إسماعيل بن رزين، ضعفه الأزدي في الضعفاء، وذكره ابن حبان في الثقات، ولفظه في «الكنز» عن صومه، فقال: «ثلاثة عشر، =

المنثور»(١): وأخرج البغوي في معجمه عنه: أنه أتى النبي ﷺ مع أبيه فسأله عن أشياء، فقال: يا رسول الله، كم نوتر؟ «قال: بثلاث ركعات، تقرأ فيها ﴿سَيِّحِ اَسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى﴾، و﴿قُلْ يَكَأَيُّهَا ٱلْكَفِرُونَ﴾، و﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدُّ﴾».

قال في «نيل الأوطار»^(۲) بعد ما عزاه للطبراني في «الكبير»، و«الأوسط»: وفي إسناده إسماعيل بن رزين، ذكره الأزدي في الضعفاء، وابن حبان في الثقات.

وفي «شرح الإحياء»: وأخرج ابن أبي شيبة (٣) من طريق عبد الملك بن عمير، قال: كان ابن مسعود يوتر بثلاث، يقرأ في كل ركعة منهن بثلاث سور من آخر المفصل في تأليف عبد الله.

وأخرج من طريق زاذان: أن عليًّا (٤) كان يفعل ذلك (٥) . . . إلخ .

⁼ وأربعة عشر وخمسة عشر»، وسألته عن الصلاة بالليل، فقال: «ثمان ركعات، أوتر بثلاث». قلت: ما يقرأ فيها؟ فقال: ﴿سَيِّحِ اَسْدَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى﴾، و﴿قُلْ يَتَأَيُّهَا الْكَغِرُونَ﴾، و﴿قُلْ يَتَأَيُّهَا الْكَغِرُونَ﴾، و﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَــَدُ﴾. (كوذ).

⁽١) الدر المنثور للسيوطى ٨/ ٤٨٩.

⁽٢) نيل الأوطار للشوكاني ٣/٤٢.

⁽٣) مصنف ابن أبي شيبة ٢/ ٩٤ (٦٨٧٦).

^{(3) •} والحديث في «اللسان» ٦/ ١٥: «يأمرنا أن يصلي أحدنا كل ليلة بعد العشاء المكتوبة ما قل أو كثر، ويجعلها وترًا». إسناده صالح كما يظهر مما في «العمدة» ٢/ ٣٢، وكذا مما عند (د) في التشهد، والشارع قد لا يراعي ما شاع من الفروق من بعد من كون الوتر صلاة على حدة، وهكذا ينبغي أحيانًا إذا أحيل على الحس، والخارج. واعتنى بنفس الإيتار وإرجاعهم إلى ما في الشاهد فقط، وقد ذكر الجانب الآخر أيضًا أحيانًا فافهمه ولا بد. وهو في «الكنز» ص١٩٥، ويزيد بن بلال في «الميزان» ٤٢٠٢٤ (٩٦٧٧) و«التهذيب» ١١/ ٢٧٦ (٥١٠).

⁽٥) مصنف ابن أبي شيبة ٢/ ٩٤ برقم (٦٨٧٧).

ثم إن في حديث سعد بن هشام ألفاظًا عند الطحاوي وغيره، لبس فيها تفصيل نفي القعدة، إنما ذكرت ركعات الوتر إرسالًا، فالتفصيل ممن تحته بها لحظة، والتعبير على الاعتبار، وهو نوع مسامحة في التعبير، لا نحتاج إلى الحكم بكونه غلطًا.

وفصلوا منه قوله: «ركعتا الفجر خير من الدنيا وما فيها»(١) كما هو عند النسائي، وهو منه، وكذا فصل بعضهم: «كان إذا لم يصلِ من الليل منعه من ذلك نوم أو وجع؛ صلى من النهار ثنتي عشرة ركعة»، أخرجه مسلم والنسائي(٢)، وقطعات أخر في «المسند»(٣).

⁽۱) رواه مسلم في صحيحه كتاب صلاة المسافرين وقصرها برقم (۷۲۵)؛ والترمذي في سننه، كتاب الصلاة برقم (٤١٦)؛ والنسائي في سننه، كتاب قيام الليل وتطوع النهار برقم (١٧٥٩).

⁽٢) رواه مسلم في صحيحه، كتاب صلاة المسافرين وقصرها برقم (٧٤٦)؛ والنسائي في سننه، كتاب قيام الليل وتطوع النهار برقم (١٧٨٩).

⁽٣) مسند الإمام أحمد ٦/٣٥ (٢٤٣١٤) و٦/ ١٧٠ (٣٠٤٠٣) و٦/ ٢٥٣).

فيصل

في حديث ابن عباس ليلة مبيته في بيت خالته ميمونة

وهو أيضًا حديث كثير الطرق، والمقصود بالإيراد ههنا طريقة سعيد بن جبير في بعض ألفاظه، وهو ما عند أبي داود عن الحكم بن عتيبة عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال: «بت عند خالتي ميمونة، فجاء رسول الله على بعد ما أمسى، فقال: «أصلى الغلام؟ قالوا: نعم! فاضطجع حتى إذا مضى من الليل ما شاء الله قام، فتوضأ ثم صلى سبعًا أو خمسًا، أوتر بهن لم يسلم إلا في آخرهن(۱)...» إلخ.

ومن طریق یحیی بن عباد عن سعید بن جبیر: أن ابن عباس حدثه في هذه القصة، قال: «فصلًى ركعتین ركعتین حتی صلی ثمان ركعات، ثم أوتر بخمس لم یجلس بینهن^(۲)...» إلخ.

وقد عزا في «الفتح»($^{(7)}$ طريقة يحيى بن عباد هذه للنسائي $^{(1)}$ ، ولا يوجد في الصغرى، ثم قال: وأما ما في رواياتهما من الفصل

⁽١) رواه أبو داود في سننه كتاب الصلاة برقم (١٣٥٦).

⁽٢) رواه أبو داود في سننه كتاب الصلاة (١٣٥٧).

⁽٣) فتح الباري ٢/ ٤٨٤.

⁽٤) رواه النسائي في السنن الكبرى ١٦٣/١ (٤٠٦) و١/٤٢٤ (١٣٤٢)؛ والطبراني في المعجم الكبير ٢١/١٦ (١٢٣٨٠).

والوصل فرواية سعيد صريحة في الوصل، ورواية كريب محتملة، فتحمل على رواية سعيد، وأما قوله في رواية طلحة بن نافع أي عند ابن خزيمة^(۱): "يسلم من كل ركعتين" فيحتمل تخصيصه بالثمان، فيوافق رواية سعيد، ويؤيده رواية يحيى ابن الجزار الآتية... إلخ^(۱).

وهذا في غاية القصور، ويُقضى منه العجب من مثله، وقد رد بعين ذلك على الحنفية عين ما ارتكبه ههنا لنفسه، حيث قال: لأن المخالف من الحنفية يحمل كل ما ورد من الثلاث على الوصل، مع أن كثيرًا من الأحاديث ظاهر في الفصل، كحديث عائشة: «يسلم من كل ركعتين»، فإنه يدخل فيه الركعتان اللتان قبل الأخيرة، فهو كالنص في موضع النزاع... إلخ(٣).

وهذا اللفظ بعينه هو لفظ طلحة بن نافع، فإذا كان على الحنفية كان نصًا في الفصل، وإذا كان على الشافعية انقلب محتملًا لا مسنى تحته، وفي مثل هذا قال من قال:

فأكثرهم مستقبح لصواب من يخالفه مستحسن لخطائه ثم الجواب بالمعارضة ثم الحل.

أما المعارضة: فبكل أنواعها بالعين، والمثل والقلب، فرراية يحيى بن الجزار التي يجعلها مؤيّدة نقل هو لفظها عنه عن ابن عباس

⁽۱) صحيح ابن خزيمة ۱٤٩/۲ (١٠٩٣).

⁽٢) إلى هنا من فتح الباري ٢/ ٤٨٤.

⁽٣) فتح الباري ٢/٤٨٦.

عند النسائي: «كان يصلي ثمان ركعات، ويوتر بثلاث، ويصلي ركعتين قبل صلاة الصبح...» إلخ، فاصطلح على أنها مؤيّدة، أي ولا مشاحة في الاصطلاح، وأنت فقد رأيتها بموضع من التأييد، والرواية (۱) قد أخرجها في «المسند» أيضًا بمثله من طريق حبيب بن أبي ثابت أيضًا عن يحيى بن الجزار، وكذلك هو عند النسائي (۲)، وقد أخرجها في هذه الصفحة ثانيًا عن سعيد بن جبير بتعيين القراءة في ثلاث الوتر.

وأخرجهما باللفظين: النسائي من طريقين، وأخرجها الطحاوي⁽¹⁾ عن يحيى بن الجزار أولًا، ثم عن سعيد بن جبير من ثلاث طرق، ثم من طريق أخرى وتر ابن عباس بثلاث بعد الصبح حين استيقظ وخشي طلوع الشمس، وسأل أصحابه هل يدرك ثلاث الوتر وركعتي الفجر وصلاة^(٥) الصبح؟

نعم! إنه يقول: إني لأكره بتراء ثلاثًا، ولكن سبعًا، أو خمسًا،

⁽۱) • [مسند الإمام أحمد ٢٩٩/١ (٢٧١٤)] عن يحيى بن الجزار عن ابن عباس قال: «كان رسول الله على يصلي من الليل ثمان ركعات، ويوتر بثلاث، ويصلي الركعتين، فلمّا كبر صار إلى تسع ست وثلاث».

⁽٢) سنن النسائي كتاب قيام الليل وتطوع النهار برقم (١٧٠٥) (١٧٠٦).

 ⁽٣) • ووقفه زهير عند النسائي على ابن عباس في القراءة، وفي نسخة «سنن البيهقي»
 جعله موقوفًا على أبي هريرة.

⁽٤) شرح معاني الآثار ١/٢٨٧.

⁽٥) • وهو أصوب مما في «المحلّى» ٣/ ١٥ وركعة يعني ركعة من صلاة الصبح، لفتواه عند الطيالسي في مسألة طلوع الشمس، ووقع عند ابن نصر على الصواب ص١٣٩.

كما أخرجه الطحاوي، يريد الفضل، وإلا فقد صلى ثلاثًا فقط عند هجوم الصبح، وعند مسلم من طريق حبيب بن أبي ثابت عن محمد بن علي بن عبد الله بن عباس فذكر قصة مبيته علي بن عبد الله بن عباس فذكر قصة مبيته في بيت خالته، إلى أن قال: «ثم فعل ذلك ثلاث مرات ست ركعات، كل ذلك يستاك ويتوضأ، ويقرأ هؤلاء الآيات، ثم أوتر بثلاث(١)...» إلخ.

وقد استدرکه الدارقطني من جهة حصين الراوي عن حبيب بن أبى ثابت، وغمزه الحافظ من جهة حبيب $^{(7)}$ نفسه $^{(7)}$

ووافق حبيب بن أبي ثابت المنهال بن عمرو عند الطحاوي في الثلاث، وكذا عنده من طريق سعيد بن أبي أيوب عن عبد ربه بن سعيد عن مخرمة بن سليمان عن كريب عن ابن عباس، وقيس بن سليمان في النسخة غلط، =

⁽١) صحيح الإمام مسلم كتاب صلاة المسافرين وقصرها برقم (٧٦٣).

⁽٢) انظر: فتح الباري ٢/ ٤٨٤.

⁽٣) • كذا في النسخة المصرية من «الفتح»، ولعل هناك في العبارة تحريفًا، وصوابها: وأظن ذلك (وكذا نقله في حاشية مسلم «الكشوري» عنه)، من الراوي عن حبيب بن أبي ثابت مقولة لأبي إسحق في الرتر من التهذيب من الحارث بن عبد الله الأعور ويعلم به ما كانوا يفهمون من لفظ الثلاث]. (مؤلف). فإن فيه مقالًا، يعني حصين بن عبد الرحمن وهو كما ترى غير مؤثر، وقد تابعه سفيان عند النسائي، وأبو بكر النهشلي أيضًا قد وافقه من طريق يحيى بن الجزار عنده في الثلاث، وعند أحمد ١/ ٢٩٩ وكذا زيد بن أبي أنيسة على ما يظهر من عبارة النسائي أيضًا [وكذا الحجاج عن حبيب في «العلل» ص١٨ إن لم يكن تصحف من حصين]. (مؤلف). وتذا العلاء بن المسيّب عن حبيب بن أبي ثابت عند أبي نعيم في «الحلية» عن ابن عباس بدون واسطة كما في «فتح القدير»، فهؤلاء أبربعة.

(وكذا نقله عنه في شرح المواهب). وإذا كان الغرض الرمي من أي جهة أمكن لم يتفقا، فكان سهم غرب. وفي «المسند»(١) قطعة أخرى من طريق حبيب بن أبي ثابت عن سعيد بن جبير عن ابن عباس، فقد بلغه من طرق، وأصل الحديث عنده عن كريب أيضًا عند النسائي ذكره في «الفتح» و«العمدة»(٢).

وقد خالف في «الفتح»(٣) ما ذكره ههنا من باب السواك يوم

= وقد جاء التصريح بالثلاث عن عكرمة بن خالد عن ابن عباس أيضًا عند ابن جرير، وكذا عن ابن أبي ليلى عند ابن عساكر، وهذا كله ما خلا ما رواه سعيد بن جبير عن ابن عباس في الثلاث عند أحمد، والطحاوي، وغيرهما مرفوعًا، وموقوفًا على ابن عباس أيضًا عند النسائي من طريق زهير، وهو عمل سعيد بن جبير كما عند ابن نصر من باب «ما يقرأ به في الوتر» فروايته الخمس كما عند البخاري وغيره محمولة على نفي سلام الفراغ، لا على نفيه أصلًا.

يشير إليه ما عنه عند ابن نصر من باب «ما يدعى به في آخر الوتر وبعد الفراغ من الوتر» وما في «نيل الأوطار» عن العراقي.

وممن كان يوتر بركعة: الخلفاء الأربعة، فإنما أخذه مما عند ابن نصر في «باب الأخبار المروية عن السلف في الوتر بركعة» عن ابن عمر: «الوتر ركعة واحدة، كان ذلك وتر رسول الله على وأبي بكر، وعمر» وهو كما ترى اجتهاد منه، أخذه من التعبير بالإيتار بركعة، وإلا فوتر عمر ثلاث، وعنه أخذه أهل المدينة، وفي «الكنز» عن زاذان أبي عمر: أن عليًا (رضي الله عنه) كان يوتر بثلاث (ش). وعند ابن نصر: كان أصحاب علي رضي الله عنه وعبد الله لا يسلمون في الوتر بين الركعتين.

- (١) مسند الإمام أحمد ١/ ٣١٥ (٢٨٩٧).
- (٢) فتح الباري ٢/ ٤٨٥، عمدة القاري ٧/ ٥.
 - (٣) فتح الباري ٢/ ٣٧٥.

الجمعة، وهكذا يقع الأمر، وما صححه هو عند ابن ماجه من السواك من طريق حبيب بن أبي ثابت عن سعيد بن جبير أيضًا(١).

فإذا كان عنده عن سعيد بن جبير، ويحيى بن الجزار، وعن محمد بن علي بن عبد الله بن عباس - V يختلط عليه الأمر في الوتر بثلاث في حديث محمد بن علي، وعلى هذا قد أخذ منه سلمة بن كهيل بعض ألفاظ الدعاء في تلك الليلة V كما عند البخاري من «باب الدعاء إذا انتبه من الليل» V فجاء عنه من كل جانب.

وعند الطحاوي(٤) من طريق المنهال بن عمرو عن علي بن

⁽۱) روى الإمام ابن ماجه في سننه بسنده عن حبيب بن أبي ثابت عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال: كان رسول الله على يصلّي بالليل ركعتين ركعتين ثم ينصرف فيستاك (كتاب الطهارة وسننها برقم (۲۸۸)).

⁽٢) • وعن ابن عمر في «الإصابة» من ترجمته من فعل نفسه: كذلك كان يصلي، وينام، ثم، وثم.

⁽٣) صحيح البخاري كتاب الدعوات برقم (٦٣١٦).

⁽٤) • وقد جاء التصريح بثلاث الوتر في رواية عكرمة بن خالد، وقد روى هذه القصة عن ابن عباس بلا واسطة مرة كما عند أبي داود، والطحاوي، والي «المسند» من ص٣٦٥، وبواسطة سعيد بن جبير عن ابن عباس أخرى كما أي «المسند» أيضًا من ١٩/٥ وراك و ولك في «كنز العمال» ١٩/٥ عن عكرمة عن ابن عباس قال: بت عند خالتي ميمونة فقلت: لأنظرن إلى النبي على فقام من الليل فقمت معه، فبال وتوضأ وضوءًا خفيفًا، ثم عاد، ثم قام فبال وتوضأ فأحسن الوضوء، ثم توضأتُ، ثم قام يصلي من الليل، فقمت خلفه، فأهوى بيده وأخذ برأسي، فأقامني عن يمينه إلى جنبه، فصلى أربعًا أربعًا، ثم أوتر بثلاث، ثم نام حتى سمعته ينفخ، ثم أتاه المؤذن فخرج إلى الصلاة، ولم يحدث وضوءًا (ابن جرير).

عبد الله بن عباس عن أبيه متابعته (هو في المستدرك(۱) بدون ذكر الثلاث) قال: وفعل مثل ذلك حتى صلى ست ركعات وأوتر بثلاث. ومن طريق عبد ربه بن سعيد: عن مخرمة بن سليمان، عن كريب مولى ابن عباس: أن عبد الله بن عباس حدثه، قال: «فصلى رسول الله عليه ركعتين بعد العشاء، ثم ركعتين، ثم ركعتين، ثم أوتر بثلاث... إلخ»(۲).

وطريق الحكم عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس قد أخرجه البخاري من «باب السمر بالعلم» (٣)، و «باب يقوم عن يمين الإمام» بذكر الخمس فقط(٤)، وليس عنده نفي الجلوس، فلم يعول عليه. وكذلك من

⁼ ولعل الأربع بتسليمتين، ووقفة بعدها ثم أربع كذلك، وهذا من «تهذيب الآثار» لابن جرير، فانكشف الأمر في الوتر، وكشف عن مسامحات في العبارات، أو اعتبارات مناسبة اعتبرها الرواة، وكذا فيما أخرجه أبو نعيم في «الحلية» عن عطاء بن مسلم حدثنا العلاء بن المسيّب عن حبيب بن أبي ثابت عن ابن عباس قال: «أوتر النبي على بثلاث، فقنت فيها قبل الركوع». كذا في «فتح القدير»، فقد حصل تظافر كثير عن حبيب بن أبي ثابت وعن ابن عباس في الوتر بثلاث. وكذا في «المسند» ١/ ٣٧١ أصل الحديث عن حبيب عن ابن عباس بدون واسطة، رجاله موثقون، ولذا سكت عليه في «الدراية» وهو في «التخريج» للزيلعي، وقد أخرجه البيهقي أيضًا في «السنن» وتعلق بعطاء بن مسلم، وقد أجاب عنه في «الجوهر النقي» وهو من رجال النسائي.

⁽١) انظر: المستدرك على الصحيحين للحاكم ٣/ ٦١٧ (٦٢٨٦).

⁽٢) شرح معاني الآثار ٢٨٨/١.

⁽٣) صحيح البخاري كتاب العلم برقم (١١٧).

⁽٤) صحيح البخاري كتاب الأذان برقم (٦٩٧).

طريقه عند أبي داود أيضًا. وقد عزا في «التلخيص» نفي الجلوس فيه لرواية البخاري، وليس فيه أصلًا. ومتابع آخر من «منتخب الكنز»، ولعل تلك الرواية من طريق ابن أبي ليلى، فقد أخرج الترمذي قطعة مها من الدعوات من طريقه.

وفي طرق الطحاوي ذكر الوضوء في البين، وكذا هو عند النسائي من طريقين آخرين، وكذا عند مسلم من السواك من طريق آخر، فليس حصين ولا حبيب متفردًا بذكر مثله، وكان الأمر كما قيل:

تساءل عن خُصين كل ركب وعند جُهينة الخبر اليقين

وهو أمر معتنى به عندهم، حتى إذا جاؤوا إلى ذكر الموالاة في الوتر أوهموا نفي الجلوس، أو نفي السلام. وقد أخرج الوقفة في البين النسائي من حديث حميد بن عبد الرحمن، وأم سلمة. وفي «التلخيص»(۱): عن الحجاج بن عمرو قال: «يحسب أحدكم إذا قام من الليل يصلي يصبح أنه قد تهجد! إنما التهجد أن يصلي الصلاة بعد رقدة، ثم الصلاة بعد رقدة، وتلك كانت صلاة رسول الله عليه السناده حسن... إلخ.

وطريق عبد ربه بن سعيد التي مرت من لفظ الطحاوي بتصريح الثلاث _ قد أخرجها: البخاري أيضًا من «باب إذا قام الرجل عن يسار الإمام»(٢)، ومسلم، بدون تصريح الثلاث، ولكنه ثلاث ولا بد.

⁽١) التلخيص الحبير ٢/١٦ (٥٢٤).

⁽٢) صحيح البخاري، كتاب الأذان برقم (٦٩٨)؛ ورواه مسلم في «صحيحه»، كتاب صلاة المسافرين وقصرها برقم (٧٦٣).

وفي «المسند» من طريق عكرمة بن خالد بن المغيرة أن سعيد بن جبير حدثه، قال ابن عباس: أتيت خالتي ميمونة.. فذكره، قال: «حتى إذا طلع الفجر الأول أمسك رسول الله على هنية، حتى إذا أضاء له المصبح قام، فصلى الوتر تسع ركعات يسلم في كل ركعتين، حتى إذا فرغ من وتره أمسك يسيرًا، حتى إذا أصبح في نفسه قام رسول الله على فركع ركعتي الفجر لصلاة الصبح، ثم وضع جنبه... إلخ (۱).

وفيه فائدة الوقفة بين صلاة الليل والوتر، وألفاظه موهمة في إضاءة الفجر الأول، وجعل حصة الوتر تسعًا غير صلاة الليل، وهو غريب، وأحاله على رواية يزيد _ وهي في الصفحة السابقة _ وفيها بعض إصلاح في اللفظ، ولكن أجمل في السلام، فلم يذكره، قال: «فصلى رسول الله على ما رأى أن عليه ليلاً ركعتين، فلمّا ظن أن الفجر قد دنا قام، فصلى ست ركعات أوتر بالسابعة، حتى إذا أضاء الفجر قام فصلى ركعتين، ثم وضع جنبه فنام» (الحديث) وعباد بن منصور فيه في متابعات البخاري(٢)، وفي «الفتح»(٣) عند ابن خزيمة: «فلمّا انفجر الفجر قام فأرتر بركعة(٤)، . . إلخ». ومجموعه يدل على وصلها.

وبالجملة، إذا أجمل أحدهم، ونفى السلام أو الجلوس، جاء آخر فتداركه، ولو لم يكن هذا لبقينا على الحيرة. ومن ثم قال بعضهم: الحديث إذا كتبت طرقه تبينت علته، وإذن فالأمر إليك، إما أن تقف

⁽١) مسند الإمام أحمد بن حنبل ٧/ ٣٥ (٣٥٠٢).

⁽٢) صحيح البخاري كتاب الطب برقم (٧٢١).

⁽٣) فتح الباري ٢/ ٤٨٧.

⁽٤) انظر: صحيح ابن خزيمة ٢/ ١٤٩ (١٠٩٣).

مع الألفاظ فلك فيها أيضًا موقف دهر، وإما أن تعبر إلى المعاني والأغراض، فما شئت فافعل، والسلام عليك.

ثم الذي يظهر أن الحَكَم بن عتيبة هو الذي أنشأ هذا التعبير لما يأتي فيما سيأتي في الفصل التالي، ولانفراده بذلك حيثما سلك، لكن رأينا أن بعض من تحته لم يروه عنه كذلك، فدار الأمر، وليس من سعيد بن جبير هذا.

وأما لفظ يحيى بن عباد عن سعيد بن جبير فليس فيه إلا قوله: «لم يجلس بينهن»، ويحمل على إرادة الموالاة، وليس فيه مزيد إشكال، كما ذكرناه في لفظ محمد بن جعفر بن الزبير سابقاً، فبقي الحكم متفردًا بلفظه، ومحطه ثلاث ركعات الوتر من بين الخمس.

والذي يظهر: أن الأصل في الرواية هو ذكر الخمس متواليًا، ثم بعض من جاء بعده أوْهَمَ نفي الجلوس أو نفي السلام بلفظه. ومثله وقع في حديث الحكم أيضًا عن مقسم عن أم سلمة الذي يأتي من بعد، ولعله من إنشاء الحكم في الموضعين، وقد جعله مرة _ كما سيأتي _ عن ابن عباس عن أم سلمة؛ فيجعل التعبير في الحديثين بل ثلاثة على وتيرة واحدة: حديث ابن عباس ليلة مبيته عند ميمونة، وحديث أم سلمة من طريق مقسم، وحديثها من طريق ابن عباس، مع أنه ثبت في حديثه ليلة المبيت أن الوتر كان ثلاثًا، وعند النسائي من غير طريق الحكم عن أم سلمة من «باب الوتر بثلاث عشرة» ليس فيه تعرض لنفي السلام (١٠)،

⁽۱) ولفظها: «وكان رسول الله ﷺ يوتر بثلاث عشرة ركعة، فلمَّا كبر وضعف أوتر بسبع»، (كتاب قيام الليل وتطوع النهار برقم (۱۷۲۷).

وقد وقع فيه أيضًا تخليط، فمرة جعلوه عن ابن عباس، ومرة عن أم سلمة، ذكره النسائي في ذكر الاختلاف على حبيب بن أبي ثابت في حديث ابن عباس في الوتر(١).

ثم رواية عكرمة بن خالد هذه عن سعيد بن جبير التي مرت عن «المسند» (۲) آنفًا _، قد أخرجها أبو داود (۳) أيضًا بغير هذا السياق، ولا حرج، فبعض الألفاظ يفسر بعضًا البتة، ومذهب سعيد بن جبير في الوتر ثلاث، كما عند ابن نصر من «باب ما يقرأ به فيه» (٤).



⁽١) سنن النسائي كتاب قيام الليل وتطوع النهار برقم (١٧٠٧).

⁽٢) مسند الإمام أحمد ١/ ٣٧٠ (٣٥٠٢).

⁽٣) سنن أبي داود، كتاب الصلاة برقم (١٣٦٥).

⁽٤) انظر: مختصر كتاب الوتر للمقريزي ص٩٥.

فيصل

[توضيحات عن حديث مقسم عن أم سلمة] [في بيان عدد ركعات الوتر]

ومثله حديث الحكم عن مقسم عن أم سلمة قالت: «كان رسول الله على يوتر بخمس وسبع، لا يفصل بينها بسلام ولا كلام»، أخرجه النسائي وأحمد، وابن ماجه (۱)، ومرة جعله الحكم عن مقسم عن ابن عباس عن أم سلمة، فالاضطراب واقع.

ثم أصل الحديث عن أم سلمة وميمونة وعائشة عند النسائي (٢)، وأبي أمامة عند أحمد والطحاوي في نفس العدد لا غير، فجاء الحكم فأنشأ هذا التعبير، وأراد كون الوتر مع شفع سابق متواليًا، وأنه جاء على في الوتر توًّا لم يعرج في أثنائه إلى غيره، ونفي السلام باعتبار حصة الوتر فقط، لكنه تسامح في العبارة ههنا، وفي حديث ابن عباس من طريق سعيد بن جبير سابقًا، فهو المولع بهذا السياق عن أم سلمة وعن ابن عباس مرتين: مرة في قصة مبيته عند ميمونة، ومرة ههنا، فيسرد الحديثين على منوال واحد، وينفرد عن الآخرين في كليهما،

⁽۱) انظر: سنن النسائي، كتاب قيام الليل وتطوع النهار برقم (۱۷۱٤)؛ وأحمد في مسنده ٦/ ٣١٠ (٢٦٦٨٣)، وابن ماجه في سننه، كتاب إقامة الصلاة والسُنّة فيها (١١٩٢).

⁽٢) سنن النسائي، كتاب قيام الليل وتطوع النهار برقم (١٧١٦).

على أنه قد يترك ذلك التصريح آونة، وليس إلا تعبيرًا اعتبره بما لحظه، فعند النسائي عن الحكم أيضًا عن مقسم قال: الوتر سبع فلا أقل من خمس، فذكرت ذلك لإبراهيم، فقال: عمن ذكره؟ قلت: لا أدري، قال الحكم: فحججت فلقيت مقسمًا، فقلت له: عمن؟ قال: عن الثقة عن عائشة وميمونة... إلخ(١).

فهذا الذي هو عنده، وبنى عليه تعبيره، ولما نسب إلى ابن عباس عن أم سلمة مرة، ونقل عن ميمونة أيضًا _ سرى ذلك منه إلى قصة مبيته عند ميمونة، فعبر هناك أيضًا به، وخالف سائر الرواة هناك ممن قبله، وقد عدّ منهم في «الفتح»(٢) كريبًا، وسعيد بن جبير، وعلي بن عبد الله بن عباس، وعطاء، وطاوسًا، والشعبي، وطلحة بن نافع، ويحيى بن الجزار، وأبا جمرة(٣)، ثم قال: وغيرهم(٤).

⁽١) سنن النسائي، كتاب قيام الليل وتطوع النهار برقم (١٧١٦).

⁽٢) انظر: فتح الباري ٢/ ٤٨٢.

⁽٣) • وضحّاك بن عثمان بعده، الصواب فيه عن مخرمة، وهو عن كريب أعني في «الفتح»، ووقع في «العمدة» على الصواب.

⁽٤) • وعند ابن نصر ص ١١٠ عمر بن حفص أيضًا، وإسحق بن عبد الله في «المسند» ١/٤٨١ مع ما في «العمدة» في إسناده ٢/١١٧ أو هو لفظ آخر، وعكرمة مولى ابن عباس أيضًا مختصرًا في «المسند» ١/٢٤٤، وعكرمة بن خالد أيضًا فيه ١/٥٣٥، وعند أبي داود إن كان عنده بدون واسطة سعيد بن جبير أيضًا، ونحوه حبيب بن أبي ثابت أيضًا في «المسند» ١/٣٧١، وعبد المطلب فيه أيضًا، ونحوه حبيب بن أبو المتوكل الناجي فيه ١/٣٧١، وسميع الزيّات فيه ١/٧٣٠، وعلي بن داود أبو المتوكل الناجي فيه ١/٣٥٠، وسميع الزيّات فيه ١/٣٥٧، مختصرًا، وزاد عكرمة بن خالد مقدار القراءة، فكأنه عنده طريقة مستقلة بدون سعيد بن جبير.

وليس عنده في الأصل إلا ذكر عدد من الشفع والوتر متواليًا، فيجيىء بهذا السياق، ويحط كلامه في نفي السلام على حصة الوتر، وباعتبارها فقط، وهي مسامحة في التعبير لا غير، فسامحه أنت سامحك الله، وقد تركها في سياق البخاري هناك، وقد مر، وههنا (عند غير البخاري). أيضًا كما قد رأيت.

وفي «المسند»(۱) عن الحكم قال: سألت مقسمًا قال: قلت: أوتر بثلاث، ثم أخرج إلى الصلاة مخافة أن تفوتني، قال: لا يصلح إلا خمس، أو سبع، فأخبرت يحيى بن الجزار، ومجاهدًا بقوله، فقالا لي: سله عمَّن؟ فسألته، فقال: عن الثقة عن ميمونة، وعائشة عن النبي على . . إلخ . فهذا هو منشأ تعبيره حينًا، فهل فيه من أمر السلام شيء؟ إنما هو كلام في العدد لا غير، وقد سمعه يحيى بن الجزار منه ثم لم يختلط تعبيره، نعم اختلف عليه من أم سلمة إلى عائشة إلى ابن عباس هناك، والله أعلم.

وقد مرت رواياته في حديث ابن عباس في المبيت وغيره عنه بما يكفي، وهو يروي عن أم سلمة وعائشة بنفسه الحديث بما ليس فيه شيء يشكل، فعند النسائي عن يحيى بن الجزار عن أم سلمة قالت: «كان رسول الله على يوتر بثلاث عشرة ركعة، فلمّا كبر وضعف أوتر بتسع^(۲). . . إلخ»، وفي لفظ «الترمذي» فيه: بسبع^(۳)، فأصل الحديث هذا، ففصلوا منه سبعًا، وزاد الحكم من عنده نفي السلام لم يكن في

⁽١) مسند الإمام أحمد بن حنبل ٦/١٩٣ (٢٥٦٥٧ و٦/ ٣٣٥ (٢٦٨٩١).

⁽٢) سنن النسائي كتاب قيام الليل وتطوع النهار برقم (١٧٠٨).

⁽٣) سنن الترمذي كتاب الصلاة برقم (٤٥٧).

أصل الحديث، لا عن أم سلمة، ولا عن مقسم، وعند النسائي عن يحيى بن الجزار أيضًا عن عائشة قالت: «كان رسول الله على يصلي من الليل تسعًا، فلمّا أسنّ وثقل صلّى سبعًا(۱)... إلخ». فهذا عن عائشة، وقد يحتمل أن يكون يحيى بن الجزار تلقاه عن الحكم، فإنه أمره كما مرّ ل يسأل مقسمًا عمن هذا، وقد وقع تخليط بين أم سلمة وعائشة عند النسائي في «باب صلاة القاعد في النافلة»(۲) أيضًا. وإلا فبعض الجمل هناك كيف يتوارد الذهنان عليه مع عدم التعلق بينها، فراجعه مع «المسند»(۳).

وأما حديث أبي أمامة فعند⁽³⁾ الطحاوي⁽⁰⁾: أن رسول الله على كان يوتر بتسع، فلمَّا بدن وكثر لحمه أوتر بسبع، وصلى ركعتين وهو جالس، يقرأ فيهما ﴿إِذَا زُلْزِلَتِ﴾ و﴿قُلْ يَتَأَيُّهَا ٱلْكَفِرُونَ﴾ أسنده في تذكرة الحفاظ⁽¹⁾.

ثم روى الطحاوي أن أبا أمامة كان يوتر بثلاث^(٧). قال في «نيل

⁽١) سنن النسائي كتاب قيام الليل وتطوع النهار برقم (١٧٠٩).

⁽٢) سنن النسائي كتاب قيام الليل وتطوع النهار، باب صلاة القاعد في النافلة برقم (١٦٥٥).

⁽٣) مسند الإمام أحمد ٦/ ٢٨٩.

⁽٤) • وسياقه عند البيهقي: «كان يوتر بسبع، حتى إذا بدن وكثر لحمه أوتر بثلاث، وصلى ركعتين وهو جالس. . . إلخ».

⁽٥) شرح معانى الآثار للطحاوي ١/٢٩٠.

⁽٦) تذكرة الحفاظ ١٤٤١/٤.

⁽٧) شرح معاني الآثار للطحاوي ١/ ٢٩٠.

الأوطار» ٣/ ٢٤ _ ٤٣: إن إسناد (١) حديث أبي أمامة مرفوعًا عند أحمد صحيح، وأم سلمة تروي بعد السبع ركعتين جالسًا، كما عند أحمد والترمذي، وابن ماجه، والطحاوي (٢) (٣)، وكذا أبو أمامة يرويهما بعد السبع جالسًا، ويعين القراءة كما مر عن الطحاوي، وهو عند أحمد أيضًا (٤)، وكذا ترويهما عائشة عند الطحاوي، والبيهقي، وتعين تلك القراءة فيهما، فهو حديث واحد ليس فيه إشكال إلا ما أنشأه الحكم، وقد روى أنس أيضًا في الركعتين بعد الوتر جالسًا القراءة بهما.

قال الدارقطني _ ص ٢٩ من القنوت _: حدثنا عبد الله بن سليمان بن الأشعث، قال: ثنا محمد بن المصفى، ثنا بقية، عن عتبة بن أبي حكيم، عن قتادة عن أنس: أن رسول الله على كان يصلي بعد الوتر ركعتين وهو جالس، يقرأ في الركعة الأولى بأم القرآن و ﴿إِذَا زُلْزِلَتِ ﴾، وفي الأخرى بأم القرآن و ﴿قُلْ يَتَأَيُّهَا الْكَغِرُونَ ﴾، قال لنا أبو بكر: هذه سُنّة تفرد بها أهل البصرة، وحفظها أهل الشام. . . إلخ (٥٠).

⁽۱) • ولكن فيه أبو غالب خرور، مختلف في الاحتجاج به، ويراجع: «السنن الكبرى» ٣/ ٣٣ فقد أوضحه.

⁽٢) • صححه «الدارقطني» في سننه في رواية محمد بن عبد الملك بن بشران، ذكره في «نيل الأوطار»، وعلى الجلوس فيهما اعتمد الحسن من حديث سعد بن هشام، ذكره ابن نصر.

⁽٣) رواه الطحاوي في شرح معاني الآثار ١/ ٢٩١، وابن ماجه في سننه برقم (١١٩٥).

⁽٤) رواه الإمام أحمد في مسنده ٥/ ٢٦٩ (٢٢٣٦٧).

⁽٥) سنن الدارقطني ٢/ ٤١.

وينبغي أن يراجع ما ذكره الترمذي في «باب ما جاء في السفر يوم الجمعة» (١) وغيره فيما سمعه الحكم من مقسم، وما لم يسمعه، والله أعلم وعلمه أحكم.

هذا، وفي المجلد الأول^(۲) من علل الإمام أبي حاتم: سألت أبي عن حديث رواه علي بن ميمون الرقي، عن مخلد بن يزيد الحراني، عن سفيان، عن منصور، عن الحكم، عن مقسم، عن ابن عباس، عن أم سلمة قالت: «كان رسول الله على يوتر بسبع، وخمس، ولا يفصل بينهن بتسليم، ولا بكلام»، قال أبي: هذا حديث منكر^(۳).

وفي «التاريخ الصغير» للإمام البخاري: حدثنا آدم قال: حدثنا شعبة عن الحكم قلت لمقسم: إني أوتر بثلاث، فقال: لا إلا بخمس، أو سبع، فقلت: عمن؟ قال: عن الثقة عن عائشة، وميمونة، عن النبي على وقال سفيان عن منصور عن الحكم عن مقسم عن أم سلمة عن النبي على ولا يعرف لمقسم سماع عن أم سلمة، ولا ميمونة، ولا عائشة، وقال ابن عمر عن النبي الله: «صلاة الليل مثنى مثنى، والوتر ركعة من آخر الليل». وحديث ابن عمر أثبت، وقول النبي الله ألزم أنه.

⁽۱) قال الترمذي: قال شعبة: لم يسمع الحكم من مقسم إلَّا خمسة أحاديث، وعدَّها شعبة، وليس هذا الحديث فيما عدِّ شعبة، فكأن هذا الحديث لم يسمعه الحكم من مقسم» سنن الترمذي كتاب الجمعة برقم (۵۲۷).

⁽٢) • وما تطاول به في «إعلام الموقعين» ٢/ ٤٩٧ لا يؤثر.

⁽٣) علل ابن أبي حاتم ١٥٩/١ برقم (٤٥٠).

⁽٤) التاريخ الصغير ١/ ٢٩٤ (١٤٣٠ _ ١٤٣٠).

حدثنا عبد الله بن يوسف قال: أخبرنا مالك عن نافع، وعبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر: أن رجلًا سأل النبي على عن صلاة الليل، فقال: «مثنى مثنى، فإذا خشي أحدكم الصبح صلى ركعة توتر له ما قد صلى»(۱).

000

التاريخ الصغير ١/ ٢٩٤ (١٤٣٠ ـ ١٤٣٣).

فصل في أشياء بقيت في الباب

اعلم أن الوتر ههنا يستلزم أن يكون قبله شفع؛ لأن الإيتار ههنا ليس بأن يأتي بوتر من الأشياء في الجملة، بناءً على أن الله وتر ويحب الوتر، فإن هذا يجري في الأشياء كلها: كأكل التمر يوم الفطر وترًا(۱)، ولا تخصيص له بالصلاة، بل المراد أن الصلاة جاءت أشفاعًا، والشفعية قدحت في الوترية فأوتروها، ولو لم تكن سائر الصلات رأسًا لما كانت الركعة الواحدة، ولكان العدم يحفظ الوترية لا يقدح فيها، فإذا جاءت الشفعية ولم تجبر بوتر فهذا مما لا يحبه الله.

ثم إذا لم تكن صلاة ليل، وقلنا: إن الركعة الواحدة توتر العشاء، وسيما إذا كان المقصود الإتيان بصلاة هناك _ تكون وترًا لا إيقاع فعل الإيتار على العشاء، فهذا يمكن عقلًا، لكن ما جاء الحديث به من حيث اللفظ، فإن الحديث: «صلاة المغرب وتر وصلاة النهار وتر، فأوتروا صلاة الليل، وصلاة الليل مثنى مثنى، والوتر ركعة من آخر الليل، وصلاة الليل مثنى مثنى، فإذا خشي أحدكم الصبح صلى واحدة توتر له ما قد صلى»، ونحو ذلك.

⁽۱) روى البخاري في صحيحه عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: كان رسول الله ﷺ لا يغدو يوم الفطر حتى يأكل تمرات، وقال مرجّاً بن رجاء: حدثني عبيد الله قال: حدثني أنس عن النبي ﷺ: "ويأكلهن وترّا" (كتاب الجمعة برقم (٩٥٣)).

وفي كلها أحال على صلاة الليل، وهي غير العشاء في العرف، فلا بد إذن من تقدم شيء من الشفع على الوتر، وليس عندهم في الوتر بواحدة قولًا إلا حديث: «الوتر ركعة من آخر الليل» من طريق أبي مجلز عن ابن عمر^(۱)، وهو مع كونه مختصرًا _ وتمامه عند ابن ماجه^(۲) _ يفيد تقدم شيء، وله نقله إلى آخر الليل وإلا لم ينقل.

ويتأمل في سياق ما رواه بقي بن مخلد عن ابن المسيب: أن أبا بكر وعمر تذاكرا عند رسول الله على أبو بكر: فأنا أصلي ثم أنام على وتر، فإذا استيقظت صليت شفعًا حتى الصباح، فقال عمر: لكني أنام على شفع، ثم أوتر من السحر، فقال النبي على الله النبي بكر: حذر هذا، وقال لعمر: قوي هذا. . . إلخ، «التلخيص» (٣)، فقد دارا على لفظ الشفع والوتر، وإنهما متلازمان، وهذا السياق.

⁽۱) رواه ابن حبان في صحيحه ٦/ ٣٥٤ (٢٦٢٥)، والإمام مسلم في صحيحه برقم (٧٥٢).

⁽٢) سنن ابن ماجه كتاب إقامة الصلاة والسُنّة فيها برقم (١١٧٤).

⁽٣) عزاه المؤلف للتلخيص الحبير للحافظ ابن حجر ٢٣/٢ برقم (٥٤٧)؛ وقد رواه عبد الرزاق في مصنفه ٣/١٤ (٤٦١٥)؛ والطحاوي في شرح معاني الآثار / ٣٤٢. وهو في كنز العمال برقم (٢١٩٣٣).

⁽٤) • وحديث تذاكر أبي بكر وعمر الوتر عند رسول الله على أن الوتر ليس تابعًا لصلاة الليل، بل صلاة مستقلة، قد تضافرت طرقه عن أبي قتادة عند أبي داود، وصححه الحاكم، وعن ابن عمر عند ابن ماجه، وساق ابن نصر متنه، وصححه الحاكم، وأقره الذهبي، وحسنه ابن القطّان كما في «التلخيص». وعن عقبة بن عامر عند الطبراني، وعن جابر عند ابن ماجه، وعن أبي هريرة عند البزار، والطبراني، كذا في «نيل الأوطار» وعن سعيد بن المسيّب، ومسروق، والزهري، وقتادة في «الكنز»، وما عزاه فيه للطحاوي من طريق سعيد بن

وما في «المنتقى» لابن تيمية من رواية الخطابي فيه (١) يرد على ما عزاه في «الكنز» كما في حاشية الصفحة للطحاوي من نقض أبي بكر.

ثم إن أمر الفصل والوصل يدور على حرف واحد، وهو كون الوتر مع شفع تقدمه صلاة واحدة، أو هما صلاتان؟ على هذا يدور الفصل والوصل، لا على شيء غيره، كما قررناه من ذي قبل، فهل مراد الشارع بقوله: «صلاة الليل مثنى مثنى والوتر ركعة من آخر الليل» أن تلك الركعة صلاة مستقلة ليست مما صدقات صلاة الليل، وإنكم إذا جئتم بصلاة الليل أشفاعًا فجيئوا بصلاة أخرى سميتها وترًا، حتى تكون صلاة من بين الصلوات في الليل وترًا، وتختتم تلك به؟

فهذا يمكن عقلًا، ويحتمل أن يكون مراداً، ولكن الظاهر أنه ما جاء

المسيّب من نقض أبي بكر وتره فلم يخرج الطحاوي متنه حتى ينظر فيه، وأخرج عنه عن أبي بكر عند ابي بكر عند ابن نصر من إنكار أن يوتر مرتين.

والعجب أن ابن عمر يروي تذاكر أبي بكر وعمر ثم يذهب إلى مسألة نقض الوتر، ولعل الرجوع الذي نقل عنه في هذه المسألة أو المنع هو بعد ما بلغه هذا التذاكر، وهو أيضًا يفتي بعدم إعادة المغرب، ويروي: «لا تصلوا صلاة في يوم مرتين»، ويروي: «صلاة المغرب وتر صلاة النهار، فأوتروا صلاة الليل»، ويدل على أنهما اثنان فقط، وهناك نحو حديث: «أصلاتان معًا» مع ألفاظ أخر، وحديث: «إن الله أمدكم بصلاة. . . إلغ». ويدل على أن الإيتار لم يكن في نافلة ولا يكون، وعليه أو على ملحظ: «لا تصلوا صلاة في يوم مرتين» حديث: «لا وتران في ليلة» ففروعه تلك متناقضة. والله أعلم بالصواب.

⁽١) انظر: نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار للشوكاني، ونصه: «رواه أبو سليمان الخطابي بإسناده» ٥٦/٤.

اللفظ بعد به، وإنما المراد: إذا جئتم بصلاة الليل أشفاعًا فزيدوا عليها وترًا، وهو إذن من جملة صلاة الليل، وهو على ما تفهمه اللغة لم يدخل فيه عرف شرعي بعد، وهذا يلائم الوصل، وسيما إذا لم يزد الشارع شيئًا، وسكت عن كونه صلاة على حدة، ولم يتعرض للفصل، فيحمله السامع إذن على أنه من جنس ما قبله جيء به للإيتار فقط، فإن من خوطب به إذا لم يكن عنده عرف متقرر من قبل لا يحمله إلا على ذلك.

ثم بعد ذلك إذا جرى الأمر على الوصل، وكان لا بد من شفع ووتر، (وهو الثلاث) وتعارفوه كذلك، وتعاملوا به _ فليقولوا إذن: إن مجموع الشفع والوتر صلاة واحدة، سمّاها الشرع وترًا، ويستحسن ذلك لهم، لكن خطاب الشارع لمن سأله أولًا هو على متفاهم اللغة قبل تعارف شرعي، وينبغي أن يراجع ههنا ما ذكره علماء الأصول في الأسماء الشرعية، أهي عرف للشارع أم للمتشرعة.

فإذا ذقت هذا علمت أن الحديث ليس دليلًا للفصل، فإنه لم يطلق في الحديث اسم صلاة الليل على المثنى أولًا، وعلى الواحدة ثانيًا، بأن يقول: تلك صلاة، وهي صلاة أيضًا، بل إنما أطلق اسم صلاة الليل على السلسلة المسرودة ضربة، وتلك السلسلة صلاة واحدة لا صلوات.

ثم بعد ذلك يجري التعارف، ويطرأ هذا، ولكن بعض الصحابة حملوه على أن هناك صلوات، فجروا على الفصل، وهم قد يرفعون الفصل إلى النبي على النهم إذا فهموه من المرفوع فهو مرفوع عندهم، وقد جرى مثل ذلك في غير هذا الباب كثيرًا، فهم يحملون آية من القرآن على جزئي، ويقولون: نزلت فيه، وهو غير محصور، قد نبّه عليه العلماء، وهو ما عند الطحاوي عن الوضين بن عطاء قال: أخبرنى

سالم بن عبد الله بن عمر أنه كان يفصل بين شفعه ووتره بتسليمة، وأخبر ابن عمر أن النبي ﷺ كان يفعل ذلك. . . إلخ(١).

ولم يثبت في الخارج شيء من ذلك عن النبي على كان يوتر بثلاث لا يسلم في ركعتي الوتر، ولم ينقل الفصل من فعله على ولا الوتر بواحدة لا يسلم شيء ولا بعدها شيء للحد ممن رآه يصلي الوتر أصلا، وإنما فهمه ابن عمر من الحديث القولي الذي رواه، وجعله فعلاً له على المحديث القولي الذي رواه، وجعله فعلاً له على المحديث القولي الذي رواه، وجعله فعلاً له المحديث القولي الذي رواه المحديث المحديث القولي الذي رواه المحديث المحديث

ويحتمل أن يكون نزع إليه، وانتزعه من أن الوتر لا يوصل بغيره، كمواترة الصوم أن يصوم يومًا ويفطر يومًا، ومواترة الكتب أن تأتي بفترة بينها، وأوتر الشيء أي جعله فذًّا. وهذه معان حسنة وأنظار مناسبة، لكنها لا تكفي في العمل، وقد تعارض فيقال: إنه من أوتر القوم، أي جعل شفعهم وترًا، ويكفي فيه ما اعتبره الشارع في إيتار الاكتحال والاستجمار، وأكل التمر يوم الفطر، وغير ذلك مما لا يحصى، وفي «الفتح»: ما خرج يوم فطر حتى يأكل تمرات ثلاثًا. أو خمساً، أو سبعًا، أو أقل من ذلك، أو أكثر وترًا... إلخ(٢).

ويكفي فيه حديث البخاري: «اغسلنها وترًا ثلاثاً، أو خمساً، أو سبعًا» $^{(7)}$. فلا ينبغي اللجاج فيه، وعنده من حديث مالك بن

⁽١) شرح معانى الآثار للطحاوى ١/ ٢٧٨.

⁽۲) انظر: فتح الباري ۲/٤٤٧، وقد رواه الطبراني في المعجم الأوسط ٥/١٨٢ برقم (٥٠١٤)، والبيهقي في السنن المستدرك ١٨٣١ (١٠٩٠)، والبيهقي في السنن الكبرى ٣٤٥/٣ (٢٧٣٢).

⁽٣) هذا لفظ مسلم في صحيحه كتاب الجنائز برقم (٩٣٩)، ولفظ صحيح البخاري: «اغسلنها ثلاثًا أو خمسًا أو أكثر من ذلك» كتاب الجنائز برقم (١٢٥٣).

الحويرث: أنه رأى النبي على يسلم يسلم المحويرث: أنه رأى النبي المسلم الله ينهض حتى يستوي قاعدًا(١).

وعن ابن عمر قال: «من قال دبر كل صلاة وإذا أخذ مضجعه: الله أكبر كبيرًا عدد الشفع والوتر، وكلمات الله التامات الطيّبات المباركات ثلاثًا، ولا إله إلا الله، مثل ذلك، كان له في قبره نورًا، وعلى الصراط نورًا، حتى يدخلنه الجنة» (ش) وسنده حسن... إلخ (٢). لعله جمع الشفع والوتر فيه فصار ثلاثًا.

وفي «الدر المنثور»: وأخرج عبد بن حميد وابن أبي حاتم عن أبي العالية: ﴿وَٱلشَّفْعِ وَٱلْوَرِّ ۚ قال: ذلك صلاة المغرب، الشفع ركعتان، والوتر الركعة الثالثة.

وأخرج ابن أبي حاتم عن الربيع بن أنس مثله.

وأخرج عبد بن حميد وابن أبي حاتم عن عطاء: ﴿وَٱلشَّفْعِ وَٱلْوَرِّ ﴾ قال: هي أيام نسك عرفة، والأضحى هما الشفع، وليلة الأضحى هي الوتر.

وأخرج ابن جرير عن جابر أن رسول الله على: «الشفع يومان، والوتر اليوم الثالث».

وأخرج عبد الرزاق، وسعيد بن منصور، وابن سعد، وعبد بن حميد، وابن جرير، وابن المنذر، وابن أبي حاتم عن عبد الله بن الزبير

⁽۱) صحيح البخاري كتاب الأذان برقم (۸۲۳) ونحو في سنن الترمذي كتاب الصلاة برقم (۲۸۷).

⁽٢) رواه ابن أبي شيبة في مصنفه ٦/ ٣٢ برقم (٢٩٢٥٦). وانظر: كنز العمال برقم (٤٩٦٧).

أنه سئل عن «الشفع، والوتر» فقال: الشفع قول الله: ﴿فَمَن تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَكَلَّ إِثْمَ عَكَيْهِ ﴾ والوتر اليوم الثالث. وفي لفظ: الشفع أوسط أيام التشريق، والوتر آخر أيام التشريق^(۱).

ثم إن ابن عمر ممن كان لا يقول: «السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته» في التشهد الأول، وكان يراه نسخًا لصلاته، كما قد مرّ سابقًا نقلًا عن «الفتح»(٢)، فهو إذن إذا رأى أحدًا يأتي به في التشهد يحكم بفصله، فإن كان رأى النبي على يوتر وأتى به فهو يحكم بالفصل، ولا بد، ولكن الظاهر أنه إنما بناه على الحديث القولي، وأن الشفع والوتر صلاتان فينبغي الفصل.

وكذلك أمره رجلًا بالفصل، كما رواه المطلب بن عبد الله المخزومي عند الطحاوي $(^{(n)})$, مع أن ابن ماجه لم يروه بهذا اللفظ، بل قال: أوتر بواحدة $(^{(1)})$.

قال الباجي: قوله: «كان يسلم بين الركعتين والوتر» يقتضي أنه قد تسمى الثلاث ركعات وترًا مجازاً، لما كان الوتر لا يستبد منها، إلا أن الوتر في الحقيقة لما كان واقعًا على الركعة الواحدة وجب أن يفصل بينه وبين الركعتين من توابعه... إلخ. مع أنه قال أيضًا: ومن جهة المعنى

⁽١) وإلى هنا من الدر المنثور ٨/ ٥٠٢ _ ٥٠٤.

⁽٢) انظر: فتح الباري ٣١١/٢.

⁽٣) ولفظه: «أن رجلًا سأل ابن عمر رضي الله عنهما عن الوتر فأمره أن يفصل، فقال الرجل إني لأخاف أن يقول الناس هي البتيراء، فقال ابن عمر رضي الله عنهما: تريد سُنّة الله ورسوله على (شرح معاني الآثار ٢٧٩/١).

⁽٤) سنن ابن ماجه كتاب إقامة الصلاة والسُنّة فيها برقم (١١٧٦).

أن وقتهما واحد، لاختصاص هذا الشفع بالوتر، حتى نسب إليه، وسمي باسمه، فوجب أن يقارنه. . . إلخ، وقال أيضًا من ركعتي الفجر: واختلفوا في المعنى الذي تستحق به النوافل الوصف بالسنن، فعند أشهب أن السنن منها كل ما تقرر، ولم يكن للمكلف الزيادة فيه بحكم التسمية المختصة به، كالوتر . . . إلخ(۱).

وأما حديثه في «المسند» قال: «كان رسول الله ﷺ يفصل بين الوتر والشفع بتسليمة، ويسمعناها (٢)... إلخ».

قال في «التلخيص»: وقوَّاه أحمد (٣)... إلخ، فهذا الحديث متنه عين متن حديث روته عائشة في «المسند» أيضًا قال: حدثني عمر بن عبد العزيز عن عائشة قالت: «كان رسول الله ﷺ يصلي في الحجرة، وأنا في البيت، فيفصل عن الشفع والوتر بتسليم، ويسمعناها... إلخ»(٤).

وهذا حديث آخر بمعنى آخر، تريد به الفصل بين الوتر وما بعده، لا ما قبله، فيكون ابن عمر بلغه هذا الحديث، فرواه (٥) كذلك، فخرج من هذا الباب، ولعل نظيره ما عند «خ» ٢/ ٦٣٢.

⁽١) المنتقى شرح الموطأ للباجي ٢٢٦/١.

⁽٢) مسند الإمام أحمد ٢/٧٦ (٥٤٦١) قال محققه الأرناؤوط: إسناده قوي، ورواه الطبراني في المعجم الأوسط ٢/٩٢١ (٧٥٣)، وقال: لم يرو هذا الحديث عن إبراهيم الصائغ إلا أبو حمزة السكري، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد ٢/٤٣٢: وفيه إبراهيم بن سعيد وهو ضعيف.

⁽٣) التلخيص الحبير ١٦/٢ (٥٢٢).

⁽٤) مسند الإمام أحمد ٦/٨٣ برقم (٢٤٥٨٣).

⁽٥) • وهو الظاهر مما عند ابن نصر ص١٢٠ عن جابر بن زيد: «الوتر من صلاة =

وعليه ما في شرح «الإحياء»: وأما حديث عائشة فأخرجه أيضًا أبو بكر بن أبي شيبة، قال: حدثنا شبابة بن سوار، حدثنا ابن أبي ذئب عن الزهري عن عروة عنها: «أن النبي على كان يوتر بركعة، وكان يتكلم بين الركعتين والركعة (۱)... إلخ»، تريد ركعة الوتر وركعتي الفجر، لا ما فهمه «شارح الإحياء» وآخرون منهم، وقد أخرج النسائي والطحاوي من طريق قتادة عن عمران بن حصين وتره على بثلاث سور (۲)، ثم أخرجه أبو بكر بن أبي شيبة عن شبابة هذا عن شعبة عن قتادة بلفظ: كان يوتر بر سَبِّج استم رَبِّكَ الْأَعْلَى ﴿ (٣) ، ولم يذكر الباقي.

وحديث عمران عند الطبراني أيضًا ذكره في «المرقاة»، وعند ابن النجار في «الكنز» وابن نصر، وهو عند الطحاوي عن غيره (٤)،

⁼ العشاء إلى الفجر»، قد كان ابن عمر يفصل بينها وبين الركعتين، وكان ابن عباس يفعل ذلك وغيرهما من أصحاب رسول الله على ، وأوضح منه في معناه ما في «الجوهر النقي» عنه مرفوعًا من ص ٢٠٩ و «المسند» ٢/ ٧١، وص ٧٦ و ٩٧ و «المحلّى» ٣/ ١٩٧ فأراد توقيت الوتر بالفجر، ثم رعاية الفصل، ولم يلفظ بالسلام، فهما فصلان قبل ركعتى الفجر وبعدهما، وانتظاران هناك تكوينًا، واضطجاعًا.

⁽۱) مصنف ابن أبي شيبة ۲/۸۸ برقم (۲۸۰۶).

⁽۲) شرح معاني الآثار ۱/ ۲۹۰، ورواه الإمام النسائي من رواية عمران بن حصين رضي الله عنه برقم (۱۷٤٣) كما رواه من رواية أبي بن كعب رضي الله عنه برقم (۱۲۹۹)، وكذلك من رواية ابن عباس وآخرين رضي الله عنهم، بسنده عن عبد الرحمن بن أبزى وقال: «خالفهما شبابة فرواه عن شعبة، ورواه عن قتادة عن زرارة بن أوفى عن عمران بن حصين» (۱۷٤۲).

⁽٣) مصنف ابن أبي شيبة ٢/ ٩٣ (٦٨٧٤).

⁽٤) انظر: شرح معاني الآثار ١/ ٢٨٤ ـ ٢٨٧، كنز العمال برقم (٢١٩١٦) وابن أبي شيبة في المصنف ٧/ ٣١٩ (٣٦٤٦٠) (٣٦٤٧٠).

قال النسائي: قال أبو عبد الرحمن: لا أعلم أحداً تابع شبابة على هذا الحديث (١).

وأما حديث عائشة كما في بعض نسخ «المستدرك»: «كان يوتر بركعة، وكان يتكلم بين الركعتين والركعة» وهو في «الإتحاف» ٣٥٦/٣ عن «المصنف» (٢)، فهذا في التكلم بين صلاة الليل وبين ركعتي الفجر، ومساقه مساق رواية مالك عند البخاري في باب «إذا صلى قاعدًا ثم صح، أو وجد خفة تم ما بقي» (٣). وما في «الفتح» عن «المسند» عن عبد الرحمن بن مهدي عن مالك: ومالك مخالف للرواة في ذكر محل الاضطجاع في رواية أبي سلمة عن عائشة أيضًا، كما خالف في رواية عروة عنها أيضًا، لا كما يفهمه تنبيه «الفتح».

وبالجملة هو حديث ابن أبي ذئب عن الزهري عند أبي داود في صلاة الليل، والنسائي (من السجود بعد الفراغ من الصلاة. وإيذان المؤذنين الأئمة بالصلاة)(٥). وأخرجه ابن ماجه في «باب ما جاء في كم

⁽١) سنن النسائي كتاب قيام الليل وتطوع النهار برقم (١٧٤٣).

 ⁽۲) لم أجده في نسخة المستدرك الموجودة لدينا، وهو في مصنف ابن أبي شيبة
 ۲/ ۸۸ برقم (٦٨٠٤).

⁽٣) عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها: «أن رسول الله ﷺ كان يصلّي جالسًا فيقرأ وهو جالس، فإذا بقي من قراءته نحو من ثلاثين أو أربعين آية قام فقرأها وهو قائم، ثم يركع ثم سجد، يفعل في الركعة الثانية مثل ذلك. فإذا قضى صلاته نظر، فإن كنت يقظى تحدث معي، وإن كنت نائمة اضطجع». [صحيح البخاري كتاب الجمعة برقم (١١١٩].

⁽٤) فتح الباري ٢/ ٤٤.

⁽٥) سنن النسائي كتاب الأذان برقم (٦٨٥)، وسنن أبي داود، كتاب الصلاة برقم (١٣٣٦).

سالم بن عبد الله بن عمر أنه كان يفصل بين شفعه ووتره بتسليمة، وأخبر ابن عمر أن النبي ﷺ كان يفعل ذلك. . . إلخ(١).

ولم يثبت في الخارج شيء من ذلك عن النبي على كان يوتر بثلاث لا يسلم في ركعتي الوتر، ولم ينقل الفصل من فعله على ولا الوتر بواحدة _ لا قبلها شيء ولا بعدها شيء _ أحد ممن رآه يصلي الوتر أصلًا، وإنما فهمه ابن عمر من الحديث القولي الذي رواه، وجعله فعلًا له على المحديث القولي الذي رواه، وجعله فعلًا له على المحديث القولي الذي رواه، وجعله فعلًا له على المحديث القولي الذي رواه، وجعله فعلًا له المحديث القولي الذي رواه، وجعله فعلًا له المحديث القولي الذي الفولي الذي رواه، وجعله فعلًا له المحديث القولي الذي رواه، وجعله فعلًا له المحديث القولي الذي الفولي الذي المحديث القولي الذي المحديث القولي الذي المحديث القولي الذي المحديث القولي الذي المحديث المحديث القولي الذي المحديث ال

ويحتمل أن يكون نزع إليه، وانتزعه من أن الوتر لا يوصل بغيره، كمواترة الصوم أن يصوم يومًا ويفطر يومًا، ومواترة الكتب أن تأتي بفترة بينها، وأوتر الشيء أي جعله فذًّا. وهذه معان حسنة وأنظار مناسبة، لكنها لا تكفي في العمل، وقد تعارض فيقاًل: إنه من أوتر القوم، أي جعل شفعهم وترًا، ويكفي فيه ما اعتبره الشارع في إيتار الاكتحال والاستجمار، وأكل التمر يوم الفطر، وغير ذلك مما لا يحصى، وفي «الفتح»: ما خرج يوم فطر حتى يأكل تمرات ثلاثًا. أو خمساً، أو سبعًا، أو أقل من ذلك، أو أكثر وترًا. . . إلخ(٢).

ويكفي فيه حديث البخاري: «اغسلنها وترًا ثلاثاً، أو خمساً، أو سبعًا»(7). فلا ينبغي اللجاج فيه، وعنده من حديث مالك بن

⁽١) شرح معانى الآثار للطحاوي ١/٢٧٨.

⁽۲) انظر: فتح الباري ۲/ ٤٤٧، وقد رواه الطبراني في المعجم الأوسط ٥/ ١٨٢ برقم (٥٠١٤)، والبيهقي في السنن المستدرك ١٠٩٠)، والبيهقي في السنن الكبرى ٣/ ٢٨٣ (٥٩٥٠)، وفي شعب الإيمان ٣/ ٣٤٥ (٣٧٢٢).

⁽٣) هذا لفظ مسلم في صحيحه كتاب الجنائز برقم (٩٣٩)، ولفظ صحيح البخاري: «اغسلنها ثلاثًا أو خمسًا أو أكثر من ذلك» كتاب الجنائز برقم (١٢٥٣).

الحويرث: أنه رأى النبي على يسلم يسلم المحويرث: أنه رأى النبي الله يصلي، فإذا كان في وتر من صلاته لم ينهض حتى يستوي قاعدًا(١).

وعن ابن عمر قال: «من قال دبر كل صلاة وإذا أخذ مضجعه: الله أكبر كبيرًا عدد الشفع والوتر، وكلمات الله التامات الطيّبات المباركات ثلاثًا، ولا إله إلا الله، مثل ذلك، كان له في قبره نورًا، وعلى الصراط نورًا، حتى يدخلنه الجنة» (ش) وسنده حسن... إلخ(٢). لعله جمع الشفع والوتر فيه فصار ثلاثًا.

وفي «الدر المنثور»: وأخرج عبد بن حميد وابن أبي حاتم عن أبي العالية: ﴿وَالشَّفْعِ وَالْوَتْرِ ﴾ قال: ذلك صلاة المغرب، الشفع ركعتان، والوتر الركعة الثالثة.

وأخرج ابن أبي حاتم عن الربيع بن أنس مثله.

وأخرج عبد بن حميد وابن أبي حاتم عن عطاء: ﴿وَٱلشَّفْعِ وَٱلْوَرِ ﴾ قال: هي أيام نسك عرفة، والأضحى هما الشفع، وليلة الأضحى هي الوتر.

وأخرج ابن جرير عن جابر أن رسول الله على: «الشفع يومان، والوتر اليوم الثالث».

وأخرج عبد الرزاق، وسعيد بن منصور، وابن سعد، وعبد بن حميد، وابن جرير، وابن المنذر، وابن أبي حاتم عن عبد الله بن الزبير

⁽۱) صحيح البخاري كتاب الأذان برقم (۸۲۳) ونحو في سنن الترمذي كتاب الصلاة برقم (۲۸۷).

⁽٢) رواه ابن أبي شيبة في مصنفه ٦/ ٣٢ برقم (٢٩٢٥٦). وانظر: كنز العمال برقم (٤٩٦٥).

أنه سئل عن «الشفع، والوتر» فقال: الشفع قول الله: ﴿فَمَن تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَكَلَآ إِثْمَ عَكَيْهِ والوتر اليوم الثالث. وفي لفظ: الشفع أوسط أيام التشريق، والوتر آخر أيام التشريق^(۱).

ثم إن ابن عمر ممن كان لا يقول: «السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته» في التشهد الأول، وكان يراه نسخًا لصلاته، كما قد مرّ سابقًا نقلًا عن «الفتح»(٢)، فهو إذن إذا رأى أحدًا يأتي به في التشهد يحكم بفصله، فإن كان رأى النبي على يوتر وأتى به فهو يحكم بالفصل، ولا بد، ولكن الظاهر أنه إنما بناه على الحديث القولي، وأن الشفع والوتر صلاتان فينبغي الفصل.

وكذلك أمره رجلًا بالفصل، كما رواه المطلب بن عبد الله المخزومي عند الطحاوي^(٣)، مع أن ابن ماجه لم يروه بهذا اللفظ، بل قال: أوتر بواحدة^(٤).

قال الباجي: قوله: «كان يسلم بين الركعتين والوتر» يقتضي أنه قد تسمى الثلاث ركعات وترًا مجازاً، لما كان الوتر لا يستبد منها، إلا أن الوتر في الحقيقة لما كان واقعًا على الركعة الواحدة وجب أن يفصل بينه وبين الركعتين من توابعه... إلخ. مع أنه قال أيضًا: ومن جهة المعنى

⁽١) وإلى هنا من الدر المنثور ٨/ ٥٠٢ _ ٥٠٤.

⁽٢) انظر: فتح الباري ٢/ ٣١١.

⁽٣) ولفظه: «أن رجلًا سأل ابن عمر رضي الله عنهما عن الوتر فأمره أن يفصل، فقال الرجل إني لأخاف أن يقول الناس هي البتيراء، فقال ابن عمر رضي الله عنهما: تريد سُنّة الله ورسوله على (شرح معاني الآثار ٢٧٩/).

⁽٤) سنن ابن ماجه كتاب إقامة الصلاة والسُّنَّة فيها برقم (١١٧٦).

أن وقتهما واحد، لاختصاص هذا الشفع بالوتر، حتى نسب إليه، وسمي باسمه، فوجب أن يقارنه. . . إلخ، وقال أيضًا من ركعتي الفجر: واختلفوا في المعنى الذي تستحق به النوافل الوصف بالسنن، فعند أشهب أن السنن منها كل ما تقرر، ولم يكن للمكلف الزيادة فيه بحكم التسمية المختصة به، كالوتر. . . إلخ(۱).

وأما حديثه في «المسند» قال: «كان رسول الله ﷺ يفصل بين الوتر والشفع بتسليمة، ويسمعناها(٢)... إلخ».

قال في «التلخيص»: وقوَّاه أحمد (٣)... إلخ، فهذا الحديث متنه عين متن حديث روته عائشة في «المسند» أيضًا قال: حدثني عمر بن عبد العزيز عن عائشة قالت: «كان رسول الله ﷺ يصلي في الحجرة، وأنا في البيت، فيفصل عن الشفع والوتر بتسليم، ويسمعناها... إلخ»(٤).

وهذا حديث آخر بمعنى آخر، تريد به الفصل بين الوتر وما بعده، لا ما قبله، فيكون ابن عمر بلغه هذا الحديث، فرواه (٥) كذلك، فخرج من هذا الباب، ولعل نظيره ما عند «خ» ٢/ ٦٣٢.

⁽١) المنتقى شرح الموطأ للباجي ٢٢٦/١.

⁽٢) مسند الإمام أحمد ٢/ ٧٦ (٥٤٦١) قال محققه الأرناؤوط: إسناده قوي، ورواه الطبراني في المعجم الأوسط ١/ ٢٢٩ (٧٥٣)، وقال: لم يرو هذا الحديث عن إبراهيم الصائغ إلا أبو حمزة السكري، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد ٢/ ٢٤٣: وفيه إبراهيم بن سعيد وهو ضعيف.

⁽٣) التلخيص الحبير ٢/١٦ (٥٢٢).

⁽٤) مسند الإمام أحمد ٦/٨٣ برقم (٢٤٥٨٣).

⁽٥) • وهو الظاهر مما عند ابن نصر ص١٢٠ عن جابر بن زيد: «الوتر من صلاة =

وعليه ما في شرح «الإحياء»: وأما حديث عائشة فأخرجه أيضًا أبو بكر بن أبي شيبة، قال: حدثنا شبابة بن سوار، حدثنا ابن أبي ذئب عن الزهري عن عروة عنها: «أن النبي على كان يوتر بركعة، وكان يتكلم بين الركعتين والركعة (۱)... إلخ»، تريد ركعة الوتر وركعتي الفجر، لا ما فهمه «شارح الإحياء» وآخرون منهم، وقد أخرج النسائي والطحاوي من طريق قتادة عن عمران بن حصين وتره على بثلاث سور (۲)، ثم أخرجه أبو بكر بن أبي شيبة عن شبابة هذا عن شعبة عن قتادة بلفظ: كان يوتر به سيّج أسّم رَيِّكَ ٱلْأَعْلَى (۳)، ولم يذكر الباقي.

وحديث عمران عند الطبراني أيضًا ذكره في «المرقاة»، وعند ابن النجار في «الكنز» وابن نصر، وهو عند الطحاوي عن غيره (٤)،

⁼ العشاء إلى الفجر»، قد كان ابن عمر يفصل بينها وبين الركعتين، وكان ابن عباس يفعل ذلك وغيرهما من أصحاب رسول الله على وأوضح منه في معناه ما في «الجوهر النقي» عنه مرفوعًا من ص ٢٠٩ و «المسند» ٢/ ٧١، وص ٢٧ و ٩٧ و «المحلّى» ٣/ ١٩٧ فأراد توقيت الوتر بالفجر، ثم رعاية الفصل، ولم يلفظ بالسلام، فهما فصلان قبل ركعتي الفجر وبعدهما، وانتظاران هناك تكوينًا، واضطجاعًا.

⁽۱) مصنف ابن أبي شيبة ۸۸/۲ برقم (٦٨٠٤).

⁽۲) شرح معاني الآثار ۱/ ۲۹۰، ورواه الإمام النسائي من رواية عمران بن حصين رضي الله عنه برقم (۱۷٤۳) كما رواه من رواية أبي بن كعب رضي الله عنه برقم (۱۲۹۹)، وكذلك من رواية ابن عباس وآخرين رضي الله عنهم، بسنده عن عبد الرحمن بن أبزى وقال: «خالفهما شبابة فرواه عن شعبة، ورواه عن قتادة عن زرارة بن أوفى عن عمران بن حصين» (۱۷٤۲).

⁽٣) مصنف ابن أبي شيبة ٢/ ٩٣ (٦٨٧٤).

⁽٤) انظر: شرح معاني الآثار ١/ ٢٨٤ ـ ٢٨٧، كنز العمال برقم (٢١٩١٦) وابن أبي شيبة في المصنف ٧/ ٣١٩ (٣٦٤٦٩) (٣٦٤٧٠).

قال النسائي: قال أبو عبد الرحمن: لا أعلم أحداً تابع شبابة على هذا الحديث(١).

وأما حديث عائشة كما في بعض نسخ «المستدرك»: «كان يوتر بركعة، وكان يتكلم بين الركعتين والركعة» وهو في «الإتحاف» ٣٥٦/٣ عن «المصنف» (٢)، فهذا في التكلم بين صلاة الليل وبين ركعتي الفجر، ومساقه مساق رواية مالك عند البخاري في باب «إذا صلى قاعدًا ثم صح، أو وجد خفة تم ما بقي» (٣). وما في «الفتح» عن «المسند» عن عبد الرحمن بن مهدي عن مالك: ومالك مخالف للرواة في ذكر محل الاضطجاع في رواية أبي سلمة عن عائشة أيضًا، كما خالف في رواية عنها أيضًا، لا كما يفهمه تنبيه «الفتح».

وبالجملة هو حديث ابن أبي ذئب عن الزهري عند أبي داود في صلاة الليل، والنسائي (من السجود بعد الفراغ من الصلاة. وإيذان المؤذنين الأئمة بالصلاة)(٥). وأخرجه ابن ماجه في «باب ما جاء في كم

⁽١) سنن النسائي كتاب قيام الليل وتطوع النهار برقم (١٧٤٣).

⁽٢) لم أجده في نسخة المستدرك الموجودة لدينا، وهو في مصنف ابن أبي شيبة ٨٨/٢ برقم (٦٨٠٤).

⁽٣) عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها: «أن رسول الله على كان يصلّي جالسًا فيقرأ وهو جالس، فإذا بقي من قراءته نحو من ثلاثين أو أربعين آية قام فقرأها وهو قائم، ثم يركع ثم سجد، يفعل في الركعة الثانية مثل ذلك. فإذا قضى صلاته نظر، فإن كنت يقظى تحدث معي، وإن كنت نائمة اضطجع». [صحيح البخاري كتاب الجمعة برقم (١١١٩].

⁽٤) فتح الباري ٢/٤٤.

⁽٥) سنن النسائي كتاب الأذان برقم (٦٨٥)، وسنن أبي داود، كتاب الصلاة برقم (١٣٣٦).

يصلي بالليل» من طريق شبابة عن ابن أبي ذئب عن الزهري^(۱)، ومن هذا الطريق عنده في^(۲) الوتر بركعة أيضًا. انتهت الحاشية.

وعلى هذا المحمل ما في «المسند»(٣) المنسوب لعمر بن عبد العزيز

(١) سنن ابن ماجه كتاب إقامة الصلاة والسُّنَّة فيها برقم (١٣٥٨).

(٣) • عمر بن عبد العزيز عن عائشة (رضي الله عنها) حدثنا محمد بن المصفى، ثنا بقية بن الوليد عن الأوزاعي، حدثني أسامة بن زيد عن أبان بن عبد العزيز عن عائشة (رضي الله تعالى عنها) عن النبي على: "أنه كان يوتر بثلاث يسلم في الركعتين سلامًا يسمعنا، ثم يقوم فيصلي ركعة». حدثني محمد بن خلف العسقلاني أبو نصر، حدثنا محمد بن يوسف، وحدثنا الفضل بن يعقوب الرخامي، حدثنا محمد بن يوسف الفريابي، حدثنا الأوزاعي عن أسامة بن زيد عن زبان بن عبد العزيز عن عائشة، قالت: "كان رسول الله يسلمي يفرق بين الشفع، والوتر، وأنا في البيت أسمع تسليمه»، فالثاني يصلي يفرق بين الشفع، والوتر، وأنا في البيت أسمع تسليمه»، فالثاني بعلى النسع والثنتين بعدهما قاعدًا، أو السبع والثنتين كذلك، والأول وهم، بين التسع والثنتين بعدهما قاعدًا، أو السبع والثنتين كذلك، والأول وهم، ليس إلا فاعلمه. وعن عائشة قالت: قال رسول الله على "المغني»، ومذهب الطهور، وبين كل ركعتين تسليمة» (رواه الأثرم) كذا في "المغني»، ومذهب عمر بن عبد العزيز الذي أثبته بالمدينة بقول الفقهاء: إن الوتر ثلاث لا يسلم الا في آخرهن. قد مر من رواية الطحاوي.

وبالجملة رواية عمر بن عبد العزيز هي في مضمون آخر، وكذا ما مر عن ابن عمر قال: «كان رسول الله على يفصل بين الشفع والوتر بتسليمة يسمعناها»، رواه أحمد، ولعل ما مر عن «المغني» من رواية ابن أبي ذئب عن نافع عنه عليه أيضًا، ولعل صاحب «مجمع الزوائد» قد أراد هذا، كما في «نيل الأوطار» من باب من اجتزأ بتسليم واحدة، قال: ولم يذكر في هذا الباب إلا هذا =

⁽٢) • وقبله عنده عن شبابة أيضًا القراءة بثلاث، وعنه الوتر بثلاث عند الطحاوي في مبيت ابن عباس (رضى الله عنه).

عن عائشة أيضًا (١).

وأما ما أخرجه النسائي عن عاصم الأحول عن أبي مجلز: أن أبا موسى كان بين مكة والمدينة، فصلّى العشاء ركعتين، ثم قام فصلّى ركعة أوتر بها، يقرأ فيها بمائة آية من «النساء»، ثم قال: ألوت أن أضع قدمي حيث وضع رسول الله على قدمه، وأن أقرأ بما قرأ به رسول الله على الخ.

وقد أخرجه (٣) أحمد أيضًا (١)، فهو رفع مبهم لا يكفي، ولا يشفي،

⁼ الحديث. . . إلخ. ولم يرد إلا مصداقًا جديدًا لهذا العنوان، لا ثلاث الوتر، وإلا لذكر فيه ما ذكره الآخرون.

⁽۱) مسند عمر بن عبد العزيز ص ٦١ تحقيق الشيخ محمد عوامة، ط: مؤسسة علوم القرآن دمشق.

⁽٢) سنن النسائي كتاب قيام الليل وتطوع النهار برقم (١٧٢٨).

⁽٣) • وفي «مجمع الزوائد» ٢/ ١٥٣ من باب السهو في الصلاة: وعن أبي عثمان النهدي قال: خرج أبو موسى الأشعري وأصحابه من مكة فصلّى بهم المغرب ركعتين، ثم سلم، ثم قام فقرأ ثلاث آيات من «النساء» ثم ركع، وسجد، وسلم، يذكره عن النبي على رواه الطبراني في «الكبير» رجاله رجال الصحيح، فاضطرب شديدًا، ومثله لا يخلص منه شيء، ولا ينفصل به أمر، وما عنه عن عائشة عند الطحاوي هو في «الكنز» برمز «كرعب» أيضًا.

ولعل مأخذ نقل أبي موسى حديث سهو النبي على في المغرب رواه الحاكم، وابن خزيمة، والبيهقي عن معاوية بن خديج بتعيين المغرب، كما في «المواهب»، وأبو داود والنسائي من الإقامة، ولم يعينا المغرب، ونحوه في علل أبى حاتم وجعله عن أنس وأعله.

ولعل هذا يكون منشأ ما جرى لابن دحية، ذكره في «العمدة»، وذكر قبله نكتة عن ابن بطال يفيد في تمام الوتر ثلاثًا ولا بد.

⁽٤) مسند الإمام أحمد ٤/ ١٩٧٥ (١٩٧٧).

فإنه فعل أشياء: قصر العشاء، والوتر بواحدة، والقراءة فيها بمائة، ومن النساء، والنوم على الوتر، والاجتزاء بمائة آية في قيام الليل، والمتبادر من قوله «ثم قام» ترك سُنّة العشاء أيضًا.

وأخرج الحاكم وصححه عن أبي هريرة قال: قال رسول الله على «من حافظ على هؤلاء الصلوات المكتوبات لم يكتب من الغافلين، ومن قرأ في ليلة مائة آية كتب من القانتين (۱). ولا يعلم أراد رفع مجموع ما فعله، أو بعضه، وقد جرى نحو ذلك عنهم، أو اجتهد فرفع، كما فعله ابن عمر.

ونظيره ما في «الفتح» من الجمعة قال: كان ابن عمر يطيل الصلاة قبل الجمعة، ويصلِّي بعدها ركعتين في بيته، ويحدث: أن رسول الله على كان يفعل ذلك. احتج به النووي في «الخلاصة» على إثبات سُنّة الجمعة التي قبلها، وتعقب بأن قوله: «كان يفعل ذلك» عائد على و«يصلِّي بعد الجمعة ركعتين في بيته»... إلخ (٢).

وكصلاة ابن عباس على جنازة، فقرأ بفاتحة الكتاب وسورة، وجهر^(٣) (ويحله ما في المستدرك^(٤)).. وقال: سُنّة وحق، مع ما عن أبي أمامة بن سهل، السُنّة في الصلاة على الجنازة أن يقرأ في التكبيرة الأولى بأم القرآن مخافتة: ثم يكبّر ثلاثًا، والتسليم عند الآخرة».

⁽١) المستدرك للحاكم ١/٢٥٤ (١١٦٠).

⁽۲) فتح الباري ۲/۲۲۶.

⁽٣) رواه ابن الجارود في المنتقى ١/ ١٤٠ (٥٣٧)، والنسائي في سننه كتاب الجنائز برقم (١٩٨٧).

⁽٤) المستدرك للحاكم ١/١٥ (١٣٢٣ _ ١٣٢٤) و١/٣٤٥ (١٤٢٥).

أخرجهما النسائي^(۱)، وكقول ابن عباس في الإقعاء على القدمين بين السجدتين: أنه سُنّة^(۲)، مع قول ابن عمر: ليس بسُنّة، وراجع «الموطأ» لمحمد، وما في «الجوهر النقي» فيه عن ابن عمر^(۳).

وكقول أبي هريرة إني لأشبهكم صلاة برسول الله على برسم الله الرحمن الرحيم (أن)، وعن عطاء أنه سمع ابن الزبير على المنبر يقول: إذا دخل أحدكم المسجد والناس ركوع فليركع حين يدخل، ثم يدب راكعًا حتى يدخل في الصف، فإن ذلك السُنة (٥). وكقول ابن عباس لابن الزبير لما ترك الجمعة حين اجتمع العيدان: أصاب السُنَّة (٦). إلى نظائر كثيرة، فيحتمل أنه اجتهد في الواحدة وإنها حقيقة الوتر، وقرأ مائة آية ليكتب له قنوت ليلة، كما جاء في الحديث، فرفع باعتبار بعض الأمور.

⁽۱) سنن النسائي كتاب الجنائز (۱۹۸۹).

⁽۲) رواه الإمام مسلم في صحيحه كتاب المساجد ومواضع الصلاة برقم (٥٣٦)، والترمذي في سننه كتاب الصلاة برقم (٢٨٣)، وأبو داود في سننه كتاب الصلاة (٨٤٥).

⁽٤) رواه النسائي في سننه كتاب الافتتاح برقم (٩٠٥).

⁽٥) رواه الطبراني في المعجم الأوسط ١/ ١١٥ (٧٠١٦)، قال الهيثمي في مجمع الزوائد ٢/ ٩٦: رجاله رجال الصحيح.

⁽٦) رواه ابن خزيمة في صحيحه ٢/ ٣٥٩ (١٤٦٥)؛ وأبو داود في سننه كتاب الصلاة (١٠٧١)، والنسائي في سننه كتاب صلاة العيدين (١٥٩٢).

وكذلك ما عن أبي أيوب أن النبي على قال: «الوتر حق، فمن شاء أوتر بسبع، ومن شاء أوتر ببعث ومن شاء أوتر ببعث ومن شاء أوتر ببعث ومن شاء أوتر بواحدة» (۳). وعند النسائي موقوفًا: «ومن غُلب أوماً إيماءً» روي مرفوعًا وموقوفًا: وصوّبوا(٤) وقفه، والظن أن صدر حديثه مرفوع، وهو قوله: «الوتر حق» لوروده من رواية غيره، أخرجه أبو داود، والحاكم، وصححه (٥) عن بريدة أيضًا (١)، وعند الدارقطني عن أبي أيوب: «الوتر حق واجب، فمن شاء فليوتر بثلاث» (٧)، ورجاله ثقات قاله في «التلخيص» وقد مر وجهه بغير ما ههنا أيضًا (٨).

⁽۱) شرح معانى الآثار ١/ ٢٨٥.

⁽٢) مصنف ابن أبي شيبة ٢/ ٩٤ برقم (٦٨٧٥).

⁽٣) سنن النسائي كتاب قيام الليل وتطوع النهار برقم (١٧١٠)؛ ورواه بنحوه أبو داود في سننه كتاب الصلاة (١٤٣٢)؛ وابن ماجه في سننه كتاب إقامة الصلاة والسُنّة فيها برقم (١١٩٠).

⁽٤) السنن الكبرى للنسائي ١/ ٤٤١ (١٤٠٢).

⁽٥) • وما ذكره في تلخيصه هناك سكت عنه ص٢٥٠.

⁽٦) المستدرك للحاكم ١/٨٤١ (١١٤٦).

⁽٧) سنن الدارقطني ٢/٢٢ وقال: قوله: «واجب» ليس بمحفوظ، لا أعلم تابع ابن حسان عليه أحد.

⁽٨) التلخيص الحبير ١٣/٢.

ويتعلق بالمسألة حديث ابن عباس^(۱) قال في «المرقاة» (من الفصل الثاني من قيام الليل) نقلًا عن ميرك بسند جيد قال: «أمر رسول الله عليه الثاني من قيام الليل ولو ركعة . . . إلخ»^(۲) . لكن في «نيل الأوطار»^(۳) من باب ما جاء في قيام الليل .

وعن ابن عباس عند محمد بن نصر والطبراني في «الكبير» قال: قال رسول الله ﷺ: «عليكم بقيام الليل ولو ركعة واحدة»(٤)، وفي إسناده حسين بن عبد الله وهو ضعيف(٥)... إلخ.

(۱) بلفظ: «أمر رسول الله. . . إلخ»، رواه المتقي الهندي في كنز العمال برقم (۲۳٤٠٢) وعزاه لابن جرير .

⁽۲) • [انظر المرقاة ٣/ ٢٧٦ (١٢٢٧)] ويخالفه بعض شيء ما في «الكنز» برقم (۲) • [انظر المرقاة ٣/ ٢٧٦)] ويخالفه بعض شيء ما في «التهذيب»، (٢١٤٠٥) عن حسان بن عطية مرسلًا قبل الأوزاعي مراسيله كما في «التهذيب»، [ولفظه: «ركعتان يركعهما ابن آدم في جوف الليل خير له من الدنيا وما فيها، ولولا أن أشق على أمتي لفرضتهما عليهم»]، وهو عند ابن نصر ص٣٦، وما في «السنن الكبرى» عن ابن عباس، وقد ذكره ابن نصر أيضًا، قال: ألا أعلمك الوتر؟ قلت: بلى، فقام، فركع ركعة. ففيه عسل بن سفيان ليس بشيء. [انظر: السنن الكبرى للبيهقي ٣/ ٢٦ برقم (٤٥٧٠)].

⁽٣) نيل الأوطار ٣/ ٦٨.

⁽٤) رواه الطبراني في المعجم الأوسط ٧/ ٥١ (٦٨٢١)، وفي الكبير ٢١٢/١١ (١٦٥٨) وواه الطبراني في النوائد (١١٥٢٨)؛ وابن أبي عاصم في الزهد ص١٦، قال الهيثمي في مجمع الزوائد ٢٥٢/٢: فيه حسين بن عبد الله وهو ضعيف.

⁽٥) • لعله حسين بن عبد الله بن عبيد الله بن عباس من رجال (ت وق) قال ابن عدي: يكتب حديثه، وضعفه الجمهور، وهل يتعلق بالمسألة ما «في منتخب الكنز» برقم (٣٥٩٦٤) عن عمر قال: «اللّهم لا تجعل قتلي بيد رجل صلّى ركعة، أو سجدة واحدة يحاجّني بها عندك يوم القيامة»، =

وما في حديث أبي سعيد في سجود السهو: "إذا شك أحدكم في صلاته فليلق الشك، وليبنِ على اليقين، فإذا استيقن سجد سجدتين، فإن كانت صلاته تامة كانت الركعة نافلة والسجدتان، وإن كانت ناقصة كانت الركعة تماماً لصلاته، وكانت السجدتان مرغمتي الشيطان^(۱)... إلخ». فاعتبار لا يلزم أن يظهر في أحكام الدنيا، كالمسبوق يدرك السجدة يدخل فيها، ولا يعتد شيئًا، وثانيًا فقد جعل السجدتين شافعة للركعة في لفظ قال: "فإن كانت الركعة التي صلى خامسة شفعها بهاتين"^(۱)، وهو المراد بكونهما مع الركعة نافلة، أي شفعًا، فما انفك الأمر عن الشفع.

ثم إن هذا الاعتبار قد ظهر في بعض فروع الحنفية حيث قالوا: إذا تحقق أنها خامسة ضم سادسة (٣) وإن لم يتحقق فكما قال في الحديث.

⁼ فإن المحاجة أمر الآخرة. وقد ذكر السجدة الواحدة أيضًا، ولعل الشهادة ما كانت بغير محاجة بديهية لا تحتاج إلى سؤال وتأن، أو أراد أن القاتل يكون فكاكًا للمقتول يعطى له، فلم يجب أن يحاجه، والقبول في الآخرة أوسع من الصحة الفقهية مع لفظه فيه من شهادته من الصحيح.

⁽۱) رواه أبو داود في سننه، كتاب الصلاة برقم (۱۰۲٤)؛ وبنحوه ابن حبان في صحيحه ٦/ ٣٨٧ (٢٦٦٤) (٢٦٦٧)؛ والحاكم في المستدرك ١/ ٢٦٨ (١٢٠٢)؛ والدارقطني في سننه ١/ ٣٧٢.

⁽۲) رواه أبو داود في سننه كتاب الصلاة برقم (٢٠٢٦)، والدارقطني في سننه / ٣٠٥ الله (٢١٤)؛ وعبد الرزاق في مصنفه ٢/٥٠٨ (٣٤٦٦)؛ وعبد الرزاق في مصنفه ٢/٥٠٨ (٣٤٦٦).

 ⁽٣) • وذلك كقوله تعالى: ﴿ فَأَيْنَمَا تُولُواْ فَثَمَ وَجْدُ اللَّهِ ﴾ أجراه الصحابة في التحري،
 وظهر في النافلة على الدابة، كما قرره في «فتح العزيز».

لطبفة

إن الذين تمسّكوا في كراهة الوتر بثلاث كالمغرب بحديث: «لا توتروا بثلاث تشبهوا بالمغرب، ولكن أوتروا بخمس، أو بسبع، أو أكثر»(۱)، قضت عليهم شدة الحرص في كراهة الثلاث، أن ذهلوا أن الحديث يدل أن لا وتر هناك في ذهن الشارع أقل من ثلاث، وأنه يريد أن لا يقتصروا عليه فيتركوا صلاة الليل رأسًا، وهذا ظاهر، وقد خفي عليهم مع ظهوره، (وكذلك جوَّزه في السنن الكبرى)(٢)، وعليه حمل في «المرقاة» حديث ثوبان عن النبي على قال: «إن هذا السفر جهد وثقل، فإذا أوتر أحدكم فليركع ركعتين، فإن قام من الليل وإلا كانتا له». رواه الدارمي(٣)، أي على نافلة قبل الوتر إذا أراد أن يوتر قائمة مقام قيام الليل.

ولعل هذا الشرح هو المراد، وإن كان الطحاوي حمله على ما بعد الوتر، لكن الظاهر أن النبي على نقل الوتر إلى أول الليل على هيئة ما يكون في آخر الليل، وكذا أخرجه هو عن أبي هريرة، وكان على أوصاه به، فكأن صورة العمل بها عنده هذه (٤).

⁽۱) السنن الكبرى للبيهقي ٣/ ٣١ (٤٥٩٤)؛ ورواه الطحاوي في شرح معاني الآثار / ١٨٨؛ والمقريزي في مختصر كتاب الوتر ص٨٨.

⁽٢) السنن الكبرى للبيهقى ٣/ ٣٣ (٤٦٠٤).

⁽٣) رواه الدارمي في سننه، كتاب الصلاة برقم (١٥٩٤)؛ وابن خزيمة في صحيحه ١٥٩٧ (٢٥٧٧)؛ وابن حبان في صحيحه ١٥٩٨ (٢٥٧٧)؛ والطحاوي في شرح معاني الآثار ١/١٣٤؛ والطبراني في المعجم الكبير ٢/٢٩ (١٤١٠).

⁽٤) • ودل هذا الحديث أيضًا أن الوتر والمغرب متشابهان كل التشابه حتى يطلب =

تتمة

إن بعضهم جرى على ما فهمه من الحديث القولي: «صلاة الليل مثنى مثنى» كابن عمر (١)، فكان يفصل، ولعله لم ير فعل على كما رأته

= التمييز من خارج، وهو بزيادة عليه، ولو لم تكن فيه القعدة الأولى لما تشابها، فاعلمه.

(١) • وابن عمر قد يروى: «صلاة المغرب وتر صلاة النهار، فأوتروا صلاة الليل،» مرفوعًا [(رواه أحمد في مسنده ٢/ ٨٢ (٥٥٤٩) و٢/ ١٥٤ (٦٤٢١)؛ والنسائي في السنن الكبرى ١/ ٤٣٥ (١٣٨٢)]، وبقوله من جانبه أيضًا موقوفًا: أما أنا فأختم النهار بوتر، وأفتحه بوتر [مختصر كتاب الوتر للمقريزي ص١٥٨] أي قبل الفجر، كالمغرب بعد الغروب، لا بعده كما عناه ابن نصر، لما عنده عنه في الباب السابق، وهو في الحديث تشبيه تام. ثم قد يدرج عليه كما عند ابن ماجه والطحاوي عن عامر الشعبى قال: سألت ابن عباس وابن عمر كيف صلاة رسول الله على بالليل؟ فقالا: ثلاث عشرة، ثمان ويوتر بثلاث، وركعتين بعد الفجر. وعنه عند ابن نصر [سنن ابن ماجه كتاب إقامة الصلاة والسُنّة فيها (١٣٦١)؛ شرح معاني الآثار للطحاوي ١/٢٧٩؛ مختصر كتاب الوتر ص٤٥]. وفي «الدراية» عنه: «أن النبي علي كان يوتر بثلاث، يجعل القنوت قبل الركوع». أخرجه الطبراني في الأوسط بإسناد ضعيف، فيه سهل بن عباس الترمذي، كما في «فتح القدير»، تركه الدارقطني، كذا في «الميزان» [المعجم الأوسط للطبراني ٨/ ٣٦ (٧٨٨٥)؛ قال الهيثمي في مجمع الزوائد ١٣٨/٢: وفيه سهل بن العباس الترمذي، قال الدارقطني: ليس بثقة. وانظر: الدراية ١/١٩٤]، ورواية أخرى عنه من «نيل الأوطار» عند الطبراني والبزار في قراءة الوتر، وفيه سعيد بن سنان ضعيف أيضًا [نبل الأوطار ٣/٤٤].

وقد يخالف ذلك، فيستثني ويقول: ووتر الليل واحدة. كما مر عن معرفة البيهقي عن مولى لسعد، قال في «الدراية» من سجود السهو: إن اسمه أبو منصور قال: سألت عبد الله بن عمر عن وتر الليل، فقال: يا بني، هل تعرف وتر النهار؟ =

......

= قلت: نعم، هو المغرب. قال: صدقت، وتر الليل واحدة، بذلك أمر رسول الله على [انظر: الدراية في تخريج أحاديث الهداية ٢٠٨١؛ ونصب الراية ٢٠٢/ ١٥٢١؛ وقد رواه البيهقي في السنن الكبرى ٢٦٣ (٤٥٦٩)]. كأنه يخرجه بهذا عن التشبيه التام، ويبني عليه الفصل، ويأمر به كما عند الطحاوي عن المطلب عن عبد الله المخزومي عنه [شرح معاني الآثار للطحاوي ١/٢٧٩]، ويبني عليه مسألة نقض الوتر برأيه، وقد يتوقف أيضًا كما ذكره في "نيل الأوطار» [نيل الأوطار ٣/٥٥] عن العراقي أن عدم النقض رواه ابن أبي شيبة عن سعد بن أبي وقاص، وابن عمر، وابن عباس، وكذا يقول: "صلاة الليل والنهار مثنى مثنى» كما صح عنه موقوفًا عليه، وكان شعبة يفرقه "مسند» [(مسند الإمام أحمد مثنى) كما صح عنه موقوفًا عليه، وكان شعبة يفرقه "مسند» [(مسند الإمام أحمد مثنى)]، وإن اختلف المحدثون في مرفوعه بهذا اللفظ.

ثم قد يصلي أربعًا في النهار، كما قد صح عنه ذلك، فهذا إما من تردده فيه، أو أن التسليم من كل مثنى كما فسره به عند مسلم ليس بلازم عنده، وليس عنده نص في الفصل، مع أن كل من يختار الفصل يجوز الوصل أيضًا. وهناك من لا يجوز الفصل أصلًا، فاعلمه. وهذا في الوتر.

وأما الرباع أو المثنى من صلاة الليل، فالذي يظهر أن ابن مسعود يفضل الرباع، وتبعه العراقيون، وقد ظهر هذا منه في نحو سُنة الجمعة، وعند ابن أبي شيبة عنه: من صلى أربعًا بعد العشاء لا يفصل بينهن بتسليم عدلن بمثلهن من ليلة القدر [مصنف ابن أبي شيبة ٢/١٢٧ (٧٢٧٥)]. وهو في حكم المرفوع، ورجاله من رجال «التهذيب»، وعبد الجبار لا بأس به، وابن عمر بخلافه، وتبعه الحجازيون، وعنه الرباع أيضًا في النهار، فاختلف عليه، ومال أحمد فيه إلى الحجازيين، وابن معين إلى العراقيين، وهو حنفي جلد صرح به «الذهبي» في رسالة له هي عندي، ثم أبو منصور هذا قد سأل ابن عباس عن الوتر، فقال: ثلاث، كما عند الطحاوي [شرح معاني الآثار ١/ ٢٨٩]، فكأنه رأى مولاه، وابن عمر على خلاف الأكثرين فبقى يسأل.

= ثم إن حديث عائشة الفعلي: "يسلم بين كل ركعتين ويوتر بواحدة" [صحيح الإمام مسلم كتاب صلاة المسافرين وقصرها برقم (٧٣٦)؛ وسنن النسائي، كتاب الأذان برقم (٦٨٥)]. يساوي قوليّ ابن عمر، ثم تروي: "كان لا يسلم في ركعتي الوتر" [سنن النسائي، كتاب قيام الليل وتطوع النهار برقم (١٦٩٨)]، فكأن قولها: "يوتر بواحدة" للوصل في مقابلة يسلّم، وإنما أفرزتها في العبارة حيث أرادت بيان تقوم الإيتار بها، وذلك بالوحدة، بخلاف ما إذا أرادت صورة عمله على كما في قولها: "ثم يصلى ثلاثًا" فاعلمه.

واعلم أن تفسير ابن عمر مثنى مثنى بأن تسلم على ركعتين ركعتين، هو صادق معه، وزائد ملحق من خارج، وليس داخلًا ومعتبرًا في مدلول «مثنى»، وإنما المحط في المرفوع هو مدلوله الأصلي فقط أي المثنوية والوحدة فقط، وهو أعم من التسليم، وساكت عنه، كما في أحاديث سجود السهو: «إياي وأن يتلاعب بكم الشيطان في صلاتكم، فمن صلى منكم فلم يدر شفع أم وتر فليسجد سجدتين فإنهما تمام صلاته» (حم) [رواه أحمد في مسنده ١/٦٣ (٤٥٠)؛ والطبراني في المعجم الأوسط ٥/٠٠ برقم (٤٧٠٠)]، والتفسير وبان كان تفسير الراوي - لا يكون كأصل المرفوع، فيؤدي حقه ومحطه أو لا، وبذلك يلتئم بأحاديث عائشة، ويصدق أيضًا على الشفع الأخير مع كون الوتر موصولًا به، إذ ليس المراد أنه خشي الصبح إذا لم يبق إلا مقدار وقت ركعة، فحينذ يبتدىء بها، بل المراد أنه إذا خشي وإن قبل الشفع الأخير جعل الركعة خاتمة، فالابتداء بها هناك بإرادة الختم، أي إذا ظن قرب الصبح وأراد الانصراف فيختم صلاة الليل بها، وهذا آخر ما يحفظ في حديثه، فاحفظه.

وقد علم بذلك وجه أنه ﷺ لِمَ لم يقل: «صلاة الليل مثنى مثنى، والوتر ثلاث من آخر الليل». وأن تفسير ابن عمر موقوف عليه، ولا بد، إذ هو زائد على مدلول المرفوع، لا يلائم محطه ومطمحه، ولم يثبت الفصل في الوتر مرفوعًا، =

عائشة، ورآه ابن عباس، فقال في حديث سعد بن هشام كما عند مسلم والنسائي: صَدَقَتْ(١).

وهي قد صرحت في ذلك الحديث بنفي السلام، وأن الوتر ثلاث، فصدَّقها فيه كله؛ لأنه وافق ما كان رآه ليلة مبيته. وعند أبي داود فقال: هذا والله هو الحديث. كل ذلك يدل على أن عنده سابقة علم بحقيقة الأمر، وأنه كان قد وقع فيه اشتباه للبعض إذ ذاك، ودل هذا ثانياً أن في حديثه ليلة المبيت أمر الوتر كان كذلك.

ولم يرَ ابن عمر تميُّز الوتر بالقراءة أيضًا عن قراءة صلاة الليل

⁼ وروايته فيه رواية بالمعنى على ما فهمه، والله أعلم. ويراجع أيضًا ما عند ابن نصر من ص١٨ عن الحسن عن سمرة قال: «كان رسول الله ﷺ يأمرنا أن نقوم من الليل بما قل أو كثر، وأن نجعل آخر ذلك وترًا» [أورده المنذري في الترغيب والترهيب ٢٤٣/١ (٩٢٤)؛ وقال: رواه الطبراني والبزار، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد ٢٠٢٧: رواه البزار والطبراني في الأوسط والكبير وأبو يعلى. انظر: المعجم الأوسط ٤/ ١٣١ (٣٧٩٢)؛ والمعجم الكبير ٧/ ٢٢٢ (١٩٢٥)؛ ومسند أبي يعلى ١/ ١٨١ (٢٠٨)]. إسناده مستقيم، وله طريق آخر في «اللسان» ولفظه: «يأمرنا أن يصلي أحدنا كل ليلة بعد العشاء المكتوبة ما قل أو كثر، ويجعلها وترًا» [لسان الميزان ٦/ ١٥ في ترجمة مروان بن جعفر؛ ورواه الطبراني في المعجم الكبير ٧/ ٢٤٦ (٢٠٠١) (٢٠٠٠). وهو محط حديث ابن عمر في المعجم الكبير ٧/ ٢٤٦ (٢٠٠١) (٢٠٠٠). وهو محط حديث ابن عمر البخاري برقم (٢٥٠)، ولم أجده في المستدرك] «ويكبّر حين يقوم من المثنى بعد الجلوس... إلخ».

⁽۱) رواه مسلم في صحيحه كتاب صلاة المسافرين وقصرها برقم (٧٤٦)؛ والنسائي في سننه؛ كتاب قيام الليل وتطوع النهار برقم (١٦٠١).

⁽٢) سنن أبي داود، كتاب الصلاة برقم (١٣٤٢).

كما رأته عائشة، ورواه ابن عباس، وكما عرفه ابن مسعود في النظائر العشرين كل سورتين في ركعة، وتكون صلاة الليل إذن ثلاث عشرة، لأنه اشتهر من عمله إصراره على الوتر بثلاث، وإنكاره على سعد في الإيتار بركعة، وما عرفه أبي ابن كعب فذكر القراءة، وقال: لا يسلم إلا في آخرهن (۱)، وهو الذي جمعهم عمر عليه في قيام رمضان، وهو أعلم (۲) بالأمر مما عند الطحاوي (۳) عن معاذ القارىء _ وليس معاذ بن جبل _ في رمضان أيضًا.

وكذا وصل الوتر زيد بن ثابت، ودل قوله عنده: ولكن إن سلمت انفض الناس، لو انفضوا كانوا لم يوتروا به، وكان شفعًا من صلاة الليل، أي التراويح إذن⁽³⁾، ويحمل عليه ما عند البيهقي من وتر زيد بخمس، ولفظ ابن أبي شيبة كما في «شرح الإحياء»: كان زيد بن ثابت يوتر بخمس ركعات لا ينصرف فيها⁽⁶⁾... إلخ. وهذا لا يزيد على لفظ البخاري: «فإذا أردت أن تنصرف فاركع ركعة توتر لك ما صليت»⁽⁷⁾،

⁽١) سنن النسائي، كتاب قيام الليل وتطوع النهار برقم (١٧٠١).

⁽٢) • وما عند ابن نصر فغلط من الناسخ، ووقع بعين هذا الإسناد صوابًا عند الطحاوي إنه عن معاذ لا عن أبي، وذكره في ص٩٠ على الصواب.

⁽٣) شرح معاني الآثار ١/٢٩٤.

⁽٤) • إلا أن يكون أراد بالانفضاض نحو ما في «المحلّى» ٣/ ٤١ عن حذيفة وهو بعيد.

⁽٥) رواه البيهقي في السنن الكبرى ٣/ ٢٩ (٤٥٨٥)؛ وابن أبي شيبة في المصنف / ٨٩ (٦٨٢٣).

⁽٦) صحيح البخاري كتاب الجمعة برقم (٩٩٣)، ورواه النسائي في سننه كتاب قيام الليل وتطوع النهار برقم (١٦٩٢).

كما مر، وقد عده في «التمهيد» ممن كان يوتر بثلاث، ذكره في «الجوهر النقي»(١)، ولعل التسبيح ثلاثًا بعد الوتر في حديث أبي بن كعب ورفع الصوت بالثالثة إيماءً إلى شيء.

ودل حديثه وعمله _ كما ذكره في «التمهيد» أيضًا، ونقله في «الجوهر النقي» _ أن الوتر في صلاته بالناس في رمضان بإحدى وعشرين كما كان أولًا _ ثلاث، ولا بد، كما كان كذلك في صلاته بعد ذلك بهم بثلاث وعشرين، ونقله جمّ غفير عنهم أنهم كانوا(٢) يوترون بثلاث في قيام رمضان، وهو مأخذ من حكى الإجماع فيه.

وقد وقع في عبارة القسطلاني أيضًا، قال: وجمع البيهقي (٣) بينهما بأنهم كانوا يقومون بإحدى عشرة، ثم قاموا بعشرين، وأوتروا بثلاث، وقد عدوا ما وقع في زمن (عمر رضي الله عنه) كالإجماع . . . إلخ ومعلوم أن عمر وأبيًّا كانا لا يفصلان الوتر، وبعضهم جرى على اللغة في الوتر كسعد، يدل عليه ما عند الطبراني (٤)، نقله في حاشية «الدراية»، حتى عابه ابن مسعود.

⁽١) انظر: التمهيد ١٣/ ٢٥٠، والجوهر النقي ٣/ ٢٦.

⁽٢) • وأمرهم عمر بن عبد العزيز بذلك كما في «المدونة» ٢٢٣/١ من قيام رمضان من أبواب الصوم، وابن وهب هو الراوي عند الطحاوي لإثباته الوتر ثلاثًا، وكذا هو في «المدونة».

⁽٣) ذكره الإمام البيهقي في السنن الكبرى ٢/ ٤٩٦ (٤٣٩٤).

⁽٤) روى الطبراني في المعجم الكبير بسنده عن حماد عن إبراهيم قال: قال عبد الله بن مسعود لسعد بن أبي وقّاص: توتر بواحدة؟ فقال سعد: فإني لا أزيد عليها، فغضب عبد الله، فقال سعد: أتغضب عليّ أن أوتر بركعة...» الحديث، ٩/ ٢٨٣ (٩٤٢٣) قال الهيثمي في مجمع الزوائد ٢/ ٢٤٢: وهو مرسل صحيح، لأن إبراهيم لم يسمع من ابن مسعود. كما رواه عبد الرزاق في مصنفه ٣/ ٣٢ (٤٦٥١).

ورجل آخر عند الدارقطني، وقد سُئل سعد عن وتره بواحدة، فلم يأت بما يشفي، ففي «المسند» أنه كان يصلي العشاء الآخرة في مسجد رسول الله عليه، ثم يوتر بواحدة لا يزيد عليها، قال: فيقال له: أتوتر بواحدة لا تزيد عليها يا أبا إسحاق؟ فيقول: نعم، إني سمعت رسول الله عليها يدقول: «الذي لا ينام حتى يوتر حازم(۱)... إلخ».

وعند الدارقطني، فقال له رجل: يا أبا إسحق، ألم أرك أوترت بواحدة؟ قال: يا أعور، وأنت تعلِّمني ديني (٢). وجرت بينه وبين ابن مسعود فيه محاورة صارت مناظرة.

وكأبي أيوب في فتواه بالواحدة وبالإيماء، وهو موقوف عليه كما مرّ عن «التلخيص»، وبعضهم لم يعلم وجوب الأمر كما وقع لمعاوية، حتى ذاكره معاذ، كما عند أحمد فيما أخرجه عبد الله عنه في مسنده (٣)،

⁽۱) رواه أحمد في مسنده ١/ ١٧٠ (١٤٦١) قال محققه الأرناؤوط: حسن لغيره؛ ورواه الضياء المقدسي في الأحاديث المختارة ٣/ ٢٤٢ (١٠٤٩) وقال: إسناده منقطع.

⁽٢) سنن الدارقطني ٢/ ٣٣.

⁽٣) روى الإمام أحمد في مسنده أن معاذ بن جبل قدم الشام وأهل الشام لا يوترون فقال لمعاوية: وواجب ذلك فقال لمعاوية: ما لي أرى أهل الشام لا يوترون؟ فقال معاوية: وواجب ذلك عليهم؟ قال: نعم، سمعت رسول الله على . . . الحديث، ٥/ ٢٤٢ (٢٢١٤٨)؟ قال الزيلعي في نصب الراية ٢/ ١١٣: وأعله ابن الجوزي في التحقيق بعبيد الله بن زحر، قال: قال ابن معين: ليس بشيء، وقال ابن حبان: يروي الموضوعات عن الأثبات، وعبد الرحمن بن رافع: قال البخاري: في حديثه مناكير، قال صاحب التنقيح: وفيه انقطاع فإن عبد الرحمن التنوخي لم يدرك معاذًا.

فانكسرت إذن صورة الاختلاف، أو وجه تعامل بعضهم، فإنه قد جرى الإنكار أيضًا من آخرين، ومع كثرة السؤال لم يجيبوا ولم يجيئوا إلا بتشبيهات، أو لغة من ضم القلوص وأليس، إنما الواحدة وتر، لا بمرفوع فاصل، وقد قال مالك: كما في «عمدة القاري» من الجنائز: في الصحابة مخطىء ومصيب في التأويل، كذا قال(١).

وعند الطحاوي عن عثمان في نقض الوتر أنه رأى منه، وكذا عن ابن عمر، ذكره من باب التطوع بعد الوتر (۲)، وسعد صلى في فتح المدائن ثمان ركعات، لعلها بقعدة، ذكره الطبري (۳)، وتفرد به عن صلاته على في فتح مكة فإنه على يسلم من كل ثنتين، كما عند أبي داود من باب صلاة الضحى (٤)، فلا بدّ من كشف وفحص عن الأمر، والله الموفق للصواب. وكان يصلي الضحى ثمانيًا لا يقعد بينهن (رواه ابن أبي شيبة) (٥) ذكره في «الإتحاف».

ثم إن الذين جوَّزوا في النافلة كل الصور كالشفع والوتر كيف شاء، وكم شاء، وفعل القعدة وتركها حيث شاء، لكل ركعة بقعدة، أو مائة ركعة بقعدة، وجوَّزوا أوسع من هذا في مسائل القدوة، كتقدم المقتدي على الإمام مكانًا وزمانًا، واقتداء من يصلي المكتوبة بمن يصلي على الجنازة، والاقتداء بمن أمَّ ثم تذكر أنه كان جنبًا،

⁽۱) عمدة القارى ۱٤/٨.

⁽٢) شرح معاني الآثار ٣٤٠/١ ٣٤١ ـ ٣٤١.

⁽٣) تاريخ الطبري ٢/٤٦٦.

⁽٤) سنن أبي داود كتاب الصلاة (١٣٣٦).

⁽٥) مصنف ابن أبي شيبة ٢/ ١٧٥ (٧٨١١).

والتحول من الإمامة إلى الانفراد، وبالعكس إلى غير ذلك من فروع غريبة _ كأنهم جعلوا هذه التعبدات في الشريعة اتفاقية لا قصدية:

فاتسع الخرق على الراقع

وقد كان اللازم في العبادات أن لا يشرع منها إلا ما شرعه الله، وفي المعاملات أن لا يُحظر منها إلا ما حظره الله. كما نقل عن أحمد. وهو كلام في غاية الصحة، ولكن الله يفعل ما يشاء.

قال الرافعي: واعلم أن تجويز التشهد في كل ركعة لم نر له ذكرًا $\|V\|$ في «النهاية» وكتب «المصنف»... $\|V\|$ ثم إن التسليمة الواحدة في الوتر كما عند الطحاوي (٢) عن معاذ القارىء أبي حليمة أو التسليمتان $\|V\|$ هي كسلام من عليه السهو عندنا، $\|V\|$ يخرجه $\|V\|$ موقوفًا وعليه يكون الجصاص منا بنى جواز الاقتداء بمن يفصل، وهل التسليمة الواحدة أمر (٣) متوسط ومن فروعهم الغريبة ما قاله الباجي (٤).

⁽١) انظر: فتح العزيز للرافعي ١٦١/٤، كما ذكره النووي في الروضة ١/٣٣٦.

⁽٢) شرح معاني الآثار ٢/٢٩٤.

⁽٣) • ولعله كان بنحو من الخفض كما عن أبي هريرة ومالك عند ابن نصر ص١٢٠، وواحدة عن الوضين عن ابن عمر، ولما كان لا يدخل التسليم في التشهد الأول فلعل إدخاله أراد بصفة خاصة بقوله: «لو يطيعني الأئمة لسلموا في الركعتين من الوتر في رمضان». وأراد تمييزه من المثاني الأول حتى يقوم الناس إلى الوتر، مع قول زيد عند الطحاوي فيه بضده مع ص١٦ من «الرسالة».

⁽٤) انظر؛ المنتقى شرح الموطأ للباجي ١٦٩/١ ـ ١٧٠.

واعلم(١)، أن حديث النهي عن البتيراء وإن قدح ابن القطان في

(۱) • وقول ابن عباس (رضي الله عنه) وعائشة في كون الثلاث بتراء، ولكن خمس أو سبع، يريدان به أن تكون صلاة الليل مشتملة على شفع مفصول، ووتر بثلاث، وإلا فلا فرق بين الثلاث والخمس الموصولة أصلًا كما لا يخفى. ثم إن ابن عمر لما كان قائلًا بالفصل في الوتر صرف معنى البتيراء إلى ما مر، وابن عباس وعائشة لما كانا قائلين بكون الوتر ثلاثًا صرفاه إلى عدم شفع سابق، وهذا كله اجتهاد منهم.

فإن قلت: إن في حديث النهي عن البتيراء أن يصلّي الرجل واحدة توتر بها، وهو نقيض الحديث الصحيح عبارة وعنوانًا: «صلاة الليل مثنى مثنى، فإذا خشي أحدكم الصبح صلى واحدة توتر له ما قد صلى» فماذا أريد؟ قلت: أراد ههنا واحدة لا قبلها شيء، ولا بعدها شيء، أو منفصلة عما قبلها، بخلاف الحديث المشهور، فجاءت عبارة واحدة إثباتاً ونفيًا لهذا، وفي «كتاب الأم» [٧/ ١٨٥- ١٨٦] عن عبد الله أنه كان يكره أن يكون ثلاثًا وتر، ولكن خمسًا أو سبعًا، فوضح المراد، وعن ميمونة: الوتر سبع، فلا أقل من خمس (س) وآثار أخر في «شرح المنتقى» [نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار ٣/ ٤٣] عن بعض الصحابة، كلها في العدد لا في التشهد.

وعند ابن نصر عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة: «أن النبي في أوتر بخمس، وأوتر بسبع» [حديث «أوتر بخمس وأوتر بسبع» رواه ابن حبان في صحيحه ٢/ ١٩٣ (٢٤٣٨)؛ والمقريزي في مختصر كتاب الوتر ص٧٧ (٤٠)]. وأصله عند مسلم، ثم نزلت في رواياتها إلى الثلاث، فدل أن الكلام كان في العدد، لا في التشهد والسلام، وكذا عن أم سلمة، وميمونة، ثم جرت مسامحات، فقد تنزلت عائشة في رواياتها من ثلاث عشرة إلى إحدى عشرة، إلى تسع، إلى سبع، إلى خمس، ثم بعد ذلك إلى ثلاث، وكل ذلك التنزل شفعًا شفعًا، فدل أن الصلاة كانت شفعًا سوى الوتر، وأن الكلام في العدد لا غير، ووضح حديث هشام من رواية نفسه، وكان قد أعيى الناظرين هذا، =

إسناده، لكن قد كثر تذاكره في كلام الصحابة تمسكاً به أو جواباً عنه، كما ثبت عن ابن عباس وعائشة عند الطحاوي، وعن ابن عمر أيضًا، فكان مقدمة مشهورة بينهم، وهذا يدل على أنه حديث في الواقع، ولا بد، وتفسيره فيما روي مرفوعًا وأعل إسناده _ هو بالواحدة ويدل عليه تصغيره فإنه للتقليل، وهو في الواحدة، والله أعلم (١).

⁼ وإذا كان الأمر داعياً لمثل البخاري إلى ترك هذه الروايات كما ذكره البيهقي في «المعرفة»، أفلا ينتهض هذا عذراً لنا في توجيهها، فقارب وسدِّد سدَّدك الله لا إله غيره.

ثم إن قولها: "أوتر بخمس" لعلها تريد من جملة ثلاث عشرة، وإن حصة الوتر منها هذه، لا الاقتصار على الخمس، ففي سائر رواياتها الانتهاء إلى السبع، وأنه لم يكن يوتر بأقل من سبع، وقد تكون استنبطت من فصل الخمس عما قبلها من صلاة الليل والموالاة بينها _ أن من ترك صلاة الليل واقتصر على خمس الوتر فقد أدّى حق الوتر، فعبرت كما رواه ابن نصر، ولم أراه إلا عنده من رواية هشام بن عروة عن أبيه، وإذا كان العمل هناك منتشرًا فلا تسأل عن مسامحات الرواة في النقل، كما فعلوا في الأذان والإقامة بمزدلفة، وصلاة الكسوف، وههنا في ثلاث عشرة، وإحدى عشرة، وذكر محل الاضطجاع في حديث ابن عباس، وكما اضطربوا في حديث وائل بن حجر في الإخفاء بآمين، والجهر بها، ووضع اليدين فوق السرة، وتحتها من حديثه، والجمع بين والمضمضة والاستنشاق في حديث عثمان، وعلي، والفصل بينهما في واقعة، ونصاب زكاة الإبل في حديث عمرو بن حزم، واستثناء المغرب من قوله بين كل أذانين صلاة"، واستثناء الركعتين بعد العصر من النهي، وسُنة الفجر عند الاقامة.

⁽۱) • ثم إن إسناد حديث النهي عن البتيراء في «الميزان» ولسانه [ميزان الاعتدال ٥/ ١٥٢، ٨/ ٤٧، ٨/ ٧٧؛ لسان الميزان ٢/ ٢١٢، ٤/ ١٥٦] من عثمان بن =

وكذا شاع عندهم كون المغرب وتر النهار على شاكلة المسلَّمات، وهو في المسند سوى ما مر^(۱)، وعند الطحاوي^(۲).

وقد حسنه الترمذي (٣) من التطوع في السفر (٤)، وعن ابن مسعود،

= محمد بن ربيعة الرأي، وهو كما ذكره العيني في «معاني الأخبار» عثمان بن محمد بن عثمان بن ربيعة، وهكذا عند «الدارقطني [سنن الدارقطني ٣/٧٧، ٤/٢٢]، وكذا في «اللسان» من إسناد الخطيب، وكذا «الدارقطني» في غرائب مالك، ومن ترجمة عبد الملك بن معاذ النصيبي، وهو أصوب مما وقع في «تزيين الممالك بمناقب الإمام مالك» عن الخطيب من عثمان بن محمد ومحمد بن عثمان كليهما، ثم ذكر في «اللسان» ههنا أن سائر الرجال ثقات، وذكر بعضهم من أحمد بن محمد بن إسماعيل ابن الفرج، والحسن بن سليمان الملقب بقيطة.

بقي الكلام في عثمان بن محمد، وقد صحح له الحاكم من البيوع ٢٦/٢ برقم (٢٣٤٥) حديث: «لا ضرر ولا ضرار» وأقره الذهبي هناك في «تلخيصه»، فكأن عبد الحق صاحب الأحكام، وكذا ابن القطان لم يعرفاه، فساق الذهبي في «الميزان» الكلام فيه، ولم يتبين له وجهه «في تلخيص المستدرك» فوافق الحاكم، فاعلمه.

ثم ما تحصيل الوتر بشفع وواحدة مفصولة؟ فإن السلام في الصلاة للتحليل، وإحرامها التكبير، وإحلالها التسليم، فإن كانت الواحدة صلاة مستقلة فليؤت بتحريمة مستأنفة، ورفع اليدين لها، وليثبت ذلك بمرفوع، وإلا فالثلاث صلاة واحدة، ولا بد.

- (١) مسند الإمام أحمد ٢/ ٣٠ (٤٨٤٧) و٢/ ٤١ (٤٩٩٢) و٦/ ٢٤١ (٢٦٠٨٤).
 - (٢) شرح معاني الآثار ١/ ٢٧٩، ١/ ٤١٥، ١/ ٤١٨.
 - (٣) سنن الترمذي كتاب الجمعة برقم (٥٥٢).
- (٤) وكذا اشتهر: «من كان له إمام فقراءة الإمام له قراءة»، كما عند مسلم عن زيد بن ثابت من سجدة التلاوة، ونحوه عن أبي الدرداء عند النسائي، =

وابن عمر، وابن عباس في «الموطأين» (١) من قولهم أيضًا كاشتهار: «إن الله وتر يحب الوتر» فيما بينهم هذا، وبعض الأشياء عن ابن عمر تدل على تردده، والله الموفق.



⁼ وجابر عند الترمذي، وابن عمر في «الموطأ» وغيرهم، وابن مسعود وغيرهم، ولا يتمشى أن يقال: إنه أخذ بالمقصود الأصلي، ولا يفي بالعمل كما في قوله: «سجد وجهي للذي خلقه» مع قوله: «أمرت أن أسجد على سبعة آراب». فإن العبارة ههنا جاءت في عين المسألة، ولا تصدق في غير ما نحن فيه.

⁽۱) انظر: موطأ الإمام مالك ١/ ١٢٥ (٢٧٦)، وموطأ الإمام محمد مع التعليق الممجد ١/ ٦٤٦، قال الزرقاني في شرحه ١/ ٣٦٩: صلاة المغرب وتر النهار، قال الحافظ العراقي: والحديث سنده صحيح، ورواه الدارقطني عن ابن مسعود مرفوعًا لكن سنده ضعيف، وقال البيهقي: الصحيح وقفه على ابن مسعود.

فيصل في رفع اليدين في الدعاء وما يتعلق به

«ما رفع قوم أكفهم إلى الله تعالى يسألونه شيئًا إلا كان حقًا على الله أن يضع في أيديهم الذي سألوا» (طب عن سلمان)(١).

عن علي: «الدعاء ترس المؤمن، ومتى تُكْثِر قرع الباب يُفتح لك» (الخلعي في الخلعيات)(٢).

«إذا استفتح أحدكم فليرفع يديه، وليستقبل بباطنهما القبلة، فإن الله تعالى أمامه» (طس).

عن ابن عمر (٣) ٢ / ٦٧ «المسألة أن ترفع يديك حذو منكبيك،

⁽۱) رواه الطبراني في المعجم الكبير ٦/ ٢٥٤ (٦١٤٢)، قال الهيثمي: رجاله رجال الصحيح، (مجمع الزوائد ١٦٩/١٠)، ورواه الديلمي في الفردوس ١٥/٥٤).

⁽۲) أورده المتقي الهندي في كنز العمال برقم (٤٨٨٥) وعزاه للخلعي في الخلعيات، (والخلعي هو أبو الحسن علي بن الحسن بن الحسين بن محمد القاضي المعروف «بالخلعي» الموصلي المصري الدار، الشافعي، صاحب «الخلعيات» المنسوبة إليه، ولي القضاء وقضى يومًا واحدًا واستعفى، ولد سنة (٤٠٥ه) بمصر، وتوفي بها سنة (٤٩٢ه) (التاج المكلل ص٨٦).

⁽٣) رواه الطبراني في المعجم الأوسط ١١/٨ برقم (٧٨٠١)، قال الهيثمي في مجمع الزوائد ٢/٢١: فيه عمير بن عمران وهو ضعيف.

والاستغفار أن تشير بإصبع واحدة، والابتهال أن تمد يديك جميعًا» $(c)^{(1)}$.

عن ابن عباس هكذا عن عكرمة قال: قال ابن عباس (وقد رفعه أيضًا): «الابتهال هكذا، وبسط يديه وظهورهما إلى وجهه، والدعاء هكذا ووضع يديه تحت لحييه، والإخلاص هكذا يشير بأصبعه». عب(۲).

وتسمية رفع الإصبع إخلاصًا أوجه، وهو التوحيد كما في كلمة الإخلاص مثل الإخلاص (٣) وسورة الإخلاص، «لم تؤتوا بعد كلمة الإخلاص مثل العافية فسلوا الله العافية»(١) (هب) عن أبى بكر.

⁽۱) وفي «السنن» ۲/ ۱۳۳ مرفوعًا قال: «الإخلاص هكذا يشير بإصبعه التي تلي الإبهام، وهذا الدعاء، فرفع يديه حذو منكبيه، وهذا الابتهال، فرفع يديه مدًّا» بخلاف (د) فيه أي (في الثاني) فإنه لم يذكر المد من طريق العباس بن عبد الله. [سنن أبي داود كتاب الصلاة برقم (۱٤۸۹)، ورواه الضياء المقدسي في الأحاديث المختارة ۹/ ٤٨٦ (٤٦٨).

⁽۲) • [رواه عبد الرزاق في مصنفه ۲/ ۲۵۰ (۳۲٤۷)، وبنحوه في مصنف ابن أبي شيبة ٢/ ٥٣ (٢٩٤٠٨)] في رواية لأبي داود في باب الدعاء برقم (١٤٩٠) تفسير الابتهال كذلك.

⁽٣) • «المستدرك ٢٥٦/٤ (٧٩٠٣)» لوجهين: أحدهما أنها تخلُّص إلى الله، والثاني أنها تخلُّص من الشرك.

⁽٤) رواه ابن حبان في صحيحه ٣/ ٢٣٠ (٩٥٠)؛ والضياء المقدسي في الأحاديث المختارة ١/ ١١٠ (٢٧)؛ وأحمد في مسنده ١/ ٤ (١٠)؛ والبيهقي في شعب الايمان ٢/ ١٦١ (١٤٤٠).

ومنه: «أصبحنا على فطرة الإسلام، وكلمة الإخلاص، وسُنّة نبينا محمد على ومنة أبينا إبراهيم حنيفًا مسلمًا وما كان من المشركين» (عم) أبي بن كعب(١).

و «في المسند» سمع رجلًا من بني تميم قال: سألت أي ابن عباس: عن قول الرجل بأصبعه يعني هكذا في الصلاة، قال: ذاك الإخلاص... إلخ (عب) «منتخب الكنز».

"إذا دعا العبد فأشار بإصبعه، قال الله تعالى: "أخلص عبدي" (الديلمي) عن أنس (٣).

«رفع اليدين من الاستكانة التي قال الله تعالى: ﴿فَمَا السَّكَالُوا لِرَبِّهِمْ وَمَا يَنَضَرَّعُونَ﴾ (ك هق) عن علي (٤).

"إن ربكم حييّ كريم، يستحيي أن يرفع العبد يديه فيردهما صفرًا لا خير فيهما، فإذا رفع أحدكم يديه فليقل: يا حي، لا إله إلا أنت

⁽۱) أخرجه عبد الله بن أحمد في زوائده ٥/ ٢٢ (٢١١٨٢)، قال الهيثمي في مجمع الزوائد ١١٦/١٠: فيه إسماعيل بن يحيى بن سلمة بن كهيل وهو متروك. وأخرجه أيضًا الطبراني في الدعاء ٩٢٦/٢ برقم (٢٩٣).

⁽٢) مسند الإمام أحمد بن حنبل ١/ ٣٣٩ (٣١٥٢)، قال شعيب الأرناؤوط: إسناده حسن.

⁽٣) كنز العمال برقم (٣٢٥١)، وعزاه للديلمي. وأخرجه أيضًا الطبراني في الدعاء ١٩٣١ (٢١٧)؛ وأبو نعيم في الحلية ٣/٣٦٣ وقال: غريب.

⁽٤) رواه الحاكم في المستدرك ٢/٥٨٦ برقم (٣٩٨١)؛ والبيهقي في السنن الكبرى ٢/ ٧٥ (٢٣٥٧)؛ وهو في كنز العمال (٣٢٥٦).

ثلاث مرات، ثم إذا رد يديه فليفرغ ذلك الخير على وجهه». (طب) عن ابن عمر(۱).

عن عثمان في رجل يدعو يشير بإصبعه قال: مقمعة الشيطان، سفيان الثوري في الجامع (هق) من «منتخب الكنز» $^{(7)}$.

وعند الطحاوي عن وائل بن حجر قال: «صليت خلف رسول الله على: فقلت: لأحفظن صلاة رسول الله على قال: فلمّا قعد للتشهد فرش رجله اليسرى، ثم قعد عليها، ووضع كفه اليسرى على فخذه اليسرى، ووضع مرفقه الأيمن على فخذه اليمنى، ثم عقد أصابعه، وجعل حلقة بالإبهام والوسطى، ثم جعل يدعو بالأخرى»(٣).

⁽۱) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير ۱۲/۲۲ (۱۳۵۷)، قال الهيثمي في مجمع الزوائد ۱۲۹/۱۰: فيه الجارود بن يزيد وهو متروك؛ وأخرجه أيضًا الديلمي في الفردوس بمأثور الخطاب ۲۲۱/ (۲۲۱)؛ وابن عدي في الكامل في ترجمة الجارود بن يزيد ۲/۳۲۱ (۳۲۱). كما أورده المتقي الهندي في كنز العمال (۳۲۲۳) (۳۲۲۸).

⁽۲) • ولكن الذي في «السنن» [۲/ ۱۳۲ (۲۱۱۲) و۲/ ۱۳۳ (۲۱۲۲)] أنه عن مجاهد، وعثمان راوٍ عنه. وكذا عزاه في «شرح المهذب» لمجاهد، والحديث واضح في خارج الصلاة للإشارة إلى مكانة الرب، من «المسند» ص٢/ ١٨٧، [وقد رواه ابن أبي شيبة في المصنف ٢/ ٢٢٩ (٨٤٣٠) و٦/ ١٨٧ (٢٩٦٩٢)؛ ورواه الديلمي في الفردوس من حديث أنس رضي الله عنه ١/ ١٢١ (٤١٣). وهو في كنز العمال (٤٨٩٣)].

⁽٣) شرح معاني الآثار ١/٩٥١؛ كما رواه الطبراني في المعجم الكبير ٢٢/٣٤ (٥٠)؛ والطيالسي في مسنده ص١٣٧ برقم (١٠٢٠)؛ وهو في كنز العمال برقم (٢٢٨٧).

ونحوه عند الترمذي عن ابن عمر قال: «ورفع إصبعه التي تلي الإبهام يدعو بها» $^{(1)}$.

وعند أبي داود من حديث وائل: «وقبض ثنتين، وحلَّق حلقة، ورأيته يقول هكذا، وحلَّق بشر الإبهام والوسطى، وأشار بالسبابة»(٢). وعنده من حديث عبد الله بن الزبير أن النبي على كان يشير بأصبعه إذا دعا ولا يحركها، وعن عامر عن أبيه أنه رأى النبي يلاعو كذلك(٣).

وعند النسائي من حديث وائل: «ونصب إصبعه للدعاء»(1). وفي لفظ: «وأشار بالسبابة يدعو بها»(٥). وفي لفظ كلفظ أبي داود، وفي لفظ: «فرأيته يحركها يدعو بها»(١).

⁽۱) رواه الترمذي في سننه كتاب الصلاة (۲۹٤)؛ وبنحوه في صحيح الإمام مسلم، كتاب المساجد ومواضع الصلاة (٥٨٠)؛ وفي سنن النسائي، كتاب السهو (١٢٦٩)؛ وسنن ابن ماجه، كتاب إقامة الصلاة والسُنّة فيها (٩١٣).

⁽٢) سنن أبي داود، كتاب الصلاة برقم (٧٢٦) و(٩٥٧).

⁽٣) سنن أبي داود، كتاب الصلاة برقم (٩٨٩)؛ ورواه بنحوه النسائي في سننه، كتاب السهو برقم (١٢٧٠). وأخرجه كذلك الدارمي في سننه برقم (١٣٤٤)، وقد حسّن النووي إسناده في المجموع.

⁽٤) رواه النسائي في سننه، كتاب السهو برقم (١١٥٩)، قال الشيخ الألباني: صحيح الاسناد.

⁽٥) رواه النسائي في سننه، كتاب السهو (١٢٦٤)؛ والطبراني في المعجم الكبير ٣٣/٢٢ وإسناده صحيح.

⁽٦) رواه النسائي في سننه، كتاب الافتتاح (٨٨٩)، وفي كتاب السهو برقم (١٢٦٨)؛ والدارمي في سننه، كتاب الصلاة (١٣٥٧)؛ والطبراني في المعجم الكبير ٢٢/٥٥ (٨٢)، وأحمد في مسنده ١٨/٤ (١٨٨٩٠).

وعن عامر بن عبد الله بن الزبير: «كان يشير بأصبعه إذا دعا، ولا يحركها»، وعن أبيه أنه رأى النبي على يدعو كذلك(١).

وعن نمير الخزاعي: «أنه رأى رسول الله ﷺ رافعًا إصبعه السبابة قد أحناها شيئاً وهو يدعو»(٢).

وعند مسلم عن ابن عمر: «ورفع إصبعه التي تلي الإبهام فدعا $(r)^{(r)}$.

وعند ابن ماجه من حديث وائل: «يدعو بها في التشهد»(٤).

وعند أبي داود من الجمعة عن سهل بن سعد (٥) قال: «ما رأيت رسول الله ﷺ شاهرًا يديه قط يدعو على منبره ولا غيره، ولكن رأيته يقول هكذا وأشار بالسبابة، وعقد الوسطى بالإبهام»(٦).

⁽۱) رواه أبو داود في سننه، كتاب الصلاة برقم (۹۸۹)؛ والنسائي في سننه، كتاب السهو (۱۲۷۰)؛ وابن حبان في صحيحه ٥/ ٢٧٠ (١٩٤٣).

⁽۲) رواه ابن خزيمة في صحيحه ۱/ ۳۵۶ (۷۱٦)؛ والنسائي في سننه، كتاب السهو برقم (۱۲۷٤)؛ والبيهقي في السنن الكبرى ۲/ ۱۳۱ (۲٦١٤).

⁽٣) صحيح الإمام مسلم، كتاب المساجد ومواضع الصلاة برقم (٥٨٠).

⁽٤) سنن ابن ماجه، كتاب إقامة الصلاة والسُنّة فيها (٩١٢).

⁽٥) سنن أبي داود، كتاب الصلاة برقم (١١٠٥)؛ ورواه ابن خزيمة في صحيحه ٢/ ٣٥١ (٨٨٣)؛ والحاكم في المستدرك (١٤٥٠)؛ والحاكم في مسنده ٥/ ٣٣٧ (٢٢٩٠٦).

⁽٦) • وصورتها في «المنتقى» من الجمعة: ما كان يدعو إلا يضع يده حذو منكبيه، ويشير بإصبعه إشارة، وهو في «العمدة» عن أبي يوسف.

وعلم برواية أبي داود هذه أن ما ذكره الزرقاني من رواية الحاكم عن سهل المذكور، ولفظه: "إلا كان يجعل إصبعيه بحذاء منكبيه ويدعو" خلاف لفظ أبي داود عنه. وأوّله في "المرقاة": أي رؤوس أصابع يديه مرتفعة.

ونقل عن الطيبي في الإشارة في الاستسقاء بظهر كفيه: أن معناه رفع يديه رفعًا بليغًا حتى ظهر بياض إبطيه، وصارت كفاه محاذيتين لرأسه إلخ. وبعيده قال الطيبي: ولعله أراد بالابتهال دفع ما يتصوره من مقابلة العذاب، فيجعل يديه الترس ليستره عن المكروه (۱) . . . إلغ (۲) . ووافقه. فكأن جعل ظهر الكفين إلى السماء في الاستسقاء خامل عند الحنفية. وإنما اشتهر عند الشافعية، وعنهم أخذه من أخذه من الحنفية، وليس سؤالًا بل استجارة. لكن فيه (۳) رواية أنس عند أبي داود من «باب الدعاء» مع نفيه الرفع في غير الاستسقاء. و «المسند» وهو في الصحيح من الوتر (١٠) .

⁽۱) • ويؤيده ما في الفتح من الدعوات عن ابن عمر (فتح الباري مرمر).

⁽٢) انظر: مرقاة المفاتيح للملّا علي القاري ٥/ ١٣٢ (٢٢٥٤)، وقد نقله عنه العظيم آبادي في عون المعبود ٢٥٣/٤ دون أن يشير إليه.

⁽٣) • أي في باب الاستسقاء وحكمه لا الباب المبوب.

⁽٤) رواه أبو داود في سننه، كتاب الصلاة (١١٧٠)؛ والبخاري في صحيحه، كتاب الجمعة (١٠٣١)، وكتاب المناقب (٣٥٦٥)؛ ومسلم في صحيحه، كتاب صلاة الاستسقاء (٨٩٥)؛ وأحمد في مسنده ٣/ ٢٨٢ (١٤٠٣٨).

وعند أبي داود من الاستسقاء عن أنس ما يؤيد «شرح الطيبي»، وإن كان النووي حكى عن العلماء خلافه.

لكن ما مأخذ قولهم؟ فإن غير أنس يروي الدعاء (في الاستسقاء) على المعروف، ولفظه محتمل، وكذا لفظ ابن عباس الذي أوَّله الطيبي، وهناك لفظ أبي سعيد في «المسند»(١)، وقد خالفه لفظ الطحاوي في رفع اليدين عند البيت(١).

نعم ما في «منتخب الكنز» عن «المسند» واضح: «كان إذا سأل جعل باطن كفيه إلى وجهه، وإذا استعاذ جعل ظاهرهما إليه» (حم) عن السائب بن خلاد (٣).

وعند الترمذي كان رسول الله على إذا سافر فركب راحلته قال بإصبعه _ ومد شعبة بإصبعه _، قال: «اللّهم أنت الصاحب في السفر والخليفة في الأهل، اللّهم اصحبنا بنُصحك واقلبنا بذمتك(1)...» إلخ. ومثله عند البخاري للاستشهاد(1)، وحديث النسائي من الصلاة، والترمذي في الدعوات أن النبي على قال لمن كان يدعو: «أحّد أحّد»(1). قال الباجي: لأن الواجب في الدعاء: أن يكون باليدين

⁽١) مسند الإمام أحمد ٣/ ٩٦ (١١٩٣٠).

⁽۲) شرح معانى الآثار ۲/ ۱۷۵ ـ ۱۷٦.

⁽٣) مسند الإمام أحمد ٤/٥٦ (١٦٦١٣)؛ وإسناده ضعيف.

⁽٤) سنن الترمذي، كتاب الدعوات (٣٤٣٨) (٣٤٣٩).

⁽٥) • والإشارة إلى مكانة الله، وإن لم يكن مكان له فله مكانة غير المكان.

⁽٦) رواه الترمذي في سننه كتاب الدعوات (٣٥٥٧)؛ والنسائي في سننه كتاب السهو (٦) (١٢٧٢) (١٢٧٣)؛ وأبو داود في سننه كتاب الصلاة (١٤٩٩).

وبسطهما على معنى التضرع والرغبة، وإما أن يشير بإصبع واحدة على معنى التوحيد. . . إلخ^(۱).

وإذا علمت هذه الألفاظ، فاعلم أن المراد بالدعاء برفع المسبّحة الدعاء ليس أن الإشارة بالإصبع الواحدة اعتبرها الشارع دعاء وسؤالًا، بل الرواة لما نقلوا الإشارة _ وكانت غير معقول المعنى _ اعتبروا فيها الدعاء، يعنون أن الإشارة لم تكن لهوًا وسدى، بل كانت إشارة إلى شيء وهو الدعاء أي الإخلاص. فيريدون به تميزها عن سائر الإشارات والسدعاء، نحو: ﴿ قَلِ ادَّعُوا اللَّهَ أَوِ ادْعُوا الرَّحْمَنُ أَيّا مّا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْعُسْمَاءُ وهذه والمورة الإسراء: الآية ١١٠]. لا طلب الحاجة وسؤالها، وهذه كانت على المنبر أيضًا ". لا إشارة التفهيم، صرح به البيهقي.

ثم معنى $^{(7)}$ رفع اليدين عند التحريمة هو الإقبال على الله بهما، كما في رواية $^{(3)}$ ابن عمر، وقد ذكر إسناده في $^{(3)}$ ابن عمر،

⁽١) المنتقى شرح الموطا للباجي ١/٣٥٩.

 ⁽۲) • وصورتها في المنتقى لابن تيمية من الجمعة عن المسند ذكر في الصفحة السابقة، ويراجع السنن الكبرى للبيهقي ٣/ ٢١٠ (٥٥٦٦).

⁽٣) • وفي [(البحر الرائق ٢/ ١٣٧)] من سجود التلاوة: وإنما لا يرفع يديه عند التكبيرة؛ لأن هذا التكبير مفعول لأجل الانحطاط لا للتحريمة كما في سجود الصلاة، وكذا التكبير للرفع كما في سجود الصلاة، وهو المروي من فعله (عليه الصلاة والسلام) وابن مسعود من بعده.

⁽٤) • وفي "سنن البيهقي" ٢/ ٢٧ برقم [(٢١٥٣)] أخبرنا أبو بكر أحمد بن محمد بن سوار، الحارث، أنبأ أبو محمد بن حيان أبو الشيخ، أنبأ عبد الله بن محمد بن سوار، ثنا محمد بن عبد الله بن نمير، حدثنا يونس بن بكير، ثنا ابن إسحاق عن محمد بن عمرو بن عطاء عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان عن أبي هريرة =

وهو رفع اليدين للتحريمة ثم عقدهما إحرام ودخول في حرمة الصلاة، وجدد عهده عند الركوع، وبعد الرفع منه، وهو للسجود والسجدتان في حكم شيء، ولذا تعددت، بخلاف الأركان الأخر، وقد اعتبر تعددهما حينًا، فجاء الرفع بينهما لا بعدهما (كما عن وائل عند أبي داود مرفوعًا). إذ يستلزم وقفة له، ويقطع موالاة الانتصاب، بخلاف ما بينهما، فقد يصير حافظًا للجلسة الواجبة، وهو فائدة مهمة، وكذا في القومة، ولو لم يشرع فيهما ذكر ولا رفع لذهبا من البين.

ثم إن حديث مالك بن الحويرث عند النسائي: «أنه رأى النبي على الله وفع يديه في صلاته وإذا ركع، وإذا رفع رأسه من الركوع، وإذا سجد، وإذا رفع رأسه من السجود حتى يحاذي بهما فروع أذنيه»(۱)، لم أرَ شرحه أحد، وقد مر عليه في «الهدي» و«الفتح» يستدلون به، ولا يشرحونه أصلًا، والذي يظهر لي أنه أراد به ما بين الأمور الأربعة فهي ثلاث، والأوجه أن يجعل الرفع الذي هو في القومة لحال السجود (دل عليه ما عند ابن نصر ص١٣٣٠ عن الإمام أحمد) لا لحال الركوع،

^{= (}رضي الله عنه) قال: «ما رأيت رسول الله على قام في الصلاة فريضة ولا تطوع إلا شهر يديه إلى السماء يدعو، ثم يكبّر بعد»، تابعه جرير عن ابن إسحاق. وقد روي في حديث أنه قال: «إذا استفتح أحدكم الصلاة فليرفع يديه، وليستقبل بباطنهما القبلة»، إلا أنه ضعيف فضربت عليه إسناده في [عمدة القاري ٥/ ٢٧٠]، وصواب النسخة محمد بن حرب من رجال «التهذيب» وعمير بن عمران كما في «الصغير» للطبراني [١/ ٣٥٣ (٤١٤)] من رجال «اللسان» [٤/ ٣٨٠ رقم الترجمة (١١٣٧)].

⁽۱) رواه النسائي في سننه كتاب التطبيق (١٠٥٦) و(١٠٨٥)؛ وهو في صحيح مسلم كذلك كتاب الصلاة (٣٩١).

وإن كان حسنًا في العبارة وحقها، أو أراد بقوله: "وإذا رفع رأسه من الركوع وإذا سجد" أنه شيء واحد لا تكراره (۱) فإنه لم يذكر في غيره، فلا يغتر بإيهام لفظ بدون مساعدة العمل من السلف، ليكون شاهدًا على المراد، بخلاف ما بين السجدتين، فقد جاء عن بعض السلف، وهو مفسر لحديث مالك هذا، وحديث وائل عند أبي داود. (بوب عليه النسائي).

ولا يريد بعد السجدة الثانية، وإن كان هو راوياً لجلسة الاستراحة، فإنها خالية عن التكبير بعدها.

وما في «التلخيص» عن الرافعي لا يستقيم، قال: يرفع رأسه غير مكبّر، ثم يبتدىء التكبير جالسًا ويمده إلى أن يقوم (٢)... إلخ. وقد روي عن ابن عمر ترك التكبير في الخفض كما في «الفتح» (٣)، وعن عمر في حالة الانفراد، رواه أحمد، ذكره ابن رشد (٤)، فيكونان إذن تركا (٥)

⁽۱) • نعم، في أواخر جزء البخاري دخول النسخ على حديث الرفع في كل خفض ورفع عن الأوزاعي، مع أن ابن حزم كما في «الدراسات» قد صححه، فحينئذ قد يلتزم التكرار، ولعله مراد الشارحين، والأوزاعي قائل بوجوبه عند التحريمة، فيكون مؤكدًا عنده في غيرها أيضًا. والتكرار في «المغني» عن أحمد في رواية عنه، والله أعلم.

⁽٢) التلخيص الحبير ١/ ٢٥٩، وانظر: فتح العزيز للرافعي ٣/ ٢١٢.

⁽۳) فتح الباري ۲/۲۷۰.

⁽٤) قال ابن رشد: وما رواه أحمد بن حنبل عن عمر رضي الله عنه أنه كان لا يكبّر إذا صلى وحده...» (بداية المجتهد ٨٨/١).

⁽٥) • وفي «المحلَّى» ٤/ ٩٥ عن ابن جريج قلت لعطاء: رأيتك تكبّر بيديك حين تستفتح . . . إلخ . قلت لعطاء: وفي التطوع من التكبير باليدين، قال: نعم! في =

الرفع، وقد نازعوا فيه أعني في ثبوت ترك الرفع عنهما، لا في ترك التكبير، وهو بناءً على ما اختاروا في الرفع، وقد تضمن الرفع مع الإقبال الأخذ^(۱) في جزء آخر، ويحتمل أن يكون إشارة إلى ركوع اليدين وسجودهما بعد انتصابهما، كما يشير إليه ما عند النسائي من وضع اليدين مع الوجه في السجود مرفوعًا عن ابن عمر^(۲)، وموقوفًا عليه عند مالك^(۳).

ثم القنوت، جوَّزوا فيه الرفع، سواء كان في الصبح، كما هو عندهم، أو في الوتر، كما هو عندنا، وكأنهم فهموا وجهًا فيه من قوله

⁼ كل صلاة... إلخ. فجعل التكبير باليدين، ومثله عن عمر في «الكنز» ٢٠ ٣٢، وكذلك في جزء البخاري عن حسان بن عطية عن القاسم ابن مخيمرة قال: رفع اليدين للتكبير، قال: أراه حين ينحني. وفي ص١٤ من الجزء جعل الأول عن ابن عمر.

⁽۱) • قال في «العمدة» [۷/ ۱۹۳] وجزم أصحاب الشافعي بترخيص الماشي في السفر بالتنفل إلى جهة مقصده، إلا أن مذهبهم اشتراط استقبال القبلة في محرمه، وعند الركوع والسجود، ويشترط كونهما على الأرض، ولا يشترط استقباله في السلام على الأصح. . . إلخ. فراعوا الإقبال والأخذ، فالإقبال في حديث ابن عمر في الاستفتاح، وعن أبي يوسف في جنائز «فتح القدير» من تحريمته، وعندهم فعل تعظيمي، ذكره الشافعي عند محمد كما في «شرح المهذب»، وهو الاستكانة في أثر علي، وراجع أثر أنس في التكبيرة الأولى من جنائز. «فتح الباري» [۲/۸/۲].

⁽٢) رواه النسائي في سننه كتاب التطبيق برقم (١٠٩٢) والحاكم في المستدرك / ٢٠١ (٢٠١) وأحمد في مسنده / ٣٤٩ (٢٠١)، وابن الجارود في المنتقى // ٢٠١) وأحمد في مسنده / ٢٠١ (٤٥٠١).

⁽٣) موطأ الإمام مالك ٢/ ٢٢٧ (٥٦٣).

تعالى: ﴿ وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ ﴾ (١) (٢) ، والرفع عندهم كدعاء المسألة ، وعندنا كالتحريمة ، وحكي عن أبي يوسف من عمله كالدعاء أيضًا ، وقد جاء عن جماعة عن ابن عمر وابن مسعود وابن عباس عند الزرقاني في صلاة الوسطى (٣) ، وفي «التلخيص».

وروى البيهقي عن أنس (أي مرفوعًا): "أنه رفع يديه في القنوت⁽³⁾..." إلخ، وعن علي في "منتخب الكنز" التكبير⁽⁶⁾ له، وكذا عن عمر عند الطحاوي، وفي "الدر المنثور" عن أبي رجاء العطاردي قال: صليت خلف ابن عباس الفجر، فقنت فيها ورفع يديه، فلمّا فرغ قال: هذه الصلاة الوسطى التي أمرنا بها أن نقوم فيها قانتين⁽⁷⁾.

وإذن فقد تغاير الرفع للمسألة والرفع للإقبال في المعنى، وليسا إشارة إلى أمر واحد، ولا اتحدا فيه.

⁽١) سورة البقرة، الآية (٢٣٨).

⁽۲) ووجهه البيهقي في السنن الكبرى ٢/ ٢١١ (٢٩٦٥ _ ٢٩٦٥).

⁽٣) شرح الزرقاني ١/ ٤٠٥ ـ ٤٠٨.

⁽٤) التلخيص الحبير ١/٢٥١.

⁽٥) كنز العمال (٢١٩٨٨)، ورواه ابن أبي شيبة في مصنفه ٢/٧٠١ (٧٠٤٠).

⁽٦) رواه ابن جرير الطبري في تفسيره ٢/ ٥٦٥؛ وعنه ابن كثير في تفسيره ١/ ٢٩١؛ والسيوطي في الدر المنثور ١/ ٧١٨؛ وأبو حيان الأندلسي في البحر المحيط ٢/ ١٧٦.

وقد ذكره في «التلخيص»، ولكنه في وضع اليمين على الشمال في الصلاة (١). وما ذكره في «الفتح» من رفع اليدين عن عقبة بن عامر قال: بكل رفع عشر حسنات، بكل إصبع حسنة... إلخ (٢).

ففي «المنتخب» بلفظ: «في كل إشارة في الصلاة عشر حسنات...» إلخ(٣).

وأدخله في التشهد، (مع منتخب الكنز، والكنز، والله أعلم). وعند البخاري: فما عدا أن فرغ رسول الله على رفع يده، أو إصبعه ثم قال: «في الرفيق الأعلى»، ثلاثًا(٤)، وثم نصب يده(٥). وذكروا في كتب السير رفعه على إصبعه المسبّحة عند الولادة، ومن الإشارة الرفع

⁽۱) كنز العمال (۲٤٤٦)، ورواه عبد الرزاق في مصنفه ٢/ ٢٥٠ (٣٢٤٦)؛ وانظر: التلخيص الحبير فقد ذكره في موضعين، فقال مرة ٣/ ٨٤: وهو لين الحديث، و٤/ ١٩٨، ونقل هناك كلام البيهقي في تضعيف عمر بن راشد.

⁽٢) فتح الباري ٢١٨/٢.

⁽٣) • [رواه الطبراني في المعجم الكبير ٢٩/ ٢٩٧ (٨١٩)؛ والمؤمل بن إهاب في جزئه ص٩٨ (٢٦)؛ وانظر: كنز العمال (١٩٨٧٩)]، وإذا ركبنا بين لفظ أبي داود ولفظ الحاكم في حديث سهل وقلنا: اعمل اليدين في الرفع إلى المنكبين، وأشار بالمسبِّحة وحدها يأتي مثله في التشهد، وخرج وجه العشر إذن، وعند ابن نصر من ص١٣٤: وكان الحسن لا يرفع يديه في القنوت ويوميء بإصبعه، وكذا ذكره عن الأوزاعي. ثم إن اليدين في التشهد عاملتان ودخيلتان في الإشارة، فإنهما لا تنفكان من الازدواج، ولا تعتبران منفردتين.

⁽٤) صحيح البخاري، كتاب المغازي برقم (٤٤٣٨).

⁽٥) صحيح البخاري كتاب المغازي (٤٤٤٩)؛ وكتاب الرقاق (٦٥١٠).

عند الاستلام (1) عندنا، ومن باب التكبير عند الحرب عند البخاري من آخر علامات النبوة في الإسلام من النسخة الأحمدية وأعله (7).

وإذا علمت هذا فاعلم أن وضع اليمين على الشمال قد روي عن الأنبياء. ورفع اليدين في الصلاة نسب إلى ملّة إبراهيم (عليه السلام). كما في "تاريخ الخميس" وذكره في "فتح العزيز(1)" مع التكبير عند كل خفض ورفع، وتقديم الركوع على السجود، وأشياء كثيرة، ولعله (عليه السلام) سن التوجيه والله أكبر، وكان أشار في هذا أكبر، وأصلحه بالله أكبر، وأشار للإقبال على الله فبقي كذلك. وكأنه للتوسط بين تعطيل الفلاسفة، وتشبيه الأغبياء، واعتبره الشارع إشارة إلى أمور، وجعل الإشارة أنواعًا.

ثم إنه لا بد من الرفع عند التحريمة، وبعد ذلك فقد ثبت الفعل والترك، وثبت أيضًا فيما بين السجدتين مرفوعًا، وعملًا من السلف، وإذن لا يمكن إعلاله، وثبت تركه (٥) أيضًا وما في القومة فهو للسجود لا للرفع من الركوع، وإن عبر عنه به، ولم يثبت تكراره هناك أصلًا.

⁽١) أخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار عن إبراهيم النخعي رحمه الله ٢/ ١٧٨

⁽٢) رواه البخاري في صحيحه كتاب الجهاد والسير (٢٩٩١).

⁽٣) ● ولم يأخذه في «الفتح» واستدل به في «التلخيص» ١/٢٥١ من القنوت.

⁽٤) انظر: فتح العزيز ٣/ ١٩٥ و٣/ ٢١٢.

⁽٥) • وبالترك في مواضع وفعله أخذ الحنفية. وفيه نظائر من متن الصلاة، وذلك كما يؤخذ من خلو انتقال المقتدي من الركوع من ذكر خلو قيامه حين قراءة الإمام كذلك للتقسيم.

ثم ما ذكرناه من التوسط (ثم رأيت في الإتحاف قد ألم به ٣/١٥٨). بين التعطيل والتشبيه في شرائع الأنبياء، فذلك يفهمه من عني بمعرفة مذاهب الفلاسفة والمشبهة، فالفلاسفة مذهبهم الإيجاب، وأنه تعالى المبدأ الأول، وعلّة العلل، والعلّة ما في طباعها صدور المعلول، فليس الباري تعالى عندهم فعالًا لما يريد، وقد يلبس بعضهم بإطلاق الإرادة، ولكن يقول: إذا كان حيًّا، وعالمًا، وقادرًا، بمعنى إن شاء فعل وإن لم يشأ لم يفعل، لا بمعنى إن شاء فعل، وإن شاء لم يفعل، فالحياة والعلم، والقدرة، فهو المريد.

وبعضهم يقول: حقيقة إرادته غير حقيقة إرادتنا، لكن من هذا اتفقوا على أن ما هو صادر عنه فهو واجب الصدور، وأنه لا يقدر على إعدام العالم، وأن الإمكان منحصر فيما استعدت له المادة، وغيره محال، فما لم تستعد له المادة دخل عندهم في المحال، فالعالم عندهم واجب الصدور عنه، وإعدامه محال، وكذا إيجاد غير هذا العالم محال، وهكذا.

وقال الله تعالى بعد الصرائح: ﴿ضَرَبَ اللّهُ مَثَلًا عَبْدًا مَّمَلُوكًا لَا يَقْدِرُ عَلَى شَيْءِ وَمَن رَزَقَٰنَـٰهُ مِنّا رِزْقًا حَسَنًا فَهُوَ يُنفِقُ مِنْهُ سِرًّا وَجَهْرًا هَلْ يَعْلَمُونَ ﴿ [سورة النحل الآية (٧٥)].

وهذا يدخل فيه مسألة خلق أفعال العباد، وهل من شأن الإمكان الإيجاد، وهل فيه طبعية الوجوب، ولو بالغير، وقد أنكره ابن رشد في تهافته، وهم يستطيعون في جانب الوجود أن يعتبروا علاقة الوجود مع الوجود نفسها قدرة وإرادة، وكيف اعتبروها، وتخيّلوها؟ ولكن هذا محض التعطيل، ويلبسون في جانب الوجود، بأن إرادته لكمالها

لا تتردد بين الجانبين، وتنحصر في جانب واحد، والواقع أن انحصارها إنما هو لوجوب صدور العالم عندهم، فإذا سألوا عن جانب العدم تلجلجوا^(۱)، وجاء الحق وزهق الباطل، فالله تعالى عندهم علة، وليس بفاعل، وعلى لسان الأنبياء فاعل ليس علة.

(۱) • وبهذا يسقط ما يقال من جانبهم ويخال أن الإيجاب بالذات والإرادة متوافقان لا يتدافعان، فالإيجاب على حسب الإرادة ووفقها، وبالعكس، فانحصر أحدهما في الآخر، واستتر فيه، فيقولون شاء ما فعله، وفعل ما شاءه، ولم يشأ ما لم يفعله، ولم يفعل لم يشأه، وذلك أن القدرة على الجانبين، والمخصص الإرادة فلا إيجاب، وقد ذكر ابن رشد عنهم ما ذكرنا، ومع هذا قد صرح بعدم القدرة على الجانب الآخر، بل الذي يظهر من كلامه أن الإمكان عنده هو الاستعدادي، وخلافه الممتنع، ولا إمكان ذاتيًا عنده، والاستعدادي هو الذي ينطبق عليه كلامهم في مسألتهم: الحادث بالزمان مسبوق بالمادة والمدة، إذ يستدعي موضوعًا لا على الإمكان الذاتي، فكلامهم وكلام المتكلمين لم يتواردا في النفي والإثبات على محل، ولم ينبه عليه أحد من الفريقين. ثم رأيت بعضهم قد تعرض له.

وكذا ليس عند ابن رشد للممكن بالذات الواجب بالغير معنى، وكذا لا يقسم الامتناع إلى الامتناع بالذات، والامتناع بالغير، وكذا لعله لا يضع الحدوث الذاتي أيضًا، وكل ذلك عنده من اختراع «ابن سينا»، مع أنه لحاظات عقلية، وعدم القدرة على الجانب الآخر مصادم للقواطع الشرعية، فإرادة التوفيق بين الشريعة وبين الفلسفة من هوس الشيطان، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

ثم رأيت في أواخر الثامن من أثولوجيا ونوادر العاشر ما يصرح بما ألزمناهم به، قال: كل ما صدر بروية وفكرة فيمكن أن لا يدوم ويبيد، يعني لتبعه الإرادة، فإذا لم تتعلق بإدامته بادّ، بخلاف ما كان بالإيجاب الذاتي فهو دائم، وهل يلزم من كلامه حدوث ما بالإرادة، والاختيار؟ يتأمل فيه جدًّا، والذي يظهر أن الرؤية عنده غير الإرادة، وقد أكثر من ذكر الأولى ونفيها عن المبدأ الأول، وصرح =

فجاء الأنبياء (عليهم السلام) وشرعوا القبلة المسجد الحرام، والبيت الأقصى، وشرعوا قبلة الدعاء السماء، والإشارة للإقبال على الله، والعبادة البدنية بتقييد جهة فوق المعرفة العقلية المحضة، وأثبتوا المعاد الجسماني، ورؤية الله، وأثبتوا الأفعال الاختيارية له، وإنه ليس كمثله شيء، وهو السميع البصير.

وشرع إبراهيم (عليه السلام) _ شيخ الأنبياء، وأبو الأنبياء، وإمام الأمة، صاحب الملّة والقبلة _ ملته الحنيفية، وهي: الإعراض عما سوى الله، والانفراد له، وسن رفع اليدين، والتوجه، والركوع قبل السجود، ولم يكن الركوع عند بني إسرائيل _ صرح به «أبو حيان»(۱) مشاهدة منهم _، وشرع(۱) السجود على الجبهة، وكان السجود عند بني إسرائيل على جبين واحد من الجبينين _ صرح به في «فتح العزيز» _،

⁼ في موضع من الرقم الخامس باستلزامها حدوث ما روى فيه بخلاف الإرادة، فذكرها في غاية القلة كما في آخر «نوادر العاشر»، ولعله يأول إرادة إبداعية كما يقولون بالجعل الإبداعي في العقول، والحدوث الذاتي، وما ذكرناه عن «أرسطو» ينفي ما أول به «أبو البقاء» كلامهم في الإيجاب، أنه لا ينفك الفعل عن ذاته، لا لاقتضاء الذات إياه، بل لاقتضاء الحكمة، وكذا ما ذكره «ولي الله» على الصدر في «العناية».

⁽۱) • [انظر: تفسير البحر المحيط ٢/٣٤٧، ونصه: فإن المشاهد من صلاة اليهود والنصارى خلّوها من الركوع]، ولعل التطبيق الذي ذكره سيف في «الفتوح» عنهم عن عائشة هو في غير الركوع.

⁽٢) • ولذا تعرض في الحديث لبيان حكمته، أو كما ذكر الأمر في السعي والرمي. ولما كان لمحض التعظيم وسيلة لم يشرع منفردًا، وأجزأت سجدة التلاوة به، لأنها أيضًا لمحض التعظيم.

ورفع يديه في دعائه لمن أسكن من ذريته بواد غير ذي زرع، كما عند البخاري من كتاب الأنبياء^(۱)، وعلى الحنيفية ما عن زيد بن عمرو بن نفيل عند البخاري للإشارة والاستشهاد^(۲)، فهذه الإشارات لا يستطيع فهمها المعطل المحض.

ونصَّت الشريعة المحمدية أن في استقبال القبلة ورفع اليدين إقبالًا على الله، فإن الله ينصب وجهه لوجه عبده ما لم يلتفت، كما عند الترمذي⁽⁷⁾، وفي كتب «اللغة»⁽³⁾: نحر المصلي في الصلاة: انتصب، ونهد صدره، أو وضع يمينه على شماله⁽⁶⁾، أو انتصب بنحره إزاء القبلة، وفلانًا قابله.

وعندي أنه ليس المقصود في سياق الأحاديث إلا الوضع، وليس هذا السياق قاصرًا بل كافيًا في المقصود، ثم هو عندي مأخوذ من شد الحزام على الوسط كالخدم. وفي «المسند» [٢/ ٣٨٧ (٩٠٠٥)] عن النبي على أنه نهى... إلخ. وأن يصلّي الرجل حتى يحتزم، وهو بدل التخصر، وهو موضع الاستمساك =

⁽١) رواه البخاري في صحيحه، كتاب أحاديث الأنبياء (٣٣٦٤).

⁽٢) رواه البخاري في صحيحه، كتاب المناقب برقم (٣٨٢٨) ونصه: «فلمَّا برز رفع يديه فقال: اللَّهم إني أشهد أنّي على دين إبراهيم...».

⁽٣) رواه الترمذي في سننه، كتاب الأمثال (٢٨٦٣)؛ ورواه النسائي في سننه، كتاب السهو (١١٩٥)؛ والدارمي في سننه، كتاب الصلاة (٩٠٩)؛ والدارمي في سننه، كتاب الصلاة برقم (١٤٢٣).

⁽٤) انظر: القاموس المحيط ص ٦١٨ تاج العروس من جواهر القاموس ١٨٧/١٤.

⁽٥) • ولم تجر المحاورة أن يقال: وضعهما على البطن، وإنما يقال: على الصدر، وإن كان تحته. وفي «الكنز» [(٢٠١١٠)] «كأني أنظر إلى أحبار بني إسرائيل، واضعي أيمانهم على شمائلهم في الصلاة». (ش) عن الحسن مرسلًا، [(رواه ابن أبي شيبة في المصنف ٢/٣٤٣ (٣٩٣٧)].

وفي «شرح الإحياء» عن «القوت»(١) أن تحت الصدر عرقًا، يقال له الناحر، ومنه ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَٱنْحَارُ ﴾(٢).

وإن في القيام والقراءة مناجاة معه، وإن في الركوع تعظيمًا له كالتعظيم في الشاهد، تريد أن في الركوع محض تعظيم له، وهو وسيلة كالانحناء في الشاهد، بخلاف السجود، فإنه ليس محض وسيلة، بل هو انتهاء إلى غاية هو أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد.

بلفظ واحد.

⁼ والاستيثاق، وهو موضع العقد بالإحرام كما في قوله: فقام عليها وسطها، وهما من واد واحد. وكذا «حزام بن عمر بثوب على بطنه»، من «باب الطيب عند الإحرام» [معلقاً]. (خ) يشدون أوساطهم، «شرح المواهب» ١٣٦٨. لولم تكن نية الحوزاء خدمته لما رأيت عليها عقد منتطق «اربطوا على أوساطكم بأزركم» «مستدرك» [١/ ١٦٠ (١٦١٨)] من الحج، «أول من اتخذ المنطق من ذكر إسماعيل من الأنبياء». عند البخاري، مع حاشية الكرماني، و«من غض البصر وخفض الجناح» كما في «العمدة» من الخشوع في الصلاة، والجناح من «النهاية»، ولا يحمل فيه المطلق على المقيد عندي، لأن المطلق أكثر، وهو أنسب بالعرض، وكذا لا يحمل في جلسة الاستراحة، والتورك، فإن الجلوس لا يقال له التورك مطلقًا، وإنما هو البروك كبروك جبريل، شبهه الراوي بجلوس الصلاة كما في «الفتح» من الإيمان، وإذا كان المطلق أكثر وكان أنسب للعرض لم يحمل على المقيد، بل جرى على إطلاقه، ولعله كذلك في أحاديث سكت فيها عن رفع البدين إلى وضح معناه من الافتتاح، أو أنه فعل تعظيمي، ولا يفهم من الوضع الرفع إلى الصدر لو لم يتعرض له، وإنما هو رفع لا وضع فقط، فلا يلغي حق أحاديث

⁽١) انظر: قوت القلوب في معاملة المحبوب ووصف طريق المريد إلى مقام التوحيد لأبي طالب المكي ١٥٨/٢.

⁽٢) سورة الكوثر، الآية (٢).

أريد أن الركوع تعظيم يأتي في البين وينتهي، والسجود غاية الغايات، وليس طريقًا فقط، كما أن الركوع طريق يجوزه (۱)، وسنّت الشريعة المطهرة تحية على الله، فجاءت الشرائع بأفعال تكون في الشاهد لتعظيم الكبراء، وليس هذا تشبيهًا بل توسطًا بين التشبيه والتعطيل، والتعظيم عند لقاء الكبراء يكون طريقًا إلى المطلب يجوّزونه أولًا، ثم يكون العرض، وكذلك في الصلاة جعل التكبير أولًا.

وسئل الإمام الشافعي (رحمه الله) ما معنى رفع اليدين؟ فقال: تعظيم الرب^(۱). وليس ببعيد أن يكون كذلك مع الإقبال على الله، والتوجيه له، ووضعت الصلاة على الحج، كما قدم الوقوف هناك على الطواف، كذلك قدم القيام ههنا على الركوع والسجود، وفي لفظ عند الدارقطني: «إحرامها التكبير وإحلالها التسليم»^(۱).

⁽۱) • قوله تعالى: ﴿ يَكَرِّيكُ ٱلْمَنْيَ لِرَبِكِ وَٱسْجُدِى ﴾ (سورة آل عمران، الآية ٤٢). أخذ بمبدأ المبادى، ثم غاية الغايات، ثم كرّ على ما بقي في البين، وقال: «واركعي مع الراكعين». وأفاد بتأخيره استئناف لحاظ له، ولو كان على الترتيب لم يفد استئناف لحاظ مستقبل له ﴿ الّذِي يَرَكَ حِينَ تَقُومُ ﴿ اللَّهِ وَ وَتَقَلُّكَ فِ السّرِيبِ لَم يفد استئناف الحاظ مستقبل له ﴿ الّذِي يَرَكَ حِينَ تَقُومُ ﴿ اللَّهِ اللَّهُ الللَّهُ اللللَّهُ اللَّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ الللللّهُ الللللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ ال

⁽٢) ذكره الإمام الشافعي في كتاب «الأم» ١/٦٢٦، ٧/ ٢١١، والنووي في المجموع ٣/ ٢٠٥.

⁽٣) لم أجده بهذا اللفظ، وإنما الموجود في الدارقطني هو بلفظ: «تحريمها التكبير وتحليلها التسليم» ١/ ٣٥٠، ١/ ٣٦٠. ورواه الحاكم في المستدرك ١/ ٢١٧. وضعّفه الحافظ في النتائج ٢/ ٢١٧.

وقيل كما في بعض كتب اللغة: إن الساجد ينحني واقفًا، والراكع يخر(١) على الأرض جاثيًا. وعليه قول كُثيِّر عزّة:

لويسمعون كما سمعت كلامها خروالعزة ركعًا وسجودًا

وفي «البحر المحيط» من قوله تعالى: ﴿وَخَرَّ رَاكِعًا وَأَنَابَ﴾، وقال قوم: يقال: «خر» لمن ركع، وإن لم ينته إلى الأرض... إلخ (٢).

والذي يظهر أنه إنما زيد راكعًا لأن الركوع قد تحققت فيه معهودية شرعية للتعبد، بخلاف الخرور (٣)، ونحوه قوله تعالى: ﴿فَقَعُوا لَهُ سَيجِدِينَ﴾ [الحجر _ ٢٩] زيد لأن السجود زائد على محض الوقوع، وقريب منه قوله: ﴿وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ﴾ [البقرة _ ٢٣٨] وأما اشتهار اسم الركعة، فلأن الركوع يستلزم تقدم القيام، ثم الخرور جاثيًا على الركب، وعليه زيادة: «واركعي مع الراكعين» على قوله: ﴿يَمَرْيَمُ اَقْنُتِي لِرَبِكِ وَاسْجُدِي﴾ [آل عمران _ ٤٣].

⁽۱) • وفي «البحر» [البحر الرائق ٢/ ١٣٧] من سجود التلاوة: لأن الخرور سقوط من القيام، والقرآن ورد به.

⁽٢) البحر المحيط ٧/ ٣٧٧.

⁽٣) • وراجع «المفردات» للراغب [١/ ٢٩٠] في الخرور والركوع والسجود، وكأن الركوع في الآية الخشوع والخضوع العام، والرجوع إلى الله، والتضرع ظاهرًا وباطنًا، كما في ﴿وَٱخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ ٱلذَّلِ ﴾ [سورة الإسراء، الآية ٢٤]، فكان إذن أعم من السجود.

ولمَّا منع من السلام على الله، وقيل: إن الله هو السلام تُدُورِكَ ذلك بأن يقول بعد السلام متصلًا به: «اللهم أنت السلام، ومنك السلام، تباركت يا ذا الجلال والإكرام(۱)»(۲).

⁽١) • ومنع عن الإشارة بالأكف عند السلام خارج الصلاة أيضًا.

⁽۲) رواه مسلم في صحيحه كتاب المساجد ومواضع الصلاة (۵۹۱) (۵۹۱)، والترمذي في سننه كتاب الصلاة (۲۹۸) (۳۰۰)، والنسائي في سننه كتاب السهو (۱۳۳۷).

فائدة

وإذا انجرَّ الكلام بنا إلى معنى رفع اليدين، وأنه للإقبال على الله، وأنه من باب ﴿ فَأَيْنَمَا تُولُواْ فَثُمَّ وَجُهُ اللَّهِ ﴾ [البقرة - ١١٥] وباب ﴿ إِنِّ وَجَهُ تُلَوِّهُ وَجَهُ اللَّهِ وَالْمَثْرِينَ ﴾ وَجَهَى لِلَّذِى فَطَرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضُ حَنِيفاً وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴾ [الأنعام - ٢٩]، وفي «الجوهر النقي» روايات وضع اليمين على الشمال، وإنه من النبوة، وإنها قوية (١)، وكذا في بعضها من «التلخيص» (٢) بخلاف ما في «العمدة» وإنه للتوسط بين التعطيل المحض، والتشبيه الغالي، سنح لنا أن نذكر شيئًا في فعله وتركه.

فأما ثبوته عند التحريمة، فقد قال في «الدراري^(١) المضية»: قد رواه نحو خمسين رجلًا من الصحابة، وأما عند

⁽١) انظر: الجوهر النقى ٢٨/٢.

⁽۲) ولفظه: «ثلاث من سنن المرسلين تعجيل الفطر وتأخير السحور ووضع اليمين على الشمال في الصلاة»، وقد رواه البيهقي في السنن الكبرى ۲۹۲ (۲۱۲۱) و(۲۱۲۱)؛ والدارقطني في سننه ۲۸۶۱؛ والطبراني في المعجم الأوسط ٣٨/٣ (٣٠٢٩)، قال الهيثمي في مجمع الزوائد ٣/١٥٥: وفيه يحيى بن سعيد بن سالم القداح وهو ضعيف.

⁽٣) عمدة القاري ٥/ ٢٧٧ ـ ٢٨٠.

⁽٤) الدراري المضية ١٠٧/١.

الركوع(١)، وعند الاعتدال منه، فقد رواه زيادة على عشرين نفسًا من

(۱) • والبيهقي يكون من أكثرهم تتبعًا على ما هو الظاهر من حاله، وله منة على الشافعي (رحمه الله)، وقد تتبع في سننه فلم يعُد ذلك مع أنه في «الجوهر» أسقط حديث عمر مرفوعًا عن أحمد، وأما حديث أبي بكر فالذي يظهر من «مسند أحمد» ومن «المحلّى» أن أصله من فعل عطاء، وابن جريج، لا مرفوع، وشيء عن ابن الزبير لا غير، ثم بعد ذلك يجري في بعضها نقد أيضًا. ثم في حديث أبي حميد تفرد أبو عاصم بقوله: «قالوا جميعًا صدقت» ذكره الطحاوي [(شرح معاني الآثار ٢٧٧/١)]، واختلف فيه عنده من الحكاية باللسان إلى الإراءة بالأركان، فما صدقات صدقت مبهمة، إذ هو قد يصدق مع كون الرفع لازمًا عند الافتتاح، وإذ لا يلزم في التصديق إنكار مختلف فيه البتة، ووجوده في الجملة في غيره عندهم جاء في الموضعين وبين السجدتين، وبعد الركعتين، وبالترك في كلها غير الافتتاح، وكان العمل وبين السجدتين، وبعد الركعتين، وبالترك في كلها غير الافتتاح، وكان العمل مختلفًا فيه عندهم، فلم يستقصوا البحث فيه، وسكتوا على وجود جنسه، وأصله، فإذن يسقط نحو عشرة، إذ ليس صدقت نصًّا في المراد به، وحينئذٍ يبقى عشرة.

ثم أرجح الروايات في حديثه يكون رواية البخاري، وليس للرفع فيها ذكر ولا أثر، ثم فيه اختلاف في ذكر التورك بين السجدتين وعدمه، وذكر جلسة الاستراحة وعدمه، وذكر التورك آخرًا وعدمه، فكيف يعم قولهم: صدقت. ثم إن في حديث أبي حميد الذي رواه عنه عباس بن سهل وعنه محمد بن عمر وصرح عند أبي داود وغيره [سنن أبي داود برقم (٧٣٠)] أنه محمد بن عمرو بن عطاء، فلا يعلم كيف أبدى في «التلخيص» [١/٢٢٣] بأنه غيره، وقال: إن السياق يألي توفيق ابن حبان، وهو الذي كان اختاره في «الفتح» وقال في «التلخيص» أيضًا؛ لأنه قد قيل: إن أبا قتادة مات في خلافة علي. [(فتح الباري ٢/٧٠٣]، وهذا هو الراجح. وذكر الاختلاف في «التهذيب» (والإصابة» «والاستيعاب».

الصحابة، كذا فصَّل في التعداد(١).

وينبغي أن يعد من دلائلنا رواية كل من استقصى ورأى ولم يذكر الرفع، ويدخل فيه حديث تعليم مسيء الصلاة [انظره: في صحيح البخاري (٧٥٧) (٦٢٥١) (٦٦٦٧)؛ وصحيح مسلم (٣٩٧)؛ وسنن الترمذي (٣٠٢)؛ وسنن النسائي (٨٨٤)]، وحديث أبي مسعود عند أبي داود [حديث أبي مسعود رضي الله عنه الذي استقصى صفة صلاة رسول الله ﷺ رواه أبو داود في سننه برقم (٨٦٣)]. وهو في «المسند» [١١٩/٤] وحديث عبد الرحمن بن أبزى فيه [مسند أحمد ٣/ ٤٠٧] وحديث أبي هريرة: «إنى الأقربكم شبهًا بصلاة رسول الله» عند البخاري [صحيح البخاري (٨٠٣)]، وقد كان أبو هريرة قد لا يرفع، ذكره في «الاستذكار»، وذكره أبو جعفر القارىء عنه أي ترك الرفع كما في «الاستذكار» [الاستذكار لابن عبد البر ١/ ٤١٠]، وجعل قوله: «إني لأشبهكم» بعده، وليس في «الموطأ» كذلك، وحديث أبي مالك الأشعري عند أحمد مسند الإمام أحمد ٥/ ٣٤٣ (٢٢٩٥٧). وحديث أنس في «الكنز» [(٢٢٣٩٧)] مع «فتح القدير»، وحديث الثقفي... وقول علي... وإذكاره، وحديث ربيعة الكل من «الكنز»، وحديث أنس من «المسند» و«السنن» [٢/ ١٢١ (٢٥٧٩)] بخلاف مالك بن الحويرث، فإن الظاهر أن إراءته وروايته الرفع في وقت، والرأي لكليهما أبو قلابة عند البخاري، وذلك كعد أحمد أكثر الأحاديث الساكتة عن جلسة الاستراحة في تركها حملًا للمطلق فيها على أكثر العمل لا على المقيد، وكما ذكروه في مسألة تعفير بخامسة الكلب، كما في «بدائع الفوائد» ٣/ ٢٤٩ قال في =

وقد أجمله الآخرون، وقال محمد بن نصر المروزي^(۱): إنه أجمع علماء الأمصار على ذلك إلا أهل الكوفة. كذا قال، وفي مقابلته نقل المالكية أن عمل المدينة لم يكن عليه.

قال ابن رشد في قواعده: فمنهم من اقتصر به على الإحرام فقط، ترجيحًا لحديث عبد الله بن مسعود، وحديث البراء بن عازب، وهو مذهب مالك، لموافقة العمل به... إلخ (٢). وعلم به أن حديث البراء ثابت عندهم (٣) وإنما أعله من اختار الرفع مشيًا على مختاره.

وإذا اختلف في نقل العمل ـ وهو الفاضل عندنا في الترجيح ـ أخذنا طريقًا آخر، وهو: استغراب الرواة إياه، وترددهم فيه وتساؤلهم. وهذا في «المسانيد».

ففي «المسند»: استغراب الحكم إياه عن طاوس(١)، حتى أسنده

^{= «}الفتح» [٢/ ٢٩٥]. من باب يبدي ضبعيه: والمطلق إذا استعمل في صورة اكتفى بها... إلخ. والمقيد ههنا مطلق عن الاستغراق.

⁽۱) نقله عنه اللكنوي في «التعليق الممجد» ونصه: لا نعلم مصرًا من الأمصار تركوا بإجماعهم رفع اليدين عند الخفض والرفع إلا أهل الكوفة (١/ ٣٨٤).

⁽٢) بداية المجتهد لابن رشد ١٠٩/١.

⁽٣) • ثم جاء بعض من تأخر من هؤلاء المتقدمين فوقع منه انبساط في الإسناد مع خلو رواية المتقدمين منه والتلخيص وقد تفرد به عبد الرزاق كما في «الكنز» ٢٠٣/٤.

⁽٤) روى الإمام أحمد في مسنده عن الحكم قال: رأيت طاوسًا حين يفتتح الصلاة يوفع يديه وحين يرفع رأسه من الركوع، فحدثني رجل من أصحابه أنه يحدثه عن ابن عمر عن النبي على ، ٢/٤٤ (٥٠٣٣).

بعض أصحابه إلى ابن عمر عن النبي ﷺ، وهو عند البيهقي^(۱) بزيادة عمر في الإسناد، (وعند غيره كما في الفتح)، وهو وهم أعله أحمد، كما في «الجوهر النقي» وأصل الرواية كما عند أحمد، ولذا أعل زيادة عمر.

واستغراب النضر بن كثير رفع عبد الله بن طاوس يديه تلقاء وجهه بين السجدتين، حتى أسنده من طريق ابن عباس عند أبي داود والنسائي^(۲)، ولا ينبغي التعلق في مثله بالنضر بن كثير؛ فإنه قد سكت عليه أبو داود والنسائي.

واستغراب ميمون المكّي إياه من ابن الزبير: «يشير بكفيه حين يقوم، وحين يركع، وحين يسجد، وحين ينهض للقيام، فيقوم فيشير بيديه»، عند أبي داود(٣). والمراد بالقيام فيما يرى القيام إلى الثانية.

واستغراب محارب بن دثار من ابن (١) عمر (٥) في المسند (٢)،

⁽۱) السنن الكبرى للبيهقى ٢/ ٧٤ (٢٣٥١).

⁽٢) رواه أبو داود في سننه كتاب الصلاة (٧٤٠)؛ والنسائي في سننه كتاب التطبيق (٢). (١١٤٦).

⁽٣) سنن أبي داود كتاب الصلاة (٧٣٩).

⁽٤) مسند الإمام أحمد ٢/ ١٤٥ (٦٣٢٨).

⁽٥) • وابن عمر هو الذي كان يبالغ فيه، ومحارب قاضي الكوفة، كما عند البخاري من اللباس، فلم يعلمه ببلدته فدل على عمل بلدته أيضًا. وكسر سورة ما في «التلخيص» عن الحسن وحميد بن هلال، مع أنهما كانا يأخذان من كل ضرب كما في «التهذيب» من حميد.

⁽٦) • ونحوه في جزء رفع اليدين، ولا يفهم ارتباطه، ولعله وقع فيه ترتيب شيء على غير سببه.

وأخرجه أبو داود^(۱)، ولم يذكر الاستغراب، وسؤال سالم أباه عن الرفع في «المسند»^(۲)، ولكنه عند الطحاوي^(۳) سؤال جابر (الجعفي) سالمًا. هذا، وقد روي ترك التكبير⁽³⁾ عن ابن عمر في الخفض⁽⁶⁾، وعن عمر، وعن سالم، وعن ابن عباس أيضًا. وعن جماعة كما عند النسائي من رفع اليدين مدًّا عن أبي هريرة (رضى الله عنه)⁽¹⁾.

(١) سنن أبي داود كتاب الصلاة برقم (٧٤٣).

- (٣) شرح معاني الآثار ٢٢٣/١.
- (3) والمراد بعدم إتمام التكبير أو نقصه في الروايات هو من حيث العدد لا غير، يدل عليه ما في «المحلّى» ١٠٤/٨، ونحو ما عند النسائي من التكبير إذا قام من الركعتين، وعن أنس: «كان النبي على وأبو بكر، وعمر، وعثمان يتمُّون التكبير إذا رفعوا، أو إذا وضعوا» (عب ش) «منتخب الكنز» وكذا عند البيهقي [انظر: السنن الكبرى للبيهقي ٢٨/٢ (٢٣٢٩) شرح معاني الآثار ٢/٢١] وحديث أبي داود مرفوعًا هو وهم عندي، وإنما هو موقوف على عمر كما في «العمدة» عن عبد الرحمن بن أبزى أيضًا، فعله عمر حينًا، والراوي عنه شعبة في المرفوع، والموقوف أبهمه فيه، وهو الراوي عنه في ترك عمر بن عبد العزيز أيضًا، ولا يبعد يلتبس العمران، ولئن ثبت المرفوع فلا بد أن المراد به فيه هو عدم المد، ويعرض في الضعف وكبر السنّ قصر النفس، واختلف فيه كما في «العمدة»، وهو في «العمدة» عن عثمان لكبره، وفي «العمدة» عن آخرين الترك رأسًا، وعليه تراجم البخاري، ذكر أحاديث أصل التكبير في الإتمام، وإنما زاده ليرد وواية د.
- (٥) لكنه في الخفض للسجود، ولم يكن يرفع هناك، وإن كان كما عند ابن حزم فيكون في الاعتدال أو نفيه.
 - (٦) رواه النسائي في سننه، كتاب الافتتاح (٨٨٣).

⁽٢) مسند الإمام أحمد ٢/ ٤٥ (٥٠٥٤).

والروايات عنهم فيه في «عمدة القاري»(١)، وهم لا يناقشون (٢) في مجيئها عنهم، ويكونون لا يرفعون حين تركوا التكبير، وإنما يناقشون في مجيء ترك رفع اليدين عنهم، وهذا لأنه هو مختارهم، وغفلوا عن ترك التكبير، وإنه حينئذٍ لا يكون الرفع فلم يناقشوا فيه.

قال في «العمدة»: وقال أبو عمر: قد قال قوم من أهل العلم:

وكما يقال في القنوت إن الفعل سُنّة والترك سُنّة. ولهذا التفهيم عبر به بعضهم، وكنقل أهل المدينة العمل على التسليمة الواحدة، ذكره في "إعلام الموقعين» و"شرح المواهب» عنه في الأول، والاستفتاح، والوضع، والتسمية وجهرها، وآمين وجهره، وتكبيرات الخفض، مع ما في "العمدة».

⁽١) عمدة القاري ٦٠/٦.

⁽۲) • والأمر أن بعضهم لما جرى على الترك من أهل الكوفة وبعض أهل المدينة ـ صرف الآخرين إلى تأكيده، وكثر رواية الرفع، وكان ذلك بعد عصر عمر، وعلي، وابن مسعود، لم يقع في عهدهم بحث، وجرى الأمر على الإرسال، وكأنهم أخذوه أنه أمر صغير، وليس الترك على العدم الأصلي، بل هو أشبه بالصلاة، كجهر بسم الله جعلوه أمرًا صغيرًا، وإن لم يكن عندهم على تعليم أصله لا على تعليم الجهر، فإنه ليس منقولًا عنهم، بل سُنة وأمرًا صغيرًا بالنسبة إلى الإخفاء، فهما جهتا عبادة لا وجود مع عدم أصلي، وقد أشار القرآن إليه ﴿ لِنَسَ ٱلْمِرَّ أَن تُولُوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ ﴾ [سورة البقرة، الآية: ١٧٧]... إلخ. ومنه أخذ: «ليس من البر الصيام في السفر» [الحديث رواه البخاري في صحيحه كتاب الصوم (١٩٤٦)، ومسلم في صحيحه كتاب الصيام (١١١٥)]. وحديث: «فإن البر ليس بالإيضاع وصوم الدهر» [لم أجده بهذا اللفظ وإنما رواه البخاري في صحيحه بلفظ: «فإنَّ البر ليس بالإيضاع، أوضعوا أسرعوا...» الحديث، كتاب الحج بلفظ: «فإنَّ البر ليس بالإيضاع، أوضعوا أسرعوا...» الحديث، كتاب الحج

إن التكبير إنما هو إذن بحركات الإمام وشعار الصلاة، وليس بسُنّة إلا في الجماعة، فأما من صلّى وحده فلا بأس عليه أن لا يكبّر، وقال سعيد بن جبير: إنما هو شيء يزين به الرجل صلاته. . . إلخ(١) (٢).

وإذا عُلم المراد بالزينة: «زيِّنوا القرآن بأصواتكم»، فلعل ما نقله

وقال في فتح الباري [٢١٨/٢]: إنه لم يذهب أحد إلى تقديم التكبير على الرفع، وكذا يلزم مما ذكره الزيلعي منا، فما في «فتح الباري» و«البحر الرائق» من الأوجه الثلاثة هو من حيث الحديث فقط، ويحمل على الوجهين فقط، ثم رأيت في شرح الإحياء ٣/ ٥٨ ذكر هذا العسر من التنبيه، وكذا ذكر أشكالاً عليهم في التكبير عند جلسة الاستراحة، وبالجملة لما كان الرفع في حال القيام وبعده الركوع صار للانحطاط، أو خلا الانحطاط عن الذكر، وليسا بمعهودين. وبقاء هذه الأمور في خمول لم يكملها السُنة يدل على خمول، أعني عدم وفاء بصورة العمل، وإن تواتر مرسلا، كالدعاء خارج الصلاة، والتأمين عليه، ولعله عليه اختيار الشافعي المد كما في «العمدة» من إتمام التكبير بخلاف الحنفية.

⁽۱) عمدة القاري ٦/٥٧؛ وقد نقله العلّامة العيني من الإمام ابن عبد البر من كتابه «الاستذكار» ٤١٦/١.

⁽۲) • ثم إن الشافعي في «الأم» نص على أن ابتداء التكبير وانتهاءه، يكون مع ابتداء الرفع وانتهائه قال: ويثبت يديه مرفوعتين حتى يفرغ من التكبير كله، ويكون مع افتتاح التكبير ورد يديه عن الرفع مع انقضائه. . . إلخ [كتاب الأم ١٢٦/]، ونص أنه لو قدم التكبير وختمه لا يأتي بالرفع بعده، وصرح به «الزيلعي» منا في «شرح الكنز» أيضًا، وكذا في «المغني»، فلزم منه أن الرفع للتكبير وأن الانحطاط في الركوع خال منه، وهو خلاف المعهود في الصلاة، ونص في باب التكبير للركوع بالمد، وهو خلاف الأول، ولعل الأول عند التحريمة فقط، والله أعلم. وفي المد مع الرفع قائمًا عند الركوع عسر وإن قالوا: إنه نص المذهب أعلم. وفي شرح المهذب».

في «الفتح»(۱) عن ابن عمر أنه قال: رفع اليدين زينة الصلاة. نقله عن ابن عبد البررو۱، وذكر في «التلخيص» أن نحوه قول سعيد بن جبير رواه البيهقي عنه (۳). (والظن أن سعيد بن جبير أخذه عن ابن عمر لاتحاد القول، وكون الرفع، والتكبير متقارنين). . . إلخ. (هو أيضًا على هذا المراد، ويرجع إلى التخفيف في الأمر، وهم يريدون به التأكيد، وأبو عمر هو الناقل في كلا الموضعين، وقد ذكره في مسألة التكبير في صدد التخفيف (ولذا زاد هناك لفظة «إنما» فاعلمه).

وما ذكره عن جزء رفع اليدين عن مالك⁽³⁾: أن ابن عمر كان إذا رأى رجلًا لا يرفع يديه إذا ركع وإذا رفع، رماه بالحصى، فيدل من الجانب الآخر على خمول (فَقْدٍ وتركٍ)، ومالك نفسه لم يأخذ به، قال ابن عبد الحكم: لم يرو أحد عن مالك ترك الرفع فيهما إلا ابن القاسم، والذي نأخذ به الرفع لحديث ابن عمر. . . إلخ. كذا نقل هذه العبارة الزرقاني في شرح الموطأ، والشوكاني في موضعين من "نيل الأوطار" من التحريمة ثم من الموضعين الآخرين للرفع، ونقله في "الفتح" فجعله

⁽۱) فتح الباري ۲۱۸/۲.

⁽٢) انظر: الاستذكار ١/٤٠٧، وفي جزء رفع اليدين كذلك.

 ⁽٣) ونصه: وقال سعيد بن جبير: هو شيء يزين به الرجل صلاته. رواه البيهقي في السنن الكبرى ٢/ ٧٥ (٢٣٥٥) وابن أبي شيبة في مصنفه ١/ ٢١٧ (٢٤٩٣).
 (وانظر: عمدة القاري ٦/ ٧٥).

⁽٤) لم أجده في جزء رفع اليدين ولا في قرة العينين عن «مالك»، وإنما الموجود في خميع الكتب عن نافع عن ابن عمر، وبذلك صرّح الحافظ ابن حجر في التلخيص ١/ ٢٢٠، وابن الملقن في البدر المنير ٣/ ٤٧٨، وانظر: قرة العينين ص٧١.

مقولة ابن عبد البرّ، ونقله في «الجوهر النقي» عنه، وجعله: وأنا لا أرفع الا عند الافتتاح على رواية ابن القاسم، فلتراجع النسخ (١).

وكذا اختلف ابن عبد الحكم، وابن القاسم عن مالك في نقل الوضع والإرسال بعد الإحرام، والغالب أن في نقل الفتح^(۲) تصحيفًا^(۳)، فإن شارح الإحياء أيضًا نقله عن شرح التقريب للعراقي، وجعله مقولة

⁽۱) شرح الزرقاني ۱/۲۲۹ وهو نقله عن ابن عبد البركما صرّح به في نهاية العبارة فقال: انتهى كلام ابن عبد البر. وهو في نيل الأوطار ۱۹۰/۲ و۲/۱۹۳۱ وفتح الباري ۲/۲۲۱؛ وهو في الاستذكار ۱/۲۰۸؛ والجوهر النقي ۲/۲۷.

⁽٢) انظر: فتح الباري٢/٢٢٤.

⁽٣) • أو يكون الحافظ فهم من العبارة أن آخرها لابن عبد البر، وقد نقلها في «شرح الموطأ» كاملة، وقد صرح في «شرح التقريب» باسم ابن عبد الله بن عبد الحكم، ولم يذكر أحد أبا عمر ممن اختار الرفع عند ذكر العلماء، وكذا وقع في «الفتح». وقال محمد بن نصر المروزي: أجمع علماء الأمصار على مشروعية ذلك إلا أهل الكوفة... إلخ [نقله ابن عبد البر في الاستذكار، ٢١٣/١، وفي التمهيد ٢١٣/١ و٢١٨، وبن وبن حجر في الفتح ٢/٠٢١ أي رفع اليدين في الموضعين، ونقله الشوكاني في «الدراري المضية» [ص٢١٠] أي رفع اليدين في الأمصار على ذلك إلا أهل الكوفة... إلخ. فتحرفت العبارة، وأصلها كما في التعليق الممجد [١/٤٨٤] عن الاستذكار [١/٨٠٤] لابن عبد البر عن محمد بن نصر، وكذا في «شرح الإحياء»: لا نعلم مصرًا من الأمصار تركوا بإجماعهم رفع اليدين عند الخفض والرفع إلا أهل الكوفة... إلخ. هذه العبارة مستوعبة كل أهل الكوفة، فكفينا عهدة استقرائهم، وناقض عبارات البخاري، وهكذا يقع الأمر في المبالغات، وتفهم أن في غير الكوفة من الأمصار تاركون شاركهم. ثم ذكر عن الاستذكار لابن عبد البر رواة الرفع مرفوعًا نحو ثلاثة وعشرين رجلًا، وقال فيه: كما ذكره جماعة من أهل الحديث... إلخ [نص عبارة]

= الاستذكار هو: «وروى مثل ما روى ابن عمر من ذلك عن النبي على نحو ثلاثة عشر رجلًا من الصحابة، ذكر ذلك جماعة من أهل العلم بالحديث والمصنفين فيه، منهم أبو داود وأحمد بن شعيب والبخاري ومسلم...» (١/١٥)]. فعد نحو خمسين في هذا المحل تخليط.

واعلم أن إعلال حديث ابن مسعود بلفظ: «ألا أصلي بكم صلاة رسول الله هيئ، فصلى فلم يرفع يديه، إلا في أول مرة... إلخ». لا يمكن؛ لأنهم قد صرحوا أن ابن مسعود لم يثبت عنه الرفع، [انظر: الاستذكار ٢١٨/١، والفتح ٢/ ٢١٩]، فلو أعلوه لزمهم ادعاء أنه كان يرفع، وقد تواتر نقل العلماء عنه خلافه، فلذا وجه عبد الله بن المبارك إنكاره كما عند الترمذي إلى لفظ آخر، قد روي عن ابن مسعود أيضًا: «أن النبي هي لم يرفع إلا في أول مرة... إلخ». وكذا نقله الدارقطني عنه في سننه، وأصرح منه عبارة البيهقي، وبنحو هذا اللفظ من قول ابن مسعود ناقلًا فعله هي أعله أبو حاتم كما نقله ابنه عنه، فخرج كلامهما عما نحن فيه.

وهناك أمر وهو أن حديث ابن عمر في الرفع اختلف في رفعه ووقفه سالم ونافع. ثم وقع فرق بين سياق المدونة في حديث سالم، وبين سياق الموطأ، وسياقه خارج الموطأ، حتى أنه قالت جماعة: إن مالكًا هو الذي أوهم فيه. ذكره في «العمدة» عن ابن عبد البر عن جماعة لا يبعد أن يكون كذلك لا عن وهم منه فيه، وذلك لاختلاف الصور فيه [ونصه: وقال جماعة: إن الإسقاط إنما أتى من مالك وهو الذي كان أوهم فيه ونقله ابن عبد البر قال: وهذا الحديث أحد الأحاديث الأربعة التي رفعها سالم بن عبد الله إلى ابن عمر وفعله. (عمدة القاري ٥/ ٢٧٤) وانظر: التمهيد ٩/ ٢١٢]، وابن المبارك روى عن مالك في هذا الحديث الرفع خارج الموطأ، كما في «الفتح» [٥/ ٥٠] يراجع «السنن» في هذا الحديث الرفع خارج الموطأ، كما في «الفتح» [٥/ ٥٠] يراجع «السنن» المعلومات فاستشعرها، وقال ما قال، فافهمه.

بل حديث ابن عمر على خمسة أوجه: سياق «المدونة» و«الموطأ» وخارجه، =

= وبعد الركعتين، ولفظ «مشكل الآثار»، وحديث على وأبي حميد على وجهين، وبين السجدتين مرفوعًا وعملًا صحيحًا، ولم يستطع البخاري إلا أن يضعفه، وابن حزم إلا أن يبهم الأمر، وكل ذلك الانتشار لاختلاف العمل، فنظره الأولى إلى دفع تردد كان سيقع في حديث ابن عمر لأحد، فراجع عبارة «الدارقطني» [١/ ٢٨٧ _ ٢٨٩] و «البيهقي عنه»، وعنده قال: وأراه واسعًا، ثم قال عبد الله: «كأني أنظر إلى النبي على وهو يرفع يديه في الصلاة [انظر: السنن الكبرى للبيهقي ٢/ ٧٩ (٢٣٦٥)]. فعلم بقوله: «كأني أنظر» نظره، ويكون عنده في حديث ابن مسعود الذي رواه هو إبهام في الإحالة ما لم يكن مرفوعًا صريحًا في الترك، بخلاف حديث ابن عمر، ويدل أنه لو كان صريحًا للتردد، والله أعلم. فهذا ما صنعه المتقدمون، ثم استأنف المتأخرون العمل، فابن القطان... إلخ. والبخاري عملًا، والبيهقي عملًا، وابن القطّان في «كتاب الوهم والإيهام» صحح الحديث باللفظ الأول وأعلّ «ثم لا يعود»، لأن وكيعًا كما قالوا يقولها من قبل نفسه، وتارة أتبعها الحديث كأنها من كلام ابن مسعود. . . إلخ [انظر: الوهم والإيهام لابن القطّان ٣/ ٣٦٥ (١١٠٩)]. فإذا جعلها ابن القطّان من وكيع نقل كلام ابن مسعود وأن ضمير «لا يعود» عائد على النبي ﷺ _ أمكنه إعلاله، وإلا لم يمكنه، وهو كما ترى، وكذا إنكار الدارقطني وغيره على نقل ابن القطّان كما في "تخريج الهداية" [انظر: نصب الراية ١/ ٤٠٤] راجع إلى أن يكون ابن مسعود نقله من فعل النبي ﷺ صريحًا، وإما أن يكون قال أولًا: «ألا أصلى أول مرة، فلا يمكنهم إعلاله، وإلا لكانوا التزموا خلاف الواقع من رفع ابن مسعود، فاعلمه.

وكذا ما ذكره في «التلخيص» [التلخيص الحبير ١/ ٢٢٢]: أن أحمد بن حنبل وشيخه يحيى بن آدم قالا: هو ضعيف. نقله البخاري عنهما، فهو من الحافظ عجلة تأخذ المرء عند الظفر بالمقصود، وليس في «جزء رفع اليدين» [انظر: قرة العينين برفع اليدين ص ٢٨]، إلا أنه قال أحمد بن حنبل عن يحيى بن آدم: =

= نظرت في كتاب عبد الله بن إدريس عن عاصم بن كليب ليس فيه «ثم لم يعد» . . . إلخ . يقول: إن سياق ابن أدريس على هذه الصورة ليس فيه «لم يعد» ، وأما إذا كان السياق كسياق سفيان فلم يتعرض له ، نعم يومئ إلى وحدة المأخذ .

ثم هل هو تقصير ممن لم يذكر، أو زيادة ممن ذكر؟ لم يتعرض له أيضًا، وأثبته في «المسند»، فلو كان تعريضًا لم يتعين، ونظر يحيى بن آدم في الكتاب وتفتيشه يدل من الجانب الآخر أن هذه الزيادة كانت شاعت. ثم إن في الحديث أشياء، فكيف كان في الكتاب ناقصًا أيضًا، والله أعلم. فترك القيام بين الاثنين، ولم يذكر الاثنين أيضًا، ولا ترك الأذان، والإقامة، وهي عند مسلم وغيره، وقد حملها محش على تعدد الواقعة، وأن لا على العصر، ونعم على الظهر، وليس بشيء لاتحاد السياق تمامًا.

وقد رأينا الرواة يعتنون بما هو مختارهم أزيد، ولا يرغبون في غير مختارهم، لا للكتمان بل لأنه عندهم مرجوح، وما تقول في ترك المصنفين ما لا يختارونه، كما يترك البخاري بعض الأحاديث رأسًا، وكما جعل مالك في حديث ابن عمر وجوهًا و(خ) في «فصاعدًا» و«أنصتوا»، وما فعلوا في الرفع بين السجدتين وبعد الركعتين، والمستدرك فإن أخذه ابن إدريس مرجوحًا، أو رخصة، أو من فعل ابن مسعود لا نقلًا للشريعة _ فقد يبنى عليه تركه فلا ترتب، وإن في المعاذير لمندوحة، وكانوا تارة يروون لتعليم ما يختارون العمل به، وتارة استيفاء الواقع لا غير، فليكن منك على ذكر، وهون من نفسك.

ثم إن واقعة «لا ونعم» عند مسلم واحدة، ولا بد لقوله: «أصلى هؤلاء خلفكم فيهما» بقي واقعة الهاجرة عند أبي داود وغيره، وفي الكل القيام بين الاثنين ولا يكون متكررًا، ثم إراءة صلاته به باعتبار أنه كان لنفسه صلاها في وقت، وإلا لكان علقمة والأسود قد علما الإمساك قبل ذلك وشاع، فإنما علمهم صلاة خصوصية له به في وقت خاص لا أكثرية، وإراءة التطبيق قديم في عهد سعد، وما عرف بالتأخير ولا عمار كما في «المسند» فليس في عهد الوليد كما يوهمه لا.

......

= ثم انتشار الألفاظ لا يرتفع، والرواة ينقلونه باعتبار الندرة، وتفرد ابن مسعود به، وهو يكون بالتطبيق والموقف، وقد كان طبق ولم يرفع، لا أنه أرى هذا فقط. ينبغي النظر في مراده أعنده حديث الرفع في أول مرة بدون «ثم لم يعد» أم ليس عنده هذا الحديث رأسًا؟، وعلى كلا التقديرين لا ملاقاة له مع حديث التطبيق، ثم لعله لا يزيد تعريضًا وهو الراوي لأثر عمر (رضي الله عنه). قال في التهذيب [انظر: تهذيب التهذيب الم 10٤/١١]: ما لم يخالف من هو فوقه مثل وكيع. ثم تكلم البخاري من قبل نفسه، ولا دخل لأحمد وشيخه فيه، والعجلة تعمل العجائب.

وأصل ذلك في "المسند" ١٦٨/١ حدثنا عبد الله، حدثني أبي، ثنا يحيى بن آدم، ثنا عبد الله بن إدريس أملاه على من كتابه عن عاصم بن كليب عن عبد الرحمن بن الأسود، ثنا علقمة عن عبد الله قال: "علمنا رسول الله على الصلاة، فكبر ورفع يديه، ثم ركع وطبق بين يديه، وجعلها بين ركبتيه... إلخ» [مسند الإمام أحمد ١٨/١ (٣٩٧٤)]. وهذا الكتاب لعبد الله بن إدريس لا لعاصم بن كليب، فلم يك هناك شيء من الاضطراب، وعبد الله بن إدريس كان في المسائل على مختار أهل المدينة، ذكره في "التهذيب» [٥/١٢٧ ونصه: وكان يسلك في كثير من فتياه ومذاهبه مسلك أهل المدينة»]، فلعله لم يجمع ما هو مختار أهل الكوفة، بخلاف سفيان فكان ماذا؟ فافهم ما ذكرناه مختصرًا، فإن في الزوايا خبايا وفي الناس بقايا.

ثم إن أحمد قد أخرج في «مسنده» حديث ابن مسعود في مواضع، وجعل كما في «العمدة» كتابه أصلًا فيما هو ثابت، وفيما هو غير ثابت، وبوب عليه النسائي، وشرطه معلوم. وقال في «اللآلىء المصنوعة»: قال الزركشي: ونقل الاتفاق ليس بجيد، فقد صححه ابن حزم والدارقطني وابن القطّان وغيرهم... إلخ [انظر: اللآلىء المصنوعة ٢/١٧]. ثم ذكر عن الدارقطني اختلاف نقل عنه فيه، فهذا القدر من السعي في إعلاله قد طاح، وعليهم أن يستأنفوا الأمر، وقد أخرج حديث التطبيق في «المحلّى» ٣/ ٢٧٤ وزاد عليه: «فبلغ ذلك سعد بن أبي وقّاص =

= فقال: صدق أخي، قد كنا نفعل هذا ثم أمرنا بهذا، يعني الإمساك بالركب»، وعزا المحشي (وس) كذا لابن خزيمة [صحيح ابن خزيمة ١/ ٣٠١ (٥٩٥)]، وابن الجارود [المنتقى لابن الجارود ١/ ٥٩ (١٩٦)]، وليس في سياق ابن حزم ذكر «ورفع يديه» أصلًا، فهو حديث برأسه، ولا بد.

وأخرجه الحاكم عن ابن أبي شيبة عن ابن إدريس [المستدرك للحاكم ٢٤٦/١]، والعطف غلط، ولا ذكره عند أبي داود [سنن أبي داود كتاب الصلاة (٧٤٧) (وفيه ذكر الرفع)]، ومسلم، والنسائي [سنن النسائي كتاب التطبيق (٧٤٧)]، والطحاوي، ولا عند أحمد إلا في ذلك الموضع، وقد أخرجه في مواضع كثيرة عن غير يحيى بن آدم، وكذا في «الكنز» إلا عن (ش)، ولعله عن المساجد أيضًا (س)، وأخرجه من موقف الإمام وتشبيك الأصابع في المساجد أيضًا (س)، وأخرجه من التطبيق عن ابن إدريس النسائي بدونه هو عند الدارقطني، وعنده ذكر الرفع أيضًا، وعند الحازمي أيضًا، وأخرجه البيهةي من رفع اليدين، والتطبيق، وموقف الإمام والاجتزاء بأذان الجماعة، وأخرجه أبو داود قبل ترك الرفع متصلًا، فليس ما في بعض نسخه من العبارة مناسبًا، قال: إنه مختصر من حديث طويل والمقام مقام التعريف، ولو كان لكان في كل النسخ لكونه مهما كعامة ما يقوله في كتابه، وما قاله في حديث يزيد بن أبي زياد، وقد بوب على الترك واهتم بذكر ألفاظهم.

ثم رأيت في «مباني الأخبار عن مسند البزار» [انظر: مسند البزار ٥/٢٤ (١٦٠٨)]: «ألا أريكم صلاة رسول الله على كبّر ورفع يديه حتى افتتح الصلاة فلمًا ركع... إلخ». من طريقة بلفظ: «ألا أريكم» وإن ثبت من قوله فهو يريد أنه اختصار مخل، جعل المسوق له هو هذا المقدار فقط، لا يريد الكلام على الترك فقط، ولهذا قال على هذا المعنى، نعم البخاري قد ذكر أنه لم يثبت عن أحد من أصحاب رسول الله على أنه لم يرفع يديه، ثم أعل حديث ابن مسعود في تركه، وجعله حديث التطبيق من الرأس، ولا يتم له ذلك أصلًا، فقد نقلت الكافة عن الكافة عمل السلف فيه على كلا النحوين، وتوارثوه، قال الترمذي بعد ما أخرج =

= حديث ابن مسعود في تركه: وبه يقول غير واحد من أهل العلم من أصحاب النبي على والتابعين، وهو قول سفيان، وأهل الكوفة... إلخ [سنن الترمذي كتاب الصلاة برقم (٢٥٧)].

ثم إن تطبيق ابن مسعود قديم قد بلغ سعدًا، وراجع «الفتح»، والغالب أنه حين ولايته الكوفة من سبع عشرة إلى إحدى وعشرين. ذكره في «الفتح» [فتح الباري ٢/ ٢٣٧] من القراءة، وأمير المؤمنين عمر كما في «العمدة» عن مصنف عبد الرزاق فذكر نسخه، بخلاف تركه الرفع فاستمر هو عليه، ثم درج عليه أصحابه، وكذا على حين قدم الكوفة ودرج عليه أصحابه. كما عند ابن أبي شيبة، وكذا رواه أهل الكوفة عن عمر أيضًا، وقد صحب الأسود بن يزيد عمر بن الخطاب سنتين في السفر والحضر، ذكره في «المرقاة» عن الآثار لمحمد [كتاب الآثار لمحمد بن حسن الشيباني ١/ ٢٢٩ (٢١٦) تحقيق خالد العواد]، وأبلغ منه في «المحلّى» ٣/ ١٥٥ وص٦٢، أو سبعين صلاة كما في «النيل» [«نيل الأوطار» ٢/ ٢١٧] من إخفاء بسم الله، وص٦ من الرسالة، وهو أكبر سنًّا وأسن وأقدم ممن أعل حديث ابن مسعود، ومن إعلاله: وقد تركوا التطبيق بقوله؛ «لا ترك الرفع»، فهو ثابت عن عمرو، كما رووا عنه ترك القراءة خلف الإمام، بخلاف المدنيين ذكره في إزالة الخفاء، وكم للبلاد من الأفراد يختصون بها، وللبلدان من الوحدان ينفردون بها، كحديث: «من كان له إمام» و«لا صلاة لمن لم يقرأ» اشتهر عندهم بخلاف الأول، وواقعة عبادة في الشام، وقد تفرد أهل الكوفة بحديث جهر آمين، فلا تعلق لحديث التطبيق بحديث ترك الرفع إلا بجرّ ثقيل ممن اختار الرفع، فتعلل بكل ما أمكن أو لم يمكن، ولعل ابن مسعود وقع له نظر اجتهادي في التطبيق كما وقع لعلى، ذكره عنه في «الفتح» بإسناد حسن. ثم إن مذهب عاصم بن كليب كما في «العمدة» [عمدة القاري ٥/ ٢٧١]، وسفيان، ووكيع ترك الرفع، فيكونون اعتنوا بحديثه أشد الاعتناء، وبنوا مذهبهم عليه، وسفيان إذ روى لهم الجهر بآمين كان أحفظ الناس، ثم إذا روى ترك الرفع صار أنسى الناس، فوهم عندهم في حديث ابن مسعود، وقد ناظر =

= الأوزاعي في الترك كما في «شرح الإحياء» هذا.

وهناك حديث البراء: «رأيت رسول الله على إذا افتتح الصلاة رفع يديه إلى قريب من أذنيه ثم لم يعد». رواه أبو داود وغيره [سنن أبي داود كتاب الصلاة (٧٤٩) ورواه أبو يعلى في مسنده ٢٤٨/٣ برقم (١٦٩١) قال حسين سليم أسد: إسناده ضعيف. والطحاوي في شرح معاني الآثار ١/٢٢٤، والدارقطني في سننه ١/٣٩٧]، جعلوا فيه قوله: «ثم لم يعد» مدرجًا في الخبر من قول يزيد بن أبي زياد، وهذا ممكن فيه، بخلاف حديث ابن مسعود، فدرجوا من هناك إلى ههنا طردًا للباب، ووقع هناك أيضًا تقصير في التتبع، فذكر في «التلخيص» [التلخيص الحبير ١/٢٢١] أن شعبة والثوري رويا عنه بدون هذه الزيادة، وهما من قدماء أصحابه، وكذا قاله البخاري، وقد أخرجه الدارقطني عن شعبة بما يفيدها [سنن الدارقطني عن الكامل».

ثم إن الاختلاف في المسألة اختلاف في الأفضلية، نص عليه أبو بكر الجصاص في «أحكام القرآن» من ثبوت الهلال من أركان مشايخ المذهب من المتقدمين، في حتاط في ما وقع في كلام بعض المتأخرين، ولا ينفصل الأمر فيها إلا بأكثرية عمل السلف فيه عندي، وقد اختلفوا في نقله أيضًا، فعبارة البخاري قد مرت، وفي الجانب الآخر نقل المالكية عمل أهل المدينة، وقال في «المدونة» [المدونة الكبرى ١/ ٦٨]: قال مالك: لا أعرف رفع اليدين في شيء من تكبير الصلاة، لا في خفض، ولا في رفع، إلا في افتتاح الصلاة يرفع يديه شيئًا خفيفًا، والمرأة في ذلك بمنزلة الرجل... إلخ. ثم روى مالك في المدونة حديث ابن عمر في الرفع مرفوعًا، ولم يذكر هناك الموضعين الآخرين، وكأنه عنده قد روي كذلك أيضًا، كما أن ما في «الموطأ» بحذف الرفع عند الخفض وجه فيه أيضًا.

واختار أبو حنيفة في باب الصلاة في ما اختلفوا فيه فعلًا وتركًا، الترك كالقراءة خلف الإمام، والجهر ببسم الله وآمين، وزوائد أخر، وكونه اختلافًا في مباح ذكره أبو عمر أيضًا، كما في «تعليق الموطأ» من التشهد، واعترف في «إعلام =

محمد بن عبد الله (۱) بن عبد الحكم، ونقل عن ابن عبد البرّ، وروى الكوفيون عن علي مثل ذلك، وروى عنه المدنيون عنه الرفع (1)... إلخ.

فجعله أبو عمر من اختلاف الكوفيين والمدنيين عنه، وليس حذفه في الانحطاط في «الموطأ»، إيهامًا منه فيه، كما في «العمدة»(٣) عن ابن عبد البرّ عن بعضهم، بل هو أيضًا وجه.

= الموقعين العلام الموقعين ٢/ ٤٦٥ ط: مكتبة الكليات الأزهرية مصر] بأنه صار العمل بخلافه، وهذا نحو انحجام واعترف في الهدى بأنه من الاختلاف المباح، وكذا شيخه، وفي كتاب الأم [١/ ١٢٧] «وجل أهل المشرق يذهبون مذهبنا»... إلخ. وفيها [٧/ ٢١٢] بلفظ: وأهل الحديث من أهل المشرق... إلخ. مع قول أبي بكر بن عياش عند الطحاوي: فكثير إلى هذا، وكثير إلى ذلك، وباب الجهر بآمين [كتاب الأم ٧/ ٢١٢].

أيضًا ولعل الأمر أن جمهور أهل الكوفة على الترك، أخذوه عن ابن مسعود وعلي، وفتشوا فيه عن عمر، فتركوا التطبيق ولم يتركوا الآخر، وفي سائر البلاد التاركون والرافعون، والرافعون هم الأكثر، ومالك أخذه أنه أمر صغير التزمه الصغار، وليس بمهتم به عند الكبار، وأما الاستفتاح فلاختلاف الأدعية فيه تركه بعضهم، وأخذ مالك بالقدر المتفق عليه في الصلاة، وجردها عن المختلف فيه، وكذلك في التسمية، والتأمين، والتسليمة، والقنوت، جريًا على الأصل، أو يقال: إنها اشتهرت في الصغار، أو منهم عنده. ثم إني استطردت بهذه المسألة في الوتر كما استطرد البخاري في جزئه بالرفع في الوتر عند القنوت.

⁽۱) • عبد الله هذا أخذ «الموطأ» عن مالك، ومسائله عن ابن القاسم، وهو صحب مالكاً عشرين سنة، والقائل ههنا ابنه محمد كما يستفاد من «المحلّى»، و«المحلّى» لابن حزم، وكذا الزرقاني في «شرح الموطأ» و«المواهب».

⁽٢) انظر: التمهيد لابن عبد البر ٢١٦/٩.

⁽٣) انظر: عمدة القاري ٥/ ٢٧٤_ ٢٧٥.

وقد جاءت^(۱) عنه رواية في مذهبه كذلك، فكان الفعل والترك عند الانحطاط في رواية نافع أيضًا، فرواها مالك على كلا الوجهين. ومن النوادر ما في «نيل الأوطار»: وقال أحمد (كأنه اشتهر أن الخفض والرفع هو الركوع والقومة): أحب إلي أن يكبِّر إذا صلى وحده في الفرض، وأما في التطوع فلا... إلخ^(۱). ولعله أراد الجهر، والله أعلم. وكذا وقع استغراب جلسة الاستراحة في صحيح البخاري^(۳)،

⁽۱) وترك الرفع عند الركوع والرفع عند الرفع منه أيضًا وجه عند مالك، ذكره في «إكمال الإكمال»، وفي اختلاف الحديث، قال الشافعي: وقيل عن بعض أهل ناحيتنا: إنه لمروي عن رسول الله على رفع اليدين في الافتتاح، وعند رفعه من الركوع، وما هو بالمعمول به [انظر: اختلاف الحديث للشافعي ص٢٥]. . . الخ. يريد به مالكاً، فظاهر ما في «الموطأ» من الإسقاط عند الركوع وجه أيضًا في الحديث وفي مذهبه، وليس الحديث مختصرًا فقط، والترك عن مالك قد ذكره الشافعي أيضًا عنه. قال العيني في «نخب الأفكار في تنقيح مباني الأخبار في شرح معاني الآثار»: وروى الشافعي عن مالك أنه كان لا يرفع يديه . . . الخ. فليس ابن القاسم متفردًا برواية الترك عنه، كما ينقلونه عن ابن عبد الحكم، وقد روى الشافعي عن مالك الحديث كذلك بالإسقاط عند الخفض، وهو عنه في «السنن» وفي «الأم»، وكلامه في اختلاف الحديث والأم بعده يدل على أنه لم يأخذ حديث مالك على أنه أوهم، وفي اختلاف مالك والشافعي أيضًا.

⁽٢) نيل الأوطار ٢/٢٦٦.

⁽٣) لعله يقصد ما رواه البخاري في صحيحه عن ثابت عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: إني لا آلو أن أصلي بكم كما رأيت النبي على يصلّي بنا، قال ثابت: كان أنس بن مالك يصنع شيئًا لم أركم تصنعونه، كان إذا رفع رأسه من الركوع قام حتى يقول القائل قد نسي، وبين السجدتين حتى يقول القائل قد نسي، (كتاب الأذان (٨٢١).

وذهاب الجهر بآمين عن الناس عند ابن ماجه(١).

ثم إنه قال في «عمدة القاري»: وقال أبو داود: قال أحمد: كل ما روى البصريون عن عمر في القنوت فهو بعد الركوع، وروى الكوفيون قبل الركوع... إلخ^(۲). وبه يجاب عما في «التلخيص» مما يدل على تردد أحمد فيه، وعما في سنن أبي داود من تردده فيه أيضًا، وبما في «فتح القدير» من عمل أكثر الصحابة، وبما في «الجوهر النقي» من متابعات من باب دعاء القنوت، وقد وقع في القنوت قبل الركوع وبعده تبادل، وإذا كان قبل الركوع فالرفع كالتحريمة.

قال الطحاوي: وكذا التكبيرة في القنوت في الوتر، فإنها تكبيرة زائدة في تلك الصلاة، وقد أجمع الذين يقنتون قبل الركوع على الرفع معها^(٣). . . إلخ. وكذا في «بدائع الفوائد» عن أحمد^(٤) وابن نصر^(٥)، وإذا كان بعده فكالدعاء لا على هيئة التحريمة فلم يكن الرفع على هيئة التحريمة رأسًا في هذه الحالة، وكأنه قبل الركوع على شبه ذيل القراءة، وفيه سورتا الخلع والحفد، وفيما بعده على شاكلة الدعاء.

ثم ما جاء في الحديث أنه ﷺ قد خُصَّ بالتأمين(٦) وشركه الله تعالى

⁽١) رواه ابن ماجه في سننه كتاب إقامة الصلاة والسُنّة فيها برقم (٨٥١).

⁽٢) عمدة القاري ٢/٧٢.

⁽٣) شرح معانى الآثار ٢/١٧٨.

⁽٤) بدائع الفوائد ٥/ ١٥٣ و٥/ ١٥٥.

⁽٥) انظر: مختصر كتاب الوتر للمقريزي ص١٣٣٠.

⁽٦) لعله يريد به الحديث الذي روي عن عائشة رضي الله عنها وفيه عن اليهود... «إنهم لا يحسدونا على شيء كما يحسدونا على يوم الجمعة التي هدانا الله لها =

في التأمين، (منتخب الكنز)، وبقولنا: ربنا لك الحمد (۱)، فكان المراد بالنظر إلى ما وعد فيهما من مغفرة ما تقدم من الذنب، وإلا فآمين شائع عند أهل الكتاب، فما عند ابن ماجه عن عائشة عن النبي على الهود على شيء، ما حسدتكم على السلام والتأمين (۲).

وعن ابن عباس: «فأكثروا من قول آمين»(٣) يريد به الإكثار في المواقع اللائقة بها، وإلا فهي في الصلاة محدودة، فكيف اكثارها؟ وما في الحديث الآخر وعلى قولنا خلف الإمام آمين، فلا يريد به أن أغيظوهم بهذا المحل فقط، بل إغاظتهم بالإكثار في مواقعها.

ولمَّا كان في خاصة أنفس المسلمين وفي حقهم هذا أيضًا من المواقع المسلوكة لها ذكرها في ذيول مراده، وإلا فحسدهم على ظهور

⁼ وضلوا عنها، وعلى القبلة التي هدانا الله لها وضلوا عنها، وعلى قولنا خلف الإمام آمين» (رواه أحمد في مسنده ٦/ ١٣٤ (٢٥٠٧٣)؛ والبيهقي في السنن الكبرى ٢/ ٥٦ (٢٢٧١)؛ وفي شعب الإيمان ٣/ ٨٩ (٢٩٦٨)؛ قال المنذري: رواه الطبراني في الأوسط بسند حسن. (الترغيب والترهيب ١٩٤١ (٧٣٤).

⁽۱) وقد وقع التقسيم في الموضعين، ولما أخفى الإمام آمينه فكأنه خارج عن التقسيم وهو عمل نفسه، ولما كان تقسيمًا لم يؤت بالتكبير، لأنه لو كان كان مشتركًا، ثم التسميع كأنه إخبار من الله أن تأمينكم على التحميد قد استجيب، وما كان علم هناك، وعليه لا على معنى النيابة حديث «المستدرك» في الدعاء، ﴿وَقَالَ رَبُّكُمُ ٱدْعُونِيَ أَسْتَحِبُ لَكُمُ ﴿ [غافر: 1٠] قرآنًا وحديثًا.

⁽٢) رواه ابن ماجه في سننه كتاب إقامة الصلاة والسُنّة فيها برقم (٢٥٨).

⁽٣) سنن ابن ماجه (٨٥٧).

آمين عند المسلمين واستعمالهم إياها وإغاظتهم بإكثارها في المواقع المناسبة، وفي الواقع هي في صلاتنا أيضًا، فيحصل رغمهم به أيضًا وإن لم تحصل الإغاظة به، فالإغاظة بالعموم (۱)، وذكر الصلاة لأنها محل مشهور فيما بين المسلمين في معاملة أنفسهم، وإن لم يتعلق هذا المحل باليهود كثير تعلق، هذا هو المراد، فوقع في الألفاظ اختصار يزول بالتأمل إيهامه.

وبالجملة فذكر الصلاة لأن هذا المحل من جنس ما يحصل إغاظتهم به، لا أنه هو المدار فقط، أعني أنها (أي آمين) شيء واحد حيث ما وقعت، فلهذه الوحدة ذكر جزئي الصلاة، وإذا كان الشيء واحدًا والمقاصد المطلوبة منه متعددة فقد يراعى تميز المقاصد، ولا يذكر أحد المحال في موضع الآخر، وقد يراعى وحدة الشيء في ذاته، فيذكر أحد المحال في موضع الآخر ولا يضر، كما استشهد في قراءة أم القرآن خلف الإمام بها في غير هذه الحالة، لكونها شيئًا واحدًا ذاتًا، وإن تعددت الأحكام. فكيف بالأغراض الخارجية فقط. (وشاهده في «الفتح»(٢) من بابحفظ العلم).

وإذا حصلت على هذا وفهمته فلا تحتاج إذن إلى ما ذكره الزرقاني

⁽۱) وقد شاع أيضًا في أشعار الجاهلية، وفي التوراة في تحريم مواضع وغيره، فكان موضعها معلومًا، وهو دعاء أحد وموافقة الآخر كالتشميت، وصار كحديث التأمين للداعي، مع أن الدعاء تضرعًا وخفية فيعلم بالقرائن، وقد يجهر به في الجملة.

⁽٢) فتح الباري ١/٢١٤ و١/٢١٥.

في «شرح المواهب»(۱) عن الحافظ مما يدل على تردد له فيه، وذلك لا نغلاق مراده. ثم إن من قال: لا يأتي الإمام بالتأمين، وأول قوله على «إذا أمّن الإمام» كما نقل عن المالكية _ فكأنه ذهب إلى أن التأمين يناسب من واحد لآخر وهو الكثير، لا على قول نفسه: «لا يجتمع ملا (وهو في «المستدرك» من معرفة الصحابة عن حبيب بن مسلمة الفهري). فيدعو بعضهم ويؤمن بعضهم إلا أجابهم الله»(۲) (منتخب) كما قد ذكره في «عمدة القاري».

وإذا انجر الكلام إلى التأمين، فاعلم أن لفظ سفيان: "رفع بها صوته"، ولفظ شعبة: "خفض بها صوته" في حديث وائل بن حجر لا بد في الحديث من كليهما، وهو حديث واحد لا حديثان، ذكر كل ما لم يذكره الآخر(أ)؛ لأنه لولا أصل الرفع (أي شيء منه) لم يسمعه وائل وقد سمعه، ولولا شيء من الخفض لما قال وائل كما عند النسائي من قول المأموم إذا عطس الإمام: "فما قرأ ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ

⁽۱) • وصار كحديث تقسيم الصلاة (أي الفاتحة) جاء مقيدًا بالصلاة ومطلقًا أيضًا.

⁽٢) المستدرك للحاكم ٣/٠٩٣ (٥٤٧٨).

⁽٣) • وما عنه في «السنن» من طريق إبراهيم بن مرزوق: «قال: آمين رافعًا بها صوته» فأولًا لا بد من شيء من الرفع حتى يتأتى سماعه، وثانياً هو من زيادات متأخري الرواة مع خلو رواية المتقدمين، ومثله في حديث وضع اليدين على الصدر، ولفظ: «لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب خلف الإمام» «كنز» وعمل السلف فيها أكبر سنًا، وأقدم من هؤلاء الرواة.

⁽٤) وهذا كما جمعوا بين أحاديث الاستدارة في الأذان، ونفيها وإثبات رفع اليدين في الدعاء، ونفيه.

عَلَيْهِمْ وَلَا الطَّهَ الِّينَ ﴾ قال: آمين، فسمعته وأنا خلفه »(١) يوجه به سماعه، وكذا ما عند أبي داود عن أبي هريرة: حتى يسمع من يليه من الصف الأول(٢).

ثم التعبير بالرفع، والجهر، والمد^(٣) بالصوت، أو الخفض، والإخفاء به تعبيرات عن هذه الحقيقة، وأمر حكاية الوقائع كما مر، نقل القرآن الحكيم قصص الناس وحكاية وقائعهم على الماصادقات، لا على خصوص الألفاظ، ذكره بعض المحققين.

ومن العجيب! أن هذه السُنّة مما تعمّ به البلوى، ثم لم تصل مرفوعة إلى الحجازيين إلا من طريق وائل، وعداده في أهل الكوفة. قال الدارقطني: قال أبو بكر: هذه سنّة تفرد بها أهل الكوفة... إلخ⁽¹⁾.

ثم لا يشفي ما أعله به البخاري، وأبو زرعة، فإن عادة البخاري إذا اختار جانبًا ذهب يهدر خلافه، ويصير إلى جانب واحد، والذي يظهر من «المسند» أن أحمد توقف فيه، وهو الاعتدال.

ثم إذا خرجت الأجوبة عمًّا أعلَّه البخاري به عن ثلاث علل

⁽١) رواه النسائي في سننه كتاب الافتتاح (٩٣٢).

⁽٢) سنن أبي داود كتاب الصلاة (٩٣٤).

⁽٣) • والظاهر أنه كان مد نفس لا جهرًا معروفًا، وأشكل على الرواة ضبط مرتبته فاضطربوا، ودل بمد النفس أن الأصل فيه هو الإخفاء، ويقال في العدو: علا نفسه، كما وقع لأبي بكرة فقال: أيكم صاحب هذا النفس. وفي الأم: مطّّه بها.

⁽٤) سنن الدارقطني ١/٣٣٣.

بالنقول الصريحة، فكيف الجزم في العلة الرابعة، وهي الإعلال بلفظ الخفض، ومن أدرى أن الرابعة واقعة، ولا بد حكمًا على الغيب، ولعلها كالثلاثة أيضًا، والأمر في حدّ الجهر والإخفاء عسير، ولم يأت فيه في الحديث شيء.

وهدي القرآن الحكيم إليه: ﴿وَأَذَكُر رَّبَكَ فِي نَفْسِكَ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً ﴾ (٢) مَ وَخِيفَةً وَدُونَ ٱلْجَهْرِ مِنَ ٱلْقَوْلِ ﴾ (١) ، ﴿ أَدْعُوا رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً ﴾ (٢) (٣) ، ﴿ وَلَا تَجَهْرُ بِصَلَالِكَ وَلَا تُخَافِتُ بِهَا وَٱبْتَعِ بَيْنَ ذَاكِ سَبِيلًا ﴾ (٤) (٥) .

وقد احتار الناظرون في نقل الرواة أشياء يُسَرُّ بها اتفاقًا ما ذريعة النقل فيها وهي غير محصورة؟

ثم إنه كما اختلف على سلمة بن كهيل فيه كذلك اختلف على

⁽١) سور الأعراف، الآية (٢٠٥).

⁽۲) • لأن دعاء المسألة لا يحتاج إلى الجهر وغيره (أي خواندن) يوهم جهره أنه غائب فذكر الطرفين، وترك الأوساط، وأشار إليها بما يناسب حال النهارية، والليلية بقوله: ﴿وَٱبْتَغِ بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلًا﴾، والمخافتة أدنى من إسماع النفس، وليس الآية تقسيم على الصلوات، بل قدر مشترك فيه عرض يصدق ذلك على كلها.

⁽٣) سورة الأعراف، الآية (٥٥).

⁽٤) • كان هناك تعليم، واستماع، وجهر في بعض الأحيان، وإعلام في الجملة، لا استنان الجهر، وكذا في رفع اليدين في الدعاء، والتأمين عليه، وهو كجهر آية في السرية للإعلام، هذا وقد اختلفوا في وجوب الجهر، أو المخافتة على المنفرد، كما في حاشية البحر من سجود السهو عن كتب عديدة، ومن الجهر والإخفاء.

⁽٥) سورة الإسراء، الآية (١١٠).

أبي إسحاق عن عبد الجبار عن أبيه وائل، وإذ كان أخذه عن أخيه علقمة فالاختلاف على عبد الجبار اختلاف على علقمة، مع لفظ شعبة بالخفض عنه، وبقي لفظ الحجاج عن عبد الجبار فيه، ولفظ عاصم بن كليب عن أبيه عن وائل، وهما يقاربان لفظ شعبة، فتساوت المتابعات أيضًا، وهذه الألفاظ عند أحمد، وعند النسائي ما مر لفظه، ويقاربه في الغرض لفظ أبي بكر بن عياش عن أبي إسحاق عن ابن ماجه (۱)، وكذا لفظ زيد بن أبي أنيسة عنه عند الدارقطني (7)، فإن السماع أو مع ضم مد الصوت ليس (7) بغاية في المسألة، فقد نقلوا كثيرًا مما يُسَرّ به.

ثم هذا الرفع هل كان كمختار الشافعية أدون من رفع الصوت بالقراءة؟ أو سمع أحيانًا كما سمع كثير مما يخفى به، وكثر نقله في الحديث⁽³⁾ على مختار الحنفية، كإسماع آية أحيانًا؟ الأمر فيه دائر، ويرجع في المسألة إلى التعامل، وقد قال في «الجوهر النقي»⁽⁶⁾ عن ابن جرير: إن عمل أكثر السلف⁽⁷⁾ كان على

⁽١) سنن ابن ماجه كتاب إقامة الصلاة والسُنّة فيها برقم (٨٥٥).

⁽٢) سنن الدارقطني ١/ ٣٣٤.

⁽٣) • وليس كحديث النسائي: «والمؤذن يغفر له مد صوته»، فإنه هناك للغاية، بل كحديثه: «من مد القنوت بالقراءة يمد صوته مدًا».

⁽٤) • قال أحمد: اجهر بها فإنها سنة ذهبت عن الناس «بدائع [الفوائد» ١٤١/٤].

⁽٥) • و «المحلّى» ٣/ ٢٦٤ وص ٢٤٩ و «الإتحاف» ٣/ ١٨٢.

⁽٦) • وهو والتسمية متناظران، ذكره في «نوادر الأصول» هو خاتم، وهي مفتاح، ثم لم تعتبر التسمية قراءة بل ثناء كما في خارج الصلاة، فكانت بالأسرار لهذا، والقراءة باب، والتلاوة باب، وكذا المناجاة، والدعاء، والذكر، وغيرها، وهذا كما جاء في التسبيح، والتحميد ونحوها إنهن أفضل بعد القرآن وإن كن منه، =

الإخفاء (١)، ويدل عليه اختيار مالك إياه، فإنه لا يعد والعمل مهما أمكن، والله أعلم وعلمه أحكم.

وبالجملة، فحديث وائل قدرواه عنه ثلاثة: حجر بن عنبس، وابنا وائل: علقمة، وعبد الجبار. وعن حجر بن عنبس: سلمة بن كهيل، وعنه شعبة وسفيان، واختلفا عليه في الخفض والرفع. واختلف على علقمة أيضًا، فروى أبو إسحاق عنه عند أحمد: «سمعت النبي ﷺ يجهر بآمين» (٢).

وروى شعبة من الطريق السابقة _ أي سلمة بن كهيل عن حجر بن عنبس، عن علقمة، عن وائل. إذا اعتبر علقمة، فإنه من المزيد في متصل الأسانيد _ الخفض^(٣). وكذا الاختلاف على عبد الجبار يسري إليه، فإن عبد الجبار أخذه عن أخيه علقمة. واختلف على عبد الجبار

⁼ وجاء في آيتي البقرة فإنها صلاة، وقرآن، ودعاء، كذا في «المشكاة»، ومثله عند الحاكم، فدل على أبواب معتبرة هناك، فأخذ منه الفقهاء أحكامًا متغايرة، والقرآن مما قرأ به الله، بخلاف غيره فأنزله مثلًا، والقرآن وإن كان حقيقة متقررة لا تخرج عن القرآنية، لكن الأحكام الخارجة اعتبارية، وراجع ما ذكره ابن حزم من التعوذ. وبالجملة، «آمين» جواب كجواب آياتٍ. [في «الكنز» ١١/٤]، ويراجع باب التعوذ من عند ابن نصر ص٩٨ ماذا يخرج منه.

⁽۱) قال ابن التركماني في الجوهر النقي ٢/ ٤٨: قد ورد عن عمر وعلي الإخفاء بالبسملة وآمين، قال الطبري في تهذيب الآثار، فلم يكن عمر وعلي يجهران ببسم الله الرحمن الرحيم ولا بآمين، وذكر صاحب الاستذكار عدم الجهر بالبسملة عن على من طريقين...».

⁽٢) رواه أحمد في مسنده ٣١٨/٤ (١٨٨٨٩) قال الأرناؤوط: حديث صحيح، وهذا إسناد ضعيف لضعف شريك النخعي، وبقية رجال الإسناد ثقات رجال الشيخين.

⁽٣) رواه البيهقي في السنن الكبرى ٢/٧٥ (٢٢٧٦)؛ والطبراني في المعجم الكبير ٢٢/ ٩ (٣)؛ والطيالسي في مسنده ص١٣٨ (١٠٢٤).

فيه، فعند النسائي من طريق أبي إسحاق عنه «فسمعته وأنا خلفه»(۱)، وهذا إلى الخفض أقرب. وعنه من طريق أبي إسحاق عند أحمد: «وصليت خلفه فقرأ: ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّالِينَ﴾، فقال: «آمين»، يجهر»(۲). وعنده من طريق الحجاج عن عبد الجبار عن أبيه: أنه سمع النبي على يقول: «آمين»(۲).

وهذا كنقلهم كثيرًا مما يسرّ به ويخفى اتفاقًا، وهناك رابع رواه عن وائل وهو كليب، فعند أحمد أيضًا: عن عاصم بن كليب عن أبيه، عن وائل بن حجر: أنه سمع النبي على يقول في الصلاة: آمين أنه وهذا مثل ما تقدم، وكذا ما عند ابن ماجه من طريق أبي بكر بن عياش عن أبي إسحاق عن عبد الجبار، فلمّا قال: ﴿ وَلَا ٱلضَّالِينَ ﴾ قال: آمين، فسمعناها منه الى الخفض ما هو، وإلا فمن يقول فيما تم جهره واشتهر وتقرر الأمر فيه هكذا بهذا العنوان أنه.

وإذا علمت هذا، فالحكم في الحديث لسفيان على شعبة ليس بناهض، وكيف؟ وعنده من طريق حجر بن عنبس عن علقمة عن وائل أيضًا، كما أنه عنده عن حجر بن عنبس عن وائل بلا واسطة، فيمكن أن يكون لفظ علقمة هو الخفض، فرواه كما سمعه، فينبغي للناظر أن يتأتى ولا يتعجل؛ فإن السرعان قد يكبو وينبو.

⁽١) رواه النسائي في سننه، كتاب الافتتاح برقم (٩٣٢).

⁽۲) رواه أحمد في مسنده ۲۱۸/۴ (۱۸۸۹۳).

⁽٣) رواه أحمد في مسنده ٤/ ٣١٥ (١٨٨٦١).

⁽٤) مسند الإمام أحمد بن حنبل ٣١٨/٤ (١٨٨٨).

⁽٥) سنن ابن ماجه كتاب إقامة الصلاة والسُنّة فيها برقم (٨٥٥).

هذا، وفي «فوز الكرام» للشيخ أبي المحاسن محمد الملقب بالقائم السندي: فجمع ابن سيد الناس في شرح الترمذي بأن المراد الإطالة، وهي لا تنافي الخفض، وإن كان المراد بالمد رفع الصوت، فيحمل الرفع على الرفع بالنسبة إلى ما يخافت المصلي، أو الصلاة السرية، والخفض على الخفض بالنسبة إلى ما جهر به الإمام من القراءة، والتكبير، وهذا الجمع يومىء إليه بعض طرق الحديث، كما أشار إليه المحقق في «فتح القدير»(۱).

وقال الحافظ في «الإتحاف»: إن كان هذا محفوظًا فيحتمل أن يكون مرة سمعه جهر بالتأمين، ومرة أسرَّه، والله تعالى أعلم... إلخ. ونحوه في «شرح المواهب» عن الحافظ فيما أخرجه الطبراني في الكبير عن وائل: قال: آمين، ثلاث مرات(٢).

قال الهيثمي: رجاله ثقات (٣)، قال: لعله (٤) سمعه ثلاث مرات في صلوات، وكذا قال: «رب اغفر لي آمين».

⁽۱) فتح القدير ١/٢٩٦ ـ ٢٩٧.

⁽٢) المعجم الكبير للطبراني ٢٢/٢٢ برقم (٣٨).

⁽٣) انظر: مجمع الزوائد ٢/١١٣.

⁽٤) • عن بلال رضي الله عنه أنه سأل النبي على ، فقال: «لا تسبقني بآمين» [رواه ابن خزيمة في صحيحه ٢٨٧/١ (٥٧٣)؛ والحاكم في المستدرك ٢٨٠/١ (٢٩٧) والبيهقي في السنن الكبرى (٧٩٧)؛ وأبو داود في سننه، كتاب الصلاة (٧٩٧)؛ والبيهقي في السنن الكبرى ٢٣٢/ ٢٣٢ (٢١٣٢)] (أي قال رسول الله على لبلال ، لا بلال له. وكذا في «السنن» ٢٣/٢ من طريقين آخرين، واعتمد عليه، لا كما وقع عند (د)، وفي آخره: حدثني عاصم بن كليب. هكذا، فقد بلغه لفظ سفيان.

ثم إن في نسخة «المسند» من طريق شعبة: عن سلمة بن كهيل، عن حجر أبي العنبس، قال: سمعت علقمة يحدث عن وائل، أو سمعه حجر من وائل بأو، V بالواو^(۱)، وكذا في نسخة «سنن الدارقطني» عن حُجر أبي العنبس عن علقمة: حدثنا وائل، أو: عن وائل بن حجر بأو^(۲)، وقد نقله الناقلون بالواو.

ثم إنه قد أخرج الدارقطني حديث السكتتين عن سمرة متصلًا بهذا الباب^(٣)، فكأنه استشعر ورود الاعتراض أن السكتة الثانية فيه للتأمين، وهو كذلك إن شاء الله.

ثم إن البحث في حديث وائل بما مر إنما ذكرته لأن الباحثين قد اغفلوه طرًّا، فذكرته ليتنبه الناظر، وليتأهب في الأمر للنظر الغائر.

وليعلم أن أحاديث حسد اليهود على التأمين أحاديث متعددة بألفاظ متنوعة (٤)، ليس حديثًا واحدًا، وقد سقط من بعضها ما قد ذكر في الآخر، وقد وقع في بعض ألفاظها ترتيب شيء على غير سببه، وإلا فأين كانت اليهود يتناوبون المسلمين في الصلوات الليلية؟ وهي الجهرية، والمنافقون الذين كانوا يريدون كتمان حالهم على المسلمين كان أثقل الصلوات عليهم صلاة الفجر، والعشاء، فكيف باليهود؟

⁽١) انظر: مسند الإمام أحمد ٣١٦/٤ (١٨٨٧٤).

⁽٢) سنن الدارقطني ١/ ٣٣٤.

⁽٣) سنن الدارقطني ٢/٣٦٦.

⁽٤) وقد تقدم بعض منها.

وهذا الذي أشكل على الحافظ، حتى حكم على لفظ "وعلى قولنا خلف الإمام بآمين" (۱) بتفرد الراوي فيه، كما ذكره في "شرح المواهب"، فإن كان سقط شيء من الراوي، ووقع ترتيب شيء على غير سببه فذاك، وإلا فهو من ذكر محلِّ من جنس ما يحسدونه، لا أنه هو المحسود عليه، وقد يقع ذلك في الأحاديث، كما وقع في التأمين من وجه آخر، فجاء بلفظ: "إذا أمَّن الإمام فأمِّنوا" (۱)، وبلفظ: "إذا أمَّن القارىء" (وبينهما فرق، فلم يقدر البخاري على التعيين، ووضع التراجم على كل احتمال من الصلاة الدعوات، وفعل مثله في (حديث) إنظار الموسر والتجاوز عن المعسر، وقد وقع فيه من الرواة ترتيب شيء على غير والتجاوز عن المعسر، وقد وقع فيه من الرواة ترتيب شيء على غير

⁽۱) • وهو في «السنن» [السنن الكبرى للبيهقي ٢/٥ (٢٢٦٨ – ٢٢٦٨)] اضطرب فيه مع وحدة الراوي، و«الزوائد» ٤٨/١ والأصل في الأذكار والأدعية هو الإخفاء، والجهر لمقاصد صحيحة لا غير، ويكفي لعلم اليهود جهر في بعض الأحيان، وهو عندهم أيضًا كذلك، فحاله في الصلاة كحاله خارجها، وسائر الأدعية، وجهر القرآن لحفظه، وتمرين اللسان حتى لا يتتعتع، ولذا في الحديث، «وعلى قولنا: خلف الإمام» لا بلفظ الجهر، فدل حكايته على الحقيقة المقصودة، وما في ذهنه منه، فإن كان علمهم بالجهر ولكن المناط هو هذا، وسيما أنه لم يثبت جهر المأموم في مرفوع.

⁽۲) رواه البخاري في صحيحه، كتاب الأذان برقم (۷۸۰)؛ ومسلم في صحيحه، كتاب الصلاة برقم (٤١٠)؛ والترمذي في سننه، كتاب الصلاة (٢٥٠)؛ والنسائي في سننه، كتاب الافتتاح (٩٢٨)؛ وأبو داود في سننه كتاب الصلاة برقم (٩٣٦).

 ⁽٣) رواه البخاري في صحيحه، كتاب الدعوات (٦٤٠٢)؛ والنسائي في سننه،
 كتاب الافتتاح (٩٢٥) (٩٢٦)؛ وابن ماجه في سننه، كتاب إقامة الصلاة والسُنة فيها (٨٥١).

ما يناسبه، وكذا ترتيب كل عمل كفارة إلا الصوم، وأصله كل عمل ابن آدم، ومثله في باب ما وطىء من التصاوير، وباب من كره القعود على الصور، هذا، والله أعلم بالصواب.

ولنجعل ختام الكلام في هذا المقام ما علّمه النبي ﷺ ابنه السيد الحسن، أن يقوله في آخر الوتر من طريق أبي الحوراء (بالحاء المهملة) _ هو ربيعة بن شيبان _ عنه، وهو: «اللّهُمّ اهْدنِيْ فِيْمَن هَدَيْتَ، وَعَافِنِي فِيْمَنْ عَافَيْتَ، وَتَولّنِي فِيْمَنْ تَولّيْتَ، وَبَارِكْ لِيْ فِيْمَا أَعطَيْتَ، وَقِنِيْ شَرَّ مَا قَضَيْتَ، فَإِنَّكَ تَقْضِي وَلَا يُقْضى عَلَيْكَ، إنَّه لا يَذِلُّ مَنْ وَالَيْتَ، وَالَيْتَ، وَصَلّى اللهُ عَلى وَالَيْتَ، وَالَيْتِي مُحَمّدٍ»(١).

وعن على رضي الله عنه: أن رسول الله ﷺ كان يقول في آخر وتره: «اللّهُمَّ إنِّي أَعُوْدُ بِرِضَاكَ مِنْ سَخَطِكَ، وأَعُودُ بِمُعَافَاتِكَ مِنْ عُقُوبَتِكَ، وَأَعُودُ بِمُعَافَاتِكَ مِنْ عُقُوبَتِكَ، وَأَعُودُ بِكَ مِنْكَ، لا أُحْصِي ثَناءً عَلَيْكَ، أَنْتَ كَمَا أَثَنَيْتَ عَلَى غُقُوبَتِكَ، أَنْتَ كَمَا أَثَنَيْتَ عَلَى نَفْسِكَ». أخرجه الحاكم مقيدًا بالقنوت وصححه (٢).

⁽۱) رواه الترمذي في سننه، كتاب الصلاة (٤٦٤)؛ والنسائي في سننه، كتاب كتاب قيام الليل وتطوع النهار (١٧٤٥): وأبو داود في سننه، كتاب الصلاة (١٤٢٥)؛ وابن ماجه في سننه، كتاب إقامة الصلاة والسُّنة فيها (١١٧٨).

⁽۲) أخرجه الحاكم في المستدرك ١/ ٤٤٩ (١١٥٠)؛ والضياء المقدسي في الأحاديث المختارة ٢/ ٢٥١ (٦٢٧) (٦٣٠)؛ والترمذي في سننه كتاب الدعوات (٣٥٦٦)؛ من غير كلمة [آخر] والنسائي في سننه، كتاب قيام الليل وتطوع النهار (١٧٤٧)؛ وأبو داود في سننه، كتاب الصلاة (١٤٢٧)؛ وابن ماجه في سننه، كتاب إقامة الصلاة والسُنّة فيها (١١٧٩).

وإذا كان قنوتًا، فقوله: «في آخر^(۱) وتره» ماذا يراد به؟ آخر أجزاء الركعة الواحدة، أم آخر الركعات؟ فوَّضناه إلى ذوقك، وفي أثر عمر: «في آخر ركعة من الوتر»، كما في «التلخيص»(۲) من القنوت.

ولنقم عن المجلس بكفارته:

«سبحانك اللهم وبحمدك، أشهد أن لا إله إلا أنت،
أستغفرك وأتوب إليك»(٣).

وهذا آخر الرسالة وختام المقالة،
وما أردت بها إلا دعوة صالحة من طلاب العلم بحسن العاقبة،
وخير الخاتمة لمؤلفها الأحقر الأفقر محمد أنور شاه
ابن معظم شاه ابن الشاه عبد الكبير ابن الشاه عبد الخالق
ابن الشاه محمد أكبر ابن الشاه محمد عارف ابن الشاه حيدر
ابن الشاه علي ابن الشيخ مسعود النروري(٤) الكشميري
ابن الشاه علي ابن الشيخ مسعود النروري(٤) الكشميري
وفي المكتوبات الخطية عند خلف الشيخ
أن سلفه جاءوا من بغداد إلى الهند ودخلوا ملتان،
أن سلفه جاءوا من بغداد إلى الهند ودخلوا ملتان،
والله أعلم.

⁽۱) • والقومة على نصف من ركعة، فإن أراده ولم يبين لم يفد إلا أن يقول، ويقيد بكونه بعد الركوع، قال البيهقي: قد صح إن تعليم هذا الدعاء وقع لقنوت صلاة الصبح ولقنوت الوتر... إلخ. (مواهب، وهو في السنن الكبرى للبيهقي ٢/ ٢١٠ (٢٩٦٠).

⁽٢) التلخيص الحبير ٢٤/٢ (٥٥٠).

⁽٣) رواه الترمذي في سننه كتاب الدعوات (٣٤٣٣)؛ والنسائي في سننه، كتاب السهو (١٣٤٤)؛ وأبو داود في سننه، كتاب الأدب (٤٨٥٧) (٤٨٥٩)؛ والدارمي في سننه كتاب الاستئذان (٢٦٥٨).

⁽٤) نسبة إلى قرية (نرور) قرية من قرى أرياف كشمير.

	 -	 _	 	***			

الفهارس العلمية

- * فهرس الآيات القرآنية.
- * فهرس الأحاديث الشريفة والآثار.
- * فهرس المصادر (غير الحديثية) التي استقى منها المؤلف في كتابه أو أشار إليها.
 - * فهرس الموضوعات.

·		

فهرس الآيات القرآنية

749	﴿ ٱدْعُواْ رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً ﴾ / ٥٥	[الأعراف]
101	﴿ إِذَا زُلْزِلَتِ ﴾ / ١	[الزلزلة]
710	﴿ إِنِّي وَجَّهْتُ وَجْهِيَ لِلَّذِي فَطَرَ ٱلسَّمَاوَتِ ﴾ / ٧٩	[الأنعام]
	﴿ ثَلَثَةَ قُرُوعٍ ﴾ ٢٢٨	[البقرة]
717	﴿ ثُمَّ أَفِيضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَكَاضَ ٱلنَّكَاسُ ﴾ / ١٩٩	[البقرة]
717	﴿ ٱلَّذِى يَرَيْكَ حِينَ تَقُومُ ﴾ / ٢١٨	[الشعراء]
	﴿ ٱلَّذِينَ يَذَكُّرُونَ ٱللَّهَ قِيْكُمَّا وَقُعُودًا ﴾ / ١٩١	[آل عمران]
179	﴿ سَيِّحِ أَسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى ﴾ / ا ٢٩، ٧١، ١٣٤، ١٤١،	[الأعلى]
Y • Y	﴿ ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا عَبْدُا مَّمْلُوكًا لَّا يَقْدِرُ عَلَىٰ شَيْءٍ ﴾ / ٧٥	[النحل]
7 2 7	﴿ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلصَّآلِّينَ ﴾ ٧ ٢٣٧،	[الفاتحة]
١٤.	﴿ فَأَذْكُرُواْ ٱللَّهَ ۚ قِينَمَا ۗ وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِكُمْ ﴾/ ١٠٢	[النساء]
371	﴿ فَٱقْرَءُواْ مَا تَيَسَّرَ مِنَ ٱلْقُرْءَانِ ﴾ / ٢٠	[المزمل]
710	﴿ فَأَيْنَمَا تُولُواْ فَثَمَّ وَجُهُ ٱللَّهِ ﴾ ١١٥ ١١٨ ، ١١٩ ، ١٧٧،	[البقرة]
117	﴿ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَٱنْحَارُ ﴾ / ٢	[الكوثر]
	﴿ فَقَعُواْ لَكُم سَاجِدِينَ ﴾ ٢٩	[الحجر]
198	﴿ فَمَا ٱسْتَكَانُواْ لِرَبِّهِمْ وَمَا يَنَضَرَّعُونَ ﴾ / ٧٦	[المؤمنون]
	﴿ فِي صُحُفِ مُكَرِّمَةِ ١٤ _ ١٣ _ ١٤	[عبس]
۲	﴿ قُلِ ٱدْعُواْ ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُواْ ٱلرَّحْمَانُّ ﴾ / ١١٠	[الإسراء]
	﴿ قُلُّ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلْفَلَقِ ﴾ ١ ١٣٥،	[الفلق]
	﴿ قُلُ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلنَّاسِ ﴾ ١ ١٣٥،	[الناس]
	﴿ فُلْ هُو اللَّهُ أَحَدُ ﴾ / ١ ٢٩، ١٣٤، ١٣٥، ١٤١،	[الإخلاص]

﴿ قُلْ يَتَأَيُّهُا ٱلۡكَافِرُونَ ﴾ / ١ ٢٩، ٧١، ١٣٤، ١٤١،	[الكافرون]
10A _ 10Y	
﴿ لِتُكَبِّرُواْ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَىٰكُونَّ ﴾/ ٣٧	[الحج]
﴿ لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ ﴾/ ١٧٧ ٢٢١	[البقرة]
﴿ فَلَيِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا ﴾ / ١٤	[العنكبوت]
﴿ فَمَن تُعَجُّلُ فِي يَوْمَيْنِ فَكُلَّ إِثْمَ عَلَيْهِ ﴾ ٢٠٣	[البقرة]
﴿ وَٱبْتَغِ بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلًا ﴾ / ١١٠	[الإسراء]
﴿ وَٱخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ ٱلذُّلِّ ﴾ ٢٤	[الإسراء]
﴿ وَٱذْكُر زَّيُّكَ فِي نَفْسِكَ تَضَرُّعًا وَخِيفَةً ﴾ ٢٠٥	[الأعراف]
﴿ وَأَقِيهِ ٱلصَّلَوٰةَ لِلزِكْرِينَ ﴾ / ١٤	[طه]
﴿وَٱلشَّفْعِ وَٱلْوَتْرِ ﴾ / ٣	[الفجر]
﴿ وَٱلْفَجْرِ ۞ وَلَيَالٍ عَشْرٍ ۞ وَٱلشَّفْعِ وَٱلْوَثْرِ ﴾ ١ _ ٣٧٩	[الفجر]
﴿ وَٱلْمُطَلِّقَاتُ يَتَرَبَّصَنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَثَةً قُرُوٓءً ﴾ ٢٢٨	[البقرة]
﴿ وَبُعُولَهُمْنَ أَحَقُ بِرَدِهِنَ فِي ذَالِكَ ۚ إِنْ أَرَادُوٓا إِصْلَحَا ﴾ ٢٢٨	[البقرة]
﴿ وَحَرَّ رَاكِعًا وَأَنَّاكَ ﴾ ٢٤	[ص]
﴿ وَقَالَ رَبُّكُمُ ٱدْعُونِي أَسْتَجِبُ لَكُو ﴾ ٢٠	[غافر]
﴿ وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ ﴾ / ٢٣٨	[البقرة]
﴿ وَلَا تَجْهَرْ بِصَلَائِكَ وَلَا ثَخَافِتْ بِهَا﴾ / ١١٠	[الإسراء]
﴿ وَلَقَدْ ءَالَيْنَكَ ۖ سَبْعًا ۚ مِنَ ٱلْمَثَانِي ۚ وَٱلْقُرْءَاتَ ٱلْعَظِيمَ ﴾ / ٨٧ ٧٩ ، ٨٠	[الحجر]
﴿ يَنْمُزْيَمُ ٱقْنُدِي لِرَبِّكِ وَٱسْجُدِي ﴾ ٢١٣	[آل عمران]

فهرس الأحاديث والآثار

١٢٠	أتقرأون خلفي؟ قالوا: نعم
١٤٣	أصلى الغلام؟ قالوا: نعم
۲۷۱	ألا أعلمك الوتر؟ قلت: بلي
10	أثبت عمر بن عبد العزيز الوتر بالمدينة بقول الفقهاء ثلاثاً
۸۷، ۲۸، ۹۸، ۳۶	اجعلوا آخر صلاتكم وتراً
·	أحب إلي أن أوتر نصف الليل
٠٢٣	احملوا حوائجكم على المكتوبة
£ £	أخذ هذا بالحذر أخذ هذا بالقوة
١٩٩	أَحِّد أَحِّد
r•1	إذا استفتح أحدكم الصلاة فليرفع يديه
197	إذا استفتح أحدكم فليرفع يديه وليستقبل بباطنهما القبلة
١٢٦	إذا استيقظ وقد طلع الفجر ولم يكن تطوع
1 £0 . TTV	إذا أمن الإمام فأمنوا
r & o	إِذَا أَمَّنَ الْقَارِئُ فَأَمِّنُوا
١٧٤	إذا دخل أحدكم المسجد والناس ركوع
١٩٤	إذا دعا العبد فأشار بأصبعه قال الله تعالى أخلص عبدي
\vv	إذا شك أحدكم في صلاته فليلق الشك
٠	إذا قعدتم في كل ركعتين فقولوا: التحيات لله
rıı	اربطوا على أوساطكم بأزركم
· · · · · · · · · · · · · · · · · · ·	أرى رؤياكم قد تواطأت في السبع الأواخر
١٩٤	أصبحنا على فطرة الإسلام وكلمة الإخلاص
170	اغسلنها وتراً ثلاثاً أو خمساً أو سبعاً
· · · · · · · · · · · · · · · · · · ·	افترض الله الصلاة على رسول الله على بمكة ركعتين

٣٤	افصل بين الواحدة والثنتين بالتسليم
779	ألا أريكم صلاة رسول الله ﷺ؛ فكبر ورفع يديه
177	ألوت أن أضع قدمي حيث وضع رسول الله ﷺ
١٨ ، ١٧	الإمام ضامن والمؤذن مؤتمن
191	أمرتُ أن أسجد على سبعة آراب
177	أمرنا أن نقرأ بفاتحة الكتاب وما تيسر
١٦٢	أنَّ أبا بكر وعمر تذاكرا عند رسول الله ﷺ
va .a	إن الله أمدكم بصلاة هي خير لكم من حمر النعم
١٦٣ ، ٧٩	إن الله تعالى أمدكم
۸۷ ،۷۸	إن الله زادكم صلاةً وهي الوتر
191 690 681 680	إن الله وتر يحب الوتر
٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	إن الله يحب الفصل في كل شيء
١٤٠	أن النبي ﷺ كان يصلي بالليل ثمان ركعات
174	أن النبي ﷺ كان يوتر بركعة وكان يتكلم
۱۷۹ ، ۱۳۸ ، ۱۷۹	أن النبي ﷺ كان يوتر بثلاث ركعات
ov	أن النبي ﷺ أوتر بركعة
١٢	أن النبي ﷺ خرج وهو متكئ على أسامة بن زيد
۲۰٤	إن جزءاً من سبعين جزءاً من النبوة تأخير السحور
198	إن ربكم حيي كريم يستحيي أن يرفع العبد
٣٤	أن رجلاً سأل رسول الله ﷺ عن الوتر
١٧٠ ،١٥٨	أن رسول الله ﷺ كان يصلي جالساً فيقرأ وهو جالس
170	أن رسول الله ﷺ كان لا يسلم في ركعتي الوتر
١٣٤	أن رسول الله ﷺ كان يقرأ في الركعتين
	أن رسول الله ﷺ كان يوتر بتسع
	أن رسول الله ﷺ كان يوتر بثلاث
	أن رسول الله ﷺ كان يوتر بثلاث ركعات
	أنَّ رسول الله ﷺ كان يوترٍ بسبع
101	أنَّ رسول الله عَلَيْهُ كان بصلِّه بعد الوتر ركعتين

٤٧	إن شئت أخبرتك كيف أصنع أنا
144	أن نبي الله ﷺ وزيد بن ثابت تسحَّرا
١٧٨	إن هذًا السفر جهد وثقل، فإذا أوتر أحدكم فليركع ركعتين
	أنبئيني عن وتر رسول الله ﷺ
17	إنما الأعمال بالنيات
٠٠٠ ٢١	إنما الأعمال بالنيات
	إنما جعل الإمام ليؤتم به
Y•1	أنه رأى النبي ﷺ رفع يديه في صلاته وإذا ركع
۱۹۲ ، ۱۹۲	أنه رأى رسول الله ﷺ رافعاً أصبعه
۲۸	أنه رأى سعد بن أبي وقاص يوتر بركعة
1	أنه ﷺ كان يصلي من الليل سبع عشرة ركعة
110	أنه صلى بهم ثمان ركعات ثم أوتر
١٧١	أنه كان يوتر بثلاث يسلم في الركعتين سلاماً يسمعنا
٠٠٠٠٠	إنهم لا يحسدونا على شيء كما يحسدونا على يوم الجمعة
TTT	إني لا آلو أن أصلي بكم كما رأيت النبي ﷺ
	إني لأخاف أن يقول الناس هي البتيراء
١٢٠	إني لأستحيي من ربّ هذه البنية
١٧٤	إني لأشبهكم صلاة برسول الله ﷺ
189 . 110	أوتر النبي ﷺ بثلاث فقنت فيها قبل الركوع
٤١	أوتروا قبل الفجر
٤٣	أوصاني حبيبي بثلاث لن أدعهن ما عشت
٤٥	أوصاني حبيبي بثلاثة لا أدعهن إن شاء الله
٤٣	أوصاني خليلي بثلاث: بصيام ثلاثة أيام
١٨١	إياي وأن يتلاعب بكم الشيطان في صلاتكم
٤٣	أيكم خاف أن لا يقوم من آخر الليل فليوتر
	بادروا الصبح بالوتر
189	بت عند رسول الله ﷺ ذات ليلة
۳۶۱ ، ۸۶۱	بت عند خالتي ميمونة فقلت لأنظرن

١٨٩	بين كل أذانين صلاة
۸٠	تحرواً ليلة القدر في الوتر من العشر الأواخر
۲۱۳	· · · · · · · · · · · · · · · · · · ·
۱۸۹	البتيراء
710	ثلاث من سنن المرسلين تعجيل الفطر
۱۲۳	ثم اقرأ بأم القرآن وما شاء الله أن تقرأ
٤٦	خمس صلوات افترضهن الله
197	الدعاء ترس المؤمن ومتى تكثر قرع الباب يفتح لك
4 9	دعه فإنه قد صحب رسول الله ﷺ
۱۸٥	الذي لا ينام حتى يوتر حازم
۱۳۲	رأيت رسول الله ﷺ إذا افتتح الصلاة
198	رفع اليدين من الاستكانة التي قال الله تعالى: ﴿ فَمَا أَسْتَكَانُواْ لِرَبِّهِمْ وَمَا يَنَضَرَّعُونَ ﴾
۳.	رفع رسول الله ﷺ رأسه من الركعة
٤٨	ركعة من آخر الليل
187	ركعتا الفجر خير من الدنيا وما فيها
۱۷٦	ركعتان يركعهما ابن آدم في جوف الليل خير له من
777	زينوا القرآن بأصواتكم
۲۸	سأل رجل النبي ﷺ وهو على المنبر
۱٤٠	سألت رسول الله ﷺ عن صومه
٧٠	سألنا عائشة بأيّ شيء كان يقرأ رسول الله ﷺ
191	سجد وجهي للذي خلقه
137	سمعت النبي ﷺ يجهر بآمين
177	(3. 33 3 3. 6.
	الشفعة في كل ما لم يقسم
	شهرا عيد لا ينقصانشهرا عيد لا ينقصان
	صلاة السفر ركعتين
	صلاة الليل ركعتان فإذا خفتم الصبح
49	صلاة الليل ركعتين ركعتين

٣٨	صلاة الليل مثنى مثنى تسلم في كل ركعتين
٤٢	صلاة الليل مثنى مثنى فإذا أردت أن تنصرف
٤٣	صلاة الليل مثنى مثنى، فإذا أردت النوم
	صلاة الليل مثنى مثنى فإذا خفت الصبح فأوتر بواحدة
	صلاة الليل مثنى مثنى فإذا خفت الصبح فواحدة
	صلاة الليل مثنى مثنى فإذا خفت الفجر
	صلاة الليل مثنى مثنى، فإذا خشي أحدكم ٢٢، ٣٤، ٥١،
۱۱، ۱۲۱، ۱۲۱، ۸۸۱	
£7	صلاة الليل مثنى مثنى فإذا كان من آخر الليل فأوتر بركعة
	صلاة الليل مثنى مثنى فإن خشيت الصبح
	صلاة الليل مثنى مثنى والوتر ركعة من آخر الليل ٧،
171, 771	
ξ ·	صلاة الليل والوتر في السفرمع ترك تطوع النهار
	صلاة المغرب أوترت النهار
	صلاة المغرب وتر النهار فأوتروا صلاة الليل
	صلاة المغرب وتر صلاة النهار ٨، ٣٩، ٥٩، ٥٩، ٦٠،
179 , 174	
112 . 44 . 45 . 04 .	صلاة المغرب وتر النهار
	صلاة المغرب وتر وصلاة النهار وتر، فأوتروا صلاة الليل.
	الصلاة خير موضوع، فمن شاء استكثر ومن شاء استقل
, , , , , , , , , , , , , , , , , , , ,	
٥٣	الصلاة مثنى مثنى، تشهد في كل ركعتين
٥٣	الصلاة مثنى مثنى، تشهد في كل ركعتين
07 178	الصلاة مثنى مثنى، تشهد في كل ركعتين
07 178 177	الصلاة مثنى مثنى، تشهد في كل ركعتين
70	الصلاة مثنى مثنى، تشهد في كل ركعتين
0°	الصلاة مثنى مثنى، تشهد في كل ركعتين

177	عليكم بقيام الليل ولو ركعة واحدة
١٣	فأمّ رَسُولُ الله ﷺ أبا بكر وهو قاعد
771	فإنَّ البرُّ ليس بالإيضاع أوضعوا أسرعوا
۹٠	فحلوا عقد الشيطان ولو بركعتين
٦٢	فصل الصلاة التسليم
٣٨	فقال بأصبعيه: مثنى مثنى والوتر ركعة من آخر الليل
17	فلا تفعلوا إلا بأم القرآن
Y • 0	في الرفيق الأعلى
۲۰۰	ي كل إشارة في الصلاة عشر حسنات
٥٦	في كل ركعتين التحيةفي كل ركعتين التحية
٥٦	ب كل ركعتين تشهد وتسليم على المرسلين
٤٥	ي دري يا عائشةقومي فأوتري يا عائشة
1 2 1	کان ابن مسعود یوتر بثلاثکان ابن مسعود یوتر بثلاث
199	كان إذا سأل جعل باطن كفيه إلى وجهه
۲۸	كان آل سعد وآل عبد الله بن عمر يسلمون في كل ركعة
1.4"	كان النبي ﷺ لا يصلي بعد الجمعة حتى ينصرف
1.1	كان النبي ﷺ يصلّي من الليل التطوع
οΛ _ οV	كان النبي ﷺ يصلي من الليل ثلاث عشرة ركعة
111	كان النبي ﷺ يصلي من الليل ست ركعات
٤٥	كان النبي ﷺ يصلى وأنا راقدة معترضة
	كان رسول الله ﷺ يصلي صلاة الليل مثنى مثنى فإذا خشي الصبح
۲۷ ۸۳	أوتر بركعة
١٠٢	كان رسول الله ﷺ يصلي من الليل ثلاث عشرة ركعة
1.0	كان رسول الله ﷺ يوتر بواحدة ثم يركع ركعتين
	كان رسول الله ﷺ إذا سافر فركب راحلته قال بأصبعه
	كان رَسُولُ الله ﷺ إِذَا أُوتَرَ بَتَسْعِ
٣٦	كان رسول الله ﷺ لا يسلم في الركعتين الأوليين
171	كان رسول الله ﷺ لا يغدو يوم الفطر حتى يأكل تمرات

ما قا أه كه	كان رسول الله ﷺ يأمرنا أن نقوم من الليل ب
	•
	كان رسول الله ﷺ يحيي الليل بثماني ركعان
	كان رسول الله ﷺ يصلي بالليل ركعتين ركعا
•	كان رسول الله ﷺ يصلي في الحجرة وأنا فم
	كان رسول الله ﷺ يصلي من الليل تسعاً
	كان رسول الله ﷺ يصلِّي من الليل ثمان رك
ِن آخر صلاتهبن ۱۳۰	كان رسول الله ﷺ يصلي من الليل حتى يكو
1V1	كان رسول الله ﷺ يصلي يفرق بين الشفع
بتسليمة	كان رسول الله ﷺ يفصل بين الشفع والوتر ب
AF1	كان رسول الله ﷺ يفصل بين الوتر والشفع .
147	كان رسول الله ﷺ يأمرنا أن نقوم من الليل.
	كان رسول الله ﷺ يقرأ في وتره في ثلاث رَ
	كان رسول الله ﷺ يوتر بثلاث
	كان رسول الله ﷺ يوتر بسبع وخمس
	كان رسول الله ﷺ يوتر بخمس وسبع
	كان رسول الله ﷺ يوتر بثلاث عشرة ركعة
	كان عمر أفقه منه، كان ينهض في الثالثة بالت
	كان لا يسلم في الركعتين الأوليين من الوتر
	كان لا يسلم في ركعتي الوتر
197 .197	كان يشير بأصبعه إذا دعا ولا يحركها
1.0 (107	كان يصلى ثلاث عشرة ركعة كان يصلى ثلاث عشرة ركعة
	كان يوتر بأربع وثلاث، وست وثلاث
	كان يوتر بثلاث لا يقعد إلا في آخرهن
	كان يوتر بركعة وكان يتكلم بين الركعتين
12.	كانت لي ساعة من السحر أدخل فيها
ov	كانت صلاته بالليل
٩٨	كنت أقوم مع رسول الله ﷺ ليلة التمام
1V9 (177 (117 (OV	كف كانت صلاة وسمل الله بالليا

۲٤٣	لا تسبقنى بآمين
۲۷	لا تشبه التطوع بالفريضة
، ۱۷۸	لا توتروا بثلاث تشبهوا بصلاة المغرب ٩، ٥٩، ٥٩، ٣٦
۸۳	لا توتروا بثلاث وصلاة المغرب وتر صلاة النهار
	لا توتروا بثلاث وأوتروا بخمس
	لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب فما زاد
۸۳	
19	لا ضرر ولا ضرار
177	
۲ ۳ ۷	
۱۱۷ ،	P. C. 3.2 P. C. 1.3
170	لا بدَّ للرجل المسلم من ست سور يتعلمهن
198	لم تؤتوا بعد كلمة الإخلاص مثل العافية فسلوا الله العافية
۲۲	لما كسفت الشمس على عهد رسول الله ﷺ
۲۱٤	الله أنت السلام ومنك السلام تباركت يا ذا الجلال
199	اللَّهُمَّ أنت الصاحب في السفر
۳۰	اللَّهُمَّ أنج
۲۱۰	اللَّهُمَّ إني أشهد أني على دين إبراهيم
7£7	اللَّهُمَّ إِنِي أَعُوذُ برضاكُ من سخطك
727	اللَّهُمَّ اهدني فيمن هديت
	اللَّهُمَّ لا تجعل قتلي بيد رجل صلى ركعة أو سجدة واحدة
	الويطيعني الأئمة لسلموا في الركعتين ٣٢
٥٦	ليس صلاة إلا وفيها قراءة وجلوس
	ليس من البر الصيام في السفر
	ما اجزات رفعه واحده قط
~	ما بری في صلاه الليل؛ قال، منتي مسي
110	ما حسدتكم اليهود على شيء ما حسدتكم على السلام
17V	ما رايت رسول الله ﷺ شاهرا يديه فط

۲ • ۱	ما رأيت رسول الله ﷺ قام في الصلاة فريضة
197	ما رفع قوم أكفهم إلى الله عزَّ وجلّ يسألونة شيئاً إلا كان حقًّا على الله
197	المسألة أن ترفع يديك حذو منكبيك
19	مفتاح الصلاة التكبير وانقضاؤها التسليم
۱۷۱	مفتاح الصلاة الطهور وتحريمها التكبير
V 0	من أدرك من صلاة الغداة ركعة
۸٩	من استيقظ من الليل وأيقظ أهله فصليا ركعتين
٧.	من اقترأ بالثلاث الآيات التي في سورة البقرة
۱۸	من أم قوماً فليتق الله
۱۷۲	من حافظ على هؤلاء الصلوات المكتوبات لم يكتب من الغافلين
٦٨	من شاء أوتر بسبع ومن شاء أوتر بخمس
۱۸۰	من صلى أربعاً بعد العشاء لا يفصل بينهن بتسليم
٤٣	من صلى فليصل مثنى مثنى فإن أحس أن يصبح
177	من قال دبر كل صلاة وإذا أخذ مضجعه: الله أكبر
١٩.	من كان له إمام فقراءة
۲٤.	من مد القنوت بالقراءة يمد صوته مدًّا
٤٥	من نام عن وتره أو نسيه فليصله إذا أصبح
٥٤	من نام عن وتره أو نسيه فليصله إذا ذكره
۲۱	نعمت البدعة هذه، والتي ينامون
٥٤	نهاني أن أنام إلا على وتر
٥٤	هذه صلاة زدتموها
۲۸	هل لك في أمير المؤمنين معاوية
۸۰	هي الصلاة بعضها شفع وبعضها وتر
	و إذا أدرك سجدة من صلاة الصبح
	والمؤذن يغفر له مد صوته
	والوتر ركعة من آخر الليل ۳۷، ۳۸، ۳۹، ۲۵، ۷۲، ۹۶، ۱۱۳، ۲
	الوتر آخر ركعة من الليل
40	الوتر ثلاث ركعات وكان يوتر بثلاث ركعات

1.1., 771	الوتر ثلاث كثلاث المغرب
١٧٥	الوتر حق فمن شاء أوتر بسبع ومن شاء أوتر بخمس
١٧٥	الوتر حق واجب فمن شاء فليوتر بثلاث
98 . 47	الوتر ركعة من آخر الليل
1 £ V	الوتر ركعة وأحدة كان ذلك وتر رسول الله ﷺ
117	الوتر كصلاة المغرب إلا أنه لا يقعد إلا في الثالثة
۸۶۲	الوتر من صلاة العشاء إلى الفجر
٣٤	الوتر واحدة افصل بين الثنتين والواحدة
٥٤	وتشهد وتسلم في كل ركعتين
ov	
٩٨	وماً ذاك يا أبتي
٣٤	يا أبا محمد خذ عني فإني أخذت عن رسول الله ﷺ
٠٠٠٠ ٢٣ ١٧٩	يا بني هل تعرف وترّ النهّار؟ قلت: نعم هو المغرب
١٤١	يا رسول الله كم نوتر
99	يا عائشة إن عيني تنامان ولا ينام: قلبي
١٥٠	يحسب أحدكم إذا قام من الليل يصلي يصبح أنه قد تهجد!
۲۰، ۲۹، ۱۳۲	يصلي أربعاً، فلا تسأل عن حسنهن وطولهن
٠٨	يصليُّ المريض قائماً فإن نالته مشقة سبح
٦٨	يصليُّ المريضُ قائماً فإن نالته مشقة صلى نائماً



فهرس المصادر (غير الحديثية) التي استقى منها المؤلف في كتابه أو أشار إليها

إسماعيل البوصيري ٢٤، ١٧٠،	إتحاف الخيرة المهرة لأحمد بن أبي بكر بن
781, 4.7, .37, 737	
٠٠٠٠ ٢٧ ، ٥٩ ، ٧٧ ، ٧٩	آثار السنن للنيموي
٣١، ١٤٠، ١٣١	أحكام القرآن للجصاص الرازي
٩	الأحكام لعبد الحق الإشبيلي
179 . 69	إحياء علوم الدين للغزالي
YTT	اختلاف الحديث للشافعي
۷۱۲، ۲۲۲، ۳۲۲، 37۲، ۵۲۲	الاستذكار لابن عبد البر
بر	الاستيعاب في معرفة الأصحاب لابن عبد ال
	الإصابة لابن حجر
1 • 9	أصول الفقه للخضري
	إعلام الموقعين عن رب العالمين
YTT	إكمال الإكمال
۸۰۱، ۳۳۲	الإكمال في شرح مسلم
۱، ۱۳۹ ، ۱۸۸ ، ۱۲۲ ، ۲۲۲ ، ۲۳۲ ،	الأم للإمام الشافعي ٣٢، ٤٦، ١٠٨، ٢٤
777 ، 777	
۲۸	الإمداد
ين ابن نجيم الحنفي ٢٠، ٢١، ٢٢،	البحر الرائق شرح كنز الدقائق للشيخ زين الد
۸۶، ۲۰۰، ۲۱۲، ۲۲۲	
717	البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي
٠٠٨ ،٥٤ ،٢١ ،٢٠	بدائع الصنائع للكاساني
13, 571, 717, 377, •37	بدائع الفوائد لابن القيم

01, .4, 7.7, 717	بداية المجتهد لابن رشد المالكي
YYY . 0 V	البدر المنير لابن الملقن
۱۰۸ ، ٤٦	البناية شرح الهداية للعيني
۲۱۰، ۳۰	تاج العروس للزبيدي
١٦٠،١٥٩	التاريخ الصغير للإمام البخاري
	تاريخ الطبري
11•	تاريخ بغداد للخطيب البغدادي
۲۰٦	تاريخ الخميس
37, 77, 071, P71	تاريخ دمشق لابن عساكر
ντ	تحرير الأصول
19.	تزيين الممالك بمناقب الإمام مالك
١٥٧ ، ١١٠ ، ٢٥	تذكرة الحفاظ للذهبي
778 (100 (70)	تعظيم قدر الصلاة لأبن نصر المروزي
37, 00, 117, 377, 177	التعلق الممجَّد
Y•9	ته ار حان
717	تفسير البحر المحيط للزركشي
77, VO, PO, • F, 1F, XF, PF,	التلخيص الحبير للحافظ ابن حجر ٣٠،
1, 751, 851, 081, 081, 7.7,	
A17, P17, T77, 1T7, 3T7,	3.7, 0.7, 7.7, 017, 717,
Y & V	
. 77, F3, PV, 771, 771, 071,	التلخيص (تلخيص المستدرك) للذهبي ٩
۱۳۹، ۱۹۰، ۱۹۰، ۲۲۲	
يد لابن عبد البر ٩٧، ٩٨، ١٠٠،	التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسان
3.1, .71, 3.11, 3.77, 0.77, 7.77	
	التنوير
، ۳۳، ۳۵، ۱۰۱، ۱۸۰، ۲۱۲، ۱۲	التهذيب لابن حجر ٢٤
	تهافت التهافت لابن رشد
۲۲ ، ۲۰	التوشيح

oa	جامع الثوري
۲۲۲	جزء رفع اليدين للبخاري
311, 11, 171, 171, 171,	الجوهر النقي لابن التركماني ٣٥، ٤٢، ٧٠، ١٠٢
	۱۹، ۱۲۱، ۱۲۱، ۱۷۲، ۱۸۱، ۱۲۸، ۲۱۲، ۱۹
۲۶	حاشية الأم
171	حاشية الأمير على المغني
Y•	حاشية الدر للطحطاوي
Y •	حاشية شرح الكنز
• • • • • • • • • • • • • • • • • • • •	حاشية الطحطاوي على مراقي الفلاح
	حاشية رد المحتار لابن عابدين = رد المحتار
187 (110	حلية الأولياء لأبي نعيم
٠٢، ٢٠	الخانية في الفتوى
۲۰	خلاصة الفتاوى لطاهر بن عبد الرشيد البخاري
١٧٣ ،٧٧ ، ١٩	الخلاصة للنووي
131, 771, 3.7	الدر المنثور للسيوطي
017, 377	الدراري المضية للإمام الشوكاني
Y • 619	الدر المختار
۸۷، ۷۷، ۱۰۱، ۹۱۱،	الدراية في تخريج أحاديث الهداية للحافظ ابن حجر .
146 (140) 341	
97 . 19	رد المحتار على الدر المختار
A9	روح التوشيح
۹٦	روح المعاني
١٠٨	روضة الطالبين للإمام النووي
٧٠١ ، ٧٢	زاد المعاد في هدي خير العباد لابن القيم
۸۸	السعاية
	شرح إحياء علوم الدين للعراقي ٤٥، ٧٨، ١٠٧.
117, 777, 377, 177	4 (1
1.9	شرح التحوير

377	شرح التقريب
73, 33, 77, 84, 48, 4.1, 3.1, 311,	شرح الزرقاني للموطأ ٣٢،
191, 3.7, 777, 377, 777	
110 ,07	شرح فتح القدير لابن الهمام
199	شرح الطبيع
۲۰	شرح الكنز
٧١، ٢٥، ٢٢، ٧٢، ٢٩، ١٣، ٣٣، ٣٣، ٣٥،	
۶۶، ۵۷، ۱۰۱، ۷۰۱، ۱۱۱، ۱۱۱، ۳۱۱،	
. 107 . 121 . 031 . 931 . 301 . 701 .	
، ۱۸۷، ۲۸۱، ۲۸۱، ۲۸۱، ۲۸۱، ۲۸۱	
	.19.
1.4	شرح المنهاج
773 777	
۳۰ ۲۲، ۷۷، ۸۹، ۲۰۱، ۲۱۱، ۲۲۱،	
V31, 117, 177, VTT, T37, 037	ų v
زي ۱۰، ۲۵، ۲۷، ۲۹، ۲۱، ۲۳، ۲۱، ۲۵، ۵۱،	صلاة الوتر لمحمد بن نصر المرو
11, 111, 111, 011, 171, 071, 031,	
، مدا، ودا، وبا، مما، مای، ۱۲۶، ۴۳۲	٧٤١، ٣٥١، ٥٥١، ١٥٨،
٤٩	طبقات الشافعية
171 604	الطبقات الكبرى لابن سعد
١٨	عارضة الأحوذي
۸۹	عروس الأفراح
70, 711, 071, 731, 901, 077	
ي للعلامة العيني ١١، ٢٤، ٢٦، ٥٣، ٦١،	,
(1) 711) 311, 771, 771, 771, 771,	C C -
1) FAI, VPI, 3.7, 117, 017,	131, 431, 001, 741
, 777, 077, 177, •77, 777, 377, 777	
179 . 1	عمل اليوم والليلة لابن السني

١٩٨	عون المعبود للعظيم آبادي
Y ·	الفتاوى التاتارخانية
٧٣	فتاوی ابن تیمیة
٤٩	فتاوی این حجر الهیتمی
٤٩	فتاوى الرملي
بن حجر ۹، ۲۷، ۳۰، ۳۱، ۲۲، ۵۲،	
	30, 77, 77, 77, 77,
۸٤١، ١٥١، ٥٥١، ٥٢١، ٧٢١، ١٧٠،	711, 771, 731, 731,
٣٧١، ١٠٢، ٥٠٢، ٣٢٢، ٤٢٢، ٦٣٢	
PII, VAI, Y.Y, F.Y, P.Y	فتح العزيز للرافعي
77, 70, 77, 011, 731, 7.7, 717,	فتح القدير للمحقق ابن الهمام
377, 737	
Y•9 (17	فتوح البلدان للبلاذري
لمؤلف نفسهلمؤلف نفسه	
٣٠	فوائد ابن رزقویه
7 5 7	فوز الكرام للقائم السندي
١٠٣ ،١٨	فيض القدير للمناوي
71	القاموس المحيط للفيروزآبادي
777, 777	قرة العينين للإمام البخاري
بي طالب المكي	قوت القلوب في معاملة المحبوب لأ
P3, A17	قواعد ابن رشد
٠٦	القول البديع
171 (110	قيام الليل لمحمد بن نصر
Y •	
771	
11, ٧٢, ٠٧, ١٧, ٢٧, ٠٣٢	1
17, 73, 07	
"" "" " " " " " " " " " " " " " " " "	11 ¹¹ 11

YYA	اللآلئ المصنوعة للسيوطي
	- لسان الميزان لأحمد بن علي بن حجر أبو
۰۷، ۱۱۱، ۱۸۱، ۱۸۱، ۱۹۱، ۲۰۰	
779	مباني الأخبار عن مسند البزار
	المبسوط للسرخسي
۲۰	محمع الأنف
Y1Y	المجموع شرح المهذب للنووي
	المحلى لابن حزم ١١، ١٢، ١٦،
، ۲۰۲، ۱۲۱، ۲۲۰، ۲۲۲، ۳۲۰،	
777, .37	
. 97 . 13 . 43 . 33 . 03 . 40 . 49 .	مختصر كتاب الوتر للمقريزي ١٠، ٢٧
۱۳۱، ۱۳۰، ۳۰۱، ۱۷۸، ۱۷۸، ۱۳۲	.177 .117 .1
٧٣	المخصص لابن سيده
١٠٨	المدخل لابن الحاج
	المدونة الكبرى للإمام مالك
ي	مراقي الفلاح شرح نور الإيضاح للشرنبلالو
٧٥ ، ٤٦ ، ١٠	مرقاة الصُّعود للسيوطي
	مرقاة المفاتيح لملا علي القاري ٤٦،
YT 19A	
V7	المستصفى للغزالي
٠١٦ ٣٢١ ١٦٢	معالم السنن للخطابي
777 . 19	معاني الأخبار للعيني
	المغني لابن قدامة ٣٢، ٣٤، ٤١،
777, 777	74
1, 34, 04, 4.1, 071, 771, 171	المعرفة للبيهقي
	المعرفة لأبي نعيم
	مف دات ألفاظ القرآن للراغب الأصفعاني

	منتخب الكنز ۱۸، ۲۶، ۶۸، ۵۱، ۲۲، ۱۰
	٢٣١، ١٠٠، ١٩٤، ١٩٥، ١٣٦
. 10, 17, 77, 0.1, 7.1,	المنتقى شرح الموطأ للباجي ٤٦، ٥٠، ٥١،
r, vx, vel, bbl,	V
٠٠٠ ٣٠٢، ٢٢٢	المنتقى لابن الجارود
AP, YTI, TTI,	المنتقى للمجد ابن تيمية
٩٣	المهذب للشيرازي
	المواهب
۸۰، ۲۶، ۲۶، ۱۹۱، ۱۹۱	الموطأ لمحمد بن الحسن
	ميزان الاعتدال للذهبي ٣٩، ٤٧، ٥٨،
77°	نخب الأفكار في تنقيح مباني الأخبار للعيني
	نصب الراية للزيلعي ٢٦، ٧٧، ١٠١، ١٣٦، ٩
78	نوادر الأصول للحكيم الترمذي
	نيل الأوطار للشوكاني ٢٦، ٣٢، ٥٢، ٢٧، ٦٩،
V31, V01, A01, 771,	VY1 , XY1 , PY1 , 171 , 071 , 131 ,
11, . 11, . 11, 777, 777	۹ ،۱۷۱ ،۱۷۳
٠٠	الهداية شرح البداية للمرغيناني
1.9	الهمع
777	الوهم والإيهام لابن القطان

فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
o	المقدمة
صلاة الوتر إلخ٧	فصل: في تنقيح ملاحظ ظهرت في أحاديث
	فصل: في منشأ الاختلاف وتهوين أمر الخلا
	فصل: في حديث: «صلاة الليل مثنى مثنى و
o1	-
78	
دة» ۲۸	فصل: في بيان المراد بقوله ﷺ: «يوتر بواح
	فصل: في بعض الأحاديث الفعلية إلخ.
	فصل: في حديث سعد بن هشام عن عائشة.
	فصل: في حديث ابن عباس ليلة مبيته في بيد
	فصل: توضيحات عن حديث مقسم عن أ
108	الوتر
171	فصل: في أشياء بقيت في الباب
1VA	_ لطيفة حول من كره الوتر بثلاث كالمغرب
174	_ تتمة في ذلك
به ۱۹۲	فصل: في رفع اليدين في الدعاء وما يتعلق ب

Y 10	فائدة: في مواضع رفع اليدين وتركه وغير ذلك	
7 £ 7	خاتمة بدعاء الوترخاتمة بدعاء الوتر	-
	الفهارس العلمية	
701	* فهرس الآيات القرآنية	F
Y0T	* فهرس الأحاديث والآثار	ŀ
المؤلف في كتابه	* فهرس المصادر (غير الحديثية) التي استقى منه	ŀ
۲٦٣	أو أشار إليها	
۲۷۰	# فهرس الموضوعات	ŀ



ۼڂؠڹؿٵٳڎؿٷۼ؋ۣڿٵؿ ڹ_{ؙٳٵۼ}ڔ؈ٳڿڣڮۼؙ؋ۣۅۻڹ

الطّنِعَة الأولَّثِ ١٤٣١هـ – ٢٠١٠م

> مشركة وارابست الرالإن لاميّة الفاعية وَالنّفِ وَالثّونانِ من مرم

أُسْبَهَا إِنْ يَحْ رَمْزِي وَسَفَية رَحْمَهِ اللهِ تَعَالَىٰ سَنَة ١٤٠٣ م ١٩٨٧ مِنْ ١٤٠٥م ١٤٠٥٠ مَنْ ١٤٠٥٠ م سِبُرُوتَ لِشَنْ اللهِ تَعَالَىٰ مَنْ اللهِ تَعَالَىٰ ١٤/٥٩٥٥ مَنْ اللهِ تَعَالَىٰ ١٤٠٨٥٠ مِنْ اللهِ اللهِ تَعالَىٰ ١٤٠٨٥٠ مِنْ اللهِ تَعَالَىٰ اللهِ تَعَالَىٰ ١٤٠٨٥٠ مِنْ اللهِ تَعَالَىٰ ١٤٠٨٥٠ مِنْ اللهِ تَعَالَىٰ ١٤٠٨٥٠ مِنْ اللهِ تَعَالَىٰ اللهِ تَعَالَىٰ ١٤٠٨٥٠ مِنْ اللهِ تَعَالَىٰ اللهُ ال



تأليفُ إمَامُ ٱلعَصِّرِ ٱلعَلَّامَة وَالْحَدِّثُ ٱلكَثِمِيرِ الشيخ محرِّ أنورشاه الكثميري مستنة ١٢٥٢ هـ - رَحِمَهُ ٱللهُ تَعَالَ

اعَنَىٰ بِهَا وَحَرَّجِ اُمَادِیْهَا محدرَحت السرحًا فط النّدوي

كَالْمُ اللَّهُ عَالِمُ اللَّهُ اللَّاللَّهُ اللَّهُ اللَّ



الحَمدُ لله وَلِيُّ كُلِّ نِعمَة، مُلهِم الْخَيْر وَالسَّداد والصَّلاةُ وَالسَّلامُ على سَيِّدِنَا مُحمَّد وَعَلى آلهِ وَصَحْبهِ أَجمعين.

كلمة عن كتاب «إكفار الملحدين» وسبب تأليفه بقلم: الشَّيخ محمَّد يوسف البنوري رحمه الله

بالقبال المسائد

اللَّهم لك المثل الأعلى، فلك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك. صلِّ على سيّدنا محمَّد صفوة رسلك، وخاتم أنبيائك، وبارك وسلِّم ما ترفرف عليه رايات رحمتك، وقديم إحسانك، وعلى آله وصحبه الذين قاموا برفع ألوية الإسلام في سائر بقاع الأرض وبلدانك.

أمَّا بعد: فلا شكّ أنَّ مدار النَّجاة والسَّعادة الأبديَّة على الإيمان بالله، وأنَّ مسألة الإيمان أوَّل مسألة خلافية ظهرت في الأُمَّة، فقام للتأليف والتحقيق فيها كبار المحدِّثين والأئمة، منهم: الإمام أحمد بن حنبل الشيباني(۱)، والإمام محمَّد بن نصر المروزي(۲)،

⁽۱) فألَّف رحمه الله كتاب «أُصول السنّة»، وهو مطبوع متداول، طبعته دار المنار في السعودية عام ١٤١١ه.

⁽٢) هو محمَّد بن نصر بن الحجاج المروزي أبو عبد الله، ولد عام ٢٠٢ه وتوفّي عام ٢٩٤ه، وكتابه المعروف «السنّة» مطبوع ومتداول، طبعته مؤسّسة الكتب الثقافية ببيروت عام ١٤٠٨ه.

والإمام أبو عبيد القاسم بن سلام البغدادي (۱)، والإمام أبو بكر ابن أبي شيبة (۲)، وأبو حاتم بن حبان البستي (۳)، ومحمّد بن أسلم الطوسي (۱)، وأبو الحسن عبد الرّحمٰن بن عمر بن رسته (۱۰)، وأبو عبد الله ابن منده الأصبهاني (۱)، وأبو بكر البيهقي (۱)، وأبو عبد الله

- (۱) هو الإمام أبو عُبيد القاسم بن سلام بن عبد الله الهروي ت٢٢٤ه، وكتابه مطبوع باسم «الإيمان ومعالمه وسننه واستكماله ودرجاته»، بتحقيق الشّيخ ناصر الدين الألباني رحمه الله، مكتبة الرياض ١٤٢١ه.
- (٢) الإمام الحجّة أبو بكر عبد الله بن محمَّد بن أبي شيبة، وُلد رحمه الله عام ١٥٩هـ وتوفي عام ٢٣٥هـ، وكتابه «الإيمان» معروف مطبوع ومتداول.
- (٣) هو الحافظ الإمام العلّامة أبو حاتم محمَّد بن حبان التميمي البستي، صاحب التّصانيف، وُلد سنة بضع وسبعين ومائتين وتوفي عام ٣٥٤ه، (سير أعلام النبلاء ٢٦/١٦).
- (٤) هو محمَّد بن أسلم بن سالم بن يزيد الإمام الحافظ الرباني شيخ الإسلام الخراساني الطوسي، مولوده في حدود الثمانين ومائة، وتوفي لثلاث بقين من المحرم سنة اثنتين وأربعين ومائتين بنيسابور، صنف المسند والأربعين، (سير أعلام النبلاء ١٢/ ١٩٥).
- (٥) هو الإمام المحدث عبد الرَّحمٰن بن عمر رسته الزهري المديني الأصبهاني، توفي سنة خمسين ومائتين، (سير أعلام النبلاء ٢٤٢/١٢).
- (٦) هو عبد الرَّحمٰن بن محمَّد بن إسحاق بن محمَّد بن منده العبدي الأصبهاني، وُلد سنة إحدى وثمانين وثلاثمائة، وتوفي سنة سبعين وأربعمائة، وكتبه: «الإيمان»، و«التوحيد»، و«الردّ على الجهمية» كلّها مطبوعة ومتداولة، (سير أعلام النبلاء ١٨/ ٣٥٠).
- (٧) الإمام أحمد بن الحسين أبو بكر البيهقي ت ٤٥٨ه، صاحب «الجامع لشعب الإيمان» و «السنن»، و «الأسماء والصّفات».

الحليمي^(۱) وغيرهم. ومن المتأخّرين: الحافظ ابن تيمية الحراني^(۲). وكلّما حدثت الفتن وتطوّرت اضطر العلماء للتأليف والتحقيق بأُسلوب اقتضاه العصر، وبتدقيق توخّاه الحاجة؛ فقام الجهابذة من أئمة الكلام، فحققوا الأبحاث في أسفارهم، والإمام الحجّة محمَّد بن محمَّد بن محمَّد الغزالي _ المتوفى ٥٠٥ه _ أوَّل من أفرد المسألة من المتكلّمين بتأليف لطيف سمّاه: «فيصل التفرقة بين الإسلام والزندقة»^(۳)، وحقّق فيها أنَّ كل ما ثبت كونه من الدين بالضرورة الإيمان به واجب، وأنَّ الإنكار عنه كفر، وكذلك التأويل في ضروريات الدين يرادف الإنكار، فالتَّأويل فيها كفر، مثل الإنكار سواءً بسواء.

ثم تطوَّرت فتن وفتن، وظهرت بدع ومنكرات، واتَّخذت القرامطة(٤)

⁽۱) هو الحسين بن الحسن بن محمَّد بن حليم القاضي العلَّامة أبو عبد الله الحليمي البخاري الشافعي، أحد الأذكياء الموصوفين وأصحاب الوجوه في المذهب، وُلد في سنة ثمان وثلاثين وثلاثمائة، قيل: في جرجان ثم حمل ونشأ ببخارى، وقيل: بل وُلد ببخارى، وتوفي سنة ثلاث وأربعمائة، وللحافظ أبي بكر البيهقي اعتناء بكلام الحليمي ولا سيما في كتاب «شعب الإيمان»، (سير أعلام النبلاء ٢٣٣/١٧ ـ ٢٣٢).

⁽٢) الإمام شيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني، ت٧٢٨هـ، وكتابه «الإيمان» معروف ومطبوع ومتداول.

⁽٣) انظر كتاب الإمام الغزالي «فيصل التفرقة بين الإسلام والزندقة» ص٢٥ ـ ٢٦ (تحقيق محمود بيجو).

⁽٤) القرامطة: حركة باطنية هدّامة تنتسب إلى شخص اسمه حمدان بن الأشعث، وبلقب بقرمط لقصر قامته وساقيه وهو من خوزستان في الأهواز ثم رحل إلى الكوفة، وقد اعتمدت هذه الحركة التنظيم العسكري السري، وكان ظاهرها التشيع لآل البيت، والانتساب إلى محمّد بن إسماعيل بن جعفر الصادق، =

والباطنية (١) قدوة في الإلحاد وأُسوة في التَّحريف على طوال القرون،

= وحقيقتها الإلحاد والإباحية وهدم الأخلاق والقضاء على الدولة الإسلامية. يعتبر مؤسس دولة القرامطة هو سليمان بن الحسن بن بهرام ويعرف بأبي طاهر الذي استولى على كثير من بلاد الجزيرة العربية ودام ملكه فيها (٣٠سنة). من عقائدهم وأفكارهم: يجعلون النّاس شركاء في النساء، يلغون أحكام الإسلام الأساسية كالصّوم والصّلاة والفرائض الأخرى. يعتقدون بإبطال القول بالمعاد والعقاب، وأنَّ الجنَّة هي النعيم في الدنيا، والعذاب هو اشتغال أصحاب الشرائع بالصّلاة والصيام والحجّ والجهاد، وهم مجتمع ملاحدة وسفّاكين يستحلُّون النّفوس والأموال والأعراض. . . (الموسوعة الميسرة في الأديان، ط: الندوة العالمية للشباب الإسلامي).

(۱) قال البغدادي في «الفَرق بين الفِرق» ص٣٨٧: الباطنية ليست مذهباً إسلاميًا أو فرقة من فرق أهل الإسلام، وإنَّما هي مذهب وطريقة أراد بها واضعوها هذم الإسلام وإبطاله عقيدة وشريعة، ويرى الإمام السيوطي أنَّ أوَّل ظهور للباطنية كان في سنة اثنتين وتسعين للهجرة، وذهب البعض إلى أنَّ ظهورهم كان سنة (٥٠١هـ)، وقال آخرون سنة (٢٥٠هـ)، وقيل: (٢٧٦هـ) حينما قام زعيمهم ميمون القداح بإنشاء هذا المذهب. وألقاب الباطنية تمثّل الأوصاف التي اتصفوا بها، فمن ألقابهم: الباطنية، ولُقبوا به لدعواهم أنَّ لظواهر القرآن وأخبار النبي على بواطن تجري في الظواهر مجرى اللّب من القشر. ومنها: القرامطة، والخرمية. والبابكية والإسماعيلية، ومن عقائدهم: أولًا: قولهم بإلهين قديمين لا أوّل لوجودهما من حيث الزّمان إلَّا أنّ أحدهما علّة لوجود الثاني، وهو مذهب مأخوذ من عن الكفّار من الثنوية، والمجوس في قولهم بإله النور وإله الظلمة. ثانياً: اعتقادهم أنَّ القرآن عبارة عن تعبير النَّبي محمَّد عن المعارف التي فاضت عليه، وتسميته كلام الله من باب المجاز. ثالثاً: لا بدّ في كل عصر من إمام معصوم قائم بالحقّ يرجع إليه في تأويل الظواهر،...

فلم يخل عهد من عهود الإسلام إلَّا وبدت فيه هذه البلايا والرزايا من إلحاد وتحريف وتلبيس؛ اختباراً لإيمان المؤمنين، وامتحاناً للرّاسخين في العلم، ولكن لله الحمد على ما أنعم، فوفق حملة الدين لحفظه من تلك السيول الجارفة في كل قرن من القرون. وممَّا بدى من الفتن في هذه البلاد في عهد الحكومة البريطانية واستيلائها أن ظهر مدّع للنبوَّة وهو: المرزا غلام أحمد القادياني، وتدرج خطوات من دعاو مختلفة، فادّعى أوَّلاً: أنَّه مجدّد، ومثيل للمسيح، ثم ادّعى: أنَّه المهدي الموعود والمسيح المعهود، وادَّعي معه: أنَّه نبي، وظلٌّ لجميع الأنبياء، وقال فأنا آدم، وأنا إبراهيم، وأنا موسى، وأنا نوح، وأنا داوود ويوسف، وأنا سليمان ويحيى، وأنا عيسى. ولمَّا استبعد ادّعاءه النبوَّة فقال تارةً: إنَّه نبيّ لغوي، وتارةً نبيّ ظلَّى، وتارة بروزي، على معان اخترعها الزنديق، ثم ادَّعي أنَّه نبيّ غير تشريعي، ورسول غير تشريعي، ثم ارتقى وادَّعى أنَّه نبيّ تشريعي ورسول تشريعي، ثم جعل وحيه مثل القرآن، وجعل مسجده المسجد الأقصى، وجعل قريته مكّة المسيح، وجعل بلدة لاهور مدينة، وأسس مقبرة سمَّاها: مقبرة الجنَّة، كلّ مَن دفن فيها فهو من أهل الجنَّة، وسمَّى أزواجه: أُمُّهات المؤمنين، وأتباعه: أمنه، وأنكر الجهاد، وأنكر عقيدة ختم النبوّة، وادّعى جواز ظهور نبيّ بعده. فهكذا أنكر كونه على خاتم النبيّين، وأنكر نزول عيسى عليه السَّلام من السماء، وادَّعى موته وصلبه، وأنَّه ابن يوسف النَّجار. وادَّعي أنَّ الدولة البريطانية ظلُّ الله في الأرض، وما إلى ذلك من طامات خرافية، واستثمرت الحكومة البريطانية هذه الفتنة للقضاء على دين الإسلام فربتها ورشحتها وساعدتها بما لها من حول وطول.

ولولا رحمة الله بعباده وتوفيقه للعلماء بالذبّ عن حريم دينه؛ لزعزعت هذه الفتنة الدهياء والكارثة العمياء أساس الإسلام. ولكن الله مَنَّ على عباده في كلِّ عهد بطائفة تحمل هذه الأمانة الإلهية يحفظونها ويذبُّون عنها كل تحريف وإلحاد، وتأويل باطل، ويقدّمونها ناصعة لامعة تلألاً أنوارها وتشقّ دياجير التأويلات المظلمة.

ثم لما هلك هذا الشقيّ المتنبئ الكاذب؛ افترقت أذنابه فرقتين: فرقة تدَّعي أنَّه كان نبيّاً، وفرقة تقول: أنَّه كان مجدِّداً، وسميت باللاهورية»، فاختلف العلماء في إكفار هؤلاء، وكذلك تردَّد بعضهم بأنَّه إذا أمكن تأويل كلامه فهل يتأوَّل ولا يكفر، والتبس على آخرين قول أبي حنيفة بأنَّه إذا كان في كلام أحد تسعة وتسعون وجهاً للكفر ووجه للإسلام لا يفتى بكفره، وكذا اشتبه على طائفة أنَّ المرأ إذا لم يلتزم الكفر وادَّعى الإسلام أنَّه لا يكون كافراً.

وهكذا دارت هناك آراء وأفكار بعيدة عن وجه الصواب وبعيدة عن التحقيق، فقام إمام العصر البحاثة محقق هذه العصور الأستاذ الكبير الفقيه المحدّث الإمام مولانا الشَّيخ محمَّد أنور شاه الكشميري ثم الديوبندي المتوفى سنة ١٣٥٢هـ رحمه الله، وحقَّق هذه المسائل وكشف عن وجوهها النقاب كتاباً وسنَّةً، حديثاً وفقهاً، أصولاً وكلاماً، وحقَّق مسألة الإيمان والكفر، والإنكار من ضروريات الدين والتَّاويل فيها، والإلحاد في حقائق الشرع والتَّحريف فيها، وما إلى ذلك من تحقيقات رصينة ومسائل عويصة من كل ما له صلة بالمقام، من غرر النقول من كتب القدماء والمتأخرين من الفقهاء والمحدثين، والمتكلمين من جهابذة أهل التحقيق من مظان بعيدة وغيرها، كـ«شفاء العليل»

لابن القيم (۱)، و (صبح الأعشى المقلقشندي (۲)، و (خلق أفعال العباد اللبخاري (۲)، و (كتاب اللبخاري (۱)، و (كتاب الأسماء والصفات اله، و (كتاب الفتوحات الابن عربي الشّيخ الأكبر (۱۰)، وما إلى ذلك من كتب كثيرة لا يخطر ببال أحد أنَّ هناك ما يتعلَّق بالموضوع. ثم لم تقتصر نقوله على فقه الحنفية، بل جمع غرر النقول من كتب المذاهب من المالكية والشافعية والحنابلة، وكذلك لم يقتصر ولم يقتنع بكتب الماتريدية من المتكلّمين، بل نقل من الأشاعرة وعقائد الحنابلة ما دلَّ على اتّفاق مذاهب الفقهاء ومذاهب أهل الكلام.

(۱) الإمام المعروف أبو عبد الله شمس الدين محمَّد بن أبي بكر الدمشقي الحنبلي المعروف بابن القيم، ولد في ١٩١ه وتوفي في ١٥٧ه. وكتابه «شفاء العليل» مطبوع متداول.

(٢) هو أبو العبّاس شهاب الدين أحمد بن علي بن أحمد القلقشندي. ولد في قرية قلقشندة بمحافظة القليوبية سنة ٧٥٦ه وتوفي سنة ٨٢١ه، وكتابه "صبح الأعشى" يعتبر موسوعة ضخمة في صناعة الإنشاء ومراسلات الملوك، مطبوع في حوالي (١٤ مجلّداً).

(٣) أمير المؤمنين في الحديث الحافظ محمَّد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري، صاحب الصّحيح. ولد في ١٩٤هـ وتوفي في ٢٥٦هـ. وكتابه «خلق أفعال العباد» مطبوع ومعروف ومتداول.

(٤) هو الإمام العلّامة المحدّث المؤرّخ محمّد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي. وُلد في ٦٧٣هـ وتوفي في ٧٤٨هـ. وكتابه «العلو» معروف ومطبوع ومتداول. وكذلك «كتاب الأسماء والصّفات».

(٥) هو الإمام محيي الدين محمَّد بن علي بن محمَّد بن عربي الحاتمي الطّائي الأندلسي، المتصوّف الكبير، لُقب بالشيخ الأكبر، ولد في ٥٥٨ه وتوفي عام ٢٣٨ه، وكتابه «الفتوحات» مطبوع ومتداول.

وبالجملة جمع المواد المبعثرة في شتّى المصادر في صعيد واحد، وجمع فأوعى، وبحث فاستوفى، وحقّق فأجاد، واستنبط حقائق فقهية من كلام جهابذة الفقه والحديث وغيرهما، فأفاد وأفاض في نواحي البحث والتّدقيق، فأتى بالعجب العجاب وغربل الكتب والأسفار الضخمة، وأخرج من ثناياها وطواياها كل ما له صلة بالموضوع، واستوعب استيعاباً بالغاً مدهشاً ما لا يرجى إلّا من أمثاله من الجهابذة المستجرين. فيا سبحان الله:

إذا كانت النُّفوس كباراً تعبت في مرادها الأجسام

يطالع مجلدات من كتاب ويستخرج منها أسطراً وحروفاً. فرحمه الله ورضي عنه وأرضاه. من ذا الذي يقدّر هذه الجهود الجبّارة في البحث والتفكير في حنايا ضلوعه، ومَن ذا الذي يدرك هذه الأفكار الدقيقة؛ في مشاعره بحر لا تكدره الدلاء، ودماء لا تقطع بالأرماث: شيخ عجائبه لم تبق في سمر ولا عجب شيخ بعده عجباً

فهذا هو كتاب «إكفار الملحدين في ضروريات الدين» وكان سمَّاه أوَّلاً: «إكفار المتأوّلين والملحدين في شيء من ضروريات الدين».

لو لم يكن مثل هذا الإمام المحقّق ألف مثل هذا العلق النفيس، وحلّ غوامض الأبحاث، وحلّل عويص المسائل ودقائق الفقه لأشكل على القوم هذه المسائل. وبقي النّاس وأهل العلم في لبسة وخفاء. والحمد لله قد أصبحت المسائل هذه من عدم تكفير أهل القبلة وعدم إكفار المتأوّلين أبين من فرق الصديع وفلق الصبح. فلا ريب أنّه أحسن إلى الأُمّة وإلى العلم بتأليف هذا الكتاب البديع في هذه المعضلات الدقيقة، فجزاه الله خير ما يجزي علماءه الرّاسخين العاملين والأعلام الربّانيين.

ثم قدَّمه لأكابر العلماء وأرباب الفتوى في عهده مثل الحجة الفقيه المحدث العارف المحقق مولانا الشَّيخ خليل أحمد السهارنفوري^(۱) مؤلّف «بذل المجهود في شرح سنن أبي داوود» والمحقّق الفاضل الشيخ رحيم الله البجنوري من مشاهير أصحاب الحجّة مولانا محمَّد قاسم النانوتوي^(۲)، والعارف الفقيه الديوبندي مولانا الشيخ المفتي عزيز الرَّحمٰن^(۳) الذي خدم مسند الإفتاء في دار العلوم بديوبند خمسين عاماً،

⁽۱) هو الشيخ المحدّث خليل أحمد بن مجيد علي بن أحمد علي الأنصاري السهارنفوري وُلد في عام ١٢٦٩ه بقرية نانوته من أعمال سهارنفور بالهند، قرأ على مشايخ مدرسة ديوبند وعلمائها، وكذلك مظاهر العلوم بسهارنفور، وعيّن أستاذاً مساعداً فيها ثم في دار العلوم بديوبند إلى أن غادرها عام ١٣٤٤ه إلى الحرمين الشريفين، توفي بالمدينة الطيّبة في ١٣٤٦ه. من أبرز مصنفاته بذل المجهود في شرح سنن أبي داوود، وكتب في الردّ على الشيعة الإمامية. (نزهة الخواطر وبهجة المسامع والنواظر ١٣٣٨م.)

⁽۲) هوالشيخ الإمام محمَّد قاسم بن أسد علي الصديقي النانوتوي أحد العلماء الربّانيين، وُلد عام ١٢٤٨ه وتوفي عام ١٢٩٧ه، كان أزهد النّاس، وله مشاهد عظيمة في المباحثة مع النّصارى وعلماء الديانة الآرية وناظر أحبار النصارى وأساقفتهم، وقاد حركة التحرير والثورة على الاستعمار البريطاني في مستهلّ عام ١٩٥٧م، وله مآثر نبيلة في بناء مستقبل المسلمين الديني في هذه البلاد وأيادى بيضاء على الشعب المسلم، (نزهة الخواطر ٧/ ٣٢٢ ـ ٣٢٠).

⁽٣) هو الشيخ العالم الربّاني المفتي عزيز الرَّحمٰن العثماني، وُلد رحمه الله في ١٢٧٥ه. وتوقّي في عام ١٣٤٧ه، كان أُمة في عصره في الفقه والفتوى، ودقّة النّظر وسعة الدراسة لكتب الأصول والاستحضار لمتون الفقه، تولّى الإفتاء في الجامعة الإسلامية دار العلوم وديوبند نحو أربعين سنة، كان غاية في التواضع والاجتهاد؛ لإسداء الخير والنفع للخلق. (تاريخ دار العلوم ديوبند بالأردية).

والشَّيخ الفقيه المحقّق حكيم الأُمَّة مولانا أشرف علي التهانوي (١)، والشيخ الفقيه المفتي محمَّد كفاية الله الدهلوي (٢) الذي كان مداراً للفتوى في هذه البلاد، والمحقّق متكلّم هذا العصر شيخ الإسلام شبير أحمد العثماني (٣) شارح «مسلم» وغيرهم، وهؤلاء الأعلام كانوا مشايخ

(۱) هو الشيخ العلّامة الفقيه أشرف علي بن عبد الحقّ التهانوي. أحد كبار العلماء والمشايخ والفقهاء الأذكياء، الذي نفع الله الخلق بمؤلفاتهم ومواعظهم، يبلغ عدد مؤلفاته نحو تسعمائة، ولد في ۱۲۸۰ه وتوفي ۱۳۲۲ه، (انظر لترجمته كتاب المحقّق «أشرف علي التهاونوي، حكيم الأُمّة وشيخ مشايخ العصر في الهند» ط. دار القلم دمشق).

- (۲) هو الشيخ المفتي العالم محمَّد كفاية الله بن عناية الله الشاه جهان فوري ثم الدهلوي. ولد بمدينة شاه جهان فور عام ۱۲۹۲هـ وتوفي بمدينة دلهي عام ۱۳۷۲هـ. كان من مؤسسي جمعية علماء الهند ومن كبار أنصار الحركة الوطنية لتحرير الهند من براثن الاستعمار البريطاني وسُجن مرَّتين، سافر رئيساً لوفد جمعية العلماء لحضور المؤتمر الإسلامي الذي عُقد بدعوة الملك عبد العزيز بن سعود عام ۱۳٤٤هـ، كما سافر لحضور مؤتمر فلسطين في القاهرة عام ۱۳۵۷هـ. كان رحمه الله فقيهاً محدثاً عظيم المنزلة في الإفتاء، بارعاً في الحساب والعلوم الرياضية، دقيق النَّظر في الحوادث والنوازل، وله ذوق في الأدب العربي وقدرة على قرض الشعر، من أشهر مؤلفاته "تعليم الإسلام" في الأدب العربي وقدرة على قرض الشعر، من أشهر مؤلفاته "تعليم الإسلام" في عجلدات، (نزهة الخواطر ۸/ ۲۹۸).
- (٣) هو الشيخ العلّامة شبير أحمد العثماني. أحد الأدباء والخطباء المبرزين باللغة الأردية، ألَّف عدداً من الكتب تنمّ عن عميق علمه وسعة اطّلاعه وطول باعه في العلوم الإسلامية، وكان من كبار قادة جمعية علماء الهند، توفي رحمه الله في ١٣٦٩هـ. وكتابه «فتح الملهم شرح صحيح مسلم» وحاشيته التفسيرية على ترجمة الشيخ محمود حسن لمعاني القرآن الكريم، معروف ومطبوع متداول.

عصرهم، كان يدور عليهم رحى الإفتاء، وكانوا أقطاب التحقيق. حتى تتفق كلمة العلماء الأجلة في هذه المعضلات العويصة، ولا يبقى هناك أي خلاف فيها، ولا يبقى أدنى ريب في إكفار المرزا غلام أحمد القاديانى؛ وكفره وكفر أتباعه وأذنابه من المررائية واللاهورية.

ولم يكن تقديم الكتاب للتقريظ والثناء والتقدير؛ وكان بعيداً من ذوقه، وكان في غنى عن تقريظ مشايخ العصر، بيد أنّه أراد أن يتفق كلام القوم في هذه المسائل التي لها أهمية كبيرة في الوقت نفسه كما سمعته أذناي ووعاه قلبي من حضرته شفاهاً.

والله سبحانه ولي التوفيق، وهو الذي يشرح صدور العلماء لمثل هذا التحقيق، فله الحمد الجزيل على نعمائه. والصَّلاة والسَّلام على صفوة أنبيائه وعلى آله وصحبه وأصفيائه.

وأنا الفقير إلى رحمة الله الباري محمَّد يوسف بن السيد محمَّد زكريا الحسيني البنوري عفا الله عنه وعافاه ووفّقه لما يحبه ويرضاه.

يوم الخميس غرة ذي القعدة الحرام سنة ١٣٨٧ه. وغرّة فبراير/ شباط سنة ١٩٦٨م بالمدرسة العربية الإسلامية في كراتشي ـ باكستان.

دِينَا الْجَالِينِينِ

خطبة الكتاب

الحمد لله الذي جعل الحق يعلو ولا يعلى، حتى يأخذ من مكانة القبول مكاناً فوق السماء؛ يبسم عن بلج جبين، وعن ثلج يقين، ويبهر نوره وضياءه، ويصدع صيته ومضاءه، ويفتر عن سنا وسناء. وجعله يدمغ الباطل، فكيفما تقلّب صار أُمه إلى الهاوية يتقهقر حتى يذهب جفاء، ويصير هباء، وحيث سطع الحق واستقام كعمود الصبح لوى الباطل ذنبه كذنب السرحان، وتلوّن تلوّن الحربان، ومن تولّه تبوّأ مقعداً من النّار، وحقّت عليه كلمة العذاب، وإدراكه درك الشقاء وسوء القضاء (۱)، وكم من شقي أحاطت به خطيئته (أعاذنا الله من ذلك). والحمد لله على العافية، والمعافاة الدائمة من البلاء. والصلاة والسّلام على نبيّه ورسوله نبي الرّحمة محمّد على خاتم الرّسل والأنبياء، الذي انقطعت بعده الرّسالة والنبوّة، ولم يبق إلّا المبشرات، وقد كان بقي من بيت النبوّة موضع لبنة فكانها وقد كمل البناء. وعلى آله وأصحابه والتّابعين وتبعهم بإحسان إلى يوم الدين، كل صباح ومساء، إلى يوم الجزاء.

⁽۱) روى البخاري في صحيحه عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النَّبي عَيِّة قال: «تعوّذوا بالله من جهد البلاء ودرك الشقاء وسوء القضاء وشماتة الأعداء»، (صحيح البخاري كتاب القدر (٦٢٤٢) ورواه مسلم في صحيحه كتاب الذكر والدّعاء برقم ٢٧٠٨).

«داعية تأليف الرسالة وتسميتها»

أمَّا بعد: فهذه الرّسالة في واقعة فتوى، قصدت بها النّصح والذكرى، لمن كان له قلب، أو ألقى السمع وهو شهيد، سميتها: إكفار المتأوّلين والملحدين في شيء من ضروريات الدين، أخذاً للاسم والحكم من قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي ءَايَنِنَا لَا يَخْفُونَ عَلَيَناً (١) أَفَنَ يُلْقَىٰ وَالْحَكُم مَن قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْقِينَا أَلَا يَكُونُونَ فِي ءَايَنِنا لَا يَخْفُونَ عَلَيَناً (١) أَفَنَ يُلْقَىٰ وَالْحَكُم مَن قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْقِينَا أَلَا يَعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ إِنَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرُ ﴾ (٢).

قال ابن عبَّاس: يضعون الكلام في غير موضعه (٣).

والمراد «بالضروريات» على ما اشتهر في الكتب: ما علم كونه من دين محمّد على بالضرورة، بأن تواتر عنه واستفاض، وعلمته العامة (٤)، كالوحدانية، والنبوّة، وختمها بخاتم الأنبياء، وانقطاعها بعده، وهذا مما شهد الله به في كتابه، وشهدت به الكتب السابقة، وشهد به نبينا على وشهد به الأموات أيضاً، كزيد بن خارجة الذي تكلّم

⁽۱) أراد بقوله: «لا يخفون علينا»: أنَّهم وإن كتموا كفرهم، وتستروا بالتأويل الباطل، وأرادوا الإخفاء، لكنّهم لا يخفون علينا. قال أبو يوسف في «كتاب الخراج» (ص١٧٩) (فصل في الحكم في المرتدّ عن الإسلام، ط: المطبعة السلفية القاهرة ١٣٨٢هـ): وكذلك الزنادقة الذين يلحدون وقد كانوا يظهرون الإسلام. منه.

⁽٢) سورة فُصِّلت: الآية ٤٠.

⁽٣) انظر: تفسير روح المعانى للآلوسي ١٢٦/٢٤.

⁽٤) أي استفاض علمه حتى وصل إلى دائرة العوام، وعلمه كواف منهم، لا أن كلّا منهم يعلمه، وإن لم يرفع لتعلم الدين رأساً، وحرم توفيقه، فإن جهله كواف منهم لعدم رغبتهم في تعلم الدين وعلمه كواف منهم فهو ضرورى. منه.

بعد الموت^(۱)، فقال: محمَّد رسول الله النَّبي الأُمِّي، خاتم النّبيين، لا نبيّ بعده، كان ذلك في الكتب الأول، ثم قال: صدق صدق. ذكره بهذا اللّفظ في «المواهب» وغيرها، وكالبعث والجزاء، ووجوب الصلاة والزَّكاة، وحرمة الخمر ونحوها، سمي: ضرورياً، لأنَّ كل أحد يعلم أنَّ هذا الأمر مثلاً من دين النَّبي ﷺ، ولا بدّ، فكونها من الدين ضروري وتدخل في الإيمان، لا يريدون أنَّ الإتيان بها بالجوارح لا بدَّ منه، كما يتوهم، فقد يكون استحباب شيء أو إباحته ضرورياً يكفر جاحده، ولا يجب الإتيان به، فالضرورة في الثبوت عن حضرة الرسالة (٢)، وفي

⁽۱) قصة تكلم زيد بن خارجة بعد أن مات ذكرها المحدّثون وأصحاب السير، أمّا عن ترجمته فهو زيد بن خارجة بن زيد بن أبي زهير بن مالك بن الحارث بن الخزرج الأنصاري مدني، شهد بدراً وبيعة الرّضوان، توفي في خلافة عثمان، وهو الذي تكلّم بعد الموت، وذلك أنّه غشي عليه قبل موته وأسري بروحه فسجّي عليه بثوب ثم راجعته نفسه فتكلّم بكلام حفظ عنه، فقال: أحد في الكتاب الأوّل. صدق صدق أبو بكر الصدّيق الضعيف في نفسه، القوي في أمر الكتاب الأوّل، صدق صدق عمر بن الخطّاب القوي الأمين في الكتاب الأوّل، صدق عثمان بن عفّان على منهاجهم، مضت أربع سنين وبقيت الأوّل، صدق عثمان بن عفّان على منهاجهم، مضت أربع سنين وبقيت الأوّل، أتت الفتن وأكل الشديد الضعيف وقامت السّاعة، وسيأتيكم خبر بين إدريس، وما بين أريس، (انظر: جامع الأصول لابن الأثير ۲۱/ ۶۰۹، ورواه الطبراني في المعجم الكبير ه/ ۲۱۸ (۱۹۵۰) (۱۹۵۰)، تاريخ المدينة المنوّرة الطبراني في الكبير والأوسط بإسنادين ورجال أحدهما في مجمع الزوائد الكبير، ثقات).

⁽٢) وكذلك في حاشية «جوهرة التوحيد» (ص١٥) وإنَّ بعض المتواترات لا يكفر بجهلها، نعم بجحودها بعد التعليم. وفي هامش «الموافقات» ٢/٢٥ ثم عقد =

كونه من الدين، لا من حيث العمل، ولا من حيث الحكم المتضمن، فقد يكون حديث متواتراً ويعلم ثبوته عنه على ضرورة، ولا بد، ويكون الحكم المتضمن فيه نظرياً من حيث العقل، كحديث عذاب القبر، ثبوته عنه على مستفيض، وفهم كيفية العذاب مشكل. والإيمان عمل من أعمال القلب، كما أشار إليه البخاري رحمه الله تعالى (۱) يستلزم إرادة إطاعة الشريعة في كل شيء وقبولها (۲). وهذه الإرادة شيء واحد ينسحب على كل الشريعة، لا يزيد ولا ينقص.

⁼ الفرق الرابع والتسعين بين قاعدة: ما لا يكون الجهل فيه عذراً، وقاعدة ما يكون الجهل عذراً فيه، وخلاصة الفرق بينهما أنَّ الجهل المعفو عنه ما يتعذّر الاحتراز عنه عادة، وغير المعفو عنه ما لا يتعذّر الاحتراز عنه في العادة، ولا بدّ أن يراجع ما في الردّة من «دائرة المعارف» ٢٠٨/٢ من عهده إلى أمرائه، وكتابه إلى أهل الردّة، وما جعله دعاية ٢٠٨/٤، ودعاية الإسلام لهرقل ونحوه. منه.

⁽١) وذلك في ترجمة الباب «باب قول النَّبي ﷺ أنا أعلمكم بالله وأنَّ المعرفة فعل القلب لقول الله تعالى: ﴿ وَلَكِن يُوَاخِذُكُم بِمَا كَسَبَتْ قُلُوبُكُمٌّ وَاللَّهُ عَفُورٌ خَلِيمٌ ﴾.

⁽٢) وفي قصة أهل نجران من الفوائد: أنَّ إقرار الكافر بالنبوّة لا يدخله في الإسلام حتى يلتزم أحكام الإسلام «فتح الباري» ٨٥/٨، وأوضحه في «الهدى» حسناً، فراجعه. فالإيمان هو: التّصديق بكل ما جاء به رسول الله على وإن لم يكن متواتراً، والتزام أحكامه والتبرؤ من كل دين سواه.

ومن قصره من المتكلّمين على الضروريات فلأن موضوع فنّهم هو القطعي، لا أن المؤمن به هو القطعي فقط، نعم التكفير إنَّما يكون بجحوده فقط.

ثم مَن قال: أنَّه قول وعمل، يزيد وينقص - أي بالطاعة والمعصية - كان أراد: أنَّه لا بدّ من الفرق هناك بين المؤمن الكامل والعاصي. ومَن قال: لا يزيد ولا ينقص، كان أراد: أنَّه لا يتبعض، ويكون بمجموع ما جاء به =

«تحقيق أن إنكار شيء من ضروريات الدين كفر»

فمن جحد شيئاً واحداً من الضروريات فقد آمن ببعض الكتاب وكفر ببعضه، وهو من الكافرين، وإن ركض إلى بلاد «الصين» و «أوروبا» لنشر ما زعمه ديناً، ورآه الجاهلون خدمة للإسلام:

وكل يدعي حبّاً لليلى وليلى لا تقرّلهم بذاكا

وهذا الأمر هو الذي دار بين الشيخين أبي بكر وعمر، فقاتل أبو بكر مَن فرَّق بين الصلاة والزكاة، يريد: أنَّه ليس مؤمناً من لم يؤمن بالكلّ، فشرح الله له صدر عمر رضي الله عنه أيضاً، فرأى ما رآه أبو بكر (۱)، فعند «مسلم» عن أبي هريرة عن رسول الله عَيْدٌ قال: «أمرت

⁼ النّبي على المعنوفون بالخلاف فحملوا كل عبارة فوق ما أرادوا من التشكيك في نفس الاعتقاد أو الإرجاء. راجع ترجمة: «عبد العزيز بن أبي رواد» من «الميزان»، فقد قال عبد العزيز بن أبي رواد في الإيمان: «الإيمان واحد، ولكن يتفاضلون بالجنّة» قال مؤمل: قلت: أصحابنا يقولون: الإيمان يزيد وينقص، قال: مَن أصحابك؟ قلت: أيوب ويونس وابن عون، فقال: لا أكثر الله في المسلمين حزبهم (ميزان الاعتدال ٤/ ٣٦٥ _ ٣٦٤)، وترجمه: «عون بن عبد الله» من «تهذيب التهذيب» (٨/ ١٥٢) ومن «إيثار الحق». انظر: إيثار الحق على الخلق في ردّ الخلافات إلى المذهب الحق من أصول التوحيد. لمؤلفه محمّد بن إبراهيم بن علي بن المرتضى بن المفضل الحسني القاسمي. (ص٣٦٨، ص٣٦٩).

⁽۱) روى البخاري في صحيحه عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: لمَّا توفي رسول الله ﷺ، وكان أبو بكر رضي الله عنه وكفَر مَن كفَر من العرب، فقال عمر رضي الله عنه كيف تقاتل النّاس وقد قال رسول الله ﷺ أمرت أن أُقاتل النّاس حتى يقولوا لا إله إلَّا الله، فمن قالها فقد عصم مني ماله ونفسه =

أن أقاتل النَّاس حتى يشهدوا أن لا إله إلَّا الله، ويؤمنوا بي وبما جئت به، فإذا فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم وأموالهم إلَّا بحقها، وحسابهم على الله اهه(١).

«بيان أقسام التواتر الأربعة وأمثالها وبيان اجتماع عدة أقسام في شيء تارة»

ثم إنَّ التَّواتر قد يكون من حيث الإسناد، كحديث: «مَن كذب

= إلّا بحقه وحسابه على الله، فقال: والله لأقاتلنّ من فرّق بين الصلاة والزّكاة فإنّ الزّكاة حقّ المال، والله لو منعوني عناقاً كانوا يؤدونها إلى رسول الله على الله على منعها، قال عمر رضي الله عنه: «فوالله ما هو إلّا أن قد شرح الله صدر أبي بكر رضي الله عنه فعرفت أنّه الحق» (كتاب الزّكاة (١٤٠٠)، وكتاب استتابة المرتدين (٢٩٨٤)، وكتاب الاعتصام بالكتاب والسنّة (٧٢٨٥)، ورواه مسلم في صحيحه كتاب الإيمان ٢٠).

(۱) رواه مسلم في صحيحه كتاب الإيمان (۲۱)، وعند "مسلم" أيضاً عن أبي هريرة عن رسول الله على أنّه قال: "والذي نفس محمّد بيده لا يسمع بي أحد من هذه الأُمّة يهودي ولا نصراني ثم يموت، ولم يؤمن بالذي أرسلت به إلّا كان من أصحاب النّار" اه (كتاب الإيمان برقم ١٥٣). منه.

وما في «المستدرك» ٢/ ٣٧٢ برقم (٣٣٠٩)، عن ابن عبَّاس رضي الله عنه قال: قال رسول الله عليه: «ما من أحد يسمع بي من هذه الأُمّة ولا يهودي ولا نصراني ولا يؤمن بي إلَّا دخل النّار. فجعلت أقول: أين تصديقها في كتاب الله؟ حتى وجدت هذه الآية: ﴿وَمَن يَكُثُرُ بِهِ مِن ٱلْأَحْرَابِ فَالنَّارُ مُوعِدُمُ عَلَيْ قال: الأحزاب: الملل كلها اهـ» وراجع حقيقة المرجئة من «المعارف». منه.

عليَّ متعمّداً فليتبوَّأ مقعده من النَّار»(١)، ذكر في «الفتح»: أنَّه ثبت صحيحاً وحسناً من طريق ثلاثين صحابياً(٢).

(۱) رواه البخاري في صحيحه كتاب العلم (۱۰٤) (۱۰۷) وكتاب الجنائز (۱۲۰۹) وكتاب أحاديث الأنبياء (۳۲۰۳) وكتاب الأدب (۵۷۲۹) ومسلم في صحيحه كتاب مقدمة (٤) و(٥) وكتاب الزهد والرقائق (۳۲۳) والترمذي في سننه كتاب الفتن (۲۱۸۳) وكتاب العلم (۲۵۸۳) (۲۵۸۵) (۲۵۹۳) وكتاب التفسير (۲۸۷۷).

(٢) وذكر أسماء الصَّحابة الذين رووا هذا الحديث، وما هو نصّ كلام الحافظ ابن حجر رحمه الله في الفتح ننقله هنا لفائدة علمية: قال رحمه الله: وَقَد أخرج البخاري حديث: «مَن كذب عليَّ» أيضاً من حديث المغيرة وهو في الجنائز، ومن حديث عبد الله بن عمرو بن العاص وهو في أخبار بني إسرائيل، ومن حديث واثلة بن الأسقع وهو في مناقب قريش، لكن ليس هو بلفظ الوعيد بالنَّار صريحاً. واتَّفق مسلم معه على تخريج حديث على وأنس وأبي هريرة والمُغيرة، وأخرجه مسلم من حديث أبي سعيد أيضاً، وصحَّ أيضاً في غير الصَّحيحين من حديث عُثمان بن عفّان وابن مسعود وابن عمر وأبي قتادة وجابر وزيد بن أرقم، وورد بأسانيد حِسان من حديث طلحة بن عُبيد الله وسعيد بن زيد وأبي عُبيدة بن الجرَّاح وسعد بن أبي وقَّاص ومعاذ بن جبل وعُقبة بن عامر وعمران بن حُصين وابن عبَّاس وسلمان الفارسي ومعاوية بن أبي سُفيان ورافع بن خَديج وطارق الأشجعي والسائب بن يزيد وخالد بن عُرفطة وأبي أمامة وأبي قرصافة وأبي موسى الغافقي وعائشة، فهؤلاء ثلاثة وثلاثون نفساً من الصَّحابة، وورد أيضاً عن نحو خمسين غيرهم بأسانيد ضعيفة، وعن نحو من عشرين آخرين بأسانيد ساقطة. وقد اعتنى جماعة من الحفَّاظ بجمع طرُّقه، فأوَّل مَنْ وقفت على كلامه في ذلك على بن المَديني، وَتَبعَهُ يعقوب بن شيبة فقال: رُوي هذا الحديث من عشرين وجهاً عن الصَّحابة من الحجازيّين وغيرهم، ثم إبراهيم الحَربي وأبو بكر البَزَّار فقال كل منهما: إنَّه ورد من حديث أربعين من =

= الصَّحابة، وجَمع طرُقه في ذلك العصر أبو محمَّد يحيى بن محمَّد بن صاعد فزاد قليلاً. وقال أبو بكر الصَّحابي شارح رسالة الشَّافِعيّ : رواه ستُّونَ نَفساً من الصَّحابة، وجَمَع طُرُقه الطَّبَرانيُّ فزاد قليلاً، وقال أبو القاسم بن منده رواه أكثر من ثمانين نفساً، وقد خرَّجها بعض النَّيسابوريِّين فزادت قليلاً، وقد جمع طُرقه ابن الجوزي في مقدّمة كتاب «الموضوعات» فجاوز التّسعين، وبذلك جزم ابن دحية، وقال أبو موسى المديني: يرويه نحو مائة من الصَّحابة، وقد جمعها بعده الحافظان يوسف بن خليل وأبو على البَكْري وهما متعاصران فوقع لكلِّ منهما ما ليس عند الآخر، وتحصَّل من مجموع ذلك كلَّه رواية مائة من الصَّحابة على ما فصَّلته من صحيح وحسن وضعيف وساقط، مع أن فيها ما هو في مُطلق ذم الكذب عليه من غير تقييد بهذا الوعيد الخاص. ونقل النَّووي أنَّه جاء عن مائتين من الصَّحابة، ولأجل كثرة طرُّقه أطلق عليه جماعة أنَّه متواتر، ونازع بعض مشايخنا في ذلك قال: لأنَّ شرط التَّواتر استواء طرفيه وما بينهما في الكثرة، وليست موجودة في كل طريق منها بمفردها. وأُجيب بأنَّ المراد بإطلاق كونه مُتواتراً رواية المجموع عن المجموع من ابتدائه إلى انتهائه في كل عصر، وهذا كافٍ في إفادة العلم. وأيضاً فطريق أنس وحدها قد رواها عنه العدد الكثير وتواترت عنهم. نعم وحديث على رواه عنه سِتَّة من مشاهير التَّابعين وثقاتهم، وكذا حديث ابن مسعود وأبي هريرة وعبد الله بن عمرو، فلو قيل في كل منها إنَّه متواتر عن صحابيّه لكان صحيحاً ، فإنَّ العدد المُعيَّن لا يُشترط في المتواتر، بل ما أفاد العلم كفي، والصِّفات العَليَّة في الرواة تقوم مقام العدد أو تزيد عليه كما قرَّرته في نُكت علوم الحديث وفي شرح نخبة الفكر، وبيَّنت هناك الرَّد على مَن ادَّعي أنَّ مثال المتواتر لا يوجد إلَّا في هذا الحديث، وبيَّنت أنَّ أمثلته كثيرة: منها حديث «مَن بَنَى لله مسجداً ، والمسْح على الخُفَّيْن، ورفع اليدين، والشَّفاعة والحَوض ورُؤية الله في الآخرة، والأئمة من قريش وغير ذلك». والله المُستعان. (فتح الباري ٢٠٣/١ط: دار المعرفة بيروت ١٣٧٩هـ).

قلت: وأحاديث ختم النبوَّة جمعها بعض أصحابي، وهو: المولوي محمَّد شفيع الديوبندي (١)، فبلغت أزيد من مائة وخمسين، منها نحو ثلاثين من «الصحاح الستة».

وقد يكون من حيث الطبقة، كتواتر «القرآن»، تواتر على البسيطة شرقاً وغرباً، درساً وتلاوة، حفظاً وقراءة، وتلقاه الكافة عن الكافة طبقة عن طبقة (۲)، اقرأ وارق إلى حضرة الرسالة، ولا تحتاج إلى إسناد يكون عن فلان عن فلان.

وقد يكون تواتر عمل وتواتر توارث، وقد تجتمع أقسام كما في أشياء من: الوضوء كالسواك من المضمضة، الاستنشاق.

ثم إنَّ التَّواتر يزعمه بعض النَّاس قليلاً، وهو في الواقع يفوت الحصر في شريعتنا، ويعجز الإنسان أن يفهرسه، ويذهل الإنسان عن التفاته، فإذا التفت إليه رآه متواتراً، وهذا كالبديهي، كثيراً ما يذهل عنه ويحفظ النظري.

⁽۱) وهو الشيخ العلّامة المفتي محمَّد شفيع الديوبندي رحمه الله مدير «دار العلوم» كراتشي، ولد رحمه الله في سنة ١٣١٤هـ، وقد فاض بقلمه السيّال وفكرته الناضجة لآلئ منثورة، فألّف رحمه الله من كل فن من الفنون ومن أهمّها تفسيره المسمَّى «معارف القرآن» في ثمانية مجلّدات، و«جواهر الفقه» و«ختم النبوّة» و«سيرة خاتم الأنبياء» ومنها هذا الكتاب الذي أشار إليه المؤلّف رحمه الله، وقد سمَّاه بـ«التَّصريح بما تواتر في نزول المسيح» وهو مطبوع متداول بتحقيق العلَّامة المحقّق الشيخ عبد الفتّاح أبو غدة رحمه الله. وقد توفّاه الله تعالى ليلة الحادي عشر من شوال عام ١٣٩٦ه.

⁽٢) وأمّا نقل مجموع الطبقة عن طبقة أخرى أنَّه كتاب منزّل من الله على نبيّنا ﷺ فإنَّه يشترك فيه جميع المسلمين.

وإذا علمت هذا فنقول: الصَّلاة فريضة، واعتقاد فرضيتها فرض، وتحصيل علمها فرض، وجحدها كفر، وكذا جهلها، والسّواك سنَّة، واعتقاد سنيّته فرض، وتحصيل علمه سنَّة، وجحودها كفر، وجهله حرمان، وتركه عتاب أو عقاب.

ثم أثبتنا في الفصول الآتية إجماع أهل الحلّ والعقد على أنَّ: تأويل الضروريات وإخراجها عن صورة ما تواتر عليه، وكما جاء، وكما فهمه، وجرى عليه أهل التواتر، أنَّه كفر. وذهبت الحنفية بعد هذا إلى أنَّ إنكار الأمر القطعي وإن لم يبلغ إلى حدّ الضرورة كفر. صرح به الشَّيخ ابن الهمام (۱) في «المسايرة» (۲) وهو متَّجه من حيث الدَّليل.

«تحقيق أن الأمر الضروري في الدين ما يكون مكشوف المراد وفهمه العامة من غير تعارض الأدلة»

ثم إنَّ الأمر الشرعي الضروري قد يكون التعبير عنه وتفهيمه للنَّاس سهلاً، ويشترك لسهولته فيه الخواص والأوساط والعوام، فإذا تواتر مثل ذلك عن صاحب الشرع وكان مكشوف المراد لم تتجاذب الأدلّة فيه

⁽۱) هو الشيخ كمال الدين محمَّد بن عبد الواحد بن عبد الحميد السيواسي السكندري ابن الهمام ولد تقريباً سنة ۷۹۰ه، لم يوجد مثله في التحقيق، وشرح الهداية شرحاً لا نظير له، وله كتاب «التحرير» في الأصول و«المسايرة» في العقائد و«زاد الفقير» في العبادات. توفي بالقاهرة سنة ۲۹۸ه (انظر: الفوائد البهية ص٢٩٦، شذرات الذهب ٧/ ٢٩٨، الضوء اللامع ٨/ ١٢٧، معجم المؤلفين ٣/ ٢٩٨).

⁽٢) انظر: المسايرة ص٢٠٨.

وجب الإيمان به على حاله بدون تصرف وتعجرف، وذلك كمسألة ختم النبوّة، لا إشكال ولا إعضال في فهمها، ويفهمه الكواف بجملة: "إنّ الرّسالة والنبوّة قد انقطعت، فلا رسول بعدي ولا نبيّ»(۱). أو بجملة: «ذهبت النبوّة وبقيت المبشرات»(۱). يكفي في فهم هذه المسألة وحقيقتها هذه الحروف. ثمّ إذا تواتر عن صاحب الشرع، واستفاض عنه نحو مائة وخمسين مرّة وأزيد، وأصر عليه وبلغه على رؤوس المناير والمنابر، ولم يشر مرّة من الدّهر إلى أنّه متأوّل، وفهمت عنه الأُمّة المشاهدون والغائبون طبقة بعد طبقة، واشتهر عند العامة أن لا نبوّة بعد ختم الأنبياء، وإنّما ينزل عيسى عليه السّلام من السّماء حكماً مقسطاً، وتكون جرت شؤون وملاحم، ودارت دوائر بين المسلمين والنّصارى، فيقوم المهدي ـ عليه السّلام _ لإصلاح المسلمين، وينزل عيسى ـ عليه السّلام ـ لإصلاح النّصارى، وقتل اليهود، ويكون الدّين كلّه لله.

وتواتر نزوله عليه السَّلام (٣)، كما صرَّح به علماء النقل، كالحافظ

⁽۱) رواه الترمذي في سننه من حديث أنس رضي الله عنه مرفوعاً باب ذهبت النبوّة وبقيت المبشرات (۲۲۷۲) وأحمد في مسنده ٣/٢٦٧ (١٣٨٥١) والحاكم في المستدرك ٤٣٣/٤ (٨١٧٨) وقال هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي في التلخيص.

⁽۲) رواه ابن حبان في صحيحه ٢١/١١ (٢٠٤٧) وابن ماجه في سننه كتاب تعبير الرؤيا (٣٨٨٦) والدارمي في سننه كتاب الرؤيا (٢٠٤٥) وأحمد في مسنده ٢/٢١ (٣٤٨).

⁽٣) وقد جمعت أحاديث نزوله عليه السَّلام في رسالة سميتها: «التصريح بما تواتر في نزول المسيح»، قد طبعت فيها نحو سبعين حديثاً، ونحو أربعين منها صحاح وحسان. منه.

ابن كثير في «تفسيره»(١)، والحافظ ابن حجر في «فتحه» و «تلخيصه»(٢).

ثمَّ جاء ملحد وحرف تلك النصوص _ كما فعلته الزنادقة _ وقال بأنَّ الله سمَّاه: ابن مريم، وإنَّ المراد «باليهود» علماء الإسلام الذين لا يؤمنون بذلك الملحد، لأنَّهم جمدوا على الظاهرية وحرموا الروحانية.

ولم يدر الملحد أنَّ الزنادقة الذين مضوا، وبادوا، كانوا أبلغ منه في تلك الروحانية، إن كانت تلك الزندقة روحانية.

«بيان إلحاد القادياني وتحريفه للنصوص، واتباعه «البابية» و «البهائية» و «قرة العينية» »

وهذا أُستاذه وأبوه الروحاني: «الباب»(٣) ثم «البهاء»(٤) و«قرّة

⁽۱) قال الحافظ ابن كثير رحمه الله في تفسيره ١/٧١٢: . . . ثم إنَّه رفعه إليه، وإنَّه باق حيّ، وإنه سينزل قبل يوم القيامة كما دلّت عليه الأحاديث المتواترة التي سنوردها إن شاء الله قريباً.

⁽٢) فتح الباري ٦/ ٤٩١ _ ٤٩٤، وانظر: التلخيص الحبير ٣/ ٢١٤.

⁽٣) «الباب» يشار به عند «البابية» إلى شخص جاهل إيراني ينتسب إلى التصوّف يُدعى علي بن محمد الشيرازي، وقد أعلن علي الشيرازي هذا بأنّه الباب الموصل إلى الحقيقة الإلهية، في عام ١٨٤٤م وأنّه رسول كموسى وعيسى ومحمّد عليهم السّلام، بل ادّعى أنّه أفضلهم، في عام ١٢٦١هـ الموافق ١٨٤٥م قبض عليه وحكم عليه بالإعدام. (انظر: البهائية تاريخها وعقدتها).

⁽٤) «البهاء» هو ميرزا حسين بن علي المازندراني النوري الإيراني ولد في ٢٣٣هـ بطهران واشتغل في أثناء عمره بعلم التصوّف، ثم ادّعى أنّه خليفة الباب ثم خلع على نفسه صفة النبوّة فالألوهية والربوبية زاعماً أنَّ الحقيقة الإلهية لم تنل =

العين»(١) هلكوا عن قريب، وادَّعوا ما ادَّعى؛ وأتباعهم الأشقياء أكثر من أتباعه، فأين له بهاء كالبهاء؟ وأين له ثبات في الحروب؟ ومكافحة بالصدر لبنادق الرّصاص؟ وإخباره بالنَّجاة منها، ثم وقوع الأمر كذلك؟ وأين له منطق كمنطق قرّة العين؟

لها بشر مثل الحرير ومنطق رخيم الحواشي لا هراء ولا نزر وإنّما بضاعته تلقف كلمات من الصوفيّة الكرام «كالتجلّي»(٢) و«البروز»(٣) وتحريف مرادهم، وسرقة القباء واتخاذه قميصاً، واتباع الفلسفة الجديدة وما فتشه أهل «أوروبا» وجعله وحياً يوحي إليه شيطانه، وقد مهّد له ذلك قبله أمثاله، منهم: الحكيم محمّد حسن

⁼ كمالها الأعظم إلَّا بتجسدها فيه، وفي عنفوان قوّته وسلطان دعوته سلَّط الله عليه الحمى فهلك بها وهو على عقيدته القذرة ودعاويه الباطلة وخرافاته المضحكة المحزنة، وكان هلاكه في ١٣٠٩هـ.

⁽۱) قرّة العين رزين تاج الطاهرة واسمها الحقيقي «فاطمة، بنت صالح القزويني، ويقول البهائية أنَّ حضرة البهاء قد لقّبها بالطاهرة، وفي رجب ١٢٦٤هـ اجتمعت قرّة العين مع زعماء البابية في مؤتمر وأعلنت فسخ الشريعة الإسلامية ونادت بالشيوعية في النساء، وقد حكم عليها بأن تحرق حيّة، ولكن الجلاد خنقها قبل أن تحرق في عام ١٨٥٣م.

⁽٢) التجلّي: ما ينكشف عن القلوب من أنوار الغيوب، وإنَّما جمع «الغيوب» باعتبار تعدّد موارد التجلّي، فإنَّ لكل اسم إلهي بحسب حيطته ووجوهه تجليات متنوعة (التعريفات للجرجاني ص٧٣).

⁽٣) البروز: الخروج من كل شيء يوارى في براز من الأرض، وهو الذي لا يكون فيه ما يتوارى فيه عن عين الناظر، ذكره الحرالي، (التعاريف للمناوي ص١٢٧).

الأمروهي (١)، صاحب «غاية البرهان في تأويل القرآن» على أنَّهم كانوا أحسن حالاً منه، فإنَّهم لم يتنبَّأوا، فإذا كان الأمر هكذا أكفرناه بالإجماع، وجعلنا الهاوية أُمَّه.

ويعجبني قول المتنبّي:

لقد ضلَّ قوم بأصنامهم وأمَّا بِنِقِّ رِياحٍ فللا وقد قال قائل: إنَّ الأحوط فيه:

وكان امرأ من جند إبليس فارتقى به الحال حتَّى صار إبليس من جنده

«تصريح مالك بنزول المسيح عليه السلام في «العتبية» »

هذا وقد بلغني كلام بعضهم: أنَّ مالكاً الإمام رحمه الله قائل بموت عيسى عليه السَّلام، وهذا من سوء الفهم، فقد صرَّح مالك رحمه الله أيضاً في «العتبية»(٢) بنزوله، كما انعقد

⁽۱) هو الشيخ الفاضل محمَّد حسن بن كرامة علي بن رستم علي الحسيني النقوي الأمروهوي أحد العلماء المبرزين في معرفة الكتب السماوية، ولد سنة ١٢٤٩هـ، ومن مؤلّفاته معالمات الأسرار بالفارسي في مجلد ضخم في التفسير سمّاه تفسير حضرت شاهي، وله تفسير في اللّغة الأردية سمّاه «غالبيان» ومقدمته في كتاب مستقل، والدرّ الفريد في مسألة التوحيد، وتلخيص التواريخ وغيرها، توفي رحمه الله سنة ١٣٢٣هـ. (نزهة الخواطر ٨/٤٠).

⁽٢) العتبية ويسمى «المستخرجة» ومؤلفه أبو عبد الله محمَّد بن أحمد بن عبد العزيز بن أبي عتبة الأموي ولاء، المشهور بالعتبي توفي ٢٥٥هـ (سير أعلام النبلاء ٢١/ ٣٣٥) وقد طبع من الكتاب جزء (كتاب الحجر) في دار ابن حزم محققاً، وعلماً أنّ «البيان والتحصيل» لابن رشد هو شرح للعتبية.

(1) في (1) في (1) في (1) في (1) في (1)

وأمّا إن كان أمراً يعسر فهمه وتفهيمه كمسألة القدر، وعذاب القبر، والاستواء على العرش، والنّزول إلى سماء الدنيا، وغير ذلك من المتشابهات والأمور الإلهية، ثم تواتر واستفاض، فإن جحد من بلغه ذلك الأمر أصل ما جاء أكفرناه بلا خطر، وإن بحث في الكيفية، وأثبت وجها، وزل فيه، ونفى آخر عذرناه، وينبغي أن يراجع ما ذكره ابن رشد الحفيد في رسالته «فصل المقال والكشف عن مناهج الأدلّة»(٤)، فإنّه عبّر عما ذكرناه بعبارة منطقية. قال عزّ شأنه:

⁽١) انظر: فيض القدير للمناوى ٢/ ٣٤١.

⁽٢) هو أبو عبد الله محمَّد بن خليفة بن عمر التونسي المشهور بالأبيّ، محدَّث فقيه حافظ مفسّر، اشتهر بالمهارة والتقدّم في العلوم والفنون، من كتبه: شرح المدونة، إكمال الإكمال في شرح صحيح مسلم، توفي رحمه الله في ٨٢٧هـ (البدر الطالع ٢/١٦٩، نيل الابتهاج ص٢٧٨).

⁽٣) انظر: إكمال الإكمال في شرح صحيح مسلم.

⁽٤) انظر: فصل المقال لابن رشد الحفيد المالكي (محمَّد بن أحمد بن محمَّد بن رشد الأندلسي أبو الوليد ولد سنة ١١٢٦هـ وتوقّي ١١٩٨هـ، فقيه مالكي وقاضى القضاة في زمانه) (طبع ميونخ عام ١٨٥٩م).

⁽٥) سورة الأنعام: الآية ٩٣.

«بيان شيء من دعاوى القادياني وادعائه النبوّة والرسالة، وإن إكفاره واجب بوجوه»

ثم إنَّ بعد ما هلك ذلك الملحد انشقّ العصا بين أذنابه في من يخلفه، فاتَّخذ من تفاريقه ساجور، ففارق بعضهم جيله، وأظهر أنَّه لم يكن نبيّاً، ولم يدع، ولم تبق في الإسلام، لكنَّه مهدي وعيسى المحمَّدي (والعياذ بالله) وأراد بذلك استمالة الخلق وتلفتهم إليه، ولا ينجو من الكفر إلَّا مَن أكفر ذلك الملحد بلا تلعثم وتردد، لوجوه:

الأوَّل: إنَّ ذلك الملحد، ادَّعاءه النبوَّة بل الرَّسالة، نعم وتشريعاً أكثر من نباح العواء في كلامه، فإنكاره مكابرة فاضحة لا يلتفت إليها، ويكفر من لم يكفّره.

وما قولك فيمن لم يكفّر مسيلِمة وذهب يأوّل ادّعاءه وسجعاته؟ وما قولك فيمن لم يكفّر من يعبد الصنم، وتأوّل بأنّه لا يعبده بل يخر لوجهه كلّما رآه؟ وهذا أيضاً مكابرة لا يلتفت إليها، كيف! لو رآه يسجد للصنم ألف مرّة أفيخرج له الإنسان وجهاً؟ ومثل هذه المهملات لا يُصغَى إليها. قال النّووي في الزنديق:

«والثَّالث: إن تاب مرَّة واحدة قبلت توبته، فإن تكرَّر ذلك منه لم تقبل» اه(١).

والحاصل: أنَّ التَّأويل لكلامه ليس تأويلاً بل هو كذب له لا يغير حكماً.

⁽١) شرح النووي لصحيح الإمام مسلم ٢٠٧/١.

والثاني: إنَّه قد تواتر، وانعقد الإجماع على نزول عيسى بن مريم عليه السَّلام، فتأويل هذه وتحريفه كفر أيضاً. وقد قال في «روح المعاني»(۱) _ وهو من محققي المتأخرين _: إن من لم يقل بنزوله فقد أكفره العلماء، وهو على القاعدة في إنكار ما تواتر في الشرع. وقد رأيت كلام ذلك الملحد المتنبّئ في قوله تعالى: ﴿وَإِن مِنْ أَهْلِ ٱلْكِئْبِ إِلّا لِيُوْمِئَنَّ بِهِ عَبْلُ مَوْتِهِ فَي وكلام أتباعه فقتل كيف قدر، بذلوا جهدهم في تأويله وتحريفه ولم يستو لهم شيء، فيجب أن يكفروا.

الثالث: إنّهم منحوا رتبة مثل عيسى عليه السّلام من الرُّسل أُولي العزم لمثل هذا الآخر الزنيم فيجب أن يكفروا. راجع «فتح الباري»(٣) من (باب ما يستحب للعالم إذا سئل: أي النّاس أعلم). وغاية من يحتاط لهم أن يستتيبهم، فإن تابوا وإلّا فهم كافرون، وليس في الشريعة الإسلامية إلّا هذا القدر، كما قد أثبتناه بالإجماع في ما بعد في الفصول، وعرض التّوبة أيضاً إنّما يكون من حاكم الإسلام عند إبرام

⁽۱) ونص كلامه هو: ولا يقدح في ذلك ما أجمعت الأمة عليه واشتهرت فيه الأخبار ولعلّها بلغت مبلغ التواتر المعنوي ونطق به الكتاب على قول ووجب الإيمان به وأكفر منكره كالفلاسفة من نزول عيسى عليه السّلام آخر الزّمان لأنّه كان نبيّاً قبل تحلّي نبيّنا على القول بنبوّته في هذه النشأة، ومثل هذا يقال في بقاء الخضر عليه السلام على القول بنبوّته وبقائه. . . إلخ. (روح المعاني بعاء الخضر عليه السلام على القول بنبوّته وبقائه . . . إلخ. (روح المعاني ٢٤/٢٢).

⁽٢) سورة النساء: الآية ١٥٩.

⁽٣) وإن قلنا: إنَّ الخضر ليس بنبي بل ولي، فالنَّبي أفضل من الولي، وهو مقطوع به عقلاً ونقلاً، والصائر إلى خلافه كافر، لأنَّه أمر معلوم من الشرع بالضرورة اهـ. (انظر: فتح الباري ١/ ٢٢١).

الأمر والفصل:

فإمّا لهذا وإمّا لذا

وأمَّا الآن فلم يبق لهم إلَّا الكفر، فليجعلوه شعاراً أو دثاراً حتَّى يحلهم دار البوار.

«بيان بعض المكابرات في التأويلات»

والشَّارع ﷺ لم يعذر قط في تأويل باطل. فقال في أمر عبد الله بن حذافة أمير السريَّة مَن تحته بدخول النَّار: «لو دخلوها ما خرجوا منها إلى يوم القيامة، إنَّما الطَّاعة في المعروف»(۱). وقال _ في المشجوج رأسه حيث أمروه بالغسل فمات _: «قتلوه قاتلهم الله»(۲). وكيف غضب في تطويل معاذ رضي الله عنه صلاته بالقوم (۳)؟ وفي واقعة أخرى مثلها،

⁽۱) رواه البخاري في صحيحه كتاب المغازي برقم (٤٣٤٠) وكتاب الأحكام برقم (١١٤٥) وأبو داود في سننه (٧١٤٥) وأبو داود في سننه كتاب الجهاد (٢٦٢٥).

⁽۲) رواه أبو داود في سننه من حديث جابر رضي الله عنه في كتاب الطهارة برقم (۲) (۱۹ ـ ۳۳۷)، وفيه «قتلوه قتلهم الله» وبنحوه رواه ابن ماجه في سننه كتاب الطهارة وسننها برقم (۵۷۱) والحاكم في المستدرك ۲۷۰۱ (۵۸۵) و۱/ ۲۸۰ (۱۳۳۰)، وابن خزيمة في صحيحه ۱/ ۱۳۸ (۲۷۳)، وأحمد في مسنده ۱/ ۳۰۰ (۳۰۰۷)، ولم أجد في كتب السنن لفظ «قاتلهم الله».

⁽٣) عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال: كان معاذ بن جبل يصلّي مع النّبي ﷺ ثم يرجع فيؤم قومه فصلّى العشاء فقرأ بالبقرة فانصرف الرجل فكان معاذاً تناول منه فبلغ النّبي ﷺ فقال: «فتّان فتّان فتّان ثلاث مرار، أو قال: فاتناً فاتناً فاتناً، وأمره بسورتين من أوسط المفصّل». (رواه البخاري في صحيحه كتاب الأذان برقم (٧٠١) و(٧٠٥) وكتاب الأدب برقم (٢١٠٦) =

لعلَّها لأبي بن كعب، وفي قتل خالد مَن قال: "صبأنا صبأنا" ولم يحسنوا أن يقولوا: "أسلمنا" (١). وفي قتل أُسامة مَن قال: "لا إله إلَّا الله" فزعمها درأ لنفسه (٢). وفي واقعة مَن أعتق عبيده عند الاحتضار ولم يكن له غيرهم (٣). وغير ذلك من الوقائع. كالسؤال عن ضالّة الإبل (٤)،

⁼ ورواه مسلم في صحيحه كتاب الصلاة (٤٦٥) والنسائي في سننه كتاب الإمامة (٨٣١) (٨٣٥) وأبو داود في سننه كتاب الصّلاة (٧٩٠).

⁽۱) رواه البخاري في صحيحه كتاب المغازي برقم (٤٣٣٩) وكتاب الأحكام برقم (٧١٨٩).

⁽۲) عن أسامة بن زيد قال: بعثنا رسول الله على في سريّة فصبّحنا الحرقات من جهينة فأدركت رجلاً فقال: لا إله إلّا الله فطعنته فوقع في نفسي من ذلك فذكرته للنّبي على فقال رسول الله على: «أقال لا إله إلّا الله وقتلته؟ قال: قلت يا رسول الله إنّما قالها خوفاً من السّلاح، قال: أفلا شققت عن قلبه حتى تعلم أقالها أم لا، فما زال يكرّرها عليّ حتى تمنيّت أنّي أسلمت يومئذ. .. الحديث». رواه مسلم في صحيحه كتاب الإيمان برقم (٩٦٠) وأبو داود في سننه كتاب الجهاد برقم (٢٦٤٣) وهو في صحيح البخاري كتاب المغازي (٢٦٤٣) وكتاب الديّات (٢٨٤٢).

⁽٣) عن عمران بن حصين أنَّ رجلاً أعتق ستّة مملوكين له عند موته لم يكن له مال غيرهم فدعا بهم رسول الله على فجزَّأهم أثلاثاً ثم أقرع بينهم فأعتق اثنين وأرق أربعة وقال له قولاً شديداً. رواه مسلم في صحيحه كتاب الأيمان برقم (١٦٦٨) ورواه الترمذي في سننه كتاب الأحكام (١٣٦٤) والنسائي في سننه كتاب الجنائز (١٩٥٨) وأبو داود في سننه كتاب العتق (٣٩٥٨).

⁽٤) عن زيد بن خالد الجهني أنَّ النَّبي ﷺ سأله رجل عن اللقطة فقال: «اعرف وكاءها أو قال: وعاءها وعفاصها ثم عرّفها سنة ثم استمتع بها، فإن جاء بها فأدّها إليه، قال: فضالة الإبل فغضب حتى احمرّت وجنتاه، أو قال: احمرّ وجهه فقال: وما لك ولها معها سقاؤها وحذاؤها ترد الماء وترعى الشجر، =

ممّا كان التّأويل فيها في غير محلّه، وعلى تعبير الفقهاء في فصل غير مجتهد فيه، بخلاف نحو ترك الصّلاة عند الذّهاب إلى بني قريظة (١)، ومَن صلّى بالتيمم ثم وجد الماء في الوقت فتوضّأ وأعاد. ومَن لم يعد فلم يعنف أحداً فيه (٢)، لأنَّ التّأويل فيه لم يكن قطعي البطلان. ولكم أسوة حسنة في رسول الله على والله الهادي، ومَن يضلل الله فما له مِن هاد.

تفسير الزندقة والإلحاد والباطنية وحكمها ثلاثتها واحد وهو الكفر

قال: التفتازاني في «مقاصد الطالبين في أُصول الدين»: الكافر إن أظهر الإيمان خصّ باسم «المنافق». وإن كفر بعد الإسلام «فبالمرتد»، وإن قال بتعدد الآلهة «فبالمشرك»، وإن تديّن ببعض الأديان «فبالكتابي»، وإن أسند الحوادث إلى الزّمان واعتقد قدمه «فبالدهري»، وإن نفى الصانع «فبالمعطل»، وإن أبطن عقائد هي كفر بالاتّفاق «فبالزنديق».

⁼ فذرها حتى يلقاها ربّها، قال: فضالّة الغنم، قال: لك أو لأخيك أو للذئب». رواه البخاري في صحيحه كتاب العلم (٩١) وكتاب المساقاة (٢٣٧٢) وكتاب اللقطة (٢٤٢٧). اللقطة (٢٤٢٧).

⁽۱) انظر الحديث في: صحيح البخاري كتاب الجمعة (٩٤٦)، وكتاب المغازي (١١٧٠).

⁽٢) انظر الحديث في: سنن أبي داود كتاب الطهارة (٣٣٨)، وسنن الدارمي كتاب الطهارة (٧٤٤).

«تحقيق معاني المنافق والمرتد والمشرك والكتابي والدهري والزنديق والمعطل، وإن كلًّا منهم كافر»

وقال في شرحه: قد ظهر أنَّ: «الكافر» اسم لمن لا إيمان له، فإن أظهر الإيمان خصّ باسم المنافق، وإن طرأ كفره بعد الإسلام خصّ باسم المرتد، لرجوعه عن الإسلام، وإن قال بإلهين أو أكثر خصّ باسم المشرك، لإثباته الشريك في الألوهيّة، وإن كان متديّناً ببعض الأديان والكتب المنسوخة خصّ باسم الكتابي كاليهودي والنّصراني، وإن كان يقول بقدم الدّهر وإسناد الحوادث إليه خصّ باسم الدهري، وإن كان لا يثبت الباري تعالى خصّ باسم المعطل، وإن كان مع اعترافه بنبوّة النّبي على وإظهاره شعائر الإسلام يبطن عقائد هي كفر بالاتفاق خصّ باسم الزنديق، وهو في الأصل منسوب إلى: الزند، اسم كتاب أظهره مزدك في أيّام قباد، وزعم أنّه تأويل كتاب المجوس الذي جاء به زرادشت، الذين يزعمون أنّه نبيّهم (۱).

قوله: «المعروف» اه. فإنَّ الزنديق يموِّه كفره، ويروِّج عقيدته الفاسدة، ويخرجها في الصورة الصحيحة، وهذا معنى إبطان الكفر، فلا ينافي إظهاره الدَّعوى إلى الضلال، وكونه معروفاً بالإضلال اه. ابن كمال(٢).

وقيل: لا يقبل إسلامه إن ارتد إلى كفر خفي، كزنادقة، وباطنية (٣)، فالمراد بإبطان بعض عقائد الكفر ليس هو الكتمان من

⁽١) شرح المقاصد ٢/ ٢٦٨، ط: دار المعارف النعمانية باكستان ١٤٠١هـ.

⁽٢) حاشية ردّ المحتار ٤٢٨/٤.

⁽٣) المنهاج للنووي ص١٣٢ ومغني المحتاج ١٤١/٤.

النَّاس، بل المراد: أن يعتقد ما يخالف عقائد الإسلام مع ادِّعائه إيَّاه (١) وحكم المجموع من حيث المجموع الكفر لا غير.

وفي المسند^(۲) عن ابن عمر رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «سيكون في هذه الأُمَّة مسخ، ألا وذلك في المكذّبين بالقدر والزنديقية». قال في «الخصائص» سنده صحيح^(۳).

وفي «منتخب كنز العمَّال» مرفوعاً ما يفسرها (٤).

⁽١) وهو المراد بقولهم: يبطن الكفر، أي يخلط. «فتح الباري» ٢٢٠/١٢.

⁽٢) مسند أحمد ١٠٨/٢ برقم (٥٨٦٧)، قال المحقق الشيخ الأرناؤوط: إسناده ضعيف.

⁽٣) لم يصحّح السيوطي رحمه الله هذا اللفظ وإنّما صحّح لفظ: «سيكون في أُمّتي مسخ وقذف وهو في أهل الزندقة» وهذا اللّفظ لم أجده في مسند الإمام أحمد، لكن السيوطي عزاه له حيث قال: «وأخرج أحمد بسند صحيح عن ابن عمر سمعت رسول الله عليه الخصائص الكبرى ٢٢٢٢).

⁽٤) يكون قوم من أُمّتي يكفرون بالله وبالقرآن، وهم لا يشعرون، كما كفرت اليهود والنصارى، يقرون ببعض القدر ويكفرون ببعضه، يقولون: الخير من الله، والشرّ من إبليس، فيقرأون على ذلك كتاب الله، ويكفرون بالقرآن بعد الإيمان والمعرفة، فما تلقى أُمَّتي منهم من العداوة والبغضاء والجدال أولئك زنادقة هذه الأُمَّة، في زمانهم يكون ظلم السلطان، فيا له من ظلم وحيف وإثرة. ثم يبعث الله طاعوناً فيفني عامتهم، ثم يكون الخسف، فما أقل من ينجو منهم! المؤمن يومئذ قليل فرحه، شديد غمه، ثم يكون المسخ فيمسخ الله عامة أولئك قردة وخنازير، ثم يخرج الدجّال على إثر ذلك قريباً. "طب» و«البغوي» عن: رافع بن خديج. (كنز العمال برقم (٣٨٨٢٨) كما رواه برقم (١٥٩٦) مفصلاً وقال الشيخ المتقي الهندي: رواه الطبراني من طريقين عن عمرو بن شعيب وفي الأوّل: حجاج بن نصير ضعيف، =

تحقيق أهل القبلة الذين لا يكفرون

قال التفتازاني في «المقاصد»: المبحث السابع في حكم مخالف الحق من أهل القبلة. ليس بكافر ما لم يخالف ما هو من ضروريات الدين، كحدوث العالم، وحشر الأجساد. وقيل: كافر. وقال الأستاذ: نكفر من أكفرنا، ومن لا فلا. وقال قدماء المعتزلة: نكفر المجبرة، والقائلين بقدم الصفات، وبخلق الأعمال. وجهلائهم: نكفر من قال بزيادة الصفات، وبجواز الرؤية وبالخروج من النّار، وبكون الشرور والقبائح بخلقه وإرادته.

لنا: إنَّ النَّبِي ﷺ ومن بعده لم يكونوا يفتشون من العقائد، وينبّهون على ما هو الحق. فإن قيل: فكذا في الأصول المتّفق عليها. قلنا: لاشتهارها وظهور أدلَّتها على ما يليق بأصحاب الجمل، قد يقال: ترك البيان إنَّما كان اكتفاءً بالتَّصديق الإجمالي؛ إذ التفصيل إنَّما يجب عند ملاحظة التفاصيل، وإلَّا فكم من مؤمن لا يعرف معنى القديم والحادث، هذا وإكفار الفرق بعضها بعضاً مشهور.

وقال في شرحه في «باب الكفر والإيمان»: ومعناه أنَّ الذين اتفقوا على ما هو من ضروريات الإسلام، كحدوث العالم، وحشر الأجساد، وما يشبه ذلك، واختلفوا في أُصول سواها كمسألة الصفات، وبخلق الأعمال، وعموم الإرادة، وقدم الكلام، وجواز الرؤية، ونحو ذلك مما

⁼ وفي الثاني ابن لهيعة فالحديث حسن، ورواه الحارث وأبو يعلى من طريقين آخرين، ورواه الخطيب في المتفق والمفترق من طريق الحارث وقال: في إسناده من المجهولين) (انظر: المعجم الكبير للطبراني ٤/ ٢٤٥ (٤٢٧٠) و ٤٤٦ (٤٢٧١).

لا نزاع فيه، أنَّ الحق فيها واحد، هل يكفر المخالف للحقّ بذلك الاعتقاد وبالقول به أم لا، وإلَّا فلا نزاع في كفر أهل القبلة المواظب طول العمر على الطَّاعات باعتقاد قِدم العالم ونفي الحشر ونفي العلم بالجزئيات ونحو ذلك، وكذا بصدور شيء من موجبات الكفر عنه، وأمَّا الذي ذكرنا فذهب الشيخ الأشعري^(۱) وأكثر الأصحاب إلى أنَّه ليس بكافر، وبه يشعر ما قال الشافعي رحمة الله تعالى عليه: «لا أرد شهادة أهل الأهواء إلَّا الخطابيّة؛ لاستحلالهم الكذب». وفي «المنتقى» عن أبي حنيفة رحمة الله تعالى عليه: «أنَّه لم يكفِّر أحداً من أهل القبلة». وعليه أكثر الفقهاء، ومن أصحابنا مَن قال بكفر المخالفين (۲).

«تحقيق أن أهل القبلة اتفقوا على ضروريات الدِّين كحدوث العالم. . . »

اعلم أنَّ المراد بأهل القبلة: الذين اتَّفقوا على ما هو من ضروريات الدين، كحدوث العالم، وحشر الأجساد، وعلم الله تعالى بالكليَّات والجزئيَّات، وما أشبه ذلك من المسائل المهمَّات، فمن واظب طول عمره على الطَّاعات والعبادات مع اعتقاد قِدم العالم ونفي الحشر،

⁽۱) هو الشيخ أبو الحسن علي بن إسماعيل الأشعري ولد بالبصرة سنة (۲۷۰هـ) من مؤلّفاته «الإبانة من أصول الديانة»، «مقالات الإسلاميين»، وغيرها من الكتب والتصانيف في الردّ على الملاحدة وغيرهم من المعتزلة والرافضة والجهمية والخوارج وسائر أصناف المبتدعة. (تاريخ بغداد للخطيب ۲/۱۱ شذرات الذهب ۲/۳۳، البداية والنهاية ۱۸۷/۱۱، طبقات الشافعة ۳۷/۲۳).

⁽۲) «شرح المقاصد» (ص۲٦٨ ـ ۲۷۰ ج۲).

أو نفى علمه سبحانه بالجزئيات لا يكون من أهل القبلة، وإنَّ المراد بعدم تكفير أحد من أهل القبلة عند أهل السنَّة: أنَّه لا يكفَّر ما لم يوجد شيء من أمارات الكفر وعلاماته، ولم يصدر عنه شيء من موجباته (۱).

إن غلا فيه _ أي في هواه _ حتى وجب إكفاره به لا يعتبر خلافه ووفاقه أيضاً، لعدم دخوله في مسمى الأُمَّة المشهود لها بالعصمة وإن صلَّى إلى القبلة واعتقد نفسه مسلماً، لأنَّ الأُمَّة ليست عبارة عن المصلِّين إلى القبلة، بل عن المؤمنين، وهو كافر وإن كان لا يدري أنَّه كافر ().

ونحوه في «الكشف شرح البزدوي»(٣) من الإجماع، و«الإحكام»(٤) للآمدي من المسألة السادسة منه.

لا خلاف في كفر المخالف في ضروريات الإسلام وإن كان من أهل القبلة المواظب طول عمره على الطّاعات. كما في «شرح التحرير» (٥). «ردّ المحتار» من الإمامة ومن جحود الوتر(r).

⁽١) «شرح الفقه الأكبر» (ص١٨٥).

⁽۲) (ص۲۰۸) تحقیق شرح «أُصول حسامی».

⁽٣) فقد قال البزدوي ما نصّه: «فإنَّ هذه الدلائل توجب أنَّه حجّة كما ذهب إليه الجمهور من أهل القبلة» (كشف الأسرار للبزدوي ٣/ ٤٦٥)

⁽٤) انظر: الإحكام في أُصول الأحكام للآمدي ٢١٢/١ - ٢١٣.

⁽٥) انظر: تيسير التحرير للشيخ محمَّد أمين المعروف بأمير باد شاه المتوفى ٩٧٢هـ ٢١٨/٤.

⁽٦) انظر: حاشية ردّ المحتار على الدر المختار ١/٥٦١.

أيضاً ثم قال: (أي صاحب «البحر»): والحاصل أنَّ المذهب عدم تكفير أحد من المخالفين فيما ليس من الأُصول المعلومة من الدين ضرورة. الخ فافهم (١).

أهل القبلة في اصطلاح المتكلّمين من يصدق بضروريات الدين أي الأُمور التي علم ثبوتها في الشرع واشتهر، فمن أنكر شيئاً من الضروريات كحدوث العالم وحشر الأجساد، وعلم الله سبحانه بالجزئيات، وفرضية الصّلاة والصّوم لم يكن من أهل القبلة، ولو كان مجاهداً بالطّاعات، وكذلك مَن باشر شيئاً من أمارات التّكذيب كسجود لصنم والإهانة بأمر شرعي والاستهزاء عليه، فليس من أهل القبلة، ومعنى: «عدم تكفير أهل القبلة أن لا يكفر بارتكاب المعاصي. ولا بإنكار الأُمور الخفية غير المشهورة. هذا ما حققه المحققون فاحفظه»(٢).

وفي «جوهرة التَّوحيد»:

ومن لمعلوم ضروري جحد من ديننا يقتل كفراً ليس حدّ وشرحه شارحه وذكر أنَّ هذا مجمع عليه، وذكر أنَّ الماتريدية يكفرون بعد هذا بإنكار القطعي وإن لم يكن ضرورياً.

قلت: توارده الأصوليون من أصحابنا في إنكار ما أجمع عليه الصّحابة؛ إذ جعلوه كالكتاب في الرتبة.

⁽۱) انظر: رد المحتار على الدر المختار ١/ ٥٦١ وأصله في البحر الرائق ١/ ٣٧١.

⁽۲) «نبراس» شرح شرح عقائد نسفى ص ٥٧٢.

وقال الحافظ ابن تيمية رحمه الله تعالى في "إقامة الدَّليل" (1): وإجماعهم حجّة قاطعة يجب اتباعها، بل هي أوكد الحجج، وهي مقدّمة على غيرها، وليس هذا موضع تقرير ذلك، فإنَّ هذا الأصل مقرّر في موضعه، وليس فيه بين الفقهاء بل ولا بين سائر المؤمنين الذين هم المؤمنون خلاف، وإنَّما خالف فيه بعض أهل البِدع المكفّرين ببدعتهم أو المفسقين بها، بل مَن كان يضم إلى بدعته من الكبائر ما بعضه يوجب الفسوق اه.

لكن يحتمل أن يكون ما أجمع عليه الصَّحابة رضوان الله عليهم أجمعين من الضروري عندهم، وقد أشار إليه في «روح المعاني» (٢) تحت قوله: ﴿إِنَّ الَّذِيكَ كَفَرُواْ سَوَآءُ عَلَيْهِمْ ﴾ (٣) الآية. ومثله في «شرح التَّحرير» للمحقق ابن أمير الحاج (٤) تلميذ المحقق ابن الهمام (٥) وتلميذ

⁽۱) انظر: الفتاوى الكبرى ٦/ ١٦٢ بتحقيق حسنين محمَّد مخلوف ط: دار المعرفة بيروت.

⁽٢) انظر: روح المعاني للآلوسي ١/١٢٧ ـ ١٢٨.

⁽٣) سورة البقرة: الآية ٦.

⁽٤) هو العلَّامة محمَّد بن محمَّد المعروف بابن أمير الحاج كان إماماً عالماً صنّف التصانيف الفاخرة وأخذ عنه الأكابر، توفي رحمه الله في (٨٧٩هـ) ومن كتبه: التقرير والتحبير في شرح التحرير، (الضوء اللامع ٩/ ٢١٠، شذرات الذهب ٦/ ٣٢٨).

⁽٥) هو الشيخ الإمام محمَّد بن عبد الواحد الكمال ابن الهمام السيواسي الأصل ثم القاهري وُلد سنة ٩٨٠ه، ولم يزل يضرب به المثل في الجمال المفرط مع الصيانة وفي حسن النعمة مع الديانة وفي الفصاحة واستقامة البحث مع الأدب، تفرّد في عصره بعلومه وطار صيته واشتهر ذكره. من أهم مؤلفاته: شرح الهداية، التحرير، المسايرة، (الضوء اللامع ٨/١٢٧، الفوائد البهية ص١٩٧، شذرات الذهب ٢٩٨/٧).

الحافظ ابن حجر^(۱)، ذكره في تقسيم الخطأ وبسطه، ونحوه في «التلويح» للتفتازاني من حكم الإجماع. وعبارة المحقق ابن أمير الحاج في «شرح التَّحرير»، هكذا:

«تحقيق البدعة المكفرة وغير المكفرة»

"والمراد بالمبتدع: الذي لم يكفر ببدعته، وقد يعبر عنه بالمذنب من أهل القبلة، كما أشار إليه المصنف سابقاً بقوله: "والنّهي عن تكفير أهل القبلة» هو الموافق على ما هو من ضروريات الإسلام، كحدوث العالم، وحشر الأجساد من غير أن يصدر عنه شيء من موجبات الكفر قطعاً من اعتقاد راجع إلى وجود إله غير الله تعالى، أو إلى حلوله في بعض أشخاص النّاس، أو إنكار نبوّة محمّد على أو ذمّه أو استخفافه، ونحو ذلك المخالف في أصول سواها ممّا لا نزاع أنّ الحق فيه واحد، كمسألة الصفات، وخلق الأعمال، وعموم الإرادة وقدم الكلام، ولعلّ إلى هذا أشار المصنّف رحمه الله تعالى ماضياً بقوله: إذ تمسّكه بالقرآن أو الحديث أو العقل؛ إذ لا خلاف في تكفير المخالف في ضروريات الإسلام من حدوث العالم، وحشر الأجساد، ونفي العلم بالجزئيات، وإن كان من أهل القبلة المواظب طول العمر على الطّاعات، وكذا المتلبس بشيء من موجبات الكفر ينبغي أن يكون كافراً

⁽۱) هو المحدث الجليل العلَّامة الشيخ شهاب الدين أحمد بن علي بن محمَّد بن حجر العسقلاني الشافعي، ولد رحمه الله في ٧٧٣هـ وتوفي في ٨٥٢هـ، مؤلفاته معروفة ومشهورة في الحديث والتراجم من أهمّها: فتح الباري شرح صحيح البخاري.

بلا خلاف، وحينئذٍ ينبغي تكفير الخطابيّة لما قدَّمناه عنهم في فصل شرائط الرَّاوي، وقد ظهر من هذا أنَّ عدم تكفير أهل القبلة بذنب ليس على عمومه إلَّا أن يحمل الذّنب على ما ليس بكفر فيخرج المكفر به كما أشار إليه السُّبكي اهه (۱).

ثم ذكر عن السبكي ما لا يضرنا، فإنَّه فيما إذا تكلّم بالشَّهادتين بعد ما كان تفوه بكلمة الكفر، جعله كمسلم ارتد ثم أسلم، ومع هذا نظر فيه ابن أمير الحاج بأنَّه لا بدَّ أن يتبرَّأ عمَّا كان تفوّه به، وهو في كلام السبكي أيضاً، فلا خلاف بينهما إذن.

«نقل عبارات من «إيثار الحق» لليماني في مسألة الإكفار»

وقال المحقّق محمَّد بن إبراهيم الوزير في "إيثار الحقّ" (٢): "الفرع الثاني أن يسير الاختلاف لا يوجب التَّعادي بين المؤمنين، وهو ما وقع في غير المعلومات القطعية من الدين التي دلَّ الدَّليل على تكفير مَن خالف فيها اله.

وقال: «مثل كفر الزنادقة والملاحدة» _ إلى أن قال _: «وتلعبوا بجميع آيات كتاب الله عزَّ وجلَّ في تأويلها جميعاً بالبواطن التي لم يدلّ على شيء منها دلالة ولا أمارة، ولا لها في عصر السّلف الصّالح

⁽١) انظر: التقرير والتحبير لابن أمير الحاج ٣/٤٠٤.

⁽٢) انظر: إيثار الحق على الخلق في ردّ الخلافات إلى المذهب الحقّ من أُصول التوحيد ص٣٧٥، ط: دار الكتب العلمية ١٩٨٧م. لمؤلفه الشيخ محمَّد بن إبراهيم بن علي بن المرتضى بن المفضل الحسني القاسمي أبي عبد الله عزّ الدين من آل الوزير مجتهد باحث من أعيان اليمن، توفي سنة ٨٤٠ه.

إشارة، وكذلك مَن بلغ مبلغهم من غيرهم في تعفية آثار الشريعة، ورد العلوم الضرورية التي نقلتها الأُمَّة خلفها عن سلفها» اه^(۱).

وقال: «فاعلم أنَّ الإجماعات نوعان: أحدهما تعلم صحته بالضرورة من الدين بحيث يكفّر مخالفه، فهذا إجماع صحيح، ولكنَّه مستغنى عنه بالعلم الضروري من الدين» اه^(۲).

«مأخذ عدم تكفير أهل القبلة بالذنب. . . »

واعلم أنَّ أصل هذه المسألة _ أي مسألة عدم تكفير أهل القبلة _ مأخوذة ممَّا رواه أبو داوود رحمه الله تعالى في الجهاد: عن أنس قال: قال رسول الله عَلَيْهِ: «ثلاث من أصل الإيمان: الكفّ عمَّن قال: لا إله إلَّا الله، ولا تكفره بذنب، ولا تخرجه من الإسلام بعمل» الحديث (٣).

والمراد بالذنب فيه على عرف الشريعة غير الكفر، وكذلك هذه الجملة في عبارة الأئمة كالإمام الأعظم رحمه الله تعالى وغيره، كالإمام الشَّافعي رحمة الله عليه، كما نقله في «اليواقيت»(٤) مقيدة بالذنب. فجاء النَّاظرون أو الجاهلون أو المحدون فوضعوها في غير موضعها. وأصل هذه الأحاديث في إطاعة الأمير، والنَّهي عن الخروج عليهم

⁽١) نفس المصدر ص٤٠٢.

⁽٢) نفس المصدر ص١٥٦.

⁽٣) رواه أبو داود في سننه كتاب الجهاد (٢٥٣٢) والضياء المقدسي في الأحاديث المختارة ٧/ ٢٨٥ (٢٧٤١) والبيهقي في السنن الكبرى ٩/ ١٥٦ وأبو يعلى في مسنده ٧/ ٢٨٧ (٤٣١١ ـ ٤٣١١).

⁽٤) انظر: اليواقيت والجواهر في بيان عقائد الأكابر للإمام عبد الوهّاب الشعراني ١٢٣/٢.

ما صلوا. كما عند «مسلم» (۱) وغيره، وهو مقيد عنده وعند آخرين بقوله ﷺ: «إلَّا أن تروا كفراً بواحاً عندكم من الله فيه برهان» (۱) وهو المراد بما عند البخاري وغيره عن أنس: «مَن شهد أن لا إله إلَّا الله، واستقبل قبلتنا، وصلَّى صلاتنا. وأكل ذبيحتنا فهو المسلم، له ما للمسلم، وعليه ما على المسلم» (۳).

«تحقيق عدم التكفير بالذنب الذي هو مذهب أهل السُّنَّة ضد الخوارج»

قلت: وفي قوله على الله أن تروا كفراً بواحاً عندكم من الله فيه برهان «لالة على أنَّ تلك الرؤية إلى الرائين، فلينظروا فيما بينهم وبين الله، ولا يجب عليهم تعجيزه بحيث يحصر لسانه ولا ينطلق بتأويل، بل إنَّما يجب أن يكون عندهم من الله فيه برهان لا غير. وقع عند «الطبراني» فيه كما في «الفتح»(٤) كفراً صراحاً، بصاد مهملة

⁽۱) روى الإمام مسلم في صحيحه عن أُم سلمة رضي الله عنها أنَّ رسول الله ﷺ قال: ستكون أمراء فتعرفون وتنكرون فمَن عرف برئ ومَن أنكر سلم، ولكن مَن رضي وتابع، قالوا: أفلا نقاتلهم؟ قال: لا ما صلّوا» كتاب الإمارة برقم (١٨٥٤) ورواه الترمذي في سننه كتاب الفتن (٢٢٦٥).

⁽٢) رواه البخاري في صحيحه كتاب الفتن (٧٠٥٦) ومسلم في صحيحه كتاب الإمارة (١٧٠٩).

⁽٣) رواه البخاري في صحيحه كتاب الصّلاة برقم (٣٩٣) والترمذي في سننه كتاب الإيمان (٢٦٠٨) وأبو داود في سننه كتاب تحريم الدم (٣٩٦٨) وأبو داود في سننه كتاب الجهاد (٢٦٤١).

⁽٤) انظر: فتح الباري ١٣/٨٨.

مضمومة ثم راء، فدل على أنَّ التَّأويل في الصَّريح لا يقبل، وقال في «الفتح»: «قوله عندكم من الله فيه برهان أي نصّ آية أو خبر صحيح لا يحتمل التَّأويل اه»(١)، (٢).

فدلً أنّه يجوز التكفير بناءً على خبر واحد وإن لم يكن متواتراً، وكيف لا! وهم يكفرون بما عدّه الفقهاء من موجبات الكفر، أفلا يكفرون بما في حديث صحيح لم يقم على تأويله دليل ودلّ أيضاً أنّ أهل القبلة يجوز تكفيرهم وإن لم يخرجوا عن القبلة، وأنّه قد يلزم الكفر بلا التزام وبدون أن يريد تبديل الملّة، وإلّا لم يحتج الزاني إلى برهان، فهم - كما في حديث آخر عند البخاري من جلدتنا ويتكلّمون بألسنتنا، وهم دعاة على أبواب جهنّم، من أجابهم إليها قذفوه فيها. قال القابسي - كما في «الفتح»(٣). معناه أنّهم في الظاهر على ملّتنا وفي الباطن مخالفون. وحمله الحافظ رحمه الله تعالى على الخوارج، وقال في ترجمة الدجّال: وأمّا الذي يدّعيه فإنّه يخرج أوّلاً فيدّعي الإيمان والصّلاح ثم يدّعي النبوّة ثم يدّعي الإلهية اه(٤).

وقال في حديث ثلاثين دجالًا، وتوجيه زيادة العدد في بعض الروايات ما لفظه:

⁽١) انظر: فتح الباري ٨/١٣.

⁽٢) رواه البخاري في صحيحه كتاب الفتن (٧٠٨٤) ومسلم في صحيحه كتاب الإمارة برقم (١٨٤٧).

⁽٣) انظر: فتح الباري ٣٦/١٣.

⁽٤) انظر: فتح الباري ١٣/ ٩١.

"ويحتمل أن يكون الذين يدَّعون النبوَّة منهم ما ذكر من الثلاثين ونحوها، وإن مَن زاد على العدد المذكور يكون كذاباً فقط لكن يدعو إلى الضلالة، كغلاة الرَّافضة، والباطنيَّة، وأهل الوحدة، والحلوليَّة، وسائر الفرق الدُّعاة إلى ما يعلم بالضرورة أنَّه خلاف ما جاء به محمَّد رسول الله عَلَيْ اهـ»(۱). فجعلهم من قبيل الدجّال وكفرة بإنكار الضروريات بل بمخالفتهما فقط، ثم رأيت في "منحة الخالق على البحر الرَّائق»(۲) لابن عابدين رحمه الله:

«وحرَّر العلَّامة نوح آفني أنَّ مراد الإمام بما نقل عنه ما ذكره في «الفقه الأكبر» من عدم التكفير بالذّنب الذي هو مذهب أهل السنَّة والجماعة فتأمل اه».

قلت: ومسألة عدم إكفار أهل القبلة إنّما عزوها «للمنتقى» كما في «شرح المقاصد» (۳) ، و «المسايرة» (٤) ، وعبارة «المنتقى» نقلها في «شرح التّحرير» (٥) ، وسياقها عن أبي حنيفة: «ولا نكفّر أهل القبلة بذنب اه». فقيد بالذنب، وهي في الردّ على المعتزلة والخوارج لا غير؛ إذ صورة العبارة تعريض بمن يكفر أهل القبلة بغير ما يوجب الكفر وهو الذنب، وأمّا كلمات الكفر، فإن لم يكفر بها فليقل: إنّها ليست بكلمات كفر، وهو سفسطة.

⁽۱) انظر: فتح الباري ۱۳/۸۷.

⁽٢) انظر: البحر الرائق شرح كنز الدقائق وعلى هامشه منحة الخالق ١/ ٣٧١.

⁽٣) ص ٢٦٩.

⁽٤) ص ٢١٤.

^{. 411/4 (0)}

ثم رأيت في «كتاب الإيمان» للحافظ ابن تيمية رحمه الله صرَّح به فقال^(۱): ونحن إذا قلنا: أهل السنَّة متَّفقون على أنَّه لا يكفر بالذنب، فإنَّما نريد به المعاصي كالزّنا والشرب اه. وأوضحه القونوي^(۱) في «شرح العقيدة الطحاويَّة»^(۳).

ولهذا امتنع كثير من الأئمة عن إطلاق القول بأنًا لا نكفّر أحداً بذنب، بل يقال: إنّا لا نكفّرهم بكل ذنب كما يفعله الخوارج. ثم قال القونوي: وفي قوله: «بذنب» إشارة إلى تكفيره بفساد اعتقاده كفساد اعتقاد المجسمة والمشبّهة ونحوهم، لأنّ ذلك لا يسمى ذنباً، والكلام في الذنب. «شرح فقه أكبر»(٤) _ من بحث الإيمان _ ونحوه كلام الطّحاوي في «المعتصر»(٥) _ من تفسير الفرقان _. ومن آخر «الاقتصاد» للغزالي(١).

⁽۱) ص۱۲۱، طبع قديم ١٣٢٥ه وص٢٣٧، من طبع المكتب الإسلامي عمان ١٤١٦ه.

⁽٢) هو محمود بن أحمد الحنفي القونوي المتوفى سنة ٧٧٠هـ.

⁽٣) شرح العقيدة الطحاوية للقونوي ص٢٤٦.

⁽٤) ص ١٩٦.

⁽٥) ص ٣٤٩.

⁽٦) انظر: الاقتصاد في الاعتقاد للإمام الغزالي ص١٧٥ ـ ١٧٨، ط: دار قتيبة _ لبنان، ت: دكتورة إنصاف رمضان.

عبارات من فتح الباري بشرح صحيح البخاري فيها فكوك لشكوك المستروحين ونجوم من الحافظ شهاب الدين ابن حجر لرجوم الهالكين

"وقد اختلف الصّحابة فيهم بعد الغلبة عليهم: هل تغنم أموالهم، وتُسبى ذراريهم كالكفّار، أو لا كالبغاة؟ فرأى أبو بكر الأوّل وعمل به، وناظره عمر رضي الله عنه في ذلك، كما سيأتي بيانه في "كتاب الأحكام» إن شاء الله تعالى. وذهب إلى الثاني ووافقه غيره في خلافته على ذلك، واستقرّ الإجماع عليه في حقّ مَن جحد شيئاً من الفرائض بشبهة فيطالب بالرجوع، فإن نصب القتال قوتل وأقيمت عليه الحجّة، فإن رجع وإلّا عومل معاملة الكافر حينئذ، ويقال أن أصبغ من المالكية استقرّ على القول الأوّل فعد من ندرة المخالف»(۱).

قلت: أراد بقوله: "وإلّا عومل معاملة الكافر" القتل كفراً، لأنّه قال الحافظ قبله: "والذين تمسّكوا بأصل الإسلام، ومنعوا الزّكاة بالشبهة التي ذكروها لم يحكم عليهم بالكفر قبل إقامة الحجّة اه"(")، وكذا نقله عن القرطبي فيما يأتي في مَن استسرّ منهم ببدعة "). وأراد بالشبهة التأويل، ففيه أنّ المأوّل يستتاب، فإن تاب وإلّا حكم عليه بالكفر. فهذا غايته لا النّجاة بالتأويل.

⁽١) انظر: فتح الباري ١٢/ ٢٨٠.

⁽٢) نفس المصدر.

⁽٣) فتح الباري ٣٠١/١٢.

واستدل به _ أي بحديث أبي سعيد في مروق الخوارج من الدين كمروق السّهم من الرمية (۱) _ لمن قال بتكفير الخوارج، وهو مقتضى صنيع البخاري، حيث قرنهم بالملحدين وأفرد عنهم المتأوّلين بترجمة، وبذلك صرح القاضي أبو بكر ابن العربي في «شرح الترمذي» (۲) فقال: الصحيح أنّهم كفّار، لقوله على: «يمرقون من الإسلام»، ولقوله: «لأقتلنهم قتل عاد»، وفي لفظ: «ثمود»، وكل منهما إنّما هلك بالكفر، ولقوله: «هم شرّ الخلق» ولا يوصف بذلك إلّا الكفّار، ولقوله: «إنّهم أبغض الخلق إلى الله تعالى»، ولحكمهم على كلّ مَن خالف معتقدهم بالكفر والتخليد في النّار، فكانوا هم أحقّ بالاسم منهم.

وممن جنح إلى ذلك من أئمة المتأخّرين الشيخ تقي الدين السبكي فقال في «فتاواه»: احتجّ من كفر الخوارج وغلاة الرَّوافض بتكفيرهم أعلام الصحابة، لتضمنه تكذيب النَّبي ﷺ في شهادته لهم بالجنَّة (٣).

⁽۱) ونصّه كما في "صحيح البخاري": عن أبي سعيد رضي الله عنه قال: "بعث علي رضي الله عنه إلى النّبي ﷺ بذُهيبة فقسمها بين الأربعة... وفيه... فأقبل رجل غائر العينين مشرف الوجنتين ناتئ الجبين كثّ اللّحية محلوق، فقال: اتّق الله يا محمَّد، فقال: مَن يطع الله إذا عصيت، أيامنني الله على أهل الأرض فلا تأمنوني، فسأله رجل قَتْلَهُ أحسبه خالد بن الوليد فمنعه، فلمّا ولّى قال: إن من ضئضىء هذا أو في عقب هذا قوم يقرؤون القرآن لا يجاوز حناجرهم يمرقون من الدين مروق السهم من الرمية يقتلون أهل الإسلام ويَدعُون أهل الأوثان لئن أنا أدركتهم لأقتلنّهم قتل عاد» (كتاب أحاديث الأنبياء برقم (٣٣٤٤).

⁽٢) انظر: عارضة الأحوذي بشرح الترمذي.

⁽٣) انظر: فتاوى السبكي ٢/ ٥٧١.

قال: وهو عندي احتجاج صحيح (۱). قال: واحتجّ من لم يكفّرهم بأنَّ الحكم بتكفيرهم يستدعي تقديم علمهم بالشهادة المذكورة علماً قطعيًّا، وفيه نظر، لأنَّا نعلم تزكية من كفَّره علماً قطعياً إلى حين موته، وذلك كاف في اعتقادنا تكفير مَن كفَّرهم، ويؤيده حديث: «مَن قال لأخيه كافر فقد باء بها أحدهما» (۱)، وفي لفظ «مسلم»: «مَن رمى مسلماً بالكفر - أو قال -: عدوّ الله إلَّا حار عليه» (۱). قال: وهؤلاء قد تحقّق منهم أنَّهم يرمون جماعة بالكفر ممن حصل عندنا القطع بإيمانهم، فيجب أن يحكم بكفرهم مقتضى خبر الشارع، وهو نحو ما قالوه في مَن سجد للصَّنم ونحوه ممن لا تصريح بالجحود فيه بعد أن فسروا الكفر بالجحود، فإن احتجُّوا بقيام الإجماع على تكفير فيه بعد أن فسروا الكفر بالجحود، فإن احتجُّوا بقيام الإجماع على تكفير فاعل ذلك. قلنا: وهذه الأخبار الواردة في حقّ هؤلاء تقتضي كفرهم ولو لم يعتقدوا تزكية مَن كفَّروه علماً قطعياً، ولا ينجيهم اعتقاد الإسلام إجمالاً، والعمل بالواجبات عن الحكم يكفِّرهم كما لا ينجي السَّاجد للصنم ذلك.

⁽۱) انظر: فتاوى السبكى ۲/٥٦٩.

⁽٢) رواه بهذا اللّفظ الإمام مالك في الموطأ ٢/ ٩٨٤ (١٧٧٧) ورواه البخاري في صحيحه بلفظ: "إذا قال الرجل لأخيه يا كافر فقد باء بها أحدهما" (كتاب الأدب برقم (٦١٠٣) (٦١٠٤) ومسلم في صحيحه بلفظ: "أيما امرئ قال لأخيه يا كافر" كتاب الإيمان برقم ٦٠).

⁽٣) لم أجده في صحيح مسلم بهذا اللّفظ وإنّما ورد فيه: «ومن دعا رجلاً بالكفر أو قال عدوّ الله وليس كذلك إلّا حار عليه» رواه مسلم في صحيحه كتاب الإيمان برقم (٦١).

قلت: وممَّن جنح إلى بعض هذا البحث الطبري^(۱) في «تهذيبه». فقال بعد أن سرد أحاديث الباب:

فيه الردّ على قول مَن قال: لا يخرج أحد من الإسلام من أهل القبلة بعد استحقاقه حكمه إلّا بقصد الخروج منه عالماً. فإنّه مبطل لقوله في الحديث: «يقولون الحق؛ ويقرؤون القرآن ويمرقون من الإسلام، ولا يتعلّقون منه بشيء» ومن المعلوم أنّهم لم يرتكبوا استحلال دماء المسلمين وأموالهم إلّا بخطأ منهم فيما تأوّلوه من آي القرآن على غير المراد منه.

ثم أخرج بسند صحيح عن ابن عبّاس: «وذُكر عنده الخوارج وما يُلقون عند القرآن فقال: يؤمنون بمحكمه ويهلكون عند متشابهه» (٢). ويؤيد القول المذكور الأمر بقتلهم مع ما تقدّم من حديث ابن مسعود: «لا يحلّ قتل امرئ مسلم إلّا بإحدى ثلاث، وفيه التارك لدينه، المفارق للجماعة» (٣). قال القرطبي في «المفهم»: يؤيّد القول بتكفيرهم التمثيل

⁽۱) هو الإمام العلَّامة محمَّد بن جرير بن يزيد بن كثير أبو جعفر الطبري صاحب التّصانيف البديعة، من أهل آمل طبرستان مولده سنة أربع وعشرين ومائتين، وكان من أفراد الدهر علماً وذكاء وكثرة تصانيف قل أن ترى العيون مثله، من أهم تصانيفه: تاريخ الأُمم والملوك، تفسيره، تهذيب الآثار، توفي رحمه الله في سنة (٣١٠هـ)، (سير أعلام النبلاء ٢٦٧/١٤).

⁽۲) رواه ابن جرير الطبري في تفسيره ٣/ ١٨١.

⁽٣) رواه الإمام مسلم في صحيحه كتاب القسامة والمحاربين والقصاص والديات برقم (١٢٧٦) وأبو داود في سننه كتاب الديات (١٤٠٢) وأبو داود في سننه كتاب الحدود (٢٥٣٤).

المذكور في حديث أبي سعيد(١).

فإنَّ ظاهر مقصوده أنَّهم خرجوا من الإسلام ولم يتعلَّقوا منه بشيء كما خرج السهم من الرَّمية لسرعته وقوَّة راميه بحيث لم يتعلَّق من الرَّمية بشيء، وقد أشار إلى ذلك بقوله: «سبق الفرث والدم». وقال صاحب «الشفاء» فيه: وكذا القطع بكفر كل مَن قال قولاً يتوصل به إلى تضليل الأُمَّة أو تكفير الصَّحابة، وحكاه صاحب «الروضة» في كتاب الردة عنه وأقرّه (٢).

وذهب أكثر أهل الأصول من أهل السنّة إلى أنَّ الخوارج فسّاق، وأنَّ حكم الإسلام يجري عليهم لتلفظهم بالشَّهادتين ومواظبتهم على أركان الإسلام، وإنَّما فسقوا بتكفيرهم المسلمين مستندين إلى تأويل فاسد، وجرَّهم ذلك إلى استباحة دماء مخالفيهم وأموالهم، والشهادة عليهم بالكفر والشرك. وقال الخطابي: أجمع علماء المسلمين على أنَّ الخوارج مع ضلالتهم فرقة من فرق المسلمين، وأجازوا مناكحتهم، وأكل ذبائحهم، وأنَّهم لا يكفرون ما داموا متمسّكين بأصل الإسلام. وقال عياض: كادت هذه المسألة تكون أشد إشكالاً عند المتكلمين من غيرها حتى سأل الفقيه عبد الحق الإمام أبا المعالي فاعتذر بأنّ إدخال كافر في الملّة وإخراج مسلم عنها عظيم في الدين. قال: وقد توقّف قبله القاضي أبو بكر الباقلاني، وقال: لم يصرح القوم بالكفر وإنَّما قالوا أقوالاً تؤدّي إلى الكفر، وقال الغزالي في كتاب «التفرقة بين الإيمان والزندقة»: الذي ينبغي الاحتراز عن التكفير ما وجد إليه سبيلاً، فإنَّ استباحة دماء المصلّين المقرّين بالتّوحيد خطأ،

⁽١) المفهم للقرطبي ٢٥٣/١٢ ـ ٢٦١/١٢.

⁽٢) انظر: روضة الطالبين للإمام النووي ٧/ ٢٩٠.

والخطأ في ترك ألف كافر في الحياة أهون من الخطأ في سفك دم لمسلم واحد.

وممّا احتجّ به مَن لم يكفّرهم قوله في ثالث أحاديث الباب بعد وصفهم بالمروق من الدين كمروق السهم فينظر الرامي إلى سهمه إلى أن قال: «فيتمارى في الفوقة هل علق بها شيء؟ قال ابن بطال: ذهب جمهور العلماء إلى أنّ الخوارج غير خارجين عن جملة المسلمين، لقوله: «يتمارى في الفوقة» لأنّ التماري من الشكّ، وإذا وقع الشكّ في ذلك لم يقطع عليهم بالخروج من الإسلام، لأنّ مَن ثبت له عقد الإسلام بيقين لم يخرج منه إلّا بيقين. قال: وقد سئل علي رضي الله عنه عن أهل النّهر ـ أي النهروان ـ » هل كفروا؟ فقال: من الكفر فروا.

قلت: وهذا إن ثبت عن علي حمل على أنّه لم يكن اطّلع على معتقدهم الذي أوجب تكفيرهم عند مَن كفّرهم، وفي احتجاجه بقوله: "يتمارى في الفوق" نظر، فإنّ في بعض طرق الحديث المذكور كما تقدّمت الإشارة إليه، وكما سيأتي: "لم يعلق منه بشيء". وفي بعضها: "سبق الفرث والدم" وطريق الجمع بينهما أنّه تردّد: هل في الفوق شيء أو لا؟ ثم تحقّق أنّه لم يعلق بالسهم ولا بشيء منه من الرمي شيء، ويمكن أن يحمل الاختلاف فيه على اختلاف أشخاص منهم، ويكون في قوله: "يتمارى" إشارة إلى أنّ بعضهم يبقى معه من الإسلام شيء. قال القرطبي في "المفهم": والقول بتكفيرهم أظهر في الحديث، قال فعلى القول بتكفيرهم يقاتلون ويقتلون، وتسبى أموالهم، وهو قول طائفة من أهل الحديث في أموال الخوارج، وعلى القول بعدم تكفيرهم يسلك من أهل البغي إذا شقّوا العصا ونصبوا الحرب، فأمّا مَن استسرّ منهم ببدعة، فإذا ظهر عليه هل يقتل بعد الاستتابة أو لا يقتل بل يجتهد

في ردّ بدعته؟ اختلف فيه بحسب الاختلاف في تكفيرهم، قال: وباب التكفير باب خطر، ولا نعدل بالسلامة شيئاً.

قال: وفي الحديث علم من أعلام النبوَّة حيث أخبر بما وقع قبل أن يقع، وذلك أنَّ الخوارج لما حكموا بكفر مَن خالفهم استباحوا دمائهم وتركوا أهل الذمّة فقالوا: نفى لهم بعهدهم، وتركوا قتال المشركين، واشتغلوا بقتال المسلمين، وهذا كله من آثار غباوة الجهال الذين لم تنشرح صدورهم بنور العلم، ولم يتمسّكوا بحبل وثيق من العلم، وكفى أنَّ رأسهم (۱) ردّ على رسول الله على أمره، ونسَبه إلى الجور!! _ نسأل الله السلامة _.

قال ابن هبيرة: وفي الحديث أنَّ قتال الخوارج أولى من قتال المشركين، والحكمة فيه أنَّ في قتالهم حفظ رأس مال الإسلام، وفي قتال أهل الشرك طلب الربح. وحفظ رأس المال أولى، وفيه الزَّجر عن الأخذ بظواهر جميع الآيات القابلة للتأويل التي يفضي القول بظاهرها إلى مخالفة إجماع السلف.

وفيه التحذير من الغلوِّ في الديانة والتنطّع في العبادة بالحمل على النَّفس فيما لم يأذن فيه الشرع، وقد وصف الشارع الشريعة بأنَّها سهلة سمحة، وإنَّما ندب إلى الشدّة على الكفّار وإلى الرأفة بالمؤمنين، فعكس ذلك الخوارج كما تقدّم بيانه.

وفيه جواز قتال مَن خرج عن طاعة الإمام العادل، ومَن نصب الحرب فقاتل على اعتقاد فاسد، ومَن خرج يقطع الطّريق، ويخيف السبيل، ويسعى

⁽١) هو ذو الخويصرة.

في الأرض بالفساد. وأمَّا مَن خرج عن طاعة إمام جائر أراد الغلبة على ماله أو نفسه أو أهله فهو معذور، لا يحلّ قتاله، وله أن يدفع عن نفسه وماله وأهله بقدر طاقته، وسيأتي بيان ذلك في كتاب الفتن.

وقد أخرج الطبري بسند صحيح عن عبد الله بن الحارث عن رجل من بني نضر عن علي، وذكر الخوارج فقال: إن خالفوا إماماً عادلاً فقاتلوهم، وإن خالفوا إماماً جائراً فلا تقاتلوهم، فإن لهم مقالاً.

قلت: وعلى ذلك يحمل ما وقع للحسين بن علي رضي الله عنه، ثم لأهل المدينة في الحرّة، ثم لعبد الله بن الزّبير، ثم للقرَّاء الذين خرجوا على الحجاج في قصّة عبد الرَّحمٰن بن محمَّد بن الأشعث. والله أعلم.

وفيه: أنَّ من المسلمين مَن يخرج من الدين من غير أن يقصد الخروج منه، ومن غير أن يختار ديناً على دين الإسلام. وإنَّ الخوارج شرِّ الفرق المبتدعة من الأُمَّة المحمَّدية، ومن اليهود والنَّصارى.

قلت: والأخير مبني على القول بتكفيرهم مطلقاً، وفيه منقبة عظيمة لعمر رضي الله عنه لشدّته في الدين، وفيه أنّه لا يكتفى في التعديل بظاهر الحال ولو بلغ المشهود بتعديله الغاية في العبادة والتقشّف والورع حتى يختبر باطن حاله(١).

أيضاً: وفيه: منع قتل مَن قال: لا إله إلَّا الله، ولو لم يزد عليها، وهو كذلك ولكن هل يصير بمجرّد ذلك مسلماً؟ الرَّاجح: لا، بل يجب الكفّ عن قتله حتى يُختبر، فإن شهد بالرِّسالة والتزم أحكام الإسلام حكم بإسلامه؛ وإلى ذلك الإشارة بالاستثناء بقوله: إلَّا بحقّ الإسلام.

⁽١) إلى هنا من فتح الباري ٣٠٢/١٢.

قال البغوي: الكافر إذا كان وثنياً أو ثنوياً، لا يقرّ بالوحدانيَّة فإذا قال: لا إله إلَّا الله حكم بإسلامه، ثم يجبر على قبول جميع أحكام الإسلام ويبرأ من كل دين خالف دين الإسلام، وأمَّا مَن كان مقرّاً بالوحدانيَّة منكراً للنبوَّة فإنّه لا يحكم بإسلامه حتى يقول: محمَّد رسول الله، فإن كان يعتقد أنَّ الرسالة المحمَّدية إلى العرب خاصة فلا بدّ أن يقول إلى جميع الخلق، فإن كان كفر بجحود واجب أو استباحة محرّم فيحتاج أن يرجع عما اعتقده، ومقتضى قوله يجبر أنَّه إذا لم يلتزم تجري عليه أحكام المرتد، وبه صرَّح القفال اه(۱).

أيضاً: وقال الغزالي في «الوسيط» (٢) - تبعاً لغيره -: في حكم الخوارج وجهان، أحدهما: أنّه كحكم أهل الردّة، والثاني: أنّه كحكم أهل البغي، ورجّع الرّافعي الأوّل، وليس الذي قاله مطرداً في كلِّ خارجي، فإنّهم على قسمين: أحدهما مَن تقدّم ذكره، والثاني: مَن خرج في طلب الملك لا للدّعاء إلى معتقده، وهم على قسمين أيضاً: قسم خرجوا غضباً للدّين من أجل جور الولاة، وترك عملهم بالسنّة النبويّة، فهؤلاء أهل حقّ، ومنهم: الحسين بن علي رضي الله عنه، وأهل المدينة في الحرّة، والقرّاء الذين خرجوا على الحجاج، وقسم خرجوا لطلب الملك فقط، سواء كانت فيهم شبهة أم لا، وهم البغاة، وسيأتي بيان حكمهم في كتاب الفتن، وبالله التوفيق (٣).

⁽۱) فتح الباري ۲۷۹/۱۲.

⁽٢) انظر: الوسيط للغزالي ٦/٤١٦، ت: أحمد محمود إبراهيم ومحمد محمد تامر.

⁽٣) فتح الباري ٢٨٦/١٢.

أيضاً: وقال ابن دقيق العيد: قد يؤخذ من قوله: «المفارق للجماعة» أنَّ المراد: المخالف لأهل الإجماع، فيكون متمسّكاً لمن يقول: مخالف الإجماع كافر، وقد نسب ذلك إلى بعض النَّاس، وليس ذلك بالبيّن، فإنَّ المسائل الإجماعية تارة يصحبها التَّواتر بالنقل عن صاحب الشرع، كوجوب الصلاة مثلاً، وتارةً لا يصحبها التَّواتر، فالأوَّل يكفر جاحده لمخالفة الإجماع، والثاني لا يكفر به.

قال شيخنا في «شرح الترمذي»: الصحيح في تكفير منكر الإجماع تقييده بإنكار ما يعلم وجوبه من الدين بالضرورة، كالصّلاة الخمس، ومنهم مَن عبّر بإنكار ما علم وجوبه بالتّواتر، ومنه القول بحدوث العالم. وقد حكى عياض رحمه الله وغيره الإجماع على تكفير مَن يقول بقِدَم العالم.

وقال ابن دقيق العيد: وقع هنا من يدَّعي الحذق في المعقولات ويميل إلى الفلسفة فظنَّ أنَّ المخالف في حدوث العالم لا يكفّر، لأنَّه مَن قبيل مخالفة الإجماع، وتمسّك بقولنا أنَّ منكر الإجماع لا يكفّر على الإطلاق حتى يثبت النقل بذلك متواتراً عن صاحب الشرع. قال: وهو تمسك ساقط، إمّا عن عمًى في البصيرة، أو تعامي؛ لأنَّ حدوث العالم من قبيل ما اجتمع فيه الإجماع والتَّواتر بالنقل(١).

وقد قال الحافظ رحمه الله في آخر بحثه: «ومخالف الإجماع داخل في مفارقة الجماعة» اه^(۲).

⁽۱) فتح الباري ۲۰۲/۱۲.

⁽۲) فتح الباري ۲۰۱/۲۰۲.

«ستة تنبيهات من المؤلف مستفادة من كلمات ابن حجر بتحقيقات ممتعة»

الأوّل: إنَّ أمير المؤمنين في الحديث الإمام البخاري رحمه الله مائل إلى إكفار الخوارج - أي بعض مَن استحقّ منهم ذلك، وقد صرَّح به في كتابه «خلق أفعال العباد»(۱) - في فرق، وبوجوب قتلهم بعد الإعذار إليهم والاستتابة، ولا يجب بل لا يمكن إلجاؤهم واضطرارهم إلى الحق(۱). أي لا يتصوّر من البشر إيجاد اليقين وإلقاؤه في قلوبهم بحيث لا يبقى بعده إلّا عناد ومكابرة، كما يزعمه الزَّاعمون ممن لم ينظر في الكتب وأقوال الأئمة، وبنى خياله على الحرّية الدائرة في هذا العصر، ومجرّد تحسين وتقبيح عقلي، ومثل هذا هو الذي ذكره علماء المذاهب الأربعة في باب المرتدّ حيث قالوا: يستتاب ويكشف شبهته، المذاهب الأربعة في باب المرتدّ حيث قالوا: يستطبع أحد أن ييقنه بذلك أي يذكر عنده ما يكشف الشبهة، لا أنَّه يستطبع أحد أن ييقنه بذلك ويلجئه إليه؟ فإذا لم يرجع قتل كفراً. قال الشيخ ابن الهمام في «المسايرة» في إنكار القطعي الغير الضروري: إلَّا أن يذكر له أهل العلم ذلك فيلج اه(۱).

ويؤخذ ذلك مما نقله الحموي في «الجمع والفرق» عن محمَّد

⁽١) انظر: خلق أفعال العباد ص٣٤.

⁽٢) وقد قال نوح لقومه: ﴿ أَنْدُومُكُمُوهَا وَأَنتُدُّ لَمَا كَدْرِهُونَ ﴾ [سورة هود: الآية ٢٨].

⁽٣) المسايرة ص٢٠٨ ط: مصر.

رحمه الله وعن أبي يوسف رحمه الله في «البحر» في تعليم الجاهلة، وممَّا في «الهندية» عن «اليتيمة» في ما يتعلَّق بالصَّلاة (١).

وهاك نصّ تراجم البخاري:

قال: «باب قتل الخوارج والملحدين بعد إقامة الحجة عليهم وقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِلُّ قَوْمًا بَعْدَ إِذْ هَدَنَهُمْ حَتَّىٰ يُبَيِّنَ لَهُم مَّا يَتَّقُونَ ﴾ (٢).

ثم بوَّب على وجه العذر في ترك قتلهم حيث ترك فقال: «باب ترك قتال الخوارج للتألّف، ولئلا ينفر النَّاس عنه»(٣).

ثم بوّب على التأويل وقال: «باب ما جاء في المتأوّلين»(1)، وأراد به تأويلاً لا يكون كتأويل الخوارج؛ إذ بوّب عليهم قبل ذلك، وذلك التأويل كما في «الفتح» ما كان سائغاً في كلام العرب، وكان له وجه في العلم اه(0).

⁽۱) ونصّه: «وفي اليتيمة سُئل عمّن أسلم وهو في ديارنا ثم بعد شهر سُئل عن الصلوات الخمس فقال: لا أعلم أنَّها فرضت عليّ، قال: كفر، إلَّا أن يكون في حدثان ما أسلم». (الفتاوي الهندية ٢/٩٦).

⁽٢) انظر: صحيح البخاري مع الفتح ١٢/ ٢٨٣.

⁽٣) انظر: صحيح البخاري مع الفتح ١٢/ ٢٩٠.

⁽٤) انظر: صحيح البخاري مع الفتح ٢١/ ٣٠٤.

⁽٥) فتح الباري ٣٠٤/١٢، ونص كلام الحافظ: «قال العلماء: كل متأوّل معذور بتأويله ليس بآثم إذا كان تأويله سائغاً في لسان العرب وكان له وجه في العلم».

وقال تلميذه شيخ الإسلام زكريا الأنصاري^(۱) في «تحفة الباري»: ولا خلاف أنَّ المتأوّل معذور بتأويله إن كان تأويله سائغاً اه. لا مطلق التَّأويل فإنَّه لا يدفع القتل بل لا يدفع الكفر أيضاً.

الثاني: إنَّ إنكار القطعي كفر، ولا يشترط أن يعلم ذلك المنكر قطعيته ثم ينكر فيكون بذلك كافراً على ما يتوهمه الخائلون، بل يشترط قطعيّته في الواقع، فإذا جحد شخص ذلك القطعي استتيب، فإن تاب وإلَّا قتل على الكفر، وليس وراء الاستتابة مذهب كما قال القائل:

وليسس وراء الله للمرء منذهب

وذلك من كلام الشيخ تقي الدين السبكي في عبارة الحافظ رحمه الله(7).

الثالث: الردّ على من قال: لا يخرج أحد من أهل الإسلام من أهل القبلة بعد استحقاقه حكمه إلّا بقصد الخروج منه عالماً، وذلك من كلام الطبري في عبارته، ومن كلام القرطبي أيضاً في آخر العبارة.

⁽۱) هو الشيخ زكريا بن محمَّد بن أحمد بن زكريا الأنصاري القاهري الأزهري القاضي الشافعي وُلد سنة ۸۲۳ه، وله تصانيف كثيرة منها فتح الرَّحمٰن في التفسير، وتحفة الباري على صحيح البخاري، وشرح ألفية العراقي، وفتح العلام بشرح الأعلام بأحاديث الأحكام وغيرها، توفي في سنة ۹۲٦ه (البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع) شذرات الذهب ٨/ ١٣٤، الأعلام للزركلي ٣/ ٤٦).

⁽۲) انظر: فتح الباري ۸/ ۳۷۷. والشعر من كلام النابغة الذبياني حيث قاله وهو يعتذر إلى النعمان بن المنذر ويمدحه، وتمامه كما في (الأغاني ۲/۱۱): «حلفت فلم أترك لنفسك ريبة ، وليس وراء الله للمرء مذهب»

وقال ابن تيمية في «الصارم المسلول»(١): والغرض هنا أنَّه كما إنَّ الردّة تتجرّد عن السبّ فكذلك قد تتجرَّد عن قصد تبديل الدين وإرادة التَّكذيب بالرّسالة، كما تجرّد كفر إبليس عن قصد التكذيب بالربوبية، وإن كان عدم هذا القصد لا ينفعه كما لا ينفع مَن قال الكفر، أن لا يقصد أن يكفر اه.

قال: وهذا الرَّجل لم يظهر مجرَّد تغير الاعتقاد حتى يعود معصوماً بعوده إليه، وليس هذا القول من لوازم تغير الاعتقاد حتى يكون حكمه كحكمه.

قال: ومن جهة كونه قد يظن أو يقال أنَّ الاعتقاد قد يكون سالماً معه فيصدر عمَّن لا يريد الانتقال من دين إلى دين، ويكون فساده أعظم من فساد الانتقال؛ إذ الانتقال قد علم أنَّه كفر فنزع عنه ما نزع عن الكفر، وهذا قد يظن أنَّه ليس بكفر إلَّا إذا صدر استحلالاً، بل هو معصية، وهو من أعظم أنواع الكفر اه.

قلت: المراد بالمروق هو الخروج من حيث لا يدري، وهو مؤدّى هذا اللّفظ وحقّه، ومَن قال ذلك لعلّه يقول: أنَّ أهل الملل غير الإسلام لا يهلكون أيضاً متى لم يكونوا معاندين، وقد نسب ذلك إلى بعض، وقد قال القاضي أبو بكر الباقلاني(٢) _ كما في «الشفاء» _: إنَّ هذا

⁽١) انظر: الصارم المسلول ١/ ٣٧٥.

⁽٢) هو الإمام العلَّامة القاضي أبو بكر الباقلاني محمَّد بن الطيب بن محمَّد بن جعفر، صاحب التصانيف وكان يضرب المثل بفهمه وذكائه، كان ثقة إماماً بارعاً، صنّف في الردِّ على الرافضة والمعتزلة والخوارج والجهمية والكرامية، توفي رحمه الله في سنة ثلاث وأربعمائة هجرية. (سير أعلام النبلاء ١٩٠/١٧)، شذرات الذهب ١٦٨/٣، وفيات الأعيان ٢١٩/٢)

القول كفر، ومعلوم أنَّ دليل ذلك القائل لو كان صحيحاً كان عامًا يشمل أهل الإسلام وغيرهم ممَّن لم يكابر.

الرَّابع والخامس: جواب الحافظ عن أدلّة من لم يكفّر الخوارج، ثم تقسيم منه إلى مَن كفر منهم وإلى من لم يكفر، من عنده ومن كلام الغزالي أيضاً في «الوسيط» فإن لم يكن الحافظ اختار تكفير الخوارج فقد أجاب عن أدلّة عدم التكفير. والحق أنَّ مَن أنكر متواتراً كفر، ومَن لا فلا، والحقّ أيضاً أنَّ حديث المروق يدل على أنَّ المارقة أقرب إلى الكفر من الإيمان(۱)، ومن أصرح ما وجدت فيه ما عند ابن ماجه عن أبي أمامة رضي الله عنه: «قد كان هؤلاء مسلمين فصاروا كفّاراً». قلت: يا أبا أمامة هذا شيء تقوله؟ قال: بل سمعته من رسول الله عنه قال الحافظ محمّد بن إبراهيم اليماني في «إيثار الحقّ»(۱): إسناده حسن اه. وحسّنه الترمذي مختصراً (۱)، وبعضهم كالطحطاوي(٥) في الإمامة فسر الخوارج بمن خرج عن عقيدة السنّة، وكذا ابن عابدين

 ⁽۱) وراجع: «الموضح» من قوله تعالى: ﴿ هُمْ لِلْكُفْرِ يَوْمَهِذٍ أَقْرَبُ مِنْهُمْ لِلْإِيمَنِ ﴾ ،
 وقوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ قَالُوا كَلِمَةَ ٱلْكُفْرِ وَكَفَرُواْ بَعَدَ إِسْلَمِهِمْ ﴾ ، وقوله تعالى: ﴿ وَيُرِيدُونَ أَن يُفَرِّقُوا بَيْنَ ٱللَّهِ وَرُسُلِهِ ﴾ .
 ﴿ لَوْ نَعْلَمُ قِتَالًا لَا تَنْبَعْنَكُمُ ﴾ ، وقوله تعالى: ﴿ وَيُرِيدُونَ أَن يُفَرِّقُوا بَيْنَ ٱللَّهِ وَرُسُلِهِ ﴾ .

⁽٢) رواه ابن ماجه في سننه كتاب المقدمة (١٧٦).

⁽٣) انظر: إيثار الحق على الخلق ص٣٨٢.

⁽٤) سنن الترمذي كتاب تفسير القرآن برقم (٣٠٠٠).

⁽٥) هو الشيخ أحمد بن محمَّد بن إسماعيل الطهطاوي، فقيه حنفي، اشتهر بكتابه حاشية الدر المختار، ولد بطهطا وتقلد مشيخة الحنفية بمصر وتوفي سنة ١٢١١ه بالقاهرة، وحضر إلى مصر متقلّداً القضاء بطحطا (وهي طهطا) وربما قيل له «الطحطاوي»، (الأعلام ١/ ٢٤٥).

هناك^(۱)، وروى النَّسائي عن أبي برزة قال: «أُتي رسول الله على بمال فقسمه» الحديث، ثم قال: «يخرج في آخر الزَّمان قوم _ كان هذا منهم _ يقرؤون القرآن اه. لا يزالون يخرجون حتَّى يخرج آخرهم مع المسيح الدجَّال»^(۲). وصرَّح في «الصارم» في السنة الرَّابعة عشر بكفرهم وأجاب هناك عن كل ما يرد ومن الحديث الخامس عشر، وشواهد حديث أبي برزة في «الكنز» و«المستدرك» (1).

السادس: إنَّ قتال الخوارج أولى من قتال المشركين، وذلك من كلام ابن هبيرة (٥) وأقول: كذلك إكفار المتأوّلين والملحدين أهم من إكفار المعاندين، فإنَّ التأويل يتَّخذ ديناً كما اتَّخذه أتباع ذلك الدجَّال

⁽۱) ونصّه: «أراد بهم مَن خرج عن معتقد أهل الحق» (ردّ المحتار على الدر المختار ۱/ ٥٦١)، وقال في ١٩٨/٦ تعريف أهل الهوى: «أهل الهوى أهل القبلة الذين لا يكون معتقدهم معتقد أهل السنّة، وهم الجبرية والقدرية والروافض والخوارج..».

⁽۲) رواه النسائي في سننه كتاب تحريم الدم برقم (٤١٠٣) وأحمد في مسنده ٢٦/٢ برقم (٤١٠٣) والروياني في مسنده ٢٦/٢ برقم (٧٦٦).

⁽٣) قال: السنة الرابعة عشرة: حديث الأعرابي الذي قال للنَّبي ﷺ لمّا أعطاه: ما أحسنت ولا أجملت، فأراد المسلمون قتله، ثم قال النَّبي ﷺ: «لو تركتكم حين قال الرَّجل ما قال فقتلتموه دخل النّار»... فإنَّ هذا الحديث يدلّ على «أنَّ مَن آذاه إذا قتل دخل النّار وذلك دليل على كفره..» ١/١٨٥٠.

⁽٤) انظر: المستدرك على الصحيحين ٢/ ١٦٠ (٢٦٤٧)، وذكره المتقي الهندي في كنز العمّال (٣١٥٨٤).

⁽٥) انظر: فتح الباري ٣٠١/١٢.

بخلاف التعمّد، هذا وقد بوَّب البخاري قبل هذا على إنكار بعض الضروريات، وأنَّه ارتداد فقال: (باب قتل مَن أبى قبول الفرائض وما نسبوا إلى الردّة)(١).

وأخرج فيه حديث قتال أبي بكر مع مَن فرَّق الصَّلاة والزَّكاة، فجعلهم مرتدّين، مع أنَّهم كانوا متأوّلين، فظهر أنَّ التَّأويل في ضروريات الدين لا يدفع الكفر، وغاية ما يوسع فيه هو الإنذار والاستتابة، فإن تاب وإلَّا قتل كفراً، وليس ذلك إكراهاً مذموماً بل هو إكراه على الحقّ الذي وضحت حقيقته، فهو عين العدل وعين الصواب.

⁽١) انظر: صحيح البخاري مع الفتح ٢٧٥/١٢.

⁽٢) انظر: أحكام القرآن لابن العربي ١/ ٣١١ ـ ٣١٠، ولم أر في هذه الآية كلاماً أحسن مما في فتح البيان، ولعله عن فتح القدير للشوكاني على ما هو عادته، (انظر: فتح القدير للشوكاني ١/ ٤١٦ ـ ٤١٧).

⁽٣) انظر: أحكام القرآن لابن العربي ٤/ ٢٠٥.

⁽٤) الحديث رواه أحمد في مسنده ٢/ ٣٠٢ (٨٠٠٠) وأبو داود في سننه كتاب =

والحقّ أنَّ الإكراه على الحقّ الذي كان وضوحه بديهياً ليس بإكراه، واختاره في «روح المعاني» أيضاً (١).

وهذه أكثر الشكوك التي تغشى النَّاظرين في هذه المسألة، وقد أحاطها وأماطها الحافظ وحكّها وفكّها، فأبى المستروحون إلَّا استرسالهم مع ما يركبه الخيال ويجلبه من حديث نفس وأمنية، والله الهادي، ومَن يضلله فلا هادي له:

يريد الكافرون(٢) ليطفئوه ويأبى الله إلَّا أن يتمَّه

⁼ الجهاد برقم (٢٦٧٧) كما أخرجه ابن حبان في صحيحه ٢٤٣/١ برقم (١٣٤).

 ⁽¹⁾ روح المعاني ٣/ ١٢ _ ١٣.

⁽٢) ورد في تاج التراجم لابن قطلوبغا، وكذلك في خلاصة الأثر بلفظ «الحاسدون» بدل «الكافرون».

نُقول من الأئمة الأربعة وغيرهم من أئمة الدين كأبي يوسف ومحمَّد والبخاري رحمة الله عليهم أجمعين فيمن يستحق القتل من أهل الأهواء وتكفيرهم

وهو ما ذكره الطّحاوي قال: حدَّثنا سليمان بن شعيب عن أبيه عن أبي يوسف في نوادر ذكرها عنه، أدخلها في أماليه عليهم، قال: قال أبو حنيفة. «اقتلوا الزنديق سرّاً فإن توبته لا تعرف». «أحكام القرآن» لأبي بكر الرَّازي(۱) و«عمدة القاري»(۲).

قال أبو مصعب عن مالك في المسلم إذا تولّى عمل السحر: قتل ولا يستتاب، لأنَّ المسلم إذا ارتدّ باطناً لم تعرف توبته بإظهاره الإسلام. «أحكام القرآن» لأبي بكر الرَّازي (٣). ونحوه في «الموطأ» من القضاء في مَن ارتدّ عن الإسلام (٤).

وقولهم في ترك قبول توبة الزنديق: يوجب أن لا يستتاب الإسماعيلية وسائر الملحدين الذين قد علم منهم اعتقاد الكفر، كسائر الزنادقة، وأن يقتلوا مع إظهارهم التوبة. «أحكام القرآن»(٥).

⁽١) أحكام القرآن للجصاص الرازي ١/ ٦٥، ت: محمَّد الصادق قمحاوي.

⁽٢) عمدة القارى ١٨١/١.

⁽٣) أحكام القرآن للجصاص الرازى ١/ ٢٢.

⁽٤) موطأ الإمام مالك ٢/ ٧٣٦ (١٤١٣).

⁽٥) أحكام القرآن ١٦٢١.

وأبسط من ذلك في «الأحكام»، روايةً ودرايةً (١).

وقد روى هشام بن عبيد الله الرَّازي عن محمَّد بن الحسن: أنَّ مَن صلَّى خلف المعتزلي يعيد صلاته. وروى هشام أيضاً عن يحيى بن أكثم عن أبي يوسف: أنَّه سُئل عن المعتزلة فقال: هم الزنادقة، وقد أشار الشافعي في كتاب القياس إلى رجوعه عن قبول شهادة المعتزلة وأهل الأهواء. وبه قال مالك وفقهاء المدينة. فكيف يصحّ من أئمة الإسلام إكرام القدرية بالنُّزول لهم بكفرهم. «الفَرق بين الفِرق»(٢).

وكذلك في «كتاب العلو» للذهبي وفي «الأم» للشافعي رحمه الله مما تجوز به شهادة أهل الأهواء: ولا أرد^(٣) شهادة أحد بشيء من التّأويل كان له وجه يحتمله اه. وفي «اليواقيت» قال المخزومي رحمه الله: أراد الإمام الشافعي رحمه الله بأهل الأهواء أصحاب التّأويل المحتمل اه.

«تكفير القائل بخلق القرآن وتحقيق التأويل فيه»

وروى هشام بن عُبيد الله الرَّازي عن محمَّد بن الحسن أنَّه قال: مَن صلَّى خلف مَن يقول بخلق القرآن أنَّه يعيد الصَّلاة. «الفَرق بين الفِرق»(٤).

⁽١) أحكام القرآن للجصاص الرازي ٣/ ٢٧٣ _ ٢٧٥.

⁽٢) الفَرق بين الفِرق ص١٥٦.

⁽٣) هكذا ورد في الأصل، والصحيح كما ورد في كتاب «الأُم» «ولا ردّ شهادة أحد...» (٦/ ٢٢٢ ط: دار الفكر). وانظر: العلو للذهبي ص١٣٩.

⁽٤) الفَرق بين الفِرق ص٥١٥٠.

قلت: فهذا قول محمَّد رحمه الله في الإعادة، وقد روى محمَّد رحمه الله عدم جواز الصَّلاة خلف أهل الأهواء عن أبي حنيفة رحمه الله وأبي يوسف رحمه الله، كما في إمامة «فتح القدير»(١).

وتبرَّأ منهم المتأخّرون من الصَّحابة، كعبد الله بن عمر، وجابر بن عبد الله، وأبي هريرة، وابن عبَّاس، وأنس بن مالك، وعبد الله بن أبي أوفى، وعقبة بن عامر الجهني، وأقرانهم؛ وأوصوا أخلافهم بأن لا يسلموا على القدرية، ولا يصلوا على جنائزهم، ولا يعودوا مرضاهم. «الفَرق بين الفِرق»(۲) و «عقيدة السفاريني»(۳). وبسط الأحاديث المرفوعة فيه عن جماعة من الصَّحابة رضى الله عنهم.

وفي «السير الكبير» من لفظ محمَّد رحمه الله (٤): ومن أنكر شيئاً من شرائع الإسلام فقد أبطل قول: لا إله إلَّا الله اه.

قال: سمعت سفيان الثوري يقول: قال لي حمَّاد بن أبي سليمان: أبلغ أبا فلان المشرك فإنِّي بريء من دينه، وكان يقول: القرآن مخلوق. وقال الثَّوري: مَن قال: القرآن مخلوق فهو كافر. وقال علي بن عبد الله (ابن المديني) القرآن كلام الله، مَن قال أنَّه مخلوق فهو كافر، لا يصلَّى خلفه (٥٠).

⁽۱) انظر: شرح فتح القدير ۱/۳۵۰ ـ ۳۵۱.

⁽٢) الفَرق بين الفِرق ص١٥.

^{(7) 1/107.}

⁽٤) انظر: السير الكبير ٦/ ١٣٢ (٤٥١٣) باب ما يكون الرّجل به مسلماً يدرأ عنه القتل والسبي.

⁽٥) انظر: العقيدة الأصفهانية ص٩٢، ص٨٨، الفتاوى الكبرى ٥/٢٩ و٦/ ٣٥٨.

قال أبو عبد الله البخاري: نظرت في كلام اليهود والنَّصارى والمحوس فما رأيت أضل في كفرهم منهم، وإنِّي لأستجهل مَن لا يكفّرهم إلَّا مَن لا يعرف كفرهم (١)، وقال زهير السختياني: سمعت سلام بن أبي مطيع يقول: الجهمية كفّار (٢).

قال أبو عبد الله: ما أُبالي صلَّيت خلف الجهمي والرَّافضي أم صلَّيت خلف البهم، ولا يعادون صلَّيت خلف اليهود والنَّصارى، ولا يسلم عليهم، ولا يعادون ولا يناكحون، ولا يشهدون، ولا تؤكل ذبائحهم. «خلق أفعال العباد» للبخاري ملتقطاً (٣).

ونقل العبارة الأولى في كتاب «الأسماء والصّفات» والثّانية كذلك، ونقل العبارة الثانية في «فتاوى الحافظ ابن تيمية» فجعلها نقل البخاري عن أبي عبيد هو الإمام القاسم بن سلام.

«تكفير أبي حنيفة الجهمية والقائل بخلق القرآن»

وقال ابن أبي حاتم الحافظ، ثنا أحمد بن محمَّد بن مسلم، ثنا علي بن الحسن الكراعي قال: قال أبو يوسف: ناظرت أبا حنيفة ستَّة أشهر فاتَّفق رأينا على أنَّ مَن قال: القرآن مخلوق فهو كافر. قال

⁽۱) خلق أفعال العباد للبخاري ص٣٣، وذكره الحافظ ابن تيمية رحمه الله في العقيدة الصهيونية ص٩٣ وفي الفتاوى الكبرى ٥/ ٢٩ وفي بيان تلبيس الجهمية ٢/ ٤٤، وفي مجموع االفتاوى ٢١/ ٥٠٩، ومجموعة الرّسائل والمسائل ٣/ ١٣٦.

⁽٢) خلق أفعال العباد ص٣٤، مجموع الفتاوى ٣/ ٣٥١.

⁽٣) خلق أفعال العباد ص ٣٥، الفتاوى الكبرى ٦/ ٣٦٥، بيان تلبيس الجهمية ٢/ ٨٢.

أحمد بن القاسم بن عطية: سمعت أبا سليمان الجوزجاني يقول: سمعت محمَّد بن الحسن يقول: والله لا أُصلي خلف مَن يقول: القرآن مخلوق؛ ولا أُستفتى إلَّا أمرت بالإعادة. «كتاب العلق»(١).

وأرادوا بخلق القرآن كونه منفصلاً عن الله لا قائماً به ولا صفة له، فلا ينافي حدوث الكلام اللفظي، أعني جزئياته، صرَّح بهذه العناية الحافظ ابن تيمية في عدَّة من تصانيفه.

قلت: وفي «المسايرة»(٢): إنَّ أبا حنيفة رحمه الله قال لجهم: أخرج عنِّي يا كافر. وفي «الرسالة التسعينيَّة» للحافظ ابن تيمية بإسناد عن محمَّد قال: قال أبو حنيفة رحمه الله: لعن الله عمرو بن عُبيد(٣). ثم حمل في «المسايرة» قوله لجهم على التأويل، وهذا غير ظاهر، كيف وقد ورد الوعيد الشديد في إكفار المسلم. فحاشا جناب الإمام رحمه الله عن ذلك لو لم يكن عنده كافراً.

قال: سمعت سليمان يقول سمعت الحارث بن إدريس يقول: سمعت محمَّد بن الحسن الفقيه يقول: مَن قال: القرآن مخلوق فلا تصلّ خلفه. وقرأت في كتاب أبي عبد الله محمَّد بن يوسف ابن إبراهيم الدقّاق روايته عن القاسم بن أبي صالح الهمذاني عن محمَّد بن أبي أيُّوب الرَّازي قال: سمعت محمَّد بن سابق يقول: «سألت أبا يوسف فقلت: أكان أبو حنيفة يقول: القرآن مخلوق؟ فقال: معاذ الله، ولا أنا أقوله. فقلت: أكان يرى رأي جهم؟ فقال: معاذ الله، ولا أنا أقوله».

⁽۱) كتاب «العلو للعلى الغفار» للذهبي ص١٥٢.

⁽٢) كتاب «المسايرة» ص٢١٤.

⁽٣) انظر: الفتاوى الكبرى لشيخ الإسلام ابن تيمية ٦/٧٧، ٦/٥٥٩.

رواته ثقات^(۱).

وأنباني أبو عبد الله الحافظ إجازة قال: أنا أبو سعيد أحمد بن يعقوب الثقفي قال: ثنا عبد الله بن أحمد بن عبد الرَّحمٰن الدشتكي قال: سمعت أبي يقول: كلَّمت أبا حنيفة سمعت أبي يقول: كلَّمت أبا حنيفة سنة جرداء في أنَّ القرآن مخلوق أم لا؟ فاتَّفق رأيه ورأيي على أنَّ مَن قال: القرآن مخلوق فهو كافر. قال أبو عبد الله: رواة هذا كلهم ثقات. «كتاب الأسماء والصّفات للبيهقي»(٢).

«تكفير الشافعي وغيره القدرية»

وحكى ابن المنذر عن الشافعي رحمه الله: لا يستتاب القدري، وأكثر أقوال السلف تكفيرهم، وممَّن قال به: اللّيث، وابن عيينة، وابن لهيعة، روى عنهم ذلك فيمن قال بخلق القرآن. وقال ابن المبارك: والأودي، ووكيع، وحفص بن غياث، وأبو إسحاق الفزاري، وهشيم، وعلي بن عاصم في آخرين، وهو من قول أكثر المحدِّثين والفقهاء والمتكلِّمين فيهم وفي الخوارج والقدرية، وأهل الأهواء المضلّة، وأصحاب البدع المتأوِّلين، وهو قول أحمد بن حنبل. «شفاء».

وأطال الأستاذ أبو منصور البغدادي صاحب «الفَرق بين الفِرق» في تكفير الغلاة من أهل الأهواء في كتابه «الأسماء والصّفات» كما في «شرح الإحياء»(۳).

⁽۱) كتاب «الأسماء والصفات» للبيهقي ١/ ٦١١.

⁽٢) انظر: الأسماء والصفات للبيهقي ١/١١٦.

⁽٣) شرح إحياء علوم الدين ٢٥٣/٢.

ومعلوم أنَّ البدعة والهوى إنَّما تكون بشبهة، ففيه أنَّ التأويل لم يدفع الكفر.

وقد قال في «إيثار الحقّ»(۱): فإنَّ السنَّة ما اشتهر عن السلف، وصحَّ بطريق النُّصوصية، ولولا هذا لكانت البِدع كلّها من السنن، لأنَّه ما من بدعة إلَّا ولأهلها شبه من العمومات والمحتملات والاستخراجات اه.

وقال فيه (٢): وأمَّا التفسير فما كان من المعلومات بالضرورة من أركان للإسلام وأسماء الله تعالى منعنا من تفسيره، لأنَّه جلي صحيح المعنى، وإنَّما يفسره مَن يريد تحريفه كالباطنيّة الملاحدة اه.

وقال أيضاً ("): ولذلك تجد هذا الجنس متمسّك أكثر أهل الضلالات، ولا تجد صاحب باطل إلّا وتجد في العمومات ما يساعده حتى منكري الضروريات، كغلاة الاتحادية اه. وقد قال ذاك المحقّق محمَّد بن إبراهيم الوزير اليماني في كتابه «إيثار الحقّ»(أ). ومذهب السّلف الصَّالح في ذلك _ أي في عدم تكفير مَن لم يكن غالباً من أهل الأهواء _ هو المختار مع أمرين: أحدهما: القطع بقبح البدعة والإنكار لها، والإنكار على مَن كفر كثيراً لها، والإنكار على مَن كفر كثيراً منهم، فإنّا لا نقطع بعدم كفر بعضهم ممن فحشت بدعته، بل نقف في ذلك ونكل علمه والحكم فيه إلى الله سبحانه اه.

⁽١) إيثار الحقّ على الخلق ص٢٩٣.

⁽٢) إيثار الحقّ على الخلق ص١٤٥.

⁽٣) إيثار الحقّ على الخلق ص٢٤٠.

⁽٤) إيثار الحقّ على الخلق ص٣٨٠.

وقال في «الصَّارم المسلول» من الحديث الخامس عشر (١): وأوجب ذلك لهم عقائد فاسدة ترتب عليها أفعال منكرة، كفَّرهم بها كثير من الأُمَّة وتوقف فيها آخرون اه.

000

(١) الصارم المسلول ١/ ١٨٨.

«نُقول من كبار المحققين من الفقهاء والمحدثين والمتكلمين في موضوع التكفير»

«الخوارج وعلي رضي الله عنه وحكم قتلهم»

قلت: هؤلاء القوم هم الخوارج الذين خرجوا في زمن علي رضي الله عنه حتى استأصلهم.

قوله ﷺ: «لا يجاوز حناجرهم»، معناه: لا تقبل ولا ترفع الأعمال الصالحة.

قوله ﷺ: «يمرقون من الدين»، أي يخرجون. وهذا حكم بكفرهم وإباحة لدمائهم. وقد روي أصرح من ذلك في المتّفق عليه، ولفظه: «فأين لقيتموهم فاقتلوهم، فإنَّ في قتلهم أجراً لمن قتلهم».

قوله ﷺ: «الرمية»، هي الصيد الذي تقصده فترميه.

قوله: «تنظر» إلى آخره، معناه: مرَّ مرَّا سريعاً لم يعلق به شيء من الفرث والدم، فكذلك دخول هؤلاء في الإسلام ثم خروجهم منه لم يتمسَّكوا منه بشيء.

قال الإمام الشَّافعي رحمه الله تعالى: ولو أنَّ قوماً أظهروا رأي الخوارج وتجنَّبوا الجماعات وأكفروهم لم يحلّ بذلك قتالهم، بلغنا أنَّ عليّاً رضي الله عنه سمع رجلاً يقول: لا حكم إلَّا لله في ناحية المسجد، فقال على رضى الله عنه: كلمة حقّ أريد بها باطل، لكم علينا ثلاث:

لا نمنعكم مساجد الله أن تذكروا فيها اسم الله، ولا نمنعكم الفيىء ما دامت أيديكم مع أيدينا، ولا نبدأكم بقتال(١). وقال أهل الحديث من الحنابلة: يجوز قتلهم(١).

أقول: الظاهر عندي درايةً وروايةً قول أهل الحديث. أمَّا رواية فقوله على إلى الله عنه فقوله على الله عنه فقوله على الله على الإمام والطّعن فيه لا يوجب قتلاً حتى ينزع يده من الطّاعة، فيكون باغياً أو قاطع الطّريق، وإذا أنكروا ضرورياً من ضروريات الدين يقتل لذلك لا للإنكار على الإمام. بيان ذلك أنَّ المفتي إذا سئل عن بعض أفعال زيد حكم بالجواز، وإذا سئل عن بعضها الآخر حكم بالفسق، ثم إذا سئل عن بعضها الآخر حكم بالكفر، فههنا لم يظهر هذا الرَّجل عنده إلَّا الإنكار في مسألة التحكيم حسب ما أظهر، ولو أنّه

⁽۱) انظر كلام الشافعي رحمه الله في الحاوي الكبير للماوردي ۱۱۷/۱۳، مختصر المزني ص۲۵۷، ونحوه في روضة الطالبين ۱/۱۰.

⁽٢) انظر: المغني لابن قدامة ٨/ ١٠٧ قال رحمه الله: «والصحيح إن شاء الله أنَّ الخوارج يجوز قتلهم ابتداء والإجهاز على جريحهم لأمر النَّبي ﷺ بقتلهم ووعده بالثواب لمن قتلهم». وانظر: فتاوى شيخ الإسلام ٢٨/ ٩٩٩.

⁽٣) جزء من حديث علي رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله على يقول: "يأتي في آخر الزّمان قوم حدثاء الأسنان سفهاء الأحلام يقولون من خير قول البرية يمرقون من الإسلام كما يمرق السهم من الرمية لا يجاوز إيمانهم حناجرهم فأينما لقيتموهم فاقتلوهم، فإن قتلهم أجر لمن قتلهم يوم القيامة"، (رواه البخاري في صحيحه كتاب المناقب برقم (٣٦١١) وكتاب فضائل القرآن برقم (٧٥٠١) وكتاب استتابة المرتدّين برقم (٢٩٣٠) ومسلم في صحيحه كتاب الزّكاة برقم (٢٠٦٦).

أظهر إنكار الشّفاعة يوم القيامة أو إنكار الحوض الكوثر وما يجري مجرى ذلك من الثابت بالدين بالضرورة لحكم بالكفر، وأمّا حديث: «أولئك الذين نهاني الله عنهم»(۱) ففي المنافقين دون الزّنادقة. بيان ذلك أنّ المخالف للدين الحق إن لم يعترف به ولم يذعن له، لا ظاهراً ولا باطناً فهو كافر، وإن اعترف بلسانه وقلبه على الكفر فهو المنافق، وإن اعترف به ظاهراً لكنه يفسر بعض ما ثبت من الدين ضرورة بخلاف ما فسّره الصحابة والتّابعون وأجمعت عليه الأُمّة فهو الزنديق، كما إذا اعترف بأنّ القرآن حق، وما فيه من ذكر الجنّة والنّار حق، لكن المراد بالجنّة: الابتهاج الذي يحصل بسبب الملكات المحمودة، والمراد بالنّار: هي النّدامة التي تحصل بسبب الملكات المذمومة، وليس في بالخارج جنّة ولا نار فهو زنديق.

وقوله ﷺ: «أولئك الذين نهاني الله عنهم» في المنافقين دون الزنادقة.

⁽۱) جزء من حديث عُبيد الله بن عديّ بن الخيار أنّه قال: بينما رسول الله على جهر جالس بين ظهراني النّاس إذ جاءه رجل فسارّه فلم يُدر ما سارّه به حتى جهر رسول الله على فإذا هو يستأذنه في قتل رجل من المنافقين فقال رسول الله على حين جهر: أليس يشهد أن لا إله إلّا الله وأنّ محمّداً رسول الله؟ فقال الرّجل: بلى ولا شهادة له، فقال: أليس يصلّي؟ قال: بلى ولا صلاة له، فقال على: (رواه الإمام مالك في موطئه ١/١٧١ (٤١٣) والمبل أحمد في مسنده ٥/ ٤٣٢ (٢٣٧٢) والبيهقي في السنن الكبرى والإمام أحمد في مسنده ٥/ ٤٣٢ (٢٣٧٢) والبيهقي في السنن الكبرى رجال الصحيح).

وأمّا دراية فلأنّ الشرع كما نصب القتل جزاء للارتداد ليكون مزجرة للمرتدّين وذبّاً عن الملّة التي ارتضاها فكذلك نصب القتل في هذا الحديث وأمثاله جزاءً للزنديق ليكون مزجرة للزنادقة وذبّاً عن تأويل فاسد في الدّين لا يصح القول به.

«بيان أن التأويل قسمان وتفسير الزندقة وإنكار خلافة الشيخين»

ثم التّأويل تأويلان: تأويل لا يخالف قاطعاً من الكتاب والسنّة واتّفاق الأُمّة، وتأويل يصادم ما ثبت بالقاطع، فذلك الزندقة، فكل مَن أنكر رؤية الله تعالى يوم القيامة، أو أنكر عذاب القبر، وسؤال المنكر والنّكير، أو أنكر الصّراط والحساب سواء. قال: لا أثق بهؤلاء الرّواة، أو قال: أثق بهم لكن الحديث مأوّل، ثم ذكر تأويلاً فاسداً لم يسمع من قبله فهو الزنديق.

وكذلك من قال في الشيخين: أبي بكر وعمر رضي الله عنهما مثلاً: ليس من أهل الجنّة مع تواتر الحديث في بشارتهما، أو قال: إنّ النّبي ﷺ خاتم النبوّة ولكن معنى هذا الكلام أنّه لا يجوز أن يسمى بعده أحد بالنّبي، وأمّا معنى النبوّة وهو كون الإنسان مبعوثاً من الله تعالى إلى الخلق، مفترض الطّاعة، معصوماً من الذّنوب ومن البقاء على الخطأ في ما يرى فهو موجود في الأئمة بعده، فذلك الزنديق، وقد اتّفق جماهير المتأخرين من الحنفية والشافعية على قتل مَن يجرى هذا المجرى،

والله تعالى أعلم بالصواب «المسوّى على الموطأ»(١) للشيخ الأجل ولي الله بن عبد الرَّحيم الدَّهلوي.

واستفيد منه تفسير الزندقة وحكمها، وأنَّ التأويل في الضروريات لا يدفع الكفر.

تحقيق الفرق بين قول الخوارج: «قسمة ما أريد بها وجه الله» وقول أمهات المؤمنين: «إن نساءك ينشدنك الله العدل»

وما ذكره في عدم تكفير علي رضي الله عنه إيّاهم، بسطه في «الصّارم المسلول» من السنة الرّابعة عشر والحديث الخامس عشر، وهو أصوب ممّا ذكره في «منهاج السنّة»، فقال في «الصّارم»:

«وبالجملة فالكلمات في هذا الباب ثلاثة أقسام: إحداهنَّ ما هو كفر مثل قوله: «إنَّ هذه لقسمة ما أريد بها وجه الله» اه^(۲).

فإذا كان أول الخوارج كافراً بهذه الكلمة، فكذا أصحابه وأذنابه بعده.

⁽۱) المسوّى شرح الموطأ/ للإمام ولي الله بن عبد الرَّحيم الدهلوي رحمه الله وُلد في ١١٧٦ه في أواخر عهد السلطان أورنزديب رحمه الله وتوفي في ١١٧٦ه بعد حياة حافلة بالأعمال العلمية والإنجازات التحقيقية بلغت أكثر من (٥٠) كتاباً من أشهرها «حجّة الله البالغة» في أسرار الحديث وحكم التشريع و«الإنصاف في بيان سبب الاختلاف» و«المسوّى شرح الموطأ». (انظر: الأعلام للزركلي ١/ ١٤٩) وأبجد العلوم ص٩١٢، إيضاح المكنون ١/ ٢٥).

⁽٢) الصارم المسلول ٢/٢٠٦.

وأمًّا كلمة: "إنَّ نساءك ينشدنك الله العدل"(١) فإنَّما أريد به طلب التسوية لا النسبة إلى الجور عن الحقّ والعياذ بالله. كما يستفاد من "الشفاء" من فصل: "فإن قلت: فَلِمَ لم يقتل النَّبي ﷺ. إلخ من "شرح القاري"(١).

واعلم أنَّ لفظ حديث: «ما يباح به دم المسلم» عند البخاري من باب قول الله تعالى: ﴿أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ وَالْعَيْنِ (٣)﴾(٤) من الديّات عند أكثر رواة نسخة البخاري: «لا يحلّ دم امرئ مسلم يشهد أن لا إله إلَّا الله وأنِّي رسول الله إلَّا بإحدى ثلاث: النَّفس بالنَّفس؛ والثيب الزّاني، والمارق من الدين التَّارك للجماعة» أه. قال في «الفتح»: قوله: «والمفارق لدينه التَّارك للجماعة» كذا في رواية أبي ذر عن الكشميهني. وللباقين: «والمارق من الدين» لكن عند النَّسفي والسَّرخسي والمستملي: و«المارق لدينه» اهد. (٦). «والمارق من الدين» من الدين» عند الدين» جعل الحافظ مصداقه الأولى هو المرتد، ونقل فيه شواهد

⁽١) هذه الكلمة مع عقيدة في الباطن وامتلاء القلب من التعظيم والمحبّة بخلاف ذي الخويصرة. منه.

⁽۲) انظر شرح الشفاء ۲/ ۱۲ کـ ۱۳۰۶.

⁽٣) سورة المائدة: الآية ٤٥.

⁽٤) واعلم أنَّه على رجع في واقعة ذي الخويصرة وابن صياد جانب التقدير على جانب الحكم، وليس ذلك لغيره، ولأن يتم بعض أُمور النَّبي على أيدي خلفائه أولى حتى تكون يداً إلهية وفعلاً سماوياً. منه.

⁽٥) رواه البخاري في صحيحه كتاب الديات برقم (٦٨٧٨) ومسلم في صحيحه كتاب القسامة والمحاربين والقصاص والديات (١٦٧٦).

⁽٦) فتح الباري ٢٠١/١٢.

من الأحاديث، وهذا العنوان أي المروق من الدّين والإسلام هو الوارد في الخوارج في الأحاديث المشهورة، فكان حكمهم كذلك.

«بيان اختلاف الأئمة في تكفير الخوارج»

وفي "فتاوي الحافظ ابن تيمية": فإنّ الأُمّة متّفقون على ذم الخوارج وتضليلهم، وإنّما تنازعوا في تكفيرهم على قولين مشهورين في مذهب مالك وأحمد رحمهما الله تعالى، وفي مذهب الشافعي رحمه الله تعالى أيضاً نزاع في كفرهم، ولذا كان فيهم وجهان في مذهب أحمد وغيره على الطريقة الأولى، أحدهما: أنّهم بُغاة، والثاني: أنّهم كفّار كالمرتدين يجوز قتلهم ابتداءً، وقتل أسيرهم واتباع مدبرهم، ومَن قدر عليه منهم استيب كالمرتد، فإن تاب وإلّا قتل، كما إنّ مذهبه في مانعي الزّكاة إذا قاتلوا الإمام عليها، هل يكفرون مع الإقرار بوجوبها على روايتين (۱).

وقال فيه (۱): والصّواب أنَّ هؤلاء ليسوا من البُغاة المتأوِّلين، فإنَّ هؤلاء ليس لهم تأويل سائغ أصلاً، وإنما هم من جنس الخوارج المارقين ومانعي الزَّكاة، وأهل الطائف والخرمية ونحوهم ممَّن قوتلوا على ما خرجوا عنه من شرائع الإسلام، وهذا موضع اشتبه على كثير من النّاس من الفقهاء، فإنَّ المصنّفين في قتال أهل البغي جعلوا قتال مانعي الزَّكاة وقتال الخوارج، وقتال علي رضي الله عنه لأهل البصرة، وقتاله لمعاوية وأتباعه من قتال أهل البغي، وذلك كلّه مأمور به، وفرعوا

⁽۱) انظر: مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ٥١٨/٢٨، والفتاوى الكبرى /٣) ٥٣٤/٣.

⁽۲) مجموع الفتاوي ۲۸/۸۸.

مسائل ذلك تفريع من يرى ذلك بين النَّاس^(۱)، وقد غلطوا، بل الصَّواب ما عليه أئمة الحديث والسنَّة وأهل المدينة النبويّة، كالأوزاعي رحمه الله، والثّوري رحمه الله، وأحمد بن حنبل رحمه الله وغيرهم أنَّه يفرّق بين هذا وهذا.

وقال أيضاً (٢): وفيهم من الردّة عن شرائع الإسلام بقدر ما ارتدَّ عنه من شرائع الإسلام، وإذا كان السلف قد سموا مانعي الزَّكاة مرتدّين مع كونهم يصومون ويصلُّون، ولم يكونوا يقاتلون جماعة المسلمين.

وقال أيضاً (٣): والطَّريقة الثانية اه. والسؤال في هؤلاء التتار الذين يقدمون إلى الشام مرَّة بعد مرَّة، وقد تكلموا بالشَّهادتين، وانتسبوا إلى الإسلام، ولم يبقوا على الكفر الذي كانوا عليه في أوَّل الأمر اه.

وقال أيضاً (٤): كما يقال مثل ذلك في الخوارج المارقين فقد اختلف السلف والأئمة في كفرهم على قولين مشهورين.

وقال في وصف الباطنيّة من «ملوك مصر»(٥): ثم قدحوا في المسيح ونسبوه إلى يوسف النَّجار، وجعلوه ضعيف الرأي، حيث تمكّن عدوّه منه حتى صلبه، فيوافقون اليهود في القدح في المسيح، لكن هم شرّ من اليهود، فإنَّهم يقدحون في الأنبياء.

⁽١) وفي نسخة «مَن يسوي ذلك من النّاس» (القادري).

⁽۲) مجموع الفتاوي ۲۸/ ۵۳۰ _ ۵۳۱.

⁽٣) مجموع الفتاوي ۲۸/ ٥٠٩.

⁽٤) مجموع الفتاوى ٣٥/٥٥.

⁽٥) مجموع الفتاوى ٣٥/ ١٣٦.

وقال أيضاً (١): فإنَّ المسلم الأصلي إذا ارتد عن بعض شرائعه كان أسوء حالاً ممَّن لم يدخل بعد في تلك الشرائع، مثل مانعي الزَّكاة وأمثالهم ممَّن قاتلهم الصديق رضي الله عنه.

«بحث عدم قبول توبة الإباحية والقرامطة وغيرهم»

وفي «نور العين» عن «التمهيد»: أهل الأهواء إذا ظهرت بدعتهم بحيث توجب الكفر فإنّه يباح قتلهم جميعاً إذا لم يرجعوا، أو لم يتوبوا، وإذا تابوا وأسلموا تقبل توبتهم جميعاً إلّا الإباحية، والغالية، والشيعة من الرّوافض، والقرامطة، والزّنادقة من الفلاسفة، لا تقبل توبتهم بحال من الأحوال، ويقتل بعد التّوبة وقبلها، لأنّهم لم يعتقدوا بالصانع تعالى حتى يتوبوا ويرجعوا إليه. وقال بعضهم: إن تاب قبل الأخذ والإظهار تقبل توبته، وإلّا فلا، وهو قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى، وهو حسن جدّاً «ردّ المحتار»(۲).

وفي «الفتح»(٣): والمنافق الذي يبطن الكفر ويظهر الإسلام كالزنديق الذي لا يتديّن بدين، وكذا من علم أنَّه ينكر في الباطن بعض الضروريات كحرمة الخمر، ويظهر اعتقاد حرمته وتمامه فيه. «الدر المختار»(٤).

وعن ابن عمر وعلى رضي الله عنهما: لا تقبل توبة من تكرَّرت ردّته كالزنديق، وهو قول مالك، وأحمد واللّيث. وعن أبي يوسف:

⁽۱) مجموع الفتاوى ۲۸/ ٥٣٥.

⁽۲) ۳/۲۹۷، مطبوع في مصر سنة ۱۲۷۲هـ.

⁽٣) انظر: فتح القدير ٦/ ٩٨.

⁽٤) الدرّ المختار ٤/٩/٤ ط: دار الفكر للطباعة.

لو فعل ذلك مراراً يقتل غيلة، وفسّره بأن ينتظر؛ فإذا أظهر كلمة الكفر قتل قبل أن يستتاب، لأنّه ظهر منه الاستخفاف. «ردّ المحتار»(١).

وظاهر كلامه: تخصيص الكفر بجحد الضروري فقط، مع أنّا الشرط عندنا ثبوته على وجه القطع، وإن لم يكن ضروريًّا، بل قد يكون بما يكون استخفافاً من قول أو فعل كما مرّ، ولذا ذكر في «المسايرة» أنّا ما ينفي الاستسلام، أو يوجب التّكذيب فهو كفر، فما ينفي الاستسلام كل ما قدَّمناه عن الحنفية، أي ممّا يدل على الاستخفاف، وما ذكر قبله من قتل نبيّ؛ إذ الاستخفاف فيه أظهر، وما يوجب التّكذيب جحد كلّ ما ثبت عن النّبي على الاستخفاف مع البنت بإجماع المسلمين، فظاهر كلام الحنفية الإكفار بجحده، فإنّهم لم يشترطوا سوى القطع في الثبوت، ويجب حمله على ما إذا علم المنكر ثبوته قطعاً، لأنّ مناط التكفير وهو التّكذيب أو الاستخفاف، عند ذلك يكون، أما إذا لم يعلم فلا، وهو التّكذيب أو الاستخفاف، عند ذلك يكون، أما إذا لم يعلم فلا،

«تحقيق تحريم الحلال وتحليل الحرام»

تنبيه: في «البحر»: والأصل أنَّ من اعتقد الحرام حلالاً فإن كان حراماً لغيره، كمال الغير لا يكفر، وإن كان لعينه فإن كان دليله قطعياً كفر، وإلَّا فلا. وقيل: التفصيل في العالم، أمَّا الجاهل فلا يفرّق بين الحرام لعينه ولغيره، وإنَّما الفرق في حقّه أنَّ ما كان قطعياً كفر به،

⁽١) حاشية رد المحتار ٤١٠/٤.

⁽٢) حاشية رد المحتار ٤٠٧/٤.

وإلّا فلا فيكفر إذا قال: الخمر ليس بحرام، وتمامه فيه «ردّ المحتار»(۱). ومن «زكاة الغنم»: أنَّ الاعتماد على القطعية وإن كان حراماً لغيره، ونبذة منه في مسألة الصّلاة بدون طهارة، ولكن صرح في كتاب «المسايرة» بالاتّفاق على تكفير المخالف فيما كان من أصول الدّين وضرورياته، كالقول بقدم العالم، ونفي حشر الأجساد، ونفي العلم بالجزئيات، وإنَّ الخلاف في غيره، كنفي مبادئ الصّفات، ونفي عموم الإرادة، والقول بخلق القرآن إلخ. وكذا قال في «شرح منية المصلِّي»: إن ساب الشيخين ومنكر خلافتهما ممَّن بناه على شبهة له لا يكفر، بخلاف من ادَّعى أنَّ عليّاً إله، وإنَّ جبريل غلط، لأنَّ ذلك ليس عن شبهة، واستفراغ وسع في الاجتهاد، بل محض هوى اه. وتمامه فيه(۲).

قلت: وكذا يكفر قاذف عائشة، ومنكر صحبة أبيها، لأنَّ ذلك تكذيب صريح القرآن، كما مرَّ في الباب السَّابق. «رد المحتار»(٣).

⁽١) حاشية رد المحتار ٤٠٧/٤ ـ ٤٠٨، وانظر: البحر الرائق ٥/ ١٣١.

⁽٢) حاشية رد المحتار ٤/٠٥٠.

⁽٣) حاشية رد المحتار ٤/ ٤٥٠. قلت: وقد حكى العلامة ابن القيم رحمه الله اتفاق الأمّة على كفر قاذف عائشة رضي الله عنها، حيث قال: «واتفقت الأمّة على كفر قاذفها» (زاد المعاد في هدي خير العباد ١٦٠/١). وقال الحافظ ابن كثير رحمه الله عند قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَتِ الْفَوْلِئَتِ الْمُؤْمِنَتِ الْفَوْلِئِي الْمُؤْمِنَتِ الْفَوْلِئِي الْمُؤْمِنَتِ الْفَوْلِئِي الْمُؤْمِنَتِ الْفَوْلِئِي الْمُؤْمِنَتِ الْفَوْلِئِي الْمُؤْمِنَتِ الْفَوْلِئِي الله قاطبة لَمِنُوا فِي الدُّنِيَا وَالْاَخِرَةِ وَلَمُمُ عَذَابُ عَظِيمٌ ﴾: «وقد أجمع العلماء رحمهم الله قاطبة على أنَّ مَن سبّها بعد هذا ورماها بما رماها به بعد هذا الذي ذكر في هذه الآية، فإنه كافر لأنه معاند للقرآن» (تفسير ابن كثير/ دار الفكر ٣/ ٣٣٧). وقال بدر الدين الزركشي: «من قذفها فقد كفر لتصريح القرآن الكريم ببراءتها» (الإجابة لإيراد ما استدركته عائشة على الصحابة» (ص٤٥).

«الجمهور على تكفير منكر خلافة الشيخين»

قلت: والأكثر على تكفير منكر خلافة الشيخين، وفي «الدر المنتقى» عن «الوهبانية» وشرحها:

وصحّع تكفير نكير خلافة العميق وفي الفاروق ذاك الأظهر بل في «الخلاصة» و«الصواعق»: أنَّه صرَّح به محمَّد بن الحسن رحمه الله تعالى في «الأصل»، وكذا صحَّحه في «الظهيرية» _ كما في «الهندية» _ فما في «رد المحتار» تساهل، وقد صححه في «خزانة المفتين» أيضاً _ كما في «الأنقروية» _ وكذا نقله في «الفتاوى العزيزية»(١) عن «البرهان»، وعن «الفتاوى البديعية»، وعن كتب أخر، وعن بعض الشافعية والحنابلة، وعبارة «البرهان»: «وعلماؤنا والشافعي جعلوها أي الإمامة من فاسق ومبتدع لم يكفر أي لم يحكم بكفره بسبب بدعة مكروهة لا فاسدة كما قال مالك اه». فيجوز الاقتداء بأهل الأهواء عندنا إلَّا الجهمية، والقدرية، والرّوافض الغالية، والقائلين بخلق القرآن، والخطابيّة، والمشبّهة، والحاصل أنَّ مَن كان من أهل قبلتنا ولم يغْلُ حتى لم يحكم بكفره تصحّ الصَّلاة خلفه، وتكره، ولا يجوز خلف منكر الشّفاعة، والرؤية، وعذاب القبر، والكرام الكاتبين، لأنَّه كافر لتواتر هذه الأُمور من الشَّارع عليه السَّلام. ومَن قال: لا يرى لعظمته وجلاله، فهو مبتدع، ولا خلف منكر المسح على الخفّين اه. ولا خلف منكر خلافة أبي بكر رضي الله عنه أو عمر رضي الله عنه أو عثمان رضي الله عنه؛

⁽١) الفتاوي العزيزية ٢/ ٩٤.

لأنَّه كافر (١)، وتصحّ خلف مَن يفضِّل عليًّا رضي الله عنه؛ لأنَّه مبتدع، وروى محمَّد رحمه الله تعالى عن أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى أنَّ الصَّلاة خلف أهل الأهواء لا تجوز اه(٢).

(١) انظر: شرح فتح القدير ١/ ٣٥٠، وقد نقل الإمام ابن الهمام نحو هذه العبارة عن كتاب «المحيط» ونصه كما يلي:

"وفي "المحيط": لو صلَّى خلف فاسق أو مبتدع أحرز ثواب الجماعة، لكن لا يحرز ثواب المصلي خلف تقي اه. يريد بالمبتدع مَن لم يكفر، ولا بأس بتفصيله: الاقتداء بأهل الأهواء، جائز إلَّا الجهمية والقدرية والروافض الغالية، والقائل بخلق القرآن، والخطابية والمشبهة. وجملته: أنَّ مَن كان من أهل قبلتنا ولم يغلُ حتى لم يُحكم بكفره تجوز الصلاة خلفه وتُكره.

ولا تجوز الصلاة خلف مُنكر الشفاعة والرؤية وعذاب القبر والكرام الكاتبين؛ لأنه كافر؛ لتوارث هذه الأمور عن الشارع صلَّى الله عليه وسلم.

ومن قال: «لا يُرى لعظمته وجلاله» فهو مبتدع، كذا قيل، وهو مشكل على الدليل إذا تأملت. ولا يصلى خلف منكر المسح على الخفين.

والمشبه إذا قال: «له تعالى يد ورجل كما للعباد» فهو كافر ملعون. وإن قال: «جسم لا كالأجسام» فهو مبتدع، لأنه ليس فيه إلّا إطلاق لفظ الجسم عليه، وهو موهم للنقص، فرفعه بقوله: «لا كالأجسام» فلم يبق إلّا مجرد الإطلاق وذلك معصية تنتهض سبباً للعقاب لما قلنا من الإيهام، بخلاف ما لو قاله على التشبيه فإنه كافر. وقيل: يكفر بمجرد الإطلاق أيضاً وهو حسن، بل هو أولى بالتكفير. وفي الروافض: أن من فضّل عليّا على الثلاثة فمبتدع، وإن أنكر بلاسراء إلى بيت المقدس فكافر وإن أنكر المعراج منه فمبتدع، انتهى من الإسراء إلى بيت المقدس فكافر وإن أنكر المعراج منه فمبتدع، انتهى من «الخلاصة» ». (شرح فتح القدير ١/ ٣٥٠).

(٢) انظر: المحيط البرهاني للإمام برهان الدين مازة ٢/ ١٠٠، وشرح فتح القدير ٢/ ١٠٠.

«اختار الشاه عبد العزيز تكفير من أكفر عليه»

واختار في أواخر «التحفة الاثني عشرية» تكفير الخوارج ممّن يكفّر عليّاً رضي الله عنه ـ والعياذ بالله ـ ذكره في المقدمة السادسة من باب التولّي والتبرّي، لكنّه ذكر فرقاً بين الارتداد والكفر، وهذا لم يشتهر في كتب الفقه في حقّ مَن ينتحل الإسلام (۱۱)، وكأنّه أراد بالارتداد تبديل الملّة بقصده، بخلاف الكفر، ولا يظهر في الأحكام فرق من كلامه الملّة بقصده، بخلاف الكفر، ولا يظهر في الأحكام فرق من كلامه إلّا أن يكون من وجوب القتل وجوازه، وأكثر كلامه في «فتاواه» على تكفير الخوارج، ومَن يشبههم، وما ذكره في «فتاواه» (۱۲) ليس مرضياً عنده، كما صرَّح به فيها (۱۳). وذكر فيها (۱۶) عدم الفرق بين لزوم الكفر والتزامه في القطعيّات، وفي الكيد الحادي والتسعين من مكائدهم من «التحفة» والعقيدة السادسة باب الإمامة تحت قوله تعالى: ﴿يَتَأَيُّا اللَّيْنَ ءَامَنُواْ مَن يَرْتَدَ مِنكُمْ عَن دِينِهِ ﴿ وَهُ وَشِيئاً في آخر المقدمة الخامسة من باب التولّي والتبرّي.

⁽۱) نعم رأيته في «رد المحتار» من مناكحة المعتزلة، وفي «أحكام القرآن» عن الكرخي.

^{.19/1(7)}

^{(4) 1/11, 191.}

^{.90/7 (8)}

⁽٥) سورة المائدة: الآية ٥٤.

«نقول من كبار المالكية في تكذيب مدعي النبوة وفي تغيير صفة من صفات الرسول عليه السلام»

وكذلك قال ابن القاسم في مَن تنبًا وزعم أنّه يوحى إليه، وقاله سحنون، وقال ابن القاسم في مَن تنبًا: أنّه كالمرتد، سواء كان دعا إلى ذلك _ أي إلى متابعة نبوّته _ سرّاً كان أو جهراً كمسيلمة _ لعنه الله _. وقال أصبغ بن الفرج: هو _ أي مَن زعم أنّه نبي يوحى إليه _ كالمرتد في أحكامه، لأنّه قد كفر بكتاب الله لأنّه كذّبه في قوله: _ كالمرتد في أحكامه، لأنّه قد كفر بكتاب الله لأنّه كذّبه الله _ بكسر الفاء أي الله خاتم النّبيين، ولا نبيّ بعده، مع الفرية على الله _ بكسر الفاء أي الكذب عليه بقوله: إنّ الله أوحى إلي وأرسلني _ وقال أشهب في حقّ يهودي زعم أنّه نبيّ، وزعم أنّه أرسل من الله إلى النّاس ليبلغهم من الله أو قال: وزعم أنّ بعد نبيّ سيأتي من الله بشريعة، فقال: إنّه يستتاب كالمرتد، إن كان معلناً بذلك _ أي مظهراً له _ لا إذا أخفاه، فإن تاب ورجع عمّا قاله، وإلّا قُتل إن لم يتب، وذلك أي قتله لأنّه مكذب للنّبي في قوله _ الذي نقله عنه الثقات _: لا نبي بعدي، أي لا ينبأ أحد بعد نبوّتي، مفتر على الله في دعواه الرّسالة والنبوّة. «خفاجي» أحد بعد نبوّتي، مفتر على الله في دعواه الرّسالة والنبوّة. «خفاجي» شرح «شفاء»(۱).

وقال أحمد بن أبي سليمان صاحب سحنون الذي تقدمت ترجمته: من قال أنَّ النَّبي على كان لونه أسود قتل؛ لكذبه على رسول الله على ولون السواد يزري، ففيه تحقير وإهانة له أيضاً؛ إذ لم يكن النَّبي على أسود، وإنَّما كان أزهر اللّون مورّداً، كما تقدّم في حديث حليته

^{.079 (27 . / (1)}

الطويل. وقال بعض المتأخرين: كلامه يوهم أنَّ مجرد الكذب عليه في صفة من صفاته كفر يوجب القتل، وليس كذلك، بل لا بدَّ من ضميمة ما يشعر بنقص في ذلك، كما في مسألتنا هذه؛ لأنَّ الأسود لون مفضول اه.

وقد علمت أن لا فرق، لأنَّ إثبات صفة له ﷺ غير صفة لا تكون إلَّا مشعرة بنقص؛ لأنَّ صفاته لا يتصوَّر أكمل منها، بل كل ما أثبت له غيرها كان نقصاً بالنسبة لها، فالاعتراض حينئذ ليس في محله. «خفاجي شرح شفاء»(۱).

«تصريح الأئمة الثلاثة بكفر القائل بخلق القرآن وسابّ الأنبياء»

صفاته تعالى في الأزل غير محدثة، ولا مخلوقة، فمن قال أنَّها مخلوقة أو محدثة، أو وقف فيها، أو شكَّ فيها، فهو كافر بالله تعالى. «فقه أكبر»(7).

مَن قال بأنَّ كلام الله مخلوق فهو كافر بالله العظيم، «كتاب الوصية».

قال فخر الإسلام: قد صحَّ عن أبي يوسف أنَّه قال: ناظرت أبا حنيفة في مسألة خلق القرآن، فاتَّفق رأبي ورأبه على أنَّ مَن قال بخلق القرآن فهو كافر^(٣)، وصحَّ هذا القول أيضاً عن محمَّد رحمهم الله

^{. 271/8 (1)}

⁽٢) ص ٢٩ طباعة باكستان.

⁽٣) انظر: شرح العقيدة الطحاوية ص٣١٦، العلق للذهبي ص١٥٢.

تعالى. «شرح فقه أكبر»^(١).

أيما رجل مسلم سبَّ رسول الله ﷺ، أو كنَّبه، أو عابه، أو تنقصه، فقد كفر بالله تعالى، وبانت منه امرأته. «كتاب الخراج»(٢).

أجمع المسلمون على أنَّ شاتمه ﷺ كافر، ومَن شكَّ في عذابه وكفره كفر. «شفاء»، وغيره (٣).

الكافر بسب نبيّ من الأنبياء لا تقبل توبته مطلقاً، ومَن شكَّ في عذابه وكفره كفر. «مجمع الأنهر» و«در مختار» و«بزازية» و«الدرر» و«الخيرية»(٤).

قلت: في قبول التَّوبة في أحكام الدنيا اختلاف، وتقبل فيما بينه وبين الله تعالى، وينبغي أن تراجع عبارة «المحيط» من «خلاصة الفتاوى» لأصحابنا، فإنّي لم أرها إلَّا له من عدم قبول التَّوبة فيما بينه وبين الله تعالى، ولعلَّه مَن غلط النَّاسخ.

في «المواقف»: لا يكفّر أهل القبلة إلّا فيما فيه إنكار ما علم مجيئه بالضرورة، أو أجمع عليه كاستحلال المحرَّمات اه^(٥). ولا يخفى أنَّ المراد بقول علمائنا: «لا يجوز تكفير أهل القبلة بذنب»^(١) ليس مجرّد

⁽١) شرح الفقه الأكبر للملا علي القاري ص٤٨ _ ٤٩، ط: دار الكتب العلمية.

⁽٢) كتاب الخراج ص١٨٢.

⁽٣) انظر لمزيد من التفصيل: الشفاء مع شرحه للقاري ٢/ ٤٠١ _ ٤٠٢.

⁽٤) الدر المختار ٤١٦/٤، الأشباه والنظائر ص١٨٩.

⁽٥) المواقف للشيخ عضد الدين عبد الرَّحمٰن بن أحمد الإيجي ٣/٧١٧.

⁽٦) انظر: الفقه الأكبر والأبسط مع شرحه لمحمّد بن عبد الرَّحمٰن الخميس ص٧٦.

التوجه إلى القبلة، فإنَّ الغلاة من الرّوافض الذين يدّعون أنَّ جبريل عليه السَّلام غلط في الوحي، فإنَّ الله تعالى أرسله إلى علي رضي الله عنه، وبعضهم قالوا: أنَّه إله، وإن صلُّوا إلى القبلة ليسوا بمؤمنين، وهذا هو المراد بقوله ﷺ: «مَن صلَّى صلاتنا، واستقبل قبلتنا، وأكل ذبيحتنا فذلك المسلم اه»(۱) مختصراً. «شرح فقه أكبر»(۲).

«تكذيب النبي وتحقيره وتجويز النبي بعد الرسول عليه السلام كله كفر»

ادّعت الرّوافض أيضاً أنّ عليّاً رضي الله عنه نبيّ ـ إلى قوله رضي الله عنه ـ: لعنهم الله، وملائكته، وسائر خلقه إلى يوم الدين، وقلع وأباد خضراءهم، ولا جعل منهم في الأرض دياراً، فإنّهم بالغوا في غلوّهم، ومردوا على الكفر، وتركوا الإسلام، وفارقوا الإيمان، وجحدوا الإله، والرّسل، والتنزيل، فنعوذ بالله ممّن ذهب إلى هذه المقالة. «غنية الطّالبين» (٣). أو كذّب رسولاً أو نبيّاً أو نقصه بأي منقص، كأن صغر اسمه مريداً تحقيره، أو جوز نبوّة أحد بعد وجود نبيّنا ﷺ، وعيسى عليه الصّلاة والسّلام نبيّ قبل فلا يرد. «تحفة شرح منهاج» (٤).

⁽۱) رواه البخاري في صحيحه كتاب الصلاة (۳۹۱) وكتاب الأضاحي (۳۲۵) ومسلم في صحيحه كتاب الأضاحي (۱۹۲۱) والنسائي في سننه كتاب تحريم الدم (۳۹۲۸) وكتاب الضحايا (۳۹۹۶) وكتاب الإيمان وشرائعه (۴۹۹۷).

⁽٢) شرح الفقه الأكبر ص١٩٥.

⁽٣) غنية الطالبين.

⁽٤) تحفة المحتاج في شرح المنهاج ٩/ ٨٧، وانظر: إعانة الطالبين للدمياطي المحتاج للرملي ٧/ ٤١٥.

فساد مذهبهم غني عن البيان بشهادة العيان، كيف؟ وهو يؤدّي إلى تجويز نبيّ مع نبيّنا ﷺ أو بعده، وذلك يستلزم تكذيب القرآن؛ إذ قد نصَّ على أنَّه خاتم النبيين، وآخر المرسلين. وفي السنّة: «أنا العاقب لا نبيّ بعدي»(۱)، وأجمعت الأُمَّة على إبقاء هذا الكلام على ظاهره، وهذا إحدى المسائل المشهورة التي كفَّرنا بها الفلاسفة _ لعنهم الله تعالى _ «شرح الفرائد» للعلَّامة العارف بالله عبد الغني النابلسي(۲).

«بيان وجوه تكفير أهل القبلة»

«وفي العقائد العضدية»(٣): لا نكفِّر أحداً من أهل القبلة، إلَّا بما فيه نفي الصانع المختار العليم، أو بما فيه: شرك، وإنكار ما علم من الدين بالضرورة، أو إنكار مجمع عليه قطعاً، أو استحلال محرم، وأمَّا غير ذلك فالقائل به مبتدع، وليس بكافر اه.

⁽۱) رواه البخاري في صحيحه ولفظه: «لي خمسة أسماء: أنا محمد وأحمد وأنا الماحي الذي يمحو الله بي الكفر وأنا الحاشر الذي يحشر الناس على قدمي وأنا العاقب» (٣٥٣١) (٤٨٩٦) ومسلم في صحيحه (٢٣٥٤) وفيه: «وأنا العاقب الذي ليس بعده أحد».

⁽۲) هو الشيخ العلَّامة الحجِّة الشيخ عبد الغني بن إسماعيل بن عبد الغني النابلسي الحنفي، ولد بدمشق سنة (۱۰۵۰هـ) وتوفي بها سنة (۱۱٤۳هـ) صاحب المصنفات الكثيرة المشهورة.

انظر ترجمته: علماء دمشق وأعيانها في القرن الثاني عشر ٢/ ٧٧، سلك الدرر ٣/ ٣٠، تاريخ عجائب الآثار ١/ ٢٣٢، معجم المعاجم والمشيخات ٢/ ٨٣.

⁽٣) العقائد العضدية تصنيف الإمام الحجّة المتكلّم الأصولي عضد الدين عبد الرّحمٰن بن أحمد بن عبد الغفّار الإيجي الشيرازي، وُلد سنة ٧٠٦هـ، وتوفي سنة ٧٥٦هـ.

قالت الرَّوافض: إنَّ العالم لا يكون خالياً من النَّبي قط، وهذا كفر؛ لأنَّ الله تعالى قال: «وخاتم النَّبيين»، ومن ادَّعى النبوَّة في زماننا فإنَّه يصير كافراً، ومَن طلب منه المعجزات فإنَّه يصير كافراً؛ لأنَّه شكّ في النَّص، ويجب الاعتقاد بأنَّه ما كان لأحد شركة في النبوَّة لمحمَّد ﷺ، بخلاف ما قالت الرَّوافض أنَّ عليّاً رضي الله عنه كان شريكاً لمحمَّد ﷺ في النبوَّة، وهذا منهم كفر. «تمهيد أبي الشكور السالمي»(۱).

وقد قتل عبد الملك بن مروان الحارث المتنبئ وصلبه، وفعل ذلك غير واحد من الخلفاء والملوك بأشباههم، وأجمع علماء وقتهم على صواب فعلهم، والمخالف في ذلك من كفرهم كافر. «شفاء» وكذلك نقله في «البحر المحيط» من الأحزاب من الإجماع العملي.

وكذلك يقطع بتكفير مَن كذّب أو أنكر قاعدة من قواعد الشريعة، وما عرف يقيناً بالنقل المتواتر من فعل رسول الله على ووقع الإجماع المتصل عليه، كمن أنكر وجوب الصّلوات الخمس، أو عدد ركعاتها وسجداتها، ويقول: إنّما أوجب الله علينا في كتابه الصلاة على الجملة، وكونها خمساً، وعلى هذه الصفات والشروط لا أعمله؛ إذ لم يرد به في القرآن نصّ جلي، والخبر عن الرّسول على به خبر واحد. «شفاء».

⁽۱) التمهيد في بيان التوحيد للشيخ أبي شكور محمَّد بن عبد السعيد بن شعيب بن محمد الكشي السالمي الحنفي.

«بيان تكفير من ادعى النبوة بأي وجه كان»

وكذلك نكفر من ادَّعى نبوّة أحد مع نبينا عَلَيْ - أي في زمنه - كمسيلمة الكذّاب، والأسود العنسي، أو ادَّعى نبوّة أحد بعده، فإنّه خاتم النّبيّين بنص القرآن والحديث، فهذا تكذيب لله ورسوله عليه كالعيسوية... إلخ.

أو مَن ادَّعى النبوَّة لنفسه بعد نبيّنا ﷺ كالمختار بن أبي عُبيد الثقفي، وغيره. قال ابن حجر: ويظهر كفر كلّ مَن طلب منه معجزة؛ لأنَّه يطلبه منه مجوزاً لصدقه مع استحالته المعلومة من الدين بالضرورة. نعم إن أراد بذلك تسفيهه وبيان كذبه، فلا كفر به. انتهى – أو جوز اكتسابها، والبلوغ بصفاء القلب إلى مرتبتها كالفلاسفة وغلاة المتصوّفة، وكذلك مَن ادَّعى منهم أنَّه يوحى إليه وإن لم يدَّع النبوَّة، فهؤلاء المذكورون كلَّهم كفَّار، محكوم بكفرهم، لأنَّهم مكذّبون للنَّبي ﷺ لخبر أنَّه خاتم النَّبيين، كما أعلمه الله به فيما أوحاه إليه، وأخبر أيضاً أنَّه لا نبيّ بعده، وأخبر عن الله، أنَّه خاتم النَّبين، وأنَّه أرسل كافة للنّاس.

وأجمعت الأُمَّة _ أي أُمَّته ﷺ _ على أنَّ هذا الكلام المذكور من الآية والحديث، وأنَّه أرسل لجميع النَّاس على ظاهره من نفي النبوَّة بعده وعموم الرّسالة، وإنَّ مفهومه _ أي مدلوله _ الذي فهم منه المراد منه دون تأويل ولا تخصيص لبعض أفراده، فلا شكّ عند مَن يعتد به من الأُمَّة في كفر هؤلاء الطوائف كلّها الذَّاهبين لما يخالف إجماع المسلمين قطعاً _ أي جزماً من غير تردد فيه _ إجماعاً _ أي بالإجماع _ وسمعاً

من الله ورسوله وكتابه وسنَّته، فلا عبرة بمن خالفه من الفرق الضالة، ولا بمن نازع في حجيَّة الإجماع، كما سيأتي.

«بيان كفر من دافع نصًا وتكفير الخوارج بإنكار الرجم»

وكذلك وقع الإجماع من علماء الدّين على تكفير كلّ مَن دافع نص الكتاب _ أي منع ونازع فيما جاء صريحاً في «القرآن» _ كبعض الباطنيّة الذين يدَّعون لها معان أخر غير ظاهرها، أو خصّ حديثاً عامّاً منطوقه مجمعاً على نقله عن ثقات الرّواة مقطوعاً به في دلالته على صريحه، مجمعاً من العلماء والفقهاء على حمله على ظاهره من غير تأويل ولا تخصيص ولا نسخ فإنّه تلاعب مؤد للفساد؛ كتكفير الخوارج بإبطال الرجم للزّاني والزّانية المحصنين، فإنّه مجمع عليه، صار معلوماً من الدين بالضرورة، ولهذا أي للقول بكفر مَن خالف ظاهر النّصوص والمجمع عليه لكفر مَن لم يكفر من دان بغير ملّة الإسلام من الملل أو وقف فيهم، أي توقف وتردد في تكفيرهم، أو شكّ في كفرهم، أو صحح مذهبهم، وإن أظهر الإسلام واعتقده واعتقد إبطال كلّ مذهب سواه، فهو _ أي مَن لم يكفر وما بعده _ كافر، بإظهار ما أظهر من خلاف ذلك _ أي ما يخالف الإسلام، لأنّه طعن في الدين، وتكذيب نظا ورد عنه من خلافه _.

«كل من ضلّل الأمة المحمدية فهو كافر»

وكذلك _ أي كتكفير هؤلاء _ يقطع ويجزم بتكفير كلِّ مَن قال قولاً صدر عنه يتوسَّل به إلى تضليل الأُمَّة _ أي كونها في الضلال عن الدين

والصراط المستقيم. ويؤدّي إلى تكفير جميع الصحابة، كقول الطّائفة الكميلية من الرّافضة بتكفير جميع الأُمَّة بعد موت النَّبي ﷺ؛ إذ لم تقدم عليّاً، وكفّرت عليّاً إذ لم يتقدّم ولم يطلب حقّه في التقديم، فهؤلاء قد كفروا من وجوه: لأنَّهم بما قالوه أبطلوا الشريعة بأسرها، وكذلك _ أي كما كفرنا هؤلاء _ نكفر بكلِّ فعل فعله شخص مسلم، أجمع المسلمون على أنَّه _ أي ذلك الفعل _ لا يصدر إلَّا من كافر حقيقة، لأنَّه من جنس أفعالهم، وإن كان صاحبه _ أي من صدر منه _ مسلماً مصرحاً بالإسلام مع فعله ذلك الفعل. «شرح شفاء» للخفاجي (۱) ملتقطاً ملخصاً. ومثله في «شرح الملا على القاري» سواء.

«نقول من كتب الحنفية في مسألة التكفير وفيما يكفر به»

وقال في «البحر الرائق» (٢) وغيره: مَن حسَّن كلام أهل الهوى، أو قال: معنوي، أو كلام له معنى صحيح، إن كان ذلك كفراً من القائل كفر المحسِّن.

قال ابن حجر^(۳) في «الإعلام» في «فصل الكفر المتّفق عليه» ممَّا نقله عن كتب الحنفية: «مَن تلفَّظ بلفظ الكفر يكفر، فكل مَن استحسنه،

⁽۱) انظر: نسيم الرياض في شرح شفاء القاضي عياض ٢/٤٥ ـ ٥٤٧، لمؤلّفه الشيخ أحمد بن محمَّد بن عمر شهاب الدين الخفاجي قاضي القضاة وصاحب التصانيف في الأدب واللّغة، وُلد في سنة ٩٧٧هـ وتوفي سنة ١٠٦٩هـ.

⁽٢) انظر: البحر الرائق شرح كنز الدقائق لابن نجيم الحنفي ٥/ ١٣٤.

 ⁽٣) الإعلام في قواطع الإسلام لابن حجر المكي، ذكر فيه المكفرات عند الحنفية والشافعية وحقق فيه المقام.

أو رضي به يكفر، إلَّا إذا صرَّح بإرادة موجب الكفر فلا ينفعه التأويل». «ردّ المحتار»(۱) عن «البحر» عن «البزارية». ومثله في «جامع الفصولين».

وفي «الهندية» (٢): إذا كان في المسألة وجوه توجب الكفر، ووجه واحد يمنع، فعلى المفتي أن يميل إلى ذلك الوجه، إلّا إذا صرَّح بإرادة توجب الكفر، فلا ينفعه التَّأويل حينئذ.

ثم إن كان نيّة القائل الوجه الذي يمنع التكفير فهو مسلم، وإن كان نيّته الوجه الذي يوجب التكفير لا ينفعه فتوى المفتي اه. ناقلاً عن «المحيط» وغيره.

ومثله في حاشية «الأشباه» للحموي عن «العمادية»، وفي «الدرّ» عن «الدرر» وغيرها.

والحاصل أنَّ مَن تكلَّم بكلمة الكفر هازلاً أو لاعباً كفر عند الكلّ ولا اعتبار باعتقاده، كما صرَّح به في «الخانية» و«ردّ المحتار»(۳) عن «البحر»: رجلٌ كفر بلسانه طائعاً وقلبه على الإيمان يكون كافراً ولا يكون عند الله مؤمناً. كذا في «فتاوى قاضيخان». و«هندية» و«جامع الفصولين»(٤).

⁽١) حاشية ردّ المحتار ٤٠٨/٤، وانظر: البحر الرائق ٥/١٣٤.

⁽۲) الفتاوي الهندية ۲/۲۸۳.

⁽٣) حاشية ردّ المحتار ٤٠٨/٤.

⁽٤) انظر: الفتاوى الهندية ٢/ ٢٨٣ ونحوه في مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر ٢/ ٥٠٢.

ووقع في «الخلاصة» ههنا غلط من النَّاسخ فاحذره. وعزا في «العمادية» المسألة «للمحيط» أيضاً. وقال الله تعالى: ﴿وَلَقَدُ قَالُواْ كَلِمَةَ الْكُفْرِ وَكَفَرُواْ بِعَدَ إِسْلَمِهِمُ ﴾ (١).

وينكرون كونها بنزول الملك من السماء، وكثيراً ممّا علم بالضرورة مجيء الأنبياء به، كحشر الأجساد، والجنّة، والنّار.

والحاصل أنَّهم وإن أثبتوا الرّسل لكن لا على الوجه الذي يثبته أهل الإسلام... إلخ. فصار إثباتهم بمنزلة العدم... إلخ. «ردّ المحتار»(۲).

ويكفر إذا شكَّ في صدق النَّبي ﷺ، أو سبَّه، أو نقصه، أو حقره، ويكفر بنسبة الأنبياء إلى الفواحش، كالعزم على الزّنا، ونحوه في يوسف عليه السَّلام؛ لأنَّه استخفاف. ولو قال: لم يعصموا حال النبوَّة وقبلها كفر؛ لأنَّه ردّ النّصوص. «الأشباه والنَّظائر»(٣).

وفيها من فن الجمع والفرق، وفي آخر «اليتيمة» ظن لجهله أنَّ ما فعله من المحظورات حلال له، فإن كان ممَّا يعلم من دين النَّبي عَيْقُ ضرورة كفر، وإلَّا فلا اهر (٤).

قال في «فتح الباري» من حديث: «مَن أوصى بأن يحرق إذا مات» وقال: فوالله لئن قدر الله عليَّ ليعذّبني عذاباً ما عذّبه أحداً». ما لفظه ــ

⁽١) سورة التوبة: الآية ٧٤.

⁽٢) حاشية ردّ المحتار ١١/٤.

⁽٣) الأشباه والنظائر لابن نجيم ص١٩٢.

⁽٤) الأشباه والنظائر ص٣٠٤.

ورده ابن الجوزي وقال: جحده صفة القدرة كفر اتفاقاً اه(١).

وقال من باب الخوف من الله عزَّ وجلَّ، عن العارف ابن أبي جمرة: وأمَّا ما أوصى به فلعلَّه كان جائزاً في شرعهم ذلك لتصحيح التَّوبة، فقد ثبت في شرع بني إسرائيل قتلهم أنفسهم لصحّة التَّوبة اه^(۲).

«توجيه عدم كفر الإسرائيلي بقوله: لئن قدر الله علي . . . »

قلت: والمراد بقوله: «لئن قدر الله علي»: لئن وافاني وأنا جميع وأدركني قبل التوبة، وذلك بأن أراده وقضاه علي، لا التردد في نفس القدرة، فقد ذمّ الله تعالى شأنه، ونعى على اليهود في قوله: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللّهَ حَقَّ قَدْرِهِ ﴾ إلى قوله سبحانه وتعالى _: ﴿عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾ (٣). ففي بعض الرّوايات: إنّها نزلت في ذلك. ولعلَّ الإشراك على هذا هو إحصاء قدرة الله بمكيال عقولهم السقيمة، وقياسها بما في أذهانهم وخيالهم. وما عند البخاري في رجل كان وقع على جارية امرأته فأخذ حمزة بن عمرو الأسلمي من الرّجل كفلاء، حتى قدم على عمر، وكان عمر رضي الله عنه قد جلده مائة جلدة فصدقهم وعذرهم بالجهالة اه (٤).

فالذي ظهر أنَّ المراد به اعتباره شبهة الفعل المعتبرة في ذلك

⁽١) فتح الباري ٦/٥٢٣، والحديث في صحيح البخاري برقم (٣٤٨١).

⁽۲) فتح الباری ۱۱/ ۳۱۵.

⁽٣) سورة الزمر: الآية ٦٧.

⁽٤) صحيح البخاري باب الكفالة في القرض والديون والأبدان وغيرها، (كتاب الحوالة).

الباب لا غير، وفي المسألة حديث عند أبي داوود والطحاوي وغيرهما^(۱)، فهذا هو الوجه. وكون أحد حديث عهد بالإسلام عذر عند فقهائنا أيضاً. وفي «بغية المرتاد» للحافظ ابن تيمية: وإنَّ الأمكنة والأزمنة التي تفتر فيها النبوَّة لا يكون حكم مَن خفيت عليه آثار النبوَّة حتى أنكر ما جاءت به خطأ كما يكون حكمه في الأمكنة والأزمنة التي ظهرت فيها آثار النبوَّة اه^(۱).

ويريد _ رحمه الله _ بإقامة الحجّة في تصانيفه في مسألة التكفير: التبليغ لا غير، كأخبار معاذ، ودعوة علي رضي الله عنه ليهود خيبر، وقد بوّب عليه البخاري في أخبار الآحاد، ومن الأنعام: ﴿وَأُوحِىَ إِلَىٰ هَلاَ الْمُؤْءَانُ لِأَنْذِرَكُم بِهِ وَمَنْ بَلَغً ﴾ (٣).

«تحقيق أن الجهل بضروريات الدين لا ينجي من الكفر»

إذا لم يعرف أنَّ محمَّداً عَلَيْهِ آخر الأنبياء فليس بمسلم؛ لأنه من الضروريات في «الأشباه والنظائر»(٥). يعني والجهل بالضروريات في

⁽۱) انظر: سنن أبي داود كتاب الحدود برقم (٤٤٥٨) (٤٤٥٩) وقد ضعفها الشيخ الألباني، كما رواه ابن ماجه في سننه كتاب الحدود (٢٥٥١) والترمذي في سننه كتاب الحدود (١٤٥١) والنَّسائي في سننه كتاب النكاح (٣٣٦٠)، والطحاوي في شرح معاني الآثار ٣/ ١٤٥.

⁽٢) بغية المرتاد في الردّ على المتفلسفة والقرامطة والباطنية ص٢١١.

⁽٣) سورة الأنعام: الآية ١٩.

⁽٤) وفي «تاريخ ابن عساكر» من ترجمة تميم الداري السؤال في القبر، عن خاتم الأنساء.

⁽٥) انظر: الأشياه والنظائر ص١٩٢.

باب المكفرات لا يكون عذراً بخلاف غيرها؛ فإنَّه يكون عذراً على المفتى به كما تقدم، والله أعلم اه «شرح حموي»(١).

ونبه في المسألة على فوائد نفيسة، منها: تجهيل مَن زعم أنَّ تكفير الفقهاء إنَّما هو للتغليظ والتهديد؛ لا فيما بينه وبين الله، فقد نقل ردّه عن «البزازية» وهي من المعتبرات، نقلوا وصفها عن المولى أبي السعود مفتي الديار الرومية وصاحب التَّصانيف الكثيرة، منها «التفسير». قال: وفي «البزازية» ويحكى عن بعض مَن لا سلف له أنَّه كان يقول ما ذكر في الفتاوى أنَّه يكفر بكذا وكذا، فذلك للتخويف والتَّهويل لا لحقيقة الكفر؛ وهذا باطل، والحق أنَّ ما صحَّ عن المجتهدين فهو على حقيقته، وأمَّا ما ثبت عن غيرهم فلا يفتى به في مسألة التكفير اه.

وكذلك في «البحر» (٢) ، ونقل عبارة «البزازي» في «اليواقيت» أيضاً وفي «منحة الخالق» بتمامها. وفي «اليواقيت» أيضاً عن الخطابي رحمه الله: فإن اتَّفق في زمان وجود مجتهد تكاملت فيه شروط الاجتهاد كالأئمة الأربعة، وبان له دليل قاطع أنَّ الخطأ في التَّأويل موجب الكفر كفَّرناهم بقوله... إلخ.

وأوَّل الأنبياء آدم عليه السَّلام، وآخرهم محمَّد ﷺ، أمَّا نبوّة آدم فبالكتاب الدَّال على أنَّه قد أمر ونهى، مع القطع بأنَّه لم يكن في زمنه نبيٌ آخر، فهو بالوحي لا غير، وكذا بالسنّة والإجماع، فإنكار نبوَّته على ما نقل عن البعض يكون كفراً «شرح عقائد نسفي».

⁽١) انظر: شرح الحموي للأشباه والنظائر ص٢٦٧.

⁽٢) إلى هنا من البحر الرائق ٥/١٢٩.

وكذا في «المواهب» من النَّوع الأوَّل من المقصد السادس، وكذلك في «البحر».

وعند الحاكم من إتيان حارثة بن شراحيل في طلب ابنه زيد _ رضي الله عنهما _: أسألكم أن تشهدوا أن لا إله إلّا الله، وأنّي خاتم أنبيائه ورسله، وأرسله معكم. الحديث (١).

وفي «روح المعاني» تحت قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ ٱلنَّبِيَّنَ مِيثَنَّهُمُ ﴾ (٢) وفي رواية أخرى عنه _ أي عن قتادة _ أنَّه أخذ الله تعالى ميثاقهم بتصديق بعضهم بعضاً، والإعلان بأنَّ محمَّداً ﷺ رسول الله، وإعلان رسول الله ﷺ أن لا نبى بعده اه (٣).

ثم اعلم أنَّه يؤخذ من مسألة العيسوي أنَّ مَن كان كفره بإنكار أمر ضروري كحرمة الخمر مثلاً أنَّه لا بدَّ من تبرئه ممَّا كان يعتقده؛ لأنَّه كان يقرّ بالشهادتين معه، فلا بدَّ من تبرئه منه، كما صرَّح به الشافعية وهو ظاهر. «ردّ المحتار» من الارتداد(٤).

قلت: وفي «جامع الفصولين»: ثم لو أتى بكلمة الشَّهادة على وجه العادة لم ينفعه ما لم يرجع عمَّا قال؛ إذ لا يرتفع بها كفره اه^(ه).

⁽۱) رواه الحاكم في المستدرك ٣/ ٢٣٥ برقم (٤٩٤٦) والحديث حذفه الذهبي من التلخيص لضعفه. وأورده التمام الرازي في الفوائد ٢/ ٨٤.

⁽٢) سورة الأحزاب: الآية ٧.

⁽٣) روح المعاني للآلوسي ٢١/١٥٤.

⁽٤) حاشية ردّ المحتار ١٣/٤.

⁽٥) انظر: البحر الرّائق ١٣٩/، حاشية ردّ المحتار ٤١٠/٤، مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر ٢/٥٠١.

وأمَّا مَن قال: إنَّ الله عزَّ وجلَّ هو فلان لإنسان بعينه، أو أنَّ الله يحلّ في جسم من أجسام خلقه، أو أنَّ بعد محمَّد ﷺ نبيّاً غير عيسى ابن مريم، فإنّه لا يختلف اثنان في تكفيره؛ لصحَّة قيام الحجّة بكلِّ هذا على كلِّ أحد. «كتاب الفصل» لابن حزم(۱).

هذا مع سماعهم قول الله تعالى: ﴿وَلَكِن رَّسُولَ اللهِ وَخَاتَمُ النّبِيِّنُ ﴿ (٢) وقول رسول الله ﷺ: ﴿لا نبيّ بعدي ﴾. فكيف يستجيز مسلم أن يثبت بعده عليه السَّلام نبيّاً في الأرض؟ حاشا ما استثناه رسول الله ﷺ في الآثار المسندة الثابتة في نزول عيسى ابن مريم عليه السَّلام في آخر الزّمان (٣). وصحّ الإجماع على أنّ كل من جحد شيئاً صحّ عندنا بالإجماع أنّ رسول الله ﷺ أتى به فقد كفر، وصحّ بالنّص أنّ كل من استهزأ بالله تعالى أو بملك من الملائكة، أو بنبيّ من الأنبياء عليهم السّلام، أو بآية من القرآن، أو بفريضة من فرائض الدّين، فهي كلها آيات الله تعالى بعد بلوغ الحجّة إليه، فهو كافر. ومَن قال نبي بعد النّبي عليه الصّلاة والسّلام، أو جحد شيئاً صحّ عنده بأنّ النّبي ﷺ قاله فهو كافر (٤).

⁽١) الفصل في الملل ٣/ ١٣٩، ط: مكتبة الخانجي القاهرة

⁽٢) سورة الأحزاب: الآية ٤٠.

⁽٣) كتاب الفصل في الملل ١٣٨/٤.

⁽٤) وفيه حديث عند أبي داود من باب الرسل من الجهاد، وهو عند الحاكم أو «الكنز».

وحديث أبي داود نصّه كالآتي: عن نعيم رضي الله عنه قال: «سمعت رسول الله على يقول لهما حين قرأ كتاب مسيلمة: ما تقولان أنتما؟ قالا: نقول كما قال، قال: أما والله لولا أنَّ الرّسل لا تُقتل لضربت أعناقكما» =

كتاب «الفصل» لابن حزم^(۱).

أجمع عوام أهل العلم على أنَّ مَن سبَّ النَّبي ﷺ يقتل. . . إلخ. وحكى الطَّبري مثله _ أي مثل القول بأنَّه ردّة _ عن أبي حنيفة وأصحابه فيمن تنقصه ﷺ أو برئ منه أو كذَّبه . . . إلخ.

قال محمَّد بن سحنون: أجمع العلماء على أنَّ شاتم النَّبي ﷺ المستنقص له كافر، ومَن شكَّ في كفره وعذابه كفر. . . إلخ. «شرح شفاء قاضي عياض». لملا على القاري رحمه الله(٢).

مَن سبَّ الله تعالى وملائكته أو أنبياءه قتل. «شرح شفاء»^(٣).

وحكم من سبَّ سائر أنبياء الله تعالى وملائكته، واستخفَّ بهم، أو كذَّبهم فيما أتوا به، أو أنكرهم وجحدهم حكم نبينا ﷺ... إلخ. «شرح شفاء»(٤).

«إنكار الإجماع وإنكار الأخبار المتواترة كفر»

وفي «المحيط»: مَن أنكر الأخبار المتواترة في الشريعة كفر، مثل

^{= (}كتاب الجهاد برقم ٢٧٦١)، ورواه الحاكم في المستدرك 100/1 (100/1 ورواه الطحاوي في شرح معاني الآثار 100/1 (100/1) ورواه الطحاوي في شرح معاني الآثار 100/1 وأحمد في مسنده 100/1 (100/1) (100/1) و100/1 (100/1) وأورده المتقي الهندي في كنز العمّال (100/1) (100/1).

⁽١) الفصل في الملل ٣/ ١٤٢.

^{(7) 7/ 797.}

^{(7) 7/530.}

^{0 20 / 7 (2)}

حرمة لبس الحرير على الرّجال. ثم اعلم أنّه أراد بالمتواتر ههنا التّواتر المعنوي لا اللّفظي. . . إلخ. «شرح فقه أكبر» (١) ونحوه في «الهندية» عن الظهيرية. وتوارده الأُصوليون في باب السنّة، ونقلوا عن الإمام أنّه قال: أخاف الكفر على مَن لم ير المسح على الخفين (٢). فصار منكر المتواتر ومخالفه كافراً. «أُصول بزدوى» (٣) و «الكشف» (٤).

مأخوذ من «الفتح» حيث قال: وأمّّا المعتزلة فمقتضى الوجه حلّ مناكحتهم، لأنَّ الحقّ عدم تكفير أهل القبلة وإن وقع إلزاماً في المباحث، بخلاف من خالف القواطع المعلومة بالضرورة من الدين، مثل القائل بقِدم العالم، ونفي العلم بالجزئيات على ما صرَّح به المحققون. وأقول: وكذا القول بالإيجاب بالذات ونفي الاختيار. «ردّ المحتار» من المحرّمات (٥).

وهذا الحديث وإن كان خبر واحد إلَّا أنَّ خبر الواحد يعمل به في الحكم بالتكفير، وإن كان جحده لا كفر به؛ إذ لا يكفر جاحد الظني بل القطعي. «الصواعق» لابن حجر المكي (٢) عن الشيخ تقي الدين السبكي.

^{. 4 . 7 / 7 (1)}

⁽٢) انظر: البحر الرائق ١/١٧٣، اللباب في شرح الكتاب ٢١/١، حاشية ردّ المحتار ١/٢٨٦، شرح فتح القدير ١/٣٤١.

⁽٣) أُصول البزدوي ص١٥١. ط: كراتشي.

⁽٤) كشف الأسرار ٢/٣٦٣ و٤/٣٣٠.

⁽٥) حاشية ردّ المحتار ٣/٥٠، وكذلك: البحر الرائق ٣/١١٠، شرح فتح القدير ٣/٢٣١.

⁽٦) الصواعق المحرقة مبحث الخاتمة ١٣٠/١.

يريد به نحو حديث أبي سعيد عند ابن حبّان كما في «الترغيب والترهيب» للمنذري: قال قال رسول الله ﷺ: «ما أكفر رجلٌ رجلاً إلّا باء أحدهما بها، إن كان كافراً وإلّا كفر بتكفيره»(۱). وفي رواية: «فقد وجب الكفر على أحدهما»(۲) وعليه بنى الشوكاني رحمه الله تكفير الرّوافض كما في «رياض المرتاض»(۳).

ووجّه الشيخ تقي الدين ابن دقيق العبد في «شرح العمدة» من اللّعان وقول مَن قال بمضمون هذا الحديث، وحمله على ظاهره (٤)، وهو قول جماعة من العلماء الأعلام، كما ذكره ابن حجر المكّي في «الإعلام بقواطع الإسلام» وكذا في «جامع الفصولين». وقال في «مختصر مشكل الآثار»: معنى الكافر ههنا أنَّ الذي هو عليه الكفر، فإذا كان الذي هو عليه إيماناً كان جعله كافراً جعل الإيمان كفراً. فكان بذلك كافراً، لأنَّ مَن كفر بالإيمان فقد كفر بالله عزَّ وجلّ: فكان بذلك كافراً، لأنَّ مَن كفر بالإيمان فقد كفر بالله عزَّ وجلّ:

⁽۱) رواه ابن حبان في صحيحه ١/ ٤٨٣ (٢٤٨) وهو في موارد الظمآن ١/ ٤٤، وأورده المنذري في الترغيب والترهيب ٣/ ٣١٠ (٤٢٠١)، والمتقي الهندي في كنز العمّال برقم (٨٢٧٣).

⁽۲) رواه الطبراني في المعجم الأوسط ١/١١ (١١١) و٢/٥٦ (١٢٣١)، وأبو عوانة في مسنده ١/٣ (٥٠)، وابن منده في كتاب الفوائد ص٣٧ (٥)، وأورده ابن الجوزي في العلل المتناهية ٢/٧٣٧ (١٢٢٠) من حديث ابن مسعود رضي الله عنهما مرفوعاً بتغيير بسيط في الألفاظ، وقال: قال الدارقطني: المرفوع وهم، وقد روي موقوفاً وهو الصواب.

⁽٣) رياض المرتاض وغياض العرباض للإمام صديق حسن خان القنوجي ص.٢٠٩.

⁽٤) انظر: إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام ص٢١٠.

﴿ وَمَن يَكُفُرُ بِٱلْإِيمَانِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ ﴾ (١) الآية.

وذكره البيهقي في «الأسماء والصّفات» عن الخطابي، وما في «شرح الكنز» عن «الزَّيلعي» من النّكاح (٢) من قوله: ثم المخبر إن كان هو الولي... يريد بالعقوبة عقوبة الدنيا. واختصره في «فتح القدير» (٣) فراجع، وذكره من متن «الكنز» في شتَّى القضاء، والرَّمز من أوَّل الكراهية.

⁽١) سورة المائدة: الآية ٥.

⁽٢) انظر: تبيين الحقائق ٢/ ١١٩.

⁽٣) شرح فتح القدير ٢/٤٠٠.

تنبيه مهم من المؤلِّف في أنّ خبر الواحد يصلح مأخذاً للتكفير

يريدون أنَّ الحديث إذا كان خبر واحد يصلح مأخذاً ومبنى لمسألة التكفير في حقِّ المفتي، وأمَّا الرَّجل المكفر اسم مفعول، فإنَّما يكفر في نفسه بإنكار القطعي لا بإنكار الظني، وذلك في حقه، وأمَّا المفتي فيكفي في حقه ظنّه بأنَّ فلاناً أنكر قطعياً، ولا يجب له القطع. ونظيره: أنَّ خبر الواحد يعمل به في مسائل الرَّجم، ولا يثبت في الحكم إلَّا بشهادة أربعة ذكور، فهكذا ههنا.

والحاصل أنَّ الموجب لكفر الرَّجل في نفسه هو إنكار قطعي، وأمَّا الموجه والمنبه للمفتي في مسألة تكفيره قد يكون حديثاً آحاديّاً فينبهه على أنَّ إنكار أمر كذا كفر، ثم لا يكون ذلك الأمر في الواقع إلَّا قطعيّاً، ومثاله: إن عدّ رجل عالم وفهرس المتواترات والقطعيات، وذهل وغفل عن بعضها فلم يدخله في ذلك الفهرس، فجاء واحد آخر ونبهه على قطعيات أخر، فأدخل بقول ذلك الواحد تلك في الفهرس؛ فقد تنبه بقول واحد للقطعي، فهكذا الأمر ههنا لم يكفر الرَّجل في نفسه إلَّا بإنكار القطعي، لكن المفتي قد يأخذ مسألة التكفير من خبر واحد فافهمه.

⁽١) وهذا كإثبات الفرض أو الحرام بالقياس، نظراً إلى حقيقة الشيء، لا نظراً إلى طريقة ثبوته، أو كالإجماع المنقول آحاداً. منه.

وما يوهمه كلام شارح «الفقه الأكبر» أنَّ بين الفقهاء والمتكلّمين اختلافاً في مسألة التكفير، فالفقهاء قد يكفرون بإنكار الأمر الظنّي بخلاف المتكلِّمين (۱) فليس خلافاً في المسألة، وإنَّما هو اختلاف فن وموضوع، فموضوع الفقهاء فعل المكلف، وكثير من مسائلهم ظنّي، وموضوع المتكلِّمين القطع، فمن ههنا انقسم نظر الفريقين، وإلَّا فيجوز بناء التكفير على الظنّ بلا خطر؛ لأنَّ الظنّ في طريق العلم بالحكم لا في الأمر الموجب لكفر المكفر. وأيضاً التكفير بمضمون خبر الواحد لا بإنكار ثبوته.

وقد تختلف الأحكام في نحو الثبوت والدلالة، فالشافعية مثلاً راعوا في أخذ الفرض وترك الواجب من التقسيم حال المضمون فيثبتون الفرض بخبر الواحد، والحنفية راعوا هناك حال الثبوت. هكذا ينبغي أن يفهم هذا المقام. هذا والله ولي التَّوفيق.

تنبيه آخر في تحقيق الكفر مع بقاء التصديق

اتَّفقوا في بعض الأفعال على أنَّها كفر، مع أنَّه يمكن فيها أن لا ينسلخ من التَّصديق، لأنَّها أفعال الجوارح لا القلب، وذلك كالهزل بلفظ كفر، وإن لم يعتقده، وكالسجود لصنم، وكقتل نبيّ، والاستخفاف به، وبالمصحف، والكعبة، واختلفوا في وجه الكفر بها بعد الاتّفاق على التكفير، فقيل: إنَّ الشارع لم يعتبر ذلك التّصديق حكماً، وإن كان موجوداً حقيقة. حكاه الحافظ ابن تيمية في «كتاب الإيمان»(۱) من لفظ الأشعري. وقيل: إنَّ ما كان دليل الاستخفاف يكفر به، وإن لم يقصد الاستخفاف، ذكره في «رد المحتار»(۲). وقيل: زيد على التّصديق المعتبر المجرّد أشياء في الإيمان المعتبر شرعاً. وقيل: التّصديق المعتبر لا تجامع هذه الأفعال. ذكره العلّامة قاسم في حاشية «المسايرة»، والحافظ ابن تيمية رحمه الله.

وبالجملة يكفر ببعض الأفعال أيضاً اتّفاقاً، وإن لم ينسلخ من التّصديق اللّغوي القلبي.

⁽١) كتاب الإيمان لشيخ الإسلام ابن تيمية ص١٢٢.

⁽٢) حاشبة ردّ المحتار ٤٠٧/٤.

وقال القاضي أبو بكر الباقلاني كما في «الشفاء»(۱) و «المسايرة»: فإن عصى بقول أو فعل نصّ الله تعالى ورسوله، أو أجمع المسلمون أنّه لا يوجد إلّا من كافر. أو يقوم دليل على ذلك فقد كفر اه. وقال أبو البقاء في «كلياته»: والكفر قد يحصل بالقول تارة وبالفعل أخرى، والقول الموجب للكفر إنكار مجمع عليه فيه نصّ، ولا فرق بين أن يصدر عن اعتقاد. أو عناد، أو استهزاء. والفعل الموجب للكفر هو الذي يصدر عن تعمّد، ويكون الاستهزاء صريحاً بالدّين، كالسجود للصّنم اه(۲).

قال القونوي: ولو تلفّظ بكلمة الكفر طائعاً غير معتقد له يكفر، لأنّه راضٍ بمباشرته وإن لم يرض بحكمه، ولا يعذر بالجهل، وهذا عند عامة العلماء، خلافاً للبعض. قال: ولو أنكر أحد خلافة الشيخين يكفر... إلخ «شرح الفقه الأكبر»(٣).

وفيه أيضاً: ثم اعلم أنّه إذا تكلّم بكلمة الكفر، عالماً بمبناها ولا يعتقد معناها، لكن صدرت عنه من غير إكراه بل مع طواعية في تأديته، فإنّه يحكم عليه بالكفر بناءً على القول المختار عند بعضهم، من أنّ الإيمان هو مجموع التّصديق والإقرار، فبإجرائها يتبدل الإقرار بالإنكار. وهذا في «شرح الشفاء» أيضاً (٤).

⁽۱) قال في الشفاء: «وكذلك نكفّر بكل فعل أجمع المسلمون أنَّه لا يصدر إلَّا من كافر وإن كان صاحبه مصرِّحاً بالإسلام مع فعله ذلك الفعل الذي لا يصدر إلَّا عن كافر...»إلخ. (الشفاء مع شرحه للقاري ١٨/٢٥).

⁽٢) الكليات لأبي البقاء ص١٢١٩.

⁽٣) شرح الفقه الأكبر للقاري ص١٩٥.

⁽٤) شرح الشفاء ٢/ ٤٢٨ _ ٤٢٩.

أقول: والأظهر: الأوَّل، إلَّا إذا كان من قبيل ما يعلم من الدين بالضرورة، فإنَّه حينئذٍ يكفر ولا يعذر بالجهل. «شرح الفقه الأكبر» من الأواخر.

وقال في «الصّارم المسلول»: ولهذا قال سبحانه وتعالى: ﴿لَا تَعْلَنْذِرُواٞ قَدْ كَفَرْتُمُ بَعْدَ إِيمَنِكُو ۗ ﴾ (١) ولم يقل: قد كذبتم في قولكم: ﴿إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلْعَبُ ﴾ (٢) ، فلم يكذّبهم في هذا العذر، بل بين أنَّهم كفروا بعد إيمانهم بهذا الخوض واللّعب اهر (٣). وأوضحه في محل آخر (٤). والجصاص في «أحكامه» (٥).

وعلى هذا فلا يبعد أن يقال: إنَّ تكفير المسلم المعلوم إسلامه قد جعله الشرع في الحديث المارّ كفراً بنفسه، وللشارع ولاية ذلك، لا لتضمنه اعتقاد أنَّ الإسلام كفر، وقال الله تعالى: ﴿ فَلَا وَرَبِكَ لَا يُوْمِنُونَ حَتَىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيِّنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي الفُيسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسَلِيمًا ﴿ أَنَهُ وَالله ولي الأُمور. ووجّه الغزالي _ كما في ﴿إيثار الحقّ» _ بأنّه: لما كان معتقد الإسلام أخيه، كان قوله _ إنّه كافر _ قولاً بأنّ الذي هو عليه كفر، والذي هو عليه دين الإسلام،!! فكأنّه قال: إنّ دين الإسلام كفر!! وهذا القول كفر من قائله وإن

⁽١) سورة التوبة: الآية ٦٦.

⁽٢) سورة التوبة: الآية ٦٥.

⁽٣) الصارم المسلول على شاتم الرَّسول ١٦/١٥.

⁽٤) نفس المصدر ١/ ٢٣٥.

⁽٥) أحكام القرآن للإمام أبي بكر الجصَّاص الرَّازي ٣٤٩/٤.

⁽٦) سورة النساء: الآية ٦٥.

لم يعتقد ذلك اه^(۱). فجعله هزلاً بلفظ الكفر، وهذا يَصدق على هذا الشقي وأتباعه، فإنَّهم يكفِّرون كل الأُمَّة في هذا العصر، فيجب أن يكفروا هم لا الأُمَّة، فقد حار عليهم، والله يفعل ما يشار، ويحكم ما يريد:

فقدكان هذالهم لالهم فأولى لهم ثم أولى لهم

قال في «زاد المعاد» من أحكام الفتح: وهذا بخلاف أهل الأهواء والبدع، فإنَّهم يكفِّرون ويبدِّعون لمخالفة أهوائهم وبجهلهم، وهم أولى بذلك ممَّن كفَّروه وبدَّعوه اه^(۲).

ومسألة التكفير في: «التحرير»، وشرحه «التقرير» مسألة العقليات إلخ⁽⁷⁾. وفي آخر «الشرح»: ثم قال السُّبكي عبارته إلى انتهى. والفصل الثاني في «الحاكم»⁽³⁾. والباب الثاني «أدلّة الأحكام»... إلخ⁽⁶⁾. ومسألة إنكار حكم الإجماع القطعي... إلخ⁽⁷⁾. وإنَّما لهم القطع بالعمومات. أمَّا في الصيغة أو الإجماعات على عدم التفصيل... إلخ، في كفرهم. كذا قال في «التقرير»، وأوضح الصيغة في «الفواتح».

⁽١) إيثار الحق على الخلق في ردّ الخلافات إلى المذهب الحقّ من أصول التوحيد لابن الوزير ص٣٩١.

⁽٢) زاد المعاد لابن القيم ٣/ ٣٧٢.

^{(4) 4/4.4, 114.}

^{.9./7 (8)}

Y10/Y (0)

^{.117 .11. / (7)}

ولو انعقد عليه إجماع فشيء آخر (١). أجيب: بأنَّ فائدته التحوّل إلى الأحكام القطعية (٢). ومن أقسام الجهل (٣). والهزل (٤). ويتعلّق بالتبليغ ما في «المستصفى» (٥) و «التقرير» (١).

000

^{.2./7 (1) 7/0/7 (1)}

^{. 70/7 (1)}

^{. 41 / 4 (4)}

[.]Y · · /Y (£)

^{.101 .187 .187/1 (0)}

⁽r) 7/r17, vr7.

تحقيق أن التأويل في ضروريات الدين لا يقبل، ويكفر المتأوّل فيها

والكافر: اسم لمن لا إيمان له، فإن أظهر الإيمان فهو: المنافق، وإن طرأ كفره بعد الإيمان فهو: المرتد، وإن قال بإلهين أو أكثر فهو: المشرك، وإن كان متديّناً ببعض الأديان والكتب المنسوخة فهو: الكتابي، وإن قال بقدم الدّهر وإسناد الحوادث إليه فهو: الدّهري، وإن كان لا يثبت البارئ فهو: المعطّل، وإن كان مع اعترافه بنبوّة النّبي على يبطن عقائد هي كفر بالاتّفاق فهو: الزنديق.

وعدم تكفير أهل القبلة موافق لكلام الأشعري والفقهاء، لكن إذا فتشنا عقائد فرقهم _ الإسلاميين _ وجدنا فيها ما يوجب الكفر قطعاً، فلا نكفّر أهل القبلة ما لم يأت بما يوجب الكفر. وهذا من قبيل قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعاً﴾ مع أنَّ الكفر غير مغفور، ومختار جمهور أهل السنّة من الفقهاء والمتكلّمين عدم إكفار أهل القبلة من المبتدعة المأوّلة في غير الضرورية؛ لكون التَّأويل شبهة كما هو المسطور في أكثر المعتبرات. «كلِّيَّات أبي البقاء»(۱).

وخرق الإجماع القطعي الذي صار من ضروريات الدين كفر، ولا نزاع في إكفار منكر شيء من ضروريات الدين. وإنَّما النزاع في

⁽۱) الكليات لأبي البقاء ص١٢٢١.

إكفار منكر القطعي بالتَّأويل، فقد ذهب إليه كثير من أهل السنَّة من الفقهاء والمتكلِّمين.

«تحقيق مسألة عدم إكفار أهل القبلة»

ومختار جمهور أهل السنّة منهما: عدم إكفار أهل القبلة من المبتدعة المأوّلة في غير الضرورية؛ لكون التّأويل شبهة، كما في «خزانة الجرجاني»، و«المحيط البرهاني»، و«أحكام الرّازي»، و«أصول البزدوي». ورواه الكرخي، والحاكم الشهيد عن الإمام أبي حنيفة، والجرجاني عن الحسن بن زياد، وشارح «المواقف» و«المقاصد»، والآمدي عن الشافعي والأشعري لا مطلقاً. «كلّيّات أبي البقاء»(۱).

هذا كلّه في البدع غير المكفرة، وأمَّا المكفرة، وفي بعضها ما لا شكَّ في التكفير به كمنكري العلم بالمعدوم القائلين: ما يعلم الأشياء حتى يخلقها، أو بالجزئيات. والمجسمين تجسيماً صريحاً، والقائلين بحلول الإلهيّة في على رضي الله عنه أو غيره. «فتح المغيث»(٢).

فالمعتمد: أن الذي تُرد روايته: مَن أنكر أمراً متواتراً من الشرع، معلوماً من الدين بالضرورة _ أي إثباتاً ونفياً _. فأمّا من لم يكن بهذه الصّفة، وانضم إلى ذلك ضبطه لما يرويه مع ورعه وتقواه، فلا مانع من قبوله أصلاً.

⁽١) الكليات لأبي البقاء ص١٢٢٤.

⁽٢) فتح المغيث ١/٣٣٣.

«تحقيق أن لازم المذهب الصريح البيِّن إذا كان كفراً يكفر به»

وقال أيضاً: والذي يظهر أنَّ الذي يحكم عليه بالكفر من كان الكفر صريح قوله، وكذا مَن كان لازم قوله، وعرض عليه فالتزمه، أمَّا مَن لم يلتزمه وناضل عنه فإنَّه لا يكون كافراً ولو كان اللازم كفراً، وينبغي حمله على غير القطعي ليوافق كلامه الأوَّل.

وسبقه ابن دقيق العيد فقال: الذي تقرر عندنا أنَّه لا نعتبر المذاهب في الرواية؛ إذ لا نكفّر أحداً من أهل القبلة إلَّا بإنكار قطعي من الشريعة. «فتح المغيث»(١). وكلامه الأوَّل عن الحافظ ابن حجر، ومثله في شرح «التحرير» للمحقّق ابن أمير الحاج عن شيخه الحافظ أيضاً.

والحاصل - في مسألة اللّزوم والالتزام - أنَّ من لزم من رأيه كفر لم يشعر به، وإذا وقف عليه أنكر اللّزوم، وكان في غير الضروريات، وكان اللزوم غير بين؛ فهو ليس بكافر. وإن سلّم اللّزوم، وقال: إنَّ اللازم ليس بكفر، وكان عند التحقيق كفراً؛ فهو إذن كافر.

وهذا الذي نقله في «الشفاء» عن القاضي أبي بكر الباقلاني، والشّيخ أبي الحسن الأشعري، فنقل عن القاضي أنّه قال: ومن لم ير أخذهم بمآل قولهم ولا ألزمهم موجب مذهبهم لم ير إكفارهم، قال:

⁽١) فتح المغيث ١/٣٣٤.

لأنّهم إذا وقفوا على هذا قالوا: لا نقول ليس بعالم، ونحن وأنتم ننتفي من القول بالمآل الذي ألزمتموه لنا، ونعتقده نحن وأنتم أنّه كفر، بل نقول: إنَّ قولنا لا يؤول إليه على ما أصلنا... إلخ. ونقل عن الأشعري في مَن جهل صفة: أنّه ليس بكافر. قال: لأنّه لم يعتقد ذلك اعتقاداً يقطع بصوابه ويراه ديناً وشرعاً، وإنّما يكفر من اعتقد أنّ مقاله حقّ اه. وهذا الذي تحرّر من كلام ابن حزم.



خاتمة في بيان ضروريات الدِّين التي يكون إنكارها كفراً

(جاحد المجمع عليه، المعلوم من الدين بالضرورة): وهو ما يعرفه منه الخواص والعوام من غير قبول للتشكيك، فالتحق بالضروريات كوجوب الصلاة، والصّوم، وحرمة الزّنا والخمر (كافر قطعاً)؛ لأنَّ جحده يستلزم تكذيب النّبي عَيِي فيه، وما أوهمه كلام الآمدي وابن الحاجب من أنَّ فيه خلافاً ليس بمراد لهما. شرح «جمع الجوامع»(۱).

أي بل مرادهما أنَّ الخلاف الذي ذكراه إنَّما هو فيما لم يعلم من الدين بالضرورة ممَّا الدين بالضرورة ممَّا ما علم من الدين بالضرورة ممَّا أجمع عليه فلا خلاف في كفر جاحده. «حاشية بناني».

(وكذا) المجمع عليه، (المشهور) بين النّاس، (المنصوص) عليه، كحلّ البيع، جاحده كافر (في الأصح) لما تقدم. وقيل: لا؛ لجواز أن يخفى عليه (وفي غير المنصوص) من المشهور (تردد). قيل: يكفر جاحده لشهرته، وقيل: لا؛ لجواز أن يخفى عليه، (ولا يكفّر جاحد) المجمع عليه (الخفي) بأن لا يعرفه إلّا الخواص، كفساد الحجّ بالجماع قبل الوقوف. (ولو) كان الخفي (منصوصاً) عليه، كاستحقاق بنت الابن

⁽١) شرح المحلى على جمع الجوامع ٢٣٨/٢.

السدس مع بنت الصلب، فإنَّه قضى به النَّبي ﷺ كما رواه البخاري، ولا يكفِّر جاحد المجمع عليه من غير الدين كوجود بغداد قطعاً. «شرح جمع الجوامع»(١).

وكذا في عامة كتب الأصول ك«الأحكام» للآمدي من المسألة السادسة من الإجماع^(۲)، ومن «شرائط الراوي»^(۳)، و«المختصر» لابن الحاجب⁽³⁾، و«التحرير». وشرحه «التقرير»، وشرح «المسلم»، ومثله في الاختيارات العلمية من «فتاوى الحافظ ابن تيمية». وقال في كتاب الإيمان: وهذه الآية تدل على أنَّ إجماع المؤمنين حجّة من جهة أنَّ مخالفتهم مستلزمة لمخالفة الرَّسول، وإن كل ما أجمعوا عليه فلا بدّ أن يكون فيه نصّ عن الرَّسول على أن الله فيه الهدى، بالإجماع وبانتفاء المنازع من المؤمنين، فإنَّها ممَّا بيَّن الله فيه الهدى، ومخالف مثل هذا الإجماع يكفر، كما يكفر مخالف النصّ البيّن. وأمَّا إذا كان يظن الإجماع ولا يقطع به، فهنا قد لا يقطع أيضاً وأنَّها مما تبيّن فيه الهدى من جهة الرَّسول، ومخالف مثل هذا الإجماع قد لا يكفر بل قد يكون ظنّ الإجماع خطأ، والصَّواب في خلاف هذا القول، وهذا هو فصل الخطاب فيما يكفر به من مخالفة الإجماع وما لا يكفر اه (٥).

⁽١) ص١٣٠ ج٢، وانظر كذلك: غاية الوصول في شرح لب الأصول ص١٠٧.

⁽٢) انظر: الإحكام للآمدى ١/ ٢٨٨.

⁽٣) انظر: الإحكام للآمدي ١/ ٨٥ _ ٨٦.

⁽٤) انظر: رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب للسبكي ٢/٢٦٧.

⁽٥) كتاب الإيمان لشيخ الإسلام ابن تيمية ٢/ ٤٢.

«نُقول مهمَّة من العراقي والغزالي وغيرهما في الموضوع»

(فإن قلت: هل العلم بكونه على بشراً، أو من العرب شرط في صحَّة الإيمان وهو من فروض الكفاية) على الأبوين مثلاً، فإذا علم أحدهما ولده المميز ذلك سقط طلبه عن الآخر. (أجاب الشَّيخ ولي الدين) أحمد (ابن) عبد الرَّحيم (العراقي) الحافظ ابن الحافظ: (أنَّه شرط في صحة الإيمان، فلو قال شخص: أؤمن برسالة محمَّد عليه إلى جميع الخلق، ولكن لا أدري هل هو من البشر أو من الملائكة، أو من الجن؟ أو لا أدرى هو من العرب أو العجم؟ فلا شكِّ في كفره؛ لتكذيبه القرآن) كقوله تعالى: ﴿ هُوَ ٱلَّذِي بَعَثَ فِي ٱلْأُمِّيِّينَ رَسُولًا مِّنْهُمْ ﴾ وقال تعالى: ﴿ وَلَا أَقُولُ إِنِّي مَلَكُ ﴾ (وجحده ما تلقته قرون الإسلام خلفاً عن سلف، وصار معلوماً بالضرورة عند الخاص والعام، ولا أعلم في ذلك خلافاً، فلو كان غبياً) بمعجمة وموحدة، جاهلاً قليل الفطنة (لا يعرف ذلك وجب تعليمه إيَّاه، فإن جحده) أي المعلوم بالضرورة (بعد ذلك حكمنا بكفره) لأنَّ إنكاره كفر، أمَّا إنكار ما ليس ضرورياً فليس كفراً، ولو جحده بعد التعليم على ما اقتضاه شراح «البهجة» لشيخ الإسلام زكريا (انتهی). «زرقانی»^(۱).

إِنَّ الأُمَّة فهمت من هذا اللّفظ أنَّه أفهمَ عَدَمَ نبيِّ بعده أبداً، وعدم رسولٍ بعده أبداً، وأنَّه ليس في تأويل ولا تخصيص، ومَن أوّله بتخصيص فكلامه من أنواع الهذيان، لا يمنع الحكم بتكفيره لأنَّه مكذب

⁽١) ص١٦٨ ج٦، من النوع الثالث من المقصد السادس.

لهذا النّص الذي أجمعت الأُمَّة على أنَّه غير مأوّل ولا مخصوص. «كتاب الاقتصاد» للإمام حجّة الإسلام محمَّد الغزالي رحمه الله.

وعلى أنَّ البدعة التي تخالف الدّليل القطعي الموجب للعلم ـ أي الاعتقاد والعمل ـ لا تعتبر شبهة في نفي التكفير عن صاحبها.

«نُقول من أكابر الحنفية في تحقيق تكفير أهل البدع»

وفي «الاختيار»(۱): وكلّ بدعة تخالف دليلاً يوجب العلم والعمل به قطعاً فهي كفر، وكل بدعة لا تخالف ذلك وإنّما تخالف دليلاً يوجب العمل ظاهراً فهي بدعة وضلال وليس بكفر. «رسائل ابن عابدين»(۲).

والقول الثاني الذي ذكره في «المحيط» هو ما قدّمناه عن «شرح الاختيار» و«شرح العقائد»، ويمكن التوفيق بينه وبين ما حكاه ابن المنذر بأنَّ المراد الذين كفروا من خالف ببدعته دليلاً قطعياً إلخ. «رسائل ابن عابدين» (۳).

وفي النسخة الحاضرة من «البناية» من باب البُغاة، وفي «المحيط»: في تكفير أهل البدع كلام، فبعض العلماء لا يكفرون أحداً منهم، وبعضهم يكفرون البعض، وهو: أنَّ كل بدعة تخالف دليلاً «قطعياً» فهي كفر، وكل بدعة لا تخالف دليلاً قطعياً يوجب العلم، فهو بدعة ضلالة، وعليه اعتمد أهل السنَّة والجماعة اه.

⁽١) انظر: الاختيار لتعليل المختار للموصلي ١٦٠/٤.

⁽۲) انظر: مجموعة رسائل ابن عابدين ۱/ ٣٦٠، (رسالة «كتاب تنبيه الولاة والحكام على أحكام شاتم خير الأنام أو أحد أصحابه الكرام عليه وعليهم الصلاة والسلام»).

⁽٣) مجموعة رسائل ابن عابدين ١/ ٣٦٢.

وما تكلم عليه في «فتح القدير» - ويريد في غير الضروريات، واقتصر عليه ابن عابدين - فقد تردد فيه المحقق من إمامة «الفتح» (۱). نبّه على ذلك في «فواتح الرحموت» (۲) فليس ما في «المحيط» ممّا يلفظ ويرمى، كيف؟ وقد ذكر أنّه قول أكثر أهل السنّة، واستدرك عليه أيضاً ابن عابدين من البُغاة، وإذا لم يكن اختلاف في إنكار الضروريات، كما صرح به في «التحرير» وحمل التكفير بإنكار القطعيات الغير الضرورية على ما إذا علم المنكر قطعيتها، أو ذكر له أهل العلم فلجّ، كما صرّح به في «المسايرة» (۱)؛ لم يبق هناك بحث.

"وفي البدائع" - من أجل كتب أصحابنا -: وإمامة صاحب الهوى والبدعة مكروهة، نص عليه أبو يوسف في "الأمالي" فقال: أكره أن يكون الإمام صاحب هوى وبدعة، لأنّ النّاس لا يرغبون في الصلاة خلفه هل تجوز الصّلاة خلفه؟ قال بعض مشائخنا: إنّ الصّلاة خلف المبتدع لا تجوز، وذكر في "المنتقى" رواية عن أبي حنيفة: أنّه كان لا يرى الصّلاة خلف المبتدع. والصحيح أنّه إن كان هوى يكفره لا تجوز، وإن كان لا يكفّره تجوز مع الكراهة اه(ئ). وهذا "المنتقى" هو الذي نسب إليه في "المسايرة" مسألة عدم إكفار أهل القبلة، ففسر

⁽١) انظر: فتح القدير ١/٣٥٠ ـ ٣٥١.

⁽٢) ونصّه: والشيخ ابن الهمام وإن كان ميله في فتح القدير في مسألة إمامة المبتدعة إلى التكفير، لكن قال في كتاب الخراج بعدم تكفيرهم»، (فواتح الرحموت شرح مسلم الثبوت للعلَّامة ابن نظام الدين الأنصاري ٢٤٣/٢).

⁽٣) كتاب المسايرة ص٢٠٨.

⁽٤) انظر: بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع للعلَّامة الكاساني رحمه الله ١٥٧/١.

بعض كلامه بعضه، وفصل كذلك في الشهادة، ونصّ في «الخلاصة» أنَّه صرح به في «الأصل»، وكذا نقله عنها صاحب «البحر». ويراجع ما ذكره في «الفتح» من حيلة تحليل المطلقة ثلاثاً(۱).

والتّأويل في ضروريات الدّين لا يدفع الكفر. «علامة عبد الحكيم سيالكوتي» (۱) على «الخيالي»، وهو كذلك في «الخيالي»: وچون اين فرقة مبتدعة أهل قبلة اند در تكفير آنها جرأت نبايد نمود تا زمانيكه إنكار ضروريات دينية ننمايند، ورد متواترات أحكام شرعية نكنند، وقبول ما علم مجيئه من الدين بالضرورة نكنند. «مكتوبات أمام رباني» (۳).

وجعل في «الفتوحات»التَّأويل الفاسد كالكفر، فراجعها من الباب التاسع والثمانين ومائتين.

والقول الموجب للكفر إنكار مجمع عليه، فيه نص، ولا فرق بين أن يصدر عن اعتقاد أو عناد. «كليات أبي البقاء» من لفظ «الكفر»(٤).

⁽١) انظر: فتح القدير ١٨٣/٤ ـ ١٨٤.

⁽۲) حاشية السيالكوتي على الخيالي، للشيخ عبد الحكيم بن شمس الدين ت١٠٦٧ه، والخيالي هو أحمد بن موسى ت٨٦٢ه.

⁽٣) عبارة فارسية، وترجمتها: "وحيث إنَّ هذه الفرق المبتدعة من أهل القبلة لا ينبغي الجرأة في تكفيرهم ما لم ينكروا ضروريات الدين، ولم يردوا ما ثبت من الأحكام الشرعية بالتواتر، وقبلوا ما علم مجيئه من الدين بالضرورة» (مكتوبات الإمام الربّاني ٣/ ٨٤).

⁽٤) الكليات لأبي البقاء ص١٢١٩.

«أقوال العلماء في موضوع لازم المذهب. . . »

قال الكمال: والصحيح أنَّ لازم المذهب ليس بمذهب، وإنَّه لا كفر بمجرّد اللّزوم؛ لأنَّ اللّزوم غير الالتزام. وقد وقع في «المواقف» ما يقتضي تقييده بما إذا لم يعلم ذو المذهب اللّزوم، وبأن اللازم كفر، فإنَّه قال: مَن يلزمه الكفر، ولا يعلم به ليس بكافر... إلخ. ومفهومه أنَّ علمه كفر لالتزامه إيّاه. والله أعلم انتهى. «يواقيت» للشّعراني.

وفي «الكلِّيَّات»: ولزوم الكفر المعلوم كفر؛ لأنَّ اللزوم إذا كان بيّناً فهو في حكم الالتزام لا للزوم مع عدم العلم به اه^(۱).

قلت: وليس في عبارة «المواقف» التقييد بأن يعلم أنَّ اللّازم كفر، إنَّما فيه أن يعلم اللّزوم فقط؛ لأنَّ الكفر هو جحد الضروريات من الدين أو تأويلها. («إيثار الحق على الخلق» للمحقق الشهير الحافظ محمَّد بن إبراهيم الوزير اليماني)(۲).

أيضاً: على أنَّه يرد عليهم: أنَّ الاستحلال بالتَّأويل قد يكون أشدّ من التعمّد مع الاعتراف بالتحريم، وذلك حيث يكون المستحل بالتَّأويل معلوم التَّحريم بالضرورة، كترك الصَّلاة، فإنَّ مَن تركها متأوّلاً كفرناه بالإجماع، وإن كان عامداً معترفاً، ففيه الخلاف، فكان التَّأويل ههنا أشد تحريماً (٣).

⁽١) كتاب الكليات لأبي البقاء ص١٢٢٣.

⁽٢) إيثار الحق على الخلق ص٢٢٣.

⁽٣) إيثار الحق على الخلق ص٣٨٩.

أيضاً: وتارةً لما لا يمكن تأويله إلّا بتعسّف شابه تأويل القرامطة، وربّما استلزم بعض التَّأويل مخالفة الضرورة الدينية، وهم لا يعلمون ولا يؤمن الكفر في هذا المقام في معلوم الله تعالى، وأحكام الآخرة وإن لم نعلمه نحن⁽¹⁾.

أيضاً: وكذلك انعقد إجماعهم على أنَّ مخالفة السَّمع الضروري كفر، وخروج عن الإسلام(٢).

أيضاً: وثبت أنَّ الإسلام متبع لا مخترع، ولذلك كفر مَن أنكر شيئاً من أركانه؛ لأنَّها معلومة ضرورة، فأولى وأحرى أن لا يجيء الشرع بالباطل منطوقاً متكرّراً من غير تنبيه على ذلك، لا سيما إذا كان ذلك الذي سمّوه باطلاً هو المعروف في جميع آيات كتاب الله وجميع كتب الله، ولم يأت ما يناقضه في كتاب الله حتى ينبه على وجوه التَّأويل والجمع (٣).

«بيان مذهب القرامطة والباطنية في تأويل الأسماء»

أيضاً: وأفحش ذلك وأشهره مذهب القرامطة الباطنية في تأويل الأسماء الحسنى كلّها، ونفيها عن الله على سبيل التنزيه له عنها، وتحقيق التَّوحيد بذلك؛ ودعوى أنَّ إطلاقها عليه يقتضي التشبيه، وقد غلوا في ذلك وبالغوا، حتى قالوا: إنَّه لا يقال إنَّه موجود ولا معدوم، بل قالوا: إنَّه لا يعبّر عنه بالحروف. وقد جعلوا تأويلها أنَّ المراد بها

⁽١) إيثار الحق على الخلق ص١١٦.

⁽٢) إيثار الحق على الخلق ص١١٦.

⁽٣) إيثار الحق على الخلق ص١٣١.

كلها إمام الزمان عندهم، وهو عندهم المسمى الله، والمراد بلا إله إلَّا الله، وقد تواتر هذا عندهم، وأنا ممَّن وقف عليه فيما لا يحصى من كتبهم التي في أيديهم وخزائنهم ومعاقلهم التي دخلت عليهم عنوةً أو فتحت بعد طول محاصرة، وأخذ بعضها عليهم من بعض الطرقات، وقد هربوا به ووجد بعضها في مواضع خفية قد أخفوه فيها، فكما أنَّ كلّ مسلم يعلم أنَّ هذا كفر صريح، وإنَّه ليس من التَّأويل المسمى بحذف المضاف المذكور في قوله تعالى: ﴿وَسَّئُلِ ٱلْقَرْبِيَةَ ٱلَّتِي كُنَّا فِيهَا وَٱلْعِيرَ ٱلَّتِيَّ أَقَبُلْنَا فِيهَأَ﴾ أي أهل القرية، وأهل العير. وإنَّما علم هذا كل مسلم تطول صحبته لأهل الإسلام، وسماع أخبارهم. والباطني الناشئ بين الباطنية لا يعلم مثل هذا، فكذلك المحدث الذي قد طالت مطالعته للآثار قد يعلم في تأويل بعض المتكلّمين، مثل هذا العلم، وإن كان المتكلِّم _ لبعده عن أخبار الرَّسول ﷺ وأحواله وأحوال السلف _ قد بعد عن علم المحدث، كما بعد الباطني عن علم المسلم، فالمتكلم يرى أنَّ التَّأويل ممكن بالنَّظر إلى وضع علماء الأدب في شروط المجاز، وذلك صحيح، ولكن مع المحدث من العلم الضروري بأنَّ السلف ما تأوَّلوا ذلك مثل ما مع المتكلُّم من العلم الضروري بأنَّ السلف ما تأوَّلوا الأسماء الحسني بإمام الزَّمان، وإن كان مجاز الحذف الذي تأوَّلت به الباطنية صحيحاً في اللُّغة عند الجميع، لكن له موضع مخصوص، وهم وضعوه في غير موضعه (١).

أيضاً: وأمَّا التفسير، فما كان من المعلومات بالضرورة من أركان الإسلام وأسماء الله تعالى منعنا من تفسيره، لأنَّه جلي صحيح المعنى، وإنَّما يفسّره مَن يريد تحريفه كالباطنية الملاحدة. وما لم يكن معلوماً

⁽١) إيثار الحق على الخلق للوزير اليماني ص١٢٣.

ودخلته الدقة والغموض؛ فإن دخله بعد ذلك الخطر وخوف الإثم في الخطأ، فما يتعلّق بالعقائد تركنا العبارات المبتدعة وسلكنا طريق الوقف والاحتياط، إذ لا عمل يوجب معرفة معناه المعين، وإن لم يدخل فيه الخطر عملنا فيه بالظن المعتبر المجمع على وجوب العمل به أو جوازه، والله الهادي(١).

«بيان إجماع الأمة على تكفير من خالف ضروريات الدِّين»

أيضاً: وثانيهما إجماع الأُمَّة على تكفير مَن خالف الدين المعلوم بالضرورة، والحكم بردته إن كان قد دخل فيه قبل خروجه منه، ولو كان الدين مستنبطاً بالنظر لم يكن جاحده كافراً، فثبت أنَّ رسول الله على قد جاء بالدين القيّم تاماً كاملاً، وإنَّه ليس لأحد أن يستدرك عليه ويكمل له دينه من بعده (٢).

أيضاً: واعلم أنَّ أصل الكفر هو التَّكذيب المتعمّد لشيء من كتب الله تعالى المعلومة، أو لأحد من رسله عليه السلام، أو لشيء ممَّا جاؤوا به، إذا كان ذلك الأمر المكذب به معلوماً بالضرورة من الدين، ولا خلاف أنَّ هذا القدر كفر، ومَن صدر عنه فهو كافر إذا كان مكلفاً مختاراً غير مختل العقل ولا مكره، وكذلك لا خلاف في كفر مَن جحد ذلك المعلوم بالضرورة الجميع، وتستر بالتَّأويل فيما لا يمكن تأويله كالملاحدة (٣).

⁽١) إيثار الحق على الخلق ص١٤٥.

⁽٢) إيثار الحق على الخلق ص١١٢.

⁽٣) إيثار الحق على الخلق ص٣٧٧.

«التقاط عبارات مهمَّة للوزير اليماني من كتابه «القواصم والعواصم»

وعبارات لهذا المحقق في كتابه «القواصم والعواصم» التقطتها، وهي هذه:

مسألة التكفير من أواخر الجزء الأوّل: «الفصل الثالث الإشارة إلى حجّة مَن كفر هؤلاء وما يرد عليها». ولعله تحت الوهم الخامس عشر، وقد ذكر من كتاب «الأسماء والصّفات» للبيهقي عن الخطابي فيه شيئاً نافعاً يفسّر ما في «معالم السنن» له.

وعن «الأسماء والصّفات» معنى محو اسم عزير عليه السّلام من ديوان الأنبياء، وإن كان نبياً حين إلخ. في مسألة القدر.

وفي أوائل الجزء الثالث: «الدليل الثاني وهو المعتمد أنَّ كثرة هذه النُّصوص وترداد تلاوتها بين السلف من غير سماع تأويل لها، ولا تحذير جاهل من اعتقاد ظاهرها، ولا تنبيه على ذلك حتى انقضى عصر النبوَّة والصَّحابة يقضي بالضرورة العادية أنَّها غير متأوّلة، وإلى هذا الوجه أشار في قوله تعالى: ﴿ أَنْنُونِ بِكِتَبِ مِن فَبَلِ هَذَا أَوَ أَثْرَةٍ مِن عِلْمٍ إِن الموضع، ويا لها من حجَّة قاطعة للمبتدعة لمن تأمّلها في هذا الموضع، وفي الكلام في الصّفات وفي ذلك! لأنَّه لا يجوز في العادة أن يمضي الدّهر الطّويل على إظهار ما رجح المعتزلة، وله تأويل حسن فلا يذكر تأويله ألبتة، وسواء كان ذكره واجباً أو مباحاً».

وقد ذكر الرَّازي بحثاً طويلاً في اللّغات من كتاب «المحصول» في المنع من إفادة السمع القطع بسبب ما يعرض من الألفاظ المفردة، ثم تراكيبها من الاحتمالات التي وردت بها اللّغة، مثل الاشتراك،

والمجاز، والحذف، ونحوها، وذكر أنّه لا دليل على عدمها إلّا عدم الوجدان بعد الطّلب، وإنّه دليل ظنّي، وذكر كثرة الاختلاف في المحذوف في بسم الله الرَّحمٰن الرَّحيم، ثم أجاب ما محصوله: أنّ المعول عليه في مواضع القطع في الكتاب والسنّة هو القرائن التي يضطر إلى قصد المتكلّم مع تواتر معاني الألفاظ في المواضع اللّفظية القطعية. وكلامه هذا يدل على معنى ما ذكرت في معاني آيات المشيئة، ولولا ذلك لتمكّنت الملاحدة وأعداء الإسلام من التشويش على المسلمين أجمعين في كثير من عقائدهم السمعية القطعية، ويؤيّد هذا قول بعض المعتزلة المحققين أنَّ كل قطعي سمعي فهو ضروري، وله وجه وجيه السمة فكره.

وفي أواسط هذا الجزء:

«الوجه الثاني: وهو المعتمد أنَّ التكفير سمعي قطعي عند المعتزلة، والصَّحيح أنَّ كل قطعي من الشرع فهو ضروري».

وبعد أوراق كثيرة من هذا المبحث قال:

"الوجه السادس: أنَّ السمع قد دلَّ على قدرة الله تعالى على هداية الخلق أجمعين دلالةً ضروريةً، أو قطعيةً يتعنَّر تأويلها لوجهين: أحدهما ما تقدَّم من المنع تأويل آيات المشيئة وأمثالها ممَّا شاع مع الخاصة والعامة في عصر النبوَّة والصَّحابة، وانقضى ذلك العصر الذي هو عصر الهدى المجمع عليه، والبيان لمهمات الدين ولم يذكر لها تأويل ألبتة، ولا حذر من اعتقاد ظاهره، فإنَّ العادة تقضي بذلك وإن لم يكن واجباً لما مرَّ تقريره».

ولعلَّ الوجه الوجيه الذي ذكره هو ما في أواخر الجزء الأوَّل حيث قال:

«واعلم أنَّ القطع لا بدّ أن يكون من جهة ثبوت النَّص الشرعي في نفسه ومن جهة وضوح معناه، فأمَّا ثبوته فلا طريق إليه إلَّا التَّواتر الضروري، كما تقدّم، وأمّا وضوح معناه، فهل يمكن أن يكون قطعياً، ولا يكون ضرورياً؟ في كلام كثير من الأُصوليين ما يقتضي تجويز ذلك. وفي كلام بعضهم ما يمنع ذلك وهو القوي عندي؛ لأنَّ القطع على معنى النّص من قبيل النقل عن أهل اللّغة، إنَّهم يعنون باللّفظ المعيّن معناه المعيّن دون غيره، وهذه طريقة النّقل لا النظر، وما كان طريقه النّقل لا النظر لم يدخله القطع الاستدلالي، وإنّما يكون من قبيل المتواترات وهي ضرورية».

وفي أواخر الجزء الثاني:

"إنَّ تعليل فاعلية الرَّب سبحانه وتعالى يوقف على نصوص القرآن المعلومة المعنى مع القرائن اللَّفظية على عدم تأويلها، بل ذلك معلوم من ضرورة الدين وإجماع المسلمين، ومن تلك القرائن المفيدة للعلم استمرار تلاوتها من غير تنبيه على قبح الظاهر».

وقد أورد الرَّازي هذا السؤال في باب اللّغات في «محصوله» مهذّباً مطوّلاً، وأجاب عنه بما معناه: أنَّ العلم بالمقاصد يكون مع القرائن ضرورياً، فإنَّا نعلم مراد الله سبحانه بالسَّماوات والأرض ضرورة لا لكون لفظ السَّماء موضوعاً لمسماه لدخول الاشتراك والمجاز والإضمار في الأوضاع اللّغوية.

وفي أواسط الجزء الآخر:

«وذلك جلي لمن يعرف شروط القطع، وهو في النقليات التَّواتر الضروري في النقل، والتجلّي الضروري في المعنى».

وأمَّا القطع بتحريم تأويلها بل بأنَّها على ظاهرها، فذلك لتواتر اشتهارها في زمن رسول الله ﷺ والصَّحابة، والعلم بتقريرهم لها على ظاهرها، والعادة الضرورية تمنع من عدم ذكر التَّأويل الحق من جميعهم في جميع تلك الأعصار لو كان هناك تأويل كما مرّ بيانه.

وفي أواسط الجزء الثالث من نصوص الإيمان بالقدر:

«والثَّاني دعوى العلم الضروري لمن بحث عن أحوال السّلف أنَّهم كانوا لا يتأوَّلون شيئاً من ذلك».

وفي أوائل الجزء الأوَّل:

"على أنَّ في القطعيات ما يختلف العلماء هل هو قطعي كما في القياس الجلي والتأثيم به والتفسيق والتكفير، على أنَّ ابن الحاجب وغيره من المحققين منعوا من وجود القطعي الشرعي غير الضروري، وحكموا بأنه لا واسطة بين الظن والضرورة في فهم المعاني، كما إنَّه لا واسطة بينهما في تواتر الألفاظ بالاتّفاق».

وفي موضع آخر:

«والظاهر من علماء الأصول أنَّهم لا يثبتون القطعيات إلَّا في الأدلّة العلميّة المفيدة لليقين».

وفي أواخره:

«وقد ذكر غير واحد من المحقّقين أنَّ الأدلّة القطعية متى كانت شرعيّة لم تكن إلَّا ضرورية».

قلت: وقد قال في «الإتحاف»(۱) عن ابن البياضي الحنفي عن الماتريدية: «والدليل النقلي يفيد اليقين عند توارد الأدلة على معنى واحد بطرق متعدّدة وقرائن منضمة، واختاره صاحب «الأبكار والمقاصد»(۱) وكثير من المتقدّمين» اه. أي منهم. راجع «التوضيح». ويريد ابن الحاجب بالضروري ما ينقدح في النفس حدساً واضطراراً، لا ما يشترك في معرفته الخواص والعوام، كما أريد به ذلك في تعريف ضروريات الدين، ولا يريد أيضاً أنَّ الدليل اللّفظي لا يفيد القطع، فإنَّه اختلاف آخر بين الآخرين. قال:

«القول الثالث مذهب الأكثرين من الأئمّة وجماهير علماء الأُمّة وهو التفصيل، والقول بأنَّ التأويل في القطعيات لا يمنع الكفر».

ومن بحث التكفير: «إنَّ الكفر هو تكذيب النَّبي ﷺ إمَّا بالتَّصريح، أو بما يستلزمه استلزاماً ضرورياً لا استدلالياً».

والعلم الضروري يقتضي في كل ما شاع مثل هذا في أعصارهم، ولم يذكر أحد منهم له تأويلاً أنَّه على ظاهره.

فتأمَّل هذه القاعدة التي ذكرتها لك فيما استفاض على عهد رسول الله على استفاضة متواترة ولم يذكر له ألبتة تأويل. وإجماع الصَّحابة على وصف الله تعالى بأنَّه متكلّم، وله كلام من غير إشعار بتأويل، فجهروا بتكفير مَن قال ذلك إمَّا لاعتقادهم أنَّه مكذب لهذه الآيات، أو أن كلامه يَؤُول إلى التكذيب.

^{. 17/7 (1)}

⁽٢) كتاب "أبكار الأفكار في أصول الدِّين" لسيف الدين الآمدي، ط: دار الكتب العلمية بيروت ١٤٢٤ه.

امتنع من وصف القرآن بالحدوث مَن لم يصفه بالقِدم، كأحمد ابن حنبل، والجمهور، على ما نقله الذهبي عنهم، وعن أحمد في ترجمة أحمد من «النبلاء»، وكذا نقل هناك عن قدماء أهل السنة أنَّهم لم يصفوا القرآن بأنَّه قديم، كما لم يصفوه بأنَّه مخلوق، واختار ذلك لنفسه.

لما تقدَّم من اشتراط القطع في التكفير عند المعتزلة والشيعة وطوائف من الأُمَّة، وهو كذلك في حقّ مَن أراد القطع بالكفر، فإن قيل له أنَّه ينزل عن هذه المرتبة إلى مرتبة الظنّ الرَّاجع إلى السمع الواضع، والعمل بالظنّ لا يمتنع إلَّا بقاطع إلخ.

ولم يرد القرآن بأنّه كله متشابه، وإنّما ورد بأنّ منه آيات محكمات هن أُمّ الكتاب وأخر متشابهات، فأين الآيات المحكمات الواردات بهذا التعطيل من الجهات حتى يرد إليها سائر آيات كتاب الله تعالى، وأحاديث رسول الله عليه والعقول السليمة تحيل خلو الكتب السماوية والأحاديث النبوية من النّطق بالصّواب، الذي يرد إليه كثير من متشابهات الكتاب، وإلى استحالة ذلك أشار في قوله تعالى: ﴿ أَنْنُونِي بِكِتَبِ مِن فَبَلِ هَذَا أَوْ أَثْرَةٍ مِّنَ عِلْمٍ إِن كُنتُمُ صَدِقِينَ ﴾ (١) ويا لها من آية قاطعة للمبطلين لمن تأملها في كل موضع.

لو كان هو المقصود لوجد الصواب، ولو مرّة واحدة، حتى يرد المتشابه إليه كما وعد به التنزيل.

وفي أواسط الجزء الثالث من قسم ما يدل على وجوب الإيمان بالقدر بعد الحديث الثاني والسبعين:

⁽١) سورة الأحقاف: الآية ٤.

"قلت: والضابط في التكفير أنَّ من ردِّ ما يعلم ضرورة من الدين فهو كافر، وفي هذا بعض إجمال، والتحقيق أنَّ من علمنا ضرورة أنَّه ردِّ ما يعلم ضرورة من الدين، وعلمنا بالضرورة أنَّه يعلمه ضرورة، فلا شكّ في كفره، وأمَّا من ظننا أنَّه يجهل من الدين ما نعلمه نحن ضرورة، فهذا موضع كثر فيه الاختلاف، والأولى عدم التكفير، وقد مرَّ تحقيق ذلك في آخر مسألة الصّفات».

أقول: ومن دافع أمراً ضرورياً من الدين لم يقبله، وقد بلغ ذلك فهو كافر، كما أشار إليه البخاري في "صحيحه"، وإن كان عدد المبلغ لم يبلغ حدّ التواتر، ولم يكن جحود غير المتواتر كفراً، لكن ذلك المدافع يعامل معاملة الكفّار، وكذلك كان العمل عليه في عهد النبوّة في إقامة الحجّة، وإن تعلل بأنّه تردد فيه لخبر الواحد فأمر ينظر فيه، وإلّا فتقسيم الكفر إلى كفر عناد وجهل يفوض ذلك إلى الآخرة، كما أنّ مَن فتقسيم الكفر الكفر نحكم بكفره، وإن كان جهلاً لا جحوداً، فكذا ههنا فاعلمه.

فإن مَن يقبل بعض متواترات الشريعة فهو في حقّنا وبالاعتبار إلينا كمن لم يدخل في الإسلام، وإن لم يكن ذلك عن عناد، وصار كمن دعاه نبي واحد إلى الإيمان فلم يدخل فيه، وبقي على كفره الأصلي لا عن عناد منه.

فالكفر بعدم الإيمان بمتواترات الشرع وخلوّه عنه جهلاً كان أو جحوداً وعناداً، وقد ذكر في «الإتحاف»(١): إنَّ التكذيب لأمر البعثة

^{.17/7 (1)}

وبلوغ الدّعوة قبيح عقلاً، فهو داخل تحته لا تحت القبح الشرعي، وهو حسن جداً، وشيء مفيد في «المسايرة» من الحسن والقبح العقليين من دفع إفحام الأنبياء لو لم يكونا، وشيء منه في الأصل العاشر من الركن الأوّل(۱).

وقال ابن القيم: المجاز والتأويل لا يدخل في المنصوص، وإنّما يدخل في الظاهر المحتمل له، وههنا نكتة ينبغي التفطّن لها، وهي أنّ كون اللّفظ نصّاً يعرف بشيئين: أحدهما: عدم احتماله لغير معناه وضعاً، كالعشرة. والثاني: ما اطّرد استعماله على طريقة واحدة في جميع موارده فإنّه نصّ في معناه، لا يقبل تأويلاً ولا مجازاً، وإن قدر تطرق ذلك إلى بعض أفراده، وصار هذا بمنزلة الخبر المتواتر لا يتطرّق احتمال الكذب اليه، وإن تطرّق إلى كل واحد من أفراده بمفرده. وهذه عصمة نافعة تدلك على خطأ كثير من التّأويلات في السمعيات التي اطرد استعمالها في ظاهرها وتأويلها، والحالة هذه غلط، فإنّ التّأويل إنّما يكون لظاهر قد ورد شاذاً مخالفاً لغيره من السمعيات، فيحتاج إلى تأويله ليوافقها، فأمّا إذا اطّردت كلها على وتيرة واحدة صارت بمنزلة النّص وأقوى، وتأويلها ممتنع، فتأمل هذا. «بدائع الفوائد»(٢).

وهذا يجري في نحو لفظ «التوفي» في عيسى عليه السَّلام أنَّه

⁽۱) وفي شرح «الإحياء» عن العلَّامة ابن البياضي أنَّ الحسن والقبح في عشرة أشياء ذكرها، عقلي: منها هذه المسألة، ونحوها عن الماتريدية وكثير من الأشعرية. منه.

⁽٢) بدائع الفوائد ٢٠/١، وأيضاً في ١٠/١ من «البدائع والفوائد» في الفَرق بين الرواية والشهادة. منه.

الاستيفاء لا الإماتة. فإنّ كل ما ورد في حاله في القرآن والحديث اطّرد في حياته.

قال حبيب بن الرَّبيع: لأنَّ ادّعاءه التَّأويل في لفظ صراح لا يقبل – «شرح شفاء»(۱) – في مَن قال: فعل الله برسول الله كذا وكذا. وقال: أردت به العقرب – والعياذ بالله – وأقرّه الحافظ ابن تيمية بعينه في «الصّارم المسلول»(۲).

«الفرق الدقيق بين إرادة التأويل وإيجاده»

فعلم أنَّ التَّأويل كما لا يقبل في ضروريات الدين كذلك لا يقبل في ما يظهر أنَّه احتيال في كلام النّاس، وتمحل غير واقعي، وقد كان الأئمة رحمهم الله يعتبرون إرادة التَّأويل وقصده، فجاء المتسلّلون فاعتبروا إيجاده، ففي «جامع الفصولين»: وعن مالك رحمه الله أنَّه سئل عن مَن أراد أن يضرب أحداً؟ فقيل له: ألا تخاف الله تعالى؟ فقال: لا، قال: لا يكفر؛ إذ يمكنه أن يقول: التقوى فيما أفعل له، ولو قيل له ذلك في معصيته، فقال: لا أخافه يكفر؛ إذ لا يمكنه ذلك التَّأويل ذلك في معصيته، فقال: لا أخافه يكفر؛ إذ لا يمكنه ذلك التَّأويل هو "طبقات الحنفية» من شدّاد بن حكيم مع زوجته، وذكرها في «طبقات الحنفية» من شدّاد عن محمَّد رحمه الله أيضاً، وهو أولى بالاعتبار ممَّا ذكره من اعتبار مجرّد الإمكان، فإنَّه لا حجر فيه، وقالوا في الإكراه على كلمة الكفر: إن خطر بباله التورية ولم يور كفر،

⁽۱) ص۳۷۸ ج٤.

⁽٢) الصارم المسلول ١/٢٦٥.

⁽٣) نقله في الفتاوي الهندية ٢/ ٢٦١.

فاعتبروا القصد وإرادة التَّأويل في حقّه، وإلَّا فالتمحل لا يعجز عنه أحد، ففي «الميزان»(١) بإسناد قوي: «فوالله إنَّ المؤمن ليجادل بالقرآن فيغلب، وإنَّ المنافق ليجادل بالقرآن فيغلب»، ذكره من ترجمة الحكم بن نافع.

ولذا قال ابن حجر بعد سياق كلام المصنف: وما ذكره ظاهر موافق لقواعد مذهبنا؛ إذ المدار في الحكم بالكفر على الظواهر، ولا نظر للمقصود، والنيّات، ولا نظر لقرائن حاله، نعم يعذر مدّعي الجهل إن اعتذر لقرب عهده بالإسلام أو بعده عن العلماء، كما يعلم من كلام «الروضة» انتهى. «خفاجي» شرح «شفاء»(٢). أي فيما أتى بالسبّ لقلّة مراقبة، وضبط للسانه، وتهوّر في كلامه، ولم يقصد السبّ.

«بيان أن منكر فرضية الزكاة كافر بإجماع المسلمين ووجوه عدم إكفار مانعي الزكاة في عهد الصديق»

فإن قيل: كيف تأوّلت أمر الطائفة التي منعت الزَّكاة على الوجه الذي ذهبت إليه، وجعلتهم أهل بغي؟ وهل إذا أنكرت طائفة من المسلمين في زماننا فرض الزَّكاة، وامتنعوا من أدائها، يكون حكمهم حكم أهل البغي؟

قلنا: لا، فإنَّ مَن أنكر فرض الزَّكاة في هذه الأزمان كان كافراً بإجماع المسلمين، والفرق بين هؤلاء وأولئك أنَّهم إنَّما عذروا لأسباب وأُمور لا يحدث مثلها في هذا الزَّمان.

⁽١) ميزان الاعتدال ١/ ٥٨١ رقم الترجمة (٢٢٠٥).

⁽٢) شرح الشفاء للخفاجي ٤٢٦/٤.

رضي الله عنه فلعل الوجه فيه أنّهم منعوا الزّكاة، وأرادوا نصب الرؤساء في أحيائهم، لم يطيعوا لأبي بكر رضي الله عنه فكانوا أهل بغي بهذا القدر، وهذا هو الذي جعل عمر رضي الله عنه غرضهم، ثم إنّهم كانوا يأولون أيضاً في منع الزّكاة تأويلات نبرّعاً، وجعلهم أبو بكر رضي الله عنه مرتدّين بهذا والله أعلم (۱). فكان اختلاف الشيخين في غرض مانعي الزّكاة، وفي ما دعاهم إلى المنع جعل عمر السبب الأصلي بغيهم، ومنعوا الزّكاة له، وجعله أبو بكر الردّة، فالخلاف في تحقيق الواقعة والكشف عنها، ولو تحقق عند عمر رضي الله عنه أنكروا الزّكاة رأساً لكفرهم هو أيضاً، ولم يتردد أصلاً، ثم رأيت الإمام الحافظ جمال الدين الزيلعي رحمه الله تعالى صرّح في الإمام الحافظ جمال الدين الزيلعي رحمه الله تعالى صرّح في التخريج الهداية» من الجزية بمثله (۱). وينبغي أن يراجع ما في

⁽۱) كما في «المستدرك» ٢/ ٣٣٢ (٣١٨٦) عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: «لأن أكون سألت رسول الله عن ثلاث أحب إليَّ من حمر النّعم، من الخليفة بعده، وعن قوم قالوا: نقر بزكاة في أموالنا، ولا نؤديها إليك، أيحل قتالهم، وعن الكلالة. هذا حديث صحيح على شرط الشيخين» ولم يخرجاه. ولمَّا زعموا أنَّ الزكاة جباية كما يجبي السلطان من الرعايا جبايات من جهات، فكانت إلى النَّبي ﷺ في عهده، وإذا ولينا نحن ولاة منّا فقد سقطت وبقيت كسائر الجبايات على رأي الوالى. منه.

⁽٢) ونصّه: "وكان رأي عمر أن لا قتل عليهم ولا فداء، فلم يزالوا محبوسين حتى توفي أبو بكر، فلمّا ولي عمر نظر في ذلك فقال: لا سبي في الإسلام وأرسلهم بغير فداء وقال: هم أحرار حيث أدركتموهم" «مختصر» وقد يقال: إنَّ عمر لم يتحقق ردّتهم، يدل على ذلك في القصة أنَّ أبا بكر لمّا استشار فيهم قال له عمر: يا خليفة رسول الله إنَّهم قوم مؤمنون وإنَّما شحوا =

«منهاج السنَّة» «أيضاً» (١) وما في «الكنز» من قتاله رضي الله عنه مع أهل الردّة، ففيه أنَّ عمر رضي الله عنه جعلهم مرتدّين، ولكن لم ير للمسلمين قوة عليهم (٢).

⁼ بأموالهم، قال: والقوم يقولون والله ما رجعنا عن الإسلام وإنَّما شححنا بالمال. فأبى أبو بكر أن يدعهم بهذا القول ولم يزالوا. . . الحديث (نصب الراية ٣/ ٤٥٢).

⁽١) انظر: منهاج السنة النبوية ٤/ ٤٨٩، ٤/ ٤٩٥، ط: مؤسسة قرطبة.

⁽٢) والنص كما ورد في كنز العمال عن ابن عمر رضى الله عنهما قال: لمّا قبض النَّبي ع الله المدات النفاق بالمدينة وارتدّت العرب وارتدّت العجم وأبرقت وتواعدوا نهاوند وقالوا: قد مات هذا الرجل الذي كانت العرب تنصر به فجمع أبو بكر المهاجرين والأنصار وقال: إنَّ هذه العرب قد منعوا شاتهم وبعيرهم ورجعوا عن دينهم وإنَّ هذه العجم قد تواعدوا نهاوند ليجمعوا لقتالكم وزعموا أنَّ هذا الرجل الذي كنتم تنصرون به قد مات فأشيروا على فما أنا إلّا رجل منكم وإنَّى أثقلكم حملاً لهذه البلية فأطرقوا طويلاً ثم تكلّم عمر بن الخطّاب فقال: أرى والله يا خليفة رسول الله ﷺ أن تقبل من العرب الصلاة وتدع لهم الزكاة فإنَّهم حديث عهد بجاهلية لم يقدهم الإسلام فإمّا أن يردهم الله إلى خير وإمّا أن يعز الله الإسلام فنقوى على قتالهم فما لبقية المهاجرين والأنصار يدان للعرب والعجم قاطبة فالتفت إلى عثمان فقال: مثل ذلك وقال على: مثل ذلك وتابعهم المهاجرون ثم التفت إلى الأنصار فتابعوهم فلمّا رأى ذلك صعد المنبر فحمد الله وأثنى عليه ثم قال: أمّا بعد فإنَّ الله بعث محمداً ﷺ والحق قل شريد والإسلام غريب طريد قد رتّ حبله وقل أهله فجمعهم الله بمحمّد ﷺ وجعلهم الأمّة الباقية الوسطى والله لا أبرح أقوم بأمر الله وأجاهد في سبيل الله حتى ينجز الله لنا وعده ويفي لنا عهده فيقتل مَن قتل منّا شهيداً في الجنّة ويبقى مَن بقى منّا خليفة الله في أرضه ووارث عبادة الحق فإنَّ الله تعالى قال لنا ليس لقوله خلف: =

وفي «الرياض» للمحبّ الطبري عن عمر رضي الله عنه لما قبض رسول الله على وارتدّت العرب، وقالوا: لا نؤدّي زكاة، فقال أبو بكر رضي الله عنه: «لو منعوني عقالاً لجاهدتهم عليه، فقلت: يا خليفة رسول الله على تألف النّاس وأرفق بهم. فقال لي: أجبّار في الجاهلية، وخوّار في الإسلام، أنّه قد انقطع الوحي، وتمّ الدين، أو ينقص وأنا حي». أخرجه النّسائي بهذا اللّفظ اه(۱) ففيه عذر التأليف. وتكلّم ابن حزم أيضاً في «ملله» عليه(۲) وعدد النيسابوري في «تفسيره»(۱) فرقهم، وفي «عمدة القاري»(۱) بعد ما ذكر رواية مرفوعة في قتل مانع الزّكاة عن «الإكليل» عن حكيم بن عباد بن حنيف أحد رواتها، (ما أرى أبا بكر إلّا أنّه لم يقاتلهم متأوّلاً إنّما قاتلهم بالنّص اه). وقال: إلّا بحق الإسلام من قتل النّقس المحرمة، وترك الصّلاة، ومنع الزّكاة بتأويل الإسلام من قتل النّقس المحرمة، وترك الصّلاة، ومنع الزّكاة بتأويل

^{= ﴿}وَعَدَ اللّهُ الّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمْ وَعَمِلُواْ الصَّلِحَتِ لِسَتَخْلِفَةُمْ فِي ٱلْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ اللّهِ عَلَيْ ثَم اللّهِ عَلَيْهِمْ وَالله لو منعوني عقالاً ممّا كانوا يعطون رسول الله على أقبل معهم الشجر والمدر والجن والإنس لجاهدتهم حتى تلحق روحي بالله إنَّ الله لم يفرق بين الصلاة والزكاة فجمعهما فكبر عمر وقال: والله قد علمت حين عزم الله لأبي بكر على قتالهم أنَّه الحق، (كنز العمّال برقم ١٤١٦٤) (خط في رواة مالك).

⁽۱) أورده محب الدين الطبري في الرياض النضرة ١/ ٤٥٠ (٣٧٢) والمتقي الهندي في كنز العمّال برقم (١٦٨٣٨) و(٣٥٦١٥)، قال أيمن صالح شعبان محقق «جامع الأصول» عزاه المحب الطبري في مناقب العشرة للنسائي. (جامع الأصول لابن الأثير برقم ٦٤٢٦).

[.] ٧٩/٢ (٢)

^{18./7 (4)}

[.] ۲۷٣/٤ (٤)

باطل ونحو ذلك اه. وحرَّره أبو بكر الرَّازي في «أحكام القرآن»(۱) أيضاً ، ورواية أخرى في «الكنز»(۲) أيضاً وذكرها في «الفتح»(۳) وعن عمر رضي الله عنه نفسه ما في «الكنز»(٤) هذا والله أعلم بالصّواب. والله ليوم وليلة لأبي بكر رضي الله عنه ، خير من عمر عمر رضي الله عنه ومن آل عمر رضي الله عنه (فذكر ليلة الغار إلى أن قال): وأمَّا اليوم فذكر قتاله لمن ارتد. «الصّلات والبشر في الصّلاة على خير البشر» لصاحب «القاموس» من النّسخة المكتوبة (٥).

من جملة إجماعيات الصّحابة رضي الله عنهم في شارب الخمر

ما عند الطّحاوي في «معاني الآثار» وبعض طرقه الأخر في «فتح الباري» من حدِّ الخمر (٢) عن علي رضي الله عنه قال: شرب نفر من أهل الشام الخمر، وعليهم يومئذ يزيد بن أبي سفيان، وقالوا هي حلال. وتاوّلوا: ﴿لَيْسَ عَلَى الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصّلِحَتِ جُنَاحٌ فِيما طَعِمُوا ﴾ الآية فكتب فيهم إلى عمر رضي الله عنه فكتب عمر رضي الله عنه أن ابعث بهم إلى قبل أن يفسدوا من قبلك، فلمّا قدموا على عمر رضي الله عنه

^{. 17/4 (1)}

^{. 171/ (7)}

^{.14./17 (7)}

⁽٤) كنز العمّال برقم (٣٥٦١٥).

⁽٥) وقد طبع الكتاب في دار الكتب العلمية بيروت ١٩٨٥م في ٢٠٨ صفحات..

⁽٦) "إِنَّ أُوّل ما يكفَإ الإسلام كما يكفإ الإناء كفأ: الخمرُ، قيل: وكيف ذاك يا رسول الله على قال: يسمونها بغير اسمها فيستحلونها». "فتح» ٢/١٠.

استشار فيهم النّاس، فقالوا: يا أمير المؤمنين! نرى أنّهم قد كذبوا على الله، وشرعوا في دينهم ما لم يأذن به الله! فاضرب أعناقهم، وعلي رضي الله عنه ساكت، فقال: ما تقول يا أبا الحسن فيهم؟ قال: أرى أن تستيبهم، فإن تابوا ضربتهم ثمانين ثمانين لشربهم الخمر، وإن لم يتوبوا ضربت أعناقهم، قد كذبوا على الله وشرعوا في دينهم ما لم يأذن به الله. فاستتابهم فتابوا، فضربهم ثمانين ثمانين. «طحاوي»(۱) و«كنز العمّال»(۳).

قال في «الصَّارم المسلول»(٤): حتى أجمع رأي عمر وأهل الشورى أن يستتاب هو وأصحابه، فإن أقرّوا بالتَّحريم جُلدوا، وإن لم يقرّوا به كفّروا.

مع أنَّ هذه الآية كانت نزلت في مَن شربها، ولكن قبل التَّحريم، فكانت شبهتهم لهذا، ومع ذلك لم تعتبر، وقد ذكره في «تحرير الأُصول» من تقسيم الجهل؛ وذكره أبو بكر الرَّازي في «أحكام القرآن» (٥) محرّراً.

وعن أنس: أنَّ النَّبي ﷺ دخل مكَّة في عمرة القضاء وعبد الله بن رواحة ينشد بين يديه:

خلوا بني الكفّار عن سبيله قد أنزل الرَّحمان في تنزيله بأنَّ خير القتل في سبيله نحن قتلناكم على تأويله كما قتلناكم على تنزيله

⁽١) شرح معاني الآثار للطحاوي ٣/١٥٤.

⁽٢) فتح الباري بشرح البخاري ٧٠/١٢.

⁽٣) ورواه ابن أبي شيبة في المصنف ٦/ ٥٠٣ (٢٨٤٠٩).

⁽٤) الصارم المسلول ١/٢٦٥.

⁽٥) أحكام القرآن للجصاص الرازي ١٢٨/٤ _ ١٢٩.

أخرجه أبو يعلى من طريقه (أي من طريق عبد الرزّاق) «فتح الباري» (١).

قال: نحن ضربناكم على تأويله، أي حتى تذعنوا إلى ذلك التأويل ويجوز أن يكون التقدير: نحن ضربناكم على تأويل ما فهمنا منه، حتى تدخلوا فيما دخلنا فيه. قال: وصحيح الرّواية:

نحن ضربناكم على تأويله كما ضربناكم على تنزيله

يشير بكلِّ منهما إلى ما مضى، قال: وقد صحَّحه ابن حبان من الوجهين، قال: مع أنَّ الوجه الأوَّل على شرطهما إلخ.

«تحقيق معنى التأويل في عرف السلف والقتال على التأويل»

قلت: فهذا في حكم النص والإجماع أنّه يقاتل ويضرب على قبول تأويل القرآن، أي ما آل إليه أمره في المصداق عند السّلف، كما يقاتل ويضرب على قبول تنزيله، وهذا المراد بالتّأويل، هو عرف السّلف، صرّح به الحافظ ابن تيمية في تصانيفه، والخفاجي في "شرح الشفاء"(). وراجع "أحكام القرآن" للجصاص ").

⁽۱) هكذا ورد في فتح الباري للحافظ ابن حجر رحمه الله ٧/ ٥٠١ وقد رواه أصحاب السنن باختلاف يسير في الألفاظ، فقد رواه البيهقي في السنن الكبرى ٢٢٨/١٠ برقم (٢٠٨٢٥) وابن خزيمة في صحيحه ١٩٩/٤ السنن الكبرى ٢٢٨/١٠ برقم (٢٠٨٠) وابن حبّان في صحيحه ١٠٤/ (٨٧٨٥) والترمذي في سننه كتاب الأدب (٢٨٤٧) والنسائي في سننه برقم (٢٨٧٣) وأبو يعلى في مسنده ٢/ ٢١١ برقم (٣٣٩٤) و٦/ ١٦٠ (٣٤٤٠).

⁽٢) شرح الشفاء للخفاجي ٣/ ١٣٠.

⁽٣) ٢/ ٤٨٨، مطبوع المرّة الأولى. وقال في ص٣٦: ومن النّاس مَن يجعلهم _ =

وهو عرف القرآن العزيز، كقوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَأْقِى تَأْوِيلُهُ﴾(١)، وقول يوسف عليه السّلام: ﴿هَذَا تَأْوِيلُ رُءَيكَ﴾(٢) لا يريدون بالتّأويل الصرف عن الظاهر، والغرض أنَّ مَن ترك تأويل السلف وهو التفسير في عرف المتأخّرين استحق ما يستحقه من ترك التنزيل بلا فرق. وفي «بدائع الحنفية»(٣): أنَّه عَيْ كان قال لعلي رضي الله عنه: «إنَّك تقاتل على التأويل كما تقاتل على التنزيل»، ولعلّه عَيْ أراد به قتال الخوارج، وقد بوّب عليه في «مختصر مشكل الآثار» للطحاوي(٤)، فقال: باب قتال على رضى الله عنه أهل الأهواء، وذكر هذا الحديث. وقد أخرجه على رضى الله عنه أهل الأهواء، وذكر هذا الحديث.

⁼ أي أهل الأهواء الذين يكفرون بها ـ بمنزلة أهل الكتاب. وقال في 1/9. 1/9

سورة الأعراف: الآية ٥٣.

⁽٢) سورة يوسف: الآية ١٠٠.

⁽٣) بدائع الصنائع ٧/ ١٤٠.

⁽٤) مختصر مشكل الآثار للطحاوي ٢٢١/١.

النّسائي في خصائص علي رضي الله عنه، والحاكم في «المستدرك»، وقال: صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه. وأقرّه الذهبي في «تلخيصه»(۱) ولفظه عندهم: «أنّ منكم مَن يقاتل على تأويل القرآن كما قاتلت على تنزيله»، فاستشرف لها القوم، وفيهم أبو بكر وعمر رضي الله عنهما. قال أبو بكر رضي الله عنه: أنا هو؟ قال: V قال عمر رضي الله عنه: أنا هو؟ قال: V قال عمر رضي الله عنه أنا هو؟ قال: V ولكن خاصف النّعل يعني عليّاً رضي الله عنه الحديث V وهو يدلّ على المساواة في الحكم في إنكارهما، وأخرجه أحمد في «مسنده»(۲).

فتمثّل به عمّار في صفّين بنحو تمثل أو زعم أنَّهم المرادون به، ثم تبيّن له أن ليس المراد به أهل صفّين، كما تدل عليه أقواله فيهم في «منهاج السنّة»، بل المراد الخوارج.

«بيان خصائص كل خليفة بمزية خاصة»

وفي «مختصر مشكل الآثار»(٤): وممّا حقق الوعد ما كان من قتال علي رضي الله عنه على الخوارج، وقتله إيّاهم، ووجودهم على الصّفة التي وصفهم عليها النّبي ﷺ، وهذا من الخصائص التي اختصّ الخلفاء بها، فاختصّ أبو بكر رضي الله عنه أهل الردّة، وعمر رضي الله عنه بقتال العجم، حتى فتح الله على يديه وأظهر به الدين، وعلي بن

⁽١) شيء منه عند الترمذي في مناقب علي رضي الله عنه. منه.

⁽٢) رواه الحاكم في المستدرك ٣/ ١٣٢ (٤٦٢١).

⁽٣) مسند الإمام أحمد ٣/ ٨٢ (١١٧٩٠).

⁽٤) مختصر مشكل الآثار ٢٢٢/١.

أبي طالب رضي الله عنه بقتال الخوارج المقاتلين على تأويل القرآن، وعثمان بن عفّان بجمع القرآن على حرف واحد، فقامت به الحجّة، وأبان به أنَّ مَن خالف حرفاً منه كان كافراً، وأعاذنا به أن نكون كأهل الكتابين قبلنا الذين اختلفوا في كتابهم حتى تهيّأ منهم تبديله، فرضوان الله على خلفاء رسوله، جزاهم الله عنّا أفضل ما جازى به أحداً من خلفاء أنبيائه على طاعتهم إيّاه، ونحمد الله على ما عرفنا به من أماكنهم، وفضائلهم، وخصائصهم، ولم يجعل في قلوبنا غلاً لأحد منهم، ولا لمن سواهم من الصّحابة رضوان الله عليهم أجمعين، إنّه أرحم الرّاحمين. فقط.

قلت: لذي النورين رضي الله عنه قتال كثير مع العجم وجهاد معهم، ثم بعده محو أسباب الاختلاف، فرضي بالشهادة، ولم يرض بالاختلاف.

«القتال على التأويل مثل القتال على التنزيل»

وممّا يدل على القتال في التّأويل كما يقاتل على التّنزيل وشهرته بين الصحابة ما في «الصّارم المسلول»^(۱) من الحديث الخامس عشر. وممّا يدل على أنّهم كانوا يرون قتل مَن علموا أنّه من أولئك الخوارج وإن كان منفرداً: حديث صبيغ بن عسل، وهو مشهور، قال أبو عثمان النّهدي: سأل رجل من بني يربوع، أو من بني تميم، عمر بن الخطّاب رضي الله عنه عن الذّاريات؛ والمرسلات، والنّازعات، أو عن بعضهنّ؟ فقال عمر: ضع عن رأسك فإذا له وفرة، فقال عمر: أما والله، لو رأيتك

⁽¹⁾ الصارم المسلول 1/190.

محلوقاً لضربت الذي فيه عيناك! قال: ثم كتب إلى أهل البصرة، أو قال: إلينا: أن لا تجالسوه، قال: فلو جاء ونحن مائة نفر تفرقنا. رواه الأموي وغيره بإسناد صحيح. فهذا عمر يحلف بين المهاجرين والأنصار، أنّه لو رأى العلامة التي وصف بها النّبي على الخوارج لضرب عنقه، مع أنّه هو الذي نهاه النّبي على عن قتل ذي الخويصرة، فعلم أنّه فهم من قول النّبي على أينما لقيتموهم فاقتلوهم، القتل مطلقاً، وإنّ العفو عن ذلك كان في حال الضعف والاستيلاف اه.

وقد أثبت أنَّ القتل هناك للكفر لا للحرب، فراجعه فإنَّه لا بدّ من ملاحظة هذا الشطر، مع ما ذكره في «منهاج السنَّة»، فلكل مقام مقال، وقد كثر في تصانيفه هذا الصّنيع؛ فيتكلّم في كتاب على المسألة شطراً من الكلام، وفي كتاب آخر على شطره الآخر. وقد ذكر في «المنهاج» أيضاً (۱) فصلاً في كفر الرّوافض، وختمه بقوله: فإذا كانوا يدعون أنَّ أهل اليمامة مظلومون، قتلوا بغير حقّ، وكانوا منكرين لقتال أولئك، متأوّلين لهم، كان هذا ممّا يحقق أنَّ هؤلاء الخلف تبع لأولئك السّلف، وإنَّ الصدّيق رضى الله عنه وأتباعه يقاتلون المرتدّين في كل زمان اه.

وفيه تصريح بأنَّ مَن تأوَّل لأهل اليمامة فهو كافر، وإنَّ مَن لم يكفِّر كافراً مقطوعاً بكفره فهو كذلك، وذكر فيه: أنَّ قتال الخوارج لم يكن كقتال البُغاة، بل نوع آخر فوقه (٢)، وشيئاً في الرّوافض فيه.

وإذا كان قول رأس الخوارج أنَّ هذه لقسمة ما أُريد بها وجه الله

⁽١) منهاج السنّة النبويّة ٤٩٣/٤، ت: د. محمد رشاد عالم، ط: مؤسسة قرطبة.

⁽٢) منهاج السنّة النبويّة ١٠١/٥ - ٥٠١.

كفراً مجمعاً عليه ينسحب هذا الحكم على ضئضئه وأذنابه (۱)، وقد أثبت الحافظ في «الفتح»(۲) أمره على بعد ذلك بقتل رأسهم القائل أنَّ هذه لقسمة ما أُريد بها وجه الله، فاستووا كفراً وقتلاً. وموجب كفرهم وسببه كما في «الصَّارم»(۳).

«وجوه تكفير الخوارج عند المحدثين»

وما كان ديدنهم هو وضع القرآن في غير موضعه (٤)، فعند «مسلم»

قلت: روى الترمذي في سننه عن جندب بن عبد الله قال: قال رسول الله ﷺ: «مَن قال في القرآن برأيه فأصاب فقد أخطأ» (كتاب تفسير القرآن برقم (٢٩٥٢) ورواه أبو داود في سننه كتاب العلم برقم (٣٦٥٢) والنسائي في السنن الكبرى ٥/ ٣١ (٨٠٨٦) وأبو يعلى في مسنده ٣/ ٩٠ (١٥٢٠).

وقوله: «زعموا بئس مطية الرجل» هو من حديث أبي مسعود رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله على يقول: «بئس مطية الرجل زعموا» رواه أبو داود في سننه كتاب الأدب (٤٩٧٢). والبخاري في الأدب المفرد ص٢٦٨ برقم (٧٦٢) والبيهقي في السنن الكبرى ٢٤٧/١٠ (٢٠٩٥٥) وأحمد في مسنده على ١١٩/٤ (١٧١١٦).

⁽١) ﴿ وَقَالَ أَوْلِيَآ وُهُم مِنَ ٱلْإِنِس رَبَّنَا ٱسْتَمْتَعَ بَعْضُنَا بِبَعْضِ ﴾ ، سورة الأنعام: الآية ١٢٨.

⁽٢) ٢٦٦/١٢. وأيضاً راجع: «الإبريز» ص٢٣٦. منه.

⁽۳) ص۱۸۰.

⁽٤) كما قالوا ﴿إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَيَ ﴾ [سورة الزمر: الآية ٣] -، ﴿إِذْ قَالَ إِبْرَهِمُمُ رَبِّيَ الَّذِي يُحْيِهِ وَيُعِيتُ قَالَ أَنَا أُخِيهِ ﴾ _ إلى قوله _ ﴿فَبُهُتَ الَّذِي كَفَرُ ﴾ [سورة البقرة: الآية ٢٥٨]، وعن عمر في «الكنز». ويدخل في الباب «مَن قال في البقرآن برأيه» و «زعموا بئس مطية الرجل» و «إنَّ من أكبر الكبائر أن يلعن الرجل والديه». منه.

قال: إنّه سيخرج من ضئضيء هذا قوم يتلون الكتاب لياً رطباً اه(۱). لياً بالياء _ أشار القاضي إلى أنّه رواية أكثر شيوخهم، يلوون ألسنتهم به _ أي يحرّفون معانيه وتأويله _ ذكره النّووي(٢)، وقال البخاري: وكان ابن عمر رضي الله عنه يراهم شرار خلق الله، وقال: إنّهم انطلقوا إلى آيات نزلت في الكفّار، فجعلوها على المؤمنين اه(٣). وهو الوضع في غير موضعه، والتأويل في غير محله، وكانوا يقولون كلمة حق أُريد بها باطل. وعند «مسلم»: يقولون الحق بألسنتهم لا يجاوز هذا منهم، وأشار إلى حلقه اه(٤). في «الكنز» عن حذيفة أنَّ رسول الله على ذكر: «أنَّ في أُمَّته قوماً يقرأون القرآن، ينثرونه نثر الدقل، يتأولونه على غير تأويله» اه. ابن جرير وأبو يعلى كما في «الإتقان» من النوع الثمانين. وابن كثير (٥).

⁼ وقوله: "إنَّ من أكبر الكبائر...إلخ» روى البخاري في صحيحه عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما قال: قال رسول الله على: إنَّ من أكبر الكبائر أن يلعن الرجل والديه، قيل: يا رسول الله وكيف يلعن الرجل والديه؟ قال: "يسبّ الرجل أبا الرّجل فيسبّ أباه ويسبّ أُمه» (كتاب الأدب (٩٧٣)) ورواه مسلم في صحيحه كتاب الإيمان (٩٠) والترمذي في سننه كتاب البر والصلة (١٩٠٢) وأبو داود في سننه كتاب الأدب (١٩٠١).

⁽۱) الموجود في النسخ الموجودة أمامنا هو «ليناً رطباً» رواه مسلم في صحيحه كتاب الزكاة (١٠٦٤).

⁽٢) شرح النووي الصحيح الإمام مسلم ١٦٣/ _ ١٦٤.

⁽٣) صحيح البخاري كتاب استتابة المرتدّين باب قتل الخوارج والملحدين بعد إقامة الحجّة عليهم.

⁽٤) رواه مسلم في صحيحه كتاب الزكاة برقم (١٠٦٦).

⁽٥) أورده المتقي الهندي في كنز العمال برقم (٣١٥٨١) وعزاه لابن جرير، وعزاه الإمام السيوطي في «الإتقان في علوم القرآن» ٢٤٤/٤ لأبي يعلى =

وقد قال الله تعالى: ﴿ وَإِنَّا مِنْهُمْ لَغَرِيقًا يَلُوُنَ أَلْسِنَهُم بِٱلْكِنَبِ لِتَحْسَبُوهُ مِنَ الْكِتَبِ وَمَا هُوَ مِنَ عِندِ ٱللَّهِ وَمَا هُوَ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ وَيَقُولُونَ هُو مَنْ عِندِ ٱللَّهِ وَلَمَا هُو مَنْ عِندِ ٱللَّهِ وَيَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴾ (١).

فخرج من هذه الأحاديث بهذا الوجه وجه مَن كفّرهم من أهل الحديث، كما مرَّ عن «المسوي»، وقد نسبه السندي على «سنن النّسائي» إليهم وهو قول فحل، وكذا نسبه في «فتح القدير» إليهم، وخرج عدم الفرق بين الجحود والتّأويل في القطعيات، والله سبحانه وتعالى أعلم، وخرج أنّ الكفر قد يلزم من حيث لا يدري مع ما يحقر أحدكم صلاته وصيامه مع صلاتهم وصيامهم، وأعماله مع أعمالهم، وليست قراءته إلى قراءتهم شيئاً. فخذ هذه الجمل النبويّة أصلاً في مسألة التكفير؛ فهي كأحرف القرآن، كلها شاف كاف. وإنّما اختلفت العبارات في أهل الأهواء؛ إمّا لاختلاف حالاتهم غلواً وعدم غلو، وإمّا لاختلاف أصحاب التّصانيف فمنهم مَن بلي بأهل الأهواء، واختبر حالهم، ورأى ضررهم على الدّين، فشدّد النكير عليهم بحيث لا يُبقي ولا يذر، ومنهم مَن لم يبتل بهم، ولم يسبر غورهم، فهو يحذر عن التكفير مشياً على الأصل، وهو المراد بقولهم: لا يكفّر أهل القبلة _ أي الأصل فيهم ذلك لا بناءً على خصوص الحال _، وقد احتطنا في هذه المقالة ما رأيناه

⁼ وغيره، وكذلك في الدر المنثور ١٤٩/٢، والحافظ ابن كثير في تفسيره / ٣٤٧، وذكره الشيخ أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل البوصيري في إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة برقم (٥٩٩٠) وقال: هذا بإسناد رواته ثقات.

⁽١) سورة آل عمران: الآية ٧٨.

احتياطاً، فإن له مقاماً، فقد يحتاط الرَّجل نظر الجانب، وهو خارج منه من جانب آخر، فيقع في عدم الاحتياط من حيث لا يدري، فإنَّما أعلنا ههنا ما ندين الله به. واحتطنا ما رأيناه حقه، والله على ما نقول وكيل، وله الحمد على كلِّ حال، وقد قال رسول الله ﷺ _ كما رواه البيهقي في «المدخل» _: «يحمل هذا العالم من كل خلف عدوله، ينفون عنه تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين»(۱)، وهو كلام خرج من مشكاة النبوّة، ومصابيح السنّة، وحسبنا الله ونِعم الوكيل.

«عبارات من كتاب «فيصل التفرقة» للغزالي»

وأمَّا ما يتعلّق من هذا الجنس بأصول العقائد المهمة، فيجب تكفير من يغير الظاهر بغير برهان قاطع، كالذي ينكر حشر الأجساد، وينكر العقوبات الحسيّة في الآخرة، بظنون وأوهام، واستبعادات من غير برهان قاطع، فيجب تكفيره قطعاً. «فيصل التفرقة» للإمام الغزالي(٢).

وكل ما لم يحتمل التَّأويل في نفسه، وتواتر نقله، ولم يتصوّر أن يقوم برهان على خلافه فمخالفته تكذيب محض. «فيصل التفرقة»(٣).

ولا بدُّ من التنبيه على قاعدة أخرى، وهو أنَّ المخالف قد يخالف

⁽۱) رواه البيهقي في السنن الكبرى ٢٠٩/١٠ برقم (٢٠٧٠٠) وابن عساكر في تاريخه ٧/ ٣٤٨، كما رواه الطبراني في مسند الشاميين ١/ ٣٤٤ (٥٩٥)، وأورده الهيثمي في مجمع الزوائد ١/ ١٤٠ وقال: رواه البزار وفيه عمرو بن خالد القرشي كذّبه يحيى بن معين وأحمد بن حنبل ونسبه إلى الوضع.

⁽٢) ص ١٤.

⁽۳) ص۱۶.

نصّاً متواتراً ويزعم أنَّه مأوّل، ولكن ذكر تأويلاً لا انقداح له أصلاً في اللّسان، لا على بُعد ولا على قُرب، فذلك كفر، وصاحبه مكذب، وإن كان يزعم أنَّه مأول. «فيصل التفرقة»(١).

«نُقول ملتقطة عن «الصارم المسلول» لابن تيمية رحمه الله»

قطرة من بحرة من كتاب «الصّارم المسلول على شاتم الرّسول» للحافظ ابن تيمية رحمه الله تعالى، في أنَّ إلحاق نقص وشين لحضرة الأنبياء عليهم السّلام كفر، بل كل الكفر، واستوعب في كتابه هذه المسألة، وأوعب من الكتاب والسنّة، والإجماع، والقياس، وأنَّ النّبي عَلَيْ له أنَّه يعفو عن سابّه، وله أن يقتل، وقد وقع كلا الأمرين، وأمَّا الأُمَّة فيجب عليهم قتله، وفي الاستتابة وعدمها، وقبول التوبة وعدمه في أحكام الدنيا اختلاف».

وروى حرب في مسائله عن ليث بن أبي سليم عن مجاهد قال: أتي عمر رضي الله عنه برجل سبّ النّبي على فقتله، ثم قال عمر رضي الله عنه: مَن سبّ الله تعالى أو سبّ أحداً من الأنبياء فاقتلوه. قال ليث: وحدثني مجاهد عن ابن عبّاس قال: أيما مسلم سبّ الله أو سبّ أحداً من الأنبياء فقد كذّب رسول الله على وهي ردّة يستتاب، فإن رجع وإلّا قتل، وأيما معاهد عاند فسبّ الله أو أحداً من الأنبياء أو جهر به، فقد نقض العهد، فاقتلوه»(٢).

⁽۱) ص۱۷.

⁽٢) الصارم المسلول ٢/٩٠١، ط: دار ابن حزم بيروت ١٤١٧هـ، و١/٣٣٤.

قلت: وأخرجه باللّفظ الأوَّل في «الكنز»(١) عن «أمالي أبي الحسن بن رملة الأصبهاني»، وقال: سنده صحيح.

وحمل اللّفظ الثاني على مَن كذب بنبوّة شخص من الأنبياء وسبّه، بناءً على أنّه ليس بنبيّ، ألا ترى إلى قوله: فقد كذب برسول الله... إلخ^(۲). ولعلّ المراد: مَن سبّ أحداً من الأنبياء، بناءً على أنّه ليس نبينا المبعوث إلينا.

الدَّليل السادس: أقاويل الصَّحابة، فإنَّها نصوص في تعيين قتله، مثل قول عمر رضي الله عنه: مَن سبَّ الله، أو سبَّ أحداً من الأنبياء فاقتلوه، فأمر بقتله عيناً، ومثل قول ابن عبَّاس رضي الله عنه: أيما معاهد عاند فسبَّ الله، أو سبَّ أحداً من الأنبياء، أو جهر به فقد نقض العهد، فاقتلوه، فأمر بقتل المعاهد إذا سبَّ عيناً، ومثل قول أبي بكر الصدِّيق رضي الله عنه فأمر بقتل المهاجر في المرأة التي سبَّت النَّبي على المهاجر في المرأة التي سبَّت النَّبي على العدود، فمن تعاطى سبقتني فيها لأمرتك بقتلها، لأنَّ حدّ الأنبياء لا يشبه الحدود، فمن تعاطى ذلك من مسلم فهو مرتد، ومعاهد فهو محارب غادر (٣). وهذا في «زاد المعاد» من أحكام فتح مكَّة ومن قضاياه على المعاد» من أحكام فتح مكَّة ومن قضاياه على المعاد» من أحكام فتح مكَّة ومن قضاياه على المعاد» من أحكام فتح مكَّة ومن قضاياه المعاد» من أحكام فتح مكَّة ومن قضاياه على المعاد» من أحكام فتح مكَّة ومن قضاياه على المعاد» من أحكام فتح مكَّة ومن قضاياه المعاد» من أحكام فتح مكَّة ومن قضاياه المعاد» من أحكام فتح مكَّة ومن قضاياه على المعاد» من أحكام فتح مكَّة ومن قضاياه المعاد» من أحكام فتح مكَّة ومن قضاياه على المعاد» من أحكام فتح مكَّة ومن قضاياه على المعاد» من أحكام فتح مكَّة ومن قضاياه على المياد» المعاد» من أحكام فتح مكَّة ومن قضاياه المعاد» من أحكام فتح مكَّة ومن قضاياه على المياد» المياد» المياد ال

فعلم أنَّ سبّ الرُّسل والطعن فيهم ينبوع جميع أنواع الكفر، وجماع جميع الضلالات، وكلّ كفر فرع منه، كما إنَّ تصديق الرُّسل

⁽١) كنز العمال برقم (٣٥٤٦٥).

⁽٢) الصارم المسلول ١/٣٤٦.

⁽٣) الصارم المسلول ١/٢٩٢.

⁽٤) زاد المعاد في هدي خير العباد ٥/٥٥ فصل في قضائه ﷺ فيمن سبّه من مسلم أو ذمّى أو معاهد.

أصل جميع شعب الإيمان، وجماع مجموع أسباب الهدى(١).

قد يعمد السّاب فينقل السبّ عن غيره ويتَّخذه دغلاً وذريعة لإظهاره وإشاعته، فيتم له هذا الغرض، وهو من كفر خفي يظهر من نفثات صدره وفلتات لسانه، ومن مرض مزمن في قلبه أفسد بطنه وباطنه، وورى ريته وجوفه.

ولهذا نظائر في الحديث إذا تتبعت، مثل الحديث المعروف عن بهز بن حكيم عن أبيه عن جدّه: «إنَّ أخاه أتى النَّبي عَلَيْ فقال: جيراني على ما ذا أخذوا؟ فأعرض عنه النَّبي عَلَيْ، فقال: إنَّ النَّاس يزعمون أنَّك تنهى عن الغيّ وتستخلي به، فقال: لئن كنت أفعل ذلك إنَّه لعليَّ وما هو عليهم، خلوا له جيرانه». رواه «أبو داود» بإسناد صحيح (٢). فهذا وإن كان قد حكى هذا القذف عن غيره فإنَّما قصد به إنقاصه وإيذاءه بذلك، ولم يحكه على وجه الردِّ على مَن قاله، وهذا من أنواع السبّ (٣).

قلت: وهذا لفظ «المسند»، وفي لفظ آخر له: «إنَّك تنهى عن الشرّ وتستخلي به» وكذلك في «كنز العمَّال» عن عب(٤).

⁽¹⁾ الصارم المسلول ٢٥٦/١.

⁽۲) رواه أبو داود في سننه مختصراً كتاب الأقضية برقم (۳٦٣١) واللّفظ الوارد في الكتاب رواه أحمد في مسنده ۲/۵ (۲۰۳۱)، قال محققه شعيب الأرناؤوط: إسناده حسن. كما رواه الروياني في مسنده ۱۱۸/۲ (۹۳۳).

⁽٣) انظر: الصارم المسلول ١/ ٢٤٠.

⁽٤) مسند الإمام أحمد ٥/٥ (٢٠٠٣٣) ورواه الحاكم في المستدرك ١/٢١٤ (١٨٨٩١) وعبد الرزّاق في مصنفه ١١٢/١٠ (١٨٨٩١) وكنز العمّال برقم (١٤٥٤٢).

وقال أصحابنا: التَّعريض بسبّ الله وسبّ رسول الله ﷺ ردّة، وهو موجب للقتل كالتَّصريح، «الصارم»(١).

وقد قرَّره وحرَّره، ومثّل للتعريض بأمثلة، ونقل الاتفاق على الإكفار، وقال أيضاً (٢): وقد تقدَّم نصّ الإمام أحمد على أنَّ مَن ذكر شيئاً يعرض بذكر الرّب سبحانه فإنَّه يُقتل، سواء كان مسلماً أو كافراً، وكذلك أصحابنا قالوا: مَن ذكر الله، أو كتابه، أو دينه، أو رسوله بسوء فجعلوا الحكم فيه واحداً إلخ. وهو في التَّعريض، وذكر عبارة الإمام أحمد في مواضع (٣). وإذا ثبت أنَّ كلَّ سبِّ تصريحاً أو تعريضاً موجب للقتل... إلخ.

وقال في «فتح الباري»(٤): فإن عرض فقال الخطابي: لا أعلم خلافاً في وجوب قتله إذا كان مسلماً اه.

وقال ابن عتاب: نصّ الكتاب والسنّة موجبان أنَّ مَن قصد النَّبي ﷺ بأذى أو نقص مُعرِّضاً أو مصرحاً وإن قلَّ فقتله واجب. «شفاء».

وإن اتّهم هذا الحاكي فيما حكاه بأنّه اختلقه، ونسبه إلى غيره، أو كانت تلك عادة له، بأن يكثر من ذكره ويزعم أنّه حاك له، أو ظهر حال نقله استحسانه لذلك، وإنّه لا محذور فيه، أو كان مولّعاً بمثله والاستخفاف له، أي عدّه هيّناً عنده لا محذور فيه، أو التحفظ،

الصارم المسلول ١/٢٦٥.

⁽٢) الصارم المسلول ١/ ٥٤٨.

⁽٣) انظر ١/ ٤٤٧، ١/ ٢٥٦، ١/ ٢٢٥، ١/ ٤٤٠، ١/ ٥٥٩.

⁽٤) فتح الباري ٢٨١/١٢.

أي حفظه كثيراً. لمثله أو طلبه، ورواية أشعار هجوه ﷺ وسبّه، فحكم هذا الحاكي حكم الساب نفسه، يؤاخذ بقوله، ولا تنفعه نسبته، فيبادر بقتله، ويعجل إلى الهاوية أُمّه. «شفاء مع شرح الخفاجي» ملتقطاً(١).

فصل: الوجه السادس أن يقول القائل ذلك حاكياً عن غيره، وآثراً عن مَن سواه، فهذا ينظر في صورة حكايته وقرينة مقالته، ويختلف الحكم باختلاف ذلك. «شفاء».

وقد ذكر بعض من ألّف في الإجماع إجماع المسلمين على تحريم رواية ما هجي به النّبي ﷺ، وكتابته وقراءته، وتركه متى وجد دون محو. «شفاء».

وقد قال أبو عُبيد القاسم بن سلام: مَن حفظ شطر بيت مما هجي به النّبي ﷺ فهو كفر. «شفاء». وذكر أنّه كني في كتبه عن اسم المهجو بوزن اسمه.

«سبّ القادياني سيّدنا عيسى عليه السلام»

قلت: وهذا الملحد إذا أتى على ذكر عيسى عليه السّلام استشاط غيظاً، ولم يملك نفسه، فيسترسل في مثالبه بالهمز واللّمز، ويبسطه كل البسط، ويلفته كل اللّفت، ثم يتستر بكلمة خفية، ربّما لا ترى، فيقول على قول النّصارى مثلاً، وفي أثناء كلامه قوله: والحقُّ أنَّ عيسى لم يصدر منه معجزة، وإنّما كان عنده عمل السيمياء، ويقول: عارضه سوء قسمته؛ إذ كان هناك حوض يستسقي منه النّاس، يعني فهذا يقدح في معجزاته، فجعله بقوله والحق تحقيقاً عنده، ومع هذا يقول أتباعه أنّه

^{. 209/2 (1)}

على طريق الإلزام، والعلماء لما سلكوا هذا الطّريق جعلوا الدَّعوى أنَّ كتبهم محرّفة؛ إذ يوجد فيها ما يخالف عصمة الأنبياء، وهذا الملحد جعل الدَّعوى خيبة عيسى، وعدم نجحه ـ والعياذ بالله ـ وجعل يشيعه ويبذل مهجته فيه، وسرى ذلك في أتباعه الملاعنين، فهم يصنّفون في هجاء عيسى عليه السّلام ويشيّعونه في أهل الإسلام، دع النّصارى، وغرضهم بذلك أن لا يبقى للنّاس اشتياق إلى عيسى بن مريم عليه السّلام، فيسلّموا ذلك الشّقي الهاذي المهذار، خذله الله تعالى. وقد ذكر العلماء أنّ التهوّر في عرض الأنبياء وإن لم يقصد السبّ كفر، وليس من شأن المؤمن، والله يقول الحقّ وهو يهدي السبيل.

«قصيدة عصماء للمؤلف في تقديس عيسى عليه السلام من سبائب القادياني اللعين»

ومما قلت فيه^(١):

ألا يا عباد الله قوموا وقوموا وقد كادينقض الهدى ومناره يُسبّ رسول مِن أولي العزم فيكم وطهره(١) من أهل كفر وليُّه

خطوباً ألمت ما لهن يدان وزحزح^(۲) خير ما لذاك تدان تكاد السماء^(۳)والأرض تنفطران وأبقى لنار بعض كفر أمانى

⁽۱) وقد سمى الشيخ إمام العصر هذه القصيدة باسم: «صدع النقاب عن جساسة الفنجاب». القادري.

⁽٢) قد جاء هذا اللفظ لازماً. منه.

⁽٣) حكاه في «القاموس» مقصوراً، اسم جنس. منه.

⁽٤) ومطهرك من الذين كفروا. منه.

وحارب قوم ربهم ونبيه (۱) وقد عيل صبري في انتهاك حدوده وإذ عزَّ خطب جئت مستنصراً بكم لعمري لقد نبهت مَن كان نائماً وناديت قوماً في فريضة ربهم دعوا كل أمر واستقيموا لما دهي فشانئ شأن الأنبياء مكفر وليس مداراً فيه تبديل ملّة أفى ذكره عيسى يطيش لسانه وأكفر منه مَن تنبّأ كاذباً وَمِن ذَبِّ عِنه أو تأوّل قوله كأنى بكم قد قلتموا لم كفره؟ فما قولكم فيمن حبا مثل ذلكم فقال له التَّأويل أو قال لم يكن وهل ثم فرق يستطيع مكابر وكان على إحداثه وجه كفره كذا في أحاديث النَّبي وبعده فإن لم يكن أو قد وجوه لكفره وأوَّل إجماع تحقق عندنا وكان مقرّاً بالنبوّة معلناً

فقوموا لنصر الله إذ هو دان فهل ثم داع أو مجيب أذاني فهل ثم غوث ما لقوم يدانى وأسمعت من كانت له أذنان فهل من نصير لي من أهل زمان وقدعاد فرض العين عندعيان ومن شك قل هذا لأول ثان وتحبط أعمال البذي مجانى ولا يبصر المرمى من الخيمان وكان انتهت ما أمكنت بمكان يكفر قطعاً ليس فيه توان فهاكم نقولاً جليت لمعان مسيلمة الكذّاب أهل هوان نبيّاً هو المهدى ليس بجان وحيث ادعى فليأتنا ببيان تنبؤه مشهور كل أوان تواتر فيما دانه الشقلان فأسيرها دعواه تلك كماني لفيه بإكفار وسبي عواني لخير الورى في قوله وأذان

⁽١) من آذي ولياً لي فقد آذنته بالحرب. منه.

وما قولكم في العيسوية أولوا(١) وهل ثم ما لا فيه تأويل ملحد وهل في ضروريات دين تأول ومَن لم يكفر منكريها فإنَّه وما الدين إلا بيعة معنوية فإنَّهم لا يكذبونك(٢) فاتلها تنبّأ أن لا يمتري ببطالة ومعجزة منكوحة فلكية ومنى له الشيطان فيها بوحيه يهم بأمر العيش لويستطيعه ففضحه ربّ السماء بحوله وكان ادعى وحياً سنين عديدة ودلاه شيطاناه في ذاك برهة وأخرا وهذا بذريته يرى وآتهم لمالم يمت بشروطه وسمّاه أيضاً مرّة بسقوطه

رسولاً لأميين خير كيان ومن حجر التَّأويل رمي لسان بتحريفها إلا ككفر علان يجر له الإنكاريستويان وما هو كالأنساب في السريان ولكن بآياتٍ مال معانى كحجام ساباطٍ صريع غوان يصادفها في رقية الكروان رفاء ووصلاً خطبة وتهانى وقد حيل بين العير والنزوان وقوته والله فيه كفاني فجاء يحاكى فعلة الظربان(٣) ولم يدر شيطانان لا يفيان فه لا عرا أصل النبوة ذان رجوعاً إلى الحقّ ادّعي برهان لهاوية هل ذان يجتمعان

⁽١) روح المعاني ص٨٧٥ ج١، ولعلَّه عن الشهرستاني. منه.

⁽٢) اقتباس من قوله تعالى: ﴿ فَإِنَّهُمْ لَا يُكُذِّبُونَكَ وَلَكِنَّ الظَّالِمِينَ بِنَايَنتِ اللّهِ يَجْمَدُونَ ﴾ [سورة الأنعام: الآية ٣٣]. من الإكذاب في قراءة. وقد أخرج الترمذي، (سنن الترمذي كتاب تفسير القرآن (٣٠٦٤)) والحاكم في شأن نزوله، ومعلوم أنَّه لم يكذب أحد بآيات الله من حيث أنَّها آياته، ومع هذا قد ألزم الله بالتكذيب. منه.

⁽٣) الظربان: دابّة تشبه القرد. (لسان العرب ١/٥٧٠).

ويوجد في الوقت المعاني للغيّ يحص بأفواه الشياطين حيصة فعلَّل أذناب له النَّاس أنَّ في أرؤيا حكاها خاتم الرّسل مرسلاً وما قد حكاه الواقدي فلم يرد حكى من أمور لا ترتب بينها وأوضحه الصدِّيق فيما روى لنا رجاء وقصدليس أخبار غيبه وما ذاب في العمر الطّويل له فذا تفكه في عرض النبيّين كافر يلذله بسط المطاعن فيهم يصوغ اصطلاحاً أنَّ هذا مسيحكم وقد ردّ في القرآن أنواع كفرهم وهذا كمن وافي عدواً يسبه فصيره رؤيا وقال بآخر وقد يجعل التحقيق ذلك عنده وينفث في أثناء ذلك كفره وكان هنا شيء لتحريف عهدهم وقد أخذوا في مالك بن نويرة وقصة دباء رأى القتل عندها تحطم في جمع الحطام ونيلها

إذا خانه است لم يطق لضمان ويصرفهم عن صوب فهم مباني حديبية ما نحوها يريان ولم يك منها السير يلتبسان ترتب سير أو بداء أوان قد اتفقت في البين من جريان أصحّ كتابٍ في الحديث مثاني على ظاهر الأسباب يعتمدان هجاء خيار الخلق غت لعان عتل زنیم کان حق مهان ويجعل نقلاً عن لسان فلان كما سبّ أُمّاً هكذا أخوان فهل غض من عيسى المسيح بشأن بجمع أشد السبّ من شنان إذ انفتحت عيسى من الخفقان إذا ما خلا جو كمثل جبان ويعرب في عيسي بما هو شاني فصيَّره حقًّا لخبث جنان بصاحبكم للمصطفى كأداني(١) أبو يوسف القاضى ولات أوان وبسط المنى وحاصلات مجانى

⁽۱) شرح شفاء ص۳۷۳ ج٤. منه.

لنيل المنى بالطّرد والدوران تسربل سربالاً من القطران فصار مسيحاً فاعتبر بقران فقد أدركته خفة السرعان يحج لفرض صدّه الحرمان وقرمطة وحي أتاه كداني (٢) ومن كفر مودع بمباني ومن كفر مودع بمباني فموت عليه أكبر الحيوان فموت عليه أكبر الحيوان لأولاد بغي في السهيل يماني وطعن وضرب فوق كل بنان لنصرة دين الحق كان هداني وسلّم ما دام اعتلى القمران

وكل صنيع أو دهاء فعنده أهذا مسيح أو مثيل مسيحنا وكان على ما قال مأجوج أصله نعم جاء في الدجّال اطلاقه كذا⁽¹⁾ ألم يهد للقرآن يحفظه ولم في سرق في ألفاظه باطنية وتابعه مَن فيه نصف تنصر وكفر مَن لم يعترف بنبوة وكفر مَن لم يعترف بنبوة ألا فاستقيموا أو استهيموا لدينكم وعند دعاء الربّ قوموا وشمروا وكن راجياً أن يظهر الحق وارتقب وللحق صدع كالصديع وصولة وأخر دعوانا أن الحمد للذي وصالي على ختم النبيّين دائماً

⁽۱) يعني كان أطلق المسيح على الدجّال بالاشتراك اللّفظي، وكان ذلك الملحد المسيح الدجّال حقّاً فالتبس عليه للاشتراك اللفظي؛ ولخفّة عقله بمسيح الهداية. منه.

⁽٢) الهجنة إيماء إلى الكادياني. منه.

بيان نكير العلماء على التّأويل الباطل

قال في «فتح الباري»: وأسند اللالكائي عن محمَّد بن الحسن الشيباني قال: اتّفق الفقهاء كلهم من المشرق إلى المغرب على الإيمان بالقرآن، وبالأحاديث التي جاء بها الثقات عن رسول الله على في صفة الرّب من غير تشبيه ولا تفسير، فمن فسَّر شيئاً منها وقال بقول جهم فقد خرج عمّا كان عليه النَّبي على وأصحابه، وفارق الجماعة؛ لأنَّه وصف الرّب بصفة لا شيء اه(١).

قلت: فمن نسب أئمّتنا إلى الجهمية فمن عين سخط تبدي المساوي، وذكر في «الفتح» هناك أشياء عن أئمة الدين في المسألة (٢). وفي «شفاء العليل» (٣): للحافظ ابن القيم رحمه الله: والتّأويل

⁽١) فتح الباري ٤٠٧/١٣.

⁽۲) وأخرج أبو القاسم اللالكائي في «كتاب السنة» ٣٩٧/٣ (٦٦٣) من طريق الحسن البصري عن أُمّ سلمة أنّها قالت: «الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول، والإقرار به إيمان، والجحود به كفر. وأخرج ابن أبي حاتم في «مناقب الشافعي» عن يونس بن عبد الأعلى سمعت الشافعي يقول: لله أسماء وصفات لا يسع أحدٌ ردّها، ومن خالف بعد ثبوت الحجّة عليه فقد كفر، وأمّا قبل قيام الحجّة فإنّه يعذر بالجهل، لأنّ علم ذلك لا يدرك بالعقل، ولا بالرؤية، والفكر، فنثبت هذه الصفات، وننفي عنه التشبيه كما نفى عن نفسه فقال: ﴿ لَيْسَ كُمِثْلِهِ مِن صَنِي الباري » ٢٥/١٥».

⁽٣) ص ٨٢.

الباطل يتضمّن تعطيل ما جاء به الرُّسل، والكذب على المتكلّم، أنَّه أراد ذلك المعنى، فتضمن إبطال الحقّ، وتحقيق الباطل، ونسبة المتكلّم إلى ما لا يليق به من التلبيس والإلغاز، مع القول عليه بلا علم أنَّه أراد هذا المعنى، فالمتأوّل عليه أن يبيّن صلاحية اللّفظ للمعنى الذي ذكره أوّلاً، واستعمال المتكلّم له في ذلك المعنى في أكثر المواضع حتى إذا استعمله فيما يحتمل غيره حمل على ما عهد منه استعماله فيه، وعليه أن يقيم دليلاً سالماً عن المعارض على الموجب لصرف اللّفظ عن ظاهره، وحقيقته إلى مجازه واستعارته، وإلّا كان ذلك مجرد دعوى منه فلا يقبل.

وفي «فتاوى الحافظ ابن تيمية»(١): ثم لو قدَّر أنَّهم متأوّلون لم يكن تأويلهم سائغاً، بل تأويل الخوارج ومانعي الزَّكاة أوجه من تأويلهم، أمَّا الخوارج فإنَّهم ادَّعوا اتباع القرآن، وإن ما خالفه من السنَّة لا يجوز العمل به، وأمَّا مانعو الزّكاة فقد ذكروا أنَّهم قالوا: أنَّ الله قال لنبيه عَلَيْهِ: ﴿خُذْ مِنَ أَمْوَلِهِمٌ صَدَقَةً ﴾. وهذا خطاب لنبيه عَلَيْهُ فقط، فليس علينا أن ندفعها لغيره، فلم يكونوا يدفعونها لأبي بكر، ولا يخرجونها له.

وقال أيضاً (٢): وقد اتّفق الصحابة والأئمة بعدهم على قتال مانعي الزكاة، وإن كانوا يصلُّون الخمس، ويصومون شهر رمضان، وهؤلاء لم يكن لهم شبهة سائغة، فلهذا كانوا مرتدّين، وهم يقاتلون على منعها، وإن أقرّوا بالوجوب لما أمر الله.

وقال أيضاً (٣): لكن من زعم أنَّهم يقاتلون كما تقاتل البغاة

⁽١) انظر: الفتاوي الكبري ٣/ ٥٤٤، مجموع الفتاوي ٢٨/ ٥٤٢.

⁽۲) انظر: مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ۲۸/٥١٩.

⁽٣) انظر: الفتاوى الكبرى ٣/ ٥٤٤ ومجموع فتاوى شيخ الإسلام ٢٨/ ٥٤١.

المتأوّلون فقد أخطأ خطأً قبيحاً، وضلّ ضلالاً بعيداً؛ فإنَّ أقلّ ما في البُغاة المتأوّلين أن يكون لهم تأويل سائغ، خرجوا به، ولهذا قالوا: إنَّ الإمام يراسلهم، فإن ذكروا شبهة بينها، وإن ذكروا مظلمة أزالها.

وقال في «بغية المرتاد»^(۱): إنَّما القصد ههنا التنبيه على أنَّ عامة هذه التَّأويلات مقطوع ببطلانها، وإنَّ الذي يتأوّله أو يسوغ تأويله فقد يقع في الخطأ في نظيره أو فيه، بل قد يكفر من يتأوله. وقال أيضاً فيه: ذكر ابن هود الذي زعم أصحابه أنَّ روحانية عيسى تنزل عليه^(۱).



⁽١) بغية المرتاد ص٣٥٤.

⁽٢) بغية المرتاد ص٥٢٠. مجموع فتاوى شيخ الإسلام ٨٢/٤.

تحقيق أنّ مَن قال أنَّ النبوَّة مكتسبة فهو زنديق

قال ابن حبان: مَن ذهب إلى أنَّ النبوَّة مكتسبة لا تنقطع، أو إلى أنَّ الولي أفضل من النَّبي، فهو زنديق، يجب قتله لتكذيب القرآن، وخاتم النبيّين، والله أعلم (١). «زرقاني» (٢).

قلت: ومَن زعم أنَّها مكتسبة يلزمه أنَّها قد تسلب أيضاً وهذا اعتقاد اليهود في بلعام، فإنَّه كان نبيًا عندهم في بني مؤاب^(٣) كما حكاه ابن حزم عنهم، وهذا يليق بذلك الشقي المتنبئ، فإنَّه قد سلب الإيمان، ومات شرّ ميتة.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: وهؤلاء عندهم النبوَّة مكتسبة. وكان جماعة من زنادقة الإسلام يطلبون أن يصيروا أنبياء، والحاصل أنَّ النبوَّة فضل من الله، وموهبة، ونعمة من الله تعالى، يمنُّ بها سبحانه، ويعطيها – لمن يشاء – أن يكرّمه بالنبوَّة فلا يبلغها أحد بعلمه، ولا يستحقها بكسبه، ولا ينالها عن استعداد ولايته، بل يخص بها مَن يشاء – من خلقه –، ومن زعم أنَّها مكتسبة فهو زنديق يجب قتله؛ لأنَّه يقتضي كلامه

⁽١) قلت: وما في بعض الرسائل المكتوبة للشيخ ولي الله يراجع عليه ص٥١ « (إزالة الخفاء».

⁽٢) ١٨٨/٦، من آخر النوع الثالث من المقصد السادس.

⁽٣) راجع «روح المعاني» ٩/ ١١١.

واعتقاده أن لا تنقطع، وهو مخالف للنّص القرآني، والأحاديث المتواترة، بأنّ نبيّنا على خاتم النّبيين. ولهذا قال _ إلى الأجل _ يعني أنّ النبوّة فضل من الله، ونعمة يمن بها الرّب الحكيم والعليم الكريم على من يشاء، ويريد إكرامه بها، وكان ذلك ممتداً من عهد الأب الأوّل الصفي آدم عليه الصّلاة والسّلام، إلى أن بعث الخاتم النّبي الحبيب محمّداً عليه . «شرح عقيدة السفاريني»(۱).

وفي "صبح الأعشى" (٢): وهاتان المسألتان (٣) من جملة ما كفروا به، بتجويز النُّبوّة بعد النّبي ﷺ، الذي أخبر تعالى أنّه خاتم النّبيين، وقولهم أنّها تنال بالكسب، وقد حكى الصّلاح الصفدي في "شرح لامية العجم": أنّ السلطان صلاح الدين يوسف بن أيوب إنّما قتل عمارة اليمني الشاعر حين قام في مَن قام بإحياء الدّولة الفاطمية بعد انقراضها، على ما تقدّم ذكره في الكلام، على ترتيب مملكة الديار المصرية، في المقالة الثانية، مستنداً في ذلك إلى بيت نسب إليه من قصيدة. وهو قوله:

وكان مبدأ هذا الدين من رجل سعى فأصبح يدعى سيد الأُمم فجعل النبوّة مكتسبة.

⁽۱) لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية لشرح الدرّة المضية في عقد الفرقة المرضية، لشمس الدين أبي العون محمَّد بن أحمد بن سالم السفاريني الحنبلي، ٢٦٨/٢ ـ ٢٦٩.

⁽٢) صبح الأعشى في صناعة الإنشا لأحمد بن علي القلقشندي ٣٠٦/١٣.

⁽٣) ورد في النّص «وهاتان المقالتان».

«تحقيق مآخذ التكفير تارة من الظنية» تارة من الأدلة القطعية وتارة من الظنية»

مأخذ التكفير، أي دليله الذي أخذ منه وبني عليه قد يكون ظنيًّا(۱)، ونظيره العمل بالظنّ في حالة الجهاد، إذا تردّد في شخص أهو مسلم أم لا؟

ولا ينبغي أن يظن أنَّ التكفير ونفيه ينبغي أن يدرك قطعاً في كل مقام، بل التكفير حكم شرعي، يرجع إلى إباحة المال، وسفك الدم، والحكم بالخلود في النّار، فمأخذه كمأخذ سائر الأحكام الشرعية، فتارة يدرك بيقين وتارة بظن غالب وتارة يتردّد فيه، ومهما حصل تردد فالوقف فيه عن التكفير أولى. «فيصل التفرقة»(٢).

وقد یکون مدرکه قیاساً(7):

وقد نقله في «اليواقيت» عن «وجيز الكردري» أيضاً، وهذا لأنَّ الكفر حكم شرعي، كالرَّق والحرية مثلاً؛ إذ معناه: إباحة الدم، والحكم بالخلود في النَّار، ومدركه شرعي، فيدرك إمّا بنص، وإمّا بقياس على منصوص. «فيصل التفرقة»(٤). ومثله في «اليواقيت» عن الخطابي رحمه الله.

⁽١) وصرح به في «الدر النضيد من مجموعة الحفيد» ص١٦٨.

⁽۲) ص۱۷.

⁽٣) كأن المجتهد يقول: إنَّ هذا الفعل مثلاً يستحق أن يكون كفراً، ويلحق بالقطعى حكماً، وهذا كلام محصل مستقيم. منه.

⁽٤) ص٤.

قد يكون التكفير في التّأويل وإن كان له وجه إذا كان مما فيه ضرر للدين:

وأمَّا ما يظهر له ضرر فيقع في محل الاجتهاد والنظر، فيحتمل أن يكفر. «فيصل التفرقة»(١).

قد يتردّد النّظر في تأويل: أله وجه أم لا؟ ويقضى فيه بالظنّ:

ثم لا يبعد أن يقع الشكّ والنَّظر في بعض المسائل من جملة التَّأويل أو التَّكذيب، حتى يكون التَّأويل بعيداً، ويقضي فيه بالظنّ، وموجب الاجتهاد، فقد عرفت أنَّ هذه مسألة اجتهاد. «فيصل التفرقة»(۲).

قلت: قد تكون الكلمة كفراً في حال، ولا تكون كفراً في حال آخر، وفي شخص لا في شخص، كمن قال: لا أحب الدباء، إن قال إظهاراً لقصوره، أو لبيان الواقع له، فليس بشيء، وإن قال حين روى الحديث، كصورة التهوّر من المساوي للمساوي بأقدام، وجهر صوت وجلادة (٣) وقلّة مبالاة كفر، وعلى ذلك أكثر جزئيات «الفتاوى». راجع ما ذكره في المقدمة الثانية من «التحفة الإثني عشرية» من باب التولّي والتبرّي، وما ذكروه في القول بخلق القرآن فرقاً بين المتكلّم وغيره. وفي مسألة استحلال الحرام لغيره فرقاً بين العالم والجاهل. وحاصله أنّ

⁽۱) ص۲۱.

⁽۲) ص۲۶.

⁽٣) وإذا قسيل لهم : ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَمُمْ تَعَالَوًا يَسْتَغْفِرْ لَكُمْ رَسُولُ ٱللَّهِ لَوَوْا رُءُوسَهُمْ ورَأَيْتَهُمْ يَصُدُّونَ وَهُم مُسْتَكَبِرُونَ ﴾ [سورة المنافقون: الآية ٥].

اختلاف الأحكام لاختلاف الأحوال، وقد أشار إليه السيوطي كما في «شرح الشفاء»(١) والحافظ ابن تيمية في «بغية المرتاد»(٢). وراجع النَّوع النَّامن من المقصد السادس من «المواهب».

تنبيه فيه «تحقيق أن تكذيب الشارع كفر سواء كان بنسبة الكذب أو عدم القبول»

اعلم أنَّ أكثر من تكلَّم في مسألة التّكفير أرجع إنكار المتواتر وتأويله إلى تكذيب الشارع، وإنَّه كفر والعياذ بالله، والذي يظهر _ كما ذكره الحموي وابن عابدين في «رد المحتار»(۳)، والطحاوي في تعريف الكفر، من أنَّ التكذيب عدم القبول لا نسبة الكذب، وكذا في «التلويح» _ أنَّ الأمر لا يقتصر عليه، بل إنكار المتواتر، عدم قبول إطاعة الشارع، ولا في مرتبة الاعتقاد أيضاً، ورد للشريعة وإن لم يكذب، وهو كفر بواح بنفسه، قال في «الصّارم المسلول»(٤): وقد يكون مع العلم بجميع ما يصدق به تمرّداً أو اتباعاً لغرض النَّفس، وحقيقته كفر، هذا لأنّه يعرف الله ورسوله بكل ما أخبر به، ويصدق بكل ما يصدق به المؤمنون، يعرف الله ورسوله بكل ما أخبر به، ويصدق بكل ما يصدق به المؤمنون، لكنه يكره ذلك، ويبغضه ويسخطه لعدم موافقته لمراده ومشتهاه، ويقول: أنا لا أقرّ بذلك، ولا ألتزمه، وأبغض هذا الحقّ، وأنفر عنه. فهذا نوع

[.] TAT / E (1)

⁽٢) ص٥٥.

⁽٣) حاشية ردّ المحتار ٤٠٧/٤.

⁽٤) الصارم المسلول ١/١٥٥.

غير النَّوع الأوّل. وتكفير هذا معلوم بالاضطرار من دين الإسلام، والقرآن مملوء من تكفير مثل هذا النَّوع، بل عقوبته أشد اه. وقال^(۱): وقد قال الإمام أبو يعقوب إسحاق بن إبراهيم الحنظلي المعروف «بابن راهويه»، وهو أحد الأئمة، يعدل بالشافعي واحمد: قد أجمع المسلمون أنَّ مَن سبّ الله، أو سبّ رسوله على أو دفع شيئاً ممّا أنزل الله، أو قتل نبياً من أنبياء الله، أنَّه كافر، ذلك وإن كان مقراً بما أنزل الله اه.

وقال في كتاب الإيمان: وقال حنبل حدّثنا الحميدي قال وأخبرت أنَّ ناساً يقولون: مَن أقرَّ بالصّلاة، والزَّكاة، والصَّوم، والحجّ، ولم يفعل من ذلك شيئاً حتى يموت، ويصلّي مستدبر القبلة حتى يموت، فهو مؤمن ما لم يكن جاحداً، إذا علم أن تركه ذلك فيه إيمانه، إذا كان مقراً بالفرائض، واستقبال القبلة، فقلت: هذا الكفر الصّراح، وخلاف كتاب الله، وسنّة رسوله، وعلماء المسلمين. قال الله تعالى: ﴿وَمَا أُمُوا لَا لِيَعْبُدُوا الله عُلِصِينَ لَهُ الدِينَ ﴾. وقال حنبل: سمعت أبا عبد الله أحمد بن حنبل يقول: مَن قال هذا فقد كفر بالله، وردّ على الله أمره، وعلى الرّسول ما جاء به. . . إلخ (٢). ونحوه في «شرح الشفاء» للخفاجي (٣).

وأمَّا التأويل فهو استدراك على تحقيق الشارع، وإنَّه سطحي، وإنَّما التحقيق ما حققه المأوّل، وهذا كفر بلا ريب، فمن زعم أنَّه أعلم بالحقائق من الشارع في الشرع، ومباديه وغاياته، فهو كافر، ولو لم يخطر بباله كذبه _ والعياذ بالله _ فتأويل المتواتر ما لم يقم دليل قاطع عليه

⁽١) الصارم المسلول ١/١٣٥.

⁽۲) ص۲۶۱.

[.] TAE/E (T)

تجهيل للشارع، وإصلاح لخلل وقع منه، وهذا الاعتقاد لا يحتاج في التكفير به إلى وسط آخر، وهو بنفسه كفر، فإنَّ الموضع إن كان من المتشابهات والنُّعوت الإلهية فلا يمكن أوفى من تعبيره، ولا أحسن، وكذا في غيره، فلا يجوز الاستدراك عليه بحال إلّا بيان المراد في المتشابه على سبيل الاحتمال، وفيه خطر أيضاً، فالتفويض أسلم، وأمّا المتواتر المكشوف المراد، فصرفه عن ظاهره كفر، ولا بدّ، وفي المتنزيل: ﴿ فَإِنَّهُمْ لَا يُكَذِّبُونَكَ وَلَكِنَّ الظّلِمِينَ بِعَايَتِ اللّهِ يَجَحَدُونَ ﴾ (١). هذا والله ورسوله أعلم، وعلمه وعلم رسوله أتمّ وأحكم.

«تحقيق واف للشيخ الشاه عبد العزيز الدهلوي في الموضوع»

ولنجعل: ختام الكلام كلاماً لختام المحدّثين شيخ مشائخنا الشاه عبد العزيز بن ولي الله بن عبد الرَّحيم الدّهلوي قدس الله سرّه العزيز، فإنَّه كلام خرج من مشكاة السنّة وفقه النفس.

مسألة: قال في «شرح العقائد»: والجمع بين قولهم: لا يكفر أحد من أهل القبلة، وقولهم: يكفر من قال بخلق القرآن، أو استحالة الرؤية، أو سبّ الشيخين، أو لعنهما، وأمثال ذلك مشكل انتهى.

وقال المدقق شمس الدين الخيالي في «حاشيته»: قوله: ومن قواعد أهل السنّة أن لا يكفر، معنى هذه القاعدة: أن لا يكفر في المسائل الاجتهادية؛ إذ لا نزاع في تكفير من أنكر ضروريات الدّين. ثم إنَّ هذه القاعدة للشّيخ الأشعري، وبعض متابعيه، وأمّا البعض الآخر

⁽١) سورة الأنعام: الآية ٣٣.

فلم يوافقوهم، وهم الذين كفروا المعتزلة، والشيعة؛ في بعض المسائل، فلا احتياج إلى الجمع لعدم اتّحاد القائل انتهى.

ولا يخفى أنَّ الجواب الأوَّل تخصيص وتقييد للكلام بلا دليل، والجواب الثاني مبني على اختلاف القائلين بالقولين، وهو خلاف للواقع، بل القائلون بتلك القاعدة هم الذين يكفرون بخلق القرآن، وسبّ الشيخين، وقدم العالم، ونفي العلم بالجزئيات. إلى غير ذلك قال السيد في «شرح المواقف»: اعلم أنَّ عدم تكفير أهل القبلة موافق لكلام الشيخ الأشعري والفقهاء، كما مرّ، لكنّا إذ فتشنا عقائد فرق الإسلاميين، وجدنا منها ما يوجب الكفر قطعاً، كالعقائد الراجعة إلى وجود إله غير الله سبحانه، أو إلى حلوله في بعض أشخاص النّاس، أو إلى إنكار نبوّة محمّد على الشرعية انتهى.

بل التحقيق أنَّ المراد «بأهل القبلة» في هذه القاعدة: هم الذين لا ينكرون ضروريات الدين، لا من يوجه وجهه إلى القبلة في الصّلاة. قال الله تعالى: ﴿ لَيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُولُوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ عَالَى الله تعالى عالى الله تعالى الله الله تعالى الله تعالى الله القبلة، لأنّ ضروريات الدين منحصرة عندهم في ثلاثة:

مدلول الكتاب بشرط أن يكون نصًّا صريحاً لا يمكن تأويله، كتحريم الأُمَّهات، والبنات، وتحريم الخمر والميسر، وإثبات العلم والقدرة والإرادة، والكلام له تعالى، وكون السابقين الأولين من

⁽١) سورة البقرة: الآية ١٧٧.

المهاجرين والأنصار مرضيين عند الله تعالى، وأنَّه لا يجوز إهانتهم، والاستخفاف بهم.

ومدلول السنّة المتواترة لفظاً أو معنى، سواء كان من الاعتقاديات أو من العمليات، وسواء كان فرضاً أو نفلاً، كوجوب محبّة أهل البيت من الأزواج والبنات، والجمعة والجماعة، والأذان والعيدين.

⁽١) سورة آل عمران: الآية ١١٠.

⁽٢) سورة النساء: الآية ١١٥.

⁽٣) الحديث بهذا اللّفظ ضعّفه العلماء ومنهم العلّامة العيني في عمدة القاري ٢/ ٥ والحافظ ابن حجر رحمه الله في التلخيص الحبير ١٤١، والبوصيري في مصباح الزجاجة ١٦٩، وقد روي بألفاظ مختلفة أخرى والبوصيري في مصباح الزجاجة ١٦٩، وقد روي بألفاظ مختلفة أخرى قريبة من هذا اللّفظ بطرق صحيحة رواها أصحاب السنن، فقد رواه الترمذي في سننه من حديث ابن عمر رضي الله عنهما مرفوعاً بلفظ: "إنَّ الله لا يجمع أمتي أو قال أمّة محمَّد على ضلالة...الحديث كتاب الفتن (٢١٦٧) قال أبو عيسى: هذا حديث غريب من هذا الوجه، وصححه الشيخ الألباني، ورواه أبو داود في سننه من حديث أبي مالك الأشعري رضي الله عنه مرفوعاً بلفظ: "إنَّ الله أجاركم من ثلاث خلال: أن لا يدعو عليكم نبيكم فتهلكوا جميعاً، وأن لا يظهر أهل الباطل على أهل الحق، وأن لا تجتمعوا على =

ضلالة» كتاب الفتن والملاحم (٤٢٥٣) وابن ماجه في سننه من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه يقول: إنَّ أُمَّتي لا تجتمع على ضلالة فإذا رأيتم اختلافاً فعليكم بالسواد الأعظم» كتاب الفتن (٣٩٥٠).

هذا وقد رواه الحاكم في المستدرك بطرق مختلفة عن ابن عمر رضي الله عنه منهما مرفوعاً بلفظ: «لن يجمع الله أُمَّتي على ضلالة أبداً، ويد الله على الجماعة هكذا ورفع يديه فإنَّه من شذ شذ في النار» وبلفظ آخر عنه: «لا يجمع الله أُمّتي على ضلالة أبداً، ويد الله على الجماعة هكذا فاتبعوا السواد الأعظم فإنَّه من شذ شذ في النّار».

وفي لفظ آخر عنه: "إنَّ الله لا يَجمع أُمّتي _ أو قال أُمّة محمَّد ﷺ _ على ضلالة أبداً، ويد الله على الجماعة " وقال بيده يبسطها: أنَّه "من شذ شذ في النّار ".

قال الحاكم: فقد استقر الخلاف في إسناد هذا الحديث على المعتمر بن سليمان وهو أحد أركان الحديث من سبعة أوجه لا يسعنا أن نحكم أنَّ كلها محمولة على الخطأ بحكم الصواب لقول مَن قال: عن المعتمر عن سليمان بن سفيان المدنى عن عبد الله بن دينار.

ونحن إذا قلنا هذا القول نسبنا الراوي إلى الجهالة فوهّنًا به الحديث، ولكنا نقول: إنَّ المعتمر بن سليمان أحد أئمة الحديث وقد روي عنه هذا الحديث بأسانيد يصح بمثلها الحديث فلا بد من أن يكون له أصل بأحد هذه الأسانيد، ثم وجدنا للحديث شواهد من غير حديث المعتمر لا أدّعي صحتها ولا أحكم بتوهينها بل يلزمني ذكرها؛ لإجماع أهل السنة على هذه القاعدة من قواعد الإسلام، فممن روي عنه هذا الحديث من الصحابة عبد الله بن عبّاس: حدّثنا أبو بكر محمّد بن أحمد بن بالويه ثنا موسى بن هارون ثنا العبّاس بن عبد العظيم ثنا عبد الرزّاق ثنا إبراهيم بن ميمون العدني _ وكان يسمى قريش اليمن وكان من العابدين المجتهدين _ قال: قلت لأبي جعفر: والله لقد =

= حدثني ابن طاوس عن أبيه قال: سمعت ابن عبّاس يقول: قال رسول الله على الجماعة». رسول الله على الجماعة الله أمّتي على ضلالة أبداً ويد الله على الجماعة». قال الحاكم: فإبراهيم بن ميمون العدني هذا قد عدله عبد الرزّاق وأثنى عليه، وعبد الرزّاق إمام أهل اليمن وتعديله حجّة، وقد روي هذا الحديث عن أنس بن مالك: تعليق الذهبي في التلخيص: إبراهيم عدله عبد الرزّاق ووثقه ابن معين، [المستدرك للحاكم ١/٠٠٠ ـ ٢٠٣/١ (٣٩٤ ـ ٣٩٩)].

وروي من حديث أبي بصرة الغفاري رضي الله عنه مرفوعاً ولفظه: «سألت ربي أربعاً فأعطاني ثلاثاً ومنعني واحدة سألته أن لا يجمع أُمّتي على ضلالة فأعطانيها، وسألته أن لا يهلكهم بالسنين كما أهلك الأُمم قبلهم فأعطانيها وسألته أن لا يظهر عليهم عدوّاً من غيرهم فأعطانيها، وسألته أن لا يلبسهم شيعاً ولا يذيق بعضهم بأس بعض فمنعنيها». أخرجه أحمد (٢/٣٩٦، رقم ٢٧٢٦)، والطبراني (٢/٢٨٠، رقم ٢١٧١).

قال الهيثمي (٧/ ٢٢٢) فيه راو لم يسم). وكذلك من حديث أنس رضي الله عنه مرفوعاً بلفظ: "إنَّ الله قد أجار أُمّتي أن تجتمع على ضلالة» أخرجه ابن أبي عاصم (١/١٤، رقم ٨٣٨)، والضياء (٧/ ١٢٨، رقم ٢٥٥٩). وأورده الذهبي في الميزان (٦/ ٤٣٤، ترجمة ٨٥٦٣)، والحافظ في اللّسان (٦/ ٤٢، ترجمة مصعب بن إبراهيم القيسي وقالا قال العقيلي: في حديثه نظر، وقال ابن عدي: منكر الحديث.

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله: «هذا في حديث مشهور له طرق كثيرة لا يخلو واحد منها من مقال منها لأبي داود عن أبي مالك الأشعري مرفوعاً: «إنَّ الله أجاركم من ثلاث خلال: أن لا يدعو عليكم نبيكم لتهلكوا جميعاً، وألا يظهر أهل الباطل على أهل الحق، وأن لا يجتمعوا على ضلالة، وفي إسناده انقطاع». وللترمذي والحاكم عن ابن عمر مرفوعاً: «لا تجتمع هذه الأُمَّة على ضلال أبداً، وفيه سليمان بن شعبان المدني وهو ضعيف =

معنوي، فلا يكون منكر هذه الأُمور من أهل القبلة. وقد عرَّف بعضهم ضروريات الدين بأنَّها أُمور يشترك في معرفتها المتديّن بدين الإسلام، وغير المتديّن به، _ لكن في الكتب التي رأينا أنَّها ما يشترك في معرفته الخاص والعام.

وبالجملة: قولهم: لا نكفر أحداً من أهل القبلة؛ كلام مجمل باق على عمومه، لكن له تفصيل طويل، والشأن في معرفة مَن هو من أهل القبلة ومن ليس منهم.

نعم بعض الفقهاء قد بالغوا في تكفير مَن ينكر بعض المسائل الاجتهاديّة المشهورة عند قوم دون قوم، كحرمة لبس المعصفر، ونحو ذلك، وهو مذهب ركيك جداً.

وأمّا من فرّق بين الأصول والفروع فكفر في إحداهما دون الأخرى، فإن أراد نفس الأعمال فنعم ومرحباً، وإن أراد اعتقاد وجوبها وسنيتها فلا؛ إذ لا شبهة في أنّ مَن أنكر وجوب الزكاة، أو وجوب الوفاء بالعهد، أو وجوب الصّلوات الخمس، أو كون الأذان مسنوناً فقد كفر، كما يدل عليه قتال مانعي الزّكاة في صدر الإسلام، نعم في بعضها يكون كفراً تأويلياً، لكن التأويل غير مسموع في أمثال هذه الأمور الجليّة، كما لم يسمع تأويل مانعي الزّكاة، متمسّكين بقوله تعالى: الجليّة، كما لم يسمع تأويل مانعي الزّكاة، متمسّكين بقوله تعالى:

⁼ وأخرج الحاكم له شواهد. وفي الباب عن سعد وثوبان في مسلم وعن قرَّة بن إياس في الترمذي وابن ماجه وعن أبي هريرة في ابن ماجه وعن عمران في أبي داود وعن زيد بن أرقم عند أحمد» (التلخيص الحبير ٣/١٤١).

⁽١) سورة التوبة: الآية ١٠٣.

التحكيم، متمسّكين بقوله تعالى: ﴿إِنِ ٱلْحُكُّمُ إِلَّا بِلَّهِ ﴿ إِن ٱلْحُكُّمُ إِلَّا بِلَّهِ ﴿ (١).

وأمَّا التكفير بخلق القرآن، أو إنكار الرؤية، أو إنكار العلم بالجزئيات على الوجه الجزئي مع القول بثبوت العلم على وجه كلي، فلا ينبغي الإقدام عليه؛ إذ ليس مخالف هذه الأحكام منكراً منصوصاً نصّاً جليّاً، لا في الكتاب، ولا في السنّة المتواترة. هذا والله تعالى أعلم _ يريد: الكيفية لا الأصل، كما صرّح به في موضع آخر(٢). ويريد بالخلق: الحدوث لا الانفصال _.

فإن قيل: ما الدليل على أنَّ المراد من «أهل القبلة» هم المصدقون بجميع ضروريات الدين، أي دلالة بلفظ أهل القبلة؟ قلنا: الدليل عليه أنَّ الكفر يتقابل الإيمان تقابل العدم والملكة؛ إذ الكفر عدم الإيمان، والمتقابلان بالعدم والملكة لا يكون بينهما واسطة بالنظر إلى خصوص الموضوع، وإن أمكن بينهما واسطة بالنظر إلى الواقع، كالعمى والبصر، فإنَّ الذي من شأنه البصر لا يخلو عن أحدهما، ولا شبهة أنَّ الإيمان مفهومه الشرعي المعتبر به في كتب الكلام، والعقائد، والتفسير، والحديث هو: تصديق النَّبي عَنَّ فيما علم مجيئه به ضرورة عمّا من شأنه ذلك، ليخرج الصبي والمجنون والحيوانات. والكفر عدم الإيمان عمّا من شأنه من شأنه ذلك التصديق، فمفهوم الكفر هو عدم تصديق النَّبي عَنِه فيما علم مجيئه به ضرورة، وهو بعينه ما ذكرنا من أنَّ مَن أنكر واحداً من ضروريات الدّين اتّصف بالكفر، نعم عدم التّصديق له مراتب أربع، فيحصل للكفر أيضاً أقسام أربعة:

⁽١) سورة الأنعام: الآية ٥٧، سورة يوسف: الآية ٤٠ و٢٧.

^{. 9}T/Y (Y)

الأوَّل: كفر الجهل، وهو تكذيب النَّبي ﷺ صريحاً فيما علم مجيئه به مع العلم ـ أي في زعمه الباطل ـ بكونه عليه السَّلام كاذباً في دعواه، وهذا هو كفر أبي جهل وأضرابه.

والثاني: كفر الجحود والعناد، وهو تكذيبه مع العلم بكونه صادقاً في دعواه، وهو كفر أهل الكتاب، لقوله تعالى: ﴿ ٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَهُمُ الْكِنَبَ يَعْرِفُونَهُمُ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَآءَهُم اللَّهُم وقوله: ﴿ وَجَحَدُوا بِهَا وَٱسْتَيْقَنَتُهَا أَنْفُسُهُم فَلُكُنَابَ يَعْرِفُونَهُم كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَآءَهُم اللَّهُم الله الكتاب، وقوله: ﴿ وَجَحَدُوا بِهَا وَٱسْتَيْقَنَتُهَا أَنْفُسُهُم فَلْما وَعُلُولًا ﴾ (١) وقوله: ﴿ وَجَحَدُوا بِهَا وَٱسْتَيْقَنَتُهَا أَنْفُسُهُم فَلْما وَعُلُولًا ﴾ (١) وقوله المنابقة في المنابق

وكفر إبليس من هذا القبيل.

والثالث: كفر الشك، كما كان لأكثر المنافقين.

والرابع: كفر التَّأويل، وهو أن يحمل كلام النَّبي ﷺ على غير محمله، أو على التقية، ومراعاة المصالح، ونحو ذلك.

ولمَّا كان التوجه إلى القبلة من خواص معنى الإيمان سواء كانت شاملة أو غير شاملة عبروا عن الإيمان بأهل القبلة، كما ورد في الحديث: «نهيت عن قتل المصلين» (٣) والمراد المؤمنين، مع أنَّ نصّ القرآن على أنَّ أهل القبلة هم المصدّقون بالنَّبي عَيِّة في جميع ما علم

⁽١) سورة البقرة: الآية ١٤٦، وسورة الأنعام الآية: ٢٠.

⁽٢) سورة النمل: الآية ١٤.

⁽٣) أخرجه أبو داود في سننه (٤٩٢٨) كتاب الأدب، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، ورواه البيهقي في السنن الكبرى ٨/ ٢٢٤ (١٦٧٦٤) والدارقطني في سننه ٢/ ٥٤، والمروزي في تعظيم قدر الصلاة ٢/ ٩١٧ (٩٦٣) وأورده ابن الجوزي في العلل المتناهية ٢/ ٧٥٧ (١٢٥٧).

مجيئه به، وهو قوله تعالى: ﴿وَصَدُّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَكُفُرٌ بِهِ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ وَإِخْرَاجُ أَهْلِهِ مِنْهُ ٱلْكَبُرُ عِندَ ٱللَّهِ ﴿() فليتأمّل. «فتاوى عزيزي»(١). وما ذكره من أقسام الكفر، ذكره في «معالم التنزيل»(١) وغيرها؛ كذلك تحت قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا سَوَآءُ عَلَيْهِمْ ﴾(١) الآية و«نهاية ابن الأثير»(٥).

⁽١) سورة البقرة: الآية ٢١٧.

⁽٢) الفتاوى العزيزية ١/ ٤٢ _ ٤٤.

⁽٣) انظر: معالم التنزيل للبغوي ١/ ٦٤ _ ٦٥.

⁽٤) سورة البقرة: الآية ٦.

⁽٥) النهاية في غريب الحديث والأثر ١٨٦/٤.

مسألة إخراج الملاحدة من المساجد ومنعهم من دخولها^(۱)

ما في التفاسير من «روح المعاني» (٢) وغيره تحت قوله تعالى: ﴿ سَنُعَذِّبُهُم مَّرَّتَيْنِ ﴾ (٣) ، أخرج ابن أبي حاتم والطبراني في «الأوسط» وغيرهما عن ابن عبَّاس رضي الله عنهما قال: «قام رسول الله عَلَيْ يوم الجمعة خطيباً، قال: «قم يا فلان فاخرج فإنَّك منافق، اخرج يا فلان فإنَّك منافق، فأخرجهم بأسمائهم ففضحهم » اه (٤).

وفي رواية ابن مردويه عن أبي مسعود الأنصاري: «أنَّه ﷺ أقام في ذلك اليوم، وهو على المنبر ستة وثلاثين رجلاً... إلخ». ونحوه عند ابن كثير (٥).

⁽۱) ووقع لي مع ملحد منهم أن قال: نحن نؤمن بقرآن فيه: ﴿ وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن مَّنَعَ مَنَعَ مَنَعَ مَنَعَ مَسَجِدَ اللّهِ ﴾ الآية، فقلت: ونحن أيضاً نؤمن بقرآن فيه: ﴿ وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ اُفَتَرَىٰ عَلَى مَسَجِدَ اللّهِ ﴾ الآية، فبهت الذي كفر وكأنّما ألقم الحجر. منه.

⁽۲) روح المعاني ۱۱/۱۱.

⁽٣) سورة التوبة: الآية ١٠١.

⁽٤) المعجم الأوسط للطبراني ١/ ٢٤١ برقم (٧٩٢)، قال الهيثمي في مجمع الزوائد ٦/ ٤٠١: وفيه الحسين بن عمرو بن محمَّد العنقزي وهو ضعيف.

⁽٥) تفسير ابن كثير ١٨١/٤ ورواه أحمد في مسنده ٧٣٥/٥ (٢٢٤٠٢) قال محققه: إسناده ضعيف لجهالة عياض الراوي عن أبي مسعود.

وذكر ابن إسحاق في «سيرته» أسماء المنافقين بحيث امتاز المجرمون^(۱) ثم قال: وكان هؤلاء المنافقون يحضرون المسجد فيسمعون أحاديث المسلمين ويسخرون منهم، ويستهزؤون بدينهم، فاجتمع يوماً في المسجد منهم ناس، فرآهم رسول الله على يتحدَّثون بينهم خافضي أصواتهم قد لصق بعضهم ببعض، فأمر بهم رسول الله على فأخرجوا من المسجد إخراجاً عنيفاً... إلخ^(۱).

بل ثبت الأمر بالقتل في حالة الصَّلاة لمن جاء فيه أنَّ هذا وأصحابه يقرؤون القرآن لا يجاوز تراقيهم يمرقون من الدين، أخرجه أحمد في «مسنده»(٣)، وسنده جيد، ذكره الحافظ في «الفتح»(٤) قال: وله شاهد من حديث جابر أخرجه أبو يعلى، ورجاله ثقات... إلخ.

بل ثبت الأمر بالقتل ـ ولو في المسجد الحرام ـ لابن أبي سرح وغيره (٥)، وكان ابن أبي سرح قد قال: إن كان أوحي إلى محمّد فقد

⁽۱) وامتازوا على رؤوس الأشهاد في حديث كعب كما عند البخاري برقم (٤٦٥٨) من غزوة تبوك، وعن حذيفة عنده برقم (٤٦٠٨) و(٤٦٠٨) و(٧١١٣).

⁽۲) انظر: السيرة النبوية لابن هشام ١/ ٥٢٨، السيرة النبوية لابن كثير ٢/ ٣٤٩، الروض الأنف ٢/ ٣٨٥..

⁽٣) مسند الإمام أحمد ٣/١٥ (١١١٣٣).

⁽٤) فتح الباري ٢٩٨/١٢.

⁽٥) روى الحاكم في المستدرك بسنده عن مصعب بن سعد عن أبيه قال: لمّا كان يوم فتح مكّة آمن رسول الله ﷺ النّاس إلّا أربعة نفر وامرأتين وقال: «اقتلوهم وإن وجدتموهم متعلقين بأستار الكعبة، عكرمة بن أبي جهل وعبد الله بن خطل ومقيس بن صبابة وعبد الله بن سعد بن أبي سرح» ٢/٢٢ (٢٣٢٩) .=

أوحى إلي (١) (٢). وقد قال الله تعالى: ﴿مَا كَانَ لِلْمُشْرِكِينَ أَن يَعْمُرُواْ مَسَنجِدَ اللّهِ مَنْ اللّهِ شَنهِ دِينَ عَلَىٰ أَنفُسِهِم بِالْكُفْرِ ﴾ (٣) الآية، وقال: ﴿ إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسَنجِدَ اللّهِ مَنْ اللّهِ مَنْ اللّهِ مَا اللّهِ وَالْيُوْمِ ٱلْآخِرِ ﴾ (١).

ولو بنوا مسجداً لم يصر مسجداً، ففي «تنوير الأبصار» من وصايا الذمي وغيره _: وصاحب الهوى إذا كان لا يكفر فهو بمنزلة المسلم في الوصية، وإن كان يكفر فهو بمنزلة المرتد _.

«فذلكة وتلخيص من المؤلف لموضوع الرسالة بتنقيح عبارات المرزا غلام أحمد القادياني الموجبة لكفره»

فذلكة: كان وضع هذه الرّسالة في أنَّ التّصرف في ضروريات الدين، والتّأويل فيها، وتحويلها إلى غير ما كانت عليه، وإخراجها

⁼ ورواه الطحاوي في شرح معاني الآثار ٣/ ٣٣٠، وهو في كنز العمال برقم (٣٠١٦٠)، وكذلك برقم (٣٠١٨٧) و(٣٠١٩٠) و(٣٠١٩٠).

⁽١) كما في «شرح المواهب» من فتح مكة، وفسر بعض الآية في المجلد الرابع من «فتاوي الحافظ ابن تيمية» ص٢٣٩.

⁽٢) روى ابن أبي حاتم عن السدي في قوله: ﴿ وَمَنُ أَظْلُمُ مِمَّنِ اَفْتَرَىٰ عَلَى اللّهِ كَذِبًا أَوْ قَالَ أُوحِى إِلَىٰ وَلَمْ يُوحَ إِلَيْهِ شَيْءٌ ﴾، قال: نزلت في عبد الله بن سعد بن أبي سرح القرشي أسلم وكان يكتب للنّبي على فكان إذا أملى عليه سميعاً عليماً كتب عليماً حكيماً كتب عليماً حكيماً وإذا قال عليماً حكيماً كتب سميعاً عليماً فشك وكفر وقال: «إن كان محمّد يوحى إليه فقد أوحي إلي» (الدر المنثور ٣١٧٣، البحر المحيط ٤/٤٤، تفسير الطبري ١١/٣٥٥).

⁽٣) سورة التوبة: الآية ١٧.

⁽٤) سورة التوبة: الآية ١٨.

عن صورة ما تواترت عليه كفر، فإن ما تواتر لفظاً أو معنى، وكان مكشوف المراد، فقد تواتر مراده، فتأويله ردّ للشريعة القطعية، وهو كفر بواح، وإن لم يكذب صاحب الشرع، وإنَّه ليس فيه إلَّا الاستتابة، ومَن زعم أنَّه لا بدّ من إلقاء اليقين في قلبه وإثلاج صدره، فإذا عاند بعد ذلك فقد كفر، وإلَّا فلا، فإنَّ ذلك الزَّاعم لم يضع للدّين حقيقة تارة، وإنَّما جعله يدور مع الخيال، كيفما دار، وهذا باطل قطعاً، فإنَّ الأمر فيما ثبت ضرورة مفروغ عنه، فمن آمن به فقد دان بدين الله، ومَن أنكره فقد كفر، وإن لم يقصد الكفر، وإنَّما الدور مع الظن في المحل المجتهد فيه، لا في غيره، فكما أنَّ في باب إنكار الحقائق عنادية وعندية ولا أدرية وشاكة في الشك، فكذلك هذه الأقسام في إنكار الضروريات، وكلها كفر، ومَن قال أنَّ الجهل بكون الكلمة كفراً عذر، أراد في غير الضروريات، كما قد نبّهنا عليه في الأمر الثالث من عبارات «فتح الباري»، ومرّ عن «الأشباه والنّظائر»، و«حاشيته»، وبعد هذا فقد قال في «الخلاصة»: ومنها أنَّه من أتى بلفظة الكفر، وهو لم يعلم أنَّها كفر، إلَّا أنَّه أتى بها عن اختيار، يكفر عند عامة العلماء خلافاً للبعض، ولا يعذر بالجهل... إلخ(١).

وفي «مجمع الأنهر» مستدركاً على «البحر»: لكن في «الدرر»: وإن لم يعتقد، أو لم يعلم أنّها لفظة الكفر، ولكن أتى بها عن اختيار، فقد كفر عند عامة العلماء، ولا يعذر بالجهل^(٢)... إلخ. وعزاه في «الدرر» من الكراهية، والاستحسان «للمحيط». وهذا الخلاف في غير

⁽١) انظر: الفتاوي الهندية ٢/ ٢٧٦، لسان الحكام ص٤١٤.

⁽٢) مجمع الأنهر ٢/ ٥٠٢.

الضروريات. وأمَّا هي فليس فيها إلَّا الاستتابة، قال في "فتح الباري": وقد وقع في حديث معاذ: "إنَّ النَّبي ﷺ لما أرسله إلى اليمين قال له: أيما رجل ارتدّ عن الإسلام فادعه، فإن عاد وإلَّا فاضرب عنقه، وأيما امرأة ارتدت عن الإسلام فادعها، فإن عادت وإلَّا فاضرب عنقها»، وسنده حسن... إلخ(۱).

ونقله في «تخريج الهداية» عن «معجم الطبراني» (٢) في المسألة الثانية بالاستتابة فقط، وهو مذهب أصحابنا في المرأة، أو يحمل على السابة، فقد صرّح في «الدرّ» من آخر الجزية عن محمَّد رحمه الله تعالى بقتلها، قال ناقلاً عن «الذخيرة»: واستدل محمَّد لبيان قتل المرأة بما روي أنَّ عُمير بن عدي لما سمع عصماء بنت مروان تؤذي الرّسول على فقتلها ليلاً، مدحه على ذلك انتهى فليحفظ (٣). وكما نقله الزيلعي نقله في «الكنز» (٤). فالله أعلم.

عن قابوس بن مخارق أنَّ محمَّد بن أبي بكر رضي الله عنه كتب إلى على رضي الله عنه يسأله عن مسلمين تزندقا اه، فكتب إليه على رضي الله عنه: أمَّا اللذان تزندقا فإن تابا وإلَّا فاضرب أعناقهما.

⁽۱) فتح الباري ۲/۲۷۲.

⁽٢) رواه الطبراني في المعجم الكبير ٢/٥٣ (٩٣) وانظر: نصب الراية في تخريج أحاديث الهداية للزيلعي ٣/ ٤٥٧، وقال الحافظ في الدراية ٢/ ١٣٦: إسناده ضعيف. شرح فتح القدير ٦/ ٧٣.

⁽٣) الدر المختار شرح تنوير الأبصار ٤٠٠/٤.

⁽٤) انظر: كنز العمال برقم (٣٩٠).

"الشافعي ش ق كنز" (۱). وذكره في "تخريج الهداية" من موت المكاتب وعجزه، فلم يذكر إلّا الاستتابة، وليس في طوق البشر إلّا ذلك، وهو ما في الصحيح عن أبي موسى عن النّبي ﷺ قال: "مثل ما بعثني الله من الهدى والعلم كمثل الغيث الكثير، أصاب أرضاً فكان منها نقية قبلت الماء" الحديث _ إلى أن قال _: "فذلك مثل من فقه في دين الله ونفعه ما بعثني الله به، فعلم وعلم، ومثل مَن لم يرفع بذلك رأساً، ولم يقبل هدى الله الذي أرسلت به اه" (۱). فذكر القبول وعدمه، وذلك من جانب النّاس لا إلقاء اليقين، بحيث لا يتأتى بعده إلّا العناد، وقد يقال: أنّه بعد ذلك عناد، وإن لم يقصده الجاحد.

باران که در لطافت طبعش خلاف نیست در باغ لاله روید ودر شوره بوم خس^(۳)

وقال في «تحرير الأُصول» في منكر الرّسالة بعدما تواتر ما يوجب النبوّة: فلذا لا تلزم مناظرته: بل إن لم يتب المرتدّ قتلناه اه^(٤).

⁽۱) أخرجه عبد الرزّاق في مصنفه ٧/ ٣٤٢ (١٣٤١٦) و٨/ ٣٩٤ (١٥٦٦٨) و١٠/ ١٧٠ (١٨٧١٢) والبيهقي في السنن الكبرى ٨/ ٢٤٧. وأورده الزيلعي في نصب الراية ٤/ ١٤٦، والمتقي الهندي في كنز العمال برقم (١٣٥٢٦).

⁽٢) رواه البخاري في صحيحه كتاب العلم (٧٩) ومسلم في صحيحه كتاب الفضائل (٢٢٨٢).

⁽٣) معناه: «ممّا لا شك فيه أنَّ المطر طبعه لطيف ورقيق إلَّا أنَّه يُنبت في البستان الوردة، وفي الأرض المالحة الأعشاب الزائدة».

⁽٤) التقرير والتحبير ٣/ ٣٩٨.

وبالجملة لا يلزم أزيد من التبليغ كما في الجهاد مع الكفّار، وتلك المسألة مروية عن الأئمة، ففي «الصارم»: ويدل على المسألة ما روى أبو إدريس قال: أتى على رضى الله عنه بناس من الزنادقة ارتدوا عن الإسلام فسألهم، فجحدوا، فقامت عليهم البينة العدول، قال: فقتلهم، ولم يستتبهم. قال: وأتي برجل كان نصرانيًا وأسلم ثم رجع عن الإسلام، قال: فسأله فأقرّ بما كان منه فاستتابه فتركه، فقيل له: كيف تستتيب هذا ولم تستتب أولئك قال: إنَّ هذا أقرّ بما كان منه، وإنَّ أولئك لم يقرّوا وجحدوا حتى قامت عليهم البينة فلذلك لم أستتبهم. رواه الإمام أحمد رحمه الله تعالى، وروي عن أبي إدريس قال: «أتي على رضى الله عنه برجل قد تنصّر فاستتابه، فأبي أن يتوب، فقتله، وأتي برهط يصلون إلى القبلة، وهم زنادقة، وقد قامت عليهم بذلك الشهود العدول، فجحدوا وقالوا: ليس لنا دين إلَّا الإسلام، فقتلهم ولم يستتبهم، ثم قال: أتدرون لِمَ استتبت هذا النّصراني؟ استتبته لأنَّه أظهر دينه، وأمَّا الزنادقة الذين قامت عليهم البينة وجحدوني، فإنَّما قتلهم لأنَّهم جحدوا، وقامت عليهم البينة» فهذا من أمير المؤمنين علي رضى الله عنه بيان أنّ كل زنديق كتم زندقته وجحدها حتى قامت عليه البينة قُتل ولم يستتب^(١).

فإن قيل: لا يليق بعدل الباري تعالى المؤاخذة قبل التعجيز بالحجّة. قيل: ولا بعد التعجيز؛ إذ يبقى لِمَ لم يوفقهم للهداية؟ ومثل هذه وساوس يستعاذ منها، ولا حول ولا قوّة إلّا بالله. فكان موضوع الرّسالة ما ذكرنا.

⁽¹⁾ الصارم المسلول 1/ ٣٦٢.

لكن في أثناء التأليف انجر البحث عن الكلام في مسألة التّأويل إلى نقول أُخر، والشيء بالشيء يذكر، فانضم إليها أطراف وذيول، لعلّها تفيد النّاظرين، فليس من الدين أن يكفر مسلم، ولا أن يغمض عن كافر، والنّاس في هذه المسألة في هذا العصر على طرفي نقيض، ولقد صدق مَن قال: إنَّ الجاهل إمّا مُفرِط وإمّا مُفرِّط، ولا حول ولا قوّة إلَّا بالله العلى العظيم.

وهذا آخر الرسالة وختام المقالة، وما أريدت بها إلّا دعوة صالحة من طلبة العلم، بحسن العاقبة، وخير الخاتمة، لمؤلّفها الأحقر الأفقر محمّد أنور شاه، بن معظم شاه، بن الشاه عبد الكبير، ابن الشاه عبد الخالق، ابن الشاه محمّد أكبر، ابن الشاه حيدر، ابن الشاه محمّد عارف، ابن الشاه علي، ابن الشيخ عبد الله، ابن الشيخ مسعود الزوري الكشميري، رحمهم الله تعالى.

وفي «المكتوبات الخطية» عند خلف الشيخ: أنَّ سلفه جاؤوا من بغداد إلى الهند، ودخلوا ملتان، ثم ارتحلوا إلى بلدة لاهور، ثم إلى الكشمير والله أعلم.

وقد وقع الفراغ من جمع هذه الرّسالة في أسابيع من سنة ١٣٤٣ هجرية ألف وثلثمائة وثلاث وأربعين من الهجرة على الله .

[نبذة من نفثات صدر ذلك الملحد]

وهذه نبذة من نفثات صدر ذلك الملحد، وكلمات كفره مما أوحى إليه شيطانه واستهوى به قرينه ممّا فاق به كل كافر وزنديق، يدّعي دعاوى بسيطة عاطلة، مع غاية جهله، وقلّة فهمه، حتى إنّه لا يستطيع تلفيق عبارة صحيحة في الفارسية، فكيف بالعربية؟ ويزعمها حقائق، وهي في الحقيقة بقايق، انتخبها مولانا السيّد مرتضى حسن، وترجمها المولوي محمّد شفيع الديوبندي، فلينظر النّاظر فيها، هل غادر فيها كفراً لم يأته كلا ثم كلا.

بِسْسِ إِللَّهِ ٱلرَّمْزِ ٱلرِّحِيمِ

إهانته سيدنا المسيح عيسى على نبيّنا وعليه الصّلاة والسّلام بما تنشق منه الأكباد من نصوص كتبه

١ ـ قد ذكرت العيسوية له ـ (أي لعيسى عليه السلام) معجزات كثيرة، والحق أنّه لم تظهر عنه معجزة (١).

(كذا في «حاشية ضميمة أنجام آتهم»، من مؤلفات مرزا ص٦).

٢ ـ ثم هو من أطهر أرومة خؤولة وعمومة حيث كانت ثلاث من جداته
 الصحيحة وثلاث من جداته الفاسدة مومسات وبغايا، ومنهن طمه ودمه.

(حاشية ضميمة أنجام آتهم، ص٧).

⁽١) ينسحب على كل ما بعده من سياق العبارة. منه.

٣ ـ ولعل مصاحبته بالبغايا وصبوه إليهن كان من جهة هذه القرابة النسبيّة ونزوع الحرق إليهن ، وإلّا فلا يتصوّر من رجل متق أن يدع مومسة تمسّ رأسه بيدها الخبيثة وتعطره بعطر اشترته من مهر البغاء، وتحسّ قدمه بشعرها.

(حاشية «ضميمة أنجام آتهم» ص٧).

٤ - بل يحيى النَّبي أفضل منه (أي من عيسى) فإنَّه لم يكن يشرب الخمر ولم تسمع بغي عطرت رأسه بعطر من مالها الخبيث، أو ماسَّت بدنه بيدها، أو شعر رأسها، أو استخدم امرأة أجنبية قط، ولذلك سمّاه تبارك وتعالى في القرآن حصوراً دون المسيح(۱)، فإنَّ أمثال هذه الأُمور كانت مانعة من هذه التسمية، فإلى مَن يشتكي أنَّ عيسى عليه السَّلام قد كذب في ثلاث من أخباره المستقبلة كذباً صريحاً.

(«إعجاز أحمدي» ص١٣ و١٤).

٥ ـ ولمَّا كان عيسى بن مريم يتنجر مع أبيه يوسف إلى اثنين وعشرين سنة إلخ.

(«إزالة الأوهام» ص١٢٥).

٢ ـ وليتنبّه أنَّ هذا العمل ليس بذي بال، كما زعمه العوام، ولولا إبائي واستقذاري لمثل هذه الأعمال لم أكن بفضل الله وتوفيقه أحطّ رتبة من عيسى بن مريم في هذه الشعبذات والنيرنجيات.

(إزالة الأوهام » ص١٢٧).

⁽١) كان القرآن سلمه عنده وإن قيل أنَّه تنزل فيه كان سكوتاً عن الحق خوفاً من لومة لائم. منه.

٧ ـ ولهذا كان المسيح يشفي من الأمراض الجسمانية بهذا العمل،
 وأمَّا دفع الأمراض القلبية وتقرير الهداية والتَّوحيد والأحكام الدينية في
 القلوب فلم يكن يهتدي إليه، كأنَّه لم يظفر بشيء منه.

(«إزالة الأوهام» ص١٢٨).

٨ ـ وبالجملة فكانت تلك المعجزة من قبيل اللّعب والشعبذة،
 وكان الطّين يبقى على حقيقته طيناً، كعجل أخذه السّامري من زينة القوم.

(«إزالة الأوهام كلان» ص٣٣).

٩ ـ قد بعث الله تعالى في هذه الأُمَّة مسيحاً أفضل وأرفع في جميع الكمالات عن المسيح السابق، وسمّاه غلام أحمد.

(«دافع البلاء» ص١٣).

١٠ _ بعث الله تعالى في هذه الأُمّة مسيحاً أفضل من المسيح الأوّل في جميع الكمالات، والذي نفسي بيده لو كان عيسى بن مريم في زمان أنا فيه لما استطاع عملاً مما عملته، ولم يكد يظهر المعجزة التي ظهرت منّي.

(«حقيقة الوحي» ص١٤٨).

۱۱ _ ولمّا جعل الله ورسوله وسائر أنبيائه مسيح آخر الزمان _ يعني نفسه _ أفضل وأكمل من مسيح ابن مريم فذهب ما يقال أنّك كيف تفضل نفسك على المسيح ابن مريم ولم يبق إلّا وسوسة شيطانية.

(«حقيقة الوحي» ص٥٥).

17 _ ومريم، وما أدراك ما شأن مريم، وهي التي حصرت نفسها من النّكاح برهة من الزّمان، ثم حملت فألحّت عليها زعماء قومها خشية العار، فتزوّجت بيوسف النجار، وبقي النّاس يشنعون عليها، أنّها كيف نكحت وهي حامل على خلاف حكم التّوراة، وكيف نقضت عهد التبتل ولِمَ سنت في النّاس سنة تعدد الأزواج، وذلك لأنّها نكحت بيوسف النجّار، وله زوج غيرها من قبل، هذا ما قالت النّاس فيها، وإنّي لا أظنه إلّا اضطراراً منهم خشية العار من أجل حمل مريم، فهم بالترحم أحرى من التلاوم.

(«سفينة نوح» ص١٦).

۱۳ _ كان لليسوع _ يعني عيسى بن مريم أربع إخوة، وأختان من أب وأُم حيث كانوا كلّهم أولاد يوسف النجّار ومريم.

(«حاشية سفينة نوح» ص١٦).

14 - كنت أعتقد في أوائل أمري أنّي لا ألحق بغبار عيسى بن مريم في الفضائل والكمالات، كيف وهو نبيّ ومن أجل المقرّبين عند الله تعالى، وكلّما بدا لي ما يفضلني عليه جعلته فضيلة جزئية، إلّا أنّ الوحي الإلهي الذي صاب علي كوابل المطر بعده لم يتركني على تلك العقيدة، وأعطيت النبوّة صراحة بلا خفاء.

(«حقيقة الوحي» ص١٤٩ ـ ١٥٠).

إنكاره عن ختم النبوة وادعاؤه النبوة لنفسه

١ - ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَا إِلَيْكُورُ رَسُولًا شَنِهِدًا عَلَيْكُو كَا آَرْسَلْنَا إِلَى فِرْعَوْنَ رَسُولًا ﴾.
 زعم أنَّ هذه الآية الكريمة نزلت في حقه.

(«حقيقة الوحي» ص١٠٧).

٢ - ﴿يَسَ إِنَّ وَٱلْقُرْءَانِ ٱلْحَكِيمِ ﴿ إِنَّكَ لَمِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴿ عَلَى صِرَطِ مِسْتَقِيمٍ ﴿ يَفُوهُ أَنَّهَا نَزلت في شأنه.
 مُسْتَقِيمٍ ﴿ إِنَّ اَلْمَرْبِذِ ٱلرَّحِيمِ ﴾. تفوه أنَّها نزلت في شأنه.

(«حقيقة الوحي» ص١٠٧).

٣ ـ ادَّعى أنَّه نزل فيما أوحي إليه قوله: إنَّا أرسلنا أحمد إلى قومه فأعرضوا عنه، وقالوا: كذَّاب أشر.

(«أربعين» ص٣٣٣).

٤ ـ فكلمني وناداني وقال: إنّي مرسلك إلى قوم مفسدين، وإنّي جاعلك للنّاس إماماً، وإنّي مستخلفك إكراماً، كما جرت سنّتي في الأوّلين. قال: إنّه أوحى إليه.

(«أنجام آتهم» ص٧٩).

٥ ـ قد ذكر في الوحي الإلهي في شأني مراراً أنَّ هذا رسول الله ومأموره، وأمينه، قد جاءكم من الله فآمنوا بكلّ ما يقوله، وعدوه من أهل النّار.

(«أنجام آتهم» ص٦٢).

٦ وإذا كان عقيدتي وإيماني على ما أُوحي إليّ مثل الإيمان على «التوراة» و «الإنجيل» و «القرآن الكريم» فكيف يرجى منّي أن أترك إذعاني لظنونهم بل مخترعاتهم.

(«أربعين» ص٤ و١٩).

٧ ـ الكفر على قسمين أحدهما أن يجحد الرَّجل الإسلام، أو نبوة محمَّد ﷺ، والثّاني أن يجحد المسيح الموعود ـ يعني نفسه ـ ويكذّبه مع سطوع الحجج على صدقه، وهو الذي حرض الله ورسوله على تصديقه

وقد ورد التَّأكيد به في كتب الأنبياء السابقين، فهو كافر جاحد لله ورسوله، وإن أمعنت النّظر وجدت كلا القسمين واحداً.

(«حقيقة الوحي» ص١٧٩).

٨ ـ وليتنبه أنَّ تكفير المنكرين من خواص الأنبياء الذين جاؤوا بشريعة جديدة وأحكام ناسخة، وأمَّا مَن سواهم من الملهمين والمحدثين فلا يكفر أحد بجحوده وإن بلغ من شرف المكالمة الإلهية على أقصى غاياته.

(حاشية ترياق القلوب ص١٣٠).

فهذه العبارة والّتي قبلها، إذا ضممتها أنتجت لك أنّه _ المرزا _ صاحب شريعة جديدة ناسخة للّتي قبلها، ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَغْرُبُ مِنْ أَفْوَهِهِمَّ اِن يَقُولُونَ إِلّا كَذِبًا﴾.

9 _ واعلموا أنَّ الله تعالى أوحى إلي: حرام عليك أن تصلي خلف مَن يكفِّرك ويكذِّبك. أو هو مذبذب في أمرك ولم يؤمن بك، وليكن إمامكم منكم.

(«تحفة كولرويه» ص١٨).

۱۰ ـ سأله بعض حوارييه: هل نصلّي خلف مَن لم تبلغه دعوتكم فهو لا يدري أحوالكم ولا يؤمن بكم؟ قال المرزا: عليكم أن تبلغوه أولاً دعوتي، فإن آمن وإلّا فلا تصلُّوا صلواتكم خلفه، وكذلك مَن توقف في أمري لم يصدق ولم يكذب فلا تصلّوا خلفه فإنّه منافق.

(«فتاوى أحمدية» ص٥٢ ج _ ١).

11 _ سأل السيد عبد الله العربي لعشرة سبتمبر ١٩٠١م إنّي راجع إلى وطن العرب فهل أصلّي خلفهم أم لا؟. قال: لا نصلِّ خلف أحد غير المؤمنين بنا، فقال السيّد العربي: إنّهم لم يطلعوا على أحوالك، ولم تبلغهم دعوتك؟ قال المرزا: فإذن عليك أن تبلغهم دعوتي حتى يكونوا إمّا مصدقين أو مكذّبين إلخ.

(«فتاوي أحمدية» ص١٨ ج١).

١٢ ـ إذا افترقت الأُمَّة المحمدية على الفرق الكثيرة، ولد إبراهيم
 في آخر الزَّمان ولا ينجو من أولئك الفرق كلَّها إلَّا مَن تبعه.

(«أربعين» رقم ٣ ص٣٢).

17 _ ألجئنا بنص القرآن إلى أن نؤمن بكون آخر الخلفاء من هذه الأُمَّة، وأنَّه يجيء على قدم عيسى بن مريم، ولا يمكن لمؤمن جحوده، فإنَّه جحود القرآن، ومَن فعله فهو في العذاب المقيم أينما كان.

(«سيرة الأبدال» ص٤١).

14 _ وكيف أترك الوحي الإلهي الذي تواتر علي في ثلاث وعشرين سنة؛ إنّي أؤمن بهذا الوحي مثل ما أُؤمن بوحي سائر الأنبياء من قبلي.

(«حقيقة الوحي» ص١٥٠).

10 _ وأحلف بالله العظيم أنّي أُؤمن بهذه الإلهامات كما أُؤمن بقرآنه وسائر كتبه، وأذعن بالكلام الذي ينزل علي أنّه كلام الله كما أذعن أنَّ القرآن كلامه.

(«حقيقة الوحي» ص٣١١).

17 - الحق أنَّ الوحي القدسي الذي ينزل عَلَيَّ توجد فيه ألفاظ الرّسول والمرسل والنّبي وأمثاله في شأني غير مرّة، بل قد كثرت هذه الألفاظ في هذه الأيّام بأبلغ تصريح وتوضيح، وكذلك أمثال هذه الألقاب غير قليلة في «البراهين الأحمدية». التي مضى على طباعته اثنان وعشرون سنة، ومن جملة المكالمات الإلهية التي قد شاعت في «البراهين الأحمدية» هذه الآية: ﴿هُوَ ٱلّذِي آرُسَلَ رَسُولُهُ بِٱلْهُدَىٰ وَدِينِ الْحَمدية على الرّسول بصراحة ووضاحة.

(ملحق «حقيقة النبوّة» ص٢٦١).

(ضميمة «حقيقة النبوّة» ص٢٦١ _ ٢٦٢) «إيك غلطي كا إزاله».

10 - وإنّي كما أُؤمن بآيات القرآن المجيد، كذا من غير فرق ذرة أُؤمن بما أُنزل عليَّ من الوحي الذي تبيّن لي صدقه بآيات متواترة، وإنّي لو أردت لأقسمت في جوف الكعبة أنَّ الوحي المطهّر الذي ينزل عليَّ هو كلام الإله الحق الذي أنزل كلامه على موسى وعيسى ومحمّد المصطفى ﷺ، قد شهدت لي الأرض والسَّماء وكذلك نطقت لي السماء والأرض أنّي خليفة الله، غير أنَّه كان مقدّراً عند الله أن أُكذَّب كما قد ورد في «الوحى الآلهى».

(«إيك غلطي كا إزاله» نقلاً عن ضميمة «حقيقة النبوّة» ص٢٦٤).

19 _ ثم إنّي _ بفضل الله تعالى _ لا بجدي وسعيي _ قد وجدت حظّاً وافراً من نعم الله تعالى التي أعطيت للأنبياء والمرسلين وعباد الله المصطفين الأخيار من قبلي.

(«حقيقة الوحي» ص٦٢).

ادَّعاؤه المعجزات لنفسه والتفضيل على الأنبياء والاستخفاف بشأنهم

١ _ فإن قيل: أنّى تلك المعجزات ههنا؟ قلت: إنّى على كلّ ذلك قادر، بل قلّما ظهر على يد أحد من الأنبياء مثل ما ظهر على من المعجزات لتصديق دعوتي بفضل الله تبارك وتعالى.

(«حقيقة الوحي» ص١٣٦).

٢ ـ بل الحقّ الذي لا يعتريه شكّ أنّه فجّر بحراً ذخاراً من المعجزات بحيث لا يمكن ثبوتها من سائر الأنبياء عليهم السّلام قطعاً ويقيناً، سوى نبيّنا محمّد ﷺ فقد أتمّ الله تعالى حجّته فمن شاء فليؤمن ومَن شاء فليكفر.

(تتمة «حقيقة الوحي» ص١٣٦).

٣ ـ والله تعالى قد أظهر لي آيات كثيرة لو ظهرت لقوم نوح ما كانوا
 لغرقوا.

(تتمة «حقيقة الوحي» ص١٣٧).

٤ ـ والذي نفسي بيده هو الذي بعثني، وسمّاني نبيّاً ودعاني باسم
 المسيح الموعود، وأظهر لتصديق دعوتي آيات عظيمة تبلغ ثلاثمائة
 ألف، وقد ذكرت نبذة منها في هذا الكتاب.

(تتمة «حقيقة الوحي» ص٦٨).

٥ ـ الإخبار عن المغيبات التي ذكرت في هذه السُّطور تشتمل على
 آيات جلية فيصلة تنيف على مليون.

(«براهين أحمدية» ص٥٦).

٦ - والذي نفسي بيده لو قامت شهود آياتي العظام التي ظهرت لتصديق دعوتي في صعيد واحد لما استطاع أحد من ملوك الأرض أن يكافئهم بأفواجه وجنوده.

(«براهين أحمدية» ص٣).

٧ ـ فواعجباً لخصومي يشنعون علي بما يمرقون به من الإسلام،
 ولو كان في قلوبهم تقوى لما قالوا عَلَيَّ ما يشمل الأنبياء من قبلي.

(«إعجاز أحمدي» ص٥ و٦).

٨ ـ وعلى هذا فليس في قلوبهم من الإيمان نقير ولا قطمير، فإنّه ليس لي من الله معاملة إلّا ويشاركني فيها الأنبياء السابقون، فكل قدح يقدحون به في أمري، لا بد أن يرد على نبيّ من الأنبياء السابقين.

(تتمة «حقيقة الوحي» ص١٢٨).

ادعاؤه النبوّة مع الشريعة الجديدة لنفسه

١ ـ قد قيل لي: إنَّ بشارتك مذكورة في القرآن، وما مصداق هذه الآية إلَّا أنت ﴿ هُوَ ٱلَّذِي َ أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِٱلْهُ دَىٰ وَدِينِ ٱلْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الآية إلَّا أنت ﴿ هُو ٱلَّذِينِ صَلَا لَهُ مَا لَا يَهِ عَلَى اللّهِ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهِ عَلَى اللّهِ عَلَى اللّهِ عَلَى اللّهِ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهِ عَلَى اللّهُ عَلَى الل

(«إعجاز أحمدي» ص٧).

٢ - هو الله الذي أرسل رسوله - يعني نفسه - بالهدى ودين الحقّ
 وتهذيب الأخلاق.

(أربعين رقم ٣ ص٣٦).

" فإن قلت: إنَّ كل مفتر على الله بنبوّة لا يهلك بافترائه، بل من ادّعى الشّريعة خاصة، قلنا: أوّلاً: إنَّ هذه دعوى بلا دليل فإنّ الله تعالى لم يقيد وعيد الإهلاك لأجل الافتراء بقيد الشريعة، ولو سلمنا فليست الشريعة إلّا من أوتي في وحيه أوامر ونواهي وأخذ به لأمّته قانوناً، فخصمنا ملزم بهذا التعريف أيضاً فإنّي صاحب الشريعة بهذا المعنى، ألا ترى أنّي أوتيت في الوحي أوامر ونواهي، ومن جملتها قوله تعالى: ﴿قُل لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَدِهِمْ وَيَحْفَظُوا فَرُوجَهُمْ ذَلِكَ أَزَكَى لَمُمْ ﴾. . . إلخ. وهذا الوحي قد اندرج في «البراهين الأحمدية» وفيه أمر ونهي، وقد مضت عليه ثلاث وعشرون سنة، وكذلك في عامة ما يوحى إليَّ يكون أمر ونهي.

وإن قلت: إنَّ المراد من الشريعة هي التي فيها أحكام جديدة. قلنا: باطل، فإنَّ الله تعالى قال: ﴿إِنَّ هَنذَا لَفِي ٱلشَّحُفِ ٱلْأُولَى ﴿ اللهِ صَعْفِ إِبْرَهِيمَ وَمُوسَىٰ ﴾. وحاصله: أنَّ التعليم القرآني موجود في التوراة أيضاً.

وإن قلت: إنَّ الشريعة هي التي تستوفي الأوامر والنَّواهي كلها، فهو أيضاً باطل، فإنَّه لو كانت الأحكام الشرعية برمتها مستوفاة في «التوراة» أو «القرآن المجيد» لما بقي للاجتهاد موضع.

(أربعين رقم ٤ ص٦).

٤ - من جاء من الله حَكَماً فله أن يأخذ من ذخيرة الأحاديث
 ما شاء، بعلم من الله، ويرد ما شاء.

(حاشية «تحفة كولروية» ص١٠).

٥ ـ نقول: فعليهم أن يبينوا ما معنى لفظ الحَكَم الوارد في شأن المسيح الموعود المروي في «صحيح البخاري» ونحن نعلم بيقين أنَّ الحَكَم هو الذي يُقبل حكمه لرفع الاختلاف، وتكون فيصلته ناطقة نافذة، وإن جعل ألفاً من الأحاديث موضوعة.

(«إعجاز أحمدي» ص٢٩).

7 - ونحن نقول في جوابه: نقسم بالله أنَّ الأحاديث ليست بأساس دعوى، بل القرآن والوحي الذي ينزل عَلَيَّ، نذكر للتأييد أحاديثاً تكون مطابقة للقرآن، ولم تكن معارضة لما أوحي إليّ، وما سوى ذلك من الأحاديث فننبذه نبذ الأنجاس والأقذار _ العياذ بالله ..

(«إعجاز أحمدي» ص٣٠).

ادعاؤه التفضيل على سيدنا الرسول عليه السلام

١ ـ والحاصل أنَّ نبوّتي ورسالتي من حيث أنّي محمَّد وأحمد لا من نفسي، وحصل لي ذلك كله بالفناء في الرّسول، فلم يناقض مفهوم خاتم النّبيين.

(اشتهار «إيك غلطي كا إزالة» ص٢٦٢).

٢ ـ ولكن مَن تلاشى في ذلك الخاتم النبيين بحيث أنَّه اتسم باسمه لغاية الاتّحاد ونفي الغيرية، وانعكس منه الوجه المحمّدي كالمرآة الصافية، فاطلاق النّبي عليه لا يفض خاتم النبوّة، فإنَّه عين محمَّد ولو على سبيل الظلية.

(ضميمة «حقيقة النبوَّة» ص٢٦٣ »إيك غلطى كا إزالة»).

٣ ـ فبرعاية واسطة محمد المصطفى سُمِّيت بمحمَّد وأحمد فأنا رسول ونبى .

(«إيك غلطي كا إزالة» ضميمة «حقيقة النبوّة» ص٢٦٥).

٤ - ولهذا الوجه يبقى خاتم النبيين محفوظاً، فإنّي سميت باسم محمّد وأحمد من مرآة الصحبة على وجه الانعكاس والظلية، ومن غاظه هذا الوحي الإلهي وأنّه لِمَ سمّاني نبيّاً ورسولاً، فهذا من غاية حمقه فإنّ بتسميتي نبيّاً ورسولاً لا يفض خاتم الله تعالى.

(ضميمة «حقيقة النبوّة» ص٢٦٥).

٥ - وإنّي أقول: إن تلقبي بألقاب النبوّة والرّسالة بعد محمّد عليه الذي هو خاتم النّبيين في الحقيقة ليس ممّا يشنع عليه ولا يناقض ختميته على فإنّي قد ذكرت مراراً أنّي على موجب قوله تعالى: ﴿وَءَاخَرِينَ مِنْهُمْ لَمّا يَلْحَقُواْ بِهِمْ عين محمّد خاتم النّبيين على وجه البروز، والله تعالى قد سمّاني نبيّاً ورسولاً في «البراهين الأحمدية» قبل هذا وبعشرين سنة، وجعلني عين وجوده على فهذا الوجه لم تتزلزل خاتميته على بنبوّتي فإنّ الظل لا ينفصل عن صاحبه (ص٢٦٥).

٦ - ولمّا صرت عين محمّد ﷺ على سبيل الظلية والبروز فلم
 يفض خاتم النبيين، فإنّ نبوّة محمّد ﷺ على هذا بقيت محدودة في نفسه
 ولم يتنبّأ غير محمّد ﷺ (ص٣٦٦).

٧ ـ ولمّا صرت البروز المحمدي الذي كان موجوداً من قديم أعطيت النبوّة البروزية، وأمّا تلك النبوّة فسائر المخلوقات في جنبها عاجزة فإنّها قد ختمت.

(ضميمة «حقوق النبوّة» ص٢٦٨).

روريت ، سين من المراوريت ، سين المراوريت ، سين

٨ - كان مقدراً أن يبرز لمحمد على بروز فقد برز والآن لم يبق للاستنباط من منبع النبوة سبيل غيره.

(«نفس المصدر» ص٢٦٨).

9 ـ وعلى هذا قد سمّاني تبارك وتعالى مراراً بالنّبي والرّسول، ولكن على سبيل البروز، بحيث يرتفع نفسي من الدين، ولا يبقى إلّا محمّد على فبهذا لُقِّبت بمحمّد وأحمد، فلم تذهب النبوّة والرّسالة إلى غير محمّد على بل بقي أمر محمّد عند محمّد نفسه على .

(ضميمة ص٢٦٩).

وقد افترى هذا اللعين على الله أنَّ هذه الآيات نزلت في شأنه:

١٠ _ ﴿ وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِكِ ﴾ اللَّهُ رَمَيْهُ.

(ضميمة «حقيقة الوحي» ص٧٩).

١١ _ ﴿ ثُمَّ دَنَا فَنَدَكَّ ﴿ إِنَّ فَكَانَ قَابَ قَوْسَتَينِ أَوْ أَدَّنَى ﴿ .

(ضميمة «حقيقة الوحي» ص٨٦).

١٢ _ ﴿ سُبْحَنَ ٱلَّذِيَّ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِ لَيُلَّا ﴾ .

(ضميمة «حقيقة الوحي» ص٨١).

١٣ _ ﴿ قُلْ إِن كُنتُم تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَأَتَبِعُونِي يُحْبِبَكُمُ ٱللَّهُ ﴾ .

(ضميمة «حقيقة الوحي» ص ٨١).

١٤ ـ آثرك الله على كل شيء^(١).

(ضميمة «حقيقة الوحي» ص٨٣).

(١) قلنا: فيه ادعاء الأفضلية على محمَّد ﷺ وسائر الأنبياء!!

١٥ ـ نزلت سرر من السماء ولكن سريرك وضع فوق كل سرير.
 (ضميمة «حقيقة الوحي» ص٨٣).

١٦ - ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُبِينَا ﴿ لَي لَيْغَفِرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِن ذَنْبِكَ وَمَا تَأْخَرَ ﴾.
 («خاتم الاستفتاء»، ضميمة «حقيقة الوحي» ص٨٤).

١٧ _ سبحانك الله درا فاك.

(ضميمة «حقيقة الوحى» ص٨٥).

١٨ _ لولاك لما خلقت الأفلاك.

(ضميمة «حقيقة الوحي» ص٨٥).

١٩ _ ﴿ إِنَّا أَعْطَيْنَكَ ٱلْكُوثَرَ ﴾.

(ضميمة «حقيقة الوحي» ص٨٦).

٢٠ ـ أراد الله أن يبعثك مقاماً محموداً.

(«الاستفتاء» ص٨٦).

٢١ _ ﴿ لَعَلَّكَ بَنخِتُمْ نَفْسَكَ أَلَّا يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ ﴾ .

(«حقيقة الوحي» ص٨٠).

٢٢ _ قال في تصنيفه («تحفة كولروية» ص٤٠): إنّ معجزاته على بلغت ثلاثة آلاف، وادّعى لنفسه في الجزء الخامس من (البراهين الأحمدية ص٥٦) مليون، فانظر كيف فضّل نفسه على نبيّنا على بتكثير المعجزات أية كثرة (نعوذ بالله من هذه الكفريات القبيحة).

٢٣ _ له خسف القمر المنير، وإن لي خُسِفا القمران المشرقان، أتنكر؟

(«إعجاز أحمدي» ص٧١).

٢٤ _ وظاهر أنَّ زمان الفتح المبين قد انقضى في عهده ﷺ وبقي فتح آخر أبين منه غلبة ونصرة، وقد قدر أن يكون زمانه زمان المسيح الموعود، وإلى هذا أشير في قوله تعالى: ﴿سُبْحَنَ ٱلَّذِي ٓ أَسْرَىٰ﴾.

(«سيرة الأبدال» ص١٩٣).

٢٥ ـ إنَّ الله خلق آدم وجعله سيّداً وحاكماً وأميراً على كلّ ذي روحٍ من الإنس والجان كما يفهم من آية ﴿أَسَجُدُواْ لِآدَمَ﴾ ثم أذله الشيطان وأخرجه من الجنان، ورد الحكومة إلى هذا الثعبان ومسّ آدم ذلّة وخزي في هذه الحرب العوان، وإنّ الحرب سجال، وللأتقياء مآل عند الرَّحمٰن، فخلق الله المسيح الموعود ليجعل الهزيمة على الشيطان في آخر الزمان، وكان وعداً مكتوباً في القرآن.

(حاشية در، حاشية صت، خطبة إلهامية ملحقة سيرة الأبدال).

٢٦ _ ﴿ وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْمُوكَىٰ ﴿ إِنَّ هُوَ إِلَّا وَحَىٰ يُوحَىٰ ﴾ .

(«أربعين» رقم ٢ ص٣٢).

٢٧ _ ﴿ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنتَ فِيهُمُّ ﴾.

(«دافع البلاء» ص٦).

۲۸ ـ إنّي بايعتك بايعني ربّي.

(«دافع البلاء» ص٦).

٢٩ ـ أنت منّي بمنزلة أولادي، أنت منّي وأنا منك، ﴿ وَاصْنَعِ ٱلْفُلْكَ بِأَعْدِنِنَا وَوَحْمِنَا ﴾ ، ﴿ وَاصْنَعِ ٱلْفُلْكَ بِأَعْدِنِنَا وَوَحْمِنَا ﴾ ، ﴿ إِنَّ ٱلَّذِيمِ مَ أَنَهُ إِنَّهَ أَنَهُ وَوَحْمَ اللّهَ يَدُ ٱللّهِ فَوْقَ ٱيْدِيمِ مَ ﴾ ، ﴿ وَلَا إِنَّهُ أَنَّهُ أَنَّهُ أَنَّهُ أَنَّهُ أَلَا لَهُ كُمْ إِلّهُ وَحِدُّ ﴾ ، والخير كله في القرآن.

(«دافع البلاء» ص٦ و٧).

٣٠ _ ﴿ وَمَا آَرْسَلْنَكَ إِلَّا رَحْمَةً لِلْعُلَمِينَ ﴾ ، ﴿ أَعْمَلُواْ عَلَى مَكَانَتِكُمْ إِنِّي عَامِلًا فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴾ .

(«حقيقة الوحي» ص٨٢).

كانت هذه ترجمة ما هَذي به الأسود الكاذب من الكفر اللازب كفراً بواحاً وصراحاً. عليه لعنة الله والملائكة والنّاس أجمعين.



«ذكر آراء مشايخ العصر وجهابذة الأمة في تصديق الرسالة»

صورة ما كتبه أكابر العلماء وجهابذة الفضلاء ممَّن تولى الدرس والإفتاء، وتصدر لنشر الشريعة الغرّاء في تصديق هذه الرّسالة وتصويب تلك المقالة على حصول ترتيب تلك التصديقات والتوثيقات

صورة ما كتبه شيخنا الفقيه المحدث العارف العلامة مسند الوقت منتهى الإسناد مولانا خليل أحمد السهارنفوري صدر المدرسين بمدرسة مظاهر العلوم وشارح «سنن أبي داود» شرحاً بارعاً رحمه الله تعالى

بِسُ إِللَّهِ ٱلدَّمْ الرَّحْدَ الرّحْدَ الرّحْدِ الرّحْدَ الرّحْدُ الرّحْدَ الرّحْدَ الرّحْدَ الرّحْدَ الرّحْدَ الرّحْدَ الرّحْدُ الرّحْدَ الرّحْدَ الرّحْدُ الرّحْدُ الرّحْدُ الرّحْدُ الرّحْدُ الرّحْدُ الرّحْدَ الرّحْدُ الرّ

الحمد لله الحميد الفعّال، الكبير المتعال، المنزّه عن التشبيه والمثال. والصّلاة والسّلام على سيّدنا محمّد، صاحب المجد، والشرف، والكمال، وعلى آله وصحبه، خير صحب وآل، الذين أزاحوا الباطل والضلال. أمّا بعد، فقد كانت مسألة تكفير أهل القبلة في كلام الفقهاء والمحدثين والمتكلّمين من أهل الحق غامضة، لا يبلغ دركها

إلا مَن أعطاه الله فهماً سليماً، ووقّقه لتناول الحقّ، وكان بعض النّاس وقعوا في الغلط من اختلاف عباراتهم، فقام لها مولانا الشيخ الحاج المولوي أنور شاه صدر المدرسين في دار العلوم بديوبند، وبذل فيها جهده، وحقّق الحقّ فيها، وأبطل الباطل منها، فاطّلعت على ما جمع فيها من تصريحات المتقدمين والمتأخّرين، وأزال عنها شبهة القاصرين والجاهلين، فوجدته بحمد الله تعالى حقّاً صريحاً، ومذهباً صحيحاً، جزاه الله تعالى جزاءً يكافئ سعيه، وتلقاه بالقبول عنده.

خليل أحمد النّاظم لمدرسة مظاهر العلوم في سهارنفور

صورة ما كتبه شيخ العصر الفقيه المحدث المفسّر العارف العلّامة مولانا أشرف على التهانوي رحمه الله

بِسْمِ اللَّهِ الرَّمْزَ الرِّحِيمِ

مبسملاً وحامداً ومصلياً، يقول هذا العبد: إنّه كان مشهوراً دائراً على الألسنة أنّ كون المرء من أهل القبلة يمنع إكفاره مطلقاً ولو أنكر ضروريات الدين، وكذا كونه متأوّلاً، ولو في ضروريات الدين، وكذلك عدم الالتزام، ولو مع اللّزوم، وكان بعضهم يفرع عليها عدم إكفار المرزائيين خصوصاً منهم الذين يتّقون ظاهراً نبوّة قائدهم، ويتأوّلون في دعواه لها، ولعمري لو كان الأمر كما زعموا لزم أن لا يكفروا مَن آمن بمسيلمة اليمامي مع إقامة الصّلاة، وإيتاء الزّكاة، ويأوّل دعواه النبوّة،

وقد كان اليمامي يصدّق نبيّنا عَيْلُم، ولا أرى أحداً من المسلمين يلتزم هذا الملتزم، ولبطلان هذا اللازم المستلزم لبطلان ملزوماته كانت المسائل الثلاثة مفتقرة إلى التفصيل، فجزى الله تعالى مؤلف الرّسالة الملقبة: بـ«إكفار الملحدين»، حيث فصّل المسائل بما لا مزيد عليه، وكمّل وسوّى الدلائل، وعدّل، فإذن الرّسالة عندي كافية في المقصود شافية، ولما لا بدّ منه في البحث وافية؛ فتقبّلها الله تعالى وجعلها نافعة، ولغياهب الشكوك والأوهام دافعة.

وأنا العبد المفتقر إلى رحمة ربّه أشرف علي التهانوي الحنفي عفي عنه، واليوم يوم السّبت، سادس شهر الله المحرم سنة ١٣٤٣ من الهجرة النّبوية على صاحبها ألف ألف صلاة وتحيّة.

صورة ما كتبه المحدث العلامة صدر جمعية العلماء لإقليم الهند والمفتي الأعظم ببلدة دهلي وصدر المدرسين بالمدرسة الأمينية مولانا كفاية الله، أدام الله ظله

بِسْسِمِ ٱللَّهُ ٱلرَّمْنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله الذي نزَّل الفرقان على عبده ليكون للعالمين نذيراً، بعثه بالحقّ داعياً إلى الله بإذنه وسراجاً منيراً، وختم به النبوّة والرّسالة، فجاء خاتم النبيين والمرسلين بشيراً ونذيراً، صلَّى الله عليه وعلى آله وأصحابه وسلّم صلاة متوالية وسلاماً كثيراً.

أمًّا بعد: فإنَّه قد كان يختلج في صدور بعض النَّاس تسجيل العلماء بكفر الطائفة القاديانية القائلة بنبوة محدثها (مرزا غلام أحمد القادياني) وبكفر الفرقة الأحمدية القائلة بأنّ مرزا غلام أحمد المذكور كان مسيحاً موعوداً، ومهديّاً منتظراً، ومجدداً جليلاً، ووليّاً نبيلاً، وإنَّه لم يدّع النبوّة والرسالة، وإن سمّى نفسه نبياً ورسولاً، وادّعى الوحى والإلهام، وسوّى بين وحيه ووحى الأنبياء، ظنّاً منه أنَّهم متأوّلون، وتوقف في تكفير أمثالهم السلف الصالحون؛ فقام العلّامة عمدة زمانه، ورحلة أوانه، صدر الأفاضل، وفخر الأماثل، المولى المقدام، والحبر الهمام، مولانا محمَّد أنور شاه، صدر الأساتذة بدار العلوم الديوبندية مشمّراً عن ساق التحقيق، ورافعاً لواء التّدقيق، فكشف عن المرام، ومحا الظلام، ونحى الستر، وجلى الأمر في عجالة سمّاها: «إكفار الملحدين»، نضد فيها درراً وجود غرراً، فلم يترك مساغاً للشك والاختلاج، ترى سطورها كأنَّها للإيقان فجاج، جزاه الله عنَّا وعن سائر المسلمين، وقطع بما أبدى دابر الملحدين، ونقَّى به لون الدين المبين، وأزاح كيد الخائنين الظالمين.

محمَّد كفاية الله عفا عنه ربه وكفاه ٤ ـ ربيع الأوّل سنة ١٣٤٣هـ

صورة ما كتبه الحافظ الحجّة الفقيه المحدث العارف العلّامة شيخ الإسلام والمسلمين المفتي بدار العلوم بديوبند جامع الشريعة والطريقة سيّدنا وسندنا ومولانا عزيز الرَّحمن الديوبندي رحمه الله

بِسُ إِللَّهِ ٱلدَّمْ الدَّهِ الدَّمْ الدَّهِ الدَّمْ الدَّهِ

الحمد لله خالق السَّماوات والأرضين، والصَّلاة والسَّلام على النَّبي الأُمِّي الأمين، خاتم النبيّين، وسيّد المرسلين، وآله وصحبه الذين حازوا الفضل المتين، وفازوا بالفوز المبين.

أمّّا بعد، فإنّ الفئة الباغية الطاغية من أهل القاديان لما بغوا وطغوا وعتوا عتوا كبيراً، وأفسدوا في الأرض فساداً كثيراً، حيث أثبتوا لرئيسهم نبوّة عامة، أو كونه عيسى المعهود مهديّاً مجدّداً للدّين المتين، فقام لإبطال أباطيلهم، ومحق أكاذيبهم، العلّامة الفهّامة، والحبر القمقام، شيخ الحديث وصدر المدرسين، في دار العلوم بديوبند مولانا الشاه محمّد أنور سلمه الله وأبقاه، فأفاد، وأجاد، وأحكم، وأشاد، وحقّق كفر الفئتين من أتباع الملحد الطّاغي القادياني الباغي بما لا مزيد عليه، فجزاه الله تعالى خير الجزاء، وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين.

صورة ما كتبه العلَّامة المحقّق مولانا شبير أحمد العثماني شيخ التفسير بالجامعة الإسلامية دابهيل رحمه الله

الحمد لله ذي الآلاء والنعماء، والصَّلاة والسَّلام على سيِّدنا محمَّد عبده ورسوله، خاتم الرُّسل والأنبياء، وعلى آله وأصحابه البررة النجباء، وبعد، فقد تشرّفت وانتفعت، ولله الحمد بمطالعة الرّسالة الغرّاء: «إكفار الملحدين» للشّيخ العلّامة الجليل، فقيد المثيل في زمانه، وعديم العديل في أوانه، بقية السلف، وحجّة الخلف، البحر المواج، والسّراج الوهّاج، الذي لم تر العيون مثله في العهد الحاضر، ولم ير هو مثل نفسه، قد رزقه الله تعالى من العلم والنُّهي، والعفّة والتّقي، والحظ الأوفر؛ وهو سيّدنا ومولانا الشيخ الأنور، مدّ الله ظلّه على رؤوس المسترشدين والمتعلِّمين، وكانت الضرورة العصرية داعية إلى مثل هذه الرّسالة الزّهراء، فإنّ المسألة مهمّة، والأقوال فيها مضطربة، ومادتها منتشرة، ومظانها متكثرة، ولهذا وقع بعض أهل العلم والقصد الصالح أيضاً في الغلط أو الشكّ والتردّد، فجزى الله الشيخ العلَّامة مؤلَّف الرّسالة عنّا وعن سائر المستفيدين، فإنَّه قد كشف الحجاب عن وجه الحقِّ والصّواب، وقطع عرق الالتباس والارتياب، وحقَّق قاعدة عدم تكفير أهل القبلة، ونقح ضابطة عدم إكفار المتأوّل بما لا مزيد عليه، حتى بين الصبح لذي عينين، وكفي وشفى، حتى لم يبق مجال الشبهة والإنكار، لمن شرح الله صدره للإسلام، وكان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد، فلله الحمد أوَّلاً وآخراً، وباطناً، وظاهراً، فإنَّه حميد مجيد.

العبد شبير أحمد العثماني الديوبندي ٢١ جمادي الأولى سنة ١٣٤٣ه

صورة ما كتبه العلَّامة الفقيه المحدث المفتي نائب أمير الشريعة لولاية بهار مولانا أبو المحاسن محمّد سجاد رحمه الله

بِسُـــِ اللَّهِ ٱلرَّحْزَالرِّحِيمِ

الحمد لله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد، يحيي ويميت، وهو على كل شيء قدير، والصّلاة والسّلام على سيدنا خاتم الأنبياء محمّد الذي لا نبيّ بعده إلى يوم الدين من غير نكير، وعلى آله الكرام وصحبه البررة العظام، وأئمة الدين الفخام ممرّ الشهور والأعوام.

أمًّا بعد:

فلمّا كان من مظان العوام وممن أوتوا العلم وهم أولوا الأفهام، أنَّ الذين لهجت ألسنتهم بالشّهادتين، وأظهروا الإيمان بكتاب الله تعالى، فهم المؤمنون حقّاً. وإن أنكروا ألوفاً من معاني الكتاب والسُّنّة المحقّقة المثبتة بالقطع عند الجمهور متأوّلين بتأويل يبطله المأثور المشهور؛ فكان الإيمان بالبعض عندهم إيمان لا يضره الكفر ببعض وهوى بهم في تلك المهاوي، وأضلّهم عن الصراط السوي ما استفاض. وذاع عن الأئمة المجتهدين أن لا نكفّر أحداً من أهل القبلة، وعسى هم لم يعثروا على ما عنوا بقولهم، رحم الله الجميع.

فدعت ضرورة العامة والخاصة إلى كتاب يفصح عن طرق زوال

الإيمان، ويوضّع مسلك السلف في هذا بالبرهان، ويزيل أوهام المترددين في تكفير الزنادقة والملحدين الذين يتبعون أهواءهم بالتَّأويل الباطل والتَّحريف الزائغ، بحيث يمتاز الحق الصّريح ويتضح النصح النصيح، لا يأتيه الباطل، ولا يرتاب فيه العاقل.

فحمداً لله الذي وفق علامة الدّهر فهامة العصر فقيه زمانه محدث أوانه، ثقة في الرّواية حجّة في الدّراية، شيخ العلماء مولانا المولوي محمّد أنور شاه أمدّ الله في حياته لنا ولكافّة المسلمين، وأبقاه وأنجحه في متمنّاه، أنّه لبّى تلك الدّعوة وأتى بتأليف منيف في ذاك البحث الشريف مسمّياً ب:

«إكفار المتأوّلين والملحدين في شيء من ضروريات الدين»

ففصًل الفصول وجمع فيها الأصول، يظهر بها مناط الكفر والإيمان ويسهل بها التمييز بين أهل الحق وأهل الطغيان، وأثبت المطالب في كل باب بالسنة والكتاب، وأردف بالنقول عن الأئمة الفحول.

فجاء ولله الحمد كتاباً تهتز له الخواطر، وتقرّبه النّواظر، فشكر الله مسعاه، وجزاه عنّا وعن سائر المسلمين أجزل جزاء وأوفاه، وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين. والصّلاة والسّلام على محمّد وآله وأصحابه أجمعين.

وأنا أحقر العباد أبو المحاسن محمّد سجاد البهاري عفا عنه الباري.

صورة ما كتبه الشّيخ الثقة الأمين ناصر السنة الغرّاء وقامع البدعة الظلماء جامع العلوم النقلية والعقلية لسان الإسلام والمسلمين وسيف الله على رؤوس الملحدين، نجل الحيدر الكرار، ولا سيف إلّا ذو الفقار _ مولانا العلّامة السيد مرتضى حسن ناظم التعليم بدار العلوم الديوبندية رحمه الله

بِسْمِ اللَّهِ الرَّمْزَ الرِّحِيمِ

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنّا لنهتدي لولا أن هدانا الله، لقد جاءت رسل ربنا بالحقّ ويتوب الله على مَن تاب، ربّنا لا تزغ قلوبنا بعد إذ هديتنا وهب لنا من لدنك رحمة، إنّك أنت الوهّاب. وصلّ وسلّم وبارك على سيّدنا ومولانا محمّد، مركز النبوّة، وخاتم الرّسالة الذي لا نبيّ بعده بشريعة ولا بغير شريعة بلا ارتياب، وآله وصحبه شهب رجوم الشياطين ونجوم الهداية وهداة سبل الصّواب.

وبعد:

فإنَّ مسيلمة الفنجاب مرزا غلام أحمد القادياني قد أنكر ختم النبوّة والرّسالة، وحرّف معناه واتبع في كفره البها والباب، وادَّعى النبوّة الحقيقية الشرعية بل التشريعية مع الشريعة الجديدة والوحي والكتاب، وأهان الأنبياء عليهم السّلام خصوصاً سيّدنا عيسى عليه السّلام بصريح الخطاب، وأنكر القطعيات الدينية الضرورية بتأويلات، بل هي الإنكار بإقراره من غير تأويل وحجاب؛ فهذا ومن تبعه ملحد زنديق كافر مرتد بلا ريب وشك، وعليه الفتوى وهو الحق وفيه الصّواب. وكذا من شك

في كفره وعذابه بعد اطّلاعه على كفرياته فعليه ما عليه، ولعنة في الدنيا وذلّة في الآخرة، وعذاب وعقاب.

كيف ولو لم يكن هذا ومن تبعه خارجاً عن الإسلام مرتداً، لم يكن مسيلمة وأتباعه وأمثاله كافراً مرتداً عند الجزاء يوم الحساب.

فجزى الله تعالى عني وعن سائر المسلمين خير الجزاء في الدنيا والآخرة وحسن المآب شيخ الإسلام والمسلمين مجمع بحور الدّنيا والدين مولانا أنور شاه الكشميري صدر المدرسين بدار العلوم الديوبندية حيث بيّن في رسالته: "إكفار المتأوّلين والملحدين في شيء من ضروريات الدين»، من القرآن والسنّة، وآثار الصحابة، وتصريحات أئمة الحديث والفقه والأُصول والتفسير بفصل الخطاب.

إنَّ الإنكار والتَّأويل في أمر من ضروريات الدين غير مسموع، والمنكر والمتأوّل سببان في حكم الارتداد والتكفير عنهما غير مدفوع.

فهذه رسالة شافية كافية وافية في موضوعها، مشتملة على أصوله وفروعه، ودرره وغرره، وعجائبه وغرائبه، ومع هذا أخذ فوائدها ومنافعها غير ممنوع، فعلى المسلمين المطالعة بمفهومها والإشاعة بمضامينها، ودفع الفئة المسيلمية الفنجابية بأصولها وفروعها، ولتذكر شيئاً من عباراته الكفرية لتكون تذكرة وتبصرة، وقطرة من بحور كفره وإلحاده وزندقته.

والله تعالى هو الموفّق، وله الحمد في الأولى والآخرة. والصّلاة والسّلام على نبيّه وحبيبه وآله وصحبه ما دام الاتفاق والتفرقة. آمين برحمتك يا حافظ الإسلام والقرآن والدين والمسلمين.

صورة ما أفاد علامة الدنيا والدين بقية العلماء الرَّاسخين، مَن حاز قصب السبق في كل مضمار، ودار معه الحق حيثما دار، فأصبح آية في إصابة الرأي والعلم والنظر في العين والأثر، المحقق الجهبذ العلم المفرد العلّامة مولانا الشيخ حبيب الرَّحمٰن الديوبندي نائب الاهتمام بدار العلوم

بِسْ إِللَّهِ ٱلرَّحْزَ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي تكفل بحفظ الدين المتين، ونصب لتسديد أموره في كل عصر طائفة يتفقهون في الدين، وينذرون من أوقفتهم الغواية على شفا حفرة من الضلال المبين، وليطهروا حريمه عن أرجاس الكفر وأدناس الإلحاد والزندقة، حتى ينبلج صبح الحقّ ويستبين، والصلاة والسّلام على سيد المرسلين وخاتم النبيين سيدّنا ومولانا محمّد الذي تركنا على مثل بيضاء ليلها ونهارها سواء، فلا يتردّى في مهواة الضلالة إلّا مَن سلب التوفيق وحرم اليقين، وعلى آله وأصحابه الذين رفعوا أعلام الشريعة، وشادوا منارها، فلم يبق أفق من آفاق العالم إلّا ونورها يتلألأ تلألؤ الشمس على السماء والأرضين، وقاموا لحمايتها بأموالهم وأنفسهم، ودافعوا عنها كل عتل أفّاك مهين، حتى قتلوا من مرق عن الإسلام بإنكار ما ثبت في الدين بالضرورة، أو ادّعى لنفسه النبوّة، ولو مع الاعتراف بنبوّة سيّد المرسلين على مثل الأسود العنسي، ومسيلمة اليمامي. ذلك الكذاب اللّعين، ولم تأخذهم رأفة في دين الله،

ولا صدتهم عن الشدّة على أولئك المارقين عواطف الرقّة واللين، وبعد فإنَّه لم يبق عصر من عصور الإسلام إلَّا ونشأت فيه فتنة أزعجت أهله، وأذهلتهم عما سبق من الفتن لشدتها وهولها واضطرام نارها واستطارة لهيبها وضرامها، ولكن الله عزّ وجلّ أنجز وعده في حفظ الإسلام والمسلمين، ووفق لأهل ذلك العصر من الملوك والسلاطين والعلماء الربّانيين المتقنين، فاستأصلوا الفتنة عن رأسها وهدموها على أساسها، وأزاحوا عن وجه الدين غياهب الشكوك والشبهات، حتى إن كل فتنة استطارت إبان بدئها ونشورها كل مطار تلاشت بعد اشتدادهم، وتضاءلت بعد انتشارها، ولم يبق لها إلَّا اسم أو رسم من طائفة قليلة، فمن يتلقونها خلفاً عن سلف ليس لهم عدد ولا مدد، أو ما ترى الباطنية والقرامطة الذين طالت مدّتهم، واشتدت شوكتهم حتى سفكوا دماء الحجاج في عرفات والمطاف، وقلعوا الحجر الأسود، وذهبوا به إلى هجر، أين درجوا؟ وأين بنو برغواطة الذين ملكوا البلاد وقهروا العباد وجلسوا خلال الديار أزيد من ثلاثمائة سنة؟ هل ترى منهم عيناً أو تسمع لهم ركزاً. أم أين المهدوية أتباع الجونفوري، هل ترى لهم من باقية؟ إلَّا أفراداً كأنَّهم الأسراء في سجن محفوراً، والموتى في القبور، وإنَّ من أعظم الفتن، وأقواها وأكثرها شناعة وأدهاها فتنة عمياء وداهية دهياء تسمى فتنة القاديان، والفتنة المرزائية التي أنكر زعيمها المرزا غلام أحمد ختم النبوّة، وزعم أنَّه نبيّ، إمَّا ظليّاً، أو بروزياً، أو تشريعياً ، كل ذلك في كتبه التي موَّهها لأذنابه يلقى عليهم من كلماته شيئاً فشيئاً، حتى استقرّت في نفوسهم نبوّته، وآمنوا بوحيه وكلامه المعجز ومعجزاته وصارت أُمَّته غير أُمَّة المسلمين، فهم يكفِّرون كل مَن أنكر نبوته من مسلمي الدنيا، لا يصلُّون خلفهم ولا يصلُّون على

جنائزهم، ولا يجيزون مناكحتهم. ثم لم يقنع ذلك الزَّعيم على هذا، فادّعى لنفسه الفضيلة على الأنبياء والمرسلين بل وعلى خاتم النبيين، وأهان روح الله ورسوله سيدنا عيسى بن مريم عليه السّلام، وأتى في حقّه بكل كلمة شنيعة فظيعة، لا يستطيع أحد سماعها. ثم افترقت أتباعه ففرقة منهم بقيت متمسكة بأصل دعواه وأعلنت بنبوته جهارا لا يردعهم دين ولا يمنعهم حياء، وتلك الفرقة هي جمهور المرزائية. وطائفة قامت تخدع المسلمين، فبقيت في الباطن على ما كان عليه زعيمها وقالت نفاقاً وخداعاً: لم يدّع المرزا لنفسه النبوّة، ولا نعتقده نبيّاً بل نراه مصلحاً مجدداً ومسيحاً موعوداً. وذلك منهم صريح النّفاق؛ لخدع المسلمين وتلقين دسائس المرزا وهفواته، وهم أكثر ضرراً على المسلمين من الفرقة الأولى؛ فإنَّ كثيراً من المسلمين الذين ليس لهم علم بدسائس المرزا ولا لهم اطّلاع على مكائد هؤلاء المنافقين المحتالين إذا سمعوا مقالتهم يحسنون ظنونهم للمرزا، ثم يسمعون مناقبه التي اخترعوها وأوصافه التي اختلقوها فيعتقدون أنَّه رجل صالح، وتلك شبكة تصاد بها الغافلون، فانظر أيّها الفطن المتيقّظ أين بلغ بالمسلمين نفاقهم، توقف في تكفيرهم مَن لم يطلع على مقصودهم ومرادهم. وكان من سنّة الله في الذين خلوا من قبل أن تقوم هذه الفتنة إلى أمد معلوم تلتهب نارها ويطير ضرامها، ثم تضمحلّ وتبيد وكان وعد الله مفعولاً، ليحق الحقّ ويبطل الباطل، فيبقى الإسلام غضاً طرياً على ما كان عليه، والمسلمون منصورين ظاهرين على الحقّ ما ضرّتهم تلك الفتنة، ولا نقصتهم، ومع هذا فقد كان حقّاً على أهل الدين من الأُمراء والملوك والسلاطين والعلماء الربانيين المتقنين أن يقوموا لقمع هذه الفتنة واستيصالها يداً واحدة، ويبذلوا جهدهم في مكافحتها، ويؤدوا

فرضهم في نصرة الإسلام، وإلا صاروا مخذولين متولين عن الدين مستحقين أن يمحق اسمهم عن المسلمين ويستبدل الله بهم قوماً غيرهم. فقام أداءً للفريضة ونصرة للحق فئام من العلماء لقمع هذه الفتنة وكشف عوارها، فنشروا الكتب والرسائل حتى اتضح الحق، وافتضح الباطل، واطلع عوام المسلمين وخواصهم على ما دس المرزا من الكفر والارتداد الصريح، لم يبق لأتباعه إلا طائفة طبع الله على قلوبهم وملأ الزيغ صدورها، فهم لا يؤمنون حتى يروا العذاب الأليم.

وممَّن قام لدمغ هذه الفتنة وقمع أباطيل هؤلاء المردة الطغاة الذين ليسوا في عداد فرق المسلمين، وتحقيق مسألة تكفير الملحدين والمتأوّلين من أهل القبلة الشيخ الثقة الورع التَّقي الحافظ الحجّة المفسّر المحدّث الفقيه المتبحّر في العلوم العقلية والنقلية، رافع لواء التَّحقيق في المسائل الغامضة المهمّة مولانا الشاه محمَّد أنور صدر المدرسين في دار العلوم بديوبند حرسها الله وحماها، فصنف رسالة جمع فيها وأوعى، وأتى بكل ما يحتاج إليه العلماء في هذه المسألة، وأورد فيها تحقيقات مفيدة، وأثبت فيها أنَّ المرزائية ليسوا من الإسلام في شيء، وإنَّهم خارجون عن فرق المسلمين كلها؛ وهي رسالة إذا رآها منصف متيقظ لا يبقى له ريب، ولا شك في هذه المسألة، ولا يتردد في خروج الطائفة المرزائية من فرق الإسلام. ضاعف الله أجر مؤلفه، وبارك في أوقاته، ونفع بها المسلمين، وهدى بها الذين في ريبهم يتردّدون، وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين، وصلَّى الله تعالى على خير خلقه سيّدنا ومولانا محمَّد وآله وصحبه أجمعين.

وأنا العبد الضعيف حبيب الرَّحمٰن الديوبندي العثماني

صورة ما كتبه العالم العلامة العارف المحقّق مولانا محمَّد رحيم الله البجنوري رحمه الله

بعد الحمد الكامل للأحرى به، والصلاة الكاملة للحري بها، يقول العبد المذنب الضعيف الراجي إلى رحمة ربّه القوي محمّد رحيم الله البجنوري:

أنَّ عندي هذا الكتاب المستطاب نافع نفعاً تاماً، بل ضروري أشدّ الضرورة في حق الطالبين للحق والتَّحقيق في معاملة الأُمور المهمّة الدينية التي بدون الاطّلاع التّام عليها والاعتقاد الجازم بها لا يليق لأحد بأن يعد في زمرة الأُمّة المرحومة المحمَّدية على صاحبها ألف ألف صلوات وتحيّة، لا سيما في هذا الزّمان الأبعد من خير القرون، النازلة فيه ساعة بعد ساعة، ولحظة بعد لحظة، أنواع بليات الآفات والفتن من أهل الشرور والطغيان عصمنا الله منها ببركة رسوله وحبيبه سيّد العالمين، خاتم النبيين والمرسلين إلى يوم الدين، فجزى الله خير الجزاء عن سائر المسلمين لمصنفه الحبر الكامل المحقّق المدقّق فخر أقرانه وأبناء زمانه، لا زالت شمس ذكائه المنورة بنور ضيائها طالعة، ونجوم تدقيقاته الباصرة بأنوارها ساطعة، فقط.



- * فهرس الآيات القرآنية.
- * فهرس الأحاديث الشريفة.
- * فهرس مصادر ومراجع التحقيق للرسائل الثلاث.
 - * فهرس الموضوعات.

فهرس الآيات القرآنية

الصفحة		الآية/ رقمها	السورة
177 . 177	قَبْلِ هَنْذَآ﴾ / ٤	﴿ٱتْنُونِي بِكِتَنبِ مِّن	[الأحقاف]
108	نَى ٱلَّذِي يُحْيِء وَيُمِيتُ ﴾ ٢٥٨		[البقرة]
108	لَلَّهِ زُلُّهَيٌّ ﴾ [٣]		 [الزمر]
187		﴿ إِنِ ٱلْحُكُمُ إِلَّا لِلَّهِ	[الأنعام]
187		﴿ إِنِ ٱلْحُكُمُ إِلَّا لِلَّهِ	[يوسف]
17	لَمَا كَدْرِهُونَ﴾/ ٨٢		[هود]
114		﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يَغْفِرُ ٱلذُّهُ	[الزمر]
181	الْمُنْمُ ﴾/ ١٠٣	﴿ إِنَّ صَلَوْتَكَ سَكُنٌّ	[التوبة]
186.87	وا سَوَآءُ عَلَيْهِمَ ﴾ / ٦	﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُ	[البقرة]
Y • A	رَبْكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ ٱللَّهَ﴾ / ١٠	﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يُبَايِعُو	[الفتح]
AV	ٱلْمُحْصَنَتِ ٱلْغَلْفِكَتِ ﴾ ٢٣	﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَرْمُونَ	[النور]
١٨	، فِي عَايَنْتِنَا لَا يَخْفُونَ عَلَيْنَأَ ﴾ / • ٤		[فصلت]
۸۲	سِ وَٱلْعَيْنِ ﴾ ٤٥		[المائدة]
7.7	حُفِ ٱلْأُولَىٰ ﴾ / ١٨ _ ١٩		[الأعلى]
197	رَسُولًا شَاهِدًا عَلَيْكُو ﴾/ ١٥		[المزمل]
Y•V		﴿ إِنَّا أَعْطَيْنَكَ ٱ	[الكوثر]
Y•V	مُبِينَا ﴾ / ١ – ٢		[الفتح]
110	ضُ وَنَلُعَبُ ﴾/ ٦٥	> .	[التوبة]
144	جِدَ ٱللَّهِ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ ﴾ / ١٨		[التوبة]
Y • A		﴿ أَسْجُدُواْ لِآدَمَ ﴾	[البقرة]
Y • 9		﴿ آعْــمَلُواْ عَلَيْ مَكَانَةِ	[الأنعام]
Y • 7	﴾ فَكَانَ قَابَ قَوْسَايْنِ أَوْ أَدْنَىٰ ﴿ ٨ ، ٩	-	[النجم]
١٦٨	4	﴿ غُذِ مِنْ أَمْوَلِهِمْ هَ	[التوبة]
144	لْكِنَابَ يَعْرِفُونَهُ ﴾ ١٤٦	﴿ ٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَكُمُ ٱ	[البقرة]

۱۸۳	﴿ اَلَّذِينَ ءَاتَيْنَهُمُ ٱلْكِتَبَ يَمْ فِيُونَهُ ﴾ / ٢٠	[الأنعام]
۲ • ۸	﴿ شُبْحَنَ ٱلَّذِي ٓ أَسْرَى بِعَبْدِهِ - لَيْلًا ﴾ / ١	[الإسراء]
١٨٥	﴿ سَنُعَذِّبُهُم مَّرَّتَيْنِ ﴾ ١٠١	[التوبة]
171	﴿ فَإِنَّهُمْ لَا يُكَذِّبُونَكَ وَلَكِنَّ ٱلظَّالِمِينَ ﴾ / ٣٣	[الأنعام]
110	﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ ﴾ (٦٥	[النساء]
7 • 7	﴿ قُلَّ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَأَتَّبِعُونِي ﴾ / ٣١	[آل عمران]
۲ • ۸	﴿ قُلْ إِنَّمَآ أَنَا بَشَرُّ مِتْلَكُمْ ﴾ / ١١٠	[الكهف]
7.4	﴿ قُل لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّواْ مِنْ أَبْصَـٰ رِهِمْ ﴾ / ٣٠	[النور]
191	﴿ كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَهِهِمُّ ﴾ / ٥	[الكهف]
۱۷۸	﴿ كُنتُهُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتَ لِلنَّاسِ ﴾ / ١١٠	[آل عمران]
٦٧ .	﴿ لَا إِكْرًا مَ فِي ٱلدِينِّ ﴾ / ٢٥٦	[البقرة]
110	﴿لَا تَعْلَذِرُواۚ قَدَّ كَفَرَّتُم ﴾/ ٦٦	[التوبة]
Y • V	﴿لَعَلَّكَ بَلْخِعٌ نَفْسَكَ أَلَّا يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ ﴾ / ٣	[الشعراء]
70	﴿ لَوْ نَعْلَمُ قِتَالًا ِ لَاَتَّبَعْنَكُمْ ﴾ / ١٦٧	[آل عمران]
۱۷۷	﴿ لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّواْ وُجُوهَكُمْ قِبَلَ ٱلْمَشْرِقِ﴾/ ١٧٧	[البقرة]
187	﴿لَيْسَ عَلِي ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَـمِلُواْ ٱلطَّنلِحَنتِ﴾/ ٩٣	[المائدة]
۱٦٧	﴿ لَيْسَ كُمِثْلِهِ ۦ شَيَ يُّ ﴾ ١١ /	[الشوري]
۱۸۷	﴿ مِا كَانَ لِلْمُشْرِكِينَ أَن يَعْمُرُواْ مَسَنجِدَ ٱللَّهِ ﴾ / ١٧	[التوبة]
۱۸۷	﴿ تُحَمَّدُ رَسُولُ ٱللَّهِ ۚ وَٱلَّذِينَ مَعَكُمَ أَشِدَّاهُ ﴾ / ٢٩	[الفتح]
189	﴿هَٰذَا تَأْوِيلُ رُءۡيۡكِي﴾ / ١٠٠	[يوسف]
70	﴿هُمْ لِلْكُفْرِ يَوْمَهِذٍ أَقْرَبُ مِنْهُمْ لِلْإِيمَانِ ﴾ ١٦٧	[آل عمران]
7 • 7	﴿هُوَ ٱلَّذِي آرْسَلَ رَسُولَهُم بِٱلْهُ مَنْ فَدِينِ ٱلْحَقِّ ﴾ ٣٣ ٢٠٠،	[التوبة]
178	﴿هُوَ ٱلَّذِى بَعَثَ فِي ٱلْأُمِّيِّتِنَ رَسُولًا﴾/ ٢	[الجمعة]
7.0		[الجمعة]
1.0		[الأحزاب]
۱۷۳		[المنافقون]
٣٣	﴿وَإِن مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِنْبِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِۦ﴾/ ١٥٩	[النساء]
100		
1.4	﴿ وَأُوحِيَ إِلَىٰٓ هَٰذَا ٱلۡقُرۡءَانُ﴾ / ١٩	[الأنعام]

14.	﴿وَسْتَلِ ٱلْفَرْيَةَ ٱلَّتِي كُنَّا فِيهَا﴾/ ٨٢	[يوسف]
۲ • ۸	﴿ وَأَصْنَعَ ٱلْفُلُكَ بِأَعَيْنِنَا ﴾ / ٣٧	[هود]
١٨٣	﴿ وَجَحَدُواْ بِهَا وَٱسْتَيْقَنَتُهَا أَنْفُسُهُمْ ﴾ ١٤	[النمل]
۱۸۳	﴿ وَصَائُّكُ عَنَ سَكِمِلِ ٱللَّهِ وَكُفَرُ اللَّهِ عَكُمُ ١١٧	[البقرة]
120	﴿ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمْ وَعَكِمِلُواْ ٱلصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ ﴾ / ٥٥	. ر [النور]
٦٧ .	﴿ وَقَائِلُوهُمْ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِنْنَةٌ ﴾ / ١٩٣	[البقرة]
107	﴿ وَقَالَ أَوْلِيآ أَوْلُهُم مِنَ ٱلْإِنْسِ رَبَّنَا ٱسْتَمْتَعَ ﴾ ١٢٨	[الأنعام]
178	﴿ وَلِا ٓ أَقُولُ إِنِّي مَلَكُ ﴾ [٣١	[هود]
1.7	﴿ وَلَكِكِن رَّسُولَ لَا لَلَّهِ وَخَالَتُمَ ٱلنَّبِيَّ نَ ۗ ﴾ / ٤٠	[الأحزاب]
۲٠.	﴿ وَلَكِينَ يُوَاخِذُكُمُ بِمَا كَسَبَتَ قُلُوبُكُمُّ ﴾ ٢٢٥	[البقرة]
١٠١	﴿ وَلَقَدُ قَالُواْ كُلِمَةً ۖ ٱلْكُفْرِ وَكَفَرُواْ ﴾ ٧٤	 [التوبة]
7 • 9	﴿ وَمَا أَرْسَلْنَكَ إِلَّا رَحْمَةً لِلْعَكَلِمِينَ ﴾ / ١٠٧	ر. [الأنبياء]
140	﴿ وَمَا أُمِرُوٓ أَ إِلَّا لِيَعْبُدُوا ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ ﴾ (٥	 [البينة]
7.7	﴿ وَمَا رَمَيْتُ إِذْ رَمَيْتُ وَلَكِحَ ۖ ٱللَّهَ رَمَيٌّ ﴾ / ١٧	 [الأنفال]
1 • ٢	﴿ وَمَا قَدَرُواْ ٱللَّهَ حَتَّى قَدْرِهِ ﴾ / ٦٧	[الزمر]
۲ • ۸	﴿ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنتَ فِيهِمُّ ﴾ ٣٣	[الأنفال]
٦٢ .	﴿ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ ۚ لِيُضِلُّ قَوْمًا بَعَـٰذًا إِذْ هَدَنهُمْ ﴿ ١١٥	[التوبة]
۲ • ۸	﴿ وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْمُوكَىٰ ﴾ / ٣ _ ٤	ر. [النجم]
۱۸۷	﴿ وَمَنْ أَظْلُمُ مِمَّنِ أَفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا ﴿ ٢١ / ٣١ ٩٣ ، ١٨٥،	[الأنعام]
١٨٥	﴿ وَمَنْ أَظْلُمُ مِمَّنَ مَّنَعَ مَسَاجِدَ ٱللَّهِ ﴾ ١١٤	البقرة]
۱۷۸	﴿ وَمَنْ يُشَافِقِي ۗ ٱلرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا نَبَيَّنَ لَهُ ٱلْهُدَىٰ ﴾ / ١١٥	[النساء]
١١.	﴿ وَمَن يَكُفُرُ ۚ بِٱلْإِيكَانِ فَقَد حَبِط عَمَلُهُ ﴾ ٥	[المائدة]
27	﴿ وَمَنْ يَكُفُرُ بِيِّهِ ۚ مِنَّ ٱلْأَحْزَابِ فَٱلنَّادُ مَوْعِدُهُ ﴾ / ١٧	[هود]
70	﴿ وَيُرِيدُونَ ۚ أَنَّ يُفَرِّقُوا بَيْنَ ٱللَّهِ وَرُسُلِهِ ﴾ ١٥٠	[النساء]
۹.	﴿ يَكَأَيُّهُا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَن يَرْتَذَ مِنكُمْ عَن دِينِدِ ﴾ / ٥٤	[المائدة]
197	﴿ يُسَ إِنَّ وَٱلْقُرْءَانِ ٱلْخَكِيمِ ﴾ / ١ _ ٥	[يس]
1 2 9	﴿ يَوْمَ يَـأَيِّقُ تَأْوِيلُهُ ﴾ / ٥٣ ﴿	يان [الأعراف]

فهرس الأحاديث والآثار

٠٦	أتى رسول الله ﷺ بمال
٥٣	إذا قال الرجل لأخيه يا كافر
1 • 0	أسألكم أن تشهدوا أن لا إله إلا الله
١٦٧	الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول
٣٥	اعرف وكاءها
٣٥	أقال لا إله إلا الله وقتلته
١٨٦	اقتلوهم وإن وجدتموهم متعلقين بأستار الكعبة
٤٧	إلا أن تروا كفراً بواحاً
1.4	أما اللذان تزندقا فإن تابا وإلا فاضرب
۲۲	أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله
٦٧	أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله
90	أنا العاقب لا نبي بعدي
90	أنا محمد وأنا أحمد وأنا الماحي
١٨٠ ، ١٧٨	إن الله أجاركم من ثلاث خلال
١٨٠	إن الله قد أجار أمتى أن تجتمع على ضلالة
١٧٩ ،١٧٨	إن الله لا يجمع أمتى على ضلالة
1 7 9	إن أمتى لا تجتمع على ضلالة
1 2 7	إن أول ما يكفأ الإسلام كما يكفأ الإناء كفء الخمر
TV	إن الرسالة والنبوة قد انقطعت
107	إن من أكبر الكبائر أن يلعن الرجل والديه
10.	إن منكم من يقاتل على تأويل القرآن
ΑΥ .ΑΙ	إن نساءك ينشدنك العدل
To	أن رجلا أعتق ستة مملوكين
100	أن في أمته قوما يقرؤن القرآن

١٤٧	أن النبي ﷺ دخل مكة في عمرة القضاء
189	إنك تقاتل على التأويل كما تقاتل على التنزيل
109	إنك تنهى عن الشر وتستخلي به
108	إنه سيخرج من ضئضئي هذا قوم يتلون الكتاب
١٨٥	أنه ﷺ أقام في ذلك اليوم
٧٩	أولئك الذين نهاني الله عنهم
٥٣	أيما امرئ قال لأخيه يا كافر
١٨٩	أيما رجل ارتد عن الإسلام فادعه
107	أيما مسلم سب الله أو سب أحداً من الأنبياء
۱۷	تعوذوا بالله من جهد البلاء
٤٦	ثلاث من أصل الإيمان
۲۷	ذهبت النبوة وبقيت المبشرات
104	زعموا بئس مطية الرجل
۱۸۰	سألت ربي أربعاً فأعطاني ثلاثاً
٤٧	ستكون أمراء فتعرفون وتنكرون
۳۸	سيكون في هذه الأمة مسخ
127	شرب نفر من أهل الشام الخمر
۳٥	صَبَأْنَا صَبَأْنَا
۱۷	عجب ربكم من قوم يقادون إلى الجنة بالسلاسل
٧٨	فأين لقيتموهم فاقتلوهم
٧٨	فأينما لقيتموهم فاقتلوهم
۳٤	فتان فتان فتان الله الله فتان الله الله الله الله الله الله الله ال
1 • 9	فقد وجب الكفر على أحدهما
١٤١	فوالله إن المؤمن ليجادل بالقرآن
٠	قتلوه قاتلهم الله
۱٥	قدكان هؤلاء مسلمين فصاروا كفاراً
110	ت ا فلان فاخ ح فاناف منافق

۱۷۸	لا تجتمع أمتي على الضلالة
۱۸۰	لا تجتمع هذه الأمة على ضلال
124	لا سبي في الإسلام
1 - 7	لا نبي بعدي
۱۸۰	لا يجمع الله أمتي على ضلالة
۸۲ .	لا يحل دم امرئ مسلم يشهد
٥٤	لا يحل قتل امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث
1 • ٢	لئن قدر الله علي ليعذبني
109	لئن كنت أفعل ذلك إنه لعليّ
124	لأن أكون سألت رسول الله عن ثلاث أحب إليّ
1 V 9	لن يجمع الله أمتي على ضلالة
٦٦.	لو تركتكم حين قال الرجل ما قال
45	لو دخلوها ما خرجوا منها إلى يوم القيامة
1.7	لو لا أن الرسل لا تقتل
101	لو لا ما قد سبقتني فيها لأمرتك بقتلها
1 • 9	ما أكفر رجل رجلاً إلا باء
27	ما من أحد يسمع بي من هذه الأمة
19.	مثل ما بعثني الله من الهدى والعلم
٥٣	من دعا رجلاً بِالكفر أو قال عدو الله
٥٣	من رمى مسلماً بالكفر أو قال عدو الله
101	من سب الله تعالى أو سب أحداً من الأنبياء فاقتلوه ١٥٧،
٤٧	من شهد أن لا إله إلا الله
٩٤	من صلى صلاتنا واستقبل قبلتنا
104	
04	من قال لأخيه كافر فقد باء به أحدهما
74	من كذب علي متعمداً فليتبوأ
07	من بطع الله إذا عصبت

۱۸۳	هيت عن قتل المصلين
27	الذي نفس محمد بيده لا يسمع بي أحد
154	ا خليفة رسول الله إنهم قوم مؤمنون
٥٤	ؤمنون بمحكمه، ويهلكون عند متشابهه
107	حمل هذا العلم من كل خلف عدوله
108	قولون الحق بألسنتهم لا يجاوز هذا منهم
۳۸ .	كون قوم من أمتى يكفرون بالله



مصادر ومراجع التحقيق

- ١ ـ أبجد العلوم الوشي المرقوم في بيان أحوال العلوم، للشيخ صديق بن حسن القنوجي، ط: دار الكتب العلمية ـ بيروت ١٩٧٨م، ت: عبد الجبار زكار.
- ٢ ــ أبكار الأفكار في أصول الدين، لسيف الدين الآمدي: دار الكتب العلمية ــ بيروت.
- ٣ الإبهاج في شرح المنهاج على منهاج الوصول إلى علم الأصول للبيضاوي،
 للشيخ علي بن عبد الكافي السبكي الشافعي، ط: دار الكتب العلمية بيروت.
 - ٤ إتحاف الخيرة المهرة، لأحمد بن أبي بكر بن إسماعيل البوصيري.
 - ٥ _ إتحاف السادة المتقين بشرح إحياء علوم الدين، للعراقي.
- ٦ الإتقان في علوم القرآن، للشيخ جلال الدين عبد الرحمن السيوطي سنة الولادة: ؟/ ٧/ ٤٤٩هـ، سنة الوفاة: ١٩١٥/٥/١٩هـ، تحقيق: سعيد المندوب، ط: دار الفكر ١٤١٦هـ ١٩٩٦م لبنان.
- ٧ آثار السنن، للعلامة محمد علي النيموي، ط: المكتبة المدنية ديوبند،
 الهند.
- ٨ ـ أحاديث الإحياء التي لا أصل له، للسبكي (هذا الكتاب جزء من كتاب طبقات الشافعية الكبرى للسبكي).
- ٩ ـ الأحاديث المختارة، لأبي عبد الله محمد بن عبد الواحد المقدسي الحنبلي،
 ت: دكتور عبد الملك دهيمش، ط: مكتبة النهضة الحديثة، مكّة المكرَّمة
 ١٤١٠هـ.
 - ١٠ ــ أحكام القرآن، لابن العربي، ط: دار الكتب العلمية ــ بيروت.
- ١١ ـ أحكام القرآن، للشيخ أحمد بن علي الرازي الجصاص أبو بكر، ط: دار إحياء التراث العربي ـ بيروت ١٤٠٥ه، تحقيق: محمد الصادق قمحاوي.
- ۱۲ ـ الأحكام في أصول الأحكام، تأليف علي بن محمد الآمدي، ت: د. سيد الجميلي، ط: دار الكتاب العربي بيروت ١٤٠٤ه.

- 17 _ إحياء علوم الدين، لمحمد بن محمد الغزالي أبو حامد، سنة الولادة: 0.0ه، سنة الوفاة: 0.0ه، تحقيق، ط: دار المعرفة، سنة النشر:؟، مكان النشر:؟، بيروت.
- 11 _ الاختيار لتعليل المختار، تأليف الشيخ عبد الله بن محمود بن مودود الموصلي الحنفي، ط: دار المعرفة _ بيروت، لبنان.
 - ١٥ _ الأذكار، للنووي.
- 1۷ _ إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، لمحمد بن علي الشوكاني، ط: مصطفى البابي الحلبي بالقاهرة _ مصر ١٣٨٥هـ.
 - ١٨ _ إزالة الخفا عن خلافة الخلفاء، للعلامة الشاه وليّ الله الدهلوي.
- 19 _ الاستذكار، لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري، ط: دار الكتب العلمية _ بيروت ١٤٢١هـ _ ٢٠٠٠م، تحقيق: سالم محمد عطا، محمد على معوض.
 - ٢٠ ــ الاستيعاب في معرفة الأصحاب، لابن عبد البر.
- ٢١ ـ الإصابة في تمييز الصحابة، المؤلف: أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، الناشر: دار الجيل ـ بيروت ١٤١٢ه، تحقيق: علي محمد البجاوي.
 - ٢٢ _ أصول الفقه، للخضرى.
 - ٢٣ _ الأصول، للسرخسي: محمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي أبو بكر.
- ٢٤ _ إعلام الموقعين عن ربّ العالمين، تأليف: محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية ٧٥١ه، دراسة وتحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، ط: مكتبة الكليات الأزهرية _ مصر، القاهرة.
 - ٢٥ _ الأعلام، للأستاذ خير الدين الزركلي، ط: دار العلم للملايين ١٩٨٠م.
 - ٢٦ _ الاقتصاد في الاعتقاد، للإمام الغزالي.
- ٢٧ ـ الأمّ، للإمام أبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي ١٥٠ ـ ٢٠٤هـ، مع مختصر المزنى، ط: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
 - ۲۸ _ الأنساب، للسمعاني.

- -----
- ٢٩ ـ الإنصاف في معرفة الراجع من الخلاف على مذهب الإمام أحمد بن حنبل،
 لعلي بن سليمان المرداوي أبي الحسن، سنة الولادة: ٨١٧هـ، سنة الوفاة:
 ٨٨٥هـ، تحقيق: محمد حامد الفقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي ـ بيروت.
- ٣٠ ـ إيثار الحق على الخلق في رد الخلافات إلى المذهب الحق من أصول التوحيد، لمحمد بن إبراهيم بن علي بن المرتضى بن المفضل الحسني القاسمي، ط: دار الكتب العلمية _ بيروت.
- ٣١ ـ البحر الرائق شرح كنز الدقائق، للشيخ زين الدين ابن نجيم الحنفي، سنة الولادة: ٩٢٦هـ، سنة الوفاة: ٩٧٠هـ، ط: دار المعرفة ـ بيروت.
- ٣٢ ـ البحر المحيط في أصول الفقه، للشيخ بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي، المتوفى سنة ٧٩٤هـ، المحقق: محمد محمد تامر، ط: دار الكتب العلمية _ بيروت، لبنان.
- ٣٣ _ بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، للعلامة علاء الدين أبي بكر بن مسعود الكاساني، ط: شركة المطبوعات العلمية _ مصر، وطبعة الكتاب العربي _ سوت.
- ٣٤ ـ بدائع الفوائد، للإمام محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي أبو عبد الله، ط: مكتبة نزار مصطفى الباز ـ مكة المكرمة ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٦م.
- ٣٥ ـ بداية المجتهد، لابن رشد المالكي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ـ بيروت، لبنان.
- ٣٦ ـ البداية والنهاية في التاريخ، للحافظ المؤرِّخ عماد الدين أبي الفداء إسماعيل بن كثير، ط: مكتبة المعارف ـ بيروت.
- ٣٧ ـ البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، للشيخ محمد بن علي الشوكاني.
- ٣٨ ـ البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير، لابن الملقن سراج الدين أبي حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري، المتوفى سنة ٨٠٤ه، ط: دار الهجرة للنشر والتوزيع ـ الرياض، السعودية.

- ٣٩ ـ بغية المرتاد في الرد على المتفلسفة والقرامطة والباطنية، لشيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني، ط: مكتبة العلوم والحكم، تحقيق: د. موسى سليمان الدويش.
 - ٤٠ _ البناية في شرح الهداية، للعيني.
 - ٤١ _ البهائية، تاريخها وعقيدتها.
- 27 _ بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام، لعلي بن محمد بن عبد الملك الكتامي الحميري الفاسي، أبو الحسن ابن القطان، المتوفى سنة ٦٢٨ه، المحقق: د. الحسين آيت سعيد، ط: دار طيبة _ الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ ١٩٩٧م.
- 27 _ البيان والتعريف، لإبراهيم بن محمد الحسيني، ت: سيف الدين الكاتب، ط: دار الكتاب العربي _ بيروت ١٤٠١هـ.
- 25 _ تاج العروس من جواهر القاموس، لمحمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، الملقّب بمرتضى الزَّبيدي، تحقيق: مجموعة من المحققين، ط: دار الهادى.
- وع _ التاريخ الصغير، للإمام محمد بن إبراهيم بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفى، ط: دار الوعى، مكتبة دار التراث _ حلب، القاهرة.
 - ٤٦ ـ تاريخ الطبري، ط: دار الكتب العلمية ـ بيروت.
- 27 _ التاريخ الكبير، للإمام محمد بن إسماعيل بن إبراهيم أبو عبد الله البخاري الجعفى، ط: دار الفكر، تحقيق: السيد هاشم الندوي.
- ٤٨ _ تاريخ بغداد، لأحمد بن علي أبي بكر الخطيب البغدادي، ط: دار الكتب العلمية _ بيروت.
 - ٤٩ ـ تاريخ دمشق، لابن عساكر.
- ٥ _ تأويل مختلف الحديث، للإمام عبدالله بن مسلم بن قتيبة أبو محمد الدينوري، ط: دار الجيل _ بيروت ١٣٩٣هـ _ ١٩٧٢م.
- ١٥ _ تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق فخر الدين عثمان بن علي الزيلعي الحنفي،
 ط: دار الكتب الإسلامي. سنة النشر: ١٣١٣هـ _ القاهرة.
 - ٥٢ _ تحفة المحتاج، لشرح المنهاج.
 - ٥٣ _ التحقيق في أحاديث الخلاف.

- 30 تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، لعبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، ط: مكتبة الرياض الحديثة الرياض، ت: عبد الوهاب عبد اللطيف.
 - ٥٥ ــ التدوين في أخبار قزوين.
- ٥٦ ـ تذكرة الحفّاظ، للإمام أبي عبد الله شمس الدِّين الذهبي، ط: مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية _ حيدر آباد الدكن، الهند ١٣٧٥ه.
- ٥٧ الترغيب والترهيب، للإمام عبد العظيم بن عبد القوي المنذري، ت: إبراهيم شمس الدين، ط: دار الكتب العلمية بيروت ١٤١٧ه.
 - ٥٨ تعجيل المنفعة، لأحمد بن على بن محمد بن حجر العسقلاني.
- ٩٥ التعريفات، لعلي بن محمد بن على الجرجاني، ت: إبراهيم الأبياري، ط:
 دار الكتاب العربي.
 - ٣٠ ـ تعظيم قدر الصلاة، لابن نصر المروزي.
- 71 تفسير الإمام ابن جرير الطبري جامع البيان في تأويل القرآن، للإمام محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري ٢٢٤ ـ ٣١٠هـ، ت: أحمد محمد شاكر، ط: مؤسسة الرسالة.
- 77 تفسير القرآن العظيم، للإمام أبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقى، المتوفى سنة ٧٧٤ه، ت: محمود حسن، ط: دار الفكر.
- ٦٣ ـ تفسير القرطبي، للإمام محمد بن أبي بكر أبي عبد الله القرطبي، ت: أحمد عبد العليم البردوني، ط: دار الشعب ـ القاهرة.
- ٦٤ التفسير المظهري، للشيخ القاضي العلامة المُحَدِّث ثناء الله العثماني الباني بتي.
- ٦٥ ـ تفسير الإمام أبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي، ط: دار الفكر.
- 77 ـ تفسير الكشّاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، للشيخ أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري الخوارزم، ط: دار إحياء التراث العربي ـ بيروت، تحقيق: عبد الرزاق المهدي.
 - ٦٧ ـ التقرير والتسجير، ط: دار الفكر ـ بيروت.
 - ٦٨ ـ التقرير والتحبير في علم الأصول الجامع بين اصطلاحي الحنفية والشافعية.

- 79 _ التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، ط: دار الكتب العلمية 1819هـ 1989م.
- ٧٠ التمهيد، للإمام يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري أبي عمر، ت: العلوي والبكري، ط: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية المغرب ١٣٨٧ه.
- ٧١ _ تهذيب التهذيب، للإمام الحافظ شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، ط: دار الفكر _ بيروت ١٤٠١ه.
- ٧٢ _ التوقيف على مهمات التعاريف، للشيخ عبد الروؤف المناوي، ط: دار الفكر المعاصر، دار الفكر _ بيروت، دمشق.
- ٧٣ _ تيسير التحرير، لمحمد أمين المعروف بأمين بادشاه الحنفي، ط: مصطفى البابي الحلبي بمصر.
- ٧٤ _ الجامع الصغير، للإمام جلال الدين السيوطي، ط: جدة _ المملكة العربية السعودية.
 - ٧٥ _ الجامع الصغير، للسيوطي مع شرح فيض القدير للمناوي.
- ٧٦ ـ جامع العلوم والحكم، لأبي الفرج عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي، ط: دار المعرفة ـ بيروت ١٤٠٨هـ.
- ٧٧ _ جامع معمر بن راشد الأزدي، ت: الشيخ حبيب الرحم الأعظمي، ط: المكتب الإسلامي _ بيروت ١٤٠٣ه.
- ٧٧ _ الجرح والتعديل، للإمام عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس أبو محمد الرازي التميمي، ط: دار إحياء التراث العربي بيروت، الطبعة الأولى ١٢٧١هـ _ ١٩٥٢م.
 - ٧٩ _ جزء القراءة خلف الإمام، للإمام البخاري.
- ٨٠ ــ الجوهر النقي، للعلامة علاء الدين بن علي بن عثمان المارديني الشهير بابن
 التركماني، ط: دار الفكر ــ بيروت.
 - ٨١ _ حاشية البجيرمي على شرح المنهج.
 - ٨٢ _ حاشية السندي على سنن النسائى.
 - ٨٣ _ حاشية الطحطاوي على مراقي الفلاح.

- ٨٤ _ حاشية ردّ المحتار، لابن عابدين.
- ٥٨ ـ الحاشية على شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع في أصول الفقه،
 لعبد الرحمن البناني.
- ٨٦ حجَّة الله البالغة، للإمام أحمد بن عبد الرحيم المعروف بالشاه ولي الله الدهلوي.
- ٨٧ حلية الأولياء، لأبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني، ط: دار الكتاب العربي _ بيروت.
 - ٨٨ _ الخصائص الكبرى، للإمام السيوطي.
- ۸۹ ـ خلاصة الفتاوى، لطاهر بن عبد الرشيد البخاري، ط: مكتبه رشيديه ـ كوئته، باكستان.
- • حلق أفعال العباد، للإمام محمد بن إبراهيم بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي، ط: دار المعارف _ السعودية، الرياض ١٣٩٨هـ _ ١٩٧٨م، تحقيق: د. عبد الرحمن عميرة.
- ٩١ ـ الدر المنثور، لعبد الرحمن بن الكمال جلال الدِّين السيوطي، ط: دار الفكر
 ـ بيروت.
- 97 الدراية في تخريج أحاديث الهداية، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، المتوفى سنة ٨٥٢هـ، المحقق: السيد عبد الله هاشم اليماني المدنى، ط: دار المعرفة _ بيروت.
- ٩٣ ـ دلائل الإعجاز، للجرجاني أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني، ط: دار الكتاب العربي ـ بيروت ١٩٩٥م، تحقيق: د. محمد التنجى.
 - ٩٤ ـ ديوان زهير بن أبي سلمي.
- ٩٥ روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، للشيخ محمود الألوسي أبو الفضل، ط: دار إحياء التراث العربي بيروت.
 - ٩٦ ــ روضة الطالبين، للإمام النووي، ط: المكتب الإسلامي ــ بيروت.
- 9v ـ زاد المعاد في هدي خير العباد، للإمام ابن القيم، ط: مؤسسة الرسالة _ مكتبة المنار الإسلامية _ بيروت، الكويت.

- ٩٨ ـ الزُّهْد، للإمام الهناد بن السري الكوفي، ت: عبد الرحمن عبد الجبار الفريوائي، ط: دار الخلفاء للكتاب الإسلامي ـ الكويت ١٤٠٦هـ.
- 99 _ سبل الهدي والرشاد، في سيرة خير العباد، وذكر فضائله وأعلام نبوَّته وأفعاله وأحواله في المبدأ والمعاد، للشيخ محمد بن يوسف الصالحي الشامي.
 - ١٠٠ ـ السعاية في كشف شرح الوقاية، للعلامة اللكنوي.
- ۱۰۱ _ سلسة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيّء على الأُمَّة، للشيخ ناصر الدين الألباني، ط: المكتب الإسلامي _ بيروت.
- ۱۰۲ _ السُّنَّة، لأبي عاصم الضحاك الشيباني، ت: الشيخ ناصر الدين الألباني، ط: المكتب الإسلامي _ بيروت.
- ١٠٣ ـ السُّنَّة، لمحمد بن نصر بن الحجاج المروزي أبي عبد الله، ت: سالم أحمد السلفي، ط: مؤسسة الكتب الثقافية _ بيروت ١٤٠٨هـ.
- ۱۰۶ _ سنن الإمام سعيد بن منصور، ت: دكتور سعد بن عبد الله آل حميد، ط: دار العصيمي _ الرياض ١٤١٤ه.
 - ١٠٥ _ سنن الدارقطني، ت: عبد الله هاشم المدني، ط: دار المعرفة _ بيروت.
- 1.7 _ سنن الدارمي، لأبي محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل الدارمي، ترقيم فواز أحمد زمرلي، ط: دار الكتاب العربي _ بيروت.
 - ١٠٧ _ السنن الكبرى.
- ۱۰۸ ـ السنن الكبرى، للإمام أبي بكر أحمد بن الحسين علي البيهقي، ت: عبد القادر عطا، ط: مكتبة دار الباز ـ مكة المكرمة ١٤١٤هـ.
- ١٠٩ ـ السنن الكبرى، للإمام أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي، ط: دار
 الكتب العلمية ـ بيروت ١٤١١هـ.
- 110 _ سنن النسائي، تحقيق وترقيم: الشيخ عبد الفتاح أبي غدة، ط: مكتب المطبوعات الإسلامية _ حلب ١٤٠٦هـ.
- 111 _ سير أعلام النبلاء، لأبي عبد الله شمس الدِّين محمد بن أحمد الذهبي، ط: مؤسسة الرسالة _ بيروت.
- ۱۱۲ _ السيرة الحلبية في سيرة الأمين المأمون، للشيخ على بن برهان الدِّين الحلبي، الناشر: دار المعرفة، ط: ١٤٠٠هـ _ بيروت.

- ١١٣ ـ السِّيرة النَّبوِيَّة، لابن كثير.
- 114 ـ شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لعبد الحي ابن العماد الحنبلي، ط: القدسي بالقاهرة ١٣٥٠ه.
 - ١١٥ ــ شرح إحياء علوم الدِّين، للعراقي.
 - ١١٦ _ شرح الزرقاني، للموطأ.
 - ١١٧ _ شرح الكافية، للرضيّ.
- ۱۱۸ ـ شرح المقاصد في علم الكلام، لسعد الدين مسعود بن عمر بن عبد الله التفتازاني، ط: دار المعارف النعمانية، سنة النشر: ۱۹۸۱هـ ـ ۱۹۸۱م ـ باكستان.
- 119 شرح فتح القدير، للشيخ المحقق كمال الدِّين محمد بن عبد الواحد السيواسي المعروف بابن الهمام، ط: دار الفكر بيروت.
- ١٢ ـ شرح معاني الآثار، للإمام أحمد بن محمد بن سلامة أبي جعفر الطحاوي، تحقيق: زهري النجار، ط: دار الكتب العلمية ـ بيروت.
- ۱۲۱ ـ شرعة الإسلام، للإمام ركن الدين إمام زاده الحنفي، ت: محمد رحمة الله الندوى، ط: دار البشائر الإسلامية ـ بيروت، لبنان.
- ۱۲۲ شعب الإيمان، لإمام أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، ت: محمد زغلول، ط: دار الكتب العلمية بيروت ١٤١٠ه.
- ۱۲۳ _ الشفا بتعريف حقوق المصطفى، للعلامة القاضي أبو الفضل عياض اليحصبى ٥٤٤ه.
- 174 ـ شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل، للإمام محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي أبو عبد الله، ط: دار الفكر ـ بيروت ١٣٩٨هـ ـ ١٩٧٨م.
- 1۲۰ _ الصارم المسلول على شاتم الرَّسول، لشيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني أبو العباس، ط: دار ابن حزم _ بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ، تحقيق: محمد عبد الله عمر الحلواني، محمد كبير أحمد شودرى.
- ١٢٦ صبح الأعشى في صناعة الإنشاء، للشيخ الإمام أبي العباس أحمد بن علي القلقشيدي.

- ۱۲۷ _ صحيح الإمام ابن خزيمة، ت: الدكتور مصطفى الأعظمي، ط: المكتب الإسلامي _ بيروت، لبنان.
- 1۲۸ _ صحيح الإمام محمد بن حبان بن أحمد التميمي البستي، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، ط: مؤسسة الرسالة _ بيروت.
- ١٢٩ _ صحيح الإمام مسلم بن الحجاج القشيري، تحقيق: وترقيم فؤاد عبد الباقي، ط: دار الدعوة اسطنبول.
- ۱۳۰ _ صحيح البخاري، للإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري مع شرحه فتح الباري، تحقيق: وترقيم فؤاد عبد الباقي، ط: المطبعة السلفية _ القاهرة.
 - ١٣١ _ صلاة الوتر، لمحمد بن نصر المروزي.
- ١٣٢ _ الضعفاء الصغير، للإمام محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي.
- ۱۳۳ _ الضعفاء والمتروكين، للإمام أحمد بن شعيب أبو عبد الرحمٰن النسائي، ط: دار الوعي حلب الطبعة الأولى ١٣٦٩هـ، تحقيق: محمود إبراهيم زايد.
- ١٣٤ ـ ضعيف سنن الترمذي، للشيخ ناصر الدين الألباني، ط: المكتب الإسلامي _ بيروت.
- 1۳٥ _ الضوء اللامع، للإمام السخاوي، ط: دار الوعي _ حلب الطبعة الأولى ١٣٥٦ _ ١٣٩٦هـ، تحقيق: محمود إبراهيم زايد.
- ط: مؤسسة الرسالة _ بيروت ١٤٠٥هـ ٰ ١٩٨٤م، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي.
- ١٣٦ _ طبقات الشافعية الكبرى، للسبكي تاج الدين عبد الوهاب بن علي، ط: المطبعة الحسينية بمصر.
 - ۱۳۷ _ الطبقات الكبرى، لابن سعد.
 - ١٣٨ _ طرب الأماثل بتراجم الأفاضل، للكهنوي، مطبوع مع الفوائد البهية.
- 1٣٩ _ طلبة الطلبة في الاصطلاحات الفقهية، تأليف الشيخ نجم الدين أبي حفص عمر بن محمد النسفي، ت: محمد حسن محمد حسن إسماعيل الشافعي، ط: دار الكتب العلمية _ بيروت ١٤١٨ه.
 - ١٤٠ _ العتبية، للشيخ محمد بن أحمد بن عبد العزيز العتبي القرطبي.
 - ١٤١ _ عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، للسبكي.

- 187 ـ العلل المتناهية، لعبد الرحمن بن علي بن الجوزي، ت: خليل الميس، ط: دار الكتب العلمية ـ بيروت ١٤٠٣هـ.
- ١٤٣ ـ العلق للعليّ الغفار، لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، ط: مكتبة أضواء السلف _ الرياض.
 - ١٤٤ _ عمدة القاري شرح صحيح البخاري، للعلَّامة العيني.
 - ١٤٥ _ عمل اليوم والليلة، لابن السني.
 - ١٤٦ ـ عون المعبود شرح سنن أبي داود، للعظيم آبادي.
- 18۷ ـ فتح الباري بشرح صحيح البخاري، للعلامة الحافظ شهاب الدين أحمد بن على بن محمد بن حجر العسقلاني، ط: دار المعرفة ـ بيروت ١٣٧٩هـ.
 - ١٤٨ ـ فتح العزيزشرح الوجيز، للرافعي، ط: دار الكتب العلمية ـ بيروت.
- 189 ـ فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير، للشيخ محمد بن على الشوكاني.
- ١٥٠ ـ الفتن، لنعيم بن حماد أبي عبد الله المروزي، ت: سمير أمين الزهري،
 ط: مكتبة التوحيد ـ القاهرة.
 - ١٥١ ـ فتوح البلدان، للبلاذري.
- ۱۰۲ _ الفردوس بمأثور الخطاب، للإمام أبي شجاع شيرويه بن شهرداربن شيرويه الديلمي، تحقيق: سعيد بن بسيوني زغلول، ط: دار الكتب العلمية _ بيروت.
- ۱۵۳ ـ الفرق بين الفرق وبيان الفرقة الناجية، لعبد القاهر بن طاهر بن محمد البغدادي أبو منصور، ط: دار الآفاق الجديدة _ بيروت.
 - ١٥٤ _ فصل الخطاب في مسألة أم الكتاب، للمؤلف نفسه.
 - ١٥٥ _ فصل المقال، لابن رشد الحفيد المالكي، طبع ميونخ عام ١٨٥٩م.
- ١٥٦ ـ الفصل في الملل والأهواء والنحل، لعلي بن أحمد بن سعيد بن حزم الطاهري أبو محمد، ط: مكتبة الخانجي ـ القاهرة.
- ۱۵۷ الفوائد البهية في تراجم الحنفية، ومعه: التعليقات السَّنِيَّة على الفوائد البَهِيَّة، وكذلك: طرب الأماثل بتراجم الأفاضل، للإمام عبد الحي اللكنوي، المتوفى ١٣٠٤ه، ط: دار الأرقم للطباعة والنشر، بيروت.

- ١٥٨ _ فواتح الرحموت شرح مسلم الثبوت، للعلامة عبد العلي محمد بن نظام الدين، مطبوع بهامش المستصفى، المطبعة الأميرية بولاق _ مصر.
- 109 _ فيض القدير، لعبد الرؤوف المناوي، ط: المكتبة التجارية الكبرى _ مصر ١٣٥٦ _ ...
 - ١٦٠ _ القاموس المحيط، للفيروزآبادي، ط: دار الفكر ١٤١٥هـ.
 - ١٦١ _ القراءة خلف الإمام، للبيهقي.
- ١٦٢ _ قُرَّة العينين برفع اليدين في الصَّلاة، للإمام محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي، ط: دار الأرقم _ الكويت الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ _ 1٩٨٣م.
 - ١٦٣ _ القواصم والعواصم، لابن الوزير اليماني.
 - ١٦٤ _ قوت القلوب في معاملة المحبوب، لأبي طالب المكي.
 - ١٦٥ _ القول البديع، للسخاوي.
 - ١٦٦ ـ الكامل في التاريخ، لابن الأثير الجزري.
- ١٦٧ ـ الكامل في ضعفاء الرجال، للشيخ عبد الله بن عدي بن عبد الله أبي محمد الجرجاني، ت: يحيى مختار غزاوي، ط: دار الفكر ـ بيروت ١٤٠٩هـ.
- 17۸ كتاب الآثار، للإمام يعقوب بن إبراهيم أبي يوسف الأنصاري، ت: أبو الوفاء الأفغاني، ط: دار الكتب العلمية بيروت ١٣٥٥ه.
- 179 _ كتاب الإيمان، لشيخ الإسلام ابن تيمية دراسة وتحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، الناشر: المكتب الإسلامي _ عمان، الأردن.
- 1۷۰ _ كتاب الثقات، لمحمد بن حبان بن أحمد أبي حاتم التميمي البستي، ت: السيد شرف الدِّين أحمد، ط: دار الفكر ١٩٧٥م.
- ۱۷۱ _ كتاب الزُّهْد، لأحمد بن عمر بن أبي عاصم الشيباني، ت: عبد العلي عبد الحميد حامد، ط: دار الريان للتراث _ القاهرة ١٤٠٨ه.
 - ١٧٢ _ كتاب السُّنَّة، لأبي القاسم اللالكائي.
- 1۷۳ _ كتاب الكليات، لأبي البقاء الكفومى (معجم في المصطلحات والفروق اللغوية)، تأليف: أبي البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفومي، ط: مؤسسة الرسالة _ بيروت ١٤١٩هـ _ ١٩٩٨م، تحقيق: عدنان درويش _ محمد المصري.

- ١٧٤ ـ كشف الأسرار شرح أصول البزدوي، ط: دار الكتب العلمية ـ بيروت.
- 1۷٥ _ كشف الخفاء ومزيل الإلباس عمّا اشتهر من الأحاديث على أُلْسِنة النَّاس، لإسماعيل بن محمد العجلوني الجراحي، ت: أحمد القلاش، ط: مؤسسة الرسالة _ ببروت ١٤٠٥ه.
- ١٧٦ ـ كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لحاجي خليفة وعبد الله جلبي، ط: دار الكتب العلمية ـ بيروت ١٤١٣هـ.
- ١٧٧ _ كنز العمَّال في سنن الأقوال والأفعال، للعلامة علي بن حسام الدِّين المتقي الهندي، ط: مؤسسة الرسالة _ بيروت ١٩٨٩م.
 - ١٧٨ _ اللآلئ المصنوعة، للسيوطي.
- 1۷۹ ــ لسان العرب، لأبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور، ط: دار صادر ــ بيروت ١٩٥٥م.
- ۱۸۰ ـ لسان الميزان، للإمام محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، ط: مؤسسة الأعلمي ـ بيروت.
- ۱۸۱ _ موطأ الإمام مالك بن أنس مالك بن أنس، ط: مؤسسة زايد بن سلطان آل نهان.
- ۱۸۲ ــ المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، لأبي الفتح ضياء الدين نصر الله بن محمد بن محمد بن عبد الكريم الموصلي، الناشر: المكتبة العصرية ــ بيروت ١٩٩٥م.
- ١٨٣ _ مجمع الأنهر شرح ملتقى الأبحر، للشيخ محمد المهدي الجزائري الحنفى.
- ۱۸٤ ــ مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للحافظ نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي، ط: دار الريان للتراث ــ القاهرة ١٤٠٧هـ.
 - ١٨٥ _ المجموع شرح المهذب، للإمام النووي، ط: دار الفكر _ بيروت.
- ۱۸٦ ـ مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني، ط: دار الوفاء.
- ۱۸۷ ـ المحصول في علم الأصول، لمحمد بن عمر بن الحسين الرازي، ط: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ـ الرياض، تحقيق: طه جابر فياض العلواني.

- ۱۸۸ _ المحلَّى، لابن حزم، ط: دار الفكر.
- 1۸۹ _ مختصر كتاب الوتر، لأحمد بن علي المقريزي، ط: مكتبة المنار _ الأردن، الزرقاء، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ، تحقيق: إبراهيم محمد العلي، محمد عبد الله أبو صعليك.
- ۱۹۰ _ المخصص، لأبي الحسن علي بن إسماعيل النحوي اللغوي الأندلسي المعروف بابن سيده، ط: دار إحياء التراث العربي _ بيروت ١٤١٧هـ _ ١٩٩٦م.
 - ١٩١ _ المدونة الكبرى، للإمام مالك.
 - ١٩٢ ـ المراسيل، لأبي داود.
 - ١٩٣ _ مراقى الفلاح شرح نور الإيضاح، للشرنبلالي.
- 198 _ مرقاة المفاتيح، لعلي بن سلطان محمد القاري، سنة الولادة: ؟، سنة الوفاة: ١٠١٤هـ، تحقيق: جمال عيتاني، الناشر: دار الكتب العلمية، ط: ١٤٢٢هـ _ لبنان، بيروت.
- ١٩٥ ـ المستدرك على الصحيحين في الحديث، للحافظ أبي عبد الله محمد بن
 عبد الله المعروف بالحاكم النيسابوري، ط: دار الكتب العلمية ـ بيروت.
- 197 _ المستصفى في علم الأصول، للإمام محمد بن محمد الغزالي أبو حامد، ط: دار الكتب العلمية _ بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ.
- ۱۹۷ ــ مسند أبي سعيد الهيثم بن كليب الشاشي، ت: محفوظ الرحمن زين الله، مكتبة العلوم والحكم ــ المدينة المنورة ١٤١٠هـ.
 - ١٩٨ _ مسند الإمام أحمد بن حنبل، ط: مؤسسة قرطبة بمصر.
- 199 _ مسند الإمام أحمد بن علي بن المثنى، لأبي يعلى الموصلي التميمي، ت: حسين سليم أسد، ط: دار المأمون للتراث _ دمشق.
- ٢٠٠ _ مسند الإمام إسحاق بن راهويه، ت: دكتور عبد الغفور البلوشي، ط:
 مكتبة الإيمان _ المدينة المنوَّرة.
- ٢٠٢ ـ مسند الحارث/ زوائد الهيثمي، ت: دكتور حسين أحمد صالح الباكري، ط: مركز خدمة السُّنَّة والسِّيرة النَّبويَّة ـ المدينة المنورة ١٤١٣هـ.

- ٢٠٣ ـ مسند الحميدي، تحقيق: الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي، ط: دار الكتب العلمية _ بيروت.
 - ٢٠٤ مسند الشاميين، للطبراني سليمان بن أحمد بن أيوب أبو القاسم الطبراني.
- ٢٠٥ ــ المستخرج على صحيح الإمام مسلم، للإمام أبي نعيم أحمد بن
 عبد الله الأصبهاني، ط: دار الكتب العلمية ــ بيروت.
- ۲۰٦ ـ المسند، لأحمد بن عمرو بن عبد الخالق أبي بكر البزار، ت: د. محفوظ الرحمن زين الله، ط: مؤسسة علوم القرآن ـ بيروت.
 - ٢٠٧ ـ مشكل الآثار، للطحاوي.
- ۲۰۸ ـ مصباح الزجاجة، للشيخ أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل الكناني، ت: محمد المنتقى الكشناوي، ط: دار العربية _ بيروت ١٤٠٣هـ.
- ۲۰۹ _ المصنف، للإمام أبي بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني، ت: الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي، ط: المكتب الإسلامي _ بيروت ١٤٠٣ه.
- ٢١٠ ـ المصنف، للإمام أبي عبد الله ابن أبي شيبة، تحقيق: كمال يوسف الحوت، ط: مكتبة الرشد ـ الرياض.
- ٢١١ ـ المصنوع في معرفة الموضوع، للإمام الملا على القاري، ت: الشيخ عبد الفتَّاح أبى غدَّة، ط: مكتبة الرشد _ الرياض.
 - ٢١٢ ـ المطالب العالية بزوائد المساند الثمانية، للحافظ ابن حجر رحمه الله.
 - ٢١٣ _ معالم السنن، للإمام الخطابي.
- ٢١٤ _ معتصر المختصر، للإمام أبي المحاسن يوسف بن عيسى الحنفي، ط: عالم الكتب _ بيروت.
 - ٢١٥ _ معجم المؤلفين، لكحالة.
- ٢١٦ ـ المعجم الأوسط، للإمام أبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، ط: دار الحرمين _ القاهرة.
- ٢١٧ ـ المعجم الصغير، للإمام أبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، محمد شكور محمود الحاج أمرير، ط: المكتب الإسلامي ـ بيروت ١٤٠٥ه.
- ٢١٨ ـ المعجم الكبير، للإمام أبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، ط: مكتبة العلوم والحكم الموصل، ت: حمدي بن عبد المجيد السلفي.
 - ٢١٩ ـ معجم المؤلفين، للشيخ عمر رضا كحالة.

- ٢٢٠ _ معرفة السنن والأثار، للبيهقي.
- ۲۲۱ ــ المعرفة والتاريخ، لأبي يوسف يعقوب بن سفيان الفسوي، المتوفَّى سنة ٢٢٧ ــ المعرفة والتاريخ، لأبي يوسف يعقوب بن سفيان الفسوي، المتوفَّى سنة ٢٧٧هـ، ت: د أكرم العُمَري، ط: مؤسسة الرسالة ــ بيروت، الطبعة الأولى ١٩٨١م.
 - ٢٢٢ ـ مغنى اللبيب، لجمال الدين بن هشام الأنصاري.
- ٢٢٣ ـ مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، لمحمد الخطيب الشربيني، ط: دار الفكر ـ بيروت.
 - ٢٢٤ _ المغنى في الضعفاء، للإمام الذهبي.
 - ٢٢٥ ـ المغني، للإمام ابن قدامة المقدسي، ط: دار الفكر ـ بيروت.
- ٢٢٦ _ مفردات ألفاظ القرآن، للحسين بن محمد بن المفضل المعروف بالراغب الأصفهاني أبي القاسم، دار النشر: دار القلم _ دمشق.
 - ٢٢٧ _ المقاصد الحسنة، للسخاوي.
- ٢٢٨ ـ المقدمة الغزنوية في فروع الحنيفية، للشيخ الإمام أحمد بن محمد الغزنوي الحنفي.
 - ٢٢٩ _ مكارم الأخلاق، للإمام أبي بكر القرشي، ط: مكتبة القرآن _ القاهرة.
- ٢٣٠ ـ المنار المنيف، للإمام ابن القيم، ت: الشيخ عبد الفتاح أبي غدة، ط:
 مكتب المطبوعات الإسلامية _ حلب.
- ۲۳۱ ــ المنتقى، لعبد الله بن علي بن الجارود أبي محمد النيسابوري، ت: عبد الله عمر البارودي، ط: مؤسسة الكتب الثقافية ــ بيروت ١٤٠٨هـ.
 - ٢٣٢ _ المنتقى، للباجي.
- ٢٣٣ _ منهاج الوصول إلى علم الأصول، للبيضاوي مع شرحه للإمام جمال الدين عبد الرحيم الإسنوي، ط: دار الكتب العلمية _ بيروت، لبنان.
 - ٢٣٤ ـ المهذب، للشيرازي، ط: دار الفكر ـ بيروت.
- ٢٣٥ _ موارد الظمآن، لعلي بن أبي بكر الهيثمي أبي الحسن، ت: محمد عبد الرزاق حمزة، ط: دار الكتب العلمية _ بيروت.
- ۲۳٦ ـ الموافقات، لإبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الشاطبي، دراسة وتحقيق: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، ط: دار ابن عفان للشاطبي.

- ٢٣٧ _ مواهب الجليل، للخرشي المالكي.
- ٢٣٨ _ ميزان الاعتدال في نقد الرجال، لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، ت: علي محمد عوض وعادل أحمد، ط: دار الكتب العلمية _ بيروت.
- ٢٣٩ _ نخب الأفكار في تنقيح مباني الأخبار، للعيني، ط: وزارة الأوقاف _ قط.
- ٢٤٠ ـ نزهة الخواطر وبهجة المسامع والنواظر، للشيخ عبد الحي الحسني، ط:
 لكهنؤ ـ الهند.
- ٢٤١ _ نصب الراية لتخريج أحاديث الهداية، للزيلعي، ط: دار الحديث _ مصر.
- ۲٤٢ ـ النهاية في غريب الحديث والأثر، لأبو السعادات المبارك بن محمد الجزرى، ط: المكتبة العلمية ـ بيروت ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م.
- ٢٤٣ ـ نوادر الأصول في أحاديث الرسول، لمحمد بن علي بن الحسن أبي عبد الله الحكيم الترمذي، ت: عبد الرحمن عميرة، ط: دار الجيل ـ بيروت ١٩٩٢م.
- ٢٤٤ ـ نيل الأوطار من أحاديث سيِّد الأخيار شرح منتقى الأخبار، لمحمد بن علي بن محمد الشوكاني، ط: إدارة الطباعة المنيرية.
- 7٤٥ _ الهداية شرح البداية، لأبي الحسن علي بن أبي بكر بن عبد الجليل الرشداني المرغياني، سنة: الولادة ٥١١ه، سنة الوفاة: ٥٩٣ه، ط: المكتبة الإسلامية.
 - ٢٤٦ _ هديَّة العارفين بأسماء المؤلفين، للبغدادي.
 - ٧٤٧ _ الوافي بالوافيات، للصفدى.
- ٢٤٨ _ الوسيط في المذهب، للإمام محمد بن محمد بن محمد الغزالي أبو حامد، سنة الولادة: ٤٥٠ه، سنة الوفاة: ٥٠٥ه، تحقيق: أحمد محمود إبراهيم، ومحمد محمد تامر، ط: دار السلام _ القاهرة.
- ۲٤٩ ـ وفيات الأعيان، لابن خلكان أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبى بكر بن خلكان، ت: إحسان عباس، ط: دار صادر ـ بيروت.

فهرس الموضوعات

مفحا	الموضوع الموضوع
۱۷	خطبة بديعة حاوية للحمد والصَّلاة ببراعة الاستهلال
	داعية تأليف الرّسالة، وتسميتها بـ (إكفار الملحدين)، وتفسير ضروريات
۱۸	الدين
*1	تحقيق أنَّ إنكار شيء من ضروريات الدين كفر
	بيان أقسام التَّواتر الأربعة وأمثالها، وبيان اجتماع عدَّة أقسام في شيء
**	تارة
10	بيان كثرة المتواترات في الأحكام، وبيان تواتر أحاديث ختم النبوَّة
	تحقيق أنَّ الأمر الضروري في الدين ما يكون مكشوف المراد وفهمه العامة
77	من غير تعارض الأدلّة
	بيان إلحاد القادياني وتحريفه للنصوص واتباعه البابية والبهائية وقرة
44	العينية
۳.	تصريح مالك بنزول المسيح عليه السَّلام في «العتبية»
۳۱	تفصيل متواتر عسير الكيفية وحكمه
	بيان شيء من دعاوى القادياني وادّعائه النبوَّة والرّسالة، وإنَّ إكفاره واجب
44	بوجوه
45	بيان بعض المكابرات في التأويلات
٣٦	تفسير الزندقة والإلحاد والباطنية وأنَّ حكمها الكفر
	تحقيق معاني المنافق والمرتد والمشرك والكتابي والدهري والزنديق
٣٧	والمعطل، وإنَّا كلَّا منهم كافر
49	تحقيق أهل القبلة الذين لا يكفرون

	تحقيق أنَّ أهل القبلة اتَّفقوا على ضروريات الدين كحدوث العالم والمعاد
٤٠	الجسماني وعلم الله وغيرها
٤٤	تحقيق البدعة المكفرة وغير المكفرة
٤٥	نقل عبارات من «إيثار الحق» لليماني في مسألة الإكفار
	مأخذ عدم تكفير أهل القبلة بالذنب من حديث أنس عند أبي داود،
٤٦	وتفسير الذنب عند أبي حنيفة والشافعية
٤٧	تحقيق عدم التكفير بالذنب الذي هو مذهب أهل السنّة
٤٩	بيان أنَّ مذهب أهل السنَّة في ذلك ضد الخوارج
	عبارات من الحافظ ابن حجر في تحقيق كفر الخوارج وغلاة الرافضة،
۱٥	وزيادات من المؤلف رحمه الله
٦1	ستة تنبيهات من المؤلّف مستفادة من كلمات ابن حجر بتحقيقات ممتعة
	نقول من الأئمة الأربعة وغيرهم فيمن يستحق القتل من أهل الأهواء
٦٩	وتكفيرهم
٧٠	تكفير القائل بخلق القرآن وتحقيق التأويل فيه
٧٢	تكفير أبي حنيفة الجهمية والقائل بخلق القرآن
٧٤	تكفير الشافعي وغيره القدرية
	نُقول من كبار المحققين من الفقهاء والمحدثين والمتكلمين في موضوع
V V	التكفير بغاية الإشباع
٧٧	الخوارج وعلي، وحكم قتلهم
۸٠	بيان أنَّ التأويل قسمان وتفسير الزندقة وإنكار خلافة الشيخين
	تحقيق الفرق بين قول الخوارج: قسمة ما أريد بها وجه الله، وقول أُمُّهات
۸١	المؤمنين: إنَّ نساءك ينشدنك الله العدل
۸۳	بيان اختلاف الأئمة في تكفير الخوارج
۸٥	بحث عدم قبول توبة الإباحية والقرامطة وغيرهم
٨٦	تحقيق تحريم الحلال وتحليل الحرام

۸۸	الجمهور على تكفير منكر خلافة الشيخين
۹.	اختار الشاه عبد العزيز تكفير من أكفر عليه
	نقول من كبار المالكية في تكذيب مُدَّعي النبوَّة وفي تغيير صفة من صفات
91	الرَّسول عليه السَّلام
9 4	تصريح الأئمة الثلاثة بكفر القائل بخلق القرآن وسابّ الأنبياء
9 £	تكذيب النَّبي وتحقيره وتجويز النَّبي بعد الرَّسول عليه السَّلام كلَّه كفر
90	بيان وجوه تكفير أهل القبلة
9٧	بيان كفر من ادَّعي النبوَّة بأي وجه كان من الوجوه
91	بيان كفر من دافع نصّاً من الكتاب، وتكفير الخوارج بإنكار الرجم
91	كل من ضلَّل الأمة المحمدية فهو كافر
99	نقول من كتب الحنفية في مسألة التكفير وفيما يكفر به
٠٢	توجيه عدم كفر إسرائيلي بقوله: لئن قدر الله علي إلخ
٠٣	تحقيق أنَّ الجهل بضروريات الدين لا ينجي من الكفر
٠٧	إنكار الإجماع وإنكار الأخبار المتواترة كفر
11	تنبيه مهم من المؤلّف في أنَّ خبر الواحد يصلح مأخذاً للتكفير
۱۳	تنبيه آخر في تحقيق الكفر مع بقاء التصديق
۱۸	تحقيق أنَّ التأويل في ضروريات الدين لا يقبل، ويكفر المتأوّل فيها
19	تحقيق مسألة عدم إكفار أهل القبلة
۲.	تحقيق أنَّ لازم المذهب الصريح البيّن إذا كان كفراً يكفر به
177	بيان ضروريات الدين التي يكون إنكارها كفراً
۲٤	نقول مهمة من العراقي والغزالي وغيرهما في الموضوع
10	نقول من أكابر الحنفية في تحقيق تكفير أهل البدع
11	أقوال العلماء في موضوع لازم المذهب
149	بيان مذهب القرامطة والباطنية في تأويل الأسماء
۳١	بيان إجماع الأُمَّة على تكفير من خالف ضروريات الدين

141	التقاط عبارات مهمّة للوزير اليماني من كتابه «القواصم والعواصم»
۱٤٠	الفرق الدقيق بين إرادة التأويل وإيجاده
	بيان أنَّ منكر فرضية الزَّكاة كافر بإجماع المسلمين ووجوه عدم إكفار
1 2 1	مانعي الزَّكاة في عهد الصدِّيق
1 2 7	من جملة إجماعيات الصَّحابة رضي الله عنهم في شارب الخمر
١٤٨	تحقيق معنى التأويل في عرف السلف والقتال على التأويل
١٥٠	بيان خصائص كل خليفة بمزية خاصة
101	القتال على التأويل مثل القتال على التنزيل
108	وجوه تكفير الخوارج عند المحدثين
١٥٦	عبارات من كتاب «فيصل التفرقة» للغزالي
	نقول ملتقطة عن «الصارم المسلول» لابن تيمية في سبِّ الرَّسول عَيْ اللَّهُ الرَّسول عَيْ اللَّهُ الرَّسول عَيْ اللَّهُ اللّ
١٥٧	وغيره
171	سبّ القادياني سيدنا عيسى عليه السَّلام
	قصيدة عصماء لإمام العصر المؤلف في تقديس عيسى عليه السَّلام
	عن سبائب القادياني اللّعين وكفرياته وتحقيق حكم من سبّ
771	الأنبياء
177	بيان نكير العلماء على التأويل الباطل
١٧٠	تحقيق أنَّ مَن قال: إنَّ النبوَّة مكتسبة فهو زنديق
177	تحقيق مآخذ التكفير تارةً من الأدلّة القطعية وتارة من الظنية
١٧٤	تحقيق أنَّ تكذيب الشارع كفر سواء كان بنسبة الكذب أو عدم القبول
177	تحقيق واف للشيخ الشاه عبد العزيز الدهلوي في الموضوع
١٨٥	مسألة إخراج الملاحدة من المساجد ومنعهم من الدخول
	فذلكة وتلخيص من حضرة المؤلف لموضوع الرسالة بتنقيح عبارات المرزا
١٨٧	غلام أحمد القادياني الموجبة لكفره

	إهانته سيدنا المسيح بن مريم عليه السَّلام بما تنشق منه الأكباد
194	من نصوص كتبه
197	إنكاره عن ختم النبوَّة وادّعاؤه النبوَّة لنفسه
7 • 1	ادّعاؤه المعجزات وادّعاء تفضيله على الأنبياء
7 • ٢	ادّعاؤه النبوَّة مع الشريعة الجديدة لنفسه
٤ ٠ ٢	ادّعاؤه التفضيل على سيدنا الرَّسول عليه السَّلام
۲۱.	ذكر آراء مشايخ العصر وجهابذة الأُمّة في تصديق الرّسالة (رأي الشيخ السهارنفوري، ثم الشيخ التهانوي، ثم المفتي الدهلوي، ثم المفتي العارف الديوبندي، ثم بقية أكابر معاصريه)
	الفهارس العلمية
777	* فهرس الآيات القرآنية
۲۳.	* فهرسُ الأحاديث والآثار
377	* فهرس مصادر ومراجع التحقيق للرسائل الثلاث
101	* فهرس الموضوعات





